

تأليف

عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي

١٧٤هـ / ٢٣٨هـ

حققه وقدم له

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى

مكتبة العبيكان



تـأليف

عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي

١٧٤هـ / ٢٣٨ هـ

الجـزء الأول

حققه وقدم له

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى

مكتبة العبيكان

تفسير غريب الموطأ

ⓒ مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حبيب، عبد الملك بن حبيب

تفسير غريب الموطأ / تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين. - الرياض.

٤٥٦ص، ١٧×٢٤سم

ردمك: ٥-٧٢٨-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٣-٧٢٩-٢٠-٩٩٦٠ (ج١)

١ - الحديث - شرح ٢ - الحديث - مسانيد أ - العثيمين، عبد الرحمن سليمان (تحقيق) ب - العنوان

١- ديوي ٤ر٢٣٦ ٢٠٧٢ / ٢١

ردمك: ٥-٧٢٨-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢٠٧٢ / ٢١

٣-٧٢٩-٢٠-٩٩٦٠ (ج١)

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١م

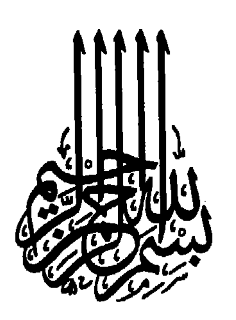
الناشر

مكتبة العبيكان

الرياض ــ العليا ــ تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة

ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤، فاكس: ٤٦٥٠١٢٩



المقدمــة



الحمدُلله وحده، والصَّلاة والسَّلامُ علىٰ نبيّنا محمدٍ وعلىٰ آله وَبْعُد:

فَلَقَد كتب كثيرٌ من الباحثين المعاصرين من العرب والمستشرقين عن حياة أبي مروان عبدِ الملك بن حَبِيْبٍ السُّلَمِيُّ (ت٢٣٨هـ) مؤلِّفِ هـٰذا الكتاب وأولوا ترجمته عنايةً واهتماماً؛ لذا فإنَّ هـٰذا التقديم الذي أذكره عن سيرة المؤلِّف لن ينالَ من اهتمامي شيئاً يَستحقُّ الذِّكرَ والشُّكرَ، ولقد كتب القُدماء من مؤرِّخيْ أهل الأندلس والمَشرق عن سِيْرَةِ حَياة أبي مَروان كثيراً، وحفلت كتبهم بأخباره ومناقبه، وما قيل فيه من مدَحٍ وقَدحٍ، وإن كانت هناك جوانبُ غامضةٌ في حياته وأخباره لم تنقل إلينا، فهـٰذا شأنُ كثيرٍ من العُلماء غيره، فأغلبُ المُترجمين يذكرون جانباً ويغفِلُون جوانب قد لا تسترعي اهتمامهم آنذاك، وإن كانت عندنا الآن في غاية الأهميَّة والإفادة، ومن ثَمَّ يَنقلُ متأخِّرهم عن متقدِّمهم ولا يكون لدىٰ المتأخر كبير إضافة، والملتقط للأخبار والباحث عن الجوانب التي يَغفُلُ عنها كثيرٌ من المُؤَرِّخين والمُتَرجمين قد يُحْصُلُ علىٰ بعضها في ثنايا مؤلَّفاتِ العالم التي قد ينثرها علىٰ شكلِ إشاراتٍ سريعةٍ خاطِفَةٍ لكنَّها تُنيرُ الطَّريقَ وتُمَهِّدُ السَّبيْلَ إلىٰ اجتماعِ صُورةٍ أكثر وضوحاً، كما أنَّ في تَتَبُّعِ تراجمِ مُعاصريه من شُيُوخه وأقرانه، ثم تلاميذه ومُحِبِّيه من معاصريه، في تتبع هَـٰذه التَّراجم في الكُتُبِ المختلفةِ قد يظفرُ الباحثُ بأخبارٍ جيِّدةٍ وجوانب من حياة المترجم، يكون فيها من الفوائد أضعافُ ماذكر المُتَرجمُون في أَخباره، وقد يقعُ في كُتُبِ الفُقَهَاءِ وشُروح الحديثِ وغيرهما من موسَّعات ومَوسُوعات العُلماءِ وأماليهم ومجالسهم من الأخبار والآثار والفَوائد والنُّكات

من المعلومات مالا يجمعه أهل كتب التَّراجم، ولا يولونه الاهتمامَ أيضاً.

وهٰذا منهجٌ عَسيرٌ، وطريقٌ شَاقٌّ يذهب فيه وَقْتٌ وجُهْدٌ قد لا يتكافآن من حيثُ المَصلحة العامَّة للباحث نَفسِهِ مع ما توصَّل إليه من الفَوائد، وإن كان فيه للباحثين الَّلاحِقِيْن فائدةٌ أيُّ فائدةٍ! وقد حاولتُ أن أسيرَ علىٰ هٰذا المنهج في بَعض تحقيقاتي، وهُنا آثرتُ العافية، ورجوتُ المعذرةَ من سُلوك هٰذا المَنهج إزَاء أخبار أبي مَروان عبدِالمَلكِ، فرحم الله أبامَرْوَان وأرجو أن يُتاحَ لغيري ـ مِمَّن هُو أقدرُ مني ـ مثل هٰذا العمل.

وقد صرفتُ اهتمامي وجَهدي وتَنْقِيري في المصادر والمجاميع والمشيخات والأثبات، وغيرِها إلىٰ جَمْع شُرُوْح مُوطأ «الإمامِ مالكٍ» ـ رحمه الله ـ والتَّعريفِ بها وبمؤلِّفِيْهَا تَعريفاً مُوجزاً يليق بهٰذا التَّقدِيمِ، وآثرتُهُ علىٰ التَّوسُّع في تَرجمةِ أبي مروان؛ لأنَّني لا أَعرفُ أحداً من الباحثين تَوَجَّهَتْ هِمَّتُهُ إلىٰ ذٰلك مع أهميَّة هٰذا، لما وجده «مُوطَّأُ مالكٍ» ـ رحمه الله ـ مِنَ العناية التي لا مَثيل لها من قبل عُلماء الأندلس والمَغرب بخاصَّةٍ، فقد خَلَّفُوا ـ رحمهم الله ـ آثاراً جَليلةً تَدُلُّ علىٰ ما وَصَلُوا إليه من تَقَدُّمٍ علميٍّ وحَضَاريٍّ، وما تَمَيَّزُوا به من محبَّةٍ لهٰذا الدِّين، ونُصحٍ للإسلامِ والمُسلمين، وشفقةٍ علىٰ العِلْمِ وطُلاَّبِهِ. وقد اقتَضَىٰ مَنْهَجُ هَـٰذا التَّقديم أن يكونَ في ثلاثة فصول:

الفَصْلُ الأَوَّلُ: في حياة المؤلِّفِ من مَولدِهِ حتَّىٰ وَفاتِهِ وذكر آثاره والتعريف به تعريفاً مختصراً.

الفَصْلُ الثَّاني: في ذكر شُرُوح (المُوطَّأ) المَوجودة والمَفقودة والتَّعريف بمؤلفيها تعريفاً مختصراً.

الفَصْلُ الثَّالثُ: دراسة موجزة للكتابِ المُحقَّقِ وذكر ما اشتمل عليه من العلم،

وما فيه من الفوائد، علىٰ ما تراه مُفَصَّلاً إن شاء الله.

ويلي هٰذا التَّقديم النَصّ مُحقَّقاً، وخطةُ العَمَلِ في التَّحقيق سأذكرها بعد وصف النُّسخة إن شاء الله، ومن الله نَسْتَمِدُّ العَوْنَ، وهو حَسْبُنَا ونِعْمَ الوَكِيْلُ.

وكتبه الدُّكتور

عبد الرحمـٰن بن سُليمان العُثيمين

جامعة أم القرىٰ ـ مكة المكرمة

٢٨/٧/١٤١٧هـ

(الفصل الأوَّل)

مؤلِّفُ الكتاب (عبدالملك بن حبيب)[1]

اسمه ونسبه:

هو عبدالملك بنُ حَبِيْبِ بن سُلَيْمان بنِ هـٰرون بنِ جَاهِمَة[2] بنِ

---

(١) تُراجع ترجمة ابن حَبيب في: تاريخ عُلماء الأندلس: ١/ ٢٦٩، وطَبقات الفُقهاء للشِّيرازي: ١٤٨، ١٦٢، وترتيب المَدارك: ٢/ ٣٠ (بيروت)، و٤/ ١٢٢ (الرِّباط)، والمُقتَبَس لابن حيَّان: ٤٥، وجَذوة المقتبس: ٢٨٢، وبُغية الملتمس: ٣٣٧، ومَطمح الأنْفُس: ٢٣٣، وطبقات النَّحويين واللُّغويين: ٢٨٢، ومعجم البُلدان: ١/ ٢٩٠ (إلْبِيْرَةُ)، وإنباهُ الرُّواة: ٢/ ٢٠٦، والوافى بالوفيات: ١٥٨/١٩، والدِّيباج المُذهَب: ٢/ ٨، وتذكرة الحفاظ: ٢/ ٥٣٧، والعبر: ١/ ٤٢٧، وسير أعلام النُّبلاء: ١٢/ ١٠٢، ودول الإسلام: ١/ ١٤٥، وتاريخ الإسلام: ٢٥٧، والمغني في الضُّعَفَاءِ: ٢/ ٤٠٤، وميزان الاعتدال: ٢/ ٦٥٢، والبَـيَان المُغرب لابن عَذَاري: ٢/ ١٦٤، والمُغرب لابن سَعيد: ٢/ ٩٦، والبداية والنِّهاية: ١٠/ ٣١٨، ومرآة الجنان: ٢/ ١٢٢، وإشارة التَّعيين: ١٩٠، وطبقات النُّحاة واللُّغويين لابن قاضي شُهبة: ٢/ ١٠٠، والإحاطة في أخبار غرناطة: ٣/ ٥٤٨، والبُلغة للفيروز آبادي: ١٢٧، ولسان الميزان: ٤/ ٥٩، ٦٠، ٦٢، ١٧٥، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٣٩٠، وتقريب التهذيب: ١/ ٥١٨، وبغية الوعاة: ٢/ ١٠٩، وطبقات الحفاظ: ٣٣٣، وطبقات المُفسِّرين للدَّاودي: ١/ ٣٤٧، ونفح الطِّيب: ٢/ ٥، والشَّذرات: ٢/ ٩٠. وغيرها

والحديث عن مؤلفاته في فهرست ابن خَيْر: ٢٠٢، ٢٦٥، ٢٩٠، وكشف الظُّنون: ١٢٣، ٩٠٩، ١١٠٥، ١٩٠٧، ١٩٩٦. وإيضاح المكنون: ٢/ ٤٩٠، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان، وتاريخ التُّراث العربي لمحمد فؤاد سزكين ويُراجع أيضاً المقدمة التى كتبها عبدالمجيد تُركي حفظه الله تعالى لكتابه أدب النِّساء، ومنها استفدت، وأضفتُ إليها فوائد لم يذكرها ولله الحمد والمنَّة.

(٢) في بعض المصادر(جلهمة). و(الْجَلهُمَةُ) ـ في اللُّغةِ ـ: شاطىءُ الوَادي، كَذَا قال ابنُ دُرَيْدٍ =

عبَّاس بنِ مرداس، السُّلميُّ، العبَّاسِيُّ، المِرْدَاسِيُّ، القُرطبِيُّ، الألبيريُّ، الأندلسيُّ، أبومروان.

السُّلَمِيُّ: نسبةٌ إلىٰ «بني سُلَيْم» القَبيلة العَربيَّةِ الحجازيَّةِ المشهورةِ، وهم بنوسُليم بنِ منصور بنِ عكرمة بنِ خَصَفَة بنِ قيس عيلان ـ وهو الناس ـ ابن مُضرَ[1].

العبَّاسيُّ: نسبةٌ إلىٰ «العبَّاس بن مرداس السُّلمي» الشَّاعر الصَّحابي المشهور[2] وهو من ذُرِّيته. والعباس ابن الشَّاعرةِ الصَّحابيَّةِ الخَنْسَاء المشهورة.

والمِرْدَاسِيُّ: نسبةٌ إلىٰ والد العباس بن مِرْدَاسٍ، فلمَّا كانت النِّسبةُ السَّابقةُ قد تُلْبِسُ، أضافوا إليها هذه النِّسبة أيضاً ليتَّضِحَ المَقْصُودُ.

والقُرطُبِيُّ: لسُكناه «قُرْطُبة»، وهي معروفةٌ، واستقراره بها واتخاذها له داراً ووطناً.

= في الاشتقاق: ٥٦٦، وهو في أسماء الرِّجال مشهورٌ. قال الزَّبِيْدِيُّ في التَّاج: (جلهم) «قال أبوهِفَّان المَهْزَمِيُّ: جُلْهُمَةُ: اسمُ رَجُلٍ بالضَّمِّ، منقولٌ من الجُلْهُمَة لِطَرفِ الوَادِي» ونقلَ عن سيبويه «والعَرَبُ يسَمُّونَ الرَّجُلَ جُلْهُمَةَ والمرأةَ جُلْهُمَ» وقال: «ومما يُستدركُ عليه [على صَاحبِ القامُوس] جُلْهُمَةُ بن أُدَدٍ، هو طيِّىءٌ أبوالقَبيلةِ المشهورةِ». ويُراجع: كتاب سيبويه: ١/ ٣٤٤.
أقولُ ـ وعلى الله أعتمد ـ: وَجُلْهُمَةُ أَيْضًا جدُّ الشَّاعر زهير بن عروة بن جُلهمة المازني المعروف بـ«السَّكْبِ» له ترجمة في الأغاني: ٢٢/ ٢٧٠.
وَجَدُّ صاحبنا (ابنُ حبيبٍ) الأعلى جاهمة بن العبَّاسِ له صُحْبَةٌ، ترجم له الحافظ ابن حَجَرٍ في الإصابة: ١/ ٤٤٦. وذكر الحافظ المِزِّي وغيره: ابنُهُ معاوية بن جاهمة بن العَبَّاس... وقال: «له صُحْبَةٌ» يراجع تهذيب الكمال: ٢٨/ ١٦٢، وطبقات ابن سعدٍ: ٤/ ٢٧٤، والإصابة: ٦/ ١٤٦.

(١) جَمْهرةُ النَّسب لابن الكلبيِّ: ٣٩٥، وجَمْهرةُ أنسابِ العرب لابن حَزْم: ٢٦١.
(٢) الإصابه: ٣/ ٦٣٣، وله ديوانٌ مطبوعٌ ببغداد سنة ١٩٦٨م بتحقيق يحيى الجُبُوري.

والإِلْبِيْرِيُّ: نسبةٌ إلىٰ «إِلْبِيْرَةَ» بلدةٌ شَهِيرةٌ بالأندلس، قال ياقُوت في «معجم البلدان»: «ومنها عبدُالمَلكِ بن حَبِيْبِ بن سُليمان. . .»[1].

وهو من سُلَيْمٍ من أنفُسِهِم، وقال ابنُ الفَرَضِيِّ:[2] «وقيلَ: إنَّه من موالي سُليم» ونقل عنه كثيرٌ من المُترجمين. والصَّحيحُ ـ إن شاءَ اللهُ ـ أنَّه من أَنْفُسِهِم، ودَليلُنا علىٰ ذلك أمورٌ، منها:

أولاً: أنَّ عبارَةَ ابن الفَرَضِيِّ ـ رَحمه الله ـ عبارةُ شَكٍّ لا جَزْمٍ، فلم يؤكِّد ذٰلك، والأحكام لا تُبنَىٰ علىٰ الشَكِّ، بل علىٰ الأمر الثابت المتيقن.

ثانياً: أنَّ القاضيَ عياضاً نقل عن ابن حارثٍ أنَّه من أَنْفُسِهِم[3]، وَالأَنْدَلُسِيُّون به أدرىٰ.

ثالثاً: أنَّ مابينَه وبين جدّه العبَّاس بن مرداس مُتَّصلٌ وقَلِيْلٌ؛ لقُرب زمانِهِ منه. فمن المستبعد أن يختلط نسبه، ولا يحفظ في تلك المدة القصيرة.

رابعاً: أنَّ ابنَ حَزْمٍ ـ وهو النَّسَّابَةُ النَّاقِدُ ـ قال في «جمهرة أنساب العرب»:[4] «ومن بني الحارث بن بُهثة بن سُلَيْمٍ: بنو ذكوان بن رفاعة بنِ الحارث بن حُيَيٍّ بن الحارث بن بُهْثَةَ بن سُلَيْمٍ. . . منهم: العبَّاس بنُ مِرداسٍ. . . وللعبَّاسِ من الوَلد: كنانةُ وجُلْهُمَةُ. . . ومن ولدِهِ: عبدُالمَلكِ وهٰرون ابنا حَبِيْبِ بن سُليمان. . .».

---

(١) معجم البلدان: ١/ ٢٩٠ والمعروف أنَّه من قُرْطُبة ثم تحول إلى طُلَيْطُلَةَ ثم خَرجَ منها إلى المَشرقِ وعادَ إليها، ثم إلى قُرْطُبة كما سيأتي.

(٢) تاريخُ علماءِ الأندلس: ٢٦٩.

(٣) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٢.

(٤) جمهرة أنساب العرب: ٢٦٣.

خامساً: أنَّ المَقَّرِيَّ قال في «النَّفح»[1] ـ لما ذكر القبائل العَربيَّة التي دخلتِ الأندلس ـ: «وأمَّا قيسُ عَيْلَانَ بن إلياس بن مُضر من العَدْنَانيَّة ففي الأندلس كثيرٌ منهم يَنْتَسِبُون إلىٰ العُمُوم، ومنهم من يَنْتَسِبُ إلىٰ سُلَيْمِ بن مَنصُور بنِ عِكْرِمَةَ بنِ خَصَفَةَ بنِ قَيْسٍ كعبدِالمَلكِ بن حَبِيْبٍ السُّلَمِيِّ الفَقِيْهِ. . .».

وأمَّا **الأندلسيُّ**: فمعلومٌ حيث يعدُّ ابن حَبيب في كبارِ رجالاتها، ومشاهيرِ فُضَلَائها وعُلمائها، وعدّه ابن سَعيدٍ في«رسالته في فضائل الأندلس» من مفاخر الأندلس الذين يُبَاهَىٰ بهم عُلماء المَشرق قال:[2] «وإنَّك إذا تعرَّضت للمُفاضلة بالعُلماءِ فأَخبرني: هل لكم في الفقهِ مثلِ عبدِالملكِ بنِ حَبِيْبٍ الذي يُعمَلُ بأقواله إلىٰ الآن. .؟!»

وفي ما يَتَعَلَّقُ بنسبه أيضاً: ربما زيد في آبائه (ربيع) بين (حبيب) و(سليمان)[3]. وعرفنا من أُسرته والدَهُ، وعرفنا أنَّ ابنَ حبيبٍ متزوِّجٌ وله بنتٌ وولدان، وعرفنا زوجَ ابنته، كما عَرفنا أخاه هـٰرون بن حَبِيْبٍ.

أمَّا والدُهُ حبيبُ بنُ سُليمان فذكر ابنُ حيَّان في «المقتبس»[4] أنَّه توفي سنة٢٢١هـ وأنَّه كان من فقهاء قُرطبة، وذكر القاضي عياضٌ وغيره[5] أنَّه كان عَصَّاراً، يَعْصِرُ الأدهانَ ويَسْتَخرِجُها.

أمَّا بنتُه فَيظهر أنَّها كانت الكُبرىٰ من بين أولاده؛ لأنَّها وُلِدَتْ قبل رحلته

---

(١) نفح الطيب: ١/ ٢٩١.

(٢) نفح الطيب: ٣/ ١٩٢.

(٣) يراجع: ترتيب المدارك: ٢/ ٣٠ (بيروت).

(٤) المقتبس: ٨٠. وترجم له ابن الأبّار في تكملة الصِّلة: ١/ ٢٧٧.

(٥) ترتيب المدارك: ٢/ ٣٠ والدِّيباج المذهب: ٢/ ٨

إلىٰ المشرق سنة٢٠٧ أو ٢٠٨هـ ذكرها في قَصيدتِهِ التي يَتَشَوَّقُ فيها إلىٰ بلاده وأهله[١]، وذكر ابنُ الفَرَضِيِّ تاريخ وفاة ابن حَبِيْبٍ عن أبي الحسن بن مجاهد قال[٢]: «أخبرني بذٰلك ختنه أبو عبدالله محمَّد بن قَمَرٍ الزَّاهدُ الفقيهُ» وذكر العُلماء أخاه هـٰرون بن حَبِيْب في قضية تعرَّض لها بسبب أشياء بدرت منه أوجبت إقامة الحدِّ عليه، من طعن في الدِّين، وتهكم وسُخرية، فدافع عنه أخوه عبدالملك عند الأمير دفاعاً كبيراً. . .[٣] أدَّىٰ إلىٰ العَفْوِ عنه وتبرئتِهِ وتخفيفِ عُقُوبتِهِ، وذكره أيضاً ابنُ حَزْمٍ في «جمهرة أنساب العرب» لما ذكر نسب سُليم، فذكر في نسب آل العبَّاس بن مِرْدَاسٍ: عبدَالملك وأخاه هـٰرون[٤] هـٰذا. أمَّا ابناه محمد وعبدالله فذكرهما القاضي عياضٌ ممن سمع منه[٥]. وذكروا أنَّ أُسْرَةَ ابن حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ كانت تعيشُ في «طُلَيْطُلَةَ[٦]»،

---

(١) سيأتي ذكر ذٰلك في رحلته إلى المشرق إن شاء الله.

(٢) تاريخ علماء الإندلس: ٢٧٢. وذكر في ترجمة يوسف بن يَحيىٰ المغامي تلميذ ابن حَبِيْبٍ (ت ٢٨٨هـ) أنه كان زوج ابنته أيضاً.

(٣) ترتيب المدارك: ٢/ ٣٠.

(٤) جَمهرة أنساب العرب: ٢٦٣.

(٥) ترتيب المدارك: ٣/ ١٢٣. وترجم لهما في موضعيهما هو وغيره.

(٦) المَصدر نفسه، وفي الإحاطة لابن الخَطيب: ٣/ ٥٤٨ أصله من قرية قورت، وقيل: حصن واط، من خارج غرناطة «وبها نشأ وقرأ» وقال أيضاً: «قال ابن خلف أبو القاسم الغافقى: كان له أرض وزيتون بقرية بيرة من طوق غرناطه حبس جميع ذٰلك على مسجد بقرطبة، وله ببيرة مسجدٌ يُنْسَبُ إليه. وكان يَهبِطُ من قريته قورت يوم الاثنين والخميس إلى مسجده ببيرة فيُقرأ عليه ويَنْصَرِفُ إلى قريته»؟!

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: هذه أخبارٌ غريبةٌ لم أجدها عند غيره، ولا أدري متى كان ذٰلك؟ أي: في أي مراحل حياته؟ لذٰلك أقول: لعلها تداخلت بأخبار غيره؟!.

وأنَّ جدَّه أو أبا جَدِّهِ ـ عندَ مَنْ زاد رَبيعاً ـ هو الذي انتقل إلىٰ «قُرطُبَةَ» دارِ الخِلافةِ والمُلك، وأنَّ «حَبيْباً» والده يُعَدُّ من فُقَهَائِهَا[1]، ثم انتقلَ حَبِيْبٌ وإخوته في فتنة الرَّبض إلىٰ «إلبيرة[2]»، وفتنة الرَّبض سنة١٩٠هـ، وسنة ٢٠٢هـ في زمن الحَكَمِ الأوَّل بن هِشَامٍ وعُرف بعدَها الحَكَمُ بـ«الرَّبَضِيِّ»[3] وكانت فترة حكمه ما بين(١٨٠ـ٢٠٦هـ)، وقد أُزهقت في هذه الفتنة أرواحٌ، وخُرِّبت فيها ديارٌ، وسادَ البلاد فَوضَىٰ لا مثيلَ لها في ذٰلك الزَّمان، انتُهكت فيها المَحارم، وسُلِبَتْ فيها الأموالُ، وشُرِّدَ الناسُ عن بيوتِهِمْ وديارِهِمْ، ونالَ العَلَمَاءَ وَالفقهاءَ أذىً كثيراً. نعوذ بالله من الفِتَنِ!

وبعدَ تَمَكُّن الحَكَمِ المَذْكُورِ من الثَّائرين، وانتصاره عليهم، وعَزْمِهِ علىٰ تتبُّعهم بالأندلس، وقتلهم حيث وجدوا، أصابَ النَّاس إرجافٌ وذُعْرٌ وخوفٌ، وَخَرَجَ النَّاسُ أفواجاً بأهليهم وأولادهم، وتفرَّقوا في البلاد، واجتَازُوا العُدوة إلىٰ المغرب، و«تفرق أهل الرَّبض [الثائر] في جَميعِ أَقطارِ الأندلس»[4] و«أكثرُ مَنْ هَرَبَ مِن أهلِ العلمِ والخَيْرِ مِمَّن اتُّهِمَ أو خافَ علىٰ نفسه إلىٰ ناحية «طُلَيْطُلة»، ثم أَمَّنهم الحَكَمُ وَكَتَبَ لهم أماناً علىٰ الأنفس والأموالِ، وأباحَ لهم التَّـفَسُّحَ في البُلدان حيثما أحبُّوا من أقطارِ مملكته حاشا «قُرطبة» أو ما يقرب منها». وكان ممن تأثَّر بهذه الفتنة ابنُ حَبِيْبٍ وعائلته كما قال القاضي عياضٌ وغيره.

---

(١) تقدم ذٰلك.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٣، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٨ وفيه: «أبوه أبو حبيب».

(٣) نفح الطيب: ٣/ ٢١٤، وغيره.

(٤) البيان المعرب: ٢/ ١١٥.

مولده:

لا نَعرفُ ـ علىٰ التَّحديد ـ متَىٰ كان مولد أَبي مَروان؟ ولا مكان ميلاده؟ ولم يتَّفقوا علىٰ سنةِ وفاتِهِ، ولا علىٰ سِنِّه يوم وفاته، وقد تحدَّث العُلَمَاءُ في ذلك كثيراً، وأقربُ الأقوال إلىٰ الصَّواب أنَّ وفاتَه سنة ٢٣٨هـ وأنَّ عمرَه يوم وفاته أربعٌ وستُّون عاماً[١]، علىٰ هٰذا أكثر العُلماء، فتكون سنةُ ميلادِهِ التَّقْرِيْبِيَّةُ سنةَ ١٧٤هـ. قال الحافظ الذَّهبيُّ في«تاريخ الإسلام»[٢]: «وُلِدَ سَنَةَ نيِّفٍ وسبعين ومائة في حَيَاةِ مالك».

طَلَبُهُ العلمَ وأشهرُ شُيُوخِهِ:

لم يُغادر ابنُ حَبيبٍ الأندلس إلاَّ سنة ٢٠٧ أو سنة ٢٠٨هـ[٣]، وهو في حدود السَّابعة والعشرين أو الثامنة والعشرين من عُمُرِه، وفي هٰذه السَّنة أو تلك غادر الأندلس إلىٰ المَشرق، وكان وقتَ رحيلِهِ قد تزوّج وأنجبَ ابنةً، قال ـ من قَصيدةٍ له كتب بها من المشرق:[٤]

فَيَالَيْتَ شِعْرِيْ هل أَبِيْتَنَّ لَيْلَةً بَأَكْنَافِ نَهْرِ الثَّلْجِ حينَ يَصُوْبُ

(١) تاريخ ابن الفرضي(تاريخ علماء الأندلس): ٢٧٢.

(٢) تاريخ الإسلام: ٢٥٨ (وفيات سنة٢٣٨هـ). وفي ترتيب المدارك: ١/ ٤٩ «وعبدالملك بن حَبِيْبٍ إنَّما رحلَ سنةَ ثمانٍ ومائتين، بعدَ موتِ مالكٍ بنحو ثلاثين سنة، وإنما ولد بعد موت مالكٍ بسنتين على ما تراه في أخباره إن شاء الله تعالى»؟!.

أقول: لم يذكر القاضي في ترجمة المذكور شيئاً من ذلك فلعله نسي ذلك. وعلى كلام القاضي تكون سنة ميلاده ١٨١هـ؛ لأن وفاة الإمام مالك سنة ١٧٩هـ؟!.

(٣) ترتيب المدارك: ٢/ ٣١ (بيروت).

(٤) الإحاطة: ٣/ ٥٥١ وغيرها.

وَحَوْلِيَ أَصْحَابِيْ وبِنْتِيْ وَأُمُّهَا   وَمَعْشَرُ أَهْلِيَ وَالرَّؤُوفُ مُجِيْبُ

ولا شكَّ أنَّه في مثل هـٰذا العمر قد استكملَ أهمَّ مبادئِ العلوم التي كانت سائدةً آنذاك، ومن أهمِّها ـ بلاشَكَّ ـ حفظ كتاب الله تَعالىٰ، والتَّفقه بمعانيه، ومعرفة ضُرُوبٍ من وجوه قراءاته السَّائدة في بلاده، وكذٰلك معرفةُ معالم السُّنةِ النَّبويةِ المُطهَّرةِ، فمعرفتها ضرورةٌ ملحَّةٌ لكل طالبِ علمٍ، ثُمَّ الشُّرُوعُ في سائر العلوم من فقه وعربيَّة وتواريخ. . . ولا شكَّ أنّ والدَه يأتي في طليعة شُيُوخه ومقدِّمتهم، ولابدَّ أنَّه اعتَـنَىٰ به عنايةً تامةً؛ لمَّا رأىٰ عليه عَلاماتِ النَّجابةِ، وأماراتِ النُّبوغ، ومن شُيُوخه في الأندلس: صَعْصَعة بن سَلَّامٍ الشَّامِيُّ، وزيادُ بنُ عبد الرَّحمٰن شَبَطَوْن، والغازي بنُ قَيْسٍ. وذكر الحافظ الذَّهبي[1]: أنَّه أخذَ عنهم قليلاً. ويجوزُ أن يكونَ قد أخذ في الأندلس قبل رحلته أو بعدها عن غيرهم لـٰكنْ لم تُحفظ أسماؤهم، ولا شَكَّ أنَّ تَتَبُّعي لأخبارِ ابن حَبيبٍ عامةً، وشُيُوخِهِ وطُلاَّبه ومؤلَّفاته خَاصةً تَتَبُّعٌ ناقصٌ لم يقمْ علىٰ استقراءٍ شاملٍ في المصادرِ، لكنَّه جُهْدُ المُقِلِّ، وهو مَدخلٌ لتقديمِ أثرٍ من آثارِ هـٰذا الرَّجُل حَسْبُ. ولا نعرفُ شَيئا عن رحلاته داخل الأندلس لطلب العلم.

أَمَّا خارجُ الأندلس فَرَحَلَ ابن حَبِيْبٍ سنة ٢٠٨هـ، أو سنة ٢٠٧هـ[2] إلىٰ المشرق لأداء فريضة الحجِّ، وزيارة مسجد النَّبيِّ ﷺ، وللتَّزوُّد بالعلم، وسماع الحديث من كبار محدِّثي أهلِ المشرقِ، لا سيّما في المدينة الشَّريفة التي يقطنها أكثر أصحابِ مالكٍ ـ رحمه الله ـ الذي ذاع صيته، وعلا ذكره، وانتشر خبره في الآفاق، وعرفه القاصي والدَّاني من طلبة العلم المهتمين

---

(١) تاريخ الإسلام: ٢٥٨.

(٢) ترتيب المدارك: ٢/٣١ (بيروت).

بالحديث سماعاً وإسماعاً، وحفظاً وتلقِّياً، وكانت رحلته مروراً بمصر وعودةً إليها، وهي بلدُ العلم والعلماء، ومَحَطُّ رحال الرُّواة والفُضَلاَء، من المتفقِّهة في الدِّين، ونقلة السُّنة، فَأفاد من علمائها، لكنَّه ألقىٰ عصا التَّسيار بالمدينة الشَّريفةِ بعد أداء الحج فيما يظهر، ورَوَىٰ المَقَّرِيُّ في «نفح الطِّيب»[1] لابن حَبيبٍ قصيدةً قالها عند وصوله المدينة في مدح النَّبيِّ ﷺ؛ وأنا لا أدري مدىٰ صحَّة نسبتها إليه؛ لتضمُّنها إطراءً مما شاع في القُرون المتأخرة، منها:

لله دَرُّ عِصَابَةٍ صَاحَبْتُها ... نَحْوَ المَدِيْنَةِ تَقْطَعُ الفَلَوَاتِ

وَمَهَامِةٍ قد جُبْتُهَا ومَفَاوِزٍ ... مازِلْتُ أذكَرُهَا بِطُوْلِ حَيَاتِي

وبقي في المَشرق ما يقرُبُ من ثلاثِ سنين[2] يقرأُ ويكتُبُ، ويسَمعُ ويحفَظُ، ويُجَالِسُ العُلَمَاءَ، ويَحْضُرُ حَلَقَاتِ العِلْمِ، في مكَّة والمَدينة ومِصْرَ، ولا أعلم أنهّ سمع في غيرها من البلاد، فحصَّل من العلم ما أهَّله للتَّصدُّرِ والزَّعامة والإمامة والسِّيادة، ولم يكن ابنُ حبيب بدعاً في ذٰلك، فأغلب علماء الأندلس يفدون إلىٰ المَشرق، ويَرْحَلُون للحَجِّ والزِّيارة، ثم للطَّلَبِ والرِّواية، فإن كان راوياً مُسنِداً مُحصِّلاً قبلَ وفوده طلبَ العُلُوِّ في الإسناد، وكثرة الرِّواية من مختلفِ البلادِ؛ فإنَّ ذينك مَطلبان مهمَّان لَدَىٰ المُحَدِّثين، تنوُّع الرِّواية وعُلُوٍّ إسنادها من جهة، ثم اختلاف البلاد التي يُسمع فيها من جهةٍ ثانية.

---

(١) نفح الطيب: ١/ ٤٦. وسأذكرها في مبحث (شعره) إن شاء الله.

(٢) عاد ابن حبيب إلى الأندلس سنة٢١٠هـ ترتيب المدارك: ٢/ ٣١ (بيروت) قال: «وانصرف إلى الأندلس سنة عشرة؟» وقوله هذا يناقض ما جاء في آخر الترجمة: «وأنشد له ابن الفرضيِّ قصيدة كتب بها إلى أهله من المشرق سنة عشرين ومائتين» إلاَّ أن يكون عاد إلى المشرق ثانية؟! فالله أعلم. والغالب على الظنِّ أنها خطأ، فلعلها سنة عشرٍ.

والرِّحلةُ في طلبِ العلمِ؛ أو في طلبِ الحديثِ، أو في طلب عُلُوِّ الإسناد صفةٌ غالبةٌ في أكثر المحدِّثين في المَشرق والمَغرب، لكنَّ وَفْرَةَ العُلَمَاءِ وكثرةَ مَراكز الحضارة في المَشرق جعلت المَغاربةَ والأندلسيِّين أكثرَ حاجةً إليها.

والأندلسيُّون عند عودتهم إلىٰ الأندلس يعودون وقد وصلوا أسانيدهم الأندلسيَّة بأسانيدَ مشرقيَّة لكبار رواة الحديث من أهل المشرق، ويحملون معهم من الكُتُبِ والمُصَنَّفَاتِ المَشرقيَّةِ المُهمَّةِ القَديمةِ والحَديثةِ، بسَمَاعَاتٍ صَحيحةٍ، وإجازاتٍ موثوقةٍ، بخُطُوطِ كُتَّابِهَا، أو أكابرِ العُلماء، كما تَفِدُ معهم أهمُّ المُؤلَّفات الأندلسيَّة إلىٰ المَشرق، وهي في غايةِ التَّوثيق والضَّبطِ والعنايةِ؛ لهٰذا وذاك كانت رحلةُ ابن حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ. ولكن نظراً لتعدُّد مناحي الثَّقافةِ عندَ ابن حَبِيْبٍ فهو الفَقيهُ، المحدِّثُ، المُفَسِّرُ، الفَرَضيُّ، النَّحْوِيُّ، اللُّغَوِيُّ، النَّسَّابةُ.. «رجع إلىٰ الأندلس بعلمٍ جمٍّ وفقهٍ كبيرٍ» لم يكن له الاهتمام التَّام بالرِّواية والحديثِ في زمنٍ وَصَلَ فيه الاهتمامُ برواية الحَديث إلىٰ الذِّروة فهو في عصر الإمام أحمد والبُخاري ومُسلم... فلم يستَثمرْ رحلتَهُ إلىٰ المَشرقِ الاستِثمارَ المَرْجُوَّ منه، ولذا كَثُرت الأحاديثُ الضَّعيفةُ في رواياته؛ نظراً لضعفِ كثيرٍ من شُيُوخه الذين التقىٰ بهم في رحلته التي دامت مايزيدُ علىٰ ثلاثةِ أعوامٍ، وغير ذٰلك من الأسباب كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ. ومن أشهر شيوخه الَّذين ذُكِرُوا في ترجمته في المصادر المختلفة، أو حدَّث هو عنهم في مؤلَّفاته التي وقفت عليها:

١ـ إبراهيمُ بنُ المُنذر بن عبدالله بن المُنذر بن المُغِيْرَةِ بن عبدالله بن خالد بن حِزَامٍ (ت٢٣٠هـ) وجدُّه الأعلىٰ خالدُ بن حِزَامٍ صحابيٌّ، هو أخو«حَكِيْمِ بن

حِزَامٍ يحدِّث المؤلِّف عنه في مؤلَّفاته بـ«الحِزَامِيِّ» وربَّما تحرَّفت إلىٰ (الحرامي) أو(الجذامِي) المقصود هـٰذا. عرَّفتُ به في أول ذكره في هامش الكتاب يراجع: (فهرس الأعلام).

٢ـ إسحـٰقُ بنُ صالحٍ(؟) حدَّث عنه في كتابه«التُّحف والظُّرف» وهو نفسه كتاب «صفة الفِرْدَوس» عن ابن لَهِيْعَةَ (ت١٧٤هـ) ولم أتبين من إسحـٰق هـٰذا؟ هل هو أخو هـٰرُون بن صالحٍ الآتي؟

٣ـ أسدُ بنُ مُوسَىٰ بن إبراهيم بن الوَليد بن عبدالمَلكِ بن مرَوان، حفيدُ الخليفةِ الوَليد بن عبدالملك كما تَرَىٰ، يُعرف بـ«أسد السُّنة» (ت٢١٢هـ) وقد طُعِنَ علىٰ ابن حبيبٍ بأنَّه لم يَسْمَعْ من أسدٍ هـٰذا، كما سيأتي في الحديث عن أقوال العُلَمَاءِ فيه إن شاء الله تعالىٰ. وقد أكثرَ المؤلِّفُ من الرِّواية عنه في مصنَّفاته، في كتابنا هـٰذا وفي غَيره، وأَغلبُ رواياته في كتاب «التُّحَفِ» عنه. عرَّفتُ به في موضعه من الكتاب، يُراجع: (فهرس الأعلام).

٤ـ إسماعيلُ بنُ عبدالله بن عبدالله (مكرر) بن أبي أُوَيْسٍ الأَصْبَحِيُّ المَدَنِيُّ (ت٢٢٧هـ) ابنُ أختِ الإمامِ مَالكٍ، حدَّث عنه المؤلِّفُ في كتابنا هـٰذا وخرَّجتُ ترجمته في موضعه من الكتاب، يراجع: (فهرس الأعلام).

٥ـ أَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ بنِ سَعيدِ بنِ نافعٍ الأُمَوِيُّ، مولىٰ عُمَرَ بن عبد العزيز رحمه الله، (ت٢٢٥هـ) تكرَّر ذكره في مؤلفاته، وأكثر من الرِّواية عنه، وهو من أشهر شيوخه، خرَّجتُ ترجمته في موضعه من الكتاب، يُراجع: (فهرس الأعلام)، وهو مذكور من بين (شُرَّاح المُوَطَّأ) خرَّجتُ ترجمته هُناك أيضاً كما سيأتي إن شاء الله.

٦ـ وممن نَقَلَ عنهم: حَبِيْبٌ كاتبُ الإمامِ مالكٍ، نقل عنه في كتابنا في خبر (هيت) المُخَنَّث وغيره. وهو حبيب بن أبي حَبيب، واسم أبي حَبيب مَرْزُوق،

ويُقال: رُزَيْقٌ (ت٢٢٨هـ) عرَّفت به في موضعه، يراجع: (فهرس الأعلام).

٧ـ زيَادُ بنُ عبد الرَّحمـٰن بن زيادٍ الَّلخْمِيُّ (ت٢٠٤هـ) المعرَوف بـ«شَبَطَوْن» وهو لَقَبٍ، يُراجع ألقاب ابن الفَرَضِيِّ: ١٠٤، وكشف النِّقاب لابن الجَوزي: ١/ ٢٨٧، ونُزْهَةِ الألْباب للحَافظ ابن حَجَرٍ: ١/ ٣٩٥ قال: «بفتحاتٍ» وقد حَرَّفه ابنُ الجَوْزِيِّ ـ رحمه الله ـ إلىٰ (شطون) وليس هـٰذا خطأً من النُّسَّاخ؛ لأنهَّ وضعه بين الضَّادِ والعَيْن، وهو يُرتِّب علىٰ حروف المعجم. ومحقِّق كتاب ابن الجوزي (أراد أن يُعربه فأعجمه) عفا الله عنه فرسمه، (شَيَطون) باليَاءَ المُثنَّاة التحتيَّة، والتَّرتيبُ لا يساعده، ولا رسم الَّلفظة في النُّسخة التي اعتمد عليها وهي عندي؟!.

يُعتبر زيادٌ ـ رحمه الله ـ أوَّلَ مَنْ أدخلَ مذهبَ مالكٍ إلىٰ بلاد الأندلس[1]، وهو من تلاميذ مالكٍ، وكان أغلب أهل الأندلس آنذاك علىٰ مذهب الأوْزَاعِيِّ، كذا قالوا. وإن كنتُ أرىٰ أنَّ المذاهبَ لم تتمايز في ذٰلك الوقت بَعْدُ، ولم يشتهر الاتباع للمذاهب فهو إذاً مهَّد الطريق إلىٰ انتشار مذهب مالك هناك، رحمهما الله، وزيادٌ المذكور من شُيُوخِهِ في الأندلس. أخباره في: قُضاة قرطبة: ٣٣، وجذوة المقتبس: ٢٠٢، وترتيب المدارك: ٣/ ١١٦، وبغيه الملتمس: ٢٩٤، والدِّيباج المذهب: ١/ ٣٧.

٨ـ صَعْصَعَةُ بنُ سلاَّمٍ الشَّامِيُّ، أبو عبدالله (ت١٩٢هـ). من أقدم شيوخِ ابنِ حَبيْبٍ في الأندلس ذكره المؤلِّفُ، وحدَّث عنه في كتابنا هـٰذا وغيره. عرَّفتُ به في موضعه من الكتاب، يراجع: (فهرس الأعلام).

٩ـ طَلْقٌ المَعَافِرِيُّ؛ طَلْقُ بن السَّمْح بن شَرحبيل بن طَلْق بن نافعٍ اللَّخميُّ

(١) سيأتي أنّ أول من أدخل «الموطأ» للأندلس (غازي بن قيسٍ ت١٩٩هـ) وكلاهما من تلاميذ مالك

المَعَافِرِيُّ المِصْرِيُّ (ت ٢١١هـ). روىٰ عنه المؤلِّف في كتاب «التُّحف . .»
وكتاب أدب النِّساء: ١٤٠ في الأول عن ضمامٍ، وفي الثَّاني دون سَنَدٍ.

١٠ـ عبدُالعَزيزِ بنُ عبدِالله بن يَحْيَىٰ بن عمرو بن أويس القُرشِيُّ المَدَنِيُّ (ت في حدود ٢٢٠هـ). حدَّث عنه المؤلِّف في كتابنا هـٰذا وغيره من مؤلفاته.
وعرفت به في موضعه، يُراجع: (فهرس الأعلام).

١١ـ عبدالله بن صالح الجهني، كاتب الليث بن سعد، ذكره المؤلف في كتابنا، وعرف به في موضعه. راجع (فهرس الأعلام).

١٢ـ عَبدُاللهِ بنُ عَبْدِالحَكَمِ بنِ أعين بن لَيْثٍ، الفقيه، مولىٰ عثمان بن عفَّان رضي الله عنه (ت٢١٤هـ) ذكره المؤلِّف، وتكرر ذكره في مؤلَّفاته، عرَّفت به في موضعه يراجع (فهرس الأعلام).

١٣ـ عبدُالله بنُ دِيْنَارٍ؟ انفرد بذكره محمد مخلوف في شجرة النُّور: ٧٤.

١٤ـ عبدُاللهِ بنُ المُبارك؟ كذا في ترتيب المدارك: ٢/ ٣١.

١٥ـ عبدُاللهِ بنُ مُحَمَّد بنِ المُغَيْرَةِ الكُوفيُّ، ساكنُ مصرَ (ت ؟) حدَّث عنه المؤلِّفُ فربَّما قَالَ: «حدَّثني ابنُ المُغِيْرَةِ» وربما سقطت لفظة «ابن» فتبقىٰ «حدَّثني المغيرة»، أو (حدَّثني عبدالله بن المغيره) والمقصود هـٰذا، تكرر ذكره في مؤلَّفاته، وعرَّفت به عند أول ذكره، يُراجع: (فهرس الأعلام).

١٦ـ عَبْدُاللهِ بنُ مُوسَىٰ وهو غير (عُبَيْدِاللهِ بنِ مُوْسَىٰ) الآتي كلاهما من شُيُوخه، وربَّما حُرِّفت (عبيدالله) إلىٰ (عبدالله) فاختلط الأمر. وعبدالله هـٰذا ابن موسىٰ بن إبراهيم بن طلحة بن عُبَيْدالله، التَّيمِيُّ القُرَشِيُّ الحِجَازِيُّ، أبو محمَّدٍ. (ت ؟) حدَّث عنه في كتابنا هـٰذا وفي كتاب «التُّحف . .» ولم يَعْرِفْهُ المُحَقِّقُ وأصلحه في بعض المواضع بـ«عُبَيْدالله»؟! وهـٰذا غيرُ ذَاك،

عرَّفتُ به في موضعه من الكتاب. يراجع: (فهرس الأعلام) وإنّما استظهرت أن يكون هو المقصود استظهاراً فعسىٰ أن أكونَ مُصِيْباً. فليراجع؟!.

١٧ـ عبدُالله بنُ نافعِ بن ثابت بن عبدالله بن الزُّبير بن العوَّام، القُرَشِيُّ الأَسَدِيُّ الزُّبيريُّ، أبو بكرٍ المَدَنِيُّ، يعرفُ بـ«عبدالله بن نافع الأصغر» (ت٢١٦هـ) ذكره القاضي عياض وغيره في شيوخه. ذكره ابن حِبَّان في الثِّقات. وقال أبو بكر بن أبي خَيْثَمَةَ عن يحيىٰ بن مَعين: «صَدُوقٌ لا بأسَ به». أخباره في طبقات ابن سعد: ٥/ ٤٣٩، وجمهرة نسب قُريش: ٩٤، ٩٥، وثقات ابن حبَّان: ٨/ ٣٤٧ تهذيب الكمال: ١٦/ ٢٠٣ وسير أعلام النُّبلاء: ١/ ٣٧٤، وتهذيب التَّهذيب: ٦/ ٥٠.

١٨ـ عبدُالمَلِكِ بنُ عَبْدِالعَزيز بن عبدالله بن أبي سلمة المَاجِشُوْنَ القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ مولاهم (ت٢١٢هـ) من أشهر شُيُوخ المؤلِّف، تكرر ذكره في كتابنا هـٰذا وغيره من مؤلَّفاته، عرَّفت به في موضعه من الكتاب. يراجع: (فهرس الأعلام).

١٩ـ عُبَيْدُالله بنُ مُوْسَىٰ بن أبي المختار العَبْسِيُّ الكُوفيُّ، أبو محمَّدٍ (ت٢١٣هـ) ذكره المؤلِّف في كتابنا هـٰذا، وفي كتابه«التُّحف..» وقد عرَّفت به في موضعه. يراجع: (فهرس الأعلام).

٢٠ـ عليُّ بنُ جَعفرِ بنِ محمَّدِ بن عَلِيٍّ بن الحُسين (ت٢١٠هـ)، والده جعفر الصَّادق. ذكره الضَّبِّيُّ في بغية الملتمس: ٣٦٤، وحدَّث عنه المؤلِّف في أدب النِّساء في موضعين: ٢٣١، ٢٩١.

٢١ـ عليُّ بن مَعْبَدِ بن شَدَّادٍ العَبْدِيُّ (ت٢١٨هـ)، حدَّث عنه المؤلِّف في كتابنا هـٰذا وفي كتاب «التُّحف» وعرَّفت به في موضعه من الكتاب. يراجع: (فهرس الأعلام).

٢٢ـ عيسىٰ بن رَزِيْنٍ الكَلَاَعِيُّ (؟) حدَّث عنه المؤلِّف هُنَا وفي كتاب «التُّحف . . » .

٢٣ـ الغازي بن قَيسٍ ، أبو محَّمدٍ (ت١٩٩هـ) من أهل قُرطبة ، وهو من تلاميذ الإمام مالك رحمه الله ، وهو أول من أدخل «المُوطأ» إلىٰ الأندلس ، ولم يكن صاحب رواية فيه ، لكنَّه سمعه منه ، كما سمع من الأوزاعي وابن أبي ذئب ، وكان آية في حفظ «المُوَطَّأ» . قال القاضي عياضٌ رحمه الله : «روىٰ عنه ابنه ، وابن حَبِيْبٍ . . . » حدَّث عنه المؤلِّف في أدب النِّساء : ٢٥٠ ، ٢٥٨ ، والتُّحف . أخباره في ترتيب المدارك : ٣/ ١١٤ .

٢٤ـ قُدَامَةُ بنُ مُحَمَّدٍ المَدَنِيُّ الأَشْجَعِيُّ ، حدّث عنه المؤلّف في كتابنا ، وعرَّفت به في موضعه يُراجع : (فهرس الأعلام) وحدّث عنه أيضاً في أدب النِّساء : ٢٠٨ وغيرهما .

٢٥ـ مُحَمَّدُ بنُ سَلَّام الجُمَحِيُّ الأديبُ النَّاقدُ المشهورُ صاحبُ «طبقات فحول الشُّعراء» (ت ٢٣١هـ) . ذكره المؤلِّف في كتابنا هـٰذا وغيره . عرَّفتُ به في أول ذكره . يُراجع : (فهرس الأعلام) .

٢٦ـ مُطرِّفُ بنُ عبدالله بن سُليمان بن يَسَارٍ ، اليَسَاريُّ ، الهِلَالِيُّ ، المَدَنِيُّ ، مَوْلَىٰ ميمونة أمِّ المؤمنين رضي الله عنها . (ت٢٢٠هـ) من أشهرِ شُيُوخِ ابنِ حَبِيْبٍ تكرر ذكره في مؤلَّفاته ، عرَّفتُ به في أول ذكره . يراجع : (فهرس الأعلام) .

٢٧ـ مُعاذُ بنُ عبدِالحَكَم؟ ذكره المؤلِّف هنا وفي «التُّحف . . » روىٰ عنه عن مُقاتل .

٢٨ـ المَكْفُوْفُ ، اسمُهُ القاسمُ بنُ عبدالله التَّلِّيُّ ، منسوبٌ إلىٰ تَلِّ ماسح ـ بالسِّين والحاء المهملتين ـ من قُرىٰ حَلب ، حدَّث عنه المؤلِّف في كتابنا هـٰذا وعرَّفتُ به عند ذكره في هامش الكتاب يراجع : (فهرس الأعلام) وحدَّثَ عنه في كتابه صفة الفردوس(التُّحف) : ٦ ، ٥٥ ، ٦٥ ، ٦٨ ، وفي أدب

النِّساء: ٣٤٩ وقال محقِّقه أحسن الله إليه: «لم نهتدِ إلىٰ التَّعريف به».

٢٩ـ هَـٰرُوْنُ بنُ صَالِحِ بنِ إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عُبَيْدِاللهِ، القُرشِيُّ، التَّيْمِيُّ الطَّلْحِيُّ، المدنِيُّ (ت قبل ٢٢٠هـ) نقل عنه المؤلِّف في«التُّحف» ذكره أيضاً في كتابنا هـٰذا، وعرَّفتُ به في موضعه. يُراجع: (فهرس الأعلام).

٣٠ـ أَبُو مُعَاوِيَةَ المَدَنِيُّ؟ حدَّث عنه في كتابنا هـٰذا ولم أعثر عليه.

٣١ـ أَبُو الحَسَنِ الشَّامِيُّ؟ حدَّث عنه في «التُّحف. .» ولم أعثر عليه.

٣٢ـ الحَنَفِيُّ؟ هكذا حدَّث عنه في كتابنا هـٰذا. ولم أعثر عليه.

٣٣ـ التَّقِيُّ؟ هكذا حدَّث عنه في «التُّحف. .». ولم أعثر عليه.

وبعد أن حصَّلَ أبو مَرْوَان العلمَ في بلدِهِ، ورَحَلَ إليه إلىٰ بلاد المَشرقِ فأخذ عن جملةٍ من العُلماء كما أسلفنا، وساعده علىٰ التّحصيل حافظةٌ قويةٌ، وقدرةٌ علىٰ الاستيعابِ والفَهمِ، وحُبٌّ في المطالعةِ، وجَلَدٌ علىٰ المُداومةِ، وصَبرٌ وأناةٌ، مع إخلاصٍ في طلب العلم، كلُّ هـٰذا وذاك أَهَّلَهُ للتَّصدُّر، فلمَّا عاد إلىٰ بلده الأندلس التي كان في شوقٍ عظيمٍ إليها يقولُ:[1]

أُحِبُّ بِلَادَ الغَرْبِ والغَرْبُ مُوْطِنِي ... أَلاَ كُـلُّ غَـرْبِـيٍّ إلـيَّ حَبِيْـبُ

وكان «قَدْ جَمَعَ علماً عظيماً»[2] «فنزل بلدة إِلْبِيْرَةَ، وقد انتشر سُمُوُّه في العلم والرِّواية»[3] ومكث فيها مُدَّة، وكان قاضي قُرطبة يَحْيىٰ بن مَعْمَرِ بن عِمْرَان بن حَنْبَلٍ الأَلْهَانِيُّ (ت ٢٢٦هـ)[4] لمَّا وَجَّهَه الأميرُ عبدُالرَّحمـٰن بن

(١) سيأتي في مبحث شعره إن شاء الله.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ترتيب المدارك: ٤/ ١٤٥ فما بعدها.

الحكم إلىٰ قضاء قرطبة مرّةً ثانية بعد عزله «فلمَّا قدم حَلَفَ أن لا يستبقيَ يحيىٰ ابنَ يحيىٰ، ولا وزانَ الكاتبَ[1]، ولا سَعيدَ بنَ حسَّان[2] القاضي، فبقيت الأحكام معلَّقةً إلىٰ مقدم الأمير، فَبَلَغَهُ، فأنكرَ ذٰلك، فقال له: قد أقسمتُ علىٰ ذٰلك وفي إلْبيرة رَجُلٌ من أهل العلم والتَّقدُّم ستَغْنَىٰ به عنهم، يعني عَبدَالمَلكِ بنَ حَبِيْبٍ، فأقدمه وانفرد بفتياه» فقدم ابن حَبِيْبٍ قُرطبة فكان ندًّا ليَحيىٰ بن يَحيىٰ في الإفتاء والمشاورة، «وكان الذي بينهما سَيِّئاً جدًّا»[3] وتقدَّمه يَحيىٰ بن يَحيىٰ في المَمَاتِ، فبقي عبدُالملك بعده منفرداً في الإفتاء والزَّعامة والوَجاهة لدىٰ الأمراء مايقرب من أربع سنين حتىٰ لحق بربِّه.

هٰكذا عَادَ عَبدُالمَلكِ إلىٰ قُرْطُبَةَ التي أخرج منها، عادَ إليها مُعَزَّزاً مُكرَّماً وتولىٰ أعلىٰ سُلطة دينية فيها؛ الإفتاء والمشاورة. «وعرض عليه القضاء فامتنع»[4].

وكان مع هٰذا لا يفتأ من المُطالعة والمُراجعة والتَّأليف، والتصدُّر للتَّدريس، فكان من نتيجة ذٰلك سَعَةٌ في المعلومات، وتنوُّعٌ في الثَّقافة، وكثرةٌ في التَّآليف التي خلَّدت في النَّاس ذكرَه، وشهرت أمرَه، وأفادت طلبةُ العلمِ جيلاً بعد جيلٍ، حتىٰ يومنا هٰذا، وأعدادٌ كبيرةٌ من الطلبة لَهَجُوا بالثَّناء عليه، وأكثروا بعد موته من التَرَحُّم عليه، وعُدَّ ابنُ حَبِيْبٍ بعدَ ذٰلك من مفاخر الأندلس، ولازالت فتاواه في كتب أهلِ العلمِ مسطورةً، وعلىٰ ألسنتهم مذكورةً، يُؤنَس بها مَعَ فَتَاوىٰ كبارِ أهلِ العلمِ.

---

(١) تاريخ علماء الأندلس: ٢٦٩.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٥.

(٣) ترتيب المدارك: ٤/١٢٣.

(٤) المُغرب لابن سعيد: ٢/٩٦.

خلافُ عبدِالمَلكِ ليَحْيَىٰ بن يَحْيَىٰ:

عَرَفْنَا فِيما سبق أنَّ القاضيَ بقُرطُبَةَ يحيىٰ بن مَعْمَرٍ الألْهَانِيَّ (ت ٢٢٦هـ) حَلَفَ أن لا يسْتَفْتِيَ يحيىٰ بن يحيىٰ. . . وأنَّه أشار علىٰ الأمير عبدالرَّحمـٰن بن الحكم باستقدام ابن حَبيبٍ من إلْبِيْرَةَ، وأنَّهُ يُغْنِيه. . . وكان ذٰلك، وقدم ابنُ حَبِيْبٍ قُرْطُبَةَ، ولم يكن قدومُهُ وَتَوَلِّيه هـٰذا المنصب لِيَقَعَ مَوْقِعًا حسناً عند يحيىٰ رحمه الله. وَنَقَلَ ابْنُ الفَرَضِيِّ وغيره أنَّ الذي بينهما كان سيِّئاً. ونقل الحافظُ الذَّهبيُّ[1] عن أحمدَ بن عبدالبرِّ النَّارنجيِّ[2] أنَّ ابنَ حَبِيْبٍ كان كثيرَ المُخالفةِ ليَحيىٰ، وكان قد لَقِيَ أَصبغَ بمصرَ فأكثرَ عنه، وكان إذا اجتَمَعَ مع يحيىٰ بن يحيىٰ، وسعيد بن حسَّان ونظرائهما عند الأميرِ عبدالرَّحمـٰن وقُضاتِهِ فسُئِلوا قال يحيىٰ ما عنده، ـ وكان أسنَّ القوم وأولاهم بالتقدُّم ـ يدفع عليه عبدُالملك بأنَّه سَمِعَ أصبغَ بنَ الفَرج يقولُ كَذَا، فكان يَحْيَىٰ يغمُّه مخالفته له. فلمَّا كان بعضُ الأيَّام جمعهم القاضي في الجامع فسألهم عن مسألة، فأفتَىٰ فيها يَحيىٰ بن يَحيىٰ وَسَعِيد بن حسَّانَ ونظراؤهما، فخالفهما عبدُالملك، وذكر خلافَهُ لهما روايةً عن أصبغَ. وكان عبدالأعلىٰ بن وَهْبٍ من أحداث أهل زمانه، وكان قد حَجَّ وأدركَ أصبغَ بن الفَرَج بمصر، ورَوَىٰ عنه، فدخلَ يوماً بإثر شُورَىٰ القاضِي علىٰ سعيد بن حسَّان، فقال له: يا أبا وَهْبٍ: ما تقول في مسألةِ كَذَا؟ المَسألة التي سألهم فيها القاضي هل تَذكرُ لأَصْبَغَ بن الفَرجِ فيها شيئًا؟ فقال: نَعَمْ، أصبغُ يقولُ فيها كَذَا، وأفتىٰ بموافقة يحيىٰ وسَعِيْدٍ. فقال له

---

(١) تاريخ الإسلام: ٢٥٨.

(٢) منسوب إلىٰ نارنج. بلدة بالأندلس.

سَعِيْدٌ: انظر إلىٰ ما تَقُولُ؟ أنتَ علىٰ يقينٍ من هـٰذا؟ قال: نَعَمْ، قال: فأْتني بكتابك. قال عبدُالأعلىٰ: فخرجت مُسرعاً، ثم نَدِمْتُ، وَدَخَلَ عليَّ الشَكُّ، ثم أتَيتُ داري، وأخرجتُ الكتابَ من قرطاسٍ، كما رَوَيْتُهُ عن أَصْبَغَ، فسُررتُ، ومضيتُ إلىٰ سَعِيْدٍ بالكتابِ، فقال: تمضِي به إلىٰ أبي مُحَمَّدٍ، فمضَيْتُ به إلىٰ يَحْيىٰ بن يَحْيَىٰ، فأعلمتُهُ، ولم أدرِ ما القِصَّة! فاجتَمَعَا بالقاضي، وقالا: إنَّ عبدَالملكِ يُخالفنا بالكَذِبِ، والمسألة التي خالفنا فيها، عندك هنا رجلٌ قد حَجَّ وَأَدرَكَ أصبغَ، وروىٰ عنه هـٰذه المسألةَ كقولنا علىٰ خلافِ ما ادَّعاه عبدالملك، فَارْدَعْهُ وَكُفَّه. فجمعهم القاضِي ثانياً، وتكلَّمُوا، فقال عبدُالملكِ: قد أَعْلَمْتُكَ ما يقولُ فيها أَصبغُ، فبدر عبدالأَعْلَىٰ بن وَهْبٍ، وقال: يَكْذِبُ عَلَىٰ أَصْبَغَ، وأنا رَوَيْتُ هـٰذه المسألة عنه علىٰ ما قال هـٰذان، وهـٰذا كتابي، فأخرجَ المسألةَ، فأخذَ القاضي الكتابَ، وقرأَ المسألةَ، وقال لعبدِالمَلكِ ما ساءَهُ من القَوْلِ، وقال: تُفتينا بالكذبِ والخطأِ، وتخالفُ أصحابَكَ بالهوىٰ؟! لولا البُقيا عليك لعاقبتك. ثم قاموا. قال عبدُالأعْلىٰ: فلمَّا خرجتُ مررتُ علىٰ دار ابن رُستُمٍ الحاجبِ، فرأيتُ عبدَالملكِ خارجًا من عِنْدِهِ، وفي وَجْهِهِ الشَّرُّ، فقلتُ: مالي لا أدخُلُ علىٰ ابن رُسْتُم؟ فدخلتُ فلم يَنْتَظِرْ جُلُوسي حتَّىٰ قالَ: يا مسكينُ، من غَرَّك؟ أو مَن أدخلك في هـٰذا العَارض؟ مثلُ عبدِالملكِ بن حَبيبٍ وَتُكَذِّبُهُ؟! فقلتُ: أَصْلَحَكَ الله، إنَّما سَألني القاضي عن شَيءٍ، فأَجبتُهُ بما عندي، ثم خَرجتُ من عنده، وكان عبدُالملك قد شَكَا إليه ما وقع، وقال: إنَّ القاضي أتىٰ بِرَجُلٍ ليس من أهل العلم والرِّواية، فأُجْلِسَ معي، وكَذَّبنَي، وأَوْقَفَني موقفاً عَجَباً. فقال له ابنُ رُستُمٍ: اكْتُبْ بطاقةً بِالقِصَّةِ، وارفعها للأمير، فَكَتَبَ يَصِفُ القِصَّة، وَيُشَنِّعُ. فأمرَ الأميرُ أن يُبعثَ إلىٰ

القاضي، فبُعثَ فيه، فَخَرَجَتْ وصيَّةُ الأميرِ يقولُ: لك في أمرك أن تُشَاوِرَ عبدالأعْلَىٰ؟! وكان عبدُالملكِ قد بَنَىٰ بطاقته علىٰ أنَّ يحيىٰ بن يحيىٰ أمره بذٰلك. فقال القاضي: ما أمرني أحدٌ بمشاورته، ولكنَّه كان يَخْتَلِفُ إليَّ، وكنتُ أعرفُهُ من أهلِ الخيرِ والعلمِ، مَعَ الحَرَكةِ والفَهمِ، والحَجِّ والرِّحلةِ، فلم أرَ نفسي في سعةٍ من تَرْكِ مُشاورةِ مثلِهِ، وسألَ الأميرُ وُزَرَاءَهُ عن عبدِالأعْلَىٰ، فأثنَوْا عليه، ووصفُوا علمَه وولاءَه، وكان له ولاءٌ. قال عَبدُالأعلىٰ: فصبَّحتُ يوماً عِيْسَىٰ ابن الشَّهيدِ، فقال لي: قد رُفِعَتْ عَلَيْكَ بطاقةٌ رَدِيْئَةٌ، لكنْ دفعَ اللهُ شرَّهَا».

ومع ما في هٰذا الخبر من سُوءِ العلاقةِ بين الرَّجلين يحيىٰ بن يحيىٰ وعبدِالملك بن حَبِيْبٍ، إلاَّ أنَّه لا يُضْمِرُ أحدُهُما للآخرِ إلاَّ خَيْراً. فاختلافهما ـ هنا علىٰ الأقل ـ عِلْمِيٌّ خَالِصٌ، كَمَا يظهرُ من سياقِ الخَبَرِ، ولا أظنُّ أنَّ ابن حَبِيْبٍ يَتَعَمَّدُ الكذبَ علىٰ شَيخه، فلعلَّه واهمٌ في ذٰلك، أو فَهِمَ منه غير مقصوده أو يكون لأصبغَ ـ رحمه الله ـ أَكثرُ من رَأْيٍ. . . والدَّليل علىٰ سَلاَمَةِ السَّريرةِ في كلِّ واحدٍ منهما تِجَاه الآخرِ ما حَكَىٰ القاضي عياضٌ ـ رحمه الله ـ «أنَّ الأميرَ عبدالرَّحمـٰن بن الحكم وجد علىٰ ابن حَبِيْبٍ، وقال له: تعلم يدي عندك وأريدُ أن أسألَكَ عن شيءٍ فاصدقني فيه، فقال: نَعَم، لا تَسألني عن شيءٍ إلا صدقتك فيه، فقال: إنَّه قد رُفِعَ إلينا عن يَحيىٰ والقاضِي أنَّهما يعملان علينا في هٰذا الأمر. فقال ابنُ حَبِيْبٍ: قد عَلِمَ الأميرُ ما بيني وبين يَحيىٰ، ولٰكنِّي لا أقولُ عليه إلا الحقَّ، ليس يَحيىٰ بن يحيىٰ إلاَّ مِمَّن يُحْيِي الحقَّ، وكلُّ ما رُفع عليه فبَاطِلٌ، وأمَّا القاضِي. . .»[1].

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/١٣١.

وبالمُقابلِ فإنَّ يَحيىٰ بنَ يَحيىٰ عَامَلَهُ بِمِثْلِ ذٰلك في قصَّةٍ رواها القاضي عياضٌ أيضاً. قال: «وقد ذُكِرَ أنَّ بعضَ جيران ابن حَبِيْبٍ اشْتَكَىٰ إليه بأنَّ بعضَ المُتصَرفِينَ لِبَعْضِ الوُزَرَاءِ يُؤذيه ويَستطيلُ عليه، فأمرَ عبدُالملك برصده، فَجِيءَ به إليه، فَضُرِبَ بين يَديه ضَرباً مبرِّحاً، فَشَكَا إلىٰ صاحبه، فكتب إلىٰ يحيىٰ بنِ يحيىٰ، فذكر له ما صَنَعَ ابنُ حَبِيْبٍ بصاحبه وحاشيته، وَسَأَلَهُ تَأْيِيدَهُ عليه عندَ الأمير، فَكَتَبَ إليه يَحيىٰ: ما كنَّا نُعِيْنُكَ علىٰ العلمِ وأهلِهِ، وَأَيْمُ الله لأَقْلَامُنَا أَنْفَذُ من سِهَامِكُمْ، فَانْصَرِفْ عن رأيكَ والسَّلام.»[1]

ففي هَـٰذين الخَبرين يَتَجَلَّىٰ خُلُوْصُ النِّيةِ، وصِدْقُ الطَّوِيَّةِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ ـ رَحِمَهُمَا الله ـ وعفا عنَّا وعنهما.

تَصَدُّرُهُ لِلْعِلْمِ وَأَشْهَرُ تلاميذه:

لمَّا عاد ابنُ حبيبٍ إلىٰ الأندلس تَصَدَّرَ لنَفعِ الطَّلبةِ ونَشرِ العلم فَأَقْبَلَ عليه الطَّلبةُ، وهُرِعُوا للأخذ عنه؛ لما تَمَيَّزَ به من تَنَوُّعٍ في الثَّقافة، وَسَعَةٍ في الاطِّلاع، ورحابة الصَّدر؛ لذا كان «يَخْرُجُ من الجَامعِ وخلفَهُ نحوٌ من ثلاثمائة من طالبِ حديثٍ، وفرائض، وفقهٍ، وإعراب، وقد رَتَّبَ الدُّولَ عليهم كُلَّ يومٍ ثلاثين دَوْلةً، لا يُقْرَأُ عليه فيها شيءٌ إلاَّ تآليفه أو «مُوَطَّأ مالك»...»[2] ولذلك لا يستغرب قول أحد طلابه: «لو رأيتَ ما كان علىٰ باب ابن حَبِيْبٍ لازدريتَ غيره»[3] فشاع عِلْمُهُ بالأندلس حتَّىٰ عم أغلب أقطارها، فَصَارَ ـ كما قيل ـ:

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه: ١٢٤.

(٣) من كلام تلميذه يوسف المغامي. كما في المصدر السابق.

«أكثرُ فقهاء الأندلُسِ وشعرائِهِم، فعن عبدِالملكِ يأخذُ، وعن مجلِسِهِ ينهضُ»[١] وسواء في ذٰلك حُكَّامُهُم وعامَّتُهُم «فكان أكثرَ من يختلف إليه الملوكُ وأبناؤُهُم من أهلِ الأدب»[٢] وكان من بين طلبته:

١ ـ إبراهيمُ بنُ خَلَّادٍ اللَّخْمِيُّ (ت ٢٧٠ هـ).

٢ ـ إبراهيمُ بنُ شُعَيْبٍ الباهليُّ (ت ٢٦٥ هـ).

٣ ـ إبراهيمُ بنُ لَبيبٍ، أبوإسحٰق بن الحائك (ت؟).

٤ ـ إبراهيمُ بنُ يزيد بن قُلزم الأُمَوِيُّ (ت ٢٦٨ هـ).

٥ ـ أحمدُ بنُ مروان الرُّصافيُّ (ت ٢٨٦ هـ).

٦ ـ بقيُّ بنُ مخلد بن يزيد القرطُبيُّ (ت ٢٧٦ هـ).

٧ ـ زكريَّا بنُ شَمُوسٍ، يُعرف بـ«ابن الطَّنجيَّة»، الإشْبِيْليُّ (ت ٣٠٠هـ) قال القاضي عياض: «وهو آخر من روىٰ عنه»[٣].

٨ ـ سعيدُ بنُ نمير[٤] بن سُليمان بن الحَسن الغَافِقِيُّ (ت ٢٦٩ هـ).

٩ ـ سليمانُ بنُ نَصْرٍ بن منصور المُرِّيُّ (ت ٢٦٠ هـ).

١٠ ـ ضباحُ بنُ عبدالرَّحمن بن الفضل بن عَمِيرَةَ العَتِيقِيُّ (ت ٢٩٤ هـ).

١١ ـ عامرُ بنُ معاوية بن عبدالسَّلام بن زيادٍ القُرْطُبِيُّ (ت ٢٧٧ هـ).

١٢ ـ عبدُالأعلىٰ بنُ مُعلَّىٰ الخولاني (ت ؟) ذكره القاضي عياضٌ وقال: أخذ

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٥. (الرّباط).

(٢) ترتيب المدارك: ٤/١٢٨. (الرّباط).

(٣) قارن تاريخ وفاة المذكور بقول القاضي عياض: «كان المغامي آخرهم موتًا» وتوفي المغامي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٨٨ هـ؟! وانظر في وفياته غيره أيضًا من تلاميذه ممن توفي بعد المغامي.

(٤) في ترجمة ابن حبيب في ترتيب المدارك «نمير»، وفي ترجمته هو سعيد بن نمر. أو «النمر».

عن ابنِ حَبِيْبٍ، ثم نقل عن علي بن الحسن قوله: «أدرَكَ ابن حَبيْبٍ ولم يأخذ عنه»؟!

١٣ ـ عَبدُالجبَّار بنُ فتح بن منتصر البَلَوِيُّ (ت ٢٥٦ هـ).

١٤ ـ عبدُالرَّحمـٰن بنُ محمد بن أبي مريم (ت ٢٩٠ هـ).

١٥ ـ عبدُالله بنُ الفرج النُّميريُّ (ت ٢٦٠ هـ).

١٦ ـ عبدالمجيد بنُ عفَّان البَلَوِيُّ (ت ٢٦٨هـ).

١٧ ـ عُبَيْدُ الله بنُ عبدالملك بن حَبيبٍ (ت ٢٩١ هـ) ابن المؤلِّفِ. جاء في ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٣ (عبدالله) وفي ترتيب المدارك: ٤/ ١٤١: «خلَّف ابنين محمدًا وَعُبَيْدَاللهِ»، وذكر وفاته هنا سنة ٢٩١ كما ذكرنا، وفي ص٤٣٥ ذكر عبيد الله أيضًا. وقال: توفي سنة نيفٍ وتسعين؟!. وسنذكر أخاه محمدًا في موضعه إن شاء الله.

١٨ ـ عُبَيْدُاللهِ بْنُ قَمَرٍ الزَّاهدُ: ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٤/ ٤٣٥ هو وأخاه محمدًا، وقال: «وتزوَّج عبيدالله ابنته بعد وفاته» وفي تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٢ «أخبرني بذٰلك ختنه أبوعبدالله محمد بن قَمَرٍ الزَّاهدُ الفقيهُ رحمه الله. فأيُّهما كان ختنه عبيدالله أو محمد؟! أو كلاهما كان ختنًا له.

١٩ ـ عُمَرُ بنُ موسىٰ الكناني الإلبيريُّ (ت ٢٥٧ هـ).

٢٠ ـ فَضْلُ بنُ فضل بن عَمِيرَةَ بن راشد (ت ٢٦٥ هـ).

٢١ ـ كُرْزُ بنُ يحيىٰ بن محرز الصَّدفي (ت في إمرة عبدالرحمن بن الحكم؟).

٢٢ ـ مَالكُ بنُ مَعْرُوفٍ (ت ٢٦٤هـ).

٢٣ ـ مُحَمَّدُ بنُ الحارث بن أبي سعيدٍ القُرْطُبِيُّ (ت ٢٦٠هـ).

٢٤ ـ مُحَمَّدُ بنُ سعيد بن حسَّان (ت ٢٦٦ هـ). والده من كبارِ الفُقَهَاء.

٢٥ ـ مُحَمَّدُ بنُ عبدالبر الكلاي (ت ٢٨٣ هـ).

٢٦ ـ مُحَمَّدُ بنُ عبدالرَّحمن بن إبراهيم بن محمد بن قيس (ت ٢٨٢ هـ).

٢٧ ـ مُحَمَّدُ بنُ عبدالملك بن حبيب (ابن المُؤَلِّف) تُراجع ترجمة أخيه (عبيدالله).

٢٨ ـ مُحَمَّدُ بنُ عمر بن يوسف الكِنْدِيُّ (ت ؟) قال القاضي عياض في ترجمته شرك أخاه يحيىٰ في أكثر رجاله إلا سحنون، وأبا زيد، وابن بُكَيْرٍ، وذكر في شيوخ أخيه يحيىٰ الآتي عبدالملك بن حَبِيْبٍ.

٢٩ ـ مُحَمَّدُ بنُ عَمِيرَةَ العَتِيقِيُّ (ت ٢٧٦ هـ).

٣٠ ـ مُحَمَّدُ بنُ قَمَرٍ الزَّاهد. يراجع ترجمة أخيه عُبَيْدِاللهِ.

٣١ ـ مُحَمَّدُ بنُ وضاحِ بن بَزِيْعٍ الأُمويُّ (ت ٢٨٧هـ).

٣٢ ـ مُطَرِّفُ بنُ عبدالرَّحمن بن إبراهيم، أبوسعيد الأُمَوِيُّ (ت ٢٨٢ هـ).

٣٣ ـ مُطَرِّفُ بنُ قَيْسٍ (ت ؟).

٣٤ ـ يَحْيَىٰ بنُ رَاشِدٍ، أبوبكر القُرْطُبِيُّ (ت في حدود ٢٨٧ هـ).

٣٥ ـ يَحْيَىٰ بنُ عمر بن يوسف الكِنْدِيُّ (ت ٢٨٩ هـ).

٣٦ ـ يُوْسُفُ بنُ يَحْيَىٰ المَغَامِيُّ (ت ٢٨٨ هـ) راوي مؤلَّفات ابنِ حبيبٍ. وقيل: إِنَّه زوج ابنته؟

أقوالُ العلماء فيه من مدحٍ وقدحٍ:

ابنُ حَبيبٍ ـ رحمه الله وعفا عنه ـ فيه كغيره صفاتٌ حميدةٌ تستحقُّ أن تذكرَ فتشكرَ، ويثنىٰ عليه فيها وتُنشر، وفيه صفاتٌ ذميمةٌ لا يَستطيع الباحث المُنصف أن يُغفلَها؛ لأنَّه يَجبُ أن يكونَ حاكِماً عَدْلاً ناقدًا مُنْصِفاً يَذْكُرُ المَحَاسنَ والمَسَاوِىءَ؛ وليس كلُّ ما يُقال من مَدحٍ أو قَدحٍ يلزمُ المَمْدُوح أو المقدوح فيه، بل هٰذه الأقوال خاضِعةٌ للدَّرسِ والتَّمحيصِ والتَّحليلِ، ويجبُ أن

لا يُغْفَلَ أثرُ المعاصرة في إصدارِ بعضِ الأحكامِ، وما يُصاحب ذلك من تأثرٍ نَفسيٍّ أو سياسيٍّ أو اجتِمَاعِيٍّ. .

ولقد كَثُرَتْ عباراتُ المَدحِ وِالقَدْحِ في عَالِمِنَا الإمامِ العلاَّمةِ عبدِالملكِ ابنِ حبيبٍ. فَمِمَّا جاء في مدحه:

ثناؤهم عليه في (حفظه وجودة تأليفه):

فوصفه ابنُ الفَرَضِيِّ[1] بأنَّه «كان. . . مؤلِّفًا مُتقنًا» وقال: «كان عبدُالملكِ حافظًا للفقه علىٰ مذهب مالكٍ، نبيلاً فيه» وقال العُتْبِيُّ: [2] «ما أعلمُ أحداً أَلَّفَ علىٰ مذهبِ أهل المدينةِ تأليفه، ولا لطالبٍ أنفع مِن كُتُبه، ولا أحسن من اختياره». ويصفه ابنُ عَذَارِي بقوله[3]: «وكان ابنُ حبيب أديباً، نحوياً، حافظاً، شاعراً، متصرِّفاً في فنون العلم من الأخبار والأنساب والأشعار، وله مؤلفات حسان في الفقه والأدب والتواريخ كثيرةٌ» وبنحو هٰذا وصفه ابنُ الفَرَضِيِّ في كتابه المُؤلّف في طبقات الأُدباء[4].

وثناؤهم علىٰ كثرة قراءته، وسعة اطلاعه:

كان «جَمَّاعةً كثيرَ الكُتُبِ»[5]وقال ابنُ أبي مَريم[6]: «كان ابنُ حَبيبٍ عندنا نازلاً بمصر، وما كنتُ رأيتُ أدومَ منه علىٰ الكتاب، فدخلتُ عليه في

(١) تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٠.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٦.

(٣) البيان المغرب: ١٦٥.

(٤) نقله القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٤/ ١٣٠.

(٥) قاله أحمد بن عبدالبرّ، نقله القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٤.

(٦) المصدر نفسه: ٤/ ١٣٠.

القَائلةِ في شِدَّة الحرِّ، وهو جالسٌ علىٰ سُدَّةٍ، وعليه طويلةٌ، فقلت: ما هذا؟! قَلَنْسُوة في مثل هذا؟! فقال: هي تيجانُنا، فقلتُ له: فما هذا الكتاب؟ مَتَىٰ تَقرأُ هذا؟!...».

وقال المغاميُّ[1]: «طرقتُ عبدالملك بن حبيب يومًا بغلسٍ حرصًا علىٰ الاقتباس منه، واستأذنتُ عليه، فأذن لي، ودخلتُ فإذا هو جالسٌ في مجلسه عاكفًا علىٰ الكتب قد أحاطت به، فنظر فيها والشَّمعةُ بين يديه تَقِدُ، وطويلة عليه، فسلَّمتُ فرَّد عليَّ، وقال لي: يا يوسف، أوقد انسلخ الصُّبحُ؟! قلتُ: نعم، وقد صَلَّينا، فقامَ إلىٰ صلاةِ الصُّبح فصلاَّها، ثم رجع إلىٰ مقعده، وقال: يا يوسف ما صلَّيتُ هٰذه الصَّلاة إلاَّ بوضوء العِشاءِ الآخرةِ».

وممَّا يَدُلُّ علىٰ سعةِ علمِهِ وثقافته، وكثرة العُلوم التي يُجيدها، وبراعته ما ذكر القاضي عياض ـ رحمه الله ـ قال[2]: «ذكر بعضُ المشيخة أنَّه لما دنا من مصر في رحلته أصابَ جماعةً من العلماء بارزين لتَلَقِّي الرُّفقة علىٰ عادتهم، فكلَّما أطَلَّ عليهم رجلٌ له هيبةٌ ومنظرٌ رجَّحوا الظَّنَّ به، وقضوا بفراستهم عليه، حتَّىٰ رأوه ـ وكان ذا منظرٍ جميلٍ ـ فقال قومٌ: هٰذا فقيهٌ، وقال آخرون طبيبٌ، وقال آخرون: خطيبٌ، فلمَّا كثر اختلافهم تقدَّموا نحوه وأخبروه باختلافهم فيه وسألوه عن ما هو؟ فقال لهم: كلهم قد أصاب، وجميع ما قررتم أُحْسِنُهُ، والخبرة تكشف الحيرة، والامتحان يجلي عن الإنسان.. فلما حَطَّ رحله ولقي الناس شاع خبره، قصده كلُّ ذي علم يسأله عن فنِّه، وهو يجيبه جواب متحقق، وعجبوا من ثُبُوتِ علمِهِ» ووصفه ابن الفرضي بأنه «كان

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٥.

فقيهاً، مفتيًا، نحويًّا، لغويًّا، نسَّابةً، إخباريًّا، عروضيًّا، فائقًا، شاعرًا، محسنًا مرسلاً، حاذقًا، متقنًا»[١].

وأثنوا علىٰ فقهه ومعرفته بأقوال مالك وأصحابه:

بأنَّه «كان ذابًّا عن قول مالكٍ»[٢] وأنَّه «حافظٌ للفقه علىٰ مذهب مالك نبيلاً فيه»[٣] وأنه «كان رأسًا في مذهب مالك»[٤] وقال الحُميديُّ[٥]: «فقيهٌ مشهورٌ، متصرفٌ في فنون الآداب وسائر المعاني، كثيرُ الحديثِ والمَشَايخ». وقال عيسىٰ بن دينارٍ:[٦] «وإنَّه لأفقه ممَّن يريد أن يأخذَ عنه العلم» ووصفه الذَّهبيُّ في تاريخه[٧] بأنَّه: «أحدُ الأعلام، وأنَّه كان مشهوراً بالحذق في مذهب مالك» وقال الصَّفديُّ[٨]: «كان موصوفًا بالحذق في مذهب مالك» إلىٰ غير ذٰلك من عبارات الثَّناء من علماء عصره فمَن بعدهم. وكتابه «الواضحة» عمدةٌ عند المالكية.

وأثنىٰ عليه الوَزيرُ الفتحُ بنُ خَاقَان في كتابه «مطمح الأنفس»[٩] ـ علىٰ

---

(١) ذكره في كتابه طبقات الأدباء ونقله عنه القاضي عياض في ترتيب المدارك.

(٢) قاله إبراهيم بن القاسم بن هلال. يُراجع: ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٤.

(٣) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٣. عن تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) جذوة المقتبس ٢٦٣.

(٦) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٤.

(٧) تاريخ الإسلام: ٢٥٨.

(٨) الوافي بالوفيات: ١٥٨/١٩.

(٩) مطمح الأنفس: ٣٦، ونفح الطيب: ٦/٢.

طريقته المسجوعة ـ فَقَالَ: «الفقيهُ، العالمُ، أبومَرْوان عبدُالملك بنُ حَبِيْبٍ السُّلَمِيُّ، أيُّ شَرَفٍ لأهل الأندلس ومفخرْ، وأيُّ بَحْرٍ للعلوم يَزْخَرْ، خلَّدت منه الأندلس فقيهًا عالمًا، وأعاد مجاهل جهلها مَعَالِمًا، وأقام فيها للعُلُوم سُوقًا نافِقَهْ، وَنَشَرَ منها أَلْوِيَةً خَافِقَهْ، وجلا عن الألباب صدأ الكَسَلْ، وشحذها شَحْذَ الصَّوارم والأَسَلْ، وتصرَّف في فُنُون العلومْ، وَعَرَفَ كُلَّ مَعْلُومْ، وَسَمِعَ بالأندلُسِ وَتَفَقَّهْ، حتَّىٰ صَارَ أعلمَ من بها وأفقهْ، لَقِيَ أنجابَ مالكْ، وسَلَكَ في مُناظرتهم أَوْعَرَ المَسَالِكْ، حتىٰ أجمع عليه الاتفاقْ، ووقع علىٰ تفضيله الإصْفَاقْ. ويقال: إنَّه لقيَ مالكًا آخرَ عُمُره[1] وروىٰ عنه عن سعيد بن المُسَيِّب. . ».

اتِّهَامُهُ بِالكَذب:

ومن ناحية أُخرىٰ انتقده جماعةٌ من العُلماء وذمُّوه واتَّهمُوه بالكذب وتألَّبُوا عليه، وبَعضهم حَسَدَهُ لمكانته الاجتماعية والعلمية؛ لقُربه من السُّلطان وكثرة إقبال الطَّلبة عليه. وتمكُّنه من العلوم، وسعة حفظه، وإجادته علومًا ومعارف لم تكن شائعةً عند علماء عصره ومصره. قال ابن حيَّان[2]: «وقرأت بخطِّ عُبادة الشَّاعر قال: كان يحيىٰ بن يحيىٰ وأَصحابه الفُقهاء يَحسدون عبدالملك بن حَبِيْبٍ؛ لتقدُّمه عليهم بعلومٍ لم يكونوا يعلمونها ولا يَشرعون فيها؛ إذ كان مع تقدمه في الفقه والحَديث عالماً بالإعراب واللُّغة، مُفتَنًّا بالعلوم القديمة، متصرِّفاً في الآداب النَّاصعة، له تواليفُ جمَّة في أكثر

---

(١) هٰذا لا يصح بحالٍ؛ لأنه لم يرحل إلىٰ المشرق إلاَّ بعد وفاة مالك بدهرٍ، ونحن نقدر مولد ابن حبيب سنة ١٧٤ هـ، وفاة مالك سنة ١٧٩ هـ. فهل يمكن بعد ذلك أن يلقي مالكاً، ومالكُ بالمدينة وابن حَبيبٍ بالأندلس؟!

(٢) المقتبس: ٤٨.

الفنون، منها كتابه في «إعراب القرآن» وفي «شرح الحديث» وفي الأنساب والنُّجوم وغيرها».

ووصفه أحمد بن عبدالبرِّ بأنَّه طويلُ اللِّسَانِ[1]. وقال ابنُ الفَرَضِيِّ[2]: «لم يقدم علينا أحد أفقهُ من سُحنون إلاَّ أنَّه قدم علينا مَنْ هو أطولُ منه لِسَانًا» يعني ابن حَبِيْبٍ. لذلك وقَفُوا منه موقف النِّد المخالف وأعانهم علىٰ ذٰلك ما اتصف به ابن حَبِيْبٍ ـ عفا الله عنه ـ من طُول لِسَانِهِ وردِّه علىٰ أَفاضل العُلماء بأَقبحِ رَدٍّ وأخشن عبارة، كموقفه من أبي عُبَيْدٍ القاسم بن سَلاَّمٍ، وتغليطِهِ له، ووصفِهِ الإمامَ أبا حَنِيْفَةَ بالكَذِبِ، ونَقلِهِ عن مُطَرِّفٍ عن مالكٍ أنَّه هو وأَصحابه الدَّاءُ العُضَالُ. وذكر ابن حَبِيْبٍ كلَّ ذٰلك في كتابه الذي بين أيدينا (تَفسير غَرِيْبِ المُوَطَّأ). ثم فساد ما بينه وبين مفتي الأندلس يَحيىٰ بن يَحيىٰ، وله سمعةٌ حسنةٌ في أغلب الأوساط الأندلسيَّة.

اتِّهَامُهُ بِالسَّمَاعِ:

واتَّهَمُوا ابنَ حَبِيْبٍ أيضاً بأنَّه كان يأخذُ بالرُّخصة في السَّماعِ، وكان له جَوَارٍ يُسْمِعْنَهُ، ويظهرُ أنَّ قائلَ هذا استفاده من شعرٍ بهٰذا المَعنىٰ قاله الشَّاعرُ الأندلسيُّ يَحْيَىٰ بنُ حَكَمٍ الغَزَالُ (ت ٢٥٠ هـ)[3]، كل هذا وذاك يمكن

(١) تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٢، وقارن بترتيب المدارك.

(٢) المصدر السابق.

(٣) شاعرٌ أندلسيٌّ جميلُ الصُّورة في شبابه وكُهُولتِهِ وَكِبَرِهِ، لذا لُقِّبَ بـ«الغَزَالِ»، وكان كثير الشِّعر، محسنًا، له منزلة عالية عند خلفاء بني أميَّة بالأندلس، يبعث به سَفارة إلىٰ البلاد، ثقة بحكمته وعَقله.. وكان شاعرًا هجَّاءً، وحاول الدكتور محمد رضوان الدَّاية أن يدفع ذٰلك عنه؟! ونَسَبه إلىٰ بكر بن وائل؟! ولا دليل علىٰ ذٰلك هو (البكريُّ) صحيحٌ لكن قد =

الاعتذار عنه إلىٰ حدٍّ ما، وبعضه تحاملٌ ظاهرٌ عليه ـ رحمه الله ـ مثل اتهامه بالرُّخصة في السماع كما سنوضحه إن شاء الله.

تَهَاونُهُ بِالرِّوَايَةِ:

ومن صفاته التي استغلَّها خُصُومه: (تَهاوُنُه بالرِّواية) وهذا عَيْبٌ لا يمكن دفعه، وقد استفاض ذكره عندَ العلماء حتَّىٰ عدُّوا ابن حبيبٍ في الضُّعفاءِ من رُوَاةِ الحَدِيْثِ، وقد أَخَذَ العلمَ عن بعضِ العُلماءِ الَّذين لا يَرْقَوْنَ إلىٰ درجةِ العَدالَةِ، وهم إلىٰ الضَّعفِ أقربُ، وبعضهم مُتَّفَقٌ علىٰ ضَعْفِهِ، فضلاً عن تهاونه هو نَفسُهُ بالرِّواية حتَّىٰ كذَّبوه. وتختلف عبارات العلماء في تجريحه من مقلٍّ ومستكثرٍ حتىٰ تصلَ إلىٰ درجة وصفه بـ «الكَذبِ» ولا أعلمُ أحداً من العُلماء نفىٰ عنه هٰذا. ولا يَستطيع المُدافع عنه أن ينفي ما هو قائمٌ وثابتٌ في مؤلفاته، فهي لازمة له، غير مُنْفَكَّةٍ عنه ـ رحمه الله وعفا عنا وعنه ـ. وقد اتَّهمه بالتَّهاون في الرِّواية عُدُوْلُ المُحدِّثين وثقاتهم من صيارفة الحديثِ، وأكابر أهل علم الجرح والتَّعديل، خلفًا وسلفًا من أندلسيين ومشارقة من طلابه فَمَنْ بَعدَهُم، وإن كان هو «أولُ مَنْ أظهرَ الحديثِ بالأَنْدلسِ»[1] لكنَّه

= يكون من آل أبي بكر مثلاً، وقد يكونُ من بكر بن وائل بالوَلاَءِ، فكيفَ يكون عربي الأرومة؟! كما يقول الدكتور. وقد هجا القاضيَ يُحابر، وأخاه مُعاذاً، ونَصْراً الخَصِيَّ، وَزِرْيَاباً المغَنِّيَ. هٰكذا ذكر المحقِّق فيما جَمَعَهُ من شعره، وهو قليلٌ من كثيرٍ، فإنَّ ديوان الغزال كبيرٌ، جمعه حبيب بن أحمد الشطجيري ورتَّبه علىٰ حروف المعجم. يُراجع: جذوة المقتبس: ٣٧٤، والمُطرب: ١٣٦، والبيان المغرب: ٢/ ٩٣، والمغرب: ٢/ ٥٧. ويظهر أنَّ شعره في هجاء ابن حبيب فقد مع ما فقد من شعره فلم يذكر جامع الدِّيوان أنه عثر علىٰ شيءٍ منه.

(١) تقدم مثل هٰذا.

أظهره علىٰ غير الطَّريقة التي سار عليها أهل الحديث من التَّدقيق والتَّوثيق، وكثرة التَّحرِّي، وقوة الضَّبط، وتطبيق مبدإ الجرح والتَّعديل تطبيقًا دقيقًا، والحكم علىٰ الأحاديث التي يُوردها في مؤلفاته إلىٰ غير ذلك من المناهج المحكمة التي سار عليها علماء الحديث. فلم يكن ابن حَبِيْبٍ ـ عفا الله عنه ـ يسمع أغلب الكتب والأحاديث التي يرويها عن شيُوخه «وكان يَتَسَاَهَلُ في سماعه ويحمل عن طريق الإجازة أكثر رواياته» كذا قال ابن الفَرَضِيِّ[١]، وزاد: «لم يكن لابن حَبِيْبٍ علمٌ بالحديث وكان لا يعرفُ صَحيحه من سَقيمه». وقال أحمد بن خالد بن الجَبَّاب[٢]: «لم يخرج ابن وضَّاح لابن حَبِيْبٍ شيئًا، وكان لا يرضىٰ عنه».

أقول: ابنُ وَضَّاحٍ من تلاميذ ابن حَبِيْبٍ وكان ابن وَضَّاحٍ المذكورُ يقولُ: «إنَّه لم يَسْمَعْ من أسد بن مُوسَىٰ»[٣].

وأسدُ بنُ مُوسَىٰ من شُيُوخِ ابنِ حَبِيْبٍ، وَأَكْثَرُ رواياته في كتابه «التُّحف..» عنه؟! وروىٰ ابن وضَّاحٍ قال[٤]: «قال لي الحِزَامِيُّ[٥]: أتاني صاحبكم ابن حَبيبٍ بِغِرَارَةٍ[٦] مملوءةٍ كُتُباً فقال لي: هٰذا علمك تجيزه لي؟! فقلت له:

---

(١) تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٠.

(٢) ترتيب المدارك: ٥/ ١٧٤، ١٧٨ (الرِّباط).

(٣) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٩.

(٤) تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٠.

(٥) هو إبراهيم بن المنذر سبق ذكره في شُيُوخ ابن حبيبٍ، وذكره القاضي عِياض في شيوخ ابن وضَّاحٍ أيضًا (ترتيب المدارك: ٤/ ٤٣٦ الرباط).

(٦) الغِرَارَةُ: الوعاء، بغين معجمة مكسورة.

نَعَم، ما قرأ عليَّ منه حرفًا، ولا قرأته عليه» مع أنَّ ابنَ وضَّاحٍ كان يُثني علىٰ ابن حَبِيْبٍ، فلعلَّه كان يثني عليه من جوانب، ولا يرضىٰ عنه من جانب التَّساهل بالرِّواية. وروىٰ ابنُ أبي مَريم خبرًا مثل هٰذا سبق أَنْ ذكرنا أوله، وفي آخر الخبر: «. . . قلتُ فما هٰذه الكُتُب، متىٰ تَقرأُ هٰذه؟ فقال: ما أشتغل بقراءتها، قد أجازها لي صاحبها، فخرجتُ من عنده فأتيتُ أسدَ بنَ مُوسىٰ فقلت: أيُّها الشَّيخُ تمنعنا أن نقرأ عليك وتجيزُ غَيرَنَا؟! فقال: أنا لا أرىٰ القراءة فكيفَ أجيزُ؟! إنَّما أخذ مني كُتُبي يكتبُ منها ليردَّها عليَّ»[1]. وهٰذا معنىٰ قَوْلِ ابنِ وضَّاح: «لم يَسْمَعْ مِنْ أَسَدِ بنِ مُوسَىٰ».

ونَقَلَ أبوالوَليد الباجيُّ، وابنُ حَزْمٍ عن أبي عُمَرَ بنِ عبدالبرِّ أنه كان يُكَذِّبُه[2] وقال ابنُ حَزمٍ[3]: «أمَّا أحاديثُ عبدالملكِ بنِ حَبِيْبٍ فكُلُّها هَالِكَةٌ» وعلَّقَ الحافظُ الذَّهبيُّ في تاريخه[4] علىٰ ذٰلك فقال: «وقد أضعف ابن حزم وغيره عبدالملك بن حَبِيْبٍ، ولا ريبَ أنَّه كان ضَعِيفاً» ونقل الحافظُ الذَّهبيُّ عن الصَّدفي[5]: «كان ابنُ حَبِيْبٍ كثيرَ الجمعِ، معتمدًا علىٰ الأخذِ بالحديث، ولم يَكُن يميِّزُهُ ولا يدري الرِّجالَ، وكان فقيهاً في المَسَائل، وكان يُطعن عليه بكثرةِ الكُتُبِ». وقال الصَّدَفِيُّ[6] ـ أيضًا ـ: «قلتُ لأحمد بن خالد: إنَّ

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/ ١٣٠، ويراجع: تاريخ علماء الأندلس: ١٧٠، ١٧١ مع اختلاف العبارة.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٩.

(٣) رسائل ابن حزم: ٤٣٤.

(٤) تاريخ الإسلام: ٢٥٨.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

«الواضحةَ» عجيبةٌ وإنَّ فيها علمًا عظيمًا، فما مدخلها؟ قال: أول شيءٍ أنَّه حَكَىٰ فيها مذاهب لم نجدها لأحدٍ من أصحابه، ولا نقلت عنهم، ولا هي في كتبهم» وقال القاضي عياض[1]: «إنَّ أحمد بن خالد لم يكن يرضىٰ عنه»، ونقل الحافظُ ابنُ حَجَرٍ عن الصَّدَفِيِّ[2]: «كَانَ يَطْعَنُ عليه أنَّه يَستجيزُ الأخذَ بالمناولةِ بغيرِ مُقابلةٍ» وَنَقَلَ الحَافظُ الذَّهَبِيُّ ـ رحمه الله ـ عن أحمد بن عبدالبرِّ النارنجي قوله[3]: «هو أول من أظهر الحديث بالأندلس، وكان لا يميِّز صَحِيْحَهُ من سَقِيْمِهِ، وَلاَ يَفْهَمُ طُرُقَهُ وَيُصَحِّفُ أسماءَ الرِّجَالِ، وَيَحْتَجُّ بِالمَنَاكِيْرِ، فَكَانَ أَهلُ زمانِهِ لا يرضَون عنه وَيَنْسِبُونه إلىٰ الكَذِبِ» وقال الحُمَيْدِيُّ[4]: «ما أحاديثه إلاَّ غرائب كثيرة» ومثله قال الضَّبيُّ[5].

الدِّفاعَ عنه في بعض ما نُسب إليه:

من أبرز المُدافعين عن ابن حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ الإمام العلاَّمة منذر بن سَعيدالبَلُّوطي[6] ـ رحمه الله ـ قال[7]: «لو لم يكن من فضل عبدالملك إلاَّ أنَّك

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٩.

(٢) لسان الميزان: ٤/ ٦١.

(٣) تاريخ الإسلام: ٢٥٩.

(٤) جذوة المقتبس: ٢٦٣.

(٥) بغية الملتمس: ٣٦٤.

(٦) عالم أندلسيٌّ شهيرٌ، كان قاضي الجماعة بقرطبة يُنسب إلىٰ فحص البَلُّوط موضع قرب قرطبة، وكان خطيبًا بليغًا مفوَّهًا فقيهًا محققًا. (ت ٣٥٥ هـ).
أخباره في تاريخ علماء الأندلس: ١/ ١٤٤، وجذوة المقتبس: ٣٤٨ وغيرهما.

(٧) ترتيب المدارك: ٣/ ١٣١.

لاتجدُأحداً ممن تُحْكَىٰ عنه معارضَتُه وَالرَّدُّ لقوله ساواه في شيءٍ، وأكثر ماتجد أحدهم يقول: كَذَبَ عَبْدُالملك، وَأَخْطَأَ، ثم لا يأتي بدليلٍ علىٰ ما ذكره».

ومن المُدافعين عن ابنِ حَبِيْبٍ القاضي عياضٌ ـ رحمه الله ـ قال[1]: «وقد ذكرنا في أخبار ابن وهبٍ بعد هذا قصته التي تُحُومِلَ عليه بها، وليس بها ما يقومِ به دلالة علىٰ تكذيبه وترجيحِ نقلِ غيره علىٰ نقله. وكان أحمد بن خالد سَيِّءَ الرأي فيه.» يشيرُ القاضي عياض إلىٰ قِصَّةٍ ذكرناها في مبحث الخلاف بين يحيىٰ بن يحيىٰ وابن حَبِيْبٍ.

ودافع القاضي عياض ـ رحمه الله ـ عن ابن حَبيبٍ فيما وقع فيه الشَّاعرُ يحيىٰ بن حكم الغَزَالُ الشَّاعرُ القُرْطُبِيُّ (ت ٢٥٠ هـ) حيث اتَّهَمَ ابن حَبِيْبٍ في إباحة السَّماع في شعر قاله نسج عليه ابن الفرضيِّ خيوطَ العَنكبوت فقال[2]: «كان يأخذ بالرُّخصة في السَّماع وكان له جوارٍ يُسمعنه» فقال القاضي عياض[3]: «والأشبهُ بُطلانُ هٰذه الحكايةِ؛ فإنَّ لابن حَبِيْبٍ كتابًا في كراهية الغناء». كما دافع القاضي عياضٌ ـ رحمه الله ـ عن خبر تكذيبه قائلاً:[4] «وليس بها ما يقوم به دلالة علىٰ تكذيبه وترجيح نقل غيره علىٰ نقله، وكان أحمد بن خالدٍ سيِّءَ الرأي فيه». وردَّ القاضي عياض ـ رحمه الله ـ علىٰ ما ذكر أنَّه روي عن أسد بن موسىٰ، وإبراهيم بن المُنذر كتبهما وهو لم يَسْمَعْهَا عليهما، ولا قابلها مَعَهُمَا، ردَّ القاضي عياض علىٰ مثل هذا الاتهام وأحال إلىٰ كتابه «الإلماع» هذا ما رَدَّ

---

(١) المصدر نفسه: ١٢٩.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/ ١٣٠، ١٣١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٩.

به منذر بن سَعيدٍ، والقاضي عياض وهُما في مقدمة المدافعين عن ابن حَبِيْبٍ.

وتكذيب النُّقَّاد والمحدِّثين لابن حَبِيْبٍ إنَّما هو عائد علىٰ تَرَخُّصُه وتسامُحه في الرِّواية بـ «الوِجَادة» وهي من أضعف طرق الرِّواية، وهٰذه الرِّواية الضَّعيفة لا تقبل من ابن حَبِيْبٍ الذي عاش في زمن الذِّروة في المحافظة علىٰ السُّنة، في زمن كثرت فيه الفتن، وتهاون كثير من أهل البدع من المسلمين بالرِّواية وتمسَّكُوا بأحاديث ضعافٍ أو موضوعةٍ في حججهم وأقوالهم، وشنُّوا حرباً لا هوادة فيها علىٰ علماء السلَّف، فقد عاش ابن حَبِيْبٍ في ذروة القول بخلق القرآن، لذٰلك كان مذهب السَّلف الصَّالح من أهل السُّنة والجماعة هو التمسُّك الصَّحيح بالسُّنة، والتأكيد علىٰ صحَّة نقلها، ومعرفة الطُّرق والأسانيد ودراسة أحوال الرِّجال جرحاً وتعديلاً؛ للاعتصام بالسُّنة الصَّحيحة بعد الاعتماد علىٰ ظاهر القرآن؛ لردِّ شُبَهِ المخالفين، وقمع بدع المبتدعين. ونظراً إلىٰ تهاون ابن حَبِيْبٍ بالرِّواية وقد عاش في ذٰلك الزَّمن انتقدوه وكذَّبوه ووصفوه بهٰذه الصِّفات التي سقنا بعضها، مع أنهم امتدحوه هم أنفسهم بجَودة الحفظ، وقُوة الفَهم، وحسن التَّأليف، وجلالة القدر، والذَّكاء والفِطنَةِ وتنوع المعلومات وكثرتها ونفع العامة بالفتوىٰ، والخاصة من طلبة العلم، ونصح الولاة وغيرهم. فأقوالهم فيه هي الإنصافُ بعينه وإن كنَّا لا نجهل أنَّ هناك تحاملاً شديدًا من بعض العلماء علىٰ ابن حَبِيْبٍ لا نزالُ نجهلُ أسبابه ودوافعه الحقيقية. أسأل الله تعالىٰ أن يغفر لنا وله ولهم، ويَعفو عنَّا وعنه وعنهم أجمعين.

وفــاتــه:

توفي ابن حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ يوم السَّبت لأربعِ ليالٍ مَضَيْنَ من شهر رمضان سنةَ ثمانٍ وثلاثين ومِائتين في أَوَّل ولاية الأمير محمد ـ رحمه الله ـ كذا

قال ابن الفَرَضِيِّ[1] قال: «أخبرني بذلك أبومحمَّدٍ الباجيُّ وغيرُه، ذكره أحمد، وقال لنا أبوالحسن بن مجاهدٍ، عن أصبغَ، قال لنا سعيد بن فلحون. . . أخبرنا بذلك ختنه أبوعبدالله محمَّدُ بن قَمَرٍ الزَّاهدُ الفقيهُ ـ رحمه الله ـ وكانت عِلَّتُهُ الحَصَاة، ماتَ وهو ابنُ أَربعٍ وستين سَنَةً».

وفي «ترتيب المدارك»[2] قال القاضي عياضٌ: «وَتُوُفِّيَ ابنُ حَبِيْبٍ في ذي الحجَّةِ سنةَ ثمانٍ وثلاثين، وقيل: تسعٍ وثلاثين ومائتين، وقد بلغ ستًّا وخمسين سنةً. وقال الشِّيرازيُّ: ثلاثًا وخمسين سنةً. وصَلَّىٰ عليه أحمد بن زياد. قاله ابن الفَرَضِيِّ. وقال غَيْرُهُ: صلَّىٰ عليه ابنه يَحيىٰ. وقبرُهُ بقرطبة بمقبرة أمِّ سلمة في قبلة مسجد الضِّيافة. وقال محمَّد بن حارث: توفي سنة سبع وثلاثين ومائتين إلىٰ ستة شهور من ولايةِ محمَّد.».

وما ذكره ابن الفَرَضِيِّ هو اختيار الحافظ الذَّهَبِيِّ[3] وغيره، وهو مؤكَّد بالرِّواية فهو أولىٰ بالاختيار. قال القاضي عياضٌ: ورثاه أبوعُبادة الرَّشَّاش[4] بقوله:

لَئِنْ أَخَذَتْ مِنَّا المَنَايَا مُهَذَّبًا ... وَقَدْ قَلَّ فِينَا مَنْ يُقَالُ المُهَذَّبُ

لَقَدْ طَابَ فِيهِ المَوْتُ وَالمَوْتُ غِبْطَةٌ ... لِمَنْ هُوَ مَغْمَومُ الْفُؤادِ مُعَذَّبُ

ولأحمد بن هانيء فيه:

مَاذَا تَضَمَّنَ قَبْرٌ أَنْتَ سَاكِنُهُ ... مِنَ التُّقَىٰ وَالنَّدَىٰ يَا خَيْرَ مَفْقُودِ

عَجِبْتُ لِلأَرْضِ فِي أَنْ غَيَّبَتْكَ وَقَدْ ... مَلأْتَهَا حِكَماً فِي البِيْضِ وَالسُّوْدِ

---

(١) تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٢.

(٢) هو وما بعده في ترتيب المدارك: ٤/ ١٤١.

(٣) تاريخ الإسلام: ١٦١.

(٤) سيأتي التعريف به إن شاء الله في مبحث (شعره).

آثـــاره:

(أ) مؤلفاته:

وُصِفَ ابنُ حَبِيبٍ بأنَّه «عالم الأَنْدَلُسِ»[1] وأنَّه «كان جَمَّاعاً كثيرَ الكُتُب»[2] يقولُ ابنُ عَذَارِي[3]: «له مؤلَّفاتٌ حِسَانٌ في الفقهِ والأدبِ والتَّواريخ كثيرةٌ». ويقول القاضي عياض[4]: «وألَّف ابنُ حَبِيبٍ كتباً كثيرةً حِسَاناً...» قال بعضُهم: قلتُ لعبدِالملكِ: كم كُتُبك التي أَلَّفْتَ؟ قال: أَلفُ كتابٍ وخمسون كتاباً. أثنىٰ العُلماءُ علىٰ كُتُبِ ابنِ حَبِيْبٍ، ونالت استحسانهم وإعجابهم، وكتابه «الوَاضِحَةُ» من أكثر كتب المَذهب شُهرةً، وأعظمها قدراً. قال عبدُالأعلىٰ بن مُعلَّىٰ: «هل رأيتُ كُتُباً تحبِّب عبادة الله تعالىٰ إلىٰ خلقه وتعرِّفهم به ككتب عبدالملك بن حَبِيْبٍ؟! يريدُ كتبه في الرَّغائب والرَّهائب»[5].

والسُّؤال هنا: هل صحيحٌ أنَّه أَلَّفَ أَلْفَ كِتَابٍ وخَمسين كتاباً؟! والجوابُ: أن نقولَ: المقصودُ بالكتاب في هٰذه العبارة الملزمةُ من الكتاب أو نحو ذٰلك. وهو القِسْمُ المُشْتَمِلُ علىٰ معنىً خاص داخل الكتاب المجموع، مثل كتاب (الصَّلاة) وكتاب (الزَّكاة)... في كتابٍ في الفقه مثلاً. والدَّليلُ علىٰ ذٰلك قول القاضي عياض لمَّا عدَّد مؤلفاته: «وكتابُ أخبارِ قُريش وأخبَارها وأنسابها»

---

(١) قائله محمد بن عمر بن لبابة، يرويه عن ابن مُزَيِّن. يراجع: البيان المغرب: ١٦٤ وطبقات النُّحاة وغيرها. وتاريخ علماء الأندلس: ٢٧١.

(٢) قائله أحمد بن عبدالبر، الإحاطة: ٣/٥٤٩.

(٣) البيان المغرب: ١٦٥.

(٤) ترتيب المدارك: ٤/١٢٧.

(٥) المصدر نفسه: ٤/١٢٨.

خمسة عشر كتابًا. فإذا قدَّرنا الكتاب علىٰ تعبيره بست عشرة ورقة، فسيكون كتاب «أخيار قريش» المذكور في حدود خمسين ومائتي ورقة، وهٰذا حجمٌ مقبولٌ في مثل هذا الموضوع ليس بالصَّغير ولا بالكَبيرِ. وعلىٰ هٰذا فيمكن أن يقاسَ باقي مؤلَّفاته، ومن المُتَوَقَّعِ أن تكون في حُدُوْدِ خَمسين مؤلَّفاً، وإليكَ ما عرفته منها، مرتبةً علىٰ حروف المُعْجَمِ:

١ ـ أخيارُ قُرَيْشٍ وأخبارُها وأنسابُها.

٢ ـ أَدبُ النِّساءِ (الغاية والنِّهاية) طبع بتحقيق عبدالمجيد تركي بدار الغرب الإسلامي سنة ١٤١٢ هـ، وأفدت من مقدمته كثيراً. جزى الله محققه خيرًا.

٣ ـ إعراب القُرآن.

٤ ـ الباه والنِّساء.

٤ ـ التَّاريخ، في مكتبة بودليانا بأُكسفورد في بريطانيا، يظهر أنه بدأه ابن حبيب، وأتمه تلميذه ابن أبي الرِّقاع إلىٰ سنة ٢٧٤ هـ. يُراجع تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ومقدِّمة أدب النِّساء.

٦ ـ تفسيرُ القرآن.

٧ ـ تفسيرُ المُوَطَّأ (هو كتابنا الذي نقدم له فيما يَظهرُ) سنتحدث عنه حديثًا مفصَّلاً إن شاء الله.

٨ ـ الجامع، لعله هو (شرح الحديث) الآتي.

٩ ـ حُرُوبُ الإسلام.

١٠ ـ الحسبةُ في الأمراض.

١١ ـ الحكمُ والعمل بالجَوارح.

١٢ ـ رغائبُ القرآن والمغازي والحدثان.

١٣ ـ الرُّهونُ والمَغارمُ.

١٤ ـ السَّخاءُ واصطناعُ المعروفِ.

١٥ ـ الرِّياء بالياء المثناة التَّحْتِيَّة، وفي بعض المصادر بالباء المُوحدة؟!

١٦ ـ السُّلطانُ.

١٧ ـ سيرة الإمام في المُلحدين.

١٨ ـ شرح الحديث. ذكره ابن خَيْرٍ الإشبيليُّ، والرَّوداني، قال ابنُ خَيْر: «شرح الحديث لعبدالملك بن حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ حدَّثني به الشيخ أبومحمد بن عَتَّاب ـ رحمه الله ـ إجازةً، عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ. . . وساق سندًا إلىٰ يوسف بن يحيىٰ المغامي تلميذ ابن حَبِيْبٍ عنه، وقال: هو عشرة أجزاء، الأول منها «شرح الموطأ» والثاني: «شرح جامع الموطأ» والجُزء الثَّالث ابتدأ فيه شرح حديث النَّبي عليه السلام، وأخذ كتب أبي عُبَيْدٍ إلاَّ أنَّه خلطها بتقديمٍ وتأخيرٍ وانتحلها وردَّ علىٰ أبي عُبَيْدٍ أكثرها وتَحامل فيها عليه، ثم ذكر علىٰ هٰذا النحو أحاديث الصَّحابة والتَّابعين وخَتَمَ كتب الشَّرح ـ وهو العاشر فيها ـ بكتاب طبقات العلماء» وشرح مَنْ زُنَّ منهم بالأهواءِ، وهو كتابٌ صغيرٌ ذَكَرَ ذٰلك كلَّه أبوعبدالله محمد بن عتَّاب رحمه الله».

١٩ ـ طبقاتُ الفقهاء والتَّابعين (طبقات المُحَدِّثين).

٢٠ ـ غريب الحديث.

٢١ ـ الفَرائضُ. ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: ٣/ ٨٧ (الترجمة العربية) وعنوانه (التَّلخيص في الفرائض) ويُعتبر من أقدم ما وصل إلينا مما أُلِّف في هٰذا الفن إن ثبتت نسبته إلىٰ ابن حَبِيْبٍ، ولا شَكَّ أنَّ لابن حَبِيْبٍ كتاباً في هذا الفن. يراجع: ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٨. وقد رواه ابن خير الإشبيلي

في فهرسته؛ بسنده إلىٰ ابن حَبِيْبٍ عن طريق يوسف المغامي تلميذه. لكن هل هو هٰذا؟! لم أقف عليه بعد.

٢٢ ـ فضائل الصَّحابة.

٢٣ ـ فضائل عُمر بن عبدالعزيز.

٢٤ ـ فضائل مالك بن أنَس.

٢٥ ـ فضائل النَّبيِّ ﷺ وأصحابه.

٢٦ ـ كراهية الغناء.

٢٧ ـ مختصر الطِّبِّ. طبع بعنوان: «الطِّب النبوي» بتحقيق د/ محمد علي البار سنة ١٤١٣ هـ.

٢٨ ـ كتاب المَسجِدَيْن.

٢٩ ـ مَصَابيح الهُدَىٰ. في مكتبةِ المَلك عبدالعزيز التَّابعة للحرس الوطني في مدينة الرِّياض كتابٌ بهٰذا الاسم، مصوَّر؟! منسوب إليه في الفهرست، وعند الاطلاع عليه ثبت أنه ليس له بأدلة لا يتسع المقام هنا لذكرها.

٣٠ ـ معرفة النُّجوم. منه نسخة في المكتبة العامة بالرّباط رقم ١٨٥ ولم أقف عليه، وهو برواية تَصِلُهُ بيوسف المَغامي إلىٰ ابن حَبِيْبٍ.

٣١ ـ مغازي رسول الله ﷺ.

٣٢ ـ المغازي. هكذا لعله سابقه.

٣٣ ـ مكارم الأخلاق. ذكره ابن خَيْرٍ الإشبيلي في فهرسته: ٢٩٠ وساق إليه سنداً عن طريق تلميذه يوسف المغامي.

٣٤ ـ النَّاسخُ والمَنسوخ.

٣٥ ـ وصف الفردوس (التُّحف والظُّرف) منه نسخة في الأزهرية، وأخرىٰ في

المكتبة المركزيَّة بجامعة أم القرىٰ، وطبع في بيروت سنة ١٤٠٧ هـ، وحققه بعض طلبة الدِّراسات العليا في جامعة أم القرىٰ.

٣٦ ـ الوَاضِحَةُ. هو من أشهر مؤلفات ابن حَبِيبٍ[١]. أحال عليها في كتابنا هذا. وذكرها القاضي عياض في «ترتيب المدارك»[٢] فقال: «لم يؤلَّف مثلها» وسُئِلَ يوسف المغامي وقيل له: «لو أوضحت هذا السَّماع في واضحة ابنِ حَبِيبٍ! يريد: مالم يوضحه ابن حَبِيبٍ في كتابه؟ فقال: حاولتُ ذلك فوجدت نفسي معه كمرقِّع الخزِّ باللُّبُّود»[٣] قال الضَّبِّيُّ[٤]: «وله في الفقه الكتاب الكبير المُسَمَّىٰ بـ«الواضحة في الحَديث والمسائل علىٰ أبواب الفقه..».

أقول ـ وَعلىٰ الله أعتمد ـ: يوجد منها قطعة في مكتبة القَرويين بفاس، وأُخرىٰ في مكتبة القيروان بتونس... ولا أعلم أنها تُوجد كاملة، ولا أستَبعدُ وجودَ نُسخٍ منها في مكتبات خاصَّة أو عامَّة لشهرة الكتاب وذيوعه، وهو من الكتب التي رواها عبيدالله عن أبيه عبدالملك المؤلِّف، كما رواه المَغاميُّ عن مؤلِّفه ولم يروه ابن خير في فهرسته؟!

واختصره فضلُ بنُ سَلَمَةَ بن جَريرٍ الجُهَنِيُّ (ت ٣١٧هـ) كذا في جذوة المقتبس: ٢/ ٥٢٠. وفي ترتيب المدارك: ٥/ ٢٢٢: «ومختصر الواضحة زاد فيه من فقهه وتعقب علىٰ ابن حَبِيْبٍ كثيراً من قوله، وهو من أحسن كتب المالكيين» ووالد مؤلِّفه من تلاميذ ابن حَبِيْبٍ.

---

(١) في كشف الظنون: ٢/ ١٩٩٦ «الواضحة في إعراب القرآن» وهو خطأٌ ظاهرٌ.

(٢) ٢/ ٣٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٠.

٣٧ ـ الوَرَعُ في العلم. ذكره القاضي عياض ثم ذكر (الوَرَع في المال) فهل هما كتابان؟ ويُوجد من كتابه (الوَرَع) هكذا في المكتبة الوطنية بمدريد بأسبانيا رقم (٥١٤٦) ولم أطَّلع علىٰ الكتاب. ولا أعلمُ مقدار ما فيه من العلم ويظهر أنه صغيرُ الحجم، حَسَب وصفهم له وأنه في إحدىٰ وعشرين ورقة، ولا أدري أيضًا هل هي نسخة كاملة أو قطعة من الكتاب؟!

هٰذه هي مؤلَّفات ابن حَبِيْبٍ التي ذُكرت في المصادر التي اطلعتُ عليها علمًا بأنَّ كتب ابن حَبِيْبٍ قد يدخلُ بعضها في بعضٍ، وقد يَحملُ الكتابُ الواحدُ أكثرَ من عنوان.

ورحلت كُتُب ابن حَبِيبٍ إلىٰ المَشْرِقِ، فسمعها النَّاسُ علىٰ يد تلميذه الوفي ـ الذي قيل: إنَّه كان صِهْرَه ـ يوسف بن يَحيىٰ المَغَامِي (ت ٢٨٨ هـ) قال عنه أبوالعَرَبِ التَّمِيْمِيُّ في «طبقاته»[1]: «كان المغاميُّ ثقةً، إماماً، عالماً، جامعاً لفنون من العلم، عالمًا بالذبِّ عن مذهب الحجازيين، فقيه البَدَنِ، عاقلاً، وقوراً، قلَّما رأيتُ مثلَ عقلِهِ وأدبِهِ وخُلقِهِ، إن جَلَسَ جَلْسَةً لم يغيِّرها حتىٰ يقومُ.. وقال غيرُهُ: «لا أعلمُ منزلةً يستحقها عالمٌ بعلمٍ أو فاضلٌ بحسنِ مذهبٍ إلا ويوسف بن يَحيىٰ أهلها». رَحَلَ إلىٰ المشرق وأقام بها أَحَدَ عَشَرَ عاماً منها سبع سنين مجاوراً بالحَرَمَيْن، وتَصَدَّر للعِلْمِ بمصرَ، واليَمَن، والقَيْرَوَان، وعاد إلىٰ الأندلس. قال القَصْرِيُّ: «غَابَ المَغَامي إلىٰ المَشرقِ فأقامَ أَحَدَ عَشَرَ عاماً ومَضَىٰ بأَلفي دينارٍ فأَتىٰ وعليه الدَّين؛ أنفقها في طَلَبِ العلمِ».

قال ابنُ الفَرَضِيِّ: «وَرَوَىٰ عن عبدِالملك بن حَبِيْبَ مصنَّفاته» وقال

(١) يُراجع طبقات أبي العرب: والخبر وما بعده من ترجمة المغامي في ترتيب المدارك: ٤/ ٤٣٠ فما بعدها.

القاضي عياضٌ: «قال ابنُ فَنْحُون: لمَّا رَحَلَ المَغَامِيُّ إلىٰ اليمن للزُّبَيْرِيِّ ألفاه بحال محنته، فكتب إليه رسالةً وشعراً، وذكر فيه غربتَه وبُعْدَ بلده واستلطفه فيه فدخلَ عليه، فلما كلَّمه وشاهد عقله وعلمه وبيانه قال له: عزيزٌ عليَّ قصد مثلك إليَّ، وقال: يؤذن لمن أراد السَّماع في دولة يوسف المغربيِّ، فأخبره أنه من وراء أقصىٰ المغرب من جزيرة الأندلس، فاحتفل النَّاسُ، فكان المغاميُّ يقرأُ لهم بأثره بعد انصرافهم من مجلس الزُّبيريِّ فوجدوه بحراً، وسألوه أن يجعلَ لهم دولة بالعشيِّ فأجابهم فسمعوا عليه كتب ابن حبيبٍ».

(ب) شعــــره:

لم يكن ابن حبيبٍ شاعراً مطبوعاً ـ وإن كان ينتمي إلىٰ أسرة عريقة في الشِّعر ـ فجده الأعلىٰ العبَّاس بن مرداس من كبار شعراء الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ وجدَّتُهُ ـ من فوق ـ الخنساءُ الشَّاعرةُ المشهورةُ، وما أثر عن ابن حَبِيْبٍ هي مشاركة شعرية، تدلُّ علىٰ وُجُودِ القريحةِ والاستعداد لدىٰ الرجل لنظم الشِّعر، لكنَّه لا يعدُّ في الشُّعراء، وشعره لا يرقَىٰ إلىٰ درجةِ الإبداعِ الشِّعريِّ وإن كنَّا لا نستطيع الحكمَ علىٰ شعره حكماً قاطعاً؛ لأنَّ ما وصل إلينا من شعره قليل جدًّا لا يكفي لإصدارِ حكمٍ عامٍّ علىٰ شاعريَّته. صنَّفه ابنُ الفَرَضِيِّ مع الأُدباء في كتابه في «طَبقات الأُدباء» «وَجَعَلَهُ صَدْراً فيهم» ووصفه بأنَّه كان «عروضيًّا فائقاً، شاعراً مُحسناً، مُرسلاً حَاذِقاً. .»[١] وقال الوزير الفتح بن خاقان في «مَطْمَحِ الأَنْفُسِ»: «وكان له شعرٌ يتكلَّم فيه مُتَبَحِّراً، ويُرَىٰ ينبوعُهُ فيه مُتْفَجِّراً»[٢] ومن

(١) ترتيب المدارك.

(٢) مطمح الأنفس: ٣٦.

شِعرِهِ ما كَتَبَ به إلىٰ الرَّشَّاش الأديب[1] يستهديه مِدَاداً، ووجه إليه بقارورة كبيرة: [2]

اَحْتَجْتُ مِنْ حِبْرٍ إِلَىٰ سَقْيَةٍ ... فَامْدُدْ لَنَا مِنْهُ فَدَيْنَاكَا

وَابْعَثْ وَإِنْ قَلَّ بِهِ طَيِّباً ... وَلاَ يَكُنْ دُوناً فَنَلْحَاكَا

وَلاَ تَهُولَنَّكَ قَارُورَتِي ... فَإِنَّنَا أَقْنَعُ مِنْ ذَاكَا

قال ابنُ سَعِيْدٍ[3]: ومن شعره قولُهُ، وقد شاع أنَّ السُّلطانَ المذكورَ [عبدالرَّحمـٰن ابن الحكم] غَنَّىٰ زِرْيَابٌ بين يديه بشعرٍ فأطربه فأعطاه ألف دينار:

مِلاَكُ أَمْرِي وَالَّذِي أَرْتَجِي ... هَيِّنٌ عَلَىٰ الرَّحْمَنِ فِي قُدْرَتِهِ

أَلْفٌ مِنَ الشُّقْرِ وَأَقْلِلْ بِهَا ... لِعَالِمٍ أَرْبَىٰ عَلَىٰ بُغْيَتِهِ

يَأْخُذُهَا زِرْيَابُ فِي دَفْعَةٍ ... وَصَنْعَتِي أَشْرَفُ مِنْ صَنْعَتِهِ

وكتب إلىٰ الأمير عبدالرَّحمـٰن بن الحَكَم في ليلة عاشوراء[4]:

لاَتَنْسَ لاَيُنْسِكَ الرَّحْمَنُ عَاشُورَا ... وَاذْكُرْهُ لاَزِلْتَ فِي الأَحْيَاءِ مَذْكُورَا

قَالَ الرَّسُولُ صَلاَةُ اللهِ تَشْمَلُهُ ... قَوْلاً وَجَدْنَا عَلَيْهِ الْحَقَّ وَالنُّورَا

مَنْ بَاتَ فِي لَيْلِ عَاشُورَاءَ ذَا سَعَةٍ ... يَكُنْ بِعِيشَتِهِ فِي الْحَوْلِ مَحْبُورَا

فَارْغَبْ فَدَيْتُكَ فِيمَا فِيهِ رَغَّبَنَا ... خَيْرُ الْوَرَىٰ كُلُّهُمْ حَيًّا وَمَقْبُورَا

---

(١) هو أبوعثمان سعيد بن الفرج المعروف بـ «الرَّشَّاش» مولىٰ بني أمية، وهو القائل:

إنني أكره الهجاءَ وَلَـٰكِنْ ... لِيْ إِلىٰ اللهِ فِي هِجَائِكَ قُرْبَة

يراجع: جذوة المقتبس: ٢١١، والمغرب: ١/ ١١٤.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/ ١٣٨.

(٣) المُغرب لابنِ سعيدٍ: ٢/ ٩٦. وغيره وهي مشهورةٌ.

(٤) البيان المغرب: ٢/ ١٦٥، ونفح الطيب: ٢/ ٦.

وَأَنْشَدَ له ابنُ الفَرَضيُّ قصيدة كَتَبَ بها إلىٰ أهلِهِ من المَشرقِ سنةَ عشرٍ ومائتين:[1]

أُحِبُّ بِلادَ الْغَرْبِ وَالْغَرْبُ مَوْطِنِي ... أَلاَ كُلُّ غَرْبِيٍّ إِلَيَّ حَبِيبُ

فَيَا جَسَدًا أَضْنَاهُ شَوْقٌ كَأَنَّهُ ... إِذَا نُضِيَتْ عَنْهُ الثِّيَابُ قَضِيبُ

وَيَا كَبِدًا عَادَتْ رُفَاتًا كَأَنَّمَا ... يُلَذِّعُها بِالكَاوِيَاتِ طَبِيبُ

بَلِيتُ وَأَبْلانِي اغْتِرَابِي وَنَأْيَةٌ ... وَطُولُ مَقَامِي بالحِجَازِ غَرِيبُ

وَأَهْلِي بأَقْصَىٰ مَغْرِبِ الشَّمْسِ دَارُهُمْ ... وَمِنْ دُونِهِمْ بَحْرٌ أَثَجُّ مَهِيبُ

وَهَوْلٌ كَرِيهٌ لَيْلُهُ كَنَهَارِهِ ... وَسَيْرٌ حَثِيثٌ للرِّكاب دَؤُوبُ

فَمَا الدَّاءُ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ بِغُرْبَةٍ ... وَحَسْبُكَ دَاءً أَنْ يُقَالَ غَرِيبُ

فَيَالَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً ... بِأَكْنَافِ نَهْرِ الثَّلْجِ حِينَ يَصُوبُ

وَحَوْلِيَ أَصْحَابِي وَبِنْتِي وَأُمُّهَا ... وَمَعْشَرُ أَهْلِي وَالرَّؤُوفُ مُجِيبُ

قال المَقَّريُّ في «نَفْحِ الطِّيب»[2] وكَتَبَ إلىٰ الزَّجَّالي[3] رسالة وصلها بهـٰذه الأبيات:

كَيْفَ يُطيق الشِّعْرَ من أَصْبَحَتْ ... حَالَتُهُ الْيَوْمَ كَحَالِ الغَرِقْ

والشِّعرُ لا يَسْلُسُ إلاَّ علىٰ ... فَرَاغِ قَلْبٍ وَاتِّساعِ الْخُلُقْ

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/ ١٣٩.

(٢) النفح: ٢/ ٧، ٨، والأبيات في طبقات النُّحاة للزُّبيدي: ٢٨٣، ومطمح الأنفس: ٢٣٣، وإنباه الرُّواة: ٢/ ٢٠٦.

(٣) هو محمد بن سعيد الزَّجَّالي، بربريُّ الأصل، عربيُّ الثَّقافة واللِّسان، كان ذكيًّا فصيحًا حافظًا، لُقِّبَ بـ «الأصمعي» لذلك. له أخبارٌ وأشعارٌ وفوائدُ في المغرب لابن سعيد: ١/ ٣٣٠، ونفح الطِّيب، وغيرهما. وقوله: «بأدنىٰ العَنَقْ» العنق نوع من السَّير.

فَاقْنَعْ بِهَذَا القَوْلِ مِنْ شَاعِرٍ ... يَرْضَىٰ مِنَ الحَظِّ بِأَدْنَىٰ العَنَقْ
فَضْلُكَ قَدْ بَانَ عَلَيهِ كَمَا ... بَانَ لأَهْلِ الأَرْضِ ضَوْءُ الشَّفَقْ
أَمَّا ذِمَامُ الوُدِّ مِنِّي لَكُمْ ... فَهُوَ مِنَ المَحْتُومِ فِيمَا سَبَقْ

قال المَقَّرِيُّ: وحُكِيَ أَنَّه قال في دخوله المَشْرِقَ ـ وحضر بعض الأكابر فَازْدَرَاهُ مَنْ رآه ـ [فقال]:

لاَ تَنْظُرَنَّ إِلَىٰ جِسْمِي وَقِلَّتِهِ ... وَانْظُرْ لِصَدْرِي وَمَايَحْوِي مِنَ السُّنَنِ
فَرُبَّ ذِي مَنْظَرٍ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ ... وَرُبَّ مَنْ تَزْدَرِيهُ العَيْنُ ذُو فِطَنِ
وَرُبَّ لُؤْلُؤَةٍ فِي عَيْنِ مَزْبَلَةٍ ... لَمْ يُلْقَ بَالٌ لَهَا إِلاَّ إِلَىٰ زَمَنِ

وأنشد له المَقَّرِيُّ في «النَّفح»[1]: وما أَحْسَنَ قَوْلَ عالِمِ الأَنْدَلُسِ المالكيِّ اللَّبيبِ عبدالملك السُّلميِّ المشهور بـ«ابن حَبِيْبٍ»:

للهِ دَرُّ عِصَابَةٍ صَاحَبْتُها ... نَحْوَ المَدِينَةِ تَقْطَعُ الفَلَوَاتِ
وَمَهَامِهٍ قَدْ جُبْتُهَا وَمَفَاوِزٍ ... مَازِلْتُ أَذْكُرُهَا بِطُولِ حَيَاتِي
حَتَّىٰ أَتَيْنَا القَبْرَ قَبْرَ مُحَمَّدٍ ... خَصَّ الإِلَـٰهُ مُحَمَّدًا بِصَلاَةِ
خَيْرُ البَرِيَّةِ وَالنَّبِيُّ المُصْطَفَىٰ ... هَادِي الوَرَىٰ لِطَرَائِقِ الجَنَّاتِ
لَمَّا وَقَفْتُ بِقُرْبِهِ لِسَلاَمِهِ ... جَادَتْ دُمُوعِي وَاكِفَ الْعَبَرَاتِ
وَرَأَيْتُ حُجْرَتَهُ وَمَوْضِعَهُ الَّذِي ... قَدْ كَانَ يَدْعُو فِيهِ فِي الخَلَوَاتِ
مَعَ رَوْضَةٍ قَدْ قَالَ فِيهَا إِنَّها ... مُشْتَقَّةٌ مِنْ رَوْضَةِ الجَنَّاتِ
وَبِمَنْزِلِ الأَنْصَارِ وَسْطَ قِبَابِهِمْ ... بَيْتُ الهِدَايَةِ كَاشِفُ الغَمَرَاتِ
وَبِطَيْبَةٍ طَابُوا وَنَالُوا رَحْمَةً ... مَغْنَىٰ الكِتَابِ وَمُحْكَمِ الآيَاتِ

---

(١) نفح الطيب: ١/٤٦.

وَبِقَبْرِ حَمْزَةَ والصَّحَابَةِ حَوْلَهُ فَاضَتْ دُمُوعُ العَيْنِ مُنْهَمِرَاتِ
سَقْيًا لِتِلْكَ مَعَاهِدٌ شَاهَدْتُهَا وَشَهِدْتُها بِالخَطْوِ واللَّحَظَاتِ
لاَزِلْـتُ زَوَّاراً لِقَبْـرِ نَبِيِّنَـا وَمَـدِينَـةٍ زَهْـرَاءَ بِـالبَـرَكَـاتِ
صَلَّىٰ الإِلَهُ علىٰ النَّبيِّ المُصْطَفَىٰ هادِيْ البَرِيَّة كَاشِفِ الكُرُبَاتِ
وَعَلَىٰ ضَجِيْعَيْهِ السَّلام مُرَدَّدًا مَا لاَحَ نُورُ الحَقِّ في الظُّلُمَاتِ

هٰكذا أوردها المَقَّرِيُّ لابن حَبِيْبٍ، ولا أظنُّ أنَّ نسبتها إليه صَحِيْحَةٌ؟! ؛ وفي القصيدة تجاوزات شرعيَّةٌ على ما جرت به عادة المتأخرين.

منها: أنَّ النَّاظمَ خَصَّ زيارةَ القبرِ بقوله: (حتَّىٰ أَتَيْنَا القَبْرَ) وقوله: (لاَزِلْتُ زَوَّاراً لقبر) وعُلَماءُ السَّلفِ وأهلُ الحديثِ يَخُصُّونَ المَسْجِدَ بالزِّيارة ويشدُّون الرِّحال إليه لا إلىٰ القبر.

ومنها: هٰذا الإطراء للنَّبيِّ ﷺ في قوله: (كَاشِفُ الكُرُبَاتِ) وَمَعْلُوْمٌ أَنَّ (كَاشِفُ الكُرُبَاتِ) لا تُقال عند الإطلاق إلاَّ لله جلَّ جلاله، ودعك من تأويلات الصُّوفية أهلِ الظاهرِ والباطنِ؛ فالحقُّ أبلجُ. ولله المنَّة.



الفَصْلُ الثَّاني
(شروح «الموطأ»)

لقد اعتنىٰ العُلَمَاءُ ـ رحمهم الله ـ بكتابِ «المُوَطَّأِ» منذُ تأليفه واستمرَّت العنايةُ به دُونَ انقطاعٍ في أغلبِ البُلدان والأصقاع حتَّىٰ يومنا هـٰذا، وستظلُّ العنايةُ به قائمةً ـ إن شاءَ الله ـ حتَّىٰ يرثَ اللهُ الأرضَ ومَنْ عليها، وكانَ منذُ تأليفه يَتَسَابقُ طُلاَّبُ مالكٍ ـ رحمه الله ـ إلىٰ روايته عنه، ويعتنون به، ويسمعونه منه، حتَّىٰ تعددَّت رواياتُهُ واختلفت ألفاظُ الرُّواة له، وكثرتْ أحاديثه وَقَلَّتْ علىٰ حَسَبِ الرِّوايةِ، وقد زَادتْ رواياتُ «المُوَطَّأ» علىٰ اثنتي عشرةَ روايةً، من أشهرها روايةُ يَحيىٰ بن يَحيىٰ، ورواية محمَّد بن الحَسَن الشَّيْبَانِي صاحب أبي حَنِيْفَة ـ رحمه الله ـ ورواية ابن بُكَيْرٍ، وروايةُ القَعْنَبِيِّ، وروايةُ أبي مُصْعَبٍ، وروايةُ ابن زيادٍ، وروايةُ عبدالرَّحمـٰن بن القاسِم، وروايةُ سُوَيْدٍ الحَدَثاني. . . وغيرهم، ونُسب كلُّ موطأٍ إلىٰ رَاوِيه فكان يُقالُ: (مُوطَّأُ يَحْيَىٰ)، و(مُوَطَّأُ محمَّدِ بن الحَسَن) و(مَوَطَّأُ ابن زياد). . . وهـٰكذا. كلُّ روايةٍ منها تكادُ تستقلُّ بنفسِها عن الرِّوايات الأُخرىٰ، وتَناولَ العُلماءُ الكتابَ بالدِّراسةِ والنَّظر والتَّحليل فتعدَّدتْ شُرُوحه، وكَثُرتْ المُصَنَّفات حولَ رجالِهِ، واهتمُّوا بأسانيدِهِ، ورتبُّوه علىٰ المسانيدِ، وعلىٰ الأطرافِ، وفتَّشُوا عن غريبِ ألفاظِهِ، ومُشكلِ معانيه، وجَمَعُوا بينَ رواياتِهِ المخُتلفةِ، ولا أعرفُ كتاباً من كُتُب أهلِ العلمِ في الدِّراسات الشَّرعيَّة وَجَدَ العنايةَ التي وجدها كتابُ «المُوَطَّأِ» ما خلا كتاب «الجامع الصَّحيح للإمام البُخاريِّ» رحمه الله.

وكنتُ أودُّ أن أتحدثَ عن جُهُودِ العُلماءِ علىٰ «الموطَّأ» لكنّني وجدتُ نفسي أمامَ سَيْلٍ هائلٍ من المؤلَّفات فاقتصرتُ علىٰ الشُّروحِ دونَ سواها؛ لأنَّ «المُوطَّأَ» مصدرٌ من مصادرِ المالكيَّةِ الصَّحيحةِ، وهو مَجمعُ مُعظمِ آراءِ مالكٍ الفقهيَّةِ، ومرجعُ أهمِّ رواياتِهِ الصَّحيحةِ، فهو كتابُ رأيٍ وَرِوَايَةٍ، وهو لَطيفُ المَحْمَلِ، سَهلٌ للحِفظِ، لا يجدُ طالبُ العلم عَنَاءً في حَملِهِ وحفظِهِ، وإمكانيَّةِ سَمَاعِهِ علىٰ الشُّيوخِ سَمَاعاً كاملاً في مَجَالِسَ مَحدودةٍ؛ لذا ولغيره كَانَ حَظُّهُ من الشُّيوعِ والذُّيوعِ والانتشارِ أكثرَ من غيره من أغلب كُتُب السُّنَّةِ. وقد جمعتُ من شُرُوحه ما يقربُ من ثلاثين ومائة شَرْحٍ، ولا شَكَّ أنّني لم استَقصِ كلَّ شُرُوحِهِ، ولا أدَّعي ذٰلك، لكنَّني بذلتُ في ذٰلك جهدي ووقتي، وحاولتُ الاستقصاءَ والتَّتَبُّعَ بحيثُ لا يَشذُّ عن هٰذه الدِّراسة إلاَّ القليلُ إن شاء الله وإن كنتُ أسَمع قول الشَّاعرِ:

قُلْ لِلَّذِيْ يدَّعي في العِلْمِ مِعْرِفَةً ... حَفِظْتَ شَيْئاًوغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ

وقد اطَّلعتُ علىٰ بعضِ ما كَتَبَ الباحثون حتَّىٰ إعداد هٰذا، وحاولتُ تلافي ما وقعوا فيه من أخطاءٍ، ولا شكَّ أنَّني أفدتُ منهم، وشكرتُ لهم، وَرَجَوْتُ لهم من اللهِ لهم جَزيلَ الثَّواب.

نَبْنِي كَمَا كَانَتْ أوائِلُنَا ... تَبْنِي ونَفْعَلُ مِثْلَ مَا فَعَلُوا

وقد اختلفتْ مناهجُ الشُّراح حتَّىٰ لا يكادُ يخلو شرحٌ من مزيَّةٍ وَخِصِّيصَىٰ وفائدةٍ، لكنَّها تقلُّ وتكثرُ حسب جُهُودِ الشَّارح وتوفيقه في شرحِهِ. فمنهم مَنْ يتحدَّثُ عن الرِّواية والسَّندِ والرِّجالِ جَرْحاً وتَعدِيْلاً، ومتنِ الحَديثِ قُوَّةً وضَعفاً، فيكون اهتمامُهُ بالجانب الحديثيِّ. ومنهم مَنْ يتحدَّثُ عن القَضَايا

الفقهيَّة الواردةِ في الكتابِ وآراءِ مالكٍ وأصحابه، وربَّما تطرَّق إلىٰ أقوال الفُقهاء خارج المذهبِ فجاء شرحُهُ موسوعةً فقهيَّةً. ومنهم مَنْ يَتَحَدَّثُ عن لُغاتِ الكتابِ المُشكلةِ وغَريبِ ألفاظِهِ، أو إعرابِ تراكيبِهِ، فيتحدَّثُ عن المَسائل النَّحويَّةِ التي يمكن أن تُوجَّه عليها تراكيبُهُ وفق استعمال الفُصَحَاء من العرب، مستشهداً لذلك بأشعارِ العَرَبِ، وأمثالها، وأقوالها، مُحتجاً لذٰلك بأقوال المتقدِّمين من الُّلغويين والنَّحويين كالخليلِ وسيبويهِ، والكسائِيِّ، والفرّاءِ، وأبي عُبَيْدَةَ، والأَصْمَعِيِّ، وأبي عُبَيْدٍ، وأبي عَمرٍو وأمثالهم. ومنهم مَنْ يتحدَّثُ عن مُشكلِ مَعَانيه وما اشتمل عليها من دَقائق العلم ومسائل الاعتقاد.. وبعضُ الشُّراح يجمعُ بين ذٰلك كلِّهِ فيأتي شرحُه موسَّعاً شاملاً لنواحٍ مختلفةٍ من العُلُومِ. . . إلىٰ غير ذلك. وإليك ما أمكن جَمعُهُ من الشُّروح مرتبة أسماءَ الشُّراح علىٰ حُرُوفِ المُعجمِ:

ـ شرحُ إبراهيم بن حَسَن بن عبدالرَّفيع الرَّبَعِيُّ (ت٧٣٣هـ) =

= يراجع: شرحُ علي بن أحمد بن سَعيد بن حَزْمٍ (ت ٤٥٦هـ).

١ـ شرحُ إبراهيمَ بنِ حُسين بن مُحمَّد بن پيري زاده (ت١٠٩٩هـ)

ـ مُؤلِّفه: إمامٌ حَنَفِيُّ المَذهب، ولد بالمدينةِ الشَّريفةِ ـ علىٰ ساكنها أفضل الصَّلاة والسَّلام ـ وولي إفتاءَ مكَّة ـ شرَّفها الله ـ وله مؤلفاتٌ وشروحاتٌ جليلةٌ منها: «شرح الأشباه والنَّظائر» ورأيتُ له رسالةً سمَّاها «الإتحاف بالأحاديث الواردة في فضلِ الطَّواف» ومجموعةَ رسائل في قسم المخطوطات بجامعة الملك سُعود بالرِّياض.

أخباره في خُلاصة الأثر: ١/١٩.

اسم شرحه: (**الفتحُ الرَّحمَانِيّ في شرح مَوَطَّأ محمَّد بن الحَسَن الشَّيْبَانِي**)

له نسختان في المكتبة المَحموديَّة بالمدينة الشَّريفة (مكتبة الملك عبدالعزيز) لم أطلع عليه. قال المُحِبيُّ: «شرح المُوطَّأ ـ رواية محمَّد بن الحَسَن الشَّيْبَانِيِّ في مجلَّدين»، فلعلَّ الموجودَ نُسْخةٌ واحدةٌ كلُّ رقمٍ لمجلَّدٍ؟ فلتُراجع وهي بخطِّه. وقرأتُ أيضاً أنَّ في مكتبة (قونيَّة ـ يُوسف آغا) بتركيا نسخةً منه، وأنَّه تخريجٌ لأحاديث «الموطَّأ» في الرِّواية المذكورةِ علىٰ مذهب أبي حَنيفة.

ـ شرحُ إبراهيمَ بنِ يُوسف بن قُرقُولٍ الحَمْزِيُّ (ت ٥٦٩هـ) =

= يُراجع: شرح عياض بن موسىٰ اليَحْصُبِيِّ القاضي (ت٥٤٢هـ).

٢ـ شَرحُ أَحمَدَ بنِ خَلَفٍ؟هٰكذا جاءَ ولا أعرفه إلاَّ أن يكون أحمدَ بن خلف بن محمد بن فَرتون المَديُونيِّ (ت ٣٧٧هـ) يُراجع: الصِّلة: ٦ وغيره..

واسم شرحه: (**تفسير ما استعجم من موطأ مالك بن أنس المَدَنيِّ وتفسير مُوطَّأ عبدالله بن وَهْبٍ**)

قطعةٌ منه في مكتبة القَيْروَان بتونس ضمن مجموعٍ نادرٍ هناك، يشتملُ علىٰ مجموعةٍ من الشُّروحِ لهٰذا الكتاب «المُوطَّأ» بعضُها قطعٌ منها. لم أطَّلع عليه.

٣ـ شرحُ أحمدَ بنِ طَاهرِ بن عليٍّ بن عِيْسَىٰ بن رَصِيصٍ (ت٥٣٢هـ)

ـ مؤلِّفه عالمٌ أندلسيٌّ، مُحدِّثٌ، فقيهٌ يُعرف بـ«ابنِ عُبادَةَ»؛ لأنَّه من ولدِ سَعدِ بنِ عُبادَةَ رضي الله عنه. قال ابنُ عبدالملك المُراكشيُّ: «كان مُحدِّثاً ضابطاً، حسنَ التَّقييدِ، ذَا أُصُولٍ عَتِيْقَةٍ، وعنايةٍ بلقاء المشايخ،

وَرِعاً، فاضِلاً، عالِماً بالمسائل. تقلَّدَ بدانية ولايةَ خُطَّةِ الشُّورَىٰ، وأفتىٰ نيِّفاً وعشرين سنة، عُرِضَ عليه القَضاءَ فامتنعَ منه..». أخباره في الصِّلة: ١/ ٧٦، وتكملة الصِّلة: ١/ ٤٤، والغُنية: ١١٨، وبُغية المُلتمس: ١٨٠، ومعجم ابن الأبار: ١٤، والذَّيل والتكملة: ١/ ١٢٩، والدِّيباج المُذهب: ١/ ٣٨٤. ذكره القاضي عياض في ترتيب المَدارك: ٢/ ٨٤. وعنه في سير أعلام النبلاء: ٨/ ٧٨.

اسم شرحه: **(الإيماء إلىٰ أطراف المُوَطَّأ)**

أصلُه في أطراف المُوطَّأ، لكنَّه عَرَضَهُ علىٰ شيخه أبي عليٍّ الصَّدفي فاستَحْسَنَهُ وأمره ببَسْطه والتَّوسع فيه فزاد فيه. نُسخته في مكتبة كُوبرلي بتركيا رقم (٢٥٣)، لم أقف عليه.

٤ـ شرحُ أحمدبن عبدالرَّحيم الدَّهْلَوِيُّ الهنديُّ العُمريُّ الفَاروقيُّ (ت١١٧٦هـ)

ـ مؤلِّفه يُعرف بـ«شاه وليِّ الله» أصله من (دِهْلِي) ـ بتقديم الهَاءِ ـ بالهند، وبها ولد سنة ١١١٤هـ، وزار الحجازَ سنة ١١٤٣ـ١١٤٥هـ قال الكَتَّانِيُّ: «وأحيا الله به وبأولاده وأولاد بنته وتلاميذه الحديثَ والسُّنَة بالهند بعد مواتها» أقول: هو صاحبُ «الحُجَّةُ البالغة» و«الإرشاد إلىٰ مُهمَّات الإسنَاد» وغيرهما من المؤلَّفاتِ المُفيدةِ. أخباره في: أبجد العلوم: ٩١٢، وفهرس الفهارس: ١١١٩، واكتفاء القَنُوع: ٩٧، ١٣٤، ١٨٥، والأعلام: ١/ ١٤٩.

واسم شرحه: **(المُسَوَّىٰ...)**

أتمَّه سنة ١١٦٤هـ وله نسخٌ خطيَّةٌ كثيرةٌ منها في الآصفية رقم: (٣) والمكتب الهندي رقم: ١٧٨، ورامپو رقم: ٣٦١... وغيرها. وطبع في مكة المكرمة طبعة قديمة.

٥ـ وللمؤلِّف نَفسه أَحْمَدَ عبدالرَّحيم (شاه وليِّ الله) شرحٌ آخرُ اسمه (المُحَلَّىٰ) بالفارسيَّة يوجد منه نسخ في الهند في الآصفية ـ وبنكيبور. . .

٦ـ شرحُ أحمد بن عِمْرَان بن سَلامةَ البَصْرِيِّ الألْهَانِيِّ المَعروف بـ«الأخفش» (ت قبل سنة ٢٥٠هـ).

ـ مؤلِّفه نَحويٌّ، لُغويٌّ، محدِّثٌ، صَدوقٌ. وليس هو أحد الأخافش الثَّلاثة النُّحاة المشاهير في النَّحو وإنْ كان قبل آخرهم. قال أبوحَاتمٍ الرَّازيُّ: «كتبتُ عنه بمكَّةَ، وهو صَدُوْقٌ». وله أخبارٌ في الكتب قليلةٌ. منها في الجرح والتَّعديل: ١/ ٦٥، وثِقات ابن حبَّان: ٨/ ٣٤، وتاريخ بغداد: ٤/ ٣٣٣، وفهرست ابن خَيْرٍ: ٩١، ومُعجم الأدباء: ٤٠٩/١، وتاريخ الإسلام: ٥٠، والوَافي بالوَفَيَات: ٧/ ٢٧٠، وبغية الوُعاة: ١/ ٣٥١ وغيرها.

واسمُ شرحه: **(غريبُ المُوَطَّأ)** وربَّما: **(تفسير غريب. . .)**

له شهرةٌ واسعةٌ عند المحدِّثين. قال الحافظُ الذَّهبيُّ ـ شيخُ المُحدِّثين ـ: «مصنِّفُ «غريب المُوَطَّأ» وهو في جزأين، سَمِعناه» اطلعَ عليه ابنُ عبدُالملكِ المراكشيُّ بخطِّ أحمد بن محمَّد الأنصاريِّ المُرسيِّ المعروف بـ«ابنِ اليَتِيْمِ» (ت٥٨١هـ). . . وغير ذلك.

أعرف الآن له ثلاثَ نُسخٍ خطيَّةٍ ـ ومع هـٰذا لم أطلع عليه، قدَّر الله ذٰلك عاجلاً، منها نسخةٌ جيدةٌ قديمةٌ في مكتبة صائب بتُركيا، ومنها نسخةٌ في مكتبة القيروان بتُونس. وثالثةٌ كانت في مكتبة أحمد عُبَيْدٍ في دمشق. وهومن الآثار النَّفيسة. من أقدم شروح «الموطأ» عامةً وشروح غريبة خاصَّة

وأخبرني أخِي الكريم الدُّكتور حسن بن عثمان، أحدُ طلبة العلم بمكَّة

شرَّفها الله أنه اجتمع بأحد طلبة العلم بتونس وأخبره أنَّه يعملُ علىٰ تحقيقه اعتماداً علىٰ النُّسخة التُّونسية، وطلبت من الأخ حسن مكاتبة المذكورِ وإبلاغه بالنُّسختين فلعلَّه الآن علىٰ علمٍ بذٰلك.

٧ـ شرحُ أحمد بن عَمرو بن عبدالله بن عَمْرو بن السَّرح القُرشِيِّ الأُمويِّ، أبي الطَّاهرِ (ت ٢٥٠هـ).

ـ مؤلِّفُهُ مولىٰ نهيك، مولىٰ عُتبة بن أبي سُفيان، من أهل العراق، ثم من أهل مصر، كان جدُّه الأعلىٰ (سَرْحٌ) أندَلُسِيًّا. وأبوالطَّاهر أحمد هٰذا روىٰ عنه مسلمٌ، وأبوداود، والنَّسائي وغيرهم. قال ابن فرحون: «كان صدوقاً ثقةً». أخباره في: الجرحَ والتَّعديل: ٢/ ١٥، ورجال مُسلم: ١/ ٣٣، وأخبار القضاة: ١/ ١٤٤، ١٤٥، وتهذيب الكمال: ١/ ٤١٥، وسير أعلام النُّبلاء: ١٢/ ٦٢، والدِّيباج المذهب: ١/ ١٦٦ وغيرها. وذِكْرُهُ في الكتبِ حَافلٌ وأخبارُهُ كثيرةٌ.

واسمُ شرحه: (**شرح موطأ ابن وهبٍ**)[1]

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٤/ ١٧٤، وابن فرحون في الدِّيباج المذهب: ١/ ١٦٦ وغيرهما. ولا أعرف عنه شيئاً، ويظهر أنَّه فُقِدَ.

٨ـ شرحُ أحمد بن القاسم بن جَسُّوسٍ الرِّبَاطِيِّ (ت ١٣٣١هـ)

ـ مؤلِّفه عالمٌ، فاضِلٌ، من أهل المغرب، قريبٌ من عصرنا كما تَرَىٰ،

---

(١) يظهر أنَّ هٰذا الشَّرح على مُوطَّأ ابن وَهْبٍ لاَ عَلَىٰ مُوَطَّأ مالك؟! فليُستدرك. وقد عُدَّ مؤلفه من شراح موطأ مالكٍ، يراجع مقدمة كشف المُغَطَّى: ٤٣.

سألتُ عنه مَنْ لَقِيْتُ من شُيُوخ المَغرب وعُلمائها فأثنوا عليه خيراً رحمه الله تعالىٰ، من أهل الرِّباط كما هي نسبته، مولده ووفاته فيها، وهو أديبٌ شاعرٌ، له ديوان شعرٍ لطيفٍ. ومن أكثر مؤلَّفاته فائدة كتابه في تَرَاجم مَنْ لَقِيَ في أسفاره من مشَارقه ومغاربه. قال الأُستاذ الزِّركلي في «الأعلام» ـ وهو بأخباره أدرىٰ ـ ولاتزال كُتُبه مخطوطةً عند أُسرته. أخباره في الإعلام بمَن حلَّ مراكش من الأعلام: ٢/ ٢٨١، أعلام العُدوتين: ٢/ ٤٠، والاغتباط بتراجم أعلام الرِّباط (مخطوط)، والأعلام للزِّركلي: ١/ ١٩٩.

واسمُ شرحه: **(الإغراء بمسائل الاستبراء)**

تعليق علىٰ الموطأ، لم أطلع عليه، ولا أدري مكان وجوده إلاَّ أن يكون عند أُسرته كما سَلَفَ.

٩ـ شرحُ أحمدبن محمد الأصفهانيِّ، الحافظ، أبي الطَّاهر السِّلَفِيِّ (ت٥٧٦هـ)

ـ مؤلِّفه حافظُ الإسكندريَّة، العلاَّمةُ، المحدِّثُ، الحافظُ، المُفتي، الثِّقةُ شيخُ الإسلام، كان كبيرَ القدرِ جدًّا، كثيرَ الشُّيُوْخِ، قديمَ الطَّلبِ، كثيرَ المَحْفُوْظِ، طويلَ العُمْرِ؛ لذا تزاحمَ الطَّلبةُ للأخذ عنه، طلباً لفوائده، وحرصاً علىٰ علوِّ إسناده، فَرَحَلُوا إليه من المشرق والمغرب علىٰ السَّواء، ساعدهم علىٰ ذلك توسُّط محلّ إقامته، فانهالوا عليه، وطلبوا إجازته، فأجازَ إجازةً عامةً لكلِّ من أدرك حياته غير مرَّة. تَجَاوَزَ المَائة وهو ممتعٌ بحواسِّه قال قبل ذلك:

أَنَا مِنْ أَهْلِ الحَدِيْـ ـثِ وَهُمْ خَيْرُ فِئَهْ
جِـزْتُ تِسْعِـيْنَ وَأَرْ جُوْ أَنْ أَجُوْزَنَّ المِئَهْ

وقد جاوزها بعد ذلك رحمه الله. أخباره كثيرة جدًّا منها في: مرآة الزَّمان:

٨/ ٣٦٢، ووفيات الأعيان: ١/ ١٥٠، والمختصر المحتاج إليه: ١/ ٢٠٦، والعبر: ٤/ ٢٢٧، وسير أعلام النُّبلاء: ٢١/ ٥، والوافي بالوفيات: ٧/ ٣٥١، وطبقات الشافعيَّة: ٦/ ٣٢. . . ومن أشهر مؤلفاته وأفودها: «المَشيخةُ البَغْدَادِيَّةُ» مهمٌّ إلىٰ الغاية، وفيه فوائدُ كثيرةٌ وحكاياتٌ وطرائفُ وأخبارٌ، و«معجم السَّفر» طبع ثلاث مرات وفي بعضِ نسخه «معجم الشُّعراء» وهو احتمالٌ قويٌّ. فأغلب تراجمه ينشد فيها شعراً؟! يُراجع: . . وله غير ذٰلك.

اسمُ شرحه: **(الإملاَءَات علىٰ الموطأ)**

منه نسخة في المكتبة المحموديَّة في المدينة الشَّريفة ـ علىٰ ساكنها أفضل الصَّلاة والسَّلام ـ لم أطلع عليها، هٰكذا هي في الفهرس.

١٠ـ وللمؤلِّف المذكور الحافظِ أبي الطَّاهرِ السِّلَفِيِّ:

(شرح مقدمة الاستذكار)

له نسخة في المكتبة الظَّاهرية بدمشق (مكتبة الأسد) لم أطلع عليه.

١١ـ شرحُ أحمد بن محمَّد بن عبدِالله، الشَّيخُ أبي عُمر الطَّلَمْنكِيُّ (ت ٤٢٩هـ).

ـ مؤلِّفه أندلسيٌّ وَرِعٌ، ثِقَةٌ، صاحبُ سُنَّة وعقيدة صحيحة رحمه الله أُوذي بسببها وانتصر علىٰ خصُومه[1] فأبطل القاضي شهادة جمهور من الفقهاء شَهدُوا ضِدَّه. قال ابنُ بَشكوال: «كان سيفاً مُجرَّداً علىٰ أهل

(١) قاموا عليه وشهدوا أنَّه حروريٌّ، يَرَىٰ وضع السَّيفِ في صالحي المُسلمين، وكان الشُّهود خمسة عشر فقيهاً، فنصره قاضي سَرَقُسطة محمد بن عبدالله بن فَرتُون، وذٰلك سنة خمس وعشرين وأربعمائة وأشهد علىٰ نفسه بإسقاط الشُّهود.

وقد أثنىٰ عليه العلامة ابن القيِّم ـ رحمه الله ـ في النُّونيَّة (الكافية الشَّافية).

الأهواءِ والبِدَعِ، قامِعاً لهم، غَيُوْراً علىٰ الشَّريعة، شَديداً في ذاتِ الله، أقرأ النَّاسَ مُحْتَسِباً، وأسمعَ الحديثَ، والتَزَمَ للإمامة بمسجد مَنَعَةَ». وقال الحافظ الذَّهبيّ: «وصَنَّفَ كتباً كثيرةً في السُّنة يلوحُ فيها فَضْلُهُ وحِفْظُهُ وإمامَتُهُ واتِّباعُهُ للأثرِ» وقال الحافظ أيضاً: «ورأيتُ له كتاباً في السُّنَّةِ في مجلَّدين» وله «البَيَانُ في إعراب القرآن» و«الرَّوضة في القراءات» وغيرها».

قال الفقير إلى الله تعالى عبدالرحمـٰن بن سليمان العثيمين ـ عفا الله عنه ـ: وآية توفيقه ـ إن شاء الله ـ كثرةُ الآخذين عنه، والمفيدين منه، الدَّاعين له والمترحمين عليه. قال ابنُ عبدالملك المراكشيُّ: «لا نعرفُ أحداً بين علماء الأندلس يباريه في كثرة التَّلاميذ والطُّلَّاب». أخباره في جذوة المقتبس: ١١٤، وترتيب المدارك: ٧٤٩/٤ (بيروت) والصِّلة: ٤٤/١، وبغية الملتمس: ١٦٢، وسير أعلام النبلاء: ٥٦٦/١٧، ومعرفة القراء: ٣٠٩/١، والوافي بالوفيات: ٣٢/٨، وغاية النهاية: ١٢٠/١، والدِّيباج المذهب: ١٨٧/١، وطبقات المُفسِّرين: ٧٧/١، والشَّذرات: ٢٤٣/٣.

واسم شرحه: (**شرحُ الموطأ**) لم يتمّ

ولأبي عُمَرَ ـ رحمه الله تَعَالىٰ ـ عَمَلٌ جليلٌ حول الإمام مالك وكتابه «الموطأ» فله شَرحُهُ هـٰذا، وله كتابٌ خاصٌّ في رجاله، وثالثٌ في مناقب الإمام.

ـ شرحُ أحمد بن محمَّد بن عبدِالمُؤمن الحُسَاميِّ القَرْمِيِّ (ت ٧٨٣هـ) =

= يُراجع: شرح عياضِ بن مُوسىٰ اليَحْصُبيِّ القاضي (ت ٥٤٤هـ).

١٢ـ شَرحُ أحمد بن محمَّد بن عليِّ الأنْصَارِيِّ، أبي جَعْفَرِ المَلْيُوطِ (ت بعد ٦٢٧هـ).

ـ شارِحُهُ أندلسيٌّ، جَيَّانيٌّ، روىٰ عن ثابت بن خيارٍ وغيره.

أخباره في الذَّيل والتكملة: ١/ ٤٦٩، والدِّيباج المُذهب: ١/ ٢٢٦، وبغية الوُعاة: ١/ ٣٧٤.

ـ لا أعرف لشرحه اسمًا يَخُصُّه، قال ابن عبدالملك المراكشي: «له شرحٌ حَسَنٌ علىٰ «المُوَطَّأ». . .».

١٣ـ شرحُ أحمد بن الحاجّ المكيِّ السَّدَارَاتيِّ السَّلَوِيِّ (ت ١٢٥٣هـ).

ـ مؤلِّفُهُ مغربيٌّ فقيهٌ، من أهل سَلاَ، له عنايةٌ بالتَّواريخ، سَجَّل أحداثَ زمانه، انتفعَ به صاحبُ الاستقصاء، كذا قال الأستاذُ الزِّركليُّ.

أخباره في: الاستقصاء: ٨/ ٤٦، والأعلام: ٢٥٩.

واسم شرحه: **(تقريبُ المَسَالِك لموطَّأ الإمام مَالك)**

يَظهر أنَّ أصله في أربع مجلداتٍ، ثم تختلف نُسخه بعد ذلك فمنها أربع مجلدات، ومنها مجلدان. . . منه نسخةٌ في الخزانة العامَّة بالرِّباط رقم (٢٣١٩ د) جُزءٌ، والثَّالث والرَّابع منه في المكتبة النَّاصريَّة بتامكروت بالمغرب رقم (١٠٤٢)، (٢٩٣٠)، وفي مكتبة جامعة قاريونس في ليبيا منه نسخة لا أدري هل هي تامة؟ وهناك نسخٌ أخرىٰ.

١٤ـ شرحُ أحمد بن نَصْرٍ الدّاودِيِّ، أبي جعفرٍ المسيليِّ (ت ٤٠٢هـ).

ـ مؤلِّفه فقيهٌ، مالكيٌّ، من أهل المسيلة، ذكر العلماء أنه من المحدِّثين الذين لم يرحلوا إلىٰ المشرق مع أنه برز في العلم واشتهر فيه، له كتابٌ في الأموال مشهورٌ وقفت عليه، وأفدت منه، وله في الأحكام كتابٌ مشهورٌ أيضاً. أخباره في: تاريخ الإسلام: ٥٦، والدِّيباج المذهب:

١٦٦/١ وغيرهما.

اسم شرحه **(النَّامِي)**

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨٣/٢، وعنه في سير أعلام النُّبلاء: ٧٨/٨ كلاهما ذكره في ترجمة الإمام مالك ـ رحمه الله ـ. وذكر ابن خيرٍ الإشبيلي في «فهرست ما رواه عن شُيُوخه»: ٨٧ قال: «تفسير الموطأ» لأبي جعفر أحمد بن نصر الدَّاوديِّ، الفقيهِ، المالكيِّ، من أهل المسيلة، وسماه: «الكتاب النَّامِي» حدَّثني به أبوبكرٍ أحمد بن محمد بن طاهر...» وساق سنداً إلىٰ أبي عمر بن عبدالبرِّ إلىٰ المؤلف الدَّاوديِّ. وللشُّراح المتأخرين به اعتناءٌ، عنه ينقلون، وإلىٰ أقواله يرجعون، وإليه يحيلون. وبقيت قطعةٌ جيّدةٌ من شرح أبي جَعفر الدَّاوديِّ هٰذا في مكتبة القرويين بفَاس رقم: ١٧٥/٤٠، ٥٢٧.

١٥ـ شرحُ إدريس القَابِسِيِّ؟

جاء في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٨٧/٣ (التَّرجمة العربيَّة)، قال: «واسمه المَسَالك...». هٰكذا قال، ولا أعرفُ هٰذا الاسم في شُرَّاح المُوطأ، ولم أجد مَنْ تَرجم له، ولم أجد في عُلماء المَغرب ولا في عُلماء المَشرق من اسمه (إدريس القابسيِّ) فلعله (إدريس الفاسِيّ) فيكون المقصودُ: إدريسُ بن محمَّد العراقي الفاسيُّ المغربيُّ، أبوالعلاء (ت ١١٨٣هـ) ولم أجد في ترجمة الفاسيِّ هٰذا أنَّه شرح «الموطأ»؟!، لكنْ وجدتُهُ من المُشتغلين بالحديث، ومن المكثرين من التَّأليف فيه، المهتمِّين بشروح كُتُبِهِ المشهورة، فله تعليقاتٌ علىٰ «الجامع الصَّحيح» للبخاري، وشرحٌ «لشمائل التِّرمذي»، واختصارٌ «للكامل»

لابن عديٍّ في الضُّعفاء، وفتاوىٰ حديثيةٌ، وكلامٌ علىٰ أحاديث «جمع الجوامع» للسُّيوطي، وشرحٌ «للجامع الصَّغير» للسُّيوطي أيضاً، وغيرها كثيرٌ. ومما يُرجِّحُ أنَّه المقصودُ قولهم في ترجمته: «وله طُررٌ وتعليقاتٌ علىٰ هوامش بعض كُتُب الحديث. فلعل هٰذا الشَّرح من طُرره وتعليقاته. والكتاب موجودٌ يمكن الرُّجوع إليه والتأكُّد منه. يُراجع: سلوة الأنفاس: ١/ ١٤١، وفهرس الفهارس: ٨١٨، ودليل مؤرخ المغرب: ١/ ٨١، والأمرُ عندي ظَنٌّ لا يرقىٰ إلىٰ درجة اليقين، لكنَّه يرقىٰ إلىٰ درجة غَلبة الظَّنِّ، لذٰلك أوردته، والله أعلم.

ـ ابنه عبدالرحمن بن إدريس (ت ١٢٣٤هـ) عالمٌ، فاضِلٌ. اختصر «الإصابة» و«لسان الميزان» و«الجرح والتَّعديل» وغيرها وهو كأبيه إمامٌ علاَّمةٌ، رحمه الله. والشَّيءُ بالشَّيءِ يُذْكَر.

١٦ـ شرحُ إسلامِ اللهِ بنِ شَيْخِ الإسلامِ الدَّهْلَوِيِّ (ت ؟) مؤلِّفه يعرف بـ«الرَّامبُوريِّ».
واسمُ شرحه: (**المُحلَّىٰ**)

ذكر بُروكلمان في تاريخ الأدب العربي: ٣/ ٢٧٩ (التَّرجمة العربيَّة) منه نسخة في بتنه بالهند رقم ٥٤٦، وغيرها. وفي مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود نسخةٌ مكتوبة سنة ١٢٤٩هـ في مجلدين كبيرين. ورأيتُ نسخةً منه مصورةً عند أحد أصدقائي من مكتبة في الهند لم أتبين من أين هي مكتوبة سنة ١٢١٥هـ وعليها تعليقات بخطٍّ مصنِّفه رحمه الله وبهٰذا ندرك أنه توفي ـ رحمه الله ـ بعدَ هٰذا التَّاريخ. وترجمةُ مؤلِّفِهِ مجهولةٌ لي الآنَ، وقد تكون في الكتب معروفة ووقتي الآن لا يُسعفني في البحث عنها والله المستعان.

١٧ـ شرحُ إسماعيل بن إسحٰق القاضي (ت ٢٨٢هـ).

ـ مؤلِّفه كان قاضيَ بغداد، وشيخ مالكيَّة العرَاق، وعالمهم كما يقولُ الحافظُ الذَّهبيُّ. قال الخطيب البغدادي: «كان عالماً مُتقناً، فقيهاً علىٰ مذهب مالكٍ، وشرح المذهب واحتجَّ له». أخباره في: الجرح والتَّعديل: ٢/ ١٥٨، والإكمال: ٣/ ٢٢٠، وتاريخ بغداد: ٦/ ٢٤٨، وتاريخ جُرْجَان: ٧٦، ١١٤، ومعجم الأدباء: ٦/ ١٢٩، وسير أعلام النُّبلاء: ١٣/ ٣٣٩، والوافي بالوفيات: ٩/ ٩١، والدِّيباج المذهب: ١/ ٢٨٢، والشذرات: ٢/ ١٧٨.

واسم شرحه: (**شَوَاهد المُوطَّأ**)

في عشر مجلدات، ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٠، وعنه نقل الحافظ الذَّهبي في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٨ كلاهما في ترجمة الإمام مالك.

١٨ـ شرحُ أَصْبَغ بن الفَرَج بن سَعيد بن نافعٍ (ت ٢٢٥هـ)

ـ مؤلِّفه أُمويُّ النَّسب، مولىٰ عمر بن عبدالعزيز، لم يلقَ مالكاً، روىٰ عن الدَّرَاوَرْدِيّ، ويحيىٰ بن سلاَّم وغيرهما، قال القاضي عياض: «كان قد رَحَلَ إلىٰ المدينة ليسمعَ من مالكٍ فدخلها يومَ ماتَ» ولقي اللَّيث وتفقَّهَ علىٰ ابن وَهْبٍ، وعبدالرَّحمـٰن بن القاسم وغيرهما. قال ابنُ معين: «كان من أعلم خلق الله برأي مالكٍ، يعرفها مَسألةً مسألةً، مَتَىٰ قالها؟ ومَنْ خالَفَهُ فيها؟ قال أبوحاتم: «كان من أجلِّ أصحاب ابن وَهْبٍ». أخباره في تاريخ البخاري: ٢/ ٣٦، وتاريخ الصَّغير: ٢٢٧، وأخبار

القُضَاةِ: ١/ ١١، ١٦، ٢/ ٢١٠، ٢٢٢، والجرح والتَّعديل: ٢/ ٣٢١، وترتيب المدارك: ٤/ ١٧، وتهذيب الكمال: ٣/ ٣٠٤، وسير أعلام النُّبلاء: ١/ ٦٥٦، والوافي بالوفيات: ٩/ ٢٨١، والدِّيباج المذهب: ١/ ٣٠٠، وحسن المحاضرة: ١/ ٣٠٨، والشذرات: ٢/ ٥٦.

واسمُ شرحه: **(تفسير غريب الموطأ)**

ذكره القاضي عياض، وابن فرحون... وغيرهما.

١٩ـ شرحُ أبي بكرِ بن سابقٍ الصِّقِليِّ (؟)

مؤلِّفه مجهول الترجمة؟ لم أهتدِ الآن إلىٰ أخباره، لكن قرأتُ في ترجمة أبي القاسم أحمد بن محمد التَّميمي المعروف بـ«ابن وَرْدٍ» (ت ٤٥٠هـ) وهو عالمٌ أندلسيٌ من أهل المُرِّيَّة أنَّ من شُيُوخه أبابكر بنَ سابقٍ الصِّقليِّ، ولا شَكَّ أنَّه هـٰذا[1]..

وابن وَرْدٍ التَّمِيْمِيُّ هـٰذا له اشتغالٌ بالحديث، وذَكَرُوا أنَّ له شرحاً علىٰ البُخاري، قالوا: «ظهر فيه علمه».

واسمُ شَرْحِهِ: **(المسالك)**

هـٰكَذَا قال القاضي عياضٌ في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٤، والحافظُ الذَّهبيُّ في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٨٧، كلاهما في ترجمة الإمام مالكٍ.

---

(١) بعدَ طباعة الأُصُول وقفتُ علىٰ أخبار محمد بن سابقٍ الصِّقِلِّيِّ، أبوبكرٍ في الصِّلة لابن بشكوال: ٦٠٤، وما أَظُنُّه إلاَّ المذكور هنا، قال: روىٰ بمكة عن كريمة بنت أحمد المروزي وغيرها، وقدم الأندلس، وأخذ عنه أهل غرناطة... وتوفي بمصر في ربيع الأول سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة. لكن هـٰذا فيه بُعْدٌ إذا تأكد لنا أنَّ ابنَ وردٍ التميميَّ (ت ٤٥٠هـ) أخذ عنه.

٢٠ـ شرحُ جَعفر بن إدريس الكتَّاني (ت ١٣٢٣هـ).

ـ مؤلفه عالمٌ من علماء المغرب، يكنىٰ أباالمواهب، فقيهٌ، محدثٌ، من كبار الصُّوفية هُناك. قال ابن أُخته عبدالحي في «فهرس الفهارس» كان معتقداً طريقَ القومِ، مُنافحاً عنهم، ناصراً لهم» سامحه الله وعفا عنه. أخباره في فهرس الفهارس: ١/ ١٨٦ وغيرها، ودليل مؤرخ المغرب: ١٢٣، ومعجم سركيس: ١٥٤٥، والأعلام: ٢/ ١٢٢. ذكروا له حواشٍ علىٰ البخاري، ومسلم، وأبي داود، والتِّرمذيِّ و(الموطأ).

٢١ـ شرحُ أبي الحَسَن الإشْبِيْليِّ (؟)

ـ مُؤلِّفُهُ مجهولُ الترجمةِ لي الآن، وذكر الشَّرح القاضي عياضٌ في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٥، وعنه في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٨. قال القاضي عياضٌ: «وفي «الموطَّأ» تفسيرٌ لرجل قُرطبيٍّ يُعرف بـ«أبي الحَسَن الإشبيلي» وعبارة القاضي ـ رحمه الله ـ تُوحي بأنَّه لم يَعْرِفْهُ، فإذا لم يَعْرِفْهُ القاضي مع تقدُّم زمانه، وجلالته في العلم، واختِصَاصه بمعرفة أصحاب مالكٍ ـ رحمه الله ـ فأَجْدِرْ بي أن لا أعرِفْهُ الآن، فمَنْ وَجَدَهُ من السَّادة الفُضَلاَء فليعرِّفْ به مَشْكُوراً مَأجُوراً.

٢٢ـ شَرحُ التِّهاميِّ بن المَدَني كَنُّون (ت ١٣٣١هـ)

ـ مؤلِّفُهُ عالمٌ مغربيٌّ مالكيٌّ، من أهل فاس، وسكن طنجة، وبها توفي واسمه مركبٌ (محمد التهامي) بن علي بن عبدالله، أبوعبدالله. أخباره في معجم المطبوعات: ١١٧، والأعلام: ٦/ ٦٥.

واسم شرحه: **(التَّعليق الفاتح)** وربما سُمِّي **(أقرب المسالك...)**

وهو حاشية (تعليق علىٰ الموطأ) مطبوعٌ بفاس علىٰ الحجر في مجلدين.

٢٣ـ شرحُ حَرْمَلَةَ بن يَحْيَىٰ التَّجِيْبِيِّ، أبي حَفْصٍ (ت ٢٤٣هـ)

مؤلِّفه مِصريٌّ من أصحاب الإمام الشَّافعي ـ رحمه الله ـ روىٰ عنه مُسلم، وابن ماجه، وغيرهما. قال أبوحَاتِمٍ: «يُكتَبُ حَدِيْثُهُ ولا يُحتَجُّ به» وقال ابن عَديٍّ: «قد تَبَحَّرتُ حديث حَرْمَلَةَ وفتَّشتُهُ الكَثِيْرَ فلم أجدْ في حديثِهِ ما يجبُ أن يُضَعَّفَ من أجله». أخبارُهُ في: الوُلاة والقُضَاة: ٣٠، ١٢٣، ٤٢٩، والجرح والتَّعديل: ٣/ ٢٧٤، ورجال مُسلم: ١/ ١٧٧، وترتيب المدارك: ٤/ ١٧١، وتهذيب الكمال: ٥/ ٥٤٨، وسير أعلام النُّبلاء: ١١/ ٣٨٩، والوافي بالوفيات: ١١/ ٣٣٤، وطبقات الشَّافعية: ٢/ ١٢٧، وحُسن المحاضرة: ١/ ٣٠٧، ٣٤٧، ٣٩٨، وشذرات الذَّهب: ٢/ ١٠٣.

واسم شرحه: **(شرح الموطَّأ)**

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، وعنه في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٧، وفي ترتيب المدارك: ٤/ ١٧١ قال: «وشَرح حَرملة «الموطأ» بما سأل عنه ابن وَهْبٍ».

٢٤ـ شرحُ خَازمِ بن محمَّد بن خَازمٍ، أبي بَكْرٍالمَخْزُوْمِيِّ (ت ٤٩٦هـ).

هكذا أظنُّه، والموجود في ترتيب المدارك (حازم بن محمد بن حازم) بالحاء المهملة في الموضعين. وقد فتَّشْتُ فلم أجد من اسمه حازم بن محمد بن حازم؟! وخازمٌ المَذْكُوْرُ ـ بالخاءِ المُعجمة ـ: عالمٌ أندلسيٌّ، نحويٌّ، لُغويٌّ، محدِّثٌ، يَروي عن كبار شيوخ الأندلس منهم: أبوعمرو السَّفاقسيُّ، وابنُ عَتَّابٍ، ومكيُّ بن أَبي طالبٍ، وابنُ الإفليليِّ،

وابنُ يُونس. . . وغيرهم. وروىٰ عنه قومٌ لا يُحْصَوْنَ كثرةً، ونَفَعَ اللهُ به.
قال ابنُ بشكوال: «كان قديمَ الطَّلب، وافرَ الأَدبِ ـ وهو الأغلب عليه ـ، له تَصَرُّفٌ في اللُّغة وقول الشِّعرِ، سَمِعَ الناسُ منه، ولم يكن بالضَّابِطِ لما رواه، ويُخَلِّطُ في روايته وَأَسْمِعَتِهِ، وقفتُ علي ذٰلك، وقرأتُهُ في غَيرِ مَوْضِعٍ بخطِّه».

يقولُ الفقيرُ إلىٰ الله تَعَالَىٰ عبدُالرَّحمـٰن بنُ سُليمان العُثيمين ـ عَفَا الله عنه ـ: وقفتُ علىٰ شرح لأبيات الجُمل لأبي عبدالله بن هشام اللَّخمِيِّ اسمه: «الفُصُوْلُ والجُمَلُ. . .» ردّ في أوائله علىٰ أبي بكرٍ خَازمٍ هـٰذا في كتاب له في «شرح أبيات الجمل» أيضاً، ونَصُّ كلامه: «وقول أبي بكر خَازم بنِ محمَّدِ بن خَازمٍ المَخْزُوميِّ في «شرحه لأبيات أبي القاسم» في بيت القُطاميِّ:

الضَّارِبُونَ عُمَيْراً عن بُيُوتِهِمُ   بالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٌ ظَالِمٌ عَادِي

بأنَّ (عُمَيْراً) هو القُطامِيُّ؟! وليس كما ذكر إنَّما (عُمَيْرٌ) في البيت عُمَيْرُ بنُ الحُباب. . .» وغير ذٰلك، وفي هـٰذا ما يؤكِّدُ ما ذَهَبَ إليه ابن بشكوال رحمه الله.

واسم شرحه **(السَّافرُ عن آثار الموطأ)**

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٥، والحافظ الذَّهبي في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٨٩، وفي ترتيب المدارك (المسهر) ولعل صوابها (المسفر). فالمسفر قريب من السَّافر في لفظه.

٢٥ـ شرحُ الحَسَنِ بن رَشِيْقٍ القَيْرَوَانيِّ (ت ٤٦٣هـ).

ـ مؤلِّفه الأديبُ البارعُ المشهورُ صاحبُ «العُمدة» أبوعليٍّ مولده

بالمسيلة المعروفة بـ«المحمديَّة» شرقي تونس العاصمة، وانتقل إلىٰ القيروان، من أشهر شُيُوخه: القَزَّازُ القَيْرَوَانِيُّ التَّمِيْمِيُّ مُحَمَّدُ بنُ جعفرٍ، وأبومُحمَّد الخُشَنِيُّ الضَّريرُ، وأبوإسحاق الحُصْرِيُّ الأَدِيْبُ.. وغيرُهم.

أخباره في: الذَّخيرة: ٨/٥٩٧، وخَرِيدة القَصْرِ: ٢/٢٣٠، ومعجم الأُدباء: ٨٦١ (ط) (إحسان)، وإنباه الرُّواه: ١/٢٩٨، ووفيات الأعيان: ٢/ ٨٥، والوافي بالوفيات: ١٢/١١، وكتب عن أدبه وفنّه عددٌ كبيرٌ من الباحثين.

واسم شرحه (**شرح مُوَطَّأ مالكٍ**)

ذكره الأُستاذ الزِّركلي في الأعلام: ٢/١٩١، وهو في كشف الظُّنون: ٢/ ١٩٠٧ هكذا منسوباً إلى ابنِ رشيقٍ القَيْرَوَانِيِّ الأديب هٰذا؟!

يقولُ الفقير إلىٰ الله تعالىٰ عبدُالرَّحمٰن بنُ سُليمان العُثيمين ـ عفا الله عنه ـ: وأخشىٰ أن يكونَ من تَأليفِ الحَسَنِ بن رَشِيْقٍ العَسْكَرِيِّ المصْريِّ (ت ٣٧٠هـ) فإنَّه كان محدِّثاً، حافظاً، قال الحافظُ الذَّهبيُّ ـ رحمه الله ـ: «وكان محدِّثَ ديارِ مصرَ في زمانه» ونقلَ عن ابن الطَّحان قوله: «ما رأيتُ عالماً أكثرَ حديثاً منه». يراجع: تاريخ الإسلام: ٤٣٧، وتذكره الحفاظ: ٢/ ٩٥٩ وغيرهما.

وفي المكتبة الظَّاهرية «جُزْءٌ من حَدِيْثِهِ» عليه سَمَاعَاتٌ كثيرةٌ وتَمَلُّكاتٌ لأَصْحَابِنَا الحَنَابِلَةِ رحِمَهُمُ الله ولغيرهم.

٢٦ـ شرحُ حَسَنِ بن عبدالله بن حَسَن الكاتب المعروف بـ«الأشِيْرِيِّ» (ت بعد ٥٦٩هـ).

ـ مؤلِّفه أبوعليٍّ الكاتب، تلمسانيُّ الأصلِ، من تلاميذ حسن بن عبدالله القَيْسِيِّ الخَرَّازِ التِّلمسانيِّ، وأبي الحَجَّاج يُوسفَ بنِ يَسعُون. قال

ابنُ الأَبَّارِ: «وكان من أَهْلِ العِلْمِ بالقراءاتِ واللُّغَةِ والغَريبِ، يَغلبُ عليه الأَدَبُ، وكان ناظماً ناثراً». أخباره في تكملة ابن الأبار: ١/ ٢٧٠، وتاريخ الإسلام: ٢٣٣.

واسم شرحه: (**غَرِيبُ المُوَطَّأ**)

قال ابنُ الأَبَّارُ: «وله مَجْمُوعٌ في غَرِيْبِ «المُوَطَّأ» وقفتُ عليه بخطِّه».

٢٧ـ شرح خَلَفِ بن فَرَج بن عُثمان الكَلاَعِيِّ الإِلْبِيْرِيِّ (ت ٣٧١هـ)

ـ مؤلِّفه عالمٌ، أندلسيٌّ، من أهل إِلْبِيْرَةَ، ولي الأحكام والقَضَاءَ بها. يُراجع: تاريخ علماء الأندلس: ١٣٥.

ـ يوجدُ قطعة من الكتاب فيها تفسير كتاب (الحدود)، وكتاب (العُقُول) و(القَسَامة) في مجموعٍ نَادرٍ بمكتبة القَيروان بتُونس.

٢٨ـ شرحُ زكريا بن يَحيىٰ الكَانْدَهْلَوِيِّ الهِنْدِيِّ (ت ١٣٤٨هـ)

ـ اسمُ مؤلِّفه هَـٰكَذَا (مُحَمَّدُ زكريا بنُ مُحَمَّد يحيىٰ) مركباً وآثرت الإفراد ليتَّفِق مع بقيَّة التَّراجم علىٰ منهج واحدٍ، وهو قريبٌ من عصرنا، شيخ الحديثِ بمدرسةِ مظاهر العُلُوم في (سهارنفور) بالهند. أخباره في الأعلام: ٦/ ١٣١.

اسمُ شَرحه: (**أوجُز المَسَالك**)

وهو شرحٌ لرواية محمد بن الحَسن الشَّيبانيِّ (ط) في الهند بستّ مجلَّدات، ثم طبع في خمسة عشر مجلداً.

ـ شرح الزَّناتي = شرح موسىٰ بن أبي عليٍّ الزَّناتيِّ (ت بعد ٧٠٢هـ).

٢٩ـ شرحُ سُليمان بن خَلَفِ بنِ سَعْدٍ البَاجيِّ، أبوالوَليد (ت ٤٧٤هـ).

ـ مؤلِّفه العالمُ الإمامُ، العلاَّمةُ، الشَّهيرُ، الفقيهُ، الأُصوليُّ، له

شهرة كبيرة جدًّا في الأوساط العلميَّة، وأخباره مُستفيضة في المصادر رحمه الله. يُراجع: الإكمال: ١/ ٤٦٨، والذَّخيرة لابن بَسَّامٍ: ١/ ٩٤، وقلائد العُقيان: ٢١٥، وترتيب المدارك: ٤/ ٨٠٢ (بيروت) والأنساب: ٢/ ١٩، والصِّلةِ: ١/ ٢٠٠، وبُغية الملتمس: ٣٠٢، ومعجم الأدباء: ٤/ ٢٤٦، وسير أَعلام النُّبلاء: ١٨/ ٥٣٥، وتذكرة الحفاظ: ٣/ ١١٧٨، والدِّيباج المذهب: ١/ ٣٧٧.

وله علىٰ «المُوطَّأ» ثلاثةُ شُرُوح؛ أشهرُها أوسطُها. وهي:

- (**الاستِيْفَاءُ**) وهو علىٰ اسمه مُستوفًى كبيرُ الحجمِ، قال القاضي عياضٌ - وقد ذكر «**المُنْتَقَىٰ**» - وكان ابتدأ كتاباً أكبر منه بلغ فيه الغاية سمَّاه «**الاستيفاء**» في هٰذا المعنىٰ لم يُصْنَعْ مثله، في مُجَلَّدَاتٍ.

٣٠- (**المُنتَقَىٰ**) وهو أشهرها وأكثرها تداولاً بين الناس ظهر فيه علمه ومقدرته وبراعته رحمه الله قال القاضي عياض - لما ذكر تصانيفه - «من ذٰلك في الفقه والمعاني كتابه «المُنْتَقَىٰ» في شرح الموطأ عشرين مجلداً لم يؤلف مثله...». وهو مطبُوعٌ في سبعِ مجلَّداتٍ. وقد اختَصَرَهُ بعضُ العُلماء، وجمع بعضُهُم بين «المنتقىٰ» هٰذا و«الاستذكار» لابن عبدالبرِّ، وسنذكرها في مواضعها بأرقامها؛ لأنَّ كلَّ مُخْتَصَرٍ أو جَمْعٍ نعتبره شرحاً جديداً قائماً بذاته، لما تضمنت أغلبُ مختصراتهم من التَّرتيب والتَّنسيق والحذف والإضافة.

٣١- (**الإيماءُ**) وهو كتاب مختصرٌ من «المُنتقىٰ» في خمس مجلَّداتٍ، كذا قال القاضي عياضٌ - رحمه الله - وغيره. ونقل الشَّيخ محمَّد بن عبدالله

التَّليدي في كتابه تُراث المغاربة: ٢٦٧ عن تذكرة الحفاظ: ٣/ ١١٨٠، أنَّ لأبي الوليد الباجي كتاب «المعاني» في شرح «الموطأ» في عشرين مُجَلَّداً، قال: «وهو أكبر شروح الموطأ». وما نقله الشَّيخ عن «التَّذكرة» صَحيحٌ، وهو كذٰلك أيضاً في تاريخ الإسلام للحافظ الذَّهبيِّ، وربما جاء ذٰلك في كتب له أُخرىٰ، وهو كذٰلك في فوات الوفيات: ٢/ ٦٤، وهو في الجميع فهمٌ خاطىءٌ لعبارة القاضي عياضٍ السَّابقة قال: «ذكر تَصَانيفه»: من ذٰلك في الفقه والمعاني كتابه «المُنْتَقَىٰ» في شرح «الموطأ» عشرين مجلداً» فحُرِّفت العبارة هكذا: «المُنْتَقَىٰ» في الفقه، و«المعاني» في شرح الموطَّأ. فزاد الحافظ الذَّهبي: «وكتاب» بين قوله: «في الفقه والمَعَاني» والدَّليل علىٰ أنَّها عبارة القاضي أنَّه ختمها بقوله: «عَدِيْمُ النَّظِيْرِ» وهي عبارة القاضي أيضاً. وقولُ الشَّيخ التِّلِيْدِيِّ ـ عفا الله عنه ـ: «وهو أكبر شُرُوح المُوَطَّأ؟!» كلامٌ غير جيِّدٍ لا يقوله إلاَّ منْ وَقَفَ علىٰ شُرُوح «المُوَطَّأ» كلِّها، وهو بكلِّ تأكيدٍ لم يفعل؟! لفقدان أغلبها، ونحنُ نَجهل أحجامَها وأجزَاءها وما اشتملت عليه من الفوائد، كما أنَّنا قد نَجهلُ أعداداً كبيرةً من الشُّروح لم نقفْ علىٰ أَسمائها في المصادر المجهولة لدينا حتىٰ الآن. فمثلاً هُناك من شُروح «المُوَطَّأ» الكبيرة جدًّا (المختار الجامع بين المُنْتَقَىٰ والاستِذْكَار) لأبي عبدالله مُحمَّد بن عبدالحقِّ اليَفرني التِّلمسانيّ (ت ٦٢٥هـ) الآتي إن شاء الله، وهو أكبرُ من «المنتقىٰ» بلاشك؛ لأنه جمع بينه وبين الاستذكار، وأضاف من عنده أشياء لم يذكراها، وقد اطلعتُ علىٰ أجزائه الموجودة المذكورة في الفهارس، والشَّيخ التَّليديُّ ـ جزاه الله خيراً ووفَّقه ـ لم يَقفْ عليه، ولا ذكره في كتابه، وتوجَدُ بعضُ أَجزائه في

خزائن المغرب العامرة بلد الشَّيخ المذكور، وهو مذكورٌ في ترجمة مؤلِّفِهِ في الذَّيل والتكملة: ٨/ ٣١٨، المطبوع بالمغرب؟! قال المراكشي ـ رحمه الله ـ: «له مُصَنَّفاتٌ كثيرة أحفلها. .». وأنا لا أنتقد الشَّيخ ولا أستدرك عليه فهو قد بَذَلَ الجهدَ ـ جزاه الله خيراً ـ، لكنّي لا أُحبُّ منه مثل هٰذه العبارة التي تدلُّ علىٰ الجزم والتَّأكيد سواء أكانت العبارة له، أم نقلها عن غيره؟. واللهُ المسْتعانُ.

٣٢ـ شرح سُليمان بن محمد بن عبدالله العَلَوِيِّ (ت ١٢٣٨هـ).

ـ مؤلِّفه أحدُ سلاطين دولة الأشراف العلويين بالمغرب، كان محبًّا للعلم والعلماء، مجاهداً، ذا بأسٍ في الحُرُوبِ، له مُعجمُ شُيوخٍ لطيفٌ، وكتاب في نَسَبِ آل الجَدِّ مطبوعٌ. أخباره في: الاستقصاء: ٤/ ١٢٩، والأعلام: ٣/ ١٣٣.

واسم شرحه (**تعليق علىٰ الموطأ**)

يظهرُ أنَّه حاشيةٌ علىٰ شرحِ الزُّرقَانِيِّ الآتي ـ إن شاء الله ـ في شرح محمد بن عبدالباقي.

٣٣ـ شَرحُ عاصمٍ النَّحويِّ (؟). كذا ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٥، وعنه في سير أعلام النُّبلاء للحافظ الذَّهَبِيِّ: ٨/ ٧٩.

أقولُ ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ لا أبعدُ أن يكونَ الشَّارِحُ عاصمَ بنَ أيُّوبَ البَطْلَيوسِيَّ النَّحويَّ، الوزيرَ، أبابكر (ت ٤٩٤هـ) الذي «شرح الحماسة» و«شرح أشعار السِّتَّة الجاهليين» وَأَجَادَ في هَٰذَا الأخيرِ إجادَةً تَامَّةً. يُراجع الصِّلة لابن بشكوال: ٤٥١ وغيره.

٣٤ـ شرحُ عامرِ بنِ هِشَام بنِ عبدِالله الأزْدِيِّ (ت ٦٢٣هـ)

ـ مؤلِّفُهُ عَالمٌ، أديبٌ، أندلُسِيٌّ، فقيهٌ، من بيتِ علمٍ وأدبٍ، والده القاضي هِشام: عالمٌ مُتَميِّزٌ رأيت له كتاباً في الأحكام، بديعَ الصَّنعةِ، كثيرَ الإفادة.

ـ وأخوه: الكاتب أبوبكر بن هشام ت ٦٣٥هـ له أخبارٌ في المُغرب: ١/ ٧٤.

ـ وابن عامر هـٰذا: محمَّد بن عامر عالمٌ مشهورٌ. . . وغيرهم.

ـ ألَّف عامرٌ مؤلَّفاتٍ في الأدب مُستجادةً منها: «مُنَشِّطُ الكَسلان ومُثَبِّطُ العَجْلَان» في الأدب، وقَصِيْدَةٌ مَقْصُورةٌ ضِاهَىٰ بها مَقْصُوْرَةَ ابنِ دُرَيْدٍ، وعَارَضَ «مَلْقَىٰ السَّبِيْلِ» لأبي العَلاء المَعَرِّيِّ. . . وغير ذلك.

أخباره في التكملة: ٢/ ٦٩٢، والذَّيل والتكملة: ٥/ ١٠٧، والمُغرب: ١/ ٧٥، وبرنامج الرُّعيني: ١٩٧، مولده في رجب سنة ٥٥٣هـ.

واسم شرحِهِ: (**المُخَصَّصُ في غَرِيبِ المُلَخَّص**)

شرح فيه غريب «المُلَخَّص» لأبي الحَسَن عليِّ بن محمَّد القابسيِّ (ت ٤٠٣هـ) و«المُلَخَّص» تَلْخِيْصٌ لرواية ابنِ القَاسم كما هو مَعْلُومٌ، وسيأتي إيضَاح ذٰلك في ذكر شرح (علي بن محمد القَابِسِيّ ت ٤٠٣) إن شاء الله تعالىٰ.

٣٥ـ شرحُ عبدِالحقِّ بن أبي السَّداد الحكم بن عليٍّ الغَسَّانيِّ، أبُومُحَمَّدٍ (ت ؟).

مؤلِّفه فاسِيُّ الأَصْلِ، كان نازلاً بتونس، لا أعرف عنه الآن أكثرَ من هـٰذا.

واسمُ شرحِهِ (**المنتخب الأوطىٰ في شرح الموطأ**)

انتقىٰ منه محمَّدُ بن محمَّدٍ القَيْسِيُّ (ت ؟) وَوَصَفَ مُصَنِّفَهُ بـ«الشَّيخِ،

الفقيهِ المحدِّثِ» = يراجع شرح محمد بن محمد القَيْسِيِّ.

٣٦ـ شرحُ عبدِالحَقِّ بن عبدِالوَاحد بن الهَاشِمِ العَدَوِيِّ العُمَرِيِّ(ت بعد ١٣٧٠)

ـ مؤلِّفه عَالِمٌ هِنْدِيُّ الأصلِ، ذو أُصُولٍ عربيَّة قُرَشيَّة. مولده سنة ١٣٠٢هـ، قرأ علىٰ مشاهير شيوخ عصره في بلاده من أهل الرِّواية والحديث جمعهم في «ثَبَتٍ» صَنَّفه. دَرَّسَ في الهند نحو خمسين عاماً، قدم مكة ـ شرَّفها الله ـ حاجّاً سنة ١٣٦٨هـ، فعرف الملك عبدالعزيز آل سعود ـ رحمه الله ـ قدره وفضله فعيَّنه مدرساً في الحرم. وصنَّف نحو خمسين كتاباً من أجلِّها قدراً كتابه هـٰذا، وهو والدُ الشَّيخ أبي تُرابٍ. يراجع: الأعلام: ٣/ ٢٨١.

واسم شرحه: (**مشارق الأنوار في شرح ما في الموطأ والصحيحين من الأخبار**)

أتمَّ منه أربعةَ عَشَرَ مُجَلَّداً. وقفتُ عليه بخطه وكان مركز البحث العلمي بجامعة أمِّ القُرىٰ بمكة المكرمة ينوي نشره لـٰكن حال دون نشره نقصه من ناحية، ومن ناحية أخرىٰ أنَّه مسوَّدةُ المؤلِّفِ فيَصعُب إعادة هوامشه وإلحاقاته في مواضعها الصَّحيحة.

٣٧ـ شَرحُ عبدالحيِّ بن عبدِالرَّحيم الأنْصَاريِّ اللَّكْنَويِّ الهِنْديِّ (ت ١٣٠٤هـ)

ـ مؤلِّفه هـٰذا اسمُهُ مُركَّبٌ (محمد عبدالحي) واسمُ أبيه مُرَكَّبٌ أيضاً (محمد عبدالرحيم) مُحدِّثٌ، فقيهٌ، حَنَفِيٌّ، عالمٌ بالتَّراجم، من آثاره المطبوعة «الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» و«الفوائد البَهيَّة في تراجم الحنفيَّة». قيل في وصفه:

العَالِمُ الفَاضِلُ النِّحريرُ أفْضَلُ مَنْ   بَثَّ العُلُومَ فَأَرْوَى كلَّ ظَمْآنِ

وله إجازة من عُلَمَاءِ مكَّة منهم زيني دحلان، ومحمد بن عبدالله ابن حُمَيْدٍ النَّجْدِيُّ ثُمَّ المَكِّيُّ مَصَنِّف «السُّحب الوابلة». ومؤلفاته كثيرةٌ جدًّا تُضَاهِي مؤلفات ابن الجَوزي وَالسُّيوطي وأمثالهما. أخباره في الرسالة المستطرفة: ١١٥، وفهرس الفهارس: ٧٢٨، ومعجم المطبوعات: ١٥٩٥، ونزهة الخاطر: ٨/ ٢٥٠ (في تراجم عُلماء الهند).

واسم شرحه: **(التَّعليق المُمَجَّد علىٰ موطأ محمَّد)**

تعليقٌ علىٰ رواية «الموطأ» لمُحَمَّدِ بن الحَسَن الشَّيباني، وهو مَطْبُوعٌ.

٣٨ـ شرحُ عبدِالرَّحمـٰن بن أحمد بن القصير الغَرناطِيِّ (ت ٥٧٦هـ)

ـ مؤلفه عالمٌ، أندلسيٌّ، مالكيٌّ، من بيت علمٍ وأدبٍ، أبوه عالمٌ، وعمُّه عبدالملك عالمٌ، وهُما من شُيوخِهِ، ومن شيوخه ابن الباذش والقاضي عياض، وأبوالوليد بن رَشْدٍ، وأبوبكر بن العربي، وعبدالحقِّ بن عطية المفسِّرُ، ويونس بن مُغِيْثٍ.. وغيرهم يضمهم برنامجه (معجم شيوخه). أخباره في التَّكملة: ٢/٧٤٧، وصلة الصِّلة: ٣/١١٨، والإحاطة: ٣/ ٤٨٢، والدِّيباج المذهب: ١/ ٤٨٦، وأزهار الرياض: ٣/ ١٤، وفيه فوائد عن المذكور جليلةٌ، وجذوة الاقتباس: ٢/ ٣٩٤، وذكر الشيخ محمد بن عبدالله التَّليدي في كتابه تراث المغاربة: ٣٨ أنَّ للمذكور **(اختصار التَّمهيد)** وأحال إلىٰ شَجَرَةِ النُّورِ: ١/ ١٥٤، ولم أجد في هـٰذه الإحالة أنَّ للمذكور كتاباً في اختصار «التَّمهيد»، وذكر في «الشَّجَرَةِ» «اختصار المُوطأ» وهـٰذا ذكره التَّليديُّ في كتابه: ٤٠، وذكر له في «الشَّجرة»: «اختصار التِّرمذي» ولم يذكره الشَّيخ التليديُّ؟! فلعلَّ الشَّيخ

التَّليدي ـ وفَّقه الله ـ وقف عليه في مصدر آخر، وأخطأ في الإحالة. وقد تتبعتُ كثيراً من المراجع فلم أجد من ذكره؟! والله أعلم.

٣٩ـ شرحُ عبدِالرَّحْمـٰن بن أبي بكر السُّيُوطِيِّ (ت ٩١١هـ)

مؤلِّفُهُ العلاَّمة، ذُو الفُنُون، صاحبُ التَّصانيف المَشهورةِ.

واسم شرحه: (**تَنويرُ الحَوَالك...**)

وهومطبوعٌ مشهورٌ. وله (**إسعاف المبطَّىٰ**) في رجاله لا يَعْنِينا هُنا.

٤٠ ـ وللسُّيوطي المذكور «عبدالرَّحمـٰن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)»

شرحٌ آخرُ، اسمُهُ (**كشفُ المُغَطَّىٰ...**)

له نسخةٌ في مكتبة جور ليلىٰ علي باشا بتُركيا رقم ١٢٩/١٠، ونسخة أُخرىٰ في خزانة ابن سُودة في المغرب.

٤١ـ شرحُ عبدالرَّحمـٰن بن عبدالله بن محمد الجَوْهَرِيِّ، الغَافقيِّ، المِصريِّ المَالِكِيِّ (ت ٣٨٥هـ)

ـ مؤلِّفه فقيهٌ، كثيرُ الحديثِ عن الشُّيُوخ بالفِسطاط، وهو من كبار المالكيَّة هُناك، من شيوخ السُّنة. قال ابن الحذّاء التَّمِيْمِيُّ: «كان فقيهاً، وَرِعاً، مُنقطعاً، خَيِّراً، من جُلَّة الفُقَهَاءِ، وكان قد لزمَ بيتَه لا يخرجُ منه» من شيوخه: أبوالقَاسم العُثمانيُّ، والحُسَينُ بن رَشيق؟! (كذا) صوابها الحَسَنُ، ومن تلاميذه أبوعمر الطَّلَمَنْكِيُّ، وابنُ الحَذَّاءِ». أخباره في ترتيب المدارك: ٦/ ٢٠٤، وسير أعلام النُّبلاء: ١٦/ ٤٣٥، والدِّيباج المُذهَب: ١/ ٤٧٠، وحسن المحاضرة: ١/ ١٩١، والشذرات: ٣/ ١٠١.

واسمُ شرحه: (**مسند حديث مالك بن أنس، واختلاف ألفاظه وتفسير غريبه**)

كَذَا رَأَيْتُ عنوانه علىٰ نسخة كوبرلي رقم ٤٣٠، مرتب علىٰ المَسَانِيْدِ بِخَطِّ الشَّيخ محمَّدِ بن محمَّد بن فَهْدٍ المَكِّيِّ، تقيِّ الدِّين (ت ٨٧١هـ) منسوخة سنة ٨٣٩هـ، وللكتاب نسخة أخرىٰ بمكة المكرمة في مكتبة الحرم المكي رقم ١٦ـ حديث، مكتوبة سنة ٦٩٣هـ، وفي المكتبة المركزية بجامعة الملك سُعُود بالرِّياض الجُزء الثاني من نسخة حديثة كتبت سنة ١٣٤٩هـ. بخطٍّ نَجْدِيٍّ. وَحَقَّقَهُ أحدُ طلبة الدِّراسات العُليا بجامعة أم القُرَىٰ ولم يُطبع(١).

٤٢ـ شرحُ عبدالرَّحمـٰن بن محمَّد بن عَتَّابٍ (ت ٥٢٠هـ)

ـ مؤلِّفه عالمٌ أندلسيٌّ، من أهل قُرطبة. قال ابن بشكوال: «هو آخر الشُّيوخ الجُلَّة الأكابر بالأندلس في عُلُوِّ الإسناد» وبالغ في الثناء عليه وذكر أخباره. يراجع: الصِّلة: ١/٣٤٨.

ـ وشرحه زياداتٌ واختصاراتٌ لشرح مَروان بن عليٍّ البُونيِّ (ت بعد ٤٤٠هـ) الآتي ذكره إن شاء الله. قال ابنُ خَيْرٍ الإشبيليُّ في فهرسته: ٨٨. ـ عند ذكره شرح البُونيِّ المذكور ـ: «قال أبومحمَّد بن عَتَّابٍ: ولي فيه زياداتٌ واختِصَارَاتٌ وللهِ الحَمْدُ...».

٤٣ـ شرحُ عبدالرَّحمـٰن بن مَروان بن عبدالرَّحمـٰن الأنصَاريِّ القُرْطُبيِّ المَعروف بـ«القُنَازِعيِّ» (ت ٤١٣هـ) ونِسبته هـٰذه إلىٰ صَنعته كذا قال ابن بشكوال وقال الدَّاوُدِيُّ في طبقات المفسرين: ١/٢٨٨ نسبة إلىٰ ضَيْعَةٍ من بلاد المغرب، ولا يَخْفَىٰ ما بين (ضَيعة) و(صنعة) من التَّشابُهِ في الرَّسم فالله أعلم.

---

(١) طبع بعد ذٰلك في دار الغرب الإسلامي سنة (١٩٩٧م).

ولا أدري ما هٰذه الصَّنعة؟! ولم تَرِد هٰذه النِّسبة في كُتُب الأنساب[1]؟!.

ـ مؤلِّفُهُ عالمٌ أندلسيٌّ، فَقِيهٌ، مالكيٌّ. قال ابنُ بشكوال: «كان عالماً، عاملاً، وفقيهاً، حافِظاً، مُتقناً، دَيِّناً، وَرِعاً، فَاضِلاً... متهجِّداً بالقُرآن، عالماً بتفسيره وأحكامه، وحلاله وحرامه، بصيراً بالحديث..»

أقول: عَدَّهُ كثيرٌ من المؤلِّفين في طبقات الشافعية في رجالهم؟! أخباره في: جَذوة المقتبس: ٢٧٨، وبُغية الملتمس: ٣٧١، وترتيب المَدارك: ١/ ٧٢٦ (ط) بيروت، والصِّلة: ٢/ ٣٢٢، وسير أعلام النُّبلاء: ١٧/ ٣٤٢، والدِّيباج المذهب: ١/ ٤٨٥، وغاية النِّهاية: ١/ ٣٨٠، وطبقات المفسرين: ١/ ٢٨٧، وشذرات الذَّهب: ٣/ ١٩٨.

اسم شرحه (تفسير المُوطَّأ)

قال ابن حيَّان: «له في «الموطَّأ» تفسيرٌ مشهورٌ» قال ابن بشكوال: «وجمع أيضاً في تفسير «الموطأ» كتاباً حسناً، ضمَّنه ما نقله يحيىٰ بن يحيىٰ في «موطَّئه» ويحيىٰ بن بُكَيْرٍ في «موطئه»...» وقال ابن خَيْرٍ في «فهرسته»: ٧٨ «تفسيرُ «الموطأ» لأبي المُطَرِّفِ عبدِالرَّحمٰن بنِ مَرْوَان القُنَازِعِيِّ ـ رحمه الله ـ حدَّثني به الشَّيخُ أبوالأَصبغ عيسىٰ بن محمَّد... والشيخُ الفَقيهُ أبوالقاسم أحمد بن محمد بن بقيٍّ ـ رحمه الله ـ إجازةً،

(١) راجعت أنساب السَّمعاني، ومختصره لابن الأثير (اللُّباب)، ولبُّ اللُّباب للسُّيوطي، وأنساب الحازميِّ، وأنساب الرُّشَاطي (قطع منه)، ومختصراته لعبد الحقِّ الإشْبِيْلِيِّ، وللبَلبيسيِّ، وللفاسيِّ، وأنساب الخيضري وهو أَوفاها واسمُه «الاكتساب» وعندي منها نُسخ ولله المنَّة وهو مما منَّ به علينا شيخُنا العلاَّمة حمد الجاسر حفظه الله ومِنَّتُهُ كثيرةٌ، وقد فهرستها جميعاً فهرساً شاملاً بخطِّ يدي، أسأل الله أن ينفعَ به، ويجزل الأجر والمثوبة. إنه علىٰ كلِّ شيءٍ قدير.

قالا: . . . » وساق سنده إليه.

يقولُ الفقيرُ إلىٰ الله تَعَالَىٰ عبدُالرَّحمـٰن بنُ سُليمان العُثيمين ـ عَفَا اللهُ عنه ـ: أعرفُ لهـٰذا الشَّرح ثلاثَ نُسخٍ خَطِّيةٍ ومع هـٰذا لم أظْفَرْ به، قدَّر الله ذٰلك عاجلاً، نُسخةٌ منه ضمن مَجموعٍ نادرٍ في مكتبة القَيْرَوَان (لعلها قطعة منه)، ونُسخَتُهُ الثَّانيةُ في الخزانة العامة بالرِّباط رقم ٦٤ج تبتدأُ من بابِ افتتاحِ الصَّلاةِ إلىٰ نهايةِ أبوابِ اللِّباسِ، هـٰذا يعني أنَّها تشتملُ علىٰ أغلب أبواب الكتاب.

والنُّسخةُ الثَّالثةُ ـ فيما يظهر ـ نُسخة ذكرها الشَّيخُ محمد بن عبدالله التَّليدي ـ حفظه الله تعالىٰ ـ في كتابه «تُراث المغاربة. . .»: ١٠٩ قال: و«قد وقف المختار السُّوسي بخزانة «تيلكات» علىٰ مخطوطة قال: لعلها شرح القُنَازِعِيِّ للموطأ، وهو شرح جمع بين روايتي يحيىٰ اللَّيثِيِّ وابن بُكَيْرٍ، وتَضَمَّنَ الكثير من أقوال أبي محمَّدٍ الأصيليِّ حسب المخطوطة التي وقف عليها السُّوسِيُّ».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: نقلنا وصفَ ابنِ بشكوالٍ ـ رحمه الله ـ له وأنَّه جمع بين الرِّوايتين المذكورتين مما يُصَحِّحُ هـٰذه النِّسبة ويقوِّي احتمال المختار السُّوسي، وبمقابلة النُّسخة بالنُّسختين المذكورتين ينجلي الأمر وتثبت النِّسبة إن شاء الله، وهـٰذا الشَّرحُ من أولىٰ شُرُوح «المُوَطَّأ» بالنَّشْرِ أسأل الله تَعَالَىٰ أن يُهيِّأ له من طلبة العلمِ مَنْ يقومُ بتحقيقه ونشره علىٰ الوجه الأكمل. إنَّه جوادٌ كريمٌ.

ـ شرحُ عبدالعزيز العَصارِيِّ =

= يراجع: شرح عياض بن موسَىٰ اليَحْصُبِيِّ (ت ٥٤٤هـ).

٤٤ـ شرحُ عبدِالكَبِيْرِ بن محمَّد بن عيسىٰ بن محمد بن يبقىٰ الغَافِقِيِّ (ت ٦١٦هـ).

ـ مؤلفه: مفسِّر، مُحدِّثٌ، أندَلُسيٌّ. قال أبوجعفر بن الزُّبير: «وكان شيخ الفقهاء في وقته، وولي القضاء برُنْدَةَ، وكان متقدِّماً في صناعة الوثائق وذكر الفُرُوع، مع مشاركةٍ في الطِّبِّ» قال ابنُ عبدِالملكِ المراكشيُّ: «له مصنفاتٌ جليلةٌ منها: «الجَمع بين تَفسير الزَّمخشريِّ وابن عَطِيَّة» إلىٰ زياداتٍ أشبعَ القول في آيات الأحكام، ومنها «شرح الموطأ». أخباره في برنامج الرُّعيني: ٣٧، والتَّكملة: رقم ١٨٢١، والذَّيل والتكملة: ٤/ ٢٣٣، وصلة الصِّلة: ٤/ ٤٦.

ولا أعرف لشرحه اسمًا يَخُصُّه، ولا أعلمُ له وجوداً.

٤٥ـ شرحُ عبدالله بن إبراهيم الأَصِيْلِيِّ (ت ٣٩٢هـ).

ـ مؤلِّفه من أهل (أَصِيْلَةَ) من بلادِ المَغرب قُرب طَنْجَةَ، ويقال: أزيله بالزَّاي[1] وأَصْلُه من كورة شَذُونة، من بلادِ الأندلس. من كبار المحدِّثين الفُقَهَاء، رحل في طلبِ الحديثِ إلىٰ المَشرقِ، وسمعَ في مصرَ والحجازِ والعراقِ وحصَّلَ علماً عظيماً، ولقيَ كبارَ المُحَدِّثين، وكَتَبَ بمكَّة عن أبي زيدٍ المروزيِّ (صحيح البخاري) وصارت روايته مُعتبرةً، وأخذ عن أبي بكر الشَّافعيِّ، والآجريِّ، وأبي عليٍّ الصَّوَّافِ، وأبي بكرٍ الأبهريِّ، وأبي الحسن الدَّارقطنيِّ، وقال عنه[2]: «حدَّثني أبومحمَّدٍ الأصيليّ ولم أرَ مثله». أخباره في تاريخ علماء الأندلس: ١/ ٢٤٩،

(١) قلب الصَّاد زاياً شائع لغة، قالوا: الصَّقر والزَّقر، والصِّراط والزِّراط...

(٢) وأخذ عنه الدَّارقطني أيضاً، يُسمَّىٰ عند المحدِّثين تدبيجاً.

وجذوة المقتبس: ٢٥٧، وطبقات الفُقهاء: ١٦٤، وترتيب المَدارك: ٤/ ٦٤٢ (بيروت)، وسير أعلام النُبلاء: ١٦/ ٥٦٠، وتذكرة الحفَّاظ: ٣/ ١٠٢٤، وطبقات الحفاظ: ٤٠٥.

وشرحه اسمه **(الدَّلائل إلىٰ مُهمَّات المسائل)**

جعله دراسة مقارنة بين فقه الشَّافعيِّ وأبي حنيفة ومالك رحمهم الله. قال ابنُ فرحُون في الدِّيباج: ١/ ٤٣٣ «وألَّف كتاباً علىٰ «المُوَطَّأِ» وسمَّاهُ بـ«الدَّلائل»[1].

ـ ورتبه الشيخُ عمران بن عبد ربّه الدَّباغُ. علىٰ أبواب الموطأ.

ـ وفي مكتبة برلين نسخة من كتابٍ اسمه: «خلاصة الدَّلائل في تنقيح المسائل» رقم: ٣٥٢٤ لا أدري ما علاقته بالكتاب المذكور؟! لم أقف عليه فليُراجع.

٤٦ـ شرحُ عبدِالله بن أحمد بن يَربُوعٍ الأندلُسيِّ (ت ٥٢٢هـ).

ـ مؤلِّفُهُ عالمٌ، مُحدِّثٌ، عُمدةٌ، فاضِلٌ، شَنترينيٌّ، ثم أَشبيليٌّ، نزلَ قُرطبةَ، من تَلاميذ أبي عليٍّ الغَسَّاني، ومن شُيُوخِ ابن بشكوال. قال القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٥ «ممن لقيناهُ» ولم يكن من شُيُوخ القاضي لذا لم يَرِدْ في «الغُنية» قال ابن بشكوال: «كان حافظاً للحديث وعلله، عارفاً برجاله، والجرح والتَّعديلِ، ضابطاً، ثقةً، كثيرَ الكُتُبِ، وصَحِبَ أباعليٍّ الغسَّانيَّ واختُصَّ به، وكان أبوعليٍّ يُفَضِّله، يصفه بالمَعرفة والذَّكاء». أخباره في الصِّلة: ١/ ١٨٢، ومعجم ابن

(١) الدِّيباج المذهب: ١/ ٤٣٣.

الأبَّار: ٢١٥، وفهرست ابن خير: ٢١١، وسير أعلام النبلاء: ١٩/ ٥٧٨، وتذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٧١، والوافي بالوفيات: ١٧/ ٤٨، وطبقات الحفاظ: ٤٦١، وشذرات الذَّهب: ٤/ ٦٦.

واسم شرحه: **(تاجُ الحُلَّة وسراج البُغْية في معرفة أسانيد الموطأ)**

قال ابن خير: «في تعليل جميع آثار الموطآت»: أقول: لم أقف عليه، ولا أعرف مكان وجوده.

٤٧ـ شرحُ عبدِالله بن محمد بن السِّيد البَطْليُوسيِّ (ت ٥٢١هـ)

مؤلِّفُهُ الإمامُ النَّحْويُّ اللُّغَويُّ، العَلاَّمةُ، صاحبُ التَّصانيف.

واسم شرحه **(القَبَسُ)**

تَحَدَّثْتُ عنه في مقدمة شرح أبي الوَليد الوَقَّشِي (ت ٤٨٩هـ) فراجعه هناك إن شئتَ.

٤٨ـ شرحُ عبدالله بن محمد بن أبي القاسم بن فَرْحُون (ت ٧٦٩هـ).

ـ مؤلِّفه تُونِسِيُّ الأصل، مَدَنِيُّ المَولِدِ والنَّشأةِ، مالكيُّ المَذْهَبِ، والده من أهل العلم، وأُسرتُهُ أُسرةٌ مشهورةٌ بالعلم، ذاتُ أصولٍ أندلسيَّةٍ، وقريبُهُ صاحبُ «الدِّيباج المُذهب» يميلُ الشَّيخُ في بُحُوثِهِ ودراساتِهِ إلىٰ النَّحوِ واللُّغة، ألَّف فيهما مؤلفاتٍ منها: «العُدَّة في إعراب العُمدة» وقفت عليه، جليلُ القَدْرِ جدًّا، و«شفاء الفؤاد في شرح بانت سُعاد» لمَّا وقف عليه الإمامُ العلامةُ أبوحيَّان الأندلسيُّ (ت ٧٤٥هـ) صاحبُ «البَحر المُحيط» قال: ما ظننتُ أنَّه يوجدُ بالحجاز مثلُ هٰذا الرَّجل، واستَعظم عِلْمَهُ وأَثنىٰ عليه...». أخباره في الدُّرر الكامنة: ٢/ ٣٠٠، وذيل

التَّقييد: ٢/ ٦١، ووفيات ابن رافع: ٢/ ٣٢٨، والدِّيباج المذهب: ١/ ٤٥٧، والتُّحفة اللَّطيفة: ٣/ ٥٣، ولم يترجم له السُّيوطي في «البغية»؟!.

واسم شرحه: «**الدُّرُّ المُخَلَّصُ من التَّقَصِّي والمُلَخَّص**»

جمع فيه بين «التَّقَصِّي» لابن عبدالبَرِّ، و«المُلَخَّص» لأبي الحسن القابِسِيِّ وهما علىٰ «الموطأ» كما سيأتي.

٤٩ـ وللمؤلِّفِ المذكور: (كَشفُ المُغَطَّىٰ في شَرح مُختصر المُوطَّا)

شرح فيه كتابه السَّابق، وُصِفَ بأنَّه شرحٌ عظيمُ الفائدةِ» وأنَّه «في أربعِ مُجلَّداتٍ».

٥٠ـ شرح عبدالله بن نافعٍ الصَّائغ (ت ٢٠٦هـ)

ـ مؤلِّفه مِنْ مُتَقَدِّمي أصحابِ مالكٍ ـ رحمه الله ـ قال عبدُالله: صحبتُ مالكاً أربعين سنةً، ورویٰ عن ابن أبي ذِئْبٍ، وتفقَّه بمالكٍ ونُظرائه. قال القاضي عياض: «قال أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ [رحمه الله]: كان صاحبَ رأي مالكٍ، ومُفتي أهل المدينة برأي مالكٍ، ولم يكنْ صاحبَ حديثٍ، ولم يَكنْ في الحديث بذَاك، وكان ضَعيفاً فيه». قال الإمام البُخاري ـ رحمه الله ـ: «يُعْرَفُ حَدِيْثُهُ ويُنْكَرُ، وكتابه أَصَحُّ» وعن يحيىٰ بن معين: أنه ثقةٌ. قال أبوزرعة: «لا بأس به» وقال الشِّيرَازِيُّ: «كان أصمَّ أمِّيًّا لا يكتُبُ». أخباره في طبقات ابن سعد: ٥/ ٤٣٨، وطبقات خليفة: ٢٧٦، وتاريخ البُخاري الكبير: ٥/ رقم ٦٨٧، وتاريخه الصَّغير: ٢/ ٣٠٩، والجرح والتَّعديل: ٥/ ١٨٣، وترتيب المَدارك: ٣/ ١٣٠، وتهذيب الكمال: ١٦/ ٢٠٨، وسير أعلام النُّبلاء: ١/ ٣٧١، والعبر: ١/ ٣٤٩، والدِّيباج المذهب: ١/ ٤٠٩، وتهذيب التَّهذيب: ٦/ ٥١.

واسم شرحه (تفسير الموطأ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، وعنه في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٧، كلاهما في ترجمة الإمام مالك ـ رحمه الله ـ، وذكره القاضي عياض ثانية في ترجمته في ترتيب المدارك: ٣/ ١٣٠ قال: «له تفسيرٌ في «المُوَطَّأِ» رواه عنه يحيىٰ بن يَحيىٰ».

٥١ـ شرحُ عبدالله بن مسلم بن وَهْبٍ القُرشيِّ (ت ١٩٨هـ)

مؤلِّفه من متقدِّمي أصحاب مالكٍ أيضاً، وثَّقه يَحيىٰ بن معين وأبوزُرعة وغيرهما. قال أبوزُرعة: «سمعتُ ابن بُكَيْرٍ يقولُ: ابنُ وهبٍ أفقهُ من ابنِ القاسم» وقال ابن عديٍّ: «عبدالله بن وَهْبٍ من أَجلَّةِ النَّاس ومن ثِقاتهم، وحديثُ الحجاز ومصر وما إلىٰ تلك البلاد يدورُ علىٰ روايةِ ابنِ وَهْبٍ». أخباره في طبقات ابن سعد: ٧/ ٥١٨، وطبقات خليفة: ٢٩٧، وعلل أحمد: ١/ ٣٤٥، ٤٠١، والجرح والتَّعديل: ٥/ ١٨٨، وترتيب المدارك: ٣/ ٢٢٨، والمنتظم: ٥/ ٧٧، وسير أعلام النُّبلاء: ٩/ ٢٢٣، والعبر: ١/ ٣٢٣، ٢/ ٢٨. وتذكرة الحُفَّاظ: ٣٠٤، والدِّيباج المُذهب: ١/ ٤١٧، وغاية النِّهاية: ١/ ٤٦٣، والشَّذرات: ١/ ٣٤٧.

ولا أعرف لشرحه اسماً يخُصُّه إلاَّ (شرح الموطأ)

ذكره القاضِي عياضٌ في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، وعنه في سيرِ أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٧ كلاهما في ترجمة الإمام مالك رحمه الله.

٥٢ـ شرحُ عَبْدِالمَلِكِ بنِ حَبِيْبٍ السُّلَمِيِّ (ت ٢٣٨هـ).

وهو كتابنا هـٰذا الذي نقدِّم له سأتحدث عنه مفصلاً إن شاء الله تعالىٰ.

٥٣ـ شرحٌ آخر لِعَبْدِالمَلِكِ بنِ حَبِيْبٍ السُّلميِّ (ت ٢٣٨هـ)

اسمه (**تفسير جامع الموطأ**)

سيأتي الحديث عنه إن شاء الله في (الفصل الثالث) الآتي.

٥٤ـ شرحُ عُثمان بن يَعقوب الإسلامبُولي الكماخِيِّ (ت بعد ١١٦٦هـ).

اسم شرحه: (**المُهَيَّا...**)

له نسخٌ كثيرةٌ منها في مكتبة راغب باشا بتُركيا رقم: ٣٢٧، كتبت سنة ١١٦٧ قد تكون بخطِّه، ونُسخةٌ في المتحف طوبقبوسراي كتبت سنة ١١٧٠هـ، وفي مكتبة قيلج علي باشا رقم ٢٦٠، وفي دار الكتب المصريَّة... وغيرها. ورأيتُ في مكتبة مدينة بتركيا شرحٌ باسم «المُهَيَّا شرح المُوَطَّأ» مكتوبٌ عليه: تأليف محمَّدٍ الوَاعظِ بخطِّ مؤلِّفه سنة ١١٧٠هـ في مجلَّدٍ ضخمٍ يُقارن بهٰذا الشَّرح فلعله هو؟!. فلعلَّ اسمه (محمد عثمان؟!) مركبٌ.

٥٥ـ شرحُ العَرَبيِّ بن أحمدبن سُودة المُريِّ الفَاسِيِّ (ت ١٢٢٩هـ)

ـ مؤلِّفُهُ: «ابن سُودة» بضمِّ السِّين وفتحها يعرف أيضاً بـ«التّاوديِّ» يكنىٰ أباحامدٍ توفي قبل الكهولة، فقيه مالكي مغربي، له مشاركة في الأدب واللُّغة له حاشية في شرح المكودي للألفية، وحاشية علىٰ فرائض مختصر خليل وغيرهما. أخباره في سلوة الأنفاس: ١/١٢٣، وشجرة النُّور: ٣٧٧، والأعلام: ٤/٢٢٣.

اسم شرحه: (**شرحُ المُوَطَّأ**) ولم يُكمله فلعلَّه لم يخترْ له عنواناً.

٥٦ـ شرحُ عَقيل بن عَطِيَّة بن أحمد القُضاعِيِّ (ت ٦٠٨هـ)

ـ مؤلِّفه فقيهٌ، قاضٍ، محدِّثٌ، من بيت علمٍ، قال ابنُ الخَطيب في «الإحاطة» «وقد تقدَّم ذكر جدّه الأستاذ. . .» وليَ عَقيلٌ قَضاءَ غَرناطةَ وسِجِلْمَاسة، له مؤلفاتٌ حِسَانٌ، ووصفه ابنُ رُشَيْدٍ بـ«القاضي المُحدِّثِ الحَافظِ» أبي طالبٍ، وأبي المجد. أخباره في الإحاطة: ٤/ ٢٣٠، والدِّيباج المُذهب: ٢/ ١٣٥، ورحلة ابن رُشَيد: ٥/ ٤٧، والحُلَل السُّندسيَّة: ٣/ ٢٨.

اسمُ شرحه (شرحُ المُوطَّأ)

قال ابنُ فرحون: «ورَأيتُ بخطِّ شَيخنا أبي عبدالله بن مَرزُوق أنَّه شرح الموطأ». وقال ابن رُشَيْدٍ في رحلته (مَلء العَيْبة. . .): «قال القاضي المُحدِّثُ. . . في كتابه الذي خَرَّجَ فيه أحاديث «المُوطَّأ» مفردةً ممَّا سواها مع إبقاء ما هو عليه من التَّرتيب والتَّبويب» وأورد منه نَصًّا مُطولاً مما يدلُّ علىٰ أنَّه تَجَاوَزَ فيه التَّخريجَ إلىٰ الشَّرح والإيضاح. فهل هو نفسه (شرح المُوَطَّأ) المذكور في كلام ابن فرحونَ أو هَو غيره؟! وذكر في ترجمته أنَّ له ردًّا علىٰ أبي عُمر بن عبدالبرِّ ـ رحمه الله ـ وتَنْبِيْهاً علىٰ أغَلاطه فهل رَدُّه هـٰذا علىٰ «التَّمهيد» أو علىٰ «الاستذكار» أو «التَّقَصِّي»؟ أو علىٰ غيرها من مؤلفاتِ «أبي عمر؟ فإن كان علىٰ أحدِ الكُتُب الثَّلاثةِ فهو يدخلُ في موضوعِنَا هـٰذا.

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمدُ ـ شرحُهُ لـ«المُوَطَّإ»، وتخريجه لأحاديث «المُوَطَّأ» يظهرُ لي أنَّهما كتابٌ واحدٌ. أمَّا ردُّهُ علىٰ أبي عُمر فهو ـ فيما أظُنُّ ـ ردٌّ علىٰ «الاستيعاب» نظراً لكثرة ردِّ العُلماء علىٰ أبي عُمر فيه، وتتبُّعهم له واستدراكهم عليه هـٰذا ظنٌّ والله أعلم بحقيقة الحال. وللمذكور

كتب أخرىٰ بعيدة عن موضوع بحثنا.

٥٧ـ شرحُ عليِّ بن إبراهيم بن عليِّ بن إبراهيم الجُذَامِيِّ الغَرْنَاطِيِّ (ت ٦٢٣هـ).

مؤلفه: عالم، أندلسيٌّ، محدِّثٌ، قال ابنُ عبدالملك المُراكشي: «كان محدثاً حافظاً، مُتسعَ الرِّواية، مكثراً، عَدْلاً، ماهراً في النحو، شديد العناية بالعلم ولقاء حملته والأخذ عنهم، حريصاً علىٰ إفادته» من تلاميذ السُّهَيْليِّ وابن رُشْدٍ، وابن الفَخَّار. أخباره في: صلة الصِّلة: ٤/ ١٣٨، والذَّيْلُ والتكملة: ٥/ ١٨٤، والدِّيباج: ٢/ج١١٥، والإحاطة: ٤/ ١٧٤.

واسم شرحه: (**مختصر كتاب الاستذكار**).

٥٨ـ شرحُ عليِّ بن أحمد بن الحسن بن إبراهيم الحَرَّاليِّ التُّجِيْبِيِّ (ت ٦٣٧هـ).

ـ مؤلِّفه أندلسيٌّ أصلُه من حرالة من أعمال مَرسية، ومولده ونشأته بمراكش، ثم رَحَلَ إلىٰ المشرق، وسكنَ حَمَاة، وأوغلَ في التَّصوفِ وعلم الأوائل من فَلسفةٍ ومنطقٍ، واشتُهِرَ بذلك، ألَّف في التَّفسير وغيره مؤلَّفات ظهرَ فيها أثرُ ذلك أيضاً. قال الغُبْرِيْنِيُّ: «ما مِنْ عِلْمٍ إلاَّ وله فيه تَصنِيْفٌ وكان مَضْرِبَ المَثَلِ في الحِلْمِ. قال الحافظُ الذَّهبيُّ: «وكان شَيْخُنا ابنُ تَيْمِيَّة وغيره يَحُطُّ علىٰ كلامه، ويقولُ: تَصَوُّفُهُ علىٰ طريقةِ الفَلاسفةِ». أخباره في: التَّكملة لابن الأبَّار: ٦٨٨، وعنوان الدِّراية: ١٤٣، والعبر للذَّهبي: ٥/١٥٧، وتاريخ الإسلام: ٣١٥، ولسان المِيزان: ٤/ ٢٠٤، ونفح الطيِّب: ٢/ ١٨٧، وشذرات الذَّهب: ٥/ ١٨٩.

اسم شرحه: (**شَرحُ المُوَطَّأ**)

وانفرد البغدادي في هدية العارفين: ١/ ٧٠٧ بذكره؟! وليس غريباً

لكثرة مؤلَّفاته. والله ـ تعالىٰ ـ أعلم.

٥٩ـ شرحُ عَلِيِّ بن أحمد بن سَعِيْدٍ، أبي محمَّد بن حَزْمٍ الظَّاهريِّ (ت ٤٥٦هـ).

مؤلِّفه الإمامُ العلاَّمةُ المشهورُ، صاحبُ التَّصانيف العَجيبةِ التي منها (المُحَلَّىٰ) و(الفِصَلُ) وغيرهما. أخباره مذكورةٌ وسيرته مشهورةٌ، ولا أرىٰ من داعٍ للتَّعريف به، ولا بذكر مصادر ترجمته؛ لشهرته ومعرفة طلبة العلم له.

واسم شرحه: **(شرح أحاديث الموطأ)**

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٧٨، وعنه في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٨، كلاهما في ترجمة الإمام مالك، وذكره المَقَّرِيُّ في «نفح الطيب»... وغيرهم.

٦٠ـ لأبي إسحاق إبراهيم بن حسن بن عبدِالرَّفيع الرَّبعيِّ التُّونسيِّ (ت ٧٣٣هـ).

ـ مؤلَّف في الرَدِّ علىٰ ابن حَزْمٍ في اعتراضه علىٰ مالكٍ في أحاديث خَرَّجها في «الموطأ» ولم يَعْمَلْ بها. أخبارُهُ في: الدُّرر الكامنة: ١/ ٢٤، والدِّيباج المذهب: ١/ ٢٧٠.

٦١ـ شرحُ عليِّ بن أحمد بن محمد الحُرَيْشِيِّ الفاسِيِّ (ت ١١٤٣هـ)

ـ مؤلِّفه إمامٌ جليلٌ، ومُحَدِّثٌ نبيلٌ، مُغْرمٌ باختصار الكُتُب، فقد اختصر «الإصابة» للحافظ ابن حجر، واختَصَرَ «أنساب الرُّشاطيِّ» حققت حرف الهَمْزَةِ منه، وألحقتُهُ بمختصر عبدالحقِّ الإشبيلي للكتاب نفسه الذي فقد منه هٰذا الحرف، واختَصَرَ «الَّلآلي المَصْنُوعة» للسُّيُوطي، وغيرها. وشرح «الشِّفاء» للقاضي عياض في (خزانة القَرويين وغيرها) وخرَّج أحاديثَ «النَّصيحة الكافية» لأحمد زَرُّوق، وشرح «نظم ابن زِكري» في

مُصطلح الحديث. سكن المدينة الشَّريفة وبها توفي رحمه الله. أخبارُهُ في: سلك الدُّرر: ٣/ ٢٠٥، وفهرس الفهارس: ١/ ٣٤٣، والرِّسالة المُستطرفة: ١٩٠، والإعلام بمن حلَّ مُراكش من الأعلام: ٦/ ٢٢٢، وشجرة النَّور: ٣٣٦، والأعلام للزِّركلي: ٤/ ٢٥٩.

واسم شرحه: (**إرشاد السَّالك لشرح مُقفَل موطَّأ مالك**)

وربما سُمِّيَ: (**بغية السَّالك...**)

في الخزانة الحمزاوية في تامكروت بالمغرب نسخةٌ كاملةٌ في ثلاثِ مجلَّداتٍ، وفي المَكتبة الملكيَّة (الحسنية) بالمغرب أيضاً منه جزآن، لا أدري أبهما يتمُّ الكتاب أم لا؟ وفي الأعلام للزِّركلي: «وشرح «الموطأ» ثمان مجلدات».

أقولُ ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: ربَّما كان كذلك في بعض نُسخه، فهٰذا «لِسَانُ العرب» لابن منظور المعجم اللُّغوي المشهور في خَمْسَةَ عَشَرَ مُجَلَّداًفي كثير من نسخه الخطية قبل طبعه وقفت علىٰ نسخة منه في مجلدٍ واحدٍ بخطٍّ دقيق في غاية الإتقان، نسخت لبعض السَّلاطين. فتأمَّل؟!

٦٢ـ شرح عليّ بن أحمدبن محمَّدبن يُوسف الغَسَّانِيِّ الوادي آشيِّ(ت ٦٠٩هـ) ـ مؤلِّفه هٰذا كان فقيهاً، حافظاً، مُستَبحراً، حَسَن النَّظر، أديباً، شاعراً، مُجيداً، كاتباً، بليغاً، فاضلاً»كذا قال عنه ابنُ عبدالملك المراكشيّ وقال: مولده سنة سبع وأربعمائة، وهو من تلاميذ السُّهيلي. شرح «صحيح مسلم» وشَرح «تفريع ابن الجَلَّاب» وله مؤلفاتٌ كثيرةٌ وشعرٌ ونثرٌ. أخباره في: التَّكملة: رقم ١٨٨٢، والذَّيل والتَّكملة: ٥/ ١٧٦، وصلة الصلة: ٤/ ١٢٥.

واسم شرحه (**نَهْجُ المَسَالك للتَّفَقُّه بمذهب مالك**)

في عشرِ مجلَّدات، ولا أعلمُ له وجوداً وربَّما سُمِّي «**منهج السَّالك**» أو «**نَهج السَّالك**» أو «**بهجة السَّالك**».

٦٣ـ شرحُ عليٍّ بن سُلطان بن محمَّد الهَرَوِيِّ (ت ١٠١٤هـ)

ـ مؤلفه يُعرف بـ«مُلاَّ علي القَاري» حنفيُّ المَذْهَبِ، كثيرُ التَّأليفِ، يغلبُ علىٰ مؤلَّفاته الشَّرحُ والتَّعليقُ والحَواشِي والتَّقريرات علىٰ مؤلَّفات السَّابقين، مولده بَهراة، وعاش بمكَّة المشرَّفة، وبها كانت وفاته رحمه الله. في أخباره طرائف، كان يكتُب في كلِّ عامٍ مُصحفاً عليه طُرَرٌ من القراءات والتَّفسير فيبيعه فيكفيه قوتَ العَامِ إلىٰ العام. ولما توفي صُلِّي عليه صلاةَ الغائبِ بالجامع الأزَهر، وَحَضَر الصَّلاةَ عليه هناك ما يزيدُ علىٰ أربعة آلاف» رحمه الله وغفر له. أخباره في خُلاصة الأثر: ٣/ ١٨٥، والفَوائد البَهِيَّة: ٨، والبدر الطالع... وغيرها وقلَّ أن يوجد مكتبةٌ مشهورةٌ إلاَّ وفيها الكثير من مؤلَّفاته ورسائله.

اسم شرحه: (**فَتْحُ المُغَطَّىٰ...**)

وربما سُمي: (**مشكلات الموطأ...**)

وهو شَرْحٌ لرواية محمد بن الحسن الشَّيبانيِّ رحمه الله. ونُسخة كثيرة جدًّا، ولا أعلم أنَّه طبع. وقفت علىٰ ما يزيد علىٰ ثلاثين نُسخة، أقدمها وربَّما أَجوَدُها في مكتبة أسماء خان (اسميخان) بتُركيا كتبت سنة ١٠١٣هـ قبل وفاته بعام، لعلَّها نسخته التي بخطِّه؟! ومن نوادرها نسخة في مكتبة راغب باشا بتركيا أيضاً رقم ٣٢٨، وفي مكتبة فيض الله بتركيا أيضاً رقم ٤٦٧، وفي مكتبة يوسف آغا رقم ١٤٣، وفي السُّليمانية رقم ٢٨٩، وفي دار الكتب المصريَّة... وغيرها.

٦٤ـ شرحُ عليِّ بن عبدالله بن داود، أبي الحسن اللَّمائي (ت ٥٣٩هـ).

ـ مؤلفه يُعرف بـ«المالطيِّ» أصله من أهل القَيروان، ونزلَ المُرِّيَّة بالأندلس. قال ابن الأبار: «كان فَقِيْهاً مُشَارِكاً مُتْقِناً». أخباره في: تكملة الصِّلة: رقم ١٦١٢، ومعجم ابن الأبار: ٢٨١، وتاريخ الإسلام: ٥١٠، وصلة الصلة: ٤/ ٩٠.

واسم شرحه (**الجمع بين الاستذكار والمنتقىٰ**)

مذكور في مصادر التَّرجَمةِ.

٦٥ـ شرحُ عليِّ بن محمد بن خلف القابِسِيِّ (ت٤٠٣هـ) صاحب «المُلَخَّص».

ـ مؤلِّفه إمامٌ مشهورٌ، عَلاَّمةٌ، قَيرَوَانيٌّ، محدِّثٌ، فقيهٌ، إمامٌ في الفَتْوَىٰ من شيوخه أبوزيد القَيرواني، ومن أشهر تلاميذه المُهَلَّبُ بن أبي صفرة التَّمِيْمِيُّ الأنْدَلُسِيُّ شارح «المُلَخَّص» و«المُوطأ» و«صحيح البخاري» الآتي ذكره إن شاء الله. ومُلَخَّصُ القَابِسِيِّ المشهور لخَّصه من رواية أبي عبدالله عبدالرَّحمـٰن بن القاسم العَتِيْقِيِّ المِصْرِيِّ لـ«لْمُوَطَّأ».

وكان القابسيُّ المذكور فاقد البَصَرِ. نافذَ البَصِيْرَةِ، عالماً، زاهداً، ورعاً، دُعِيَ للإفتاءِ فأبىٰ، وأغلَقَ عليه بابه دونَ النَّاس زُهْداً وَوَرَعاً وَخَوْفاً علىٰ نفسه من الفَتوىٰ، واحتِقَاراً لنفسه عن مرتبتها، فقال أبوالقاسم بن شبلون: اكسروا عليه بابه؛ لأنَّه قد وَجَبَ عليه فَرْضُ الفُتْيا، وهو أعلمُ مَنْ بَقِيَ بالقَيْرَوَانِ، فلمَّا رأىٰ ذلك خَرَجَ عليهم وَأَنْشَدَ: [١]

---

(١) البيتان لأبي عليٍّ البَصير. عرَّفت به في هوامش «التَّعليق علىٰ الموطأ» لأبي الوَليدِ الوقشيِّ، فليُراجع من شاء ذلك هنالك.

لَعَمْرُ أَبِيْكَ مَانُسِبَ المُعَلَّىٰ إِلَىٰ كَرَمٍ وفي الدُّنيا كَرِيْمُ
وَلَكِنَّ البِلاَدَ إِذَا اقْشَعَرَّتْ وصَوَّحَ نبتها رُعِيَ الهَشِيْمُ

ثم بكىٰ وأبكىٰ الناس، وقال: «أنا الهشيم» ثلاثاً، والله لو في الدُّنيا خَضْرَاءُ مَا دُعِيْتُ أنا. أخباره في: الإكمال: ٦/ ٣٦٠، وتَرتيب المَدارك: ٧/ ٩٢، ومعالم الإيمان: ٣/ ١٣٤، ووفيات الأعيان: ٣/ ٣٢٠، والتَّكملة لابن الأبَّار: ١/ ٥٣١، وتاريخ الإسلام: ٨٥، وسير أعلام النُّبلاء: ١٧/ ١٥٨، والعبر: ٣/ ٨٥، ونَكْتِ الهِمْيَان: ٢١٧، وغاية النِّهاية: ١/ ٣٥١، والدِّيباج المذهب: ٢/ ١٠١، وشذرات الذهب: ٣/ ١٦٨.

لا أعرف لأبي الحسن القابسِيِّ شَرْحاً للمُوطَّأ، لكن رأيتُ كتاباً حافلاً في غَريب الحديث لمؤلفٍ أندلسيٍّ مجهولٍ وفيه نقولٌ وتعليقاتٌ عن أبي الحسن من تعليق له علىٰ «الموطأ» أغلبها تعليقات لُغوية. ورأيتُ نسخةً من «المُلَخَّص» مخطوطةً وعليها تعليقاتٌ لغويةٌ كثيرةٌ في هوامشها شرحٌ لبعض الألفاظ والعبارات، وفروقٌ بين الرِّوايات، وضبطٌ لبعضِ الألفاظِ، فلعلها من إملاء المؤلِّف رحمه الله. كما يظهرُ من سياقها؟! والله تعالىٰ أعلم.

ولكتابه (المُلَخَّصِ) شروحٌ كثيرةٌ ذكرتُها ضمن شروح «المُوَطَّأ» لاتفاق القصد، ورجوع «المُلَخَّصِ» إلىٰ أصله «المُوَطَّأ».

ـ وأَلَّف أحمدُبن الحاجِّ بن مروان بن محمد التُّجيبيُّ يعرف بـ«ابن شاب» رسالةً في ترجمة (المُلَخِّصِ) لأبي الحسن المذكور في الاختلاف في كسر الخاء وفتحها. وكَسْرُها رأي أبي عمرو عثمان بن سَعِيْد المقرىء الداني، وفَتْحُها رأيُ أبي القاسم المهلَّبِ بن أبي صُفرة التَّميميِّ، وكلاهما حَمَلَ الكتابَ عن مُؤلِّفه.

٦٦ـ شرح عليّ بن يوسف القِفْطِيِّ، الوزيرِ، جمال الدِّين (ت ٦٤٦هـ).

ـ مؤلِّفه صاحبُ «إنباه الرُّواه» و«تاريخ الحُكَمَاءِ» وغيرهما، ينتهي نسبه إلىٰ بكر بن وائلٍ، يُعرف بـ«القاضي الأكرم» وكان أبوه قاضياً مُنشئاً. مولد جمال الدِّين بِقِفْطَ بصَعيد مصر، ونشأ بالقاهرة، ثم ارتحل إلىٰ حلب، وولي بها الإنشاء والوزارة إلىٰ أن توفي بها ـ رحمه الله ـ، كان من أكثر أهل زَمَانِهِ جَمْعاً للكُتُبِ حَرَيْصاً علىٰ انتِقَاءِ نَوادرها بأَقلام أهلها، أو بخُطوط نُسَّاخٍ مَشهورين، أو عُلماء مذكورين، يُراسِلُ في طَلَبِ نوادِرِ الكُتُبِ إلىٰ الملوك والأمراء في أقاصي البلاد، له في ذلك حكايات ونوادر، وألَّف تآليفَ بديعةً لم يسبق إليها.

أخباره في: معجم الأدباء: ٥/ ٢٠٢٢ (ط) إحسان، ومعجم البلدان: ٣٨٣٤، والحوادث الجامعة: ٢٣٧، ومفرِّج الكروب: ٤/ ٣١٢، والطَّالع السَّعيد: ٤٣٦، والعبر: ٥/ ١٦١، وسير أعلام النُّبلاء: ٢٣/ ٢٢٧، والوافي بالوفيات: ٢٢/ ٣٣٨، وفوات الوفيات: ٣/ ١١٧، وبغية الوُعاة: ٢/ ٢١٢، وحُسن المُحاضرة: ١/ ٥٥٤، والشَّذرات: ٥/ ٢٣٦.

واسم شرحه: **(الكلام علىٰ الموطأ)**

قال ياقوت: «لم يتم». **أقولُ** ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: لَعلَّه أتمَّهُ بعد ياقوت؛ إذ تُوفي ياقوت سنة ٦٢٦هـ وبقي القِفْطِيُّ بعده عشرين عاماً. ونقل كثيرٌ من أصحاب التَّراجم كلام ياقوت، والله أعلم بحقيقة الحال. ولم أقف عليه، ولا علىٰ ذكر له سِوَىٰ ما جاءَ في كُتُب التَّراجم.

٦٧ـ شرح عِمران بن عبد ربّه الدَّبَّاغ.

لم أعرفه، اختَصَرَ «الدَّلائل» لعبدالله بن إبراهيم الأصِيْلِيِّ المتقدم ذكره.

٦٨ـ شرح عَمَر بن أَحمد الشَّماع الحَلَبِيِّ (ت ٩٣٦هـ)

ـ مؤلِّفه مُحدِّثٌ، مؤرِّخٌ، إخباريٌّ، فقيهٌ، شافعيٌّ، جوَّالٌ، كثير الأسفار في طلب العلم وتحصيله، والوقوف على نوادره. أَلَّف كتباً كثيرةً حساناً، وقفتُ على «ثَبَتِهِ» وأفدتُ منه، وهو جليلُ القدرِ جدًّا، كما وقفتُ علىٰ اختصاره للضَّوءِ اللاَّمع، فيه بعض الزِّيادات، وكتابه «عُيُونُ الأَخْبَارِ فيمَا وَقَعَ لجَامِعه في الإقَامةِ والأَسْفَارِ» أرَّخ فيه ما بين سنة ٩٠٧ـ٩٣٥هـ وتذكرة تُعرف بـ«سَفِيْنَةِ نُوحٍ» رأيتُ الجُزء الثَّاني والعشرين منها دونَ سواه. أخبارُهُ في الكواكب السَّائرة: ٢/ ٢٢٤، وشذرات الذهب: ٨/ ٢١٨، وأعلام النُّبلاء: ٥/ ٤٨٠.

واسم شرحه: **(الانتقاء شرح الموطأ)**

لم أقف عليه.

٦٩ـ شَرْحُ عُمَرَ بن عليّ بن يُوسف العُثمانيِّ الرِّيفيِّ الوَرْيَاغليِّ (ابنِ الزَّهراءِ) (ت بعد ٧١٠هـ)

لم أقف علىٰ أخباره، نقلتُ اسمه هٰكذا كاملاً عن فهرس خزانة القرويين، ودَليلِ مَخطوطات دار الكُتُب النَّاصريَّة بتمكروت بالمغرب إعداد الأستاذ محمد المَنوني حفظه الله تعالىٰ. أَلَّفَ ابنُ الزَّهراء: «أنوار أُولي الألباب باختصار الاستيعاب» نُسخته في الخزانة العامة بالرباط رقم ٢٣٢٤، والثاني منه في المكتبة الوطنية بمدريد و«ترتيب المسالك لرُواة مالك» نسخته في مكتبة ابن يوسف بمراكش.

واسم شرحه: (**المُمَهِّدُ الكَبِيرُ**)

والكتابُ علىٰ اسمه كبيرٌ جدًّا يقع أصلُهُ في واحدٍ وخَمسين سفراً. والسِّفرُ: المُجَلَّدُ لا الجُزْءُ الحديثيُّ كما يُفهم منه؛ فالجزء (الخَمسون) منه موجودٌ، ويقع في (١٤٤) ورقة بخطٍّ أندلسيٍّ دقيق، وبذٰلك تُدرك ضَخَامةَ الكتابِ، ومن الكتاب أجزاءٌ متفرِّقةٌ في مكتبات المغرب بخَطِّ مؤلِّفه. ويظهر أنَّ أصلَها في القَرَوِيِّين، ثم تفرَّقت. وذكر في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣/ ٢٧٧ (التَّرجمة العَربيَّة) باسم (العهد...) والصَّواب ما ذكرته هُنا، وجاء فيه أيضاً: (ابن الزَّهْرَاوِيِّ)؟! وهو خَطَأٌ ظاهرٌ. وكَتَبَ الأُستاذ محمد المنوني ـ حفظه الله ـ مقالاً في مجلة دار الحديث الحَسَنِيَّة للعدد الثالث ص٨٠ـ٨١، عن شرح ابن الزَّهراء هذا وأماكن وجود أسفاره الباقية. جزاه الله خيراً.

٧٠ـ شرحُ عُمر بن مودي الفلاني (؟)

لا أعرفُ شَيْئاً عن حالِ مؤلِّفه.

واسمه: (**كشف الغِطَا عن معاني ألفاظ المُوطَّأ**)

ولم أقفْ عليه[1]، وقد طلبتُ نُسخةً منه لكنَّها لم تَصلني حتَّى الآن، وعندَ الوُقُوفِ عليه قد تُخْتَلِفُ جهةُ الحديثِ، لَعلِّي أتمكن من ذلك قبل طبع هذه المقدِّمة، نُسخته الوحيدة ـ فيما أعلم ـ في المكتبة الوَطنيَّة

(١) وصلتني منه نسخةٌ بعدَ طبع الأُصُول، فإذا هي الجزءُ الأول من الكتاب فقط، يشتمل علىٰ ابتداء «الموطأ» وينتهي بكتاب «الرَّضاع» ويبدأ الجزء الثاني بكتاب «البيوع» كما أشار إليه في نهاية النسخة، وهي نسخة بخط مؤلفها وهو متأخرٌ ينقل عن شرح الزُّرقاني (ت ١١٢٢هـ) وهو عديمُ الفَائدةِ، خطُّه إفريقيٌّ حديث.

بباريس رقم: ٣٩ [٥٤١٤]

٧١ـ شَرحُ عِيَاضِ بن مُوسَىٰ اليَحْصُبِيِّ (ت٥٤٤هـ)

مؤلِّفه عَلَمٌ مشهورٌ. أخبارُهُ كثيرةٌ، منها في قَلائد العقيان: ٢٢٢، والصِّلة: ٢/ ٤٥٣، وبغية المُلتمس رقم: ١٢٦٩، وإنباه الرُّواه: ٢/ ٣٦٣، والتَّكملة: ٦٩٤، ومعجم ابن الأبَّار: ٣٠٦، ووفيات الأعيان: ٣/ ٤٨٣، وسير أعلام النُّبلاء: ٢٠/ ٢١٢، والإحاطة: ٤/ ٢٢٢، والمَرْقَبَة العُلياء: ١٠١، والدِّيباج المُذهب: ٢/ ٤٦، والنُّجوم الزَّاهرة: ٥/ ٢٨٥، والشَّذرات: ٤/ ١٣٨. وألَّفَ المَقَّرِيُّ ـ رحمه الله ـ في أخباره كتاباً حافلاً مَشهوراً اسمه «أزهار الرِّياض في أخبار عياض» وهو مطبوعٌ مشهورٌ.

اسمُ شَرحِهِ: (**مَشَارِقُ الأَنْوَارِ علىٰ صِحَاحِ الأَخْبَارِ**)

وهو كتابٌ لا يَخصُّ «المُوطَّأ» وحده، بل هو شرحٌ للغَريب المُشكل من مبهمات الأسماء والألفاظ الواقعة في «صحيح البُخاري» و«صحيح مُسلم» و«المُوَطَّأ» ولما كان «المُوَطَّأ» من بين هذه الكُتُب الثَّلاثة وكانت ألفاظُهُ مشروحةً فيه رأيتُ أن يَدْخُلَ في شروح المُوَطَّأ، ولو لم يكن مختصًّا به. ولـ«المَشَارِقِ» عندَ المالكيَّة شأنٌ عظيمٌ فهو بمثابة «تهذيب الأسماء واللُّغَاتِ» عند الشَّافعية، و«المُطْلِعِ على أَبواب المُقْنِعِ» عند الحنابلة و«طلبة الطَّلبة» عند الحَنَفِيَّة، وإن كانت هذه الكتب تَخدمُ الفِقْه، وهي له أكثرُ نفعاً في هـٰذا المجال من «المَشَارِقِ» الذي يُصَنَّف في مجموعة (غريب الحديث) أكثر مما يصنّف في غرائب الفقهاء. وقد تنبَّه العُلَمَاءُ لأهمِّية الكتاب، ونشر عدة نشرات، لكنَّه لم يَحْظَ بالعناية اللَّائقة بأمثاله من كتب التُّراث، فلم يخرِّج الكتاب ويُحقَّق على نُسخٍ خطيَّةٍ

موثَّقةٍ، ولم يذيَّل بتعليقاتٍ نافعةٍ، ولم يوضع له من الفهارس ما يخدم نَصَّه، ويبرز ما اشتمل عليه من الكُنُوزِ والذَّخائر. ولـ «المَشَارِقِ» كثيرٌ من النُّسخ الجيِّدة الموثَّقةِ، منها نسخةٌ في كوبرلي بتركيا رقم ٤٣٢ (الجزء الأول)، ورقم ٤٣٣ (الجزء الثاني)، ورقم ٤٣٤ (الجزء الثالث). وفي خزائن الرِّباط والقرويين وتطوان، والسَّعيدية بالهند، وخدا بخش بالهند أيضاً، والجزائر، والاسكوريال وغيرها، وقد أحصيتُ منه ما يزيدُ على ثلاثين نسخة موزَّعةٍ في مكتبات العالم، ويكفي المحقِّقُ منها ثلاثَ نسخٍ جيِّدة موثَّقة. وقد اعتَنَىٰ العُلماءُ ـ قديماً ـ بالكتاب عنايةً كبيرةً:

٧٢ـ فاختصره وزاد عليه: إبراهيمُ بن يُوسف بن قُرْقُول الحَمْزِيُّ (ت ٥٦٩هـ)

واسمه: (**مَطَالع الأنوار**)

له نسخٌ كثيرةٌ أقدمها في خزانة القرويين، مكتوبةٌ سنة ٦٣٢هـ، وفي مكتبة كوبرلي نسخةٌ مكتوبةٌ سنة ٦٤٢هـ في مجلدين. . . وغيرهما.

٧٣ـ واختَصَرَ (المَطَالعَ) المذكورَ: محمودُ بن أحمد المعروف بـ«ابنِ خَطيبِ الدَّهْشَةِ» (ت ٨٣٤هـ).

واسمه: (**تَهذيبُ المَطَالعِ**)

منه نسخةٌ كتبت قبل وفاة المؤلِّف بزمنٍ، وذلك سنة ٨١٤هـ، ولا أدري فلعلَّها بخط مؤلِّفها في مكتبة البلدية بالإسكندريَّة، والكتابُ في عدة أجزاء فهو قد هذَّب وزادَ وأفاد، وأضاف من الفوائد والنُّقُول ما لا يخطر ببالٍ. وللكتاب نسخ خَطيَّة جيِّدة. ولمَّا رأىٰ مؤلِّفه أنَّه قد وسَّعه وتجاوز به الحدَّ ثُمَّ بدا له أن يختصرَهُ، ففعل.

٧٤ـ واختَصَرَهُ المُؤلِّفُ وسَمّىٰ المُختَصَرَ:

(التَّقريبَ في علم الغَريب)

منه نسخ في جامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية، وأخرى في دار الكتب المصريَّة. . . وغيرهما.

٧٥ـ واختَصَرَ (المَطَالِعَ) لابن قُرقُول المَذْكُور أيضاً: ركنُ الدِّين أحمد بن محمد بن عبدالمُؤمن الحُسَامِيُّ القَرْمِيُّ أو القُرَيْمِيُّ (ت ٧٨٣هـ).

وسمَّاهُ: (مُنْتَخَبَ المَطَالِعِ)

صنَّفه سنة ٧٥٧هـ، منه نسخة في مكتبة توبنجن ٣١/ ٢.

٧٦ـ واختَصَرَ (المَطَالِعَ) لابنِ قُرقُول المذكور أيضاً: أبومحمَّد عبدُالعَزيز العصَّارِيُّ (؟)

واسمه: (مُشْكِلُ الصَّحِيْحَيْنِ)

منه نسخة في مكتبة كوبرلي بتركيا منسوخة سنة ٧٥٨هـ، وأخرى في مكتبة فيض الله بتركيا أيضاً رقم ٢٥ [٥٣٧].

٧٧ـ ونَظَمَ (المَطَالِعَ) محمَّدُ بن محمَّد المَوْصِليُّ (ت ٧٧٤هـ)

واسمه: (لوامع الأنوار نظم مطالع الأنوار)

نُسخه كثيرة جدًّا، من أهمِّها وأقدَمِها نسخةٌ في المسجد الأقصى كتبت سنة ٧٤٥هـ قبلَ وفاته بدهرٍ، ولا أدري فلعلها بخطِّه، وفي جامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية نسخة كتبت سنة ٧٦١هـ قبل وفاته أيضاً، وفي دار الكتب المصريَّة نسخة كتبت سنة ٧٨٢هـ، وفي الجزائر نسخة كتبت سنة ٨١٠هـ، وفي المكتبة الأزهرية نسختان؛ إحداهما كتبت سنة ٨٣٤، والأخرى كتبت سنة ٨٧٦هـ وغيرها كثير، أوله هكذا:

قَالَ مُحَمَّدٌ فَتىٰ مُحَمَّدِ ... الشَّافِعِيُّ المَوْصُلِيُّ البَلَدِ

الحَمْدُ لله عَلَى نَعْمَائِهِ حمداً يَضُوعُ المِسْكُ من أرجائه

وبعد أن ذَكَرَ الصَّلاة والسَّلام على النَّبيِّ ﷺ قال:

وَبَعْدُ فالحَديثُ بحرٌ زَاخِرٌ تُلْفَىٰ بِهِ الجَوَاهِرُ الفَواخِرُ
لاسِيَّمَا المُوَطَّأ المُوَطِّيءُ سَبِيْـلَ عِلْـمٍ فَضْلُـهُ يُبَـدَّأُ
وَالجَامِعُ الجَامِعُ كُلَّ فَضْلِ ذَاكَ البُخَارِيُّ عَدِيْمُ المِثْلِ
ثُمَّ كِتَابُ مُسْلِمِ المُسَلَّمُ لَـهُ مَـعَ التَّـأَخُّـرِ التَّقَـدُّمُ

ثم قال:

وَكَانَ فِي عُلُوْمِهَا قَدْ صُنِّفَا مَا فِيْهِ مِنْ دَاءِ الجَهَالَةِ الشِّفَا
مِثلُ المَشَارِقِ إِلَىٰ المَطَالِعِ لَـٰكِنَّـهُ يُضْجِـرُ لِلْمُطَـالِـعِ
فِي عَصْرِنَا هَـٰذَا فَكَيْفَ الدَّارِسُ لَهُ وَربْعُ العِلْمِ عافٍ دَارِسُ
فاخْتَرْتُ أَنْ أَنْظِمَ لي عُيُونَهْ وانْتَقِـيْ أَبْكَـارَهُ لا عُـوْنَـهْ
وَلَمْ أُخِلَّ بغَرِيْبٍ يُشْرَحُ وَاسْمٍ يقَيَّدُ ومَعْنًى يُوضَحُ
مَالَمْ يَكُنْ في غَايَةِ الوُضُوْحِ ظَـاهِرُهُ يَلُـوْحُ كَـالْمَشْـرُوْحِ

وَقَالَ في آخِرِهَا:

وَهَـٰذَاخَيْرُالنَّظْمِ مَا لَمْ يَسْبِقِ إِلَيْـهِ سَـابِـقٌ وَلَمَّـا يَلْحَـقِ
كَمُلَ يَوْمَ الأَحَدِ المِكَمِّلِ رَابِـعَ عِشْـرِيْـنَ رَبِيْـعِ الأَوَّلِ
سَنَـــةَ أَرْبَـــعٍ وَأَرْبَعِيْنَـــا مِـنْ بَعْـدِ سَبْعِمـائـةٍ سِنِيْنَـا

ثُمَّ قَالَ:

كَتَبَهُ نَاظِمُهُ ابْنُ المَوْصِلِيْ عَلَىٰ طَرِيْقُ ابنِ هِلاَلٍ أَيْ عَلَيْ
خَامِسَ عَشْرِشَهْرِ شَوَّالٍ سَنَهْ خَمْسٍ وأَرْبَعِيْنَ مَع سَبْعِمِئَهْ
فَالحَمْدُ للهِ عَلَىٰ مَا جَمَعَا لِيْ مِنْ فُنُونٍ قَلَّ أَنْ تَجْتَمِعَا

٧٨ـ شرحُ عيسى بن دِيْنَارٍ (ت ٢١٢هـ)

مؤلِّفه أخو عبدالرَّحمـٰن بن دينار، وهو عالمٌ أندلسيٌّ، من بيت الرِّواية قال ابنُ الفَرَضِيِّ: «كانت الفَتْوَىٰ تدورُ عليه بالأندلس، ولا يتقدَّمه أحدٌ، وكان صالحاً، ورعاً». أخباره في: ترتيب المدارك: ٤/ ١٠٥، وتاريخ علماء الأندلس: ٣٣١، وجذوة المقتبس: ٢٩٨، وبغية الملتمس: ٤٠٢، وغيرها.

ـ ولا أعرفُ لشرحه اسماً يَخُصُّه، ذكره القاضي عياضٌ في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، وعنه في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٧ في ترجمة الإمام مالك ـ رحمه الله ـ. وفي مكتبة القَيْرَوَان بتُونس منه نسخةٌ، خمسُ قطعٍ ضمن مجموعٍ نادرٍ هناك، ولا أعلمُ ما اشتمل عليه من أصل الكتاب؛ لأني لم أطلع عليه.

٧٩ـ شرح أبي القاسم العُثماني (ت ؟).

لم أستطع التَّعرف على مؤلِّفه، وهو قَدِيْمُ الوَفَاةِ مذكورٌ في ترجمة أبي القاسم عبدالرَّحمـٰن بن عبدالله الجوهريِّ ت ٣٨٥هـ السَّالفِ الذِّكر في شُيُوخِهِ، وهو مصريٌّ مثلُهُ.

واسم شرحه (**غريب الموطَّأ**)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، والحافظ الذهبي في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٧. في ترجمة الإمام مالك رحمه الله.

٨٠ـ شرحُ مالكِ بن يَحيىٰ بن وَهِيْبٍ الأَزْدِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ (ت ٥٢٥هـ)

ـ مؤلِّفه عالمٌ، أندلُسيٌّ، أشبيليٌّ، سكن مراكش، ومات بها. قال الضَّبِّيُّ:

«فقيه، حافظٌ، مشهورٌ، حسن الخَطِّ». قال ابن بشكوال: «أحدُ رجال الكمال والارتسام بمعرفة العُلُومِ على تَفَارِيْعِهَا وأبوابِهَا، إلاَّ أنَّه كان أضنَّ النَّاسِ بها» وفي الهامش: «وقد ذكرتُهُ في «طَبَقَاتِ المُحَدِّثين» وذكرت مناقبه وتآليفه». وذكر المَقَّرِيُّ في «نفح الطِّيب» مالكاً وأنشد له أبياتاً رقيْقَةً وقال: «هو أشبيليٌّ، وكان من أهل الفَلسفةِ كما في «المُسْهِبِ». وقال: وهو فيلسوفُ المَغربِ، ظاهرُ الزُّهدِ والوَرَعِ، استدعاه من أشبيليَّة أميرُ المُسلمين عليُّ بن يوسف بن تاشفين إلى حضرة مراكش، وصيَّره جليسَهُ وأنيسَهُ، وفيه يقول بعضُ أَعدائِهِ:

دَوْلَـةٌ لابـنِ تَـاشفيـنَ عَلـيٍّ طَهُرَتْ بالكَمَالِ من كُلِّ عَيْبِ
غَيْرَ أنَّ الشَّيطَان دَسَّ إِلَيْهَا مِنْ خَبَايَاه مَالِكَ بنَ وَهِيْبِ

وعليُّ بنُ يُوسف بن تاشفين تُوفي سنة ٥٣٧هـ. وذكر القاضي عياض مالكاً في «الغُنية»في موضعين ذكره في ترجمةابن الحصَّار، فقال: «سمع من أعيان الشُّيوخ، وذكر منهم مالكاً هذا. ومرة أخرى ذكره في ترجمة موسىٰ بن أبي تَليدٍ قال: «وكتب من قوله للفقيه مالك بن وهيب». أخبارهُ في: بُغية المُلتمس: ٤٦٤، والمُعجب: ١٨٥، وأخبار المهدي بن تومرت: ٢٧، والغُنية: ١٠٧، ١٩٦، ونفح الطِّيب: ٣/ ٤٧٩.

واسم شرحه: **(التَّبْصِيرُ في اختصارِ التَّمهيد)**

ذكره في «بُغية المُلتمس» وقال: «اختصر كتاب «التَّمهيد» لأبي عُمر ابن عبدالبرِّ اختصاراً حَسَناً، أجاد فيه، وسمّى مختصره كتاب «التَّبصير» وجعله على التَّراجم، وهو كثيرُ الفائدةِ».

٨١ـ شرح محمَّدِ بن أحمد بن إدريس الشَّرِيْفِ الإِسْمَاعِيلِيِّ العَلَوِيِّ (ت ١٣٦٧هـ)

ـ مؤلِّفه من الأسرة العلويَّة المشهورة بالمغرب، ولاه المولى يوسفُ منصبَ القَضَاءِ في زرهون[1]، ثُم في فاس، ثُم في مِكْنَاس، وفيها تُوفي. وله مؤلفاتٌ كثيرةٌ. أخباره في: مُعجم المَطبوعات المغربيَّة: ٢٤٧، والأعلام: ٦/ ٢٤.

واسمُ شرحهِ (تَعليقٌ على المُوَطَّأ)

لا أعرف الآن عنه شَيْئًا.

٨٢ـ شَرحُ محمَّد بن أحمد بن أَسِيْدٍ[2] التَّمِيْمِيِّ المعروف بـ«ابن أبي صُفْرَةَ» (ت٤١٦هـ) أخو المُهلَّب الآتي إن شاء الله.

ـ مؤلِّفه قَيْرَوَانِيٌّ، أخذَ عن الأَصْيلِيِّ، قال القاضي عياضٌ: «وكان من كبار أصحابه» سمع منه أخوه المُهلَّبُ. أخباره في: ترتيب المدارك: ٢/ ٧٥٢. مقتضبة جدًّا، وسنة وفاته عن شجرة النُّور.

اسمُ شرحه: (شرحُ المُلَخَّص للقَابِسِيِّ)

قلنا فيما مضىٰ: إنَّ مُلَخَّصَ القابِسيِّ تلخيصٌ لرواية ابن القاسم للموطأ. ذكر هذا الشَّرح القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٤، وعنه في سير أعلام النُّبلاء للذَّهبي: ٨/ ٧٩، وفي ترجمته قال القاضي: «وله شرحٌ في اختصار مُلَخَّص أبي الحَسَن القَابِسِيِّ».

٨٣ـ شَرحُ محمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْحٍ القُرْطُبِيِّ (ت ٦٧١هـ)

ـ مؤلِّفه الإمامُ، المفسّرُ، المشهورُ، العالمُ، صاحبُ «الجامع لأحكامِ

---

(١) الأولىٰ معجمة، والثانية مُهملةٌ.

(٢) لعلها «أُسَيِّدٌ» فالَّذِي في بني تَمِيْمٍ أُسَيِّدُ بن عمرو بن تميمٍ. يراجع: جمهرة النَّسب لابن الكلبي: ٢٦٨، وجمهرة أنساب العرب لابن حزمٍ: ٢١٠.

القُرآن» المعروف بـ«تَفْسير القُرطبيِّ» أصلُهُ من الأَنْدلُسِ، ورحلَ إلى المَشرق، وسكنَ صعيدَ مصر. أخباره في: الذِّيل والتَّكملة: ٥/ ٥٨٥ ترجم له قَبل وفاته، لذا قال: «كان حيًّا سنة ٦٥٨هـ» والوَافي بالوَفَيات: ٢/ ١٢٢، وغاية النِّهاية: ٢/ ٨، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٣٠٨.

واسمُ شَرْحِهِ (التَّقريبُ لكتابِ التَّمهيد)

وهو من أجود اختصاراته وأتقنها، مفيدٌ إلى الغاية، جاءَ في هامش نُسخةِ الأصل من كتاب «الذَّيل والتَّكملة» للمُراكِشي: «واختَصَرَ «التَّمْهِيدَ» وزاد فيه زيادات مناسبة، وتكلَّم على الآثار في خَمْسَةِ أَسْفارٍ».

أقولُ ـ وعلىٰ الله أعْتَمِدُ ـ: الموجودُ منه بفاس في مكتبة القرويين نسختان رقم (٥١٩)، (٥٢٣) ولا أدري هل هما نسختان مختلفتان أو هما جزآن لنُسخةٍ واحدةٍ، لم أطلع عليه.

٨٤ـ شَرْحُ محمَّد بن أحمد بن خَلَف التُّجِيْبِيِّ المَعروف بـ«ابنِ الحَاجِّ» (ت٥٢٩هـ)

مؤلِّفه عالمٌ، فاضلٌ، أندلسيٌّ، كان قاصياً في قُرطبة، وكانت الفتوىٰ تدور عليه في وقته، استعفىٰ عن القَضَاءِ، ثم طُلب منه القَضَاء فامتنعَ فأجبر عليه، طُعِنَ وهو ساجدٌ في صلاة الجُمُعَةِ طعنةً بحديدةٍ أودت بحياته، رحمه الله. وقَتَلَ العامَّةُ قاتِلَه بالحالِ. قال ابنُ بشكوال: «وكان معتنياً بالحديث والآثار، جامعاً لها، مقيِّداً لما أشكلَ من معانيها، ضابطاً لأسمائها ورجالِهَا ورواتِهَا، ذاكراً للغريبِ والأنسابِ، واللُّغةِ والإعرابِ، وعالماً بمعاني الأشعار، والسِّيرِ والأخبارِ، قيَّدَ العلم عمره كله، وعُنِيَ به عناية كاملةً، ما أعلمُ أحداً في وقته عُنِيَ به كعنايتِهِ. قرأتُ عليه، وسَمِعْتُ، وأجازَ لي بخطِّه». **أقول**: مُؤلَّفُهُ في «نَوَازِلِ الأَحْكَامِ» مشهورٌ بالأندلس. أخباره

في: الصِّلة: ٥٨٠، والغُنية: ٤٧، والمُعجم: ١١٤، والوافي بالوَفَيَات: ٢/ ٩٤، وشذرات الذَّهب: ٤/ ٩٣، وأزهار الرِّياض: ٣/ ٦١، ٩٦، ١٠٢.

لا أعرف لشرحه اسماً يخصُّه إنَّما قال القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٤: «وكان شيخنا القاضي أبوعبدالله بن الحاج قد أَلَّفَ في شرحِهِ تأليفاً كبيراً.» ويراجع سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٨٧.

٨٥ـ شرحُ محمَّد بن أحمد بن خليل بن سَعَادَةَ الخُوَيِّيِّ النّحويِّ (ت ٦٩٣هـ)

ـ مؤلِّفه مُحَدِّثٌ، فَقيهٌ، شَافِعِيٌّ، دِمَشْقِيٌّ، حسنُ الاعتقادِ، من مُحِبِّي شيخ الإسلام تقيِّ الدِّين أحمد بن تَيْمِيَّة الحَرَّانِيِّ ـ رحمهما الله ـ كان إلى جانب معرفته بالحديثِ والفقهِ نحَويًّا بارعاً، لديّ نسخةٌ من شرحه (فُصُول ابن مُعطي) في النَّحْوِ بخطٍّ يده ـ رحمه الله ـ في مجلّدٍ ضَخْمٍ في غاية الإفادة، وله في الحَديثِ سَمَاعٌ ورِوَايةٌ. كان قاضياً في حَلب فأصَبحَ ـ كما يَقُولُون ولاَ أَقُولُ ـ قاضياً للقُضَاةِ في دمشق. قال الصَّفَدِيُّ: «سمع منه ابن الفَرَضِيِّ. والشَّيخ جمال الدِّين المِزِّي، والبَرْزَالِيِّ. أقولُ: من تلاميذه الذَّهبي ـ وذكره في مُعجمه ـ وأبوحيَّان الأندلسي. أخباره في: معجم الذَّهبي: ٢/ ١٤٤، والوافي بالوفيات: ٢/ ١٣٧، وفوات الوفيات: ٣/ ٣١٣، وشذرات الذهب: ٥/ ٤٠٢.

واسم شرحه: (**شرح المُلَخَّص**)

قال ابنُ شَاكرٍ ـ رحمه الله ـ «وشَرَحَ أوائلَ «المُلخَّص» للقابِسِيِّ خَمْسَةَ عَشَرَ حديثاً في مُجلَّدٍ» وقال الصَّفديُّ: «قال الشَّيخُ شمس الدِّين: فلو تمَّ هذا لكان أكبرَ من «التَّمهيد» وأَحْسَنَ».

ـ شَرحُ محمدٍ حَبِيْبِ الله = شرح محمد بن عبدالله

٨٦ـ شرحُ محمَّدِ بن الحَسَنِ بن مَخْلُوفٍ الرَّاشدِيِّ المَزِيْلِيِّ التِّلِمسَانِيِّ (ت ٨٦٨هـ)

مؤلِّفه شُهر ـ كأبيه ـ بـ«أبركان» ومعناها باللُّغة البربريَّة: الأسود وترجمته مختصرة جدًّا مع أنَّ له تآليف جليلةً، منها ثلاثة شروح على «الشِّفاء» للقاضي عياض أثنى عليها الشَّريف التِّلمساني في مقدمة شرحه وهو معاصره، ووصف مؤلِّفها بالعَلَمِ والحَافظِ، وأكبرُها اسمه «الغنية»، وضبط رجال بعض كتب السُّنة منها: «الزَّنْدُ الوَارِي في ضَبْطِ رجال البُخاري» و«فَتح المُبهَمْ في ضَبْطِ رجال مُسلِمْ» ولا نعرفُ عن سيرته شيئاً غير ذلك، وذكر التُّمبكتي والدَه في نيل الابتهاج: ١٦١، ولم يذكر في تَرجمته ما يُفيد شيئاً يدلُّ على أنَّه من أهلِ العلمِ، واقتَصَرَ على أنَّه من شُيُوخِ الصُّوفيَّةِ المُبتدعةِ سامحه الله وعفا عنا وعنه وأطال بذكره لذلك.

اسمُ شرح محمَّدٍ (المَشْرَعُ المُهيَّا في ضَبْطِ مُشكلِ رجَال المُوَطَّا)

ولم يخله من تفسير بعض الألفاظ... لذا ذكرتُهُ

وكتبُه الثلاثة في ضَبط رجال كُتُب (البُخاريِّ) و(مُسلِمٍ) و(المُوَطَّأ) في مجلَّدٍ عدد أوراقه ١٢٧ ورقة في مكتبة الرِّباط رقم ٩٧ (ك) وعنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة رقمها (٢٠٢٢) تاريخ ويترجَّحُ أنَّها بخطِّه رحمه الله. وهو خَطٌّ مَغربيٌّ أنيقٌ.

٨٧ـ شرحُ محمَّدِ بن خَلَفِ بن مُوسَىٰ القُرْطُبِيِّ الأَنْصَارِيِّ (ت ٥٣٧هـ)

ـ مؤلِّفه أندلسيٌّ، سكنَ قُرطُبة، وكان من عُلماء الكلام، أشعريَّ الاعتقاد، له «النُّكت والأمالي في الرَدِّ على الغَزَالي» مع أنَّه كان مُعجباً به

وفيه يقول:

حُبَّ جَبْرٍ يُكْنَىٰ أباً للمَعَالي ... هُوَ دَيْنِيْ فَفِيْهِ لاَ تَعْذِلُوْنِي

أَنَـا واللهِ مُغْـرَمٌ بِهَـوَاهُ ... عَلِّلُـوْنِي بِـذِكْـرِهِ عَلِّلُـوْنِي

هذا قَولُهُ ـ عَفَا اللهُ عنه وسَامَحَهُ ـ أَمَّا أنا فدِيْنِي ودَيْدَنِي واعتِقَادي محبَّةُ اللهِ جلَّ ذِكرُهُ، ثم محبَّة رسوله ﷺ عليهما أَحْيَا، وعليهما أموتُ، وعليهما أرجو أن أُبعثَ يومَ القِيَامة إن شاءَ الله. رأيتُ رَدَّه على الغَزَالي مصوراً عند بعض أصدقائي أُنسيته الآن، ولا أدري من أينَ هو؟ وله ردٌّ على أبي الوليد ابن رُشْدٍ، ومؤلفاتٌ أخرىٰ مفيدةٌ. أَخبارُه في التَّكملة: ٢/ ٤٣٩، والذَّيل والتَّكملة: ٦/ ١٩٣، وتاريخ الإسلام للذَّهبي: ٤٥١، والوافي بالوفيات: ٣/ ٤٦، والدِّيباج المُذهب: ٢/ ٣٠٢.

واسمُ شرحه: (**مُشكل ما وقع في الموطَّأ وصحيح البخاري**)

قال ابن عبدالملك المُراكشي: «وكان قد شرع في تصنيفه عام ثمانية عشر وخمسمائة في شوَّال [...]، وبلغ بالكلام فيه إلى النُّكتةِ الرابعةِ والخمسين لتسعٍ خلون من صفر [سنة] تسع عشرة، ثم قطعت به قواطع من المرض مختلفة وعلل جمَّة، ومطالعة كتب طِبِّيَّةٍ في مُعالجة العين لرُؤيا رآها كان يقال فيها: أَلِّفتَ في نور البصيرة فألف في نور البصر تَنفع وتنتفع، فأضرب عن إكمال النُّكت وأقبل على تأليفه النافع في مداواة العين، وهو كتابٌ جمُّ الفائدة، ثم أخطر الله بباله إكمال النُّكت في مستهلِّ ربيع الأول سنة ست وثلاثين خمسمائة فأكملها يومَ السَّبت لخمسٍ بقين من جُمَادَىٰ الآخرة من العام.

٨٨ـ شرحُ محمد بن خلف القُرْطُبِيِّ (ت ٥٥٧هـ)

واسمُ شرحه: **(الدُّرة الوُسْطَىٰ في مُشكل المُوَطَّأ)**

كذا ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: ٣/ ٢٧٧ (الترجمة العربيَّة) وذكر نسخته الوَحيدة ـ فيما أظن ـ في المتحف البريطاني بلندن رقم ١٩١، وقد تفضَّل أخي الكريم الدُّكتور عبدالله بن حَمَد المُحارب الأُستاذ الآن بجامعة الكُويت فزوَّدني بنُسخة مصوَّرة عنها أُسجل له هنا ـ ودائماً ـ شكري وامتناني جزاه الله عنِّي وعن العِلم خيراً. وبعد الاطلاع على النُّسخة وقراءتها تبين لي أنَّها هي الكِتَابُ السَّابقُ للمؤلِّفِ السَّابق أيضاً، وإنَّما يأتي الاختلاف من أمرين:

أحدهما: سنة الوفاة التي أخطأ فيها بروكلمان وجعلها سنة (٥٥٧هـ).

والآخر: عنوان الكتاب حيث جاء في المصادر (مشكل ما وقع في الموطأ وصحيح البخاري)والصَّحيح أنَّ هذا مضمون الكتاب وموضوعه، وعنوانه: (الدُّرة الوُسطَىٰ...). وأمَّا الذي جَعَلني أشكُّ أنَّه لعالمٍ آخرَ أَنَّ بُروكلمان لم يذكر إلاَّ اسمه واسم أبيه ثم نسبته (القُرطبي) وهذه النِّسبة صحيحةٌ، لكنَّه يُنسب أيضاً (الإِلْبِيْرِيُّ) وهو بها أشهرُ فلما فقدت ظننت أنه غيره.

وثمة إشكالٌ ثالثٌ: وهو أنَّ المؤلِّفَ ـ رحمه الله ـ لم يذكر أَنَّه على «صحيح البُخاري» أيضاً في مقدمته ـ وسأَتْلُوا عليك المقدِّمة إن شاء الله ـ وقد ألَّفه في مشكل المعاني لا مُشكل الألفاظ اقتداءً بـ (مُشكل الحَديث لابن فَوْرَك) ولم يجعل له أبواباً ولا فُصولاً، وإنَّما جعله في نِكَاتٍ عدَّتها مائة نكتة، وخمسين نكتة ذكرها مُجملة في المقدمة، ثم بدأ في تفصيلها بتوسُّع كبير، ينقلُ فيها مذاهب الأَشاعرة ويلحُّ عليها، ولو نقلَ مذاهب

السَّلف لكان أولى به رحمه الله وعفا عنه. ولكنْ «كلُّ إناءٍ بالَّذِيْ فيه يَنْضَحُ» هذا معتقده والله المستعان والله حسيبه.

قال في مقدمته: «قال الشَّيْخ محمد بن خَلَف الإلبيري القُرطبي وفَّقه الله تعالى بمنّه وكرمه: الحمد لله المبدىء المعيدِ، الفعَّالِ لما يُريد، المانِ على أوليائه بمعرفة وحدانيَّته بذَاته وصفاته... وصلَّى الله على محمد الصَّادق بآياته ومعجزاته، هذا ولما رأيتُ أَغْرَاضَ المُؤلِّفين، وألفيتُ مقاصِدَ المصنِّفين قد انقسمت في حديث رسول الله ﷺ إلى البحث عن الأسانيد واستنباط الفقه، وتفسير المذهب، ولم أُلْفِ أَحَداً من المُتَكَلِّمين أَلَّفَ في المُشْكِلِ منه كتاباً، ولا بوَّبَ فيه بَاباً، سِوَىٰ الشيخ أبي بكر محمد بن الحَسَن بن فَوْرَكٍ الأَصْبَهَانيِّ من أَئِمَّتنا ـ رضي الله عنه ـ فإنَّه قصدَ منه إلىٰ معنى واحدٍ ولم يزد عليه، ولا خرج منه ولا إليه... وإنِّي لَمَّا رأيتُ «مَوطَّأَ مَالكِ بنِ أَنَسٍ» رضي الله عنه كثيراً ما يتناوله الكَهْلُ والصَّبِيُّ، والرَّاسِخُ والزَّكِيُّ، بحثت فيه على مائة نكتة وخمسين نكتة، كلها مشكلة تحتاج إلىٰ بيانٍ، وتفتقر إلى برهان... وجعلتها تحت هذا الكتاب الذي سميته «الدُّرة الوُسْطَىٰ في مُشْكِلِ المُوَطَّأ»... ولم أجد فيه الإشارة إلى ما ذكره المراكشيُّ من أنَّه قَطَعَ التَّأليفَ سنةَ تسعَ عشرةَ في النُّكتة الرَّابعة والخَمسين، لـٰكنْ وَجَدْتُ أنَّ نِهايةَ النُّكتةِ الرَّابعةِ والخَمسين نهاية السِّفرِ الأولِ من الكتابِ ولم يُخْتَمْ بتَاريخٍ واكتفَىٰ النَّاسخُ بقوله: «كمل السِّفرُ الأولُ بحولِ الله وقوته...» في الورقة ٨٠ ويليه في الورقة (٨١) بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسَلَّم تَسليماً قال الشَّيخُ أبوعبدالله محمد بن خلف الإلبيري... الكلام في

النُّكتة الخامسة والخمسين. . .». وفي آخر النُّسخة سَجَّل النَّاسخ تاريخ نسخها، زمانه ومكانه واسم النَّاسخ، لكنَّه لم يتَّضح لتآكل النُّسخة واحتراق المداد وتداخل الأسطر، اتَّضح منه أنَّه نسخه في الثاني من ربيع أول عام عشر وثمانمائة بمدينة فاس على يد أبي عبدالله محمد بن الشَّيخ الصَّالح. . . أحمد بن عبدالرَّحيم» ويظهر أنَّه قُرِيءَ أيضاً على عالمٍ آخر. . . لم أتبين قراءته. ويقع في ١٨٣ ورقة من القطع الكبير، كلُّ صفحة ٢٩ سطراً، وفي وسط النُّسخةِ انقطاعٌ نبَّه النَّاسخ على وجود السَّقط وحدَّده بنحو من أربعين ورقة، وفي صفحاته الكثير من الطَّمس من احتراق المداد لتقادم النُّسخة مما يتعذر معه قراءة كثير منها. فلعلَّ ما ذكره المراكشي موجودٌ في النُّسخة التي اطلع عليها، أو هو مما يؤثر عن المؤلِّف من الأخبارِ دُون أن يدخلَ ويُسَجَّل في التَّأليف نفسه.

والدَّليلُ على أنَّه هو المُؤلِّف السَّابق أنَّه ذكر في هذا الكتاب ردّه على أبي المَعَالِي الجُويني في عدَّة مَباحث، وكذلك رَدّه على ابن رُشدٍ، قال في الورقة: ٨١ «وقد ذكرتُ من ذلك ما فيه كفاية حيث أوردته في الذي نقدته على محمد بن أحمد بن رُشْدٍ في الذي ذهب إليه في الاستواء في الجزء الأول من مقدماته». (وللحَدِيْثِ صِلةٌ ليس هذا موضعها).

ـ شرح محمَّد زكريا = شَرحُ زكريا بن يَحيىٰ

ـ شرح محمَّد بن سُحنون = شرحُ محمَّد بن عبدالسَّلام

٨٩ـ شرحُ محمد بن سعيد بن أحمد بن زَرْقُوْن الأَنْصَارِيِّ (ت ٥٨٦هـ)

ـ مؤلِّفه عالمٌ، أندَلُسِيٌّ، من أُسرة علمٍ، وزُهدٍ، ووَرَعٍ.

ـ فأبوه عالمٌ مترجمٌ مذكورٌ (ت ٥٢٠هـ).

ـ وابنه أبوالحُسين عالمٌ مُحَدِّثٌ، ألَّفَ «الجَمْعَ بينَ الصَّحيحين»[1] وتوفي سنة (٥٨٦هـ).

قال ابنُ عبدِالملك المُراكشيُّ: ـ عن محمد بن سَعِيْدٍ ـ «كان محدّثاً، مسنداً، عاليَ الرِّواية، ثقةً، فقيهاً، مشاوراً، حافظاً». وبالغ في الثَّناءِ عليه، وذكرَ مؤلفاته ومنها «الجَمْعُ بين سُنَنِ أبي داود والتِّرمذيِّ» وكان من أجلِّ تلاميذ القاضي عياض سمع منه «الموطأ» ولازمه زماناً». أخباره في التَّكملة: ٥٤٠، والذَّيل والتَّكملة: ٦/ ٢٠٣، وتكملة المُنذري: ٢/ ٥٤٠، والعبر: ٤/ ٢٥٨، ودول الإسلام: ٢/ ٧٣، وسير أعلام النُّبلاء: ٢١/ ١٤٧، والوافي بالوفيات: ٣/ ١٠٢، وغاية النِّهاية: ٢/ ١٤٣.

و(زَرْقُوْنُ) ضَبَطَهَا ابنُ ناصرِ الدِّين في «التَّوضِيْحِ»: فقال: «هو بفتح أوله وسُكُون الرَّاءِ، وَضَمُّ القاف، وسُكُون الواو، وبعدها نُون، وذكر سبب التَّلقيبِ بذلك، فليُراجع من شاء ذلك هنالك.

اسمُ شرحه: (اختصارُ المُنْتَقَىٰ)

و(المُنْتَقىٰ) معروفٌ، وهو شرح أبي الوَليد سُليمان بن خَلَفٍ الباجيِّ، وقد تقدم، قال ابنُ عبدِالملك المراكشيُّ: «واختصر «المنتقى أنبلَ اختصارٍ».

٩٠ـ وللمُؤَلِّف نَفْسِهِ ابنِ زَرْقُوْن:

---

(١) ابنه أبوالحُسين محمَّد بن محمَّد بن سَعيد (ت ٦٢٢هـ) له كتاب «المُعَلَّىٰ في الرَدِّ على المُحَلَّىٰ» وكتابه «الجمع بين الصَّحيحين مما يستدرك على كتاب «إتحاف القاري بمعرفة جهود العلماء على صحيح البخاري». أخباره في: التَّكملة: ٢/ ٦١٦، والذَّيل والتَّكملة: ٦/ ١٠٤، وسير أعلام النُّبلاء: ٢٢/ ٣١١، والشَّذرات: ٥/ ٩٦.

(الأنوار في الجَمْعِ بَيْنَ المُنتَقَىٰ والاستِذكار)

قَالَ عبدُالملكِ المُراكشيُّ: «وجَمَعَ بين «المُنْتَقَىٰ» [للبَاجي] و«استذكار ابن عبدالبَرِّ» وتمَّمَ فيه ما رأى تَتْمِيْمَهُ، واستدركَ ما اقتضىٰ نظره استدراكه ونبَّه على مواضع يجبُ التَّنبيه عليها. . . ».

يَقُولُ الفَقِيْرُ إلى اللهِ تَعَالَىٰ عبدالرَّحمـٰن بن سُليمان العثيمين ـ عفا الله عنه ـ: يوجد من كتاب «الأنوار. . . » أَرْبَعُ قِطَعٍ لا أدري هل يَجتمعُ فيها نُسخةٌ كاملةٌ؟ وهي كالتَّالي:

ـ نسخةٌ في الأزهر رقم: ٤٢ حديث رقم ٣٠٣ يبدأ بباب الخُلْع وينتهى بباب القضاء لا أدري هل ترتيب أوراقها صَحيحٌ؟ وتشتمل على (٢٨٣ ورقة) وعَهدي بها قديم جدّاً يزيد على خمس عشرة سنة. وأَظُنُّ أَنَّ المكتوب على النُّسخة (جَوَامعُ الأنوار. . .) فهو في مذكراتي في حرف الجيم، ووقت كتابة المذكرات كنت لا أعرف إلاَّ هذه النُّسخة، وهي الجزء الثالث.

ـ ونسخةٌ في الخِزَانة العامة بالرِّباط في ١٤٥ ورقة الجزء الرَّابع.

ـ ونسخةٌ في مكتبة الأمبروزيانا بإيطاليا، كذا في الفهرس، ولم أطَّلعْ عليها ولا أدري أتامَّةٌ هي أم غير تامة؟!

ـ والنُّسخة الرَّابعة في مكتبة في حلب، لم أطلع عليها، وقد تكون النُّسخ أجزاءً تفرَّقت من نسخةٍ واحدة؟! وهذا ما أتمنَّاه؛ ليحصل بمجموعها نسخة.

٩١ـ شرحُ محمَّد بن سُليمان بن خَليفةَ، أبوعبدالله المَالِقِيِّ (ت ٥٠٠هـ).

ـ مؤلِّفه فقيهٌ، محدِّثٌ، مشهورٌ. كذا قال الضَّبيُّ. وقال ابن فرحون: وليَ قَضَاء بلده، وكان من أهلِ العلمِ والنَّظر، وألَّفَ كتاباً في شرح «الموطأ» وذكر وفاته سنة ٥٠٠هـ. وذكر الضَّبيُّ وفاته سنة (٤٩٩هـ). ترجمته في:

بغية المُلتمس: ٧٨، والصِّلة: ٢/ ٥٣٥، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٢٤٣.

واسمُ شَرحه: (**المُحَلَّىٰ**)

ذكره القَاضي عياضٌ في تَرتيب المَدارك: ٢/ ٨٤، والحافظ الذَّهبيُّ في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٨. قال ابن فَرحُون: «عُرِضَ على أبي المُطرِّف الشَّعبي فأمر أن يُجعلَ على الحَاءِ نُقطةٌ من فوق. قال: ولم ينفق هـٰذا الكتاب عند النَّاسِ، ولا وقع منهم باستحسان».

أقولُ ـ وعلىٰ اللهِ أعتمدُ ـ: لا أعرفُ الآن له وجوداً.

٩٢ـ شرح محمَّدِ الطَّاهرِ بن عاشُور (ت ١٣٩٣هـ).

ـ مؤلِّفه من أفاضل الرِّجال في عَصرنا، أدركته، ولم يقدَّر لي رؤيته ـ وهو بلا شَكٍّ ـ من مَحاسِن العَصْرِ، ونَوادر الرِّجال. رئيسُ المُفتين المالكيِّين في تُونس، وشيخُ جامع الزَّيتونة بها. مولدُهُ ووفاته وتَعَلُّمُهُ وتعليمه في تونس. وهو شيخُ شيخِنا الأُستاذ الكبير محمد الحَبيب بن الخَوْجَة ـ حفظه الله تعالى ونفع بعلمه ـ عُيِّن سنة ١٩٣٢م شيخاً للإسلام، وهو من أعضاء المجمعين اللُّغويين في دمشق والقاهرة. خلّف مكتبةً حافلةً بنوادرِ المخطوطاتِ والمطبوعاتِ. وألَّفَ آثاراً جَلِيْلَةً. ترجمته في الأعلام: ٦/ ١٧٤.

اسمُ شرحِهِ: (**كشفُ المُغَطَّىٰ**)

صغيرُ الحَجم، عظيمُ النَّفعِ جدًّا، يغني عن المُجلَّدات، وفيه مقدمة مفيدة إلى الغاية (ط) في المكتبة التُّونسية للتَّوزيع بتونس، والشِّركةُ الوطنية للنَّشرِ والتَّوزيع بالجزائر سنة ١٩٧٦م.

٩٣ـ شَرْحُ محمَّد بن عبدالباقي بن يُوسف الزُّرْقَانِيِّ[1] (ت ١١٢٢هـ).

ـ مؤلِّفه عالمٌ، مصريٌّ، أزهريٌّ، مالكيٌّ. وكان والدُهُ عبدالباقي (ت ١٠٩٩هـ) كذلك. ألف والده شرحاً كبيراً لـ«مختصر خليل» في أربعِ مُجلَّداتٍ وغيره. ومحمَّدٌ المذكورُ له ترجمة في سلك الدُّرر: ٤/ ٣٢، والرِّسالة المستطرفة: ١٤٣، والأعلام: ٦/ ١٨٤.

واسمُ شَرحِهِ: (**أَنْوارُ كواكب نَهْجِ السَّالِكِ بمَزج مُوَطَّأ الإمام مالك**)

وقد طُبع سنة ١٣٥٥هـ باسم (شَرْحِ الزُّرْقَانِيِّ...) في أربع مُجلَّدات، فلعلَّ النَّاشرَ استطالَ عنوان الكتاب فعنون بمضمونه لئلا يقعَ في ما وقع فيه المؤلِّف من تتابع الإضافات. وهذا الشَّرحُ كغيره من شُرُوح أغلبِ المُتأخِّرين مأخوذٌ في جُملته من شَرح الجامع الصَّحيح للحافظ ابن حَجَر المَعروف بـ(فتح الباري) فرَحِمَ اللهُ الحافظَ ابنَ حَجَرٍ وأثابَه الجَنَّة بمنِّه وكرمه. وهذا الشَّرح مع تأخره كثيرُ النُّسخ جدًّا؛ فلعلَّه كان مُقَرَّراً على طلبةِ العلم من المالكية في الجامع الأزهر آنذاك، وفي المكتبة الأزهريَّة منه نسخٌ، فيها نسخةٌ كتبت في حَيَاةِ المؤلِّف سنة ١١٢٠هـ (هل هي بخطِّه؟) وفي أوقاف بغداد نسخة كتبت سنة ١١٢٢هـ في العام الذي ماتَ فيه، وفي المكتبة الأزهرية أيضاً ثلاث نُسخٍ مهمَّةٍ منه، كتبت بُعَيْدَ وفاته تواريخها كالتالي: ١١٢٣هـ، ١١٢٥هـ، ١١٢٨هـ وفي الأزهرية أيضاً نسخة كتبت سنة ١١٥٨هـ. أمَّا النُّسخ المتأخرة عن هذا التاريخ فحدِّث ولا حرج.

ـ ومما يَتَعَلَّقُ بهذا الشَّرح:

---

(١) الزُّرقاني بضمِّ الزاي منسوبٌ إلى (زُرْقَان) قرية بمصر من أعمال مُنُوف.

ـ شَرْحُ سُلَيمان بن محمَّد بن عبدالله العَلَويّ (ت ١٢٣٨هـ) سلطان المغرب الآنف الذِّكر. فهو حاشية على شرح الزُّرقاني هٰذا.

٩٤ـ وحَاشيةٌ مجهولةُ المؤلِّفِ في المكتبة العبَّاسيَّة بالبَصرةِ، ربَّما كانت هي نَفسها الحاشية السَّابقة؟! علماً بأنَّ للمتأخرين من أهل البَصرة والكُويت والأحساء والبَحرين... وغيرها من مناطق الخليج العربي تقليدًا لمذهبِ مالكٍ، ومن ثمَّ لهم عنايةٌ بالموطَّأ وغيره من آثار المالكيَّة.

٩٥ـ شرحُ محمَّد بن عَبدِالحَقِّ بن سُلَيْمَان اليَفْرُنيِّ[1] التِّلمسانِيِّ (ت ٦٢٥هـ) مؤلِّفه من أعلام الأندلس والمغرب فاضلٌ من أهل تلمسان، وكان والده قاضيها، أخباره وآثاره كتبتها في مقدمة شرحه التَّالي.

واسمُه **(الاقتضاب في غريب المُوطَّأ وإعرابه على الأبواب)**

حققته منذ سنوات في مُجلَّدين وعرَّفتُ بالكتاب، وبمؤلِّفه تعريفاً نافعاً مفيداً إن شاء الله تعالىٰ. وأرجأت نشره حتَّى يتمَّ تحقيقُ غريبِ أبي الوليد الوَقَّشِيِّ وكتابنا هذا؛ لتُنشر الثلاثة تباعاً بحولِ الله وقوَّتِهِ. نَفَعَ اللهُ بها، وأعظمَ الأجرَ لمؤلِّفيها، وجَعَلَ عملي فيها وفي غيرها خالصاً لوجهه الكريم، إنَّه جوادٌ كريم. وكتابنا هٰذا هو آخرُهَا ولله المِنَّةُ.

---

(١) (اليَفْرُنِيُّ) هكذا نسبة إلى يَفْرُن قَبِيْلَةٌ من البَرْبَرِ، وَتَحَرَّفَتْ في كثير من المصادر إلى (اليَعْرُبي) أو (اليَعفُري) وهما خطأ لا يصحُّ مناقشته، ولا ادعاء أنه قول له حظٌّ من وجاهةٍ. وينتسب هذه النِّسبة كثير من العُلماء. تراجع مقدمة «الاقتضاب». وَضَبَطْنَاهُ هُنَا، وَفِي «التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ» هٰكذا: (اليَفْرُنِي) وَضَبَطَهُ الحَافِظ السَّمْعَانِيُّ فِي الأَنْسَابِ (١٢/ ٤١٩): (اليَفَرَنِيّ) قَالَ: «بِفَتْحِ اليَاءِ المَنْقُوْطَة باثنتين من تحتها، وَضَمِّ الفَاءِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ، وَفِي آخرها النُّون» فَالتُصَحَّح في كل المُواضع الَّتي وردت في الكتابين فأرجو أن يكون هو الصَّوابُ.

٩٦ـ شرحُ محمَّد بن عبدالحقِّ بن سُلَيمانَ اليَفْرَنيِّ (ت ٦٢٥هـ) وهو المؤلِّف السابق.
واسمه: (**المُخْتَارُ الجَامِعُ بينَ المُنْتَقَىٰ والاسْتِذْكَار**)

في مجلَّداتٍ عِدَّة، فُقد بعضُها ووُجَد بعضها، وقفت علىٰ بعض أجزائه وأفدتُ منه إفاداتٍ ظاهرةً في تَحقيق كتابه (الاقتضاب...) الآنف الذِّكر لأنَّ (الاقتضاب) إنَّما اقتُضِبَ منه، كما أوضحتُ ذٰلك في مقدِّمته.

٩٧ـ شرحُ محمد بن عبدالسَّلام (سُحنون) بن سعيد التَّنُوخيِّ القَيْرَوَانِيِّ (ت ٢٦٥هـ)
والده القاضي المشهور عبدالسَّلام بن سَعِيْدٍ يُلقَّبُ (سُحْنُون) وهو بها أشهر.
قرأ محمَّدٌ على أبيه، وتفقَّه عليه، وروى عن أبي مُصعب الزُّهري وطبقته، وأصبح شيخَ المالكيَّة في زمنه. قال الحافظُ الذَّهبيُّ: «كان مُحَدِّثاً بَصِيْراً بالآثار، واسعَ العلم، مُتَحَرِّياً، مُتْقِناً، عَلَّامةً، كِبيرَ القَدْرِ، وكان يُناظر أباه».
أخباره في: ترتيب المدارك: ٤/ ٢٠٧، ورياض النفوس: ١/ ٤٤٣، والعبر: ٢/ ٣١، وسير أعلام النُّبلاء: ١٣/ ٦٠، والوافي بالوفيات: ٣/ ٨٦، ولسان الميزان: ٥/ ٢٥٩، والدِّيباج المُذْهَب: ٢/ ١٦٩، والشذرات: ١٢/ ١٥٠.
واسمُ شرحه: (**تفسيرُ المُوَطَّأ**)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، والحافظ الذَّهبي في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٧، كلاهما في ترجمة الإمام مالك ـ رحمه الله ـ. قال القاضي في ترجمة محمد بن سحنون عند ذكر آثاره: «وكتاب تفسير «الموطأ» أربعة أجزاء.

٩٨ـ شرحُ محمد بن عبدالله بن أحمد الجَكَنِيِّ الشَّنْقِيْطِيِّ (ت ١٣٦٧هـ)
اسمُ مؤلِّفه: محمدُ حَبيبُ اللهِ ـ مُركَّبٌ ـ بن عبدالله بن أحمد:

«عَالمٌ بالحديث ولد وتعلَّم بشنقيط ـ موريتانيا ـ وانتقلَ إلى مُرَّاكش فالمَدينة الشَّريفة ـ علىٰ ساكنها أفضل الصَّلاة والسَّلام ـ واستَوطَنَ مكَّة، ثم استقر بالقاهرة مدرِّساً بكلية أصول الدِّين بالأزهر وفيها توفي» عن الأعلام: ٦/ ٧٩. ويُراجع فهرس الفهارس: ٢/ ٩٠٥.

اسمُ شرحه: **(دَلِيْلُ السَّالِكِ إلى مُوطَّأ مالك)**

(ط) بمصر سنة ١٣٥٤هـ.

٩٩ـ ولِلْمُؤَلِّفِ السَّابقِ محمَّد بن عبدالله الشَّنقيطيِّ:

(إضاءَةِ الحَوَالك من ألفاظِ دليلِ السَّالِكِ)

(ط) بمصر في حاشية الكتاب السَّابق.

١٠٠ـ شرحُ محمَّدِ بن عبدالله بن أَحمد بن محمَّد الأنصاريِّ (ت نحو ٦٣٠هـ)

ـ مؤلِّفه فقيهٌ، مُحدِّثٌ، أندلُسيٌّ. قال ابن الأبَّار: «من أهل أشبيليَّة يكنى أبابكرٍ، ويعرف بـ«القُرطبي»؛ لأنَّ أصله منها» وقال ابنُ عبدالملك المراكشيُّ: «كان مقرئاً، مجوِّداً، مُتواضِعاً، عابداً، وَرِعاً، فاضلاً، مُتقلِّلاً من الدُّنيا، عاكفاً على التَّقييد، حَرِيْصاً على استفادة العلم وأخذه عن أهله كباراً وصغاراً، لا يأبى من أخذه عن من هو مثلَه أو دونَه». أخبارُه في التَّكملة: ٢/ ٦٣٠، والذَّيل والتَّكملة: ٦/ ٢٣٩، وبرنامج الرُّعَيني: ١١.

واسم شرحه: **(مُخْتَصَرُ الاستِذْكَارِ)**

ذكره ابنُ الأبَّارِ. قال الرُّعَيْنِيُّ: «اختصر «الاستذكار» لأبي عُمَرَ بن عبدالبَرِّ اختصارًا حَسَناً، ذَاكَرتُهُ في مواضع منه، وتناولتُهُ من يَدِهِ غير مَرَّةٍ».

١٠١ـ شرحُ محمَّد بن عبدِالله بن عبدالرَّحيم البَرْقيِّ (ت ٢٤٩هـ).

ـ مؤلِّفه عالمٌ، محدِّثٌ، جَليلُ القَدْرِ، مولىٰ بَنِيْ زُهرةَ. أَلَّف في رجال «المُوطَّأ» وغيره تاريخاً حافلاً، رواه ابن خَيرٍ الإشبيلي في «فِهرسته». أخذَ البَرْقِيُّ المَذكورُ عن يحيى بن معين... وغيره. قال النَّسائي: «لا بأسَ به» وقال ابنُ يُونس: «كان ثِقَةً» وذكره ابن حبّان في «الثِّقات». عُرِفَ بـ«البرقي»؛ لأنَّه كان هو وإخوته يتَّجِرُون إلى بَرْقَةَ كذا قال ابن ناصر الدّين في «التَّوضيح» ١/ ٤٦٣. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٩/ ٢١٠، وتاريخ البخاري الكبير: ١/ترجمة رقم ٤٢١، والجرح والتَّعديل: ٧/ ٣٠١، والمعجم المُشتمل: ٢٤٩، وتَرتيب المَدارك: ٤/ ١٨١، وتَهذيب الكمال: ٢٥/ ٥٠١، وتَهذيب التَّهذيب: ٩/ ٢٦٢.

واسمُ شَرحِهِ: **(غَرِيْبُ المُوَطَّأ)**

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، والحافظ الذَّهبي في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٨، (كلاهما في ترجمة الإمام مالك رحمه الله) وذكره القاضي عياض مرة أخرى في ترجمة البرقيِّ في ترتيب المدارك: ٤/ ١٨٢، وذكر ابن خير الإشبيلي في فهرسته: ٩٣ سنده إلى «تاريخ البَرقيِّ» ولم يذكر «غريب الموطأ» هذا مع شهرته، فهل كتابه في التَّاريخ شامِلٌ للغريب أيضاً كَمَا فَعَلَ الجَوْهريُّ الغافقي في كتابه «مسند الموطأ» الذي ذكر فيه رجال الموطأ وغريبه؟!.

١٠٢ـ شَرْحُ محمَّد بن عبدِالله بن عِيسىٰ المعروف بـ«ابن أبي زَمَنِيْن»(ت٣٩٩هـ).

ـ مؤلِّفه عالم أندلسيٌّ، أصله من نِفْزَةَ، وهي قبيلة من البَرْبَرِ

مشهورة في المغرب، تفقه بقرطبة وتوفي بإلبيرة. قال ابنُ عَفِيْفٍ: «كان من كبار المُحدِّثين، والفقهاء الرَّاسخين في العلم» له مؤلفاتٌ جليلةٌ تدلُّ على فضله، منها: «المُقَرَّب» في اختصار «المُدَوَّنة» و«مُنْتَخَبٌ» في الأحكام، واختصر «تفسير ابن سلام». أخباره في: الصِّلة: ٢/ ٤٨٢، وجَذوة المُقتبس: ٥٣، وبغية الملتمس: ٧٧، وترتيب المَدارك: ٧/ ١٧٣، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٢٣٢، وتذكرة الحُفاظ: ٣/ ١٠٢٩، وطبقات المُفَسِّرين: ٣٤، والشَّذرات: ٣/ ١٥٦.

واسمُ شرحه: (**المُهَذَّب...**)

اختصر فيه شرح يحيى بن إبراهيم بن مُزَين (ت ٢٦٠هـ) الآتي بإذن الله كذا قال القاضي عياض وغيره.

١٠٣ـ شرحُ محمَّد بن عبدالله بن عَيْشُون، أبوعبدالله الطُّليطُلِيّ (ت ٣٤١هـ)

ـ مؤلِّفه أندلسيٌّ، سمع بقرطبة ورَحَلَ إلى المشرق، ولقيَ جماعةً من المحدثين. قال ابن الفَرَضيِّ: «رأسَ بالعلمِ، وشُهِرَ به، وحُمِلَ عنه»

أقول ـ وعلى اللهِ أعتمدُ ـ: ابنُ عَيْشُون هٰذا هو صاحبُ «المختصر» الفقهيِّ المَشهورِ عند العُلماءِ بـ«مُخْتَصَرِ الطُّلَيْطُلِيِّ». أخباره في: تاريخ علماء الأندلس: ٢/ ٦١، وترتيب المدارك: ٦/ ١٧٢، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٢٠٤... وغيرها.

اسمُ شَرْحِهِ: (**تَوجيه حَدِيْثِ المُوَطَّأ**)

ذكره القَاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٤، وعنه في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٨ كلاهما في ترجمة الإمام مالك.

١٠٤ـ شرح محمد بن عبدالله بن أبي الفَضل المُرسِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ (ت ٦٥٥هـ).

ـ مؤلِّفه عالمٌ، فَذٌّ، كثيرُ التَّحصيل، مُتَنَوِّعُ الثَّقافةِ، مؤلِّفٌ، بارعٌ، تعلم بالأندلس، فأخذ عن كبارِ عُلَمَائها، واجتازَ العُدوة إلى المغرب، ودخل فاس وغيرها، ثم رَحَلَ إلى المَشرقِ فدخل مصرَ، والحجاز، والشام، والعراق، وخراسان، وما وراء النَّهر. وكان كثيرَ الحَجِّ والزِّيارة، يُغالي في شراء الكُتُبِ واقتنائها، مهما طلب منه في أَثمانها دفعه، له في كلِّ بلدٍ يفدُ إليه مكتبةٌ، فلا يحتاج إلى نقل كتبه في أسفاره، وكان ـ رحمه الله ـ صالحاً، ديناً، سَلفياً متمسكاً بظاهر الكتاب والسُّنةِ، لا يحيد عنهما، وله في ذلك أبياتاً مَشهورةً. من مؤلَّفاته «ريُّ الظَّمآن» في التَّفسير و«الضَّوابطُ الكُلِّيَّة» في النَّحو، لديَّ منه نُسخة جَيِّدة مصوَّرة من برلين[1]. وأَلَّف في نقدِ «المُفَصَّل» للزَّمخشريِّ كتاباً بيَّن خَطأ الزَّمخشريِّ في سَبعين مَوضعاً. وتوفي بتل الزَّعقة بين غَزَّةَ والعَريش مُتَوَجِّهاً إلى مِصرَ. ويظهر أنَّه لا وارثَ له؛ لذا رَسَمَ السُّلطان بِجَمْعِ كُتُبه من البلادِ وبيعها فبيعت بدمشق أشهراً رحمه الله رحمة واسعة. أخباره في: معجم الأدباء: ١٨/ ٢٠٩، وتوفي ياقوت قبله بدهرٍ سنة ٦٢٦هـ، والتَّكملة: ٢/ ٦٦٣، وذيل مرآة الزَّمان: ١/ ٦١، وسير أعلام النُّبلاء: ٢٣/ ٣١٢، والعبر: ٥/ ٢٢٤، والوافي بالوفيات: ٣/ ٣٥٤، وطبقات الشَّافعية: ٢/ ٦٩، والعقد الثَّمين: ٢/ ٨١... وغيرها.

واسم شرحه: **(التَّعليقُ على المُوطأ)**

---

(١) حقَّقه بعضُ طلبةِ الدِّراسات بجامعة أمِّ القُرىٰ ولم يُطبع بَعدُ.

ولا أعلم له وجوداً.

١٠٥ـ شرحُ محمَّد بن عبدالله بن محمد المَعَافِرِيِّ، الشَّهيرِ بـ«أبي بكر بن العَرَبيِّ» (ت ٥٤٣هـ)

ـ مؤلِّفه مشهورٌ، أحد قُضاة الأندلس وحفَّاظها، من أهل إشبيليَّة، صحب ابن حزم وانتفع بعلمه، ولم يكن مثله ظاهرياً، بل كان مالكياً أشعرياً عفا الله عنه وغفر له، ذكره حافلٌ، ومؤلفاتُهُ مشهورةٌ منها «أَحكام القرآن». وكان والدُهُ رئيساً، عالماً، مفوّهاً، شاعراً، وزيراً لأُمراءِ الأندلس (ت ٤٩٣هـ). أخبار أبي بكرٍ في: الغُنية: ٦٦، والصِّلة: ٢٨٩، وبغية الملتمس: ٨٢، ووفيات الأعيان: ٤/٢٩٦، وسير أعلام النُّبلاء: ٢/١٩٧، والوافي بالوفيات: ٣/٣٣٠، والمرقبه العلياء: ١٠٥، والدِّيباج المذهب: ٢/٢٥٦، ونفح الطيب: ٢/٥٢ . . . وغيرها.

واسم شرحه: (**القَبَسُ** . . .)

حقَّقه ونَشره صَديقنا الفاضل الدُّكتور محمد ولد كريم ـ حفظه الله ـ وطبع في دار الغرب الإسلامي سنة ١٩٩٢م في ثلاثة أجزاء.

١٠٦ـ وللمؤلِّف السَّابق (أبي بكر بن العَرَبيِّ (ت ٥٤٣هـ)

شرحٌ آخر هُو: (**ترتيب المسالك إلى موطأ مالك**)

وله نسخ كثيرة ولا أعلمُ أنَّه طُبع، وهو في غاية الجَوْدَةِ والإفادة. منه نُسخةٌ في دار الكتب المصريَّة (طلعت) مكتوبة سنة ٦٩١هـ، وفي مكتبة القَرويين بفاس نسخة كتبت سنة ٧١١هـ. . . وغيرها كثيرٌ.

١٠٧ـ ويُنْسَبُ إلىٰ المؤلِّفِ المَذكور (أبوبكر بن العربيِّ) أيضاً:

(المُجْتَبَىٰ في شَرح المُوَطَّأ)

نقله الشَّيخُ محمَّد بن عبدالله التّليدي في كتابه تراث المغاربة: ٢٤٤ عن المختار السُّوسي في خلال جزولة: ٢/ ٥٧، قال: «لم أجده منسوباً إلى ابن العربي في غير هذا المَصدر... منه نسخة بخزانة أدوز بسوس ينقصها الكَثير والمَظنُون أنّها جزءٌ من الكتاب»؟!

أقول: كم في خزائن الكتب من العجب، وجهلنا بالكتاب لا ينفي صحة النِّسبة، إنَّما تصحُّ النِّسبة أو لا تَصِحُّ عند الوقوف عليه وتصفُّحه والقراءة فيه قراءة مُتَدَبِّرٍ عالمٍ بأسلوبِ الرّجل وطريقته في التأليف ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾.

ـ وللمؤلِّف المذكور (أبي بكر بن العربيِّ ت ٥٤٣هـ) أيضًا.

(التَّفَصِّي عن عُهدة التقصِّي) =

= يراجع: شرح يُوسُفَ بن عبدِالله، أبي عُمر بن عبدِالبَرِّ (ت ٤٦٣هـ) الآتي.

١٠٨ـ شَرحُ محمَّد بن عبدِالله بن يَحيىٰ بن فَرْحِ بن الجَدِّ الفِهْرِيِّ اللَّبليِّ، أبوالقاسم (ت ٥١٥هـ) وهو أخو العَلَّامة أبي بكر الحافظ الشَّهير. قال ابن عبدالملك المراكشي: «كان من أهل التَّبريز في المعارف، والتَّحقيق بها، كاتباً بليغاً، موفور الحظ من الفقه والتكلم في الحديث». أخباره في الذَّيل والتَّكملة: ٦/ ٣٢٦.

واسمُ شَرحِهِ: (اختصارُ التَّمهيدِ)

ذكره القاضي عياض ـ رحمه الله ـ في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، وعنه في سِيَر أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٩، كلاهما في ترجمة الإمام مالكٍ رحمه الله.

قال القاضي عياض: «ولأبي القاسم بن الجَدِّ كتابٌ في اختصار «التَّمهيد» وتَحرَّفت في سير أعلام النُّبلاء إلى «ابن الحذاء» وقال القاضي: «وبعضهم ينسبه إلى أبي عبدالله بن مالك بن وَهِيْبٍ».

١٠٩ـ شرح محمد بن غَوْثٍ، قاضي بدر الدَّولة (؟)

لعلَّ مؤلِّفه من عُلماء الهِند لكنِّي لم أقف على شيءٍ من أخباره الآن.

واسمُ شرحِه: **(هدايةُ السَّالك لموطَّأ الإمام مالك)**

نسخته في المكتبة السَّعيدية بالهند في (٣٨٦) ورقة.

١١٠ـ شرح محمد بن محمد، محبّ الدِّين القَيْسِيِّ المَالِكِيِّ (ت ؟)

ـ مؤلِّفهُ يلقبُ شَمْسَ الدِّين ابن أحمدو. لا أعرف عنه إلاَّ ما دُوِّنَ علىٰ النُّسخة، ولا أعرف بلده، ولا زمنه، لا بالتحديد ولا بالتقريب إلاَّ أنّ خط نسخته ترقىٰ إلىٰ خطوط القرن العاشر ظنًّا.

اسم شرحه **(المُنْتَقَىٰ من المُنتخب الأَوطىٰ في شَرْح المُوَطَّا)**

و«المنتخب الأوطىٰ» تأليف أبي محمد عبدالحقِّ بن أبي السَّدَادِ ابن عَليٍّ الغَسَّانيِّ الفاسِيِّ الدَّار، نزيلِ تُونس عمرها الله بذكره. هكذا دون علىٰ النُّسخة وقد تقدم في (شرح عبدالحق) ولم أعرفه.

وهٰذا الكتاب: (المُنتَقَىٰ. . .) في مكتبة جامعة برنستون، في الولايات المتحدة الأمريكية، مصور في مكتبة الملك فهد بالرِّياض، ضمنَ مَجموع الكتاب فيه من ورقة ٤٢ إلىٰ ورقة ٦٧، وخَطُّه مشرقيٌّ، واضحٌ جَليٌّ، جميلٌ نسخيٌّ من خطوطِ القرنِ العاشرِ الهجري تقريباً. وقد اطلعتُ عليه، وقرأته كاملاً، ولم أجد فيه ما يستحقُّ الوصف أو التأمل،

يخلو تماماً من الفائدة. والله المستعان.

١١١ـ شَرْحُ محمَّد بن محمَّد بن عمر بن علي بن سالم مَخْلُوفٍ (ت ١٣٦٠هـ)

ـ مؤلِّفُهُ عالمٌ تُونسيٌّ، تعلَّمَ بجامع الزَّيْتُونَةَ ودرَّس فيه، ثم ولي إفتاء قابس سنة ١٣١٣هـ ثم القضاء بالمنستير وهي بَلَدُهُ سنة ١٣١٩هـ ثم الإفتاء الأكبر سنة ١٣٥٥هـ إلىٰ أن تُوفيَ، ومن أشهر مؤلفاته: (شجرة النّور الزَّكيَّة في طبقات المَالكيَّة) أخباره في: الأعلام: ٧/ ٨٢.

واسم شرحه: **(شرح أربعين حَديثاً من ثَنَايَا المُوطأ)**

ذكره الأستاذُ الزِّركليُّ في الأعلام وأشار إلىٰ وجوده.

ـ شَرْحُ محمَّد بن محمَّد المَوْصِليِّ =

= شرح عياض بن موسىٰ اليحصبي (ت ٥٤٢هـ) وقد تقدَّم.

١١٢ـ شرح محمَّد بن المَدَنيِّ بن علي جنون[1] (ت ١٣٠٢هـ)

مؤلِّفه مغربيٌّ، فاسيٌّ، فقيهٌ، مالكيٌّ، من رجال الإصلاح الدِّيني. قال الأستاذ الزِّركلي: «كان رأس علماء المغرب في القرن الثالث عشر، مفتياً، محدِّثاً، لغوياً، قَوالاً للحَقِّ، نَزِيْهاً، دَؤُوباً علىٰ نَشرِ العِلْمِ والإرشادِ والنَّهيِ عن البَدَعِ، أوذي بسبب ذلك وسُجن. ونقل عن الحجوي قوله: «كان شديداً علىٰ أهلِ الطُّرق ومالهم من البِدَعِ التي شَوَّهَتْ جمال الدِّين، والمُتَصَوِّفة أصحاب الدَّعاوَىٰ التي تُكَذِّبها الأحوالُ، وما كان أحدٌ يقدُرُ

---

(١) كذا في بعض المصادر وفي بعضها (كَنُّون) وفي فهرس الفهارس: كنون بالكاف المعقودة وقال: «من أولاد كنون الذين بفاس».

أقول: ينتهي نسب المذكور ـ رحمه الله تعالى ـ إلى الأدارسة. ونَسبهم معروفٌ.

علىٰ الردِّ عليه مع شدَّة إغلاظه عليهم. . .». وفي شجرة النُّور: «وكان الاحتفال بجنازته بالغاً». ألَّف تأليفاً ذكر فيه أشياخه وذكر في سلاسلهم في الحديث إلىٰ الإمام البُخاري، وفي الفقه إلىٰ مالكٍ، وفي النَّحو إلىٰ سيبويهِ وهكذا». رحمه الله تَعَالَىٰ ورضيَ عنه. أخباره في: الفكر السَّامي: ٤/ ١٣٦، ومعجم المطبوعات: ٧١٦، وفهرس الفهارس: ١/ ٤٩٧، وشجرة النُّور: ٤٥٢٩، وسلوة الأنفاس: ٢/ ٣٦٤، والأعلام: ٧/ ٩٤، والدَّليل: ٩٤، ٢٠٨.

واسم شرحه: (**التَّعليق الفاتح. . .**)

قال الكَتَّانِيُّ في فِهرس الفهارس: «وتَعليقٌ علىٰ «الموطأ» في سفرين مطبوعٌ».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ طبع بفاسٍ علىٰ الحجر سنة ١٣١١هـ.

ـ شرح محمد بن مُصطفىٰ الحَمَوِيِّ (ت ؟) =

= شرحُ عياضِ بن مُوسَىٰ اليَحْصُبِيِّ القاضي (ت ٥٤٢هـ)

ـ شرح مُحمَّد بن المكِّي الرُّباطيِّ (ت ١٣٥٥هـ) = شرح المكيّ بن محمد بن علي.

١١٣ـ شرح محمَّد بن مَنصور المَغْرَاوِيِّ السِّجلماسِي (ت ؟).

ـ مؤلفه مجهولُ التَّرجمةِ لي الآن لا أعرف من أخباره شيئاً. وفي النُّبوغ المغربي: من رجال القرن الثَّامن الهجريِّ؟! وما أَظنُّ ذلك، واضطرب كلام الشَّيخ محمد بن عبدالله التَّليديِّ في وفاته فذكره ثلاث مرات ص: ١٣٦ رقم (٤٨٠) ص١٥١ رقم (٥٣٩) وص١٨٦ رقم (٦٨٩) ففي الموضع الأول ذكر وفاته سنة ٩١٧هـ وأحال إلىٰ كشف الظُّنون:

١/ ٥٥١، ورجعت إلىٰ الصَّفحة المذكورة في الكشف فذكره ولم يذكر سنة وفاته؟! وفي الموضعين الآخرين نقلَ عن النُّبُوغ المغربيِّ. والسَّنة التي ذكرها الشَّيخ التَّليدي قريبةٌ من الصِّحة لكنَّها بحاجة إلىٰ التَّوثيق من المصادر، وكشف الظُّنون غير كافٍ لو كان ذكرها؟!. من آثاره: «حل أغْراض البُخاري المُبهمة» و«شرح الشِّهاب».

واسم شرحه: (**الرَّوضُ الأنيق...**)

١١٤ـ شرحُ محمَّدِ بن مَواهبٍ، أبوبكرٍ القَبْرِيِّ (ت ٤٠٦هـ).

مؤلِّفه أندلسيٌّ، من أهل (قَبْرَةَ) قال يَاقُوت في معجم البُلدان: ٤/ ٣٤٦ «بلفظ تأنيث القبر...»[1] وقال: «تتَّصلُ بأعمال قرطبة من قبليِّها...».

قال القاضي عياض: «من العلماء الزُّهاد الفضلاء... رحل إلىٰ المشرق وأخذ في طريقه عن أبي الحسن القابِسيِّ، وأبي زيدٍ القَيْرَاوَنِيِّ، وشرح «رسالته». وهو والد القاضي الشهير (أبي شاكر عبدالواحد، وكان هٰذا فقيهاً، محدِّثاً أديباً، خطيباً، شاعراً، ذائع الصِّيت، جم الفضائل. وترجم له القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨١٨ (بيروت) وله قصيدةٌ في رثاء قُرْطُبَةَ. وشيخنا المترجم (أبوبكر) هو جدُّ أبي الوليد الباجي لأُمِّهِ. أخباره في: جَذوة المُقتبس: ٩٢، وبُغية المُلتمس: ١٣٠، وترتيب المدارك: ٧/ ١٨٨، والصِّلة: ٢/ ٤٧. وغيرها.

واسمُ شرحه: (**شرح المُلَخَّص**)

---

(١) يُراجع: الإكمال: ٧/ ١٣٦، والتَّوضيح: ٧/ ١٧٨.

و(المُلَخَّصُ) تلخيص رواية ابن القاسم لـ«الموطأ» من تصنيف شَيْخِهِ أبي الحَسَن القابسيِّ(ت ٤٠٣) تقدم ذكره في(شرح علي بن محمد) ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٥، والحافظ الذَّهبي في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٩، في ترجمة الإمام مالكٍ رحمه الله. قال القاضي عياض: «في أسفارٍ كثيرةٍ» وفي ترتيب المدارك: (العَنْبَرِي) وفي سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٩ (التيري) وكلاهُما خطأ ظاهرٌ من تحريف النُّساخ أو من سهو المؤلِّفين رحمهم الله. والصَّواب هو ما ذكرته إن شاء الله.

١١٥ـ شرح محمد بن يحيىٰ التَّمِيْمِيُّ، أبي عبدالله الحَذَّاءِ[1] (ت ٤١٦هـ)

ـ مؤلِّفُهُ عالمٌ، أندلسيٌّ، محدِّثٌ، ثقةٌ، قال القاضي عياضٌ ـ عن ابن عَفِيْفٍ ـ: كان أبوعبدالله هٰذا فقيهاً، عالماً، حافظاً، متفنِّناً في الأدب، حافظاً للرأي، مميزاً للحديث ورجاله، بصيراً بالوثائق، مرسلاً بليغاً، وكان خطيباً مجيداً، معبِّراً، من أبصر الناس بذلك، له فيه نوادرُ مشهورةٌ.. وغلب عليه الحديث فبذَّ في علومه أهلَ زمانه. أخباره في: ترتيب المدارك: ٤/ ٧٣٣، (ط) بيروت، وفهرست ابن خير: ٩٣، والصِّلة: ٢/ ٥٠٥، وبغية المُلتمس: ١٤٦، ومعجم الأدباء: ١٩/ ١٠٨، وسير أعلام النُّبلاء: ١٧/ ٤٤٤، والوافي بالوفيات: ٥/ ١٩٦، وشذرات الذَّهب: ٣/ ٢٠٦.

(١) (فائدة): قال القاضي عياضٌ: هٰكذا نسبه (الحذَّاء) بالذَّال المُعْجَمَةِ، وحَكَى ابنُ عَفِيْفٍ أنَّهم يأبون ذلك، ويقولون هو بدالٍ مهملة، من حِدَاءِ الإبل، وأنَّ جدَّهم الذي يُنْسَبُون إِلَيْهِ هو حادي رسول الله ﷺ قالوا: ولمَّا سَكَنَ أولنا في ربض الحَذَّائين بقُرطبة تصحَّفَ على الناس نَسَبُنا لقربِ الحِرْفَتَيْنِ».

وابنهُ أبوعمرو، ذكرته في شيوخ أبي الوليد الوَقَّشِيِّ تراجع مقدمةِ «التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ. . .».

واسم شرحه: **(الاستنباط لمعاني السُّنَن والأَحْكَام)**

قالَه القاضي عِيَاضٌ ـ رحمه الله ـ في تَرجمة ابن الحَذَّاء المَذكور في تَرتيب المَدارك، وفي ترجمة الإمام مالك ـ رحمه الله ـ عدَّد القاضي شروح الموطأ وقال: ٢/ ٨٥: «وكذا للقاضي أبي عبدالله بن الحَذَّاءِ» ولابن الحذاء كتابٌ آخر في رجال الموطأ ذكره القاضي وابن خيرٍ وغيرهما، واسمُه: **«التَّعريفُ بمن ذُكر في «موطَّأ مالك» من الرِّجال والنِّساء»** له نسخ جيدة؛ إحداها بمكتبة دار الكتب بمصر (طلعت) رقم (٦٦٢ ـ حديث) وأُخَرىٰ بمكتبة القَرويين رقم (١٧٩). وفي تنغملت بأزيلال بإقليم بني مَلَّال ـ المغرب رقم: (٣٢٠).

١١٦ـ شرحُ محمَّد بن يَحييٰ بن عُمر القَرَافِيِّ (ت ١٠٠٨هـ)

ـ مؤلِّفه عالمٌ، مُحدِّثٌ، مِصريٌّ، فقيهٌ. ألَّف عدة مؤلَّفات وقفتُ علىٰ بَعْضِها، وأغلبُها نُبَذٌ وخَطَراتٌ لا تَتَّسمُ بالعُمق والشُّمول، وأسلوبها فيه ضعفٌ ظاهرٌ ربما كان مَرَدُّه إلىٰ ضَعفِ الحركة العلميَّة والأدبيَّة بشكل خاص في زمنه، وانتقال الثَّقافة العربيَّة والإسلاميَّة إلىٰ عاصمة الإسلام استنبول، مقرِّ الخلافة، ومركز الدَّولة. له «توشيح الدِّيباج» كتابٌ صغيرٌ ضَعيفٌ في تراجم المالكيَّة. وحاشيةٌ مختصرة علىٰ القاموس وغيرها. أخباره في: خلاصة الأثر: ٤/ ٢٥٨، ونيل الابتهاج: ٦٠٣.

اسم شرحه **(شرح الموطأ)**

مذكورٌ في مصادر ترجمته.

١١٧ـ شرحُ محمَّدبن أبي يَحيىٰ[١] بن صَافٍ المعروف بـ«المَوَّاق»(ت ٦٤٢هـ)

ـ مؤلِّفه فقيهٌ أندلسيٌّ، محدِّثٌ، من بيت علمٍ، قال المراكشي في الذَّيل والتكملة: «كان فقيهاً، حافظاً، محدّثاً، مفيداً، ضابطاً متقناً، نبيل الخط بارعه، ناقداً، محققاً، ذاكراً أسماء الرجال وتواريخهم وأحوالهم...». وقال: «وقفتُ علىٰ جُملة من (**شرح الموطأ**) له في غاية النُّبل وحسن الوضع».

يقول الفقيرُ إلىٰ الله تَعَالَىٰ عبدُالرَّحْمَـٰن بن سُليمان العُثيمين ـ عَفَا اللهُ عنه ـ: ووقفتُ أنا علي مؤلَّف له في الحديث اسمُهُ: «بغيةُ النُّقَّادِ...» مصورٌ من مكتبةِ الاسكوريال بأسبانيا (قطعة منه) هو أيضاً في غاية النُّبل وَحُسْنِ الوَضْعِ.

١١٨ـ شرح مروان بن علي القَطَّان القُرطبيِّ المعروف بـ«البُوني»(ت قبل سنة ٤٤٠هـ).

ـ مؤلفه عالم أندلسيٌّ، أخذ عن أبي محمد الأَصِيْلِيِّ، ثم رحل إلىٰ المشرق وأخذ في طريقه عن أبي جعفر الدَّاوديِّ، وصحبه خمسة أعوامٍ، ودخل القَيْرَوَان، وأخذ بها عن أبي الحسن القَابِسِيِّ، واستقر ببُونة، وإليها يُنسبُ. قال الحُمَيْدِيُّ: كان فقيهاً، محدّثاً». أخباره في:

---

(١) هُنا إشكالٌ فقد وَرَدَ في الإعلام بمَن حلَّ مُراكش من الأعلام: ٣/ ١٤١ (محمد بن يحيى) والصَّواب: إنَّه ابن أبي يَحيى؛ لأنَّ والدَهَ (أبويحيى) هٰكذا يُكنى، واسمه أبوبَكْرٍ، ترجم له ابن بشكوال في التكملة: ١/ ٢٢١. فقال: أبوبكر بن خَلَفٍ الأنْصَارِيُّ... ويكنى أبايَحيَىٰ.
ـ وهناك شارحٌ آخر مذكور في معلمة القُرآن والحديث: ١٠٩ «ابن المواق التجيبي الفاسي (ت ٧٢٥هـ) ولم أستطع التَّعرف عليه، وأخشى أن يكون هو نفسه صاحبنا؛ لأنَّ صاحبَنَا سكن فاس ونسب إليها؛ لكنَّه أنْصَارِيٌّ وهذا (تَجِيْبِيٌّ) وهناك فارق سنة الوفاة إن صَحَّتْ؟! فالله تعالى أعلم.

جذوة المقتبس: ٣٤٢، وبغية الملتمس: ٤٦١، والصِّلة: ٢/ ٦١٦، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٣٣٩. يراجع ضبط نسبته في الأنساب: ٢/ ٣٣٧، وذكر المُترجم. ولم يذكره الأمير في الإكمال، ولا استدركه ابن نقطة عليه؟! وذكره الحافظ الذهبي في «المشتبه» وزاد عليه ابن ناصر الدِّين في التَّوضيح: ١/ ٦٤٥.

واسم شرحه: **(تفسير الموطأ) أو (توجيه...)**

قال السَّمعاني في الأنساب: «له شرحٌ لـ«الموطأ» مشهورٌ بالمغرب» وقال ابن بشكوال: «له كتابٌ مختَصَرٌ في تفسير «المُوَطَّأ»، وهو كثيرٌ بأيدي النَّاس» وقال الحُمَيْدِيُّ: «له كتابٌ كبيرٌ في شرح «المُوَطَّأ»...» وأنت ترىٰ مابين هاتين العبارتين من التَّباين؟! لكنَّ الجمعَ بينهما ظاهرٌ، وذلك أنه ألَّفه مختصراً، ثم زاد عليه بعد ذلك، قال ابن بشكوال: «رَوَىٰ عنه أبوالقاسم حَاتِمُ بنُ مُحَمَّدٍ، وقال: لقيته بالقَيْرَوَان، وشهدَ معنا المجالسَ عند أهلِ العلمِ بها... وقرأتُ عليه تفسيرَهُ في «المُوَطَّأ» بعضَهُ، وأجازَ لي سائره، وسائر ما رواه، وحدث عنه أبوعمرو بن الحذَّاء وقال: كان رجلاً صالحاً، عفيفاً، عاقلاً، حسن اللِّسان والبَـيَان ـ رحمه الله ـ لقيته ببُونَةَ سنةَ خَمْسٍ وأربعمائة، وناولني كتابه في «شَرح الموطأ»، ثم خاطبته من طُلَيْطُلَة فَوَجَّهَ إليَّ الدِّيْوَانَ [الشَّرحَ] وأجاز لي مرةً ثانيةً، وكان قد زاد فيه بعد لقائي له...». فهٰذا يدلُّ علىٰ أنَّه كان مُختصراً فوسَّعه حتىٰ صار شرحاً كبيراً؛ لذا اختصره عبدالرَّحمن بن عَتَّابٍ كما سبق. ورواه ابن خير الإشبيلي في فهرست ما رواه عن شيوخه: ٨٨، وقال: «كتاب تفسير الموطأ، حدَّثني به الشيخ أبوالقاسم

أحمد بن محمد بن يبقىٰ. . . وحدثني به أبومحمدٍ بن عتاب. . .».
وجاء في ترجمة موسىٰ بن خَلَفِ بن أبي درهمٍ التَّميميِّ الوَشْقِيِّ قاضيها أنَّه حَجَّ سنة ٤٠٧هـ فسمع من أبي عبدالملك البوني هٰذا (شرحه للموطأ).

١١٩ـ شرح المَكِّيِّ مُحمَّدِ بن عليٍّ البُطَّاوِرِيِّ الرِّباطيِّ (ت ١٣٥٥هـ)

ـ مؤلفه عالمٌ مغربي، قريب من عَصْرِنا، أدركه شُيُوخنا، اسمه مُرَكَّبٌ هٰكذا (محمد المكيّ) كان قاضياً للجماعة بالمغرب. موالياً للسُّلطة انتدبه السُّلطان إلىٰ إسبانيا، وفرنسا، وانجلترا، وكان أديباً، فقيهاً، محدِّثاً، مفسِّراً، وله تآليف كثيرة، وبعضها مطبوع. أخباره في: دليل مؤرخ المغرب: رقم: (٦٩٠)، و(١٦٠٠) والأعلام: ٧/ ١١٠، وأعلام العدوتين: ٢/ ٢١٧.

اسم شرحه: **(تَقْيِيْدٌ عَلىٰ المُوَطَّأ)**

١٢٠ـ شرحُ مُوسَىٰ بن الرَّويَّة الرَّنْدِيِّ، أبي عمران الأندلسي (ت ؟)

ذكره ابنُ الزُّبير الغَرناطيُّ في صلة الصلة: ٣/ ٥١، وذكر أنَّ أباالخَطَّاب ابن خليلٍ لقي أباعمران هٰذا بإشبيليَّة وارداً عليها، قال فاستجزته فأجازني، وابن خليل المَذكُور توفي عن سنٍّ عالية سنة ٦٢٥هـ، كذا قال ابن عبدالملك المراكشيُّ في الذَّيْل والتَّكملة: ٥/ ٦٣٥. وبهٰذا يُعْرَفُ عصُرُه والله أعلم.

واسم شرحه: **(الجمعُ بينَ المُنْتَقَىٰ والاستِذْكار)**

قال ابنُ الزُّبير: «مع زيادات وتتميم من أُمَّهات كتب المذهب فجاء كتاباً حسناً، وقفتُ علىٰ جملة منه بخطه».

١٢١ـ شرحُ موسىٰ بن أبي عليٍّ الزِّناتِيِّ الزّموري (ت بعد ٧٠٢هـ)

ذكره الشيخ أحمد بابا في نيل الابتهاج: ٦٠٤، وقال: «الفقيه، الصالح، المُدَرِّسُ، المذكِّرُ، أبوعِمْرَان، شارح «الرِّسالة» و«المدوَّنة» و«المقامات» أخذ عنه أبوالعباس بن البناء المراكشي» ولم يذكر شرحه علىٰ الموطأ. وفي ترجمة ابن البناء في نيل الابتهاج: ٨٥ قال: تفقَّه علىٰ أبي عمران موسىٰ الزِّناتي، وقرأ عليه «شرحه علىٰ الموطأ. . .».

١٢٢ـ شرحُ المُهَلَّب بن أبي صُفْرَةَ محمد بن أُسَيِّدٍ التَّمِيْمِيِّ الأُسَيِّدِيِّ (ت ٤٣٥هـ) وفي بعض المصادر (الأسدي) خطأٌ ظاهرٌ.

ـ مؤلِّفُهُ: مفسِّرٌ، محدِّثٌ، قاضٍ، فقيهٌ، من رجالات الأندلس ومشاهيرها، كان من أهل الذَّكاءِ المُفرطِ، والاعتناءِ التَّام بالعُلُومِ، مُتقناً للفقهِ والحَديث، له مؤلفاتٌ جليلةٌ، منها شرحه لصحيح البخاري.

يقول كاتبه الفقيرُ إلىٰ الله تَعَالَىٰ عبدُالرَّحمـٰن بن سُليمان العُثيمين ـ عَفَا اللهُ عنه ـ: أطلعتُ علىٰ شرحه هـٰذا، ولله المنَّةُ وهو في غاية الإفادة. وتقدم ذكر أخيه (أحمد بن محمد). أخباره في: جَذوة المُقتبس: ٣٣٠، وبُغية المُلتَمس ٤٥٧، والصِّلة: ٢/ ٥٩٢، والوافي بالوفيات: ٢٦/ ١١٧ (مخطوط)، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٣٤٦.

اسم شرحه: (شرحُ المُلَخَّص)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٤، والذَّهبي في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٩، وكلاهما في ترجمة الإمام مالك رحمه الله. وجاء في بعض المصادر (شَرْحُ المُوَطَّأ) ولا أدري هل (شَرْحُ المُلَخَّص)

هو نَفْسُه (شرح الموطأ) أو هو غيره، فالمُلخص مُلَخَّصٌ لأحدىٰ روايات «الموطَّأ» وبالتالي هو شرح للموطأ مع أنني لا أجدُ الفرق الكبير بين (الملخص) وأصله (الموطأ) لذٰلك هَلْ يمكن أن يكون للشيخ المُهَلَّبِ في هـٰذا كتابان مُختلفان؟ ولا يَزَالُ هـٰذا احتمالاً حتَّىٰ نعثُرَ علىٰ نَصٍّ صريحٍ في ذٰلك.

١٢٣ـ شرحُ هشام بن أحمد بن سَعِيْدٍ بن العَوَّاد (ت ٥٠٩هـ).

ـ مؤلِّفه عالمٌ، أندلسيٌّ، محدِّثٌ، فقيهٌ. من أبرز شيوخ القاضي عياضٍ رحمه الله. قال في «الغنية»: لَقِيْتُهُ بقُرطبةَ، وقرأتُ عليه في داره» وقال ابنُ بشكوالٍ: «وكان من أجلَّةِ الفقهاء وكبارهم وعلمائهم وخيارهم». أخباره في الغُنْيَة: ٢١٧، والصِّلة: ٦٥٤، وأزهار الرِّياض: ٣/ ١٦١.

واسمُ شرحِهِ: (الجمعُ بين الاستذكار والتَّمهيد)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٠، والحافظ الذهبي في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٨، كلاهما في ترجمة الإمام مالك رحمه الله، قال القاضي ـ عند ذكر شروح الموطأ ـ: «وكذلك شيخنا الفقيه أبوالوليد بن العَوَّاد، وألَّف تأليفاً جمع فيه بين «الاستذكار» و«التَّمهيد» وتوفي ـ رحمه الله ـ قبل تمامه». وقال في «الغُنْيَةِ»: «وشَرَعَ في جمع كتابي أبي عمر بن عبدالبر علىٰ «الموطأ» «التَّمهيد» و«الاستذكار» وتَمَّ له في ذلك قطعة قطعت بأمله في إتمامه المنيَّة رحمه الله».

١٢٤ـ شرحُ هِشَامِ بنِ أحمد، أَبوالوَليدِ الوَقَّشِيِّ (ت ٤٨٩هـ)

اسمُهُ: (التَّعليق علىٰ الموطأ...)

وقد حَقَّقْتُهُ ـ ولله الحَمْدُ ـ وتَمَّ طَبْعُه في مُجلدين، ولم يُوَزَّع بَعْدُ حَتَّىٰ يتمَّ الفَرَاغ من طباعة كتابنا هٰذا، وكتاب (الاقتضاب. . .) لأبي عبدِاللهِ محمَّد بن عبدالحقِّ اليَفْرَنِيِّ السَّالف الذكر؛ لتصدر الثَّلاثة في آن واحدٍ إن شاء الله.

١٢٥ـ شرحُ يَحيىٰ بن إبراهيم بن مُزيّنٍ الفقيهِ (ت ٢٦٠هـ)

ـ مؤلِّفه عَالِمٌ، أندلسيٌّ، من موالي رملة بنت عثمان بن عفَّان رضي الله عنه من أهل قُرطبة، وأصله من طُلَيْطُلَةَ. روىٰ عن يحيىٰ بن معين، وعيسىٰ بن دينارٍ، رحل إلىٰ المشرق ولَقِيَ بالمدينة مُطَرِّفاً صاحبَ مالكٍ ـ رحمهما الله ـ فروىٰ عنه «الموطأ» ورواه عن حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، ودخل العراق فسمع القَعْنَبِيَّ. . . وكان حافظاً لـ«المُوَطَّأ» فقيهاً فيه، هٰذا كله من كلام ابن الفَرَضِيِّ ـ رحمه الله ـ وقال: «لم يكن عنده علمٌ بالحديث». أخباره في: تاريخ علماء الأندلس: ٢/ ١٨١، وترتيب المدارك: ٤/ ٢٣٨، وبُغية الملتمس: ٤٩٧، وجذوة المقتبس: ٢/ ٥٩٥، وفي الجذوة أيضاً: ١/ ٢٤٤، (إبراهيم بن مزين؟!) والدِّيباج المذهب: ٢/ ٣٦١، وذكره ابن خيرٍ الإشبيليُّ في ما رواه عن شيوخه: ٨٦، ٩٢.

ـ ولابن مُزَيِّنٍ هٰذا ـ رحمه الله ـ أعمالٌ جَليلةٌ علىٰ «الموطأ» فقد ذكروا منها: «شرح الموطأ» و«تفسير غريب الموطَّأ» و«رجال الموطأ» و«المُستَقْصِية في علل الموطأ» هكذا ذكرت هٰذه الأسماء في مصادر الترجمة المذكورة هُنا وغيرها، وأجملها القاضي عياض ـ رحمه الله ـ في كتابين هما: «تفسير الموطأ» و«المُستقصية».

يقولُ كاتبه الفقير إلىٰ الله تعالىٰ عبدالرحمن بن سُليمان العثيمين

ـ عفا الله عنه ـ: بعدَ النَّظر فيما كُتِبَ في بعض المصادر عن مؤلَّفات ابن مُزيِّن حولَ «الموطَّأ» تبيَّن لي أنَّها ثلاثة كُتُبٍ هي كالتَّالي: «تفسيرُ المُوَطَّأ» و«رِجالُ المُوَطَّأ» و«المُسْتَقْصِيَةُ في عللِ المُوَطَّأ» أمَّا «تفسير غريب الموطأ» فيَصدق عليه شرحُ المَوَطَّأ؛ لأنَّ تفسيرَ الغريب شَرْحٌ. وقد ذَكَرَ هـٰذه الكتب الثَّلاثة ابنُ خيرٍ الإشبيليُّ في فهرست ما رواه عن شيوخه بثلاثةِ أسانيد مُستقلَّة كلها تصله بالمؤلِّف فلتراجع هناك.

ـ ومن شرح ابن مُزَيِّن قطعةٌ في مكتبة القَيْرَوَان بتُونس لم أقف عليها وهي تفسيرات مما سأل عنه المؤلِّف يحيىٰ بن يحيىٰ اللَّيْثِيَّ، وأصبغ ابن الفرج، وعيسىٰ بن دينار، ومحمَّد بن عيسىٰ. وفي «تاريخ التُّراث العربي» للدُّكتور محمَّد فؤاد سزكين أنَّ الموجود بالقيروان هو «المُسْتَقْصِيَةُ» والوُقوف عليها هناك يوضح الأمر ويجليه قدَّر الله ذلك قريباً.

ـ وذكر القاضي عياضٌ ـ رحمه الله ـ: أنَّ لقاسم بن محمدٍ، رداً علىٰ كتاب «المستقصية».

ـ واختَصر محمد بن أبي زمَنِين (ت ٣٩٩هـ) شرحَ ابنِ مُزين هـٰذا.

= يراجع (شرح محمد بن عبدالله بن عيسىٰ)

١٢٦ـ شرحُ يَحيىٰ بن شَرَاحِيْل البَلَنْسِيِّ (ت ٣٧٢هـ).

ـ مؤلِّفه عالمٌ، أندلسيٌّ، محدِّثٌ، فاضِلٌ، وصفه ابن الفرضي بأنَّه «كان حافظاً للمسائل علىٰ مذهب مالكٍ، عاقداً للشروط...». أخباره في تاريخ ابن الفَرَضِيِّ، ١/ ١٩٢، وترتيب المدارك: ٢/ ٥٨٣ ط (بيروت).

واسم شرحه: **(توجيه حديث مالك في الموطأ)**

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٥، وعنه في سير أعلام

النُّبلاء: ٨/ ٧٩. قال القاضي: «ولرجُل يُسمَّىٰ «ابن شراحيل» وفي ترجمته في ترتيب المدارك قال: «وله كتابُ توجيه حديث الموطأ».

١٢٧ـ شرحُ يُونسَ بن عبدالله بن مُغيْثٍ، أبوالوَليد الصَّفارِ (ت ٤٢٩هـ).

ـ مؤلِّفه من مشاهير قُضاة وخطباء الأندلس، ومن أشهر مشايخ أبي الولَيد البَاجي، وابن عتَّابٍ، وابن سراج. قال ابن حيَّان: «آخرُ الخُطباء المعدودين وأسندُ مَنْ بَقِيَ من المحدِّثين، وأوسعهم جمعاً، وأعلاهم سنداً». وهو من أُسرة علميَّة شهيرة بالأندلس نبع فيها علماء. أخباره في: جذوة المقتبس: ٣٨٤، وترتيب المدارك: ٤/ ٧٣٩، ومطمح الأنفس: ٥٩، والصِّلة: ٢/ ٦٨٤، وتاريخ قضاة الأندلس: ٩٥، وبغية الملتمس: ٥١٢، ووفيات الأعيان: ٥/ ٢٧٥، وسير أعلام النُّبلاء: ١٧/ ٥٦٩، ودول الإسلام: ١/ ٢٥٥، والعبر: ٣/ ١٦٩، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٣٧٤، وشذرات الذَّهب: ٣/ ٢٤٤.

واسم شَرْحِهِ **(المُوعِبُ...)** أو **(شرحُ مُسندِ المُوَطَّأ)**

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٤، ٨٥، في ترجمة الإمام مالك رحمه الله قال في الموضع الأول: «وللقاضي أبي الوليد الصَّفار كتاب (الموعب) في شرحه [الموطأ] لم يكمله. وذكره في الثانية بقوله: «وشَرْحُ مسند الموطأ» للقاضي يونس بن مغيث، وهو «شرح المُلَخَّص» ويبدو لي أنَّ القاضي يذهب إلىٰ إنَّهما رجلان؟! وأنا أتساءلُ: هل هما رجلان؟ فيكون يونس بن مُغيثٍ غيرَ أبي الوَليد الصَّفَّار؟ شرح أحدهما (مسند الموطأ) وشرح الآخر «الملخَّص» أو هو رَجُلٌ واحدٌ له شرحان؛ أحدهما للمُلخَّص، والآخر لمسند الموطأ فهما شَرحان لرَجُلٍ واحدٍ؟

مازال الأمرُ عندي مُشكلاً، والمعروف في كتب التراجم أنَّ يونس بن مُغِيْثٍ يكنىٰ (أباالوليد)، ويُنسب (الصَّفَّارَ) والله تعالىٰ أعلم.

ـ وآخرُ ما أذكره هُنَا من شُرُوحِ (الموطأ) المَنْسُوبة ثلاثة شروح مشهورة للإمام العالم العَلاَّمة أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبرَّ النمريِّ الأندلسي (ت ٤٦٣هـ) وكلها مشهورة.

١٢٨ـ أولها (التَّمهيد لما في المُوطَّأ من المَعاني والأسانيد)

وهو مطبوعٌ مَشهورٌ، ولبعضِ العُلماء اختصاراتٌ له، وبعضهم جمعَ بينه وبين (المُنتقىٰ) لأبي الوَليدِ البَاجِيِّ، وآخرون جَمَعُوا بينه وبين (الاستذكار) للمؤلِّف نفسه، وقد ذكرنا كلَّ واحدٍ منهما في موضعه علىٰ أنَّها شرُوح مستقلةٌ؛ نَظَراً لكثرة تَصَرُّف العُلماءِ فيها من حذفٍ وإضافةٍ وترتيبٍ. .

١٢٩ـ وثانيها (الاستذكار. . .) وهو أيضاً مطبوع مشهورٌ وما قيل عن (التَّمهيد) من حيث مختصراته والجمع بينه وبين (التمهيد) أو (المنتقىٰ) يقال هنا.

١٣٠ـ وثالثها (التَّقَصِّي). وهو شرحٌ مختصرٌ مطبوعٌ مشهورٌ أيضاً.

ـ وألَّفَ الشَّيخُ: محمد بن علي بن جعفر القَيْسِيُّ الأندلسيُّ (ت ٥٦٧هـ):

(التَّفَصِّي عن فَوائدِ التَّقَصِّي)

ـ كما ألَّف الشَّيخ: عليُّ بن عبدالله بن البنَّاءِ الأندلسيُّ (ت ٦١٤هـ)

(ترتيب أحاديث التَّقَصِّي)

ـ ولأبي بكر بن العَرَبيِّ المَعَافِرِيِّ الإمام المشهور (ت ٥٤٣هـ)

(التَّفَصِّي عن عُهدَة التَّقَصِّي)

هٰذا ما أمكن جَمْعُهُ حتَّىٰ الآن، وقد حاولتُ الاستقصاء بحيث لا يشذ عن هٰذه الدراسة شيءٌ مما يَصدق عليه أنه شرحٌ مما يمكن لباحث مثلي أن يقف عليه في المصادر المطبوعة المتوافرة لدينا الآن حتىٰ وقت كتابة هٰذا البحث وتبييضه في اليوم العشرين من شهر شعبان سنة ١٤١٧هـ. والله المستعان.

وهناك شروحٌ مجهولة المؤلِّف في كثير من مكتبات العالم لكن لا أستبعدُ أن تكون نسخاً من الشُّروح المذكورة، وقد تكون لعلماء لم تذكر تراجمهم، أو لعلماء ذكرت تراجمهم ولم تنسب إليهم هٰذه الشُّروح في مؤلفاتهم، إلىٰ غير ذلك من الاحتمالات الواردة والله تعالىٰ أعلم وسبحان الذي أحاط بكل شيءٍ علماً، وأحصَىٰ كلَّ شيءٍ عدداً.

ومن الشُّرُوح المَجْهُوْلَةِ مثلاً:

- شرْحٌ اسمه (**النُّكت الزَّائدة**) تعليقٌ علىٰ الموطَّأ في الخِزانة الحمزاوية في تمكروت بالمغرب. وهٰذا لم يتقدم له ذكرٌ فيما مضىٰ من الشروح.
- وشرحٌ مجهول في الخزانة الملكيَّة بالرباط (الحسنية).
- وشرحٌ مجهول في خزانة مكناس.
- وشرحٌ مجهول في خزانة القرويين بفاس.
- وشرحٌ مجهول في المكتبة الوطنية بتونس، في ٤١٦ ورقة.
- وشرحٌ مجهول في المكتبة الوطنية بتونس أيضاً، في ١٢١ ورقة.

... إلىٰ غير ذلك من الشروح المجهولة. والله تعالىٰ أعلم وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وآله وسلم.

الفَصلُ الثَّالث

تفســير غريب الموطأ

أولاً: اسمُ الكتاب

يُذكرُ لابن حَبيبٍ ـ رحمه الله ـ من الكتب في موضوع كتابنا هـٰذا الكُتُبِ التَّالية: «شرحُ المُوَطَّأ» و«تَفْسِيْرُ المُوَطَّأ» و«شرحُ جامع المُوطَّأ» و«غَريب الحَديث» وهـٰذه كلُّها ـ كما تَرَىٰ ـ موضُوعها واحدٌ، وهي في مَضمونها متقاربةُ المقصودِ، وليس لدينا الأدلَّة أو النُّصوص الثَّابتةُ التي تَدُلُّ علىٰ اختلاف هـٰذه المؤلَّفات بعضها عن بعضٍ في طريقة تأليفها، أو في اختلافِ منهج المؤلِّف في كلِّ كتابٍ منها؛ لذٰلك لا أدري ـ علىٰ التَّحقيق ـ ما موقعُ كتابنا هـٰذا بين هـٰذه التآليف؟ أهو أحدُها؟ أو يختلف عنها تماماً، فيكون حَبَّةً في سِلْكِ هـٰذا النظام؟

هـٰذه أسئلةٌ تَردُ علىٰ الذِّهن، وتَحتاجُ إلىٰ الجوابِ.

أقولُ ـ وعلىٰ اللهِ أَعْتَمِدُ ـ: يجبُ أن نَستبعدَ في الحسبان «غريب الحديث»، فهو يدلُّ بعنوانه المتميز الشَّامل علىٰ أنه كتابٌ مُستقلٌّ؛ لأنه في غَريب الحَديثِ عامَّةً، وغيرُ مُستنكرٍ أن يؤلِّفَ ابنُ حَبيبٍ كتاباً في هـٰذا الموضوع، ثم يؤلِّف كتاباً في غريب «الموطَّأ» ولا تعارضَ في هـٰذا؛ لاختلافِ الجهةِ والهَدَفِ. وكذٰلك يَحسُنُ بنا أنْ نَستبعدَ في الحسبان «شَرْحَ جامع المُوَطَّأ»، فهـٰذا أيضاً ـ وإن كان علىٰ «المُوَطَّأ» ـ فهو يأخذ منحىً مغايراً في تأليفه ـ فيما يظهر ـ لموضوع كتابنا. فـ «تَفْسير المُوَطَّأ» و«شرحُ المُوَطَّأ»

وكتابنا هٰذا الذي سميناه «تفسير غريب الموطأ» هٰذه الثَّلاثة ـ فيما أظنُّ ـ ثلاثةُ أسماءٍ لمُسمًّى واحدٍ، وهو الكتاب الذي بين أيدينا، فإن شئت فقل: «تفسير الموطأ» أو «شرح الموطأ» أو «تفسير غريب الموطأ» فالتَّفسير شَرْحٌ، وتفسيرُ الغَريب شَرحٌ أيضاً، والشَّرحُ تفسيرٌ. ونَصُّ كلام ابن خَيرٍ الإشبيليِّ ـ رحمه الله ـ في «فهرسته»[1] والقاضي عياض في «ترتيب المدارك»[2] صريحٌ وواضحٌ أنَّ لابن حَبيْبٍ كتاباً في «غريب الحَديثِ» وآخر[3] في «شرح الموطَّأ أو تفسيره» وثالث «شرح جامع المُوَطَّأ» قال ابن خيرٍ: «كتابُ (شرح الحديث) لعبدالملك بن حَبيْبٍ ـ رحمه الله ـ حدَّثني به الشيخُ أبومحمد بن عَتَّابٍ ـ رحمه الله ـ إجازةً عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ، قال: حدَّثني أبوأيُّوبَ سُليمان بن خلف بن غمرون، عن أبي الحسن عليِّ بن معاذِ بن أبي شَيْبَةَ الرُّعَيْنيِّ البَجَّانِيِّ، عن سَعيدِ بن فَلْحُون، عن يوسف بن يَحيىٰ المَغَامِيِّ، عن عبدالملك بن حَبيْبٍ ـ رحمه الله ـ وهو عشرةُ أجزاء، الأوَّل «شرحُ الموطأ» والثَّاني: «شرح جامع المُوَطَّأ» والجزء الثَّالثُ ابتدأ فيه شرح حديث النبيِّ عليه السَّلام[4] وأخذ كُتُبَ أبي عُبَيْدٍ... وختم الشَّرح وهو العاشرُ منها بكتاب سَمَّاه: (طبقات العُلماء)... ذكر هٰذا كلّه أبوعبدِالله محمد بن عَتَّابٍ رحمه الله». وفي ترتيب

---

(١) فهرست ابن خير: ٢٠٢.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/١٢٧.

(٣) سماه ابن خير «شرح الموطأ» وفي تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: ٢٧٠، والديباج المذهب: ٢/٨، والوافي بالوفيات: ١٩/١٥٨ وغيرها «تفسير الموطأ».

(٤) لعلَّ هٰذا هو المقصود بـ«غريب الحديث» المذكور في مؤلفات ابن حَبيبٍ.

المدارك للقاضي عياض ـ رحمه الله ـ بعد أن ذكر مؤلفاته قال[1]: «قال بعضهم: قسَّم ابنُ الفَرَضِيِّ هـٰذه الكُتُب، وهـٰذه الأسماء، وهي كلُّها يجمعها كتابٌ واحدٌ لابنِ حَبِيْبٍ؛ إنَّما ألَّفَ كتابه علىٰ عشرةِ أجزاء الأول «تفسيرُ المُوَطَّأ» حاشا الجامع، والثاني «شرح الجامع» والثَّالث والرَّابع والخامس في حَدِيْثِ النَّبِيِّ ﷺ والصَّحابة والتَّابعين، وكتاب «مصابيح الهدىٰ» جزءٌ منها وذكر فيه من الصَّحابة والتَّابعين، والعاشر «طبقات الفقهاء» وتحامل في هـٰذا الشَّرح علىٰ أبي عُبَيْدٍ...». وبهـٰذا يُعرف أنَّ (تَفسيرَ المُوَطَّأ) هو نفسُهُ «شرح المُوَطَّأِ» لأنَّهما لم يَذْكُرا غَيره وفرَّقا بينه وبين «شَرحِ جَامِعِ المُوَطَّأِ». واخترتُ له اسم «تفسير غريب الموطأ» وقد اجتهدت في اختيار هـٰذه التَّسمية، وسَوَّغَ لي هـٰذا الاختيار أنَّ النُّسخةَ مبتورةُ الأول سَقَطَت منها ورقةٌ واحدةٌ فيما أظنُّ، إلىٰ جانب ورقة العنوان أيضاً، مما جَعَلَ للاجتهادِ مَجَالاً في هـٰذا، وحيثُ أنَّ كُتُبَ التَّراجِمِ لا تلتَزِمُ التزاماً كاملاً في نَقْلِ عنوانات الكتب رأيت أَنْ أختارَ العُنوان المُناسبَ لمادَّة الكِتابِ ومَضمُونِهِ، هـٰذا من جهةٍ، ومن جِهَةٍ أخرىٰ فإنَّ المُؤَلِّفَ ـ رحمه الله ـ اختارَ هـٰذه العبارة في شرح أبواب الكتاب فقال: «هـٰذا شرح غريب كتاب الحج) و(غريب كتاب الجهاد)... وغيرهما وإن كان لا يلتزم بذٰلك التزاماً كاملاً، لكنِّي عَزَوْتُ سُقُوط بعضِ هـٰذه العُنوانات إلىٰ سَهْوِ النُّساخ، ووجود مثل هـٰذه العنوانات ربَّما أَعْطَىٰ دلالةً قويَّةً لصحةِ وحسنِ هـٰذا الاختيارِ إن شاءَ اللهُ تَعَالَىٰ.

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٧.

ثانياً: نسبته إلىٰ المؤلِّف:

اعتَادَ المُحَقِّقون أن يَعقِدُوا مبحثاً لإثباتِ نسبة الكتاب إلىٰ مؤلِّفه وخاصَّةً إذا كان هناك شكوكٌ تدورُ حولَ هٰذه النِّسبةِ، أمَّا إذا كانت النِّسبةُ صحيحةً لاشك فيها فلا يلزم مثل ذٰلك، وكتابُ ابن حَبِيْبٍ هٰذا ثابتُ النِّسبةِ إليه يكتَنِفُهُ التَّوثيقُ من جميع جَوانبه. لكنِّي رأيتُ في كتابٍ صَدَرَ عن مكتبة الملك فهد سنة ١٤١٦هـ بعنوان (مُعْجَم مؤلِّفي مخطوطات مكتبة الحرم المَكِّيِّ الشَّريفِ) ص: ٧٠ وذكر الكتابَ ونَسَبَهُ إلىٰ أحمد بن عُمر (؟) [عمران] بن سلامة الأخفش ورأيتُ أن أُصحِّحَ هٰذه النِّسبة، وأُبين أن ما ذكره خَطَأٌ ظاهرٌ، فيظهرُ أنَّه لمَّا رأىٰ في كشف الظُّنُون أو غيره أنَّ أحمد بن عمران بن سَلامة الأخفش شَرَحَ غَرِيْبَ «المُوطَّأ» ظنَّ أنَّه هٰذا الكتاب، دُون رَوِيَّةٍ ونَظَرٍ؛ ولذا أخطأ في أحمد بن عمران فقال: أحمد بن عُمر؟! وهٰذا خطأٌ آخر.

والأدلة علىٰ صحَّةِ نسبته إلىٰ ابن حَبِيْبٍ أمورٌ منها:

١ـ أنَّ راويَ الكتابِ قال في رُؤُوسِ الفقرات في السُّؤال والجوابِ: (سألنا عبدَالملك بن حَبِيْبٍ) و(قال عبدُالملك بن حَبِيْبٍ) وكذٰلك في مواضع أخرىٰ عندما يطول به الحديث، أو يريد أن يُقرِّرَ شيئاً ما يَقُولُ أيضاً: (قال عبدالملك).

٢ـ أنَّ المؤلِّفَ ـ رحمه الله ـ أسندَ إلىٰ شُيُوخه رواياتٍ مختلفةً منهم: مُطرِّفُ بن عبدالله، وأصبغُ بن الفَرج، وابنُ أبي أُوَيْسٍ، وأسدُ بن مُوسىٰ، وإبراهيمُ بنُ المُنذر الحِزَامي، وابنُ الماجشون، وعَبدُالله بن موسىٰ، وعُبَيْدُالله بن موسىٰ، وصَعْصَعَةُ بن سَلاَّمٍ، وعبدُالله بن عبدالحَكَمِ وحَبيبُ بن أبي حَبيبٍ كاتبُ مالكٍ ـ رحمه الله ـ وغَيرهم، وقد تكرر أسماء هٰؤلاء الشُّيوخ في

مؤلفاتِه الأُخرىٰ مما يدلُّ علىٰ اتحادِ المنهج، ومن ثَمَّ اتحاد المُؤلِّف.

٣ـ أنَّ المؤلِّفَ أَحال في هـٰذاالكتاب علىٰ كتابه المشهور «واضحةِ السُّنن. . .» وهـٰذا دليلٌ قَطْعِيٌّ علىٰ صِحَّةِ نسبة الكتاب إليه.

٤ـ نقلَ كثيرٌ من العُلماء في مؤلَّفاتهم عن ابن حَبِيْبٍ، وبعضهم يصرِّح بنقله عن «تفسير المُوطَّأ» أمثال أبي الوليد الباجِيِّ، وأبي عُمر بن عبدالبَرِّ، وأبي محمدٍ اليَفْرنيِّ وغيرهم كثير، وأجدُ النُّصوص في كتابنا هـٰذا بألفاظِهَا.

٥ـ ليس ثَمَّةَ في داخل الكتاب ما يُعارِضُ هـٰذه النِّسبة، فصحَّ بهـٰذه جميعاً أنَّه له وأنَّ النِّسبةَ صَحِيْحَةٌ لا لبسَ فيها. والله تعالىٰ أعلم.

ثالثاً: طريقة تأليفه ومَنهج المؤلِّفِ فيه:

يشتمل الكتاب علىٰ مسائل مشكلة من «المُوطَّأ» ابتدأها المؤلِّف من بداية «المُوَطَّأ» إلىٰ نهايته؛ أي: من كتاب (وقوت الصَّلاة) إلىٰ كتاب (أسماء النَّبيِّ ﷺ) وهو آخِرُ «المُوَطَّأ»، والتزمَ فيه روايةَ يَحييٰ بن يَحييٰ اللَّيْثيِّ ـ غالباً ـ وهو معاصرٌ له في بَلَدِهِ الأندلس، ومَعَ فسادِ ما بينهما من علاقة الوُدِّ والصَّفاءِ، ألفه علىٰ طريقةِ السُّؤال والجَوابِ، فَيَسأَلُ المُؤَلِّف عن لفظةٍ مشكلةٍ في الحديث الوارد في «المُوطَّإ»، فيورد الحديث بسنده كما جاءَ هناك، يُورده كاملاً ـ في الغالب ـ ويُحافظ علىٰ رجال السَّند ـ في الغالب أيضاً ـ وقد يَسْقُطُ بعض ألفاظه أو رجاله فيكون مَرَدُّ بعض ذٰلك إلىٰ النُّساخ، ويُحتمل أن يكونَ إيراد الحَديثِ بسنده ليس من صُنْع المؤلِّفِ أصلاً، بل هو من صُنْعِ راوي الكِتَابِ الذي أورد السُّؤالَ علىٰ المؤلِّف، فيرد السُّؤال هكذا: «وسألنا عبدالملك بن حبيب عن (الالتفاع) في حديثِ مالكٍ الذي رواه عن يَحييٰ بن سَعيدٍ عن عَمرة بنت عبدالرَّحمـٰن عن عائشة أنَّها قالت: إنْ كانَ رسولُ الله ﷺ لَيُصَلِّي الصُّبحَ

فَيَنْصَرِفُ النِّساءُ ـ بَعْدَ فَرَاغِهِ ـ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوْطِهِنَّ ما يُعْرَفْنَ من الغَلَسِ» هـٰكذا يردُ السُّؤال علىٰ المؤلِّف في الغالب، فهل يا تُرَىٰ وَرَدَ السُّؤال في الأصل عن لفظة (الالتفاع) فأورد السَّائلُ الحديث بنصِّه وسنده ليُعرف موضعُ اللَّفظة من الحديث؟ أو أنَّ السُّؤال عن اللَّفظة فحسب، فأورد المؤلِّف الحديثَ كلَّه بإسناده للغَرَضِ نَفْسِهِ؟ كلاهما محتملٌ. والمرجَّح أنَّها الأولىٰ لا الثانية. ويأتي جَوابُ المؤلِّفِ هَـٰكذا: «قال عبدُالملكِ: المُرُوْطُ ـ واحدُها مُرْطٌ ـ: أَكْسِيَةُ صُوفٍ رِقاقٌ. . .» وقد التزم المؤلِّف بهـٰذا المَنْهَجِ حتَّىٰ نهايةِ كتابِ «الموطأ»، ثم ذكر في آخر الكتاب أحاديث عن مالكٍ ـ رحمه الله ـ بإسنادها، شرحها بالطَّريقة نفسها (السُّؤال والجَواب) ولم يلتزم فيها بترتيب أبواب (كتب) «الموطأ» وبعضها ليس من «الموطأ» وإنَّما هي من «الجامع». ولا أدري من السَّائل الذي أورد علىٰ المؤلِّف هـٰذه الأسئلة، وإن كنت أرجح أنه تلميذه المغامي.

ومما سبقَ يتبيَّنُ أنَّه لم يَشرحْ من أحاديث «المُوطَّأ» إلاَّ ما وَرَدَ فيه لفظٌ مُشكلٌ يُسْأَلُ عنه؛ لذا لم يَشمل الشَّرحُ أحاديثَ «المُوطَّأ» كلَّها، ولا أغلبها؛ فإطلاقُ «تفسير غريب المُوطَّأ» فيه تَجَوُّزٌ، لكنَّ هـٰذا منهجُ شُرَّاحِ المُشكلِ والغَريبِ دائماً سَوَاءً أكان في الحَديث أم في القُرآن أم في غيرهما؛ ويختلف تحديد اللَّفظ المُشكل من عالم إلىٰ عالم.

ومفهوم المُشكل والغَريب عندَ ابن حَبِيْبٍ أوسعُ مما يُظَنُّ، فهما ـ كما يفهم من كلامه ـ يُقصدُ بهما غريب أو مشكل اللَّفظِ والمَعْنَىٰ، كذا أظنُّ؛ لذٰلك تطرَّق إلىٰ شَرحِ مَسائِلَ فقهيَّةٍ لا إشكال فيها من حيث اللُّغةِ؛ ولعلَّ الذي جرَّه إلىٰ ذٰلك سيطرة تَخَصُّصه الأصليِّ عليه، فالمؤلِّفُ معدودٌ في الفقهاءِ والمُفتين، أكثر مما هو مَعدودٌ في النُّحَاةِ واللُّغويين، وقد أبدعَ في عرضِ

المسائل الفقهيَّة وأجادَ وأفادَ، بينما هو في اللُّغة لا يَعدُو أن يكونَ مُختلساً لكلام أبي عُبَيْدٍ القاسم بن سَلاَّم ـ دون غيره ـ مُفْسِداً قَصدَ أبي عُبَيْدٍ في ذٰلك؛ إذْ جرَّده من أغلبِ الشَّواهدِ التي امتاز بها الكتاب، وأسقَطَ عَزْوَ النُّصوص التي نقلها أبوعُبَيْدٍ عن أبي عُبَيْدَةَ، والأصمعيِّ، وأَبي عَمْرٍو الشَّيبانيِّ وأمثالِهم، فجاءَتِ اللُّغةُ في كتابِ ابنِ حَبِيْبٍ مُبْتَسَرَةً غيرَ موثَّقةٍ وكأنَّه هو الذي نَقَلَهَا، وليس الأمرُ كذٰلك؟!

وكان المأمولُ من رجلٍ متقدِّمٍ رَحَلَ إلىٰ الحِجَازِ وَأَقَامَ فيها مُجاوراً، يسمعُ من العُلماءِ ويَروي عن الفُضلاءِ، في زمنٍ مازالت اللُّغةُ فيه أقربَ إلىٰ الفَصاحةِ، ومازالت مشافهةُ العَرَبِ ـ في غيرِ الحَواضِرِ ـ مُمكنةً، والسَّماعُ منهم والنَّقلُ عنهم غيرَ مُتَعَذِّرٍ، فكان الأجدَرُ به ـ رحمه الله وعفا عنه ـ أن يشافهَ العَرَبَ ويَنْقُلَ اللُّغةَ عنهم، ويُضيف إلىٰ المحفوظ من كلام العربِ أكثر مما نقله غيرُهُ؛ لحرصه علىٰ العلمِ، ولجدِّه في التَّحصيلِ، ولحدَّةِ ذكائه، ولندرةِ فطنتِهِ وتيقُّظِهِ. لكنَّنا وجدنا في كتابِ ابنِ حَبيبٍ خلافَ ذٰلك تماماً، فلا نقلَ ولا تَوثيقَ، ولا تَمحيصَ ولا تَحقيقَ، ولم يذكر أحداً ممن تقدَّمه من أهلِ اللُّغة كالأصمعيِّ وأبي عُبَيْدَةَ، والكِسائيِّ والفَرَّاء، والخَليل وسيبويهِ، وحمَّادٍ والمُفَضَّل وأبي عمرو بن العَلاء، وأضرابهم من أئمة هٰذا الشأن، كلُّ ما صَنَعَ هو الإغارةُ علىٰ كلامِ أبي عُبَيْدٍ ونَقْلِهِ وإفسادِهِ؟! والردُّ عليه أحياناً.

وقد أدرك القاضي عياضٌ وابنُ خيرٍ الإشبيليُّ وغيرهما ذٰلك، فقال القاضي[1]: «وتَحَامَلَ في هٰذا الشَّرح علىٰ أبي عُبَيْدٍ والأصمعيِّ وغيره،

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٧.

وانتحل كثيراً من كلام أبي عُبَيْدٍ، وكثيراً ما يقول فيه: أخطأ شارح العراقيين، وأُخِذَ عليه فيه تَصْحِيْفٌ قبيحٌ. . .».

وقالَ ابنُ خيرٍ[1]: «وأَخَذَ كُتُبَ أبي عُبَيْدٍ إلاَّ أنَّه خَلَطَهَا بتقديمٍ وتأخيرٍ، وانتَحَلَها، وردَّ علىٰ أبي عُبَيْدٍ في أشياءَ أكثرُها تَحَامَلَ فيها عليه».

ومع أنَّ المؤلِّفَ معدودٌ من النُّحاة، ومترجمٌ في طبقاتهم، وله كتاب في (إعراب القرآن) لا يكادُ يَظهَرُ أثرُ النَّحو في كتابه، ولا تراهُ يُوجِّه لفظةً في الحديث توجيهاً نحوياً إلاَّ ما نَدَرَ، ولعلَّ لزومه المنهج الذي سار عليه أبوعَبَيْدٍ وهو الشَّرحُ والتَّفسيرُ اللُّغويُّ لا يحيدُ عنه هو السبب في ذٰلك، ولا شكَّ أنَّ التَّفسيرَ اللُّغويَّ يَتَّجهُ للمعاني، والإعراب مُرتبطٌ بالمَعنىٰ فكان ينبغي للمؤلِّف أن يُولي هٰذا الجانب بعضَ اهتمامه ـ رحمه الله وعفا عنه ـ لٰكنَّه لم يَفْعَلْ فكان ذٰلك مما يُؤخذُ عليه.

رابعاً: من فوائد الكتاب:

لم يقتصرِ ابن حَبيبٍ في مباحثه اللُّغوية علىٰ ما نقله عن أبي عُبَيْدٍ فقد ضَمَّنه بعضَ الفوائدِ اللُّغوية التي أفادَها من شُيُوخه، وحُضُوره في مجالس العلم ومطالعاته في الكتب، لٰكنَّها فوائدُ قليلةٌ عامةٌ، غيرُ معزَّوةٍ؛ لذٰلك قلَّت فائدتها بالنَّظر إلىٰ تقدُّم عصره، وكان المرجو منه ومن أمثاله أن يضيفَ أضعافَ ذٰلك كما سبق أن أشرنا.

ومن فوائد الكتاب النَّادرة: مباحثُه الفقهيَّة التي نقلها عن شيوخه وخاصَّة من تلاميذ الإمام مالك ـ رحمه الله ـ الذين شافهوه ونقلوا آراءه التي أفتىٰ بها

---

(١) فهرست ما رواه عن شيوخه: ٢٠٢.

في مَجالسه ودُروسه، التي لا يضمها كتاب، وإنَّما رُويت عنه، حكاها ابنُ حَبيبٍ عنهم، فكتابُ ابنِ حَبيبٍ سجلٌ حافلٌ لمثل هـٰذه الآراء، وهي ـ وإن كانت قليلة نظرًا لصغر حجمه ـ فهي نادِرَةٌ ومُفيدةٌ، وقد أَسهمَ في حفظها وروايتها، ويمكن مقارنتها بالأقوال المَنقولة عن الإمامِ في مصادر الفقه المالكي المختلفة، فتُصحِّحُ، وتُضِيْفُ، وتَشْرَحُ وتُوْضِحُ.

ومن **فوائده أيضاً**: ما نَقَلَهُ من آراء شُيُوْخِهِ المعزوَّة إليهم، مما لا يَتَضَمَّنُهُ كتابٌ من كتبهم إن كانوا من أهلِ التَّأليف، أو تَكشِفُ جوانب من علمهم وقدرتهم علىٰ الاستنباط، إن لم يكونوا من أهلِ التَّأليف.

ومن فوائده أيضاً: ما ورد فيه من أسانيد الرِّوايات المختلفة للأحاديث فهو ـ وإن كان ضعيفاً في الحديث ـ فرواياته يمكن أن يؤنَس بها، وأن يجمعَ بينها وبين روايات أخرىٰ.

وَمَعَ هَـٰذَا وَذَاكَ: يكشِفُ هـٰذا الكتاب عن جانبٍ مُهمٍّ بحاجة إلىٰ إبراز؛ وهو اهتمام عُلماء الأندلس بفنٍّ (غَريب الحديث) الذي وصل فيه كتاب «الدَّلائل في غَريب الحديث» لمؤلِّفه قاسم بن ثابت السَّرَقُسْطِيِّ (ت ٣٠٢هـ) إلى دَرَجَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ من الإتقانِ، وَهُوَ مُحَدِّثُ ابنُ مُحَدِّثٍ، طَلَبَا العلمَ بالأندلسِ ورَحَلاَ معاً إلىٰ المَشْرِقِ واشتَرَكَا في أغلبِ شُيُوخهما، وَيُقَالُ: إنَّهما اشتراكا في تأليفه، وقيلَ: إنَّ قَاسِمًا مَاتَ قبل إتْمَامِهِ فأتمه أبُوه. وللأندلسيين عنايةٌ كبيرةٌ في هـٰذا الفَنِّ قد لا تَقِلُّ عن عنايةِ أهلِ المَشْرِقِ ـ وإن كان الفضلُ للمُتَقَدِّم ـ فلهم طُرُقُ رواياتٍ مختلفة لـ«غَرِيْبِ الحَديثِ» لأبي عُبَيْدٍ، و«غريب الحديث» لابن قُتَيْبَةَ، و«غريب الحديث» للحَربي، و«غريب الحَديث» للخَطَّابِي و«الغريبين» للهَرَوِيِّ... واحتَفَلَ أهلُ الأندلسِ بهـٰذه التآليف،

ودرسوها واعتنوا بها روايةً وقراءةً واختصاراً، وذكروا في مؤلفَاتهم التَّاريخيَّة المعنيَّة بالتَّراجم أَولَ من أَدخلَ كلَّ كتابٍ منها إلىٰ الأندلس[1] ولهم علىٰ كلِّ كتابٍ منها أسانيدُ مشهورةٌ، وكانت تحظىٰ بعنايتهم بالسَّماع والقراءة، وعند وفودهم إلىٰ المَشرقِ يجلبون نسخَها المُوثَّقةَ إلىٰ الأندلس، يحرِصُون أشدَّ الحِرْصِ علىٰ تَصحيحها تَصحيحاً دقيقاً، ويَعتنون بها عنايةً كبيرةً رحمهم الله.

- **ومن فَوَائِدَ الكِتَابِ**: أنَّه مُؤلَّفٌ بشكلٍ مُختصرٍ مفيدٍ فليس بالطَّويل المُملِّ، ولا القصير المُخلِّ؛ مما يَسهل حملُه وتكثرُ فوائده.

- **ومن فوائده**: قلَّةُ الاستطراد، فلا تكاد تجد المؤلِّف يخرج عن قصده فيه، ولا تستهويه حادثةٌ أو نادرةٌ، وهٰذا منهجٌ علميٌّ سليمٌ من مناهج الدِّراسات الحَدِيْثَةِ، فأغلبُ القُدَمَاءِ من المُؤَلِّفين لا يلتزمون بهٰذا المنهج، فيخرجون عن القصد إلىٰ فوائد قد تكون أكثرَ أهميَّةً من مباحث الكتاب الأصليَّة، لكنَّها وُضِعَتْ في غيرِ موضعها، وإذا وُضعت في غير موضعها لم تُلفت النَّظر، ولم يهتدِ إليها كثيرٌ من الباحثين، ولو اهتدىٰ إليها لا تَقَعُ في نفسِ المُطالع الموقع المؤثِّر كما لو وَجَدَهَا في مظنتها، ومكانها الذي نَشَدَها فيه، فيفوتُ اقتناصها علىٰ كثير مِمَّن قصد أمثالها.

- **ويظهرُ في الكتاب**: اهتمامُ المؤلِّفِ بالقراءات فقد تكرر ذكرها في كتابه فهو - وإن لم يكن يلحُّ عليها إلحاحَ المُتَخَصِّصِ - تَكْشِفُ جانباً مُهِمًّا من

---

(١) هٰذا كله مبثوث في طبقات علماء الأندلس وتراجم رجالها، وقد جَمَعْتُ من ذٰلك قدراً كبيراً أثناء مطالعتي، وكنتُ علىٰ عزم أن أثبت شيئاً من ذٰلك في هٰذا التَّقديم تحت عنوان (جهود الأندلسيين في غريب الحديث) لكنَّ المقدمة طالت بكثرة شروح (الموطأ) فرأيت الاقتصار عليها، فلعلها تتاح الفُرصة لنشرِ هٰذا البَحثِ مُستقبلاً إن شاء الله.

هٰذا الاهتمام، وتُبرز إجادته لهٰذا الفَنِّ من فُنُونِ المَعْرِفَةِ.

خامساً: العُثُور علىٰ النُّسخة:

لا أَعْرِفُ أَحَداً سَبَقَنِي إلىٰ الكَشْفِ عن هٰذا الأثر من آثار ابنِ حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ فقد بقي الكتابُ مَجْهُوْلاً لدىٰ الباحثين عن التُّراث من بداية نهضتنا العلميَّة المباركة في البلاد العربيَّة والإسلامية، منذ ما يزيد علىٰ قرن من الزَّمان بل أكثر من ذٰلك، منذ اهتمام المستشرقين بالتُّراث العربي، فلا أعرف أحداً ذكره أو دلَّ علىٰ وجوده؛ لذا يُعتبر هٰذا التَّعريف أوَّل تعريفٍ بهٰذا الكتاب، وهٰذا يُبشِّرُ بخيرٍ عظيمٍ، وأملٍ كبيرٍ، بأنْ يُكشَفَ مُسْتَقْبَلاً عن كُنُوزِ هٰذا التُّراث التي ما زالت مجهولةً لدىٰ كثير من الباحثين، وهي مَوجُودةٌ في زوايا المكتبات هُنا وهُناك، وهي بحاجةٍ إلىٰ جهود المُخلصين الغيورين علىٰ تُراث هٰذه الأمة، وسَبَقَ لي ـ ولله الحَمْدُ ـ أن كَشَفْتُ عن كثيرٍ من الآثار لا أعلمُ أحداً سبقني إليها، وذٰلك بفَضْلِ اللهِ تَعالىٰ وتَوفيقه، ثم بالنِّيَّةِ الصَّادقة إن شاءَ الله لخدمة هٰذا العلم وطلَّابه؛ لذا أمدُّ يدَ الضَّراعة إلىٰ الله تَعالىٰ أن يُعظِمَ الأجرَ والثَّوابَ ويُخلِصَ النيَّةَ له سبحانه. وأنا لم أقل هٰذا من قبيل المُفاخرةِ والمبَاهَاة وإن كان الشَّاعرُ العَرَبِيُّ يقولُ:

* تِلْكَ المَفَاخِرُ لاَ قُعْبَانَ مِنْ لَبَنٍ *

لكنِّي أستَنْهِضُ هِمَمَ الباحِثين المُخْلِصِين في الكَشْفِ عن آثار سلفنا الصَّالح رحمهم الله، لاسيَّما في الآثار المَجهولةِ المؤلِّفِ، والقِطَعِ من الكُتُبِ التي قد تَبْدُو عديمةَ الفائدة، وهي ربَّما تكونُ من أَهمِّ الكُنُوزِ وأنفسِها.

وفي صَيْفِ عام ١٤١٧هـ عَلِمْتُ بوجودِ نسخةٍ من شَرحٍ من شُروحِ «الموطَّأ» في مكتبةِ الحرم المَكيِّ الشَّريفِ، وَصَلَتْ حديثاً إلىٰ المكتبة إهداءً

ـ كما علمت من مُدير المَكتبةِ ـ واتصلتُ به هاتفيًا، وأبديتُ رغبتي في الحُصُولِ علىٰ صورة من الكتابِ، فكان مديرُ المكتبةِ ـ الدُّكتور يُوسف بن عبدالله الوابل ـ حفظه الله تَعالىٰ ـ صديقاً عزيزاً، وهو معروفٌ بخدمةِ الباحثين في هـٰذه المَكتبةِ العامرةِ، فأسرعَ في تلبية طلبي وأحضرَ النُّسخةَ إلىٰ مَنزلي فله منِّي الشُّكرُ والتَّقديرُ، ومن الله جزيلُ الأَجرِ والثَّوابِ.

وَحَالَ ما تَصَفَّحتُ الكتابَ أدركتُ أَهَمِّيَّتَهُ وَعَرَفْتُ مُؤَلِّفَهُ في الحَالِ، وَأَنَّه عبدُالملكِ بن حَبِيْبٍ السُّلَمِيُّ الأندلُسيُّ (ت٢٣٨هـ)، وكان اشتغالي منذ زمن بـ«الاقتِضَابِ في غَرِيْبِ المُوَطَّأِ وإعرابِهِ علىٰ الأبْوَابِ» لأبي عبدالله محمد بن عبدالحَقِّ اليَفْرَنِيِّ التّلمساني (ت ٦٢٥هـ) وفيه نصوصٌ كثيرةٌ عن ابن حَبيبٍ هـٰذا، ثم اشتغالي بكتاب«التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأِفي معرفة غَوَامضِ إعرابه وغَريبِ لُغاته ومَعانيه» لأبي الوَليد هِشام بن أحمد الوَقَّشِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ (ت ٤٨٩هـ). لذٰلك لم يَكُنْ من الصَّعب عليَّ إدراك أَنَّ هـٰذا الكتاب لابن حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ لاسيَّما والدَّلائل في داخل الكتاب واضحةٌ صَرِيْحَةٌ بصحَّة هـٰذه النِّسبة.

سادساً: وَصفُ النُّسخة الخطيَّة:

قُلْتُ: إنَّ هـٰذه النُّسخة أُهدِيَتْ إلىٰ مكتبةِ الحرمِ المكيِّ الشَّريف حديثاً من رجلٍ ليس من المصلحة التَّصريح بذكر اسمه جزاه الله خيراً، فلعلَّ دعوةً صالحةً له في أفضلِ بُقعةٍ علىٰ وجهِ الأرضِ ـ مكَّة شرَّفها الله ـ خيرٌ له من التَّنويه به، نسأل الله لنا وله جزيل المَثُوبةِ، وعَظِيْمَ الأَجرِ، وأن يجعلَهَا في ميزانِ حسناته. ورقم الكتاب في المكتبة المذكورة (٤٦١٢ ـ عام) ينقص من أوله ورقةٌ واحدةٌ ـ فيما أظنُّ ـ يبدأ المَوجود منه أثناء الحديث الأول من «المُوَطَّأِ» يقع في ١٨٨ صفحة وفي الصفحة (٢٥) سطراً، هـٰذا في الصَّفحات

التي تخلو من عنوانات رؤوس الفقر ذات الخَطِّ العَرِيض وإن كانت هٰذه الثانية هي أغلبُ صفحات الكتاب؛ لذٰلك يتراوح متوسط الأسطر بين (٢٢ـ٢٥) سطراً وكلمات السَّطر الواحدِ بينَ (١٥/١٨) كلمة، وقد انفَرطَ عِقدُ نظامِ صَفَحَاتِ الكتاب فتقدَّمَ بَعضُ أوراقِهِ وتأخَّرَ بعضُها، وكان فضلُ إعادتها إلىٰ نظامها يَرجعُ إلىٰ أحدِ الفُضلاءِ من مُطالعي الكتاب، فقد دَلَّل في كلِّ صفحة فيها انقطاعٌ علىٰ بداية الصَّفحة التي تليها بعد عدةِ صفحاتٍ، وقد تتبَّعتُها حتَّىٰ عادَت كلُّ صفحةٍ إلىٰ مكانها، ولم يُفقد منها شيءٌ، والنُّسخة مكتوبة بخطٍّ أندلسيٍّ قديمٍ دقيقٍ هو إلىٰ الجودة والإتقان أقربُ، جاء في آخره: «وصلىٰ الله علىٰ محمَّدٍ وآله وسلم تسليماً، نسخه عبدالرَّحمـٰن بن عيسىٰ بن منغفارد (كذا) لنفسه بيده الفانية، ثم لمن شاء الله تَعَالَىٰ بعده فالله يفهِّمه ما فيه. . . وكان الفراغُ منه عشيَّة السَّادس والعشرين من [ر]جب الفَرد عام ثمانيةٍ وستِّمائة. والنُّسخَةُ مقروءةٌ ومُصَحَّحَةٌ بعض التَّصْحيحات علىٰ هامشها، قليلةُ الضَّبط بالشَّكل، وعنوانات رؤوس الفقر بخطٍّ كبيرٍ في وسط السَّطر بشكلٍ بارزٍ وخَطٍّ جميلٍ، وعلىٰ النُّسخة أثرُ رطوبةٍ وتقطيع أرضةٍ ذهبت ببعضِ الكلمات خاصةً في الأوراق الأخيرة، أمكن ـ ولله المنَّة ـ قراءة أغلبها، واستغلق منها القليلُ. وكتب علىٰ الورقة الأولىٰ منه (شَرْحُ غريبِ المُوَطَّأِ) لكنَّها بخطٍّ مُغايرٍ لخطِّ الأصلِ وهو خطٌّ حديثٌ لا يُعتمد عليه.

ثامناً: عملي في التَّحقيق:

من بَدِهيِّ القَول أنَّ التَّحقيقَ علىٰ نُسخةٍ واحدةٍ شاقٌّ وعَسيرٌ، وهو كمن يسيرُ:

* عَلَىٰ لاَحِبٍ لا يُهْتَدَىٰ بِمَنَارِهِ *

لذٰلك توقَّفتُ في كثيرٍ من المواطن في قراءة بعض الكلمات لم أهتد إلىٰ

وجه الصَّواب فيها، مع أنِّي بذلت في ذٰلك وقتاً وجُهداً، وسألتُ أهلَ الخبرةِ في ذٰلك، وزاد ذٰلك تعقيداً أنَّ النُّسخةَ تكادُ تكونُ خاليةً من الضَّبطِ بالشَّكلِ، والضَّبطُ بالشَّكل في بعضِ الألفاظِ مَدَارُ مادَّةِ البَحْثِ، وبه يُفهم المَقصود، ويكون أحياناً هو موضوعُ بحثِ اللَّفظةِ، والمُؤَلِّفُ ـ رحمه الله ـ لا يُقَيِّدُ اللَّفظةَ بالحُرُوفِ ولا بالنَّظَائِرِ، ومما أعانَ علىٰ قراءة النُّسخة ـ بعد تَوفيق اللهِ ومنِّهِ وعَونِهِ ـ قِلَّةُ التَّصحيفِ والتَّحريفِ، فالنَّاسِخُ ماهرٌ في الكِتابة إلىٰ حِدٍّ بَعِيْدٍ، مُجيدٌ لها حسن الخَطِّ، لٰكن تداخلت بعض الكلمات، وأتت الأرضة علىٰ بعضها، واحترق المدادُ من القدم. . .وفيه أسقاط غير ملحوظة إلاَّ بمقارنة نصوصه بالمصادر التي نقلت عنه، كالنُّصوص التي نقلها أبوعمر بن عبدالبرِّ وأبوالوليد الباجي، وغيرهما، وَحَاوَلْتُ إبراز النَصّ كما تَرَكَهُ مؤلِّفه لذا أضفت بعض عنوانات الكتب التي لم يذكرها النَّاسخ مثل [شَرحُ غريبِ كتاب الطَّهارة]. . . وأمثال ذٰلك؛ لأنَّ الناسخ ذكرَ قوله: (شَرحُ غريبِ كتابِ الحَجِّ) و(شَرْحُ غريبِ كتاب الزَّكاة). . . فأردت أن يكون الكتاب علىٰ نسقٍ واحدٍ؛ لأنَّه غَلَبَ علىٰ ظنِّي أنَّها سقطت سهواً من النَّاسخ، وكلُّ إضافة غلب علىٰ ظنِّي أنها سقطت من الناسخ وضعتها بين قوسين هكذا [ ] ولم أعلِّق عليها بشيءٍ غالباً؛ لأنَّ القوسين يدلان علىٰ المقصود دون تعليق، إلاَّ إِذَا كَانَت الزِّيَادَة منقولةً من مصدرٍ آخَر فإنِّي أعلق بما يفهم منه مصدر الزيادة، وأضفتُ رقم الصفحات من الكتاب المخطوط بين قوسين أيضاً ليُستدلَّ بها علىٰ أصله كما هي عادة المُحَقِّقين وأضفتُ رقم الجزء والصَّفحة ورقم الحديث من «الموطأ» مع ذكر الحديث في الأصل تخفيفاً للهوامش.

وفي التَّعليق علىٰ النَّصِّ حاوَلتُ الرَّبطَ بينَ هٰذا الكِتَابِ وبَين الرِّوايات

المُختلفةِ لـ«المُوطَّأ» المَشهورةِ المُتَدَاولةِ، وكذٰلك ربطتُ بينه وبينَ أهمِّ شروحِ «المُوَطَّأ» عند ذكر كلِّ كتاب من كتب «الموطأ» فأُحيل في هامشه علىٰ أماكن وجود هـٰذا الكتاب فيها؛ لِيَسْهُلَ الرُّجوعُ إليها لمن أرادَ ذٰلك؛ ونظراً إلىٰ أهميَّة اللُّغةِ في هـٰذا الكتاب، وأنَّها مدارُ البَحْثِ، وموضوعَ الكتاب، فقد خرَّجت الألفاظ اللُّغوية المشروحة من المصادر اللُّغوية المختلفة، مُبتدئاً بكُتُب غَريب الحَديث، جاعلاً غريب أبي عُبيد ـ رحمه الله ـ في المقدمة وأضفت إليها ما تيسَّر من المصادر، وعَزوتُ الآيات القُرآنيَّة إلىٰ سُورها وأرقام آياتها من كتاب الله عزَّ وجلَّ. أمَّا الأحاديث التي أوردها المؤلِّفُ في ثنايا الكتاب فلم أُخرِّجها؛ لأنَّ أغلَبَهَا أحاديثُ ضِعَافٌ؛ فالمُؤَلِّفُ لم يلتزمْ بطريقة المُحدِّثين في التَّوثيقِ، فيلزم لتخريجها والحُكمِ عليها جُهدٌ كبيرٌ مما يثقلُ هوامش النَصِّ، فيكون بمثابة تأليفٍ جديدٍ، هـٰذا من ناحية، ومن ناحية أُخرَىٰ فالكتابُ مؤلّفٌ في الغَريبِ اللُّغويِّ خاصةً. وأمَّا المسائل الفقهية فلم أعتَنِ بتخريجها؛ لأنَّها خارجةٌ عن موضوع الكتاب الأصلي أيضاً وهو غريبُ الحديثِ خاصَّةً. وخرَّجتُ الشَّواهد الشِّعريَّة ونسبتها إلىٰ قائليها إن لم تكنْ منسوبةً، وصحَّحتُ نسبة الأبيات التي عَزَاهَا المؤلِّفُ إلىٰ غير قائليها، ودلَّلتُ عليها في دواوين الشُّعراء، ومَجاميع الشِّعر، والمَصادر المُختلفة، وأتممتُ الشَّواهد التي وردت مقطوعةً في الأصل عن سَوَابِقِهَا، ولواحِقِهَا مما يتمُّ به مَعناها أو إعرابها، أو تَرْتَبِطُ به ارتباطاً وَثيقاً؛ وذٰلك لارتباطها بموضوع الكتاب، وعرَّفتُ بالمَجاهيل من أعلام النَصِّ تَعريفاً مُختصراً، وأوليتُ شيوخ المُؤَلِّفِ مزيدَ عنايةٍ وَدَلَّلْتُ علىٰ مصادر تَراجمهم، وعرَّفتُ بالمواضع الواردة في النَّصِّ؛ لدخولها في غَريب الألفاظِ، والله تعالىٰ أعلمُ وهو حسبُنا ونعم الوَكيل، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

[illegible]

وسالنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث ملك

[illegible]

وسالنا عبد الملك بن حبيب عن شرح الالتفاع

[illegible]

الصفحة الأولى من المخطوط

الصفحة الأخيرة من المخطوط

تفسير غريب الموطأ

تأليفُ
عَبدِالمَلكِ بنِ حَبيْبٍ السُّلَمِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ
(١٧٤ ـ ٢٣٨هـ)

حققه وقدَّم له
الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العُثيمين
مكة المكرمة ـ جامعة أمّ القُرَىٰ

[شرحُ غَريبِ كتاب وُقُوت الصَّلاة][1]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله][2]

. . .][3] نبيُّ اللهِ بجبريل، ثم خلَّىٰ عنهم حتَّى إذا غابَ الشَّفقُ وابتطأ العِشَاءُ نُودِيَ فيهم: الصَّلاةُ جامعةٌ، فاجتمعوا، فصلَّىٰ بهم العِشاءَ أربعَ ركعاتٍ يُعلن في الرَّكعتين الأوليتين، ولا يُعلِنُ في الرَّكعتين الأخيرتين، جبريلُ بين يدي نبيِّ الله، ونبيُّ الله بين أَيدي النَّاسِ، يقتَدي الناسُ بنبيِّهم، ويقتَدي نبيُّ الله بجبريل، ثم يأتي الناسُ ولا يدرُون أيزادون على ذٰلك أم لا؟ حتَّى إذا طلعَ الفجرُ نُوْدِيَ فيهم: الصَّلاةُ جامعةٌ، فاجتمعوا، فصلىٰ بهم الصُّبحَ ركعتين، أطالهما، وأعلنَ فيهما القراءةَ جبريلُ بين يدي نبيِّ الله، ونبيُّ الله بينَ أَيدي

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/٣، ورواية أبي مُصعب: ١/٣، ورواية محمد بن الحَسن: ٣١، ورواية سُويد: ٤١، والاستذكار: ١/٢٦، والمُنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ١/٣، والتَّعْلِيْقُ عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشيِّ: ١/٣، والقَبَس لابن العَرَبِيِّ: ٧٥، وتَنوير الحَوالك: ١/١٣، وشرح الزُّرقاني: ١/١١، وكشف المُغَطَّىٰ: ٤٩.

(٢) كثير من العُنوانات من عَمَل المُحقِّق ـ عفا الله عنه ـ وذٰلك أنَّ النَّاسخ أو المؤلف وضع عنوانات لبعض الكتب وأهمل بعضها، فما أهمله النَّاسخُ ألحقه المحقِّق كما هو هُنا بالأسلوب الذي اتُّبِعَ في الكتاب دون زيادة ولا نقصان؛ ليكون علىٰ سَنَنٍ واحدٍ.

(٣) أول النُّسخة مخرومٌ سقطت منه أوراق لانستطيع معرفة مقدار السَّقط إلاَّ أنَّ المؤلِّفَ مازال في بداية الكتاب، فهو يشرحُ الحديث الأول من «المُوطأ» ثم يستمر إلىٰ آخر النُّسخةِ، كلُّه موجودٌ لم يُفقد منه شيءٌ، ماعدا تقديم وتأخير في بعض الصَّفحات، استطعتُ بحمد الله إصلاحه، وقد نبَّهتُ عليه في مواضِعِه، وفي وصف النُّسخة كما تقدم.

النَّاسِ، يقتدي النَّاسُ بنبيِّهم، ويقتدي نبيُّ الله بجبريل.

قال عبدُالملك: فهٰذا تفسيرُ قَولِهِ: «فَصَلَّىٰ فَصَلَّىٰ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]، ثُمَّ صلَّىٰ فَصَلَّىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رواه ابنُ شهابٍ، عن عُرْوَةَ بنِ الزُّبير، عن عائشةَ زوجِ النَّبيِّ [ﷺ]: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ كان يُصلِّي العصرَ والشَّمْسُ في حُجرتها قبلَ أن تظهَر» [١/ ٤ رقم (٢)].

قال عبدُالملك: أمَّا قَوْلُهُ: «والشَّمسُ في حُجرتها» فإنَّ الحُجْرةَ الدَّارُ[١]، وإنَّما اشتُقَّتْ الحُجْرَةُ من التَّحجيرِ، تقولُ: حَجَّرتُ نفسي: إذا أحطتَ عليك بجدارٍ، فالجِدَارُ هو التَّحجيرُ، ومُبتدأُ داخلِ الجِدَارِ هو الحُجرةُ. وقد استَعْمَلَ

(١) في اللِّسان (حجر): «الحجرةُ في البُيُوتِ معروفَةٌ». قال أبوالوليد هشام الوَقَّشِيُّ في كتابه «التَّعليق علىٰ المُوطَّأ»: «وكلُّ بناءٍ أحاطَ به حائطٌ فهو حُجرةٌ، وهو مشتقٌّ من قولهم: حجرتُ الشَّيء إذا منعتُه» ومثله قال محمدُ بنُ عبدُالحَقِّ اليَفْرُنِيُّ في كتابه «الاقتضاب في غريب الموطأ. . .» وعن أبي الوليد نقل وبه اقتدىٰ.

والحُجْرَةُ ـ في غير هٰذا ـ النَّاحِيَةُ، كذا قال أبوعُبَيْدٍ في غَريب الحديث: ٤/ ١٨٤، وأنشد [لعروة بن زيد الخيل الطَّائي، شعر طيِّىءٍ: ٦٥١]:

بِجَيشٍ تَضَلُّ البُلْقُ في حُجُراتِهِ ... تَرَىٰ الأُكْمَ فِيْهَا سُجَّداً للحَوَافِرِ

يقول الفقيرُ إلىٰ الله تعَالىٰ عبدُالرَّحمٰن بنُ سُليمان العُثيمين ـ عفا الله عنه ـ: رأيتُ هٰذا البيت مفرداً في تذكرة ابن حمدون البَغدادي: ٥/ ٣٦٦ منسوباً إلىٰ والده زَيدالخيل، ولم يخرِّجه المُحقِّقُ، وهو مُخرَّجٌ في شعرِ طيِّىءٍ فليراجع هناك، وهو أيضاً مذكورٌ في شعر زيد الخيل الذي جمعه الدُّكتور نوري حَمُّودي القَيْسَيِّ: ١٧٩ (شعراء إسلاميون) وقد صحَّح نسبته إلىٰ زيدٍ فالله تعالىٰ أعلم.

النَّاسُ ببلدنا كلامهم في الحُجْرَةِ على أنَّها [من وسط] بُيُوت الدَّار، وذٰلك منهم خَطَأٌ. وأمَّا قولُها: «والشَّمسُ في حُجْرَتِهَا قبلَ أَنْ تَظْهَرَ» فتعني: قبل أن تعلُو الجُدُرَ ويرتفعُ ظلُّها عن قاعةِ الحُجرةِ.

قَال عبدُالمَلكِ: وكلُّ شَيءٍ قد عَلاَ شَيْئًا فقد ظَهَرَهُ[1]، ومنه قولُهُ عزَّ وجَلَّ:[2] ـ في ردم يأجوج ومأجوج ـ: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَـرُوهُ﴾ يعني: أن يعلوه، ﴿وَمَا ٱسْتَطَـٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾.

قال عبدُالملكِ: وإنَّما عَنَىٰ بهذا الحديثِ تعجيلَ صلاةِ العَصرِ؛ لأنَّ الحُجْرَةَ يومئذٍ كانت ضَيِّقةً ليست واسعةً، والشَّمسُ لا تكون في قاعة الحُجْرَةِ الصَّغيرةِ إلاَّ وهي قائمةٌ مرتفعةٌ في وسطِ السَّماءِ، من قبل أن تعلوَ الجُدُرَ محدقةً بها، وأنَّ ظِلَّها يتغشَّاها سَرِيْعًا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيْبٍ عن شرحِ (الالتِفَاعِ)

في حديث مالكٍ الذي رواه عن يَحيىٰ بن سَعِيْدٍ، عن عَمْرَةَ بنتِ عبدِالرَّحمـٰن، عن عائشة: أنَّها قالت: «إنْ كان رَسُوْلُ اللهِ ﷺ ليُصَلِّي الصُّبحَ فَينصرِفُ النِّساءُ ـ بَعْدَ فَرَاغِهِ ـ مُتَلَفِّعاتٍ بمُرُوطهنَّ ما يُعرفنَ من الغَلَسِ» [١/ ٥ رقم (٤)].

قال عبدُالملك: [المُرُوْطُ] ـ واحدُها مُرْطٌ[3] ـ: أَكْسِيَةُ صُوْفٍ رِقَاقٌ

---

(١) كذا في غريب الوَقَّشِيِّ والاقتضاب لليَفْرَنِيِّ.

(٢) سورة الكهف: الآية: ٩٧. وفي الأصل: «استطاعوا» في الموضعين.

(٣) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٧، وغريب الخَطَّابي: ٢/ ٥٧٦، والفائق: ٣/ ٣٥٩، والغريبين: ١٧٤٤، والتَّعْلِيْق على المُوطأ لأبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ١/ ١١ والنِّهاية: ٤/ ٣١٩.

خِفَافٌ مُربَّعةٌ، كان النِّساءُ يلتفعنَ بها ويأتزرنَ بها في ذٰلك الزَّمان، قال: وَالمُتَلَفِّعُ [١]: الذي يُلقي الثَّوبَ على رأسِهِ ثم يلتفُّ به، لا يكون الالتفاعُ إلاَّ بتغطية الرَّأسِ[١]، وقد قال شارحُ العراقِيِّين[٢]: الالتفاعُ مثلُ الاشتمالِ، أَمَا

= ويراجع: تهذيب اللُّغة: ١٣/ ٣٤٤، والاستذكارُ ١/ ٥٢، والتَّمهيد: ٢٣/ ٣٩٠، والصِّحاح واللِّسان والتاج (مرط).

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ١٩٢، وغريب ابن قتيبة: ٢/ ٢٤١، والغريبين: ١٦٩٦، والفائق: ٣/ ٣٢٣، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٢٧٨، والنِّهاية: ٤/ ٢٦٠.

ويُراجعُ: العين: ٢/ ١٤٥، ومختصره: ١/ ١٧٥، وجمهرة اللُّغة: ٩٣٧، وتهذيب اللُّغة: ٢/ ٤٠٢، والمُحكم: ٢/ ١١٧، والاستذكار: ١/ ٥٢، والتَّمهيد: ٢٣/ ٣٩٠، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي: ١/ ١٠، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (لفع).

(٢) هو أبوعُبَيْدٍ القاسِمُ بن سَلاَّم الهَرَوِيُّ (ت٢٢٤هـ) الإمامُ العَلاَّمةُ صاحبُ «غريب الحديث» والنَصُّ في كتابه الغريب: ٤/ ١٩٢، والمؤلِّف ينقل عن كتابه كثيراً ولم يُصرِّح بذكره أبداً، ولا أعلمُ لذٰلك سبباً إلاَّ المُعاصرةَ، فهو قد عاصره ولا أعلم أنه اجتمعَ به، ولم يسمع منه كتابه، ولا رواه عنه، فلذا كره أن يُصرِّحَ بذكره في مواضع النَّقل؛ لأنَّ وسيلة الرِّواية مفقودةٌ مع إمكانها؛ فأبنُ حَبيبٍ معاصرٌ لأبي عُبَيْدٍ، ولذٰلك يصحُّ قولُ العُلماءِ: إنَّ ابن حبيبٍ لم يكن يهتمُّ بالرِّواية. ولم يوفَّق ابن حَبيبٍ في رده علىٰ أبي عُبَيْدٍ، فما قاله أبوعُبَيْدٍ معروفٌ عندَ كثيرٍ من أهلِ اللُّغة، نقله أصحابُ المعاجم، وكُتُبُ غريبِ الحديثِ، ولو انفرد به أبوعُبَيْدٍ لقُبل منه ذٰلك؛ لأنه ثقةٌ في نقل الحديث والرِّواية، مُجْمَعٌ علىٰ توثيقه، قال أبونَصْرٍ الوائِليُّ السِّجزي: «سمعتُ محمدَ بنَ عبدِالله الحافظ يقول: كان أبومحمد ـ يعني ابن قتيبة ـ يتعاطىٰ التقدُّم في عُلُومٍ كثيرةٍ، ولم يرضَهُ أهلُ علمٍ منها، وإنَّما الإمامُ المقبولُ عند الكُلِّ أبوعُبَيْدٍ القاسمُ بنُ سَلاَّم».

وذكر أحمد بن كامل بن خلف فضلَه وعلمَه والعلومَ التي يجيدها ثم قال: «ولا أعلمُ أحداً من الناس طَعَنَ عليه في شيءٍ منها». وهٰذا يحيىٰ بن معين ـ شيخ المحدِّثين وإمام النُّقاد ـ يُسألُ عن الكتابة عن أبي عُبَيْدٍ والسَّماع منه فيقول: «مثلي لا يُسألُ عن أبي عُبَيْدٍ؟! =

سَمِعَ قولَ عَبِيْدِ بن الأَبْرَص: (١)

= أبوعبيد يُسألُ عن النَّاسِ». وغير هٰذا كثير، تجده في تهذيب الكمال: ٢٣/ ٣٥٤، وسير أعلام النبلاء: ١٠/ ٤٩٠ وغيرهما، فإذَا كان كذٰلك في الحديث مَعَ شِدَّةِ تحفُّظ المحدثين وحرصهم، فكيفَ لا يكونُ كذٰلك في اللُّغة وهو بها اشتهر؟!.

ونَصُّ كلام أبي عُبَيْدٍ: «و[أمَّا] الالتفاعُ بالثَّوبِ فهو مثلُ الاشتمالِ، وقال الأصمعيُّ: هو أن يتجلَّلَ بالثَّوْبِ كُلِّه...».

وابنُ حَبيبٍ في رده هٰذا أخطأ في رواية البيت فنسبه إلىٰ عَبِيْدِ بن الأبرص، وليس له. كما سيأتي

(١) هو عَبِيْدُ بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسديُّ، شاعر، جاهلي، قتله النعمان يوم بؤسه، له ديوان طبع قديماً، ثم أعاد طبعه الدكتور حسين نصار سنة ١٩٥٧م في القاهرة. أخباره في الشِّعر والشُّعراء: ٢٦٧، والمؤتلف والمختلف: ٦٣، والخزانة: ١/ ٣٢٣. وأخطأ المؤلِّف ـ رحمه الله ـ في نسبته إلىٰ عَبِيْدٍ، وإنَّما هو لسُوَيْدِ بن أبي كاهلٍ اليَشْكُرِيِّ شاعرٌ، جاهليٌّ، مُقِلٌّ، له ديوانُ شعرٍ صغيرٌ، جمعه شاكر العاشور، وطبع في البصرة سنة ١٩٧٢م، ومن أشهر شعره عينيَّته التي منها الشَّاهد أولها:

بَسَطَتْ رَابِعَةُ الحَبْلَ بِنَا ... فَوَصَلْنَا الحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعْ

حُرَّة تَجْلُو شَتِيْتاً وَاضِحاً ... كَشعَاعِ الشَّمْسِ فِيْ الغَيْمِ سَطَعْ

أوردها صاحبُ المفضَّليات: ١٩٩. يراجع: شرحها لابن الأنباري: ٤٠٤، وشرحها للمَرْزُوقي، وشرحها للخطيب التِّبريزي، وفي المفضَّليات: (سقاطي) و(لاح في الرأس) ولا شاهدَ فيه علىٰ هٰذه الرِّواية، قال ابن الأنباري: «غيره:

* لَمَعَ الرَّأْسُ بِشَيْبٍ وَصَلَعْ *

يراجع: الدِّيوان: ٣٢، والشِّعر والشُّعراء: ٢٣٥، والجَمهرة: ٨٣٦، ومقاييس اللُّغة: ٣/ ٨٦، ومجمل اللُّغة: ٤٦٦، والأغاني: ١١/ ١٧٠، والخزانة: ٢/ ٥٤٧. ونقل اليَفْرُنِيُّ في «الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه» عن ابنِ حَبيبٍ مصرّحاً به لكنَّه لم يَتَفَطَّن إلىٰ نسبته للبيت فتابَعه عليها وأنشَده لعَبِيْدٍ؟! وأسقط قوله: «قال شَارحُ العِرَاقيِّين» وحسناً فَعَل.

كَيْفَ يَرْجُوْنَ سُقُوْطِيْ بَعْدَمَا   لَفَّعَ الرَّأْسَ بَـيَاضٌ وَصَلَعْ

يقولُ: غَطَّىٰ الرَّأسَ. فالِّلفَاعُ: ما التُفِعَ، والِّلحَافُ[1] فيما التُحِفَ[2].

قال عبدُالملكِ: والغَلَسُ والغَبَسُ والغَبَشُ واحدٌ، كلُّ ذٰلك من بقايا ظلمة الَّليل. وقد رُوي حديث مالكٍ عن أبي هُرَيْرَةَ حين قال لعبدِالله بن رافعٍ ـ وصلَّىٰ الصُّبح بغبس ـ بالسّين والشين[3].

---

(١) في الأصل: «اللحافة».

(٢) قال الوَقَّشِيُّ في تعليقه ١ / ١٠: «وقع في رواية يحيىٰ بفاءين، ورواه أكثرُ الرُّواة بالفاء والعين غير معجمة والمعنىٰ واحدٌ» ومثله تماماً في الاستذكار: ١/ ٥٢، والتمهيد: ٢٣/ ٣٩٠.

(٣) هٰذه اللَّفظة مشروحةٌ في غريب الحديث للحربي: ٦٦٣، والغريبين: ١٣٨٥، والتَّعليق على المُوطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ١/ ١٦، والفائق: ٣/ ٤٧، والنهاية: ٣/ ٣٣٩.

ويراجع: العين: ٤/ ٣٦١، ٣٧٩، ومختصره: ١ / ٤٨٨، ٤٩٤، والجمهرة: ٣٣٨، ٣٤٤، ٨٤٥، وتهذيب اللُّغة: ١٦/ ١٨٣، والمحكم: ٥/ ٢٣٧، ٢٥٧، ٢٦٧، والفرق بين الأحرف الخمسة لابن السِّيد: ٥٦١، ٥٦٢. والاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه لأبي عبدالله اليَفْرَنِيِّ، وفيه: «إلاَّ أنَّ الغَلَسَ لا يكون إلاَّ آخر الَّليْلِ» وفي الفائق: «الغَبَشُ والغَطَشُ والغَبَسُ والغَلَسُ أخواتٌ، وهي بقية الَّليْلِ».

وفي تهذيب اللُّغة: «أخبرني »أبوإسحٰق البزاز، عن عثمان، عن القعنبيِّ، عن مالكٍ ـ في حديث رواه عن أبي هريرة ـ، قال في صَلاَةِ الصُّبح: «صَلِّها بغَبَشٍ» ورُوي: «بغَلَسٍ»، قال مالكٌ: والغَبَشُ، والغَلَسُ والغَبَسُ واحدٌ. قلتُ: معناها: بقيةُ ظلمةِ آخرِ الَّليلِ يُخالطها بَيَاضُ الفَجَر الثَّاني، فيتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود. وقال: والغبشُ وقيل: الغَبَسُ والغَلَسُ بعد الغَبَسِ، وهي كلها في آخر الَّليل، ولا يجوز الغبش في أول الَّليلِ. أبوعُبَيْدٍ عن أبي عُبَيْدَةَ غبش الَّليْلُ وأغْبَشَ: إذا أظلم..».

(فائدة): وفي كتاب فعلت وأفعلت لأبي إسحٰق الزَّجاج ٦٩: «ويُقالُ: غَبَسَ الَّليْلُ وأغْبَسَ وغَسَقَ وأغْسَقَ، وغَسَىٰ وأغْسَىٰ، وغطش وأغطش، وغَبَشَ وأغْبَشَ: كلُّ هٰذا إذا أظلم».

ـ وسألنا عبدَالملك بن حَبِيْبٍ عن شَرْح (الفَرْسَخ)

في حديث مالك الذي رواه عن هشام بن عُروة، عن أبيه: «أنَّ عُمر بن الخطَّاب كتبَ إلى أبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ أنْ صلِّ العَصْرَ والشَّمسُ بيضاءُ [نَقيةٌ] قدرَ مايسيرُ الراكبُ ثلاثةَ فراسخَ [(1)] قبلَ غُرُوْبِ الشَّمْسِ [(1)]» [١/ ٧ رقم (٨)].

قال عبدُالملكِ: الفرسخُ: ثلاثةُ أميالٍ[(2)]، والميلُ ألفا ذراعٍ، وهي ألفُ باعٍ، وهي عشرُ غِلاَءٍ، والغَلْوَةُ: مائتا ذراعٍ[(3)]. وقد زاد الحِزَامِيُّ[(4)] عن عمِّه

---

(١) ـ(١) العبارة غير موجودة في «الموطأ» رواية يحيىٰ.

(٢) يراجع: الفائق: ٢/ ٤٦٩. وفي التَّعْلِيْقِ عَلَى المُوَطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: «وزعم بعض اللُّغويين أنه قد يكون أربعة وليس ذلك بمعروفٍ»، والمُنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ١/ ١٢ ونقل عن ابن حبيبٍ.

(٣) الغَلْوَةُ: قدر رميةٍ بسَهْمٍ، النِّهاية: ٣/ ٣٨٣، وفي المحكم: ٦/ ٣٨ «غَلاَ السَّهمُ نفسُه: ارتفع في ذهابه وجاوز المَدَىٰ، وكذٰلك الحَجَرُ، وكلُّ مرماةٍ غلوة، وكلُّه من الارتفاعِ والتَّجاوُزِ».

(٤) الحِزَامِيُّ هٰذا تكرر ذكره في كتابه هٰذا وفي غيره من مؤلَّفاته، وتحرَّفت نسبته هٰذه هنا إلىٰ (الجُذامي) و(الحَرامي) وحيثُ تأكدت لي نسبته علىٰ الوجه الصَّحيح فإنَّني صحَّحتُها في المواضع التالية دون إشارة إلىٰ ذٰلك، مكتفياً بما ذكرته هُنا، وقد صرَّح المؤلِّفُ باسمه كاملاً في بعض المواضع كما سيأتي. اسمه إبراهيم بن المُنذر بن عبدالله بن المنذر بن المغيرة بن عبدالله بن خالد بن حزامٍ القُرشي، وخالد بن حزام جدُّه الأعلىٰ أخو حكيم بن حزام الصَّحابي المشهور، وخالدٌ صحابي أيضاً مختلف في صحبته، وذكر أنَّه من السَّابقين إلىٰ الإسلام، وأنَّه هاجر إلىٰ الحبشة فنهشته حيَّةٌ فمات في الطَّريق فنَزَل فيه: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ . . .﴾ النِّساء: الآية: ١٠٠. علىٰ خلافٍ في ذٰلك علىٰ أنَّ المشهورَ في سببِ نُزُولِ هٰذه الآية أنَّها نزلت في حَبِيْبِ بن ضَمْرَةَ اللَّيْثِيِّ. . . يراجع أسباب النُّزول للواحدي: ١٧٠.

أخبار خالد رضي الله عنه في طبقات ابن سعد: ٤/ ٨٩، والاستيعاب: ٢/ ١٥، =

الضَّحاك بن عُثمان[1] في هٰذا الحديثِ: «أنَّ عُمَرَ قال: قدرَ ما يَسِيرُ الرَّاكبُ على الجَمَل الثَّفالِ فَرْسَخَيْنِ أو ثلاثةً قبلَ أن تغربَ الشمسُ».

قال عبدُالملك: والجَمَلُ الثِّفالُ: هو الشَّارفُ الكبيرُ الثَّقيلُ الحركةِ في سيره[2]. وإنَّما عَنَىٰ عُمر بذٰلك تعجيلَ العصرِ؛ لأنَّه لا يسيرُ الرَّاكبُ من بعد الفَرَاغ مِن صلاةِ العصرِ تسعةَ أميالٍ على الجَمَلِ الثِّفالِ إلاَّ إِذَا صُلِّيتْ والشَّمْسُ بيضاءُ مرتفعةٌ قبل أن تنحطَّ إلى الأفقِ الغربيِّ.

= والإصابة: ٢/ ٢٢٩، ومعلومٌ أنَّ عمَّه هٰذا غير ابن أخيه (خالد بن حكيم بن حزام) صحابيٌّ أيضاً. وتوفي إبراهيمُ بنُ المنذر الحِزَاميُّ سنة ٢٣٠هـ. وذُكر أنَّه ممن لقيَ مالكاً وإن كان الحافظ ابن حجرٍ يقول: «وما أظنُّه لَقِيَ مالكاً». فإن كان كما قال فقد لقي كبار أصحابه كعبدالله بن وهبٍ، وابن نافع وغيرهما، وأخذ عن ابن عُيَيْنَة وغيره. يراجع: تاريخ بغداد: ٦/ ١٨١، والجَرح والتَّعديل: ١/ ١٣٩، وتهذيب الكَمال: ٢/ ٢٠٧، والأنساب: ٤/ ١٢٩ . . . وغيرها.

(١) هو الضَّحاكُ بن عثمان بن الضَّحاك بن عُثمان بن عبدالله بن خالد بن حزام القُرشي، عرف بـ«الأصغر» لأنَّ جدَّه الضَّحاك بن عثمان كان محدِّثاً كبيراً ثِقَةً. قال المِزِّيُّ عن الضَّحاك الأصغر هٰذا: يروي عن مالك بن أنسٍ، وعن جدِّه الضَّحاك بن عثمان (الكبير)، وموسىٰ ابن إبراهيم، ويروي عنه إبراهيم بن المنذور الحِزَامِيُّ. قال الخَطيب: «كان علاَّمةَ قريشٍ بالمَدينة بأخْبَارِ العَرَبِ وأيَّامها وأشعارها، وأحاديث النَّاس، وكان من كُبَرَاءِ أصحابِ مالك ابن أنس». يراجع: طبقات ابن سعد: ٥/ ٤٢٢، وجمهرة نسب قريش: ٤٠١، وتهذيب الكمال: ١٣/ ٢٧٥، وتهذيب التهذيب: ٤/ ٧٧٨.

(٢) الثِّفَالُ: بالفاء ويقال: بالقاف (الثِّقالُ) يراجع هامش تعليق الوَقَّشي: ١/ ١٤، ١٥، وغريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٥٣٨، والنِّهاية: ١/ ٢١٥، وغريب الحديث لابن الجوزي: ٢/ ١٢٥، ويراجع: إصلاح المنطق: ٤٨، وجمهرة اللُّغة: ٢/ ٦٦٤، والمخصَّص: ٩/ ١٢٨، والصِّحاح واللِّسان والتَّاح: (ثفل) و(ثقل).

ـ وسألنا عبدَالمَلك بن حَبِيْبٍ عن شَرح (طَنْفَسَةَ عَقِيْلٍ).

في حديثِ مالكٍ الذي رواه عن عَمِّه أبي سُهيلِ بن مالكٍ، عن أبيه: أنَّه قال: «كنتُ أرىٰ طَنْفَسةً لعَقِيْلِ بن أبي طَالبٍ يومَ الجُمُعَةِ تُطْرَحُ إلى جِدَارِ المَسْجدِ الغَربيِّ، فَإِذَا غَشِيَ الطَّنْفَسَةَ كلَّها ظلُّ الجِدَارِ خَرَجَ عمرُ بنُ الخطَّابِ فَصَلَّىٰ الجُمُعَةَ، قال:[1] ثمَّ نَرجعُ بعدَ صَلاَةِ الجُمُعَةِ فنقِيْلُ قائلةَ الضَّحَاءِ» [١/ ٩ رقم (١٣)].

قال عبدُالملكِ: لم تكن الطَّنْفَسَةُ[2] تُطْرَحُ لِمَعْرِفَةِ الوَقْتِ، وَلَـٰكِنَّهَا كَانَتْ تُطرح للجُلُوس عليها، ثم تُتركُ بحالها بعد ارتفاع الجالس عليها عنها، فكان

---

(١) في الموطأ: «قال مالكٌ، والدُ أبي سُهَيْلٍ».

(٢) النِّهاية: ٣/ ١٤٠، وفي كتاب الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه لأبي عبدالله اليَفْرُني ـ رحمه الله ـ كلامٌ جيِّد يحسن نقله لتتمَّ الفائدة بكلام المؤلِّف ـ رحمه الله ـ قال: «الطَّنافسُ: هي البُسُط كُلُّها، واحدتها طِنْفَسَةٌ، وكذٰلك رويناه علىٰ ما حدَّثني به الأُستاذ العلاَّمة أبوعليٍّ حسن بن عبدالله القيسي، عن الفقيه الحافظ الزَّاهد أبي جعفر بن غَزْلُون، عن أبي الوليد الباجي. قال أبوالوليد: ووقع في كتابي مُقيَّداً (طِنْفِسَة) بالكسر و(طُنْفُسَةٌ) بالضمِّ. وقال أبوعليٍّ: (طَنْفَسَةٌ) بالفتح لا غير. قال الشيخ ـ أيَّده الله بتوفيقه ـ: [اليفرني] ثلاثُ لغاتٍ فيها معروفات؛ الفتحُ فيهما، والكسرُ فيهما، وكسرُ الطاءِ وفتحُ الفاءِ. عُرْضُ الغالبِ منها والأكثر من جنسها ذراعان» ويراجع: المُنتقىٰ لأبي الوَليد الباجي: ١/ ١٨٩، وزاد الباجي رحمه الله في كتابه: «إنَّما كانت تُطرح يَجْلِسُ عليها عقيلُ بن أبي طالبٍ ويُصَلِّي عليها الجُمُعة، ويُحتمل أن يكون سُجُودُهُ علىٰ الحَصَبِ، وجُلُوْسُهُ وقيامُهُ علىٰ الطِّنْفَسَةِ. وقد روىٰ في «العُتْبِيَّة» عن مالكٍ أنَّه رأىٰ عبدالله بن الحسن بعد أن كَبُرَ يصلِّي علىٰ طِنْفَسَةٍ في المسجد، يقوم عليها ويَسْجُدُ ويضعُ يديه علىٰ الحَصَبِ. . .». وفي «تاج العروس» «وقيل: الطَّنَافِسُ: البُسُطُ والثِّيابُ، والحَصِيْرُ من سَعَفٍ عرض ذراعٍ. . .».

مقدارُ خُرُوج عُمَرَ وجُلُوسِهِ على المِنْبَرِ للخُطبةِ والتَّأذينِ عندَ غشيان ظلِّ الجدارِ الغربيِّ عرضَ الطِّنْفَسَة فقط. وإنَّما كانت تُطرَحُ من داخل المَسْجدِ عند أصلِ الجدارِ مستقبل الشَّرقِ؛ لأنَّ الشَّمسَ إذا زالت تحوَّلَ ظلُّ كلِّ شيءٍ إلى [الشَّرق] فدلَّ قوله: أنَّ عُمَرَ إنَّما كان يخرجُ للخُطبةِ عند غِشْيَان ظِلِّ الجدارِ عرضَ الطِّنْفَسَةِ، على أنَّ ذلك إنَّما كان عند زوال الشَّمسِ قبلَ امتدادِ الظِّلِّ؛ لأنَّ عرض [٢] الطِّنفسة لا يكون إلاَّ مقدارَ ذِراعين؛ أَنْ كان لا يكون ظِلّ جدار[1] المسجد وهو سُورٌ في عُلُوِّه وارتفاعه مقدار ذراعين فقط إلاَّ عند الزَّوالِ؛ لأنَّ ظلَّ الطِّنْفَسَةِ ليس هو كلُّه من ظِلِّ الزَّوال، بل هو الظِّلُّ الأول الذي عليه زالتِ الشَّمسُ، والَّذي زاد زوالها في امتداد الظِّلِّ، فإنَّما ذُكرت الطِّنفَسَةُ ليعتبرَ بها ما فَسَّرتُ لَكَ مع قوله: «ثُمَّ نَرْجِعُ بَعْدَ الصَّلاةِ فنَقِيْلُ قائلةَ الضَّحَاءِ» ويدلُّ على ذٰلك أيضاً حديث مالكٍ الآخر: عن عَمرو بن يَحيىٰ المازني[2]، عن ابن أبي سَلِيْط أنَّه قال: «كنَّا نُصَلِّيْ الجُمُعَةَ مع عُثمان، ثم نَنصرفُ ومالِلجُدُرِ ظِلٌّ» يعني: جُدُرُ الدُّورِ والبُيُوتِ التي لا ارتفاعَ لها كارتفاعِ جدارِ المَسْجِدِ؛ لأنَّ ذٰلك سُورٌ، فلذٰلك كان يَغشى ظِلُّه عرضَ الطِّنْفَسَةِ في وقتِ الصَّلاةِ.

ـ وسألنا عبدَالملك بن حَبِيْبٍ عن شرحِ مسافةِ ما بينَ (المَدِيْنَةِ) و(مَلَلْ)[3]

(١) في الأصل: «الجدار».

(٢) في الأصل: «المُزَنِيّ» والصَّحيح أنَّه المازني كما أثبَتُّ، وهو كذٰلك في الحديث الآتي بعده.

(٣) موضعٌ معروفٌ قُربَ المدينةِ الشَّريفة، يُراجع معجم ما استعجم: ١٢٥٧/٤، ومعجم البُلدان: ٥/ ٢٢٥، والمغانم المطابة: ٣٩١، ووفاء الوفاء: ١٣١٢. وفي مَلَل حكايةٌ لطيفةٌ ذكرتها في هامش التَّعليق علىٰ الموطأ: ١/ ٢٩ فلتراجع.

في حديثِ مالكٍ.

الَّذي رواه عن عَمْرِو بن يَحيىٰ المَازِنِيِّ، عن ابن أبي سَلِيْطٍ: «أنَّ عثمان ابن عفَّان صلَّىٰ الجُمُعَةَ بالمدينةِ وصلَّىٰ العَصْرَ بمَلَل» [١/ ١٠/ رقم (١٤)].

قال عبدُالملكِ: بينهما ثمانيةَ عَشرَ ميلاً، وإنَّما كان ذٰلك للتَّهجيرِ بالجُمعةِ مع سُرعةِ السَّيرِ.

قال عبدُالملكِ: وهي السُّنةُ في وقتِ الجُمُعة أن تُصَلَّىٰ في الشِّتاءِ والصَّيف في أوَّلِ الوقتِ حين تَزُوْلُ الشَّمسُ، أو بعدَ أن تَزُوْلَ بقليلٍ.

وكذٰلك حدَّثني ابنُ أبي أُوَيْسٍ[1]، عن حُسين بن عبدالله بن ضُمَيْرَةَ، عن أبيه، عن جدِّه، عن علي بن أبي طالبٍ، أنَّه قال: «كان رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي

(١) ابن أبي أويس هٰذا لعلَّه عبدالعزيز بن عبدالله بن يحيىٰ بن عمر بن أُوَيْس بن سعد بن سَرح القرشيُّ الأُويسيُّ، أبوالقاسم المَدَنِيُّ (ت في حدود ٢٢٠هـ) كذا حدث عنه المؤلِّف وسمَّاه (عبدالعزيز) في مواضع لاحقة في كتابه هٰذا، وفي غيره من مؤلفاته كما سيأتي، وعبدالعزيز الأُوَيْسِيُّ هٰذا صَدُوْقٌ، وَثَّقه ابن حبَّان وغيره، وقال ابن أبي حاتم سُئِلَ أبي عنه فقال: صدوقٌ. سمع الكثيرَ من «الموطأ» علىٰ مالكٍ، وروىٰ له أبوداود، والتِّرمذي، والنَّسائي، وابن ماجة. روىٰ عنه البخاريُّ، وَالجَوهريُّ، وأبوحَاتِمٍ الرَّازيُّ، وعليُّ بنُ حرب الطَّائيُّ، ومحمدُ بنُ ذُهْلٍ الشَّيبانيُّ، وأبوزُرعة الرَّازيُّ، وغيرهم من كبار المحدِّثين. وذكر الحافظ المِزِّيُّ أنَّ ممن حدَّث عنه صاحبنا عبدالملك بن حبيب الفقيه المالكي. قال الحافظ الذَّهبي: «الإمام، الحُجَّة، أبوالقاسم، من نُبلاء الرِّجال. . . ولم أظفر له بوفاة، وبقي إلىٰ حدود العشرين ومائتين، روىٰ له البخاري ولم يلحقه، ومسلم». وذكرالمُؤلِّفُ هنا إسماعيل بن عبدالله بن أبي أويس (ت٢٢٦هـ) وسيأتي ذكره. أخبار عبدالعزيز في تاريخ البخاري: ٦/ ١٣، والجرح والتَّعديل: ٥/ ٣٨٧، وتهذيب الكَمال: ١٨/ ١٦٠، وسير أعلام النُّبلاء: ١٠/ ٣٨٩، وتهذيب التَّهذيب: ٦/ ٣٤٥.

الجُمُعَةَ حينَ تَزُوْلُ الشَّمْسُ».

ـ وسألنا عبدَالمَلِكِ بن حَبِيْبٍ عن شَرحِ (كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ)

في حديث مالكٍ الذي رواه عن نافع، عن ابن عُمر: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «الذي تَفُوتُهُ صلاةُ العَصْرِ كأنَّما وُتِرَ أهلَه ومالَه» [١/ ١١ رقم (٢١)].

قال عبدُالملكِ: يعني كأنَّما انتُقِصَ أَهلَه ومالَه، كأنَّما أُصِيْبَ بهم في عظم المُصيبةِ بما فاتَهُ من وقتِها المَرغُوب في الصَّلاة فيه، وهو الوقتُ الذي وقَّتَهُ رَسُوْلُ الله ﷺ ما بينَك وبينَ أن يكونَ ظلُّك مِثْلَيْكَ وبعده بقليلٍ، فإذا لَهَا عنها حتَّى يُجاوزَ ذَلكَ الوقتَ، وإن صلَّىٰ قبل أن تَصفرَّ الشَّمسُ فتلك المُصيبة التي وَصَفَ، ولم يُرد أن لا يُصَلِّيَها، كذٰلك فسَّر لي مُطَرِّفٌ[١] عن مالكٍ.

---

(١) هو مُطَرِّفٌ بن عبدالله بن مُطرِّف بن سُليمان بن يَسَارٍ اليَسَارِيُّ الهِلَالِيُّ، أبومُصْعَبٍ المَدَنِيُّ، مولىٰ أمِّ المؤمنين مَيمونةَ زوج النَّبي ﷺ، وكان ابنُ أختِ الإمامِ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله، قال الحافظ المزي: ويُقال: إنَّ مُطرفاً لقبٌ.

فائدة: يقول الفقيرُ إلىٰ الله تعالىٰ عبدالرحمـٰن بن سُليمان العُثيمين ـ عفا الله تعالىٰ عنه ـ: راجعت الكُتُب المؤلَّفة في الألقاب منها كتاب ابن الفَرضيِّ، و«كشف النِّقاب» لابن الجوزي، و«نُزهة الألباب» للحافظ ابنِ حجرٍ، و«ذات النِّقاب» للحافظ الذَّهبي... وغيرها فلم يذكروا أنَّ مطرِّفاً هـٰذا لقبٌ، وذكر الحافظ الذَّهبي، والحافظ ابن حجرٍ (مُطَرِّفاً) لقب عبدالله بن عمرو بن عُثمان بن عفَّان، وهـٰذا غيرُ المذكورِ. وذكر الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في نُزهة الألباب: ١/ ٨٠. فيمن يُلَقَّب (الأَصَمّ) فقال: منهم... «ومُطَرِّفٌ صاحبُ مالك بن أنس، الفقيهُ» روىٰ عن مالكٍ وغيره، وكانوا يقدِّمونَه علىٰ أصحاب مالك. مولده سنة سبع وثلاثين ومائة، ووفاته سنة ٢٢٠هـ وقيل: ٢٢٤. وهو ثقةٌ، ضعَّفه ابن عَديٍّ، وفي التَّقريب: ٢/ ٢٥٣: «ثِقَةٌ لم يُصب ابن عديٍّ في تضعيفه».

أخباره في: طبقات ابنُ سعدٍ: ٥/ ٤٣٨، وكان ابن سعد من تلاميذه، والجرح =

قال عبدُالملك: وقوله: «كأنَّما وُتِرَ..» وهو مثلُ حديثِ مالكٍ [٣] عن يحيىٰ بن سعيد قال: «إنَّ المُصَلِّيَ لِيُصَلِّيَ الصَّلاةَ وَمَا فَاتَتْهُ، وَلَمَا فَاتَهُ مِنْ وَقْتِهَا أَعْظَمُ وَأَفْضَلُ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ» [١/ ١٢ رقم (٢٣)] وسواءً فاتَهُ أن يُصَلِّيَهَا مع إمامٍ أو مَعَ غيرِ إمامٍ إذا جاوزَ وقتَها المُستحبَّ المَرغوبَ فيه.

قال عبدُالملك: قولُهُ: «كأنَّما وُتِرَ أَهْلَهُ ومالَهُ» مأخوذٌ من الوِتْرِ، [و]العَرَبُ تقولُ: وَتَرَ فُلانٌ فُلاَنًا أهلَهُ ومالَهُ، ومنه قولُهُ عزَّ وَجلَّ[(١)]: ﴿وَلَن يَتِرَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ يقولُ: لن ينقُصَكم. ومنه قولك: قد وتَرْتَهُ حَقَّهُ: إذا انتَقَصْتَهُ حقَّه.

ـ وسَألنا عبدَالملك بن حَبيبٍ عن شرح (التَّطْفيفِ)

في حديث مالك الذي رواه عن يحيىٰ بن سَعِيْدٍ: «أنَّ عُمَرَ بن الخَطَّابِ انْصَرَفَ من صلاةِ العَصْرِ فَلَقِيَ رَجُلاً عندَ خاتِمَةِ البَلاَطِ لم يَشْهَدِ العَصْرَ، فَقَالَ له: ما حَبَسَكَ عن صلاةِ العَصْرِ؟ فَذَكَرَ له الرَّجُلُ شَيْئًا، فقال عُمر: طَفَّفْتَ» [١/ ١٢ رقم (٢٢)].

= والتَّعديل: ٨/ ٣١٥، وثقات ابن حبان: ٩/ ١٨٣، وتهذيب الكمال: ٢٨/ ٧٠، وتهذيب التهذيب: ١٠/ ١٧٥.

(١) سورة محمد (ﷺ): الآية: ٣٥، وأنشدَ الحافظُ ابن عبدالبر في «بَهجة المَجالس»: ٢/ ٦٦٩، ٦٧٠، لصالح بن عبدالقدوس:

إذَا وَتَرْتَ ٱمْرَءاً فاحْذَرْ عَدَاوَتَهُ ... مَنْ يَزْرَعِ الشَّوْكَ لايَحْصُدْ به عِنَبَا

إنَّ العَدُوَّ وإنْ أبْدَىٰ بَشَاشَتَهُ ... إذَا رَأىٰ مِنْكَ يَوْماً فُرْصَةً وَثَبَا

وهما بمعنىٰ قول أَكْثَمَ بن صَيْفِيٍّ: «إنَّكَ لاَ تَجْنِيْ مِنَ الشَّوْكِ العِنَبَ» يراجع: أمثال أبي عُبَيْدٍ: ٢٦٤، ٢٧٠... وغيره.

قال عبدُالمَلك: التَّطْفِيفُ: النُّقْصَانُ. أَلاَ تَرَىٰ أنَّه يُقالُ: لكلِّ شيءٍ وفاءٌ وتَطْفِيْفٌ، ومنه قولُ الله عزَّ وجَلَّ[1]: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ يعني: للنَّاقصين الكيلَ والميزانَ، فإنَّما معنى قولِ عُمر للرَّجُل: طَفَّفتَ، أي: نقصت نفسَكَ حظَّها من الأَجرِ إِذْ أَخَّرتها إلى هذا الوقت، وإنَّما لقيَه في قُرْبِ المَسْجِدِ، وهو يريدُ الصَّلاة معه، وهو في وَقْتِهَا بَعْدُ. فرأىٰ أنَّه مُطفِّفٌ لوقتها تاركٌ لوفائِها، فالوَفَاءُ ـ هَاهُنا ـ التَّعْجِيْلُ لها، والتَّطفِيْفُ: التأخيرُ لها وإن كانَ في وقْتها، وذلك أنَّ سُنَّتَهَا تَعْجِيْلُها في أولِ وَقْتِها في الشِّتاءِ والصَّيفِ لِلأَئِمةِ والجَمَاعَاتِ في المَسَاجِدِ وللعَامَّةِ جَميعاً، به كان العملُ وجاءَ الأثرُ.

قيلَ لعبدِالمَلكِ: ما تَفْسِيْرُ خاتِمَةِ البَلاطِ؟

قال: آخر الزُّقَاقِ المُبَلَّطِ فأوَّله من بابِ المَسْجِدِ، وآخرُهُ وهو خاتِمَتُهُ عند الدَّارِ البَيْضَاءِ بسُوقِ الزَّوراءِ[2].

---

(١) سورة المطففين: الآية: ١.

(٢) الزَّوراءُ: سوق المدينة الشَّريفة علىٰ ساكنها أفضل الصَّلاة والسَّلام، قال الفرزدق [ديوانه: ٢/ ٣٠٧]:

تَحنُّ بِزَوْرَاءِ المَدِيْنَةِ نَاقَتِي ... حَنِيْنَ عَجُوْلٍ تَرْكَبُ البَوَّ رَائِمِ
وَيَالَيْتَ زَوْرَاءَ المَدِيْنَةِ أَصْبَحَتْ ... بأَحْفارِ فَلْجٍ أو بِسِيْفِ الكَوَاظِمِ

قال ياقوت في معجم البلدان: ٣/ ١٧٥ «والزَّوْرَاءُ: موضعٌ عند سوق المدينة قرب المَسجِدِ. قَالَ الدَّاودي: هو مرتفعٌ كالمنارة، وقيل: بل الزَّوْرَاءُ: سوقُ المدينةِ نَفْسُهُ». وأنشد بيتي الفَرَزْدَقِ. وفي المغانم المطابة: ١٧٣ نقل كلام ياقوت مختصراً ثم قال: والزَّوراء أيضاً: اسم دار عُثمان بن عفَّان رضي الله عنه». والدَّاوُديُّ الذي نقل عنه ياقوت هو شارح الموطأ أحمد بن نصر (ت٤٠٢هـ) واسم شرحه (النَّامي) لديَّ قطعةٌ منه مصورة، يراجع الحديثَ عن شرحِهِ في المُقدِّمة في مبحث (شروح الموطَّأ)، ويُراجع عن الموضع وفاء الوفاء: =

قيل لعبدالملكِ: فمَنِ الرَّجُل الذي لقيه عُمَرُ عندَ خَاتِمَةِ البَلَاطِ لم يَشْهَدِ العَصْرَ معه؟ قال: أَخبرني مُطرِّفٌ وغيرُهُ أَنَّه عُثمان.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيْبٍ عن شرحِ فعلِ رسول الله (ﷺ)

في حديث مالكٍ الذي رواه عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَم: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ عرَّسَ ليلةً بطريق مكَّةَ، فأمرَ بلالاً أن يَكْلأَ لهم الصُّبْحَ فنامَ حتَّىٰ طَلَعَتِ الشَّمسُ، فأمرَ رَسُوْلُ الله ﷺ [٤] أن يقتادُوا حتَّىٰ خَرَجُوا من ذٰلك الوادِي، فقال: هٰذا وادٍ به شَيطانٌ، ثم تَوَضَّأَ وتَوَضَّؤُوا وَصَلَّىٰ بهم» [١/ ١٤ رقم (٢٦)]. أَيلزمُ النَّاسَ إِذَا ابتلُوا بمثلِ ذٰلك أن يَفْعَلُوا فعلَه؟

فقال: سَمِعتُ مُطرِّفًا وابنَ المَاجِشُونَ[1] يقولان: لا يلزمُ النَّاسُ فعلَ

= ١٢٢٨، وفيه: «وقال البُرهان بن فرحون ـ عن ابن حَبِيْبٍ ـ: كان النبيُّ ﷺ إذا رقىٰ المنبر جَلَسَ ثم أذَّن المؤذِّنون وكانوا ثلاثةً يؤذِّنون علىٰ المنابر، واحداً بعد واحدٍ، فإذا فرغ الثالث قام فخطب، ثم استمر ذٰلك، فلما كان عثمان وكثر النَّاس أمر أن يؤذن بالزَّوراء عند الزَّوال، وهو موضعٌ بالسُّوق ليرتبع النَّاس منه، وهو إلىٰ ناحية البقيع..».

(١) من أُسرة علميَّة لها قدمٌ في الرِّواية، والمذكور هُنا: عبدالملك بن عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سَلَمَةَ المَاجِشُوْنَ، القُرشيُّ، التَّيمِيُّ مولاهم، أبومروان، المدنيُّ، الفقيهُ، صاحبُ مالكٍ رحمه الله (ت٢١٢هـ) وقيل: (٢١٣هـ). روىٰ عن مالكٍ، ومسلم بن خالد الزِّنجيِّ، وإبراهيم ابن سعدٍ، وعبدالرَّحمٰن بن أبي الزِّناد، ووالده عبدالعزيز الماجشون، وخاله يوسف بن يعقوب الماجشون. وذكر الحافظ المزي أنَّ ممن أخذ عنه صاحبنا عبدالملك بن حبيب السُّلميُّ، والزُّبيرُ بنُ بَكَّار، ومحمَّدُ بنُ يَحيىٰ الذُّهليُّ، ويعقوبُ بنُ سفيان الفارسي... وغيرهم.

قال أبوبكر بن أبي خيثمة، عن مُصعب بن عبدالله الزُّبيريّ: «كان في زمانه مفتي المدينة». وقال أبوعمر بن عبدالبر: «كان فقيهاً، فصيحاً، دارت عليه الفُتيَا في المدينة في زمانه إلىٰ موته، وعلىٰ أبيه قبله. وهو فقيهٌ ابنُ فقيهٍ، وكان ضريرَ البَصَرِ، وقيل: إنه عَمِيَ =

ذٰلك؛ لأنَّهم لا يَعلمُون من ذٰلك ما عَلِمَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]، ومن ابتُلِيَ بمثلِ ذٰلك في ذٰلك الوادي أو غيره صلَّىٰ فيه ولم يَخْرجْ منه ليصليَ في غيره.

قال عبدُالملك: والتَّعرِيْسُ: النُّزُوْلُ باللَّيلِ[1]، لا يُسَمَّىٰ نُزُولُ المُسَافِرِ

= في آخر عُمُرِهِ. وذكره ابنُ حبَّان في الثِّقات. وقال أبوعُبَيْدٍ الآجُرِّي: سمعتُ أباداود يقول: «كان عبدالملك بن الماجشون لا يعقل الحديثَ» وقال البَرْقِيُّ: دعاني رجلٌ إلىٰ أن أمضيَ إليه، فجئناه فإذا هو لا يدري الحديثَ أيْشٍ هو؟!. وَرَوَىٰ له أبوداود في حديث مالك، والنَّسائي، وابن ماجه.

و«الماجشُون»: لقبٌ معرَّبٌ (ماه كون) سُمِّي به لحُمرة وَجْنَتَيْهِ، وهو لقبٌ لجدِّه، قال ابنُ الفَرَضِيِّ في الألقاب: ١٨٩ «ذكر بعضُ أهلِ الأخبار أنَّ سُكَيْنَة بنت الحسين لقَّبته الماجشون، وقال البخاري: الماجشون بالفارسيَّة الأبيض والأحمر، وقاله ثعلبٌ أيضاً» وزاد ابن الجَوزي في كشف النِّقاب: ٢/ ٣٨٩ «قال عمر بن أبي ربيعة: [ديوانه: ٢٨٨]

سَحَرَتْنِي الزَّرْقَاءُ بالمَاجِشُونِ ... إنَّمَا السِّحْرُ عِنْدَ زُرْقِ العُيُونِ

ونُقِلَ عن إبراهيم الحربي نحو ما تقدَّم. وفي ديوان عمر: «من مارون» ولا شاهدَ فيه علىٰ هٰذه الرِّواية، ونقل المُحِبِّي في قصد السَّبيل: ٢/ ٤٢٩ أنه لقبٌ معرَّبٌ معناه: لون القمر

يراجع: نزهة الألباب للحافظ ابن حجر ٢/١٤٦، وذات النِّقاب للحافظ الذَّهبي: ٥٤. قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: «هو عبدالله بن أبي سلمة المدني، وأولاده عبدالعزيز، ويعقوب، وعبدالملك، ويوسف. ويجوز في جيم (الماجشون) الفتح والضَّمُّ والكسر ويراجع (تاج العروس). والماجشونيَّةُ: موضعٌ بالمدينةِ الشريفةِ. وفاء الوفاء: ١٢٩٨.

أخباره في: طبقات ابن سعد: ٥/٤٤٢، وتاريخ البخاري الصغير: ١/ ٢٥٩، ٢/ ٣٢٩، والمعرفة والتاريخ: ١/ ٣٦٣، وتهذيب الكمال: ١٨/ ٣٥٨، وسير أعلام النبلاء: ١/ ٣٥٩، والعبر: ١/ ٣٦٣، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٤٠٧، وشذرات الذَّهب: ٢/ ٢٨.

(١) يراجع: العين: ١/٣٢٨، ومختصره: ١/١٢٩، وتهذيب اللُّغة: ٢/ ٨٤، والمحكم: ١/ ٢٩٨، والنهاية: ٣/ ٢٠٦، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (عرس).

بالنّهار تَعْرِيْساً، وكذٰلك السُّرَىٰ: هو سَيْرُ اللَّيلِ، ولا يكونُ سَيْرُ النَّهارِ سُرىً.

ـ وسألنا عبدَالملك بن حَبِيْبٍ عن شرح (الصُّنَابِحِيِّ)

في حديثِ مالكٍ إلى ماذا نُسب؟ [١/ ٣١رقم ٣٠].

قال [عبدالملك]: نُسِبَ إلى قَبِيْلٍ [يُقال] له صُنَابح، من قبائل اليَمَنِ، وليس باسم رَجُلٍ ولا بَلَدٍ، قيلَ لَهُ: فالمخدجي؟ قال: لَقَبٌ[١].

ـ وسألنا عبدَالمَلك بن حَبيبٍ عن شرح (الفَيْحِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن زَيْدِ بن أَسلم، عن عطاء بن يَسَارٍ: «أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: إنَّ شدَّةَ الحَرِّ من فَيْحِ جَهَنَّم، فإذا اشتدَّ الحرُّ فأَبْرِدُوا عن الصَّلاةِ» [١/ ١٥ رقم (٢٧)].

قال عبدُالملك: الفَيْحُ: شِدَّةُ حرِّ النَّارِ، وشدَّةُ حرِّ الشَّمسِ، والفَيْحُ من اللَّفْحِ تقولُ: قد فاحَتِ الشَّمْسُ، وهي تَفِيْحُ فَيْحاً، وقد فاحَ الطِّيبُ، وهو يَفُوْحُ[٢] فَوْحاً، فهما في اللَّفْظِ والمَعنىٰ مُختلفان، وإنَّما عَنَىٰ بالحَديثِ أنَّه أَمَرَ بتأخيرِ صَلاَةِ الظُّهرِ في الصَّيفِ.

(١) اسمه: عبدالرَّحمـٰن بنُ عُسَيْلَةَ بنِ عُسْلِ بنِ عَسَّالٍ المُراديُّ أبوعبدالله الصُّنَابِحِيُّ، والصَّنابحُ بطنٌ من مُراد من اليَمن. رحل إلىٰ النَّبي ﷺ فقُبضَ النَّبيُّ ﷺ وهو بالجُحْفَةِ، فقَدِمَ المدينةَ، ثم رَحَلَ إلىٰ الشَّامِ وأقامَ بها، وماتَ بدمشق. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٧/٤٤٣، ٥٠٩، وقال: «كان ثقةً، قليلَ الحديثِ وعدَّه في الطبقة الأولىٰ من تابعي أهلِ الشَّام، وفي الطبقة الأولىٰ من تابعي أهل مصر، وتاريخ الدُّوري: ٢/٣٥٣، وتاريخ خليفة: ٢٩٣، والجرح والتَّعديل: ٥/ ٦٢، والاستيعاب: ٢/ ٨٤١، والإكمال: ٥/١٩٩، ٧/ ١٧٤، وتهذيب الكمال: ١٧/ ٢٨٢، وسير أعلام النُّبلاء: ٣/ ٥٠٥، والإصابة: ٥/ ١٠٥.

(٢) في الأصل: «يفيحُ».

[شرح غريب كتاب الطَّهارة](1)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدالملك بن حبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ الَّذي رواه عن ابن شهابٍ، عن أبي إدريس الخَولاني، عن أبي هُريرة: «أنَّ رسول الله ﷺ قال: من توضَّأ فليَسْتَنْثِرْ، ومن استَجْمَرَ فليُوترْ» [١/ ١٩رقم ٣].

قال عبدُالملك: أمَّا قَوْلُهُ: «مَنْ تَوَضَّأَ فليسْتَنْثِرْ» فالاستنثارُ: أنْ يَسْتَنْشِقَ الماءَ ثُمَّ يَنْثُرُهُ، فالاستِنْشَاقُ جَبْذُهُ الماء بِجَرِّ نَفَسِ مِنْخِريْهِ إلى خَيْشُوْمِهِ، والاستِنْثَارُ: نثرُهُ إيَّاه من خَيْشُوْمِهِ بِدَفْعِ نَفَسَ مِنْخِرَيْهِ إِلَىٰ خارجٍ. وأمَّا قولُهُ: «وَمَنْ استَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ» فإنَّه يَقُوْلُ: مَنْ تَمَسَّحَ بالحِجَارةِ من الغائطِ فليَجْعَلْهَا وِتْراً، يعني ثلاثًا، قال: وقد كان عبدُالله بن عُمر يتأوَّلها في إجمارِ ثِيابِهِ بالمِجْمَرِ، فَكَانَ يجمِّرُها بوِتْرٍ(2).

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ١٨، ورواية أبي مُصْعَب: ١/ ٢٠، ورواية محمد بن الحسن: ٣٥، ورواية سُويد: ١/ ٥٣، ورواية القعنبيِّ: ٩٥، والاستذكار: ١/ ١٥٦، والتَّعْلِيْقُ عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ١ /٥١، والمنتقىٰ لأبي الوَليد: ١/ ٥٤، والقبس لابن العربي: ١/ ١٣٨، وتنوير الحَوالك: ١/ ٣٩، وشرح الزُّرقاني: ١/ ٤٢.

(٢) جاء في الاقتضاب في غريب الموطأ. . «قال القاضي أبوالحسن: يجوز أن يُقال: أُخذ من الاستجمار بالبخور الذي يُطَيِّبُ الرَّائحة، وهٰذا يزيل الرَّائِحَةَ القَبِيْحَةَ».

وللتَّجمِيْرِ معنىً ثالثٌ غيرُ مقصودٍ هُنا. قال أبوعمر بن عبدالبر في التَّمهيد: ١١/ ١٦ «والتَّجميرُ أيضاً في لسان العَرب: أنْ يُرْمَىٰ بالجُندِ في ثغرٍ من ثُغُورِ المُسلمين، ثم لا يُؤْذَنُ لهم في الرُّجوعِ، قال حُمَيْدٌ الأرقطُ:

فَاليَوْمَ لاَ ظُلْمٌ ولاَ تَتْبِيْرُ

قال عبدُالملكِ بن حَبيبٍ: [٥] ونحن نستحبُّ الوترَ في الوَجهين جميعًا.

قال عبدُالملك بن حبيبٍ: إنَّما اشتُقَّ الاسْتِجْمَارُ بالمِجْمَرِ من الجَمْرِ الَّذي يُطْرَحُ عليه العُوْدُ أو غيرُهُ من البُخُور، واشتُقَّ الاستجمارُ في الغائطِ من الجَمَرَاتِ، وواحدها: جَمْرَةٌ وهي الحِجَارةُ المُدَوَّرة(١) التي يُستَنْجَىٰ بها التي تُشبِهُ [. . .](٢) أو فوقها قليلاً، فلذٰلك كان ابنُ عُمَرَ يتأوَّلها في الوَجهين جميعاً؛ لاستعمالِ الكلمةِ في هٰذا وهٰذا.

ـ وسألنا عبدالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الذي رَواه عن يَحييٰ بن محمَّد بن طَحْلاَء، عن عُثمان بن عبدالرَّحمٰن عن أبيه: «أنَّه رَأَىٰ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ يَتَوَضَّأُ بالمَاءِ وَضُوْءًا لِمَا تَحْتَ إِزَارِهِ» [١/ ٢٠ رقم (٦)].

قال عبدُالملكِ بن حَبيبٍ: يعني أنَّه كان يَسْتَنْجِيْ بالماءِ؛ وإنَّما سُمِّيَ الإِزَار هَاهُنا؛ لأنَّ الرَّجُلَ منهم كان يَتَأَزَّرُ بالإِزارِ مَكَانَ السَّرَاوِيْلِ.

= وَلاَ لِغَازٍ إِنْ غَزَا تَجْمِيْرُ

وقال بعضُ الغُزَاةِ المُجمَّرين:

مُعَاوِيَ إِمَّا أن تُجَمِّرَ أَهْلَنَا ... إِلَيْنَا وَإِمَّا أن نَئُوبَ مُعَاوِيَا

أَجَمَّرتَنَا إِجْمَارَ كِسْرَىٰ جُنُوْدَهُ ... وَمَنَّيْتَنَا حَتَّىٰ مَلَلْنَا الأَمَانِيَا

(١) يُراجع: الزَّاهر لابن الأنباري: ١/ ١٣٧، والزَّاهر للأزهري: ٤٦، ومعاني (جَمَرَ) ص١٨٢، ٣٩٠، والاستذكار: ١/ ١٧٣، والتَّمهيد: ١١/ ١٤ ـ ١٦، ويراجع: الصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (جمر).

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيْبٍ عن شرح حديث مالكٍ**

الَّذي رواه عن أبي الزِّناد، عن الأعرجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: إذَا اسْتَيْقَظَ أحدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَه قبلَ أن يُدخِلَهَا في وَضُوئِهِ فإنَّ أَحَدَكُمْ لا يَدْرِي أينَ بَاتَتْ يَدُهُ؟» [١/ ٢١ رقم (٩)].

قال عبدُالملكِ: معناه: إذَا نامَ جُنُبًا، يقولُ: لا يَدْرِي إذَا نامَ جُنُبًا أين باتت يَدُهُ؟ لا يَدْرِيْ أَوَضَعَهَا على موضعِ الجنابةِ أم لا؟ فذٰلك الَّذي لا يجوزُ له أن يدخلَ يدَه في إناءِ وَضُوئِهِ إذا أصبحَ حتَّى يغسلَهَا، فإن فَعَلَ فقد أفسدَ عليه وَضُوْءَهُ، فأمَّا من باتَ على غير جنابةٍ فيستحبُّ له أن يغسلَ يده قبل أنْ يُدخلها في وَضُوئِهِ استحباباً من غيرِ إيجابٍ، فإن أدخلَ يَدَهُ في وَضُوئِهِ قبلَ أن يغسلَهَا فليس يفسدُ ذٰلكَ وَضوءَهُ، ولا يضرُّه شيئًا.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الفرَطِ)**

في حديثِ مالكٍ الَّذي رواه عن العَلاء، عن أبيه، عن أبي هُريرة: «أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: أنا [٦] فَرَطُكُمْ عَلَىٰ الحَوْضِ» [١/ ٢٨ رقم (٢٨)].

قال عبدُالملكِ: الفَرَطُ والفَارِطُ: هو المُتَقَدِّمُ القَوْمِ إلى أيِّ شيءٍ أرادوا إليهِ، فهو في هٰذا الحديث فَرَطُهُم إلى الحَوْضِ ليَشْربُوا منه، وكذٰلك كلُّ متقدِّمِ قومٍ إلى الماء فهو فَرَطُهُم وفارِطُهُم إليه. والفَرَطُ ـ أيضًا ـ: ما أُصِيْبَ به الرَّجُلُ من ولده وَحَمِيْمِهِ.

أخبرَنِي مُطَرِّفٌ، عن مالكٍ، أنَّه قيل لِرَسُوْلِ اللهِ ﷺ ـ حينَ أُصِيْبَ بابنه إبراهيم ـ: أينَ نحفرُ له يارَسُوْلَ اللهِ؟ فقال: مَعَ فَرَطِنَا عُثمان بنِ مَظْعُون، وكان

قد مَاتَ قبله بِيَسْيرٍ، فدُفِنَ في قُربهِ بمكانٍ من البَقيع يُقالُ له: الرَّوحاء[1].
فَجَعَلَ رَسُوْلُ الله [ﷺ] عثمان فَرَطَهُ حينَ تَقَدَّمَهُ إلى الآخِرَةِ.

وأخبرني الحِزَامِيُّ، عن سَعِيْدِ بن سالمٍ: أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: «مَنْ لم يَكُنْ له من نَفْسِهِ فَرَطٌ لم يَدخل الجنَّةَ إلاَّ تَصْرِيْراً، يعني: الولدَ والحَمِيْمَ فقالوا: يارَسُوْلَ الله ما لِكُلِّنا فَرَطٌ؟ فَقَالَ رَسُوْلُ الله [ﷺ]: إنَّ من فرطِ المُسلمِ أخاهُ المُسلمُ [في الله يُصَابُ به»] فالفَرَطُ ـ هَـٰهُنا ـ: مَا تَقَدَّمَ الرَّجُلَ من أهله وذوي مَوَدَّتِهِ إلى الآخرةِ، ومنه قيلَ في الصَّلاة على الصَّبِيِّ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا فَرَطاً» يعني: مُتَقَدِّماً نُؤجَرُ عليه. وقد سُمِّيَ السَّلفُ الفَرَطَ أيضًا؛ لأنَّهم تَقَدَّمُوا. وقد يكونُ الفَرَطُ ـ أيضًا ـ فيمن تقدَّمَ القومَ إلى حفرِ القَبْرِ، أو إلى ارتيادِ المَنزلِ وما أشبَهَ ذٰلك[2]، كذٰلك سَمعتُ محمَّدَ بنَ سَلاَّمٍ البَصْرِيَّ[3] يقولُ، وأَنْشَدَنِيْ

---

(١) هـٰذا الموضع من البقيع الذي يُعرف بـ«الرَّوحاء» غير القرية المشهورة من قُرىٰ المدينة المعروفة بـ«الرَّوحاء» أيضاً، وقد تردد ذكرها في الحديث. يُراجع وفاء الوفاء: ٨٩٢، ١٢٢٣. وذكر أنَّ الرَّوحاء بوسط البقيع.

(٢) تفسير معنىٰ الفَرَطِ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٤٥، والغريبين: ٥/١٤٣٦، وغريب ابن الجَوزي: ٢/١٨٧، والنِّهاية: ٣/٤٣٤، ويُراجع: العين: ٧/٤١٨، ومختصره: ٢/٢٧٤، والتَّقفية في اللُّغة للبَنْدَنيجيِّ: ٥١٤، والجمهرة لابن دريد: ٧٥٤، والزَّاهر لابن الأنباري: ١/٤١٢، وتهذيب اللُّغة للأَزْهَرِيِّ: ١٣/٣٣١، ومجمل اللُّغة: ٧١٦، والتَّمهيد: ٢٠/٢٥٥، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (فرط).

(٣) هو الإمامُ، النَّاقدُ، الأديبُ، العلاَّمةُ، الإخباريُّ، البارعُ محمَّد بن سلاَّم بن عبيدالله البَصْرِيُّ الجُمحيُّ، مولاهم، وولاؤه لقُدامة بن مظعون. حدَّث عن أبي عَوَانَةَ، وَحَمَّادِ بن سَلَمَةَ وغيرهما، وَحَدَّث عنه أحمد بن زُهير، وثعلبٌ، وأبوخَليفة وغيرهم. وفاته سنة ٢٣١هـ. وألَّف «طبقات الشُّعَرَاءِ» ليس له نظيرٌ في فنِّه. طبع بتحقيق وشرح أستاذنا العلاَّمة المحقِّق =

لأبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيِّ ـ وهو يَذْكُرُ حَفَّارَ قَبْرِهِ، وَوَصَفَ قبلَ ذٰلك حُلُوْلَ المَوْتِ بِهِ ـ فَقَالَ: [1]

وَقَدْ قَدَّمُوا فُرَّاطَهُمْ فَتَأَثَّلُوا قَلِيْباً سَفَاهَا كَالإِمَاءِ القَوَاعِدِ

يعني بالفُرَّاطِ: المُتقدِّمين إلى القَبْرِ ليَحفروهُ. والقَلِيْبُ: القَبْرُ، وإِنَّما شَبَّه القَبْرَ بها، والسَّفَىٰ: المَدَرُ[2]، فالفَرَطُ: المُتَقَدِّمُ من كلِّ شيءٍ، وقال القُطاميُّ: [3]

= محمود محمد شاكر ـ حفظه الله ـ وطبعه في سفرين في مصر أجزل الله له المثوبة، فاتفق للكتاب تجويد تأليفٍ، وتجويد شرح وتحقيق ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾. أخباره في: الجرح والتَّعديل: ٢٧٨/٧، وتاريخ بغداد: ٣٢٧/٥، والأنساب: ٢٩٩/٣، وإنباه الرُّواة: ١٤٣/٣. وسير أعلام النُّبلاء: ٦٥١/١٠، والوافي بالوفيات: ١١٤/٣، ١١٥. وله أخٌ، محدِّثٌ، فاضلٌ، صَدُوقٌ، اسمه عبدالرَّحمـٰن بن سلاَّمٍ، توفي في العام الذي مات فيه أخوه محمد رحمهما الله تعالىٰ. قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: ١٧٤/٦ «قلت: وحكىٰ الحاكمُ في «تاريخه» قال: سُئِلَ صالح بن محمد يعني (جَزَرَةَ) عن عبدالرَّحمـٰن ومحمد ابني سَلاَّمِ الجُمَحِيَّين فقال: صَدُوقان، ورأيتُ يَحيىٰ بن مَعين يختلف إليهما».

(١) شرح أشعار الهذليين: ١٩٢/١، ويراجع: تهذيب اللُّغة: ١٣/١٤، ٤١١، والمُجمل: ٨٧، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج.. وغيرها.

(٢) في شَرح أشعار الهُذَلِيِّين: «وسفاها: تُرابها» وفي اللِّسان: (سَفَي) «والسَّفَىٰ: التُّرابُ، وخصَّ ابنُ الأعرابيِّ به التُّرابَ المُخرجَ من البِئْرِ أو القَبرِ، وأنشدَ ثعلبٌ لكثيِّرٍ: [ديوانه: ٣٢١]

وَحَالَ السَّفَىٰ بَيْنِيْ وبَيْنَكِ وَالعِدَا وَرَهْنُ السَّفَىٰ غَمْرُ النَّقِيْبَةِ مَاجِدُ

قال: السَّفىٰ هُنا: تُرابُ القَبرِ، والعِدَا: الحجارةُ والصُّخورُ تُجْعَلُ علىٰ القَبرِ...» ثم أنشد بيت أبي ذُؤيب المذكور هُنا وشَرَحَهُ شرحاً مفصَّلاً فليراجع هنالك.

(٣) القُطامِيُّ عُمير بن شُيَيْم بن عَمرو بن عبَّادٍ، من بني جُشم بن بكرٍ، شاعرٌ، أمويٌّ، كان من نصارىٰ تَغلب بالعراقِ، ثم أسلم. (ت١٣٠هـ).

=

فَاسْتَعْجَلُونَا وكانُوا مِنْ صِحَابَتِنَا ... كَمَا تَعَجَّلَ فُرَّاطٌ لِوُرَّادِ

وقال غيره:[1]

= أخباره في: الشِّعر والشُّعراء: ٧٢٣، والمؤتلف والمختلف: ٢٧١، والخزانة: ١/ ٣٩١، وهو صاحبُ البيتِ السَّائرِ المَشهورِ علىٰ الألسُن:

قَدْ يُدْرِكُ المُتَأَنِّي بعضَ حَاجتِهِ ... وَقَدْ يَكُونُ مَعَ المُسْتَعْجِلِ الزَّلَلُ

ويجوز ضمُّ القاف وفتحُها في (القطامي) وهما لغتان، وهو في الأصل اسمُ الصَّقر نُقِلَ إلىٰ التَّسمية (لقب) لهٰذا الشَّاعر ولغيره، كما في المؤتلف والمختلف، ولم يذكره المؤلِّفون في الألقاب، وأشهرهم ابن الجوزي والحافظ ابن حجرٍ، ذكرا القُطامي، والد الشَّرقي بن القُطامي الإخباري الأديب النَّسابة، ولا شك أنَّ الشاعرَ هٰذا أكثرُ شُهرةً.

والبيت الذي أورده المؤلِّف في ديوانه: ٩٠ أنشده الوَقَّشيُّ واليَفْرُنيُّ في كتابيهما، وهو في غريب أبي عبيد: ١/ ٤٥، والتَّمهيد: ٢/ ٢٢٥، والاستذكار: ١/ ٢٤١. وأنشده السُّيوطي في الهمع: ١/ ٩ (لنُزَّال) وهو خطأٌ ظاهرٌ، وليست روايةً أخرىٰ؛ لأنَّ البيت من قصيدة دالية هي من أشهر شعره يمدحُ بها زُفَرَ بنَ الحارث الكِلاَبِيَّ؛ أَوَّلُها:

ماعتادَ حُبُّ سُلَيْمَىٰ حينَ مُعْتَادِ ... وَلاَ تَقَضَّىٰ بوَادِي دَيْنَهَا الطَّادِيْ

إلاَّ كَمَا كُنْتَ تَلْقَىٰ من صَوَاحبها ... وَلاَ كيَوْمِكِ مِنْ غَرَّاءَ ورَّادِ

بَيْضَاءُ مَحْطُوطَةُ المَتْنَيْنِ بَهْكَنَةٌ ... رِيَّا الرَّوادفِ لم تُمْغَلْ بأَوْلاَدِ

مَا للكَواعِبِ وَدَّعْنَ الحيَاةَ كما ... وَدَّعْنَنِي واتَّخَذْنَ الشَّيبَ مِيْعَادِ

أَبْصَارُهُنَّ إِلَىٰ الشُّبان مَائِلَةً ... وَقَدْ أَراهُنَّ عنِّي غَيْرَ صُدَّادِ

ثم قال في آخرها:

حتَّىٰ إِذَا كانَتِ النِّيرانُ بَيْنَهُمُ ... لِلحَرْبِ يُوقَدْنَ لا يُوقَدْنَ للزَّادِ

واستَعْجَلُونَا .... والبيــت

نَقْرِيهُمُ لَهْذَمِيَّاتٍ نَقُدُّ بها ... مَا كَانَ خَاطَ عَلَيْهِمْ كُلُّ زرَّادِ

أَبْلِغْ رَبِيْعَةَ أَعْلاَهَا وَأَسْفَلَهَا ... أَنَّا وَقَيْساً تَوَافَيْنَا لِمِيْعَادِ

(١) هو طَرَفَةُ بن العَبد البكريُّ، والبيت في ديوانه: ١٦٦ وفيه (أصواتهم) ويراجع: غريب =

فأثَارَفَارِطُهُم غَطَاطاً جُثَّماً أصواتُهُ كَتَرَاطُنِ الفُرْسِ

يعني أنَّه لم يجد في الرَّكِيَّةِ ماءً، إنَّما وَجَدَ غَطَاطاً، وهو القَطَا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ قوله في حديثِ مالكٍ

«هَـٰذَا فَلاَ يُذَادَنَّ [رِجَال][1] عَنْ حَوْضِيْ».

قال [عبدُالملكِ]: يقولُ: فلا يُطْرَدَنَّ رجلٌ عن حَوْضِي كقولِهِ: فليحذر [٧] رجلٌ أن يُطردَ عن حَوضِيْ، يعني بتبديلِ العملِ بعده وفِراقِ ما فارقهم عليه من الاستقامة في دينهم.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حبيبٍ عن شرح (الطَّوافين) و(الطوَّافات)

في حديث مالك الذي رواه عن إسحـٰق بن عبدالله بن أبي طَلْحَةَ، عن حُمَيْدَةَ بنتِ أبي عُبَيْدَةَ[2] بن فَرْوَةَ، عن خالتها كَبْشَةَ بنتِ كَعْبِ بنِ مَالكٍ ـ وكانت تَحتَ ابنِ أبي قَتَادَةَ ـ: «إنَّ أباقَتَادةَ دَخَلَ عليها فسَكَبَت له وَضُوءًا، فجاءت هِرَّةٌ لتَشربَ منه فأصْغَىٰ لها الإناءَ حتَّىٰ شَرِبَتْ، قالت كَبْشَةُ: فرآني أنظر إليه فقال: أتَعْجَبِيْنَ يابنةَ أخي، فقلتُ: نَعَم، فقال: إنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: إنَّها لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إنَّما هِيَ مَنِ الطَّوَّافِيْنَ عَلَيْكُمْ أَوْ الطَّوَّافَاتِ» [١/ ٢٢، ٢٣ رقم (١٣)].

= الحديث لأبي عُبيد: ١/ ٤٥، وتهذيب اللُّغة: ١٣/ ٣٣١، ورواية المؤلِّف في مقاييس اللُّغة: ٢/ ٤٠٤، ٤/ ٣٨٤، ومجمل اللُّغة: ٣٨٢. وعن أبي عُبَيْدٍ في التَّمهيد: ٢٠/ ٢٥٥، والاستذكار: ١/ ٢٤١.

(١) في الأصل: «رَجُلٌ» والتَّصحيح من الموطَّأ: ١/ ٢٩رقم ٢٨.

(٢) في الأصل: «عُبَيْدٍ».

قال عبدُالملك: يعني بقوله: «الطَّوافِيْن أو الطَّوَّافَاتِ» خَدَمَ البَيْتِ الذُّكورِ والإناثِ، يَقولُ: هي في اختلاطها[1] بأَهْلِ البَيْتِ وتَطوافها عليهم كبَعضِ الخَدم. ومنه قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ:[2] ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَـٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ۚ ثَلَـٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ ۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ فإنَّما عَنَىٰ المَمَاليك. وقال فِي آيةٍ أُخْرَىٰ:[3] ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ يعني الذين يخدمونهم. ولذٰلك قال إبراهيمُ النَّخَعِيُّ[4]: إنَّما الهِرَّةُ كبعضِ أهلِ البَيتِ، ومثلُهُ قولُ ابنِ عَبَّاسٍ: إنَّمَا هي من مَتَاعِ البَيْتِ، يعني أنَّها لا تُنْجِسُ مَا شَرِبَتْ منه.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيْبٍ عن شرح حديث مالكٍ:

الذي رَواه عن محمَّد بن عُمارة، عن محمد بن إبراهيم، عن أمِّ ولدٍ

---

(١) في الأصل: «أخلاطها».

(٢) سورة النُّور: الآية: ٥٨.

(٣) سورة الواقعة: الآية: ١٧.

(٤) هو الإمام الحافظ العلاَّمة المُفتي الفقيه إبراهيم بن يزيد بن قيس... النَّخَعِيُّ اليَمَانيُّ الكُوْفِيُّ أبوعِمْرَانَ (ت٩٦هـ) عن تسع وأربعين سنة. تابعيٌّ أدرك جماعة من الصَّحابة ورأىٰ أمَّ المُؤمنين عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ وكان مُحدِّثاً، ثقةً، صاحبَ سُنَّة. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٦/ ٢٧٠، وتاريخ البخاري: ١/ ٣٣٣، ووفيات الأعيان: ١/ ٢٥، وسير أعلام النُّبلاء: ٤/ ٥٢٠، وشذرات الذَّهب: ١/ ١١١.

لإبراهيم بن عوف: أنَّها سألت أمَّ سَلَمَةَ زوجَ النَّبي ﷺ فقالت: إنِّي امرأةٌ أُطِيْلُ ذَيْلِيْ وَأَمشِيْ في المَكَان القَذِرِ؟ فقالت أمُّ سَلَمَةَ: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: «يُطَهِّرُهُ ما بعدَه» [١/ ٢٤ رقم (١٦)].

قال عبدُالملكِ بن حَبِيْبٍ: إنَّما معناه في القِشْبِ[1] اليَابسِ فذٰلك الذي يُطهِّره ما بَعده من الأرض النَّقِيَّةِ، يعني أنَّه ليس بنَجِسٍ [٨] ما مسَّ اليابس من النَّجاسةِ، فأمَّا ما كان من ذٰلك رَطْباً فليس يُطهِّرُهُ إلاَّ الغَسْلُ بالماءِ.

ـ وسألنا عبدالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الاستطابة) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن هشام بن عُرْوَةَ عن أبيه: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ سُئِلَ عن الاستِطَابَةِ فَقَاْلَ: أَوَلاَ يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلاَثَةَ أَحْجَارٍ؟!» [١/ ٢٨ رقم (٢٧)].

قال عبدُالملكِ: الاستطابةُ: هي الاستنجاءُ بالحِجَارَةِ، وإنَّما اشتُقَّت من الطِّيْبِ؛ لأنَّه يُطيِّبُ جَسَدَهُ بالاستِنْجَاءِ مما عليه من الخَبَثِ، تقولُ منه: قد استَطَابَ الرَّجلُ فهو مُسْتَطِيْبٌ، وقد أَطَابَ نَفْسَهُ فهو مُطِيْبٌ، قال: أَعَشىٰ بكرٍ يَذْكُرُ رَجُلاً: [2]

يَا رَخَماً قَاظَ عَلَىٰ مَطْلُوْبِ
يُعْجِلُ كَفَّ الخَارِىءِ المُطِيْبِ

ـ وسألنا عبدَالملك بن حَبيبٍ عن شرح (المَكَارِهِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن العَلاَءِ، عن أَبِيْهِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «ألاَ أُخْبِرُكُمْ بِمَا يَمْحُو اللهُ بِهِ الخَطَايَا ويَرفَعُ به الدَّرَجَاتِ؛ إِسْبَاغُ الوُضُوْءِ على

---

(١) في اللسان: (قشب): «القَشِيْبُ: اليَابِسُ الصُّلْبُ».

(٢) يهجو وائل بن شرحبيل بن عمرو بن مرثد، كذا في ديوانه (الصُّبح المنير): ١٨٤. ويراجع: غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٨١، وتَهْذِيْبِ اللُّغة: ١٤/ ٤٠ وغيرهما.

المَكَارِهِ، وكثرةُ الخُطَا إلى المَسَاجِدِ، وانتِظَارُ الصَّلاَةِ بَعْدَ الصَّلاَةِ، فَذٰلِكُمُ الرِّبَاطُ».

قال عبدُالملكِ: يعني بقولِهِ: «إسباغُ الوُضُوْءِ على المَكَارِهِ» إكمالُهُ وإتمامُهُ في شدَّةِ البردِ والرِّيحِ، أو في جَوْفِ الَّليلِ، والأحايين التي يَثْقُلُ فيها مَسُّ الماءِ، حاضراً كان أو بادياً أو مُسافراً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح(الغُرِّالمُحَجَّلِيْنَ)في حديث مالك

الذي رواه العلاء، عن أبيه، عن أبي هُريرة: أنَّهم قالوا: يارَسُوْلَ الله كيفَ نَعْرِفُ من يأتي بعدك من أُمَّتِكَ يومَ القيامةِ؟ قال: يأتُون غُرًّا مُحَجَّلِيْنَ من الوضُوءِ» [١/ ٢٨ رقم (٢٨)].

قال عبدُالملكِ: يعني بالغُرةِ وَالتَّحْجيْلِ: غِشْيَانَ النُّوْرِ وَجُوْهَهُمْ وَأَطرَافَهُم في المَحْشَرِ، وفي المَوقِفِ عندَ الحساب [٩].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيْبٍ عن شَرح حَديث مالكٍ

الذي رواه عن رَسُوْلِ الله ﷺ أنَّه قال: استَقِيْمُوا وَلَنْ تُحْصُوا، واعمَلُوا. وخَيْرُأَعْمَالِكُمُ الصَّلاَةُ، ولايُحافظُ على الوُضُوءِ إلاَّ مُؤمِنٌ» [١/ ٣٤ رقم (٣٦)]

قال عبدُالملك: يعني بقولِهِ: «وَلَنْ تُحْصُواْ» ولن تُطِيْقُوا كلَّ الاستقامةِ وهو مثلِ قولُ اللهِ حين كان فَرَضُ قيامِ اللَّيْلِ:[1] ﴿عَلِمَ أَلَّن تُحْصُوهُ﴾ يقول: علم أَنْ لَنْ تُطِيْقُوه ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حبيبٍ عن شرح حديثِ مالكٍ

[الذي رواه] عن يحيى بن سَعِيْدٍ: «أنَّه سمع رجلاً يَسْأَلُ سعيد بن المسيّب عن الوُضُوْءِ من الغائط بالماءِ، فقال سعيدٌ: إنَّما ذَلِكَ وُضُوْءُ النِّسَاءِ»

---

(١) سورة المزمل: الآية: ٢٠.

[١/ ٣٣ رقم (٣٤)].

قال عبدُالملكِ: يعني بالوُضُوْءِ من الغائطِ بالمَاء: الاستِنْجَاءَ، ويعني سَعِيْدٌ بقوله: «إنَّما ذٰلك وُضُوْءُ النِّسَاءِ» أنَّ نَسَاءَهُمْ[١] كُنَّ يَسْتَنْجِيْنَ بالماءِ فيما مَضَىٰ، وأنَّ الرِّجالَ كانُوا يَكْتَفُونَ بالتَّمَسُّحِ بالحِجَارة، ثُمَّ رَجَعَ الأمرُ في الرِّجال والنِّساءِ في الاستِنْجَاءِ بالماءِ، فلسنا نجيزُ الاستِنْجَاءَ بالحِجَارةِ اليومَ إلاَّ لمَنْ لم يَجِدِ المَاءَ، فأمَّا مَنْ وَجَدَ الماءَ فلا نُجيزُ ذٰلك له، ولا نبيحُ الفُتيا به، ولا رُخْصَةَ لأحدٍ أن يقولَ: إنَّ مَنْ مَضَىٰ كانُوا يَفْعَلُونَ ذٰلك؛ لأنَّه أمرٌ قد تُرِكَ وَجَرَىٰ العَمَلُ بخِلاَفِهِ.

وقد حدَّثني أسدُ بنُ مُوسَىٰ[٢] وغيرُهُ، عن السَّرِيِّ بن يَحْيَىٰ، عن أَبَانِ بن

---

(١) في الأصل: «نُساءَهُنَّ».

(٢) هو أحدُ شيوخ المؤلِّف، أكثر من الرِّواية عنه في مؤلفاته، وأكثر من إسناده إليه في كتابه «الذَّخائر والتُّحف» أو «وصف الفردوس». وهو مشهورٌ عند المُحدِّثين بـ«أسد السُّنَّة» من أحفاد الوليد بن عبدالملك (الخليفة) اسمه كاملاً: أسدُ بن موسىٰ بن إبراهيم بن الوليد بنِ عبدِالمَلكِ بنِ مَرْوَان المَرْوَانيُّ، الأُمويُّ، القُرشيُّ، المِصريُّ، المحدِّثُ (ت ٢١٢هـ). روىٰ عن سفيان بن عُيينة، وسُليمان بن المُغيرة، وأبي الأَحوص سلاَّم بن سليم، وشريك ابن عبدالله، وشعبة بن الحَجَّاج، ووكيع بن الجَرَّاح.. وغيرهم. روىٰ عنه أحمد بن صالح المصري، وابنه سعيد بن موسىٰ، وعبدالملك بن حبيب المالكي (صاحبنا) ومحمد بن عبدالله بن عبدالرحيم البرقي. وثَّقه النَّسائي وقال: «ولو لم يُصنِّفْ كان خيراً له» وضَعَّفه ابنُ حَزْم، ورُدَّ تَضعيفه. ويُقال: إنه أوَّل من صَنَّف المُسند. أخباره في: التاريخ الكبير للبخاري: ٢/ ٤٩، والجرح والتَّعديل: ٢/ ٣٣٨، وجمهرة أنساب العرب: ٩٠، وسير أعلام النُّبلاء: ١٠/ ١٦٢، وميزان الاعتدال: ١/ ٢٠٧، وتهذيب التَّهذيب: ١/ ٢٦١، وحسن المُحاضرة: ١/ ٣٤٦، والشَّذرات: ٢/ ٢٧ وغيرها.

أبي عيَّاشٍ قال: لَمَّا نَزَلَتْ هذه الآية:[1] ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ قال رسولُ الله [ﷺ]: «يامَعْشَرَ الأنْصَار لقد أثنىٰ الله عليكم في الطُّهرِ فما كُنتم تَصْنَعُونَ؟ قالوا: يارَسُولَ الله إنَّا كُنَّا نَسْتَنْجِي بالماء من الحَاجَتَيْنِ كلتيهما، وَيكْتُمُ ذٰلك بَعضُنا عن بَعْضٍ».

قال عبدُالملكِ: فلذٰلك قال رَسُوْلُ الله ﷺ: «استَنْجُوا بالماءِ فإنَّه أَطْيَبُ وأَطْهَرُ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرحِ اختلافِ روايةِ مالكٍ [١٠] في (المَذِي)

رُوِيَ عن أبي النَّضر، عن سُليمان بن يَسارٍ، عن المِقْدَادِ بن الأَسْوَدِ: «أنَّه سأل رَسُوْلَ اللهِ ﷺ عن الرَّجل إذَا دَنَا من أهله فَخَرَجَ منه المَذْيُ ماذا عليه؟ فقال: إذا وجدَ ذلك أحدُكم فَلْيَنْضَحْ فَرْجَهُ وَلْيَتَوَضَّأْ وُضُوْءَهُ للصَّلاَةِ» [١/ ٤٠ رقم (٥٣)].

وروى عن يحيى بن سَعيدٍ: أنَّه سَمِعَ رَجُلاً يسألُ سعيد بن المُسيّبِ فقال: إنِّي أجدُ البَلَلَ وأنا أُصلِّي أفأَنْصَرِفُ؟ فقال له سَعيدٌ: لو سالَ على فَخِذيَّ ما انصرفتُ حتَّىٰ أقضيَ صَلاَتِيْ». [١/ ٤١ رقم (٥٦)].

وروي عن الصَّلتِ بن زُيَيْدٍ[2] أنَّه قال: «سألتُ سليمان بن يَسَارٍ عن البَلَلَ أجده؟ فقال: انضَحْ ما تَحْتَ ثوبِكَ بالمَاءِ، وٱلْهُ عنه» [١/ ٤١ رقم (٥٧)].

قال عبدُالملكِ: ليس هٰذا باختلاف من الرِّواية ولٰكنَّه على تأويلٍ ومعنىً؛ فتأويلُ حديثِ المقدادِ أنَّه في غير المُستنكح الذي إنَّما يُصيبُهُ عندَ دنوه

(١) سورة التوبة: الآية: ١٠٨.

(٢) زُيَيْدٌ تصغيرُ زَيْدٍ، وهو ابن الصَّلْت المديني، أَبُوْه الصَّلت صحابيٌّ. يراجع: الإصابة: ٣/ ٤٤٤، وَضَبْطُ زُيَيْدُ في الإكمال: ٤/ ١٧١، عن طبقات ابن سعدٍ: ٥/ ١٣، ويراجع: توضيح المشتبه: ٤/ ٢٧٠، ٢٧١، وربما صحف إلى «زُبَيْدٍ».

إلى أهله، أو ما أشبهَ ذٰلك من مقاربة الشَّهوة، فذٰلك الذي يوجبُ الوُضوءَ، وتأويل حديث سعيد بن المُسَيّب وسُليمان بن يَسارٍ؛ أنَّه في المُستنكح الذي يَسْلَسُ ذٰلك منه على غير مقاربةِ شهوةٍ، ولا تعرُّضٍ لذَّةٍ؛ فذٰلك الذي ينقضُ وضوءًا، ولا يقطعُ صلاةً إن عرضَ [له] ذٰلك فيها؛ لأنَّه كَمَرَضٍ من الأمراضِ، إلاَّ أنَّ مالكًا كان يَسْتَحِبُّ له أن يُجَدِّدَ وُضُوْءَهُ لِكُلِّ صَلاَةٍ، كما يَسْتَحِبُّ ذٰلك للذي يسلَسُ منه البَولُ، وللمُستحاضة، وذٰلك فيهم ثلاثتهم استحبابٌ وليس إيجابًا.

قيل لعبدِالمَلكِ: فما معنى النَّضْحُ الذي أَمَرَ به رسولُ الله [ﷺ] المِقْدَادَ في حَديثه؟ فقال: معناه: الغَسْلُ بالماءِ، لا يُجْزِىءُ في مثل ذٰلك إلاَّ الغَسْلُ بالماءِ.

قيل لهُ: فما النَّضْحُ الذي يُجزىءُ الثَّوْبَ إذا أصابته الجنابةُ فَغَسَلَ ما رَأَىٰ ونَضَحَ ما لم يَرَ؟ فقال: هو الرَّشُّ، أن يَرُشَّ الثَّوبَ رشًّا خَفِيْفاً.

قيل له: فَمنْ جَهِلَ فصَلَّىٰ فلم يَنْضَحْ وقد غَسَلَ ما رأى؟ قال: صلاته تجزؤُهُ؛ لأنَّ النَّضحَ في هٰذا استِظْهَارٌ من بعدِ الغَسلِ لتَطِيْبَ النَّفْسُ عليه، فمن جَهِلَهُ وَتَرَكَهُ لم يَنْقُضْ ذٰلك صَلاَتَهُ، وكذٰلك سَمِعْتُ مُطرِّفاً وابنَ نافعٍ يقولان.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الفَرَقِ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن ابنِ شهابٍ، عن عُرْوَةَ، عن عائشةَ: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ كان يغتَسِلُ من إناءٍ هو الفَرَقُ من الجَنَابَةِ» [١/ ٤٤ رقم (٦٨)].

قال عبدُالملكِ: سألتُ مُطرِّفًا عنه وعن قَدْرِهِ فقال لي: كان مِكْيَالاً من خَشَبٍ يُكالُ بِهِ ويُغْتَسَلُ به، وكان مالكٌ يُصَغِّرُهُ ويقولُ: كان كقَدْرِ الصَّاعِ أو فَوْقَهَ قليلاً.[١]

---

(١) اللَّفْظَةُ مَشروحةٌ في غريب الحديث للحربي: ٢/٣٤٨، وغريب ابن قتيبة: ١/١٦٣، وغريب الخطَّابي: ١/٦٧٤، والغريبين: ٥ /١٤٤١، والنِّهاية: ٣/٤٣٧. ويراجع: =

قال عبدُالملكِ: وتَصديقُ قولِ مالكٍ أنَّه كان كالصَّاع أو أكثرَ منه قليلاً: أنَّ أسدَ بن موسى وعبدَالله بن المُغيرة[1] حدَّثاني عن الرَّبيع بن صُبَيْحٍ، عن الحَسَن: «أنَّ رَسُولَ الله

= وتهذيب اللُّغة للأزهري: ٩/١٠٣، والزَّاهر له: ٢١٠، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (فرق).

قال الحربي: «مكيالٌ مقداره ثلاثة آصع، والصَّاع كيلاً كَيْلَجَةٌ...». وقال ابن الأثير في النِّهاية: «الفَرَقُ ـ بالتَّحريك ـ مكيالٌ يسع ستة عشر رطلاً، وهو اثنا عشر مُدًّا، أو ثلاثة آصُع عند أهل الحجاز، وقيل: الفَرَقُ: خمسةُ أقساطٍ، والقِسْطُ نصفُ صاعٍ، فأمَّا الفَرْق ـ بالسُّكون ـ فمائةٌ وعشرون رطلاً». وأغلبُ العُلماءِ علىٰ أنَّ الفَرَقَ ثلاثةُ أصوعٍ، ولم يَقُلْ أحدٌ منهم أنَّه صاعٌ سوىٰ المؤلِّفِ رحمه الله وغفر له، ولا أدري ما صِحَّةُ ذٰلك؟! قال الحافظ ابن عبدالبَرِّ في الاستذكار: ١/٣٣٦ «أمَّا الفَرَقُ فبتَحْريكِ الرَّاءِ، وقد رُوي عن يحيىٰ وغيره بإسكان الرَّاءِ، قال الخليلُ بن أحمد: الفَرَقُ مكيالٌ. وقال ابنُ وهبٍ: الفَرَقُ: مكيالٌ من خشبٍ. وكان ابنُ شهابٍ يقول: إنَّه يسع خمسة أقساطٍ بأقساط بني أميَّة. وقد فسَّر محمد بن عيسىٰ الأعشىٰ الفَرَقُ بثلاثة أصوع، قال: وهي خمسة أقساطٍ. قال: وفي الخمسة أقساط اثنا عشر مُدًّا بمدّ النَّبيِّ ﷺ. قال ابنُ مُزَيْنٍ: قال لي عيسىٰ بن دينارٍ: قال لي ابن القاسم وسفيان بن عيينة: الفَرَقُ يحمل ثلاثة أصوع، وهٰذا كلُّه قريبٌ بَعْضُهُ من بعضٍ». أقول: ابن مزين وابن دينار من شرَّاح الموطأ.

يراجع: العين: ٥/١٤٨، ومختصره للزُّبيدي: ١/٥٧٠ وضبطه فيه بإسكان الرَّاء ولعلَّها من سهوِ المُحَقِّقِ أو علىٰ لغة؟! كما مرَّ في نصِّ الحافظِ ابنِ عبدالبَرِّ.

(١) عبدالله بن المُغيرة هٰذا من شُيُوخِ المؤلِّف أسندَ عنه روايات أخرىٰ هٰكذا: «حدَّثني ابن المغيرة». وربما جاء في بعض كتبه (حدَّثني المغيرة) وسياق السَّند يدلُّ علىٰ أنه ابن المغيرة هٰذا، وفتَّشت عنه في الكتب فلم أجده، إلاَّ أن يكون عبدالله بن محمد بن المغيرة الكوفي. قال ابن أبي حاتم: سكن مصر، وروىٰ عن عمّه حمزة بن المغيرة، وروىٰ عنه الفضل بن يعقوب الرُّخامي، سمعت أبي يقولُ: هو عمُّ علان بن المغيرة المصري، وليس بالقوي. الجرح والتَّعديل: ٥/١٥٨. ويُراجع: الكامل لابن عدي: ١٥٣٣، ولسان الميزان: ٣/٣٣٢. ومما يرجح أنَّه المقصود؛ روايته عن مِسْعَرٍ في كثير من أحاديثه التي رواها ابن =

ﷺ: كان يَتَوَضَّأُ بِقَدْرِ المُدِّ» [١١]. وَيَغْتَسِلُ بِقَدْرِ الصَّاعِ».

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (مَسّ الخِتانِ الخِتانَ) في حديث مالكٍ** الذي رواه عن ابن شهابٍ، عن سَعِيْدِ بن المُسَيّب: «أنَّ عُمَرَ بنَ الخطَّاب، وَعُثْمانَ بنَ عفَّان، وعائشةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كانوا يَقُولُونَ: إذا مَسَّ الخِتَانُ الخِتَانَ فقد وَجَبَ الغُسْلُ» [١/ ٤٥ رقم (٧١)].

قال عبدُالملكِ: معناه أن يمسَّ الختانُ الختانَ معتدلاً في الثُّقب، فأمَّا أنْ يَمَسَّ الختانُ الختانَ من ظاهرٍ وهو زاهق إلى أسفل أو إلى فوق ولم تغب الحَشَفَةُ فلا يجبُ الغُسلُ. هكذا فسَّره لي مُطرِّفٌ وابنُ الماجشون وغيرُهُمَا عن مالك.

قال عبدُالملك: ومسُّ الختانِ الختانَ معتدلاً في الثُّقب مثل قولهم: «إذا جَاوَزَ الختانُ الختانَ وَجَبَ الغُسْلُ» ومثل قولهم: «إذا التَقَىٰ الختانان وَجَبَ الغُسلُ»؛ لأنَّ الخِتانين لا يَلتقيان ولا يَمَسُّ الخِتَانُ الخِتَانَ مُعتدلاً في الثُّقبِ إلاَّ بعدَ المُجَاوَزةِ وَغَيْبُوْبَةِ الحَشَفَةِ، فَإِذَا كَانَ كَذٰلِك فقد وَجَبَ الغُسْلُ عليهما جَمِيْعًا أَكْسَلاَ[1] أَوْ أَنْزَلاَ.

= حبيب في مؤلفاته، وقد أسند إليه ابن عدي أحاديث عن مِسْعَرٍ، وذكر الحافظُ المزيُّ في ترجمة (مسعر) في تهذيب الكمال: ٢٧/ ٤٦٤ من بين الآخذين عنه عبدالله بن محمد بن المغيرة.

يقول الفقير إلىٰ الله تعالىٰ عبدالرَّحمٰن بن سُليمان العُثيمين ـ عفا الله عنه ـ: «رأيت ترجمته في كتاب «طبقات علماء إفريقيَّة» لأبي العَرَبِ التَّمِيْمِيِّ: ٨٠ قال: «ومن القادمين إلينا عبدُالله بن المُغيرة الكوفيُّ. سمع سفيان الثَّوريَّ، ومن كبارٍ من الكوفيِّين: مسعر بن كدامٍ، وعمر بن ذَرٍّ، وفطر بن خليفة، روىٰ عنه من أهل إفريقية جماعة، منهم سُليمان بن عمران. وهو الذي يحدِّث عنه ابن حَبِيْبٍ في «واضحته» وذكر أخباراً غير حَسَنَةٍ عنه والله تعالىٰ أعلم.

(١) الإكسالُ: الفُتُوْرُ عن الجِمَاعِ.

مغيبُ الحشفةِ يوجبُ سبعًا من السُّنة؛ يوجب الغُسلَ، ويُوجِبُ الحَدَّ، ويُوجِبُ المَهْرَ، ويُوجِبُ الحِصْنَ، ويُفْسدُ الحَجَّ، ويُفَطِّرُ الصَّائِمَ، ويُحِلُّ المُطَلَّقةَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ حَدِيثِ مَالكٍ

الذي رواه عن إسماعيل بن أبي حَكِيْمٍ، عن عَطَاءِ بن يسارٍ: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ كَبَّرَ في صَلاَةٍ من الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أشارَ إليهم بِيَدِهِ أَنِ امْكُثوا، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ وعلى جِلْدِهِ أثرُ الماءِ فأتمَّ الصَّلاَةَ بالنَّاسِ» [١/٤٨ رقم (٧٩)].

قال عبدُالملكِ: كان هٰذا خاصًّا لِرَسُوْلِ الله [ﷺ] وليس بجائزٍ لغَيْرِهِ وهٰذا من خاصِّ حديثه فإنَّ من حديثه صَلواتُ اللهِ عليه خاصًّا وعامًّا، وناسخاً ومنسوخاً، ومن أصابه مثل هٰذا من الأئمة قدَّم مَنْ يُتِمُّ بهم، وقد أخطأ من حَكَىٰ عن ابن نافعٍ أنَّ ذٰلك جائزٌ لمَنْ بعدَه، ومن الدَّليل على خطئه أنَّ الإمامَ الذي يَذْكُرُ وقد أَحرمَ وأحرمَ الناسُ خلفَهُ أنَّ عليه غُسْلاً أو وُضُوْءًا فَرَجَعَ فاغتَسَلَ أو تَوَضَّأَ قد انتقضَ عليه إحرامه الأول، وصارَ أن رَجَعَ إلى إمامةِ القومِ مُحْرِماً بعدهم، فكيفَ يجوزُ لقومٍ أن يكونَ إحرامُهُم قبلَ إحرامِ إمامِهِم إذَنْ تكونُ صلاتُهم فاسِدَةً مُنْتَقِضَةً، إنَّما كان هٰذا خاصًّا لرَسُوْلِ [١٢] الله ﷺ، ولعلَّه قد أمرَهُم بنقضِ إِحْرَامِهِم الأَوَّلِ، وابتدأَ الإِحرامَ بعد إحرامِهِ الثَّاني، وهٰكذا فسَّره لي مُطرِّفٌ وابنُ الماجشون وغيرُهُمَا من قولِ مالكٍ أيضًا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (تَرِبَتْ يَمِيْنُكَ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن ابن شهاب، عن عُرْوَةَ: أنَّ أمَّ سُلَيْمٍ قالت لرَسُولِ اللهِ ﷺ: المرأة تَرَىٰ في المَنَامِ مثلَ مايرىٰ الرَّجُلُ أَتَغتَسِلُ؟ فقال لها رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: نَعَمْ فلتَغْتسلْ. فقالتْ لها عائشةُ: أفٍّ لَكِ، وهل تَرَىٰ ذَلكَ المَرْأَةُ؟! فقالَ لها

رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]: تَرِبَتْ يَمِيْنُكِ، وَمِنْ أَيْنَ يَكُوْنُ الشَّبَهُ؟» [١/ ٥١ رقم (٨٤)].

قال عبدُالملكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «تَرِبَتْ يَمِيْنَك» فإنَّ مالكًا كان يقولُ: معناه: استَغْنَتْ يَمِيْنُكِ، ذَهَبَ إلى أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ لم يكنْ يَدعُو على عائشةَ ولٰكن دُعَاءٌ لَهَا.

قال عبدُالملك: وأصلُ الكلمةِ في كَلَامِ العَرَبِ أنَّ الرَّجلَ إذا استَغْنَىٰ قالوا: أَتْرَبَ فُلَانٌ بالألفِ[1]، ومنه قولهم: غَنِيٌّ مُترِبٌ، معناه: كثيرُ الغِنَىٰ، وإذا افْتَقَر قالُوا: تَرِبَ فلانٌ بغيرِ الألفِ، ومنه قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ:[2] ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ يقول: ذا مَسْكَنَةٍ وحاجَةٍ فمعنىٰ قولِهِ: «تَرِبَتْ يَمِيْنُكَ» افتقرتْ يَمِيْنُكَ، ولو أرادَ الغِنَىٰ لقالَ: أَتْرَبَتْ يَمِيْنُكَ، فوجهُ الحَديثِ عندنا:[3] أنَّ رسولَ الله ﷺ لم يَتَعَمَّدْ الدُّعَاءَ عليها بالفقرِ، ولم يَقْصُدْ قَصْدَ ذٰلك ولٰكنَّها كلمةٌ جاريةٌ على أَلْسِنَةِ العَرَبِ يَقُولونَها وهم لا يريدون وقوعَ العُقُوبةِ، يدلُّ على ذٰلك قَوْلُهُ في زَوْجَتِهِ صفيَّة:[4] ـ حين قيل له يومَ النَّفرِ بمنىً في حَجَّةِ الوَدَاعِ وقد حَجَّ معه أزواجه يومئذٍ ـ إنَّ صَفيَّـةَ حائضٌ فظنَّ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ أنَّها لم تَكُنْ أَفَاضَتْ بالبَيتِ قبلَ أَنْ تَحيضَ فقال مُغْضَبًا: ـ حين خافَ أن تحبِسَهُ عن النَّفْرِ حتَّى تطْهُرَ فتُفِيْضَ بالبَيْتِ ـ «عَقْرَىٰ حَلْقَىٰ ما أُراها إلاَّ حابِسَتَـنا، قيلَ

---

(١) اللَّفظةُ مفسَّرةٌ في غَريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/٩٣، ٩٤، وغريب ابن الجَوزي: ١/١٠٥، والنِّهاية: ١/١٨٤، ويراجع: فعلت وأفعلت للزَّجاج: ١٣، وتهذيب اللُّغة: ١٤/٢٧٢، والاستذكار: ١/٣٦٩، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (ترب).

(٢) سورة البلد: الآية: ١٦.

(٣) هو توجيه أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث.

(٤) هي أمُّ المؤمنين صَفِيَّةُ بنتُ حُيَيٍّ بن أَخطب ـ رضي الله عنها ـ كذا في المصادر.

له: إنَّها قد فاضَت قبل أَنْ تَحِيْضَ، قال: فَلَا بأسَ إذاً».

قالَ عبدُالملك: وهـٰذه الكَلِمَةُ جاريةٌ على أَلْسِنَةِ العَرَبِ عندالغَضَبِ على المرأة أن يقولوا عَقْرَىٰ حَلْقَىٰ[1]، أي: عَقَرَها الله، حَلَقَها الله، فَقَالَ لهَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ وهي منه بالمَكَان الذي به الزَّوجةُ، فلم يُحْمَلْ ذٰلك منه على إرادةِ وُقُوع ذٰلك بها، إلاَّ علىٰ ما قد جَرَىٰ من كلامِ العَرَبِ، غيرَ مُريد إنزالَ ذٰلك بها، أولاَ تَرَىٰ أنَّ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ الجَارِيْ على أَلْسِنَتِهِمْ في الحَبيبِ، والبَغيضِ، والقَرِيْبِ والبَعِيدِ، وعندَ المَدْحِ والذَمِّ، لا أمَّ لَكَ، لا أبَ لَكَ، لا أرضَ لَكَ، وهو في أشعارِهم كثيرٌ قال كعْبُ بنُ سَعْدِ الغَنَوِيُّ ـ يَرثِي أَخَاهُ[2] ـ: [١٣]

---

(١) قال أبوعُبَيْدٍ في غَريب الحديث: ٢/ ٩٤ «قال أبوعُبيْدٍ: إنَّما هو عندي: عقراً وحلقاً وأصحابُ الحديث يقولون: عَقْرَىٰ حَلْقَىٰ» وعنه في الفائق: ٣/ ١٠ وزاد: «أي: عُقِرَ جسدُها وأصيبت بَداءٍ في حَلْقها، وقال سيبوية: يقال: عقَّرته أي: قُلت له: عقراً، وهـٰذا نحو سقَّيتُهُ وفدَّيتُهُ. ويُحْتَمَلُ أن يكونا مصدرين علىٰ (فَعْلَىٰ) بمعنىٰ العَقْرِ والحَلْقِ كما قيل: الشَّكْوَىٰ للشَّكوِ، ودَغْرَىٰ لا صَفَّىٰ، بمعنىٰ، اذغروا [ذغراً] ولا تُصافُّوا صَفًّا...».

(٢) البيتُ من قصيدة له في رثاء أخيه أَبي المِغْوَارِ، أوردها الأَصْمَعِيُّ في الأصمعيات: ٩٣ فما بعدها، قال: «قال أبوسَعِيْدٍ: عن حَبِيْبَ بن شَوْذَبٍ ـ رجلٌ من أهل نَجدٍ مُسِنٌّ ـ عن أبيه قال: أنشدنيها كعبُ بنُ سَعْدِ الغنويُّ موافقاً لي براذان:

أَخِيْ ماأَخِيْ لا فَاحِشٌ عِنْدَ بيْتِهِ ... ولا وَرَعٌ عنـدَ اللِّقـاءِ هَيُـوْبُ

هُوَ العَسَلُ الماذِيُّ حِلْماً ونَائِلاً ... ولَيْثٌ إِذَا يَلْقَىٰ العَدُوَّ غَضُوْبُ

لَقَـدْ كَـانَ أَمَّـا حِلْمُـهُ فمُـرَوِّحٌ ... عَلَيْنَـا وَأَمَّـا جَهْلُـهُ فعَـزِيْـبُ

حَلِيْمٌ إذَا مَا سَوْرَةُ الجَهْلِ أُطلِقَتْ ... حُبَىٰ الشَّيْبِ للنَّفسِ اللَّجُوْجِ غَلُوْبُ

هَوَتْ أُمُّهُ ....البيت

والشَّاهدُ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٩٥، وتَهذيب الألفاظ: ٥٧٦، وجمهرة اللُّغة: ١/ ٢٢٩، وتهذيب اللُّغة: ٦/ ٤٩٢، ١٤/ ٢٧٤، ١٥/ ٦٠٢، ٦٤١، واللَّآلي: ٧٧٣، والمخُصَّص: =

هَوَتْ أُمُّهُ مايَبْعَثُ الصُّبحَ غَادِياً   ومَاذَا يُؤَدِّيْ الَّليلُ حِيْنَ يَؤُوْبُ

ومثلُهُ في كَلَامِ العَرَبِ وأَشْعَارِهِمْ كثيرٌ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح قول مالك في «موطَّئه»

«لا بأسَ بالصَّلاة في السِّباخ والتَّيَمُّمُ منها» [١/ ٥٧ رقم (٩٢)].

قال عبدُالملكِ: السِّباخُ من الأَرضِ: الأرضُ المالحَةُ التي لا تنبتُ شيئًا، وواحدتها سَبِخَةٌ، وليست الرَّدَغَةُ ولا الرِّداغ كَمَا يَقُولُ مَنْ ليس يَعرِفُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالك

الذي رَوَاهُ عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ: «أنَّ رجلاً سألَ رسولَ الله ﷺ فقال: مايَحِلُّ لي من امرأتي وهي حائضٌ؟ فقال رَسُولُ اللهِ ﷺ: لِتَشُدَّ عَلَيْهَا إِزَارَهَا ثُمَّ شَأْنَكَ بِأَعلاَهَا» [١/ ٥٧ رقم (٩٣)].

قال عبدُالملكِ: يعني: عُكَنَهَا وبَطْنَهَا وصَدْرَهَا وفَمَهَا يَصْنَعُ بذٰلك ما شاءَ من قُبَلٍ، أو التِصَاقٍ، أو عِنَاقٍ، أو مُباشَرَةٍ، أو جَسٍّ، أو مُعالَجَةٍ مَا بَدَا له، ولا يَقْرَبُ الأَسْفَلَ مِنْ مَوْضِعِ الإِزَارِ، لاَ عَلَىٰ الإزَارِ ولا مِنْ تَحْتِهِ، وَإِنِ اجتَنَبَ الفَرْجَ؛ وذٰلك للتَّقِيَّةِ والحَذَرِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح(القِصَّةِ البَيْضَاءِ)في حديث مالك

الذي رَوَاهُ عَنْ عَلْقَمَةَ بن أبي عَلْقَمَةَ، عن أُمِّه مولاةِ عائشةَ أنَّها قالتْ: «كان النِّساءُ يَبْعَثْنَ إلى عَائِشَةَ [أمِّ المُؤْمِنِيْنَ] بالدِّرَجَةِ[1] فيها الكُرْسُفُ، فيه

= ١٢/ ١٨٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (هوىٰ). قال أبوعمربن عبدالبرِّ: «وأمَّا قوله: (تَرِبَتْ يَمِيْنُكَ)فمعلومٌ من دُعَاءِالعرب بعضهم علىٰ بعضٍ مثل: «قاتله الله» و«هَوَتْ أُمُّه» و«ثَكِلَتْهُ أُمُّه» و«عَقْراً وحَلْقاً» و«لليَدَيْنِ وللفَمِ» ونحو هٰذا».

(١) الدِّرَجَةُ: جَمْعُ دُرْجٍ: وعاءٌ تَضَعُ فيه المرأةُ ما خَفَّ من متاعها.

الصُّفْرَةُ من دَمِ الحَيْضَةِ يَسْأَلْنَهَا عن الصَّلاةِ، فَتَقُولُ لَهُنَّ: لا تَعْجَلْنَ حَتَّىٰ تَرَيْنَ القِصَّةَ البَيْضَاءَ [تريدُ بذٰلك الطُّهْرَ مِنَ الحَيْضَةِ»] [١/ ٥٩ رقم (٩٧)].

قال عبدُالملكِ: يعني حتَّى تَرَيْنَ الطُّهرَ؛ وذٰلك أنَّ الدَّمَ إذا انقَطَعَ عن الحائضِ أَدْفَقَتِ الرَّحِمُ ماءً أبيضَ كالرِّيقِ، فشُبِّه بياضُهُ بالقِصَّةِ، والقِصَّةُ يعنى الجُص. وحديث مالكٍ: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَىٰ عن تَقْصِيْصِ القُبُورِ» يعني: عن أن تُبَيَّضَ بالقِصَّة، فإنَّما عَنَتْ عائشةُ بقولها: «حتى تَرَيْنَ القِصَّة البَيْضَاءَ» حتى تَخْرُجَ القُطْنَةُ أو الخِرْقَةُ التي تحتَشِيْ بها المَرْأَةُ كأنَّها قِصَّةٌ في بَيَاضِ الماءِ الذي فيها، الذي تَدْفُقُهُ الرَّحِمُ على أثرِ [١٤] الدَّمِ، لايُخالِطُهُ حُمْرَةٌ ولا صُفْرَةٌ، فمنَ النِّسَاءِ مَنْ ذلك عَلاَمَةُ طُهرِهَا، ومِنهنَّ من لا تَرَىٰ ذلك ولا تَعرِفُهُ، وعلامةُ طُهرِهَا الجُفُوفُ، وهو أن تستدخلَ الخِرقةَ أو الكُرْسُفَةَ فتُخرجَها جافَّةً كما أدخلتها، فإذا كانت علامةُ طُهرِ المرأةِ الجُفُوفَ، فَرَأَتِ القِصَّةَ البَيْضَاءَ، فلا تَغْتَسِلُ حتى تَرىٰ الجفوفَ، وإذا كانت علامةُ طُهرها القِصَّةَ البيضاءَ فرأَت الجُفُوفَ قبلَ أن تَرَىٰ القِصَّةَ البَيْضَاءَ فلتغتسلْ وتُصلِّي، وذٰلك أنَّ الجُفُوفَ أبرأ للرَّحِمِ، وأذهبُ للحَيْضِ من القِصَّة؛ لأنَّ الحَيْضَ يكونُ أولاً دمًا، ثم يصيرُ صُفرةً، ثم ثرية، ثم كُدرة، ثم يكون ريقًا كالقِصَّة، ثم ينقطعُ، فإذا انقَطَعَ قبلَ هذه المَنَازلِ وجَفَّ أصلاً فذٰلك أبرأُ وأوعبُ من عَلَمِ القِصَّةِ، ولم تَنْتَظِرْ شَيئاً؛ لأنَّ الدَّمَ والعَلَمَ قد انْقَطَعَا جميعاً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ قوله ـ في المُسْتَحَاضَةِ ـ: «تَسْتَذْفِرُ[1] بثَوبٍ» في حديث مالكٍ

---

(١) في المُوَطَّأ: «التَسْتثفر».

الذي رواهُ مالك عن نافعٍ، عن سُليمان بن يَسَارٍ، عن أمِّ سلمة زَوْجِ النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ امرأةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ في عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فاستَفْتَتْ لها أمُّ سَلَمَةَ رَسُولَ الله ﷺ فقال: لِتَنْظُرَ إلى عَدَدِ اللَّيَالِيْ والأيَّام الَّتِيْ كانَتْ تَحِيْضُهُنَّ منَ الشَّهْرِ قبلَ أَنْ يُصيبَهَا الذي أَصَابَهَا، فلتَتْرُكِ الصَّلاَةَ قَدْرَ ذَلِكَ من الشَّهْرِ، فَإذا خَلَّفَتْ ذَلِكَ فلتَغْتَسِلْ، ثم لتَستَدْفِرْ[1] بثَوبٍ ثُمَّ لتُصَلِّي» [١/ ٦٢ رقم (١٠٥)]

قال عبدُالملكِ: اختلف الَّلفظ في هذه الكلمةِ بالدَّالِ والثَّاءِ فأمَّا مطرِّفٌ فأَخبرني بها مُشافهةً عن مالكٍ أنَّه قال له: (تستدفر) بالدَّالِ. وأمَّا غيرُ مُطرِّفٍ فَرَواهُ عن مالكٍ وغيره بالثاء (تستثفر).

قال عبدُالملكِ: كلتاهما [جائِزَتَانِ] فمن قال: (تَستدفر) بالدَّالِ فمعناه: تَتَجَفَّفُ من الدَّم بالخرقةِ أو بالكُرسُفَةِ، الاستدفارُ: التَّجفُّفُ. أمَّا من قال: (تستثفر) بالثَّاءِ فالاستثفارُ فيه معنيان[1]؛ أمَّا أحدُهما: فمأخوذٌ من الثَّفَرِ؛ لأنَّه يكون تحتَ ذَنَبِ الدَّابةِ فشبَّه به، وأمَّا الآخرُ: فمأخوذٌ من الثَّفرِ، والثَّفرُ: حَيَا البَهِيْمَةِ من الدَّوَابِّ والسِّباعِ، قالَ الأَخْطَلُ[2]:

---

(١) المعنيان في غَريب الحديث لأبي عُبيد: ١/ ٢٧٩، وعنه في غريب الحديث لابن الجوزي: ١/ ١٢٤، وهناك معنيان آخران هما: الاستثفارُ بالثَّوب، وهو أن يدخلَ مؤخرة ذيله بين رجليه. أو من استثفارِ الكَلْبِ، وهو أن يدخلَ ذيله بينَ رجليه. يُراجع غريب الحديث لابن قتيبة: ٢/ ١٥٥، وتعليقُ أبي الوليد الوَقَّشيِّ: ١/ ١٠٧، والفَائق: ١/ ١٦٨، والنِّهاية: ١/ ٢١٤ قال أبوالوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ: «ورُوِيَ (استدفر) بدالٍ مُهملةٍ وغيرِ مُهملةٍ، مأخوذٌ من الذَّفْرِ وهو النَّتن أو الدَّفر وهو مثله؛ لأنَّه يُقالُ: دفرٌ بدَالٍ مهملةٍ ساكنةِ العين للنَّتَنِ خاصةً، وبذالٍ مُعجمة وفتح الفاء لكلِّ رائحة ذكيَّةٍ من طِيبٍ أو نَتَنٍ» نقل ذٰلك عن أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٣/ ٢٣٦، ٢٣٧.

(٢) البيتُ في شعر الأخطل: ٥٠٦، وغريب أبي عُبيد: ١/ ٢٨٩، ٢/ ٨، وتهذيب اللُّغة: =

جَزَىٰ اللهُ عَنَّا الأَعْوَرَيْنِ مَلاَمَةً ... وَفَـرْوَةَ ثَفْـرِ الثَّـوْرَةِ المُتَضَـاجِـمِ

وقال النَّابغةُ الجَعْدِيُّ:[1]

أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَىٰ وقُولاَ لها هَلاَ ... فَقَـدْ رَكِبَـتْ أمرًا أغَـرَّ مُحَجَّـلاَ

بُرَيْذِيْنَةٌ حَكَّ البَرَاذِيْن ثِفْرَهَا ... وَقَدْ رَكِبَتْ فِيْ أَوَّلِ الدَّهْرِ أَيِّلا

= ١٥/٨٦، واللِّسان: (ثفر) جاء في شرح هـٰذا البيت في شعره: «هـٰؤلاء تغلبيُّون ولم يكونوا أعانوه علىٰ حمالته. والثَّفْرُ: الحياءُ، والمتفاجمُ: المائلُ، يُقَالُ: ثورٌ وثورةٌ، وبِرْذَوْنٌ وبِرْذَوْنَةٌ ورَجُلٌ ورجلةٌ، وغلامٌ وغلامةٌ...».

(١) ديوان النَّابغة الجَعْدِيِّ: ١٢٣، ١٢٤ وبيهما في الدِّيوان:

دَعِي عَنْكِ تَهْجَاءَ الرِّجالِ وَأَقْبِلِيْ ... عَلَىٰ أَذْلَغِيٍّ يَمْلأُ استِكِ فَيْشَلاَ

وهما من قصيدةيهجو بهاليلَىٰ الأَخيليَّة الشَّاعرة، وقدردت عليه بقصيدةمنها[ديوانها: ١٠٢]:

أَنَابِغُ لَمْ تَنْبَغْ وَلَمْ تَكُ أَوَّلا ... وَكُنْتَ صُنِيًّا بَيْنَ صُدَّيْنِ مَجْهَلاَ

أَنَابِغُ إن تَنْبَغْ بلُؤْمِكَ لا تَجِدْ ... لِلُؤْمِكَ إلاَّ وَسْطَ جَعْدَةَ مَجْعَلاَ

أعيَّـرتَنِـي دَاءً بـأمِّـكَ مثلُـهُ ... وأيُّ جَـوَادٍ لا يُقَـالُ لَـهُ هَـلاَ

واستعدَىٰ عليها بنو جَعْدَةَ أميرَ المدينة فقالت [ديوانها: ١٠٠]:

أَتَانِيْ مِنَ الأَنْبَاءِ أَنَّ عَشِيْرَةً ... بِشَوران يُزْجُوْنَ المَطِيَّ المُنَعَّلاَ

يَرُوْحُ ويَغْدُو وَفْدُهُمْ بِصَحِيْفَةٍ ... لِيَستَجلِدُوا لِيْ سَاءَ ذٰلِكَ مَعْمَلاَ

عَلَىٰ غَيرِ جُرْمٍ غيرَ أَنْ قُلْتُ عَمُّهُمْ ... يَعِيْشُ أَبُوهُمْ فِيْ ذَرَاهُ مُغَفَّلا

وأَعْمَى أتاهُ بالحِجَازِ نَثَاهُمُ ... وكانَ بأَطرافِ الجِبَالِ فَأَسْهَلاَ

فَجَاءَ بِهِ أَصْحَابُهُ يَحمِلُونَهُ ... إِلَىٰ خَيْرِ حَيٍّ آخِرِيْنَ وأَوَّلاَ

وخبرها معه مشهورٌ مذكورٌ في «الأغاني» وغيره. ومن جيِّد شعرها قولها [ديوانها: ٦٩]:

نَحْنُ الأَخَايِلُ مَايَزَالُ غُلامُنَا ... حَتَّىٰ يَدِبَّ عَلَىٰ العَصَا مَذْكُورَا

تَبْكِيَ الرِّمَاحُ إِذَا فَقَدْنَ أكفَّنا ... جَزَعاً وتَعْلَمُنَا الرِّفَاقُ بُحُورَا

والسَّيْفُ يَعْلَمُ أَنَّـنا إِخْوَانُهُ ... حَـرَّانَ إِذْ يَلْقَـىٰ العِظَامَ بَتُـوْرَا

وَلَنَحْنُ أَوثَقُ فِيْ صُدُوْرِ نِسَائِكُمْ ... مِنكُمْ إِذَا بَـكَرَ الصُّراخُ بُـكُوْرَا

فقيل للمرأة: استثفِرِيْ من هـٰذا، كناية عن الفرج وذكره.

قال عبدُالملكِ: وقد حدَّثني أبومعاوية [١٥] المَدَنِيُّ، عن شَريك بن عبدالله، عن محمد بن عبدالله بن عقيل، عن عمران بن طلحة، عن أُمِّهِ حَمْنَةَ[١] بِنْتِ جَحْشٍ: أنَّها استَحاضت فَسَأَلَتْ عن ذٰلك رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فقال لها: «احْشِيْ كُرْسُفًا، قالت: إنَّه أكثرُ من ذٰلك، إِنِّيْ أَثُجُّهُ ثَجًّا، قال: تَلَجَّمِيْ وتحيضيْ ستًّا أو سبعًا، ثم اغتَسِلِيْ وصَلِّيْ».

قال عبدُالملكِ: فالكُرْسُفُ: القُطنُ، أمرها باستدخاله والتَّجفُّفِ به، وهو الاستدفارُ، فلمَّا قالت: إني أثجُّه ثجًّا، وهو مأخوذٌ من الماءِ الثَّجاجِ وهو السَّائلُ المُندفعُ قال لها: «تَلَجَّمي» وهو مأخوذٌ من اللِّجام، وهو مثل قوله: استثفري، فشبَّهه باللِّجام كما شبَّهه باللَّفظةِ الأُخْرَىٰ بالثَّفرِ، وكلُّ هـٰذا كنايةٌ عن الفَرجِ وذكره، وهو كلُّه كلامٌ جيّدٌ من كلامِ العرب مشروحُ المعاني. وأمَّا قوله: «تَحِيْضِيْ» فيعني أُقعدِيْ أيَّام حَيْضَتكِ افعلِيْ فِيها ما تَفعلُ الحائضُ، أي: أنت فيها حائضٌ ولست مُستحاضةٌ، فدَعِيْ فيها الصَّلاةَ والصِّيامَ والمَسيْسَ فذٰلك التَّحَيُّضُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالك

---

(١) جاء في التَّوضيح لابن ناصر الدين: ٣/ ٣٢٤: «حَمْنَةُ بفتح المهملة، وسكون الميم، وفتح النُّون، تليها هاءٌ، ... صحابيَّةٌ مشهورةٌ، أختُ أمِّ المؤمنين زينب، وأمِّ حَبِيْبَةَ بناتُ جَحْشٍ، كان الثَّلاثةُ يستحضنَ، وقيلَ: لم يستحِضْ منهنَّ إلاَّ أمُّ حَبِيْبَةَ. ذكره ابن عبدالبرِّ». وفي الاستيعاب لابن عبدالبرِّ: ٤/ ٤٤٢: «الصَّحيحُ عندَ أهلِ الحديثِ أنَّهما (يعني حَمْنَةَ وأمَّ حبيبة) كانتا تستحاضان جميعاً».

الذي رواه عن سُمَيٍّ مولَىٰ أبي بكرِ [بن عبدالرَّحمـٰن][1]، أنَّ القَعْقَاعَ بن حَكِيْمٍ، وزيدَ بن أَسْلَمَ أَرسلاهُ إلى سَعْيدِ بن المُسيَّب يَسأَلُهُ: كيفَ تَغْتَسِلُ المُسْتَحَاضَةُ؟ فقال: «تَغْتَسِلُ من طُهرٍ إلى طُهرٍ، وَتَتَوضَّأُ لكلِّ صَلاَةٍ، فإنْ غَلَبَهَا الدَّمُ استَثْفَرَتْ» [١/ ٦٣ رقم (١٠٧)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا روايةُ مالكٍ: «فمن طُهْرٍ إلى طُهْرٍ» يعني من صَلاَةِ طُهْرٍ إِلَىٰ صَلاَةِ طُهْرٍ، إلاَّ أنَّ مالكًا قال: ما أرىٰ الذي حدَّثني هـٰذا الحديث إلاَّ وَاهِماً، وَلاَ أَرَىٰ سَعِيْدَ بنَ المسيَّبِ كان يريدُ إلاَّ الإِطِّهارَ، يعني مثلَ قولِ رَسُوْلِ الله ﷺ للَّتِي سألته وقد استُحِيْضَتْ فقال لها: إِذَا أقبلتِ الحيضةُ فَدَعِيْ الصَّلاةَ فَإِذَا أَدْبرتْ فَاغْتَسِلِيْ، وعليه فُتيا مالكٍ وجَمِيْعِ أَصْحَابِهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن هشام بن عُروة، عن أبيه، عن عائشةَ: أنَّها قالَتْ: «أُتِيَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بِصَبِيٍّ فَبَالَ عَلَىٰ ثَوْبِهِ فدَعَا رَسُولُ الله ﷺ بمَاءٍ [فأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ]»[2]. وفي حَدِيْثِ أمّ قَيْسٍ أيضاً: «فَدَعَا بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ ولم يَغْسِلْهُ» [١/ ٦٤ رقم (١٠٩)].

قال عبدُالملكِ: قد جاءت هـٰذه[3] [١٦] الرِّوايةُ هـٰكذا والله أعلمُ بها. فأمَّا العَمَلُ، والمَعْمُولُ به، وفُتْيَا مالكٍ وأَصْحَابِهِ، فأَنْ يُغْسَلَ، أَكَلَ الصَّبِيُّ الطَّعامَ أو لم يَأْكُلْهُ، ذَكَراً كان أو أُنثىٰ، وبولُ الصَّغيرِ كبولِ الكَبيرِ في وُجُوبِ غَسْلِهِ.

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الذَّنُوبِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَواه عن يَحيىٰ بن سعيد أنَّه قال: دَخَلَ أَعْرَابِيٌّ المَسْجِدَ فكشفَ عن

(١) عن «الموطأ».

(٢) في الأصل: «فنضحه».

(٣) تأخرت بقية الصفحة في الأصل إلىٰ أوائل ص٢٥ من الأصل.

فَرْجِهِ ليبولَ، فَصَاحَ الناسُ به حتَّىٰ علاالصَّوتُ، فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِﷺ: اترُكُوْهُ فتركوه فبال، ثم أمرَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] بذَنُوْبٍ من ماءٍ فصُبَّ على ذٰلكَ المكان».

[١/ ٦٤رقم (١١١)].

قال عبدُالملكِ: الذَّنُوْبُ: الدَّلو[1]، وكانت فوقَ دلوِ النَّاس اليوم. وَالسَّجْلُ: الدَّلوُ أيضًا، وهي أَصْغَرُ من الذَّنوبِ. وَالغَربُ: الدَّلوُ أيضًا، وهي أكبرُ من الذَّنوبِ.

[شرحُ غريب كتاب الصَّلاة][2]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرحِ حديثِ مالكٍ

---

(١) اللَّفظةُ مشروحة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣٤٥، وغَريبِ ابن قُتيبة: ١/ ٣٨٨، والغَريبين: ٢/ ٣١٦، والنِّهاية: ٢/ ١٧١. وقال: «الذَّنوبُ: الدَّلْوُ الكبيرةُ، ولا تُسمَّىٰ ذنوباً إلاَّ إذا كان فيها ماءٌ» وفي تعليقِ أبي الوَلِيْدِ الوَقَّشيِّ: «الذَّنوبُ: الدَّلْوُ المَمْلُوءَةُ ماءً، وإن كانت فارغةً لم تُسمَّ ذنوباً، ويُضربُ مثلاً للحَظِّ والنَّصيبِ، وإن لم يكن هُناكَ دلوٌ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَٰبِهِمْ﴾ [الذَّاريات: الآية: ٥٩]. أقولُ ـ وعلىٰ اللهِ أعتَمِدُ ـ: ومنه أيضاً قول علقمةَ الفَحلِ التَّميميِّ:

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قد خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ ... فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوْبُ

وهٰذه اللَّفظةُ أيضاً مفسَّرةٌ في مُفردات القرآن وغرائبه ومعاجم اللُّغة.. وغيرها.

والغَرْبُ مَعروفٌ، وهو بلُغةِ العامَّة الآن بنجدٍ كذٰلك، وفي شعرِ ابن الدُّمَيْنَة:

وَقَفْتُ بِهَا أَصْرَىٰ الدُّموعَ كَمَا صَرَىٰ ... بِغَرْبَيْنِ مِنْ خِرْزِ العِرَاقِ شَعِيْبُ

(٢) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ٦٧، ورواية أبي مصعب: ١/ ٧٠، ورواية محمد بن الحسن: ٥٤، ورواية سويد: ٧٧، ورواية القعنبي: ١٣٢، والاستذكار: ٢/ ٧٤، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي: ١/ ١١١، والمتقىٰ لأبي الوليد: ١/ ١٣٠، والقَبَس لابن العربي: ١/ ٢٥٢، وتنوير الحوالك: ١/ ٨٦، وشرح الزُّرقاني: ١/ ١٣٤، وكشف المغطى: ٨٨. وفي «الموطأ» رواية يحيىٰ: «عن العلاء بن عبدالرحمٰن ابن يعقوب، عن أبيه وإسحٰق بن عبدالله، أنهما أخبراه أنهما سمعا أباهريرة..».

الذي رواه عن العلاء، عن أبيه[١]، عن أبي هُرَيْرَةَ: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: إِذَا ثُوِّبَ بالصَّلاةِ فلا تأتُوها وأنتم تَسعَوْنَ، وأْتُوها وَعَلَيْكُمُ السَّكِيْنَةُ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وما فَاتكُمْ فأتمُّوا، فإِنَّ أحدَكُمْ في صَلَاةٍ ما كان يَعْمَدُ إلى الصَّلاة[٢]، وأنَّه تُكْتَبُ له بإحدَىٰ خُطْوَتَيْهِ حَسَنَةٌ وتُمْحَىٰ عنه بالأُخْرَىٰ سَيِّئَةٌ، فإذَا سَمِعَ أَحَدُكُمُ الإِقَامَةَ فَلا يَسْعَ[٢]» [١/٦٨ رقم (٤)].

قال عبدُالملكِ: مَعْنَىٰ التَّثْوِيْبِ في هـٰذا الحَدِيثِ[٣]، وفي الآخر الذي

---

(١) في المُوَطَّأ: «وإسحـٰق بن عبدالله أنهما أخبراه أنَّهما سمعا أباهُرَيْرَةَ».

(٢) ـ(٢) لم يرد في «المُوطَّأ» رواية يحيىٰ.

(٣) اختلف العلماءُ بالمقصود بالتَّثويب، فذهب أبوعمر بن عبدالبر في «الاستذكار» و«التَّمهيد» إلىٰ أنَّها الإقامةُ كما ذكر المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ ومثله في «غريب الوَقَّشِيِّ» و«النِّهاية» لابن الأثير. وقال الأزهري ـ رحمه الله ـ في «الزَّاهر»: التَّثويبُ قولُ المُؤَذِّن: «حيَّ علىٰ الفَلَاحِ» و«الصَّلاةُ خيرٌ من النَّوم» وذٰلك في صلاة الفجر، وفي غير صلاة الفجر: «الصَّلاة يَرحَمُكُمُ اللهُ». وقال ابن قُتَيْبَةَ: التَّثويبُ: «الصَّلاةُ خيرٌ من النَّوم» وفي «الزَّاهر» لابن الأنباري التَّثويبُ: قول المؤذِّنِ «الصَّلاةُ خيرٌ من النَّوم» ومثله في «الفائق» للزَّمخشري. قال أبوعمر ابن عبدالبَرِّ: «التَّثويبُ هـٰهُنا الإقامةُ ولا يُحتملُ غير هـٰذا التَّأويل عندي والله أعلم. وإنَّما سُمِّيَتِ الإقامةُ في هـٰذا الموضع تَثويباً؛ لأنَّ التَّثويبَ في اللُّغةِ معناه العَوْدَةُ يقالُ منه ثابَ إليَّ مالي بعدَ ذهابه، أي: عادَ. . . وإنَّما قيل للإقامة: تثويبٌ؛ لأنَّها عودةٌ إلىٰ معنىٰ الأذان. .» ثم قال: «ولا خلاف ـ علمته ـ أنَّ التَّثويب عندَ عامَّة العلماءِ وخَاصَّتهم قول المؤذِّنِ: «الصَّلاة خَيْرٌ من النَّومِ» ولهـٰذا قال أكثرُ الفقهاءِ: لا تثويبَ إلاَّ في الفَجْرِ. وقال الحسن بن حي يثوِّب في الفَجْرِ والعِشَاءِ. وقال حمَّادٌ، عن إبراهيم: التَّثويبُ في صَلاةِ العِشَاءِ والصُّبح لا في غيرهما» ونقل عن ابن الأنباري سبب تسميته تثويباً فليراجع هناك.

فبذٰلك يتبين أنَّ كلَّ ماتقدَّم صحيحٌ لاتعارض فيه؛ لأنَّ معناه علىٰ حسب السِّياق في الحديث؛ وكلها تحمل معنىٰ التَّثويب الُّلغوي وهوالعودةُ وذكر نحو ماتقدَّم إمَّابلفظه أو معناه. =

ذُكِرَ فيه إدبارُ الشَّيطانِ عندَ التَّثْوِيْبِ بالصَّلاةِ: الإِقامةُ، وليس الأذانُ كَذَلِكَ.

قال [عبدُالملك][1]: وأمَّاقولُهُ: «فلاتَأْتوهُا وأنتُم تَسْعَوْنَ» فمعناه: وأنتُم تَجرُون، السَّعْيُ هاهنا: الجَرْيُ والخَبَبُ هو الذي نُهِيَ عنه، ولا بأسَ بالإِسرَاعِ والحَرَكَةِ في ذٰلك، ما لم يكن خَبَباً أو جَرْياً. وقد رُوِيَ عن مالكٍ[2] عن نافعٍ: أنَّ عبدَالله بن عُمَرَ سَمِعَ الإِقامةَ وهو بالبَقِيْعِ فأسرَعَ المشيَ إلى المَسْجِدِ.

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (القَسِّيِّ) في حديث مالكٍ

رواه عن نافعٍ، عن إبراهيم بن عبدالله بن حُنَيْنٍ، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عن لُبْسِ القَسِّيِّ وعن تَخَتُّمِ الذَّهبِ، وعن قراءةِ القُرآن في الرُّكُوعِ» [١/ ٨٠ رقم (٢٨)]. وعن شَرْحِ ما [٢٥] أشبه القَسِّيَّ من الثِّيَابِ التي جَرَىٰ ذِكْرُها في أَحَاديثِ مَالكٍ وغَيرِهِ من الخَمَائصِ، والمَطَارِفِ، والمَسَاتِقِ، والمَيَاثِرِ، والمُرُوْطِ، والمَنْطِقِ، والحُلَّةِ السِّيَرَاءِ، والبُرُودِ، والمُمَشَّقِ، والمُمَصَّرِ، ومثلُ الأَتْرَبِيِّ والزِّيقَةِ، والسَّبَايِبِ، وماأَشْبَهَ هذا.

فقال: أمَّا القَسِّيُّ[3]: فَثِيَابٌ مُضَلَّعةٌ بالحَرِيرِ كانت تُعْمَلُ بالقَسِّ وهو

= يراجع: غريب الحديث لابن قتيبة: ١/١٧٣، والنِّهاية لابن الأثير: ١/٢٢٦، وجمهرة اللُّغة: ٢٦٢، ٢٦٣، والزَّاهر لابن الأنباري: ١/١٤٣، والزَّاهر للأزهريّ: ٧٩، ٨٠، وتهذيب اللُّغة له: ١٥/١٥١، وتَعْلِيْقُ الوَقَّشِيِّ: ١/١١٢ ومثله في «الاقتضاب» لليفرُني، والفائق للزمخشري: ١/ ١٨٠، والصحاح واللِّسان والتاج: (ثوب).

(١) في الأصل: «قال مالكٌ».

(٢) التَّمهيد: ٢٠/ ٢٨٢.

(٣) اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٢٢٦، وغريب الوَقَّشِيْ: ١/ ١١٤، والفائق: ٣/١٩٢، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٢٤٢، والنِّهاية: ٤/ ٥٩، ويراجع التَّمهيد: ١٦/١١٦، والاستذكار: ٢/ ١٤٧، ومعجم البلدان: ٤/ ٣٩٣، وفتح الباري: ١٠/ ٢٩٢، وفي غريب =

المأخود[1] (؟) الذي يَلِي الفَرَما بِمصْرَ فنُسَبَتْ إليه.

قال: **وأمّا الخمائصُ**[2] التي رَوَىٰ مَالكٌ، عن عبدالله بن أبي بكر بن حَزْمٍ أنَّه قَال: «مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ إلاَّ وَهُم يَغْدُوْنَ في البَرَانِسِ وَيَرُوحون في الخَمَايِصِ» فإنَّها أَكْسِيَةُ الصُّوفِ والمَرْعزاء المُعْلَمَةِ بالصَّنائف.

قال: **وأمَّا المَسَاتقُ**[3] في الحَديثِ الَّذي حَدَّثني ابنُ المُغِيْرَةِ، عن مَنْدَلِ بن عَليٍّ، عن إبراهيم النَّخَعيِّ: «أَنَّه كانَ يؤمُّهُم في المُسْتُقَةِ» فإنَّها فِرَاءٌ مُغَشَّاةٌ طِوَالُ الأكمَّةِ، كان النَّاسُ يَلبَسُونها فيما مَضَىٰ، وأصلُها فارسيَّةٌ، وهي بالفَارسيَّةِ بالشِّين المنقوطة فعرّبتها العربُ بالسِّين[4].

قال: **وأمَّا المُرُوْطُ**[5] في حديثِ مالكٍ الذي رواه عن يَحْيَىٰ بن سَعِيْدٍ، عن عَمْرَةَ، عن عائشةَ أنَّها قالت: «إنْ كان رَسُولُ الله ﷺ ليُصَلِّي الصُّبحَ

= الوَقَّشيِّ: «وقيل: بالصَّعيد». وفي الفَائق: أنَّ القَسِّيَّ القَزيَّ أبدلت الزَّاي سِيناً؟!

(١) في التعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي: ٢/ ١٣٣: «خور الفرما».

(٢) اللَّفظة مشروحةٌ في: غريب أبي عُبَيْد: ١/ ٢٢٦، والتَّمهيد: ٢٠/ ١٠٩، قال: «من لباس أشراف العَرب»، والفائق: ٣/ ١٢٥، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٣٠٨، والنِّهاية: ٢/ ٨٠، ٩١.

(٣) اللَّفظة مشروحةٌ في: غريب أبي عُبَيْد: ١/ ٢٢٧، والفائق: ٣/ ٣٦٧. وفيه «تفتح التَّاء وَتُضَمُّ» وهو تعريب مُشْتَه.

(٤) عن أبي عُبَيْدٍ، ويُراجع: المُعرَّب للجَوَاليقي: ٣٠٨ وأنشد:

إِذَا لَبِسَتْ مَسَاتِقَهَا غَنِيٌّ ... فَيَا وَيْحَ المَسَاتِقِ مَا لَقِيْنَا

قال ابنُ الأعرابي: هو فروٌ طويلُ الكمِّ، وكذٰلك قال الأصمعيُّ. وقال النَّضر: هي الجُبَّةُ الواسِعَةُ». ويراجع: قصد السبيل: ٢/ ٤٦٦.

(٥) تقدَّم ذكرها في أول كتاب(وقوت الصَّلاة)، ويراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٧، والتَّمهيد: ٢٣/ ٣٩٠، والفائق: ٢/ ٢٤٧، ٣/ ٣٢٣.

فينْصَرِفُ النِّساءُ مُتَلَفِّعات بمُرُوطِهِنَّ ما يُعْرَفْنَ مِنَ الغَلس» فإنَّ المُرُوْطَ: أَكسيةُ صُوفٍ رِقاقٌ خِفَافٌ مُرَبَّعةٌ، كان النِّساءُ يَتَلَفَّعْنَ بها ويَأْتَزِرْنَ بها في ذٰلك الزَّمان.

قال: وأمَّا المَطَارِفُ[1] فأَكسِيَةُ الخَزِّ، كان مَنْ مَضَىٰ مِنْ أَهْلِ الفَضلِ والعِلْمِ من قُرِيشٍ وَغَيرِهِم يَلْبَسُونَهَا، وكانت مُرَبَّعةً، لها أعلامٌ، وواحدُها مِطْرَفٌ، وبعضها كانت مُدَوَّرَةً عَلَىٰ هيئةِ الطَّيْلَسَانِ، كان النِّسَاءُ يَلْبَسْنَهَا، وكانت تلك المُدَوَّرَةُ تُسمَّىٰ خَبِيَّةً[2].

[قَالَ] وأمَّا القَراقِلُ[3] فَقُمُصُ النِّساءِ التي لا جُيُوبَ لها، وواحدُها: قُرْقُلٌ، وهي باللَّام وليست بالرَّاءِ.

قال: وأمَّا الثِّيابُ المُمَشَّقةُ[4]: فهي المَصْبُوْغَةُ بالمِشْقِ، وهي المَغْرَةُ.

قال: وأمَّا الثِّيابُ المُمَصَّرةُ[5]: فهي الَّتي فيها شَيْءٌ من صُفْرَة ليس بالكَثِير

قال: وأمَّا الحُلَّةُ السِّيَرَاءُ[6]: فكانت مَسَيَّرَةً بالحَرِيْرِ، السِّيَرَاءُ وَالمُسَيَّرَةُ

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٧، والنَصُّ له، والفائق: ٢/ ٣٥٨، والنِّهاية: ٣/ ١٢١. والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (طرف). وأَنْشَدَ النَّحويُّون:

نَفَىٰ الخَزُّ عَن رَوْحٍ وأنكرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجِيْجاً مِنْ جُذَامَ المَطَارِفُ

(٢) في الأصل: «جنيه» والتَّصحيح من غريب أبي عُبَيْدٍ.

(٣) في الأصل باللام كما أثبت، ويُراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٧، وفيه: «هو الذي يُسَمِّيه النَّاسُ قُراقِراً».

(٤) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٧، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٣٦٠، والمُغرَةُ يأتي شرحها: ص٣١٧.

(٥) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٨، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٣٦١.

(٦) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٨، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٥١١، والتَّمهيد: ١٤/ ٢٤٠، ٢٤١، والفائق: ٢/ ١٤، والنِّهاية: ٢/ ٤٣٣. وحُلَّةُ عُطَارِدٍ المذكورة، جاء ذكرها في حديثٍ رواه الحافظ ابن عبدالبَرِّ في التَّمهيد: ١٤/ ٢٤٠، ٢٤١، قال: «أمَّا أهلُ اللُّغة فإنَّهم يقولون: =

=

الحُلَّةُ السِّيَرَاءُ: هي التي يخالطها الحرير، قال الخليل بن أحمد: السِّيَرَاءُ: برودٌ يخالطها حريرٌ، وقال غيره: هي ضروبٌ من الوَشي والبُرُودِ. وأمَّا الحُلَّةُ عندهم فثوبان اثنان لا يقع اسم الحُلَّةِ علىٰ واحدٍ، وأمَّا الحُلَّةُ المذكورة في الحديث فحريرٌ كُلُّها بنقل الثِّقات لذٰلك، ومن الدَّليل علىٰ ذٰلك «أيضاً ما حدَّثناه عبدالوارث بن سُفيان، قال: حدَّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدَّثنا مُضَرُ بن محمدٍ، قال: حدثنا محمد بن خالد بن عبدالله الواسطي، قال أخبرنا أبي، عن هشام بن حسَّان، عن محمد بن سيْرين، عن ابن عُمر، عن عُمر أنَّه خَرَجَ من بيته يريد النَّبيَّ ﷺ فمرَّ بالسُّوق فرأىٰ عُطَارِدَ يُقَيمُ حُلَّةً من حَريرٍ ـ وكان رجلاً يَغْشَىٰ المُلُوكَ ـ فأتىٰ النَبيَّ ﷺ فقال: هٰذا عُطارد يُقَيمُ حلَّةً من الحَرِيْرِ فلو اشتريْتَهَا فلبستَهَا إذا أتاكَ وفودُ النَّاسِ؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّما يَلْبَسُ الحَريْرَ من لا خلاقَ له في الآخرة».

وعُطَارِدُ المذكور هُنا هو: عُطارد بن حاجب بن زُرارة بن عُدس بن زَيد بن عبدِالله بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تَميمٍ، أبوعكرمة. كذا قال الحافظ ابن حجرٍ ـ رحمه الله ـ وقال: وفدَ علىٰ النَّبيِّ ﷺ، واستعمله علىٰ صَدَقَاتِ بني تَميمٍ، ثبت ذكره في الصَّحيح من طريق جرير بن حازم، عن نافعٍ، عن ابن عمر، قال: «رأىٰ عُمر بن الخَطَّاب عُطارداً التَّمِيْمِيَّ يبيعُ في السُّوق حُلَّةً سِيَرَاءَ، وكان رجلاً يَغْشَىٰ المُلُوكَ، ويُصِيْبُ منهم..».

ولعلَّ هٰذه الحُلَّة هي التي أهداها كِسْرَىٰ إلىٰ عُطَارِدٍ حين طَالَبَ بقوسِ أبيه حاجبِ بن زُرَارَةَ التي رَهَنَهَا ثم ماتَ قبل أخذِها، فوفدَ عطارد إلىٰ كِسْرَىٰ وطلبَهَا منه، فردَّها عليه وكَسَاهُ حُلَّةً، وكان ذٰلك بعد الإسلام وقبل إسلام عُطارد، ثم ارتَدَّ عطارد مع من ارتَدَّ من قبائل العرب، وتبع سَجَاحِ التي تَنَبَّأَتْ واتبعها جماعةٌ من قومها منهم عُطاردٌ، لٰكنَّه نَدِمَ علىٰ ذٰلك ورَجَعَ إلىٰ الإسلام. وقال:

أَضْحَتْ نَبِيَّتُنا أُنثىٰ نُطيفُ بهَا ... وأَصْبَحَتْ أنبِيَاءُ النَّاسِ ذُكْرَانَا

فَلَعْنَةُ اللهِ رَبِّ الناسِ كلِّهِمُ ... علىٰ سَجَاحِ ومن بالكُفْرِ أَغْوَانَا

له أخبار في: الاستيعاب: ٣/ ٣١٠، وأسد الغابة: ٣/ ٤١١، والإصابة: ٤/ ٥٠٧.

وأمَّا سَجَاحِ فذكر الحافظ ابن حَجَرٍ أنَّها تَزَوَّجَتْ مُسيلمة، وبعد مقتله عادَت إلىٰ

والمُشَطَّبَةُ واحدٌ؛ وهي المُخَطَّطَةُ[1] بالحَرِيْرِ أو بغيره، غير أنَّ تلك التي في الحديثِ، وهي حُلَّةُ عُطَارِدٍ كانت حَرِيْراً.

قالَ: وأمَّا المَيَاثِرُ[2] الحُمْرُ التي جاء فيها النَّهيُ في الحديث، وواحدها مَيْثَرَةٌ: فإنَّها كانت من ديباجٍ أو حَريرٍ، وكانت من مَرَاكبِ العَجَمِ.

قال: وأمَّا الحُلَلُ:[3] فإنَّها بُرُوْدُ اليَمَنِ من المُوشية، ولا يكونُ الثَّوبُ الواحدُ حُلَّةً حتى يكونَ رَداءً وإزاراً يؤتَزَرُ به، أو رداءً وجُبَّةً كما جاء في الحَديثِ: «مَنْ جَمَعَ الحِلْمَ والمُرُوْءَةَ فقد استَجَادَ الحُلَّةَ سِرْبَالَهَا وَرِدَاءَهَا» ومما يَدُلُّ على ذٰلك حديثُ عمر إذْ بَعَثَ إلى أُسَيْدِ بن الحُضَيْرِ[4] بحلَّةٍ فباعها، واشترى بثمنها خَمْسَةَ أَرْؤُسٍ فأعتَقَهُمْ، ثم قالَ: «إنَّ رَجُلاً آثرَ قِشْرَتَيْنِ يلبسهما على عِتْقِ هٰؤلاء لَغَبِيْنُ الرَّأيِ» فقوله: «قِشرتين» يَدُلُّ على أَنَّهما ثَوبان، وقد

= الإسلام فأسلمت، وعاشت إلىٰ خلافة معاوية قال: ذكر ذٰلك صاحب «التاريخ المظفري».
الإصابة: ٧/ ٧٢٣. أقول: «التاريخُ المظفريُّ» لإبراهيم بن عبدالله بن أبي الدَّم الهَمْدَانِيِّ الحَمَوِيِّ (ت ٦٤٢هـ).

وذكر أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ١/ ٢٢٨ بعد الحُلة السِّيراء (القَهْزُ): «ثيابٌ بيضٌ يخالطها حَرِيْرٌ أيضاً، قال ذو الرُّمَّة ـ يصف البُزاةَ والصُّقورَ بالبَيَاضِ ـ: [ديوانه: ٢/ ٧٩٠]

من الزُّرْقِ أو صُقْعٍ كأنَّ رُؤُوْسَهَا ... من القَهْزِ والقُوْهِيِّ بِيْضُ المَقَانِعِ

(١) كذا جاء في الأصل: «المُخَطَّطَة» ولعلَّ صوابَها «المُخَلَّطَة» جاء في غريب أبي عُبَيْدٍ: «برودٌ يُخالطها حرير» والمؤلِّف إنَّما نقل عن أبي عُبَيْدٍ فَرَحِمَ اللهُ أباعُبَيْدٍ.

(٢) في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٨، والاستذكار: ٢/ ١٤٧، والتَّمهيد.

(٣) تقدَّم تخريجها في (الحُلَّة السِّيَرَاءِ).

(٤) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٨ «ومن ذٰلك حَديثُ مُعَاذ بن عَفْرَاءَ: أنَّ عُمر بَعَثَ إليه بحُلَّةٍ فباعها واشتَرَىٰ بها خمسةَ أرؤسٍ...» وأُسَيْدُ بنُ حُضَيْرٍ، ومُعاذ بن عفراء، صحابيان معروفان رضي الله عنهما، لهما أخبارٌ: الأول في الإصابة: ١/ ٨٣، والثاني فيها: ٦/ ١٤٣.

سَمَّاهُما حُلَّةً في صَدْرِ الحَدِيْثِ.

قال عبدُالمَلكِ: وأمَّا الأتْرَبِيُّ فثِيَابٌ تُعملُ بقَريةٍ من قُرَىٰ [٢٦] مِصْرَ[١] يُقَال لَهَا: أَتْرِيْبُ[٢].

قال: وأمَّا الزِّيقةُ[٣]: فالصَّعيْديُّ الغَلِيْظُ من الثِّياب.

قال: وأمَّا الشقائقُ[٤]: فالأُزُرُ الضَّيِّقَةُ الرَّدِيْئَةُ.

قال: وأمَّا السَّبائِبُ[٥]: فهي العَمَائِمُ.

ثم قال: وأمَّا المُعصفرُ[٦]: الذي نُهِيَ عَنْهُ في الحَدِيْثِ فهو المُفدَّمُ الشَّديدُ الحُمْرَةِ، ذٰلك مَكروهٌ للرِّجال إظهارُهُ في المساجدِ والجَمَاعاتِ. وقد بَلَغَني أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّاب رأىٰ ثوبًا مُعَصْفَراً مُفَدَّمًا عَلَىٰ رَجُلٍ في المَسجدِ

---

(١) تكملة الكلام هنا يعود إلىٰ ص١٧ من صفحات الأصل.

(٢) في معجم البلدان: ١/ ١١١: «بالفتح ثم السُّكون»، وفي تاج العروس: (ترب) كَإِزمِيْل.

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢٤٢: «قال أبوزيد: المُزَوَّرُ من الكلام والمزوَّق واحدٌ، وهو المُصلح المُحسَّن، وكذٰلك الخَطُّ» ويُراجع النِّهاية: ٢/ ٣١٩، ولم أجد من ذكر أنَّها الثِّيابُ.

(٤) النِّهاية: ٢/ ٤٩٢ «جنسٌ من الثِّياب».

(٥) الغريبين: ٨٥٢، وفي النِّهاية: ٢/ ٣٢٩ «السَّبائب: جمع سَبِيْبَةٍ، هي شُقَّةٌ من الثِّيابِ أيَّ نَوْعٍ كان، وقيل: هي من الكَتَّانِ».

(٦) يظهر أنَّه الثَّوبُ المصبوغُ بالعُصْفُرِ، و«العُصْفُرُ: نباتٌ سلافته الجريال، وهي معربة». كذا في العين: ٢/ ٣٣٥، ومختصره: ١/ ٢٢٢، وجمهرة اللُّغة: ١١٥٣، وتهذيب اللُّغة: ٣/ ٣٣١ وفي «الجمهرة»: «عربيٌّ معروفٌ، وقد تكلَّمت به العَرَبُ، قال الرَّاجزُ:

قد كنتُ حَذَّرتُكِ لقطَ العُصْفُرِ

باللَّيْلِ قبلَ تُصْبِحِيْ وتُسْفِرِيْ

أقول: لم يذكره الجواليقي ـ رحمه الله ـ في «المعرَّب» فلعله متأثرٌ بكلام ابن دُرَيْدٍ وهو كثير النَّقل عنه والإفادة منه. وذكره المحبي في قصد السبيل: ٢/ ٢٩٤، وأحال إلى (الجريال): ١/ ٣٨٣.

فضَرَبَهُ بالدِّرَّةِ حتَّى أخرجَه من المَسجدِ، ثم قال: ذَرُوا هٰذه البرَّاقاتِ للنِّساءِ.

قال عبدُالملكِ: ولا بأسَ بالمُوَرَّد وفوقَه قَليلاً للرِّجالِ في المَسَاجِدِ وَالجَمَاعَاتِ، قَالَ: ولا بأسَ للرِّجالِ أيضًا بالمُفَدَّمِ في الأفنيةِ والدُّورِ.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ في الحديثِ: «وعن تَخَتُّمِ الذَّهب» فهي أن يَتَّخِذَ الرَّجُلُ خَاتَماً من ذَهَبٍ، الذَّهبُ حليةُ النِّساءِ، والفِضَّةُ حليةُ الرِّجالِ، والحَديدُ لأهلِ النَّارِ، التَّحلِّي به مَكْرُوْهٌ، هٰكذا سَمِعْتُ مَنْ لَقِيْتُ من أهلِ العِلْمِ يَقُوْلُوْنَ في ذٰلك كلِّهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الخِداجِ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن العلاءِ بن عبدِالرَّحمٰن، عن أبي السَّائبِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّهُ سَمِعَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يقولُ: «مَنْ صَلَّىٰ صَلاةً لم يَقْرَأ فيها بأمِّ القُرآن فهي خِدَاجٌ غيرُ تمامٍ» [١/ ٨٤ رقم (٣٩)].

قال عبدُالملكِ: الخِدَاجُ[١]: النَّاقصةُ، مثلُ النَّاقة أو الشَّاةِ إذا ولدت ولداً ناقصَ الخَلْقِ، أو لغير تَمامٍ فهو خِدَاجٌ، تقولُ منه: أَخْدَجَ الرَّجُلُ صَلاَتَهُ فَهو مُخْدِجٌ صَلاَتَهُ، وَصَلاَتُهُ مُخْدَجَةٌ، والفِعْلُ منه الخَدْجُ، ومنه قيل لذي الثُّدَيَّةِ[٢]: مُخْدَجُ اليَدِ، أي: مَنْقُوْصُ اليَدِ، تقولُ: خَدَجَتِ النَّاقةُ أو الشَّاةُ: إذا

---

(١) اللَّفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ١/ ٦٥، وغريب ابن قتيبة: ١/ ٤٠٦، وتَعليق الوَقَّشِيِّ: ١/ ١٢٦، وعنه في غريب اليفرني، والفائق: ١/ ٢٥٦، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٤٧، ١٧٥، والنِّهاية: ٢/ ١٢. ويُراجع: العين: ٤/ ١٥٧، ومختصره: ٤٢١، وتهذيب اللُّغة: ٧/ ٤٥، والجمهرة: ٤٤٣، والتَّمهيد: ٢٠/ ٨٧، والاستذكار: ٢/ ١٤٣، والصِّحاح واللِّسان، والتَّاج: (خدج).

(٢) ذو الثُّدية هٰذا من أوائل الخَوَارج، خَرَجَ في زمنِ أميرِ المُؤمنين عليٍّ بنِ أبي طالبٍ ـ رضي =

أَلْقَتْ وَلَدَهَا قَبْلَ أَوَانِ النِّتَاجِ وإنْ كان تامَّ الخَلْقِ، وأَخْدَجَتْهُ: إذَا أَلْقَتْهُ ناقِصَ الخَلْقِ وإن كان لِتَمَامِ الحَمْلِ هٰكذا تفرِّقُ العَرَبُ بَيْنَهُمَا في كلامها(١).

قال عبدُالملك: وإنَّما أدخلوا الهاء في الثُّدَيَّةِ والثَّدْيُ مذكرٌ؛ لأنَّهم كأنَّهم أَرادوا لَحْمَةً من ثَدْيٍ، أو قِطْعَةً من ثدي فَصَغَّرُوها على هَـٰذَا المَعْنَىٰ فأنَّثوا(٢).

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رواه ابنُ شهابٍ، عن ابن أُكَيْمَةَ اللَّيْثِيِّ، عن أبي هُريرة: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ انصرفَ من صلاةٍ جَهَرَ فيها بالقِراءَةِ، فَقَالَ: هَل قَرَأَ مَعِي أَحَدٌ منكم فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَم أنا يارَسُوْلَ اللهِ، فقال رَسُولُ الله [ﷺ] إنِّي أَقُوْل: ما لي أُنازِعُ القُرآن فانتَهَىٰ النَّاسُ عَنِ القِرَاءَةِ» [١/ ٨٦ رقم (٤٤)].

قال عبدُالملكِ: يُريدُ [١٧] إذا جَهَرْتُ بالقِرَاءَةِ أَنَا فإنْ قَرَأْتُم وَرَائِي

= الله عنه ـ واسمُهُ نافعٌ، وقيل: حرقوص ولعلَّ الأوَّلَ اسمٌ والثَّاني لَقَبٌ، وعرف بـ«ذو الثُّدَيَّة» روىٰ ابنُ الجَوْزِيِّ بسنده في كتابه «كشف النِّقاب في الألقاب» قال: «... قال أبوجُحَيفة: قال عليٌّ رضي الله عنه ـ حين فرغنا من الحَروريَّة ـ: إنَّ فيهم رَجُلاً مُخدَجاً ليس في عضده عظم، عضده كحلمةِ الثَّدي عليها شَعَرَاتٌ طوالٌ غففٌ، فالتَمَسُوه مراراً فوَجَدُوه قال: فنظرتُ في عَضُدِهِ ليس فيها عَظْمٌ، وعليها حلمةٌ كحلمةِ ثدي المرأة عليها شعرات طوال غفف» تخريج ذٰلك في صحيح مُسلم وغيره في هامش كشف النِّقاب: ١/٢٠٦، ونزهة الألباب: ١/ ٢٨٢. وله ذكرٌ في جمهرة أنساب العرب: ١٦٨، وتاريخ الطبري: ٥/٤٨، والمرصَّع: ١١٧، والإصابة: ١/ ٤٨٤، وغيره.

(١) كله عن أبي عُبَيْد ـ رحمه الله ـ إلا هـٰذه العبارة الأخيرة.

(٢) غريب أبي عُبَيْد: ٣/٤٤٦. والثَّدْيُ مذكَّرٌ دائماً، ومثله الصَّدْرُ، وَالبَطْنُ، والظَّهْرُ... بخلافِ الكَتفِ، وَالعَضُدِ، والذِّرَاعِ، والكَفِّ، واليَدِ.

فكأنَّما تُنَازِعُوني في القُرآن الذي أقرأ، ولـٰكن أَنْصِتُوا.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (التَّحيَّاتِ للهِ) في حديثِ مالكٍ**

الذي رواه عن ابن شهابٍ، عن عُروةَ بنِ الزُّبيرِ، عن عبدِالرَّحمـٰن بن عَبْدٍ القَاري، أنَّه سَمِعَ عُمَرَ بن الخَطَّاب وهو على المِنْبَرِ يُعَلِّمُ الناسَ التَّشَهُّدَ يَقُوْلُ: قُولُوا: التَّحِيَّاتُ للهِ، الزَّاكياتُ [لله] الطَّيِّباتُ الصَّلَوَاتُ للهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ ورَحْمَةُ اللهِ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَىٰ عبادِ اللهِ الصَّالحين، أشهدُ أنْ لا إلـٰه إلاَّ الله وأنَّ مُحمَّداً عَبْدُ اللهِ وَرَسُوْلُهُ» [١/ ٩٠ رقم (٥٣)].

قال عبدُالملكِ: تفسيرُ «التَّحِيَّاتِ للهِ»: أنَّها جِمَاعُ التَّحيَّةِ[١]، تَحِيَّةُ السَّلَامِ تَقُوْلُ: السَّلَامُ للهِ.

وقد حدَّثني عبدُالله بنُ مُوسىٰ،[٢] عن الأعمش، عن أبي وَائلٍ، عن عبدِالله بنِ مَسْعُوْدٍ أنَّه قال: «كنَّا إذَا صَلَّينا خَلْفَ رَسُولِ الله ﷺ قُلنا في موضعِ التَّشَهُّدِ: السَّلامُ على الله. فَقَالَ لَنَا رَسُوْلُ الله [ﷺ]: قُولُوا: التَّحيَّاتُ للهِ الزَّاكِيَاتُ للهِ، الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ للهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّها النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ إلى تَمَامِ التَّشهُّدِ».

قال عبدُالملكِ: وتَفسيرُ «الزَّاكيات لله» أنَّها الأعمالُ الصَّالحةُ التي تَزْكُو

---

(١) الزَّاهر لابن الأنباري: ١/ ٥٤، والتَّعليق على المُوَطَّأ: ١/ ١٣٢، وفيهما فوائد.

(٢) من شيوخ المؤلِّف وهو عبدالله بن مُوسىٰ بن إبراهيم بن طلحة بن عبيدالله القُرشِيُّ، التَّيميُّ، الطَّلْحِيُّ، أبومحمد الحجازِيُّ. قال الوليد بن أبي الجارود، عن يحيىٰ بن معين: «صدوقٌ، وهو كثيرُ الخطأ». له أخبارٌ في: الجرح والتَّعديل: ٥/ ١٦٦، والمجروحين لابن حبان: ٢/ ١٦، وتهذيب الكمال: ١٦/ ١٨٤، وتهذيب التَّهذيب: ٦/ ٤٤. وغيرها، وهو غير عُبَيْدِالله بن مُوسَىٰ الآتي.

لِصَاحِبِهَا بِالثَّوابِ في آخرتِهِ، تقولُ الأعمالُ الصَّالحةُ لله، وَكَذٰلِكَ تَفسيرُ «الطَّيبات لله» يعني: طَيباتِ القَولِ، تَقُوْلُ: الكَلِمَاتُ الطَّيِّبَاتُ للهِ، وهي التَّسْبِيحُ، والتَّحْمِيدُ، والتَّمْجِيدُ، وَالتَّهْلِيْلُ، وَالتَّكْبِيْرُ، وَالكَلَامُ الحَسَنُ أيضاً من كلامِ النَّاسِ بعضِهِمْ لبَعضٍ، تَقُوْلُ: هو كُلُّه للهِ، وهو مثلُ قَوْلِهِ [عَزَّ وَجَلَّ][1]: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾.

قال عبدُالمَلكِ: والتَّحيَّةُ أيضًا في كلامِ العَرَبِ: المُلْكُ قالَ زُهَيْرُ بنُ جَنَابٍ الكَلْبِيُّ[2]:

مِنْ كُلِّ مَا نَالَ الفَتَىٰ ... قَـدْ نِلْتُـهُ إلاَّ التَّحِيَّـهْ

---

(١) سورة فاطر: الآية: ١٠.

(٢) سَيِّدُبَني كَلْبٍ وقائدهم في الجاهليَّة، شاعرٌ معمَّر، ملَّ عمره فشرب الخَمْرَ صِرْفاً حتَّىٰ مات.
أخباره في: الشِّعر والشُّعراء: ١/ ٣٧٩، والمؤتلف والمختلف: ١٩٠، وحماسة البُحتري: ١٠١، والأغاني: ١٩/ ٢٢ (دار الكتب)، والرَّوض الأنف: ١/ ٦٦... وغيرها.
والبيتُ من قصيدةٍ رواها أبوالفرج في الأغاني، ومنها:

أَبَنِيَّ إنْ أَهْلَكْ فَإنـ ... ـي قد بنيتُ لكم بنيَّهْ
وجَعَلْتُكُمْ أولادَ سَا ... داتٍ زِنَادكُمُ وَرِيَّهْ
مِنْ كُلِّ مَانَالَ... ... . البيت
والمَوْتُ خَيْرٌ لِلْفَتَىٰ ... فَلْيَهْلكَنْ وَبِهِ بَقِيَّهْ

ويُراجع: أمثال أبي عكرمة: ٢٤، والمعمَّرون: ٢٦، وحماسة البحتري: ١٤٦، والزِّينة: ١/ ٨٨، والفاخر: ٢، والزَّاهر: ١/ ١٥٥، وشرح القصائد السَّبع: ٢٩٧، ونُسب الشاهد في المزهر: ٢/ ٤٧٦ إلىٰ لُجَيْم بن صَعْبٍ. وهو من شواهد إصلاح المنطق: ٣١٦، يُراجع: تهذيبه: ٦٧٠، وترتيبه (المشوف المعلم..): ٢٢٦، وشرح أبياته: ٥١٧، وتهذيب الألفاظ: ٥٨٤، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: ١٥٣.

يعني: المُلْك، وَقَالَ عَمْرُو بنُ مَعْدي كَرب:[1]

أُسَيِّرُهَا إلىٰ النُّعمانِ حَتَّى أُنِيْخَ على تَحيَّتِهِ بجُنْدِ

يعني: على مُلكِهِ، إلاَّ أنَّ مَعْنَىٰ التَّحِيَّاتِ لله في التَّشهُّدِ إنَّما هي تَحِيَّاتُ السَّلاَمِ، وَمَنْ جَعَلَهَا في معنىٰ المُلكِ للهِ لَمْ يُخْطِىءْ؛ لأنَّ ذٰلك كُلَّه للهِ.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (ذي الشِّمالين) في حديث مالك** الذي رواه ابن شِهَابٍ، عن أبي بكر بن سُليمان بن أبي حَثْمَةَ: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ رَكَعَ[2] [١٨] ركعتين من إحدىٰ صلاتي النّهارِ، الظُّهرِ أو العَصْرِ، فسلَّم من اثنتين فقال له ذوالشِّمالَين ـ رَجُلٌ من بني زُهرة بن كِلابٍ ـ: أقُصِرتِ الصَّلاةُ يَارَسُوْلَ اللهِ أَمْ نَسِيتَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ما قُصِرتِ الصَّلاةُ ولا نَسِيْتُ، فقال له ذُو الشِّمالَين: قد كان بَعْضُ ذٰلك يَارَسُوْلَ اللهِ فَأَقْبَلَ رَسُوْلُ اللهِ

---

(١) شاعرٌ، فارسٌ، مُخَضْرَمٌ، مُعمَّرٌ، مَشهورٌ بالشَّجاعة والإقدام، له سَيفٌ مَشهورٌ اسمُهُ الصَّمصَامةُ، أدرك الإسلامَ فأسلمَ، وله صُحبةٌ، وشهدَ القادسيَّة... أخباره في: المحبَّر: ٣٠٣، والمؤتلف والمختلف: ٢٣٣، ٢٣٤، والشِّعر والشُّعراء: ١/ ٢٤٠، والأغاني: ١٤/ ٢٥، والإصابة: ٤/ ٦٨٦، والخزانة: ٢/ ٤٤٤. وله شعر جمعه هاشم الطَّعان وطبع في بغداد سنة ١٣٩٠هـ وجمعه أيضاً مُطاع الطرابيشي وطبع في مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٤هـ. والبيتُ في شعره طبع دمشق ص٨٠، وطبع بغداد ص٧٥، وروايته فيهما.

أؤمُّ بها أباقابُوس حَتىٰ أحلّ علىٰ تحيَّته بجُنْدِ

و(جُنْدُ) المذكور في البيت ـ بضَمِّ أوله وإسكان ثانيه وبالدَّال المُهملة ـ جَبَلٌ باليَمَنِ، كذا قال البكريُّ في معجم ما استعجم: ٣٩٧، وأنشد لعمرو بن معدي كرب أيضاً:

لِمَنْ طَلَلٌ بتَيْمَاتٍ فجُندِ كأنَّ عرَامَهَا تَوْشِيْمُ بُرْدِ

وأنشد البيت المذكور هنا، وأنشد له أيضاً غيرهما. ويراجع: معجم البلدان: ٢/ ١٩٧، وهي غير (الجَنَدِ) بالتحريك من بلاد اليمن أيضاً.

(٢) تأخرت بقية الصفحة إلىٰ ص٤٣.

[ﷺ] على النَّاس فَقَالَ: أَصَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ؟ فقالوا: نَعَمْ، فَأَتَمَّ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ مَا بقيَ من الصَّلاةِ ثُمَّ سَلَّمَ» [١/ ٩٤ رقم (٦٠)] [(١)] وَسَجَدَ سَجْدَتَيْن بعد السَّلامِ[(١)]. لِمَ يُسمَّىٰ في الحَدِيْثِ باسمَيْنِ؛ بذِي الشِّمَالَيْنِ وَبذِي اليَدَيْنِ[(٢)]؟

(١) ـ(١) لم يرد في الموطأ رواية يحيىٰ، وهو موجودة في التَّمهيد وغيره.

(٢) ما قال المؤلِّف ـ رحمه الله وعفا عنه ـ غيرُ صَحِيْحٍ فـ«ذو الشِّمالين» الذي قال إنَّه من بني زهرة بن كلاب؟! (حليف بني زهرة) هو ذو الشِّمالين، وهو غير مقصودٍ هنا؛ لأنَّ ذا الشِّمالين قتل ببدر، وحديث السَّهو بعد ذٰلك بزمنٍ، والمؤلِّفُ متابعٌ في ذٰلك الزُّهريَّ ـ رحمه الله ـ وقد أخطأ فيه الزُّهْرِيُّ. أمَّا ذو اليَدِيْنِ المَقصود بهٰذا الحَدِيثِ فهو رَجُلٌ من سُليم، اسمُهُ الخِرْباقُ. وأنا أذكر لك ما قال الحافظُ ابن عبدالبر ـ رحمه الله تعالىٰ وأثابه الجنَّة بحوله وقوته ـ في «الاستذكار» ٢/ ٢٣٢ ففيه بيانٌ ظاهرٌ: «قال أبوعمر: ذُو اليَدَيْنِ غيرُ ذي الشِّمالين المقتولِ ببدرٍ، بدليل ما في حديث أبي هُريرة ومن ذكرنا معه من حضورهم تلك الصَّلاة، ممن كان إسلامه بعد بدر، وكان المتكلم يومئذٍ رجلاً من بني سُليمٍ، ذكر ذٰلك يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هُريرة. وقال عمران بن حُصين: رَجُلٌ طويلُ اليَدين يُقالُ له: الخِرْباقُ، وممكن أن يكونَ رجلان أو ثلاثة أو أكثر يُقال لكلٍّ واحدٍ منهم: ذو اليدين، وذو الشِّمالين، ولكنَّ المقتولَ ببدرٍ غيرُ المُتكلم في حديث أبي هُريرة حين سلَّم رسول الله [ﷺ] من اثنتين. وقال أبوبكرٍ الأثرمُ: سَمِعْتُ مُسدَّد بن مُسرهدٍ يقول: الذي قتل ببدر إنَّما هو ذو الشِّمالين بن عبدعمرو حليف بني زُهرة، وذو اليدين رَجُلٌ من العَرَبِ كان يكون بالبادية فيجيء فيُصلِّيَ مع النَّبي ﷺ.

قال أبوعُمر: وقول مُسَدّدٍ هٰذا قول أئِمةِ الحديثِ والسِّيَرِ، وهٰذا علىٰ ما ذكرنا عنهم. أمَّا قولُ الزُّهريِّ في هٰذا الحديث إنَّه ذو الشِّمالين فلم يتابع عليه، وحمله الزُّهري علىٰ أنَّه المقتولُ يومَ بدرٍ فوهِمَ فيه وغَلِطَ، والغَلَطُ لا يَسلمُ منه أحدٌ، وقد اضطرب الزُّهري في إسناد حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين اضطراباً كثيراً، قد ذكرناه في «التَّمهيد» يراجع التَّمهيد: ١/ ٣٥٧ فما بعدها، ١١/ ٢٠٤ فما بعدها.

=

قال عبدُالملكِ: كان رَجُلاً من بني سُلَيْمٍ وحَلِيْفاً لبني زُهْرَةَ، وكان يَبْطِشُ بَيَدَيْهِ جَمِيْعًا، فَكَانَ يُقالُ له: ذُو الشِّمالين، فكَرِهَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] أن يَقُوْلَ ذٰلك؛ لأنَّ أَحَداً لا يكون ذا شَمالين. فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] «أَصَدَقَ ذو اليَدَينِ؟» فكان أولَ مَنْ سُمِّيَ ذَا اليَدين. وقد كَانَ آخرُ يُقالُ له: ذُو اليَدَين قُتِلَ

= وبهٰذا يبدو الأمرُ ظاهراً ومن أراد المزيد من البَسطِ والتَّحقيقِ والاستدلالِ فليُراجع «التَّمهيد» ففي كلامه طولٌ واستيفاءٌ. وكان مما قاله: «قال أبوعُمر: ولا أعلم أحداً من أهلِ العلمِ والحديثِ المُصنِّفين فيه عوَّلَ علىٰ حديثِ ابن شِهَابٍ في قصَّة ذي اليدين لاضطرابه فيه، وأنَّه لم يتم له إسناداً ولا متناً، وإن كان إماماً عظيماً في هٰذا الشَّأن، فالغَلَط لا يَسْلَمُ أحدٌ منه، والكمال ليس لمخلوقٍ، وكلُّ أحدٍ يؤخذ من قوله ويترك إلاَّ النَّبي ﷺ، فليس قول ابنُ شهابٍ أنَّه المقتولُ يومَ بَدْرٍ حجَّةً؛ لأنَّه قد تبيَّن غَلَطُهُ في ذٰلك...».

ثم قال: «قال أبوعمر: ذو الشِّمالين المقتول يوم بدرٍ خزاعيٌّ، وذو اليدين الذي شهد سهو النَّبي عليه السلام سُلَمِيٌّ، ومما يدلُّ علىٰ أنَّ ذا اليَدين ليس هو ذا الشِّمالين المقتولَ ببدرٍ ما أخبرناه عبدالله بن محمد...» وذكر جُملةً من الأحاديث والرِّوايات ثم قال: «وفيما قدَّمناه من الآثارِ الصِّحاحِ كفايةٌ لمن عُصِمَ من العَصَبيَّةِ. وقد قيل إنَّ ذا اليَدين عُمِّر إلىٰ خلافة معاوية و«أنه توفي بذي خَشَبٍ».

أقول: ذو خَشَبٍ من مخاليف اليَمن. يراجع: معجم البلدان: ٢/ ٤٢٦.

وذو الشِّمالين المقتول ببدر ـ رضي الله تعالىٰ عنه ـ له أخبار في جمهرة أنساب العرب: ٣٣٤، والاستيعاب: ٣/١٩٧، وأسد الغابة: ٢/ ١٧٥، والإصابة: ٣/ ٩٣. ويراجع: ألقاب ابن الفرضي: ٦٩، وكشف النِّقاب لابن الجَوْزي: ١/ ٢١١، ونُزهة الألباب للحافظ ابن حجر: ١/ ٢٩٦.

وذُو اليَدين: له أخبارٌ في: الاستيعاب: ٢/ ٤٠، وأسدُ الغابة: ٢/ ١٧٩، والإصابة: ٢/ ٤٢٠. ويُراجع: التُّحفة اللَّطيفة: ٢/ ٤٩، والعقد الثمين: ٤/ ٣٦٥، ألقاب ابن الفرضي: ٦٩، وكشف النِّقاب لابن الجوزي: ١/ ٢٢٢، ونزهة الألباب للحافظ ابن حجر: ١/ ٣١٣.

يومَ بَدْرٍ، كان اسمُهُ عُمَيْرَ بنَ عَبْدِ عَمْرٍو، من خُزَاعَةَ[1].

قال عبدُالملكِ: ومن عرضَ له اليوم مثل هـٰذا فجائزٌ له العملُ بما عَمِلَ به رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] وَذٰلكَ مالم يَكْثُر الكَلاَمُ من الإمامِ وَمِمَّنْ كَلَّمَهُ من النَّاسِ وَالتَّراجُعُ به حَتَّىٰ يَقَعَ اللَّغَطُ والمِراءُ، وَكَلاَمُ بَعْضِهِم بَعْضًا، فَلاَ يَجُوْزُ له عند ذٰلكَ البِنَاءُ عَلَىٰ مَا كَانَ صَلَّىٰ، بَل يَجِبُ عليه وَعَلَىٰ مَنَ وَرَاءَهُ الابتداءُ لِصَلاَتِهِمْ

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (التَّوخِيْ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن عمر بن محمد بن زيدٍ، عن سالم بن عبدالله بن عُمر، عن أبيه: أنَّه كان يقولُ: من شَكَّ في صلاةٍ فليتوخَّ الذي يظنُّ أنَّه نَسِيَهُ في صلاته فَلْيُصَلِّهْ [ثم][2] لِيَسْجُدْ [سَجدتَي السَّهوِ][2] وهو جَالسٌ» [١/ ٩٥ رقم(٦٣)]

قال عبدُالملك: التَّوَخِّي[3]: هو التَّحرِّيْ، وسجودُهُ بعدَ السَّلامِ.

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الأَنْبِجَانيَّة) في حديث مالكٍ

الذي رَواه عن هشام بن عُروة، عن أبيه: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ لَبِسَ خَمِيْصَةً لَهَا عَلَمٌ، ثم أعطاها أباجَهْمٍ، وأخذَ من أبي جَهْمٍ أَنْبِجَانيَّةً له، فقالَ: يَارَسُوْلَ اللهِ ولِمَ؟ فقالَ: إِنِّي نَظَرْتُ إلى عَلَمِهَا في الصَّلاَةِ فَكَادَ يَفْتِنُنِيْ» [١/ ٩٨ رقم (٦٨)].

قال عبدُالملكِ: الخَمِيْصَةُ[4]: كِسَاءُ صُوْفٍ أو مَرْعِزٍ معلَّمُ الصِّفةِ.

---

(١) هـٰذا هو الذي كان حليفاً لبني زُهْرَةَ، لا السُّلَمِيَّ كما أوضحنا.

(٢) في الأصل: «حتىٰ» و«سجدتين» والتَّصحيحُ من الموطأ.

(٣) تهذيب اللُّغة: ٧/ ٦١٧، والأفعال للسَّرقسطي: ٤/ ٢٨٤.

(٤) ويراجع: العين: ١/ ٢٢٦، ومختصره: ١/ ٤٣٣. والتَّمهيد: ٢٠/ ١٠٨، ١٠٩، ٢٢/ ٣١٥، والاستذكار: ٢٥٦، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (خمص).

والأنْبِجَانيَّةُ[1]: الكِسَاءُ الغَلِيْظُ الذي يُشْبِهُ الشَّمْلَةَ، يكونُ سُداهُ قُطْناً غَلِيْظاً أو كتَّانًا غَلِيْظًا، وَطُعْمَتُهُ صُوْفٌ لَيْسَ بالمُبْرَمِ فِي فَتْلِهِ لَيِّنٌ غَلِيْظٌ، فتِلْكَ الأنْبِجَانيَّةُ تُلتَحَفُ في الفِراشِ، وقد [٤٣] تُشْتَمَلُ من شِدَّةِ البَرْدِ.

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الدُّبْسِيِّ) في حديث مالكٍ

الذي رواهُ عن عبدِاللهِ بنِ أبي بكرٍ، أنَّ أباطَلْحَة الأنْصَاريَّ: كان يُصلِّيَّ في حَائطه فطارَ دُبْسِيٌّ فَطَفِقَ يَتَرَدَّدُ يَلْتَمِسُ مَخْرَجاً، فأَعْجَبَهُ ذٰلِكَ فَجَعَلَ يُتْبِعُهُ بَصَرَهُ سَاعةً، ثمَّ رَجَعَ إلى صَلاَتِهِ، فَإِذَا هُوَ لا يَدْرِيْ كَمْ صَلَّىٰ؟ فقال: لَقَدْ أَصَابَتْنِي في مَالي هذا فِتْنَةٌ فجاءَ إلى رَسُوْلِ ﷺ فقال: يَارَسُولَ اللهِ: هُوَ صَدَقَةٌ لله فَضَعْهُ حَيْثُ شِئْتَ» [١/ ٩٨ رقم (٦٩)].

قال عبدُالملك: الدُّبْسِيُّ: هُوَ اليَمَامَةُ بِعَيْنِهَا[2]، وَإِنَّما تَرَدَّدَتْ تَلْتَمِسُ

---

(١) أدب الكاتب: ٤١٧، وشرحه الاقتضاب: ٢/ ٢٣٣، والتَّمهيد: ٢/ ١٠٩، ١١٠، والاستذكار: ٢/ ٢٥٦.

قال الوَقَّشِيُّ في تعليقه ١/ ١٣٠ «كان الأَصْمَعِيُّ يُنكرها ويقولُ: لا يُقالُ: كِسَاءٌ أَنْبَجَانِيٌّ، وإنَّما يُقالُ: مَنْبَجَانِيٌّ منسوبٌ إلىٰ مَنْبِجَ، وفُتحت باؤُهُ في النَّسبِ؛ لأنَّه خُرِّج مخرج مَنظراني ومَخبراني يُريد: إنه جاء علىٰ غير قياسٍ، وأجاز غيره أنبجاني، وأنشد المبرِّدُ ـ في لحيَةٍ ـ: [الكامل: ٦٥٣]

كالأَنْبِجَانِيِّ مَصْقُوْلاً عَوَارِضُهَا   سَوْدَاء فِيْ لِيْنِ خَدِّ الغَادَةِ الرُّوْدِ

وحكىٰ ثعلبٌ: أَنْبِجَانِيَّة وأَنْبَجَانِيَّة [بكسر الباء وفتحها]، كلما كثف والتَفَّ، قالوا: شاةٌ أنبجانيةٌ أي: كثيرة الصُّوف مُلْتَفَّتُهُ، ووقع في بعض نسخ «الموطأ» (إنبجانيَّةٌ) ولا أعرفُ أحداً حكاه، ولا أبعدُ أن تكونَ لغةً؛ لشُذوذ هٰذه الكلمةِ عن القِياسِ في النَّسب؛ لأنَّها منسوبةٌ إلىٰ مَنْبِجٍ، والقياسُ فيها: مَنْبِجيَّةٌ».

وحكايةُ ثَعْلَبٍ في الاستذكار: ٢/ ٢٥٧، وشرح الزُّرقاني... وغيرهما.

(٢) يراجع: جمهرة اللُّغة لابن دريد: ١/ ٢٩٨، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٣٧٣، ومجمل اللُّغة: ٣٤٥، والتَّمهيد: ١٧/ ٣٩٥، والاستذكار: ٢/ ٢٦١، والتَّعْليق على المُوَطَّأ: ١/ ١١٤، =

مَخْرَجاً من خِلالِ النَّخل، لالتِفَافِهَا، والتِفَافِ جَرَائِدِهَا وَسَعَفِها.

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عبدِالله[1]. بن أبي بكرٍ: أنَّ رَجُلاً من الأنْصَارِ كان يصلِّي في حائِطِهِ والنَّخْلُ قد ذلَّلَتْ فهي مُطوَّقَةٌ بثَمَرِها، فَنَظَرَ إليها فأَعْجَبَهُ ما رَأَىٰ من ثَمَرِهَا، ثُمَّ رَجَعَ إلى صَلاَتِهِ، فَإِذَا هُوَ لا يَدْرِيْ كَمْ صَلَّىٰ؟ فَقَالَ: لقد أَصَابَتْنِي في مالي هـٰذا فِتْنَةٌ، فَجَاءَ عُثمانَ وهو يَوْمَئِذٍ خَلِيْفَةٌ فَذَكَرَ ذٰلك لَهُ، وَقَالَ: هُوَ صَدَقَةٌ فاجْعَلْهُ في سُبُلِ الخَيْرِ، فَبَاعَهُ عُثمانُ بخَمْسِينَ أَلْفًا فَسُمِّي ذٰلك المالُ الخَمْسِيْن» [١/ ٩٩ رقم (٧٠)].

قال عبدُالملك: أمَّا قوله: «والنَّخْلُ قدذَلَّلَتْ»فتذليلُها أنَّها في زَمَان ثَمَرِهَا إِذَا طابَ وَدَنَا جَدَادُها، يُصْعَدُ فيها فتُفْتَلُ عَراجينُها بمافيها من قِنْوَانِهَا فَيُذَلَّلُ الثَّمَرُ من ذٰلك الفَتْلِ فَيَصِيرُثَمَراً، فَإِذَا فُتِلَتِ العَراجين تَقَطَّعَتْ[2] وَتَدَلَّتْ قِنْوَانُهَا بالتَّمْرِ حَوْلَ جَرائدِ النَّخْلِ مُستديرةً بِهَا فَذٰلِكَ تَطويقُها. وأمَّا قوله: «فسُمِّي ذٰلكَ المالُ...» فإنَّما يعني بالمالِ: الحائطَ، يقولُ: سُمِّي ذٰلك الحائطُ الخمسين

= والنِّهاية: ٢/ ٩٩، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (دبس).

(١) في الأصل: «عبدالملك».

(٢) كذا في الأصل: «تقطعت»، فلعلَّ فيها تحريفاً لم يظهر لي؟! وفي المنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ١/ ١٨١: قال محمد بن عيسىٰ: معنىٰ ذلَّلتْ: مالَت الثمرة بعراجينها فبرزت وصارت كالطَّوقِ للنَّخلةِ. وقال ابن مُزَيِّن: معنى ذٰلك: أنَّ النَّخْلَ تجمع عراجينها بحبل أو شيء فتبرز الثمرة فتبين للخرْصِ وغير ذٰلك. وقيل: معناهُ: إن الثمرة تفتل عراجينها لتثمرَ. وروىٰ عيسىٰ أنهم كانوا يفعلون ذٰلك ليتمكن الخَرْصُ. قال القاضي أبوالوليد رضي الله عنه: والأظهر عندي في ذٰلك أنَّ الثَّمرةَ إذا عظمت وبلغت حد النُّضج ثقلت فمالت بعراجينها، فهو معنىٰ تذليلها وهو فيما يقع في نفسي معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾.

لبلوغُ ثمنه خمسين ألفاً، كما سُمِّي (الفَيُّوم) لخَرَاجِهِ كل يومٍ ألفَ دينارٍ.

[شرحُ غريبِ كتابِ الجُمُعة][1]

[من موطَّأ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ الذي رَوَاه عن سُمَيٍّ، عن أبي صَالحٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «مَنِ اغتَسَل [٤٤] يومَ الجُمُعَةِ ثم رَاحَ في السَّاعَةِ الأُولىٰ فكأنَّما قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ في السَّاعةِ الثَّانيةِ فكأنَّما قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ في السَّاعةِ الثَّالثةِ، فكأنَّما قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، ومَنْ رَاحَ في السَّاعة الرَّابعةِ فكأنَّما قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ راحَ في السَّاعةِ الخَامسةِ فكأنَّما قرَّبَ بَيْضَةً، فإذَا خَرَجَ الإمامُ حَضَرَتِ المَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُوْنَ الذِّكْرَ» [١/ ١٠١ رقم (١)].

قال عبدُالملك: قد كان بَعضُ العُلماء[2] يقولُ: إنَّماعَنَىٰ بهٰذه السَّاعات

---

(١) الموطأ رواية يَحيىٰ: ١/ ١٠١، ورواية أبي مُصْعَب: ١/ ١٦٦، ورواية محمد بن الحسن: ٨٦، ورواية سُوَيْدٍ: ١٢٣، والمُنتقىٰ لأبي الوليد: ١/ ١٨٣، والاستذكار: ٢/ ٢٦٥، والقَبس: ١/ ٢٥٩، وتنوير الحوالك: ١/ ١٣١، وشرح الزُّرقاني: ١/ ٢٠٦.

(٢) يقصدُ به الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ، قال أبوالوَليد الباجي في المنتقىٰ: ١/ ١٨٣ «ذهب مالكٌ ـ رحمه الله ـ إلىٰ أن هٰذا كله في ساعة واحدةٍ وأنَّ هٰذه أجزاء من السَّاعة السَّادسة، ولم يَرَ التَّبكير لها من أول النَّهار، رواه ابنُ القاسم وأشهبُ عن مالكٍ في «العُتبِيَّة». وذهبَ عبدُالملك بن حَبيبٍ والشافعي إلىٰ أنَّ ذٰلك في السَّاعات المعلومات... والدَّليل علىٰ صحة ما ذهب إليه مالك...

وقال الحافظ أبوعمر بن عبدالبَرِّ في الاستذكار: ٢/ ٢٦٦: «قال ابن وَهْبٍ: سألت مالكاً عن هٰذا فقال: أما الذي يقع في قلبي فإنَّه إنَّما أراد ساعةً واحدةً تكون فيها هٰذه =

ساعةً واحدةً تكون فيها هـٰذه السَّاعاتُ، وذٰلك في قُرْبِ الزَّوال مَنْ راحَ في أَوَّلِ تِلكَ السَّاعةِ أو الثَّانيةِ أو الثَّالثةِ، وزَعَمَ في قَوْلِهِ هَـٰذَا أن لو لم يَكُنْ ذٰلِكَ كذٰلك ماصُلِّيَتِ الجُمُعَةُ حَتَّى يكونَ النَّهارُ تِسْعَ سَاعَاتٍ، ويَحْضُرُ وَقْتَ العَصرِ.

قال عبدُالملك: هذا من التَّفسير مُحالٌ من وُجُوهٍ[1]؛ من ذٰلك قَوْلُهُ: «إنَّما هِيَ سَاعةٌ واحدةٌ تَجْتَمِعُ فيها هَـٰذه السَّاعاتُ كلُّها» فكيفَ تكونُ ساعات في ساعةٍ واحدةٍ، هَـٰذَا لا يتكوَّن على حَالٍ، ومن ذٰلك قوله: «ولو لم يكن هَـٰكَذَا ما صُلِّيت الجُمُعَةُ حتَّى يَمضيَ من النَّهارِ تسعُ ساعاتٍ؟!»، وكيفَ، وإنَّما ذَكَرَ في الحَديثِ خَمْسَ سَاعَاتٍ فقط؟ ثمَّ ذَكَرَ خُرُوْجَ الإمَامِ في السَّاعةِ السَّادِسَةِ، وكذٰلك تَزُولُ الشَّمْسُ في السَّاعةِ السَّادِسَةِ منَ النَّهارِ وهو وقتُ الأذَان وخُرُوجِ الإمامِ إلى الجُمُعةِ، بل إنَّما عَنَىٰ بالحَدِيْثِ السَّاعَاتِ كلَّها الَّتي ذَكَرَ كُلَّ سَاعةٍ فيها على حِدَةٍ، فبدأ بأوَّلِ سَاعَاتِ اليَوْمِ فَقَالَ: «مَنْ رَاحَ في السَّاعَةِ الأُولَىٰ فكأنَّما قرَّبَ بدنةً»، ثُمَّ في الثانيةِ بَقَرَةً، ثُم في الثَّالثةِ كَبْشاً أقرنَ،

= السَّاعات. . .» وذكر ما ذكره المؤلِّف هنا ثم قال: «وكان ابن حبيب ينكر قول مالك هـٰذا، ويميل إلىٰ القول الأول، وقال: قول مالك هـٰذا تحريف في تأويل الحديث ومحال من وجوه. . .» ونقل أبوعمر كلام ابن حبيب من كتابنا هـٰذا ثم قال: «قال أبوعُمر: هـٰذا كلُّه تحاملٌ منه علىٰ مالكٍ فهو الذي قال القول الذي أنكره وجعله خُلفاً من القول وتحريفاً من التأويل، والذي قاله مالك تشهد له الآثار الصِّحاح من رواية الأئمة، ويشهد له أيضاً العمل بالمدينة عنده، وهـٰذا مما يصح فيه الاحتجاج بالعمل؛ لأنه أمر متردد كل جمعة، لا يخفىٰ علىٰ عامَّة العلماء» وأورد الآثار التي يحتج بها مالك وفصَّلها واحتجَّ لها أكثر في التَّمهيد: ٢٢/٢١، ٢٢.

(١) في الأصل: «من وُجُوه غير واحدة».

ثُمَّ فِي الرَّابعةِ دجاجةً، ثم في الخامسة بَيْضَةً، ثم انقطعَ التَّهجيرُ وحانَ وقتُ الأذانِ، وخُروجِ الإمامِ في السَّادسة، فشرحُ الحَديثِ [بَيِّنٌ] في لَفْظِهِ، وإنَّما حُرِفَ عن وجهه، وشُرِحَ بالخلفِ [مِنَ القَوْلِ] وبما لا يتكونُ، وزَهَّدَ شَارِحُهُ، [النَّاسَ] فيما رَغَّبَ فيه رَسُوْلُ اللهِ ﷺ من التَّهْجِيْرِ من أوَّلِ النَّهارِ، وَزَهَّدَ هو فيه، وَزَعَمَ أنَّ ذٰلِكَ كلَّه إنَّما يَجتَمِعُ في سَاعةٍ وَاحدةٍ عند زَوَالِ الشَّمسِ، وزهَّد في التَّهجيرِ قبل تلك السَّاعةِ، وقد جاءتِ الآثار بالتَّرغيبِ في التَّهجير من أولِ النَّهارِ إلى وقتِ الزَّوالِ وقد سُقنا ما بَلَغَنَا من ذٰلك في موضِعِهِ من كتابِ «واضِحِ السُّنَنِ في الصَّلاَةِ». [1] [لِمَا فيه بَيَانٌ وكِفَايَةٌ][2].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الذي رواه عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هُريرة: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: إذا قُلتَ لأخِيْكَ يومَ الجُمُعَةِ والإمامُ يَخْطُبُ أنْصِتْ فَقَدْ لَغَوْتَ» [١/ ١٠٣ رقم (٦)].

قال عبدُالملكِ: معناه [٤٥]: فَقَدْ تَكَلَّمْتَ بِلَغْوٍ، واللَّغْوُ: الكَلاَمُ المَنْهِيُّ عنه، وكذٰلك الكَلاَمُ والإمامُ يَخْطُبُ مَنْهِيٌّ عنه، فمَنْ تَكَلَّمَ فِي ذٰلِكَ الوَقْتِ فقد لَغَىٰ، أي: تكلَّمَ بمالا يَنْبَغِي له أن يتكلَّمَ به. وقد رَوَىٰ ابنُ وَهْبٍ:[3] أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَخَطَّىٰ رِقَابَ النَّاسِ عندَ الخُطبةِ أو لَغَىٰ

---

(١) يقصد كتابه: «الواضحة..» تُراجع المُقدِّمة.

(٢) عن الاستذكار.

(٣) هو عبدالله بن وَهْب بن مُسلم القرشيُّ بالولاء (ت ١٩٧هـ). روىٰ عن مالكٍ، واللَّيْث، وابن أبي ذئب، والثَّوري، وابن عُيَيْنَةَ، وابن جُريج وغيرهم من مصريين، وشاميين، وعراقيين، وطالت صحبته لمالكٍ، وكان يدعوه بـ«فقيه مصر» وله تآليف منها الجامع المنسوب إليه: =

عندَ الذِّكْرِ كَانَتْ لَهُ ظُهْراً، ولم تَكُنْ له جُمُعَةٌ».

قال عبدُالملكِ: وقد بَلَغَنِي[1] ذٰلك عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في غيرِ حَدِيْثٍ، وقد بَلَغَنِي ذٰلِكَ أيضاً عن عَلِيٍّ، وابن عُمَرَ، وأُبيٍّ بن كَعْبٍ، وعُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ، وعَبدِاللهِ بنِ مَسْعُودٍ، وعنِ الحَسَنِ وَغَيْرِ وَاحدٍ.

قالَ عبدُالملكِ: وإنَّما معناه: أَنَّ اللاَّغيَ والإمامُ يَخْطُبُ يَحْبَطُ عنه أجرُ الجُمْعَةِ ويُصِيْرُ أَجْرُهُ كَأَجْرِ مَنْ شَهِدَ ظُهْراً ولم يَشهَدْ جُمْعَةً، وليسَ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: «فَلاَ جُمْعَةَ لَهُ» أَنْ يُعِيْدَ صَلاَتَهُ ولٰكن لا جُمْعَةَ له في الثَّوَابِ الَّذي يكونُ لمَنْ لم يلغَ.

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الذي رَواه عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هُريرة: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَقَالَ: فيه سَاعَةٌ لا يُوافقها عَبْدٌ مُسْلِمٌ وهو قائمٌ يُصَلِّي يَسأَلُ الله شَيْئًا إلاَّ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وأشارَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] بيَدِهِ يُقَلِّلُها» [١/١٠٨ رقم (١٥)].

قال عبدُالملكِ: يعني بتقلِيْلِهَا: سُرْعَةَ انقِضَائِهَا، يَقُوْلُ: إنَّما هي سُوَيْعَةٌ.

قال عبدُالملكِ: وقد رَوَىٰ مالكٌ أنَّ عبدَالله بن سَلاَمٍ كان يَقُوْلُ: هِيَ آخرُ

= «جامع ابن وَهْبٍ» (مطبوع) و«المُوطَّأ» من روايته يوجد منهما قطع جيِّدة (مطبوع)، وله شرحٌ حافلٌ للمُوطَّأ. وثَّقه يحيىٰ بن معين، وأبوزُرعة وغيرهما. قال أبوزُرعة: سمعتُ ابنَ بُكيرٍ يقول: «ابنُ وَهْبٍ أفقهُ من ابن القاسم» وقال ابنُ عديٍّ: «عبدالله بن وَهْبٍ من أجلة النَّاسِ ومن ثقاتهم، وحديث الحجاز ومصر وما إلىٰ تلك البلاد يدورُ علىٰ رواية ابن وهبٍ».
أخباره في: طبقات ابن سعدٍ: ٥١٨/٧، وطبقات خَلِيْفة: ٢٩٧، وعلل أحمد: ٣٤٥/١، ٤٠١، والجرح والتَّعديل: ١٨٨/٥، وترتيب المدارك: ٢٢٨/٣، والمنتظم: ٧٧/٥، وسير أعلام النبلاء: ٢٢٣/٩... وغيرها.

(١) مكررة في الأصل.

ساعةٍ من يومِ الجُمُعةِ.

قال عبدُالملكِ: وقد جَاءَ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فيها تَصْرِيْحٌ أَغْنَىٰ عن قَوْلِ عبدِالله بنِ سَلاَمٍ. حدَّثني إسماعيل بن أبي أُوَيْسٍ المَدَنيُّ[1]، عن كثير بن عبدالله المُزَنِيِّ، عن أبيه، عن جَدِّهِ، عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أنَّه قال: «في يومِ الجُمُعَةِ سَاعةٌ مِنْ نَهارٍ لا يَسألُ فيها عَبْدٌ مُسلِمٌ شَيْئاً إلاَّ أُعْطِيَ سُؤْلَهُ، فقيل لِرَسُولِ اللهِ: أيَّةُ سَاعةٍ هيَ يارَسُولَ اللهِ؟ قال: هِيَ من حينِ تَحِيْنُ صَلاَةُ الجُمُعَةِ إلى انْصِرَافٍ مِنْهَا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المُصِيْخَةِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن يزيدَ بنِ [عبدِالله بنِ] الهادي [عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيْمِيِّ] عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هُريرةَ: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: ما مِنْ دَابَّةٍ إلاَّ وهي مُصِيْخَةٌ يومَ الجُمُعةِ من حِيْنِ تُصْبِحُ حتَّىٰ تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقاً [٤٦] من السَّاعةِ إلاَّ الجِنَّ والإِنْسَ». [١/ ١٠٨رقم (١٦)].

---

(١) إسماعيل بن عبدالله بن عبدالله بن أُويس بن مَالِكِ بن أبي عامرٍ الأَصْبَحِيُّ، أبوعَبداللهِ المَدَنِيُّ حليفُ بَنِي تَيْم بْنِ مرَّةَ، وهو أخوعبدالحميد بن أبي أويس، وابن أخت مالكِ بن أنسٍ رحمه الله. روى عنه المؤلِّف ابن حَبِيْبٍ في كتابنا هـٰذا وغيره من مؤلَّفاته وربَّما قال: حدَّثني الأويسي، أو حدَّثني ابن أبي أويس، فيشكلُ الأمرُ؛ لأنَّ في شُيُوخه (عبدالعَزيز بن أبي أويس) تقدَّم ذكره، ويلقب أيضاً (الأويسي) و(ابن أبي أويسٍ) روىٰ إسماعيل هـٰذا عن والده، وعبدالعزيز بن الماجشون، وعبدالعزيز الدَّراوردي، وروىٰ عنه البُخاريُّ، ومسلمٌ، وإبراهيم الجوهري، والحارث ابن أبي أسامة وغيرهم. وذكر الحافظ المزي ـ رحمه الله ـ أنَّ ممن أخذ عنه صاحبنا عبدالمَلكِ بن حَبِيْبٍ المَالِكِيّ. واختلف فيه عند المحدِّثين، وهم إلىٰ تَضعيفه أقربُ. (توفي سنة ٢٢٦هـ). تراجع ترجمته في: تاريخ البخاري: ٦/ ١٣، والجرح والتَّعديل: ٥/ ٣٨٧، وتهذيب الكمال: ٣/ ١٢٤، وسير أعلام النُّبلاء: ١٠/ ٣٨٩، وتهذيب التَّهذيب: ٦/ ٣٤٥.

قال عبدُالملكِ: المُصِيْخَةُ: المُستمعةُ[1] استماعَ إطراقٍ وشَفَقَةٍ وحَذَرٍ من قيام السَّاعةِ؛ لأنَّها إنَّما تقومُ يومَ الجُمُعة، وكذٰلك قال رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]: «تقومُ السَّاعة يومَ الجُمُعة».

قال عبدُالملكِ: فالمُصِيْخُ من كلِّ شيءٍ: المُستمعُ استماعَ إطراقٍ وشفقةٍ وحَذَرٍ من شيءٍ يُفاجِئُهُ، قال الشَّاعِرُ:[2]

أَصَاخَ كَذِيْ القُوْبَىٰ وكلُّ صَنِيْعَةٍ مِنَ النَّاسِ حَتَّى مَايَمَرُّ وَمَايَحلُو

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديثِ مالكٍ

أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «إِنِّي لأنْسَىٰ أو أُنَسَّىٰ لأسُنَّ»[3]. [١/ ١٠٠رقم (٢)]

قال عبدُالملكِ: تفسيرُهُ: أنِّي لأَنْسَىٰ أو يُنَسِّيْنِيْ رَبِّي لأعْمَلَ من أجْلِ ما نَسيتُ عَمَلاً يَكُونُ سُنَّةً.

[شَرْحُ غَريبِ كتابِ صَلاةِ الجماعة][4]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (سَهْمِ جَمْعٍ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن عَفِيْفِ بنِ عَمْرٍو السَّهْمِيِّ، عن رَجُلٍ من بني أَسَدٍ: أنَّه سأل أباأيُّوبَ الأنصاريَّ فقال له: إنِّي أُصَلِّي في بَيْتِي، ثُمَّ آتي المَسْجِدَ فَأَجِدُ

---

(١) يراجع: تهذيب اللُّغة: ٧/ ٤٧٩، والنهاية: ٦٤.

(٢) لم أجده في مصادري.

(٣) من كتاب السَّهو.

(٤) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ١٢٩، ورواية أبي مُصعب: ١/ ١٢٦، ورواية محمدبن الحسن: ٨٦، ورواية سُويد: ٩٩، والمنتقىٰ: ١/ ٢٣٤، وتنوير الحوالك: ١/ ١٥٤، وشرح الزُّرقاني: ١/ ٢٦٣.

الإمامَ يُصلِّي أَفَأُصَلِّي مَعَهُ؟ فقالَ له أَبُوأيُّوبَ: نَعَمْ فَصَلِّ مَعَهُ، فإنَّ من صَنَعَ ذٰلكَ فإنَّ له سَهْمَ جَمْعٍ، أو مثلَ سَهْمِ جَمْعٍ» [١/ ١٣٣ رقم (١١)].

قال عبدُالملكِ: يعني: يُجْمَعُ له الأجرَ مرَّتين[١].

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ (فجُحِشَ شِقُّهُ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن ابن شهابٍ، عن أَنس بن مالكٍ: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَكِبَ فَرَساً فصُرِعَ عنه فجُحِشَ شِقّه الأيمنِ، فَصَلَّىٰ صَلاَةً من الصَّلَوَاتِ، وهو قاعِدٌ». [١/ ١٣٥ رقم (١٦)].

قال عبدُالملكِ: الجَحْشُ: كالخَدْشِ[٢] أو فوقه قليلاً، وكثيرُهُ: جُحُوشٌ مثل خُدُوشٍ، وخُمُوشٍ، ومُرُوش، وكُدُوحٍ، وكلُّه من الخَدشِ والمَرشِ وما أشبَهَهُ، ويكادُ معناهُ أن يكونَ وَاحِدًا[٣].

قال عبدُالملك: وقد حدَّثني مُطرِّفٌ وغيرُهُ، عن سُفيان، عن ابن سَعِيْدٍ، عن الشَّعبيِّ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَالَ: «لاَ يَؤُمَّنَ أحدٌ بَعْدِيْ جَالِسًا».

قال عبدُالملك: فَكَأَنَّ هَـٰذا الحَدِيْثَ ناسخٌ للحَدِيْثِ الأوَّلِ. وَكَذٰلِكَ قَالَ صَلَوَاتُ الله [وَسَلاَمُهُ عليه]: «إنَّ مِنْ حَدِيْثِيْ نَاسِخاً ومَنْسُوخاً فخُذُوا بآخرِ حَدِيْثِيَ فَبِذٰلِكَ أُمِرْتُ».

---

(١) النِّهاية: ١/ ٢٩٦ قال: «أي: له سهم من الخير جمع فيه حظَّان، والجيمُ مفتوحةٌ. وقيل: أراد بالجمع: الجيش؛ أي: كَسَهْمِ الجيش من الغَنِيْمَةِ».

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٤٠، وعنه في غريب ابن الجوزي: ١/ ١٣٩، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ١٢٢، والنِّهاية: ١/ ٢٤١. وفي تعليق الوَقَّشِيِّ: ١/ ١٨٣: «الجَحْشُ: الخَدْشُ والألَمُ يحدثُ في العُضْوِ عن صَدْمةٍ وضَغْطٍ». ويراجع الصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (جَحَش).

(٣) كذا في الأصل، والأجود حذف «أن» من خبر «كاد».

قال عبدُالملكِ: فمَنْ جَهِلَ اليومَ وَأَمَّ قوماً جَالِساً من عِلَّةٍ أعادُوا الصَّلاة في الوقت وبعده، ولم يُعدِ الإمامُ إلاَّ أن تكونَ حالةُ القوم [٤٧] في العلَّةِ كحالةِ إمامِهِمْ، مثل أن يكونُوا كلُّهم مَرْضَىٰ أو قَيْدَىٰ فلا بأسَ أن يؤمَّهم واحدٌ منهم جالساً؛ لأنَّ حالتَهُمْ قد استوَتْ، كذٰلك سَمِعْتُ عبداللهِ بن عبدِالحَكَمِ[١]، وأَصبغَ بن الفَرجِ[٢] يقولان.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المِرْمَاتَيْنِ) في حديث مالكٍ

---

(١) هو عبدُالله بن عبدالحَكَم بنِ أعين بن لَيث، أبومحمدٍ المِصْرِيُّ الفَقِيهُ، مولىٰ عثمان بن عفّان (ت٢١٤هـ) سمع مالكاً، ومسلم بن خالد الزَّنجي، وابن وَهْبٍ، وابن القاسم. وكان شَيخ مصر، ثقةً، ممَّن يعقلُ مذهبَ مالكٍ، وفرَّعَ علىٰ أصوله، وُصِفَ بأنه كان «مُتحشماً، نَبيلاً، متمولاً، رفيعَ المنزلةِ» وأنَّه أعلم أصحاب مالكٍ بمُختلف قوله، أفضت إليه الرئاسة بمصر بعد أشهب، له أربعة أولاد، سمعوا عليه وتميَّزوا بالعلم. أخباره في: طبقات ابن سَعدٍ: ٧/ ٥١٨، والتَّاريخ الكبير: ٥/ ١٤٢، والجرح والتَّعديل: ٥/ ١٠٥، والولاة والقضاة: ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤١، وترتيب المدارك: ٢/ ٥٢٣، وتهذيب الكمال: ١٥/ ١٩١، وسير أعلام النبلاء: ١٠/ ٢٢٠، والدِّيباج المذهب: ١/ ٤١٩، حسن المحاضرة: ١/ ٣٠٥، والشَّذرات: ٢/ ٣٤.

(٢) هو أصبغُ بن الفَرَج بن سَعيدِ بن نافعٍ الأُمويُّ، مولىٰ عمرَ بن عبدالعزيز، لم يلقَ مالكاً، ولقي اللَّيث، وتفقَّه علىٰ ابن وَهْبٍ، وعبدالرَّحمـٰن بن القاسم وغيرهما (ت٢٢٥هـ). قال يحيىٰ بن معينٍ: «وكان من أعلم خلق الله برأي مالك، يعرفها مسألةً مسألةً، متىٰ قالها؟ ومَنْ خالفه فيها؟» وقال أبوحاتم: «كان من أجلّ أصحاب ابن وهبٍ». أقول: شَرَحَ أصبغُ هـٰذا غريب «الموطأ» ولم أقف عليه بَعدُ. يُراجع شروح الموطأ في المقدمة. أخباره في: تاريخ البخاري الكبير: ٢/ ٣٦، وأخبار القضاة: ١/ ١١، ١٦، ٢/ ٢٠١، ٢٢٢، والجرح والتَّعديل: ٢/ ٣٢١، وترتيب المدارك: ٤/ ١٧، وسير أعلام النُّبلاء: ١/ ٦٥٦...

الذي رواه عن أبي الزِّناد، عن الأعَرج، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ: ذَكَرَ التَّخَلُّفَ عن صَلاَةِ العشاءِ فَقَالَ: والذي نَفْسِي بِيَدِهِ لو يَعْلَمُ أَحَدُهُم أنَّه يَجِدُ عَظْمًا سَمِيْنًا، أو مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ العِشَاءَ» [١/ ١٢٩ رقم (٣)].

قال عبدُالمَلِكِ: العَظْمُ: عَظْمُ اللَّحْمِ، وَالمِرْمَاتَيْنِ: السَّهْمَانِ[١].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المُنَافِقِينَ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عبدِالرَّحمـٰن بن حَرْمَلَةَ، عن سعيدِ بن المُسَيَّبِ: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَالَ: بَيْنَنَا وَبَيْنَ المُنَافقين شُهُوْدُ العِشَاءِ وَالصُّبحِ، لا يَستَطِيْعُونَهُمَا، أو نَحْوِ هَـٰذَا» [١/ ١٣٠ رقم (٥)] ما تَفسيرُ المُنَافِقِيْنَ؟ ومن أينَ اشتُقَّ اسمُ النِّفاقِ

---

(١) شرح المؤلف ـ رحمه الله ـ قاصرٌ لا يَفِي بالمَطلوب، يراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢٠٢، وغريب الحديث للحربي: ١١١٤، والتَّعليق عَلَىٰ الموطأ: ١/ ١٨١، والنِّهاية: ٢/ ٢٦٩، والعين: ٨/ ٢٩٣، ومختصره: ٢/ ٣٩٨، وتهذيب اللُّغة: ١٥/ ٢٧٦، ومجمل اللُّغة: ٣٩٧، والتَّمهيد: ١٨/ ٣٣٩، والمخصَّص: ٧/ ١٩٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (رمىٰ).
قال أبوعُبَيْدٍ: «ويُقال: إنَّ المَرماةَ ما بينَ ظلفي الشَّاة. قال أبوعُبَيْدٍ: وهـٰذا حرفٌ لا أدري ما وجهه، إلاَّ أنَّه هكذا يُفَسَّرُ والله أعلم». وفي «النِّهاية» لابن الأثير: «المِرماةُ ظلفُ الشَّاة، وقيل: ما بين ظلفيها، وتُكْسَرُ ميمُهُ وتُفْتَحُ. وقيل: المِرماةُ ـ بالكسر ـ السَّهمُ الصَّغير الذي يُتَعَلَّمُ به، وهو أحقرُ السِّهام وأدناها» وفي هامش «النِّهاية» عن «الدُّر النَّثير» وهو مختصر النِّهاية السَّابقِ الذِّكرِ: «وقيل: هي لعبةٌ يلعبون بها بنصال محدَّدةٍ يرمونها في كومِ تُرابٍ، فأيُّهم أثبتها في الكوم غَلَبَ. حكاه ابنُ سيِّد النَّاسِ في «شرح التِّرمذيِّ» عن الأخفش».
ونقل الوقَّشِيُّ في تعليقه ما قال أبوعُبَيْدٍ وزاد: «وقال بعضهم: حديدةٌ شبهُ السِّنانِ كانوا يجعلونها غَرَضاً، وهـٰذا غيرُ معروفٍ، والمَشْهُورُ في هـٰذه اللَّفظة أنَّها السَّهمُ الذي يُرمَىٰ به. والمَرْمَاةُ ـ بالفتح ـ الغَرَضُ الذي يُرْمَىٰ إليه وهو المَرْمَىٰ أيضاً».
ونقل اليَفْرُنِيُّ في غريبه «الاقتضاب» مثل ما تقدم ثم قال: «ويروىٰ بفتح الميم وكسرها مثل مِدْحَاةٍ ومَدْكاة فعلىٰ هـٰذا الميم أصليَّةٌ. وقال الدَّاودي: «هما بِضْعَتَا لَحْمٍ..».

واسمُ الكُفرِ؟ ولِمَ افترَقَا في اللَّفظِ وكلاهُما كافرٌ؟

قال عبدُالملكِ: سُمِّيَ المنافِقُ منافقًا[1]؛ لاستِسْرارِهِ بالكُفرِ وإعلانِهِ بِالإِسْلامِ، وإنَّما هو مأخوذٌ من النَّفَقِ، والنَّفَقُ السَّرَبُ، وهو الحُفَيْرَةُ تحتَ الأَرضِ الَّذي يُسْتَتَرُ فيه. وسُمِّي مُنافقًا حينَ صارَ يُسرُّ غيرَ ما يُعلِنُ. وسُمِّيَ الكافرُ كافرًا[2]: حين أَسَرَّ الكُفْرَ وأعلَنَهُ فَصَارَ كالمُتَكَفِّرِ به، ومنه قيل للرَّجُلِ: ـ إذا لَبِسَ السِّلاَحَ وعَمَرَ بِهِ جَسَدَهُ ولم يُوَارِهِ بغيرِهِ ـ مُتَكَفِّرٌ بالسِّلاحِ فكَذٰلِكَ سُمِّي الكافرُ كافرًا حينَ أظهرَ الكُفْرَ وأسرَّه، وبدا منه ولم يَسْتَتِرْ به.

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (المِنْطَقَ) في حديثِ مالكٍ

الذي رَواه عن هشامِ بنِ عروةَ، عن أبيه: «إنَّ امرأةً استفتتهُ فقالَتْ: إنَّ المِنْطَقَ يَشُقُّ عليَّ أفَأُصَلِّي في دِرْعٍ وَخِمَارٍ؟ فقال: نَعَمْ، إِذَا كَانَ الدِّرْعُ سَابِغاً.

قَالَ عبدُالملك: المِنْطَقُ: هو الإِزارُ الذي [٤٨] تَأتَزِرُ به المَرْأَةُ، فَأَرخصَ لها في الصَّلاَةِ بغيرِ إِزَارٍ، وقد صَلَّىٰ بغير إِزَارٍ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبيِّ ﷺ.

---

(١) اللَّفظةُ في: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ١٣، وغريب ابن قُتيبة: ١/ ٢٤٩، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٤٢٧، والنِّهاية: ٥/ ٩٦ ويراجع: العين: ٥/ ١٧٧، ومختصره: ١/ ٥٧٧، وجمهرة اللُّغة: ٩٦٧، وتهذيب اللغة: ٩/ ١٩٢، ومجمل اللُّغة: ٨٧٧، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (نفق) والمشهور أنَّ المنافق مأخوذٌ من نافقاء اليَربوع وهي معروفة.

(٢) اللَّفظةُ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٣، وغريب ابن قُتيبة: ١/ ٢٤٧، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٢٩٥، والنِّهاية: ٤/ ١٨٦، ويُراجع: تهذيب اللُّغة ١٠/ ١٩٣، والصِّحاح واللِّسان، والتَّاج: (كفر). والكفر ـ في اللُّغة ـ: السَّتر والتغطية، ومنه سُمِّي الزُّارع كُفَّاراً لتغطيتهم الأرض بالزَّرع.

[شرحُ غريب كِتَابِ قَصْرِ الصَّلاَةِ في السَّفَرِ][1]

[من موطَّأ مالكِ بنِ أَنَس رحمه الله]

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (البَصِيْصِ) في حديث مالكٍ الذي رواه عن رَسُوْلِ الله ﷺ «حينَ نزلَ على العَيْنِ بطريقِ تَبُوك وهي تَبِصُّ بَشْيءٍ من مَاءٍ» [١/ ١٤٣ رقم (٢)] ما البَصِيْصُ؟

قال [عبدُالملك]: هو السَّيلانُ[2] الرَّقيقُ من الماءِ الضَّعيفِ في تَدَفُّقِهِ،

---

(١) الموطَّأ: رواية يحيىٰ: ١/ ١٤٣، ورواية أبي مُصعب: ١/ ١٤٨، ورواية محمد بن الحسن: ٨١، ورواية سُويد: ١١٢، ورواية القعنبيُّ: ١٩١، والاستذكار: ٧ /٩، والتَّعليق على الموطأ: ١/ ١٨٧، والمنتقىٰ لأبي الوَليد: ١/ ٢٥٢، والقَبس لابن العربي: ٣٢٧، وتنوير الحوالك: ١/ ١٦٠، وشرح الزُّرقاني: ١/ ٢٩١، وكشف المغطى: ١١٧.

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٣٣٣، وغريب ابن قتيبة: ٢/ ٤٩٩، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٧٣، ويراجع: العين: ٧/ ٩٧، ومختصره: ٢/ ١٧٤، وجمهرة اللُّغة: ١/ ١٧١، وتهذيب اللغة: ١٢/ ١٢٥، ومجمل اللُّغة: ١/ ١١٢، والتَّمهيد: ١٢/ ١٠٨، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (بَصَبصَ).

قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ: «تبصُّ: بصادٍ مهملةٍ، وبضَادٍ مُعجمةٍ وهو الصَّوابُ ومعناه: أنَّه كان ينبعُ منها ماءٌ قليلٌ، يُقال: بضَّ الحَجَرُ يَبِضُّ: إذا رشح منه الماءُ، وكذٰلك: بضت البئر، وبَضَّ الجرح. قال ابنُ القاسم ـ رحمه الله ـ: قال لي مالكٌ: هو البضض والبَصَصُ أيضاً، فمن روىٰ تبضُّ بضادٍ معجمة أراد تجري، وبصادٍ مهملةٍ أراد لَمَعَان الماءِ وقلَّته. ورواه القَعْنَبِيُّ بضادٍ معجمةٍ». وفي «التَّمهيد» للحافظ ابن عبدالبر نحو ذٰلك، قال: «وأمَّا قوله في الحديث: «والعينُ تبضُّ بشيءٍ من ماءٍ» فمعناه: أنَّها كانت تسيلُ بشيءٍ من ماءٍ ضَعيفٍ، قال حُميْدُ بن ثَوْرٍ [ديوانه: ١٧]:

=

وإنَّما شُبِّه ببصيصِ الحُوتِ، وبَصيصِ الحَيَّة في تَحَرُّكِهَا وَتَقَلُّبِهَا إِذَا سَعَتْ. وهي بالصَّاد غَيْرِ المَنقُوطةِ. وَالوَبِيْصُ: البَرِيْقُ[1]، وإِنَّمَا يَكُوْنُ الوَبِيْصُ من النَّارِ والبَصِيْصُ من الماءِ قالَ الشَّاعِرُ:[2]

أَرَىٰ خَلَلَ الرَّمَادِ وَبِيْصَ جَمْرٍ أُحَاذِرُ أَنْ يَكُوْنَ لَهَ اضْطِرَامُ

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن مسافة ما بين (العَقِيْقِ) و(ذاتِ الجَيْشِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن يَحيى بن سَعيدٍ، حينَ قَالَ لسَالمِ بنِ عبدِالله: «[ما] أشدَّ ما رأيتَ أباكَ أَخَّرَ المَغْرِبَ في السَّفرِ. فَقَالَ سَالِمٌ: غَرَبَتْ الشَّمْسُ وَنَحْنُ بِذَاتِ الجَيْشِ فَصَلَّىٰ المَغْرِبَ بِالعَقِيْقِ» [١/ ١٤٦ رقم (٩)].

قال عبدُالملكِ: سَمِعْتُ مُطَرِّفَ بنَ عبدالله يقولُ: العَقِيْقُ[3] من المَدِيْنَةِ

= مُنَعَّمَةٌ لو يُصْبِحُ الذَّرُّ سَارِياً عَلَىٰ جِلْدِهَا بَضَّتْ مَدَارِجُهُ دَمَا

وتقول العربُ للموضع حين يندىٰ: قد بَضَّ. . .» وذكر الرِّوايتين في «الموطأ» ولم ينسبهما ونقل اليَفْرُنِيُّ في غريبه (الاقتضاب) عنهما وفيه فائدة قال: «ويقال منه بَضّ وضَبَّ، وهو من المقلوب. .».

(١) تُراجع المصادر في المادة السابقة (بَصَصَ) و(بَضَضَ).

ويراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣٣٤، وغريب ابن قتيبة: ٢/ ٦١١، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٢٥٥، والغريبين: ١/ ١٨٥، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٤٥٠، والنِّهاية: ٥/ ١٤٦، واللِّسان: (وَبَصَ).

(٢) هٰذا البيتُ نَسَبه ابن بَرِّي ـ كما جاء في اللِّسان (ضرم) ـ لأبي مريم، وأبومريم هٰذا لا أعرف عنه شيئاً، والبيت دون نسبة في تهذيب اللُّغة: ١٢/ ٣١، وفيه: «وميض جَمْرٍ».

(٣) معجم ما استعجم: ٩٥٢، ١٣٢٤، ومعجم البلدان: ٤/ ١٥٦، ١٥٧، والرَّوض المعطار: ٤١٦، والمغانم المطابة: ٢٦٦، ووفاء الوفاء: ١٠٣٧.

على ثلاثةِ أميالٍ. وَذَاتُ الجَيش[1] من المَدينةِ عَلَىٰ ثَلاَثَةَ عَشَرَ مَيْلاً، فَأَمَدُ ما بينَ العَقِيْقِ وَذَاتِ الجَيشِ عَشَرَةُ أميالٍ، وإنَّما فَعَلَ ذٰلِكَ لابتِغَائه الماءَ لوُضُوئِهِ، وقد بَلَغَنِي أنَّ رَسُولَ الله ﷺ غابت له الشَّمسُ بسَرِفَ[2] وصَلَّىٰ المَغْرِبَ بمكَّةَ وَبَيْنَهُمَا تِسْعَةُ أَمْيَالٍ، ولم أظنُّ رَسُوْلَ الله ﷺ فَعَلَ ذٰلِكَ إلاَّ لِطَلَبِ الماءِ وما أشبهَ ذٰلك مَعَ جدِّ السَّير وسُرْعَتِهِ، وكَانُوا عَلَىٰ الرَّوَاحِلِ وهي أَسْرَعُ سيْراً.

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رواه عن إسحٰق بن عَبدِالله بن أبي طَلْحَةَ، عن أَنَسِ بن مالكٍ: أنَّ جدَّتَهُ مُلَيْكَة دعتْ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ لطعامٍ صَنَعَتْهُ فأكلَ منه ثُمَّ قالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ قُومُوا فَلأُصَلِّيَ [٤٩] لَكُمْ، قال أَنَسٌ: فَقُمْتُ إلى حَصِيْرٍ لَنَا قَدِ اسْوَدَّ من طولِ ما لُبِسَ فنَضَحتُهُ بماءٍ، فقامَ عليه رَسُوْلُ اللهِ ﷺ فَصَفَفْتُ أَنَا، وَاليَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالعَجُوزُ من وَرَائِنا، فَصَلَّىٰ لَنَا ركعتين ثُمَّ انصَرَفَ» [١/ ١٥٣ رقم (٣١)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قوله: «فقمتُ إلى حَصِيْرٍ[3] لَنَا قَدِ اسوَدَّ من طُولِ ما لُبِسَ» يَقُوْلُ: من طول ما ابتُذِلَ، ابتِذَالُهُ هو لباسُهُ، وإنَّما نَضَحَهُ بالمَاءِ [لِيُلَيِّنَهُ][4] لِيَنْبَسِطَ إِذَا ابْتُلَّ من غَيْرِ نَجَسٍ كان عَلِمَهُ فيه، ولِتَطْيِيْبِ النَّفْسِ عَلَيْهِ.

قال عبدُالملكِ: واليَتِيمُ هو ضُمَيْرَةُ[5] جدُّ حُسَيْنِ بن عبدِالله بنِ ضُمَيْرَةَ.

---

(١) معجم ما استعجم: ٤٠٩، ٤١٠، وذكر حديث مالكٍ عن ابن قتُيبة، والمغانم المطابة: ٩٧، ٩٨، ووفاء الوفاء: ١١٨٠. وراجع تعليقنا عليها في «تعليق الوَقَّشِيِّ».

(٢) معجم ما استعجم: ٣٧٥، ومعجم البلدان: ٣/ ٢٣٩، والرّوض المعطار: ٣١٢.

(٣) غريب الحديث لابن قتيبة: ٢/ ٣٥٣، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٢٣٠، والنِّهاية: ١/ ٣٩٥.

(٤) في الأصل: «ليلبسه» وفي المنتقى: ١/ ١٧٣: «قال القاضي أبوإسحاق: وإنما غسله ليلتين».

(٥) ضُمَيْرَةُ هٰذا صحابيٌّ ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة: ٣/ ٤٩٥. وقال: جد حسين بن =

قَالَ عبدُالملكِ: يَعْنِي بِقَوْلِهِ: «مَنْ كَلَامِ النُّبوَّةِ» من كَلَامِ النَّبيِّينَ وَبِقَوْلِهِ: «إذا لم تَستَحيي فَاصْنَعْ ما شِئْتَ» [١/ ١٥٨رقم (٤٦)] أنَّ مَنْ لم يَستَحيي صَنَعَ ما شاءَ على جهةِ الذَّمِّ لتركِ الحَيَاءِ، ولم يُرِدْ بقَوْلِهِ: «فاصْنَعْ مَا شِئْتَ» أن تَأْمُرَهُ بذٰلك أَمْراً، وَلَـٰكنَّه أمرٌ عَلَى مَعْنَىٰ الخَبَرِ، وهو مثلُ قَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عليَّ مَتَعَمِّداً فَلْيَتَـبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» لَيْسَ وَجْهُهُ أنَّه أمرَهُ أنْ يَتَـبَوَّأَ مِنَ النَّارِ مَقْعَدَاً، إنَّمَا معناهُ: منْ حَدَّثَ عَلَيَّ مُتعمِّداً تَبَوَّأَ مقعَدَهُ منَ النَّارِ، إنَّما هِيَ لَفْظَةُ أَمْرٍ على مَعْنَى الخَبَرِ وتأويلِ الجَزَاءِ. [٥٠].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن زَيد بن أسلَمَ: أنَّ عُمَر بنَ الخَطَّابِ قال: «لا يُصَلِّينَّ أحدُكم وهو ضَامٌّ بينَ وَرِكَيْهِ» [١/ ١٦٠ رقم (٥٠)].

قال عبدُالملكِ: يعني: لا يُصَلِّينَّ وهو يُريدُ بَوْلاً أو غَائِطاً، فَيَضُمّ فخذيه لئلاَّ يَسْبِقَهُ بَوْلٌ أو رِيْحٌ فيكون ذٰلك يُشغلُهُ عن صَلَاتِهِ، هَـٰذَا مَعْنَاهُ، وإذَا لَمْ يَـكُنْ بِهِ مَا يَخْشَىٰ منه[1] أن يَشغلَهُ من صلاتِهِ فلا بأسَ أن يُصَلِّيَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الحَدَثِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هُريرة: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّ المَلَائِكَةَ تُصَلِّيْ على أَحَدِكُم مادَامَ في مُصَلاَّهُ الَّذِي صَلَّىٰ فِيْهِ مَا لَمْ يُحْدِثْ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ» [١/ ١٦٠ رقم (٥١)].

قال عبدُالملكِ: قَدِ اختُلفَ في تأويلِ[2] الحَدَثِ في هـٰذا الحَدِيْثِ فأمَّا

= عبدالله وقيل: إنه ابن سعيد الحميري. وقال ابن حبان: ضميرة بن أبي ضميرة الضمري الليثي».

(١) في الأصل: «منه يخشىٰ».

(٢) في الأصل: «الحديث...».

أَبُوهُريرةَ فكانَ يَقولُ: هو حَدَثُ البَطْنِ. وَحَدَّثَنِي ابنُ المُغِيْرَةِ[1] عن مِسْعَرِ بنِ كِدَامٍ عن إبراهيم النَّخَعِيِّ: أنَّه سَمِعَ عبدَاللهِ بنَ أبي أَوفىٰ صاحبَ [النَّبي ﷺ] يقولُ: حَدَثُ الإِثمِ، وبه أقولُ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (التَّصْفِيْحِ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن أبي حازم [سَلَمَةَ][2] بن دِيْنَارٍ، عن سَهلِ بن سَعدٍ السَّاعِدِيِّ: أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نابَهُ في صَلاتِهِ شيْءٌ فلْيُسَبِّحْ، فإنَّه إِذَا سَبَّحَ إِلْتُفِتَ إِلَيْهِ، وإِنَّمَا التَّصْفِيْحُ لِلنِّسَاءِ» [١/ ٦٣ رقم (٦١)].

---

(١) ابنُ المُغِيْرَةِ هٰذا هو عبدالله بن محمَّد بن المُغِيْرَةِ الذي سبق ذكره ص٢١٥، فربَّما ذكره المؤلِّف بـ«عبدالله ابن المغيرة» وربَّما ذكره بـ«ابن المُغِيْرَةِ» وتَسْقُطُ كلمة «ابن» من النُّساخ فيبقىٰ: «حدَّثني المُغِيْرَةِ» كما جاء في كتابه: «صفة الفردوس» ص٦١ بإسناده هٰذا نفسه. وفي شُيُوخ شيوخِ المؤلِّفِ: المُغِيْرَةُ بن عبدالرَّحمٰن بن الحارث المَخْزُوْمِيُّ روىٰ عنه عن طريق (قُدامة بن محمد). و(مِسْعَرُ بنُ كدام) جاء ذكره في سند المؤلِّف إليه أيضاً عن طريق ابن المُغِيْرَةِ في كتابه صفة الفردوس: ٣٥، ٦١. وربما تحرف إلىٰ (سعد) أو إلىٰ (مسعد) وهو: مِسْعَرُ بن كِدَام بن ظُهير بن عُبَيْدَة بن الحارث بن هلال بن عامر بن صَعْصَعَةَ الهلاليُّ، العامريُّ، الكوفيُّ، أبوسلمة (ت ١٥٥هـ) وذكر الحافظ المِزِّي في تهذيب الكمال: ٢٧/ ٤٦٤ ممن أخذ عنه عبدالله بن محمد بن المُغِيْرَةِ هٰذا. وهو راوٍ ثقةٌ قال عبدالله بن داود الخُرَيبيُّ: قال سُفيان الثَّوريُّ: «كنَّا إذا اختلفنا في شيء سألنا مِسْعَراً عنه. قال: وقال شعبة: كنا نُسمِّي مِسْعَراً المُصْحَفَ» وقال إبراهيم بن سعيد الجوهريُّ: «كان شعبة وسُفيان إذا اختلفا قال: اذهب بنا إلىٰ الميزان مِسْعَرٍ» وقال أبوزُرعة الرَّازي: «سمعتُ أبانُعيم يقول: مِسْعَر أثبتُ، ثم سفيان، ثم شُعبة» ووثَّقه العجليُّ ويَحيىٰ بن مَعينٍ.. وغيرهما. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٦/ ٣٦٤، وتاريخ خليفة ٤٢٦، وطبقاته: ١٦٨، وسير أعلام النُّبلاء: ٧/ ١٦٣، وتهذيب التَّهذيب: ١٠/ ١١٣ وغيرها.

(٢) عن «الموطأ» رواية يحيىٰ، والحديث هنا مختصرٌ جدًّا اقتصر فيه علىٰ موطن الشَّاهدِ.

قال عبدُالملكِ: التَّصْفِيْحُ: التَّصْفِيْقُ[1]، وليس معناه: أنْ يكونَ أَمَرَ النِّساءَ إِذَا نَابَهُنَّ في صَلاَتِهِنَّ شَيْءٌ أن يُصَفِّقْنَ بأيديهنَّ، إنَّما كان [الرِّجالُ] يُصَفِّقونَ بأيديهم إِذَا نابَهُم في صَلاَتِهِم شَيْءٌ فَنَهاهُم رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] عن ذٰلك، وقال: إنَّما التَّصْفيحُ للنِّساءِ، أي: إنَّما هٰذا من عَمَلِ النِّساءِ، يعني في غير الصَّلاةِ، إنَّما شأنُهُنَّ التَّصْفِيْقُ على جِهَةِ الذَّمِّ لذٰلك الفعلِ، وليسَ عَلَىٰ جِهَةِ أنَّه أَمَرَ به النِّساءَ في الصَّلاة، بل النِّساءُ في التَّسْبِيْحِ إِذَا نَابَهُنَّ شَيْءٌ في صَلاَتِهِنَّ بمنزلةِ الرِّجَالِ في لُزُومِ ذٰلك لهُنَّ. [٥١].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الدَّبيب في الرُّكُوعِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن زيدِ بن ثَابتٍ، وعبدالله بن مَسْعُودٍ: أنَّهما كانا يدبَّان في رُكُوعِهِمَا» [١/ ١٦٥ رقم (٦٤، ٦٥)].

قال عبدُالملك: إنَّما مَعنى جَوَازِ ذٰلك إِذَا قاربَ الصَّفَّ، فأمَّا على بُعدٍ من الصَّفِّ فَلاَ يَجُوْزُ ذٰلك. وقد حَدَّثَنِي هَـٰرُونُ الطَّلْحِيُّ[2]، عن عبدالرَّحمـٰن ابن زيدِ بنِ أَسْلَمَ، عن أبيه: أنَّ أبابكرةَ الأَنْصَارِيَّ دَخَلَ المَسْجِدَ ورَسُولُ الله ﷺ رَاكِعٌ بالنَّاس فَرَكَعَ أبوبَكْرَةَ، ثُمَّ دَبَّ راكعاً حَتَّى بَلَغَ الصَّفَّ، فَلَمَّا انصرفَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ من صلاتِهِ قال: «مَنِ الدَّابُّ رَاكِعاً آنفاً؟ قال أَبُوبَـكْرَةَ: أنا يَارَسُوْلَ اللهِ. قَالَ رَسُولُ اللهِ: زَادَكَ اللهُ عَلَىٰ الخَيْرِ حِرْصاً، ولا تَعدْ ياأبابَكْرَةَ

---

(١) الغريبين: ١٠٨١، غريب ابن الجَوزي: ٢/ ٥٩٢، والنِّهاية: ٣/ ٣٣.

(٢) هو هـٰرون بن صالح بن إبراهيم بن محمَّد بن طلحة بن عُبَيْدالله القُرشيُّ التَّيمِيُّ الطَّلْحِيُّ المدنيُّ (ت بعد ٢١٦هـ). روىٰ عنه أبوحاتم الرَّازي، وقال: صدوقٌ. وذكره ابن حبّان في الثِّقات. وقد تكرر ذكره في هٰذا الكتاب، وفي مؤلفات ابن حبيب الأخرىٰ. يراجع: الجرح والتَّعديل: ٩/ ٩١، وثقات ابن حبان: ٩/ ٢٣٩، وتهذيب الكمال: ٣٠/ ٩٤، وتهذيب التَّهذيب: ١١/ ٨.

حتَّى تَبْلُغَ الصَّفَّ أو تُقَارِبَهُ»

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الصَّلاة على النَّبيِّ) وعن (شرح آل النَّبيِّ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن نُعيمِ بن عبدالله المُجْمِرِ، عن مُحَمَّدِ بنِ زَيْدٍ[1]، الأنْصَارِيِّ: «أنَّهم قَالُوا: يَارَسُوْلَ اللهِ: أَمَرَنَا اللهُ أن نُصَلِّيَ عليكَ فكيفَ نَقُولُ؟ فعلَّمَهُم أن يَقُولُوا: الَّلهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحمَّد، كما صَلَّيتَ علىٰ إبراهيمَ، وبارِكْ على مُحمَّدٍ وعلىٰ آلِ مُحمَّدٍ، كما باركتَ علىٰ إِبراهيمَ في العَالَمِيْنَ إنَّكَ حَمِيْدٌ مَجِيْدٌ» [١/ ١٦٥ رقم ٦٧].

قال عبدُالملكِ: أمَّا تفسيرُ الصَّلاة عَلَىٰ النَّبِيِّ فإنَّها مِنَ اللهِ مَغْفِرَةٌ وَرَحْمَةٌ ومن المَلَائِكَةِ وَالعِبَادِ دُعاءٌ واستغفارٌ واستِرْحَامٌ. والصَّلاةُ بعينها: الدُّعاءُ. ألاَ تَرَىٰ أنَّكَ تقولُ: صَلَّيْنا على فُلانٍ، وإنَّما هُوَ دُعَاءٌ للمَيِّتِ، ومنه الحَديثُ الذي حدَّثني المَكْفُوْفُ[2]، عن هشامِ بنِ حسَّان، عن ابنِ سِيْرِيْنَ عن أَبي هُرَيْرَةَ: أنَّ

---

(١) كذا جاء في الأصل، وفي «الموطأ»: «... محمد بن عبدالله بن زيد، أنَّه أخبره عن أبي مسعودٍ الأنصاري، أنه قال: أتانا رسول الله ﷺ في مجلس سعد بن عبادة، فقال له بشير بن سعدٍ: أمرنا الله...» ولم يلتزم المؤلِّف ـ عفا الله عنه ـ بمتن الموطأ فحذف كثيراً من ألفاظه، كما حذف بعض رجال الإسناد، وهـٰذه طَرِيْقَتُهُ ـ رحمه الله ـ، وإنَّما نبَّهتُ هنا؛ لأنَّه لمَّا اختصر الإسناد بقيٰ محمد بن زيدٍ الأنصاري، ومحمد بن عبدالله بن زيد ليس أنصاريًّا؛ إنما الأنصاري أبو مسعودٍ الذي يليه في الإسناد.

(٢) المكفوفُ المذكورُ هُنا اسمُهُ القاسمُ بنُ عبدِالله. ذكره الحافظُ العِرَاقِيُّ في ذيل الميزان، وقال ذكر ابن حَزْمٍ أنه روىٰ عن طريق ابن حبيب، عن المكفُوفِ، عن أيوب بن خَوْطٍ... وفي معجم البلدان: ٢/ ٥٠ ذكره في (تل ماسح) قال: «قرية من نواحي حلب، ينسب إليها القاسمُ بنُ عبدِالله المَكْفُوفُ».

رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُم إلى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فإنْ كانَ مُفطراً فَلْيَأكُلْ، وإنْ كان صائِماً فليُصَلِّ» يقولُ: فليدعُ لهم بالبركةِ والخَيرِ فَكَذٰلِك كلُّ داعٍ فهو مُصَلٍّ، ومنه الحَديثُ الذي جَاءَ في الصَّائِمِ إذا أُكِلَ عندَه الطَّعَامُ صَلَّتْ عليه المَلاَئِكَةُ حتَّى يُمْسِيَ، إنَّما هُوَ الدُّعَاءُ والاسْتِغْفَارُ، ومنه الحَديثُ الآخر: «إنَّ الملائكةَ تُصلِّي على أحدِكُم مادَامَ في مُصَلاَّه ما لم يُحدِثْ» إنَّما هو الدُّعاءُ والاستِغْفَارُ، وهو مَعْرُوْفٌ في شِعْرِ العَرَبِ وَكَلاَمِهَا، قَالَ أَعْشَىٰ بَكْرٍ:[1] [٥٣]

تَقُوْلُ بِنْتِي وقد قَرَّبتُ مُرْتَحلاً يَاربِّ جَنِّبْ أَبِيْ الأَوْصَابَ والوَجَعَا
عَلَيْكِ مِثْلِ الَّذِيْ صَلَّيْتَ فَاغْتَمِضِيْ عَيْناً فإنَّ لِجَنْبِ المَرْءِ مُضْطَجِعَا

قال عبدُ الملكِ: وأمَّا تفسيرُ آلِ محمَّدٍ فإنَّه يدخُلُ في آل محمَّدٍ أزواجُهُ وذُرِّيَّتُهُ وكُلُّ منِ اتَّبعَ دِينَه[2]. فَأَمَّا أَزْوَاجُهُ وَذُرِّيَّته فقد بَيَّنَهُم في الحديثِ الآخرِ حيثُ قَالَ: «قولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّـتِهِ» وقد سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ سَلاَّمٍ البَصْرِيَّ يُحدِّثُ ابنَ المَاجِشُون قَالَ: بَعَثَ أَبوجَعْفَرٍ إلى مُقاتِلٍ فقالَ له: مَنْ آلُ مُحَمَّدٍ الَّذين شركوا في الصَّلاة معَه؟ ورَجَا أَبُوجَعْفَرٍ أن يكونَ ذٰلك لذُرِّيَّـتِهِ وقَرَابَتِهِ بِخَاصٍّ. فقال له مُقَاتِلٌ: آلُ مُحمَّدٍ مَنِ اتبَعَ دينَهُ وهَدَىٰ

(١) ديوان الأعشىٰ (الصُّبح المنير): ٩٣. ويراجع: غريب الحديث لأبي عُبَيدٍ: ١/١٧٩ وفيه (نوماً)، والتَّقفية للبَندنيجي: ٦٦٧، وتهذيب اللُّغة: ١٢/٢٣٦، وتعليق الوَقَّشيِّ: ١/١١٨، واللِّسان، والتَّاج: (صَلَّى).

(٢) ذكر ابن خالويه في شرح مقصورة ابن دُريدٍ: ٢١٣ أنَّ للآلِ خمسةً وعشرين وجهاً فلتراجع هناك، وذكر أنَّه أفرد لها كتاباً خاصاً اسمه كتاب (الآل) ذكره ياقوت الحموي في معجم الأدباء عند ذكر مؤلفات ابن خالويه: ٩/٣٠٤، وقال: «ذكر في أوله أنَّ الآل ينقَسِمُ إلىٰ خمسةٍ وعشرين قسماً...».

بهَديهِ كما [أنَّ] آل فِرْعَوْنَ من عَمِلَ عَمَلَهُ فأتبعه أثره.

قال عبدُالملكِ: وحدَّثنا مُحمَّدُ بنُ سَلاَّم أنَّ الحَسَنَ البَصْرِيَّ قَالَ ذٰلك أيضاً، واحتجَّ بقَوْلِ اللهِ [عَزَّ وَجَلَّ] في إِسْمَاعِيْلَ: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ﴾[1] يعني بـ«أهله» أتبَاعَهُ.

قال عبدُالملكِ: وحدَّثني عَلِيُّ بنُ مَعْبَدٍ البَصْرِيُّ[2]، عن خالدِ بنِ حِبَّان، عن حَفْصِ بنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ زَيْدُ بنُ الأَرْقَمِ لرَسُوْلِ اللهِ [ﷺ]: يارَسُوْلَ اللهِ من آلُ مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتَنِي عن شَيْءٍ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَحَدٌ قَبْلَكَ، آلُ مُحَمَّدٍ كُلُّ تَقِيٍّ» قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بنُ مَعْبَدٍ، عن الحَسَنِ بنِ دِيْنَارٍ، عن الحَسَنِ البَصْرِيِّ، أنَّه قال: «آلُ مُحَمَّدٍ المُتَّقُونَ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن ابنِ شهابٍ، عن عامر بن سَعد بنِ أبي وَقَّاصٍ؛ أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّما مثلُ الصَّلاةِ كَمَثَلِ نَهْرٍ عَذْبٍ غَمْرٍ ببابِ أحدِكُم يَقْتَحِمُ فيه كلَّ يومٍ خَمسَ مَرَّاتٍ فَمَا تَرونَ ذٰلك يُبقي من دَرَنِهِ» [١/ ١٧٤ رقم (٩١)].

قال عبدُالملك: الدَّرَنُ: الوَسَخُ[3]، يقولُ: كَمَا يُنَقِّي النَّهرُ العَذْبُ

---

(١) سورة مريم: الآية: ٥٥.

(٢) هو عليُّ بن مَعْبَد بن شَدَّادٍ العَبْدِيُّ الرّقِيُّ (ت ٢١٨هـ). حافظٌ، محدِّثٌ، ثِقَةٌ، من كبار الفقهاء الحُفَّاظ. يَروي عن اللَّيث بن سَعْدٍ، وابن المبارك، وابن وَهْبٍ. روىٰ عنه إسْحٰقُ الكَوْسَج، ودُحَيْمٌ، وأبوحاتِمٍ الرَّازي، وعبدالملك بن حبيب الفقيه (صاحبنا). كذا في ترجمته أخباره في: التاريخ الكبير: ٦/ ٢٩٧، وثقات العجلي: ٣٥١، والجرح والتَّعديل: ٦/ ٢٠٥، والولاة والقُضاة: ١٢٧، ٤٢٩، ٤٤٢، وتهذيب الكمال: ٢١/ ١٣٩، وتهذيب التهذيب: ٧/ ٣٨٤، وحسن المحاضرة: ١/ ٢٨٦... وغيرها.

(٣) تهذيب اللُّغة: ١٤/ ٩٢، النِّهاية: ٢/ ١١٥، واللِّسان، والتَّاج: (درن).

العَمِيْقُ مَنْ اغتَسَلَ فيه في اليوم واللَّيلة خمسَ مرَّاتٍ فلا يُبْقِيْ من وَسَخِهِ شَيْئاً فكذٰلكَ لا تُبْقِيْ الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ في اليومِ واللَّيلةِ من ذُنُوبِ المُؤمنِ شَيْئاً[١] تُذهِبُ الصَّلاةُ ذُنُوبَهُ كما يُذْهِبُ الماءُ وَسَخَهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ (اللَّغطِ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن أبي النَّضر، عن سالم بن عبدالله: أنَّ عمرَ بن الخطَّاب بَنَىٰ رَحْبَةً في مُؤَخَّرِ المسجدِ تُسمَّىٰ البُطَيحاءَ[٢] وقال: من كان يُرِيْدُ أَنْ يَلْغَطَ أو يُنشدَ شِعْراً أو يَرْفَعَ صَوْتَهُ فَلْيَخْرُجْ إلى هَـٰذِهِ الرَّحْبَةِ» [١/ ١٧٥ رقم (٩٣)].

قال عبدُالملك: اللَّغَطُ: من المِرَاءِ والمُنَازَعَةِ[٣] واختِلاطِ الكَلامِ غيرِ المُسْتَحْسَنِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ (قافيةِ الرَّأسِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن أبي الزِّناد، عن الأعْرج، عن أبي هُريرة: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَعقِدُ الشَّيطانُ على قافيةِ رَأسِ أحدِكُم إذَا هو نامَ ثلاثَ عُقَدٍ، يضربُ مكانَ كلِّ عُقدةٍ عليكَ ليلٌ طويلٌ، فَارْقُدْ، فإن استيقظَ فذكرَ اللهَ انحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فإنْ تَوضَّأ انحلَّتْ عُقْدَةٌ، فإن صلَّىٰ انحلَّتْ عُقدَةٌ فَأَصْبَحَ نَشِيْطاً طَيِّبَ النَّفْسِ، وإلاَّ أَصْبَحَ خَبِيْثَ النَّفْسِ كَسْلاَنَ» [١/ ١٧٦ رقم (٩٥)].

قال عبدُالملكِ: قافيةُ الرَّأسِ:[٤] وَسَطُ الرَّأسِ، وهيَ أَعلاهُ وأعلَىٰ

---

(١) في الأصل: «شيءٌ».

(٢) ستأتي البُطَيحاء في الجزء الثاني ص١٨٨.

(٣) تهذيب اللُّغة: ٨/ ٥٨، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٣٢٥، والنِّهاية: ٤/ ٢٥٧.

(٤) غريب الحديث لأبي عُبيد: ٣/ ١٧١، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٢٥٩، ويُراجع: النِّهاية: ٤/ ٩٤، وتهذيب اللُّغة: ٩/ ٣٢٥، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (قفو).

الجَسَدِ، فبذٰلك سُمِّيت قافيةً، كما يُسمَّىٰ آخرُ البيتِ من الشِّعرِ قافيةً. قال: وأمَّا تفسيرُ «يَعْقِدُ الشَّيطانُ عَلَىٰ قافيتِهِ ثلاثَ عُقَدٍ» يعني: من عُقَدِ سِحْرِهِ ليُثْقِلَهُ عن القيامِ، وقد كانَ رَسُوْلُ الله ﷺ يَقُوْلُ في تَعَوُّذِهِ: «اللَّهمَّ إنِّي أَعُوذُ بِكَ من الشَّيْطَانِ، من هَمْزِهِ وَنَفْثِهِ وَخَبَلِهِ» فأمَّا هَمْزُهُ: فالخَبْطَةُ، وأمَّا نَفْثُهُ فالسِّحْرُ، وأمَّا خَبَلُهُ: فالجُنُوْنُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (العَطَنِ) و(المُرَاحِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن هشام بنِ عُروة، عن أبيه: «أنَّ رَجُلاً سألَ عبدَاللهِ بنَ عَمْرِو بنِ العَاصِ فَقَالَ: أَأُصَلِّيَ في عَطَنِ الإبلِ؟ فَقَالَ: لا، وَلَـٰكنْ صلِّ في مُراحِ الغَنَمِ» [١/ ١٦٩ رقم (٧٩)].

قال عبدُالملكِ: عَطَنُ الإبلِ: مَنَاخُهَا[1] وَمَوْضِعُهَا الَّذي تَأوِي إليه وتكونُ فيه، وكذٰلك مُرَاحُ الغَنَمِ.[2]

قال عبدُالملكِ: وإنَّما نَهَىٰ عن الصَّلاة في عَطَن الإبل لاستِتَارِ النَّاسِ بجُنُوبِ الإبلِ في عَطَنِهَا عندَ البَوْلِ وَالغَائطِ، فرأَىٰ أنَّ عطنَها لذٰلك غيرُ طاهرٍ، كذٰلك فسَّره لي مَنْ أرضى من علمائنا، وليس لأنْ تكونَ أبوالُهَا وَأَبْعَارُها نَجَساً ذٰلك منها، ومن الغَنَمِ طاهرٌ.

---

(١) غريب الحَديث لابن قُتيبة: ١/٣٨٨، وتهذيب اللُّغة: ٢/ ١٧٥، والنِّهاية: ٣/ ٢٥٨.

(٢) تهذيب اللُّغة: ٥/٢١٦.

[شرح غريب كتاب الكُسُوف][1]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (العَشير) في حديث مالكٍ

[الَّذي رَوَاهُ] عن زيدِ بنِ أسلمَ، عن عطاءِ بنِ يَسَارٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ في حديث خُسُوْفِ الشَّمْسِ حين قال: «رَأَيْتُ[2] [٥٤] النَّارَ فَلَمْ أرَ كاليوم مَنْظَراً قَطُّ [أَفْظَعَ]، ورأيتُ أكثَر أَهلِها النِّساءَ، قالُوا: لِمَ يَارَسُوْلَ اللهِ؟ قَالَ: لِكُفْرِهِنَّ، قيل: أيَكْفُرْنَ باللهِ؟ قَالَ: وَيَكْفُرْنَ العَشِيْرَ، وَيَكْفُرْنَ الإحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَىٰ إحدَاهُنَّ الدَّهرَ كُلَّه ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيئاً قَالَتْ: مَارَأَيْتُ مِنْكَ خَيْراً قَطُّ» [١/ ١٨٦ رقم (٢)].

قال عبدُالملك: العَشِيْرُ: الزَّوجُ، كَذَا سَمِعْتُ مُطرِّفاً وابنَ المَاجِشُوْنَ يقولان، وكان ابنُ نافعٍ يَجعله عَشِيْرَ القَبِيْلَةِ، وليسَ بِهِ، إنَّما هُوَ الزَّوْجُ، سُمِّيَ عَشِيْراً؛ لأنَّه يُعاشرُها وتُعاشِرُهُ، ومنه قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ:[3] ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ سمَّاه عَشِيْراً من المُعَاشَرَة، وَكَذٰلكَ سُمِّيتِ امرأةُ الرَّجُلِ حَلِيْلَةً، وسُمِّيَ الزَّوْجُ حَليلاً[4]؛ سُمِّيا بِذٰلك لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يُحَالُّ

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ١٨٦، ورِوياة أبي مُصعب: ١/ ٢٥٣، ورواية محمد بن الحسن: ١٦٥، ورواية سُوَيْد: ٣٢٦، ورواية القعنبي: ٢٦٥، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد: ١/ ٣٧٩، والتَّعليق على المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشيِّ: ١/ ٢١٧، والقَبَس لابن العَرَبيِّ: ١/ ١٩٦، وتنوير الحوالك: ١/ ٣٧٣، وشرح الزُّرقاني: ١/ ٣٦٩.

(٢) هنا انقطاع في الأصل بقيَّتُهُ في ص١٩.

(٣) سورة الحج: الآية: ١٣.

(٤) في الأصل: «حليلها».

صاحبَه، يعني أنَّهما يحلاَّن في منزلٍ واحدٍ، وَكَذٰلكَ مَنْ نَازَلَكَ أو جَاوَرَكَ فهو حَلِيْلُكَ، قال الشَّاعرُ:[1]

وَلَسْتُ بأطْلَسِ الثَّوْبَيْنِ يُصْبِيْ ... حَلِيْلَتَـهُ إِذَا هَـدَأَ النِّيَـامُ

فهو هَـٰهُنا لم يُرِدْ بالحليلةِ امرأَتَهُ؛ لأنَّه لَيْسَ عليه بأسٌ أنْ يُصْبي امرأَتَهُ؛ إنَّما أرادَ جَارَتَه[2]؛ لأنَّها تُحَالُّهُ في المَنْزِلِ، وقد تكون الزَّوجة وإنَّما سُمِّيتْ حليلةَ زَوْجِهَا، وسُمِّيَ الزَّوْجُ حَلِيْلَهَا؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يَحُلُّ إزارَ صَاحِبِهِ، ومن كِلاَ المَعْنَيَيْنِ مِن الحِلِّ وَالحُلُوْلِ اشتُقَّ الاسمُ. وَكَذٰلك الخَليلُ؛ إنَّما سُمِّيَ خَليلاً؛ لأنَّه يُخَالُّ صاحبَه، من الخُلَّةِ وهي الصَّداقةُ، تقولُ منه: خاللتُ الرَّجُلَ خِلالاً وَمُخالَّةً، ومنه قولُ امرىءِ القَيْسِ:[3]

* وَلَسْتُ بِمقْلِّي الخِلاَلِ وَلاَ قَالِ *

يريدُ بالخِلاَلِ: المُخَالَّةَ، ومنه الحَديثُ الذي حدَّثنيه أسدُ بن مُوسَىٰ[4]، عن زُهَيْر بن محمَّدٍ، عن موسى بن وَرْدَان، عن أبي هُريرة: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّما المَرْءُ على دينِ خَليله فليَنْظُر امرؤٌ مَنْ يُخَالُّ» يعني: مَنْ يَتَّخذُ خليلاً، وكذٰلك القَعِيْدُ؛ إنَّما سُمِّيَ قَعيداً من المُقَاعَدَةِ، كَمَا سُمِّيَ الجَلِيْسُ

---

(١) البيت لأوس بن حجر في ديوانه: ١١٥. وهو في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٤٧، وتهذيب اللُّغة للأزهري: ٣/ ٤٤٠، وغيرهما.

(٢) في الأصل: «جارية».

(٣) ديوان امرىء القيس: ٥٣، وصدره:

* صَرَفْتُ الهَوَىٰ عَنْهُنَّ من خَشْيَةِ الرَّدَىٰ *

وينظر: غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٤٨.

(٤) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «حدَّثنيه ابنُ مَهْدِي، عن زهير بن محمَّد، عن موسىٰ بن وردان عن أبي هُريرة...».

جَلِيْساً من المُجَالَسَةِ، وكذٰلك سُمِّيَ الشَّرِيْبُ شَرِيْباً، والأَكيلُ أكيلاً؛ من المُشاربةِ والمُواكلةِ، كما سُمِّيَ الصَّديقُ صَديقاً؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُصَدِّقُ صَاحبَهُ، ومثلُهُ من كلامِ العَرَبِ كثيرٌ.[1]

- قيل لعبدَالملكِ بن حَبيبٍ: فما الخُسُوف من الكُسُوف؟

قال: الكُسُوفُ:[2] تَغَيُّرُ اللَّونِ، تقولُ: كَسَفَ لونُ الرَّجُلِ، وهو رَجُلٌ كَاسفُ اللَّوْنِ: إِذَا تَغَيَّرَ وَحَالَ، وَلاَ تَقُلْ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ وهي كاسِفَةٌ، ولا كَسَفَ لَوْنُ الرجُلِ، لا تُوقعُ الفعلَ عَلَيْهِمَا إلاَّ بإثباتِ الألفِ أُكْسِفَتِ الشَّمْسُ، وأُكْسَفَ لونُ الرَّجل، وكلُّ ما كان الفعل له وجازَ فيه أن تقولَ قد فَعَلَ، مثل قَوْلِكَ: قَدْ عَتَقَ العَبْدُ وهو يَعْتَقُ، فإِذَا أوقعتَ الفعلَ عليه قلتَ: أُعتِقَ بإثباتِ الألفِ فيه، ولم تَقُلْ عُتِقَ وَأَمثالُهُ في كلامِ العَربِ كثيرٌ.

قَالَ: والخُسُوْفُ[3] غيرُ الكُسُوفِ، إنخِسَافُ الشَّمْسِ في غمرِ لُجَّةِ البَحْرِ

---

(١) في الأصل: «كثيراً».

(٢) العين: ٥/٢٩٧، ومختصره: ٢/١٧، وجمهرة اللُّغة: ٧٧٤، وتهذيب اللُّغة: ١٠/٧٥، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (كَسَفَ).

(٣) العين: ٤/٢٠١، ومُختصره: ١/٤٣٦، وجمهرة اللُّغة: ٥٩٧، وتهذيب اللُّغة: ٤/٣٢٣، والنِّهاية: ٤/ ١٧٤، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (خَسَفَ).
قال في النِّهاية: «تكرر في الحديث ذكر الكُسُوف والخُسُوف للشمس والقمر، فرواه جماعة فيهما بالكاف، ورواه جماعة فيهما بالخاء، ورواه جماعة في الشمس بالكاف، وفي القمر بالخاء، . . . والكثير في اللُّغة ـ وهو اختيار الفرَّاءِ ـ أن يكون الكسوف للشَّمس والخُسُوفُ للقَمَرِ، ويقال: كسفت الشمس وكسفها الله وانكسفت، وخَسَفَ القَمَرُ وخَسَفَهُ الله وانخسف»
وجاء في الاقتضاب في غريب الموطأ لليفرني: «الخُسُوْفُ والكُسُوْفُ سَوَاءٌ يكونان في الشَّمس والقَمرِ جميعاً، ولا وجه لقول مَنْ فرَّق بينهما. وروي ذٰلك عن جماعة من السَّلف =

الذي تجري فيه إذا زالت عن مجرىٰ فلكها وذهب ضِيَاؤُها، وكذلك [١٩] تقولُ في عَين الأعور: قد خَسَفَت عيْـنُهُ؛ إذا انْخَسَفَتْ وغَارَت في جَفْنِ العين وذهب نُوْرُهَا وضِيَاؤُها، ولا تقول: خُسِفَتْ إلاَّ بإثبات الألِفِ كما فَسَّرتُ لك في كَسَفَتْ.

[شرح غريب كتاب الاستسقاء][1]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الانْجِيَابِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن شَرِيْكِ بن عبدالله بن أبي نَمِرٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ: أنَّه

= وأهل اللُّغة منهم عُروة بن الزُّبير قالوا: الخُسُوْفُ في الشَّمس، والكُسُوْفُ في القمر، وقد سوَّىٰ مالكٌ ـ رحمه الله ـ بينهما في هٰذا الباب؛ لأنَّه ذكر في التَّرجمة الكُسُوف وخرَّج الحَديثَ الذي أورده فيه بالخاء، لكنَّ الاشتقاق يوجب أن يكون الخسوف أشدَّ من الكسوف؛ لأن الخُسُوفَ: الغُؤُوْرُ وأصلُ الكُسُوف: التَّغَيُّرُ، وتصريفُ الفعل منهما بالفتح في الماضي والكسرِ في المستقبل، وهما من الأفعال التي إذا نقلت عن فاعلها لم تدخل عليها أداة النَّقل كما تدخل في الأفعال في نحو قولك: دخل وأدخلته، ولٰكنك تقول: كسفت الشمس وكسفها الله، وخسفت الشَّمس وخسفها الله، ولهٰذا جاز في الحديث هُنَا: «لا يَخْسِفان» و«لا يُخْسَفَانِ» بفتح الياء وكسر السين، وبضمّ الياء وفتح السِّين، ولهٰذا قالوا: شمسٌ كاسفةٌ ومكسوفةٌ، وخاسفةٌ ومخسوفةٌ قَالَ جَرِيْرٌ:

والشَّمسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بكَاسِفَةٍ   [تَبْكِيْ عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ والقَمَرَا]»

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ١٩٠، ورواية أبي مُصْعَب: ١/ ٢٣٩، ورواية محمد بن الحَسَن: ١٠٥، ورواية سُوَيْدٍ: ١٦٩، ورواية القعنبيِّ: ٢٦٩ ، والاستذكار: ٧/ ١٢٥، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوَليد: ١/ ٣٣١، والتَّعليق على المُوَطَّأ للوقَّشيِّ: ١ / ٢٢٧، والقَبَس لابن العَرَبِيِّ: ١/ ٣٨٦، وتنوير الحَوَالك: ١/ ١٩٧، وشرح الزُّرقاني: ١/ ٣٨٣، وكشف المغطى: ١٢٧.

قال: «جَاءَ رَجُلٌ إلى رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقال: يارَسُولَ الله هَلَكَتِ المَوَاشِي، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، فَادعُ اللهَ، فَدَعَا رَسُولُ الله [ﷺ] فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمُعَةِ إِلَىٰ الجُمُعَةِ، [قَالَ:] فَجَاءَ رَجُلٌ إلى رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَارَسُوْلَ الله تَهَدَّمَتِ البُيُوْتُ، وَانْقَطَعِتِ السُّبُل، وَهَلَكَتِ المَوَاشِي، فَقَالَ رسولُ اللهِ [ﷺ]: اللَّهُمَّ ظُهُوْرَ الجِبَالِ وَالآكامِ، وَبُطُوْنَ الأَوْدِيَةِ، وَمَنَابِتَ الشَّجَرِ، قال: فَانْجَابَتْ عن المَدِيْنَةِ إِنْجِيَابَ الثَّوب.» [١/ ١٩١ رقم (٣)].

قال عبدُالملك: يَقُولُ: فتكشَّفتْ عن المَدينة وتَجلَّتْ، ومنه قولُ الشَّاعِرِ: [(١)]

* . . . وانْجَابَ عنها غِمَارُها *

يعني السَّحاب. قالَ: وأمَّا الآكَامُ فَهِيَ الكُدَىٰ، واحدُها أكَمَةٌ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الأنواءِ) في حديث مالكٍ

الذي رَواه عن صَالح بن كَيْسَان، عن عُبَيْدالله بن عبدِالله [بن عُتبة بن مَسْعُودٍ]، عن زَيْدِ بنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ قال: «مُطِرْنا بالحُدَيبية على إثرِ سَمَاءٍ كَانَتْ من الَّليْلِ، فلمَّا انْصَرَفَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ من صَلاة الصُّبْحِ قَالَ: أَتَدْرُوْنَ ماذا قال رَبُّكم؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُوْلُهُ أعلمُ. قالَ: قالَ: أصبحَ من عبادِي مُؤْمِنٌ بي وكافرٌ بي، فأمَّا مَنْ قالَ: مُطرنا بنوءِ كَذَا وَكَذَا فذٰلك كافرٌ بي مُؤْمِنٌ بالكَوْكَبِ، وأمَّا منْ قَالَ: مُطِرْنَا بِرَحْمَةِ اللهِ فذٰلك مُؤْمِنٌ بي كافرٌ بالكَوْكَبِ» [١/ ١٩٢ رقم (٤)].

قال عبدُالملك: أمَّا قولُهُ: «مطرنا بنوءِ كَذَا وكَذَا» فيعني بنوءٍ: نَجْمَ كَذَا

(١) لم أجده في مصادري.

وكَذَا؛ وذٰلك أنَّها ثمانيةٌ وعشرونَ نَجْماً، وهي منازلُ القَمَرِ، معروفَةُ الطَّبائع في الأزمنة الأربعة من السَّنة كُلِّها؛ الصَّيفِ، والخَريفِ، والشِّتاءِ، والرَّبيعِ يَسقُط منها في كلِّ ثلاثَ عَشَرَةَ ليلةٍ نَجْمٌ في المغربِ من طلوع الفَجر، ويَطلُع آخرُ يُقابلُهُ في المشرقِ من سَاعَتِهِ، وكلاهما معلومٌ مُسمىً، وانقضاءُ هٰذه الثمانيةِ والعشرين كُلِّها مَعَ انقضاءِ السَّنةِ، ثم يرجعُ الأمرُ إلى النَّجمِ الأولِ مع استئنافِ السَّنةِ المُقْبِلَةِ، فكانتِ العَرَبُ في الجاهليَّة إذا سَقَطَ منها نجمٌ وطَلَعَ آخرُ قَالُوا: لا [٢١] يُؤمَنُ أن يكونَ عندَ ذٰلك مَطَرٌ وَرِيَاحٌ فَيَنْسِبُوْنَ كُلَّ مَطَرٍ يكونُ عندَ ذٰلك إلى ذلك النَّجمِ الذي يَسْقُطُ حينئذٍ، فيقولُون: مُطرنَا بنوءِ الثُّريا، بنوءِ الدَّبران، بنوء السِّماك وَمَا أشبه هَـٰذا من النُّجوم، فَهَـٰذا قوله: «مُطرنا بنوء كذا وكَذا».

وَقَدْ ذَكَرَتِ العَرَبُ الأنواءَ في أَشْعارِهَا فأكثَرَت[1] حتَّى جاءَ فيه النَّهي عن النَّبيِّ ﷺ ومضىٰ على ذٰلك مِنَ النَّاسِ مَنْ لا حَظَّ له في الإسلامِ، ومَنْ غَلَبَ عليه أمرُ الجَاهِلِيَّةِ.

قد حدَّثني إسماعيلُ بنُ أبي أُوَيْسٍ، عن سُليمان بن بلالٍ، عن العَلاَءِ بنِ عبدالرَّحمـٰن، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «ثلاثٌ من أَعْمَالِ الجَاهليَّة لا يتركُهَا الناسُ أبداً؛ الطَّعْنُ في النَّسبِ، والنِّياحةُ على الميِّتِ، والاستِمْطَارُ بالنُّجومِ».

وحدَّثني ابنُ أَبِي أُوَيْسٍ[2]، عن سُليمان بنِ بلالٍ، عن عمرِو بنِ دينارٍ،

---

(١) يُلاحظ أنَّ المؤلِّفَ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ أطال في حديثه عن النُّجوم هنا؛ لأنه قد خَصَّ هـٰذا الموضوع بمؤلفٍ اسمه: «معرفة النُّجوم» تراجع المقدمة.

(٢) هنا لا ندري هل هو عبدالعزيز بن أبي أويس، أو إسماعيل بن أبي أويس؟ لـٰكن المرجَّح أن =

عن ابن عبَّاسٍ في قوله تعَالىٰ:[1] ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ قال: هو الاستِمْطَارُ بالأنواءِ.

- **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (عين غُدَيْقَةٍ) في حديث مالكٍ**

الذي رواه عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَنْشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ ثم تَشَآءَمَتْ فتلك عَيْنٌ غُدَيْقَةٌ» [١/ ١٩٢ رقم (٥)].

قال عبدُالملكِ: إذا أنشأت سحابةٌ من ناحيةِ البَحرِ من المدينةِ - وناحيةُ البَحْرِ منها الغَرْبُ - فإنَّما أرادَ ابتداءَ السَّحابةِ من ناحيةِ الغَربِ، ثم تشآءمت - والشَّآمُ من المَدِيْنَةِ من ناحية الجَوْفِ - يقولُ: ثم مالَتْ من الغَربِ إلى الجَوْفِ فتلكَ عينٌ غُدَيْقَةٌ، يَقُوْلُ: فتلكَ السَّحابةُ يكونُ منها مَطَرٌ غزيرٌ [و]الغَدَقُ: الغَزِيْرُ[2] من الماءِ ومن المَطَرِ، وإنَّما صَغَّرَهَا على جهةِ المَدْحِ

= يكون إسماعيل؛ لأنَّه صاحبُ الإسنادِ السَّابقِ كَمَا تَرَىٰ.

(١) سورة الواقعة: الآية: ٨٢.
ويراجع: المُحرَّر الوجيز: ١٤/ ٢٧٢، وزادالمسير: ٨/ ١٥٣، وتفسير القرطبي: ١٧/ ٢٢٨.

(٢) في الأصل: «والغرير» ويراجع: النِّهاية: ٣/ ٣٤٥، والفائق: ٣/ ٥٦، ٤٢٩.
قال الحافظ أبوعمر بن عبدالبرّ في التَّمهيد: ٢٤/ ٣٧٨ «الغَدَقُ: الغزيرُ، وغُدَيْقَةٌ تصغير غدقةٍ، وسُمِّي الرجل الغيداق؛ لكثرة سخائه، ومن هٰذا قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا﴾ [سورة الجنّ] أي: غزيراً كثيراً، قال كُثَيِّر: [ديوانه: ١٥٢].

[لتَرْوَىٰ به سُعْدَىٰ ويَرْوَىٰ محلُّها] وتُغْدِقُ أَعْدَادٌ بـه وَمَشَارِبُ

يقول: يكثر المطرُ عليه. وأعدادُ: جمعُ عِدٍّ، وهو الماءُ الغَزِيْرُ، ومنه الحديث في الماء العِدِّ وقال عُمَرُ بنُ أبي ربيعة:

إِذَا مَا زَيْنَبُ ذُكِرَتْ سَكَبْتُ الدَّمْعَ مُتَّسِقَا

=

لَهَا، كَمَا تَقُولُ: بُنَيُّ أُمِّكَ، وأُخَيُّكَ[1] وَمَا أَشْبَهَ ذٰلك.

[شرحُ غريب كتاب القبلة][2]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الكَرَابِيْسِ) في حديث مالكٍ

= وفي كتاب «الاقتضاب في غريب الموطأ» لليَفْرُنِيِّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «غُدَيْقَةٌ»: تصغير غَدَقَةٍ، فالغَدَقَةُ: الكثيرةُ الماءِ، قال تَعالىٰ: ﴿مَّآءً غَدَقًا﴾. وقال سُحنون في كتاب «التَّفسير» لابنه: معنىٰ ذٰلك أنَّها بمنزلة ما يفور من العين. وقال ابنُ الأنباريِّ: الغَدَقُ: المَطَرُ الكثيرُ القَطرِ. قديكون التَّصغير أريد به التَّعظيم ،كما قال عمر في ابن مسعود: «كُنَيِّفٌ مُلِءَ علماً»... وقال غيره: «غَدِيْقَةٌ» مفتوحة العين مكسورة الدَّالِ علىٰ مثال طريقة، قال: والفقهاء يروونه: «غُدَيْقَةٌ» بضمّ الغَين وفتح الدَّال علىٰ لفظ التَّصغير، ولا يعرف ذلك اللُّغويون. قال الشيخُ ـ وفقه الله تعالىٰ ـ وقال الباجيُّ ـ فيما أخبرنا به أستاذي أبوعلي بن غزلون عنه ـ أهلُ بلدنا يروونه: «غُدَيْقَةٌ» علىٰ التَّصغير، وقد حدَّثنا أبوعبدالله الصُّوْرِيُّ الحافظُ وضبطه لي «غَدِيْقَةٌ» بالفتح، وقال: هٰكذا حدَّثني به عبدالغني، عن حمزة الكنانيِّ».

يقول الفقيرُ إلى الله تعالى عبدالرحمٰن بن سليمان العثيمين ـ عفا الله عنه ـ: نَصُّ اليَفْرُنيِّ عن الاستذكار: ٦/ ١٦٤، والمنتقى: ١/ ٣٥٥. وبيتا عمر بن أبي ربيعة لم يردا في ديوانه، ويغلبُ علىٰ الظَّنِّ أنَّهما من شوارد القصيدة التي مطلعها في الديوان: ٤٤١

أَلاَ يَا بَكْرُ قَدْ طَرَقَا   خَيَالٌ هَيَّجَ الرُّفَقَا

وهما في «الأغاني».

(١) في الأصل: «وأُختك».

(٢) الموطَّأ رواية يحيىٰ: ١/ ١٩٣، ورواية أبي مُصعب: ١/ ١٩٧، ورواية محمد بن الحسن: ١٠١، ورواية سُوَيْد: ١٤٥، ورواية القعنبيِّ: ٢٨٤، والاستذكار: ٦/ ١٩٦، والتَّعليق على المُوَطَّأ: ١/ ١٣٣، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد: ١/ ٣٣٥، والقَبَس: ١/ ٣٨٩، وتَنوير الحَوَالك: ١/ ١٩٩، وشرح الزُّرقاني: ١/ ٣٩٠، وكشف المُغَطَّىٰ: ١٢٩.

الذي رَوَاهُ عن إسحـٰقَ بنِ عبدالله بن أبي طلحة، عن رافع بن إسحـٰقَ[1]، أنَّه سَمِعَ أباأيُّوب الأنصاريَّ صاحبَ رَسُولِ الله ﷺ، وهو بمصرَ يقولُ: «والله ما أدري كيفَ أَصْنَعُ بهذه الكَرَابِيْسِ؟ وقد قال رَسُولُ الله ﷺ: إذا ذَهَبَ أحدُكم [إلى] الغائطِ أو البَولِ فلا يَستقبلِ القبلةَ ولا يَسْتَدْبِرْهَا؟» [١/ ٩٢ رقم (٤)].

قال عبدُالملكِ: الكَرَابِيْسُ: هي المَرَاحِيْضُ، واحدُها كِرْبَاسٌ.[2]

قيل لعبدِالملكِ: وهل يُكْرَهُ [٢١] استقبالُ القبلةِ واستدبارُها بالمراحيضِ؟ وما تفسيرُ النَّهي الذىٰ نَهَىٰ عنه رَسُوْلُ الله ﷺ عن ذٰلك؟

قال عبدُالملكِ: قد رَوَىٰ مالكٌ، عن ابن عُمر أنَّه قال: «إنَّ ناساً يَقُولُونَ إذا قعدتَ على حاجتك فلا تَسْتَقْبِلِ القبلةَ ولا بيتَ المَقْدِسِ، وقد ارتَقَيْتُ على ظَهرِ بيتٍ لنا فرأيتُ رَسُوْلَ الله ﷺ على لَبِنَتَيْنِ[3] مُستقبلَ بيتِ المَقْدِسِ لحَاجَتِهِ».

قال عبدُالملك: وإنَّما تفسيرُ النَّهي عن ذٰلك الَّذي رَوَاهُ أبوأيُّوبَ في الصَّحراءِ، وتفسيرُ جَوَازِ ذٰلك الذي رواه ابن عُمر في الكُنُفِ المَبنيَّةِ، وأصلُ ما نُهِيَ عنه في الصَّحَارَىٰ وفي غَيْرِ الكُنُفِ؛ من أجلِ أنَّ للهِ مَلاَئِكَةً سَيَّاحين، فضلاً عن الحَفَظَةِ، يُصَلُّون للهِ في الأرضِ فَنَهَىٰ عن استقبالِ القِبْلَةِ واستِدْبَارِهَا بالبَوْلِ والتَّغَوُّطِ من أَجْلِ صَلاَتِهِم. والكُنُفُ بُيُوتٌ بُنِيَتْ للنَتَنِ لَيْسَتْ مُصَلًّى لأَحَدٍ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

---

(١) بعده في «المُوَطَّأ»: «مَوْلًى لآل الشِّفَاءِ، وَكَانَ يُقَالُ له: مَوْلَىٰ أَبي طَلْحَةَ».

(٢) قال الحافظ أبوعمر بن عبدالبرِّ في التَّمهيد: ١/ ٣١٢ «وأمَّا قوله في الحديث: كيف أصنع بهـٰذه الكرابيس؟ فهي المراحيض، واحدها كرباس مثل سربال وسرابيل، وقد قيل: إن الكرابيس مراحيض الغُرف، وأمَّا مراحيض البيوت فإنَّه يقال لها: الكُنُفُ».

(٣) مفردها: لَبِنَةٌ وجمعها: لَبِنٌ.

[الذي رواه] عن زيد بن رباح [وَعُبَيْدِاللهِ بن أبي عبدِاللهِ][1]، عن أبي عبدِالله[2] الأغرِّ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «صَلاةٌ في مَسجدي هَـٰذا خيرٌ من ألفِ صَلاَةٍ فِيْمَا سِوَاهُ إلاَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ» [١/ ١٩٦ رقم (٩)].

قال عبدُالملك: كان مالكٌ يَقُولُ: تفسيرُهُ أنَّه يُفْضُلُ المَسجدَ الحرامَ دُوْنَ فَضْلِهِ على غَيْرِهِ من المساجد، وذٰلك أنَّ مالكاً وغَيرَهُ من أهلِ المدينةِ يفضِّلُون الصَّلاةَ في مسجدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ عَلَىٰ الصَّلاَةِ في المَسجدِ الحَرامِ، وأهلُ مكَّةَ يفضِّلُونَ الصَّلاة في المَسجد الحَرَام عَلَىٰ الصَّلاةِ في مَسجدِ رَسُوْلِ الله ﷺ.

قال عبدُالملك: وليس الأمرُ في ذٰلك عندي عَلَىٰ مَا قَالَ مالكٌ وأهلُ المَدِينةِ، بل الصَّلاَةُ في المَسجدِ الحَرَامِ أفضلُ من الصَّلاةِ في مَسْجِدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ بمائة صَلاَةٍ، وفي غَيْرِهِ من المَسَاجِدِ بمائةِ أَلْفِ صَلاةٍ، والصَّلاةُ في مسجدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أفضلُ من الصَّلاةِ فيما سِوَاهُ[3] من المَساجدِ بألفِ صَلاَةٍ، والصَّلاةُ في بيتِ المَقْدس أفضلُ من الصَّلاةِ فيما سِوَاهُ من المساجدِ بخمسمائة صَلاةٍ، والصَّلاةُ في المَسجدِ الجامع من مَسَاجدِ الأَمْصَارِ أفضلُ من الصَّلاة فيما سِوَاهُ من مساجدِ الحَاراتِ وَالعَشَائِرِ بخمسٍ وَسَبعين صَلاَةٍ، والصَّلاةُ في مَسجدٍ من مَسَاجدِ الحَارَاتِ وَالعَشَائِرِ أفضلُ من صَلاَةِ الرَّجُلِ في بَيْتِهِ بخمس وعشرين صَلاَة، بهـٰذا جاءت الآثارُ، وأنَّ في حَدِيْثِ مالكٍ الأولِ الذي ابتدأنا بشَرْحِهِ مَا يَدُلُّ على فَضْلِ المَسْجِدِ الحَرَامِ عَلَىٰ مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ [٢٢] ﷺ

---

(١) عن «المُوَطَّأ» رواية يحيىٰ.

(٢) في «الموطأ»: «سلمان الأغرّ» وفي طبعة الدكتور بشَّار من «المُوَطَّأ»: ١/ ٢٧٢ قال: «ولفظة «سلمان» وإن كانت صحيحةً لـٰكنَّها لم ترد في شيء من النُّسخ ولا في التَّمهيد. .».

(٣) في الأصل: «سواها».

حينَ قال: «صلاةٌ في مَسْجديْ هـٰذا خيرٌ من ألفِ صَلاَةٍ فيما سِوَاهُ إلاّ المَسْجِدَ الحَرَامَ» فقد أبان أنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ ـ حين استثناهُ ـ لا فضلَ لمَسْجِدِهِ عليه.

وحدَّثني أصبغُ بنُ الفَرَجِ، عن ابن وَهْبٍ، أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «صَلاةٌ في المَسْجِدِ الحَرَامِ خَيْرٌ من مائةِ ألفِ صَلاَةٍ فيما سِوَاهُ من المَسَاجِدِ».

[شرحُ غريبِ كتابِ القُرآن][1]

[من مُوَطَّأ مالكِ بنِ أَنَسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن ابنِ شِهَابٍ، عن عُروةَ بنِ الزُّبيرِ، عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ: أنَّه سَمِعَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يقولُ: «أُنْزِلَ القُرآن على سَبْعَةِ أحْرُفٍ فَاقْرَؤُاْ ما تيسَّرَ منه[2]» [١/ ٢٠١ رقم (٥)].

قال عبدُالملكِ: معنى قَوْلِهِ: «على سَبْعَةِ أحْرُفٍ»[3] علىٰ سَبْعَةِ أَوْجُهٍ في اللَّفْظِ وَمَعْنَاهَا واحدٌ، مثل أن يكونَ الحَرفُ ينصرفُ في لَفْظِهِ على سَبْعَةِ أوجهٍ ومعناها واحدٌ مثل قولكَ للرَّجُلِ: قيلَ ويُقَالُ، وهَلُمَّ وجيء، واتِ، وإلينا، وَهَـٰهُنا، فاللَّفظُ في هـٰذا كلِّه مُختلفٌ، وَمَعناهُ وَاحِدٌ، وما أَشبَهَ هَـٰذَا من الكَلاَمِ فَهُوَ مِثْلُهُ.

---

(١) الموطَّأ رواية يحيىٰ: ١/١٩٩، والاستذكار: ٨ /٩، والتَّعليْق على الموطأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/٢٣٧، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوَليد: ١/٣٤٣، والقَبَس: ١/٣٩٧، وتَنوير الحَوَالك: ١/ ٢٠٣، شرح الزُّرقاني: ٢/٧، وكشف المُغَطَّىٰ: ١٣٢.

(٢) في الأصل: «منه ما تَيَسَّر».

(٣) لشيخ الإسلام الإمام القُدوة العلاَّمة تقي الدِّين ابن تَيْمِيَّةَ ـ رحمه الله ـ رسالة في تفسير هـٰذا الحديث وشرح معناه منشورة مفردة، وهي موجودة في كتابه الشامل (الفتاوىٰ)،ولدي نسخة خطيَّة منها بخطه رحمه الله.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الإِبلِ المُعَقَّلَةِ) في حديث مالكٍ**

الذي رواه عن نافع، عن ابنِ عُمر: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «إِنَّما مَثَلُ القُرآن كَمَثَلِ الإِبلِ المُعَقَّلةِ إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا صَاحِبُها أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ» [١/ ٢٠٢ رقم (٦)].

قال عبدُالملكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «كَمَثَلِ الإِبلِ المُعَقَّلةِ» فيَعني الإِبل المَعقُولةَ بعُقُلِهَا كالدَّوابِّ المقيَّدةِ بقُيُودِهَا. وأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنْ عَاهَدَ عَلَيها» فيعني: إِنْ تَعَاهَدَهَا. فمعنى الحَديثِ: مَن تَعَاهَدَ قراءةَ القُرآن وَتَرَدَّدَ به، ولم يُعْرِضْ عنه حَفِظَهُ، كَمَا أَنَّ من تَعَاهدَ حِفْظَ إِبلِهِ المُعَقَّلة أَمْسَكَهَا عَلَىٰ نَفْسِهِ، ومَنْ أغفَلَ قِرَاءَةَ القُرآن وَأَعْرَضَ عنه نسيَهُ وَتَفَلَّتَ منه حِفْظُهُ، كَمَا أَنَّه إن غَفَلَ عن هٰذه الإِبلِ المُعَقَّلَةِ ولم يَتَعَاهَدْهَا قَطَعَتْ عُقُلَها فذهبتْ عنه، فإِنَّما هو مثلٌ ضَرَبَهُ في تَعاهُدِ القرآن.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الصَّلْصَلَة) و(الفَصْمِ) [٢٣] في حَديثِ مالكٍ**

الذي رواه عن هشام بن عُروة، عن أبيه، عن عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبيِّ [ﷺ] «أَنَّ الحَارِثَ بنَ هِشَامٍ سَأَلَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ: كيفَ يَأْتيكَ الوَحْيُ؟ فقال له رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]: أَحيَاناً يأتيني في مِثْلِ صَلْصَلَةِ الجَرَسِ، وهو أَشدُّهُ عَلَيَّ، فَيَفْصِمُ عَنِّي وقد وَعَيْتُ مَا قَالَ، وَأَحْيَاناً يَتَمَثَّلُ لي المَلَكُ رَجُلاً فيُكلِّمُنِي فأَعِيْ ما يَقولُ، قالتْ عَائِشَةُ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَنزِلُ عليه في اليَومِ الشَّدِيْدِ البَرْدِ فَيُفْصَمُ عنه، وإِنَّ جَبِيْنَهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقاً» [١/ ٢٠٢ رقم (٧)].

قال عبدُالملكِ: أَمَّا قوله: «في مِثْلِ صَلْصَلَةِ الجَرَسِ» فيعني في مثلِ

ضَرْبِ الجَرَسِ. وأمَّا قَوْلُهُ: «فيُفْصَمُ عَنِّي»[1] فيعني: فَيَتَجَلَّىٰ عَنِّي. وأمَّا قوله: «فَيَتَفَصَّدُ عَرَقاً» فيعني: فيسيلُ عرقاً.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الدِّماء) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن هشام بن عُروةَ، عن أبيه: «حينَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يقولُ للرَّجل المُشركِ وهو يدعوه إلى الإسلامِ: هَلْ تَرَىٰ بِمَا أَقُولُ بَأْساً؟ فيقولُ: لا وَالدِّماءِ» [١/ ٢٠٣ رقم (٨)][2].

قال عبدُالملكِ: منهم مَنْ يرويه: «لا والدِّماءِ» بكسرِ الدَّالِ على معنى جِمَاعِ الدَّمِ. ومنهم مَنْ يقولُ: «لا والدُّمَىٰ» برفعِ الدَّالِ على معنى جِمَاعِ الدُّمْيَةِ وهي التِّمثالُ، وإنَّما كان مُشْرِكاً فكَانَ يَحلِفُ بأَيْمَانِ أَهْلِ الشِّرْكِ.

---

(١) في تَعْلِيْقِ أبي الوَليد الوَقَّشِيِّ: «فينفضم عنِّي» أي: يَزُولُ، فَصَمْتُ الشَّيءَ عنِّي وقَصَمْتُهُ بالفاء والقاف، وانْفَصَمَ وانْقَصَمَ: إذا انكسرَ، وقيل: بالفاء: إذا انصدع ولم يَبِنْ، وبالقاف إذا بانَ بعضُه عن بعضٍ». وفي «الاقتضاب» في غريب الموطَّأ لأبي عبدالله اليَفْرُنِيِّ: «فينفصمُ عَنِّي» أي: يَزُولُ وينفرجُ، وكلُّ عقدةٍ حللتها فقد فَصَمْتها قال الله تعالىٰ: ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [سورة البقرة: الآية: ٢٥٦] وانفصام العروة: أن تَنْفَكَّ عن موضعها، وأصلُ الفصم عند العرب: أن ينفَكَّ الخلخالُ ولا يبين كسره فإذا كسرته فقد قَصَمْتَهُ بالقاف، قال ذو الرُّمة [ديوانه: ٣٩١]:

كـأنَّهـا دُمْلـجٌ مِـنْ فِضَّـة نَبَـهٌ   في مَلْعَبٍ مِنْ عَذَارَىٰ الحيِّ مَفْصُومُ

هـٰذا قولُ بعضِ اللُّغويين. وقال بَعضُهُم: انفصمَ الشَّيءُ وانقصمَ ـ بالفَاءِ والقَافِ ـ: إذا انكسرَ، وقد فَصَمْتُهُ وقَصَمْتُهُ». ويُراجع: العين: ٧/ ١٣٨، ومختصره: ٢/ ١٨٧، وجمهرة اللُّغة: ٨٩٢، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٢١٣، وأساس البَلاغة: ٣٤٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (فَصَمَ). وكذٰلك يراجع: العَين: ٥/ ٧٠، ومُختصره: ٥٤٥، والجمهرة: ٨٩٥، وتهذيب اللغة: ٨/ ٣٨٥، وأساسَ البَلاغة: ٣٦٩، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (قَصَمَ).

(٢) هَـٰذا اختصار للحديثِ الواردِ فِي «المُوطَّأ» وليس بلفظه.

قال عبدُالملكِ: وروايتي: «لا والدِّماءِ» بكسرِ الدَّالِ، يعني دِمَاء الذَّبائحِ والبُدْنِ التي كانُوا يَذْبَحُونَها ويَنْحَرُونَها في جَاهليَّـتهم للهِ ولأوثَانِهِمْ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (الرَّمِيَّـةِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رَواه عن يَحيىٰ بن سَعِيْدٍ، عن مُحَمَّدِ بنِ إبراهيم بن الحَارثِ التَّيْمِيِّ، عن أبي سَلَمَةَ بن عبدالرَّحمـٰن، عن أبي سَعيدٍ الخُدْريِّ[1]، أنَّه قال: سَمعتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يَقُوْلُ: «يخرجُ فيكم قومٌ تحقِرُون صَلاَتَكُمْ مَعَ صَلاَتِهِمْ، وَصِيَامَـكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَأَعْمَالَكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ، يَقْرَؤُوْنَ القُرآنَ لا يُجاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ من الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، تنظرُ في النَّصْلِ فلا ترَىٰ شَيْئاً، وتَنظرُ في القِدْحِ فلا تَرَىٰ شَيْئاً، وتنظرُ في الرِّيشِ فلا تَرَىٰ شَيْئاً، وَتَتَمَارَىٰ في الفُوْقِ» [١/ ٢٠٤ رقم (١٠)].

قال عبدُالملكِ: الرَّمِيَّةُ: هي الطَّرِيْدَةُ التي يَرميها الصَّائدُ بسَهْمٍ، وهي كقولِكَ: مَرْمِيَّةٌ. وَقَوْلُهُ: «تَنْظُرُ في كَذَا وَتَنْظُرُ في كَذَا فلا تَرَىٰ[2] [٢٤] شيئاً» يعني: أنَّه أَنْفَذَهَا سَهْمُهُ حتَّى خَرَجَ ونَدَرَ فلم يَعْلَقْ به من دمها شيءٌ من سرعتِهِ، فكذٰلِكَ الخَوارِجُ وَأَهْلُ الأَهْوَاءِ المُخَالِفَةِ للسُّنَّةِ، وَلِمَا عليه جَمَاعَةُ هَـٰذه الأُمَّة يمرُقُونَ من الدِّينِ مُرُوْقَ ذٰلك السَّهمِ مِنَ الرَّميَّةِ، يعني دُخُوْلُهُم في الإسلام ثُمَّ خُرُوْجُهُمْ منه بالرَّأيِ السَّوْءِ الذي خَرَجُوا إليه، لم يَتَمَسَّكُوا من الإِسلام بشيءٍ.

وقد حدَّثني أسدُ بنُ مُوْسَىٰ، عن حمَّاد بن سَلمة، عن مُحمَّد بنِ عَمرو، عن أبي سَلَمَةَ بنِ عبدالرَّحمـٰن، عن أبي سَعيدٍ الخُدْريِّ أنَّه قال: «سمعتُ

---

(١) في «المُوَطَّأ»: «عن أبي سَعِيْدٍ، قال: . . .».

(٢) بقيَّته في ص٢٧ من الأصل.

رَسُوْلَ اللهِ ﷺ ذَكَرَ قَوْماً يَتَفَقَّهُوْنَ في الدِّين يَحْقِرُ أحدُكُم صَلاتَهُ عندَ صَلاَتِهِ، وصيامَه عند صيامه، يَمْرقُون من الدِّين كما يَمْرُقُ السَّهمُ من الرَّميَّة، فَأخذَ الرَّامي سَهْمَهُ فَنَظَرَ في نَصْلِهِ فلم يَرَ شَيْئاً، ثم نَظَر في الرِّصافِ فلم يَرَ شيئاً، ثم نَظَرَ في القُذَذِ فلم يَرَ شَيْئاً، ثُمَّ نَظَرَ في الفُوقِ فلم يَرَ شَيْئاً، ثم نَظَرَ فتَمَارَىٰ أَيَرَىٰ شَيْئاً أم لا؟».

قَالَ عبدُالملكِ: والرِّصَافُ:[1] العِقَبُ الذي فَوْقَ الرَّعْظِ، وَالرَّعظُ:[2] مَدْخَلُ النَّصْلِ في السَّهْمِ. وواحدةُ الرِّصَافِ: رِصْفَةٌ. وَالقُذَذُ:[3] ريشُ السَّهمِ واحدُها: قُذَّةٌ، ومنه قَوْلُ رَسُولِ الله ﷺ: «هذه الأُمةُ أشبَهُ الأُمَمَ ببني إسرائيل يَتَّبِعُوْنَ آثارَهم حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ» يعني: كَمَا تُقَذَّذُ كلُّ واحدةٍ منهنَّ على صَاحِبَتِهَا.

قالَ عبدُالملكِ: وقد حدَّثني أسدُ بنُ موسىٰ، عن قَيْسِ بنِ الرَّبيعِ، عن عبدِالرَّحمـٰن بن أبي نُعيمٍ، عن أبي سعيْدٍ الخُدْرِيِّ، قال: «بعثَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ

---

(١) غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢/٢٦٦، وغريب المُصنَّف: ١/٣٠٠، جمهرة اللُّغة: ٤٧٩، وتهذيب اللُّغة: ١/١٦٤،. والتَّمهيد: ٢٣/٣٢٧، وغريب الحديث لابن الجَوزي: ١/٣٩٦، والنِّهاية: ٢/٢٣٤، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (رصف).

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد: ٢/٢٦٦، وغريب المصنَّف: ١/٣٠٠، وجمهرة اللُّغة: ٧٦٢، وتهذيب اللُّغة: ٢/٢٩٧، والتَّمهيد: ٢٣/٣٢٧، والنِّهاية: ٢/٢٣٤، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (رعظ).

(٣) غريب الحديث لأبي عُبيد: ٢/٢٦٢، وغريب المصنف: ١/٣٠١، والنَّبات لأبي حنيفة: ٣٥١، وجمهرة اللُّغة: ١١٨، ٧٠٠، وتهذيب اللُّغة: ٨/٢٨٧، والتمهيد: ٢٣/٣٢٧، وغريب الحديث لابن الجوزي: ١/٢٢٦، والفائق: ٣/٣٥٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (قذذ).

عليًّا إلى اليَمَنِ فَبَعَثَ عليٌّ إلَيه بذَهَبٍ، فَقَسَمَهَا رَسُوْلُ الله [ﷺ] يومئذٍ بين أربعة نَفَرٍ مِنَ العَرَبِ ليستَألفهُم وَعَشَائِرَهُم إلى الإِسْلَامِ؛ عَلْقَمَةَ بنِ عُلاثة القَيْسِيِّ ثُمَّ الكِلَابيِّ،[1] وعُيَيْنَة [بنَ حُصْنِ بنِ حُذَيْفَةَ] بنِ بَدْرٍ القَيْسِيِّ[2] ثُم الفَزَارِيِّ، وَالأقرَعِ بنِ حابسٍ التَّمِيْمِيِّ[3]، وَزَيْدِ الخَيْلِ الطَّائِيِّ[4]، فَغَضِبَتْ

---

(١) هو علقمة بن عُلاثة بن عوف بن الأحوص بن جعفر بن كلاب، وهو كما ذكر المؤلِّف كلابيٌّ عَامريٌّ، قَيسيٌّ، مُضريٌّ. كان سيِّدَ قومِهِ في الجاهليَّةِ، حليماً عاقلاً، لكنَّه لم يكن كريماً. تراجع أخباره في الاستيعاب: ٣/ ١٩٥، والثِّقات: ٣/ ٣١٥، والإصابة: ٤/ ٥٥٣.

(٢) عُيينة بن حصن هـٰذا يكنىٰ أبامالك، أسلم قبل الفتح، وقيل: بعده، وكان من سادات قومه في الجاهلية، مطاعاً فيهم، وفد علىٰ النَّبي ﷺ وكان فيه جفاء الأعراب فوصفه النبي ﷺ بـ«الأحمق المُطاع» وكان من المؤلَّفة قُلُوبهم، تزوَّج عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ ابنته. تراجع أخباره في الاستيعاب: ٣/ ٣١٦، والثِّقات: ٣/ ٣١٢، والإصابة: ٤/ ٧٦٧.

(٣) الأقرع لقبُهُ، واسمُهُ فِراسُ بنُ حابس بن عِقَالٍ المُجاشعيُّ الدَّارميُّ، التَّميميُّ، من سادات العَرَب، وكبراء بني تميم في الجاهلية، وكان حكماً من حكام العرب، وحكيماً من حكمائها، قدم علىٰ النَّبيِّ ﷺ في وفد بني تميم وأسلموا، وشهدَ حُنيناً وفتح مكة، وشارك في الفُتُوح واستشهد سنة ٣١ ـ رحمه الله ورضي عنه ـ. لُقِّبَ الأقرعَ لقرعٍ كان في رأسه، وهو انحسارُ الشَّعرِ، وقيل غير ذٰلك. تُراجع أخباره في الاشتقاق: ٣٣٦، وأسد الغابة: ١/ ١٢٨، والإصابة: ١/ ١٠١. ولقبه في: كشف النِّقاب: ١/ ٩٤، وذات النِّقاب: ١٩، ونزهة الألباب: ١/ ٩٥.

(٤) زيدُ بن مُهلهل الطَّائي. شاعرٌ، فارسٌ، شجاعٌ، جاهليٌّ، أدرك الإسلام، ووفد علىٰ النبيِّ ﷺ في وفد طَيِّىءٍ سنة ٩ من الهجرة، فلقَّبه رسول الله ﷺ زيد الخير، وأثنىٰ عليه، وأقطعه، وهو موصوفٌ بجمال جسمه وكماله، وطول قامته. له شعر جيِّدٌ جمعه الدكتور نوري حمودي القيسيُّ وطبع ببغداد سنة ١٩٦٧م. أخباره في: الاستيعاب: ٢/ ١٢٧، والأغاني: ١٦/ ٤٦ (ساسي) والإصابة: ٢/ ٦٢٢، ومقدمة شعره.

قريشُ والأنصارُ فقالوا: يُعْني صَنَاديد العَرَبِ ويَدَعُنا؟! فَأَتَاهُ رَجُلٌ من بَني تَمِيْمٍ(١)، كان يَتَعبَّدُ. أَسْوَدُ الوَجْهِ، كثُّ الَّلحْيَةِ، غائرُ العَيْنين ناتىءُ الوَجْنَتَيْنِ، مُشرفُ الجَبين، مَحلوقُ الشَّعرِ، بينَ عينيه أثرُ السُّجودِ، فقال: يامُحَمَّدُ ما عَدَلتَ منذُ اليومِ في القِسمَةِ فاتقِ اللهَ واعدِلْ، فغَضِبَ [رَسُولُ الله] صَلواتُ الله عليه غضباً شديداً، ثمَّ قَالَ: وَيْحَكَ، مَنْ يُطع الله إذا أنا عَصَيْتُهُ؟! ومَنْ يَعدِلْ في القِسْمَةِ إِذَا أنا لم أَعدِلِ؟! يأمنني أهلُ السَّماء ولا تأمَنُوني؟! ثُمَّ ولَّىٰ الرَّجُلُ، فقال لَهُ خَالدُ بنُ الوَليدِ: دَعْنِي أَقتُلْهُ يَارَسُوْلَ اللهِ، فَقَالَ: لا، إنَّه سَيَخْرُجُ من ضِئْضِىءِ هـٰذا قَوْمٌ من قِبَلِ المَشْرِقِ يَقرَؤُون القُرآن لايُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُون من الدِّين مُرُوْقَ السَّهْمِ من الرَّمِيَّةِ، لايَعُوْدُوْنَ إليه أبداً حتَّىٰ يَعُوْدَ السَّهْمُ عَلَىٰ فُوقِهِ، يَقتُلُوْنَ أهلَ الإسلامِ، ويَدَعُونَ أَهْلَ النَّارِ، لا يَزَالُوْنَ يَخْرُجُون حتَّىٰ يَخْرُجَ آخِرُهُم مَعَ المَسيحِ الدَّجَّالِ واللهِ لَئِنْ [٢٧] أَدْرَكْتُهُمْ لأُقَتِّلَنَّهُم قتلَ عادٍ وَثَمُوْدَ، فَإذا رَأَيْتُمُوْهُمْ فَاقتُلُوْهُمْ فَإِنَّهم شرُّ الخَلْقِ وَالخَلِيْقَةِ ورَدَّدَهَا ثَلاثَ مَرَّاتٍ، قَالُوا: يارَسُوْلَ الله ما سِيْمَاهُمْ؟ فقال: التَّسْبِيْدُ فِيْهِم فاشٍ».

قال عبدُالملكِ: التَّسبيدُ: التَّحْلِيْقُ(٢)، وقد يُقال: التَّسْمِيْدُ بالباء

---

(١) هو المعروف بـ«ذي الخويصرة» ويعرف أيضاً بـ«ذي الثُّدية» وقد تقدم ذكره.

(٢) قال أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٢٦٧/١ «سألتُ أباعُبَيْدَةَ عن التَّسبيد فقال: هو تركُ التَّدهين وغسلُ الرَّأس. وقال غيرُهُ: إنَّما هو الحَلقُ واستئصالُ الشَّعرِ. قال أبوعُبَيْدٍ: وقد يكون الأمران جميعاً» وذكر بيت النَّابغة.. ثم قال: «وقد روىٰ في الحديث ما يثبت قول أبي عُبَيْدَةَ؛ حديث ابن عبَّاس حدَّثنيه يحيىٰ بن سعيدٍ وحجَّاج، وكلاهما عن ابن جُريج، عن محمد بن عبَّاد بن جعفر، قال: رأيتُ ابنَ عبَّاسٍ أنَّه قدم مكة مُسَبِّداً فأتىٰ الحجرَ فقبَّلَهُ ثم سجدَ عليه» قال أبوعُبَيْدٍ: التَّسبيدُ هاهُنا ترك التَّدهين والغَسْلِ، وبعضهم يقول: التَّسميدُ =

والمِيْمِ، وَهُما لُغتانِ، قَالَ النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيُّ[1] ـ وهو يَذْكُرُ فَرخَ القَطَا حينَ حمَّمَ رِيْشُهُ ـ:

* فِيْ حَاجِبِ العَيْنِ من تَسْبِيْدِهِ زَبَبُ *

يعني بالتَّسبيدِ: ما تَساقطَ من زَغَبِهِ، والزَّبَبُ: كَثْرَةُ الشَّعرِ أو الزَّغب، ومنه اشتق الأَزَبُّ[2].

= بالميم ومعناهما واحدٌ». ويُراجع: الغَرِيْبَين: ٨٥٥، والفائق: ٢/ ١٥٢، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٤٥٥، والنهاية: ٢/ ٣٣٣، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (سبد).

(١) ديوان النَّابغة: ١٧٨ وصَدْرُهُ هُناك:

* مُنْهَرِتَ الشِّدقِ لم تَنْبُت قَوَادِمُهُ *

وهو في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٦٧ مركبٌ عجزه مع صدر البَيت الذي قبله وهو في الدِّيوان هـٰكذا:

تَدْعُو القَطَا بقَصِيْرِ الخَطْمِ لَيْسَ لَهُ ... أَمَامَ مَنْخِرِهَا رَيْشٌ ولا زَغَبُ
حَـذَّاءُ مُـدْبِـرَةً سَكَّـاءُ مُقْبِلَـةً ... للمَاءِ في النَّحْرِ فيها نَوْطَةٌ عَجَبُ
تَدْعُو القَطَا وبه تُدْعَىٰ إِذَا انْتَسَبَتْ ... يا صِدْقُها حينَ تَلقَاها فَتَنْتَسِبُ
تَسْقِي أُزَيْغِبَ تُرْوِيْهِ مُجَاجَتُها ... وذَاكَ من ظِمْئِهَا في ظِمْئِهِ شَرَبُ
مُنْهَرِتَ الشِّدقِ لم تَنْبُتْ قَوَادِمُهُ ... في جَانبِ العَيْنِ... البيت

وفي شرح الدِّيوان: «السَّبَدُ: حين يَطلعُ الشَّعرُ بعدَ حلقِهِ» وذكر حديث ابن عبَّاس.

(٢) جاء في العين: ٧/ ٣٥٢: «الزَّبَبُ مَصدرُ الأَزَبِّ، وهو كثيرُ شعرِ الذِّراعين والحاجبين والعَين، والجمعُ: الزُّبُّ». ويراجع مختصره للزُّبيدي: ٢/ ٢٤٩، ومثله في تهذيب اللُّغة: ١٣/ ١٧٢، وفي جمهرة اللُّغة: ٦٨: «يقالُ: بعيرٌ أزبُّ: إذا كان كثيرَ شعرِ الوَجْهِ والعُثْنُونِ، ومن أمثالهم: «كلُّ أَزَبَّ نَفُورٌ». . ورجلٌ أزبُّ: كثيرُ الشَّعْرِ، قال الشَّاعرُ: [الأخطل شعره: ٦٦٤]

أَزبُّ الحاجِبَيْنِ بعَوْفِ سُوْءٍ ... مِـن النَّفَـرِ الَّـذيـن بـأَزْقَبَـانِ

أزقبانٌ: موضعٌ، وهو أزقباذ فلم يستقم له الشِّعر، وقال آخر:
=

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ قول عُمر في حديثِ مالكٍ «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ نَزَّرْتَ رَسُوْلَ اللهِ» مَا مَعْنَىٰ هـٰذه الكَلِمَةِ؟

قال عبدُالملكِ: مَعناه أَلْحَحْتَ عَلَىٰ رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] وَكَرَّرْتَ عليه الكَلامَ[1].

= أزبُّ القَفَا والمَنْكِبَيْنِ كأنَّه   من الصَّرْصَرانِيَّاتِ عَوْدٌ مُوَقَّعُ»

يقول الفقير إلىٰ الله تعالىٰ عبدالرَّحمـٰن بن سليمان العثيمين عفا الله عنه: قوله: «كلُّ أزبَّ نَفُورٌ» مثلٌ ذكره أبوعُبَيْدٍ في الأمثال له: ٣١٧، وهو في جمهرة الأمثال: ٢/ ١٥٤، والدُّرة الفاخرة: ٢/ ٣٩٨، وذكره الميداني والزَّمخشري، وهو في تمثال الأمثال، واللِّسان وغيرها

وقول ابن دُريد: «أزقبان: موضع...» هـٰذا قول السُّكري أيضاً، يراجع: نقائض جرير والفرزدق: ٣٩ ومعجم البُلدان: ١/ ٢٠١. وفي شعر الأخطل قال للمُنذر بن الجارود [شعره: ١٧٧]:

يَمْشُوْنَ حَوْلَ جِنَابَيْهِ وبَغْلَتِهِ   زُبُّ العَثَانِيْنِ مما جَمَّعَتْ هَجَرُ

أقول: هجر: الأحساء، والمنذر بن الجارود سيِّدُ بني عبدالقَيْس، وهي ديارهم. وللنَّابغة صاحبِ الشَّاهد أيضاً في ديوان: ١١٢

أَنْزَتَ الغَيَّ ثُمَّ نَزَعْتَ عَنْهُ   كَمَا حَادَ الأَزَبُّ عَنِ الطِّعَانِ

ويراجع في (زبب) إضافة إلىٰ ما سبق: تهذيب الألفاظ: ٥٨٠، وخلق الإنسان لثابت: ١٠٦، والمُخصَّص: ١٢/ ١١٨، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج (زَبَبَ) وعكسُ الأزبِّ ـ وهو كثير شعر الحاجبين ـ (الأنمصُ) قليلُ شعرِهما.

(١) اللفْظة في الفائق: ٣/ ٤٢٠، والنِّهاية: ٥/ ٤٠. ويُراجع: تهذيب اللُّغة: ١٣/ ١٨٧، واللِّسان، والتَّاج: (نزر). وأنشدَ الأزهريُّ ـ رحمه الله ـ في التَّهذيب لكُثَيِّرٍ في ديوانه: ٢٧٤:

لاَ أَنْزُرُ النائِلَ الخَلِيْلَ إِذَا   ما اعتَلَّ نَزْرُ الظُّئُوْرِ لَمْ تَرِمِ

وأنشد أيضاً:

فَخُذْ عَفْوَ ما آتَاكَ لا تَنْزُرَنَّهُ   فعِنْدَ بُلُوْغِ الكَدْرِ صَفْوُ المَشَارِبِ

=

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (أهلِ الصُّفَّةِ) في أحاديثِ مالكٍ وغيره

قال عبدُالملكِ: الصُّفَّة: مُؤَخَّر المَسْجدِ[1]، فإنَّما سُمِّيَ أهلُ الصُّفَّةِ لِجُلُوسِهِم في مُؤَخَّرِ المَسْجدِ.

= وفي تعليق الوَقَّشِيِّ: ١/ ٢٣٨، ٢٣٩: «التَّنزيرُ: أن يلحَّ الرَّجُلُ علىٰ المَسؤُول حتَّىٰ يَشُقَّ عليه سؤاله أو ينقطعَ عن الجوابِ، أو لا يجدَ ما يُعْطِي، واشتقاقه من نَزَرَ الشيءُ نَزَارَةً ونزراً، قال ذُو الرُّمة [ديوانه: ٥٧٧]:

لَهَا بَشَرٌ مثلُ الحَريرِ ومَنْطِقٌ ... رَخِيْمُ الحَوَاشِي لا هُرَاءٌ ولا نزرُ

أي: لا كثيرٌ ولا قَليلٌ». ومثله في غريب اليَفْرُنِيِّ (الاقتضاب في غريب الموطأ. . .) وزاد: «ويقالُ: نَزَرْتَ البئرَ: إذا أكثرتَ الاستقاءَ منها حتَّىٰ يقلَّ ماؤُها». وثَمَّتَ فائدةٌ وقفتُ عليها في تاج العَروس (نزر) تتعلَّقُ بهٰذا الحرف وهي قوله: «وهكذا ضَبَطَهُ الرُّواةُ بالتَّخفيف، وضَبَطَهُ الأصِيْلِيُّ وحدَهُ بالتَّشديد [نَزَّرْتَ] وكأنَّه علىٰ المُبالغةِ. وقال أبوذَرٍّ أحدُ رواة الكتاب: سألتُ عنه من لقيتُ أربعين سنةً فما قرأته قَطُّ إلاَّ بالتَّخفيف، كذا قال ثَعْلَبٌ».

وفي حاشية مكتوبةٍ علىٰ غَريب الحديث لمُؤلِّف أندلسيٍّ مجهولٍ جاءَ فيها: «قالَ الأصْمَعِيُّ في «نوادره» يقال للرَّجُل إذا ألحَّ في أمرٍ يطلبه ويسأل عنه قد نَزَرَ فلانٌ فلاناً. . . وأنشد لسُوَيْدِ بن كُرَاع:

أَلَمْ تَعْلَمِيْ يَا قَعْدَكِ الله أنَّما ... سُؤَالِي بتَعْرِيْضٍ وَمَا هُوَ بالنَّزْرِ

(فائدة): وهٰذا البيت لم يردفي شعر سويدٍ المنشور؟ وكتاب «النَّوارد» للأصمعيِّ غَريبٌ.

(١) النِّهاية: ٣/ ٣٧ «أهل الصُّفَّة: هم فُقراء المُهاجرين، ومن لم يكن له منهم منزل يسكنونه فكانوا يأوون إلىٰ موضع مُظلل في مسجد المدينة فيسكنونه».

(وهذا شرحُ غريبِ كتابِ الزَّكاة)[1]

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديث مالكٍ

الذي رواه عن عَمْرِو بن يحيىٰ المازنيِّ، عن أبيه، عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيْمَا دُوْنَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُوْنَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُوْنَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» [١/ ٢٤٤ رقم (١)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «لَيْسَ فِيْمَا دُوْنَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ» فهو كقولك: لَيْسَ فِيْمَا دُوْنَ خَمْسٍ من الإبلِ صَدَقَةٌ. الذَّوْدُ من الإبلِ: الثَّلاثةُ والأربعةُ والخَمسةُ ونَحوها إلى السَّبعةِ[2]، وما فوقَ السَّبعةِ فهي شِنْقٌ إلى أربع

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ٢٤٤، ورواية أبي مصعب: ١/ ٢٤٩، ورواية محمد بن الحسن: ١١٤، ورواية سويد: ١٧٨، ورواية القعنبيِّ: ٢٧٧، والاستذكار: ٩/ ٧، والتَّعليق على الموطأ: ١/ ٢٧١، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد: ٢/ ٩٠، والقبس لابن العَرَبيِّ: ١/ ٤٣٠، وتنوير الحوالك: ١/ ٢٤٠، وشرح الزُّرقاني: ٢/ ٩٣، وكشف المغطى: ١٤٨.

(٢) المَشهورُ في كتب اللُّغة: أنَّ الذَّوْدَ من الثلاث إلىٰ العشر هٰذا هو الكثيرُ المشهُور الذي عليه أغلبُ العُلماء من فقهاء ولغويين. وللعُلماء خلافٌ في ذٰلك، ونُقِلَ عن ابن الأعرابي أنَّه قال: ما بين الثلاثة إلىٰ خمسة عشر، وهو قول النَّضر بن شُميل أيضاً، وقال الفَرَّاءُ: الذَّوْدُ يطلقُ علىٰ الواحدِ، وأَنْشَدَ:

* فإنَّ عدَّتها ذودٌ وسَبْعُونَا *

وقيل: من الثَّلاثة إلىٰ التِّسعة، أو من الاثنين إلىٰ التِّسع، وقيل: من الثَّلاث إلىٰ العشرين أو الثَّلاثين أو الأربعين، وقيل: من العشر إلىٰ العشرين. وهو في الغالب يُطلق علىٰ الإناث دونَ الذُّكورِ في الإبلِ خاصةً، وأنشد الأزهري في التهذيب: ١٤/ ١٥٠ عن شمر عن أبي عبيدة:

ذَوْدُ صَفَايا بينها وبيني
مَا بَيْنَ تِسعٍ وإلىٰ اثنتين
يُغْنِيْنَنَا مِنْ عَيْلَةٍ وَدِيْنِ

=

= هـٰكذا؟ ولعلها: «يَقِيْنَنَا»، واطَّلعتُ علىٰ كتاب في غريب الحديث مرتَّب علىٰ حُرُوف المُعجم علىٰ تَرتيب المَغاربة والأندلسيين مؤلِّفُهُ أندلسيٌّ بلا شَكٍّ من أهل القرن السَّابع الهجريِّ، مشتملٌ علىٰ فرائد في غاية الإفادة، بل علىٰ نوادر قلَّ أن تُوجد في كتابٍ وقد تحدَّثَ عن الذَّوْدِ في الورقة رقم ٥٥ (بترقيمي) ونظراً إلىٰ أهميته أنقله لك كاملاً. قال ـ رحمه الله ـ: «وقوله: «ليس فيما دون خمس ذَوْدٍ صدقةٌ. ابنُ مُزَيْنٍ: قال عيسىٰ بن دينارٍ: الذَّودُ (. . .) واحد (خ) الذَّوْدُ القَطِيْعُ من الإبل ما بين الثلاث إلىٰ العشر، فإذا جاز ذٰلك قلت: الإبلُ والغَنَمُ، ويُقال للعَشرِ فما فوقه إلىٰ العشرين. والذَّود لا يكون إلاَّ إناثاً. أبوحاتم: جماعة الذَّودِ من الإبل قليلةٌ مؤنثةٌ، ولا يقال: ذَوْدٌ من الإبل، والتَّصغير: ذُوَيْدٌ إلاَّ أنها أشبهت المصادر كما أشبهتها حَرْفٌ وقَوْسٌ قالوا ـ تاركين لقياس الجمع ـ لك ثلاثُ ذودٍ من إناث الإبل وأربعُ ذودٍ وعشرُ ذَوْدٍ كما قالوا: ثلاثمائة وأربعمائة علىٰ غير قياسٍ، والقياس: ثلاث مئين أو مئات. وقد قالوا: أذوادٌ كثيرةٌ في الشعر، ولا يكادون يقولون: ثلاث مئين وقد قال الغَطَفَانِي:

بِعَشْرِ مِئِيْنٍ لِلمُلُوكِ وَفَىٰ بِهَا ... لِيَحْمُدَ سيَّارِ بن عَمْرٍو فأسْرَعَا

وقال أَوسُ بنُ حَجَرٍ:

فَخُلِّيَ لـلأَذْوَادِ بيـنَ عُـوَارِضٍ ... وبَيْنَ عَرَانيينَ اليَمَامَةِ مَرْتَعُ

أبوزَيْدٍ: الكلابيُّون يقولون: هؤلاء ذودُ فلان، لثلاث أينق إلىٰ خمس عشرة، ولم يجمعوا الذَّودَ وقالوا: له ثلاث؛ ذود لثلاث أينق، وأربع ذود؛ لأربع أينق، وليس لها واحِدٌ. أبوعُبَيْدَةَ قال: الذَّود ما بين الثنتين وما بين التسع من الإناث دون الذُّكور، وقولهم في المثل: «الذَّوْدُ إلىٰ الذَّوْدِ إِبلٌ» يدلُّ علىٰ أنَّها موضع اثنتين؛ لأنَّ الثنتين إلىٰ الثنتين جميعٌ. قال: والأذواد: جمعُ ذودٍ فهنّ أكثر من الذَّود ثلاث مرات أقل من ذٰلك. وقال (ص) الذَّوْدُ من الإبلِ من ثلاثٍ إلىٰ عشر. قال أبوحاتم في «التَّذكير والتَّأنيث» ومما شذَّ ثلاث ذَوْدٍ لثلاث من النُّوق، وأربع ذَوْدٍ لأربع من الإبل، والقياسُ: أذوادٌ، وقال بعضهم: أذودٌ».

أقولُ ـ وعلىٰ الله أعتمدُ ـ: قوله: و(خ) هو الخليل بن أحمد والنَّصُّ في كتاب العين:

وعشرين، ثم ينقطعُ منها اسم الشَّنق[1] ويجملها اسمُ الإبل. وليس يتبعَّضُ الذَّودُ، ولا يكون الذَّوْدُ وَاحِداً، كما لا يتبعَّضُ النَّفَرُ من الرِّجال، ألاَ تَرَىٰ أنَّه ليس [٢٨] للنَّفرِ واحدٌ، والنَّفَرُ أيضاً إنَّما هُم من الثَّلاثة إلى السَّبعةِ، وما فَوقَ السَّبعةِ إلى العشرةِ [فهم رَهْطٌ][2] وما فوقَ العَشَرَةِ إلى الأربعين فهم عُصْبَةٌ، وما فوقَ الأَربعين إلى المائة إلى ما فوقَ ذلك فهم أُمَّةٌ[3].

= ٨/ ٥٥، ومختصره: ٢/ ٣١٥. و(ص) الصِّحاح للجوهري يراجع (ذود) وفيه النَصُّ. والمثل: «الذَّودُ إلىٰ الذَّودِ إبلٌ» قائله أُحيحةُ بنُ الجُلاَّح الأوسيُّ، سيِّد جاهلي من سادات الأوس وقبله: «التمرة إلىٰ التمرة تمرٌ والذَّود. . .» وهو مشهورٌ بالبُخل. يراجع أمثال أبي عُبَيْدٍ: ١٩٠ وشرحه فصل المقال: ٢٨٢ وهو مذكورٌ في أغلبِ كتب الأمثال والمعاجم.

ويراجع في تفسير الذَّود: غريب الخطَّابي: ١/ ٨٨، والغريبين: ٢/ ٣٦٧، والفائق: ٣/ ١١١، والنِّهاية: ٢/ ١٧١، وهو في: تعليق الوَقَّشيِّ: ١/ ٢٧٢، وغريب اليَفْرَنِيِّ وفيهما فوائد.

ويُراجع: العين: ٨/ ٥٥، ومختصره: ٢/ ٣١٥، وجمهرة اللُّغة: ٦٢٧، والمُذكَّر والمُؤنَّث لابن الأنباري: ٤٣٦، والتَّمهيد: ٢٠/ ١٣٦، وتهذيب اللُّغة: ١٤/ ١٢٩، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشَّجري: ١٥٩، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (ذود).

(١) اللَّفظة في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢١٦، ٤/ ١٤٢، وأنشد للأخطل:

قَرْمٌ تُعَلَّقُ أشنَاقُ الدِّياتِ به ... إِذَا المِئُوْنَ أُمِرَّتْ فَوْقَهُ حَمَلاَ

(٢) غير واضح في الأصل، وما كتبته محلُّ اتفاق في المعاجم.. وغيرها جاء في اللِّسان (رهط): «والرَّهطُ: عدد يجمع من ثلاثة إلىٰ عشرة، وبعضٌ يقول: من سبعة إلىٰ عشرة، وما دون السَّبعة إلىٰ الثلاثة: نفرٌ، وقيل: الرَّهطُ: ما دون العشرة من الرِّجال لا يكون فيهم امرأة، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [سورة النَّمل: ٤٨] فجَمَعَ ولا واحد له من لفظه مثل ذَوْدٍ. . .».

(٣) في كتاب غريب الحديث للخَطَّابي: «الذَّود من الإبل: ما بين الثلاثة إلىٰ العشرة، والصِّرمة ما بين العشرة إلىٰ الأربعين، فإذا بلغت ستين فهي الصَّدغة، والهجمة، أولها أربعون إلىٰ ما =

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «ولَيْسَ فيما دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ» فيعني من الوَرِقِ، والأوقيةُ في هٰذا الحديث أربعون دِرْهَماً. فالخَمْسُ أَوَاقٍ مائتا درهمٍ، وهي أدنى ما تجبُ فيه الزَّكاةُ، ففيها رُبعُ عُشْرِهَا وهي خمسةُ دراهمَ، ثم ما زادَتْ من قليلٍ أو كثيرٍ ولو دِرْهَماً واحداً ففيه ربعُ عشره.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «ليس فيما دُونَ خمسةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» فيعني من القَمحِ والشَّعيرِ والحُبُوبِ كلِّها التي هي قوتٌ للعِبَادِ، وعَلُوفَةٌ للدَّوابِّ، ومِنَ الثِّمارِ كلِّها.

قال عبدُالملكِ: وكيلُ الخَمسةِ الأَوْسُقِ ثلاثمائة صَاعٍ، والوَسْقُ الواحدُ: ستُّون صاعاً، والصَّاعُ: أربعةُ أمدادٍ بمُدِّ النَّبيِّ ﷺ، وهي ثلاثون قفيزاً بالقفيز القُرْطِبيِّ، على أنَّ فيه عَشَرَةُ آصُعٍ، وهي أربعون مُدًّا، فإن زاد أو نَقَصَ فعلىٰ ذٰلِكَ مِنَ الحسابِ في الزِّيادةِ والنُّقصانِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (الحَرْثِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن عُمَرَ بنِ عبدِالعَزيزِ: أنَّه كَتَبَ إلى عَامِلِهِ على دِمَشْقَ في الصَّدقةِ في الحَرْثِ والعَيْنِ والمَاشِيَةِ» [١/ ٢٤٥ رقم (٣)].

قال عبدُالملك: أمَّا العَيْنُ فَالذَّهبُ والوَرِقُ. وأمَّا الحَرْثُ فالزَّرعُ والشَّجَرُ والكُرُوْمُ ذٰلك كلُّه في كلامِ العَربِ حَرْثٌ، ومنه قَوْلُ اللهِ عَزَّ

زادت، وهُنَيْدَةُ المائة قطُّ. وأخبرني أبوعُمَر: (أنا) ثعلبٌ، عن ابن الأعرابي، قال: هُنَيْدَةُ: المائة من الإبل ولا تصرفها، وهندٌ: مائتان من الإبل واصرفها. قال أبوعمر: (صَرْعَيْنَا) إبلٌ كثيرةٌ من غير ألف ولام، قال: وهو نادرٌ جدًّا، وأنشدنا ـ يصفُ سائلاً شَبَّهَهُ بالقُرادِ ـ:

مِثْلَ البُرامِ غَدَا في أُصْدَةٍ خَلَقٍ ... لم يَسْتَعِنْ وحَوَامِيْ المَوْتِ تَغْشَاهُ

فَرَّجتُ عنه بِصِرْعَيْنَا لأَرْمَلَةٍ ... أو بَائِسٍ جَاءَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ»

وجلَّ[1]: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ﴾ إنَّما كانَ كَرْماً، فسمَّاه حَرْثاً[2].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الرِّكازِ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن ابن شهابٍ، عن سعيد بن المُسَيَّب، عن أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «في الرِّكاز الخُمُسُ» [١/ ٢٤٩ رقم (٩)].

قال عبدُالملكِ: الرِّكازُ: المَالُ المَدْفُوْنُ العَادِيُّ الَّذي دُفِنَ قَبلَ الإسْلامِ ذٰلك الرِّكازُ، وفيه الخُمُسُ للهِ، يُوْضَعُ في مواضع الخَيْرِ، وأربعةُ أخماسِهِ لِمَنْ وَجَدَهُ في أرضٍ حُرَّةٍ، أو عنويةٍ، أو ذميَّةٍ، وكذٰلك سمعتُ ابنَ الماجشون، ومُطرِّفاً، وابنَ نافع، وأصبغَ بنَ الفَرَجِ، يقولون. رواه ابنُ وَهْبٍ عن عليٍّ بن أبي طالبٍ، وعُمَرَ بنِ عبدِالعزيزِ، وَمَكْحُوْلٍ. [٢٩] و[اللَّيثِ] بن سَعْدٍ، وهو قولُ العَامَّة في الرِّكاز الخُمس حيثُ ما وُجِدَ، وسائِرُهُ لِصَاحِبِهِ الَّذي وَجَدَهُ.

قال عبدُالملكِ: وذٰلك إذا كانت الأرضُ له، أو كانت فلاةً. وإن كانت الأرضُ ملكاً لغيره فالأربعةُ الأخْماسِ لصاحبِ الأرضِ؛ لأنَّهَا ومَا في جَوْفها لَهُ، وليس للذي وَجَدَه فيها شَيْءٌ، مثل أن يكونَ أجيرٌ يحفرُ لرَجُلٍ في دارِهِ أو أَرضه فيجدُ في حَفرِهِ رِكازاً فذٰلك لصاحِبِ الأَرضِ أو الدَّارِ، وليسَ هو للأجيرِ الحافرِ، وفيه الخُمس. قال: وأمَّا المَعَادِنُ ففيها رُبعُ العشرِ بسبيلِ الرِّكَازِ وكذٰلك قال مالكٌ ورَواه عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في مَعَادِنِ القَبَلِيَّةِ[3] وأخذَ منها ربعَ

---

(١) سورة الأنبياء: الآية: ٧٨.

(٢) يراجع: المحرَّر الوجيز: ١٠/ ١٧٦، وزاد المسير: ٥/ ٣٧١، وتفسير القرطبي: ١١/ ٣٠٧

(٣) معجم ما استعجم: ١٠٤٧، والجبال والأمكنة للزَّمخشري: ١٨٨، ومعجم البلدان: ٤/ ٧٠٣، والمغانم المطابة: ٣٣٢، ووفاء الوفاء: ١٢٨٦. وضبطها البكريُّ ـ رحمه الله ـ =

العُشرِ إذا بلغَ ذٰلك مائتي درهمٍ من الفضَّةِ، أو عشرين مثقالاً من الذَّهبِ، وما زاد فبحسابِ ذٰلك.

- **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الضِّمار) في حديث مالكٍ**

الذي رواه عن أيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ: أنَّ عُمَرَ بنَ عبدالعزيزِ كَتَبَ في مالٍ أخذه بعضُ الوُلاَة ظُلْماً يَأمُرُه بردِّه إلى أَهْلِهِ ويأخُذُ زكَاتَهُ فيما مَضَىٰ من السِّنين، ثم عقَّب بعد ذٰلك بكتابٍ أن لا يُؤْخَذَ منه إلاَّ زكَاةً واحدةً فإنَّه كان ضِمَاراً». [١/ ٢٥٣ رقم (١٨)].

قال عبدُالملكِ: وقد قَالَ مالكٌ في تفسيرِ الضِّمَارِ: إنَّه المَالُ المَحْبُوْسُ عن أَهلِهِ، وَسَمِعْتُ عليَّ بنَ مَعْبَدٍ يقولُ في تفسيره: إنَّه المُستَهلك.

قال عبدُالملكِ: والضِّمارُ في كَلاَمِ العَرَبِ الغَائِبُ الغَيبةُ الطَّويلةُ التي لا تُرجىٰ(١)

= بقوله: «بفتح أوله وثانيه، وكسره اللاَّم، وتشديد الياء أخت الواو، علىٰ لفظ المنسوب، قال أبوعُبَيْدٍ: من ناحية الفُرُع» قال الزَّمخشريُّ: «قال الشَّريف عُلَيٌّ: سَرَاةُ ما بين المدينة ويَنْبُع، فما سال منهاإلىٰ يَنْبُع يُسمَّىٰ بالغَوْر، وما سال في أودية المدينة يُسَمَّىٰ بـ«القَبَلِيَّةِ»، وحدُّها من الشَّام ما بين الحثِّ وهو جَبَلٌ من جَبال بني عراك من جُهينة، وما بين شرف السَّيَّالة أرضٌ تطؤها طريقُ الحاجِّ». والقَبَلِيَّة مأخوذة من القَبَلِ، وهو النَّشَزُ من الأرضِ يستقبلُكَ، قال النَّابغةُ الجَعْدِيُّ ديوانه: ٩٦:

مَنَعَ الغدْرَ فلم أَهْمُمْ به ... وأَخُو الغَدْرِ إِذَا هَمَّ فَعَلْ
خَشْيَـةُ الله وأنِّـي رَجُـلٌ ... إِنَّمـا ذِكْـرِيْ كنـارٍ بقَبَـلْ

(١) تفسير اللَّفظة في: غريب أبي عُبيد: ٤/ ٤١٧، والغريبين: ١٤١١، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ١٨، والفائق: ٢/ ٣٤٨، والنِّهاية: ٣/ ١٠٠، والعين: ٧/ ٤٢، والصحاح، واللسان، والتاج (ضمر).

مالاً كان أو غيره، وما رُجي فليس بضمارٍ، قال الشَّاعِرُ[1]:

أَهْدِيْ لَنَا عِدَةً وإنْ لَمْ تُنْجِزِي لَسْنَا نُبالِيْ أَنْ تَكُوْنَ ضِمَارا

يقول: [لاَ نُبَالِي] أن تكونَ عِدَةً مؤخَّرةً بعيدةً لا يُرتَجَىٰ اقتضاؤُها، وَقَالَ الرَّاعِي النُّميريُّ[2]:

طَلَبْنَ مَزَارَهُ فَأَصَبْنَ مِنْهُ عَطَاءً لَمْ يَكُنْ عِدَةً ضِمارا

وقال الرَّاجِزُ ـ وهو يَذُمُّ رَجُلاً ـ:[3]

* وعَيْنُهُ كالكَالِىءِ الضِّمَارِ *

[عَيْنُهُ] يعني حاضرُهُ وشَاهِدُهُ، يقولُ: فالحاضِرُ من عطيَّتِهِ كالغائبِ الذي لا يُرجَىٰ، وقال أَعْشَىٰ بَكْرٍ:[4]

أُرَانَا إِذَا أَضْمَرَتْكَ البِلاَ دُ نُجْفَىٰ وتُقْطَعُ فِيْنَاالرَّحِمْ

يعني: إذا طَالَتْ غَيْبَتُكَ عن البِلاَدِ، ولم تُرْجَ أَوْبَتُكَ.

---

(1) لم أجده في مصادري.

(2) ديوان الرَّاعي: ١٤٥، وغريب الحديث لأبي عُبَيْد: ٤١٨/٤ وهو مصدره، ويراجع: العين: ٤٢/٧، وتهذيب اللُّغة: ٣٧/٢، والمُخصص: ٨٣/٣، والفائق: ٣٤٨/٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (ضمر). ورواية الدِّيوان: (حمدن مزاره...).

(3) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢٠/١، ٤٨٣/٤ ـ وهو صاحب العبارة ـ. وتهذيب اللُّغة: ٢٠٧/٣، والفائق: ٢٧٣/٣، وفيه (المضمار) ومقاييس اللُّغة: ١٣٢/٥، والأفعال: ١٥٩/٢، واللِّسان: (عين) و(كلأ) وقال: قاله الشاعرُ يذمُّ رجلاً، يقول: الحاضرُ من عطيته كالغائبِ الذي لا يُرتجىٰ، والمِضْمَارُ خلافُ العيان» وفيه أيضاً: «نقدُهُ كالنَّسيئةِ لا يُرتجىٰ».

(4) البيت في ديوانه: ٣٣، وغريب أبي عُبَيْدٍ: ٢١/١، وتهذيب اللُّغة: ٣٧/١٢، واللِّسان (ضَمَرَ). وجاء في الأصل: «أرانا إذا أضمرتك تجفىٰ اللِّيلان» وهو تحريف.

قال عبدُالملكِ: وقد كان مالكٌ يَرَىٰ في مثلِ هـٰذا المالِ الزَّكاةَ ولا لسنةٍ واحدة؛ لأنَّه كان في ضَمَان الظَّالِم، وما أدْرِي كَيفَ رَوَىٰ هـٰذا عن عُمرَ؟! .

وقد حدَّثني عليُّ بنُ مَعْبَدٍ[1]، عن أبي المليح، عن مَيْمُون بن مِهْرَان، وكان عاملاً لعُمَرَ بنِ عبدِالعَزيزِ: «أنَّ عُمَرَ كَتَبَ [٣٠] إليه بعد كتابه الأول: أنْ لا يؤخذ من ذٰلِكَ المالِ إلاَّ زكاةُ عامٍ؛ فإنَّه كان مالاً ضِمَاراً. يعني بقَولِهِ: إلاَّ زكاةَ عامِهِ المُستقبل، وهـٰذا الذي عليه العَمَلُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديثِ مالكٍ

الذي رَواه عن يحيىٰ بن سعيد، عن زُرَيْقِ بنِ حَيَّان، وكان زُرَيْقٌ على جَوَازِ مصر في زمان الوليدِ، وسُليمان، وعُمرَ بنِ عبدِالعَزِيْزِ، فَذَكَرَ زُرَيْقٌ أنَّ عمرَ بنَ عبدِالعزيز كَتَبَ إليه أنْ انظِرْ مَنْ مرَّ بكَ من المُسلمين، فخُذْ ممَّا ظَهَرَ من أموالِهِم مما يُديرون من التِّجارات من كلِّ أربعين دينارٍ ديناراً فَمَا نَقَصَ فبحساب ذٰلك حَتَّى يَبْلُغَ عشرين ديناراً، فإن نَقَصَتْ ثُلُثَ دينارٍ فَدَعْهَا وَلاَ تَأخذْ منها شَيْئاً، وَمَنْ مرَّ بك من أهل الذِّمةِ فخُذْ مما يُديرون من كلِّ عشرين دينارٍ ديناراً فما نقص فبحساب ذٰلك، حتى تبلغَ عَشَرَةَ دنانير، فإن نَقَصَتْ ثلثَ دينارٍ فَدَعْهَا ولا تأخذْ منها شَيْئاً، واكتُبْ لهم بمَا تَأْخُذُ منهم كِتاباً إلى مِثْلِهِ من الحَوْلِ». [١/ ٢٥٥ رقم (٢٠)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «خُذ مِمَّا ظَهَرَ من أَمْوَالِهِمْ» فيَعنِي ممَّا أقرُّوا أنَّه قد وَجَبَتْ عليهم فيه الزَّكاةُ، والسُّنةُ أن يُصَدَّقَ الناسُ فيما عليهم من زكَاتِهِمْ إذا ادَّعوا في ذٰلك ما يُسقِطُ الزَّكاةَ عَنهم بوَجهِ الصَّوَابِ والسُّنَّةِ مثل أن

---

(١) غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢١، وقد ساقه المؤلِّف هنا بسنده، وفي غريب أبي عبيد: «ومن الضِّمار قول عمر بن عبدالعزيز في كتابه إلىٰ ميمون بن مِهْرَان».

يقولوا: [1] لم يَحِلِ الحولُ على ما ظَهَرَ لكم من هـٰذه الأموالِ، وإنَّما استفدناها منذُ أشهرٍ، أو يكون عبدٌ عَتَقَ فمرَّ بهم من قبل أن يحولَ عليه الحَوْلُ من يومِ عَتَقَ، أو ما أشبَهَ هـٰذا فالناسُ فيه مُصَدَّقون، ومن كان منهم من أهلِ التُّهمَةِ والظِّنةِ أحلفَ على ما ذكرَ وتُركَ وما تَحَمَّلَ. قال: وأمَّا قولُهُ: «فإذا نَقَصَتْ من عشرين ديناراً ثلثَ دينار فلا زكاةَ فيها» فكذٰلك قال مالكٌ إذا نَقَصَتِ الذَّهبُ من وزنِ عشرين ديناراً ثلثَ دينارٍ سَقَطَتْ منها الزَّكَاةُ، وَإِذَا نَقَصَتِ الدَّرَاهِمُ من مائتي درهمٍ دِرْهَماً وَاحِداً، أو كانت فِضَّةً فَنَقَصَتْ من وزنِ مائتي دِرْهَمٍ دِرْهَماً وَاحِداً سَقَطَتْ منها الزَّكَاةُ، وإِذَا كَانَ الذَّهبُ دنانيرَ مضروبةً، والفضَّةُ دراهمَ مضروبةً، فكانت ناقصةً، فإن كانت تجوزُ بنقصانِهَا بجَوازِ الوازنةِ ففيها الزَّكاةُ، وإن نَقَصَتْ من جُـمْلَةِ الوَزْنِ وَزْنَ ثُلُثِ دينارٍ من الدَّنانيرِ، وَوَزْن درهمٍ من الدَّراهم أو أكثر قال: وإذا كانت لنُقْصَانِهَا لا تَجُوْزُ بجَوَازِ الوازنةِ فردَّها إلى الوزنِ الذي وصفنا فوقَ هـٰذا، واحمِلْهَا مَحْمَلَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ التي لم تُضْرَبْ، فافهم هـٰذا فإنه خَفِيٌّ حَسَنٌ وكذٰلك فسَّره لي عن مالكٍ مَنْ لقيتُهُ من أَصْحَابِ مالكٍ.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قَولُهُ: «من أهلِ الذِّمَّةِ خُذْ مما تجرُوا [٣١] به من عشرين دينارٍ ديناراً إلى أن تَبْلُغَ عشرةَ دنانير، فإن نَقَصَتْ ثلثَ دينارٍ فلا تأخذْ منها شَيْئاً، فإنَّ مالكاً قال: ليسَ العملُ على ما كَتَبَ به عمرُ بنُ عبدالعزيز في ذٰلك ورُوِيَ عن ابن شِهَابٍ: أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ كَانَ يأخذُ منهم العُشْرَ من قليلِ ما معهم وكَثِيْرِهِ مِن تِجَارتهم.

قال عبدُالملكِ: وَذٰلك في تَفسيرِ مالكٍ إِذَا خَرَجَ الذِّمِّيُّ من بلدِهِ الَّذِي

(١) في الأصل: «يحولوا».

صالحَ عليه إلى غيرِهِ من البُلدانِ بتِجَارةٍ، فعند ذٰلك يُؤخَذُ منه عُشُر ما باعَ به قلَّ ذٰلك أو كثرُ، ولا يُلتفتُ في عدد ذٰلك إلى ماذكر عُمَرُ بنُ عبدالعزيز في كتابه من العشرةِ دنانير مثل أنْ يخرجَ أهلُ ذِمَّةِ الشَّامِ إلى مصرَ فيُؤخذُ منهم بمصرَ عُشرَ ما باعوا به، أو يخرجُ أهلُ ذِمَّةِ مِصرَ إلى الشَّامِ، وأهلُ ذِمَّةِ الشَّامِ إلى العراقِ فكسبيلِ ذٰلك. وأمَّا ما تَجرَ به أهلُ ذِمَّةِ الشَّامِ في جميع الشَّامِ، فلا شيءَ عليهم فيما تَجرُوا به، وكذٰلك أهلُ ذمةِ العراقِ إذا تَجرُوا بالعراق، وأهلُ ذِمَّةِ مِصْرَ إذا تَجرُوا بِمِصْرَ.

قال عبدُالملكِ: وكذٰلك الأندلسُ هي بلدةٌ واحدةٌ، ليس عَلَىٰ ذمَّتها فيما تَجرُوا به في جميعها شيءٌ، وقد سألتُ عن ذٰلكَ غيرَ واحدٍ من أصحابِ مالكٍ ووصفتُها لهم فقالُوا لي ذٰلك.

قال عبدُالملكِ: وإن قدمَ الذِّمِّيُّ بمالٍ ناضٍّ[1] لم يؤخذْ منه عُشْرُهُ حتَّى يشتَرِيَ به تِجَارَةً، فإذَا اشتَرَىٰ أُخذَ منه عُشُرُ ما اشترىٰ.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُ عُمَر في أهلِ الذِّمَّةِ: واكتُبْ لهم بما تأخذُ منهم كتاباً إلى مثلِهِ من الحَوْلِ، فإنَّ مالكاً قال: ليس العَمَلُ على ذٰلك، وكلَّما خَرَجُوا من بلادِهِم التي صَالَحُوا عليها إلى غيرِهَا بتجارةٍ أُخذ منهم العُشُرُ، وإن خَرَجُوا في السَّنةِ مراراً، وأمَّا ما أُخِذَ من زكاةِ المُسلمين فإنَّه يَنبغي أن يكتبَ لهم بذٰلك كتاباً إلى مثله من الحَولِ؛ من أجلِ أنَّه لا زكاةَ على المُسلمِ

---

(١) النَّاضُّ، هي الدَّراهم الصَّامتة، والنَّاضُّ من المَتَاع: ما تَحوَّلَ وَرِقاً أو عَيْناً. الأَصْمَعِيُّ: اسمُ الدَّراهم والدَّنانير عند أهلِ الحِجَازِ: الناضُّ والنَضُّ، وإنَّما يسمُّونه نَاضًّا؛ إذا تَحَوَّلَ عيناً بعد ما كان متاعاً؛ لأنَّه يقال: ما نضَّ بيدي منه شيءٌ. يُراجع: تهذيب اللُّغة: ١١/٤٦٨، والصِّحاح، واللِّسان والتاج: (نضض).

في ماله إلاَّ مرَّة في السَّنة، تَجِرَ أو لم يَتْجَرْ.

قال عبدُالملكِ: أمَّا تجارُ العدوِّ، فإن كان فيهم يَهود؛ لأنَّهم من أَهْلِ دَارِ الحَرْبِ، فالسُّنَّةُ أن يؤخذَ منهم ما صَالَحَهُم عليه وَالِيْ ذٰلك الثَّغر، أو ذٰلك السَّاحل الذين ينزلون فيه، من قليل ما معهم أو كثيرِهِ، إنْ أَحَبَّ أن لا يقبلَ منهم العُشرَ، وأن يمنَعَهُمْ من النُّزولِ إلاَّ على الخُمُسِ، أو مَا أَحَبَّ من كثيرِ ذٰلك أو قَلِيْلِهِ فذٰلك إليه، وإن رأىٰ أنْ ينزلَهُم على أقلَّ من العُشر إذا أبرأ من العشر فذٰلك له جائزٌ، وكذٰلك فسَّر لي عن مالكٍ مَنْ لَقِيْتُ من أَصْحَابِ مالكٍ.

قال عبدُالملكِ: وإن كان فيهم أحدٌ من تُجَّارِ المُسلمين فلا يَحِلُّ أَنْ يؤخذَ مما معه قليلٌ ولا كثيرٌ، ولٰكن حقٌّ على والي ذٰلك الثَّغرِ أو ذلك السَّاحل أن يمنعَ المُسلمين من التِّجارةِ إلى دارِ الحَربِ، أو الدُّخولِ إليهم على حالٍ، وأن يُعظمَ العقوبةَ في ذٰلك، إلاَّ أن يدخلَ داخلٌ لفداءِ مُسلمٍ فلا بأسَ بذٰلك.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الشُّجاع [٣٢] الأقرع ذي الزَّبيبتين) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن عبدِالله بن دينارٍ، عن أبي صَالحٍ [السَّمَّانِ]، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ كان يقولُ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زكاتَه مُثِّلَ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ شُجَاعاً[١] أقرعَ له زَبِيْبَتَانِ يَطْلُبُهُ حتَّى يُمْكِنَهُ، يَقُوْلُ: أَنَا كَنْزُكَ» [١/ ٢٥٦ رقم (٢٢)].

قال عبدُالملكِ: الشُّجاعُ: الحَيَّةُ الذَّكرُ[٢]، الأقرعُ: الذي لا شَعْرَ على

---

(١) في الأصل: «شجاعٌ».

(٢) غريب الحديث للحَرْبِيِّ: ٣/ ١٠٢٠، قال: وأنشَدنا أبوعمرو:

كأنَّ شُجَاعاً أَقْرَعَ الرَّأْسِ يَتَّقِيْ ... إِذَا مَا تَلاَقَىٰ الخَيْلُ أو جِلْدَ أَجْرَبَا =

رأسه؛ لأنَّه يَقْرِيْ السُّمَّ ويَجمَعُهُ في رَأْسِهِ حَتَّى يَتَمَعَّطَ منه شعْرُهُ، قَالَ الشَّاعِرُ ـ وهو يَصِفُ الشُّجَاعَ ـ:[1]

قَرَىٰ السُّمَّ حَتَّى انْمَازَ فَرْوَةُ رأْسِهِ عَنِ العَظْمِ صِلٌّ فَاتِكُ اللَّسْعِ مَارِدُهْ

أَمَّا الزَّبِيْبَتَانِ[2] فسَمِعْتُ فيها ثلاثَةَ أَوْجُهٍ؛ سمعتُ مُطَرِّفَ بنَ عَبْدِاللهِ يقولُ: له

= وقال أبوالوَلِيدِ الوَقَّشِيُّ: «الشُّجاعُ: الحَيَّةُ التي تُواثبُ الفارسَ أو الرَّاجِلَ، ويقُوم علىٰ ذَنَبِهِ، وقيل: الثُّعبان». قال الحافظ ابن عبدالبرِّ في «التَّمهيد»: ١٧/١٥٣: «الشُّجاع: الحيَّةُ، وقيل: الثُّعبانُ، وقيل: الشُّجاع من الحيَّات الذي يواثبُ الفارسَ والرَّاجلَ، ويقومُ علىٰ ذنبه، وربما بلغ رأس الفارس، وأكثر ما يكون في الصَّحارىٰ، قال الشَّماخُ أو البَعِيْثُ:

فأطرقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَقَدْ جَرَىٰ عَلَىٰ حدِّ نَابَيْهِ الذُّعَافُ المُسَمَّمُ

وقال المُتَلَمِّسُ: [ديوانه: ٣٤]:

فأطرق إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَىٰ مَسَاغاً لِنَابَيْهِ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

يقولُ الفقيرُ إلىٰ الله تعالىٰ عبدُالرَّحمـٰن بنُ سُليمان العُثيمين ـ عَفَا الله عنه ـ: قول الحافظ ابن عبدالبرِّ ـ رحمه الله ـ «قال الشمَّاخُ أو البَعِيْثُ» هي عبارة الجاحظ في الحيوان: ٤/ ٢٧٠. والبيتُ منفردٌ في شعر البعيث الذي نشره ناصر رشيد محمد حسين، وطبع في مجلة كلية الآداب/ جامعة البصرة عدد ١٤ السنة الثانية عشرة مع أنَّ الدكتور صلاح الدِّين الهادي محقق ديوان الشَّماخ المطبوع في دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨م ص٤٦١ يقول: «إنَّماهو للبَعيثِ ضمن أبياتٍ له مروية في مَسَالك الأبصار . . .» فأين هـٰذه الأبيات في شعره؟!.

(١) البيتُ لذي الرُّمة في ديوان: ١٨٦٦ (ملحق الدِّيوان) عن اللِّسان: (قرع).
وهو في تهذيب اللُّغة: ١/ ٢٣١، عن أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث: ١/ ١٢٣، وهو في: غريب الحربي: ٣/ ١٠٢٠، والفائق: ٢/ ٢٢٢، ويُراجع: مقاييس اللُّغة: ٥/ ٢٨٩، واللِّسان والتَّاج: (قرع).

(٢) غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٢٣، وتهذيب اللُّغة: ١٣/ ١٧٢ عن أبي عُبَيْد. والتَّمهيد: ٧/ ١٥٣، والفائق: ٢/ ٢٢٣، والنِّهاية: ٢/ ٢٩٢، واللِّسان والتاج: (زبب).
قال الحافظُ ابنُ عبدِالبَرِّ في «التَّمهيد»: «والزَّبيبتان: نُقطتان مُنتفختان في شِدْقَيْهِ =

زبيبتَان في حَلْقِهِ بمنزلةِزَنَمَتَي العَنْز. وسَمِعْتُ بعضَ أهلِ العلمِ يقولُ: هما النُّكْتَتَان السَّوْدَاوَانِ فوقَ عَيْنَيْهِ، وهو أَوْحَشُ ما يكون من الحيَّات وأَخبَثُهُ، وكان ابنُ وَهْبٍ يقولُ: هُما الزَّبَدَتَان الَّلتان تكونانِ عندَ الغَضَبِ بِجَانِبَي الفَمِ.

قال عبدُالملكِ: وهو أشبهُ ذٰلك عندي، وقد يكونُ في الحيَّاتِ، وقد تكونُ الزَّبدتان أَيْضاً من الرِّجالِ عندَ الغَضَبِ قال الرَّاجزُ:[1]

= كالزُّغوتين. وقيل: نُقطتان سَوْدَاوان، وكل ما كَثُرَ سُمُّه ـ فيما زَعَمُوا ـ ابيَضَّ رَأْسُهُ، وهي علامةُ الحيَّة الذكر المُؤذي».

وقال اليَفْرُنِيُّ في «الاقتضاب في غريب الموطأ»: «زيادتان في جانبي شدقيه من السُّمِّ كما يكون في الإنسان من كثرة الكلام. وقال الدَّاوديُّ: هما نابان يخرجان فيه. وقيل: هما نقطتان سوداوان علىٰ فوق عينيه، وهي علامة ذكرانه، ولا يعرفه أهل اللُّغة».

(١) الأبيات في البيان والتبيين: ١/ ١٢٥ لأبي الحَجْنَاءِ، شَاعرٌ عَبَّاسِيٌّ، مولىٰ المَهْدِيِّ، عبدٌ نشأ باليمامة، واُشْتُرِيَ للمهديِّ في حياةِ المنصورِ فلمَّا سمعَ شعرَه قال: والله ما هو بدون نُصَيْبٍ شَاعرِ بني مَروان فَلُقِّب بذٰلك، وأعتقه وزوَّجه أمةً له يقال لها جَعْفَرَةُ، وكنَّاهُ أبا الحجناء، وهي بنته، وأقطعه ضَيْعَةً بالسَّواد، وعمَّر بعده. وعرف بـ«نُصيب الأصغر». ذكره أبوالفرج الأصبهاني في الأغاني: ١/٢٣ فمابعدها (دار الكتب) وذكر طرفاً من أخباره وأشعاره. وذكر أبياتاً من قصيدةٍ مَدَحَ بها الرَّشيد من جيِّد شعره أولها:

خَلِيْلَيَّ إِنِّي مَايَزَالُ يَشُوقُنِي ... قَطِيْنُ الحِمَىٰ والظَّاعِنُ المُتَحَمِّلُ
فأقسمتُ لا أنْسَىٰ لياليَ مَنْعِجٍ ... ولا مَأْسَلاً إِذْ منزلُ الحيِّ مأسَلُ
أَمِنْ أَجْلِ آيَاتٍ ورَسْمٍ كأنَّه ... بَقِيَّـةُ وَحْـيٍ أو رِداءٌ مُسلْسَـلُ
جَرَىٰ الدَّمعُ من عَيْنَيكَ حتَّىٰ كأنَّه ... تَحَـدُّرَ دُرٌّ أو جُمَـانٌ مُفَصَّـلُ
فيا أيُّها الزِّنجيُّ مَا لَكَ والصِّبا ... أَفِقْ عن طِلاَبِ البيض إِنْ كُنْتَ تَعْقِلُ
فمِثلُكَ مَنْ أَحْبُوشَةِ الزِّنج قُطِّعَتْ ... وَسَـائِـلُ أَسْبَـابٍ بـه يَتَـوَسَّـلُ
قَصَدْنَا أميرَ المُؤْمِنِيْنَ ودُوْنَهُ ... مَهَامِهُ مَوْمَاةٍ مِنَ الأَرْضِ مَجْهَلُ

=

إنِّي إذَا مَا زَبَّبَ الأشْدَاقُ

وَكَثُرَ الضِّجَاجُ واللَّقْلاقُ

ثَبْتُ الجَنَانِ مِرْجَمٌ وَدَّاقُ

وَقَدْ بَلَغَنِي[1] عَنْ أمِّ غَيْلانَ بنتِ جَرِيْرِ بنِ الخَطَفَىٰ أنَّها قَالَتْ: رُبَّما أَنْشَدْتُ أَبِي حَتَّى يُزَبِّبُ شِدْقَايَ.

= علىٰ أرْحَبِيَّاتٍ طَوَىٰ السَّيْرُ فانْطَوَتْ   شَمَائِلُهَا مِمَّا تُحَلُّ وتُرْحَلُ
إلىٰ مَلِكٍ صَلْتِ الجَبِيْنِ ...   . الأبيات

وقال وهو مسجونٌ، ودُخلت إليه ابنتُهُ حَجْنَاءُ فلمَّا رَأَتْ قُيُودَه بكت فقال:

لَقَدْ أصْبَحَتْ حَجْنَاءُ تَبْكِي لِوَالِدٍ   بِـدُرَّةِ عَيْـنٍ قَـلَّ عَنْـهُ غِنَـاؤُهَـا
أَحَجْنَاءُ صَبْراً كلُّ نَفْسٍ رَهِيْنَةٌ   بمَوتٍ ومَكْتُوبٌ عَلَيْهَا بلاؤُهَا
أَحَجْنَاءُ أَسْبَابُ المَنَايَا بمَرْصَدٍ   فإلاَّ يَعاجِلْ غدوُهَا فَمَسَاؤُهَا
أَحَجْنَاءُ إنْ أُفْلِتْ من السِّجن تَلْقَنِي   حُتُوْفُ مَنَاياً لا يُرَدُّ قَضَاؤُهَا
أَحَجْنَاءُ إنْ أَضْحَىٰ أَبُوكِ ودَلْوُهُ   تَعَرَّتْ عُرىً مِنْهَا وَرَثَّ رِشَاؤُهَا
لَقَدْ كانَ يُدْلِي في رِجَالٍ كَثِيْرَةٍ   فَيَمْتَحُ مَلأىٰ وهي صُفْرٌ دِلاَؤُهَا
أَحَجْنَاءُ إنْ يُصبِحْ أَبُوكِ ونَفْسُهُ   قَلِيْـلٌ تَمَنِّيْهَـا قَصِيـرٌ عَـزَاؤُهَـا
لَقَدْ كَانَ فِي دُنْياً تَفَيّأ ظِلُّهَا   عَلَيْـهِ وَمجْلُـوبٌ إِلَيْـهِ بَهَـاؤُهَـا

والشَّاهد في غريب الحديث: ١/١٢٣، وتهذيب اللُّغة: ٨/٢٩٢، ١٠/٤٤٧، ١٣/١٧٢، وهو في هٰذا الموضع عن أبي عُبَيْدٍ فلله دَرُّ أبي عُبَيْدٍ. واللِّسان والتاج: (زبب) و(لقق). ونسبها المحقِّقُ في هامش غريب أبي عُبَيْدٍ إلىٰ أبي مِحْجَنٍ الثَّقَفِيِّ؟ ولم تَرِدْ في شعره، وديوانه مَروِيٌّ روايةً، ولم يُجمع جَمْعاً. فالله أعلم.

(١) في غَريب الحَديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/١٢٣ «قال أبوعُبَيْدٍ: وحدَّثني شيخٌ من أهل العلم عن أمِّ غيلان بنت جرير...» وعن أبي عُبَيْدٍ في تَهذيب اللُّغة: ١٣/١٧٢، ومن ثمَّ في اللِّسان (زبب).

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرح كتابِ عُمر بن الخطَّابِ في الصَّدَقَةِ الذي رَوَاهُ مالكٌ حينَ قَالَ: «قرأتُ كتابَ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ في الصَّدقةِ فوجدتُ فيه: بسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم: هـٰذا كتابُ الصَّدقةِ: في أربعٍ وعشرين من الإبلِ، فدونها الغنمُ في كلِّ خَمْسٍ شاةٌ، وفيما فوقَ ذٰلك إلىٰ خمسٍ وثلاثين بنتُ مَخَاضٍ، فإنْ لم تكنْ بنتُ مَخَاضٍ فابنُ لَبُونٍ ذكرٌ، وفيما فوق ذٰلك إلىٰ خمسٍ وأربعين ابنةُ لَبونٍ، وفيما فوقَ ذٰلك إلىٰ سِتِّين حِقَّةٌ، طروقَةُ الفَحْلِ، وفيما فوقَ ذٰلك إلىٰ خَمسٍ وسبعين جَذَعَةٌ، وفيما فوقَ ذٰلك إلىٰ التِّسعين ابنتا لَبُون، وفيما فوق ذٰلك إلىٰ عشرين ومائة حِقَّتان، طَرُوقَتَا الفَحلِ، فما زاد علىٰ ذٰلك من الإبل ففي كلِّ أربعين ابنةُ لبون، وفي كلِّ خَمسين حِقَّةٌ.

وفي سَائِمَةِ الغَنَم إذَا بَلَغَتْ أربعينَ إلىٰ عشرين ومائة شاةٌ، وفيما فوقَ ذلِكَ إلىٰ مائتين شاتان، وفيما فوقَ ذٰلك إلىٰ ثلاثمائة ثلاثُ شياهٍ، فما زاد علىٰ ذٰلك ففي كُلِّ مائةٍ شاةٌ، ولا يُخْرَجُ في الصَّدقةِ تَيْسٌ ولا هَرِمَةٌ، ولا ذاتُ عَوَارٍ إلاَّ ما شاء المُصَّدِّقُ، ولا يُجمَعُ بين متفرِّق ولا [٣٣] يُفَرَّقُ بين مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ. وما كان من خَلِيْطَين فإنَّهما يتراجعان بينهما بالسَّويَّة، وفي الرِّقةِ[١] إذَا بَلَغَتْ خَمْسَ أواقٍ رُبُعُ العُشْرِ» [١/ ٢٥٧ رقم (٢٣)].

قال عبدُالملكِ: سألتُ رَجُلَيْنِ من أَعَاريبِ الحِجَازِ من قَيسٍ وَغَيْرِهِمْ[٢]

---

(١) في الأصل: «الوقت».

(٢) إذا أَحْسنَّا الظَنَّ بالمؤلِّف قلنا: إنَّه مقلِّدٌ لأبي عُبَيْدٍ حيث قال في غريب الحديث: ٣/ ٧٠: «قال الأَصْمَعِيُّ وأبوزيادٍ الكلابي، وأبوزيد الأنصاري وغيرهم دخل كلام بعضهم في بَعْضٍ قالوا: أول أسنان الإبل إذا وضعت الناقة فإن كان ذٰلك من أول النتاج فولدها: رُبَعٌ، =

عن أسنانِ الإبلِ في الصَّدَقةِ التي وَصَفَهَا عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ في هٰذا الحديثِ وأَهَمَّنِي كَشْفُهُمْ عن ذٰلك فكلُّهم قال لي: إذا وَضَعَتِ الناقةُ فإن كان ذٰلك في أولِ النِّتَاجِ فولدها رُبَعٌ والأُنثىٰ رُبَعَةٌ[1]، وإن كان في آخرِ النِّتَاجِ فهو هُبَعٌ والأنثىٰ هُبَعَةٌ[2]، وهو في ذٰلك ـ رُبَعاً كان أو هُبَعاً ـ حوارٌ حَولاً، ثم هو بعدَ الحولِ فَصِيْلٌ؛ لأنَّه يُفصَلُ عن أُمّهِ، والفِصَالُ: هو الفِطامُ[2]، فإذا استكملَ الحَوْلَ وَدَخَلَ في الثَّاني فهو ابنُ مَخَاضٍ، والأُنثىٰ ابنةُ مَخَاضٍ، وهي التي تُؤْخَذُ في زكَاةِ خَمْسٍ وعشرين إلىٰ خَمْسٍ وثلاثين من الإبلِ، وإنَّما سُمِّي ابنُ مَخَاضٍ؛ لأنَّه حين فُصِلَ عن أُمِّه لَحِقَتْ أمُّه بالمَخَاضِ، وهو حَمْلُ الحَوَامِلِ فهي في حدِّ المَخَاضِ وإن لم تَكُنْ حَامِلاً؛ لأنَّها في وقتَ ذٰلك، فلايزالُ ابنَ مَخَاضٍ في السَّنة الثَّانية كِلِّها، فإذا اسْتَكْمَلَهَا وَدَخَلَ في الثَّالثة فهو ابنُ لَبُونٍ،

= والأنثىٰ: رُبَعَةٌ، وإن كان في آخره فهو هُبَعٌ، والأنثىٰ: هُبَعَةٌ. . .» والعبارة بَعْدَ ذٰلكَ هي نفسها عبارة أبي عُبَيْدٍ؟! ويراجع: الأمالي لأبي علي القالي: ١/ ٢١عن الأصمعي. وحكى نحو ذلك الأزهريُّ في «تهذيب اللُّغة» عن ابن الأعرابي.

(١) جاء في اللِّسان: (ربع): «وقولهم: «ماله هُبَعٌ ولا رُبَعٌ» فالرُّبَعُ: الفَصِيلُ الذي يُنتجُ في الرَّبيع، وهو أول النِّتَاج؛ سُمِّي رُبَعاً لأنَّه إذا مشىٰ ارتبع وربع، أي: وسَّع خطوه وعَدَا، والجمعُ: رِبَاعٌ وأَرْبَاعٌ، مثل رُطَبٌ ورِطَابٌ وأرطابٌ، قال الرَّاجزُ:

وعُلْبَةٌ نازعتُها رِبَاعِي
وعُلْبَةٌ عِنْدَ مَقِيْلِ الرَّاعِي

والأنثىٰ: رُبَعَةٌ، والجمع: رُبَعَاتٌ. فإذا نُتِجَ في آخرِ النِّتَاجِ فهو هُبَعٌ، والأنثىٰ: هُبَعَةٌ. . .».

وقوله: «ما له هُبَعٌ وَلاَ رُبَعٌ» ظاهره أنَّه مثلٌ، وقد جاء في جمهرة الأمثال: ٢/ ٢٦٧: «قولهم: ما له سَبَدٌ ولا لَبَدٌ، أي: ما له شيءٌ، ومثله: ما له هُبَعٌ ولا رُبَعٌ» ولم يشرَحْهُ.

(٢) بعده في غريب الحديث: «ومنه الحديث: «لا رضاعَ بعد فصالٍ» ويستمرُّ الكلامُ مثل ما هو هنا تماماً: «فإذا استكمل الحول ودخل في الثَّاني. . .».

والأنثىٰ ابنة لَبُونٍ، وهي التي تُؤخَذُ في زكاةِ الإبلِ إذا جَاوَزَتْ خَمْساً وثلاثين إلىٰ خمسٍ وأربعين، وإنَّما سُمِّي ابْنَ لَبُوْنٍ؛ لأنَّ أمَّه أَرْضَعَتْهُ في السَّنَةِ الأُولىٰ، ثم كانَتْ في حَالِ المَخَاضِ في السَّنة الثَّانية، ثم وَضَعَت في الثَّالثة فصارَ لها لبنٌ فهي لَبُونٌ، وهو ابنُ لَبُونٍ، فلايزالُ كذٰلك السَّنة الثَّالثة كلِّها، فإذا مَضَتِ الثَّالثةُ وَدَخَلَتِ الرَّابعةُ فهو حِيْنَئِذٍ حِقٌّ، والأنثىٰ حِقَّة، وهي التي تُؤخذ في صَدَقَة الإبل إذَا جَاوَزَتْ خَمْساً وأربعين إلىٰ ستِّين، وإنَّما سُمِّيَ[1] حقًّا؛ لأنه قد استَحَقَّ أَن يُحْمَلَ عليه ويُركبَ، فقيل:[2] هو حِقٌّ بيِّن الحِقيَّةِ، وكذٰلك الأُنثىٰ [حِقَّةٌ][3]، فلاتزال كذٰلك حتَّىٰ تستكملَ السنةَ الرَّابعةَ وتَدْخُلَ في السَّنةِ الخامسةِ فهو حِيْنَئِذٍ جَذَعٌ، والأنثىٰ جَذَعَةٌ، وهي التي تُؤخَذُ في زكاةِ الإبلِ إذا جَاوَزَتْ ستِّين إلىٰ خمسٍ وسَبعين، ثم ليس في الزَّكاة شَيْءٌ من أسنان الإبل فوقَ الجَذَعَةِ فلايزالُ كذٰلك حتَّىٰ تَمضيَ السَّنةُ الخامِسَةُ وتدخُلُ السَّنةُ السَّادسَةُ فهو حِيْنَئِذٍ ثَنِيٌّ، والأُنثىٰ ثَنِيَّةٌ، وهو أَدْنَىٰ ما يَجوزُ من أسنانِ الإبلِ في النَّحرِ[4].

أمَّا الدِّياتُ فإنَّه يدخُلُ فيها بناتُ المخاضِ، وبَنَاتُ اللَّبُون والحِقاقُ

---

(١) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «ويُقال: إنَّما سُمِّي. . .».

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «ويُقال. . .».

(٣) عن غريب أبي عُبَيْدٍ وأسقط المؤلِّف هنا: «قال الأعشىٰ: [ديوانه: ١٦]:

بِحِقَّتِهَا رُبِطَتْ في اللَّجـ ـيْنِ حتَّىٰ السَّدِيْسُ لَهَاقَدْ أَسَنْ

واللَّجِيْنُ: ما يُلجَنُ من الوَرَقِ، وهو أن يُدَقَّ حتَّىٰ يتلزجَ ويلزَقَ بَعضُهُ بِبَعْضٍ»ثم استمر كما هو هنا: «فلايزال كذٰلك. . .».

(٤) أسقط المؤلِّف سطرين من كتاب أبي عُبَيْدٍ ثم استمرَّ في النَّقلِ دون هوادةٍ.

والجِذاعُ[1] وذٰلك في دِيَةِ العَمْدِ؛ لأنّه أرباعٌ، ويَدخُلُ السِّنُّ الخامسُ وهو بنو اللَّبُونِ؛ لأنَّها أخْماسٌ. أمّادية التَّغليظ فإنَّماهي أثلاثٌ، ثلاثون حِقَاقٌ، وثلاثون جِذَاعٌ، وأربعون خَلِفَاتٌ ما بين ثنيَّةٍ إلىٰ بَازِلِ عامها. والخَلِفَةُ: الحاملُ[2]

ثم لايزالُ الثَّنِيُّ من الإبل ثنيًّا حتىٰ تمضيَ السَّنةُ السَّادسةُ، فإذا مَضَتْ ودخلَ في السَّابعةِ فهو حِيْنَئِذٍ رَبَاعٌ، والأُنثىٰ رَبَاعِيَةٌ، فلايزالُ كذٰلِكَ حتىٰ تَمْضِيَ السَّنةُ السَّابعةُ، فإذا مضتْ وَدَخَلَ في الثَّامِنَةِ فهو حِيْنَئِذٍ سَدِيْسٌ وسَدَسٌ لُغَتَان، وكذٰلك الأُنثىَ لفظُهُما في هـٰذه السِّنِّ واحدٌ، فلايزالُ كَذٰلِكَ حتَّىٰ تَمْضِيَ السَّنةُ

(١) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «هـٰذا في الخطأ، وأمَّا في شبه العمد فإنَّها حِقاقٌ وجذاعٌ وما بين ثنيَّةٍ إلىٰ بازل عامهاكلهاخَلِفَةٌ، والخَلِفَةُ: الحَاملُ، وتفسير ذٰلك أن الرَّجُلَ إِذَا قَتَلَ الرَّجُلَ خطأً وهو أن يتعمَّدَ غيره فَيُصيبَهُ فتكن الدِّيةُ علىٰ العاقلة أرباعاً، خمساً وعشرين بنت مخاضٍ، وخمساً وعشرين بنت لبون، وخمساً وعشرين حِقَّة، وخمساً وعشرين جذعة. وبعض الفقهاء يجعلها أخماساً، عشرين بنت مخاضٍ، وعشرين بنت لبون، وعشرين ابن لبون ذكراً، وعشرين حِقَّة، وعشرين جذعة، فهـٰذا الخطأ، وأمَّا شبهُ العَمْدِ، فإن يتعمَّد الرَّجُلُ الرَّجُلَ بالشَّيءِ لا يقتل مثله فيموت منه ففيه الدِّيَّةُ مغلَّظة أثلاثاً، ثلاث وثلاثون حقَّة، وثلاث وثلاثون جذعة، وأربع وثلاثون ما بين ثنيَّةٍ إلىٰ بازل عامها كلها خَلِفَةٌ والأنثىٰ ثنيَّةٌ. ثم لايزالُ..».

(٢) جاء في اللِّسان: (خَلَفَ): «والخَلِفَةُ: النَّاقةُالحامِلُ، وجمعُها: خَلِفٌ بكسراللاَّم وقيل: جمعها مخاضٌ علىٰ غير قياسٍ، كماقالوا لواحدة النِّساءِ آمرأةٌ، قال ابن بَرِّي: وشاهدُهُ قولُ الرَّاجز:

* مَالَكِ تَرغِيْنَ وَلاَ تَرْغُو الخَلِفْ *

وقيل: هي التي استكملت سنة بعد النِّتاج، ثم حُمِلَ عليها فلقحت. وقال ابن الأعرابي: إذا استبان حملها فهي خَلِفَةٌ حتَّىٰ تُعشِرَ..». وقال في اللِّسان أيضاً: «الخَلِفَةُ بفتح الخَاءِ وكسرِ اللاَّم: الحامِلُ من النُّوقِ وتجمعُ علىٰ خَلِفَاتٍ وخَلاَئِفَ، وقد خَلِفَتْ: إِذَا حَمَلت، وأخلفت: إذا أحالَتْ».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: هـٰذا الحرف لم يذكره الزَّجاج في كتابه فعلت وأفعلت؟!

الثَّامنةُ، فإذَا مضتْ وَدَخَلَ في التَّاسعةِ فَطَرَ نَابُهُ وَطَلَعَ فهو حِيْنَئِذٍ بازلٌ، وكذٰلِكَ الأنثىٰ بَازِلٌ [٣٤] لَفْظُهُمَا وَاحِدٌ، فَلَايَزَالُ بازلاً حتَّىٰ تَمْضِيَ التَّاسعةُ، فإذا مَضَتْ وَدَخَلَ في العَاشِرَةِ فهو حِيْنَئِذٍ مُخْلِفٌ، ثم لَيْسَ له اسمٌ بعدَ الإِخلاف، لٰكن يقالُ له: بازلُ عامٍ وبازلُ عامين، ومُخْلِفُ عامٍ وَمُخْلِفُ عامين، إلىٰ ما زادَ علىٰ ذٰلِكَ، فإذَا كبر فهو عَوْدٌ، والأنثىٰ عَوْدَةٌ، فإذا هَرِمَ فهو قَحْرٌ. وأمَّا الأنثىٰ فهي النَّابُ والشَّارفُ[1]. وفي أسنانِ الإِبلُ أشياءٌ كثيرةٌ، وإنَّما قَصَدْتُ منها إلىٰ ما جَرَىٰ ذكرُهُ منها في أحاديثِ العلم.

قال عبدُالملكِ: سألت مُطَرِّفَ بنَ عبدالله وابنَ المَاجِشُون عن مثل ما سألتُ عنه هٰؤلاءالأعَارِيْبَ[2] عن أسنانِ الإِبلِ فقالا: عليكَ بأبي مِسْوَرٍ الكِلَابِيِّ فإنَّه أعلمُ أهلِ المَدينةِ بأسنانِ الإِبلِ وكَلَامِ العَرَبِ، وهو أهلٌ أن يُحمَلَ عَنه، ويُوثَقُ بناحِيَتِهِ، فسألتُهُ عن ذٰلك كُلِّه، فقال لي فيه أَجمع مثل الذي فسَّرتُ عن أَعاريبِ الحِجَازِ الذين كشفت عن ذٰلك، لم يُخالِفْهُمْ في شَيءٍ منه، وَأَعْلَمْتُ بذٰلِكَ مُطرِّفاً وابنَ المَاجِشُون فاستَحْسَنَاهُ ولم يُنكِرَاهُ. وسألتُ عن ذٰلك مُحَمَّدَ ابنَ سلاَّمٍ البَصريَّ ـ وكان عالماً بذٰلِكَ وبكلامِ العَرَبِ ـ فقال لي مثلَ ذٰلك كلِّهُ. قَالَ: وإنَّما يُؤْخَذُ هـٰذا ويُحْمَلُ عن الأعَارِيْبِ فانْتَهِ في ذٰلك إلىٰ ما قالُوا لَكَ.

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُ عُمَرَ: «حِقَّةٌ طَرُوقةُ الفَحْلِ[3]» فإنَّما يعني بالطَّروقةِ

---

(١) بعده في غريب أبي عُبَيْدٍ: «ومنه الحَدِيْثُ في الصَّدَقَةِ: «خُذ الشَّارِفَ والبكرَ» والعبارة التي بعد ذٰلك: «وفي أسنان الإبل. . .» هي عبارة أبي عُبَيْدٍ أيضاً.

(٢) تبيَّن من مقابلة النَصِّ بكلام أبي عُبَيْدٍ أنَّ المؤلِّفَ ـ عفا الله عنه ـ لم يسألْ أعراباً، وإن كان قد فعل فقد عبَّر عن مقتضىٰ كلامهم بعبارة أبي عُبَيْدٍ نفسها.

(٣) في الأصل: «الجَمَلِ» في الموضعين.

الَّتي قَدْ بَلَغَتْ أَنْ يَطرُقَهَا الفَحْلُ، مَعْنَاهُ: أَنْ يَضْرِبَهَا، وَهُوَ أَوَّلُ مَا تَحْمِلُ.

قال عبدُالملكِ: أَمَّا قَوْلُ عمرَ: «وما زادَ علىٰ العِشْرِيْنَ ومائة من الإِبل ففي كلِّ أَربعين ابنةُ لَبُونٍ، وفي كلِّ خَمسين حِقَّةٌ» فقد اختلفَ القَوْلُ فيها إِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً علىٰ العِشْرِيْن ومائة، إِلىٰ أن تبلغَ ثلاثين ومائة، علىٰ ثلاثةِ أَقاويل، فكانَ ابنُ شِهَابٍ يَقُولُ: فيها ثَلاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ فَقَط، وَلَيْسَ للسَّاعِي أَنْ يُخَيِّرَ الحِقَّتين، وَبِهِ أَخذَ ابنُ القاسِمِ[1]، وَكَانَ المُغِيْرَةُ[2] يَقُوْلُ: فيها حِقَّتَانِ وَلَيْسَ

---

(١) ابن القاسم هٰذا هو صاحب مالكٍ ـ رحمه الله ـ عبدالرَّحمٰن بن القاسم بن خالد بن جُنَادة العَتِيْقِيُّ المصريُّ (ت١٩١هـ) أصله من الرَّملة بفلسطين، وسكن مصر، روىٰ عن مالك وابن عُيَيْنَةَ وغيرهما. قال أبوزرعة: مصريٌّ، ثقةٌ، ووثَّقه النّسائيُّ، والخطيبُ البَغْداديُّ وغيرهم. قال الحافظُ أبونُعَيْم: «سمعتُ أبابكر بن المقرىء يحكي عن بعضِ شيوخه، عن ابن القاسم صاحب مالك قال: خَرَجتُ إِلىٰ مالك بن أنس اثنتي عشرة خَرجَةً أنفقتُ في كلِّ خرجَةٍ ألفَ دينار» ﴿وَفِى ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ﴾. وابنُ القاسمِ هَـٰذا هو صاحبُ الرِّواية عن مالكٍ وجامعُ مسائله، وروايته عنه، تُعرَفُ بـ«مُوَطَّأ ابن القَاسم» توجد منه قطع واختَصَرَهُ الإمام العلاَّمةُ أبوالحَسَنِ عليُّ بنُ محمَّدِ بن خَلَفٍ المَعَافِرِيُّ القَيْرَوَانِيُّ المَعْرُوْفُ بـ«القابِسِيِّ» (ت٤٠٣هـ) عُرِفَ بـ«المُلَخَّصِ» ولهم في لامِهِ الكسرُ والفتحُ. قال ابنُ عبدِ المَلك المُراكشيُّ في كتابه الذَّيل والتكملة: ١/ ٥٣٨ «أحمد بن الحاجّ بن مروان بن محمد التجيبي يعرف بـ«ابن شاب» له كَلاَمٌ حَسَنٌ في ترجمة «المُلخص» لأبي الحسن عليِّ بنِ مُحَمَّدٍ القَابِسِيِّ في الاختلاف في كسر الخَاءِ وهو رأيُ أبي عمرو عثمان بن سعيد المقرىء [الدَّاني] وفتحها وهو رأي أبي القاسم المُهلَّبِ بنِ أبي صُفرة [التَّميميِّ] وكلاهما حَمَلَ الكتابَ عن جامِعِهِ». أخبارُ ابن القاسم في: الجرح والتَّعديل: ٥/ ٢٧٩، ووفيات الأعيان: ٣/ ١٢٩، وتهذيب الكمال: ١٧/ ٣٤٤، وسير أعلام النُّبلاء: ٩/ ١٢٠، وتهذيب التَّهذيب: ١/ ٤٩٥، والشَّذرات: ١/ ٣٢٩.

(٢) لا أدري من المقصود بـ«المُغِيْرَةِ» هٰذا، لٰكنَّ الذي يَتَرَجَّحُ عندي أنَّه: المُغيرة بن =

للسَّاعي أنْ يُخَيِّرَ مكانها بناتِ لَبُونٍ، وبه أخذَ ابنُ المَاجِشُون، وكان مالكٌ يقولُ: الخيارُ للسَّاعِي، إنْ شاءَ أَخَذَ حِقَّتين، وإنْ شَاءَ أخذَ ثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونٍ، كَمَا جَاءَ الحَدِيثُ. وقال عبدُالعزيز بنُ أبي سَلَمَةَ[1]، وعبدُالعَزِيْزِ بنُ أبي حَازِمٍ[2]، ومُحَمَّدُ بنُ إبراهيم بنِ دِيْنَارٍ[3] مثلُ قولِ مالكٍ، وبه أَخَذَ مُطَرِّفٌ

= عبدِالرَّحمـٰن بن عبدالله بن خالد بن حَكِيْم بن حِزَام، الحِزَامِيُّ الأَسَدِيُّ القرشيُّ المَدَنِيُّ. ومما يُرَجِّحُ أنَّه المقصود قول الحافظ ابن عبدالبرِّ: «كان مدارُ الفتوىٰ بالمدينة في آخر أزمان مالكٍ وبعده علىٰ المُغيرة بن عبدالرَّحمـٰن، ومحمد بن إبراهيم بن دينار». وهو الآتي ذكره. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٥/ ٤٢١، وتهذيب الكمال: ٢٨/ ٣٨٧، وسير أعلام النُّبلاء: ٨/ ١٤٨ وغيرها.

(١) هو عبدالعزيز بن أبي سلمة بن عُبَيْدالله بن عبدالله بن عمر القرشيُّ العَدَوِيُّ العُمَرِيُّ، أبوعبدالرَّحمـٰن المَدَنِيُّ، نزيلُ بغداد، محدِّثٌ، فقيهٌ. قال الحافظ الخطيب: «رواياته مستقيمةٌ» وقال الدَّارقُطني: «لا بأس به». يراجع: تاريخ بغداد: ١٠/ ٤٤٧، وثقات ابن حبان: ٨/ ٣٩٦، وتهذيب الكمال: ١٧/ ١٤١، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٣٣٩.

(٢) هوعبدالعزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار المخزوميُّ، مولاهم، أبوتمام المَدَنِيُّ (ت١٨٢هـ) وقيل: ١٨٤. محدِّثٌ، فقيهٌ، ثقةٌ، وثَّقه يحيىٰ بن مَعين، وقال أبوطالب: سُئل أحمد بن حنبل عن عبدالعزيز بن أبي حازم فقال: «لم يكن يَعرفُ بطلب الحديث إلاَّ كتبَ أبيه فإنَّهم يقولون: إنه سمعها، وكان يتفقَّه، لم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه...». أخباره في: طبقات ابن سعد: ٥/ ٤٢٤، وطبقات خليفة: ٢٧٦، وتاريخ أبي زرعة: ٤٤٠، وتهذيب الكمال: ١٧/ ١٢٠، وسير أعلام النبلاء: ٨/ ٣٢١.

(٣) محمد بن إبراهيم بن دينار المَدَنِيُّ، أبوعبدالله الجُهني، ويقال: الأنصاريُّ، يلقب: «صَنْدَل». وقال أبوحاتم: كان من فقهاء المدينة نحو مالك، وكان ثقةً. وذكر ابن حبَّان في «الثِّقات» وقال أبوعمر بن عبدالبر: كان مفتي أهل المدينة مع مالك، وعبدالعزيز بن أبي سلمة، وبعدهما، وكان فقيهاً فاضلاً له بالعلم رواية وعناية. أخباره في: الجرح والتعديل: =

وأَصْبَغُ، وبه نأخُذُ، وهو أتبعُ للحَدِيْثِ وإنَّما هَـٰذَا الاختِلاَفُ فيها إلىٰ أن تبلغَ ثلاثين ومائة، فإذا بَلَغَتْهَا كَانَتْ فِيْهَا حِقَّةٌ، وابنتا لَبُونٍ مُجْتَمَعٌ عليه منهم.

قَالَ عبدُالملكِ: وأمَّا قَوْلُهُ: «وفي سَائِمَةِ الغَنَمِ الزَّكَاةُ» فإنَّ السَّائِمَةَ هي الرَّاعِيَةُ، قليلةً كانت أو كثيرةً، وقد تُسمَّىٰ الواحدةُ سائمَةً، ومنه قَوْلُ اللهِ عزَّ وجَلَّ[1]: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ يعني: تَرْعَوْنَ ماشِيَتَكُمْ.

قالَ عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «ولا يُخْرَجُ في الصَّدقَةِ تَيْسٌ ولا هَرِمَةٌ ولا ذاتُ عَوَارٍ» فإنَّ العَوَارَ بِفَتْحِ العَيْنِ هُو العَيْبُ، والعُوَارُ برفعِ العَيْنِ هو مِنَ العَوَرِ[2]، والتي أَرَادَ عُمَرُ هَـٰهُنا بِفَتْحِ العَيْنِ [٣٥] يعني ذَاتَ العَيْبِ والنَّقْصِ، من ذٰلك الكَسِيْرَةُ والمَرِيْضَةُ البيِّن مَرَضُهَا، والعَوْرَاءُ البيِّنُ عَوَرُها، والعَرْجَاءُ

= ١٨٤/٧، والثقات: ٣٩/٩، وتهذيب الكمال: ٣٠٦/٢٤... وغيرها. ولقبه في ألقاب ابن الفرضي: ١١٢، وكشف النِّقاب لابن الجوزي: ٣٠٢/١، ونُزهَة الألباب للحافظ ابن حجر: ٤٢٩/١.

(١) سورة النَّحل: الآية: ١٠.

(٢) في النِّهاية: ٣١٨/٣ «العَوَارُ ـ بالفتح ـ العَيْبُ، وقد يُضَمُّ». ورأيتُ في كتابٍ في غريب الحديث لمؤلِّفٍ مجهول أندلسي من أهل القرن السَّابع الهجري تقريباً مرتب علىٰ حروف المعجم ورقة: ١١٢ قال: «قوله: ذوات عَوَارٍ» قال أبوحاتم: يُقَالُ: في الثَّوب وغيره عُوَارٌ، يريد العَيْبَ، وقال أبوزَيْدٍ: يقال: هـٰذا ثوبٌ به عُوَارٌ وعَوَارٌ». وفي تعليق الوَقَّشِيِّ مثل ذٰلك، وقال: «والعَرَبُ تسمِّي كلَّ مستقبحٍ أعورَ، والكلمةُ القَبيحةُ: العَوْرَاءُ». وجاء في كتاب «الاقتضاب في غريب الموطأ لليَفْرُنيِّ»: «قال ابنُ حبيبٍ: العَوَارُ ـ بالفتح ـ: العَيْبُ، وهو الذي في الحديث. وأمَّا برفعِ العينِ فهو من العَوَرِ. وقيل: بالعكس».

التي لا تَلْحَقُ الغَنَمَ، فَهَـٰذِهِ كُلُّها تَدْخُلُ في ذاتِ العَوَارِ، لا يُجُوزُ للمُصَدِّق أن يأخذَ شيئاً منها إلاَّ ما كان منها يبلغ في سِمَنِهِ وَكَثْرةِ لَحْمِهِ ما هو أكثرُ من الجَذَعَةِ أَوِ الثَّنِيَّةِ أَوْ مثلها، فيَجُوزُ له أخذُهُ إنْ رأىٰ ذٰلِكَ، وإنْ كَانَ ذٰلِكَ أَوْضَعُ فليس له أَنْ يأخذَهُ. قال: وكذٰلك الهَرِمَةُ وهي الكبيرةُ الشَّارِفَةُ فسبيلُ ذاتِ العَوَارِ، لا يجوزُ للمُصَدِّق أن يأخذَها[1] فيما فسَّرتُ لك. قالَ: وأمَّا التَّيسُ الذي نَهَىٰ عُمَرُ[2] عن أخذه فهو الذَّكَرُ من المَعْزِ، لا يُؤخَذُ شيءٌ من ذُكُوْرِ المَعْزِ في صَدَقَتِها لدَنَاءَتِهَا، وإنَّما تُحسَبُ في ذات العَوَارِ، إلاَّ أن يكون التَّيسُ فَحْلاً مُسِناً من كرام المَعِزِ فيُلحَقُ بالفُحُول، فلاَ يَجُوزُ أيضاً للمُصَدِّقِ أن يأخذَهُ إذا كانَ كذٰلِكَ لفَضْلِهِ؛ لأنَّ عُمَرَ بنَ الخطَّابِ قد قَالَ للمُصَدِّقِ: ولا تَأْخُذْ فَحْلَ الغَنَمِ.

قال عبدُالملكِ: إلاَّ أن يَطَّوَّعَ بذٰلك صاحبُ المَاشيةِ فلا بأسَ علىٰ المُصَدِّقِ أن يأخذَه إذا رَأىٰ في ذٰلِكَ الحَظَّ للصَّدَقَةِ في سَمَانَتِهِ وَكَثْرةِ لحمِهِ أو ثَمَنِهِ. وأمَّا الضَّأنُ فذُكُوْرُهَا وإِنَاثُها تُجزِىءُ في الصَّدَقةِ والضَّحِيَّةِ إذا بَلَغَتْ أن تكونَ جِذاعاً صِحَاحاً فقط.

قال عبدُالملكِ: وليس ذكرُ الضَّأن كذكرِ المَعْزِ؛ لأنَّه لا يُقتنىٰ لصُوفٍ كما يُقتنىٰ ذَكَرُ الضَّأنِ. وقد بلغني أنَّ سَعْدَ بنَ أَبي وقَّاصٍ صار له في سَهْمِهِ من بعض المَغْنَم تَيسٌ فمَضَىٰ به يَسُوْقُهُ إلىٰ رَحلِهِ وهو يَقُوْلُ: لقد اجتَمعَ فيكَ الشَرُّ كُلُّه، فلَيْتَـك إذ كُنْتَ ذَكَراً كُنْتَ كَبْشاً، وليَتَـكَ إذ كُنْتَ مِعْزىً كُنْتَ أُنثىٰ.

قال عبدُالمَلكِ: أمَّا قولُ عُمَرَ: «ولا يَجْمَعُ بينَ متفرِّقٍ ولا يُفرق بينَ

---

(١) في بالأصل: «يأخُذْ».

(٢) في الأصل: «عن عمر عن».

مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ» فمَعْنَىٰ قَوْلِهِ: «لا يَجْمَعُ بين مُتَفَرِّقٍ» فهو أن يكونَ لرجُلٍ أربعونَ شَاةً علىٰ رَاعٍ علىٰ حِدَةٍ، وللآخرِ مثلها علىٰ رَاعٍ علىٰ حِدَةٍ، فإذا طَلَبَهُمَا المُصَدِّق جَمَعَا غَنَمَهُمَا لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْهِمَا فِيْهَا إلاَّ شَاةً وَاحِدَةً، فنَهىٰ عن ذٰلك.

قال: وَمَعْنىٰ قَوْلِهِ: «لاَ يُفرِّقُ بينَ مُجْتَمِعٍ» فَهُوَ أَنْ يَكُوْنَ الرَّجُلانِ خَلِيْطَيْنِ في مَاشِيَتِهِمَا فيكون لأَحَدِهِمَا مائةُ شَاةٍ وَشَاةٌ، وللآخرِ مائةُ شاةٍ فَعَلَيْهِمَا فيها ثلاثُ شِيَاهٍ، فإذا أظلَّهما المُصَدِّقُ فرَّقا غَنَمَهُما لِئَلَّا يكونَ عليهما إلاَّ شاتان، فَنَهَىٰ عن ذٰلك.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُ عُمرَ: «وما كان من خَلِيْطَيْنِ فإنَّما يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بالسَّويَّة» فهو أن يكونَ الرَّجُلان لهما ماشِيَةٌ، وفي ماشيةِ كُلٍّ واحدٍ منهما أربعونَ شاةً فَصَاعِداً، فكان رَاعِيْهِمَا وَمَرْعَاهُمَا واحداً، ومَسْعَاهُما ومُرَاحَهُما وَاحِداً، خليطان تركا ماشِيَتَهُمَا كما تَرَكَا ماشِيَةَ الرَّجُلِ الوَاحِدِ، مثل أن يكون لأَحَدِهِمَاأَرْبَعُوْن شَاةً، وللآخر مثلها فإنَّما يؤخذُ منهما شاةٌ واحدةٌ تكون بينهما علىٰ كلٍّ واحدٍ نِصْفُها، وكذٰلك لو كان للواحدِ ثَمانون شاةً، وللآخر أربعون، لم يكن عليهما إلاَّ شاةٌ، ويكون علىٰ صاحبِ الثَّمانين ثُلُثَاهَا، وعلىٰ صَاحِبِ [٣٦] الأَربعين ثُلُثُهَا، ولو لم يكونا خَليطين كان علىٰ كلٍّ واحدٍ منهما شَاةٌ.

قال عبدُالملكِ: وَأَمَّا قولُهُ: «وفي الرِّقَةِ إذَا بَلَغَتْ خَمْسَ أَوَاقٍ ربعُ العُشرِ» فإنَّ الرِّقةَ الوَرِقُ[١]، وقد فُسِّرتُ الأُوقيةَ فوقَ هَـٰذَا.[٢]

---

(١) جاء في تعليق أبي الوليد الوَقَّشيِّ: «الرِّقةُ: الوَرِقُ، وأصلها: ورقةٌ فحذفت الواو كما حذفت من عِدَةٍ وزِنَةٍ» ومثله في غريب اليفرني «الاقتضاب».

(٢) تراجع ص: ٢٧٤.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (التَّبِيْعِ) في حديث مالكٍ
الذي رواه عن حُمَيْدِ بنِ قَيْسٍ، عن طَاوُسٍ اليَمَانيِّ: أنَّ مُعَاذَ بنَ جَبَلٍ الأنْصَارِيَّ أخذَ من ثلاثين بَقَرَةٍ تَبِيْعاً، ومن أربعين بَقَرَةٍ مُسِنَّةً» [١/ ٢٥٩ رقم (٢٤)].

قال عبدُالملكِ: التَّبِيْعُ من البَقَرِ: العِجْلُ الجَذَعُ[١]، وهو ابن سنتين، وهو يَجوزُ أنْ يُؤخذَ ذكراً وأنثىٰ، والمُسِنَّةُ من البَقرِ ابنةُ أربعِ سنين[٢]، ولا يجوزُ أن يؤخذَ مكانها ذَكَرٌ، كذٰلك أخبرني في سنِّ التَّبِيْعِ والمُسنَّةِ مَنْ سألتُ عنه من أَعَارِيْبِ الحِجَازِ، وأَخْبَرَنِي ذٰلِكَ أَيْضاً أبومِسْوَرٍ الكِلاَبيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ سَلاَّمٍ البَصْرِيُّ، وأعلمتُ به مُطَرِّفاً وابنَ الماجشون فلم ينكراه.

---

(١) الغريبين (ط) مصر: ١/ ٢٤٦، والنِّهاية: ١/ ١٧٩، ويُراجع: العين: ٢/ ٧٨، ومختصره: ١/ ١٥٥، والزَّاهر للأزهري: ١٤٠، ١٤١، وتهذيب اللُّغة له: ٢/ ٢٨٣، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (تبع). قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ في التَّعليق علىٰ الموطأ: «يُقال لولد البقر في أول سنة: تَبِيْعٌ، وتِبِيْعٌ في لُغة بني كلابٍ، فإذا دخل في الثانية فهو جَذَعٌ...». ونقل اليَفْرُنِيُّ في «الاقتضاب» كلام الوقَّشِيِّ ثم قال: «وإنَّما يقال له: تبيعٌ؛ لأنَّه لا يقوىٰ علىٰ اتباع أُمِّه». كذا قال، ولو قال: لأنه يتبع أمه فلا يفارقها لكان أولىٰ. ثم قال: «أبوالوليد [الباجي]: وإنَّما يكون كذٰلك إذا دخل في السَّنة الثانية. وقال ابنُ حَبِيْبٍ: التَّبيعُ: هو الجَذَعُ من البَقَرِ، وهو ابن سنتين. وقال ابنُ نافع: التبيعُ: هو الجَذَعُ من البَقَر وهو الذي في سنتين ودخل في الثَّالثة، فإذا دخل في الثَّالثة فهو جَذَعٌ...».

(٢) نقل اليفرني في «الاقتضاب» في غريب الموطأ عن المؤلِّف هنا فقال: «قال عبدُ الوَهَّاب: هي التي دخلت في السنة الثالثة، وقال ابنُ حبيبٍ وابن المَوَّازِ: هي التي أتت عليها ثلاثُ سنين». ويُراجع: الزَّاهر للأزهريِّ: ١٤٠، والنِّهاية: ٢/ ٤٢١.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن قولِ مالكٍ في «المُوطَّأ»[1]:

«الإِبلُ العِرَابُ والبُخْتُ تُجْمَعَانِ في الصَّدَقةِ علىٰ ربِّهمَا، والبَقَرُ والجَوَامِيْسُ بِمَنْزِلَةِ ذٰلك أَيْضاً» [١/ ٦٠ رقم (٢٤)].

قال عبدُالملكِ: البُخْتُ من الإِبلِ: صِنْفٌ[2] منها جِسَامٌ غِلاَظٌ ثَقِيْلَةٌ

---

(١) في الأصل: «موطأ».

(٢) النِّهاية: ١/ ١٠١، ويُراجع: العين: ٤/ ٢٤١، ومختصره: ١/ ٤٤٨، وجَمهرة اللُّغة: ١/ ٢٥٢، وتهذيب اللُّغة: ٧/ ٣١٢، والزَّاهر: ١٤٦، ومُجمل اللُّغة: ١١٨، ومقاييس اللُّغة: ١/ ٢٠٨، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج (بخت). والإِبل الخُراسانية هٰذه التي تُسَمّىٰ بـ«البُخت» هٰذه أصلها متولدة من الفَوَالج وهي فحول إبل سنديَّة ترسل في الإِبل العراب، فتُنتج البُخت، كذا قال الأزهري وغيره. واختلف في لفظ البُخْتِيِّ هل هو عربيٌّ أو مُعرَّبٌ قال الأزهريُّ في تهذيب اللُّغة: ٧/ ٣١٢: «ويقال: جَمَلٌ بختيٌّ وناقةٌ بُختيةٌ، وهو أعجميٌّ دخيلٌ عرَّبته العَرَب» وقال مثل ذٰلك ابن الأثير في «النِّهاية» ويراجع: قصد السَّبيل: ١/ ٢٥٥، واللسان والتاج (بخت). وفي جمهرة ابن دُرَيْدٍ: ١/ ٢٥٢: «البُخْتُ: جمعُ بُخْتِيٍّ عَرَبِيٌّ صَحِيْحٌ وَقَالَ الشَّاعِرُ:

يَهَبُ الأَلْفَ والخُيُولَ ويَسْقِي لَبَنَ البُخت في قِصَاع الخَلَنْج»

وهٰذا لا يُصلح أن يكونَ دليلاً علىٰ عربيَّها لذا جاء في قصد السَّبيل: «وفي دلالة هٰذا البيت علىٰ عربيته خَفَاءٌ».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: الذي يترجح عندي أن تكون هٰذه اللَّفظة أعجميَّة الأصلِ معرَّبة، هٰذا مع أنَّ قائلَ البيت شاعرٌ عربيٌّ قرشيٌّ، هو عبيدالله بن قيس الرُّقيات، يراجع ديوانه: ٢٨٣، ومما يرجِّح هٰذا أنَّ الشَّاعرَ استعمل في آخر البيت نفسه لفظاً معرَّباً قطعاً هو (الخَلَنْجُ) شَجَرٌ تُتَّخذُ منه الأواني كالقصاع ونحوها. وهو فارسيٌّ مُعَرَّبٌ دون شكٍّ (يراجع: المعرَّب للجواليقي: ١٣٦) وهٰذا يدلُّ علىٰ استعمال الشَّاعر للمُعرَّبات في لغته وشعره. ونظراً إلىٰ أن هٰذه الإِبل فارسيَّةٌ خُراسانيَّةٌ، وخراسان بعيدةٌ عن بلاد العرب فالأصل أن يكون اسمها كذٰلك ثم عرِّب. وربما كانت التَّسميةُ مأخوذة من (البَخْتِ) بالفتح بمعنىٰ الجَدِّ =

الحركةِ، وهي إبلُ فارس. والجَواميسُ: صِنفٌ من البَقَرِ جِسَامٌ عِظَامُ الخَلْقِ، فوقَ خَلْقِ بَقَرِنَا هَـٰذِهِ، وهيَ بَقَرُ مِصْرَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بنِ سَعيدٍ، عن القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عن عَائِشَةَ أنَّها قَالَتْ: مُرَّ عَلَىٰ عُمَرَ بنِ الخَطَّاب بغَنَمٍ من الصَّدَقَةِ فرأىٰ فيها شَاةً حافِلاً؛ ذاتِ ضَرْعٍ عَظِيْمٍ، [فقال عُمَرُ: ما هَـٰذِهِ الشَّاةُ؟ فقالُوا: شَاةٌ من الصَّدَقَةِ،] فَقَالَ: ما أَعْطَىٰ هـٰذه الشَّاةَ أهلُهَا وَهُمْ طَائِعُونَ، لا تَفْتِنُوا النَّاسَ، لا تَأْخُذُوْا حَزَرَاتِ المُسْلِمِيْنَ، نَكِّبُوا عَنِ الطَّعامِ» [١/ ٢٦٧ رقم (٢٨)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «نَكِّبُوا عَنِ الطَّعام» فيعني: نكِّبوا عن ذَوَاتِ اللَّبَنِ الغِزَارِ التي هِيَ طَعَامُ أَهْلِها وعَيشُهُمْ لا تأخذُوها. أمَّا قَوْلُهُ: «لا تأخُذُوا حَزَرَاتِ المُسْلِمِيْنَ» فإنَّ الحَزَرَاتِ ضَنَائِنُ المَاشِيَةِ وخِيَارُها[1] التي تُحْزَرُ إنَّها

= والحَضّ والنَّصيب وهو فارسيٌّ معرَّبٌ أيضاً لا خلاف فيه.

(١) غَريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٩٠، وعنه في غريب ابن الجَوْزِيِّ: ١/ ٢٠٣، والغربيين: ٢/ ٥٢، والنِّهاية: ١/ ٣٧٧، والفائق: ١/ ٢٧٨. ويراجع: العين: ١/ ١٥٧، ومختصره: ١/ ٢٧٩، والجمهرة: ٤٨٣، والزَّاهر للأزهريِّ: ١٤٤، والتَّهذيب له: ٤/ ٣٥٧، والمحكم: ٣/ ١٦٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج (حزر). وفي «الاقتضاب في غريب الموطأ» لليَفْرَنِيِّ: «ويقال أيضاً حَرْزَاتٌ بتأخير الزاي، والأول أكثر... وهي مشتقة من حَزَرَ اللَّبَنُ: إذا اشتدَّت حُمُوضَتُهُ وحَزَرَ القَوْمُ: إذا مَاتَ خيارُهُم، وكذٰلك قال ابنُ بكيرٍ عن اللَّيث. والحَرَزَاتُ: وجعُ القَلبِ، وأنشدَ الأصمعيُّ:

* الحَرَزَاتُ حَرَزَاتُ النَّفْسِ *

والثَّاني: مشتقٌ من الإحراز؛ كأنَّ صاحبَها يُحرِزُها، أي: يَحْفَظُها ويَمْنَعُها».

خيرُها، وواحدتُها: حَزْرَةٌ وبها سُمِّيَ مَنْ سُمِّيَ: حَزْرَةٌ[1]. وأمَّا [٣٧] قولُهُ «لا تَفْتِنُوا النَّاس» فَيَعْنِي لا تُكْرِهُوْهُمْ وَلاَ تُضَيِّقُوا عَليهم. وأمَّا قولُهُ: «فَرَأَىٰ فيها شاةً حافلاً» فالحَافِلُ: المُحَفَّلَةُ المُمْتَلِئَةُ الضَّرعِ، الكَثِيْرَةُ الَّلبنِ[2].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الذي رواه عن ثَوْرِ بنِ زَيْدٍ الدِّيَلِيِّ، عن ابنٍ لعبدِاللهِ بنِ سُفْيَان الثَّقَفِيِّ، عن جَدِّه سُفيان: أنَّ عُمَرَ بنَ الخطَّاب بَعَثَهُ مُصَدِّقاً فكانَ يَعُدُّ عَلَىٰ النَّاسِ بالسَّخْلِ، فَقَالُوا: أَتَعُدُّ عَلَيْنَا بالسَّخْلِ ولا تأْخُذُ منه شَيئاً؟ فلمَّا قَدِمَ علىٰ عُمرَ ذكر ذٰلك لَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ نَعُدُّ عَلَيْهِمْ بالسَّخْلَةِ يَحْمِلُهَا الرَّاعِي ولا نأْخُذُهَا، ولا نَأْخُذُ الأَكُوْلَةَ وَلاَ الرُّبَّىٰ، ولا المَاخِضُ، ولا فَحْلُ الغَنَمِ، وَنَأْخُذُ الجَذَعَةَ والثَّنِيَّةَ، وذٰلك عَدْلٌ بين غِذَاءِ الغَنَمِ وخِيَارِهِ» [١/ ٢٦٥ رقم (٢٦)].

---

(١) قال ابن ناصر الدِّين في التَّوضيح: ٣/ ٢١٥: «قال: حَزْرَةُ في الكُنَىٰ: قلتُ: ويأتي في الأسماء أيضاً. وذكر منهم: مُحَمَّدُ بن حَزْرَةَ بن عبدِالوَهَّاب الأندلسيُّ. عن ابن وَضَّاح (ت٣٠٧هـ) ومحمدُ بنُ حَزْرَةَ بن عبدالوَارِثِ المُهْرِيُّ، ووالده حَزْرَةُ بنُ عبدِالوَارِثِ، وحَزْرَةُ ابنُ محمَّد بن حَزْرَةَ بن عبدالوَارِثِ (ت٣٣٠هـ). وذكر الحافظ ابن حجر في التَّبصير: ١/ ٤٣٥ في الكنىٰ: «أبوحزرة يَعقوب بن مُجاهدٍ».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: وأبوحزرة قَيْسُ بن سالم المؤذِّنُ، تابعيٌّ، روىٰ عن سَهلِ ابن حُنيف الأنصاري، ذكره أبوأحمد الحاكم في الأسامي والكُنَىٰ: ٤/ ١٤٥. وهي أيضاً كنية جريرٍ الشاعرِ قال [ديوانه: ٨٨]:

تَعَزَّتْ أمُّ حَزْرَةَ ثُمَّ قَالَتْ   رَأَيْتُ المُوْرِدِيْنَ ذَوِيْ لَقَاحِ

(٢) غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٤٢، وعنه في غريب ابن الجوزي: ١/ ٢٢٤، والغريبين للهروي: ٢/ ١٠٠، ١٠١، والفائق: ١/ ٢٩٦، والنِّهاية: ١/ ٤٠٩. ويراجع: تهذيب اللُّغة: ٥/ ٧٦، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (حَفَلَ).

قال عبدُالملكِ: الأكُولَةُ: شاةُ اللَّحمِ التي يُسَمِّنُهَا أَهْلُهَا لِيَأْكُلُوْهَا، سائمةً كانت أو غيرَ سائمةٍ، فقد يقعُ اسمُ الأكولةِ علىٰ العَلِيْفِ من الغَنَمِ وعلىٰ غيرِ العَلِيْفِ إذَا سُمِّنَتْ لتُأكلَ، وَتُعُوْهِدَتْ بالرَّعي وَالكَلأ وما أشبَه ذٰلك، وإنَّما وقع عليها[1] اسمُ الأكُوْلَةِ لكثْرَةِ أَكْلِهَا، والأكُولَةُ تَكُوْنُ ذَكَراً وأُنثىٰ مثلُ الفَرُوْقَةِ من الرِّجَالِ: وهو الشَّدِيْدُ الفَرَقِ، الضَّعِيْفُ القَلْبِ؛ العَرَبُ تُسمِّيه فَروقاً وفَرُوقَةً، وكذٰلك الأكُولةُ، والأكولُ: من الغَنَمِ ومن غيرِ الغَنَمِ. والأكِيْلَةُ: التي قد أُكِلَتْ أو تُؤْكَلُ، غير الأكُوْلَة، الأكُوْلَةُ الكَثِيْرَةُ الأكْلِ كَمَا فَسَّرتُ لَكَ. والأكِيْلَةُ: التي قَدْ أُكِلَتْ، تقولُ: هَـٰذِهِ[2] أَكِيْلَةُ الأسَدِ، وَأَكِيْلَةُ الذِّئْبِ، للتي قد أَكَلَهَا الذِّئْبُ، وللَّتِي يُخْشَىٰ أَنْ يَأْكُلَها الذِّئبُ، وَهِيَ مثلُ قَوْلِكَ: شَاةٌ عَلِيْفٌ ولا تَقُلْ عَلُوْفٌ، والعَلُوْفُ: الرَّجُلُ الذي يَعْلفُها، والشَّاةُ نَفسُها التي تُعلَفُ هي العَلِيْفُ، وَأَصْلُ هَـٰذا أنَّ المَعْلُوْفَ بِهَا هِيَ فَعِيْلٌ، وَالفَاعِلُ هو فَعُوْلٌ، فالشَّاةُ مَعْلُوْفَةٌ وَعَلِيْفٌ، وَمَأْكُوْلَةٌ وَأَكِيْلٌ، مثلُ مَقْتُوْلَةٍ وَقَتِيْلٌ، والرَّجُلُ: عَالِفٌ وَعَلُوْفٌ، وآكِلٌ وَأَكُوْلٌ، مِثْلُ قَاتِلٍ وَقَتُوْلٍ وَأَشْبَاهُ هَـٰذَا مثل هـٰذا، فافهم وجه إعرابِ ذٰلك.

قَالَ عبدُالملكِ: أَمَّا الرُّبَّىٰ فَهِيَ ذَاتُ الوَلَدِ القَرِيْبَةُ العَهْدِ بالوِلاَدَةِ[3]، التي لَمْ يَسْتَغْنِ عنها وَلَدُها بعدُ، وليسَ كَمَا قَالَ شَارِحُ العِرَاقيِّين:[4] أنَّ الرُّبَّىٰ:

---

(١) في الأصل: «أهلها».

(٢) في الأصل: «هـٰذا».

(٣) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/٩١، غريب الحَربي: ١٢٠٦، والنِّهاية ١/١٨٠. ويراجع: تهذيب اللُّغة: ١٥/ ١٨٠، ١٨١.

(٤) يقصدُ به أباعُبَيْدٍ القاسم بن سلام، قال في غَرِيْبِ الحَدِيْثِ: «ويقال: هي في ربابها ما بينها وبين خمس عشرة ليلة، قال: وأنشدني الأصمعيُّ...» ونقله الأزهريُّ في «التَّهذيب» عن أبي عُبَيْدٍ =

ما بينها وبينَ خمس عشرة لَيْلَةٍ من ولادتها، لا بل إنَّما هي ذاتُ الوَلَدِ الذي لم يَسْتَغْنِ عن أُمِّه؛ لأنَّ المُصَدِّقَ لَوْ أَخَذَهَا من أَهْلِهَا في الصَّدَقَةِ لَكَانَ ذٰلِكَ مُضِرًّا

= بأوسع مما جاء في «غريب الحديث» فلعله نقله عن «غريب المصنَّف» قال الأزهريُّ: «أبوعُبَيْدٍ عن الأصمعيِّ: إذاولدت الشَّاةُ فهي رُبَّىٰ. وإن مات ولدها أيضاً فهي رُبَّىٰ بينة الرِّباب، قال: وأنشدنا مُنْتَجِعُ بن نَبْهَان:

* حَنِيْنَ أَمِّ البَوِّ في رِبابِهَا *

وقال الأُمَوِيُّ: ربابها: ما بينها وبين عشرين يوماً من ولادتها، وقيل: شهرين. قال أبوزيد: الرُّبَّىٰ من المعز، ومثلها في الضَّأن: الرَّغوث. وقال الأصمعيُّ: جمعُ الرُّبَّىٰ: رِبابٌ وأنشدَ:

خَليل خَودٍ غرَّها شَبَابُهُ أَعْجَبَهَا إِذْ كَبِرَتْ رِبَابُهُ»

والرَّغُوث لازالت تُطلق علىٰ الشَّاة ذات اللَّبن حديثة العهد بالولادة عند العامة في نجدٍ سواءً كان معها ولدها أو لم تكن كذٰلك. وإن كان هٰذا ليس بحجَّة لكنَّه يُؤْنسُ به.

أقول: هٰكذا جاءَ الجمعُ بكسرِ الرَّاء في المَطبوع من «التَّهذيب» وصوابها الضَّمُّ، قال ابنُ الأثير في النِّهاية: «الرُّبَّىٰ: التي تُرَبَّىٰ من الغَنَم لأجل اللَّبن، وقيلَ: هي الشَّاةُ القريبةُ العهدِ بالوِلاَدةِ، وجمعُها رُبَابٌ بالضمِّ». وفي «الاقتضاب في غريب الموطأ» لليفرني: «الرُّبَّىٰ: القريبةُ العهدِ بالولادة فهي تُرَبِّي ولدَهَا. وقيل: لا يقالُ ذٰلك إلاَّ للنَّعجة خاصةً. وقيل: إنَّما يقال: في الناقة والبقر والمعز، ولا يقال في النَّعجةِ. وقيل: الرُّبَّىٰ: هي التي يحملُ عليها الرَّاعي أداته. والأولُ أعرفُ. وجمعها: رُبابٌ بضمِّ الرَّاءِ. فأمَّا الرِّباب بكسر الرَّاءِ فإنَّها المدةُ التي يقعُ عليها هٰذا الاسمُ، وذٰلك ما بينَ ولادتِهَا إلىٰ تَمَامِ خَمْسَ عَشْرَةَ ليلةٍ، يقال: هي في رِبَابِهَا».

وفي غريب الحديث للأندلسيّ المجهول: «قوله: «ولا تُؤخذ الرُّبَّىٰ» ذكر الحربيُّ، عن ابنِ القاسم، عن مالكٍ. التي وضعت. وذكر (ص) التي وضعت قريباً، وجمعها رِبَابٌ (كذا؟). وقال أبوخيرة: الرُّبَّىٰ للعَنز والبقرةِ والناقةِ، ولا تكونُ للنَّعجةِ» و(ص) الصِّحاح، وفيه (حَدِيْثاً) بدَل (قريباً) والمعنىٰ واحدٌ.

بهم في وَلَدِهَا البَاقِي عندَهم بعدَها، فلذٰلك نَهىٰ عُمَرُ عن أخذِهَا، ولو كانت لا تكونُ رُبَّىٰ إلاَّ خَمْسَ عَشْرَةَ ليلةً لجازَ للمُصَدِّقِ أن يأخذَها بعدَ خَمْسَ عَشْرَةَ ليلةٍ، وإن أضرَّ ذٰلك بوَلَدِهَا، أَلاَ تَرَىٰ أَنَّها لو كانَتْ خِلْوَةً من الوَلَدِ مثل أن يكونَ وَلَدُهَا [٣٨] قد أَكَلَهُ أَهْلُهُ، أو ماتَ كانت كغيرِهَا من الغَنَمِ لجَازَ للمُصَدِّقِ أن يأخذَها، كان ذٰلك قبل خَمْسَ عَشْرَةَ أو بعدها. قال: والمصدر من الرُّبَّىٰ: الرُّباب، تقولُ: هي في رُبابِهَا بَعْدُ، قال الرَّاجِزُ:[١]

* حَنِيْن ذَاتِ البَوِّ فِي رُبَابها *

قَالَ عبدُالملكِ: وأمَّا الماخِضُ فَهِيَ الحَامِلُ المُقرِّبُ الَّتي قَدْ دَنَا وِلاَدُها، وَالاسْمُ منه المَخَاضُ[٢]، وَقَدْ تَكُوْنُ المَاخِضُ أَيْضاً: مَخَاضُ، وَالكَثِيْرُ مِنْهَا يُقَالُ لَهَا: مَخَاضٌ.

قَالَ عبدُالملكِ: وأمَّا قَوْلُهُ: «تَعُدُّ عَلَيْهِمْ بِالسَّخْلَةِ» فإنَّ السَّخْلَةَ المَوْلُوْدَةَ من الخِرْفَانِ والجِدْيَانِ، وَالكَثِيْرُ: سِخَالٌ.[٣]

قال عبدُالملكِ: أمَّا قَوْلُهُ: «ذٰلكَ عَدْلٌ بينَ غِذَاءِ[٤] المَالِ وَخِيَارِهِ» فإنَّه

---

(١) الشَّاهد مجهول القائل، وهو موجود في بعض مصادر تخريج (الرُّبَّىٰ). وفي غريب أبي عُبَيْدٍ وتهذيب اللُّغة، والصِّحاح واللِّسان وغيرها (أُمِّ البَوِّ) ورواية (ذات البَوِّ) أجودُ يشهدُ لهُ قولُ دُرَيدِ بنِ الصِّمَّةِ: [ديوانه: ٤٨]

* وكُنْتُ كَذَاتِ البَوِّ رِيْعَتْ فَأَقْبَلَتْ *

(٢) في الأصل: «مخاض».

(٣) لاتزالُ تنطقها العَامَّةُ بنجد هٰكذا، مع قَلبِ السِّين صاداً، وقلبُ السِّين صَاداً مشهورٌ في اللُّغة كثيرٌ كالصَّقر والسَّقر، والصِّراط والسِّراط، لٰكنَّهم يريدون بها بنات الماعز خَاصَّةً.

(٤) غريبُ أبي عُبَيْدٍ: ٢/٩٢، والنِّهاية: ٣/٣٤٨، ويراجع التَّهذيب للأزهري: ٨/١٧٥، والزَّاهر له: ١٤٣، واللِّسان والتَّاج: (غَذَا).

عَنَىٰ بالمَالِ هَـٰهُنا: المَاشِيَةَ، وَالغِذَاءُ: صِغَارُها، وَالخِيَارُ: كِبَارُهَا يَقُوْلُ: فَذٰلِكَ عَدْلٌ بينَ صِغَارِ المَاشِيَةِ وكِبَارِهَا، وواحِدُ الغِذَاءِ: غِذْيٌ.

قَالَ عَبدُالملكِ: وقد بَلَغَنِي[1] أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ: «بَعَثَ مُصَدِّقاً فَأَتَاهُ بشَاةٍ شَافعٍ فَلَمْ يَأْخُذْهَا وَقَالَ: ائْتِنِي بِمُعْتَاطٍ».

قال عبدُالملكِ: وَالشَّافعُ: التي مَعَهَا ولدُهَا، وإنَّما سُمِّيتْ شَافِعاً؛ لأنَّها شَفَعَتْ وَلَدَهَا، وَشَفَعَهَا وَلَدُهَا فَهِيَ ثانيةٌ، يقولُ: أَتَىٰ بِهَا وَبِولَدِهَا فَصَارَا شِفْعاً؛ لأنَّ الشِّفْعُ: الزَّوْجُ من كُلِّ شَيْءٍ، وَالوِتْرَ: الفَرْدُ من كُلِّ شَيْءٍ. قَالَ: وأَمَّا المُعْتَاطُ: فالتي قد ضَرَبَهَا الفَحْلُ وَلَمْ تَحْمِلْ فَهِيَ مُعْتَاطٌ وَعَائِطٌ، وَمُحْتَالٌ وَحَائِلٌ، وَجِمَاعُ العَائِطِ: عُوْطٌ. وجِمَاعُ الحَائِلِ: حُوْلٌ. والمَصْدَرُ في العائطِ: عُوطَطٌ. وفي الحَائِلِ: حُوْلَلٌ علىٰ مثال سُؤْدَدٍ. [2]قَالَ: وَجِمَاعُ الرُّبىٰ: رُبَيَاتٌ، وجِمَاعُ الأُكُوْلَةِ: أَكَايِلُ. وَجِمَاعُ المَاخِضِ: مَوَاخِضٌ[2].

قال عبدُالملكِ: والجَذَعَةُ من الغَنَمِ[3]: ابنةُ سَنَةٍ، والثَّنِيَّةُ: ابنةُ سنتين هَـٰكَذَا فَسَّرَ لي مَنْ سألتُ عَنْ ذٰلِكَ من الأعرابِ وَأَهلِ العِلْمِ بِذٰلِكَ من عُلَمَاءِ المَدينةِ وَالعِرَاقِ.

ـ وسألناعبدَالمَلكِ بن حَبِيبٍ عن شرح(العِقَالِ)في حديثِ أبي بكر الصِّديق

---

(١) الحديث في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/٩٢. وتفسير الشَّافع والمُعتاط فيه حرفاً حرفاً، مع تقديم وتأخير يسير. ويراجع: الفائق: ٢/ ٢٥٤، والنِّهاية وغيرهما.

(٢) ـ(٢) لم يرد في كتاب أبي عُبَيْدٍ.

(٣) لعله يقصد من الماعز خاصةً؛ لأنه من الضَّأن ما تم له ستة أشهر إلىٰ تسعة أشهر يُسمَّىٰ جَذَعاً ويُجزىء في الأضحيَة وهـٰذا معروفٌ مفصَّلٌ في كتُبِ غريب الحديثِ وكتب اللُّغةِ وكتب الفِقْهِ.. وَيُراجع: الزَّاهر للأزهري: ١٤٢.

الذي رواه مالكٌ وَغيرُهُ من أهلِ العِلْمِ حين مَنَعَتِ العَرَبُ الزَّكَاةَ بَعْدَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقيلَ له: اِقْبَلْ ذٰلِكَ منهم ما أَقَرُّوا بشَهادةِ التَّوحِيْدِ وَصَلُّواْ فَقَالَ: «وَاللهِ لأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلاَةِ والزَّكَاةِ، واللهِ لَوْ مَنَعُونِيْ عِقَالاً[1] كَانُوا يُؤَدُّوْنَهُ إِلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَىٰ مَنْعِهِ» [١/ ٢٦٩ رقم (٣٠)].

قال عبدُالملكِ: اختلَفَ العُلَمَاءُ في تأويلِ (العِقَال) الَّذِي أَرَادَ أَبُوبكرٍ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ، وَذٰلِكَ أَنَّ اسمَ العِقَالِ يَجْرِي فِي زَكَاةِ الإِبلِ علىٰ ثلاثةِ أوجُهٍ كُلُّها تُسمَّىٰ عِقَالاً.

فمنها: أنَّه الفَرِيْضَةُ التي تودّىٰ في زكاة الإبل مثل ابنة مَخَاضٍ، وابنةِ لَبُوْنٍ وما أشبهها تُسمَّىٰ عقالاً، فكانَ مالِكٌ يُأَوِّلُ حديثَ أبي بكرٍ علىٰ هـٰذا في قَولِهِ: «لَوْ مَنَعُوْنِي عِقَالاً كانوا يُؤَدُّوْنَهُ إلىٰ رَسُوْلِ الله [٣٩] ﷺ» علىٰ هَـٰذَا العِقَالِ الَّذِي فَسَّرْتُ لَكَ أَنَّهُ البَعيرُ الذي يُؤَدَّىٰ في الزَّكاة، يقولُ: لو مَنَعُوْنِي بَعِيْراً كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلىٰ رَسُوْلِ اللهِ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَىٰ مَنعِهِ، هَـٰذا كان تأويلُ مالِكٍ.

ومنها: أنَّ صَدَقَةَعامٍ واحِدٍتُسمَّىٰ عِقالاً[2]، وصَدَقَةُ عامين تُسمَّىٰ عِقَالين، وصَدَقَةُ ثَلاَثةِ أَعوامٍ تُسمَّىٰ ثلاثةَ عُقُلٍ، يَقُوْلُوْنَ: سَعَىٰ فُلاَنٌ علىٰ عِقَالٍ وَاحِدٍ، أَيْ: عَلَىٰ صَدَقَةِ عامٍ وَاحِدٍ، وسَعَىٰ عَلَىٰ عِقَالَيْنِ، أَيْ: عَلَىٰ صَدَقَةِ عَامَيْنِ. هَـٰذَا من كَلاَمِ العَرَبِ مَعْرُوْفٌ. وقد رَوَىٰ أهلُ الفقهِ أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ أَخَّرَ الصَّدَقَةَ عَامَ الرَّمَادَةِ[3]، فَلَمَّا أَحْيَا النَّاسُ بَعَثَ السُّعَاةَ فقال: اعْقِلُوا النَّاسَ

---

(١) قال أبوعُبَيْدٍ في غَريب الحديث: ٢/ ٢٠٩: «ويروىٰ: لَوْ مَنَعُوْنِي عَنَاقاً لَقَاتَلْتُهُم عَلَيهِ». قال الخطابي في غريب الحديث: ٢/ ٤٩: «وفي أكثر الرِّوايات أنه قال: «واللهِ لَوْمَنَعُوْنِيْ عَنَاقاً..»

(٢) حكاه أبوعُبَيْدٍ عن الكسائي.

(٣) عام الرَّمادة سنة ١٧ وقيل سنة ١٨، سُمِّي بذٰلك؛ لأنَّه هلكت فيه النَّاسُ والأموال كثيراً. =

عِقَالَيْنِ، يعني صَدَقَتَيْنِ، صَدَقَة العَامِ المَاضِي، وصَدَقَة العَامِ الَّذِي بَعَثَهُمْ فيه. وقد اسْتَعْمَلَ مُعَاوِيَةُ ابنَ أَخِيْهِ عَمْرَو بنَ [عُتْبَةَ بن أبي سُفيان][1] علىٰ صَدَقَاتِ كَلْبٍ فاعتَدَىٰ عليهم، فقال عَمْرُو بنُ العَدَّاء الكَلْبِيُّ في ذٰلك:[2]

سَعَىٰ عِقَالاً فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبَداً ... فَكَيْفَ لَوْقَدْ سَعَىٰ عَمْرٌو عِقَالَيْنِ

لأَصْبَحَ الحَيُّ أَوْبَاداًوَلَمْ يَجِدُوْا ... عِنْدَ التَّفَرُّقِ في الهَيْجَا جِمَالَيْنِ

فمن العُلماءِ وأهلِ المعرفةِ بكَلَامِ العَرَبِ مَنْ أَوَّلَ قولَ أبي بكرٍ: «لو مَنَعُوني عِقَالاً كَانُوا يؤدُّونَهُ إلىٰ رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَىٰ مَنْعِهِ» علىٰ تأويلِ هٰذا العِقَالِ أنَّه صَدَقَةُ عامٍ واحدٍ.

ومنها: أنَّه كان يُؤْخَذُ بعَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] مَعَ البَعيرِ من الصَّدَقَةِ عِقَالٌ يُعقَلُ بِهِ، وَمَعَ البَعيرين، قِرانٌ يقرنان به، كان هٰذا يجبُ علىٰ كلِّ مَنْ وَجَبَتْ عليه في إبله، والعِقَالُ مثلُ قيدِ الصُّوفِ، وَالقِرَانُ: حَبْلٌ يُقرنُ به البَعيران، فإذا قُرنا سُمِّيا قرينين، جَاءَ ذٰلكَ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في غيرِ حَدِيْثٍ: أنَّ سُعَاتَهُ

= وقيل: هو لجَدْبٍ تتابع فصيَّر الأرضَ والشَّجَرَ مثل لَوْنِ الرَّماد. والأول أجود». كذا قال الزَّبيديُّ في تاج العروس: (رمد).

(1) في الأصل: «عَمرُو بن مُعاوية» وهو سبقُ قلمٍ من النَّاسخ، إنَّما هو عمرو بن عُتبة بن أبي سُفْيان، كذا في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢١١، وهو مصدر المؤلِّف وفي غيره من المصادر أيضاً.

(2) عمرُو بن عُرْوَةَ بن العدَّاء الأَجْدَارِيُّ الكَلْبِيُّ، وقال المرزباني: عمرو بن عروة بن العداء، وأخباره وأشعاره قليلةٌ جدًّا. شاعرٌ إسلاميٌّ، له أخبارٌ في: معجم الشعراء: ٦٣، ومن اسمه عمرو من الشُّعراء: ٩٩، ومعجم البلدان: ٤/ ٨٧٤، والخزانة: ٥٨٥. والشَّاهد في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢١١، ومجالس ثعلب: ١٤٢، والزَّاهر: ٢٨٩، والأغاني: ١٨/ ٤٩، وأنشده أصحاب الغريب منهم الخطابي في غريبه: ٢/ ٤٧، والزمخشري في الفائق: ٣/ ١٤، وأصحاب المعاجم منهم صاحبُ اللِّسان والتاج (عقل) وغيرهما.

مُحَمَّدَ بنَ مَسْلَمَةَ الأَنْصَارِيَّ[1] وغَيْرَهُ كانُوا يَعْمَلُوْنَ بِهَٰذَا بِعِلْمِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ وَأَمْرِهِ. وجَاءَ ذٰلِكَ عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ[2] أنَّه كَانَ يأخُذُ مَعَ كِلِّ فريضةٍ عِقَالاً، وَمَعَ كلِّ فَرِيضَتين رِوَاءٌ، والرِّوَاءُ: القِـرَانُ الَّـذِي يُقرَنُ به البَعيران، وهو الحَبْلُ، وكثيرُها: أَرْوِيَةٌ، فَإِذَا جَاءَتْ إِبِلُ الصَّدقةِ إِلىٰ المَدِيْنَةِ باعَهَا إن احتاجَ إلىٰ بَيعها، أو حَمَلَ عليها في سَبِيْلِ اللهِ، ثُمَّ تَصَدَّقَ بتِلكَ العُقُلِ والأَرْوِيَةِ، فكانَ يَحْيَىٰ بنُ سَعيدٍ[3]، وَاللَّيثُ بنُ سَعْدٍ[4]، وَمُحَمَّدُ بنُ أبي

---

(١) حديث محمد بن مسلمة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢١٠ وفيه: «وذكرالواقديُّ» وهو محمد بن مسلمة بن سلمة الأنصاريُّ، صحابيٌّ قديمُ الإسلام، شهد مع النبي ﷺ بدراً فمابعدها إلاَّ تبوك فإنَّ النبيَّ ﷺ أذن له أن يقيمَ بالمدينة. وهو ممن سُمِّي في الجاهلية محمداً. وكان ممن ذهب إلىٰ قتل كعب بن الأشرف، وإلىٰ ابن أبي الحقيق، وكان أيضاً ممن اعتزل الفتنة فلم يشهد الجمل ولا صفِّين. مات بالمدينة سنة ٤٦هـ. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٣/ ١٨، والاستيعاب: ٣/ ١٣٧٧، والإصابة: ٦/ ٣٤.

(٢) حديث عمر في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢١٠، والنِّهاية: ٢/ ٢٨٠، والتَّعْلِيْقُ على الموطأ لأبي الوليد الوَقَّشيِّ: ١/ ٢٨٩.

(٣) هو يحيىٰ بن سعيد بن فَرُّوخ القَطَّان التَّميميُّ، أبوسعيدٍ البصريُّ (ت١٩٨هـ) حافظ ثقةٌ. قال عبدالله بن الإمام أحمد: سمعتُ أبي يقول: حدَّثني يحيىٰ القَطَّان، وما رأت عيناي مثله. وتكرر مثل ذٰلك من الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ. يراجع طبقات ابن سعدٍ: ٧/ ٢٩٣، والجرح والتعديل: ٩/ ١٥٠، ومقدمة الجرح والتعديل: ٢٣١، وتاريخ بغداد: ١٤/ ١٣٥، وتهذيب الكمال: ٣١/ ٣٢٩، وسير أعلام النُّبلاء: ٩/ ١٧٥، وتهذيب التَّهذيب: ١١/ ٢١٦.

(٤) هو ليثُ بنُ سَعدِ بن عبدِالرَّحمـٰن، أبوالحارث المصريُّ، مولىٰ عبدالرَّحمـٰن بن خالد بن مسافرٍ، وقيل: مولىٰ جده ثابت بن ظاعن، وأصله من الفُرس من أهل أصبهان. قال ابن سَعْدٍ: في الطبقة الخامسة من أهل مصر، قال: وكان قد استقل بالفتوىٰ في زمانه، وكان ثقةً، كثير الحديث، صحيحَهُ، وكان سريًّا من الرِّجالِ، نبيلاً، سخياً، له ضيافة. وقال عنه =

ذِئْبٍ[1]، وَعبدُالله بنُ وَهْبٍ، وَمُطرِّفُ بنُ عبدِالله، وَابنُ الماجشون وغيرُهُم من أهل العِلْمِ يُؤَوِّلُونَ قولَ أبي بَكْرٍ: «لَوْ مَنَعُوني عِقَالاً كانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَىٰ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ لَجَاهَدْتُهُمْ عَلَىٰ مَنْعِهِ» عَلَىٰ تأوِيْلِ العِقَالِ الَّذِي يُعْقَلُ بِهِ البَعِيْرُ يُؤَدَّىٰ فِي الصَّدَقَةِ.

قال عبدُالملكِ: وبه أَقُوْلُ[2]؛ لأنَّ أَبَابكرٍ ـ رحمة الله عليه ـ حِيْنَ سُئِلَ

= الإمام أحمد: ثقةٌ ثبتٌ، وكانت وفاته سنة ١٧٦هـ.

يراجع: طبقات ابن سعد: ٧/٥١٧، وتاريخ خليفة: ٤٤٩، وطبقاته: ٢٩٦، والجرح والتَّعديل: ٧/١٧٩، وتهذيب الكمال: ٢/٢٥٥، وسير أعلام النُّبلاء: ٨/١٣٦، وتهذيب التَّهذيب: ٨/٤٥٩، والشَّذرات: ١/٨٥.

(١) محمد بن عبدالرَّحمٰن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، واسم أبي ذئب هشام بن شُعبة (ت١٥٩هـ). قال الإمام أحمد: «كان يُشبَّهُ بسعيد بن المُسَيَّبِ، فقيل لأحمد: خلَّف مثله؟ قال: لا...». يراجع: التاريخ الكبير للبخاري: ١/١٥٢، ومشاهير علماء الأمصار: ١٤٠، وتاريخ بغداد: ٢/٢٦٩، وسير أعلام النُّبلاء: ٧/١٣٩، والشَّذرات: ١/٢٤٥. ومابعده من الأعلام سبق التعريف بهم. رحمهم الله جميعاً.

(٢) أيَّد أبوعُبَيْدٍ ما قاله الكسائي إنَّها صَدَقَةُ عامٍ وردَّ علىٰ القول بأنَّ العقال ما يعقلُ به البعيرُ وقال: «وكان الواقديُّ يزعمُ أنَّ هٰذا رأي مالكٍ، وابن أبي ذئبٍ. قال الواقديُّ: وكذٰلك الأمرُ عندنا. قال أبوعُبَيْدٍ: فهٰذا ما جاء في الحديثِ، والشَّواهدُ في كلام العَرَب علىٰ القَولِ الأولِ أكثرُ، وهو أشبهُ عندي بالمعنىٰ. قال الخطَّابي في غريب الحديث: ٢/٤٧: «قال أبوسُليمان: وقد خُولفَ أبوعُبَيْدٍ في هٰذا التَّفسير، وَذَهَبَ غيرُ واحدٍ من العُلماء في تفسيره إلىٰ غير وجهٍ. وأنا أحكي أقاويلهم، وأعزي كلاًّ منها إلىٰ قائله بمشيئة الله وعونه...» ثم ذكر أقوالهم مفصَّلة تجدها هُناك.

وقال أبوالوَليد الوَقَّشِيُّ في التَّعليق على المُوَطَّأ: ١/٢٨٨: «وقيل: أراد بالعقال =

أَنْ يَتَجَاوَزَ لَهُم عَنْ مَنْعِهِمُ الزَّكَاةَ إِنَّمَا ذَهَبَ إِلىٰ أَطَفِّ شَيْءٍ وَأَتفهِهِ من الزَّكَاةِ فَقَصَدَ قَصْدَهُ، قَالَ: وَاللهِ لو مَنَعُوني عِقَالاً كَانُوا يُؤَدُّوْنَهُ إِلىٰ رَسُوْلِ [٤٠] اللهِ لَجَاهَدْتُهُمْ عَلَىٰ مَنْعِهِ. يَقُوْلُ: وإِنْ كانَ طَفِيْفاً تَافِهاً، هٰذا الَّذِي يَخرجُ إليه مذهبُ كَلاَمِهِ، وصَدْرُ حَدِيْثِهِ، وبِسَاطُ أَمرِهِ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَىٰ العِقَالِ هُنا صَدَقَةَ العَامِ الوَاحِدِ، أَوِ الفَرِيْضَةَ نَفْسَهَا المَأْخُوْذَةَ في الصَّدَقَةِ لَكَانَتْ هِيَ الزَّكَاةُ التي سُئِلَ أن يَتَجَاوَزَ لهم عَنها، ولاستَحَالَ إِذَنْ كَلاَمُهُ أَنْ يقولَ: لو مَنَعُوني زكاةً كانُوا يؤدُّونها إلىٰ رَسُوْلِ اللهِ لَجَاهَدْتُهُم عَلَىٰ مَنْعِهَا؛ لأنَّهم قَدْ كَانُوا مَنَعُوا الزَّكاةَ، وفي مَنْعِهَا كَلَّمُوْهُ، ولٰكنَّه لَمَّا مَنَعُوْهُ الزَّكاةَ ذَهَبَ فيماحَلَفَ عليه، وفيما اسْتَبْصَرَ فيه من قِتَالِهِمْ عَلَىٰ مَنْعِهَا إلىٰ أَدَقِّ ما يكونُ مما يَجبُ مع الزَّكاة فقال: لو أعطوني الزَّكاة ومنعوني ذٰلك العِقَال علىٰ تَفَاهَتِهِ، وطَفَافَتِهِ، ويَسَارَةِ خَطْبِهِ، لقاتَلْتُهُم علىٰ مَنْعِهِ، هٰذا ظاهرٌ بَيِّنٌ شَاهِدُهُ منه، ما يَحتاجُ إلىٰ شاهدٍ من غَيرِهِ.

قال عبدُالملكِ: وإنَّما ذَهَبَ أبوبكرٍ ـ رحمه الله ـ في هٰذا المَعْنىٰ إلىٰ قَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «مَنْ كذَّبَ بحَرْفٍ من القُرآن فَقَدْ كَذَّبَ به كلِّهِ» فكذٰلك تأوَّل أبوبكر منعهم للعِقَال من زكَاتِهِم لو مَنَعُوْهُ وإِنْ كان تَافِهاً؛ لأنَّه تَكْذِيْبٌ بالزَّكاة كلِّها إذا صَارَ العقالُ منها وَمَعَهَا، وَكَانَ ذٰلِكَ مثل تَكْذِيْبِ مَنْ كَذَّبَ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ من القُرآنِ وهو مُؤْمِنٌ بِجَمِيْعِهِ مَاعَدا ذٰلِكَ الحَرْف، أنَّه به مكذِّبٌ بجمِيْعِهِ، وغيرُ مشفَّعٍ بما آمنَ به منه مَعَ تكذيبِهِ بذٰلِكَ الحَرْفِ، فكذٰلِكَ مَنْ مَنَعَ

= مايعقلُ به البعيرُ وهو الصَّحيح. .» وأورد اليفرُني في «الاقتضاب» أقوالهم في ذٰلك ولم يرجح ولم يختر، ومن أغربها قوله: «روىٰ عيسىٰ عن ابن القاسم أنه قال العقال: القَلُوْصُ. ورواه القاسم وابن وهب عن مالكٍ». ويراجع: مشارق الأنوار للقاضي عياض: ٢/ ١٠٠.

شَيْئاً مِنَ الزَّكاةِ وإنْ كان تافهاً جُوْهِدَ عليه، وَإِنْ أَدَّىٰ مِنْهَا مَا هُوَ أَكْبرُ من الَّذي مَنَعَ مِنْهَا.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شرحِ (البَعْلِ) في حَدِيْثِ مالكٍ**

الذي رَوَاهُ عن سُليمان بنِ يَسَارٍ، عن بُسرِ بن سَعِيْدٍ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «فِيْمَا سَقَتِ السَّمَاءُ والعُيُونُ والبَعْلُ العُشْرُ، وفيما سُقِيَ بالنَّضْحِ نِصْفُ العُشْرِ» [١/ ٢٧٠ رقم (٣٣)].

قال عبدُالملكِ: البَعْلُ: ما شَرِبَ بِعُرُوْقِهِ ثَرىً من الأَرْضِ من غَيْرِ سَقْيِ سَمَاءٍ وَلاَ غَيْرِهَا[١]، فإِذَا سَقَتْهُ السَّماءُ فهو عِذْيٌ، وفي البَعْلِ قَالَ النَّابِغَةُ ـ في

(١) غريبُ أبي عُبَيْدٍ: ١/٦٧، وإصلاح غلط أبي عبيدٍ: /٥٢، والغَريبين: ١/١٨٨ (ط) مصر، والفائق: ١/١١٨، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٨٠، والنِّهاية: ١/١٤١. ويُراجع العين: ٢/ ١٥٠، ومختصره: ١/١٧٦، وجمهرة اللغُة: ٣٦٥، وتهذيب اللُّغة للأزهري: ٢/٤١٣، والزَّاهر له: ٢٥٤، ٤٢٢، ومجمل اللغة: ١٢٩، والمحكم: ٢/١٢٣، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (بعل).

وَنَقَلَ ابنُ قُتَيْبَةَ نَصَّ كلامِ أَبي عُبَيْدٍ وَعَقَّب عليه بِقَوْلِهِ: «قال أبومُحَمَّدٍ: وقد تدبَّرتُ هٰذا التفسيرَ وناظرتُ فيه الحجازيين وغيرهم فلم أرَ له وجهاً؛ لأنَّ الحَدِيْثَ الأولَ: «ما سُقِيَ منه بَعْلاً» وذكر هو أنَّ البعلَ لا تَسقيه السَّماءِ ولا غيرها. وهٰذا نقضٌ لذٰلكَ؛ ولأنَّ البَعْلَ من النَّخْلِ وغيرَ البَعلِ وجميعَ الشَّجرِ يَشربُ بعُرُوقِهِ لا بأَعاليه؛ ولأنَّ الغِذْيَ والمَسْقِيَّ جميعاً تسقيها السَّمَاءُ، فأينَ هَـٰذا النَّخل الذي لا تَسقيه السَّماء ولا غيرها؟! أفي أرضٍ لم تُمطر قَطُّ؟!أم في كِنٍّ؟ هـٰذا ما لايُعرفُ، ولم أراهم يختلفون في البَعْل أنَّه الغِذْيُ بعَينه..».

وَرَدَّ الأزهريُّ علىٰ ابن قُتَيْبَة في هَـٰذَا فنقل كلامهما ثم قال: «قلتُ: وقد ذكر القُتَيْبِيُّ هٰذا في الحروف التي ذكر أنَّه أصلحَ الغَلَطَ التي وقع فيها [أبوعُبَيْدٍ]، وأَلْفَيْتُهُ يتعجَّبُ من قول الأَصْمَعِيِّ: «البَعْلُ: ما شَرِبَ بعُرُوْقِهِ من الأرضِ من غيرِ سَقْيِ السَّماءِ ولا غيرها» وقال: «ليت شعري أينما يكونُ هـٰذا النَّخلُ الذي لا يُسقىٰ من سماءٍ ولا غَيرِهَا؟!» وتوهَّم أنَّه =

= يُصْلِحُ غَلَطاً فجاءَ بأَطَمّ غَلَطٍ، وجَهِلَ ما قَالَهُ الأصمعيُّ، وَحَمَلَهُ جَهْلُهُ علىٰ التَّخَبُّطِ فيما لا يَعْرِفهُ، فرأيتُ أن أذكرَ أصنَافَ النَّخْلِ لتقف عليها فيصحَّ لَكَ ما حكاهُ أبوعُبَيْدٍ عن الأصمعيِّ. . .» وذكر أصنافاً ثلاثةً ثم قال: «وقد رأيتُ في جذيمةِ عبدالقيس نَخْلاً كثيراً عُروقُها راسخةٌ في الماءِ، وهي مُستَغْنِيَةٌ عن السَّقي وعن ماء السَّماءِ تُسَمَّىٰ بَعْلاً». وذكر القاضي عياضٌ ـ رحمه الله ـ في ترتيب المدارك: ٦/٢٥ أنَّ يوسف بن عبدالله القِفْصِيَّ التَّمِيْمِيَّ (ت ٣٣٢هـ) أَلَّفَ كتاباً نَصَرَ فيه أباعُبَيْدٍ بن سَلَّام علىٰ ابن قُتَيْبَةَ، ولغيره مؤلفاتٌ بهٰذا المعنىٰ.

وَنَقَلَ أَبُوالوليد الباجيُّ في المُنْتَقَىٰ: ٢/١٥٨ عن ابن حَبِيْبٍ فقال: «قال ابن حَبِيْبٍ: «البَعْلُ ما شربَ بعروقه من غير سَقي سَمَاءٍ ولا غيرها، والسَّيْحُ ما سقته السَّماء. [قال]: وهٰذا شيءٌ لا أراه يكون إلاَّ بمطر؟ [بمصر] لأنَّها علىٰ كلٍّ يأخذُها سَقْيُ النِّيلِ. .» وعنه في «الاقتضاب» لليفرُنيِّ.

(١) البيت من قصيدة للنَّابغةِ الذُّبيانيِّ في ديوانه: ٩٩ يَنْهَىٰ النُّعمان بن المُنْذِرِ أن يغزُوَ بني حُنٍّ بن حرامٍ من عُذرة أولها:

لَقَدْ قُلْتُ للنُّعْمَانِ يومَ لقيتُهُ	يُرِيدُ بني حُنٍّ بِبُرْقَة صَادِرِ
تَجَنَّبْ بَنِي حُنٍّ فَإِنَّ لِقَاءَهُمْ	كَرِيهٌ وَإِنْ لَمْ تَلْقَ إلاَّ بِصَابِرِ
عِظَامُ اللُّهَا أَوْلاَدُ عُذْرَةَ إِنَّهُمْ	لَهَامِيمُ يَسْتَلْهُونَهَا بِالحَنَاجِرِ
هُمُ مَنَعُوا وَادِيْ القُرَىٰ مِنْ عَدُوِّهِمْ	بِجَمْعٍ مُبِيْرٍ للعَدُوِّ المُكَاثِرِ
مِنَ الوَارِدَاتِ المَاءِ. . . .	. . . . . . البيت
بِزَاخِيَةٍ أَلْوَتْ بِلِيْفٍ كَأَنَّه	عِفَاءُ قِلَاصٍ طَارَ عَنْهَا تواجِرُ
صِغَارِ النَّوىٰ مَكْنُوْنَةٍ لَيْسَ قِشْرُها	إِذَا طَارَ قِشْرُ التَّمْرِ عنها بطَائِرِ
هُمُ طَرَدُوا عَنْهَا بَلِيًّا فأَصْبَحَتْ	بَلِيٌّ بِوَادٍ مِنْ تِهَامَةَ غائِرِ
وَهُمْ مَنَعُوْهَا من قُضَاعةَ كلِّها	ومِنْ مُضَرِ الحَمْرَاءِ عِنْدَ التَّغَاوُرِ

=

مِنَ الوَارِدَاتِ المَاءَ بالقَاعِ تَسْتَقِيْ ... بِأَذْنَابِهَا قَبْلَ اسْتِقَاءِ الحَنَاجِرِ

فأخبرَ أنَّها تَشْرَبُ بعُرُوقِهَا، وإيَّاهَا أراد بأَذْنَابِهَا، أَيْ: بعُرُوقِها، وَقَالَ عبدُاللهِ بنُ رَوَاحَةَ: (١)

هُنَالِكَ لاَ أُبَالِيْ سَقْيَ نَخْلٍ ... وَلاَ بَعْـلٍ إِذَا عَظُـمَ الإِتَـاءُ

وَالإِتاءُ: الغَلَّةُ والخَرَاجُ، وهي الإِتَاوَةُ أيضاً.

قال عبدُالمَلكِ: وما سَقَتِ العُيُونُ والأنهارُ فهو [٤١] سَيْحٌ وغَيْلٌ، يَقولُ: فهو يَشْرَبُ غَيَلاً، وَيَشْرَبُ سَيْحاً؛ لأنَّه يَسِيْحُ في الأرضِ يَجري عليها. قال: وَالعِذْيُ: هُوَ العَثَرِيُّ أَيْضاً. قال عبدُالمَلِكِ: وهو يَتَصَرَّفُ علىٰ ثلاثةِ أَوجهٍ؛ بَعْلٌ، وعِذْيٌ، وسَقْيٌ، وكذٰلِكَ صَدَقَةُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في الحَدِيْثِ علىٰ ثَلاَثَةِ أَوْجُهٍ قال: «فيما سَقَتِ السَّمَاءُ والعُيُونُ والبَعلُ العُشْرُ»، فما سَقَتِ السَّماءُ فهو عِذيٌ وعَثَرِيٌّ، وما سَقَتِ العُيُوْنُ والأَنهارُ فهو غَيْلٌ وسَيْحٌ وسَقيٌ. والبَعْلُ: مَا شَرِبَ بِعُرُوْقِهِ من ثَرَىٰ الأرضِ.

قال عبدُالملكِ: وأَمَّا النَّضْحُ فَمَا سُقِيَ بالسَّواني، أو الزَّرَانِيقِ، وَالدَّلوِ باليَدِ، هوكلُّ ماسُقِيَ بالعِلاَجِ والمَؤُونةِ، فلذٰلك جَعَلَ زكاتَهُ نِصْفَ العُشْرِ تَخْفِيْفاً لِمَؤُونَتِهِ.

= وَهُمْ قَتَلُوْا الطَّائِيَّ بالحِجْرِ عَنْوَةً ... أَبَاجَابِرٍ وَاسْتَنْكَحُوْا أُمَّ جَابِرِ

قوله: (بالحناجر) في البيت الثالث تروىٰ: (بالجَرَاجِرِ) وهي الحلوقُ أيضاً، وهٰذه الرِّوايةُ الأَخِيْرَةُ أولىٰ؛ لئلا تكرر القافية. والشَّاهد في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٦٧، وتَهذيب اللُّغة: ٢/ ٤١٣ وغَيرهما من مصادر التَّخريج السَّابقة وغيرها.

(١) ديوان عبدالله بن رواحة: ١٥١ (وليد قصَّاب) ويُراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٦٩، وتهذيب اللُّغة: ٢/ ٤١٣ وغيرهما. ويروىٰ: (رواء).

(شرحُ غريبِ كتابِ الحَجِّ)[1]
(من موطَّأ مالك بن أنَسٍ رحمه الله)

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرحِ (الإهلالِ بالحجِّ) في أحاديثِ مالكٍ في كتابِ الحَجِّ

فقال: معنىٰ الإهلالِ بالحَجِّ: التَّلبِيَةُ، فأمَّا نَفْسُ الكَلِمَةِ فإنَّ الإهلالَ الاستفتاحُ[2]، وكذٰلك التَّلبيةُ، بها يُستفتحُ الحَجُّ، وكلُّ مُسْتَفْتِحٍ شيئاً بكلامٍ فهو مُهِلٌّ، ومنه الحَدِيْثُ في المَوْلُوْدِ[3]: «لا يُصَلَّىٰ عليه، وَلاَ يَرِثُ ولا يُوْرَثُ حتَّىٰ يَسْتَهِلَّ صَارِخاً» يقولُ: حتَّىٰ يَسْتَفْتِحَ صائِحاً، الصَّارِخُ: الصَّائحُ، ويَستهلُّ: يستفتحُ بالصِّياحِ، ومنه قَوْلُ اللهِ عزَّ وجلَّ ـ في الذَّبيحةِ ـ:[4] ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ يعني: مَا ذُبِحَ للأَوْثَانِ، وَذٰلِكَ أنَّ الذَّابِحَ يَسْتَفتِحُ عند الذَّبحِ،

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/٣٢٢، ورواية أبي مُصعب: ١/٤٠٧، ورواية محمد بن الحسن: ١٣٣، ورواية سُويد: ٣٧٩، والاستذكار: ١١/٧، والتَّعليق على الموطأ: ١/٣٥٣، والمُنتقىٰ لأبي الوليد: ٢/١٩٢، والقبس: ٢/٥٣٩، وتنوير الحوالك: ١/٣٠١، وشرح الزُّرقاني: ٢/٢٢٢.

(٢) الإهلالُ: رفعُ الصَّوتِ كذا قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ وغيره.
وشرح اللَّفظة في: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٢٨٥، وغريب ابن قُتيبة: ١/٢١٨، وغريب ابن الجَوزي: ٢/٥٠٠، والفائق: ٤/١٠٩، والنِّهاية: ٥/٢٧١. ويراجع: العين: ٣/٣٥٣، ومختصره: ١/٣٤١، وما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيديِّ: ٢٣٦، وجمهرة اللُّغة: ١٦٩، والزَّاهر للأزهري: ١٧١، وتهذيب اللُّغة: ٥/٣٦٥، والتَّمهيد: ١٣/١٦٦، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (هلل).

(٣) النِّهاية: ٥/٢٧١.

(٤) سورة المائدة: الآية: ٣.

فأمَّا المُؤمنُ فيَستفتِحُ باسمِ اللهِ، وأمَّا الكَافِرُ فَيَسْتَفْتِحُ باسمِ ما يَعبُدُ من دُونِ اللهِ، وَقَالَ النَّابغةُ الذُّبيانيُّ ـ يذكر دُرَّةً أخْرَجَهَا الغَوَّاصُ من البَحْرِ ـ: فقال:[1]

أوْ دُرَّةٌ صَدَفِيَّةٌ غوَّاصُهَا ... بَهِجٌ مَتَىٰ يَرَهَا يَهِلُّ ويَسْجُدِ

يعني يَسْتَفْتِحُ عندَ رُؤْيَتِهَا بالصِّياحِ. بحَمْدِ اللهِ والاسْتِبْشَارِ بِهَا، وَقَالَ الفَرَزْدَقُ:[2]

---

(١) ديوان النَّابغة الذُّبياني: ٩٢ من قصيدته المشهورة في وصف المُتَجَرِّدة أولها:

أَمِنَ آلِ ميَّة رائحٌ أو مُغْتَدِي ... عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ

وقبل البيت وما بعده مما يتصل بمعناه هٰكذا:

مَحْطُوطةُ المتنين غيرُ مُفَاضَةٍ ... ريَّ الرَّوادِفِ بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ

قَامَتْ تَرَاءَىٰ بين سَجْفَيْ كَلَّةٍ ... كالشَّمسِ يومَ طُلُوعِهَا بالأسعدِ

أو درةٍ صَدَفِيَّةٍ ... ... البيت

أو دُمْيَةٍ من مَرْمَرٍ مَرْفُوعَةٍ ... بُنِيَتْ بآجُرٍّ يُشادُ وقُرْمُدِ

نَظَرَتْ إليكَ بحَاجَةٍ لم تَقْضِهَا ... نَظَرَ السَّقيمِ إِلَىٰ وُجُوه العُوَّدِ

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إسْقَاطَهُ ... فَتَنَاوَلَتْهُ واتَّقَتْنَا باليَدِ

بمُخَضَّبٍ رَخْصٍ كأنَّ بَنَانَهُ ... عَنَمٌ يكادُ من اللَّطَافَةِ يُعْقَدِ

والشَّاهد في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٨٥، وتهذيب اللُّغة: ٥/ ٣٧٦، والتَّمهيد: ١٣/ ١٦٨... وغيرها.

(٢) البيت ليس للفَرزدق كما ظَنَّ المؤلِّفُ، وإنَّما هو لعَمْرو بن أحمر الباهلي في ديوانه: ٦٦ من قصيدة طويلة، وقبله:

كَمْ دُوْنَ لَيْلَىٰ من تَنُوْفِيَّةٍ ... لمَّاعَةٍ تُنذرُ فيها النُّذُرْ

يَهِلُّ بالفَرْقَدِ ... ... البيت

وكذا أنشده له أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ١/ ١٨٦، وهو مصدرُ المؤلِّفِ، وعنه في تهذيب اللُّغة: ١٠/ ٢١٧. وهو أيضاً في: التَّمهيد: ١٣/ ١٦٧، واللِّسان: (ركب) و(عَمَرَ) و(هَلَلَ) وفي هٰذه الأخيرة: قال: قال الرَّاجِز، والبيتُ من السَّريع لا من الرَّجز، لكنَّ =

يُهِلُّ بالفَرْقَدِ رُكْبَانُها كَمَا يُهِلُّ الرَّاكِبُ المُعْتَمِرْ

يعني يَسْتَفْتِحُ بالنِّداءِ بالفَرْقَدِ؛ لأنَّه به يُهْتَدَىٰ[1]، وإيَّاهُ يؤمُّ في تِلْكَ الفَلَاة لِسَعَتِهَا، وما يُخْشَىٰ من الحَيْرَةِ فيها، فالإِهْلَالُ والاسْتِهْلَالُ: هُوَ الاستِفْتَاحُ بالصِّيَاحِ بالشَّيْءِ، قَالَ عبَّاسُ بنُ نَاصِحٍ:[2]

= السَّريعَ أُخَيَّ الرجز. وقد نَظَمَ الإمامُ العلاَّمةُ ابنُ مُعْطِيْ النَّحْوِيُّ «ألفيته» من البَحرين معاً الرَّجز والسَّريع قال:

لأَسِيَّمَا مَشْطُوْرِ بَحْرِ الرَّجَزِ إِذَا بُنِيْ عَلَىٰ ازْدِوَاجٍ مُوجَزِ
أَوْمَا يُضَاهِيْهِ مِنَ السَّرِيْعِ مُزْدَوَجَ الشُّطُوْرِ كالتَّصْرِيْعِ

قال شارح ألفيَّته الإمام العلاَّمة أحمدُ بنُ يوسف بن مالك الرُّعيني الغرناطيُّ الأندلسي (ت٧٧٩هـ): «ووجه مشابهة السَّريع للرَّجز أنَّهما لا يفترقان إلاَّ في الجزء الأخير وهو (مفعولاتُ) في السَّريع و(مستفعلن) في الرَّجز، ومع هٰذا الجزءان متقاربان لا فرق بينهما إلاَّ بالوَتِدِ المَفروقِ في آخر (مفعولات) والوَتِدِ المجموع في آخر (مستفعلن) وهٰذا الفرقُ يسيرٌ، وإذا قطع (مستفعلن) في الضَّرب الثَّاني من الرَّجز صار (مستفلْ) بسكون اللاَّم يُنقل إلىٰ (مفعولن) فإذا أتبعت العَرُوضَ للضَّربِ لأجل التَّصْرِيْعِ صار البيت (مستفعلن) (مستفعلن) (مفعولن) وذٰلكَ أنَّ (مفعولات) في السَّريع إذا كشف حذفت تاؤه فيبقىٰ (مفعولا) . . .» وأطال في شرحه تجده هناك مفصلاً.

(١) لشرَّاح معاني الشِّعر في هٰذا البيت تأويلان راجعان إلىٰ معنىٰ (الفَرقد) وهل المقصود به (النَّجم المعروف) أو (ولد البقر الوحشيّ) وما ذكره المؤلِّف من أنَّه النَّجم المعروف هو رأي الأصمعيّ. وقال غيره: يريد إنَّهم في مفازة بعيدة من المياه، فإذا رأوا فرقداً ـ وهو ولد البَقرة الوَحْشيَّة ـ أَهَلُّوا؛ أي: كبَّروا؛ لأنَّهم قد علموا أنَّهم قد قربوا من الماء» (اللِّسان) ولا تزال العامة بنجد تُسمِّي ولد بقر الوحش فرقداً و(أمّ الفرقدا) قصيدة مشهورة لشاعر عاميٍّ من شعراء بَلدتنا عُنيزة اسمه (الشُّعيبي) عاش في القرن الحادي عشر ـ فيما أظن ـ.

(٢) عَبَّاسُ بن ناصِح، أبوالعلاء الثَّقَفِيُّ، مولاهم، كان والده عبداً لمزاحمة بنت مزاحم الثَّقَفِيِّ وهو من بيتِ عِلْمٍ، وفَضْلٍ، وشِعْرٍ، وقَضَاءٍ، أصله بَرْبَرِيٌّ من نِفْزَةَ من قبائل البربر، ويُقال: =

= عباس بن نَاصح بن يلتت المَصمُودي. كذا قال نسَّابةُ أهل الجزيرة المفضّل المَذْحَجِيُّ.
رحل به أبوه إلىٰ المشرق صَغيراً، فنشأ بمصر، وتردَّدَ على الحِجَاز طالباً لِلِسَانِ العَرَب، ثم دخل العِراقَ فلقِيَ الأصمعيَّ وغيرَه من عُلماء النَّحو البَصريين والكوفيين، ورَحَلَ ثانيةً لَمَّا وَجَّهَهُ الأميرُ عبدالرَّحمـٰن بن الحكم إلىٰ العراق لالتِماسِ الكُتُب القَدِيْمَةِ، فَلَقِيَ الحسنَ بنَ هانىءٍ (أبانُواسٍ) فاستنشده فيقال: إنَّ الحسنَ قضىٰ له علىٰ نفسِهِ بالفَضْلِ، حكىٰ ذٰلك ابن الفَرَضيِّ وغيره، ورجع إلىٰ الأندلس، ومدح ملوكها، وكان شاعراً مُصقعاً، وشعره مؤلَّفٌ، مَعرُوفٌ، مَشروحٌ. قال ابن الفرضي: كان عبَّاس من أهلِ العِلْمِ باللُّغَةِ والعَرَبِيَّةِ، وله حَظٌّ من الفقهِ والرِّوايةِ، لم يُشهرْ عنه؛ لغلبة الشِّعرِ عليه، كان يسلك في أشعاره مسالِكَ العربِ القديمةِ، واستقضاهُ الحكم علىٰ شَذُوْنَةَ والجزيرة. هـٰذا ما ذكره القاضي عياض في (ترتيب المدارك» في ترجمة ابنه عبدالوهاب، قال عن ابنه: وكان من كبار الفقهاء، رحل مع ابن مُزَيِّنٍ، وابنِ مَطْرُوحٍ وغيرهما.

وذكر القاضي عياض ـ رحمه الله ـ حفيده محمد بن عبدالوهاب بن عَبَّاسٍ، وابنَ حفيده عبدالوهاب بن محمد بن عبدالوهاب بن عبَّاس. وكلاهما من الفقهاء، والقُضاة والشُّعراء، وقال القاضي عياضٌ ـ رحمه الله ـ: «والنَّباهَةُ والعلمُ باقيان في بيتهم هـٰذا بالجزيرة، أدركنا منهم: أباعبدالله محمد بن عبدالوهاب، وكان من فقهائها المشاوَرِين بها، وتوفي بها».

روىٰ الزُّبيديُّ في طبقات النَّحويين: ٢٦٢ قال: «أخبرني محمَّد بن عُمر بن عبدالعزيز، أخبرني عُفَيْرُ بن مسعودٍ، أخبرني عبدُالوَهَّاب بن عبَّاسِ بن ناصحٍ قال: كان أبي لا يقدِمُ من المشرق قادمٌ إلا كشفه عن مَنْ نَجَمَ في الشُّعراء بعد ابن هرمة، حتىٰ أتاه رجلٌ من التُّجارِ فأعلمه بظهور حسن بن هانىءٍ، وارتحاله من البَصرة إلىٰ بغداد، والمحل الذي حلَّه من الأمين وبني بَرْمَك فأتاه من شعره بقصيدتين. . . فقال أبي: هـٰذا أشعر الجنِّ والإنس، والله لا حَبَسَنِي عنه حابسٌ، فَتَجَهَّزَ إلىٰ المشرق». وذكر قصَّة لقائِهِ له وهي مثيرة جدًّا، قال ابن سعيدٍ في «المُغْرِبِ»: «وجعله الرَّازي فحلَ شُعَرَاءِ الأندلس» وقال السُّيوطي في

نَشَرَتْ هِمَّتِيْ فَبُتُّ أُنَاجِيْ هِلَّـةً مِـنْ قَصِيْـدَةٍ غَـرَّاءِ

يعني: فبُتُّ أناجي استِفتاحاً من قَصِيْدَةٍ غَرَّاءَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (القَرْنَيْنِ) [٤٢] في[1] حديث مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن أَبي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ: «إذْ كان يَغْتَسِلُ بالأَبْوَاءِ بينَ القَرْنَيْنِ وهو يَسْتُرُ بثَوْبٍ». [١/ ٣٢٣ رقم (٤)]. ما القرنانُ؟

قال [عبدُالملك]: هُمَا العَمُودان اللّذانِ تكونُ عليهما سانيةُ البِئْرِ.[2]

= «البغية»: «ومات بعد ثلاثين ومائتين».

أخباره في طبقات النَّحويين واللُّغويين: ٢٦٢، وترتيب المدارك: ٦/ ٢٦٨، وتاريخ علماء الأندلس: ١/ ٢٤٥، والمُغْرِب: ١/ ٣٢٤، وإنباه الرُّواة: ٢/ ٣٦٥، وبغية الوعاة: ٢/ ١٢، ونفح الطيب: ١/ ٣٤٣، ٣٤٤، ٢/ ٢٦١، ٣/ ٤٢٤.

إنَّما توسعتُ في ذكره؛ لأنَّ المؤلِّف استشهدَ بشعره، وهو ممن لا يحتَجُّ به؛ فأردت أن يُعْرَفَ قدرُهُ وتمكُّنُهُ من العلم، وما قيل عن شاعريته، فلعلَّ ذٰلك يكونُ شافعاً للمؤلِّف في ذٰلك. والله تعالى أعلم.

(١) بقية الكلام في الورقة رقم ٥٥ من الأصل.

(٢) كتاب البئر لابن الأعرابي: ٦٩، ٧٠ قال: «والشِّجارُ: خَشَبَتَان علىٰ جانِبَي البِئْرِ عليهما عارِضَةٌ، ودُون العَارضةِ بقدرِ ذِرَاعٍ أو ذِرَاعين عارضةٌ أُخرىٰ...». ثم قال: وإذا كان الشِّجاران من بناءٍ، طينٍ أو حِجَارَةٍ فهما: الزُّرنُوقانِ والقَرْنَانِ قال الشَّاعِرُ:

تأمَّلِ القَرْنَيْنِ فأنظُرْ مَاهُمَا

أَحَجَـراً أَمْ مَـدَراً تَرَاهُمَـا

ويُراجع نوادر أبي زيد: ٤٧٧، وتهذيب اللُّغة: ٩/ ٨٨، والمُخصَّص: ١٠/ ٤٤، والفائق: ٢/ ٣٣٥، والصِّحاح واللِّسان والتاج (شجر) و(قرن). و(الزُّرنوقان) هٰكذا يُطلق =

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (التَّفَثِ) حيثُ جَرَىٰ ذكره في كتاب (الحَجِّ)، وفي (القُرآن) حيثُ يقول [عزَّ وجَلَّ][1]: ﴿لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾

قال [عبدُالملك]: التَّفَثُ:[2] كلُّ ما حُرِّمَ علىٰ المُحرم بالحَجِّ من حَلقِ

= عليهما في عاميَّة أهل نجد الآن.

والبيتان من الرَّجز اللَّذان أَنشدهما ابن الأعرابي لراجز مجهولٍ، أنشدهما أيضاً أبوزيدٍ الأَنْصَارِيُّ ـ رحمه الله ـ في «نوادره» كما أشرتُ، وأنشدَ بعدَهُما:

إِنَّكَ لَنْ تَذِلَّ أَوْ تَغْشَاهُمَا
وتَبْرُكَ اللَّيْلَ إِلَىٰ ذُراهُمَا

و(الأَبْوَاءُ) التي ذكرها مالك ـ رحمه الله ـ ولم يتعرَّضْ لها الشَّارحُ ـ رحمه الله ـ؛ لأنَّه إنَّما سُئِلَ عن القرنين فحسبُ، وتتميماً للفائدة أقول: قال أبوالوليد الوَقَّشيُّ في تعليقه على الموطأ: ١/ ٣٥٣: «الأبواءُ: مَوضعٌ بجهة مكةَ وهو مَمْدُودٌ». أقول: ولو قال: بجهة المدينة لكان أولىٰ، وفي نهاية ابن الأثير: ١/ ٢٠، هو بفتح الهمزة، وسكون الباء والمدّ: جَبَلٌ بين مكة والمدينة، وعنده بلدٌ يُنسب إليه». أقول أيضاً: هـٰذا أقربُ إلىٰ الصَّوابِ من الأوَّلِ. فالأبواء من أعمالِ المدينةِ الشَّريفةِ، علىٰ ساكنها الصَّلاة والسَّلام.

ويُراجع عن الأبواء: معجم ما استعجم: ١٠٢، ومعجم البُلدان: ١/ ٧٩، والرَّوض المعطار: ٦، والمغانم المطابة: ٦ أيضاً، ووفاء الوفاء: ١١١٨، وهي الآن مَعروفةٌ قريبةٌ من مَستُورة، وبها قبرٌ يقال: إنَّه قبر آمنة أمِّ النَّبيِّ ﷺ، وجاء في غريب الحديث للخَطَّابيِّ: ١/ ٣١٦: «قال أبوسُلَيمان: وفي حديث النبيِّ صلىٰ الله عليه [وسلم] أنَّ قريشاً لمَّا خرجت في غزوة أحدٍ فنزلوا الأبواء قالت هندُ بنتُ عتبة لأبي سُفيان بن حَرْبٍ: لو نجثتُم قبرَ آمنةَ أمِّ محمَّدٍ فإنَّه بالأبواءِ».

ويُراجع: أخبار مكة للأزرقي: ٢/ ٢٧٣، وفي وفاتها بالأبواء أو بمكة خلافٌ ليس هـٰذا موضع ذكره، وإن كان الرَّاجح أنَّه بالأبواءِ.

(١) سورة الحج: الآية: ٢٩.

(٢) شرحُ اللَّفظة في: معاني القُرآن للفرَّاء: ٢/ ٢٢٤، ومجاز القرآن لأبي عُبَيْدَةَ: ٢/ ٥٠، =

الشَّعْرِ وقَصِّ الشَّارِبِ، وتَقليمِ الأظفارِ، ونَتْفِ الإبطِ، وَحَلْقِ العَانةِ، وَقَتْلِ القَمْلِ، ولُبْسِ الثِّيابِ، ومَسِّ الطِّيبِ، فَالتَّفَثُ: اجتِنَابُ ذٰلِكَ كُلِّهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المِشْقِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن نافعٍ، عن أَسلمَ مولىٰ عُمَرَ بن الخَطَّابِ: «أنَّ عُمَرَ رأىٰ علىٰ طَلحةَ بنِ عُبيدالله ثوباً مَصْبُوغاً بمِشْقٍ وهو مُحْرِمٌ فقال: ما هٰذا يا طَلحةُ؟! فقال: ياأميرَ المؤمنين إنَّما هو مَدَرٌ، فقال له عُمَرُ: إنَّكُم أيُّها الرَّهْطُ أَئِمَّةٌ يَقْتَدِيْ بِكُمُ النَّاسُ، فلو أنَّ رَجُلاً جَاهِلاً رأىٰ هَٰذا الثَّوْبَ عَلَيْكَ لَقالَ: إنَّ طَلْحَةَ كان يلبسُ الثِّيابَ المُصَبَّغَةَ في الإحرامِ، فَلاَ تَلْبِسُوا أيُّها الرَّهْطُ شَيْئاً من هَٰذه الثِّيابِ المُصَبَّغَةِ في الإِحْرَامِ» [١/ ٣٢٦ رقم (١٠)]

قال عبدُالمَلكِ: المِشْقُ: المَغْرَةُ[1] المَدَنِيَّةُ التي يُصبَغُ بها الثِّيابُ فيأتي لونُها يُشْبِهُ الوَرْسَ، ولم يَكْرَهْ عُمَرُ الصَّبغَ بالمِشْقِ للمُحْرِمِ، وَلَكنَّه يَخَافُ أَنْ يَحْمِلَهُ الجَاهلُ به عَلَىٰ غَيْرِ المِشْقِ إذَا رآهُ عَلَىٰ مثلِ طَلْحَةَ، فيستجيز لبسَ الثَّوبِ المَصْبُوغ بغَيرِ المِشْقِ مثل الوَرْسِ أَوْ الزَّعْفَرَانِ، فإنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ أنْ يلبسَ المُحرِمُ ثَوْباً مَصْبُوغاً بوَرْسٍ[2] أو زَعفرانٍ؛ لأنَّهما من الطِّيبِ

= ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجاج: ٣/ ٤٢٣، والمُحرَّر الوَجيز: ١٠/ ٢٦٩، وزاد المسير: ٥/ ٤٢٦. وهي مشروحةٌ في كتب غريب الحديث والمعاجم اللُّغوية، ولٰكنها في كتب التفاسير أكثر وضوحاً. وتحدث عنها الفقهاء وشرحها شراح غرائب ألفاظ الفقهاءِ.

(١) في الأصل: «المغرا». والمَغْرَةُ: الطِّينُ الأحمرُ كذا في اللِّسان (مَغر) وكذا جاء في التَّمهيد لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ١٦/ ١٢٣ وغيره.

(٢) الوَرْسُ: نبتٌ أصفرُ يكونُ باليَمَنِ الصِّحاح: (ورس). أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ جاء في كتاب النَّبات لأبي حنيفة الدِّيْنَوَرِيِّ: ١٦٥ قال: «هٰذا بابٌ نذكر فيه ما حضرنا ذكره مما يكون بأرض العرب من النَّبات الذي يُصبَغ به أو يختضبُ... فمنه: (الوَرْسُ) وهو يزرعُ =

ما هُما، وإن لم يبقَ في الثَّوبِ من صبغِ الوَرسِ والزَّعفرانِ إلاَّ دَرْسُهُ بعد غَسْلِهِ، فإنَّه لا يَجُوْزُ للمُحْرِمِ لُبسُهُ. فأمَّا ما صُبِغَ بغيرِ الوَرْسِ والزَّعْفَرَانِ من جميع الأصْبِغَةِ كلِّها فلا بأسَ أن يحرمَ فيها المُحْرِمُ، إلاَّ ما كانَ من المُعَصْفَرَاتِ والمُفَدَّماتِ، فإنَّ مَالِكاً كَرِهَ للرِّجالِ أن يُحْرِمُوا فيها، انتَقَضَ صُبْغُهَا أو لم يَنْتَقِض، وَأَجَازَ للنِّساءِ أنْ يُحْرِمْنَ فِيْهَا، مَا لَمْ يَنْتَقِضْ صِبْغُهَا، وخَفَّفَ في المُوَرَّدِ من المُعَصْفَرِ أنْ يُحرِمَ فيه مَنْ احتَاجَ إليه من الرِّجَالِ، وَكَانَ تَرْكُ المَصْبُوغِ كلِّه في الإحرام أَحَبَّ إلىٰ مالكٍ.

قال عبدُالملك: والمُفَدَّمُ: الشَّدِيْدُ الحُمْرةِ من المُعَصْفَرِ[1]، والبَهْرَمَانِ[2]

= زَرْعاً وليس ببرِّيٍّ، ولستُ أعرفه بغيرِ أرضِ العَرَب، ولا من أرض العرب بغير بلاد اليمن. قال الأصمعيُّ: ثلاثةُ أشياءٍ لا تكون إلاَّ باليمنِ وقد ملأتِ الأرضَ؛ الوَرْسُ، واللُّبانُ والعَصْبُ. أخبرني ابنُ بنتِ عبدِالرَّزَّاق قال: الوَرْسُ عندنا باليَمَنِ بحُفَاش، ومِلْحَان، وبِطْمَام، وشِجْنَان، وبالرُّقعة، ونجران، وبهَوْزَن، وبجبال ابن أبي جعفر كلِّها. وقال: يزرعُ سنةً فيجلسُ عشر سنين، أي: يقيمُ في الأرض ولا يَتَعَطَّلُ. وقال: ونباتُهُ مثلُ نباتِ السِّمسم، فإذا جَفَّ عند إدراكِهِ تفتَّقَتْ خرائطُهُ فَيُنْتَفَضُ فينتفِضُ منه الوَرْسُ...».

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٤٢١، والفائق: ٣/ ٩٤، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ١٨١، والنِّهاية: ٣/ ٤٢١. ويُراجع: تهذيب اللُّغة: ١٤/ ١٤٨، والتَّمهيد: ١٦/ ١٢٣، واللِّسان: (فدم).

(٢) في الأصل: «النَّهرمان» والتَّصحيح من المصادر.

وقوله هنا: «والبَهْرَمَانُ دونه في الحُمرة» في غريب أبي عُبَيْدٍ: «الأُرجوان: هو الشَّديدُ الحُمرةِ، ولا يُقال لغير الحُمرة: أرجوان. والبَهْرَمَانُ دونه بشيءٍ في الحُمرةِ، والمُفْدَمُ: المُشبَعُ حُمْرَةً...» وعنه في اللِّسان. وفي الجمهرة: ١١٢٤: «البَهْرَمَانُ: صبغٌ أحمر، وليس بعربي صَحِيْحٍ». وفي ص١٣٢٤: «وقالوا: البَهْرَمَانُ: لونٌ أحمر، وكذٰلكَ الأرجُوان، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ». وعنه في المعرَّب للجَوَاليقي: ٥٥. وفي قصد السَّبيل للمحِبِّيِّ: ١/ ٣١٣ «البَهْرَمَان: ياقوتٌ أحمرُ، وقع في شعر المولَّدين كابن النَّبيه، فارِسِيٌّ».

دُونَهُ في الحُمْرَةِ، وهُمَا جائزانِ للمُحْرِمِ أَنْ يلبَسَهُمَا في إحْرَامِهِ، جَاءَ [٥٥] ذٰلكَ عن عُثمان بنِ عفَّان، وكَانَ ابنُ عُمَرَ يَسْتَثْقِلُ الحُمْرَةَ كلَّها للمُحْرِمِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (النِّعال السِّبْتِيَةِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن المَقْبَرِيِّ، عن ابنِ عُمَرَ أنَّه قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَلْبَسُ النِّعالَ السِّبتيةَ وَيَتَوَضَّأُ فيها» [١/ ٣٣٣ رقم (٣١)].

قال عبدُالملكِ: كَانَ مالكٌ يَقُولُ: النِّعَالُ السِّبْتِيَةُ هِيَ الَّتِي لاَ شَعْرَ لَهَا[١]،

---

(١) اختلف المفسِّرون لهٰذا الحديث بالمقصود بـ«النِّعَالِ السِّبتية» فروَىٰ أبوعُبَيْدٍ وغيره عن الأصمعيِّ، أنَّها المَدبُوغةُ، وعن أبي عَمرو الشَّيباني: أنَّها المَدبوغةُ بالقَرظِ. قال أبوحَنِيْفَةَ الدِّينَوَرِيُّ: «فما كان منها من جُلُودِ البقرِ خاصَّةً فإنَّ الأَصْمَعِيَّ زَعَمَ أَنَّهُ سِبْتٌ. وأمَّا أبوعمرو فزعم أنَّ كلَّ جلدٍ مدبوغٍ سِبْتٌ، بالقَرظِ دُبغ أو بغَيره، وقد اختُلِفَ علينا في ذٰلِكَ، فرويَ ما حَكيناه عن الأَصْمَعِيِّ عن أبي عَمرٍو، وما حكيناه عن أبي عَمرٍو عن الأَصْمَعِيِّ. قال أبوزِيَادٍ: السِّبتُ جلودُ البَقَرِ، قال: ولا نقولُ للجلدِ سِبْتٌ حتَّىٰ يصيرَ حذاءً، فذٰلك حين ننسبه إلىٰ السِّبت فنقول: نَعْلٌ سِبْتٌ ونِعَالٌ سِبْتٌ وأنشدَ بيتَ عنترة. ثم قال: أبوزَيْدٍ: نَعْلٌ سِبْتٌ وهي من جُلودِ البقرة خاصةً...» ونقل في خزانة الأدب: ٤/ ١٤٧ كلام أبي حنيفة كلَّه أو أَغلبه. وكلُّ هٰذا ذكره أبوالوليد الوَقَّشِيُّ في «تعليقه» مختصراً، ومثله في «الاقتضاب في غريب الموطأ» لليَفْرُنِيِّ وزاد: «وقال الخليلُ: هي جلودُ البقر المدبوغةُ بالقرظ، وقال ابنُ وهب: هي السُّيورِ التي لا شعرَ عليها أيِّ لونٍ كانت، ومن أي جلدٍ كانت، وبأيِّ دباغٍ دُبغَت، وهو ظاهرُ كلامِ ابنِ عُمر في هٰذا الكتاب، وهي مأخوذةٌ من السِّبت وهو الحلقُ. سَبَتَ: حَلَقَ. وقال بعضهم: فعلىٰ هٰذا ينبغي أن يقول: سَبْتِيَّةٌ ـ بفتح السين ـ ولم يُرْوَ إلاَّ بالكسرِ. قال الأزهريُّ: «كأنَّها من تَسَبَّتَتْ بالدّباغ، أي: لانَتْ». وقال الدَّاوُدِيُّ: «هي منسوبةٌ إلىٰ موضع يقال له: سوقُ السِّبْتِ».

وفي غريب الحديث للأندلسيِّ المجهولِ نقل أغلبَ هٰذا ثم قال: «قال يعقوب:

=

وَتَفْسِيْرُقَوْلِهِ: كانَ يَلْبَسُهَا سَاعَةَ يَتَوَضَّأُ، والبَلَلُ برجْلَيْهِ، يَقِي بهما رِجْلَيْه مِنَ التُّرابِ.

قال عبدُالملكِ: وهي مثلُ هـٰذه النِّعَالِ الَّتي يُقَالُ لَهَا: السِّنْدِيَّةُ[1] الَّتِي لا شَعْرَ لَهَا، وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:[2]

= السَّبتُ: الحَلْقُ، يقالُ: سَبَتَ رَأْسَهُ يَسْبِتُهُ سَبْتاً». قال أبوعُبَيْدٍ: «وإنما ذُكرت السِّبتيَّة؛ لأنَّ أكثرهم في الجاهليَّة كان يلبسها غيرَ مدبوغةٍ إلاَّ أهل السَّعة منهم والشَّرف؛ لأنَّهم كانوا لا يُحسنون، ولا يلبسها إلاَّ أهل الجِدَة منهم، كانوا يشترونها من اليمن والطائف...».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمدُ ـ: قال النَّابغةُ الذُّبيانيُّ في مَدْحِ بَنِي غَسَّان مُلُوكِ الشَّام:

رِقَاقُ النِّعالِ طَيِّبٌ حُجُزاتُهُمْ ... يُحَيَّوْنَ بالرَّيْحَانِ يومَ السَّبَاسِبِ

يُراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/١٥٢، وغريب ابن قُتيبة: ٢/ ٣٨٠، والفائق: ٢/١٤٨، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٥٤٢، والنِّهاية: ٢/ ٣٣٠، وغريب الحديث للأندلسي المجهول: ورقة: ١٣٨ (تقريباً). ويُراجع أيضاً: العين: ٧/ ٢٣٧، ومختصره: ٢/ ٢١٣، والنَّبات لأبي حنيفة الدِّيْنَوَري: ١٠٥، وجمهرة اللُّغة: ٣٤١، ٣٦٨، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٣٥٨، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (سبت).

(١) لم أجد من ذكرها غير المؤلِّف. ولعلها مألوفة في بيئته آنذاك خاصَّةً.

(٢) هو عنترةُ بن شدَّادٍ العَبْسيُّ، والبيت في ديوانه: ٢١٢. وهو من معلقته المشهورة. يُراجع: شرح القصائد السَّبع لابن الأنباري: ٣٥٢، وشرح القصائد التسع لابن النَّحاس: ٥١٨، وأدب الكاتب: ٣٩٤، وجمهرة اللُّغة: ١/ ١٥٢، ١٣١٥، والمُنصف: ٣/ ١٧، والخَصائص: ٢/٣١٢، وشرح المفصَّل: ٨/ ٢١، ومغني اللَّبيب: ١٦٩، والخزانة: ٤/ ١٥٤، وهو موجودٌ في أغلب مصادر التَّخريج السَّابقة، غريب أبي عُبَيْدٍ وكتاب النَّبات... وقبله في الدِّيوان:

وَمَشَكِّ سَابِغَةٍ هَتَكْتُ فُرُوْجَهَا ... بالسَّيْفِ عَنْ حَامِيْ الحَقِيْقَةِ مُعْلِمِ

رَبِـذٍ يَـدَاهُ بـالقِـدَاحِ إِذَا شَتَـا ... هَتَّـاكِ غَـايَـاتِ التِّجَـارِ مُلَـوَّمِ

بَطَـلٍ كَـأَنَّ ثِيَـابَـهُ .... البيـتَ

بَطَلٍ كأنَّ ثِيَابَهُ في سَرْحَةٍ يُحْذَىٰ نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بتَوأَمِ

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الإنجاع) في حديث مالكٍ الذي رَوَاهُ عن جَعفرِ بنِ مُحمَّدٍ، عن أبيه: أنَّ المِقْدَادَ بنَ الأسودِ دخل علىٰ عليِّ بن أبي طالبٍ بالسُّقْيَا[1] وهو يَنْجَعُ بَـكَرَاتٍ له دَقِيْقاً وخَبَطاً، فقال: هـٰذا عثمان يَنْهَىٰ عن أن يُقرنَ بين الحَجِّ والعُمْرَةِ فَخَرَجَ عليٌّ وعلىٰ يَدَيْهِ أثرُ الدَّقيقِ والخَبَطِ فما أَنْسَىٰ أَثَرَهُما علىٰ ذِرَاعَيْهِ حتَّىٰ دَخَلَ علىٰ عُثمان بن عفَّانٍ فقال: أنت تَنْهَىٰ عن أن يُقرنَ بينَ الحَجِّ والعُمرة؟! فقال عُثمان: ذٰلك رأيي، فَخَرَجَ عليٌّ مُغضَباً وهو يَقولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لبَّيك بِحَجٍّ وعُمْرَةٍ مَعاً» [١/ ٣٣٦ رقم (٤٠)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا الإنجاعُ[2] فهو أن يُخْلَطَ الدَّقيقُ والخَبَطُ ثم يُثَرَّيَا بالماءِ فتُسقاهُ الإبلُ، وَيُلْقَمُ لها منه الَّلقِيْمُ، وقد سَمِعْتُ ابنَ المَاجِشُون يقولُ: كان عليٌّ حين جاءَه المقدادُ فقال له: هـٰذا عثمان يَنهىٰ عن أن يُقرنَ بينَ الحَجِّ والعُمرةِ مُهلاًّ بعُمْرَةٍ، فأدخلَ عليها الحَجَّ، وقال: لبَّيك بعُمْرَةٍ وحَجٍّ مَعاً.

قال عبدُالملكِ: وذٰلك أنَّ الحَجَّ يدخُلُ علىٰ العُمرة، وَلاَ تدْخُلُ العُمْرَةُ

---

(١) السُّقيا: قريةٌ جامعةٌ علىٰ طريق البحر بينَ مكَّة والمدينة، علىٰ يومين من المدينة، والسُّقيا أيضاً: مَوضعٌ آخرُ بوادي الجَزْل ببلادِ بني عُذرَة تُعرف بـ«سُقيا الجَزْلِ». والسُّقيا أيضاً: بئرٌ علىٰ باب المدينة بينها وبينَ ثنيَّة الوداع، وهي التي كان يُستَقَىٰ للنبيِّ ﷺ منها، وكان يستعذبُ مَاءَهَا. والظَّاهرُ أنَّ المراد هي الأُولىٰ؛ لأنَّها هي التي بعد الميقات مما يلي مكة.

ويُراجع: معجم ما استعجم: ٢/ ٧٤٢، ومعجم البُلدان: ٣/ ٢٥٨، والرَّوض المعطار: ٣٢٧، والمغانم المطابة: ١٧٩، ووفاء الوفاء: ٨٤٣، ٩٥٣، ١٠١٥، ١٢٣٤.

(٢) الفائق: ٣/ ٤٠٨، والنِّهاية: ٥/ ٢٢، واللِّسان: (نجع) آخر المادة.

علىٰ الحَجِّ، فَمَنْ أَهَلَّ بحَجٍّ، ثم أدخلَ عليه العُمْرَةَ سَقَطَتْ العُمْرَةُ ولم تَلزمْهُ، وكان بحَالةِ مفردِ الحجَّةِ، ومن أهلَّ بعُمرةٍ ثم أدخل عليها الحجَّ لَزِمَهُ، وكان قارناً لو ابتدأ القِرَانَ من أوَّل إهلاله، وكذٰلك فَعَلَ عليٌّ حين جاءه المِقْدَادُ، وقد أهلَّ بعضُ أصحابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ عام حَجَّةِ الوَدَاعِ بالعُمرةِ، ثم قال لهم رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهِلَّ بِالحَجِّ مَعَ العُمْرَةِ، ثُمَّ لاَ يحلُّ حتَّىٰ يحلَّ منهما جميعاً».

قال عبدُالملكِ: هـٰذا ما لم يَطُفِ المُهلِّلُ بالعُمرةِ بالبَيْتِ، و[يَسْعَ] بينَ الصَّفَا والمَرْوَةِ فإذَا طَافَ فَلاَ يُهِلَّنَّ [٥٦] بعدُ بالحَجِّ، فإن فَعَلَ لزمَهُ، وكان مُتمتِّعاً إلاَّ أنَّه يُنهىٰ عنه، وفيه كان عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ يَقُوْلُ: افصِلُوا بينَ[1] حَجِّكُم وعُمْرَتِكُمْ؛ فإنَّ ذٰلِكَ أَتَمُّ لحَجِّ أَحَدِكُم، وأَتَمُّ لعُمْرَتِهِ أنْ يَعْتَمِرَ في غيرِ أَشْهُرِ الحَجِّ، ثُمَّ يقولُ: لو رَخَّصْتُ لَكُمْ لَظَلَّ أَحَدُكُم مُتَفَخِّذاً امْرَأَتَهُ وآخِذاً بِرِجْلَيْهَا تَحْتَ الأَرَاكِ، ثُمَّ راحَ مُلَبِّياً بالحَجِّ ورأسُهُ يَقْطُرُ ماءً، فَلاَ، ولاَ نِعَمْةً، ولئِنْ قَدِرْتُ عَلَىٰ أحدٍ فَعَلَ هَـٰذَا لأفْعَلَنَّ بهِ وَلأَفْعَلَنَّ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديث مالكٍ

[الذي رواه] عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ: أنَّه قَالَ حينَ خَرَجَ إلىٰ مكَّة مُعْتَمِراً في الفِتْنَةِ: إنْ صُدِدْتُ عن البَيْتِ صَنَعْنَا كما صَنَعْنَا مَعَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ التفت إلىٰ أَصحابه فَقَالَ: ما أمرُهُما إلاَّ واحِدٌ، أُشْهِدُكُم أَنِّي قد أَوْجَبْتُ الحَجَّ مع العُمرةِ» [١/ ٣٣٧ رقم (٤٢)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «حينَ خَرَجَ إلىٰ مَكَّةَ مُعتَمِراً في الفِتْنَةِ» فَيَعْنِي

(١) مكررة في الأصل.

أيَّامَ ابنِ الزُّبيرِ والحَجَّاجِ. وأمَّا قولُهُ: «إن صُدِدْتُ عن البَيْتِ» فيعني إنْ صدَّهُ الخَوْفُ وانسدادُ الطَّريقِ عن الوُصُولِ [إلىٰ][1] البيتِ لحالِ الفِتْنَةِ. وأمَّا قوله: «صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ» فيعني عامَ الحُدَيْبِيَة حين صَدَّتْهُ قريشُ عن الوُصُولِ إلىٰ البَيْتِ، فأهلَّ ابنُ عُمَرَ بعُمرةٍ؛ من أَجْلِ أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ أَهَلَّ يومئذٍ بعُمْرَةٍ، حتَّىٰ إذا بلغَ ابنُ عُمَرَ البَيْدَاءَ[2] التَفَتَ إلىٰ أصحابِهِ فَقَالَ: ما أمرُهُمَا إلاَّ واحدٌ، يعني بهما الحَجَّ والعُمْرَةَ أمرُهُما واحدٌ فيمن صُدَّ فيهما عن البيتِ. يقولُ: سواءٌ صُدِدْتُ عن البَيْتِ وأنا مُحْرِمٌ بحجٍّ أو مُحرمٌ بعُمرةٍ إنْ أصابني ذٰلك صَنَعْتُ كما صَنَعْتُ في عُمرتي مَعَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ؛ يعني إنَّه يَحْلِقُ رأسَه، ويَنْحَرُ هَدْيَهُ إن كانَ معه، ويحلُّ من كلِّ شيءٍ حَرُمَ عليه حَيْثُما أصابه ذٰلك في حلٍّ أو حرمٍ، ولا قَضَاءَ عليه حَجًّا كان أو عُمْرَةً، وليس عليه أن يقيمَ مُحْرِماً حتَّىٰ يَصِلَ إلىٰ البَيْتِ كَمَا يَفْعَلُ المُحْصَرُ بالمَرَضِ، أو الكَسرِ، أو الخَطأ في العَدَدِ أو غير ذٰلك من وُجُوهِ فَوَاتِ الحَجِّ، ماعَدَا المَصدُوْدَ عن البَيتِ بِعَدُوٍّ أو فِتْنَةٍ أو خَوْفٍ.

قال عبدُالملكِ: فَلِهَـٰذَا قَالَ ابنُ عُمَرَ يَومَئِذٍ: مَا أَمْرُهُما إلاَّ وَاحِدٌ، ثُمَّ قَالَ: إنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الحَجَّ مَعَ العُمْرَة، يعني أنَّه أدخلَ الحَجَّ علىٰ العُمرةِ كما صَنَعَ عَلِيٌّ في حَدِيثِ المِقْدَادِ، ثُمَّ قَعَدَ حتَّىٰ جاءَ البيتَ فطافَ طَوَافاً واحِداً ورأىٰ ذٰلك مُجْزِئاً عنه وأَهْدَىٰ.

قال عبدُالملكِ: وإنَّما هـٰذا لِقِرَانِهِ الحَجَّ والعُمْرَةَ.

قال عبدُالملكِ: وَهَـٰكَذا فسَّر لي ابنُ المَاجِشُونَ.

---

(١) في الأصل: «عن...».

(٢) البَيْدَاءُ: شَرَفٌ مرتفعٌ من الأرض أمام ذي الحُلَيْفَةِ. يراجع: معجم ما استعجم: ١/ ٢٤٠، ومعجم البلدان: ١/ ٥٢٣، والمغانم المُطَابَة: ٦٧، ووفاء الوفاء: ١١٥٧.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ(الحَاقِفِ)[٥٧] في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن يحيىٰ بن سَعيدٍ، في حديثِ البَهْزِيِّ: «إذْ مَرَّ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَهُمْ مُحْرِمُونَ حتَّىٰ إذَا كان بالأُثَايَةِ[١] بَيْنَ الرُّوَيْثَةِ[٢]

---

(١) في «المُوطأ»: «الأُثابَة»، وكذا في طبعة الدكتور بشَّار أيضاً. ويراجع: معجم مااستعجم: ١٠٦، ومعجم البُلدان: ١/ ٩٠، والمغانم المطابة: ٧، ووفاء الوفاء: ١٠١٣، ١١١٩. قال البكريُّ: بضمٍّ أوله وباليَاءِ أُخت الواو، وآخرها هاءٌ...» وأورد حديث «الموطأ» المذكور هُنَا. وفي المغانم المطابة: «بالضَّمِّ والكسر: موضعٌ بين الحرمين بطريق الجُحْفَةِ إلىٰ مكة» وفي وفاء الوفاء: «بالمثلثة والمثناة التَّحتية كالثُّواية علىٰ الرَّاجح» وقال في موضع آخر: «مثلثة الهمزة، وبالمثناة التَّحتية قبل الهاء، واقتصر المجد هُنا كعياضٍ علىٰ ضمِّ الهمزةِ وكسرِهَا، ورجَّحَ في فضلِ المساجد الفتح كما تقدَّم».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتَمِدُ ـ: لم يذكر هٰذا اللَّفظُ أحدٌ ممن ألَّف في المُثلَّثات أعني: ابن السِّيد البَطليوسي، وابن مالك، والمجد الفَيْرُوزآبادي، فإذا ثبت هٰذا فهو ممايستدرك عليهم قال يَاقُوت: «أَثَايَةُ ـ بفتح الهَمزة وبعد الألف ياءٌ مفتوحةٌ ـ. قال ثابتُ بنُ أبي ثابتٍ اللُّغوي: هو من أثيتُ به: إذا وشيتُ، يقال: أثىٰ به يأثوا ويَأْثي. أيضاً: أثاية وإثاية، ولذٰلك رواه بعضهم بكسر الهمزة. ورواه بعضهم: (أثاثة) بثاءٍ أُخرىٰ. و(أثانة) بالنُّون وهو خطأٌ والصَّحيحُ الأولُ، وتُفتحُ همزته وتُكسر. وهو موضع في طريق الجُحْفَةِ بَينه وبينَ المدينة خَمْسَةٌ وعشرون فرسخاً».

أقول أيضا: ياقوت هُنا يحكي فيه الفَتح والكَسر، والبكريُّ يقول: بضمِّ أوله، فاجتمعت الحركات الثلاث في أوله فصحّ قول السُّمهودي (مثلثة الهمزة) وصح أن يستدرك علىٰ المؤلِّفين المذكورين الجامعين للمثلثات. والله تعالىٰ أعلم.

(٢) يراجع: معجم ما استعجم: ٦٨٦، ومعجم البُلدان: ٣/ ١٠٥، والرَّوض المعطار: ٢٧٧، والمغانم المُطابة: ١٦٥، ووَفاء الوَفاء: ١٠١٢، ١٢٢٤. قال: «بالضمّ وفتح الواو وسكون المثناة تحت، وفتح المثلثة آخرها. قال ابن السِّكيت: منهلٌ بين مكة والمدينة». وهي علىٰ ليلتين من المدينة، وكان المجد الفيروزآبادي يقول: علىٰ ليلة.. فَصَحَّحَ ذٰلك السّمهودي. =

والعَرْجِ[1] إذا ظَبْيٌ حَاقِفٌ في ظِلٍّ وفيه سَهْمٌ، فزَعَمَ أنَّ[2] رَسُوْلَ الله ﷺ أَمَرَ رَجُلاً يَقِفُ عندَه لا يَرِيْبُهُ أحدٌ من النَّاس حتَّىٰ يُجَاوِزَهُ» [١/ ٣٥١ رقم (٧٩)].

قال عبدُالملكِ: الحَاقِفُ: الذي قد انْحَنَىٰ وَتَثَنَّىٰ في نَوْمِهِ[3]، وَلِهَـٰذَا قِيْلَ للرَّجُلِ إذا كان مُنْحَنِياً: حَقَفَ. وَكَثِيْرُ[هُ]: أَحْقَافٌ، ومنه قولُهُ عَزَّ وجَلَّ

= وفي التهذيب للأزهري: ١٥/ ١٢٥ «وُرَوَيثةُ اسمُ منهلة من المناهل التي بين المسجدين». وفي الرَّوض المعطار: «وتكون الرُّويثةُ آهلةً أيَّامَ الحاجِّ وفيها برك للماء يُقال لها: الأحساء». ونقل السُّمهودي عن الأسدي فقال: «ووصف ما بالرُّويثة من الآبار والحياض فقال: ويقال للجبل المشرف عليها المقابل لبيوتها: «الحمراء» وللذي في دبرها عن يسارها قبل المشرق: «الحسناء»...» فهل الحسناء هي الأحساء في نَصّ الحميري؟!

(١) معجم ما استعجم: ٩٣٠، ومعجم البلدان: ٤/ ٩٨، والرَّوض المعطار: ٤٠٩، والمغانم المطابة: ٢٥١، ووفاء الوفاء: ١٠١٣، ١٢٦٢. ضبطها البكريُّ بقوله: «بفتح أوله وإسكان ثانيه، بعده جيمٌ: قريةٌ جامعةٌ علىٰ طريق مكة من المدينة بينها وبين الرُّويثة أَرْبَعَةَ عَشَرَ ميلاً...» وذكر في الرَّوض المعطار أنَّ الشَّاعر العرجي يُنسب إليها، والصَّحيح أنَّه يُنسب إلىٰ عَرْجِ الطَّائف وهـٰذا غير ذٰلك.

(٢) في الأصل: «فرعم أن أمر رسول الله رجلاً» والتَّصحيحُ من «الموطأ».

(٣) تفسير هـٰذه اللَّفظة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٨٨، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ١/ ٥٥١، والفائق: ١/ ٢٩٩، وغريب ابن الجَوزيِّ: ١/ ٢٧٧، والنِّهاية: ١/ ٤١٣. ويُراجع: العين: ٣/ ٥١، ومختصره: ١/ ٢٤٥، ومجاز القُرآن: ٢/ ٢١٣، وتفسير غريب القرآن لابن قُتَيْبَةَ: ٤٠٧، وجمهرة اللُّغة: ٥٥٣، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٦٩، والمُحرَّر الوَجيز: ١٣/ ٣٥٨، وزاد المسير: ٧/ ٣٨٣، وتفسير القُرطبي: ١٦/ ٢٠٣. والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (حَقَفَ).

وجاء في تفسير الحِقْفِ في كثير من المصادر أنَّه: «الجَبَلُ المُستَطيلُ من الرَّمل» وصوابه الحَبْلُ؛ لأنَّ المُستطيل من الرَّمل يُسمَّىٰ حَبْلاً بالحَاء المُهملةِ.

ـ في هُوْد ـ:[1] ﴿ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ ﴾؛ لأنَّ منازِلَهُم كانت في أحقافِ الرِّمالِ، قال امرؤُ القَيْسِ:[2]

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وانْتَحَىٰ بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِيْ رُكَامٍ عَقَنْقَلِ

وتقولُ للشَّيء إذا ٱنْحَنَىٰ: قد ٱحقوقفَ قال العجَّاجُ:[3]

---

(١) سورة الأحقاف: الآية: ٢١.

(٢) ديوان ٱمرىء القَيْس: ١٥ وقبله:

خَرَجْتُ بها تَمْشِيْ تجرُّ وَرَاءَنَا عَلَىٰ أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ
فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ... .. .. البَيْــتَ

ويُراجع: غريبُ أبي عبيد: ٢/١٨٨، وشرح أشعار السِّتة الجاهليِّن لأبي بكر عاصم بن أيُّوب البطليوسي: ٨٥ وروايتهما كرواية الدِّيوان، وهي رواية المؤلِّفِ. وأنشده ابن الأنباري في شرح القصائد...: ٥٤، وابن النَّحاس في شرحها أيضاً: ١٣٤. ويروىٰ:

* بنَا بَطْن خَبْتٍ ذِيْ عِقافٍ عَقَنْقَلِ *

وهٰذه الرِّواية لا تَصلُح للاستشهاد بها هنا.

(٣) ديوان العجَّاج: ٢/ ٢٣٢ وقبله مما له به صلةٌ:

كَمَا رأَيْتَ الشَّارفَ المُوحَّفَا
بِذَاتِ لَوْثٍ أو بِنَاجٍ أشْدَفَا
يَنْضُو الهَمَالِيْجَ ويَنضُو الزُّفَّفَا
ناجٍ طَوَاهُ الأيْنُ مِمَّا وَجَفَا
طيَّ اللَّيالِي ....البيتان

وقد وردا في كثير من المصادر، يردان معاً، أو يرد أحدُهما. يُراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/١٨٨ وهو مصدر المؤلِّف، والكتاب لسيبويه: ١/ ١٨٠، وشرح أبياته: ١/٣١٩، والنُّكت عليه للأعلم: ٣٩٠، ومَجاز القرآن: ١/ ٣٠٠، وتفسير غريب القرآن: ٦٩٣، والكامل: ١٩٧، ١٠٠٢، والأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٤، والمخصَّص: ١٠/ ١٣٧، وهو مذكور في أغلبِ مَصَادِرِ تَخريج اللفظة: (حَقَفَ).

مَـرَّ اللَّيَـالِـيْ زُلَفـاً فَـزُلَفَـا

سَمَاوَةَ الهِلاَلِ حَتَّىٰ احْقَوْقَفَا

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «خَمْسٌ من الدَّوابِّ لَيْسَ عَلَىٰ المُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُناحٌ؛ الغُرَابُ، وَالحَدَأَةُ، وَالعَقْرَبُ، وَالفَأْرَةُ، وَالكَلْبُ العَقُوْرُ» [١/ ٣٥٦ رقم(٨٨)].

قَالَ عبدُالملك: لم يُخْصُصْ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ الكَلْبَ العَقُوْرَ بهـٰذا وَحْدَهُ، كُلُّ مَاعَقَرَ النَّاسَ وعَدَا عَلَيْهِمْ وأَخَافَهُم مثلُ الأسدِ، والنَّمرِ، والفَهدِ، والذِّئب، فهو الكَلْبُ العَقُوْرُ، وَمَا كَانَ مِنَ السِّبَاع لا تَعْدُو مثلِ الضَّبُعِ، والثَّعلَبِ، والهِرِّ، وما أَشْبَهَهَا مِنَ السِّباعِ فَلَيْسَتْ مِنَ الكَلْبِ العَقُوْرِ، ومَنْ قَتَلَ شَيْئاً منها وَدَاهُ، وَكَذٰلِكَ قَالَ مالكٌ.

وَحَدَّثَنِي أَبُومُعَاوِيَةَ المَدَنِيُّ[١]، عن يزيد بن عيَاضٍ، عن ابنِ حَرْمَلَةَ، عن سعيدِ بنِ المُسيَّبِ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَقْتُلُ المُحْرِمُ الحَيَّةَ، والسَّبعَ العَادِي» فهـٰذا يَجْمَعُهُ.

قَالَ عبدُالملكِ: أَلاَ تَرَىٰ أَنَّه يَجُوْزُ في كَلاَمِ العَرَبِ أَنْ تَقُوْلَ للسَّبعِ كَلْبٌ. وَقَدْ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيْلُ بنُ أبي أُوَيْسٍ، عن أَبيه، عن مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَـٰق: أَنَّ عُتْبَةَ بن أَبِي لَهَبٍ[٢] كان شَدِيْدَ الأَذَىٰ لرَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]:

---

(١) لم أعثر عليه. وقد تقدَّم ذكره أيضاً.

(٢) ذكر أبوالفَرج الأصبهاني في الأغاني: ١٧/ ١٧٥ (دارالكُتُب) والقُرطبي في تفسيره: ١٧/ ٨٣ وغيرهما هـٰذا الخَبَرَ مُفصَّلاً وذكروا أنَّ الذي دَعَا عليه النَّبيُّ ﷺ هو عُتبة بن أبي لَهَبٍ كما ذكر المؤلِّفُ. وردَّ ذٰلك السُّهيليُّ في «الرَّوض الأنُفِ» قال: «كانت رُقَيَّةُ بنتُ رَسُولِ الله ﷺ =

= تَحْتَ عُتْبَةِ بن أبي لَهَبٍ، وأمُّ كُلْثُوم تَحْتَ عُتَيْبَةَ فدعَا عليه النَّبِيُّ ﷺ أن يُسَلِّطَ الله عليه كلباً من كلابه، فافترسه الأسدُ من بين أصحابه وهم نيامٌ حولَهُ. أمَّا عُتْبَةُ ومُعْتِبٌ ابنا أبي لَهَبٍ فأسلما ولهما عَقِبٌ»، ويُراجع: المحبَّر لابن حبيب: ٥٣. وفي جمهرة نسب العَرب لابن الكَلْبِيِّ: ٣٦ ما يؤكِّد ما ذَهَبَ إليه السُّهيليُّ حيثُ قال: «وولد أبولهب عُتْبَةَ ومُعْتِباً وعُتَيْبَةَ، وهو الذي أكله الأسدُ بحَوْرَان، وأمُّهم أمُّ جميل بنت حَرْبِ بن أُميَّة، وهي: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ . . .».

أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: حَوْرَانُ كورةٌ واسعةٌ من أعمال دمشق، واسمُ الموضع الذي افترس فيه الأسدُ عُتيبةَ (وادي الغَاضِرَةِ) وهو مأسدةٌ، كذا في الأغاني، وعُتبة ومُعْتِبٌ ترجم لَهُمَا ابنُ سَعْدٍ في طبقاته جـ٤/ ٤١، ٤٢، والحافظُ ابنُ حجر في الإصابة: ٤/ ٤٤٠، و٦/ ١٧٥، وذكر قصَّة إسلامهما وشهودهما حُنَيْناً مع النَّبِيِّ ﷺ وَفَرِحَ النَّبِيُّ بإسلامهما، ولم يذكر الحافظ عُتَيْبَةَ، ولا ترجمَ له. وعُتْبَةُ وعُتَيْبَةُ كانا كلاهما صهراً للنَّبِيِّ ﷺ علىٰ بنتيه رقية وأم كلثوم، فطلَّقاهما، فتزوجهما عثمانُ بنُ عَفَّانَ ـ رضي الله عنه ـ رقية، ثم أمَّ كلثوم. وهـٰذا معروفٌ.

ومما يؤكِّد ما ذهب إليه السُّهيلي ـ رحمه الله ـ أيضاً قصيدةٌ جيِّدةٌ لحسَّان بن ثابتٍ ـ رضي الله عنه ـ في ديوانه: ٢/ ٤٢٩ صدَّرها جامع الديَّوان بقوله: «وقال حسان لعُتَيْبَةَ بن أبي لَهَبٍ، وكان يكنىٰ أباواسعٍ، وكان شديدَ الأذىٰ للنَّبِيِّ ﷺ. . .

سَائِلْ بَني الأَشْعَرِ إنْ جِئْتَمُ	مَا كَانَ أَنْبَاءُ أَبِي واسِعِ
لاَ وَسَّعَ اللهُ لَـهُ قَبْـرَهُ	بَلْ ضَيَّقَ اللهُ عَلَىٰ القَاطِعِ
. . . .	. . . .
فاستَوْجَبَ الدَّعْوَةَ مِنْه فَقَدْ	بُيِّـنَ للنَّـاظِـرِ والسَّـامِـعِ
أَنْ سَلَّـطَ اللهُ بِـهِ كَلْبَـهُ	يَمْشِيْ الهُوَيْنَا مِشْيَةَ الخَادِعِ
لاَيَرْفَعُ الرَّحْمَـٰنُ مَصْرُوعَكُمْ	وَلاَ يُوْهِنُ قُوَّةَ الصَّارِعِ
مَنْ يَرْجِعُ العَامَ إِلىٰ أهلِهِ	فَمَا أَكِيْلُ السَّبْعِ بالرَّاجِعِ
قَدْ كَانَ فِيْهِ لَكُمْ عِبْرَةٌ	للسَّيِّدِ المَتْبُوْعِ والتَّابِعِ
مَنْ عادَ فَاللَّيْثُ لَهُ عَائِدٌ	أَعظِمْ بِهِ مِنْ خَبَرٍ شَائِعِ

اللَّهُمَّ سلِّطْ عَلَيه كَلْباً من كِلاَبِكَ. فَخَرَجَ إلىٰ الشَّام مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ، فَنَزَلَ منزلاً، فَطَرَقَهُمُ الأَسَدُ فَتَخَطَّىٰ إلىٰ عُتْبَةَ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِهِ فَقَتَلَه» فَقَد صَارَ الأَسَدُ هَـٰهُنَا قَدْ لَزِمَهُ اسمُ الكَلْبِ، فهو يَدُلُّكَ علىٰ ما فسَّرتُ لَكَ، ومن ذٰلِكَ أَيْضاً قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ:(١) ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ أفلَسْتَ تَعْلَمُ أنَّ الفَهْدَ إِذَا عُلِّمَ فهو دَاخِلٌ في الجَوَارِحِ المُكَلَّبةِ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَيَدْخُلُ في اسمِ العَقْرَبِ: الحَيَّةُ، والأُفْعُوانُ، والعَقْرُبانُ، وَأَمَّا الوَزَغُ فإنَّ مالِكاً كَرِهَ للمُحْرِمِ قَتْلَهَا، وَقَالَ: لَيْسَتْ مِنَ الخَمْسِ الَّتِي سَمَّاهَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ [٥٨].

قَالَ عبدُالملكِ: ولا بَأْسَ علىٰ المُحْرِمِ أنْ يَبْدَأَ السِّبَاعَ العَادِيَةَ الَّتِي

= ذكر القُرطُبيُّ وغيره من أذيَّتِهِ للرَّسُول ﷺ ما أخبر به «عن عروة بن الزُّبير ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ عُتبة بن أبي لَهبٍ، وكان تحته بنت رسول الله ﷺ أراد الخروج إلىٰ الشَّام، فقال: لآتين محمداً فلأوذينَّهُ، فأتاه فقال: يا محمد هو كافرٌ بـ ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ①﴾ وبالذي ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ⑧﴾ ثم تَفَلَ في وجهِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وردَّ عليه ابنته وطلَّقها، فقال رَسُولُ الله ﷺ: اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيه كَلْباً من كِلاَبِكَ، وكان أبوطالبٍ حاضِراً فوَجَمَ لها وقال: ما كان أغناك يابن أخي عن هـٰذه الدَّعْوَة...».

أقول: هـٰذه من أبي طَالبٍ شَفَقَةٌ عَلَىٰ ابنِ أَخيه لعِلْمِهِ بأنَّ دعوة النَّبي ﷺ مُتَحَقِّقَةَ الوُقوع لا محالةَ، بإذنِ اللهِ تَعالىٰ، وَعِلْمُهُ هـٰذا بحقيقة صِدْقِ النَّبي ﷺ لم يؤدِّ به إلىٰ الإسلام. ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾ ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ...﴾ ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ اللهم مُنَّ علينا بالهداية واختم لنا بصالح الأعمال ياأرحمَ الرَّاحمين آمين.

(١) سورة المائدة: الآية: ٤.

دَخَلَتْ في اسمِ الكَلْبِ العَقُورِ، وإن لم تَبدأْهُ هي بسُوءٍ مثل الأُسُوْدِ، والنُّمُوْرِ، والذِّئابِ، وما أَشْبَهَهَا، ولا يَبْدَأُ أَوْلاَدَها الصِّغَارَ بالقَتْلِ حتَّىٰ تَبْدَأَهُ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ أَسَاءَ، وَلاَ جَزَاءَ عَلَيْهِ.

قَالَ عبدُالملكِ: وأمَّا الثَّعْلَبُ، والهِرُّ الوَحشيُّ، فلا يجوزُ للمُحْرِمِ أَنْ يَقْتُلَهُمَا، وَإِنْ فَعَلَ وَدَاهُمَا، إلاَّ أَنْ يَبْدَآهُ وَيَعْدُوَا عَلَيْهِ فَقَتَلَهُمَا ولا شَيْءَ عَلَيْه. وَكَذٰلك الضَّبُعُ لا يَقْتُلُهَا المُحْرِمُ، فَإِنْ فَعَلَ وَدَاهَا بشَاةٍ، وَكَذٰلِكَ جَاءَ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أَنَّ في الضَّبُعِ شَاةً، وَجَاءَ ذٰلِكَ عن عُمَرَ وَعَلِيٍّ، فَلاَ يَجُوْزُ للمُحْرِمِ قَتْلُهَا علىٰ حَالٍ، إلاَّ أَنْ تَعْدُوَ عليه وتَبْدَأَهُ، فَلاَ بأسَ عِنْدَ ذٰلِكَ أَنْ يَقْتُلَهَا ولا جَزَاءَ لَهَا واعتُبِرَ ذٰلِكَ بالمُسْلمِ وهو أَعْظَمُ حُرْمَةً علىٰ المُسْلِمِ من الصَّيدِ عَلَىٰ المُحْرِمِ وهو إذا بَدَأَكَ وَأَرَادَكَ حَلَّ لَكَ دَفْعُهُ عن نَفْسِكَ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ في دَفْعِكَ عن نَفْسِكَ كان دَمُهُ هَدْراً، وَلَمْ تَأْثَمْ في قَتْلِكَ له، فَكَيْفَ بالصَّيْدِ؟! وكذٰلك سِبَاعُ الطَّيرِ إِذَا بَدَأَتْكَ وعَدَتْ عَلَيْكَ ففي هٰذا قال الشَّعْبِيُّ[1]، وإبراهيمُ النَّخَعِيُّ: مَنْ حَلَّ بِكَ فَاحْلُلْ بِهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (التَّقْرِيْدِ) في حديث مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ يَحيىٰ بنِ سَعِيْدٍ، [عن مُحَمَّد بن إبراهيم بن الحَارث التَّيْمِيِّ][2]،

---

(١) هو الإمامُ الفقيهُ التابعيُّ عامرُ بن شَراحيل، وقيل: عامر بن عبدالله بن شَراحيل، أبوعمرو الكُوفيُّ، نسبته إلىٰ شعب هَمدان (ت١٠٦هـ). إمامٌ مشهورٌ عَلاَّمَة. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٦/ ٢٤٦، وطبقات خليفة: ١٥٧، والمعارف لابن قُتيبة: ٤٤٩، ٤٥١، والجرح والتعديل: ٦/ ٣٢٢، ومقدمة الجرح والتعديل: ١٣٠، والأنساب: ٧/ ٣٤١، وتهذيب الكمال: ١٤/ ٢٨، وسير أعلام النُّبلاء: ٤/ ٢٩٤، وتهذيب التهذيب: ٥/ ٦٥.

(٢) عن «الموطأ»، وفيه: «ابن أبي الهدير» وهي على الوجه الصحيح في طبعة الدكتور بشار.

عَنْ رَبِيْعَةَ بن عبدالله بن الهُدَيْرِ[1]: «أنَّه رأَىٰ عُمَرَ يُقَرِّدُ بَعِيْراً له في طِيْنٍ بالسُّقْيَا وهو مُحْرِمٌ» [١/ ٣٥٧ رقم (٩٢)].

قال عبدُالملكِ: معنىٰ يُقرِّدُ بَعِيْراً لَهُ: يَطْرَحُ عَنْهُ القُرَادَ، وكانَ مَالِكٌ لا يَأْخُذُ في ذٰلك بِفِعْلِ عُمَرَ، وَكَانَ يَكْرَهُ للمُحْرِمِ أَنْ يُقَرِّدَ بَعِيْرَهُ. ورَوَىٰ كَرَاهِيَةَ ذٰلكَ عن نَافعٍ عن ابن عُمَرَ، وعن القَاسِمِ[2] بنِ مُحَمَّدٍ، وعن ابنِ شِهَابٍ، وَبِكَرَاهِيَةِ ذٰلِكَ أَخَذَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (عُرَنَةَ) و(مُحَسِّرٍ) في حَديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ حينَ قَالَ: «عَرَفَةُ كلُّها مَوقِفٌ وارتَفِعُوا عن بَطْنِ عُرَنَةَ، وَالمُزْدَلِفَةُ كلُّها مَوْقِفٌ وارتَفِعُوا عن بَطْنِ مُحَسِّرٍ» [١/ ٣٨٨ رقم (١٦٦)].

قال عبدُالملكِ: عُرَنَةُ لَيْسَتْ مِنْ عَرَفَةَ[3]، وإنَّما هِيَ من الحَرَمِ، وعَرَفَةُ خَارِجَةٌ من الحَرَمِ، فالمَوقِفُ خارجٌ من الحَرَمِ ودَاخلٌ في الحِلِّ، وبَطْنُ عُرَنَةَ الذي أَمرَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بالارتفاع عنه هو بَطْنُ الوَادِي الذي فيه مَسْجِدُ عَرَفَةَ وَمَا قَارَبَهُ، لا يَجُوزُ لأَحَدٍ أَنْ يَقِفَ في بَطْنِ الوَادِي، وَهِيَ مَسَايِلُ يَسِيْلُ فيها

---

(١) بعدها في الأصل: «عن أبيه». وَهٰذه الزِّيادةُ غيرُ موجودةٍ في «المُوَطَّأ».

(٢) القاسم بن محمدٍ هٰذا حفيد أبي بكر الصِّديق ـ رضي الله عنه ـ تابعيٌّ، ثقةٌ، كان أعلم أهل زمانه، وهو أحدُ فقهاء المدينة السَّبعة الكبار (ت١٠٧هـ). أخباره في: طبقات ابن سعد: ٥/ ١٨٧، وتاريخ خليفة: ٣٣٨، وطبقاته: ٢٤٤، والجرح والتعديل: ٧/ ١١٨، وثقات ابن حبان: ٥/ ٣٠٢، وتهذيب الكمال: ٢٣/ ٤٢٧، وسير أعلام النبلاء: ٥/ ٥٣، والتَّبيين في أنساب القرشيين: ٥٤، ٢٧٩، ٣٥٤، وتهذيب التهذيب: ٨/ ٣٣٣. والسُّقيا: تقدم ذكرها ص٣٢١.

(٣) نقله البكريُّ في معجم ما استعجم: ١١٩١ في رسم (محسر) قال: «قال ابنُ حبيب: عُرَنَةُ ليست من عرفة». أقول: عُرَنَةُ ليس من عَرَفَاتٍ، وَلاَ من الحَرَمِ، فهو من الحِلِّ ولم يلحق بعرفات، وهٰذا مَعْروفٌ.

الماء إذا كان المَطَرُ [٥٩] يُقَالُ لَهَا الحِبَالُ[١]، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ، أَقْصَاهَا مِمَّا يَلِي المَوْقِفَ، فأمرَ صَلَوَاتُ اللهِ عليه في الارتفَاعِ عن تلكَ الحِبَالِ[١] إلىٰ سَفْحِ حَبْلِ[١] عُرَنَةَ، ويَنْبَغِيْ لإمامِ الحَاجِّ أَنْ يُوكِّلَ رِجَالاً يَدْفَعُونَ النَّاسَ من عُرَنَةَ إلىٰ عَرَفَاتٍ، فَإِنَّه مَنْ دَفَعَ عَنْ عُرَنَةَ فَلَا حَجَّةَ لَهُ.

قَالَ عَبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «والمُزْدَلِفَةُ كُلُّها موقِفٌ» فإنَّ المُزْدَلِفَةَ تُسمَّىٰ بأَربعةِ أَسْمَاءٍ؛ هي المُزْدَلِفَةُ[٢]، وهي جَمْعٌ، وهي قُزَحُ، وهي المَشْعَرُ الحَرَامُ، إلاَّ أنَّ قُزَحَ في وسطِهَا عندَ المَنَارَةِ، وهي موقفُ الإمام غَدَاةَ [يوم النَّحْرِ][٣] إنَّما يَقِفُ علىٰ قُزَح. وأمَّا قولُهُ: «وارتَفِعُوا عَنْ بطنِ مُحَسِّر» فإنَّ بطنَ مُحسِّرٍ مَعروفٌ، وهو مسيلٌ فيما بين المزدلفةِ ومنىً، وهو إلىٰ المزدلفةِ أقربُ، حين تَنْصَبُّ من المُزْدَلِفة إنَّما تَنْصَبُّ فيه، وهو مَسِيْرُ قدرَ رَمْيَةٍ بحَجَرٍ[٤] أو فوقَ ذٰلك قليلاً، والسُّنةُ أن تُحَرِّكَ فيه، إنْ كُنْتَ مَاشِياً نَسَلْتَ[٥]،

---

(١) في الأصل: «الجبال» والصَّحيح أنَّها الحبال بالحاء المهملة جمعُ حَبْلٍ وهو المستطيل من الرَّملِ. وفي المصباح المنير: ١/ ١٢٩ «والحبال إذا أُطلقت مع اللاَّم فهي حبال عَرَفَة». والمؤلِّف ـ رحمه الله ـ توهمها جبال بالجيم؛ لذٰلك قال: سفح جَبَلِ عُرَنَةَ، والسَّفح للجبل لا لحبل الرَّمل.

(٢) في معجم ما استعجم: ٣٩٣ قال: «قال عبدالملك بن حبيبٍ: «هي المُزدلفة وهي جَمْعٌ. . »».

(٣) غير واضحة في الأصل، وهٰذه قراءتي فعسىٰ أن تكون صواباً.

(٤) في لفظ حديث الموطأ ١/ ٣٩٢ رقم (١٧٧).

(٥) جاء في اللِّسان: (نسل) «نَسَلَ الماشِيْ يَنْسُلُ نَسْلاً ونَسَلاً ونَسَلَاناً: أَسْرَعَ، قال:

وعَسَلَانُ الذِّئبِ أَمْسَىٰ قَارِباً ... بَـرَدَ اللَّيْـلُ عَلَيْـهِ فَنَسَـلْ

وأنشد ابنُ الأعْرابيِّ:

=

وإن كنت راكباً هَرْوَلْتَ.

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ بمنىً: «هـٰذا المَنْحَرُ وَكُلُّ مِنىً مَنْحَرُ» وقال في المَرْوَةِ[1]: «هـٰذا مَنْحَرٌ وكلُّ فِجَاجِ مَكَّةَ وطُرُقِهَا مَنْحَرٌ» فَكُلُّ ما قَارَبَ بُيُوتَ مكَّةَ فِجَاجَها وطُرُقَها فَهُوَ مَنْحَرٌ. وَمَا تَبَاعَدَ عَنِ البُيُوتِ فَلَيْسَ بمَنْحَرٍ. وَأَمَّا مِنىً فَمَا كَانَ من العَقَبَةِ إلىٰ اليَاقُوتَةِ ـ وَهِيَ البِئْرُ وَمَا قَارَبَهَا ـ فَهُوَ مَنْحَرٌ، وَمَا تَبَاعَدَ من ذٰلِكَ، أَو كَانَ دُونَ العَقَبَةِ إلىٰ بَطْحَاءِ مَكَّة فليسَ بِمَنْحَرٍ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الأَخْشَبَيْنِ) و(المَأْزِمَيْنِ) في حديثِ مالكٍ في الحَجِّ، فقال: أَمَّا الأَخْشَبَان فهما الجَبَلان اللَّذانِ بِمِنىً فِيْمَا[2]

= * عَسٌّ أَمَامَ القَوْمِ دَائِمُ النَّسلْ *

وقيل: أصلُ النَّسلانِ للذِّئْبِ، ثم استُعملَ في غير ذٰلك، وأنسلتُ القَوْمَ: إذا تقدمتهم، وأنشد ابن بَرِّي: ـ لعديّ بن زَيْدٍ [ديوانه: ١٧٤] ـ

أَنْسَلَ الذِّرْعَانِ غَرْبٌ خَذِمٌ   وعَلاَ الرَّبْرَبَ أَزْمٌ لم يَدَنْ

وفي التَّنْزيل: ﴿فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ۝﴾ [سورة يس]».

(١) الموطأ: ١/٣٩٣ رقم ١٧٨.

(٢) لعلها «فما بينهما» والأخشبان ينسبان إلىٰ مكة مرةً وإلىٰ منىً مرةً أخرىٰ، فيقال: أخشبا مكة وأخشبا منىً، والأصلُ في الأخشب الجَبَلُ، كذا قال الأَصْمَعِيُّ. وأخشبا مكة الجبلان المطيفان بها وهما: أبوقُبَيْسٍ والأحمر، وهو جَبَلٌ مشرفٌ وجهة علىٰ قينقاع. وأخشبا منىً: جبلان تحت العقبة.

ويراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/١٠٨، والفائق: ١/٣٦٩، وغريب ابن الجوزي: ١/٢٧٨، والنِّهاية: ٢/٣٢، المثنىٰ لأبي الطيب اللُّغوي: ٦٥٠، ومعجم ما استعجم: ١/١٢٣، ومعجم البلدان: ١/١٢٢، والرَّوضُ المعطار: ١٨، وجَنَىٰ الجنَّتين: ١٧، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (خشب).

بَيْنَهُمَا، وَالمَأْزِمَانِ[1]: الجَبَلَان اللَّذَانِ بينَ عَرَفَةَ وَالمُزدَلِفَةَ، يكونُ فيما بينهما زِحَامٌ شَدِيْدٌ ذٰلكَ اليَوْمِ.

- **وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرح (المُلتَزِم) في حديث مالكٍ**

عن ابنِ عبَّاسٍ حينَ قال: «ما بَين الرُّكْنِ والبَابِ» [١/ ٤٢٤ رقم (٢٥١)]

قال عبدُالملكِ: المُلْتَزَمُ: المَوْضِعُ الَّذِي يُعْتَنَقُ، ويُلِحُّ الدَّاعِيْ فيه بالدُّعَاءِ كَمَا فسَّرَ لِي مُطَرِّفٌ، وَقُلْتُ لَهُ: أَتُرَىٰ أَنْ يُعْتَنَقَ؟ قال: نَعَمْ، وقد سَمِعْتُ مَالِكاً يَسْتَحِبُّ ذٰلِكَ ويَرَاهُ. وَسَأَلْتُ ابنَ الماجِشُون عن ذٰلِكَ فَقَالَ لي مِثْلَهُ وَقَالَهُ ابنُ نَافعٍ أَيْضاً، وَرَوَاهُ ابنُ وَهْبٍ عَنْ مَالكٍ أَيْضاً أَنَّه قَالَ لَهُ: المُتَعَوِّذُ ما بينَ الرُّكْنِ وَالبابِ لا بأسَ باعتناقه وَالتَّعَوُّذِ بِهِ.

قَالَ مَالكٌ: ولا يُوْلِي المُتَعَوِّذُ ظَهْرَهُ إلىٰ البَيْتِ حِيْنَ يَدْعُو، ولٰكنْ لِيَسْتَقْبِلْهُ بِوَجهِهِ وَبِبَطْنِهِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مِن غَيرِ أَنْ [٦٠] يَتَعَلَّقَ بشَيْءٍ من الأَستارِ، ولٰكن يُلْصِقُ بها ذِرَاعَيْهِ وَوَجْهَهُ وَصَدْرَهُ وبَطْنَهُ.

قَالَ عبدُالمَلكِ: وَقَدْ حَدَّثَنِي أَسَدُ بنُ مُوْسَىٰ، عَنِ عَدِيِّ بنِ الفَضْلِ، عن عَمْرِو بنِ شُعيبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ: «أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ كَانَ يَلْتَزِمُ عِنْدَ وَدَاعِهِ من البَيْتِ ما بَين الرُّكْنِ الأَسْوَدِ إلىٰ البَابِ وَيُلْصِقُ بِهِ بَطْنَهُ وَوَجْهَهُ»[2].

---

(١) معجم ما استعجم: ١١٧٣ قال: «بفتح أوله وإسكان ثانيه وكسر الزاي المعجمة معروفان بين عرفة والمزدلفة، وكل طريق بين جبلين فهو مأزم، وقيل: المأزمُ المَضِيْقُ في الجَبَلِ تضيق الجبال ويتّسع ما وراءها وقُدّامها، وهو من الأَزم، قال كثيِّرٌ [ديوانه: ٩٦]:

وَقَدْ حَلَفَتْ جَهْداً بِمَا نَحَرَتْ لَهُ ... قُرَيشٌ غداةَ المَأْزِمَيْنِ وَصَلَّتِ

ويُراجع: معجُم البلدان: ٥/ ٤٧، والرَّوضُ المعطار: ٥١٧، وجنىٰ الجنتين: ١٠٠، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج (أزم).

(٢) في الأصل: «وجهه» بسقوط الواو.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (العَقْصِ) و(الضَّفرِ) و(التَّلْبِيْدِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن يَحْيىٰ بنِ سَعِيْدٍ، عن سَعِيْدِ بنِ المُسيَّبِ: أنَّ عُمرَ بنَ الخَطَّابِ قَالَ: مَنْ عَقَصَ رَأْسَهُ، أَوْ ضَفَرَ، أو لَبَّدَ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الحِلاَقُ» [١/ ٣٩٨ رقم (١٩٢)].

وقول عُمَرَ أَيْضاً: «مَنْ ضَفَرَ فَلْيَحْلِقَ ولا تَشَبَّهُوا بالتَّلْبِيْدِ» [١/ ٣٩٨ رقم (١٩١)].

قال عبدُالملكِ: يعني أنَّه لا خِيَارَ لِمَنْ ضَفَرَ، أَوْ عَقَصَ، أو فَتَلَ، في التَّقصِير بإحْلاَقٍ، وذٰلك أنَّ المُحْرِمَ بحَجٍّ أو عُمْرَةٍ إذا حَلَّ فهو مُخيَّرٌ، إنْ شَاءَ حَلَقَ وَإنْ شاءَ قَصَّرَ، إلاَّ مُحْرِماً لَبَّدَ، فإنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ أَوْجَبَ الحِلاَقَ علىٰ مَنْ لبَّدَ، والضَّفرُ، والفَتْلُ، والعَقْدُ، والعَقْصُ، يشبهُ التَّلبيدَ في انتفاعِ المُحْرِمِ فيه. فَقَالَ عُمَرُ لاَ تشبَّهُوا بالتَّلْبِيْدِ، يَعْنِي أنَّه من شَبَّهَ بالتَّلبيدِ وَجَبَ عليه ما يَجِبُ عليه إذَا لَبَّدَ.

قال عبدُالملكِ: وتَفسيرُ التَّلْبِيْدِ: أَنْ يَجْعَلَ الصَّمغَ في الغَاسُوْلِ[1] ثُمَّ يُلَطِّخُ به رَأْسَهُ إذَا أَرَادَ أن يُحرمَ؛ لِيَمْنَعَهُ ذٰلِكَ مِنَ الشَّعْثِ. وَتَفْسِيْرُ العَقْصِ: أَنْ

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٣٢، والفائق: ٣/ ٢٩٩، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٣١١، والنِّهاية: ٤/ ٢٢٤.

قال أبوعُبَيْدٍ: «يعني أن يجعلَ في رأسه شيئاً من صَمْغٍ وعَسَلٍ، أو أحدهما، ليتلبَّدَ فلا يقمل، هكذا حكىٰ لي يحيىٰ بن سعيدٍ وسألته عنه. وقال غيره: إنَّما التَّلْبِيْدُ: بقيا علىٰ الشعر لئلا يشعث في الإحرام، فلذٰلك وجب عليه الحلق شبيه بالعقوبة له، وكان سفيانُ بنُ عُيَيْنَة يقولُ بعضَ هٰذا».

يَجْمَعَ شَعْرَهُ في قَفَاهُ إِذَا كان مُجُمَّماً لِئَلاَّ يُشْعَثَ، وَالعَقْدُ كَذٰلِكَ، وتفسيرُ الضَّفْر: أَنْ يَضْفرَ شَعْرَهُ إِذَا كان مُجَمَّماً؛ لِيَمْنَعَ ذٰلِكَ من الشَّعْثِ، وَكَذٰلِكَ الفَتْلُ فَمَنْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْ ذٰلِكَ حَلَقَ رَأْسَهُ، وَلَمْ يَجُزْ له أَنْ يُقَصِّرَ؛ لأَنَّ هَـٰذَا الفِعْلَ يُشْبِهُ التَّلْبِيْدَ الذي أَوْجَبَ فيه رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] الحِلاَقَ، قَالَ رَسُوْلُ الله [ﷺ]: «مَنْ لَبَّدَ فَلْيَحْلِقْ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الجَفْرَةِ) في حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أَبِي الزُّبير المَكِّيِّ[1]، عن جَابِرِ بنِ [عبدِ] اللهِ: «أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قَضَىٰ في الضَّبُعِ يَقْتُلُهَا المُحْرِمُ بكَبْشٍ، وفي الغَزَالِ بِعَنْزٍ، وفي الأَرْنَبِ بعَنَاقٍ، وفي اليَرْبُوعِ بجَفْرَةٍ» [١/ ٤١٤ رقم (٢٣٠)].

قال عبدُالملكِ: الجَفْرَةُ: الجَدْيُ الذي قَدْ نَالَ الشَّجَرَ حينَ بَدَا أَنْ يَجْتَمِعَ الرَّعيُ فيه واللَّبَنُ، ولا يكونُ من الضَّأنِ. وكذٰلِكَ فَسَّرَهُ لِي صَعْصَعَةُ[2]، عن عَمْرِو بنِ قَيسٍ المَكِّيِّ، وقد تكونُ الجَفْرَةُ من الغِلْمَانِ أَيْضاً. سَمِعْتُ ابنَ المَاجِشُوْن سَأَلَ رَجُلاً في مَجْلِسِهِ من [٦١] فُصَحَاءِ المَدينةِ عن وَلَدِهِ ابنُ كَمْ

---

(١) الذي في «المُوطَّأ» (رواية يحيى): «عن أبي الزُّبَير أنَّ عُمَرَ...»

(٢) من شيوخ المؤلِّف في بلاد الأَندلس اسمُهُ صَعْصَعَةُ بنُ سَلاَّم الشَّامِيُّ الدِّمشقيُّ، أبوعبدالله يَروي عَن الأوزاعيِّ، وسعيدِ بن عبدالعزيز... قال ابنُ الفَرَضِيِّ: وكانت الفتيا دائرةً عليه بالأندلس أيَّام عبدالرَّحمـٰن بن معاوية، وصدراً من أيام هشام بن عبدالرَّحمـٰن... روىٰ عن صَعْصَعَةَ من أهل الأندلس عبدُالملك بن حَبِيْبٍ [صاحبا].. وذكره في كتاب «طبقات الفقهاء»، وتوفي صَعْصَعَةَ سنة ١٩٢هـ. ويراجع: تاريخ علماء الأندلس: ٢٠٣، وجَذوة المُقتبس: ٢٤٤، وبُغية المُلتَمِس: ٣٢٤، والعبر: ١/ ٣٠٩، والوافي بالوَفيات: ١٦/ ٣٠٨، والشَّذرات: ١/ ٣٣٢، وتهذيب تاريخ دمشق: ٦/ ٤٢٥... وغيرها.

هو؟ قال: هو ابنُ جَفْرَةٍ من الغِلْمَانِ، فلم يُنْكِرْ ذٰلِكَ ابنُ الماجشون[1].

قال عبدُالملك: والعَنَاقُ من المَعِزِ أيضاً، وهو فوقَ الجَفرةِ، وهو لم يستَنَّ بعدُ[2]، وكان مالكٌ يقولُ: ليس العَمَلُ عندنا من حديثِ عُمَرَ هٰذا علىٰ ما قال في الأرْنَبِ واليَرْبُوعِ؛ لأنَّه لا يُجْزِىءُ في الهَدْيِ في الجَزَاء إلاَّ ما يُجْزِىءُ في الضَّحَايا، وقد جَاءَ عن رَسُولِ الله ﷺ أن قال: لا يُجْزِىءُ منها إلاَّ المُسِنُّ، فالمسنُّ من المَعْزِ الثَّنِيُّ فَصَاعداً، ومن الضَّأنِ الجَذَعُ فَصَاعِداً، فلا يُحكمُ في الجَزَاءِ بدونِ المُسِنِّ فهما في الأرنب واليَرْبُوعِ عَنْزاً مُسِنَّةً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الصَّفيف) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عن أبيه: «أنَّ الزُّبيرَ بنَ العوَّام كان يَتَزَوَّدُ صَفِيْفَ الظِّبَاءِ في الإِحْرَام» [١/ ٣٥٠ رقم (٧٧)].

قال عبدُالملكِ: الصَّفِيْفُ: القَدِيْدُ اليَابِسُ[3]، تَقُوْلُ: صَفَفْتُ الَّلحْمَ وأنا أَصُفُّهُ صَفًّا: إِذَا قَدَّدْتُهُ وَيَبَّسْتُهُ، قَالَ امْرُؤُ القَيْسِ:[4]

---

(١) جاء في اللِّسان: (جفر): «الجَفْرُ من أولاد الشَّاءِ: ما عظُم واستكرشَ. قال أبوعُبَيْدٍ: إذا بَلَغَ وَلد المعزىٰ أربعة أشهر، وجفر جنباه، وفُصل عن أمّه، وأخذ في الرَّعي فهو جَفْرٌ» ثم قال: «والغلامُ جَفْرٌ» وقال أيضاً: والجَفْرُ: الصَّبيُّ: إذا انتفخَ لحمُهُ وأكلَ، وصارت له كرشٌ، والأنثىٰ جفرة». وفي النِّهاية: «في حديث حليمة ظئر النبيِّ ﷺ قالت: «كان يشبُّ في اليوم شباب الصَّبيِّ في الشهر فبلغ ستًّا وهو جَفْرٌ» استجفر الصَّبيُّ: إذَا قَوِيَ علىٰ الأكل، وأصله في أولاد المَعِزِ إذا بَلَغَ أربعةَ أشهُرٍ، وفُصلَ عن أمِّه وأخذَ في الرَّعي قيل له: جَفْرٌ». ويراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢٩٢، والغريبين: ٣٤٧، وغريب ابن الجوزي: ١/ ١٦١، والنِّهاية: ١/ ٢٧٧، والصحاح، والتاج: (جفر).

(٢) الاستنانُ: الحركةُ والنَّشاطُ وَالمَرَحُ.

(٣) غريبُ أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٣ وأنشدَ بيتَ أمرىءِ القَيْسِ، والنِّهاية لابن الأثير: ٣/ ٣٧.

(٤) ديوانه: ٢٢، وشرح القصائد لابن الأنباري: ٩٧٠ وشرحها لابن النحاس: ١/ ١٨٣، =

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ من بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيْفِ شِوَاءٍ أو قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ

قال عبدُالملكِ: وَفِي هَـٰذَا الحَديثِ من الفِقْهِ جَوَازُ أكلِ لَحْمِ الصَّيْدِ للمُحْرِمِ إذَا كان لم يَصِدْهُ، ولم يُعِنْ علىٰ صَيْدِهِ، ولم يُصَدْ من أَجْلِهِ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (الخَذْفِ) في حديث مالكٍ «في حَصَا الجِمَارِ أَنَّها مثلُ حَصَا الخَذْفِ» [١/ ٤٠٧ رقم (٢١٤)].

قال عبدُالملكِ: حَصَا الخَذْفِ: الحِجَارَةُ الصِّغَارُ التي يُرْمَىٰ بِهَا بَيْنَ الأَصَابِعِ فَذَاكَ الرَّمْيُ هُوَ الخَذْفُ[١].

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (المِحَفَّةِ) في حديث مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن إبراهيم بن عُقْبَةَ، عن كُرَيْبٍ مولىٰ ابن عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ مَرَّ بامرأةٍ وهي في مِحَفَّتِهَا فقيل[٢] لها: هـٰذا رَسُوْلُ الله ﷺ فَأَخَذَتْ بِضَبْعَيْ صَبِيٍّ كان مَعَهَا، فَقَالَتْ: أَلِهَـٰذَا حَجٌّ يارَسُوْلَ اللهِ؟ فقال: نَعَمْ ولَكِ أَجْرٌ» [١/ ٤٢٢ رقم (٢٤٤)].

قال عبدُالملكِ: المِحَفَّةُ: شَبِيْهَةٌ[٣] بالهَوْدَجِ تُوضَعُ علىٰ البَعيرِ[٤]، إلاَّ أنَّ المِحَفَّةَ مكشوفةٌ، غيرُ مكسوةٍ سِتْراً، والهَوْدَجُ مَكْسُوٌّ. وَقَوْلُهُ: «أَخَذَتْ بِضَبْعَــــــــــي

= وشرح أشعار السِّتَّةِ الجاهليين لأبي بكر عاصم: ١/ ١٠٥.

(١) النِّهاية لابن الأثير: ٢/ ١٦.

(٢) في الأصل: «فقال..».

(٣) في الأصل: «شبه».

(٤) في تهذيب اللُّغة: ٤/ ٣ «والمحفَّةُ: مركبٌ من مراكب النِّساء، وقال اللَّيثُ: رَحْلٌ يحفُّ بثوبٍ تركبه المرأة». ويراجع: العين: ٣/ ٣٠، ومختصره: ١/ ٢٣٧، والجمهرة: ١/ ١٠٠ والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (حفف).

[٦١] صَبِيٍّ» بباطنِ ساعِدَيْهِ، والضَّبْعُ: باطنُ السَّاعِدِ[١].

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المُحَصَّبِ) في حديث مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ نافعٌ، عن ابن عُمَرَ: أنَّه كان يُصَلِّي الظُّهرَ والعَصْرَ، والمَغْرِبَ والعِشَاءَ بِالمُحَصَّبِ، ثم يَدْخُلُ مكَّةَ من اللَّيلِ» [١/ ٤٠٥ رقم (٢٠٧)]

أينَ ينتهِيْ حدُّ المُحَصَّبِ الذي يُستَحَبُّ النُّزولُ فيه؟

قال عبدُالملكِ: المُحَصَّبُ: هو الأَبْطَحُ[٢]، وَحَدُّهُ حدُّ الأَبْطَحِ، وأمَّا النُّزُوْلُ فَلاَ رُخْصَةَ لأَحَدٍ من الحَاجِّ أَنْ يَدَعَهُ حتَّىٰ يُصَلِّيَ به الظُّهرَ والعصرَ والمَغْرِبَ والعِشَاءَ، كلُّ واحدةٍ في وقتها، ثم يَدْخُلُ مَكَّةَ بعدَ العِشَاءِ فقد كان مالكٌ يأمرُ بذٰلك ويُسْتَحِبُّ العَمَلَ به، وهو للإمامِ ألزمُ منه للنَّاسِ، أناخَ به رَسُوْلُ اللهِ ﷺ وأَبوبكرٍ، وعُمَرُ، وعُثْمَانُ، وَالخُلَفَاءُ. قَالَ: وإنْ أَحَبَّ المُنِيْخُ به من الحَاجِّ أن يَمْضِيَ إذَا صَلَّىٰ فيه الظُّهرَ والعصرَ حتَّىٰ يأتيَ منه ويَدَعَ المقام به حَتَّىٰ يُمْسِيَ فَعَلَ، إلاَّ أنَّه لا يَنْبَغِي لأَحَدٍ أن يَدَعَ التَّعرِيْسَ به رَأْساً.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ**

عن عائشةَ حين ذَكَرَأَنَّ الإمامَ كان يَدْفعُ من عَرَفَاتٍ وَيَقِفُ حَتَّىٰ يَبْيَضَّ ما بَيْنَهاوبَينَ النَّاسِ من الأرْضِ، ثم تَدْعُو بالشَّرابِ[٣]فتفطِرُ»[١/ ٣٧٥رقم (١٣٣)]

---

(١) في النِّهاية: ٢/ ٧٣ «الضَّبْعُ ـ بسكون الباء ـ وسَطُ العَضُدِ، وقيل: هو ماتحتَ الإبط». ويُراجع: العين: ١/ ٣١١، ومختصره: ١/ ٢١٧، وتهذيب اللُّغة: ١/ ٤٨٥، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (ضَبَعَ).

(٢) مكانٌ مشهورٌ بمكَّة شرَّفها الله وهي تُسمَّىٰ الآن منطقه (العَدْل) وما جاوَرَهَا من الشُّشةِ وبعض شارع الحجِّ.

(٣) في الأصل: «بالبشراب».

قال عبدُالملكِ: قد قال فيه مالكٌ: إنَّما أَرَادَتْ[1] أن يَخْلُوَ لَهَا المَوْضِعُ من النَّاسِ فَلاَ يُرَىٰ شَيْءٌ منها عند فِطْرِهَا، ولم تُرِدْ به شَيْئاً من طُلُوعِ قَمَرٍ ولا غيرِهِ. قَالَ مالكٌ: وَالدَّفعُ من النَّاسِ أَحَبُّ إليَّ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

[الذي رواه] عن إبراهيم بن أبي عَبْلَةَ، عن طلحة بن عُبَيْدِاللهِ بن كَرِيْزٍ: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «ما رُؤِيَ الشَّيطانُ [يَوْماً] هو أَصْغَرُ ولا أَدْحَرُ ولا أَغْيَظُ منه في يومِ عَرَفَةَ، وما ذٰلكَ إلاَّ لما رَأَىٰ من تَنَزُّلِ الرَّحْمَةِ، وتَجَاوُزِ اللهِ عن الذُّنُوْبِ العِظَامِ، إلاَّ مَا رَأَىٰ يَوْمَ بَدْرٍ، قيلَ: وَمَا رَأَىٰ يومَ بَدْرٍ يَارَسُوْلَ اللهِ؟ قَالَ: أَمَا إنَّه قَدْ رَأَىٰ جِبْرِيْلَ يَزَعُ المَلاَئِكَةَ». [١/ ٤٢٢ رقم (٢٤٥)].

قال عبدُالملكِ: قد قال مَنْ لا يَعْرِفُ[2]: معنىٰ يَزَعُ المَلاَئِكَةَ: يَكُفُّهُمْ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، لَوْ كَانَ: رَآهُ يَكُفُّهُمْ لَرَأَىٰ ما يُحِبُّ، لٰكنَّه رَآهُ يُعَبِّيهِمْ للقِتَالِ؛ وَالمُعَبِّي يُسَمَّىٰ وَازِعاً[3]، ومنه قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[4] [٦٣]: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ

---

(١) في الأصل: «أراد».

(٢) يقصُدُ به أباعُبَيْدٍ القَاسِمَ بنَ سَلاَّم، قَالَ في غريبِ الحَدِيْثِ: ٢/ ٢٢٨ «الوَازِعُ: الذي يَكَفُّ النَّاسَ ويمنَعُهُم من الشَّرِّ». ولا شكَّ أنَّ أباعُبَيْدٍ أعلمُ وأعرفُ من المُؤَلِّفِ عفا الله عنه. وفي جمهرة اللُّغة: ٨١٨ «الوازع الذي يتقدَّم الصَّف في الحرب فيصلحه، ويردّ المتقدِّم إلىٰ مركزه».

(٣) في الأصل: «وازع».

(٤) سورة النَّمل: الآية: ١٧. جاء في مجاز القرآن لأبي عُبَيْدَةَ: ٢/ ٩٢ «أي: يدفعون فيستحث آخرهم ويحبس أولهم» وقريب منه في معاني القرآن للفرَّاء: ٢/ ٢٨٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجاج: ٤/ ١١٢، وإعراب القراءات لابن خالويه: ٢/ ٢٧٦، والمحرر الوجيز لابن عطيَّة: ١١/ ١٨٣، وزاد المسير لابن الجوزي: ٦/ ١٦٠، تفسير القرطبي: ١٣/ ١٦٨، والدُّر المصون: ٧/ ٥٨٢.

﴿جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ وَٱلطَّيۡرِ فَهُمۡ يُوزَعُونَ ﴿١٧﴾﴾ تأويلُهُ: يُحْبَسُ أوَّلُهم علىٰ آخرِهِم، وهو من التَّعبية ما هو.

قَالَ عبدُالملكِ: وفيه وَجْهٌ ثَانٍ: أنَّ «الوازِعَ» الذي يَكُفُّ النَّاسَ ويَمْنَعُهُم مِنَ الشَرِّ، ومنه حَدِيْثُ أبي بَكْرٍ ـ حين اشتُكِيَ إليه بعضُ عُمَّاله وقيل: أَقِدْنَا منه ـ فَقَالَ: «أَنَا [لا] أُقِيْدُ [مِنْ] مَنْ وَزَعَهُ اللهُ»(١).

قال عبدُالملكِ: الوَزَعَةُ: جَمَاعَةُ الوازِعِ الذي يكفُّ النَّاسَ ويمنَعُهُم من الشَّرِّ، تقولُ منه: وَزَعْتُهُ وأنَا أَزَعُهُ وَزْعاً، وقد اتَّزعتُ أنا: إذَا كَفَفْتَ، ومنه حديثُ الحَسَنِ البَصْرِيِّ حينَ قَالَ:(٢) لابُدَّ للنَّاسِ من وُزَعَةٍ»، يَعْني: مِنْ وُلاَةٍ

---

(١) هٰذا لفظه في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٢٨ وجاء في إعراب القراءات وعللها لابن خالويه: ٢/ ٢٧٦، وشرح مقصورة ابن دُرَيْدٍ له: حدَّثنا محمد بن عبدالواحد، عن ثعلب، عن ابن الأعرابيِّ: أنَّ رَجُلاً شَتَمَ أبابكرٍ ـ رحمة الله عليه ـ في وجهه فَلَطَمَهُ رَجُلٌ من الأنصارِ فقالوا لأبي بكر: اقتصَّ لنا، فقال: إنِّي لا أَقْتَصُّ ممن وَزَعَهُ اللهُ. وقال ابنُ خالويه أيضاً: «وشَبِيهٌ بهٰذا أنَّ عليًّا ـ صَلَوَاتُ الله عليه ـ لطم رجلاً فَشَجَّهُ فشكا عليًّا إلىٰ عمر ـ رضي الله عنه ـ فدعا عليًّا وقال: ما أردت من هٰذا؟ فقال: إنِّي رأيته يُسَارُّ امرأة خاصٍ من خَوَاصِّ الله، فقال عمر: إنَّ لله عيوناً في أرضه، وإنَّ عليًّا عينُ اللهِ في أرضه، أي: خاصَّته. وفي خبر آخر قال: لم لطمته ياأبا الحسن؟ قال: رأيته ينظر إلىٰ حرم المسلمين في الطَّواف فقال للمَلْطُومِ: وقعت عليك عينٌ من عُيُون الله تعالىٰ».

(٢) قال ابن خالويه في إعراب القراءات: ٢/ ٢٧٦ «وكان الحسن البَصْرِيُّ قد تقلَّد القَضَاءَ فقال: لا يقربني عَوْنٌ ولا منكبٌ ولا شُرطيٌّ ـ والمنكبُ: عونُ العَرِيفِ، وقيل: المنكبُ قومُ العَرِيفِ ـ فازدحم النَّاسُ علىٰ الحَسَنِ فَقَالَ: لابدَّ للناس من وُزَعَةٍ، وبعث إلىٰ السُّلطان حتىٰ أمدَّه بالأعوانِ».

=

يَكُفُّونَهُم وَيَمْنَعُونَهُم مِنَ الشَرِّ. ومنه حَدِيثُ مَالكٍ، عن عُثمان بنِ عفَّان: أنَّه كَانَ يَقُوْلُ:[1] «مَا يَزَعُ اللهُ النَّاسَ بالسُّلْطَانِ أكثرُ مِمَّا يَزَعَهُمْ بالقُرآنِ» يَعني: يَكُفُّهُمْ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:[2]

وَقَدْ لاَحَ فِي عَارِضَيْكَ المَشِيْـ ـبُ ومِثْلُكَ بِالشَّيْبِ قَدْ يُوْزَعُ

يعني: قد يُكَفُّ.

قال عبدُالملكِ: وفيه وجهٌ ثالثٌ؛ قوله [عَزَّ وجَلَّ][3]: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ يعني: أَلْهِمْنِيْ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (السَّرحَةِ) في حديث مالكٍ

عن ابن عُمر[4]، قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «إِذَا كُنْتَ بَيْنَ الأَخْشَبَيْنِ مِنْ منىً ونَفَخَ بيَدِهِ نحوَ المَشْرِقِ فإنَّ هُنَاكَ وَادِياً يقالُ له: السُّرَرُ، به سَرْحَةٌ سُرَّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا» [١/ ٤٢٤ رقم (٢٤٩)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا السَّرْحَةُ: فَصِنْفٌ من الشَّجَرِ مَعْرُوفٌ[5] من شَجَرِ

= ويُراجع: النِّهاية: ٥/ ١٨٠، وتفسير القرطبي: ١٣/ ١٦٨، وفيه: «وقال ابن عَوْن: سمعتُ الحسن يقول ـ وهو في مجلس قضائه لما رأىٰ ما يصنع الناس ـ: «والله ما يُصلح هٰؤلاء النَّاس إلاَّ وُزَعَةٌ. وقال الحسن أيضاً: لابُدَّ للنَّاسِ من وَازِعٍ...».

(١) يُراجع: تفسير القرطبي: ١٣/ ١٦٨، عن ابن القاسم عن مالك مع اختلاف لفظه، وهو أيضاً في الدُّر المصون: ٧/ ٥٨٢، ويُراجع: النِّهاية: ٥/ ١٨٠.

(٢) لم أقف علىٰ البيت.

(٣) سورة النمل: الآية: ١٩.

(٤) يراجع سنده في «الموطأ».

(٥) جاء في اللِّسان: (سرح) ـ عن أبي حنيفة الدِّيْنَوَرِيِّ صاحبُ كتاب النَّبات ـ: «السَّرْحَةُ: دوحةٌ محلالٌ، واسعةٌ، يَحلُّ تَحْتَهَا الناسُ في الصَّيفِ، ويبتنوْن تحتها البُيُوتَ، وظلُّها صالحٌ قال الشَّاعِرُ: =

المَشْرِقِ، وَلَيْسَ يكونُ بالأَنْدَلُسِ، وكثيرُ السَّرْحَةِ: سَرْحٌ، وَالسَّرحُ لا يَعْبَلُ كَمَا لاَ يَعْبَلُ الأُتْرُجُّ[1] والزَّيْتُوْنُ والبَلُّوْطُ[2] وأشباهُهُ من الشَّجرِ الذي لا يَعْبَلُ،

= فَيَا سَرْحَةَ الرُّكْبَانِ ظُلُّكِ باردٌ وَمَاؤُكِ عَذْبٌ لا يَحِلُّ لِوَارِدِ

والسَّرْحُ: شجرٌ كبارٌ عظامٌ طوَالٌ، لا يُرعَىٰ وإنما يُستظَلُّ فيه ويَنْبُتُ بنجدٍ في السَّهْلِ والغِلَظِ، ولا ينبتُ في رَمْلٍ ولا جَبَلٍ، ولا يأكله المالُ إلاَّ قليلاً، وله ثمرٌ أصفرُ، واحدته سَرْحَةٌ...» ونصُّ اللِّسان هٰذا من المُحكم لابن سِيْدَةَ: ٢/ ١٣٥، ويراجع: العين: ٣/ ١٣٧، ومختصره: ١/ ٢٧٥، وجمهرة اللُّغة: ٥١٢، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٢٩٨، قال: «وأخبرني المنذريُّ، عن أبي الهَيْثَمِ أنَّه قال: السَّرْحُ: كُلُّ شَجَرٍ لا شَوْكَ فيها... قال: والعَرَبُ تكني عن المرأة بالسَّرحةِ النَّابتة علىٰ الماء، ومنه قوله [إسحٰق بن إبراهيم الموصليُّ]:

يَاسَرْحَةَ الماءِ قد سُدَّتْ مَوَارِدُهُ أَمَا إِلَيْكِ طَرِيْقٌ غير مَسْدُوْدِ
لِحَائِمٍ حَامَ حَتَّىٰ لاَ حَرَاكَ بِهِ مُحَلأً مِنْ طَرِيْقِ الوِرْدِ مَرْدُوْدِ

كنَّىٰ بالسَّرْحَةِ النَّابتَةِ علىٰ الماءِ عن المَرأة؛ لأنَّها حِيْنَئِذٍ أَحْسَنُ ما تكونُ».

(١) جاء في اللِّسان (ترج): «الأُتْرُجُّ: مَعْرُوْفٌ، واحدتُهُ: تُرُنْجَةٌ وأُتْرُجَّةٌ، قال عَلْقَمَةُ بن عَبدةَ [ديوانه: ٥١]:

يَحْمِلْنَ أُتْرُجَّةً نَضْخُ العَبِيْرِ بهَا كأَنَّ تِطْيَابَهَا بالأَنْفِ مَشْمُوْمُ

وحكىٰ أبوعُبَيْدَةَ: تُرُنْجَةٌ وتُرُنْجٌ..». **أقولُ ـ وعلى الله أعتمد ـ**: هي فاكهةٌ طيِّبَةُ الطَّعْمِ والرِّيحِ جاء في الحَدِيْثِ: «مَثَلُ المُؤمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ القُرآن كَمَثَلِ الأُتْرُجَّة طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيْحُها طَيِّبٌ...» وتُزرع بكثرة في بلدتنا عُنيزة، وهي شبيهةٌ بالبُرتقال، وهي أكبرُ منه حَجْماً، حَامضَةُ الطَّعْمِ، غَلِيْظَةُ القِشْرِ، كثيرة اللُّبِّ.

(٢) في اللِّسان: (بلط) «البَلُّوطُ: ثمرُ شَجَرٍ يؤكَلُ ويدبغُ بقشره» وفي الأنساب لأبي سعدٍ السَّمعاني: ٢/ ٢٩٨ «(البَلُّوطِيُّ) بفتح الباء الموحدة وضمّ اللام المشددة وفي آخرها الطَّاءُ المهملةُ: هٰذه النِّسبة إلىٰ البَلُّوط، وهو شجرٌ يحملُ شيئاً يأكله الزُّهاد...» أمَّا عالمُ الأندلس وزَاهِدُها الإمامُ، العلاَّمةُ، الورعُ، أبوالحَكَمِ مُنْذِرُ بن سَعِيْدٍ البَلُّوطيُّ (ت٣٥٥هـ) فينسب إلىٰ (فَحْصِ البلُّوطِ) موضعٌ بجهة قرطبة.

وَمَعنىٰ لا يَعْبَلُ: لا يَتَسَاقَطُ وَرَقُهُ. وأمَّا قَوْلُهُ: «سُرَّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا» فَقَدْ قِيْلَ: قُطِعَتْ سُرَرُهُمْ؛ أَيْ: وُلِدُوا تَحْتَهَا، يَعْنِي: أَنَّها كَانَتْ مَسْكَناً ومَحِلَّةً للأَنْبِيَاءِ، وَكَانَ مالكٌ يَقُوْلُ:[1] بُشِّرُوا تَحْتَهَا بمَا يَسُرُّهُمْ، وَهُوَ أَحَبُّ إليَّ، وَبِهِ أَقُوْلُ، إِنَّه مِنَ السُّرُوْرِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

حِيْنَ ذَكَرَ أباذَرٍّ فَقَالَ: «فَإِذَا بالنَّاسِ مُنْقَصِفِيْنَ علىٰ رَجُلٍ» [١/ ٤٢٥ رقم (٢٥٢)].

قال عبدُالملكِ: يعني: مُزدَحِمِينَ عليه، أَلاَ تَرَىٰ أَنَّه قَالَ في الحَدِيْثِ: فَضَاغَطْتُ عَلَيْهِ، يَعنِي: فزَاحَمْتُ عليه[2].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ [٦٤]

الذي جَرَىٰ في كتابِ مالكٍ في الحَجِّ مِنْ ذِكْرِ التَّلبِيَةِ مَا مَعْنَاهَا وَمَعْنَىٰ (لبَّيْكَ) فَقَالَ: معنىٰ التَّلبيةِ: الإجابةُ، ومعنىٰ لَبَّيْكَ: أجبتُكَ، وإنَّما كان أصلُ التَّلبية في الحَجِّ من قَوْلِ اللهِ [عَزَّ وجَلَّ] في كتابه لإبراهيمَ خَلِيْلِهِ:[3] ﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ فَمَنْ حَجَّ لبَّىٰ مُجِيْباً لدَعوَةِ إبراهيمَ عن اللهِ، فقالُوا: لبَّيكَ الَّلهُمَّ لبَّيكَ، أَيْ: أَجَبْنَاكَ الَّلهُمَّ أَجَبْنَاكَ[4]. .

---

(١) في الأصل: «يقول مالك».

(٢) جاء في النِّهاية لابن الأثير: ٤/ ٧٣ «من القَصْفِ: الكسرُ والدَّفعُ الشَّديدُ لفُرط الزِّحام».

(٣) سورة الحج: الآية: ٢٧.

(٤) هٰذه اللَّفظة كثيرة الورود في الكتب مشروحة فيها ومعناها: إجابتي لك ياربُّ، مأخوذة من لَبَّ بالمكانِ وَأَلَبَّ به: إذا أقام به، وَتُستَعْمَلُ علىٰ لفظ التَّثنية في معنىٰ التكرير أي: إجابةً لَكَ بعد إجابةٍ، وإعرابها مصدرٌ منصوبٌ بعامل محذوف وجوباً. يراجع: غريب أبي عبيد: =

(شرحُ غريبِ كتابِ الجِهَادِ)[1]
(من مُوَطَّأ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله)

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ زَيْدُ بنُ أسلمَ، عن أبي صالحٍ السَّمَّانِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الخَيْلُ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَىٰ رَجُلٍ وِزْرٌ، فأمَّا الَّذِي له أجرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا في سَبيلِ اللهِ، فأطالَ لها في مَرْجٍ أو رَوْضَةٍ فما أَصَابَتْ في طِيَلِهَا ذٰلك من المَرْجِ أو الرَّوضةِ كانت له حَسَنَاتٌ، ولو أنَّها قطعت طِيَلَهَا في ذٰلك فاستَنَّت شَرَفاً أو شَرَفَيْن كانت آثارُها وأَرْوَاثُها حَسَنَاتٌ له، ولو أنَّها مَرَّتْ بنَهْرٍ فَشَرِبَتْ منه وَلَمْ يردْ أَنْ يَسْقِيَ به، كان ذٰلك له حَسَنَاتٌ، فهي له أجرٌ. ورَجُلٌ رَبَطَهَا تَغَنِّياً وتَعَفُّفاً، ولم ينسَ حقَّ اللهِ في رِقَابِهَا ولا في ظُهُورِهَا، فهيَ له سِتْرٌ. ورَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْراً ورِيَاءً، ونِوَاءً لأهلِ الإسلامِ، فهي علىٰ ذٰلك وِزْرٌ» [٢/ ٤٤٤ رقم (٣)].

قَالَ عَبدُالمَلكِ: وأمَّا قَوْلُهُ: «فَأَطَالَ لَهَا في مَرْجٍ أَو رَوْضَةٍ» فإنَّ الرَّوْضَةَ

= ٣/ ٨٨، وغريب ابن قُتيبة: ١/ ٢٢٠، والغريبين: ١٦٦٦، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٣١٠، والنِّهاية لابن الأثير: ٤/ ٢٢٢ ويُراجع: الفاخر: ٤، وتهذيب الألفاظ: ٤٤٧، والاتباع: ٥٤، والزَّاهر لابن الأنباري: ١/ ١٩٦... وغيرها.

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٤٤٣، ورواية أبي مُصْعَبٍ: ١/ ٣٧٧، ورواية محمد بن الحسن: ١٠٧، ورواية سُوَيْدٍ: ٣٤٥، والاستذكار لأبي عمر: ١٤ /٧، والتَّعْلِيْقُ على المُوَطَّأ لأبي الوَليد الوَقَّشيِّ: ١/ ٣٣٣، والمنتقىٰ لأبي الوليد: ٣/ ١٥٩، والقَبَس لابن العَرَبيِّ: ٥٧٩، وتنوير الحوالك: ٢/ ٢، وشرح الزُّرقاني: ٢/ ٢ أيضاً، وكشف المُغَطَّىٰ: ٢١٦.

ما تناوَلَ الفرسُ في طِيَلِهِ[1]. والمَرْجُ: المَمْدُوْدُ المُهْمَلُ فيه. وأمَّا قَوْلُهُ: «فاْستَنَّتْ» فَمَعْنَاهُ: أَقْبَلَتْ وَأَدْبَرَتْ تَجرِيْ وتَمْرَحُ[2]. وأمَّا قَوْلُهُ: «رَجُلٌ رَبَطَهَا تَغَنِّياً وَتَعَفُّفاً» فيعني بالتَّغَنِّي: الاستِغْنَاءَ بها عن النَّاسِ[3]، تَقولُ منه: قد تغنَّيتُ تَغَنِّياً، وتَغانيتُ تَغَانِياً، واسْتَغْنَيْتُ اسْتِغْنَاءً، علىٰ مِثَالِ تَفَعَّلْتُ، وتَفَاعَلْتُ واستَفْعَلْتُ، كُلُّ ذٰلك من تَصَارِيْفِ الكَلَامِ، قال أَعشىٰ بكرٍ: [4]

وكُنْتُ امْرَءاً زَمَناً بالعِرَا ... قِ عَفيفَ المُنَاخِ طَوِيْلَ التَّغَنْ

وَقَالَ المُغِيْرَةُ بنُ حَبْنَاءَ التَّمِيْمِيُّ يُعَاتِبُ أَخاً لَهُ: [5]

---

(١) الطِّيَلُ: الحبل الذي يربط به الفرس.

(٢) اللِّسان(سنن) وقد تقدم مثل ذٰلك.

(٣) يُراجع: غريب أَبي عُبَيْدٍ: ٢/١٧٢ والنِّهاية: ٣/٣٩١، والعين: ٨/ ٤٥٠، ومختصره: ١/٥١٢، وتهذيب اللُّغة: ٨/ ٢٠١، ومجمل اللُّغة: ٦٨٧، والصِّحاح، واللِّسان، والتاج: (غني).

(٤) ديوانه (الصُّبح المنير): ٢٢ وهو في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٧٢، وتهذيب اللُّغة: ٨/ ٢٠١، والُمخصَّص: ٢/٢٧٦، واللِّسان: (غنى).

(٥) نسبة أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٢/ ١٧٢ إلىٰ المُغيرة بن حَبْنَاء كما ذكر المؤلِّف، وهو مصدره، وهو له أيضاً الصِّحاح واللِّسان(غنى) وقد اختلف الرُّواة في نسبه اختلافاً كبيراً فنسب إلى عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالبٍ في دِيْوَانه: ٩٠، وإلى الأبيرد الرِّياحيِّ يخاطبُ حارثة بن زَيْدٍ في شرح شواهد المغني: ٥٥٥، عن ابن الأعرابي في «نوادره» وكذا هو في الأغاني أيضاً: ١٣/ ٨٤. وفي بهجة المجلس: ٧٠٩ نسبه إلىٰ جريرٍ، وهو في ديوانه: ١/ ٨٠ وينْسَبُ إلى الأعشى في ديوانه: ٢٦١، إلى سيَّار بن هُبيرة بن ربيعة في ذيل الأمالي، وهو في طبقات ابن المُعتز: ١٥٥ ضمن قصيدة لنُصيب الأصغر المعروف بـ«أبي الحَجْنَاءِ» عَرَّفْتُ به قبل صفحات خَلَتْ يُراجع هناك. وفي «حماسة ابن الشَّجرى»، و«ربيع الأبرار» للزَّمخشري أنّها للفُضَيْلِ بن السَّائب، وهو مع نسبته إلى كلِّ شاعر ضمن أبياتٍ أُخَرَ قالها الشَّاعرُ بمناسبة عِتابِ مُفَصَّلٍ فى المصَادر المذكورة وغيرها، وربَّما تنازعَ =

= الأبياتِ أو القصيدةَ أكثرُ من شاعرٍ. والأبياتُ التى فيها الشَّاهدُ تُنسب إلىٰ المُغيرة بن حَبناء في معاتبة طلحة الطَّلحات، لا في معاتبة أخيه كما ذَكَرَ المؤلِّفُ، وهو طَلْحَةُ بنُ عبدالله بن خَلَفٍ الخُزَاعيُّ المعرُوف بـ«طلحةَ الجُود» و«طَلحةَ الخَير» و«طلحةَ الفَيَّاضِ» و«طَلحة الطَّلحات» وكان من أجوادِ العَرَبِ وشُجعانهم، وكبار قَادَتِهِمْ، كان والياً علىٰ سجستان وبها مات سنة٦٥، فقال عُبَيْدُاللهِ بن قَيْس الرُّقَيات يرثيه:

رَحِـمَ اللهُ أَعْظُمـاً دَفَنُـوْهـا ... بِسجِسْتان طلحةَ الطَّلَحَاتِ

وكان طَلْحَةُ أعورَ، ذَهَبَتْ عَيْنُهُ بسمَرَقَنْدَ، له أخبارٌ مفصَّلةٌ في المحبر: ١٥٦، والمعارف: ٢٢٨، والخزانة: ٣/ ٣٩٤.

وَمِنْ أبيات القصيدة ـ كما جاء في شعر المغيرة الذى جمعه الدُّكتور نُوري حَمُّودي القَيسيُّ في شُعراء أُمويُّون: ١٠٧ ـ:

أَرانِيْ إِذَا أَمَّلْتُ منكَ سَحَابَةً ... لتُمطِرَ بي عادَتْ عَجَاجاً وسَافِيا

إذا قلتُ جَادَتْنِي سَمَاؤُكَ يَامَنَتْ ... شَآبِيبُهَا أو يَاسَرَتْ عَنْ شَمَالِيَا

وأَدْلَيْتُ دَلْوِيْ في دِلاَءٍ كَثِيْرَةٍ ... فَأُبْنَ مِلاَءً غيرَ دَلْوِيَ كَمَا هِيَا

ولَسْتُ بِلاَقٍ ذَا حِفَاظٍ ونَجْدَةٍ ... مِنَ القَوْمِ حُرًّا بالخَسِيْسَةِ رَاضِيَا

فَإِن تَدْنُ مِنِّي تَدْنُ مِنكَ مَوَدَّتِي ... وإِن تَنْأَ عَنِّي تَلْقَنِيْ عَنْكَ نَائِيَا

والمُغيرةُ بنُ حَبْنَاءَ ـ وهو أبوه علىٰ الأرجح، وقيل: أمُّه ـ شاعرٌ مِحْسِنٌ ينتهي نسبه إلىٰ حنظلة بن مالك بن زَيد مَناة بن تَميمٍ، لازم المُهَلَّبِ، وامتَدَحَهُ بقصائد هي من عيون شعره، وله يقول:

إنَّ المُهَلَّبَ في الأَيَّامِ فَضَّلَهُ ... عَلَىٰ مَنَازِلِ أَقْوَامٍ إِذَا ذكرُوا

حَزْمٌ وجُوْدٌ وأيَّامٌ له سَلَفَتْ ... فيها يعدُّ جَسِيْمُ الأَمْرِ والخَطَرُ

مَاضٍ عَلَىٰ الهَوْلِ مَايَنْفَكُّ مُرْتَحِلاً ... أَسْبَابَ مُعْضِلَةٍ يَعْيَىٰ بِهَا البَشَرُ

توفي المُغِيرَةُ شهيداً في نسف سنة ٩١هـ.

كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيْهِ حَيَاتَهُ ونَحْنُ إِذَا مِتْـنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

وأمَّا قوله: «ولم يَنْسَ حقَّ الله في رِقَابها ولا ظُهُورِهَا» فالرِّقابُ: الحملانُ عليها والإِنْبِتَاتُ بِعَطِيَّـتِهَا في ذٰلك. والظُّهورُ: أن تحملَ عليها وترجعَ إليه. وأن يَغزوَ بها. وأمَّا قولُهُ: «وَنِوَاءً لأَهْلِ الإِسْلَامِ» فيعني: مُنَاوَأَةً لهم، وعِدَةً عليهم.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح قوله: (بَرَّحَتْ بِنَا امرأَةُ ابنِ أبي الحُقَيْقِ) [٦٥] في حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابن شِهَابٍ: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ نَهَىٰ الَّذِيْنَ قَتَلُوا ابن أَبي الحُقَيْقِ عن قَتْلِ النِّساءِ وَالوِلدان. قَالَ: فَكَانَ رَجُلٌ منهم يقُولُ: بَرَّحَتْ بنا امرأَةُ ابنِ أبي الحُقَيْقِ بالصِّياحِ، فأرْفَعُ عليها السَّيْفَ ثم أَذْكُرُ نَهْيَ رَسُولِ الله ﷺ فأَكُفُّ، وَلَوْلاَ ذٰلِكَ استَرَحْنَا مِنْهَا» [٢/ ٤٤٧ رقم (٨)].

قال عبدُالملكِ: فَالمُبَرِّحُ من الأمرِ: المُضِرُّ المُؤْذِي، وهي كَلِمَةٌ

= يُراجع: الأغاني: ١٣/ ٨٤ (دار الكتب) وغيره.

وفي شعر عبدالله بن معاوية بن جعفر:

رأيتُ فُضَيْلاً كان شَيئاً مُلَفَّفاً فَكَشَّفَهُ التَّمْحِيْصُ حَتَّىٰ بَدَا لِيَا

فأَنْتَ أَخِي مَالَمْ تَكُنْ لِيَ حَاجَةٌ فإِنْ عَرَضَتْ أَيقَنْتُ أَنْ لا أخاليَا

فَلاَ زَادَ مَا بَيْنِيْ وَبَيْنَكَ بَعْدَ مَا بَلَوْتُكَ فِيْ الحَاجَاتِ إِلاَّ تَمَادِيَا

فَلَسْتُ بِرَاءٍ عَيْبَ ذِيْ الوُدِّ كُلَّهُ وَلاَ بعْضَ مَا فِيْهِ إِذَا كُنْتَ رَاضِيَا

فَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كلِّ عَيْبٍ كَلِيْلَةٌ وَلٰكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِيْ المَسَاوِيَا

كـلاَنَـا غنِـيٌّ عَـنْ أَخِيْـهِ ... ... البيت

إلىٰ غير ذٰلك من الأشعار التي على هٰذا الوزنِ والقافية أُدْخِلَ فيها البَيْتُ المذكورُ، واللهُ أَعلمُ بحَقِيْقَةِ الحَالِ.

تتصرَّفُ في أشياء مُتَفَرِّقةٍ، تقولُ منها: هَمٌّ مُبَرِّحٌ، وضَرْبٌ مُبَرِّحٌ، وصِيَاحٌ مُبرِّحٌ، وحُبٌّ مُبَرِّحٌ، فالمُبَرِّحُ حيثُ ما وَقَعَ هو: البالغُ المُضرُّ المُؤْذِيْ[1].

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْح (التَّأَثُّل) في حَدِيْثِ مَالكٍ**

الذي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بن سَعِيْدٍ: في سَلَبِ قتيلِ أبي قَتَادَةَ حينَ قَالَ: فابتَعْتُ بثَمَنِهِ مَخْرَفاً في بَنِي سَلِمَةَ، فإنَّه لأولُ مَالٍ تأَثَّلْتُهُ في الإِسلاَمِ» [٢/ ٤٥٥ رقم (١٨)].

قال عبدُالملكِ: يعني اعتَقَدْتُهُ في الإِسْلاَمِ، واتَّخَذْتُهُ أَصْلاً وعقدةً من مالِ المُتَأَثِّلِ المُعْتَقِدِ للشَّيءِ والجامع[2] للشَّيءِ، وكلُّ شَيْءٍ لَهُ أَصْلٌ قَدِيْمٌ، أو جُمِعَ حتَّىٰ يَصِيْرَ لَهُ أَصْلٌ فهو مُتأَثِّلٌ[3]، قال لَبِيْدُ بن رَبِيعة:[4]

لله نَافِلَةُ الأَجَلِّ الأفْضَلِ ... وَلَهُ العُلَىٰ وأَثِيْثُ كلِّ مُؤَثَّلِ

وقال امرُؤُ القَيْسِ:[5]

---

(١) يُراجع: الغريبين: ١/ ١٥٠(ط) مصر، والنِّهاية: ١/ ١١٣، وجمهرة اللُّغة: ١/ ٢٧٤، وتهذيب اللُّغة: ٥/ ٢٧، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (برح).

(٢) من هنا إلى آخرِ بيتِ الأعشى عن غريب أبي عُبَيْدٍ ١٠/ ١٩٢ بلفظه ماعدا بيت حسَّان.

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «مُؤَثَّلٌ ومُتَأَثِّلٌ» وفي «التَّهذيب»: «مُؤَثَّلٌ».

(٤) ديوان لبيد: ٢٧١، وهو في غريب الحديث: ١/ ١٩٢، وتهذيب اللُّغة: ١٥/ ١٣١، واللِّسان: (أثل).

(٥) ديوان امرىء القيس: ٣٩، وقبله:

فَلَوْ أَنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَىٰ مَعِيْشَةٍ ... كَفَانِيْ وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المالِ

ولٰكنَّما أَسْعَىٰ ... ... البيت

والبيت في غريب أبي عبيد: ١/ ١٩٢، والإنصاف: ١/ ٤٨، والتَّبيين: ٢٥٧، وشرح المفصَّل لابن يعيش: ١/ ٧٩، ٨/ ٥٧، والمغني: ٢٥٦، ٢٦٩، وشرح أبياته للبغدادي: =

وَلَـٰكِنَّما أَسْعَىٰ لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدُ المُأَثَّلُ أَمْثَالِيْ

وقالَ حَسَّانُ بن ثابتٍ:[1]

لَنَا حَرَّةٌ مَأْطُورَةٌ بِجَبَالِهَا بَنَىٰ العِزُّ فِيْهَا بَيْتَهُ فَتَأَثَّلاَ

يقول: صَارَ أَصْلاً للعزِّ.

قال عبدُالملكِ: وأَثْلَةُ الشَّيءِ: أَصْلُهُ، وقالَ الشَّاعِرُ:[2]

أَلَسْتَ مُنْتَهِياً عَنْ نَحْتِ أَثْلَتِنَا وَلَسْتَ ضَائِرَهَا مَا حَنَّتِ الإِبِلُ

= ٢/ ١٦٢ واللِّسان (أثل).

(١) ديوانه: ١/ ٤٥ وروايته هناك: «فَتَأَهَّلاَ»

وفي القصيدة نفسها:

وَنَحنُ الذُّرىٰ من نَسْلِ آدَمَ والذُّرىٰ تَرَبَّعَ فِيْهَا المجْدُ حَتَّى تأَثَّلا

ومما ينسب إلى حسان ديوانه: ١/ ٥٠٨:

وَرِثْنَا مِنَ البُهْلُولِ عَمْرِو بن عَامِرٍ وحَارِثَةَ الغِطْرِيفِ مَجْداً مُؤَثَّلاَ

(٢) هو الأعشىٰ، ديوانه (الصّبح المنير): ٤٦ وفيه:

أَبْلِغْ يَزِيْدَ بَنِي شَيْبَانَ مَأْلُكَةً أَبَا ثُبَيْتٍ أَمَا تَنْفَكُّ تَأْتَكِلُ

أَلَسْتَ مُنْتَهِياً عن تِلْكَ إِثْلَتِنَا وَلَسْتَ ضَائِرَهَا مَاأَطَّتِ الإِبِلُ

تُغْرِي بِنَا رَهْطَ مَسْعُوْدٍ وإِخوتِهِ عِند اللِّقاءِ فَتُرْدِيْ ثُمَّ تَعْتَزِلُ

لأَعْرِفَنَّكَ إِنْ جَدَّ النَّفِيْرُ بنَا وَشُبَّتِ الحَرْبُ بالطَّوافِ واْحْتَمَلُوا

كَنَاطِحٍ صَخْرةً يَوْماً لِيُوْهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وأَوْهَىٰ قَرْنَهُ الوَعِلُ

ويزيدُ المذكور في الشعر هو يزيد بن مسهر الشَّيبانيّ.

والشَّاهد في غريب أبي عُبَيْد: ١/ ١٩٢ وهو هناك كرواية الديوان، وتهذيب اللُّغة: ١٥/ ١٣١ ومَقَاييس اللُّغة: ١/ ٥٩، واللِّسان والتاج: (أثل). وفي الاقتضاب في غريب الموطأ لليَفْرُنيِّ: «والأَثْلَةُ والأَثَلَةُ ـ بتسكين الثاء وفتحها ـ أَصْلُ كلِّ شيءٍ».

قال عبدُالملكِ: والمَخْرَفُ: الحَائِطُ[1] هُوَ الَّذي عَنَىٰ به أبوقَتَادَةَ في الحَدِيْثِ، غير أنَّ نفسَ الكَلِمَةِ: أنَّ كلَّ حائطٍ أو جنانٍ أو حديقةٍ فيها شَجَرٌ له ثَمَرٌ من أيِّ أنواعِ الثِّمَارِ كَانَ فهو مَخْرَفٌ، وإنَّما اشتُقَّ اسمُ الخَرِيْفِ من المَخْرَفِ؛ لأنَّ الثِّمَارَ تُخْتَرَفُ فِيْهِ، أَيْ: تُجْتَنَىٰ فيه.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ [٦٦]

الَّذي رَوَاهُ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أنَّه قَالَ يَوْمَ حُنَيْنٍ: «وَالَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَفَاءَ اللهُ عَلَيْكُم مثلَ سَمُرِ تِهَامة نَعَماً لَقَسَمْتُهُ بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لا تَجِدُوْنِي بَخِيْلاً، ولا جَبَاناً، وَلاَ كَذَّاباً. فَلَمَّا نَزَلَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ قَامَ في النَّاسِ فَقَالَ: أَدُّوا الخَائطَ والمِخْيَطَ، فإنَّ الغُلُولَ عَارٌ وَنَارٌ وَشَنَارٌ عَلَىٰ أَهْلِهِ يومَ القيامة» [٢/ ٤٥٧ رقم (٢٢)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «لَوْ أَفَاءَ اللهُ عَلَيْكُمْ مِثْل سَمُرِ تَهامَةَ نَعَماً» قال: السَّمُرُ: شَجَرُ جِبَالِ مكَّةَ[2] وما حَولَهَا وهي تِهَامَةُ، وَالنَّعمُ: الإبِلُ وَالبَقَرُ والغَنَمُ، والأَنْعَامُ. وأمَّا قَوْلُهُ: «أَدُّوا الخَائِطَ والمِخْيَطُ» فإنَّ الخَائِطَ هَـٰهُنا:

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٨١، وغريب ابن قتيبة: ٢/ ٤، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٢٧٤، والفائق: ١/ ٣٥٩، والنِّهاية: ٢/ ٢٤. وهو في تعليق الوَقَشيِّ، وغريب اليفرُني (الاقتضاب).

ويُراجع: العين: ٤/ ٢٥١، ومختصره: ١/ ٤٥١، وجمهرة اللُّغة: ١/ ٥٨٨، وتهذيب اللُّغة: ٧/ ٣٤٨، ومجمل اللُّغة: ٢٨٤، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (خَرَفَ).

وقال اليَفْرُنيُّ في الاقتضاب في غريب الموطأ: «المَخْرَفُ: النَّخلُ، وقال ابنُ بُكير: المَخْرَفُ: الأرضُ يزرعُها. قال الأَصْمَعِيُّ: المَخَارِفُ: واحدُها: مَخْرَفٌ، وهو جنىٰ النَّخلِ؛ لأنَّه يُخْتَرَفُ، أَيْ: يُجْنىٰ... وقيلَ: المَخْرَفَةُ: سِكَّةٌ بين صَفَّين منَ نَخْلٍ يَخْتَرِفُ من أيِّها شَاءَ، أَيْ: يَجْنِي...».

(٢) في النِّهاية: ٢/ ٣٩٩ «السَّمُرُ من شَجَرِ الطَّلْحِ، وَالوَاحِدَةُ سَمُرَةٌ». أقولُ: هو شَجَرٌ مَعْرُوْفٌ لايزال علىٰ تسميته.

الخَيْطُ، وَالمِخْيَطُ [هي]: الإبرةُ، وقد تُسمِّي العَرَبُ الإبْرَةَ الخِيَاطَ أيضاً ومنه قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: [1] ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ تقولُ في ثُقبِ الإبْرَةِ: السَمُّ، والثُّقبُ، والخِيَاطُ: الإبْرَةُ، وَالخِيَاطُ أَيْضاً ـ في كَلَام العَرَبِ ـ الخُيُوْطُ، وَهُوَ الَّذي أرادَ رَسُولُ اللهِ [ﷺ] في هَـٰذا الحَدِيثِ حينَ قَالَ: «أَدُّوا الخِيَاطَ وَالمِخْيَطَ» فَسَمَّىٰ الإبرةَ: المِخْيَطَ، وَسَمَّىٰ الخُيُوطَ: الخِيَاطَ[2]. وأمَّا قَوْلُهُ: «فإنَّ الغُلُوْلَ عَارٌ وَنَارٌ وَشَنَارٌ» فالشَّنَارُ: العَيْبُ. يقولُ: فَإنَّ الغُلُولَ نارٌ في الآخِرَةِ وَعَارٌ وعَيْبٌ في الدُّنيا[3].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن (السَّهْمِ العَائِرِ) في حَديثِ مَالكٍ

في مِدْعَمٍ حِيْنَ ذَكَرَأَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ كان بوادي القُرَىٰ فبينما مِدْعَمٌ يَحُطُّ رَحْلَ رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] إذْ جاءَه سَهْمٌ عائِرٌ فأَصَابَهُ فَقَتَلَهُ» [٢/ ٤٥٩ رقم (٢٥)].

---

(١) سورة الأعراف: الآية: ٤٠ وفي الآية قراءةٌ أُخرىٰ هي: ـ ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ الجُمَّلُ﴾. قال ابن الجَوْزِيِّ في زاد المسير: ٣/ ١٩٧ عن ابن الأنباريِّ قال: «وقد روىٰ شهر بن حوشب عن ابن عبّاسٍ أنّه قرأ: ـ ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ الجُمَّلُ﴾ ـ بضمِّ الجيم وتشديد الميم، وقال: هو القَلْسُ الغَلِيْـظُ». أقولُ: في اللِّسان: (قَلَسَ) «حَبْلٌ غليظٌ». قال ابن الجوزيِّ: «وهي قراءة أبي رَزين، ومُجاهدٍ، وابن مُحَيْصِنٍ، وأبي مجلز، وابن يعمر، وأبان عن عاصم» وزاد غيرِ: الشَّعبيُّ، وأبو رجاء، ومالك بن الشِّخير، يراجع: المحتسب: ١/ ٢٤٩، وتفسير القُرطبي: ٧/ ٢٠٧، والبحر المحيط: ٤/ ٢٩٧.

(٢) تهذيب اللُّغة: ٧/ ٥٠١، والنِّهاية: ٢/ ٩٢.

(٣) تهذيب اللُّغة: ١١/ ٣٤٠ عن أبي عُبيد في غريب الحديث: ٤/ ٤٢٩، وأنشدَأبو عُبَيْدٍ: للقُطاميِّ: [ديوانه: ١٤٢].

وَنَحْنُ رَعِيَّةٌ وهُمُ رُعَاةٌ وَلَوْلاَ رَعْيُهُم شَنَعَ الشَّنَارُ

ويراجع: الفائق: ٢/ ١٦٥ واللِّسان: (شنر) وأنشدا بيتَ القُطامي، المذكور وفي تعليق الوَقَّشِيِّ والاقتضاب لليَفْرُنيِّ مزيدُ فائدةٍ فراجعها هناك إن شئْت.

قال عبدُالملكِ: السَّهمُ العَائرُ:[1] السَّهْمُ الذي لا يُعرَفُ رَامِيْهِ، فَإِذَا عُرِفَ رَامِيْهِ فَلَيْسَ بِعَائِرٍ، وَكَذٰلِكَ السَّهْمُ الغَرْبُ أَيْضاً هو مثلُ العَائِرِ.[2]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الكَلْمِ) في حديث مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن أبي الزِّناد، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُريرة: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «والذي نَفْسِي بِيَدِهِ لا يُكْلَمُ أَحَدٌ في سَبيلِ اللهِ ـ واللهُ أعلمُ بمن يُكلَمُ في سبيله ـ إلاَّ جاءَ يومَ القيامةِ وجُرْحُهُ يَثْعَبُ دَماً، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ، والرِّيْحُ رِيْحُ مِسْكٍ» [٢/ ٤٦١ رقم (٢٩)].

قَالَ عبدُالملكِ: الكَلْمُ هو الجَرْحُ، فَمَعْنَىٰ يُكْلَمُ: يُجْرَحُ، وَالكَثِيْرُ من الكَلْمِ: كُلُوْمٌ[3].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرحِ (الجَمْعِ) في حديثِ مَالكٍ

الذي رَوَاهُ [٦٧] عن رَسُوْلِ الله ﷺ حينَ ذَكَرَ الشُّهَدَاءَ فقالَ: «الشُّهَدَاءُ سَبْعَةٌ سِوىٰ القَتْلِ في سَبيل الله؛ المَطْعُوْنُ شَهِيْدٌ، والغَرِقُ شَهِيْدٌ، وصاحبُ

---

(١) في تعليق الوَقَّشِيِّ: «وهو مأخوذ من قولهم: عارَ الفَرَسُ: إذا أفلت».

(٢) جاء في اللِّسان (غرب): «وأصابه سَهْمٌ غَرْبٌ وغَرَبٌ: إذا كان لايُدْرَي مَنْ رَمَاهُ. وقيل: إذا أتاهُ من حيثُ لايَدرِيْ، وقيل: إذا تعمَّدَ به غيرَهُ فأصابَهُ، وقد يوصفُ به، وهو يُسكَّنُ ويُحَرَّكُ ويُضَافُ ولا يُضَافُ، وقال الكسائيُّ والأصمعيُّ: بفتح الرَّاء، وكذٰلك سَهْمُ غَرَضٍ... وقيل: هو بالسُّكون: إذا أتاه من حيث لايدريْ، وبالفتح: إذا رماهُ فأصابَ غيره. وقال ابنُ الأثير والهَرَوِيُّ: لم يثبت عن الأزهري إلاَّ الفتح». ويراجع: تهذيب اللُّغة: ٨/ ١١٤، والغريبين للهَرَوِيِّ: ١٣٦٣، والنهاية لابن الأثير: ٣/ ٣٥٠، والتَّاج: (غرب).

(٣) في التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشِيِّ: «وَجَمْعُهُ كِلَامٌ وَكُلُوْمٌ» ومثله في «الاقتضاب في غريب الموطأ» لليفرُنيِّ وأنشدَ لجرير [ديوانه: ٢١٩]:

تَوَاصَتْ مِنْ تَكَرُّمِهَا قُرَيْشٌ ... بِرَدِّ الخَيْلِ دَامِيَةَ الكُلُوْمِ

ذاتِ الجَنب شَهِيْدٌ، والمَبْطُونُ شَهِيْدٌ، والحَرِقُ شَهِيْدٌ، والَّذي يَمُوْتُ تحتَ الهَدْمِ شَهِيْدٌ، والمَرْأَةُ تموت بجُمْعٍ شَهِيْدٌ». [١/ ٢٣٣رقم (٣٦)][١].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قَوْلُهُ: «المَرْأَةُ تَمُوْتُ بجُمْعٍ» فيعني أَنْ تَمُوْتَ وفي بَطْنِهَا جَنِيْنٌ[٢]، قَالَ الشَّاعِرُ ـ وهو يَذْكُرُ مَاءً وَرَدَهُ ـ: [٣]

وَرَدْناهُ في مَجْرَىٰ سُهَيْلٍ يَمَانِياً   بِصُعْرِ البُرَىٰ مِنْ بَيْنِ جُمْعٍ وَخَادِجِ

فالخَادِجُ: النَّاقةُ التي أَلْقَتْ وَلَدَهَا، والجُمْعُ: التي في بَطْنِهَا وَلَدُهَا، فَجائزٌ أن تقولَ: امرأةٌ جُمْعٌ: إذا كانت حاملاً تامًّا حَمْلُها، وجائزٌ أن تقولَ

---

(١) هذا الحديث من كتاب الجنائز في الموطأ؟!

(٢) كلام أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث أكثرُ وضوحاً وتفصيلاً من كلام المؤلِّف. قال: قال أبوزيدٍ: يعني أن تموتَ وفي بطنها ولدٌ، وقال الكسائيُّ مثل ذٰلك، قال: ويقال أيضاً بِجِمْعٍ، ولم يقله إلاَّ الكسائي، وقال غيرهما: وقد تكون التي تموت بجُمع: أن تموتَ ولم يمسها، رَجُلٌ لحديث آخر يروىٰ عن النَّبيِّ ﷺ مرفوعاً: «أيّما امرأة ماتت بجُمْعٍ لم تطمث دخلت الجنَّة»... ثم ذكر الشَّاهد الآتي، والشَّاهدُ وما بعده في كتابنا هو نفسُهُ كلامُ أبي عُبَيْدٍ مع تقديم وتأخير. ويُراجع في شرح هٰذه اللَّفظه: الغريبين: ١/ ٣٩٦(ط) مصر، ١/ ٣٧٨ (ط) الهند وغريب ابن الجوزيِّ: ١/ ١٧١، والنِّهاية: ١/ ٢٩٦. وهو في العين: ١/ ٢٤٠، ومختصره: ١/ ١٠٥، وجمهرة اللُّغة: ١/ ٤٨٤، وتهذيب اللُّغة: ١/ ٣٩٩، ومجمل اللُّغة: ١/ ١٩٨، والمُحكم: ١/ ٢١٢، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (جمع).

(٣) البيت لذي الرُّمَّة في ديوانه: ١٨٥٢ (ملحقات الدِّيوان) عن الفائق للزَّمخشري: ١/ ٢١١، وهو في غريب أبي عُبَيْدٍ، و«تهذيب اللُّغة»، و«المحكم»، و«اللِّسان»... وغيرها غير منسوب، وفيها(بصُعْر البُري) وفي المحكم: (بصُعر اللِّوَىٰ) ولم أجد من شرحها، والبيت في وصف الإبل، ولعلَّ صحة العبارة في البيت «بصُفر البُرَىٰ».

و(البُرَىٰ) «جمعُ البُرَةِ وهي الحلقةُ في أنف البَعير». وقال اللِّحيَانِيُّ: هي الحلقة من صُفر أو غيره تُجْعَلُ في لحمِ أنفِ البَعيرِ» كَذَا في اللِّسان: (برىٰ).

أيضاً في المَرْأَةِ الحَامِلِ: هي بِجُمْعٍ، وَبِهَـٰذَا اللَّفظِ جَرَىٰ الحَدِيْثُ، والآخر أَفْصَحُ[1]. وأمَّا قَوْلُهُ: «والمَطْعُوْنُ شَهِيدٌ» فيعني الذي يموتُ في الطَّاعُونِ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن (الكَرِيْمَةِ) في حديث مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن يَحْيىٰ بن سَعِيْدٍ، [عن][2] مُعاذِ بن جَبَلٍ [أنَّه] قَالَ: «الغَزْوُ غَزْوَانِ؛ فغَزْوٌ تُنْفَقُ فيه الكَرِيْمَةُ وَيُبَاشِرُ فيه الشَّرِيْكُ».

قال عبدُالملكِ: الكَرِيْمَةُ: الذَّهَبُ وَالفِضَّةُ[3]. والشَّرِيْكُ: الرَّقِيقُ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الزَّوْجَيْنِ) في حديث مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ [عن حُمَيْدِ بنِ عبدالرَّحْمَـٰن بن عَوْفٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ:] أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَالَ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيْلِ اللهِ نُوْدِيَ في الجَنَّة يا عبدَالله هَـٰذَا خَيْرٌ» [٢/ ٤٩٦ رقم (٤٩)].

---

(١) ما ذكره المؤلِّفُ هـٰهنا غير واضحٍ، فلعل نقصاً قد لحق العبارة، وأكثرُ منه وضوحاً كلام الحافظ ابن عبد البرِّ ـ رحمه الله ـ قال في التَّمهيد: ١٩/ ٢٠٧ «أمَّا قولُهُ: «المرأةُ تموتُ بجُمعٍ» ففيه قولان لكلِّ واحدٍ منهما وجهان أحدُهما هي المرأَةُ تموتُ من الولادةِ وولدها في بطنها، قد تمَّ خَلقُهُ، وماتَتْ من النِّفاسِ وهو في بَطنها لم تَلده. قال أبوعُبَيْدٍ: الجمعُ التي في بطنها ولدها، وأنشد قول الشَّاعر... وذكر الشَّاهد المذكور هنا، وقال: وقيل: إذا ماتت من الوِلاَدَةِ فسَوَاء ماتت وولدها في بطنها أو ولدتهُ، ثم ماتت بإثر ذلك.

والقولُ الآخرُ: هي التي تموتُ عَذْرَاءَ لم تُنكح، ولم تُفْتَضَّ، وقيل: هي المرأة التي تموتُ ولم تَطمِث، والمعنىٰ واحد لقوله عزَّ وجل: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ۝٥٦﴾ [سورة الرحمـٰن] أي: لم يَطَأْهُنَّ، والقولُ الأولُ أشهرُ وأكثرُ واللهُ أعلمُ». وذكر عن ابن السِّكيت الضمَّ والكسر لغتان في الجيم. يُراجع إصلاح المنطق: ٣٦، وتهذيبه: ١٠٢.

(٢) في الأصل: «أن» والزيادة الأخرى عن «الموطأ».

(٣) وكذٰلك العِتَاقُ من الإبلِ؛ ولذٰلك تُسمَّىٰ كرائمَ الأموالِ.

قال عبدُالملكِ: يعني بالزَّوْجَيْنِ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ دِرْهَمَيْنِ، دِيْنَارَيْنِ، قَوْسَيْنِ، ثَوْبَينِ، خُفَّينِ، نَعْلَيْنِ، وَمَا أَشبهَ ذٰلك من الأَمْوَالِ والمَتَاعِ، هَـٰكَذَا فُسِّر لي.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ (الخَمِيْس) في حديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن حُمَيْدٍ، عن أَنَسِ بنِ مالكٍ: «حينَ نَزَلَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ علىٰ أَهْلِ خَيْبَرَ فَصَاحُوا: مُحَمَّدٌ [٦٨] والله، محمدٌ والخَمِيْسُ»[٢/ ٤٦٨رقم(٤٨)]

قَالَ عبدُالملكِ: الخَمِيْسُ في كلامِ العَرَبِ: العَسْكَرُ[١]، فإنَّـما قالُوا: مُحَمَّدٌ والعَسْكَرُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ(شأن صَبِيْغ) حين قال ابنُ عبّاس ـ في حديث مالكٍ ـ: «إذْ سَأَلَهُ السَّائلُ عن تَفسيرِ الأنفال وألحَّ عليه في السُّؤال فقال ابنُ عبّاسٍ: أَتَدْرُوْنَ ما مِثْلُ هَـٰذَا؟ مثلُ صَبِيْغٍ الذي ضَرَبَهُ عُمَرُ بن الخَطَّابِ» [٢/ ٤٥٥رقم (١٩)].

قال عبدُالملكِ بنُ حَبِيْبٍ: كان صَبِيْغٌ[٢] رَجُلاً اتُّهِمَ بالحَرُوْرِيَّةِ، وكان

---

(١) اللِّسان «خمس» وغيره.

(٢) هو صَبِيْغٌ بن عِسْلٍ الحَنْظَلِيُّ.

قال الحافظُ ابن حجرٍ في الإصابة: ٣/ ٤٥٨ «صَبِيْغٌ بوزن عَظِيْمٍ ـ وآخره بِمُعْجَمَةٍ ابن عِسْلٍ بمهملتين الأولي مكسورة والثانية ساكنة. ويقال: بالتَّصغيرِ، ويقالُ: ابن سَهْلٍ الحَنْظَلِيُّ، له إدراكٌ، وقصته مع عمر مشهورةٌ، روىٰ الدَّارميُّ عن طريق سُليمان بن يَسَار قال: قدم المدينة رجلٌ يقالُ له: صَبِيْغٌ بوزن عَظِيْمٍ وآخرِ مهملةٌ (كذا؟)، ابن عِسْلٍ، فجعل يسأل عن مُتَشَابِهِ القُرآن، فأرسلَ إليه عُمَرُ فأعدَّ له عَرَاجِيْنَ النَّخلِ، فقالَ: من أنتَ؟! قال أنا عبدُالله صَبيغٌ، فقال: وأنا عبدُاللهِ عُمَرُ، فضَربه حتىٰ أدمىٰ رأسَهُ، فقال: حسبُكَ ياأميرَ المؤمنين قد ذَهب الذي كنتُ أجده في رَأسي».

قال الحافظ ابن حَجَرٍ ـ رحمه الله ـ: «وأخرَجَهُ من طريقِ نافعٍ أتمَّ من هَـٰذَا، قال: ثُمَّ =

من أهلِ العِرَاقِ، وكان يَطُوْفُ في الأَمْصَارِ يكشِفُ عن غرائب القُرآن، ويَسأَلُ عن مِثْلِ: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾[1] و﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾[2] ويُنَقِّبُ عن أشباهِ ذٰلك تنقيبَ رَجُلٍ خِيْفَ أن يكون لَهُ عَورُ إلحادٍ، وأنَّه قَدِمَ علىٰ عَمْرِو بنِ العاص بمصرَ، فقال له عَمْرٌو ـ حين اتَّهَمَهُ ـ: أَنَا أَدُلُّكَ عَلَىٰ مَنْ يُجِيْبُكَ فيمَا تَكْشِفُ عنه، أنا أَكْتُبُ لَكَ إلىٰ أميرِ المُؤمنين عُمَرَ، وَأُرسلكَ مع رَسُولي، فَفَعَلَ، فلمَّا قدمَ عليه أمرَ به فَضَرَبَهُ بِرَطَائِبَ النَّخْلِ حتَّىٰ أَدْبَـرَ جِلْدُهُ، ثمَّ حَبَسَهُ حتَّىٰ إذا كَادَ أَنْ يَبْرَأَ أَخْرَجَهُ فَضَرَبَهُ ثمَّ حَبَسَهُ، فَفَعَلَ ذٰلِكَ به مِراراً. فَقَالَ له صَبِيْغٌ عن آخرِ ذٰلك: ياأميرَ المُؤمنين إنْ كُنْتَ تُريدُ قَتلِيْ فَقَتْلاً جَمِيْلاً، وإن كُنْتَ تُرِيْدُ دَوَائي فقد بَلَغَني الدَّوَاءُ، فَأَطْلَقَهُ وَكَتَبَ إلىٰ أبي مُوْسَىٰ وهو أميرُ العِرَاقِ أن لا يُجَالِسَهُ أحدٌ، فَكَانَ صَبِيْغٌ يَجْلِسُ في المُسْجِدِ وَحْدَهُ لا يَجلسُ مَعَهُ أَحَدٌ، يَطُوْفُ في المَجَالِسِ فيُدْفَعُ عنها، ثم كَتَبَ أَبُومُوْسَىٰ إلىٰ عُمر: إنَّه قَد ثَـبَتَتْ توبته، فَكَتَبَ إليه يَأْمُرُهُ أن يأذنَ للنَّاسِ في مُجَالَسَتِهِ، فَكَانَ صَبِيْغٌ يَقُوْلُ: واللهِ لَنهيُهُ النَّاسَ عن

= نفاه إلىٰ إلبصرة. وأخرجه الخطيب، وابن عساكرٍ عن طريق أنس والسَّائب بن زيدٍ، وأبي عثمان النَّهديِّ مطولاً ومختصراً، وفي رواية أبي عثمان: وَكَتَبَ إلينا عُمَرُ: لاتجالِسُوه، قال: فلو جَاءَ ونحنُ مائة لتفرّقنا». وضبط الحافظُ ابنُ ماكولا (الأميرُ) ـ رحمه الله ـ (عِسلُ) في كتابه الإكمال: ٢/ ١٢٦ «بكسر أوله وسكون ثانيه والمهملتين». وقال مَرَّةً: «عُسَيْل مُصَغَّراً»

وفي التّوضيح لابن ناصر الدِّين ـ رحمه الله ـ: ٥/ ٤٥٥، ٦/ ٢٨١. قال في الموضوع الأخير: «صَبِيْغُ بن عِسْلٍ، حدَّث عنه ابن أخيه عِسْل بن عبدالله بن عِسْلٍ، وقال ابنُ معين: بل هو صَبِيْغُ بن شريك. قلتُ: [ابن ناصر الدين] ذكره المُصَنِّفُ قبلُ في حرف الضَّاد المُعجمة، وعرَّفه بأنه الذي سأل عن المُتشابه. . .».

(١) سورة الذّاريات: الآية: ١.

(٢) سورة النازعات: الآية: ١.

مُجَالَسَتِي وَكَلاَمِيْ كَانَ أشدَّ عليَّ من ضَرْبي.

قال عبدُالملكِ: هَـٰكَذا أخبرني مُطَرِّفٌ عن مالكٍ، وعن العُمَرِيِّ في تفسيرِ شَأنِ صَبِيْغ.

(شرحُ غريبِ كتابِ الصِّيام)[1]

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (فإنْ غُمَّ عَلَيْكُم[2]) في حديث مالكٍ الذي رواه عن ثَوْر بن زيد الدِّيْلِيِّ، عن ابن عبَّاسٍ: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَالَ: «لا تَصُوْمُوا حتَّىٰ تَرَوُا الهِلاَلَ، ولا تُفْطِرُوا حتَّىٰ تَرَوْهُ، فإنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فأَكْمِلُوا العِدَّةَ ثَلاثينَ» [١/ ٢٨٦ رقم (٣)].

مَا تَفْسِيْرُ قَوْلِهِ: «فإنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ» أَهِيَ مِنَ الغَيْمِ؟ فَقَالَ: لاَ لَيْسَتْ منَ الغَيْمِ، ولو كَانَتْ من الغَيْمِ لَقَالَ: فإن غُيِّمَ عَلَيْكُمْ، لـٰكنَّها من غَمِّ الالتباسِ، التباسِ العَدَدِ، من قِبَلِ الغَيْمِ، أو من قِبَلِ الشَّكِّ في الرُّؤية بالنِّسْيَانِ أو غَيْرِهِ[3].

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ٢٨٦، ورواية أبي مُصعب: ١/ ٢٩٧، ورواية محمد بن الحسن: ١٢٢، ورواية سُويد: ٣٦٠، ورواية القعنبيِّ: ٣١٩، والاستذكار: ١٠/ ٥، والتَّعْليقُ على المُوَطَّأ لأبي الوَليد الوَقَّشيِّ: ١/ ٣٠١، والمُنتقىٰ لأبي الوَليد الباجي: ٢/ ٣٥ والقَبس لابن العَرَبيِّ: ١/ ٤٧٧، وتنوير الحَوَالك: ١/ ٢٦٩، وشرح الزُّرقاني: ٢/ ١٥٢، وكشف المغطى: ١٦٣.

(٢) في الأصل: «عليه».

(٣) قال الأزهريُّ في تهذيب اللُّغة: ١٦/ ١١٥ «قال اللَّيثُ: تقول: يومٌ غَمٌّ، وليلةٌ غَمَّةٌ، وأمرٌ غامٌّ، ورَجُلٌ مَغمُوْمٌ ومُغْتَمٌّ: ذُو غَمٍّ. قَالَ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ﴾ [يونس، الآية: ٧١]. قال أَبُو الهَيْثَم: أَي: مُبْهَماً من قَوْلِهم: غُمَّ عَلَيْنَا الهِلاَلُ فهو مَغْمُوْمٌ: إذا التَبَسَ». ويُراجع: العَين: ٤/ ٣٥٠، ومُختصره: ١/ ٤٨٥ وجَمْهَرَة اللُّغة ومُجمل اللُّغة: ٦٨٠ والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (غمم).

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ [٦٩] مالكٍ

الذي رواه عن ابن شِهَاب، عن سالمِ بنِ عبدِالله بنِ عُمَرَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إنَّ بلالاً يُنَادِيْ بلَيلٍ فكُلُوا واشرَبُوا حتَّىٰ يُنَادِيَ ابنُ [أُمِّ]مَكْتُوْم، قال: كَانَ ابنُ أَمِّ مَكْتُومٍ رَجُلاً أعمَىٰ لا يُنَادِيْ حتَّىٰ يُقال له: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ» [١/ ٧٤ رقم (١٥)][1].

قال عبدُالملكِ: [ليس] معنىٰ قولهم في الحديث: «أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ» إفْصَاحاً بالصُّبْحِ، عَلَىٰ مَعْنَىٰ أَنَّ الصُّبحَ قد انفَجَرَ وظَهَرَ، ولٰكنَّه علىٰ معنىٰ التَّحْذِيْرِ من اطلاعه، والتَّحضيض له علىٰ النِّداءِ بالأذانِ خيفةَ انفجاره، وكذٰلك هو في حديثِ يُونُسَ بنِ يَزِيْدَ، عن ابن شِهَابٍ، عن سَالِمِ بنِ عَبْدِاللهِ أَنَّه قَالَ: «كَانَ ابنُ أَمِّ مَكْتُوْمٍ رجلاً ضَرِيْرَ البَصَرِ لا يُؤَذِّنُ حَتَّىٰ يقُولَ له الناسُ ـ حين يَنْظُرُوْنَ إلىٰ بُزُوْغِ الفَجْرِ ـ: أَذِّنْ».

وَحَدَّثَني مُطَرِّفٌ، عن العُمَرِيِّ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ يُؤَذِّنُ لِرَسُوْلِ الله ﷺ بلالُ بنُ رباحٍ وابنُ أمِّ مكتومٍ، فكان بلالٌ يؤذِّنُ بلَيْلٍ يُوقِظُ النَّاسَ، وكان ابنُ أمِّ مَكْتُوْمٍ يتوخَّىٰ الفَجْرَ فلا يُخْطِؤُهُ، فَكَانَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يَقُوْلُ: كُلُوا واشرَبُوا حتَّىٰ يُنَادِيَ ابنِ أمِّ مَكْتُومٍ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ حَرْمَلَةَ، عن سَعِيْدِ بنِ المُسَيَّبِ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لاَيَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الفِطْرَ، وَلَمْ يُؤَخِّرُوْهُ تَأخِيْرَ أَهْلِ المَشْرِقِ» [١/ ٢٨٩ رقم (٧)].

---

(١) من كتاب الصلاة في «الموطأ».

قال عبدُالملكِ: لم يَعْنِ[1] أَهْلِ المَشْرِقِ من المُسلِمِيْنَ، فَلَمْ يَكُنْ[2] يَوْمَئذٍ بالمَشْرِقِ مُسْلِمُون، إنَّما عَنَىٰ به أَهلَ الكِتَابِ.

وَقد حَدَّثَنِي ابنُ المُغِيْرَةِ، عن سُفيان الثَّوْرِيِّ، عن سِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، قَالَ: «قيل لِعَمَّارِ بنِ يَاسِرٍ: إنَّ أبامُوسىٰ الأَشْعَرِيَّ يَقُوْلُ: لاَ يَحِلُّ لَكُمْ أن تُفْطِرُوا حتَّىٰ تَرَوُا الكَواكِبَ، قَالَ عَمَّارٌ: ذٰلك فِعْلُ اليَهُوْدِ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن اختلاف أحاديث مالكٍ في قُبلة الصَّائم بالتَّشْدِيْدِ والرُّخْصَةِ.

قال عبدُالملكِ: ليس ذٰلك باختِلَافٍ من القَوْلِ والرِّوَايةِ، ولٰكنَّه علىٰ تَصَرُّفِ المَعْنَىٰ في ذٰلك، فَمَعْنَىٰ الشِّدَّة فيها أنَّه في الفَرِيْضَةِ وعلىٰ الشَّابِّ، وَمَعْنَىٰ الرُّخْصَة فيها أنَّه في التَطَوُّعِ وَعَلَىٰ الشَّيْخِ، ومَنْ مَلَكَ نَفْسَهُ عَنْ مَا بَعْدَهَا

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (العَرَقِ) في حديث مالكٍ

[٧٠] الذي رواه عن حُمَيْدِ بن عبدالرَّحمٰن [بن عَوْفٍ،][3] عن أبي هُريرة: «أنَّ رجلاً أفطرَ في رمضان فأمرَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ أن يكفِّرَ بعِتْقِ رَقَبَةٍ أو صِيَام شَهرين مُتَتَابِعَين، أو إطْعَام ستِّين مِسْكيناً قال: لا أَجِدُ شَيْئاً، فَأُتِيَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بعَرَقِ تَمْرٍ فقال: خُذْ هَـٰذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ» [١/ ٢٩٦ رقم (٢٨)].

قال عبدُالملكِ: العَرَقُ: ـ بِفَتْحِ الرَّاءِ ـ هُوَ المِكْتَلُ[4]، كَانَ يَسَعُ قَدْرَ

---

(١) في الأصل: «يعني».

(٢) في الأصل: «ولـم يكن».

(٣) عن الموطأ.

(٤) اللَّفظةُ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٠٥، والفائق: ٢/ ٤٠٩، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٨٨، والنِّهاية: ٣/ ٢١٩. ويُراجع: العين: ١/ ١٥٤، ومختصره: ١/ ٧٥ وجمهرة اللُّغة: ٢/ ٧٦٨، =

خمسةَ عشرَ صَاعاً، وهي سِتُّون مُدًّا. كذٰلك سَمِعْتُ مُطَرِّفاً وابنَ المَاجِشُوْنَ يَقُوْلاَنِ(١).

قال عبدُالملك: وإنَّما سُمِّيَ العَرَقُ لضَفْرِهِ؛ فإنَّ كلَّ مَضْفُورٍ فهو عَرَقٌ، وَلِذٰلِكَ سُمِّي المِكْتَلُ عَرَقاً؛ لأنَّه مَضْفورٌ بِالخُوْصِ، قَالَ أَبُو كَبِيْرٍ الهُذَلِيُّ(٢):

= والزَّاهر لابن الأنباري: ١٦٥، وتهذيب اللُّغة له: ١/ ٢٢، ومجمل اللُّغة: ٦٦١، والمحكم: ١/ ١١١، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (عرق).

وفي «التَّعليقِ عَلَى المُوَطَّأ» لأبي الوليد الوَقَّشِيِّ، و«الاقتضاب» لليَفْرُنِيِّ مزيدُ فائدة.

وفي «الاقتضاب في غريب الموطأ» لليَفْرُنِيِّ: «قال أبوالوليدُ [الباجي]: قال بعضُ رواة الموطأ: «عَرْقٌ» بالإسكان وهو عندي وَهْمٌ؛ إنمّا العَرَقُ: العَظْمُ الذي عليه لحمٌ. (ع) [ابن عبدالبر] وأكثرهم يرويه بسكون الرَّاءِ، والصَّوابُ عند أهلِ اللُّغةِ الفتحُ، وزعم ابنُ حَبِيْبٍ أنَّه رواه مُطرِّفٌ عن مالكٍ بتَحريكِ الرَّاءِ».

هٰكَذَا نَقَلَ اليَفْرُنِيُّ عن ابن حَبيبٍ، وليس هنا رواية مطرف عن مالكٍ كما ترىٰ؟! فلعلَّه نقله عن كتابٍ آخر لابن حبيبٍ، أو لعلَّها من الرِّوايات المأثورة عنه علىٰ ألسنةِ الطَّلبةِ... ويراجع المنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ٢/ ٥٥، والاستذكار لابن عبدالبرِّ: ١٠/ ١١٦، ثم قال الحافظ ابن عبدالبر: «كذٰلك سمعت مُطرِّفاً وابنُ المَاجِشُون...» وهي عبارةُ المؤلِّفِ هُنا كَمَا تَرَىٰ، ثُمَّ نَقَلَ عن الأَخْفَشِ أَحْمَدَ بنِ عِمْرَانَ.

(١) في الزَّاهر للأزهري: «قال الشَّافِعِيُّ ـ رحمه الله ـ قال سُفيان: العَرَقُ المكتلُ. وقال الشَّافِعِيُّ: المكتلُ خَمْسَةَ عَشَرَ صاعاً، وهو ستُّون مدًّا. وهٰذه عبارة المؤلِّف.

(٢) شرح أشعار الهُذَلِيِّين: ١٠٧٦، واسمُ أبي كبيرٍ: عامرُ بن الحُلَيْس، أحدُ بني سَعْدِ بن هُذَيْلٍ، ثم أحد بني جُرَيْبٍ. له أخبارٌ في الشِّعر والشُّعراء: ٦٧٠، واللَّآلي: ٣٨٧، والإصابة: ٧/ ٣٤٣ والخزانة: ٣/ ٤٦٦. وفي اسمه خلافٌ.

قال الحافظ ابن حجرٍ: «أبوكبير ـ بالموحدة ـ الهُذليّ. ذكره أبو موسىٰ، وقال: ذكر عن أبي اليقظان أنَّه أسلَمَ، ثم أتىٰ النَّبيَّ ﷺ فقال: أَحِلَّ لي الزِّنا، قال: أتحبُّ أن يُؤتَىٰ إليك مثل ذٰلك؟ قال: لا، قال: فأرضَ لنفسك. قال: فادع الله أن يذهبه عنِّي.». وأبو موسىٰ =

نَغْدُوافَنَتْرُكُ في المَزَاحِفِ مَنْ ثَوَىٰ   وَنُمِرُّ في العَرَقَاتِ مَنْ لَمْ يُقْتَلِ

يقول: نأسرُهُم فَنشُدُّهم في العَرَقَاتِ يعني النُّسُوع؛ لأنَّها مضفورةٌ.

قال عبدُالملكِ: وكلُّ شَيْءٍ مُصْطَفٌّ مثل الطَّيرِ إذَا صُفَّتْ في السَّمَاءِ فَهِيَ عَرَقَةٌ؛ لأنَّهَا شُبِّهَت بِالشَّيءِ المَضْفُورِ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (الصَّفدِ) حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن عمِّه أبي سُهيل بنِ مالكٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قالَ: «إذَا دَخَلَ رَمَضَانُ فُتِحَتْ أَبْوَابُ الجَنَّةِ وغُلِّقَتْ أبْوَابُ النَّارِ وصُفِّدَتِ الشَّيَاطِيْنُ» [١/ ٣١١ رقم (٥٩)].

قال عبدُالملكِ: يعني بقوله: «صُفِّدتِ الشَّياطين»: شُدَّتْ بالأغلالِ وأُوثقتْ[1]، تَقُوْلُ منه: صَفَّدْتُ الرَّجُلَ فهو مُصَفَّدٌ، وأمَّا أَصْفَدْتُهُ بالألفِ

= المذكور في كلام الحافظ هو المدَينيُّ الحافظ له كتاب في الصَّحابة.

والشَّاهد من قصيدةٍ جيدةٍ أولها:

أَزُهَيْرُ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ من مُعَدَّلِ   أَمْ لا سَبِيْلَ إِلَىٰ الشَّبَابِ الأَوَّلِ

أمْ لا سَبِيْلَ إلىٰ الشَّبَابِ وذِكْرُهُ   أشْهَىٰ إليَّ من الرَّحيقِ السَّلْسَلِ

وفي القصيدة عددٌ من شواهد النَّحو، واختار منها أبوتمام في «الحماسة» وابن قتيبة في «الشِّعر والشُّعراء» والبغداديُّ في «الخزانة» غيرهم. قال البغداديُّ في «الخزانة» وزعم بعضُ الرُّواة أنَّ هٰذه القصيدة لتأبَّط شرّاً قالها في ابن الزَّرقاء. قال ابن قتيبة في كتاب «الشعراء»: «وبعضُ الرُّواة ينتحل هٰذا الشعر تأبَّطَ شَرًّا» وذكر قصة فيها طول تجدها هناك.

والبيتُ مذكورٌ في أغلبِ المَصَادِرِ التي ذكرتُها تخريج اللَّفظة (العَرَق).

(١) هٰذه اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣٢٣، وغريب الحربي: ٧٠٧، والفائق: ٢/ ٣٠٢، وغريب ابن الجَوزي: ١/ ٥٩٢، والنِّهاية: ٣/ ٣٥.

=

إصْفَاداً: فهو أَنْ تُعطيَهُ وتَصلَه[1]، والاسمُ من العَطيَّةِ ومِنَ الوِثَاقِ: الصَّفَدُ، قَالَ النَّابغَةُ الذُّبْيَانِيُّ ـ في صَفَدِ العطيَّة ـ:[2]

هـٰذا الثَّنَاءُ لَئِنْ بُلِّغْتُ مُعْتِبَةً وَلَمْ أُعَرِّضْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ بالصَّفَدِ

يقولُ: لم أَمْدَحْكَ لتُعْطِيَني. وَالكَثيرُ منهما جَمِيْعاً: أَصْفَادٌ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: [3] ﴿وَءَاخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي ٱلْأَصْفَادِ﴾، وَقَالَ أَعْشَىٰ بَكْرٍ ـ في الأَصْفَادِ من العَطِيَّة ـ:[4]

= ويراجع: العين: ٧/ ١٠٣، ومختصره: ٢/ ١٧٧ وإصلاح المنطق: ٢٥٥، وتهذيب الألفاظ: ٥١٦ وجمهرة اللُّغة: ٦٥٥، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ١٤٨، ومجمل اللُّغة: ٥٣٦، وأفعال ابن القطاع: ٢/ ٢٢٩، وأفعال السَّرَقُسْطِيِّ: ٣/ ٣٧٩، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (صفد).

(١) فعلت وأفعلت للزجاج: ٥٨ قال: «يقال: صفدتُ الرَّجُل بالحديد: شددته به، وأصفدته: إذا أعطيته مالاً أو خادماً».

أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: منه قول القُطاميِّ في ديوانه: ٨٥ يخاطب زُفر بن الحارث:

فإن هَجَوتُكَ ماتمَّت مُكارَمَتِي وإن مَدَحْتُ لَقَدْ أَحْسَنْتَ إصْفَادِي

(٢) ديوان النَّابغة: ٢٧ والبيت مشهورٌ.

(٣) سورة ص: الآية: ٣٨، ومثلها قوله عزَّوجلَّ: ـ ﴿وَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِي ٱلْأَصْفَادِ﴾ سورة إبراهيم.

(٤) ديوانه: ٤٩ من قصيدة أولها:

أَجَـدُّك وَدَّعْـتَ الصِّبَـا والـوَلائِدَا وأَصْبَحْتَ بَعْدَ الجَوْر فيهنَّ قاصِدَا

وَمَا خِلْتُ أَنْ أَبْتَاعَ جَهْلاً بِحِكْمةٍ وَمَاخِلْتُ مِهْرَاساً بِلَادِي وَمَارِدَا

(مِهْرَاسٌ)، و(مارِدٌ): موضعان باليَمامة. قاله ياقوت الحموي وغيره قال في معجم البلدان: ٥/ ٤٦. بعد أن أنشد البيتين: «قالوا في فَسره: (مهراسٌ)، و(ماردٌ)، و(منفوحةُ): من أرض اليمامة، وكان منزل الأعشي من هـٰذاَ الشقِّ. قال الحفصيُّ: ماردٌ: قُصَيْرٌ بمنفوحة جاهليٌّ». =

تَضَيَّفْتُهُ يَوْماً فَأَكْرَمَ مَقْعَدِي ... وَأَصْفَدَنِيْ علىٰ الزَّمانَةِ قَائِدا

يقولُ: وَهَبَ لِي قائداً يَقُودُني. فالاسمُ مِنَ العَطيَّةِ وَمِنَ الوِثَاقِ: الصَّفَدُ، والمَصْدَرُ من صَفَدِ العَطيَّةِ: إصْفَادٌ، وَمِنَ الوِثَاقِ: صَفْدٌ وتَصْفِيدٌ وَالصِّفَادُ:[1] الشَّيْءُ الذي به يُصفَّدُ الإنسانُ، إمَّا حَبْلٌ، وإمَّا قَيْدٌ، وقال الشَّاعِرُ ـ يُعَيِّرُ لَقِيْطَ بنَ زُرَارَةَ بِأَسْرِ أَخِيْهِ ـ:[2]

= أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: منفوحة الآن حيٌّ في وسط مدينةالرِّياض، معروفة بهٰذا الاسم قديماً وحديثاً. و(ماردٌ) و(مِهْرَاسٌ) لم يَعُدْ لَهُما ذكرٌ في المنطقة، فلعلَّ اسميهما قد تغيَّرا مُنذ زَمَنٍ بَعيدٍ، أو اندثرا فالله أعلم.

(١) في خزانة الأدب: ٤/ ٦٦ «والصِّفادُ ـ بكسر الصَّاد ـ: مايوثَقُ به الأسيرُ من قِدٍ وقَيْدٍ وغُلٍّ».

(٢) البيتُ لعوف بن الخَرِع التَّيميِّ، وهو عَوْفُ بن عَطيَّةَ بن الخَرِعِ، والخَرِعُ يقال له: عمرو بن عيش بن وديعة بن عبدالله بن لؤيِّ بن عمرو بن الحارث بن تَيْمِ بن عبد مناة بن أدٍّ.
كذا في طبقات فحول الشُّعراءلابن سلام: ١/ ١٥٩ وفيه خلافٌ. يراجع: الخزانة: ٢/ ٨٢، ٨٣
وهو من أبيات قالها يومَ رَحْرَحَان، وهو يومٌ من أيام العرب المشهورة بين تميم وبني عامر، ويعرف بـ«يوم رحرحان الثاني» و(رَحْرَحَانُ): جَبَلٌ قريب من عكاظ(؟) خلف عرفات كذا في معجم البلدان: ٣/ ٤١ وفيه نظرٌ؟! وفي يوم رحرحان الثَّاني هُزمت بنوتميم وأُسر فيه مَعْبَدُ بن زُرارة أخو حاجب بن زُرارة زعيم بني تَميم، وفَرَّ لَقِيْطُ بن زرارة، فأُسرَ معبدٌ ومات في أسره عند بني عامرٍ، فعيَّرت العرب حاجباً ولقيطاً وقومهما بذٰلك، وكان مما قيل فيه أبيات عوفٍ المذكور. كذا ذكر الأصفهاني في الأغاني: ١١/ ١٢٤ فما بعدها(دار الكتب) عن النقائض: ٢٢٨، وهو في معجم البلدان: ٣/ ٤١ مختصراً، والخزانة: ٣/ ٨٢ وغيرها. قال أبوالفرج: أخبرني علي بن سُليمان [الأخفش الصَّغير] ومحمَّد بن العبَّاس اليزيديَّ في «كتاب النقائض» قالا: قال أبو سَعيدٍ الحَسَنُ بنُ الحُسَيْن السُّكريِّ، عن محمدِ بن حبيبَ، عن أبي عُبَيْدَةَ قال: كان من خبر رَحْرَحَان الثَّاني . . .» وأورد الخبر بطوله، تجده هناك.

=

قال: وفي ذٰلك قولُ عَوْفِ بن عَطيَّة بن الخَرِعِ التَّيْمِيِّ يُعيِّر لقيطَ بنَ زُرَارَةَ:

هلاَّ فوارسَ رَحْرَحَانَ هَجَوْتَهُمْ ... عُشَراً تَنَاوَحُ في سَرَارَةِ وَادِ

لاَ يَأْكُلِ الإبلُ الغِرَاتُ نَبَاتَهُ ... مَا إنْ يَقُومَ عِمَادُهُ بِعِمَادِ

هَلاَّ كَررتَ على أُخَيِّكَ . . . . البيت

وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ المُحَلَّقِ شَرْبَةً ... والخَيْلُ تَعدُو بالصِّفَاحِ بَدَادِ

لٰكنْ تركتَهُ في عَمِيْقٍ قَعْرُها ... جَزَراً لِخَامِعَةٍ وَطَيْرٍ عوادِ

لوكُنْتَ مُسْتَحِياً لِعِرْضِكَ مَرَّةً ... قَاتَلْتَ أو لَفَدَيْتَ بَالأَذْوَادِ

وقد قال غير عوف من الشُّعراء في ذٰلك مما يطولُ ذكره.

ويُروىٰ: (ابن أمّك) ولم يكن مَعْبَدٌ أخاه لأُمّه وهي أكثر الرِّوايات، ولٰكنَّه ابنُ جَدَّتِهِ والجدَّة أمٌّ كما أنّ الجدَّ أبٌ «أنا النبيُّ لا كذب أنا ابن عبد المطلب» ورواه مثل رواية المؤلِّف ابنُ السِّيد فيما كتبه علىٰ الكامل: ٤٤٣(ط) لاهور. وفي ردِّ أبي محمد بن الأعرابي المعروف بـ«الأسود الغُندجانيِّ» علي ابن الأعرابي في كتابه«النَّوادر» ـ وردُّ الأسود هٰذا عليه يُعرف بـ«ضالَّة الأديب» ـ. قال: «وقد غلط ابن الأعرابي من وجهين؛ أحدُهُما: أنَّ الشِّعرَ لعَوفِ بن الخَرِعِ، وهو قد نسبه إلى ابن كُراعٍ.

والثاني: أنَّه قال: «علىٰ ابن أمِّكَ» وإنّما الرِّوايةُ: «علىٰ أُخَيِّكَ» بالتّصغير؛ لأنّ معبداً لم يكن لأمِّ لَقيطٍ».

(فائدة): يقول الفقير إلىٰ الله تعالىٰ عبد الرَّحمٰن بن سُليمان العثيمين ـ عفا الله عنه ـ:
أولاد زُرارة بن عُدَسٍ بن زيد بن عبدالله بن دارم عشرةٌ هم: أبوعكرشة حاجب صاحبُ القوس المشهور الذي رهنه كسرىٰ، وأبونهشل لقيطٌ ، وأبوالقعقاع مَعْبَدٌ، وخزيمة، وعلقمة، ولبيدٌ، وعمرو، ومالك، وعبدمناة، والحارث ولم يكونوا من أمّ واحدة.

وبعد يوم رَحْرَحَان بعامٍ «يوم جبلة» قتل فيه لقيطاً المذكور.

هَلاَّ مَنَنْتَ علىٰ أُخَيِّكَ مَعْبَدٍ   والعَـامِرِيُّ يَقُـوْدُهُ بِصِفَـادِ

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (خُلُوفِ فَمِ الصَّائمِ) في حديثِ مالكٍ [٧١]

الذي رَوَاهُ عن أبي الزِّنادِ، عَن الأعرجِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائمِ أَطْيَبُ عندَ اللهِ من رِيْحِ المِسْكِ، يَقُوْلُ اللهُ: إنَّما يَذَرُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ من أَجْلِي، فالصِّيامُ لِي، وَأَنَا أَجْزِيْ بِهِ، كُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إلىٰ سَبْعِمائَةِ ضِعْفٍ، إلاَّ الصِّيَامَ فَهُوَ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ». [١/ ٣١٠ رقم (٥٨)].

قَالَ عبدُالملكِ: أَمَّا الخَلُوْفُ[1] فهو تَغَيُّرُ رِيْحِ الفَمِ لتَأْخِيْرِ الطَّعَامِ عَنْهُ،

= والقصيدة التي فيها الشَّاهد اختارها المُفَضَّل في المفُضَّليات: رقم: (٩٤)، ويراجع شروحها لابن الأنباري، والمرزوقي، والخَطيب التبريزي. والبيتُ المذكورُ من شواهد كتب النحو؛ في كتاب سيبويه: ٢/ ٣٩ ، وشرح أبياته لابن السِّيرافي: ٢/ ٢٩٩، والمقتضب: ٢/ ٣٧١ ومجالس ثعلب: ٥٢٧، وأمالي ابن الشَّجَرِي: ٢/ ٢١٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٥٤ . . . وغيرها.

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في: غريبُ الحَديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣٢٧، والنَّصُّ له، وغريب الخطَّابي: ٣/ ٢٣٩ والفائق: ١/ ٣٨٧ وغريب ابن الجوزي: ١/ ٢٩٨، والنِّهاية: ٢/ ٦٧، ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ٦١٥، وتهذيب اللُّغة: ٧/ ٤٠١، ومجمل اللُّغة: ٣٠٠، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (صوم) .

وهي في تعليق الوَقَّشيِّ، وغريب اليَفْرنيِّ، وغريب الأندلسيّ المجهول: ورقة: ٥٠ وفيه فوائد، وفي حاشية الورقة من غريب المجهول هـٰذا نقلٌ مفيدٌ عن القابِسِيِّ والقاضي عياض وغيرهما.

قال الوقَّشِيُّ في تعليقه: ١/ ٣١٨: «الخُلُوْفُ: ـ بضمِّ الخاء ـ التَّغَيُّر والرَّائحةُ، ومن فتح الخاء فقد أخطأ، وإنمَّا هو بالضمِّ مصدر خلف يخلُفُ خُلُوفاً ونظيره: قَعَدَ يقعُدُ قُعُوداً =

تقولُ منه: قد خَلَفَ فَمُهُ فهو يَخلُفُ خُلُوفاً[1]، ومنه الحَدِيثُ الَّذِي حَدَّثَنِيْهِ ابنُ

= وليس من المصادر التي جاءت علىٰ (فُعُولٍ) شيءٌ مفتوحُ الفَاءِ إلا ألفاظاً محصورةً شذَّت عن ما عليه الجمهور. وهي: الوَضُوءُ، والطَّهُوْرُ، والوَقُود، والوَلُوْعُ، والوَزُوعُ، ولايصُّح أنْ يُقالَ الخَلوُفُ ـ بفتح الخاء ـ إلا أن يُبنىٰ من خلف اسم فاعل يرادُ به المبالغةُ في الشيَّءِ كما يقال: ضَرُوبٌ، وكَذُوبٌ، وقَتُولٌ للمبالغةِ في الكَذِبِ والضَّرْبِ والقَتلِ». وجاء في (مقدمة القاموس): «كلُّ ما كان في المصادر علىٰ (فُعُولٍ) كَقُعُود وخُرُوجَ ومجيئُهُ بالضَمِّ هو القياسُ، وشذَّ منه خمسةٌ وهي: الوَقُوْدُ، والطَّهُوْرُ، والوَضُوْءُ والقَبُوْلُ، والوَلُوْعُ» فأسقط واحداً، وزاد واحداً.

وفي غريب الحديث للخطّابي: ٣/ ٢٣٩ «أصحابُ الحديث يقولون: خَلُوفٌ بفتح الخاء، وإنَّما هو خُلُوْفٌ مضمومة الخاء . . .».

وفي غريب الحديث للأندلسيّ المجهول: «قال أبوعُبَيْدٍ عن بعض رجاله: خلف فوه وأخلف، وأهل الحديث يقرؤون هٰذا الحرف بضمِّ الخاء وفتحها، وكذٰلك روي عن القابسي في بعض التَّعاليق».

وفي هامش النُّسخةِ المذكورة أيضاً: قال القاضي عياض: «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائمِ» بضمِّ الخاء قيَّدناهُ عن المُتْقِنِينَ وهو ما يخلف بعد الطَّعام في الفم من ريح كريهة لخلاء المعدة من الطعام. قال: وأكثر المحدثين يروونه بفتح الخاء، وهو خطأ عند أهل العربيَّة. قال: وبالوجهين ضَبَطْنَاهُ عن القابسيِّ. وفي بعض طرقه: «لخلفة فم الصَّائم» والمعنىٰ واحدٌ. وفي باب (هلَ يَقولُ: إنِّي صائمٌ): لَخَلْفُ بغير واوٍ، وعند بعضهم لَخُلْفُ فم الصَّائم، ووجه ذٰلك أن فتح الخاء لما يَخْلُفُ يقال له: خَلْفٌ وخَلَفٌ . أمَّابضمّ الخاء فيكون جمعَ خَوَالف أو خالفة لما يخلف الفم فَتَتَّفِقُ الرِّوايات من جِهَةِ المعنىٰ يقال: «خلف فوه يخلُفُ». يراجع: مشارق الأنوار: ١/ ٢٣٩ . ويقال: خَلَفَ وأَخْلَفَ، يراجع فعلت وأفعلت للزَّجاج: ٣١، وما جاء علىٰ فعلت وأفعلت للجواليقي: ٣٧، وأدب الكاتب: ٤٤١ .

(١) حديث عليٍّ رضي الله عنه في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣٢٧ قال: حدثنيه ابنُ مهديّ عن سفيان. . . فحدّث به المؤلِّفُ عن شيخه ابن المغيرة؟ وعن أبي عُبيد في الفائق والنِّهاية وتهذيب اللُّغة =

المُغِيْرَةِ، عن سُفيان الثَّوريِّ، عن أبي إسحـٰق الهَمداني، عن عليٍّ: أنَّه سُئل: «أَيُقَبِّلُ الرَّجُلُ امرأتَهُ وهي صَائِمَةٌ؟ فقال: «وَمَا أَرَبُكَ إلىٰ خُلُوفِ فَمِهَا؟!».

قَالَ عبدُالملكِ: أمَّا قَوْلُهُ: «كلُّ حَسَنَةٍ بعَشرِ أمثالِهَا إلىٰ سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ إلاَّ الصِّيامَ فَهُوَ لي وَأَنَا أَجْزِيْ بِهِ» فقد عَلِمْنَا أَنَّ أَعْمَالَ البرِّ كُلَّها هو[1] يَجْزِي بها، ولـٰكن معناه عندنا: إنَّ الصَّومَ ليس يَظهرُ من ابنِ آدم بلسانٍ ولا بعَمَلٍ فتكتبُهُ الحَفَظَةُ كما تكتبُ الذِّكرَ الذي هو باللِّسانِ، وَكَمَا تَكْتُبُ الصَّلاَةَ التي بحركةِ البَدَنِ، وَكَمَا تَكْتُبُ الصَّدقةَ التي بالعَطِيَّةِ، وأمَّا الصِّيامُ فبنيَّة القَلْبِ، وَإمْسَاكٍ عن حركةِ المَطْعَمِ والمَشْرَبِ، وحَركةِ الفَرجِ بالالتِذَاذِ بِهِ، يَقولُ اللهُ: أَنَا أَتَوَلَّىٰ جَزَاءَهُ عَلَىٰ ما أُحِبُّ من التَّضعِيفِ، وليس علىٰ كتابٍ كَتَبَهُ حَفَظَتِي علىٰ عِبَادِيْ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (الرَّفثِ) الذي نُهِيَ عنه الصَّائم في حديثِ مالكٍ الذي رواه عن رَسُوْلِ الله ﷺ. [١/ ٣١٠رقم (٥٧)].

فَقَالَ: هُوَ الخَنَىٰ، وَالإفكُ، وَالمُنازعةُ، وَالمِرَاءُ، وَكلُّ كلامٍ قبيحٍ[2]، وذٰلك أن يُصَامَ من الكلام القبيح، كما يُصَامُ من الطَّعامِ والشَّرابِ. وقد حدَّثني الحَنَفِيُّ عَنِ ابن أبي ذِئْبٍ، عَنِ المَقْبَرِيِّ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ في صِيَامِهِ قَوْلَ الزُّوْرِ وَالعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ للهِ حَاجَةٌ أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ قولِ [٧٢] أَبي سَعِيْدٍ الخُدْرِيِّ في حديثِ مالكٍ كان المَسْجِدُ علىٰ عشرين عَرِيْشاً»[3].

= والعباب(الفاء) واللِّسان وغيرها. وأبوعُبَيْدٍ عندنا أصدقُ، وكلامه أوثَقُ.

(١) في الأصل: «وهو» بزيادة الواو.

(٢) سبق ذكرها في كتاب (الحج).

(٣) في حديث أبي سعيد الخدري في الموطأ: ١/ ٣١٩: «وكان المسجد علىٰ عَريش». كذا؟!.

قال عبدُالملكِ: كان سَقْفُهُ معرَّشاً بالجَريد. ومعنىٰ قَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ حَتَىٰ تَلاحَىٰ رَجُلَان [: تَسَابَّا]. [١/ ٣٣٠رقم (١٣)].

(شرحُ غريب كتابِ البيُوعِ)[1]

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (العُرْبَان) في حديثِ مالكٍ الذي رَواه عن عَمْرِو بنِ شُعيب عن أبيه، عن جَدِّهِ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ: «نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ العُرْبَانِ».

قال عبدُالملك: إنَّما العُربانُ[2] الذي نَهَىٰ عن بَيْعِهِ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] ما وَصَفَ مالكٌ في كتابه من أن يشتَرِطَ المُبْتَاعُ للبَائِعِ إنْ تَمَّ البَيْعُ بيني وبينكَ فالعُربانُ من ثَمَنِ السِّلعة، وإن لم يتمَّ البَيْعُ بيني وبينك فالعُربانُ لَكَ، فكان هَـٰذَا مَكْرُوْهاً من وجهِ الخطار، والخطار[3] من القِمَار، والقِمَارُ من المَيْسِرِ الذي حَرَّمَ اللهُ في كتابِهِ، ولا بأسَ بالعُربان في البَيْعِ مِن غيرِ هَـٰذا الشَّرطِ، وذٰلِكَ أنَّ العُربان إنَّما هو تقدُّمه بعضُ الثَّمنِ أَوْ بَعْضُ الكِرَاءِ، وإنَّما العُربان في

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٦٠٩، ورواية أبي مصعب الزُّهري: ٢/ ٣٠٥، ورواية محمد بن الحسن: ٢٦٧، ورواية سويد الحَدَثاني: ٢٣١، ورواية القعنبي: ٤٢٢، والاستذكار: ١٩/ ٧، وَالتَّعْلِيْق عَلَى المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٩١، والمنتقى لأبي الوليد الباجيِّ: ٤/ ١٥٧، والقبس لابن العربي: ٧٧٥، وتنوير الحوالك: ٢/ ١١٨، وشرح الزُّرقاني: ٣/ ٢٥٠.

(٢) لم يشرح المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ لفظ (العربان) ولغاته وماجاء فيها عن العرب. وذكر ذٰلك الوقشي في تعليقه: ٢/ ٩١، ٩٢، مُفَصَّلاً فليُراجع هناك.

(٣) في الاستذكار: «لأنَّه من بَيْعِ الغَرَرِ والمُخَاطَرَة. .»، وفي مشارق الأنوار: ١/ ٢٣٤: «ومنه خطار السَّبق» وفي اللِّسان (خطر): «وَالخَطَرُ: السَّبَقُ الذي يترامى عليه في التَّرَاهُنِ، والجمع: أخطارٌ».

معناه أوَّل الشيءِ وعُنفوانه وَكَالرَّسُوْلِ، أَلاَ تَرَىٰ في الحَديثِ الَّذي حَدَّثَنِي عليُّ ابنُ مَعْبَدٍ البَصْرِيُّ، عن كَعْبِ الحَبْرِ أنَّه قَالَ: «حَجر الحرام عربان الخراب»، يعني أنَّه أولُ الخَراب ورَسُولُهُ، وعُنْفُوَانُهُ، ونادِرَتُهُ، وهٰذا وشبهه من المعنىٰ، فَكَذٰلِكَ العُربان في البَيْعِ هو بهٰذا المعنىٰ، ولا بأسَ به ما لم يقع الشَّرط الذي وَصَفَ مالكٌ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (أزهاءِ الثَّمَرَةِ) في حديثِ مالكٍ الذي رواه عن حُمَيْدٍ الطَّويل، عن أَنسِ بنِ مَالك: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ: «نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ الثِّمارِ حَتَّىٰ تُزْهِيَ، فقيلَ لَهُ: يَا رَسُوْلَ اللهِ وَمَا تُزْهَيْ؟ فَقَالَ: حِيْنَ تَحْمَرُّ» [٢/ ٦١٨ رقم (١١)].

قَالَ عبدُالملكِ: وذٰلِكَ أَنَّ بَيْعَهَا قبلَ أَنْ تُزهِيَ من المُخَاطَرَةِ؛ لأنَّ العَاهَاتِ تُسرِعُ إليها قبلَ أن تُزهِيَ، فإِذَا زَهَتْ[1] أُمِنَتْ عليها العَاهَاتُ، وذٰلِكَ أَنَّ لثمرِ النَّخْلِ دَرَجَاتٍ وَطَبَقَاتٍ سَبْعاً[2]، يكونُ طَلْعاً، ثُم إِغْرِيْضاً، ثم بَلَحاً،

---

(١) زهت وأزهت معناهما واحدٌ. قال الجواليقي ـ رحمه الله ـ فيما جاء علىٰ فعلت وأفعلت بمعنىٰ واحدٍ: ٤٤ «وزها النخْلُ وأزهىٰ: إذا بدت فيه الحُمرةُ والصُّفرةُ» ومثله تماماً في فعلت وأفعلت للزّجاج: ٤٥ وهو الأصل.

وقال أبوحاتم السجستاني في كتاب فعلت وأفعلت أيضاً: ١٣٢ «وأزهىٰ النَّخلُ: إذا احمرَّ ثمره أو اصفرَّ، ولا يقال: أزهىٰ البُسْرُ، قال: ولم يُعْرفْ زها النَّخلُ بغيرِ ألفٍ» لٰكن الزَّجاج والجواليقي نقلاه كما تَرَىٰ، وهما ثِقَتَان في النَّقل، لغويان فقيهان حنبليان رحمهما الله تعالىٰ وفي كتاب غريب الحديث للأندلسي المجهول: «أبوزيد: زهىٰ النَّخل وأزهىٰ. وقال الخَليلُ: أزهىٰ التّمرُ بَدَا صلاحُهُ. ولم يعرف الأصمعي إلاَّ زَهَىٰ، ولم يعرف أزهىٰ. قال الأَصْمَعِيُّ: هو الزَّهو، وفي لغة أهل الحجاز الزُّهو بالضمِّ».

(٢) عن ابن حبيب في المنتقى: ٤/ ٢١٧مع اختلاف في اللفظ.

ثُم زَهْواً، ثُم بُسْراً، ثُم رُطَباً، ثُم تَمْراً، فأوَّلُ ما يطلعُ يكون طَلْعاً، ثُمَّ يَتَفَلَّحُ الجُفُّ عنه ويَبْيَضُّ فَيَكُونُ إغريضاً، ثُم يذهبُ عنه بياضُ الإغريضِ ويَعْظُمُ حَبُّهُ، وتَعلُوهُ خُضْرَةٌ فيكون عندَ ذٰلك بَلَحاً، ثُمَّ يَعْلُو تِلكَ [الخُضْرَة][1] صُفْرَةٌ[2] فعندَ ذٰلك يَكُونُ بُسْراً، ثم تَعلو تلكَ الصُّفرةِ دُكنةٌ وحُوَّةٌ ويَلِيْنُ وَيَسْتَنْضِجُ فعندَ ذٰلِكَ يكونُ رُطَباً، ثُمَّ يَذْبُلُ لليُبْسِ وَيَتَشَنَّجُ فعندَ ذٰلك يَكُونُ تَمْراً.

قال عبدُالملكِ: والإزهاءُ في كلِّ الثِّمار: إذا نَحَتْ نَاحِيَةَ الاحْمِرَارِ[3] [٧٣] وَأَيْنَعت للطِّياب. فذٰلك حينَ يَحِلُّ بَيْعُها.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (البِطِّيخِ) و(الطِّبيخِ) و(الخِربزِ) و(الجَزرِ) في كتابِ مَالكٍ في البيُوعِ،

فَقَالَ: «أَمَّا الطِّبِّيخُ وَالبِطِّيخُ فَوَاحِدٌ[4]، العَرَبُ تُقَدِّمُ البَاءَ قبلَ الطَّاءِ،

---

(١) في الأصل: «الحُمْرَة».

(٢) أو حمرة أيضاً، وفي المنتقى: «تعلو الخُضرة حمرة فيكون زهواً، ثم يصفر صفرة فيكون بُسْراً».

(٣) ليس كلّ ثَمَرَةٍ حمراء، بل ولا كل بُسرة حمراء؟!

(٤) في اللِّسان (بطخ): «البِطِّيْخُ: لغتان..».

قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ: «بكسر الباء لاغيرُ». وفي قصد السَّبيل: ٢٨٨/١ «بالفتح مولَّدة، والصَّوابُ الكَسْرُ، وهو أنواع منه الهنديُّ ويُسَمِّيه أهل مصر «الأخضر» وأهل المغرب تقول له: (دَلاَّع)، وأهل الحجاز (حَبْحَب) وبعض أهل الشام (جبس)». أقول: ويُطلق عليه في عاميَّة أهل نَجْدٍ (الجُحُّ) وله حَظٌّ من فَصاحة، قال في اللِّسان: (جَحَحَ) «الجُحُّ: صغارُ البِطِّيخ والحَنْظَلَ قبل نُضجهِ، واحدتُهُ: جُحَّةٌ، وهو الذي تُسمِّيه أهل نجدٍ الحَدَجَ». أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: والحَدَجُ في عاميَّة أَهل نجد كلُّ مكوَّرٍ صغير الحَجْمِ، كالحنظل وغيره.

وقال الوَقَّشِيُّ أيضاً: «ومنهم مَنْ يجعلُ كلَّ بطيخ خربزاً، وكلامُ مالكٍ يقتضي أنهَ ليس البطِّيخ نفسه، ولذٰلك عطفَ أحدُاهما علىٰ الآخرِ، ولو كانا عنده نوعاً واحداً لاكتفىٰ بذكر أحدهما..».

والطَّاءَ قَبْلَ البَاءِ مثل جَذَبَ وجَبَذَ ومثل حَنا وَنَحا. وأمَّا الخِرْبِزُ فصِنْفٌ مَعْرُوْفٌ من البطِّيخ يكونُ أملسَ مُدَوَّرَ الرَّأسِ مُنَقَّطاً كأنَّه الحَنْظَلُ الأَخْضَرُ، رقيقُ الجِلْدَةِ. وأمَّا الجَزَرُ فهو الإسْفِنارِيَّةُ[1]، أهلُ الحِجَازِ يُسمُّونَه الجَزَرَ، وأهلُ الشَّامِ يُسمُّونَهُ الإِصْطَفْلِين، وأهلُ الأَنْدَلُسِ يُسَمُّونَهُ الإسفِنارِيَّةَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرحِ (العَرِيَّةِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ أرخَصَ لصَاحِبِ العَرِيَّةِ أن يَبِيْعَهَا بخَرْصِهَا» [٢/ ٦١٩ رقم (١٤)].

قال عبدُالملكِ: العَرِيَّةُ في الثِّمارِ بمنزلةِ العُمْرَىٰ في الدَّارِ[2]، وَبِمَنْزِلَةِ

---

(١) قال الوَقَّشِيُّ: «ويُقال: جِزَرٌ بكسر الجيم، وجَزَرٌ». ويراجع: قصد السَّبيل: ١/ ٣٨٤، قال: «محركةٌ ويُكسَرُ، معرّب (كزر)». وذكر المحبي في(الإطفلين) في كتابه قصد السبيل: ١/ ١٩٥. وقال: «الجزر الذي يؤكل يوناني معَّربٌ» وفي المعرب للجواليقي: ٩٢ عن ابن الأعرابي أنهَّا لغةٌ شاميَّةٌ.

(٢) أمَّا(العُمْرَىٰ) و(الرُّقبىٰ) فذكرهما المؤلِّف في موضعهما كما سيأتي إن شاء الله.

وأمَّا العريَّة فذكر أبوعُبَيْدٍ مثل ماذكر المؤلِّف في تعريفها وقال: «وقال بعضهم: بل هو الرَّجُلُ يكون له نخلة وسط نخلٍ كثيرٍ لرجلٍ آخر، فيدخل رَبُّ النَّخلةِ إلىٰ نخلته فربما كان مع صاحب النَّخل الكثير أهله في النخل، فيؤذيه بدخوله، فرُخِّص لصاحبِ النخلِ الكثيرِ أن يشتريَ ثَمَرَ تلك النَّخلة من صاحبها قبل أن يجدَّه بتَمْرٍ؛ لئلا يتأذىٰ به، قال أبوعُبَيْدٍ: والتَّفسير الأول أجود؛ لأنَّ هـٰذا ليس فيه إعراء...». وشرح الحافظ ابن عبد البرّ العريَّة شرحاً مفصلاً في التمهيد: ٢/ ١٦، ٣٢، ٤٢٤، ١٥/ ٢٢٣.

وقال الوَقَّشِيُّ في تعليقه: «العريَّة: النَّخلة يُعطيها الرَّجل الفقيرَ. قال سُوَيدُبن الصَّامت:

أَدِيْنُ وَمَا دَيْنِي عَلَيْهم بمَغْرَمٍ ... ولَـٰكِنْ علىٰ الشُّمِّ الجِلاَدِ القَوَادحِ
عَلَىٰ كلِّ خَوَّارٍ كأنَّ جُذُوعَهَا ... طُلِيْـنَ بقـارٍ أو بَحمْـأَةِ مـاتِـحِ
وَلَيْسَـتْ بَسْنهـاءٍ ولا رُجبيَّـةٍ ... وَلَـٰكِنْ عَرَايَا في السِّنِيْنَ الجَوائحِ» =

المِنْحَةِ في الماشيةِ، وذٰلك أن يَهَبَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ ثَمَرَ الشَّجَرَةِ من شَجَرِهِ، أو الشَّجَرَاتِ أو النَّخَلاتِ عَامِهِ ذٰلك، وَأُصُولُهَا لِصَاحِبِها، وكذٰلكَ يُعمر الرَّجُلُ الرَّجُلَ سُكْنَىٰ دارِهِ حَيَاتَهُ، وَرَقَبَةُ الدَّارِ لِصَاحِبِهَا، وكذٰلكَ يَمْنَحُ لَبَنَ نَاقتِهِ أو بقرتِهِ أو شاتِهِ[1] عامَهُ ذٰلكَ والرِّقابُ لِصَاحِبِهَا، فالمَعنىٰ [في] ذٰلِكَ كُلِّهِ وَاحِدٌ[2]؛

= وكلام أبي عُبَيْدٍ والوَقَّشِيِّ في أصل العَرِيَّة عند العرب سواء في مدلول اللَّفظ اللغوي أو معناه الاصطلاحي قبل الاسلام. وكلام اليفرني أكثر دلالة علىٰ هٰذا . قال في «الاقتضاب»: «واحدة العرايا عريَّةٌ، فعيلة بمعنىٰ مفعولة، من عَرَاهُ يُعَرُوهُ: إذا التمس معروفَهُ.

ويحْتمل أن تكون من عَرِيَ يعرَىٰ : كأنَّها عُرِّيت من جملة التَّحريم فعَرِيَت؛ أي: حَلَّت وخَرَجَتْ، وهي فعلية بمعنىٰ فاعلة. وقال: هو عروٌ من هٰذا؛ أي: خلوٌ منه. وقال الخليلُ: العريَّة من النَّخل: التي تَعرَىٰ عن المُسَاوَمَةِ عندَ بيع النَّخلِ، والفعل: الإعراء وهو أن يجعلَ ثمرتها لمحتاجٍ، وكانت العربُ تمتدح بها. . .» وأنشدَ بيت سوَيْدٍ، وأحال علىٰ كتابه الكبير(المُختار الجامع بين المُنْتَقَىٰ والاستِذكَار) وتعريفها في «صحاح الجوهريّ» وغيره من كتب اللُّغة أكثرُ وضوحاً أيضاً.

وأمَّا تعريفها عند الفُقَهَاءِ، وكما جاءت في الحديث، وكما هي دلالتها الشَّرعيَّة فهي: «أن يجيءَ الرَّجُلُ إلىٰ صاحب الحائط فيقول له: بعني من حائطك ثمر نخلات بأعيانها بخرصها من التَّمر، فيبيعه إياها ويقبض التَّمر ويُسَلِّم له النَّخلات فيأكلها ويتّمرها» هٰذا كلام أبي منصور الأزهري في الزَّاهر: ٢٠٦. وينظر: تحرير ألفاظ التنبيه: ١٨٠، وتهذيب الأسماء واللُّغات: ٢/ ١٨٢، والمغرب للمطرِّزي: ٢/ ٥٨، والدُّر النَّقي لابن عبد الهادي: ٢/ ٤٤٨. ويراجع تفسير اللَّفظة اللُّغوية في: غريب أبي عبيد: ١/ ٢٣٠، والفائق: ١/ ٢٩٨، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٩٠، والنِّهاية: ١/ ٢٣٠، وتهذيب اللُّغة: ٣/ ١٥٦ والصِّحاح، واللِّسان، والتاج: (عري).

(١) هٰذا يُسَمَّى الإخبالَ، فإن أعاره الفحل يُسَمَّىٰ الإطراقَ.

(٢) في الأصل: «واحداً».

لأنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ منه لفظةً علىٰ حدةٍ كما فسَّرتُ لَكَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (الجَمْعِ) و(الجَنِيْبِ) من التَّمرِ في حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن زيدِ بنِ أَسْلَمَ، عن عَطَاءِ بن يَسَارٍ: «أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَـالَ لِعَامِلِهِ عَلىٰ خَيْبَر: بِعِ الجَمْعَ بالدَّراهمِ، ثُمَّ ابْتَعْ بالدَّرَاهِمِ جَنِيْباً» [٢/٦٢٣ رقم (٢٠)].

قال عبدُالملك: الجَمْعُ: خَلطُ التَّمرِ الذي يَجْتَمِعُ فيه الطَّيِّبُ والرَّديءُ. والجَنيبُ: المُتَخَيَّرُ الذي قد نُقِّيَ عنه حَشَفُهُ ورَدِيئُهُ[١].

قال[٢] عبدُالملكِ: ولا يكونُ بَيْعُ [٧٤] الجَمْعِ واشْتِرَاءُ الجَنِيْبِ من إنسانٍ واحدٍ ولٰكنْ يَبِيْعُ من هَـٰذا وَيَبْتَاعُ من هَـٰذَا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المُزابنَةِ) و(المُحَاقَلَةِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن ابن شهابٍ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ

---

(١) تفسير اللَّفظة في الغريبين: ١/٣٩٧ «ط» مصر، والفائق: ١/٢٣٤، والمجموع المغيث: ١/٣٦٠، والنِّهاية: ١/٢٩٦، واللِّسان والتاج: (جنب)، و(جمع).

قال الهَرَوِيُّ في الغريبين: «قال الأصمعيُّ: كلُّ لون من النَّخيل لايعرف اسمه فهو جَمْعٌ، يقال: «كثر الجَمْعُ في أرض بني فُلانٍ» وزاد في النِّهاية: «وقيل: تمرٌ مختلط من أنواع متفرقةٌ، وليس مرغوباً فيه...». وفي التَّاج: (جنب): «الجَنيْبُ كأمير: تمرٌ جَيِّدٌ معروفٌ من أنواعه. وَالجَمْعُ: صنوفٌ من التَّمرِ تُجْمَعُ، وَكَانُوا يَبِيْعُوْن صاعين من التَّمرِ بصاعٍ من الجَنيبِ، فقال ذٰلك تنزيهاً لهم عن الرِّبا» قاله في سياق شرحه هذا الحديث.

(٢) في الأصل: «قال: وقال».

نَهَىٰ عن المُزابَنَةِ والمُحَاقَلَةِ» [٢/ ٦٢٥ رقم (٢٥)].

قال عبدُالملكِ: قد قال مالكٌ بإثرِ الحَدِيْثِ: إنَّ المُزابنةَ: اشتِرَاءُ الثَّمرِ بالتَّمرِ، وَالمُحاقلةُ: استكراءُ[1] الأرضِ بالحِنْطَةِ.

قال عبدُالملكِ: وأصْلُ المُزابنةِ: المُخَاطَرَةُ والغَرَرُ، الزَّبنُ هو الخَطرُ،[2] والخَطَرُ مِنَ القِمَار، والقِمَارُ من المَيْسرِ الَّذي حَرَّمَ اللهُ في كتابِهِ، فمن المُزابنة اشتراءُ ثَمَرِ النَّخلِ في رُؤُوسِ النَّخلِ بكَيْلٍ مِنَ التَّمْرِ عَاجلٍ أو آجلٍ[3]، أو

---

(١) في الموطأ: «كراء».

(٢) جاء في اللِّسان(خطر) قال: «الخَطَرُ: السَّبقُ الذي يُتَرَامَىٰ عليه في التَّراهُنِ والجمع: أخطار.. والخَطَرُ: الرَّهْنُ بعينه... والخَطَرُ والسَّبقُ والنَّدْبُ واحدٌ وهو كلُّه الذي يوضع في النِّضال والرِّهان فمن سبق أخذه».

(٣) أوضح الحافظ أبوعمر بن عبد البر مقصود كلام المؤلف هنا بعبارة أوسع فقال: «وأصل معنىٰ المُزَابَنَةِ في اللُّغة: المُخاطرةُ؛ لأنّه لفظٌ مأخوذٌ من الزَّبن وهو المقامرةُ والدَّفعُ والمغالبةُ، وفي معنىٰ القمار والزِّيادة والنُّقصان أيضاً حتىٰ لقد قال بعض أهل اللُّغة: إنَّ القمرَ مشتق من القمار لزيادته ونقصانه، فالمزابنةُ والقمار والمخاطرة شيءٌ مُتداخلٌ حتَّىٰ يشبهَ أن يكونَ أصلُ اشتقاقهما واحداً والله أعلم. تقول العرب: حربٌ زبونٌ، أي: ذاتُ دافعٍ وقِمارٍ ومُغالبةٍ. قال أبوالغول الطهوي:

فَــوارِس لا يملُّــون المَنَــايَــا ... إذَا دَارَتْ رَحَىٰ حَـرْبٍ زَبُـونِ

وقال مَعمر بن لَقيط الإياديُّ:

عَبْـلُ الـذِّراعِ أَبِيًّـا ذا مُـزَابَنَـةٍ ... في الحَرْبِ يَخْتَتِلُ الرِّئْبَال والسَّقَبَا

وقال معاوية:

ومُسْتَعْجِبٍ مما رَأَىٰ مِنْ أَنَاتِنَا ... ولو زَبَنَتْهُ الحَرْبُ لَمْ يَتَرَمْرَمِ

قال الفقير إلىٰ الله تعالىٰ عبدالرَّحمٰن بن سليمان العثيمين ـ عفا الله عنه ـ: هٰكذا جاء البيت الثاني من هٰذه الأبيات في «التَّمهيد»: «قال مَعْمَرُ بن لَقِيْطِ الإِيَادِيُّ» وصوابه: =

= لَقِيْطُ بنُ مَعْمَرٍ الإِيَادِيُّ» وهٰكذا جاء صدره وعجزه في «التَّمهيد» وعَجزه في ديوان لقيطٍ هٰكذا:

* في الحرب لا عاجزاً نِكْساً ولا وَرَعَا *

والذي ذكره أبوعُمر ـ رحمه الله ـ هو عجزُ البيتِ الذي قبله مع بعضِ تحريفٍ.

فَسَـاوَرُوْهُ فـأَلْفَـوْهُ أخـا عَلَـلٍ   في الحَرْبِ يَخْتَبِلُ الرِّئْبَالَ والسَّبُعَا

وتحرَّفت (السَّبُعا) إلىٰ (السقبا) في مطبوعة (التَّمهيد) والبيتُ من قصيدة عيْنيَّة مشهورة.

أولها:

يا دَارَ عَمْرَةَ مِنْ مُحْتَلِّها الجَرَعَا   هَاجَتْ لِيَ الهَمَّ والأَحْزَانَ والوَجَعَا
تَامَتْ فُؤَادِيْ بذات الجزعِ خَرْعَبَةٌ   مرَّتْ تُرِيْدُ بذاتِ العَذْبَةِ البِيَعَا
جَرَّتْ لِمَا بَيْنَنَا حبلَ الشُّمُوس فَلاَ   يَأْساً مُبِيْناً تَرَىٰ مِنْهَا ولا طَمَعَا
فما أزالُ علىٰ سَخْطٍ يُؤَرِّقُنِي   طَيْفٌ تَعَمَّدَ رَحْلِي حَيْثُما وُضِعَا

وفيها:

قُوْمُوا قِيَاماً عَلَىٰ أَمْشَاطِ أَرْجُلِكُمْ   ثُمَّ افزَعُوا قَدْ يَنَالُ الأَمْنَ من فَزِعَا
فَقَلِّـدُوا أمـرَكُـم للهِ دَرُّكُـمُ   رَحْبَ الذِّراعِ بأمْرِ الحرْبِ مُضْطَلِعَا
لاَ مُشْرفاً إنْ رَخَاءُ العَيْشِ سَاعَدَهُ   وَلاَ إذَا عَضَّ مَكْرُوْهٌ به خَشَعَا
مُسَهَّـدَ النَّـوْمِ تَعنِيـهِ ثُغُـورُكُـمُ   يَرُوْمُ منها إلىٰ الأعداءِ مُطَّلَعَا
مَاانفَكَّ يَحْلِبُ دُرَّ الدَّهْرِ أَشطُرَهُ   يَكُـوْنُ مُتَّبِعـاً طَـوْراً ومُتَّبَعَـا

ويُراجع ماذكره الوَقَّشِيُّ في «تعليقه»، واليَفْرُنِيُّ في «الاقتضاب في غريب الموطأ». وغريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٣٠، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ١/ ١٩٣، والغريبين: ٨١٣، والفائق: ١/ ٢٩٨ وغريب ابن الجوزي: ١/ ٤٣٠، والنِّهاية: ٢/ ٢٩٤.

واللَّفظةُ مشروحةٌ في العين: ٧/ ٣٧٤، ومختصره: ٢/ ٢٥٦، وجمهرة اللُّغة: ٣٣٥، الزَّاهر لابن الأنباري: ٢/ ٢٣٠ وتهذيب اللُّغة: ١٣/ ٢٢٧، والزَّاهر للأزهري: ٢٠٥، ٢١٢. والتَّمهيد: ٢/ ٣١٧ والصّحاح واللِّسان والتَّاج: (زبن).

اشتراءُ الكَرمِ بكيلٍ من الزَّبيبِ عَاجلٍ أو آجلٍ، أو اشتراءُ التِّين في رُؤُوسِ الشَّجرِ بكيلٍ من يابسِ التِّينِ منثورٍ، أو بعدّةٍ من جعالِ التِّينِ، واشتراءُ الزَّرعِ القائمِ بكيلٍ من الطَّعامِ، واشتراءُ الزَّرعِ المَحصودِ بكيلٍ من الطَّعامِ، واشتراءُ الزَّرعِ لدَّريسِ أو المُهَذَّبِ المُصَبَّرِ بكيلٍ من الطَّعامِ. واشتراءُ الزَّيْتُوْنِ في رُؤُوسِ الشَّجرِ بكيلٍ مضمونٍ من الزَّيتونِ، أو بعدةٍ من أفساطِ الزَّيتِ هٰذا كُلُّه من المُزابنةِ، ومن المُزابنةِ بيعُ الجُزافِ من جَميعِ الأشياءِ كلِّها بكيلٍ، أو بوَزْنٍ، أو بعَدَدٍ من صِنْفِ ذٰلك الجُزَافِ، وهو يَتَصَرَّفُ في أنواعٍ من البُيُوعِ تعرفُها بهٰذا الحَرْفِ الواحد الذي فَسَّرتُ لَكَ، وأصلُها بعدَ ما أخبرتك من أنَّها مُخَاطَرَةٌ وَغَرَرٌ.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا المُحَاقَلَةُ: فاستكراءُ الأرضِ بالحنطةِ، أو بكلِّ ما يُزرعُ فيها من أَنواعِ الحُبُوبِ، أو بكلِّ ما يؤكَلُ أو يشربُ أو يؤتَدَمُ به، وإن لم يكنْ مما يُزْرَعُ فيها، كلُّ ذٰلك من المُحَاقلةِ، وَأَصْلُ ما نُهِيَ عن المُحاقلةِ أنَّها تُشبِهُ بيعَ الطَّعَامِ بالطَّعامِ إلىٰ أَجَلٍ. وأمَّا نَفْسُ الكَلِمَةِ فمُشتقةٌ من الحَقْلِ[1].

قال عبدُالملكِ: ومثله الحديثُ الذي حدَّثني الحِزَامِيُّ، عن سُفيان، عن عَمرو بنِ دينارٍ، عن جابرِ بنِ عبدِاللهِ: «أنَّ رَسْولَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عن المُخَابَرةِ».

---

(١) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٩: «بيعُ الزَّرعِ وهو في سُنبُله بالبُرِّ». يُراجع: غريب ابن قتيبة: ١/ ١٩٤، والغريبين: ٢/ ١١١، والفائق: ١/ ٣٠١، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٢٢٩، والنِّهاية: ١/ ٤١٦، ٢/ ٢٩٤.

واللَّفظة مشروحةٌ في العَين: ٣/ ٤٦، ومختصره: ١/ ٢٤٣، وجمهرة اللُّغة: ٥٥٧، والزَّاهر لابن الأنباري: ٢/ ٣٢٠، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٤٧، والزَّاهر للأزهريِّ: ٢٠٥، ٢١٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (حقل).

قال عبدُالملكِ: والمُخَابَرَةُ: أن يكريَ الأرضَ بالنِّصفِ أو الثُّلُثِ أو الرُّبُعِ أو أقلَّ من ذٰلك أو أكثرَ مما يدفعُ منها. وأمَّا نفسُ الكلمةِ فمشتقةٌ من الخَبْرِ[(١)]، والخَبْرُ حَرْثُ الأرضِ وعملُها، ومن ذٰلك يُسَمَّىٰ الأكَّارُ خَبِيْراً[(٢)]؛ لأنَّه يُخابرُ الأرضَ، وسُمِّيَ الأكَّارُ أكاراً من المُؤاكرة؛ لأنَّه يُؤاكُر الأرضَ معناه: يَحْرُثُها ويَعْمَلُهَا[(٣)].

قال عبدُالملكِ: ومثلُه حديثُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «أنَّه نَهَىٰ عن المُخَاضَرةِ[(٤)]»

قال عبدُالملكِ: والمُخَاضَرةُ[(٤)]: بَيْعُ الثِّمارِ قبلَ أن يَبْدُوَ صَلاَحُها وهي

---

(١) اللَّفظة مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٣٢، وغَريب ابن قتيبة: ١/ ١٩٦، والغَريبين: ٢/ ١٧٧، والفَائق: ١/ ٣٤٩، وغَريب ابن الجوزي: ١/ ٢٦١، والنِّهاية: ٢/ ٧. ويُراجع: العين: ٤/ ٢٥٨، ومختصره: ٤٥٣، وجمهرة اللُّغة: ٢٨٧، وتهذيب اللُّغةللأزهري: ٧/ ٣٦٤، والزَّاهر له: ٢٥٥، والتَّمهيد: ٢/ ٣٢٠، ٣٢١. والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (خبر). والخَبْرُ هُنا بفتح الخاء، وفي اللِّسان: (خبر) «وهو الخِبْرُ أيضاً بالكسر».

(٢) في الأصل: «يُسمَّىٰ الأكَّار والخَبْرَ» والتَّصحيحُ من غريب أبي عُبَيْدٍ والنَصُّ هنا له.

(٣) قال ابن قُتَيْبَةَ ـ رحمه الله ـ: «وكان ابنُ الأعرابيِّ يقولُ: وأصلُ المُخابَرَةِ من (خَيْبَرَ)؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ كان أقرَّها في أيدي أهلها علىٰ النِّصف، فقيل: خابروهم، أي: عاملوهم في خيبر، قال: ثم تَنَازَعُوا فنهىٰ عن ذٰلك، ثم جازت بَعْدُ». وقال الحافظ أبوعُمر بن عبدالبرِّ ـ رحمه الله ـ: «وأمَّا المُخابرةُ فقال قومٌ: اشتقاقها من (خَيْبَرَ) علىٰ ما قدَّمنا ذكرُهُ. وقال آخَرُون: هي مشتقَّةٌ من الخَبْرِ، والخَبْرُ: حَرْثُ الأرضِ وعَمَلُها، وزَعَمَ مَنْ تأَوَّلَ هٰذا التَّأويل أنَّ لفظَ المخابرةِ كان قبلَ خَيْبَرَ، ولا دَليلَ علىٰ ما آدَّعىٰ من ذٰلك والله أعلم».

(٤) كذا في الأصل: «المُخاطرة»؟؛ ويظهر أنه خطأٌ من المؤلِّف نفسه؛ صوابها: «المُخَاضَرَة» لما يأتي في كلامه بعدُ. قال ابنُ عبدالبر: «ويقال: حاقل فلانٌ فلاناً: إذا زارعه، كما [يُقَالُ:] خاضَرَه: إذا باعه شَيْئاً أخضرَ، وقد نَهَىٰ رسول الله ﷺ عن المُخاضرة، ونهىٰ عن بيع الثِّمار حتَّىٰ يبدُوَ صَلاحُها».

خُضْرٌ، ومنه حديثُ مالكٍ عن حُمَيدٍ الطَّويلِ، عن أنسِ بنِ مَالكٍ: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عن بَيْعِ الثِّمَارِ حتَّىٰ تُزْهِيَ، قيل: يارَسُوْلَ الله: وَمَا تُزْهِي [٧٥] قال: حَتَّىٰ تَحْمَرَّ».

قال عبدُالملكِ: لأنَّها تَخْرُجُ إذا أَزْهَتْ عَنْ حَدِّ الخُضْرَةِ؛ لأنَّ البلحَ أَخْضَرُ، والزَّهوَ[١] أحمرُ، والبُسرَ أصفرُ[١].

قال عبدُالملكِ: وكلُّ هٰذا من المُخاطرة[٢]، ومن المُخَاطَرَةِ أيضاً ما نَهَىٰ رسول الله ﷺ عنه من المُنَابَذَةِ والمُلامَسَةِ، والمُلاَمَسَةُ[٣]: أن يشتريَ الرَّجُلُ الثَّوبَ من الرَّجلِ علىٰ اللَّمْسِ فقط، ولا يَنْشُرُهُ، ولا يَعرفُ ما في دَاخِلِ طَيِّهِ علىٰ ذٰلك يَشتريه. وَالمُنَابَذَةُ[٤]: أن يَنْبُذَ الرَّجُلُ إلىٰ الرَّجُلِ ثوبَهُ علىٰ أن يَنْبُذَ

---

(١) كلامُ المؤلِّف هُنا فيه نَظَرٌ، وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: «أن يحمرَّ أو يصفرَّ» وفي اللِّسان: «زها» «والزَّهو البُسْرُ الملوَّنُ، يقال: إذا ظهرت الحُمرةُ والصُّفرةُ في النَّخلِ فقد ظهرَ فيه الزَّهوُ... وأزهىٰ النَّخلُ وزَهَا زُهُوّاً: تلوَّن بحمْرة وصُفْرَة».

(٢) كذا في الأصل، وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: ويدخُلُ في المُخاضرة أيضاً: بَيْعُ الرِّطاب والبقول وأشباهها» فكل ما مضىٰ من المخاضرة، وما يأتي من المُخاطرة.

(٣) غريب أبي عُبيد: ١/ ٣٣٤، والفائق: ٣/ ٣٩٩، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٣٨٦، والنِّهاية: ٦/٥، ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ٣٠٦، وتهذيب اللُّغة: ١٤/ ٤٤١، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (نبذ).

(٤) قال أبوعُبَيْدٍ ـ رحمه الله ـ (عن المُنابذة والمُلامَسة): «أمَّا حديثه الآخر أنَّه نهىٰ عن المنابذة والملامسة ففي كلِّ واحدٍ منهما قولان...» فذكر في (المُنابذةِ) نحو ما قال المؤلِّف وقال: «ويُقالُ: إنَّما هو أن يقولُ الرَّجُلُ لصاحبه: إذا نبذتُ الحصاةَ فقد وَجَبَ البَيْعُ، وهو معنىٰ قوله: «إنَّه نهىٰ عن بيع الحَصَاة» وقال في (المُلامَسةِ): «وأمَّا المُلامَسَةُ: أن يقولَ: إذا لمست ثوبي أو لمستُ ثوبك فقد وجب البيع بكذا وكذا. ويقال: هو أن يلمسَ الرَّجُلُ المتاعَ من وراء الثَّوب ولاينظرَ إليه فيقع البيع علىٰ ذٰلك». ثم قال: «وهٰذه بيوعٌ كان أهلُ الجاهليَّة..».

الآخرُ إليه ثوبَه بيعاً، هـٰذا بهـٰذا، علىٰ غير تأمُّلٍ ولا كَشْفٍ، وهي بُيُوعٌ كان أهلُ الجاهِلِيَّةِ يَتَبَايَعُوْنَهَا فَنَهَىٰ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ عنها، وَهِيَ من الغَرَرِ والمُخَاطَرَةِ والمُغَامَرَةِ التي فَسَّرتُ لَكَ فوقَ هَـٰذَا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الخَبْطِ) و(النَّوَىٰ) و(الكَتَمِ) و(الكُرْسُفِ) و(الفَرو) و(الشَّبَهِ) و(الآنُكِ) و(السَّليخةِ) و(الشَّيْرَقِ) و(مهرِ البَغِيِّ) و(حُلوانِ الكاهنِ) في كتاب مالكٍ في (البيوع)

فقال: أمَّا الخَبْطُ:[1] فَوَرَقُ الشَجَرِ، يُخبَطُ الشَّجَرُ فيستنثرُ فيجمَع، ثُمَّ يُدَقُّ فَتَعْلَفُهُ الإبل. وأمَّا النَّوَىٰ:[2] فَنَوَىٰ التَّمر يُرضَّخُ بالمَرَاضِيْخ فَتَعْلَفُهُ الإبل. وأمَّا الكَتَمُ:[3] فَشَجَرٌ يُخضَبُ به الشَّعرُ مع الحِنَّاءِ، يُقالُ له الكَتَمُ، وهو بلسان عَجَم الأندلس الَّلطْرَنَةُ. وأمَّا الكُرْسُفُ: فهو القُطنُ[4]. وأمَّا الفَرْوُ: فلوزُ الحَريرِ. وأمَّا الشَّبَهُ[5]: فالَّلاطُون من الصُّفرِ. وأمَّا الآنُكُ[6]:

---

(١) تقدَّم ذكره في كتاب الحِجِّ.

(٢) معروف.

(٣) يراجع: الفائق: ٣/ ٢٤٦، والنِّهاية: ٤/ ١٥٠.

(٤) تقدَّم ذكره مراراً.

(٥) في اللِّسان: (شبه) «الشَّبْهُ: النُّحاسُ يُصبَغُ فيصفرُّ. وفي «التَّهذيب» ضربٌ من النُّحاس يلقىٰ عليه دَوَاءٌ فيَصْفَرُّ. قال ابنُ سِيْدَةَ: سُمِّيَ به؛ لأنَّه إذا فُعِلَ ذٰلك به أشبه الذَّهبَ بلونه» ويراجع: التَّهذيب: ٦/ ٩٠، واللِّسان، والتاج: (شبه).

(٦) الفائق: ١/ ٦٠، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٤٦، والنِّهاية: ١/ ٧٧، ويُراجع: ليس في كلام العرب: ٩٨، والمُعرَّب: ٣٣، والمصباح المنير: (أنك) وقصد السَّبيل: ١/ ١٤٥، وفي غريب الوَقَّشِيِّ: «الآنُكُ: الأسربُ والأسرف ـ بالباء والفاء ـ وهو القزدير».

فالقصديرُ. وأمَّا السَّلِيْخَةُ[(١)]: فزيتُ البانِ قبل أن يُطَيَّبَ. وأمَّا الشَّيْرَقُ[(٢)]: فزيتُ الجُلجُلانِ قبلَ أن يُطَيَّبَ، وهو الشَّيْرَجُ أيضاً بالجيمِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (السِّقاية) التي ذكر مالكٌ في حديثه

عن زَيْدِ بن أسْلَمَ، عن عَطَاءِ بن يَسَارٍ: أنَّ معاويةَ بن أَبي سُفيان باعَ سِقَايةً من ذَهَبٍ أو وَرِقٍ بأكثرَ من وَزْنِهَا، فقالَ أبوالدَّرْدَاءِ: سَمِعْتُ رَسُوْلَ اللهِ [ﷺ] يَنْهَىٰ عن مثل هَـٰذَا، إلاَّ مثلاً بمثلٍ، فقال له معاويةُ: ما أرىٰ بـ[ـمثل] هـٰذا بأساً، فَقَالَ أبوالدَّرْدَاءِ: مَنْ يَعْذُرُنِيْ من مُعاويةَ أنا أُخبرُهُ عن رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] وهو يُخْبِرُنِي عن رَأْيِهِ، لاَ أُساكِنُكَ بأَرضٍ أَنْتَ بِهَا، ثُمَّ قَدِمَ أَبُوالدَّرْدَاءِ علىٰ عُمَرَ فَذَكَرَ ذٰلِكَ لَهُ، فَكَتَبَ إليه عُمَرُ أن لا يَبِيْعَ ذٰلك إلاَّ مثلاً بمثلٍ وَزْناً بوَزْنٍ». [٢/ ٦٣٤ رقم (٣٣)].

قال عبدُالملكِ: وَزَعَمَ أَصْحَابُ مَالكٍ أنَّها كانت قِلاَدَةً من ذَهَبٍ فيها جَوْهرٌ[(٣)]، فَباعَهَا بما فيها بذَهَبٍ.

قالَ عبدُالملكِ: ولا أقولُ مَا قالُوا: ولا تُسمَّىٰ القِلاَدةُ سِقَايَةً، بل إنَّما كَانَتْ كَأساً من ذَهَبٍ أو وَرِقٍ أُتِيَ بِهَا في بَعْضِ المَغْنَمِ كَسِقَايَةِ يُوْسُفَ [عليه السلام]

---

(١) في تكملة الصِّحاح للصَّغاني: (سَلَخَ) «وسَليخةُ البَانِ: دِهْنُ ثَمَرِه قبل أن يُرَبَّبَ بأفاويه الطِّيب، فإذا رُبِّبَ ثَمَرُهُ بالمِسكِ والطِّيب ثم اعتُصر فهو منشوشٌ وقد نُشَّ نَشاً، أي: إختلف الدُّهن بروائح الطِّيب».

(٢) يُراجع: المصباح المنير: ٣٦٤، وشفاء العليل: ١٦٣، وقصد السَّبيل: ٢/ ٢١٤. وفي تهذيب اللُّغة: ١٠/ ٤٩١ «ثعلب عن ابن الأعرابي: الجُلجُلانُ: السِّمسمُ».

(٣) النِّهاية: ٢/ ٣٨٢، والتَّمهيد: ٤/ ٧٠... وغيرهما.

التي جَعَلَهَا في رَحْلِ أَخِيْهِ[1]، إنَّما كانَتْ كَأْساً [٧٦] من وَرِقٍ كَبِيْرَةً يُشرَبُ

(١) سورة يوسف: الآية: ٧٠ ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ﴾ قال القُرطبيُّ ـ رحمه الله ـ في تفسيره: ٩/ ٣٢٩ «السِّقايةُ والصُّواعُ شيءٌ واحدٌ: إناءٌ له رأسان في وسطه مقبضٌ، كان الملك يشربُ منه من الرأس الواحدِ، ويُكالُ الطَّعامُ بالرأسِ الآخرِ. قاله النَّقَّاشُ عن ابن عبَّاسٍ، وكلُّ شيءٍ يشربُ به فهو صُواعٌ وأنشد:

* نَشْربُ الخَمْرَ بالصُّواعِ جَهَاراً *

واختُلف في جنسه فرَوَىٰ شعبةُ، عن أبي بشرٍ، عن سَعيدِ بن جُبَيْرٍ، عن ابن عبَّاسٍ قال: كان صُواعُ الملكِ شيء (؟) من فِضَّةٍ يشبه المَكُّوكَ، من فضةٍ مرصَّع بالجَواهر يُجعل علىٰ الرأس، وكان للعبَّاس واحدٌ في الجاهليَّة. وسأله نافعُ بن الأزرقِ: ما الصُّواعُ؟ فقال: الإناءُ، قال فيه الأعشىٰ [ديوانه: ١٤٦]:

ولَهُ دَرْمَكٌ في رَأْسِهِ وَمَشَارِبٌ ... وقِدْرٌ وَطَبَّاخٌ وصَاعٌ ودَيْسَقُ

وقال عكرمةُ: كان من فضةٍ، وقال عبدالرَّحمٰن بن زيدٍ: كان من ذَهَبٍ، وبه كال طعامَهم مبالغةً في إكرامهم. وقيلَ: إنَّما يُكالُ به لعزَّة الطَّعام».

أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: هٰكذا جاء بيت الأعشىٰ، وهو مركب من بيتين هما:

له دَرْمَكٌ في رأسِهِ ومَشَارِبٌ ... ومِسْكٌ ورَيْحَانٌ وَرَاحٌ تُصَفَّقُ

وحُورٌ كَأَمْثَالِ الدُّمَىٰ ومَنَاصِفٌ ... وقدر وطَبَّاخٌ ....

جاء في تعليق الوَقَّشِيِّ: «قال ابنُ وَهْبٍ: السِّقايةُ التي باعها مُعاوية كانت قلادة فيها خَزٌّ وذَهَبٌ وورقٌ... وهٰذا غَلَطٌ، والقلادة لا يقال لها: سقاية في اللُّغة».

وفي التَّمهيد لابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ: ٤/ ٧٠ «السِّقايةُ: الآنيةُ، قيل: إنَّها آنيةٌ كالكأس وشبهه يشرب بها. وقال الأخفش: السِّقايةُ: الإناء الذي يشربُ به. وقال أبوعُبَيْدَة في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ﴾ قال: السِّقاية: مِكْيَالٌ كان يُسمَّىٰ السِّقايةَ. وقال غيرُهُ: بل كُلُّ إناءٍ يشربُ فيه. وذكر ابن حَبِيْبٍ عن مالكٍ قال: السِّقايةُ البرَّادَةُ يبرَّدُ فيها الماء تعلَّقُ. وقال الأخفش: أهلُ الحجازِ يسمُّون البرَّادةَ سقايةً ويسمُّون الحوضَ الذي فيه الماء سقايةً» ونقلَ عن ابن وَهْبٍ ما تقدَّم في كلام الوَقَّشِيِّ ثم قال: «قال ابنُ حَبِيبٍ: من =

بها ويُكالُ بها، فأمَّا القِلادةُ التي تَرْجَمُوا أنَّها السِّقايةُ فتلكَ غيرُ السِّقايةِ، تلك قِلادَةٌ ابتَاعَهَا مُعَاوِيَةُ فيها تِبْرٌ وجَوْهَرٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ ويَاقُوتٍ وَزَبَرْجَدٍ، ابتاعها معاويةُ بستِّمائةِ دينارٍ، فَنهاهُ عن ذٰلك عُبَادَةُ بنُ الصَّامتِ، وأخبَرَهُ أنَّه سَمِعَ رَسُوْلَ الله [ﷺ] يَنْهَىٰ عن ذٰلك، فقامَ عُبادة فَنَادَىٰ أَلاَ إنَّ معاوية اشتَرَىٰ الرِّبا، أَلاَ وإنَّه في النَّار إلىٰ حَلْقِهِ، فقال معاويةُ: أَمَّا إذا أَخْرَجْتَ لي وَجْهِيْ فَلاَ أُبالِي.

قال عبدُالملك: وَالقِلاَدةُ: العِقْدُ الذي تُعلِّقه المَرْأَةُ علىٰ نحرها.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

عن يَحيىٰ بن سَعيدٍ، أنَّه سَمِعَ سعيدَ بن المسيَّبِ يقولُ: «قَطْعُ الذَّهبِ والوَرِقِ من الفَساد في الأَرضِ». [٢/ ٦٣٥رقم (٣٧)].

قال عبدُالملك: يعني قَرْضُهَا حتىٰ يَصيرَ الوزنُ ناقِصاً فهو من الفَسَادِ الذي يَنبغي للإِمامِ أَنْ يُعَاقبَ عليه مَنْ فَعَلَهُ بالضَّربِ أو بالسَّجْنِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرحِ (الصُّكوكِ) في حديثِ مالكٍ

حِيْنَ ذَكَرَ أَنَّ صُكُوكاً خَرَجَتْ للنَّاسِ في زمانِ مَرْوَان [بنِ الحَكَمِ][1] من

= قال: إنَّ السِّقايةَ قلادةٌ فقد وَهِمَ وأَخطأ، وهو قولٌ لاوجهَ له عندأهلِ العلم باللِّسان».

قال الفقير إلىٰ الله تعالىٰ عبدالرَّحمٰن بن سُليمان العثيمين ـ عفا الله عنه ـ: قول أبي عُبَيْدَة في مَجاز القرآن له: ١/ ٣١٤ ونصُّه: «مكيالٌ يُكالُ به ويُشْرَبُ فيه» وَنَقْلُ ابن عبدِالبرِّ عن ابن حَبِيْبٍ في النَّصِّ الأوَّلِ لم يرد في كتابنا هٰذا فلعلَّه في كتابٍ له آخر. ويظهر أنَّ المقصودَ بـ(الأخفش) هنا أحمدُبن عِمْرَان بن سلامة الأَلْهَانِيُّ البَصْرِيُّ (ت بعد٢٥٥هـ) صاحبُ «غَريبِ المُوَطَّأ» وإن كان المتبادر إلىٰ الذِّهن أنه أبوالحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٦هـ) صاحب سيبويه. وقد راجعت كتابه في معاني القرآن: ١/ ٣٩٩ فذكر السِّقاية والصُّواع، ولم يذكرما ذكر الحافظ مما يرجح أنَّ المقصود هو الأَلْهَانِيُّ البَصريُّ المذكور. والله تعالىٰ أعلم.

(١) عن الموطأ. ومروان بن الحكم هو (الخَليفة) معروفٌ.

طعام الجار فتبايعَ الناسُ تلكَ الصُّكوكَ بينهم قبلَ أن يستوفُوها، فَدَخَلَ زيدُ بن ثَابتٍ وَرَجُلٌ من أصحاب رَسُوْلِ الله ﷺ علىٰ مَرْوَان [بن الحَكَم][1] فَقَالاَ له: أتُحلُّ بَيْعَ الرِّبا يامَرْوَانُ؟! فقال: أعوذُ باللهِ وَمَا ذٰلِكَ؟! فقالا: هٰذه الصُّكُوْكُ تَبَايَعَهَا النَّاسُ، ثُمَّ باعُوها قبلَ أن يَسْتَوْفُوْهَا، فَبَعَثَ مَرْوَانُ الحَرَسَ يَتَّبعونها يَنْتَزِعُونَهَا من أَيدي النَّاسِ وَيَرُدُّونَهَا إلىٰ أَهْلِهَا» [١/ ٦٤١ رقم (٤٤)]. ماتفسيرُ هَـٰذه الصُّكوك؟

قال عبدُالمَلكِ: كانت قَطَائِعَ أَقْطَعَهَا أهلُ المَدِينةِ من طَعَام مَالِ اللهِ الذي كان يُحْمَلُ من مِصْرَ في السُّفن إلىٰ الجَارِ[1]، وهو سَاحِلُ المَدِيْنَةِ فاقطِعَتْ للنَّاسِ منه قَطَائِعُ، فَبَاعَ ناسٌ قَطَائِعَهُم، وكانَ بَيْعُها أَوَّلاً حَلاَلاً، ثُمَّ إنَّ مَنِ اشترَاهَا بَاعَهَا أيضاً قبل أن يَسْتَوْفِيَها، فَكَانَ بيعُها الثَّاني حَرَاماً؛ لأنَّ مَنْ ابتاع طَعَاماً لم يَجُزْ لَه بَيْعُهُ حَتَّىٰ يَسْتَوْفِيَهُ، فأمرَ مَرْوَانُ بفَسْخِ البَيْعِ الثَّاني وَرَدِّه إلىٰ الباعَة الَّذين اشتَرَوْهُ أولاً من الَّذين أُقْطِعُوه، ولم يُفسخْ بَيْعَ الَّذين أُقْطِعُوْهُ أولاً. فَهَـٰذَا تَفْسِيْرُهُ[2].

---

(١) يُراجع: نُزهة المُشتاق: ٥١، ومعجم ما استَعجم: ١/ ٣٥٥، ومعجم البُلدان: ٢/ ١٠٧، والروض المعطار: ١٥٣، ووفاء الوفاء: ٢/ ١١٧٣.

(٢) لم يُفسِّر الصُّكوكَ نفسَها، وفي النِّهاية: ٣/ ٤٣ «هي جمعُ صَكٍّ وهو الكتاب» وهو من الألفاظ المعرَّبة من الفارسيَّة وأصله في الفارسية (جك) وهو كتاب القاضي. يُراجع: تهذيب اللُّغة: ٩/ ٤٢٨، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (صكك). وهو أيضاً مفسَّرٌ في شفاء الغليل: ١٦٩، وقصد السَّبيل: ٢/ ٢٣٠. ولم يرد في جمهرة اللُّغة، ومن ثَمَّ لم يذكره الجَواليقي في «المعرَّب» ولم يستدركه ابنُ بَرِّي عليه في «حاشية المعرَّب» وذكر في هامش نسخة من المعرَّب نقلها محققه الشَّيخ أحمد شاكر في حاشية ص٢١٢ لٰكنَّها منقولةٌ عن «الصِّحاح» ومع وجود الصِّحاح لا قيمة لها.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المَضامين) و(المَلاقيح) في حديث [٧٧] مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعِيْدِ بنِ المُسَيَّب: قَالَ: «لا رباً في الحَيَوَانِ، وإِنَّما نُهِيَ من الحَيَوَانِ عن ثَلاَثَةٍ؛ عن المَضَامِينِ، وَالمَلاَقِيحِ، وَحَبَلِ الحَبَلَةِ» [٢/ ٦٥٤ رقم (٦٣)].

قَالَ عبدُالمَلكِ: المَلاَقيحُ:[١] هي الأَجِنَّةُ الَّتِي في بُطُونِ إناثِ الإِبِلِ، والوَاحدُ منها: مَلْقُوحَةٌ، قال الرَّاجزُ[٢]:

إِنَّا وجَدْنَا طَرَدَ الهَوَامِلِ

خَيْراً مِنَ التَّأْنانِ والمَسَائِلِ

وعِدَّةِ العَامِ وعَامٍ قَابِلِ

مَلْقُوحةً في بَطْنِ نَابٍ حائلِ

قال عبدُالمَلكِ: فالمَلاَقِيْحُ: الأَجِنَّةُ الَّتي في بُطُوْنِ إِنَاثِ الإِبلِ. والمَضَامِيْنُ[٣]: ما في أَصْلاَبِ الفُحُوْلِ. وحَبَلُ الحَبَلَةِ: ولَدُ ذٰلك الجَنينِ الذي

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٠٧، والفائق: ٣/ ٣٢٤، وغريب ابن الجوزيِّ: ٢/ ٣٢٨، والنِّهاية: ٣/ ١٠٢، ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ٥٦٩، والزَّاهر للأزهري: ٢١٢، وتهذيب اللُّغة له: ٤/ ٥١، ومجمل اللُّغة: ٨١٢، والتَّمهيد: ١٣/ ٣١٤، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (لقح).

(٢) الأبيات لمالكِ بنِ الرَّيْبِ المَازِنيِّ التَّمِيْمِيِّ، شاعرٌ مشهورٌ، الأبيات في ديوانه: ٨٤ مجلة معهد المخطوطات ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٨٩هـ. ونقلها جامع شعره عن غريب الحديث لأبي عُبَيْد: ١/ ٢٠٨. ومنها في «الفائق» و«أساس البلاغة» و«اللِّسان» و«التاج»... وغيرها، والبيت الأخير في التَّمهيد: ١٣/ ٣١٥. وفي الأصل: «حامل».

(٣) اللَّفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ١/ ٢٠٧، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ١٩، والنِّهاية: =

فِي بَطْنِ النَّاقة، وهو نِتَاجُ النِّتاجِ[1]. كان أهلُ الجَاهِلِيَّة يَبِيْعُوْنَ الجَنِيْنَ فِي بَطْنِ

= ٣/١٠٢، ويراجع: جمهرة اللُّغة: ٩١١، وتهذيب اللُّغة: ١٢/٤٩، والزَّاهر للأزهريِّ: ٢١٢، ومجمل اللُّغة: ٥٦٧، والتَّمهيد: ١٣/٣٤، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (ضمن)

قال الأزهريُّ في الزَّاهر: «وسُمِّي ما في ظهور الفُحُولِ مضامين؛ لأنَّ الله عزَّ وجَلَّ أودعها ظهورها فكأنَّها ضمنتها، وقال:

إنَّ المَضَامين التي في الصُّلْب
ماءُ الفُحُولِ في الظُّهُورِ الحُدْبِ
لَيْسَ بِمُغْنٍ عَنكَ جَهْدَ اللَّزْبِ

أنشد الأزهريُّ البيتان الأول والثاني أيضاً في «تهذيب اللُّغة» بعد نقله عن أبي عُبَيْدٍ قال: «وأنشدَ غيرُهُ» ولم ينسبهما، وعنه في اللِّسان (ضَمَنَ) دون نسبة أيضاً. قال ابنُ عبدالبرِّ في التَّمهيد: ١٣/٣١٥ «وذكر المزني عن ابن شهابٍ شاهداً بأنَّ المَلاقيح ما في البُطُونِ لبعض الأعراب:

مَنِّيَتَنِيْ مَلاَقِحاً في الأَبْطُنِ
تُنْتَجُ ما تُنْتَجُ بَعْدَ أَزْمُنِ

(١) جاء شرح (حَبَل الحبلة) في الحديث الذي قبل هٰذا في «الموطأ» وهو حديث مالكٍ، عن نافعٍ عن عبدالله بن عمر: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَىٰ عن بَيْعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ، وكان بَيْعاً يتبايعه أهلُ الجاهليَّة، كان الرَّجُلُ يبتاعُ الجَزُورَ إلىٰ أن تُنْتَجَ النَّاقَةُ، ثم تُنْتَجُ التي في بطنها».

قال الحافظُ أبُوعُمر بن عبدالبرِّ: «وإن لم يكن تفسيره مرفوعاً فهو من قبل ابن عمر، وحَسْبُكَ به، وبهٰذا التأويل قال مالكٌ والشَّافعيُّ وأصحابهما، وهو الأجل المجهول، ولا خلافَ بين العُلماء أنَّ البَيْعَ إلىٰ مثل هٰذا من الأجل لا يجوز». وقال أبوعمر أيضاً: «وقال آخرون في تأويل هٰذا الحديث: معناه: بيعُ ولدِ الجَنين الذي في بطنِ النَّاقةِ، هٰذا قول أبي عُبَيْدٍ: عن ابن عُلَيَّة: هو نتاج النتاج، وبهٰذا التأويل قال أحمد بن حنبل، وإسحٰق بن راهوية، وقد فسَّر بعضُ أصحابِ مالكٍ هٰذا الحديث بمثل ذٰلك أيضاً. وهو بيعٌ أيضاً مجتمع علىٰ أنَّه لا يجوزُ ولا يحلُّ؛ لأنَّه بيعُ غررٍ ومَجهولٍ، وبيعُ ما لم يُخلق، وقد أجمع =

النَّاقةِ، وَيَبِيْعُوْنَ مَا يَضْرِبُ الفَحْلُ في عامِهِ أو في أَعْوَامٍ، وَيَبِيْعُوْنَ ولدَ الجَنينِ الَّذي في بَطْنِ النَّاقةِ، وَالمَعْنَىٰ في هَـٰذَا كُلِّهِ واحدٌ أنَّه غَرَرٌ، فَنَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ.

قَالَ عبدُالملكِ: وقد رُوِي عن مالكٍ: أنَّ المَلاقَيحَ ما في بُطُونِ الإِناثِ، وَالمَضَامِيْنَ ما في ظُهُوْرِ الفُحُوْلِ. وقد حدَّثني عبدالله بن موسىٰ، عن مُوسىٰ ابن عُبَيْدَةَ، عن عبدِاللهِ بن دِيْنَارٍ، عن ابنِ عُمَرَ[1]: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ نَهَىٰ عن المَجْرِ»، والمَجْرُ: أن يُباعَ البعيرُ أو غيره بما في بطنِ النَّاقةِ، كَانَ يَقُوْلُ منه: أَمْجَرْتُ فِي البَيعِ إِمْجَاراً. والغَدَوِيُّ[2]: أن يُباعَ البَعيرُ أو غَيْرُهُ بِمَا يَضْرِبُ

= العلماء علىٰ أنَّ ذٰلك لا يجوز في بُيُوع المُسلمين» ويُراجع: غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢٠٨/١.

وثمَّت تفسيرٌ ثالثٌ نقله الوَقَّشِيُّ في تعليقه، وعنه في غريب اليَفْرَنِيِّ (الاقتضاب) وهو في المحكم: ٢٧٣/٣، وغريب الأَنْدَلُسِيِّ المَجهولِ، وهامش تهذيب الألفاظ: ٣٤٥، ونسبوه إلىٰ ثعلب أنَّه قال: معنىٰ حبل الحبلة عندي إنَّما يعني به حملَ الكرمةِ قبل أن تبلغَ، والكرمةُ يُقال لها: الحبلةُ، وجعلَ حملها قبلَ أنْ يَبْلُغَ حبلاً، كما نهىٰ عن بَيْعِ ثمرِ النَّخلِ حتىٰ تُزهيَ». وردَّ عليه الوَقَّشِيُّ بقوله: «قال (ش) إنَّما قال ذٰلك؛ لأنَّه أنكر أن تجمعَ حُبلىٰ علىٰ حَبَلَةٍ، وأنْ لا يُستَعْمَلَ الحَبَلُ إلاَّ في النِّساء. والحَبَلُ وإن كان للنِّساء فهو يُستَعَارُ لغيرهنَّ، حكىٰ ذٰلك أبوزَيْدٍ وغيره، وقد استعاره ثعلبٌ نفسُهِ في تفسيره هـٰذه الكرمة...» وذكر كلاماً جيِّداً.

(١) الحديث بسنده أورده أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٢٠٦/١. قال: حدَّثنيه زيد بن الحُباب... واللَّفظ بعد ذٰلك كله لأبي عُبَيْدٍ.

(٢) مازال الحديث موصولاً لأبي عُبَيْدٍ ـ رحمه الله ـ وحذف المؤلِّفُ ـ عفا الله عنه وسامحه ـ قول أبي عُبَيْدٍ: «وقال أبوعمرو...» والغَدَوِيُّ... ثم قال: وأنشدني للفَرَزْدَقِ ـ يذكر =

هـٰذا الفحلُ في عامِهِ، وقد ذَكَرَ ذٰلك الفَرَزْدَقُ في شِعْرِهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شرح (الأتربيِّ) و(القَسِّيِّ) و (الزِّيقةِ) و(الشَّقَائقِ) و(السَّبايبِ) وعن شَرْحِ (السَّمَاسِرَةِ) و(البَرْنَامِجِ) وعن (دَارِ نَخْلَةٍ) وعن قولِ عُمَرَ: (بابن الحمال)».

فقال: أمّا(الأتربيُّ)فثِيَابٌ تُعمَلُ بقَريةٍ من قُرىٰ مصر يُقَالُ لَهَا: أتريب.[1]

[وَأَمّا] (القَسِّيُّ): ثيابٌ تُعْمل بالقَسِّ: ناحية من نواحي مصر.[1]

وَأَمّا (الزِّيقةُ): فثيابٌ تُعْمَلُ بالصَّعيدِ، غِلاَظٌ، رَدِيئَةٌ.[1]

وَأَمّا (الشَّقائقُ): فالأُزُرُ الضَّيِّقَةُ الرَّدِيئَةُ[1].

وَأَمّا (السَّبايبُ): فالعَمَائمُ[1].

وَأَمّا (السَّماسرةُ): فهُمُ الَّذين يَشْتَرُوْنَ الثِّيابَ للتِّجارَةِ من الحَاكَةِ وَغَيْرِهِم، وواحِدُهُم: سِمْسَارٌ[2].

وَأَمّا (البَرْنَامَجُ): فهو الكِتَابُ الَّذِي فيه صِفَةُ المَتَاعِ الذي يُبَاعُ مُرَاجَمَةً

= قوماً ـ [ديوانه: ٢/ ٧٢٩]:

وَمُهُوْرُ نِسْوَتِهِمْ إِذَا مَاأَنكَحُوا غَـدَوِيُّ كُـلِّ هَبَنْقَـعٍ تِنْبَـالِ

قال: وقال غير أبي عمرو: غَذَوِيُّ ـ بالذّال ـ».

(١) تقدَّم ذكرها في كتاب الصَّلاة ص(٢١٩).

(٢) فارسيٌّ معرَّبٌ، كذا قال الجواليقي في المُعَرَّب: ٢٠١. ويُراجع شفاء الغليل: ١٤٨، وقصد السَّبيل: ٢/ ١٥٢ قال: هو المتوسط بين البائع والمشتري». وفي تاج العروس: (سمسر) «وهو الذي يُسمِّيه النَّاسُ الدَّلالَ؛ فإنَّه يدلُّ المُشتري علىٰ السِّلع، ويدلُّ البائع علىٰ الأثمان، وجمعُهُ: سَمَاسِرَةٌ. قال اللَّيث: وهي فارسيَّةٌ معرَّبة، ونقله شيخنا عن «معالم السُّنن» للخطابي، وهو في «المُزْهر» للجلال».

كلُّ ثَوْبٍ وثَمَنُهُ وصِفَتُهُ»[1].

وأمَّا (دارُ نَخْلَةٍ): فهي بالمَدِيْنَةِ، يكونُ فيها البزَّازِيْنَ[2].

وأمَّا (الحَمالُ): فهو الحَمْلُ والضَّمانُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رواه [٧٨] عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ» [٢/ ٦٧٤ رقم (٨٤)].

قَالَ عَبْدُالملكِ: الغنيُّ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ: الذي يَجِدُ لِغَرِيْمِهِ قَضَاءَ دَيْنِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا فِي غَيْرِ ذٰلك، هَـٰذَا مَعْنَىٰ الحَدِيْثِ وَوَجْهُهُ، وَقَد جَاءَ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أنَّه قَالَ[3]: «ليُّ الوَاجِدِ يُحلُّ عُقُوْبَتَهُ وَعِرْضَهُ» فَقَالَ: الوَاجِدُ؛ فَكَانَ مَعْنَاهُ الذي يَجِدُ ما يَقْضِي بِهِ حَقَّ غَرِيْمِهِ، وَاللَّيُّ: هُوَ المَطْلُ[4]، تَقُوْلُ:

---

(١) مُعَرَّبٌ أيضاً عن الفارسيَّة استدركه ابن بَرِّي علىٰ الجواليقي. حاشيته: ٥٠ قال: «وهي ألواحٌ يكتب فيها» وفي قصد السَّبيل: ١/ ٢٧٣ «الورقةُ الجامعةُ للحسابِ معرَّبُ (برنامه)».
أمَّا بيع البرنامج فقال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ في تعليقه: ٢/ ١٤٠: «بيع كانت العرب تُسمِّيه: (دهد وزاده) وهي لفظةٌ فارسيَّةٌ معرَّبةٌ معناه: بيع الشَّيءِ الغائب بالصِّفة من غير نَظَرٍ».

(٢) دارُ نخلة: دارٌ في سوق المدينة الشريفة، قال السَّمهودي في وفاء الوفاء: ٧٥٠ «دارُ نخلةَ وكانت لآل شيبة بن ربيعة، وإنَّما سُمِّيت دار نخلة لنخلةٍ كانت فيها».

(٣) الحديث في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١٧٣، وهو في مسند الإمام أحمد: ١/ ١٨٧.. والغريبين للهرويِّ: ١٧١٣، والفائق للزمخشري: ٣/ ٣٣٢، والنهاية لابن الأثير: ٤/ ٢٨٠... وغيرها.

(٤) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٧٣، ١٧٤، والغريبين: ١٧١٣، والفائق: ٣/ ٣٣٢، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٣٣٦. والنِّهاية: ٤/ ٢٨٠. ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ١/ ١٦٩، وتهذيب اللُّغة: ١٥/ ٤٢٨، والصِّحاح واللِّسان، والتَّاج: (لوى).

لَوَانِي دَيْنِي، وَهُوَ يَلْوِيْنِي لَيًّا وَلَيَّاناً، وَقَالَ أَعشىٰ بَكرٍ[1]:

يَلْوِيْنَنِي دَيْنِيْ النَّهارَ وَاقتَضِيْ ... دَيْنِيْ إِذَا وَقَذَ النُّعَاسُ الرُّقَّدَا

قَال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «يحلُّ عقوبَتَهُ وعِرْضَهُ» فإنَّ عقوبَتَهُ[2] حَبْسُهُ في السِّجْنِ، وَعِرْضُهُ: أنْ يُشَدَّ لِسَانُهُ. فَالقَوْلُ[3] فيه خَاصٌّ[4] في بَدَنِهِ وَلَيْسَ في حَسَبِهِ[5]، ذٰلك وَجْهُ الحَدِيْثِ[6] مِمَّا بيَّن ذٰلك قَوْلُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «لِصَاحِبِ الحَقِّ اليدُ واللِّسانُ» فتَفْسِيْرُ اليَدِ: اللُّزُوْمُ. واللِّسَانِ: التَّقَاضِيْ[7].

---

(1) ديوانه (الصُّبح المنير): ١٥١، وفيه: «وأجتزي»، وبعده:

هَلْ تَذكُرِينَ العَهْدَ يأبنةَ مَالكٍ ... أَيَّامَ نَرْتَبِعُ السِّتَارَ فَثَهْمَدَا

أَيَّامَ أمنَحُكِ المَوَدَّةَ كُلَّها ... منِّي وأَرْعَىٰ بالمَغِيْبِ المأحَدَا

قالت قُتَيْلَةُ ما لِجِسْمِكَ سَايِئاً ... وأَرَىٰ ثِيَابَكَ باليَاتٍ هُمَّدا

أَذْلَلْتَ نَفْسَكَ بعْدَ تَكْرُمَةٍ لَهَا ... أَمْ كُنتَ ذَا عَوَزٍ ومُنْتظِراً غَدَا

أمْ غَابَ رَبُّكَ فاعْتَرَتْكَ خَصَاصَةٌ ... فَلَعَلَّ ربَّكَ أنْ يَعُوْدَ مُؤَيَّدَا

رَبِّي كَرِيْمٌ لا يُكَدِّرُ نِعْمَةً ... وَإِذَا يُنَاشَدُ بِالمَهَارِقِ أَنشدَا

والشَّاهد في غريب أبي عُبَيْدٍ و«الفائق»، وتهذيب اللُّغة: ٩/ ٢٦٢، ١٥/ ٥٤٥ وغيرها.
وأنشد أبوعُبَيْدٍ وغيره لذي الرُّمة [ديوانه: ١٣٠٦]:

تُطِيْلِيْـنَ ليَّـانِـي وَأَنْـتِ مَلِيَّـةٌ ... وَأُحْسِنُ يا ذاتَ الوِشَاحِ التَّقَاضِيَا

(2) مازال النَّقلُ عن أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٢/ ٧٤.

(3) في الأصل: «بالقول».

(4) في الأصل: «بخاص».

(5) في الأصل: «حبيسه».

(6) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «وكذٰلك وجهُ الحديثِ عندي، وممَّا يحقِّقُ ذٰلك حديثُ النبيِّ ﷺ «لِصَاحِبِ الحَقِّ...».

(7) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «فسمعتُ محمد بن الحسن يُفسِّر اليَدَ باللُّزُوْم...» ومحمد بن الحسن =

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ [٧٨] عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَالَ: «لا تَلَقَّوُا الرُّكبانَ للبَيْعِ، ولا يَبِعْ بَعْضُكُم علىٰ بَيْعِ بَعْضٍ، ولا تَنَاجَشُوا، ولا يَبِعْ حاضِرٌ لِبَادٍ، ولا تَصُرُّوا الإبلَ والغَنَمَ، فمَن ابتاعها بعدَ ذٰلك فَهُوَ بخَيْرِ النَّظرين بَعْدَ أن يَحْلِبَهَا إنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وإن سَخِطَهَا رَدَّها وَصَاعاً من تَمْرٍ» [٢/ ٦٨٣ رقم (٩٦)].

قَالَ عَبْدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «لا تَلَقَّوُا الرُّكْبَانَ للبَيْعِ» فإنَّه نَهَىٰ أن تُتَلَقَّىٰ السِّلَعُ التي يُهبَطُ بها إلىٰ الأسواقِ فَتُشْتَرَىٰ قبل بُلُوغِهَا، وإن كان ذٰلك علىٰ مسيرة اليومِ أَوِ الأيَّامِ، ولا يَجُوْزُ للرَّجُلِ إذَا كان في الحَضَرِ أنْ يَشْتَرِيَ ما مرَّ به من السِّلَعِ، وإن كان علىٰ بابِه، كان اشتَرَاهُ للتِّجارةِ أو لِقُوتِهِ، إذَا كان لتِلْكَ السِّلَعِ مَوَاقِفُ[1] في السُّوقِ تباعُ فيها وتُحمَلُ إليها، وهو إنْ فَعَلَ مُتَلَقٍّ. وما كان من السِّلع ليسَ لها مَوَاقِفُ في السُّوقِ وإنَّما يُطَافُ بِهَا، فَإذَا دَخَلَتْ بُيُوْتَ الحَاضِرَةِ وَأَزِقَّتِهَا فلا بأسَ أن يشتريَ وإن لم تبلغِ السُّوقَ. قال: ومَنْ كان مَنْزِلُهُ في غير الحَاضِرَةِ قَرِيْباً كَانَ منها أو بَعِيْداً فلا بأس أن يشتريَ ما مرَّ به لحاجَتِهِ وقُوتِهِ، وَلاَ يَجُوْزُ له أَنْ يَشْتَرِيَ للبَيْعِ حتَّىٰ تَبْلُغَ السِّلعةُ السُّوقَ الذي إليه خَرَجَتْ، وإن كانت القَرْيَةُ علىٰ مَسِيْرَةِ الأيَّام من المَوْضِعِ الذي تُحْمَلُ إليه تلك السِّلع، إذَا كان قد توجَّه بها نحوَه، كذٰلك قَالَ مالكٌ وأصحابُهُ.

قَالَ عبدُالملك: ومَنْ تلقَّىٰ فالحُكمُ فيه أن يُفْسَخَ ما اشتَرَىٰ؛ لأنَّه بَيْعٌ نَهَىٰ عنه رَسُوْلُ اللهِ ﷺ. فَإنْ لَمْ يُوْجَدِ البَائِعُ [٧٩] وَفَاتَ نَظَرُ الإمَامِ، فَإنْ لَمْ

= هو الشَّيباني (ت١٨٩هـ) صاحبُ أبي حَنيفة ـ رحمه الله ـ.

(١) في الأصل: «مَوَاقِفاً».

يكنِ المُبتاعُ مُعْتَاداً لِذٰلك أُسلمت إليه السِّلعةُ ونُهِيَ أن لا يعودَ، وإن كان مُعتاداً لذٰلك نُزِعَتْ منه. وإنْ كَانَتْ من السِّلعِ التي لَهَا أَهْلٌ رَاتِبُونَ في السُّوقِ يَشْتَرُوْنَهَا مِمَّن يَجْلِبُهَا وَيَبِيْعُوْنَهَا مِنَ النَّاس فإنَّها تؤخذُ منه، ويشتَرِكُ فيها أهلُ تلك السِّلعة إن أحبُّوها، وإنْ أَبَوْهَا بالثَّمنِ رُدَّتْ عليه، وإنْ كانَتْ من السِّلعِ التي ليس لها أهلٌ راتبون في السُّوق، وإنَّما جُلُّ أمرِهَا وشأنِها أن يَبِيْعَهَا جالبُها من النَّاسِ كافةً، فإنَّها تُؤخَذُ من يَدَيْهِ وتُوْقَفُ في السُّوقِ للنَّاسِ بالثَّمنِ الذي اشتَرَاها لا يَزِيْدُوْنَهُ شَيْئاً، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مَنْ يشتريها إلاَّ بأنقصَ من ذٰلك الثَّمنِ رُدَّتْ عليه، وتُرَدُّ علىٰ كُلِّ حَالٍ إذا كان معتاداً لذٰلك، لِمَا رأىٰ السُّلطانُ من أَدَبِهِ بالشُّرَطِ، أو بالسَّجْنِ، أو بالإِخْرَاجِ مِنَ السُّوْقِ.

قال عبدُالملكِ: وَهَـٰذا في العُرُوضِ، فأمَّا الطَّعَامُ كُلُّه فَإِذَا تَلَقَّاهُ مُتَلَقٍ فإنَّه يُوْقَفُ للنَّاسِ كلِّهم يَشْتَرُوْنَهُ بالثَّمنِ، وإن كان لَهُم أَهْلٌ راتبون في السُّوقِ.

قَالَ عبدُالملكِ: فَإِنْ فاتَتِ السِّلْعَةُ في يدِ مبتاعِهَا بِبَيْعٍ أَفْضَلَ فيه فأحبَّ له أن يحتاطَ بالتَّصَدُّقِ بِذٰلك الفضلِ وليس بالحَرَامِ البَيِّنِ، وَهَـٰكَذَا سَمعتُ مَن لَقِيْتُ من أصحابِ مالكٍ يقوْلُونَ، وَكلُّه قَوْلُ مَالكٍ ومذهبُهُ.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «ولا يَبِعْ بَعْضُكُمْ علىٰ بَيْعِ بَعْضٍ» فإنَّما هو لا يَشْتَرِي بَعْضُكُم علىٰ شِرَاءِ بَعْضٍ؛ لأنَّ العَرَبَ تقول: بِعْتُ الشَّيءَ في معنىٰ اشتَرَيْتُهُ وَشَرَيْتُ الشَّيءَ في مَعْنَىٰ بِعْتُه[1] يَقُوْلُ اللهُ عَزَّوجَلَّ في كِتَابِهِ[2]:

---

(١) هو من الأضداد مُفَصَّلٌ في أضداد ابن الأنباري: ٧٢، ٧٣، والأضداد لأبي الطيب اللُّغوي: ١/ ٤٠ فما بعدها. ويُراجع: أضداد قطرب: ٩٨، وأضداد ابن السكيت ١٨٦، وأضداد أبي حاتم: ١٢٣، وأضداد التوّزي: ١٦٧.

(٢) سورة البقرة: الآية: ١٠٢.

﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ يعني: ما باعُوا به أَنْفسَهُم وَقَالَ [عَزَّ وجَلَّ] في [سورة] يوسف[(١)]: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ هـٰذا في شَرَيْتُ أَنَّها بمعنىٰ بِعْتُ، وأمَّا بِعْتُ في مَعَنَىٰ اشتَرَيْتُ فإنَّ طَرَفَةَ بنَ العَبْدِ قَالَ[(٢)]:

فأَرَىٰ المَوْتَ أَعْدَادَ النُّفُوسِ ولاأَرَىٰ ... بَعِيْـداً غَداً ماأَقْرَبَ اليَوْمَ مِنْ غَدِ

وَيَأْتِيْكَ بالأَخْبَـارِ مَنْ لَمْ تَبِعْ لَهُ ... بَتَاتاً وَلَمْ تَضْرِبْ لَهُ وَقْتَ مَوْعِدِ

فَقَوْلُهُ: «مَنْ لَمْ تَبِـعْ لَهُ بتاتاً» يعني: لم تَشْتَرِ له زاداً، وقال الحُطَيْئَةُ أيضاً في معنىٰ ذٰلك[(٣)]:

---

(١) الآية: ٢٠.

(٢) ديوانه: ٤٨، وبينهما:

سَتُبْدِيْ لَكَ الأيَّامُ ماكُنْتَ جَاهِلاً ... وتأْتِيْكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

والشَّاهد في غريب الحديث: ٢/ ٥ والأول منهما برواية مضطربة وهو موجودٌ في كتب الأضداد السَّالفة وغيرها.

(٣) ديوان الحُطيئة: ١٢٢ وروايته: «بمالِكٍ» ومثلُ رواية المؤلِّفِ في غريب الحديث لأبي عُبيد: ٢/ ٥، وعنه نَقَلَ، وأضداد ابن الأنباري: ٧٥، وأضداد أبي الطيِّب: ٤٢ والصِّحاح واللِّسان والتاج... وغيرها. وروايته هـٰذه يَرُدُّها نَسَقُ الأبيات التي قبله والتي بعده وقافيتها. ولو كان منفرداً لاحتمل أن تكون روايةً. والبيتُ من أبياتٍ يمدَحُ بها عُيَيْنَةَ بنَ حِصْنِ بن حُذَيْفَةَ ابن بَدرٍ الفَزَارِيَّ، وقد قَتَلَتْ بَنُو عَامرٍ ابنَهُ مالكاً فغزاهم فأدركَ بثأْرِهِ وَغَنِمَ وَغَنِمَ أصحابُهُ فَقَالَ الحُطَيْئَةُ:

فِدىً لابن حُصْنٍ ما أُريح فإنَّه ... ثمالُ اليَتَامَىٰ عِصْمَةٌ في المَهَالِكِ

سَمَا لِعُكاظٍ من بَعيْدٍ وأهْلِهَا ... بألفين حَتَّىٰ دَاسَهُمْ بالسَّنابكِ

فبـاع بنيـه بعضهـم ... ...البيت

وفي غريب أبي عُبَيْدٍ «بخسارة» بالسين وهو تَصحيفٌ ظاهرٌ من النُّسَّاخ أو الطِّباعة؟!

قال شارحُ الدِّيوان: الخُشَارَةُ: الرَّدِيءُ من الشَّيءِ، وخُشَارةُ النَّاسِ: سَفَلَتُهُم الَّذين لا خيرَ =

وَبَاعَ بَنِيهِ بَعْضُهُمْ بخُشَارَةٍ   وبِعْتَ لِذُبْيَانَ العَلاَءَ بِمَالِكَا

فقوله: «وباع بنيه بعضهم بخُشَارةٍ» فهٰذا معنىٰ البَيْعِ بِعَيْنِهِ، و«بعت لذبيان العَلاَءَ بِمَالِكا»، يقول: اشتريت لقومك الشَّرف بمالكٍ.

قَالَ عبدُالملكِ: فإنَّما وقع النَّهي في الحَديث علىٰ المشتري لا علىٰ البائع، ولا يستطيع النهي أن يقع هَاهُنا علىٰ البائع؛ لأنَّه لا يبيعُ أحدٌ علىٰ بَيعِ بائعٍ، إنَّما يَشتري مُشترٍ علىٰ شراءِ مشترٍ قد تقدَّمه، فأمَّا أن يبيعَ بائعٌ علىٰ بَيعِ بائعٍ فلا يكونُ، فهٰذا في الحَديثِ بَيِّنٌ أنَّ البيعَ هٰهُنا بمعنىٰ الاشتراء، كما فسَّرته لَكَ من كتابِ الله وشَرحْتُهُ لك من كلامِ العَرَبِ ومن شعر الشُّعراء.

قال عبدُالملك: إلاَّ أنَّ مالكاً كان يقول: إنَّما تفسير النَّهي عن ذٰلك إذا ركن البائع إلىٰ مُبايعة[٨٠] المبتاع، واتفقا علىٰ الثَّمن أو قاربَ الاتفاق وجعل يشترطُ عليه الشُّروطَ، ويتبَرَّأ إليه من العُيُوبِ، ويشترطُ وزن الذَّهبِ في نقده وما أشبه هٰذا من مقاربة الاتفاق، فهٰذا الذي نهي عنه، فأمَّا قبل ذٰلك فلا.

قال عبدُالملك: فمَنْ جَهِلَ واجتَرَىءَ فاشتَرَىٰ علىٰ شراءِ أخيه بعد اتفاقهما فقد أساء، فَلْيَتُبْ إلىٰ الله ويستغفره، وليعرضِ السِّلعةَ علىٰ أخيه الذي دخل فيها عليه، فإن أراد أن يأخذَ بالثَّمن الذي اشتراها به فليسلمها إليه، زادت أو لم تزد، إلاَّ إن كان أنفقَ عليها شَيْئاً حتىٰ زادت فليعطه النَّفقة مع الثَّمن، وإن كانت نَقَصَت وأَحَبَّ أن يأخذَها بنقصانها أخذها ولا شيءَ له غيرها، وكذٰلك سمعت من لقيت من أصحاب مالكٍ يقولون.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «ولا تَنَاجَشُوا» فإنَّ المُنَاجَشَةَ: أَنْ يَدُسَّ

= فيهم، ومالكٌ ابنه كان رَهَنَهُ في صُلحٍ بينهم. والعَلاءُ: الشَّرفُ. أقولُ: ورهنُهُ ابنَهُ يناقضُ ما جاء في الخبرِ إنَّهم قَتَلُوْهُ؛ إلاَّ أن يكونوا قَتَلُوْهُ بعدَ رَهْنِهِ ذٰلك فاللهُ أعلمُ.

الرَّجُلُ الرَّجُلَ يُعطيه بسلعتهِ عَطاءً لا يريدُ شِرَاءَها بِهِ، ليعتبرَ بها من أرادَ شراءَها من النَّاسِ فتِلْكَ المُنَاجَشَةُ[1].

قالَ عبدُالمَلكِ: فَمَنْ جَهِلَ واجْتَرَىءَ فَفَعَلَ ذٰلِكَ فُسِخَ البَيْعُ، وإنْ أَدْرَكَ قَبْلَ أنْ يَفُوْتَ، إلاَّ أَنْ يُحِبَّ المُشْتري أن يَتَمَسَّكَ به بذٰلك الثَّمنِ الذي أخذه به، وإن فَاتَ في يديهِ كَانَ عليه بالقِيْمَةِ، وذٰلِكَ إذا كان البائعُ هو دَسَّه، أو كان المُعطي ذٰلك من سببِ البائع، وإن لم يَكُنِ البائعُ دسَّهُ إلاَّ أنَّه من سَبَبِهِ مثل أن يكونَ عبدَه، أو ابنَهُ، أو شَرِيْكَهُ، أو مَنْ هُوَ من ناحِيَتِهِ، فإن كان أجنبيًّا ولم يَعْلَمْ به البَائعُ، ولا هُو من ناحِيَتِهِ فلا شَيْءَ علىٰ البَائعِ، وَلاَ يَلْزَمُهُ فَسخُ البَيْعِ، وإنَّما الإِثمُ علىٰ من فَعَلَ ذٰلك.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قَوْلُهُ: «ولا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ» فإنَّما عنىٰ أهلَ العمود[2] وأهلَ البَوَادِي والبَرَارِي مثل الأعرابِ، أراده أن يصيبَ النَّاس غِرَّتَهُمْ، وكذٰلك حدَّثني الحِزَامِيُّ، عن سُفيان، عن أبي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرِ بنِ عبدِاللهِ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَدَعُوا النَّاس يَرْزُقُ اللهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ».

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٠، ٣/ ٣٦، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ١/ ١٩٩، والغريبين: ١٨١٢، والفائق: ٣/ ٤٠٧، والنِّهاية: ٥/ ٢١. ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ١/ ٤٧٨، والزَّاهر لابن الأنباري: ١/ ٥٠٦، وتهذيب اللُّغة: ١٠/ ٥٤٢، ومجمل اللُّغة: ٨٥٦، والأفعال للسَّرقسطي: ٣/ ١٩٣، والمحكم: ٧/ ١٧٧، والمغرب للمطرِّزي: ٢/ ٢٩٠، وتهذيب الأسماء واللُّغات: ٢/ ١٦٠، والمطلع علىٰ أبواب المقنع: ٢٣٥، والمصباح المنير: ٩١٧، والدُّر النَّقي: ٤٧٢. والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (نجش).

(٢) كذا في الأصل «ويقصد البَوَادِي».

قال عبدُالملكِ: فأمَّا أهلُ القُرَىٰ الَّذين يَعرِفُونَ أَثْمَانَ سِلَعِهِمْ وَأَسْوَاقَها فلم يُعْنوا بالحَدِيْثِ، ولا بأسَ أَنْ يُبَاعَ لِمِثْلِ أُوْلَـٰئِكَ.

قال عبدُالملكِ: وإِذَا باعَ الحاضِرُ للبادي فُسخَ البَيْعُ؛ لأنَّ عقدَهُ وَقَعَ بما نَهَىٰ رَسُوْلُ الله ﷺ فالفَسْخُ أولىٰ بِهِ، وَكَذٰلِكَ أَخْبَرَنِي أَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ، عن ابن القَاسِمِ.

قَالَ عَبْدُالملكِ: وَالشِّرَاءُ للبَادِي مثلُ البَيْعِ له، أَلاَ تَرَىٰ قَوْلَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «ولا يَبِعْ بَعْضُكُم علىٰ بَيْعِ بَعْضٍ» إنَّما معناه لا يَشْتَرِيْ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ شِرَاءِ بعضٍ، فلا يجوزُ للحَضَرِيِّ أَنْ يشتريَ للبَدَوِيِّ ولا أن يبيعَ له، ولا أن يبعثَ البَدَوِيُّ إلىٰ الحَضَرِيِّ بمتاعٍ يبيعه له الحَضَرِيُّ، ولا يُشِيْرُ عليه في البَيْعِ إِذَا قَدِمَ عليه. وقد حدَّثني أبومُعاوية المَدَنِيُّ، عن يزيدَ بن عياضٍ: «أنَّ أباهُرَيْرَةَ رأىٰ رَجُلاً يُعَلِّمُ رَجُلاً من أهلِ البَادِيَةِ كَيْفَ يَبِيْعُ سِلْعَتَهُ؟ قَالَ أَبُوهُرَيْرَةَ: «وَيْحَكَ اتْرُكْهُ رُشْداً قَدْرَ غِوًى».

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «ولا تَصُرُّوا الإبلَ والغَنَمَ» فإنَّ المُصَرَّاةَ من الإِبلِ والبَقَرِ والغَنَمِ التي قد صُرِّيَ اللَّبنُ في [٨١] ضَرْعِهَا أياماً. ومعنىٰ صُرِّيَ[١]: أَي: حُبِسَ حتَّىٰ يَجْتَمِعَ، فَعَظُمَ لذٰلك ضَرعُها، فَحَسَبَ المُشتَري أَنَّ تِلكَ حالُها في حِلابِ كُلِّ يَوْمٍ فَغُرَّ بذٰلِكَ، وَأَصْلُ التَّصْرِيَةِ[٢]: حَبْسُ المَاءِ

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٤١، والغريبين: ١٠٧٥، وغريب ابن الجوزيِّ: ١/ ٥٨٨، والنِّهاية: ٣/ ٢٧. ويُراجع جمهرة اللُّغة: ٧٤٦، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٢٢٤، ومجمل اللُّغة: ٥٥٥، والصِّحاح، واللِّسان والتَّاج: (صرىٰ).

(٢) هو لفظُ أبي عُبَيْدٍ وأنشد بيتي الأغلب.

وجَمْعُهُ، العَرَبُ تقولُ: صَرَيْتُ المَاءَ وَصَرَّيتُهُ، قَالَ الأَغْلَبُ الرَّجَّازُ[1]:

رَأَتْ غُلاَماً قَدْ صَرَىٰ فِي فِقْرَتِهْ

ماءُ الشَّباب عُنفوانُ شِرَّتِهْ

ومنه سُمِّيتِ المُصَرَّاةَ؛ كَأَنَّها مِيَاهٌ اجتَمَعَتْ، قَالَ: وَلَيْسَتِ المُصَرَّاةُ من الصِّرارِ[2]، وَلَوْ كَانَتْ منه لَكَانَتْ مَصْرُوْرَةً، وَلَـٰكنَّه من صَرَّيْتُ علىٰ معنىٰ

---

(١) هو الأغلبُ بن جُشم بن عَمرو العِجْلِيُّ ـ علىٰ خلافٍ في ذٰلك ـ راجزٌ، جاهليٌّ، معمَّرٌ. أدركَ الإسلامَ فأسلمَ. قال ابنُ قُتَيْبَةَ: «وهاجرَ». أقول: في صحبته شَكٌّ عند من يشترط في الصُّحبة اللُّقيا. فهو مَعدودٌ في الصَّحابةِ عند ابن الأثير في أسد الغابة: ١٢٦/١، عن الأشيريِّ. ولم يَرْضَ ذٰلك الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ رحمه الله ـ فقال في الإصابة: ٩٨/١ «قلتُ: ليس في قوله: «وهاجرَ» ما يدلُّ علىٰ أنَّه هاجَرَ إلىٰ النَّبي ﷺ فيحتمل أنَّه هاجرَ إلىٰ المدينة بعد موته ﷺ ولهـٰذا لم يذكره أحدٌ من الصَّحابة».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: «لا هجرة بعد الفتح» ولم يذكره الحافظ مغلطاي في كتابه «الإنابة في المختلف فيه من الصَّحابة» مخطوط بخط مؤلِّفه لدي صورةٌ منه. مع أنَّ الحافظَ كثيرُ الاستقصاء؟! ويظهرُ أنَّ الأغلبَ لقبٌ مع أنِّي لم أجدْ من ذكر ذٰلك. سارَ الأغلبُ ـ رحمه الله ـ إلىٰ العِرَاقِ مع سَعْدِ بنِ أَبي وقَّاصٍ، وشهدَ الفُتُوحَ، وتوفي شَهِيْداً مع النُّعمان ابن مقرِّن ـ رحمه الله ـ في معركة نهاوند سنة ١٩هـ. يُراجع: طبقات فحول الشعراء: ٥٧١، والشعر والشعراء: ٥٩٥، واللَّالي: ٨٠١، والخزانة: ٢٣٩/٢. وجمع أراجيزه الدكتور نوري حمّودي القيسي ونشره في (شعراء أمويون) سنة ١٤٠٥هـ عالم الكتب بيروت (١٣٣ ـ ١٩٠). والبيتان في شعره ص١٥٢ ومعهما ثالث. وتخريجها ص١٨١ عن اللِّسان ومعجم المقاييس. أقول: ومصدرها الأَساسُ في غَريبِ أبي عُبَيْدٍ: ٢٤١/٢، وتَهذيب اللُّغة: ١٢/ ٢٢٤. والبيت الثالث هو: ـ كما في تهذيب اللُّغة عن شَمِرٍ ـ:

أَنْغَظَ حَتَّىٰ اشتَدَّ سُمُّ سُمَّتِهْ

وفي شعره: (أَتعَظَ) بالتَّاء المثناة؟!.

(٢) هو قول الشَّافعي الإمام ـ رحمه الله ـ، قال الأزهري في الزَّاهر: ٢٠٦: «وذكر الشافعيُّ =

حَبَسْتُ اللَّبنَ في ضَرْعِهَا، وقد سُمِّيَتِ المُصَرَّاةُ المُحَفَّلَةَ أيضاً، جاء ذٰلك عن ابنِ مَسعودٍ:[1] «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عن بَيْعِ المُحَفَّلَةِ، وَقَالَ: إنَّها خِلَابَةٌ، وَقَالَ: مَن اشتَرَىٰ مُحَفَّلَةً فَرَدَّهَا فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعاً من تَمْرٍ».

قال عبدُالملكِ: إنَّما سُمِّيت مُحَفَّلةً؛ لأنَّ اللَّبَنَ أُحفلَ في ضَرعِهَا فَصَارَتْ بذٰلك حافِلاً فيما يُرَىٰ ـ والله أعلمُ ـ، ولَيْسَتْ بحافلٍ، والحافلُ العَظيمةُ الضَّرْعِ الكَثِيْرَةُ الَّلبنِ[2].

ومنه قيل: قد احتَفَلَ القَومُ: إذا اجتَمَعُوا وكَثُرُوا، وقيلَ أيضاً: مَجْلِسٌ حَافِلٌ: إذا كَثُرَ أَهْلُهُ.

= ـ رحمه الله ـ المُصَرَّاةَ ففسَّرها أنَّها الناقةُ تُصَرُّ أَخْلَافُها ولا تُحْلَبُ أياماً، حتىٰ يجتمعَ اللَّبنُ في ضَرْعِهَا، فَإذَا حَلَبَهَا المُشتري استغزرها. قال أبومَنْصُورٍ: جائزٌ أن تكونَ سُمِّيت مُصَرَّاةً من صرّ أخلافها كما قال الشافعيُّ، وجائزٌ أن تكون سُمِّيت مُصَرَّاةً من الصَّرَىٰ وهو الجمعُ، يقال: صَرَيْتُ الماءَ في الحَوضِ: إذا جمعتُهُ، ويقال لذٰلك الماءِ صَرىً، وقال عَبِيْدُ بن الأبرص [ديوانه: ١٧]:

يَارُبَّ مَاءٍ صَرَىٰ وَرَدْتُهُ ... سَبِيْلُهُ خَائِفٌ جَدِيْبُ

ومَنْ جعله من الصَّرِّ قال: كانت المُصَرَّاةُ في الأصل مُصَرَّرةً فاجتمعت ثلاث راءات فقلبت إحداها ياءً، كما قالوا تَظَنَّيْتُ من الظَّنِّ، وكما قال العجاج:

* تَقَضِّيَ البَازِيْ إذَا البَازِيْ كَسَرْ *

والمحفَّلةُ: مَعناها المُصَرَّاة». وأنشد الوقشي في «تعليقه» لذي الرمة [في ديوانه: ١٦٧٨]:

صَرَى آجِنٌ يَزْوِي لَهُ المَرْءُ وَجْهَهُ ... وَلَوْ ذَاقَهُ ظَمْـآنُ في شَـهْرِ نَاجِرِ

(١) حديث ابن مسعود وما بعده في غريب الحديث لأبي عبيد: ٢/ ٢٤٢.

(٢) أنشد الوقشي في تعليقه:

مُحَفَّلَةً تُظَنُّ غَدَاةَ رَاحَتْ ... مُعَلَّقَةً بِأَحْقِيْهَا الدُّلِيُّ

قال عبدُالملكِ: وفي حديثِ المُصَرَّاةِ[1] والمُحَفَّلةِ أَصْلٌ لِكُلِّ من بَاعَ سِلعةً وقد زيَّنها بالباطلِ أنَّ البيعَ مَرْدُوْدٌ إذا عَلِمَ به المُشتَرِي فأحبَّ ردَّه؛ لأنَّه غِشٌّ وخِداعٌ وخِلاَبةٌ وَقَد قَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ: «لا خِلاَبةَ»[2].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرحِ (الحُلْوانِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابن شِهَابٍ، عن أبي بكرِ بن عبدالرَّحمـٰن بن الحارث بن هِشَامٍ، عن أبي مَسعودٍ الأنصاريِّ: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عَنْ أَكْلِ ثَمَنِ الكَلْبِ، وَمَهْرِ البَغِيِّ، وَحُلوانِ الكَاهِنِ» [٢/ ٦٥٦ رقم (٦٨)].

قَالَ عبدُالملكِ: أمَّا «ثمنُ الكَلْبِ» فيعني كلابَ الدُّور التي أمرَ بِقَتْلِهَا، ونهىٰ عن اتخاذِهَا. وأمَّا «مَهْرُ البَغيِّ» فالبَغِيُّ: الزَّانيةُ، وَمَهْرُهَا: مَا تُعطىٰ علىٰ زِنَاهَا. وَأَمَّا «حُلْوَانُ الكَاهِنِ» فقد قَالَ مَالِكٌ: إنَّه ما يُعْطَىٰ الكَاهِنُ علىٰ كِهَانَتِهِ.

قَالَ عبدُالمَلكِ: الحُلْوَانُ[3] في كَلَامِ العَرَبِ: الرِّشْوَةُ علىٰ الشَّيءِ،

---

(١) هو كلام أبي عبيد في غريب الحديث: ٢/ ٢٤٢.

(٢) الخِلابَةُ: يعني الخِدَاعُ، يُقَالَ منه: خَلَبْتُهُ أخلُبُهُ خِلاَبَةً: إذا خَدَعْتُهُ، كذا في غريب أبي عُبَيْدٍ. وذكر حديث الرَّجل الذي يُخْدَعُ في البَيع فقال له رسول الله ﷺ: «إذا بايعت فقل لا خِلاَبة».

(٣) شرح هـٰذه اللَّفظة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٥٢، والغريبين: ٢/ ١٣١، والفائق: ١/ ٣٠٤، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٢٣٩، والنِّهاية: ١/ ٤٣٥. ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ٧٥٠، والزَّاهر للأزهري: ٢١٦، وتهذيب اللُّغة: ٥/ ٢٣٣، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (حلو).
واللَّفظةُ مشروحةٌ أيضاً في غريب الوَقَّشِيِّ، وغريب اليَفْرِنِيِّ، وغريب الأندلسيِّ المجهول.
قال الوَقَّشِيُّ في التعليق على المُوطَّأ: ٢/ ١٣١: «الحُلوانُ: مُشتَقٌّ من الحَلاوة، وهو يُستعملُ في كلام العربِ علىٰ أربعةِ معاني...» وذكرها. وكذٰلك قال الأندلسيُّ المجهول، وقال: قال أبوعليٍّ في «النَّوادر» ويُراجع: أمالي ابن عليٍّ القالي: ٢/ ٢٧٦، وفيه: «قال أبوبكر: وفي الحُلوان أربعةُ أقوالٍ؛ أحدُها: أنَّ الحُلوانَ أُجرةُ ما يأخذُهُ الكاهنُ علىٰ كهانته، =

تَقُوْلُ منه: حَلَوْتُ الرَّجُلَ حُلْوَاناً: إذا رَشَوْتُهُ شَيْئاً، قال أوسُ بنُ حَجَرٍ التَّمِيْمِيُّ ـ وهو يذمُّ رَجُلاً ـ:[1]

كأنّي حَلَوْتُ الشِّعْرَ يَوْمَ مَدَحْتُهُ صَفَا صَخْرَةٍ صَمَّاءَ يُبْساً بِلاَلُها

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الكالىء) في حديث مالكٍ [٨٢] الذي رواهُ في «مُوَطَّئِهِ»

قال عبدُالملكِ: رَوَىٰ مالكٌ في كَرَاهِيَتِهِ مُجْمَلَةً بلا أثرٍ. وقد حَدَّثَنِي مُطَرِّفٌ، عن العُمَرِيِّ، عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عن الكَالِىءِ بالكَالِىءِ».

= والقولُ الثاني: أنَّ الحُلوانَ الرّشوةُ التي يُرشاها الكاهن علىٰ كهانته، وغير الكاهن، يقال: حلوتُ الرَّجُلَ أَحلُوْهُ حُلْوَاناً، قال الشَّاعرُ:

كأنّي حَلَوْتُ الشِّعْرَ . . . . البيت

والقولُ الثالثُ: أنَّ الحُلْوَانَ: ما يأخُذُه الرَّجُلُ علىٰ مهر ابنَتِهِ، ثم اتسعَ فيه حتَّىٰ قيلَ في الرّشوة والعَطيَّةِ قالت امرأةٌ من العرب:

* لاَ يَأْخُذُ الحُلْوَانَ مِنْ بَنَاتِيا *

والقولُ الرَّابعُ: أنَّ الحُلوانَ هو ما يُعطاهُ الرَّجُلُ مما يستحليه ويَسْتَطْيِبُهُ. يقال منه حَلَوْتُ الرَّجُلَ: إذا أعطيتهُ ما يستحليه طعاماً كان أو غيره...». ويُراجع: ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري: ١٢٠، وأبوبكر الذي نقل عنه أبوعلي القالي هو ابن الأنباري شيخه ـ رحمه الله ـ.

(١) في غَريب أبي عُبَيْدٍ: «وأنشدنا الأصمعي...» وأنشد بعده:

أَلاَ تَقْبَلِ المَعْرُوفَ مِنّي تَعَاوَرَتْ مَنُولَةَ أَسْيَافاً عَلَيْكَ ظِلاَلُها

وهما في ديوان أوس: ١٠٠، وفيه: «يُبْسٍ»، وعن أبي عُبَيْدٍ في تهذيب اللُّغة: ٥/ ٢٣٤، ومقاييس اللُّغة: ٢/ ٩٤، ومُجْمل اللُّغة: ٢٤٧، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (حلو).

قال عبدُالملك: وهو النَّسِيْئَةُ بالنَّسِيْئَةِ، وهو مَهْمُوْزٌ ممدودٌ[1]، وَالعَرَبُ تقولُ: أَنْسَأَ اللهُ فُلاناً أَجَلَهُ،[2] والنَّسِيْئَةُ: التَّأْخِيْرُ، قَالَ ابنُ هَرْمَةَ[3]:

لَيْتَ شِعْرِيْ هل للمَنَايَا لَدَيْنَا إحْنَـةٌ أو نَسِيْئَـةٌ مِـنْ دُيُـوْنِ

ومنه قَوْلُهُ ـ عزَّ وَجَلَّ ـ:[4] ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ إنَّما هو تأخيرُهُم تَحْرِيْمَ المُحَرَّمِ إلىٰ صَفَرٍ، وتقولُ من الكَالِيءِ: تَكَلأتُ كَلاَءَةً: إذَا اسْتَنْسَأْتَ شَيْئاً، وَالعَرَبُ تَقُوْلُ: بَلَغَ اللهُ بِكَ أَكْلأَ العُمُرِ، يَعْنُوْنَ آخِرَهُ وَأَبْعَدَهُ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَالكَالِيءُ بِالكَالِيءِ يَدْخُلُ في وُجُوْهٍ كَثِيْرَةٍ مِنَ البَيْعِ، إلاَّ

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٠، والغريبين: ١٨٢٩، والفائق: ٣/ ٢٧٣، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٢٩٧، والنِّهاية: ٤/ ١٩٤، ويُراجع جمهرة اللُّغة: ١٠٨٣، وتهذيب اللُّغة: ١٠/ ٣٥٩، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (كلأ).

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال أبوعُبَيْدٍ: ومنه قولهم: أنسأ الله فلاناً أجلَهُ ونسأ الله في أجله بغير ألف...» يعني أنه يجيء فعل وأفعل بمعنى واحد، وكذٰلك جاء في كتاب فعلت وأفعلت للجواليقي: ٧٢، وذكر الزَّجاج هٰذا الحرف فيما يقال والمعنىٰ مختلفٌ، قال: «نسأتُ النَّاقةَ: ضربتها بالعصا وسقتها، وأنسأت في الشيءِ: أعطيتُ بالنَّسيئةِ». ولم يذكره بالمعنىٰ الواحدِ. ومن المعلوم أنَّ العَصَا تُسمىٰ منسأة كما جاء في كتاب الله تعالىٰ: ﴿تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾ سورة سبأ: الآية: ١٤.

(٣) بيتُ ٱبنِ هَرْمَةَ هٰذا لم يرد في ديوانه، ويبدو أنَّها من شَوَارِدِ قصيدة أورد جامع الدِّيوان بعض أبياتها: ٢١٨ منها:

مَا أظُنُّ الزَّمانَ يا أُمَّ عَمْرو تَاركاً إنْ هَلَكْتُ مَنْ يَبْكِيْنِي
كَمْ أَخٍ صَالِحٍ وَعَمٍّ وخَالٍ وابنِ عَمٍّ كَالصَّارِمِ المَسْنُونِ
قَدْ حَلَتْهُ عَنَّا المَنَايَا فَأَمْسَىٰ أَعْظُماً تَحْتَ مُلْحَداتٍ وَطِيْنِ

(٤) سورة التَّوبة: الآية: ٣٧.

أنَّ أصلَه أن تبيعَ ديناً لك علىٰ رَجُلٍ بدينٍ له علىٰ رَجُلٍ آخرَ، فذٰلِكَ لا يَجُوْزُ، وهو أَصْلُ الكَالِىءِ بالكَالِىءِ.

(شرحُ غريب كتاب الرَّضاعة)[1]

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

- سألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الَّلبَنُ للفَحْلِ».

قال عبدُالملكِ: يعني أنَّ الَّلبنَ من المرأةِ التي تُرضِعُ يقعُ به التَّحريمُ في بناتِ زوجِهَا من غيرِهَا كَمَا يَقَعُ في بَنَاتِهَا، وَهَـٰذا مثلُ حَدِيْثِ مالكٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عَمْرِو بنِ الشَّرِيدِ، عن ابنِ عبَّاسٍ: «أنَّه سُئل عن رَجُلٍ كانت له امرأتان فأَرْضَعَتْ إحداهُما غُلاماً، وأَرضعتِ الأُخرىٰ جَارِيةً، أَيَحِلُّ للغُلامِ أن يَتَزَوَّجَ الجاريةَ؟ قال: لا؛ لأنَّ الَّلقاحَ واحدٌ» [٢/ ٦٠٢ رقم (٥)].

قال عبدُالملكِ: هَـٰذَا تأويلُ «الَّلبنُ للفَحْلِ». ومثلُهُ حَدِيْثُ مالكٍ، عن هِشَامِ بنِ عُروة، عن أبيه، عن عائشةَ: «أنَّها اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُوالقُعَيْسِ[2] بَعْدَمَا

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ٦٠١، ورواية أبي مصعب الزُّهري: ٢/ ٥، ورواية محمد بن الحسن: ٢٠٨، ورواية سويد: ٢٨٠ ، والاستذكار: ١٨/ ٢٤١، والتَّعليق عَلَى المُوطَّأ: ٢/ ٦٣، والمُنتقىٰ لأبي الوليد: ٤/ ١٥١، والقَبَس لابن العربي: ٧٦١، وتَنوير الحوالك: ٢/ ١١٣، وشرح الزُّرقاني: ٣/ ٢٣٧، وكشف المغطى: ٢٦٧.

(٢) هَـٰكَذَا جَاءَ في الأصلِ، وهو خَطَأٌ، والصَّوابُ أنَّه أفلحُ أخو أبي قُعَيْسٍ، هـٰكذا جاء في حديث «الموطأ» وللحديث روايات أخرىٰ، منها الرِّواية التي ذكرها المؤلِّفُ، ووقعت في روايةٍ لمُسلمٍ، قال الحافظ ابن حجرٍ: «وهـٰذا وهمٌ من بعض رواته، وهو أبومعاوية راويه عن هشام فقد خالفه حمَّاد بن زيد عنه، وهو أحفظ منه لحديث هشام فقال: «إنَّ أَخَا أَبي القُعَيْسِ...». وأفلح أخو أبي قُعيس عَمُّ عائشة من الرَّضاعة، قال ابن مَنْدَه: عدادُهُ في بني =

حجبت، فأبت أن تأذنَ له، فقال: أنا عمُّك، أرضعَتْكِ امرأةُ أخي، فأبت أن تأذنَ له حتَّىٰ جاء رَسُوْلُ اللهِ ﷺ فذكرتَ ذٰلكَ له، فقال: هو عَمُّك فَلْيَلِجْ عَلَيْكِ» [٢/ ٦٠١ رقم (٢)].

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ (الغِيْلَةِ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَىٰ عن الغِيْلَةِ حتَّىٰ ذكرتُ [٨٣] أنَّ الرُّومَ وفارسَ يَصْنَعُونَ ذٰلكَ فلا يَضُرُّ أَوْلاَدَهُمْ» [٢/ ٦٠٧ رقم (١٦)].

قال عبدُالملكِ: الغِيْلَةُ[1]: أَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ امرأتَهُ وهي تُرضِعُ، حَمَلَتْ أو لم تَحْمِلْ، عزلها أو لم يعزلْ، وكذٰلك سمعتُ ابن المَاجِشُوْنَ يقولُ، وسمعته يقول: تَنفيه العربُ شديداً وتقولُ: لو لم يَبْقَ من عُمر المُغيل إلاَّ يومٌ واحدٌ لَتبيَّنَ فيه ذٰلك بصَرع في جِسْم، أو علَّةٍ من سُقْمٍ، أَلاَ تَرَىٰ أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَىٰ عن الغِيْلَةِ» لِمَا عَلِمَ من ضَرَرِها، وألاَ تَرَىٰ أنَّ الرَّجُلَ يَحْلِفُ علىٰ امرأته وهي تُرْضِعُ أن لا يطأها حتىٰ تفطِمَ وَلَدَهَا، فلا يكونُ

= سُلَيْم. وقال أبوعُمَرَ يقال: إنَّه من الأشعريين. وروينا في حديث زيد بن أبي أُنيسة تخريج الإسماعيلي، من طريق عراك عن عروة، عن عائشة قالت: دَخَلَ عليَّ أفلحُ بنُ قُعَيْسٍ المَخْزُوْمِيُّ فاحتجبتُ منه... فذكر الحديث، وأصله لمسلم» هٰذا كله كلام الحافظ ابن حَجَرٍ - رحمه الله - في الإصابة: ١/ ٩٩، ويُراجع: الاستيعاب: ١/ ١٠٢.

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٠٠، وغريب الخطَّابي: ٢/ ١٦٥، والغريبين: ١٣٩٩، والفائق: ٣/ ٨٣، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ١٧٠، والنِّهاية: ٣/ ٤٠٢، ويُراجع: تهذيب اللُّغة: ٨/ ١٩٥، ومجمل اللُّغة: ٦٩٨، وأفعال السرقسطي: ٢/ ٢٠، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (غيل).

مولياً لما يقي عن ولده من ضَرَرِ ذٰلك.

قال عبدُالملكِ: وَقَدْ بَلَغَنِي[1] أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَالَ: «لاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ سِرًّا، إنَّه لَيُدْرِكُ الفَارِسَ فيُدَعْثِرُهُ».

قال عبدُالملكِ: يقول: يُطَحْطِحُهُ ويُهدِّمُهُ بعدما قد صَارَ رَجُلاً قد رَكِبَ الخَيْلَ[2].

قال عبدُالمَلكِ: وَالعَرَبُ تقولُ[3] ـ في الرَّجُل تَمْدَحُهُ ـ ما حَمَلَتْهُ أُمُّه وُضْعاً، ولا أَرْضَعَتْهُ غَيْلاً، ولا وَضَعَتْهُ يَتَناً، ولا أَبَاتَتْهُ مَئِقاً»[4].

قَالَ عبدُالملكِ: أَمَّا قَولُهُم[5]: «ما حَمَلَتْهُ أُمُّه وُضْعاً» فهو أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَىٰ حَيْضٍ. وَبَعْضُهُم يَقُوْلُ: تُضْعاً وَهُوَ صَوَابٌ.

وأَمَّا قَولُهُمْ: «ولا أَرضَعتهُ غَيْلاً» فهو أَنْ تُوْطَأَ وهي تُرْضِعُ، حَمَلَتْ أو لَمْ تَحْمِلْ، عَزَلَهَا أو لَمْ يَعْزِلْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُم: «وَلاَ وَضَعَتْهُ يَتْناً» فَهُوَ أَنْ تَخْرُجَ رِجْلاَهُ قبلَ يَدَيْهِ في

---

(١) الحديث في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٠٠.

(٢) هٰذا كلام أبي عُبَيْدٍ ومعنىٰ يطحطح ـ كما جاء في اللِّسان ـ: (طحح) «وطحطح الشيءَ فتطحطح: فرّقه وكسَّره إهلاكاً، وطَحْطَحَ بهم طحطحةً وطِحْطَاحاً ـ بكسر الطاء ـ: إذا بدَّدهم. اللَّيث: الطَّحْطَحَةُ: تفريقُ الشَّيءِ إهلاكاً، وأنشدَ:

فَيُمْسِيْ نَابِذاً سُلْطَانَ قَسْرٍ كَضَوْءِ الشَّمْسِ طَحْطَحَهُ الغُرُوْبُ

ويُروىٰ: «طخطخه» بالخَاءِ...». ويراجع: العين: ٣/ ١٩، وأنشد البيت في خالد القَسْرِيِّ.

(٣) هٰذه عبارة أبي عُبَيْدٍ أيضاً والنصُّ له. وقائل هٰذا هي أمُّ تأبَّط شرًّا تؤبِّنُهُ كما جاء في تهذيب اللُّغة للأزهري: ٨/ ١٩٤، وكذٰلك هو في تعليق أبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٦٦.

(٤) في الأصل: «مائقاً».

(٥) الشرحُ كلُّه لأبي عُبَيْدٍ.

الوِلادةِ، تقولُ منه: قد أَيْتَنَتِ المَرْأَةُ فهي[1] مُوتِنٌ، والوَلَدُ: مُؤتَنٌ.

وأمَّا قَولُهُمْ: «وَلاَ أَبَاتَتْهُ مَئِقاً» فالمأقُ من شِدَّة البُكَاءِ، وَقَدْ قَالَ بَعضُهُم: هو أَنْ تُبِيِّتَهُ وحدَه لما يُخْشَىٰ من أَذَىٰ الجَزلَةِ[2].

قال عبدُالملكِ: وتقولُ في تَصريفِ الغَيْلِ: قد غَالَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ وهو يُغيلُهُ إغالةً وغَيْلاً، والاسمُ منه: الغَيلةُ، والولدُ: مُغَالٌ ومَغِيْلٌ، قَال امرُؤُ القَيْسِ[3]:

فَمِثْلِكِ حُبْلَىٰ قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِيْ تَمَائِمَ مُغْيِلِ

(شرحُ غَرِيبِ كتابِ النِّكاح)[4]

[من موطَّأ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله]

ـ سألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ: أَن رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَىٰ خِطْبَةِ أَخِيْهِ» [٢/ ٥٢٣ رقم (٢)].

---

(١) في الأصل: «فهو».

(٢) هٰكذا؟ وليس في غريب أبي عُبَيْد.

(٣) ديوانه: ١٢، وهو من معلقته المشهورة، وهو في غريب أبي عُبيد: ٢/ ١٠٠ (محول) ولا شاهد فيه، وفي بعض نسخ كتاب أبي عُبيد (مغيل) وهو الصَّواب؛ ليصحّ الاستشهاد به. ويُراجع: الكتاب لسيبويه: ١/ ٢٩٤ وهما روايتان واردتان في البيت، لٰكنَّ الشَّاهدَ في الأولىٰ.

(٤) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٥٢٣، ورواية أبي مُصعب الزُّهري: ١/ ٥٦٧، ورواية محمد بن الحسن: ١٧٦، ورواية سويد: ٢٥٤، والاستذكار لأبي عمر: ١٦ / ٧، والتَّعليق على المُوَطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٣، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجي: ٣/ ٢٦٤، والقبس لابن العربي: ٢/ ٦٧٧، وتنوير الحوالك: ٢/ ٦١، وشرح الزُّرقَانيِّ: ٣/ ١٢٤، وكشف المغطى: ٢٤٥.

قال عبدُالملكِ: وقد قال مالكٌ إنَّما معنىٰ النَّهي عن ذٰلِكَ إِذَا كَانَتِ المَرْأَةُ قد رَكَنَتْ إِلَيْهِ، واتَّفقا علىٰ صَدَاقٍ، وتَرَاضَيَا، فعندَ ذٰلك يُكْرَهُ للرَّجُل أن يَخْطِبَ علىٰ خِطْبَةِ أخيه.

قال عبدُالملكِ: وإذا أظهرتِ الرِّضَىٰ به أو قَارَبَتْ، وإنْ لَمْ يتَّفقا علىٰ صَدَاقٍ فلا يَخْطِبْهَا؛ لأنَّه قد يكون نِكاحاً ثابتاً إذا تمَّ الرِّضىٰ، وإن لم يُسَمَّ الصَّداقُ، وهو نِكاحُ التَّفويضِ، وكذٰلك سَمِعْتُ مُطَرِّفاً، وابنَ المَاجِشُون، وابنَ عبدِالحَكَمِ يقولون، وأخبرني أَصْبَغُ، عن ابنِ وَهْبٍ، وابنِ القاسمِ مثلَ ذٰلك؛ لأنَّ [٨٤] الإِجابةَ البَيِّنَةَ اتفاقٌ وَإنْ لم يُسمَّ صَدَاقٌ.

قَالَ عبدُالملكِ: وهو الذي نأخُذُ به، وقد كان ابنُ نافعٍ يَقُوْلُ: لاَ بَأْسَ أَنْ يَخْطِبَهَا الآخرُ إنْ رَضِيَتْ بالأَوَّلِ حتَّىٰ يتَّفِقَا علىٰ صَداقٍ وَيَقبلَ علىٰ اشتِرَاطٍ، وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ القَوْلِ.

قَالَ عبدُالملكِ: فَمَنْ جَهِلَ واجترَىٰ وخَطَبَ علىٰ خِطْبَةِ أَخِيْهِ في الوَقتِ الذي يُكْرَهُ لَهُ فَقَد ظَلَمَ وَأَسَاءَ، فَلْيَتُبْ إلىٰ اللهِ وليَسْتَغْفِرْهُ، وليَتَحَلَّلْ صَاحِبَهُ مِمَّا صَنَعَ، وَلاَ يَبْلُغُ به الفَسْخُ لا قَبْلَ البِنَاءِ ولا بَعْدَهُ، وَلَيْسَ يُشبه في الفَسخ إذا اشتَرىٰ علىٰ شِرَاءِ أَخِيْهِ؛ لأنَّ مِلْكَ النِّكاح لا يَنْتَقِلُ هٰكذا؟ إلاَّ أَنْ يَشَأَ أَن يَتَوَرَّعَ من قبل نَفْسِهِ، وَكَذٰلِكَ سَمِعْتُ مُطَرِّفاً وابنَ المَاجِشُون يَقُولان. وَقَالَ لي أَصْبَغُ عن ابنِ القَاسمِ: مثلَهُ، وقد كان ابنُ نافعٍ يَرَىٰ فيه الفَسخَ، قبل البِنَاءِ وبعدَهُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أَبي حَازم بن دِيْنَارٍ، عَنْ سَهْلِ بن سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: في الرَّجل الَّذي زَوَّجَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ المَرْأَةَ بِمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ القُرآن؛ إذْ لَمْ يَجِدْ لَهُ

صَدَاقاً، فَقَالَ: كَانَ ذٰلِكَ خَاصًّا لِرَسُوْلِ اللهِ [ﷺ]، وَلَمْ يُجزْ ذٰلك رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] لأحَدٍ. فَقَدْ ثَبَتَ في الحَديثِ عنه صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ، حدَّثناهُ[1] ابنُ نافعٍ وَغَيرُهُ أنَّه قَالَ: «لا نِكَاحَ إلاَّ بِصَدَاقٍ، وَوَلِيٍّ، وشَاهِدَيْ عَدْلٍ، وَجَعَلَ أَدْنَىٰ الصَّدَاقِ رُبْع دِيْنَارٍ فَصَاعِداً».

ـ وَسَألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ [الَّذي رَوَاهُ] عن حُمَيْدٍ الطَّويلِ، عن أَنسِ بن مالكٍ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «للبِكْرِ سَبْعٌ، وللثَّيِّبِ ثَلاَثٌ» [٢/ ٥٣٠ رقم (١٥)].

قَالَ عبدُالملكِ: إنَّما هَـٰذَا إِذَا كَانَتْ له امرأةٌ غيرُها، حَيْثُ يَجِبُ عليه أَنْ يَقْسِمَ لِنَفْسِهِ لِهَـٰذِهِ يَوْماً وَلَيْلَةً، ولهـٰذه يَوْماً ولَيْلَةً، ففي ذٰلِكَ جَاءَتِ السُّنَّةُ، أن يُقيمَ عندَ التي تَزَوَّجَ سَبْعاً إنْ كانت بِكْراً، وَثَلاَثاً إن كَانَتْ ثَيِّباً دُوْنَ صاحبَتِهَا، ثُمَّ بعدَ ذٰلك يَقْسِمُ بينهما بالسَّواءِ، فأَمَّا إِذَا لم يَكُنْ له غيرها فَلَيس عليه أَنْ يُقِيْمَ عِنْدَهَا بِكْراً كانت أو ثيِّباً، لا ثَلاَثاً وَلا سَبْعاً، وهو في ذٰلِكَ يخرجُ إِلىٰ المَساجدِ، وإلىٰ حَوَائِجِهِ، كانت عنده أُخْرَىٰ أو لم تَكُنْ غيرها.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن ما جَرَىٰ في كتابِ مالكٍ [٨٥] في (النِّكاح): «أَنَّ مَا أَصَابَهُ الرَّجُلُ حَرَاماً من المَرْأَةِ إنَّ ذٰلك لا يُحَرِّمُ عليه تَزْوِيْج أُمِّها أو ابنَتِهَا، وأنَّها لا تَحْرُمُ بذٰلِكَ علىٰ ابنِهِ ولا علىٰ أبيْهِ».

قَالَ عبدُالمَلك: رَجَعَ مالكٌ عن ذٰلك وأفتَىٰ دَهْرَهُ حتَّىٰ ماتَ بأن ذٰلك يَحْرُمُ[2]، وَأَنَّ مَا حَرَّم الحَلاَلَ فالحَرَام يُحَرِّمُهُ وعلىٰ هَـٰذَا العَمَلُ، وقد قِيْلَ

(١) لعلَّه قد دخل هـٰذه العبارة سقط، فابن نافع لا يحدِّث المؤلِّف؟!.

(٢) في الأصل: «تحرم».

لمالكٍ لو مَحَوْتَ الأوّلَ من كِتَابكَ، فقال: قد سَارَتْ[1] به الرُّكْبَانُ، ورفع في الأمْصَارِ، فكان مما اختلف فيه من مضىٰ، فكنتُ قد اسْتَحْسَنْتُ الأخذَ بذٰلك، ثم رَأَيْتُ غَيْرَهُ أَحْسَنَ وَأَحْوَطَ.

وقد سُئِلَ مالِكٌ عن رَجُلٍ فَجَرَ بأمِّ امْرَأَتِهِ فيما دُوْنَ فَرْجِهَا فَأَمَرَهُ مَالِكٌ بِفِرَاقِ امْرَأَتِهِ، ورأىٰ أنْ قَدْ حَرُمَتْ عَلَيْهِ.

قال عبدُالملكِ: وبه نَقُوْلُ، وقد جَاءَتْ به الآثارُ، لِقُوَّتِهِ. حَدَّثَنِي ذٰلك قُدَامةُ بنُ مُحَمَّدٍ المَدَنِيُّ[2]، عن مَخْرَمَةَ بن بكيرِ بن الأَشَجِّ، عن أبيه، عن سعيد بن المُسَيَّبِ، والقاسمِ بن مُحَمَّدٍ، وَسَالِمِ بنِ عبدِالله، وسليمان بن يَسَارٍ، ويزيدَ بنِ قُسيطٍ، وأبي بكرِ بنِ عبدالرَّحمن بن الحارث بن هشامٍ، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حَثْمَةَ، وعبدالله بن أبي سَلَمَةَ أنَّهم كانُوا يَنْهَوْنَ إذا زَنَىٰ الرَّجُل بالمَرْأَةِ أن يَتَزَوَّجَ ابنَتَهَا. وَقَالَ سَعِيْدُ بنُ المُسَيَّبِ: مَا حَرَّمَ الحَلاَلُ فَالحَرَامُ أَشَدُّ تَحْرِيْماً لَهُ.

قال عبدُالملكِ: وكان ابنُ عبَّاسٍ يقول: ما حرَّم حرامٌ حلالاً فقال

---

(١) في الأصل: «صارت».

(٢) هو قُدامةُ بنُ محمَّدِ بنِ قُدامة بن خَشرم بن يَسَارٍ الأشْجَعِيُّ المَدَنيُّ. محدِّثٌ، روىٰ عن أبيه وإسماعيل بن شَيْبَةَ، والحجَّاج بن صَفوان بن أبي يزيد، ومحمد بن صالح التَّمار وغيرهم، وذكر الحافظ المِزِّي أنَّ ممن أخذ عنهم مَخْرَمَةَ بن بُكَيْرٍ، وروىٰ عنه أحمد بن صالح المصري، وهـٰرون الحمَّال، وهـٰرون بن يزيد الجمَّال وغيرهم. وذكر أنَّ ممن أخذ عنه صاحِبُنا عبدُالملك بن حَبِيْبٍ المالكيُّ. قال ابنُ أبي حاتم: سألتُ أبي عن قُدامة بن محمد المديني فقال: لا بأسَ به. وسُئِلَ أبوزرعة عن قُدامة فقال: لا بأسَ به. روىٰ له النَّسَائِيُّ، وقَالَ الحَافظُ ابنُ حَجَر: «صَدُوْقٌ يُخْطِىءُ». أخباره في الجرح والتَّعديل: ٧/ ١٢٩، والمَجْرُوحِين لابن حبَّان: ٢/ ٢١٩، وتهذيب الكَمَالِ: ٢٣/ ٥٥١، وتهذيب التَّهذيب: ٨/ ٣٦٥.

الشَّعْبِيُّ ـ لما بَلَغَهُ ذٰلك ـ: لو أخذتَ كُوزاً من خَمْرٍ فَسَكَبْتَهُ في جُبٍّ من مَاءٍ لَكَانَ ذٰلك المَاءُ حَرَاماً.

قال عبدُالملكِ: وجاء عن رَسُولِ الله ﷺ أنَّه قال: «مَلْعُوْنٌ مَنْ نَظَرَ فِيْ فَرْجِ امرأةٍ وأمِّها» وَجَاءَ عنه أنَّه قال: «مَنْ نَظَرَ إِلىٰ فَرْجِ امْرَأَةٍ وابنَتِهَا لم يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ».

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الشِّغَارِ) في حديثِ مالكٍ

[الذي رَوَاهُ مالكٌ] عن نَافعٍ عن ابنِ عُمَرَ: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ نَهَىٰ عن الشِّغَارِ» [٢/ ٥٣٥ رقم (٢٤)].

قَالَ عبدُالملكِ: قد قال في الحَدِيْثِ: «وَالشِّغَارُ أن يُزَوِّجَ الرَّجُلُ الرَّجَلَ ابنَتَهُ علىٰ أن يُزَوِّجَهُ الآخرُ ابنَتَهُ ليس بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ».

قال عبدُالملكِ: وَسَوَاءٌ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ أو لَمْ يَكُنْ، وَكُلُّهُ شِغَارٌ إِذَا لم يُزَوِّجه هٰذا إلاَّ علىٰ شرطِ أن يزوِّجه الآخر، إنَّما تفترقُ فيه تَسمية الصَّداقِ في الفَسخِ إذا لم يكن فيه صداقٌ فهو مفسوخٌ أبداً، قبل البِنَاء وبعدَهُ، وإذا كان معه صَدَاق فإنَّما يفسخ قبل البِنَاء، ويثبتُ بعده، وتُرَدُّ كلُّ واحدةٍ منهما إلىٰ صَدَاق مثلها، وإن سُمِّيَ للواحدةِ صَدَاقٌ ولم يُسَمَّ للأُخْرَىٰ صَدَاقٌ فُسِخَ نكاحُ التي لم يُسمَّ لها الصَّداقُ، قبل البِنَاءِ وبعدَه، ولم يُفْسَخْ نِكَاحُ الأُخْرَىٰ إلاَّ قبلَ البناءِ، ويثبتُ بعدَ البِنَاءِ، ويُرَدُّ إلىٰ صَدَاقِ مثلِهَا، وهو كلُّه قَوْلُ مالكٍ وأَصحابِهِ[٨٦].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (النَّشِّ) في حديث مالكٍ[1]

[الَّذي رَوَاهُ] عن جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عن أبيه: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ لم

(١) لم يرد في «المُوَطَّأ» رواية يحيى، وهو عن جعفر بن محمد في غريب الحديث لأبي عبيد: ٢/ ١٨٩.

يُصدقِ امرأةً من نِسَائِهِ أكثرَ من اثني عَشَرَ دِرْهَماً، أوقية ونَشٌّ».

قَالَ عبدُالمَلكِ: الأُوقيَّة: أربعون دِرْهَماً، والنَّشُّ[1]: عُشرون دِرْهَماً. وَالنوَاةُ[2]: خَمْسَةُ دراهم، كذٰلك حدَّثني الحِزَامِيُّ، عن سُفيان، عن مَنْصُوْرٍ، عن مجاهدٍ في تفسيره ذٰلك. وكذٰلك أخبرني مُطرِّفٌ عن مالكٍ في تفسيره أيضاً. ومنه حَدِيْثُ مالكٍ، عن حُمَيْدٍ، عن أنسِ بن مَالكٍ[3]: «أن رَسُوْلَ الله ﷺ رأىٰ علىٰ عَبْدالرَّحْمَـٰن بن عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ فسأله رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] فأخبره أنَّه تزوَّج فقال رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] كم سُقْتَ إليها؟ فقال: زِنَةَ نَوَاةٍ من ذَهَبٍ فقال له رَسُوْلُ الله [ﷺ]: أَوْلِمْ ولو بشَاةٍ» [٢/ ٥٤٥ رقم (٤٧)].

قالَ عبدُالملكِ: فَقَوْلُهُ: «زِنةُ نَوَاةٍ من ذَهَبٍ» إنَّما هي خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَلَم يَكُنْ ذَهَبٌ، كَانُوا يُسَمُّوْنَ الخَمْسَةَ دَرَاهِمَ: نَوَاةً، والعِشْرِيْنَ: نَشًّا، وَالأَرْبعين: أوقية[4]. وفي هـٰذا الحديث من الفقه أنَّه ردُّ قَولِ مَنْ قَالَ: لا يَكُوْنُ الصَّدَاقُ أقلَّ من عَشَرَةِ دَرَاهِمَ، ألاَ تَرَىٰ أنَّ النَّبيَّ [ﷺ] لم يَرُدَّ عليه ما صَنَعَ، وأنَّه أيضاً لم يُنْكِرِ الصُّفرةَ حين ذَكَرَ له التَّزويجَ، وهو مثلُ الحَديثِ الآخرِ: «كانُوا يُرَخِّصُونَ في ذٰلك للشَّابِّ أيَّامَ عُرْسِهِ».

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/١٨٩، وغريب الحربي: ٨٧٩، والفائق: ٣/٤٢٨، والنّهاية: ٥/٥٦، ويراجع: جمهرة اللُّغة: ١٤٠، وتهذيب اللُّغة: ١١/ ٢٨٢، ومجمل اللُّغة: ٨٤٣، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (نشَّ).

(٢) في الأصل: «والنَّوىٰ». وفي غريب الحَدِيْثِ للحَربيِّ: «وَالنَّوَاةُ ثلاثةٌ»، وفي «التَّمهيد» و«الاستذكار» عن الإمام أحمد أنَّها ثلاثةُ دَرَاهِمُ وثلثٌ.

(٣) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٩٠.

(٤) العبارة بلفظها في تعليق الوَقَّشِيِّ، وهي هنا وهناك لأبي عُبَيْدٍ في غريبِ الحَدِيْثِ فَرَحِمَ اللهُ أَباعُبَيْدٍ، وَصَرَّحَ الوَقَّشيُّ بنقله عن أبي عُبَيْدٍ.

ـ وسألناعبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديثي مالكٍ عن عمربن الخَطَّاب

في نكاح السِّرِّ، وفي نكاحِ المُتعةِ، حينَ قَالَ: «لو تَقَدَّمْتُ فيها لَرَجَمْتُ» [٢/ ٥٤٢ رقم (٤٢)]. أَيُعمَلُ بالرَّجْمِ فيمَنْ دَخَلَ فيهما علىٰ مَعرفةٍ منه بمَكْرُوهِهِمَا؟

فَقَالَ: لا، ولٰكن يُعاقبُ عقوبةً ولاتبلغُ به الحَدَّ، وكذٰلكَ سَمِعْتُ مُطرِّفاً وابنَ المَاجِشُون يَقُوْلاَنِ، ورَوَيَاه عن مَالكٍ، وَقَالَهُ أصبغُ، عن ابن القاسمِ وغَيره، وقد كان ابنُ نافع يَرَىٰ الحَدَّ في نكاحِ المُتْعَةِ، وَلاَ يَرَاهُ في نِكَاحِ السِّرِّ، وَهُمَا سَوَاءٌ، لا حدَّ فيهما، وفيهما العُقُوبةُ المُوجِعَةُ، وإنَّما تأويلُ قولِ عُمرَ ـ عندنا ـ «لو تَقَدَّمْتُ فيهما لَرَجَمْتُ» علىٰ وَجْهِ التَّشْدِيْدِ في الزَّجْرِ عنه والمَنْعِ منه.

(شَرحُ غَريبِ كتابِ الطَّلاقِ)[١]

(من موطَّأ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله)

[٨٧] ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرحِ (الغَارِبِ) في حديثِ مالكٍ

في الرَّجُلِ الذي قَالَ لامرأتِهِ: «حَبْلُكِ عَلَىٰ غَارِبِكِ» [٢/ ٥٥١رقم(٥)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا مَعنىٰ ما أرادَ فَالتَّخَلِّي منها وَالفِراقُ لَهَا، وهو للمَدخُولِ بِهَا ثلاثاً ولا يَنوي، ولغيرِ المَدْخُوْلِ بِهَا ثلاثاً إلاَّ أَنْ ينويَ واحدةً. وأمَّا نَفْسُ الكَلِمَةِ فإنَّ الغَاربَ من الجَمَلِ: مُقَدَّمُ ما بَيْنَ سَنَامِهِ إلىٰ كَتِفَيْهِ.

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٥٥٠، ورواية أبي مُصعب: ١/ ١٠٦، ورواية محمد بن الحسن: ١٨٦، ورواية سويد: ٢٧١، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ١٧ /٧، والتَّعليق على المُوطَّأ لأبي الوليد الوقشي: ٢/ ٢٧، والمنتقىٰ لأبي الوليد: ٤/ ٢، والقبس لابن العربيِّ: ٢/ ٧٢٢، وتنوير الحوالك: ٢/ ٧٩، وشرح الزُّرقاني: ٣/ ١٦٦، وكشف المُغَطَّى: ٢٥٦.

فَقَولُهُ: «حَبْلُكِ علىٰ غَارِبِكِ»[1] يعني أَنَّه رَمَىٰ مَا بِيَدِهِ من مِلْكِهَا وَطَلاَقِهَا[2]، كَمَا يرمي الرَّجلُ خطامَ البعيرِ من يَدِه علىٰ ظَهرِهِ فلا يَبْقَىٰ معه منه شَيءٌ، وليس يسأل قائلُ ذٰلك اليوم عن ماأراد به، ولو قال: لم أردْ به طلاقاً لم يُقبلْ ذٰلك منه

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرحِ حديثِ مالكٍ في (المُتلاعِنيْن)

الَّلذَين لاعَنَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] بَيْنَهُما أَكَانَتِ المَرْأَةُ حاملاً حينَ لاعَنَ بينَهُما؟ [٢/ ٥٦٦ رقم (٣٤)] قال: نَعَمْ، كذٰلِكَ رَوَىٰ مَالكٌ عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَقَد بَلَغَنِي أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ ـ يَومئذٍ بعدَ الِّلعَانِ وَالافْتِرَاقِ ـ: «فَإِنْ جَاءَتْ به أُصَيْهِبَ[3]، أُثَيْبِجَ، خَمْشَ السَّاقين فهو لزَوْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ به أَوْرَقَ، جَعْداً، جُمَاليًّا، خَدْلَجَ السَّاقَيْنِ، سَابِحَ الأَلْيتين فهو لِلَّذي رُمِيَتْ به. فَجَاءَتْ به علىٰ النَّعتِ المَذكورِ فقال رَسُوْلُ الله ﷺ: لولاَ ما قَدْ سَلَفَ لكانَ لي ولَهَا شَأنٌ» حَدَّثَنِيْهِ ابنُ المَاجِشُونَ وَغَيْرُهُ.[4]

---

(١) اللَّفظة مشروحة في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٣١٣، ٣١٤، وغريب الخَطَّابي: ٢/ ٤٠٥، والنِّهاية: ٣/ ٣٥٠، ويُراجع: الزَّاهر لابن الأنباري: ٢/ ٣٥٧، والزَّاهر للأزهري: ٣٢٧، وتهذيب اللُّغة له: ٨/ ١١٧. وهو مثلٌ مشهورٌ يُراجع: جَمهرة الأمثال: ١/ ٣٨٢، ومَجمع الأمثال: ١/ ١٩٦، والمستقصىٰ: ٢/ ٥٦، وغيرها.

(٢) كذا جاء في الأصل، ولعله يقصد: وطلَّقها، لأنه إذا رَمَىٰ ما بيده من مكها فقد طلقها علىٰ التَّفصيل المذكور.

(٣) في الأصل: «أصهب» ويُصححه كلام المؤلِّف الذي بعده.

(٤) الحديثُ نَفْسُهُ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٩٧، قال: «سمعتُ يزيدَ بن هـٰرُون يُحدِّثه عن عبَّاد ابن مَنْصُورٍ، عن عكرمة، عن ابن عبَّاسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ.

قال عبدُالملكِ: أمَّا قَوْلُهُ: «أُصَيْهِبُ» فهو تَصْغِيرُ أَصْهَبَ[1]. أمَّا قولُهُ: «أُثَيْبِجُ» فهو تصغيرُ أَثْبَجَ، وهو النَّاتِيءُ الثَّبَجِ، والثَّبَجُ: مابينَ الكاهلِ ووسطِ الظَّهْرِ، وهو من كلِّ شيءٍ وَسَطُهُ وَأَعْلاَهُ. وَ«الخَمْشُ» الدَّقِيْقُ السَّاقين. و«الأَوْرَقُ» الذي لَوْنُهُ بينَ سَوَادٍ وغُبْرَةٍ[2]، ومنه قيلَ للرَّمَادِ: أَوْرَقُ، وَللحَمَامَةِ: وَرْقَاءُ. وإنَّما وَصَفَهُ بالأُدْمَةِ. وأمَّا «الخَدْلَجُ» فالعَظِيْمُ السَّاقَين. وأمَّا قَوْلُهُ: «جُمَالِياً»[3] فإنَّ [4]بَعْضَهُم يَرْوِيْهَا بفَتْحِ الجِيْمِ يَذْهَبُ[4] بها الجَمَالِ، وَلَيْسَ هو من الجَمَالِ في شَيءٍ، ولو أرادَ الجَمَالِ لقالَ: جَمِيْلٌ، لَـٰكِنَّهُ جُمَالِيٌّ ـ بِضَمِّ الجِيْمِ ـ يعني أَنَّه عَظِيْمُ الخَلْقِ، شَبَّهَ خَلْقَهُ بِخَلْقِ الجَمَلِ، وَلِهَـٰذَا قيلَ للنَّاقةِ: جُمَالِيَّةٌ؛ لأَنَّها شُبِّهَتْ بِالفَحْلِ من الإبلِ في عظمِ الخَلقِ[5].

وفي هَـٰذا الحَديث من الفِقْهِ: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ لاعَنَ بينَ الرَّجُلِ وامرأتِهِ وَهِيَ حَامِلٌ، وَهِيَ السُّنَّةُ، وفي ذٰلِكَ تَكْذِيْبُ أَبي حَنِيْفَةَ[6] الَّذِي كَانَ يَزْعُمُ أَنَّه

---

(١) الشَّرح كلُّه عن أبي عُبَيْدٍ.

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «السَّوادِ والغبرةِ».

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «الجمالي» وما أثبته المؤلِّف هنا لفظ الحديث.

(٤) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «فإنهم يروونها... يذهبون بها...».

(٥) بعده في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال الأعشىٰ [ديوانه (الصبح المنير): ٧٠] ـ يَصِفُ ناقَتَهُ ـ:

جُمَالِيَّةٌ تَغْتَلِيْ بالرِّدَافِ ... إِذَا كذَّبَ الآثِماتُ الهَجِيْرَا

يقول: لا يصدقن في الهجير في سيرها في الهاجرة (كذا عبارته؟).

وقول المؤلِّفِ ـ عفا الله عنه ـ «وفي هـٰذا الحديث من الفقه...» هي عبارة أبي عُبَيْدٍ مع اختلاف لفظها بعد ذٰلك. وذكر أبوعُبَيْدٍ أنه رأي أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ.

(٦) هـٰذه عبارةٌ قاسيةٌ في حقِّ الإمام ـ رحمه الله ورضي عنه ـ وفي إطلاقها جَورٌ وظُلمٌ ظاهرٌ للإمام؟! وكان ينبغي للمؤلِّف التَّأدبَ معه، واختيار الألفاظ المناسبة عند الردّ عليه إن =

لا يُلاعَنُ بينَ الرَّجُلِ وامرأتِهِ حتَّىٰ تَضَعَ حَمْلَهَا لعلَّه نفسٌ يَنْفُسُ وَلَيْسَ بحَمْلٍ [٨٨].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ قولِ مالكٍ في «مُوَطَّئِهِ»

في امرأةِ المَفقودِ، وامرأة المُطلِّقِ الغائبِ إذا ارتَجَعَ فَبَلَغَها الطَّلاقُ ولم تبلغها الرَّجعةُ، ثُمَّ نُكحتا جَميعاً أنَّه لا سَبيلَ لزَوْجَيْهِمَا إليهما بعدَ النِّكَاحِ، دخل بِهِمَا زَوْجَاهُما الآخَرَان أَوْ لَمْ يَدْخُلا [٢/ ٥٧٥ رقم (٥٢)].

قال عبدُالملكِ: رَجَعَ مالكٌ عن هَـٰذا القَولِ في المَسْأَلَتَيْنِ جَمِيْعاً، وَقَالَ: الزَّوجان الأوَّلان أَحَقُّ بهما ما لم يَبْتَنِ بِهِمَا الزَّوْجَانِ الآخران، وبهـٰذا نَقُوْلُ، وقدجَاءَ به الأثَرُعن عُمَرَ بن الخَطَّابِ في امرأةِ المَفقودِ، وامرأةِ المُرتَجِعِ

حَدَّثَنِي ابنُ المُغِيْرَةِ، عن سُفيان الثَّوريِّ، عن حَمَّادٍ، والأعمش، وَمَنصور، وإبراهيم النَّخَعِيِّ: «أنَّ أباكَنِفٍ طلَّقَ امرأتَهُ عَلاَنِيَةً، ثُمَّ رَاجَعَهَا وهو غَائبٌ، وَأَشْهَدَ علىٰ ذٰلك، وكَتَبَ إليَهَا بالرَّجْعَةِ، فلم يَبْلُغْهَا الكِتَابُ حتَّىٰ انقَضَتْ عِدَّتُها، وَتَزَوَّجَتْ رَجُلاً، فَخَرَجَ أَبُوكَنِفٍ من الكُوْفَةِ عامِداً إلىٰ عُمَرَ بنِ الخَطَّاب، فأخبرَهُ خَبَرَهُ، فَكَتَبَ لَهُ عُمَرَ كتاباً فقال له: اذْهَبْ فإنْ لَمْ تَجِدْ زَوْجَهَا قَدْ دَخَلَ بها فأنتَ أَحَقُّ بامْرَأَتِكَ، فَجَاءَ أَبُوكَنِفٍ وَمَعَهُ كِتَابُ عُمَرَ حَتَّىٰ انتَهَىٰ إليها لَيْلَةَ بِنَائِهَا، وعندَها نِسْوَتُها لِيَدْفَعْنَهَا إلىٰ زَوْجِهَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا، فاسْتَحْلَفَهَا باللهِ ما غَشِيَهَا فحَلَفَت، فَأَغلقَ البابَ وباتَ معَهَا حتَّىٰ أَصْبَحَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْرَجَ كتابَ عُمرَ»[1].

= دعت حاجةٌ إلىٰ ذٰلك. وما ذهب إليه أبوحَنِيْفَةَ هو رأيُ بعض المالكيَّة أيضاً، قال أبو الوليد الباجيُّ في المنتقىٰ: ٤/ ٧٥ «قال عبدُالملك من أصحابنا: لا لعانَ بينهما ولا قذفَ حتَّىٰ تضعَ؛ إذ لعلَّه لا حملَ بها، وبه قال أبوحنيفة. . .».

(١) الاستذكار لأبي عمر: ٧/ ٣١٤، ٣١٥ بروايات مختلفة عن مصنف عبدالرزاق: ٦/ ٣١٤، =

وَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُالله بنُ مُوْسَىٰ[1]، عن عِيْسىٰ الحَنَّاطِ، عن عامرٍ الشَّعبيِّ: أنَّ عمرَ بنَ الخَطَّابِ قَضَىٰ بمثلِ ذٰلك في امرأة المَفْقُودِ.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْح (الأَقْرَاءِ) في حديثِ مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ: أنَّه كان يَقُولُ: «عِدَّةُ المُطَلَّقَةِ الأَقْراءُ وَإِنْ تَبَاعَدَتْ» [١/ ٥٧٨ رقم (٦١)] مَا الأَقْرَاءُ؛ الأطهارُ أَمِ الحَيْضُ؟

قال عبدُالمَلكِ: هَـٰذَا مما اختَلَفَ فيه عُلَمَاءُ المَدِيْنَةِ وَعُلَمَاءُ العِرَاقِ[2]،

= ويراجع: مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ١٩٤.

(١) هو عُبَيْدُالله بن مُوسَىٰ بن أبي المختار العَبْسِيُّ مولاهم، أبومحمد الكوفيُّ (ت٢١٣هـ) محدِّثٌ، صَدُوقٌ، ثِقَةٌ. روىٰ عن شُعبة وسفيان الثَّوري وابن جُرَيْجٍ. وروىٰ عنه البخاري، وإسحٰق الكوسج، والحارث بن أبي أُسامة، وإسحٰق بن راهويه وغيرهم. وثقه يحيىٰ بن معين، قال معاوية بن صالح: سألت يحيىٰ بن معين عنه فقال: «اكتب عنه فقد كتبنا عنه» وقال أبوحاتم: «صَدُوقٌ، ثقةٌ، حَسَنُ الحديث». أخباره في طبقات ابن سَعْدٍ: ٦/ ٤٠٠، وتاريخ الدُّوريِّ: ٢/ ٣٨٤، والتاريخ الكبير للبخاري: ٥/ ٤٠١، وتاريخ خليفة: ٤٧٤، وطبقاته: ١٧١، والجرح والتعديل: ٥/ ٣٣٤، وتهذيب الكمال: ١٩/ ١٦٤، وسير أعلام النُّبلاء: ٩/ ٥٥٣، وتذكرة الحفاظ: ١/ ٣٥٣، وتهذيب التهذيب: ٧/ ٥٠، وشذرات الذهب: ٢/ ٢٩.

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٨٠، ٤/ ٣٣٤، وغريب ابن قتيبة: ١/ ٢٠٥، وغريب الخَطَّابي: ١/ ٦٩٧، والغريبين: ١٥١٦، والفائق: ٣/ ١٧٧، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٢٢٧، والنِّهاية: ٤/ ٣٢. ويُراجع: العين: ٥/ ٢٠٥، ومختصره: ١/ ٥٨٢، وجمهرة اللُّغة: ١٠٩٢، وتهذيب اللُّغة: ٩/ ٩٧١، والزَّاهر للأزهري: ٣٤١، وتفسير غريب القرآن: ٥٢، والتَّمهيد: ١٥/ ٨٥، وطلبة الطلبة: ٥٢، وتهذيب الأسماء واللُّغات: ١/ ٨٦، والمصباح المنير: ٧٧١، وتفسير القرطبي: ٣/ ١١٧، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (قرأ). والقُرْءُ يُطلقُ علىٰ الطُّهر والحَيْضِ معاً فهو من الأضدادِ، وذٰلك أنَّه يُطلق ويُراد به وقت =

فقال عُلَماء المَدينةِ: الأقراءُ: الأطهارُ، فإذَا دَخَلَتِ المُطَلَّقَةُ في الدَّمِ من الحَيْضَةِ الثَّالثةِ حَلَّتْ، وقال عُلَماءُ العِرَاقِ: الأقراءُ: الحَيْضُ، فلا تَحِلُّ المُطلقةُ بدخولها في الدَّم من الحَيْضَةِ الثَّالثةِ حتَّىٰ تَغْتَسِلَ منها، وكذٰلك اختلفوا في تأويل قول الله عزَّوجلَّ: [1] ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ والقَرْءُ هي الأقراء[2].

= الشَّيءِ إذا حَضَرَ، هكذا قال أبوعُبَيْدٍ وغيره، فيصلح أن يكون وقت الطُّهر ووقت الحَيْضِ وكلاهما صَحيحٌ في الاصطلاح اللُّغوي، وفي الجمع بين هٰذين المعنيين يكون اللَّفظ نفسه للشيء وضدِّه. يُراجع: الأضداد لابن الأنباري: ٢٧، وأضداد أبي الطَّيب اللُّغوي: ٢/ ٥٧١، وأضداد أبي حاتم: ١١٥، وأضداد ابن السِّكيت: ١٦٣، وأضداد الصَّغاني: ١١٢.

وقد تحدَّث الإمام الحافظ أبوعمر بن عبدالبر في «التَّمهيد» عن مذاهب الفقهاء وأقوال أئمة الحديث ونقلة اللُّغة بأوسع لفظ وأجزل عبارة فلتراجع هناك.

قال الفَقيه مُوَفَّق الدِّين أبومحمَّد بن قُدامة في المغني: ١١/ ١٩٩ «واختلف أهل العلم في قوله سُبحانه: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوُءٍ﴾ واختلفت الرِّواية في ذٰلك عن أحمد، فرويَ أنَّها الحيضُ، روي ذٰلك عن عُمر، وعليٍّ، وابن عبَّاسٍ، وسعيدِ بن المسيِّبِ، والثَّوريِّ، والأوزاعِيِّ، والعَنبريِّ، وإسحٰق، وأبي عُبيدٍ، وأصحاب الرأي، وروي ذٰلك عن أبي بكر الصدِّيق، وعثمان بن عفَّان، وأبي مُوسَىٰ، وعبادة بن الصَّامت، وأبي الدَّرداءِ... قال: والرِّوايةُ الثَّانيةُ عن أحمد: أنَّ القُرُوءَ الأطهارُ، وهو قول زيدٍ، وابن عُمر، وعائشة، وسليمان بن يَسَارٍ، والقاسم بن محمَّدٍ، وسالم بن عبدالله، وأبان بن عثمان، وعمر بن عبدالعزيز، والزُّهري، ومالك، والشافعي، وأبي ثور، وقال أبوبكر بن عبدالرَّحمٰن: ما أدركت أحداً من فقهائنا إلاَّ وهو يقولُ ذٰلك. قال ابن عبدالبرِّ رَجَعَ أَحمدُ إلىٰ أنَّ القروءَ الأطهارُ قال: وهي رواية الأثرم، ورأيت الأحاديث عمن قال: إنَّه أحقُّ بها حتىٰ تدخلَ الحَيْضَة الثالثة أحاديثها صحاحٌ قويَّةٌ...».

(١) سورة البقرة: الآية: ٢٢٨.

(٢) كذا جاء في الأصل.

قال عبدُالملكِ: فأمَّا أهلُ العِرَاقِ فلم أَسْمَعْ لهم فيه قَوْلَةً يَحْتَجُّوْنَ بها[1] وأمَّا أهلُ المَدينةِ فالحُجَّة لهم فيه بالآثار وبكَلَامِ العَرَبِ قَوِيَّةٌ بَيِّنَةٌ.

رَوَىٰ مَالكٌ عن ابنِ شِهَابٍ عن عَمْرَةَ عن عَائِشَةَ أنَّها قَالَتْ: «الأقراءُ: الأَطْهَارُ». [١/ ٥٧٧ رقم (٥٤)].

وَرَوَاهُ مالكٌ أيضاً عن نافع عن ابن عمر عن أبيه عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ [٨٩] [١/ ٥٧٨ رقم (٥٨)].

وَرَوَاهُ مالكٌ أيضاً عن عُمَرَ بنِ الخطَّابِ، وعبدِالله بنِ عَمْرٍو، وَزَيْدِ بنِ ثابتٍ، وسعيدِ بنِ المُسيَّبِ وسليمانَ بنِ يَسَارٍ، وَالقَاسمِ بنِ محمَّدٍ، وَسَالمِ بنِ عبدِالله، وَأَبي بكرِ بنِ عبدالرَّحمـٰنِ بنِ الحَارثِ بنِ هشامٍ، وَابنِ شِهَابٍ، وَيَحْيَىٰ بنِ سَعيدٍ، وَزَيْدِ بنِ أَسْلَم، ونافعٍ مولىٰ ابنِ عُمَرَ، وَعُلَمَاءِ المدينة أَجْمَعِيْنَ من الصَّحَابَةِ والتَّابِعِيْنَ أَنَّهم قَالُوا: الأَقراءُ: الأَطْهَارُ، فَإِذَا دَخَلَتِ المُطَلَّقَةُ في الدَّمِ من الحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ حَلَّتْ.

قَالَ عبدُالملكِ: وقد قَال أعشىٰ [بَكْرٍ] مَا يَدُلُّ علىٰ ذٰلِكَ مِمَّا قد أقرَّ بقَولِهِ أَهلُ العِراقِ ولم يُنْكِرُوْهُ، وإِنَّما هُوَ كلامُ العَرَبِ مِنْهُمْ يُؤخَذُ، وَعَنْهُمْ يُحْمَلُ قالَ ـ وهو يَمْدَحُ رَجُلاً غَزَا غَزْوَةً فَغَنِمَ فيها وَظَفِرَ ـ:[2]

---

(١) حججهم في التَّمهيد وغيره.

(٢) ديوان الأعشىٰ (الصُّبح المنير): ٦٧ وروايته هناك: «مورثةٍ مالاً وفي المَجْدِ رِفْعَةً» وهي أولىٰ من رواية المؤلِّف التي نقلها عن أبي عُبَيْدٍ. لأنَّ العزَّ والرفعةَ معناهما واحدٌ. والبيت في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٨٠، ٤/ ٣٣٤، وفيه (مورثةً) بالنَّصب، والصَّوابُ جرُّها؛ لأنَّ قبله:

وَفِيْ كلِّ عَامٍ أنتَ جاشمُ غَزْوَةٍ ... تَشُدُّ لأقْصَاهَا عَزِيمَ عَزَائِكَا

مُوَرِّثَةٍ مالاً ... ... البيت =

مُوَرِّثَةٍ عِزًّا وَفِيْ الحَيِّ رِفْعَةً لِمَا ضَاعَ فِيْهَا مِنْ قُرُوْءِ نِسَائِكَا

فَمَعنىٰ القُرْءُ هَـٰهُنا: الأطهارُ: لأنَّه ضَيَّع أَقْرَاءَهُنَّ في غَزَاتِهِ فآثَرَهَا عَلَيْهِنَّ وشُغِلَ عَنْهُنَّ.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ عن عبدِالله بنِ أبي بكرِ بنِ حَزمٍ، عن حُمَيْدِ بنِ نافعٍ، عن زَيْنَبَ بنتِ أبي سَلَمَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ أُمِّي أُمُّ سَلَمَةَ زوجُ النَّبِيِّ [ﷺ] تقول: «جَاءَتِ امرأَةٌ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ فقالَتْ: يارَسُوْلَ اللهِ إنَّ ابنَتِيْ تُوفي عنها زَوْجُهَا وقد اشتكَت عَينيها أَفنَكْحِلُهَا؟ فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: لاَ، ثُمَّ سَأَلَتْهُ مَرَّتين أَو ثَلاَثاً كلُّ ذٰلك يَقُوْلُ: لاَ. ثُمَّ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] إنَّما هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وعَشْراً، وقد كَانَت إِحْدَاكُنَّ في الجَاهِلِيَّة تَرْمِيٰ بالبَعْرَةِ علىٰ رأسِ الحَوْلِ. قَالَ حُمَيْدُ بنُ نَافع: فَقُلْتُ لِزَيْنَبَ: وما تَرْمِيٰ بالبَعْرَةِ عَلَىٰ رَأْسِ الحَوْلِ؟ فَقَالَتْ [زَيْنَبُ]: كانتِ المَرأَةُ إذا تُوفي عنها زَوجُها دَخَلَتْ حِفْشاً، وَلَبِسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا، ولم تمسَّ طِيباً ولا شيئاً حَتَّىٰ تَمُرَّ بها سَنَةٌ، ثُم تُأْتَىٰ بِدابَّةٍ حِمَارٍ أوشَاةٍ أو طيْرٍ فَتَفْتَضَّ بِهِ، فقلَّ ما تَفتضُّ بشيءٍ إلاَّ ماتَ، ثم تَخرجُ فتُعْطَىٰ بَعْرَةً ثم تَرْمِيْ بها، ثم تُراجِعُ بعدُ ما شَاءَتْ من طِيْبٍ أَوْ غَيْرِه. [٢/ ٥٩٧ رقم (١٠٣)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا الحِفْشُ فالبيتُ الصَّغيرُ[1] الرَّدِيْء الخَرِبُ،

= ولذٰلك أنشدهما بَعْضُ العلماء معاً ليعرفَ ذٰلك، يُراجع: غريب ابن قتيبة: ١/ ٢٥٠.

(١) اللَّفظَةُ مفسَّرةٌ في غَريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ١٩٦، وغريب ابن قتيبة: ١/ ٣١١، ٣١٢، ٢/ ٤٩٦، وذكر حديثَ الموطَّأ وفسَّره عن ابن وَهْبٍ، والفائق: ١/ ٢٩٥، والنِّهاية: ١/ ٤٠٧، وغريب الأندلسيِّ المجهول: ورقة: ٣٩، وفي هامشه فوائد عن السَّفاقسي وابن الأعرابي. وهي في غريب الوَقَّشِيِّ والاقتضاب لليفرني. ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ٥٣٧، =

وَالحِصْنُ الرَّدِيءُ، أو المطلةُ الدَّنيئةُ وما أشبهها، كانتِ المرأةُ تَدْخُلُهُ إذَا تُوفِّيَ عنها زوجُها، وتلبسُ شرَّ ثيابِهَا، وَتَجْلِسُ علىٰ شرِّ أثاثِها وأقبحَ أحلاسِهَا، فلا تمسُّ طِيباً، ولا تغتَسِلُ، ولا تَخرجُ من ذٰلك البيت إلىٰ رأس الحَولِ فيكثرُ عليها الوَسَخُ وَالعَرَقُ، وَيَشْتَدُّ تَفلها، فإذَا كَانَ إلىٰ رأسِ الحَوْلِ أُتِيَتْ بدابَّةٍ حِمَارٍ أو شَاةٍ أو طيرٍ[1] أو شَيْءٍ فتَفتضُّ بِهِ، معناه: تَتَمَسَّحُ به، تَمْسَحُ بِهِ فَرْجَهَا، وَجَسَدَهَا ظَاهِرَهُ وَبَاطِنَهُ، فَقَلَّ ما كانتْ تتمَسَّحُ بشَيءٍ إلاَّ مَاتَ، وذٰلِكَ مِنْ شِدَّةِ تَفَلِهَا[2] وقُبح رِيْحِهَا، ثم تُؤتَىٰ بالبَعْرَةِ من بَعْرِ الغَنَمِ أوِ الإبلِ فتَرمِي بها أَمَامَهَا، فيكونُ ذٰلِكَ إحْلاَلَهَا. هَـٰكَذا فَسَّرَ لي مُطَرِّفٌ وابنُ المَاجِشُوْنَ وَغَيْرُهُمَا. وَلَقَدْ قُلْتُ لِبَعْضِهِم: مَا كَانَ معنىٰ رَمْيِهَا بالبَعْرَةِ؟ فَقَالَ: كانت تَرمِي به من عَرَضَ لَهَا من كَلْبٍ أو غَيْرِهِ، يَرَىٰ من حَضَرَها أنَّ مقامَها حَوْلاً بَعْدَ زَوْجِهَا علىٰ تلكَ الحالِ من حُزنِهَا وإحْدَادِهَا أهونُ عليها من بَعْرَةٍ تَرمِي بِهَا كَلْباً، وقد ذَكَرَتِ العَرَبُ في أَشْعَارِهَا تلكَ الإقامةَ حَوْلاً، قَالَ لَبِيْدٌ[3]:

وهُمُ رَبِيْعٌ لِلْمُجَاوِرِ فِيْهِمُ ... والمُرْمِلاَتِ إذَا تَطَاوَلَ عَامُهَا

= وتهذيب اللُّغة: ٤/١٨٩، ومجمل اللُّغة: ٢٤٤، والمحكم: ٣/٨٠، والتَّمهيد: ١٧/٣١١، ٣٢١، والأفعال للسَّرقُسطي: ١/٣٩٣ والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (حَفَش).

(١) جاء في تعليق أبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/٥٧: «وَقَعَ في بَعْضِ الرِّوايات «أو طَيْرٍ» والصَّوابُ: «طائِرٌ»؛ لأنَّ الطَّيْرَ جمعُ طائِرٍ».

(٢) التَّفَلُ: النَّتَنُ، وامرأة متفالٌ، قال امرؤ القَيْسِ: [ديوانه: ٣١]

إِذَا مَا الضَّجِيْعُ ابتزَّها مِنْ ثيابِهَا ... تميلُ عَليه هَوْنَةٌ غيرَ مِتْفَالِ

كذا في اللِّسان: (تفل) وهـٰذه القافية هي قافية البيت الذي بعده في ديوانه يراجع.

(٣) ديوان لَبِيْدٍ: ٣٢١، والبيتُ من معلقته المشهورة، وهو في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/٩٧ وغيره.

وَنَزَلَ بذٰلِكَ القُرْآنُ وَهُوَ قَوْلُهُ [عَزَّوَجَلَّ][1]: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ ثُمَّ نُسِخَ ذٰلِكَ بِقَوْلِهِ [عَزَّ وَجَلَّ][2]: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ فقال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «كيفَ لا تَصْبِرُ إِحْدَاكُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وعَشْراً، وَقد كَانَتْ تَصْبِرُ حَوْلاً علىٰ أَسْوَأ حَالِهَا؟!».

(شرحُ غريبِ كتابِ الحُدُودِ)[3]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (العَسِيْفِ) في حديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن ابن شهابٍ، عن عُبَيْدِالله بنِ عبدِالله بن عُتْبَةَ بنِ مَسْعُوْدٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزيدِ بنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ: «أَنَّهما أَخْبَرَاهُ أنَّ رَجُلين اختَصَمَا إلىٰ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقال أحدُهُما: يارَسُوْلَ الله اقْضِ بَيْنَنَا بكِتَابِ اللهِ، وَقَالَ الآخَرُ ـ وهو أَفْقَهُهُمَا ـ: أَجَلْ يارَسُوْلَ اللهِ اقضِ بَيْنَنَا وائْذَنْ لِي في أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ: تَكَلَّمْ، فَقَالَ: إنَّ ابني كَانَ عَسِيْفاً عَلَىٰ هَـٰذَا فَزَنَىٰ بامْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرَنِي أنَّ عَلَىٰ ابني الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ منه بمَائةِ شَاةٍ وَبِجَارِيَةٍ لي، ثُمَّ إنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ العِلْمِ، فَأَخبرُونِي أنَّما علىٰ ابني جَلْدُ مَائةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ، وأَخْبَرُوني إنَّما الرَّجْمُ عَلَىٰ

---

(١) سورة البقرة: الآية: ٢٤٠.

(٢) سورة البقرة: الآية: ٢٣٤.

(٣) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/٨١٩، ورواية أبي مُصعب الزُّهريِّ: ٢/١٥، ورواية محمد بن الحسن: ٢٤١، والاستذكار لأبي عمر: ٢٤/٧، والتَّعليقُ على المُوطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشيِّ: ٢/٢٤٧، والمنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ٧/١٣٢، والقبس لابن العربي: ٩٧٧، وتنوير الحوالك: ٣/٣٨، وشرح الزُّرقاني: ٤/١٣٥، وكشف المغطى: ٣١١.

امرأتِهِ، فقالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: أَمَا والَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ لأقضيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ، أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرَدٌّ عليكَ، وَجَلَدَ ابنَهُ مائةً وغَرَّبهُ عَاماً، وأمر أُنَيْساً الأَسْلَمِيَّ أن يأتِيَ امرأةَ الآخر فإن اعترَفَتْ رَجَمَهَا، فاعترَفَتْ فَرَجَمَهَا» [٢/ ٨٢٢ رقم (٦)].

قال عبدُالملكِ: العَسِيْفُ: الأَجيرُ[1]، ومنه الحَدِيْثُ الآخرُ، حين بَعَثَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ سَرِيَّةً فَنَهَاهُمْ أن يقتُلُوا الوُصَفَاءَ والعُسَفاءِ. فالوُصَفَاءُ: الغِلْمَانُ، والعُسَفَاءُ: الأُجَرَاءُ. والعَسِيْفُ: الأَجيرُ، والأَسِيفُ المَمْلُوكُ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَالأَسِيْفُ - في غَيْرِ هَـٰذَا - الشَّدِيْدُ الحُزْنِ السَّرِيْعُ البُكَاءِ[2]؛ وذٰلِكَ أَنَّ الأَسَفَ شدَّةُ الحُزنِ. ومنه قولُ عَائِشَةَ: «حِيْنَ أَمَرَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] أبابَكْرٍ أن يُصَلِّيَ بالنَّاسِ في مَرَضِهِ الَّذي مَاتَ منه: فَقَالَتْ: يارَسُوْلَ اللهِ إنَّ أبابكرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، ومَتَىٰ يَقُمْ مَقَامَكَ لا يَقْدِرُ علىٰ القِرَاءَةِ مِنَ البُكاءِ».

قَالَ عبدُالملكِ: وَالأَسِيْفُ أيضاً: الغَضْبَانُ الشَّدِيْدُ الغَضَبِ[2]. والأَسَفُ: شِدَّةُ الغَضَبِ، وَشِدَّةُ الحُزْنِ. قَالَ يَعقُوْبُ [عليه السَّلام][3]: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ﴾ [٩١] يَقُوْلُ: وآشِدَّةَ حُزْني

---

(١) اللفظة مشروحة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/١٥٨، والغريبين: ١/٧٥، والفائق: ٢/٢٢٩، وغريب ابن الجوزي: ٢/٩٥، والنِّهاية: ٣/٢٣٦، ويراجع: العين: ١/٣٣٩، ومختصره: ١/١٣٢، وجمهرة اللغة: ٨٤٠، وتهذيب اللغة: ٢/١٠٦، والصحاح واللِّسان والتاج: (عسف).

(٢) يُراجع: ما اتفق لَفظُهُ واختَلَفَ معناه لليَزِيْدِيِّ: ١٥٤، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشَّجري: ٦، ٢٣، ٢٩.

(٣) سورة يوسف: الآية: ٨٤.

علىٰ يُوسُفَ، وقالَ اللهُ [عَزَّ وَجَلَّ][1]: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ وقال عزَّ وجلَّ[2]: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ تَقُوْلُ[3]: منه أَسِفْتُ وَأَنا آسِفٌ أَسَفاً في الحُزنِ والغَضَبِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن يَحْيَىٰ بن سَعِيْدٍ، عن سَعِيْدِ بن المُسَيّب: أنَّ رَجُلاً من أَسْلَمَ جاءَ إلىٰ أبي بكرِ الصِّدِّيقِ فقال له: إنَّ الأَخِرَ زَنَىٰ، فَقَالَ له أَبُوبكرٍ: هل ذكرتَ هَـٰذا لأحَدٍ غَيْرِي؟ قَالَ: لاَ، قَالَ: فَتُبْ إلىٰ اللهِ واسْتَتِرْ بِستْرِ اللهِ، فإنَّ اللهَ يَقْبَلُ التَّوبَةَ عن عِبَادِهِ، قَالَ: فَلم تُقَرِّرْهُ نفسُهُ حتَّىٰ أتىٰ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لأبي بكرٍ، فقالَ له عُمَرُ بنُ الخَطَّاب مثلَ مَا قَالَ لَهُ أَبُوبكرٍ، فَلم تُقَرِّرْهُ نفسُهُ حتَّىٰ جاءَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ: إنَّ الأَخِرَ زَنَىٰ فَأَعْرَضَ عنه رَسُوْلُ اللهِ ﷺ فَرَدَّدَهَا ثَلاَثَ مَرَّاتٍ كُلُّ ذٰلك يُعْرِضُ عنه، حتَّىٰ إذَا أَكْثَرَ عليه بَعَثَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ إلىٰ أَهْلِهِ فَقَالَ: أَيَشْتَكِيْ، [أم] به جِنَّةٌ؟ فقالُوا: يارَسُوْلَ اللهِ وَاللهِ إنَّه لَصَحِيْحٌ، فقال رَسُوْلُ الله [ﷺ] أَبِكْرٌ أَمْ ثَيِّبٌ؟ فَقَالُوا: بَلْ ثَيِّبٌ يَارَسُوْلَ اللهِ، فأمرَ بِهِ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ فرُجِمَ» [٢/ ٨٢٠ رقم (٢)].

قيل لعبدِالمَلكِ: مَا كَانَ يُسمَّىٰ هَـٰذَا المُقِرُّ المَرْجُومُ؟ قَالَ: هُوَ مَاعزُ بنُ مَالكٍ الأَسْلَمِيُّ[4]. حَدَّثَنِي بذٰلكَ أَسَدُ بنُ مُوْسَىٰ، عن شُعْبَةَ، عن سِمَاك بن حَرْبٍ، عن جَابرِ بنِ سَمُرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ حينَ أَمَرَ بمَاعِزِ بنِ مَالكٍ أنْ

---

(١) سورة الأعراف: الآية: ١٥٠.

(٢) سورة الزُّخرف: الآية: ٥٥.

(٣) في الأصل: «فقلت».

(٤) ترجمته في الاستيعاب: ٣/ ٤٠١، والإصابة: ٥/ ٧٠٥.

يُرجَمَ فَذَهِبَ بِهِ، قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «يَعْمَدُ أَحَدُكُم إِلىٰ المَرْأَة المُغِيْبَةِ إِذَا غَزَا الناسُ فيَبيت عندها كما يَبيتُ التَّيسُ، ثم يَخْدَعُها بالكُثْبَةِ أو بالشَّيء، لا أُوتىٰ بأحدٍ فَعَلَ هٰذا إلاَّ نَكَّلْتُ به» فسُئِلَ عبدُالملكِ عن شرح الكُثْبَةِ، فقال: الكُثْبَةُ: القَليلُ من الَّلبنِ[1]، أو القَليلُ من الزُّبدِ، وهو الذي أراد بالكُثْبَةِ في هٰذا الحديث. والكُثْبَةُ ـ في كلام العرب ـ: كلُّ شيءٍ مجتمعٌ وهو مع اجتماعه قليلٌ، من لَبَنٍ، أو من زُبْدٍ، أو من طَعَامٍ أو غيره، وجِماعُ الكُثْبَةِ: كُثْبٌ، قال ذُوالرُّمة:[2]

مَيْلاَءَ مِنْ مَعْدِنِ الصِّيْرَانِ قَاصِيَةٍ ... أَبْعَارُهُنَّ عَلَىٰ أَهْدَافِهَا كُثَبُ

والصِّيْرَانُ: جَمَاعةُ البَقَرِ،[3] وواحدُها: صُوَارٌ، والأَهدافُ: جَوَانِبُها، وواحدُها: هَدَفٌ، وكُلُّ ما استَشْرَفَ من الرَّملِ والأَرضِ، والكُثَبُ: جِمَاعُ الكُثْبَةِ. يَقُولُ: عَلَىٰ كُلِّ هَدَفٍ كُثْبَةٌ مِنْ أَبعارِهَا، وَقَالَ الفَضْلُ بنُ

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/١٢٣، ٢١٠، والغريبين: ١٦١٦، والفائق: ٣/ ٤٠٠، وغريب ابن الجَوْزي: ٢/ ٢٨١، والنِّهاية: ٤/ ١٥١. ويُراجع: العين: ٣٥٢، ومختصره: ٢/ ٢٨، وجمهرة اللُّغة: ١/ ٢٧١، وتهذيب اللُّغة: ١٠/ ١٨٤، ومجمل اللُّغة: ٧٧٩، والتَّمهيد: ١٢/ ١١١، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (كثب).

(٢) ديوانه: ١/ ٨٢، وهو في غريب أبي عبيد: ٢/١٢٣، ٢١٠، وقوله: «ميلاءَ» مجرورة بالفتحة لعدم الصَّرف؛ لأنَّ قبل البيت:

فَبَاتَ ضَيْفاً إلىٰ أَرْطَاةَ مُرْتَكِمٌ ... مِنَ الكَثِيْبِ لَهَا دِفْءٌ ومُحْتَجَبُ
مَيْـلاءَ ... ...

«مَيْلاءَ» صفة لـ«أرطاة».

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «واحدها صَوَارٌ وصِوَارٌ أيضاً» وفي اللِّسان: (صور) «اللَّيْثُ: الصِّوارُ والصُّوارُ: القَطيعُ من البَقَرِ، والعَدَدُ: أصورةٌ، والجمعُ: صِيْرَانٌ» ويُراجع العين: ٧/ ١٥٠، وفي مختصره للزَّبيدي ٢/ ١٩٣ لم يذكر إلاَّ الكسر. وهُما بالوجهين في جمهرة اللُّغة: ٧٤٥، ومجمل اللُّغة: ٥٤٥. وغيرهما.

العبَّاس[1] ـ في كُثْبَةِ الَّلبنِ ـ:

وتَعَــذَّرْتُ عَلَــىٰ لِــذَّاتِــهِ ... قَبْلَ إشرَاقِ الضُّحَىٰ غَنَّ الكُثَبْ

[٩٢] والغَنُّ والَّلبنُ[2]: المَرْعَىٰ المخضرُّ. تقول في تصريفِ الكُثْبَةِ: كَثَبْتُ الشَّيءَ: إذا جَمَعتُهُ وأنا أَكْثُبُهُ كَثْباً، والفاعِلُ: كاثبٌ، قال أوسُ بنُ حَجَرٍ التَّمِيميُّ:[3]

لأَصْبَحَ رَتْماً دَقِيْقَ الحَصَا ... مَكَانَ النَّبِيِّ مِنَ الكَاثِبِ

يريدُ بالنَّبِيِّ: ما نَبَا من الحَصَا إذَا دُقَّ فنَدَرَ. وَالكَاثِبُ: الجامِعُ لما نَدَرَ منه.

---

(١) هو الفَضلُ بنُ العبَّاس بن عُتبَةَ بنِ أبي لَهَبٍ، شَاعرٌ هَاشِمِيٌّ، عَاشَ في زمن بني أميَّة وَمَدَحَهُمْ، وكان مُعاصراً لجَرير، والفرزدق، والأخطل، والأحوص، وعمر بن أبي ربيعة، والحارث بن خالد، وله مع بعض شعراء عصره مُساجلات ومُطارحات ونَقائض، موصوفٌ بالبخلِ والطَّمَعِ وحبِّ المالِ. أخباره في: الأغاني: ١٦/ ١٧٥ (دار الكتب)، ومعجم الشُّعراء: ١٧٨. ولم أجد الشَّاهد في مصادري، ويظهر أنَّه من القصيدة التي أولها:

شَابَ رَأْسِي وَلِذَاتِي لم تَشِبْ ... بَعْدَ لَهْوٍ وَشَبَابٍ وَلَعِبْ

ومنها قوله:

وَأَنَا الأَخْضَرُ مَنْ يَعْرِفُنِي ... أَخْضَرُ الجِلْدَةِ من بَيْتِ العَرَبْ

مَنْ يُسَاجِلْنِي يُسَاجِلْ مَاجِداً ... يَمْلأُ الدَّلْوَ إِلَىٰ عِقْدِ الكَرَبْ

وكان أسود اللَّون، والأسود عند العرب يسمى أخضر. يراجع الأغاني: ١٦/ ١٧٢ وغيره. واجتهدت في ضبط البيت لأنِّي لم أجده؟!

(٢) كذا في الأصل: «الغَنُّ واللَّبن» والأَغَنُّ هو المرعىٰ المخضر.

(٣) ديوان أوس: ١١، والقَصيدةُ التي منها البيت في التَّعازي والمراثي للمبرِّد: ٣٣، ٣٤ قال: وهٰذه القصيدة أمليناها بأسرها؛ لأنَّها جمعت تقدُّمَ كلِّ بيتٍ منها، وكثرة المعاني واختصارها. ورواية المؤلِّف: «دقيق...» وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٢٤ «دُقَاقُ» وكذٰلك هي في الدِّيوان والتَّعازي والمراثي للمبرِّد. قال أبوالعبَّاس: وقوله: «دُقَاق الحَصَىٰ» أي: «دقيقُ مثل قولك: رجلٌ طُوالٌ وطَويلٌ، وجُسامٌ وجَسِيْمٌ، وخُفافٌ وخفيفٌ».

قيلَ لعبدِالمَلكِ بن حَبِيْبٍ: فمَنْ الَّذي قالَ فيه رَسُوْلُ اللهِ ﷺ لِهَزَّالٍ الأَسْلَمِيِّ في حديثِ مالكٍ، عن يَحْيَىٰ بنِ سَعِيْدٍ، عن سَعِيْدِ بن المُسَيَّب: يا هَزَّالُ لو سَتَرْتَهُ بِرِدَائِكَ لَكَانَ خَيْراً لك؟ [٢/ ٨٢١ رقم (٣)].

قَال عبدُالملك: هو ماعِزُ بنُ مالكٍ هٰذا المَرْجُومُ.

قيلَ لعَبْدِالمَلِكِ: ولِمَ قال ذٰلك رَسُوْلُ الله [ﷺ] لهَزَّالٍ[1] وقد أمر بِرَجْمِهِ؟ قَالَ: لأنَّ هَزَّالاً هُوَ قَادَهُ إلىٰ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ وَأَمَرَهُ أن يَعْتَرِفَ عَلَىٰ نَفْسِهِ بالزِّنا، وَلَمْ يأمُرْهُ بالسَّتْرِ عَلَىٰ نَفْسِهِ كَمَا أَمَرَهُ أَبُوبَكْرٍ وَعُمَرُ، وَكَانَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] يُحِبُّ سَتْرَ مَنْ زَنَا من أُمَّتِهِ مَا لَمْ يُرفَعْ ذٰلِكَ إِلَيْهِ؛ رَأْفَةً منه، فَإِذَا رُفِعَ ذٰلك إليه لَمْ يَجدْ بُدًّا من إقامةِ حَدِّ اللهِ، يَدُلُّ عَلَىٰ ذٰلك قولُهُ في حَدِيْثِ مالكٍ: «مَنْ أَصَابَ مِنْ هَـٰذِهِ القَاذُوْرَةِ شَيْئاً ـ يَعني الزِّنا ـ فَلْيَسْتَتِرْ بِسِتْرِ اللهِ، فإنَّه مَنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ نُقِمْ عَلَيْهِ كِتَابَ اللهِ» [٢/ ٨٢٥رقم (١٢)].

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الأُتْرُجَّةِ) الَّتي ذَكَر مَالِكٌ**

في حَديثه: أنَّ عُثمانَ بنَ عفَّان قَطَعَ فيها بعدَ أنْ قُوِّمتْ بثلاثةِ دَرَاهِمَ» [٢/ ٨٣٢ رقم (٢٣)].

قَالَ عبدُالمَلكِ: كَانَ مَالِكٌ يَقُوْلُ: كَانَتْ أُتْرُجَّةً تُؤكَلُ. وَقَالَ غَيْرُ مَالِكٍ: كَانَتْ من ذَهَبٍ مثلَ الحُمُّصَةِ. والقَوْلُ في ذٰلك عندنا ما قال مالكٌ: أنَّها كَانَتْ أُتْرُجَّةً تُؤكَلُ[2].

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح(الثَّمَرِ)و(الكَثَرِ)في حديثِ مالكٍ** الَّذي رَوَاهُ عن يَحْيَىٰ بنِ سَعِيْدٍ، عن مُحمَّد بنِ يَحْيَىٰ بنِ حِبَّان، عن رَافِعِ

(١) هَزَّالُ الأسلميُّ هٰذا مترجمٌ في الاستيعاب: ٤/ ٩٩، والإصابة: ٦/ ٥٣٦ وغيرهما.

(٢) سبق ذكرها.

ابن خَدِيْجٍ: أَنَّه سَمِعَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يقولُ: «لا قَطْعَ في ثَمَرٍ وَلاَ كَثَرٍ» [٢/ ٨٣٩ رقم (٣٢)].

قَالَ عبدُالملكِ: أَمَّا الكَثَرُ فجُمَّارةُ النَّخْلِ[1]. وأَمَّا الثمَرُ فَمَا كَانَ في رُؤُوسِ النَّخْلِ وَالشَّجَرِ، وهو مِثْلُ الحَدِيْثِ الآخرِ: «لا قَطْعَ في ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ، ولا حَرِيْسَةِ جَبَلٍ» [حديث رقم (٢٢)] يَعنِي بالثَّمرِ المُعلَّقِ ما كان في رؤُوس النَّخلِ والشَّجرِ لم يُجْدَدْ، وَذٰلِكَ الثَّمَرُ، فَإِذَا آواهُ الجَرِيْنُ ففيه القَطْعُ، والجَرِيْنُ - في كَلَامِ أَهْلِ الحِجَازَ -:[2] هُوَ المَوضعُ الذي يُيَبَّسُ فيه التَّمْرُ، ويُسمُّونه أيضاً: المِرْبَدَ ويُسمِّيه أهلُ [٩٣] العِرَاق: البَيْدَرَ، وأهلُ الشَّامِ: الأَندَرَ، وقد يُسَمِّيه أهلُ البَصْرَةِ: الجُوْخَانَ.

قَالَ عبدُالملكِ: وحَرِيْسَةُ الجَبَلِ:[3] كلُّ ما رَعَىٰ في الجَبَلِ والمَسَارحِ

---

(١) غَريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٨٧، والغريبين: ١٦١٨، والتعليق على المُوَطَّأ: ٢/ ٢٥٨، والفائق: ٣/ ٢٤٧، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٢٨١، والنِّهاية: ٤/ ١٥٢، ويُراجع: العين: ٥/ ٣٤٨، ومختصره: ٢/ ٢٧، وجمهرة اللُّغة: ٤٢٢، وتهذيب اللُّغة: ١٠/ ١٧٦، ومُجمل اللُّغة: ٧٧٨، والتَّمهيد: ١٩/ ٢١٣، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (كثر). في غريبِ أبي عُبَيْدٍ: «الكَثَرُ: جُمَّارُ النَّخلِ في كلام الأنصارِ، وهو الجَذْبُ أيضاً. وفي العين: «الكَثْرُ والكَثَرُ: جُمَّارُ النَّخلِ، ويقالُ: الكَثْرُ: الجَذْبُ وهو الجمَّارُ أيضاً. قال الضَّريرُ: الجَذْبُ: نخلٌ ينبتُ في جذوعِ النَّخلِ فيجذبُ ويؤكلُ جُمَّارُهُ، أي: يُقلَعُ» وفي التَّهذيب: عن أبي عُبَيْدٍ عن أبي عُبَيْدَةَ، وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: «وقال أبوعُبَيْدٍ وغيره...» فلعلَّ صحتها: أبوعبيدة وغيره. وفي الفائق: «الكَثَرُ: جُمَّارُ النَّخلِ، وهو شَحْمُهُ الذي يَخْرُجُ به الكافور، وهو وِعَاءُ الطَّلعِ من جَوْفِهِ، سُمِّي جُمَّاراً وكَثَراً؛ لأنه أصلُ الكوافيرِ، وحيث تَجْتَمِعُ وتكثُرُ».

(٢) كله عن غريب أبي عُبَيْدٍ، ويراجع: التَّمهيد: ١٩/ ٢١٣، ٢٣/ ٣١٣.

(٣) هٰذه اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٩٨، والغَريبين: ٤٢٣، والفائق: ١/ ٢٧١، وغريب ابن الجَوزي: ١/ ٢٠٤، والنِّهاية: ١/ ٣٦٧، ويُراجع: العين: ٣/ ١٣٧، ومختصره: =

من الماشيةِ وَالدَّوَابِّ فلا قَطْعَ فيمَا سُرِقَ منها، وإنَّما فيه الغُرْمُ والنَّكَالُ، فإذَا آواهُ المُرَاحُ ففيه القَطْعُ، والمُرَاحُ: المكانُ الذي تأوي إليه الإبلُ وَالمَاشِيَةُ، فما سُرِقَ منها من مُراحِهَا ففيه القَطْعُ، وكان لَهُ غَلَقٌ[1] أو لم يَكنْ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ[2]

في اليَهُوْد[يِّ] واليَهُوديَّةِ الذين رَجَمَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ «فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَجْنَأُ[3] عَلىٰ المَرْأَةِ يَـقِيْهَا الحِجَارَةَ» [٢/ ٨١٩ (١)] ما مَعنىٰ (يَجْنَأُ)؟

قال عبدُالملكِ: يعني يُكِبُّ عليها[4] حتَّىٰ تَقَعَ [الحِجَارَةُ] علىٰ

= ١/ ٢٧٤، وجمهرة اللُّغة: ٥١١، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٢٩٦، ومجمل اللُّغة: ٢٢٥، والمُحكم: ١/ ١٣١، والتَّمهيد: ١٩/ ٢١٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (سَرَحَ).
جاء في غَريب أبي عُبَيْدٍ ـ رحمه الله ـ: «قال أبوعُبَيْدٍ: فالحريسةُ تفسَّرُ تفسيرين، وبعضهم يجعلها السَّرقة نفسها. . . والتَّفسير الآخرُ: أن تكون الحريسة هي المحروسة فيقول: ليس فيما يحرسُ في الجبل قطعٌ؛ لأنه ليس موضع حرز وإن حُرِسَ» وفي تهذيب اللُّغة: «قال شَمِرٌ: الاحتراسُ: أن يُؤْخَذَ الشيءُ من المَرْعَىٰ. وقال ابنُ الأعرابيِّ: يقال للذي يَسرِقُ الغَنَمَ: مُحْتَرِسٌ، يُقَالُ للشَّاةِ التي تُسْرَقُ: حَرِيْسَةٌ» وفي الغريبين: «ويُقالُ: فلانٌ يأكل الحرسات؛ إذَا سَرَقَ أغنامَ النَّاسِ وأَكَلَهَا فالسَّارِقُ مُحْتَرِسٌ، وهي الحَرَائِسُ. وأنشد:

لَنَا حُلَمَاءُ لا يشبُّ غُلاَمُنَا غَرِيْباً ولا تُأْوَىٰ إِلَيْنَا الحَرَائِسُ

(١) في الأصل: «غلقا».
(٢) هـٰذه الفقرة مؤخَّرة في الأصل عن موضعها، وكان حقُّها أن تكون في أول كتاب الحدود لـٰكن المؤلف لم يلزم الترتيب.
(٣) في الموطأ: «يحنى» بالحاء بدون هَمْزٍ.
(٤) جاء في «تَعْلِيْقِ أبي الوليد الوقَّشِيِّ»: «يقالُ: جنأ الرَّجُلُ يجنأُ: إذا احدَوْدَب ومالَ وانحنىٰ. وأمَّا يجنىٰ ـ بغير همزٍ ـ فهي الرِّوايةُ، والوجهُ ما قُلناهُ، ولو كان مخفَّفَ الهمزةِ من جنأ يجنأ لكان يجنا بالألف مثل قرأ يقرا إذا خُفِّفَ. وروىٰ: «يحنىٰ» ـ بحاءٍ مهملةٍ ـ من حنيتُ =

اليَهُودِيِّ[1] دُونَها. والعَرَبُ تقولُ: أَجْنَىٰ وَأَخْنَىٰ عليه، بالجِيْمِ وَالخَاءِ، وَمعناه: أكبَّ، قال النَّابغةُ الذُّبْيَانيُّ[2]: [٩٤].

أَضْحَتْ خَلاَءً وأَضْحَىٰ أَهْلُهَا احتَمَلُوا   أَخْنَىٰ عَلَيْهَا الَّذِيْ أَخْنَىٰ عَلَىٰ لُـبَدِ

[شرح غريب كتاب الأشربة][3]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الدُّبَّاء) في حديثِ مالكٍ الذي رواه عن نافع، عن ابن عُمر: أنَّ رسولَ الله ﷺ: «نَهَىٰ أن يُنْبَذَ في

= عليه: إذا عطفت عليه... ويروىٰ: «يُحانى عليها» وفي «الاقتضاب» لليفرني: «يُجْنِيءُ علىٰ المرأة» كذا الرِّواية والوجه: (يجنَأ) بالهمزة وفتح النُّون أي: يميلُ وينحني، يقال: جَنِيءَ الرَّجُلُ يَجْنَأُ: إذا احدودَبَ، كذا قال الزُّبيديُّ. وقال صاحبُ «الأفعال» جَنِأَ يَجْنَأُ، وكذلك: هَدِأَ يَهْدَأُ فهو أَهْدَأُ، قال الرَّاجزُ:

* أَجْنَأُ يَمْشِي مِشْيَةَ الظَّلِيْمِ *

ويروىٰ: «أهدأ...». يُراجع: مختصر الزُّبيدي: ٢/ ٩٢. قال الحافظُ أبوعُمر بن عبدالبرِّ: «هٰكذا قال يحيىٰ عند أكثر شُيُوخنا «يحنىٰ علىٰ المرأة» وكذلك قال القَعْنَبِيُّ وابنُ بُكيرٍ بالحاءِ، وقد قيل عن كلِّ واحدٍ منهما «يَجْنى» ـ بالجيم ـ قال أَيُّوبُ عن نافع: يُجافي عنها بيده. وقال مَعمر عن الزُّهريِّ عن سالمٍ عن ابن عُمَر يجافي بيده. والصَّوابُ فيه عند أهل اللُّغة «يَجْنَأ عن المرأة» ـ بالهمز ـ أي: يميلُ عليها، يقال منه: جنأ يَجْنَأُ جَنْئاً وجُنُوْءاً: إذا مالَ، والأجناء: المنجي، ويجنأ ويتجَنَّىٰ بمعنى واحدٍ».

(١) في الأصل: «علىٰ اليهودي عليه».

(٢) ديوان النَّابغة: ١٦. وفي اللِّسان: (خَنَىٰ) «أخنىٰ عليه الدَّهر: إذا مال عليه وأهلكه».

(٣) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/٨٤٢، ورواية أبي مُصعب: ٢/ ٤٥، ورواية محمد بن الحسن: ٢٤٨، والاستذكار: ٢٤ /٢٥٧، والتعليق على الموطأ: ٢/ ٢٥٩، والمنتقىٰ: ٣/ ١٤١، والقبس لابن العَرَبيِّ: ٦٥٢، وتنوير الحَوالك: ٣/ ٥٥، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ١٦٦.

الدُّبَّاءِ والمُزَفَّتِ» [٢/ ٨٤٣ رقم (٥)].

قَالَ عبدُالملكِ: الدُّبَّاءُ: القَرْعَةُ. والمُزَفَّتُ: كلُّ مازُفِّتَ من الآنية بالزِّفتِ.

قَالَ عبدُالملكِ: وقد روي غيرُ ذٰلك أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ رخَّصَ بعدَ ذٰلك في الانتِبَاذِ في الدُّبَّاءِ، والمُزَفَّتِ، والحَنْتَم، وجَميع الأَوعيَةِ والظُّروفِ. وَقَالَ: إنَّ وِعَاءً لا يُحَرِّمُ شَيْئاً، وَقَالَ: «أَلاَ وإنِّي كنتُ نهيتُكُم عن الانتباذِ في الأوعيةِ فانتبذوا، وكلُّ مُسْكرٍ حَرامٌ» فَرَدَّ ذٰلك [إلىٰ] المسكر من الأشربة حيث ما نُبِذَ، وأَحَلَّ ما لم يُسْكِرْ من الأشْرِبَةِ حيثُ ما نُبِذَ، وبهٰذا العَمَلُ، وعليه جَمَاعةُ النَّاسِ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَالحَنْتَمُ:[1] ما كان من الفُخَّار أَخْضَر كان أو أَبيض.

قَالَ عبدُالملكِ: والبِتْعُ[2] في حَدِيْثِ مالكٍ [رقم (٩)]: شَرَابُ العَسَلِ.

---

(١) هٰذه اللَّفظة مشروحة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٨١، وغريب الحربي: ٦٦٦، وغريب الخطَّابي: ١/ ٣٦١، والغريبين: ٢/ ٢٤٧، والفائق: ١/ ٣٢٦، ٤٠٧، والمجموع المغيث: ١/ ٥٠٨، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٢٤٦، والنِّهاية: ١/ ٤٤٨، وغريب الوقشي، واليَفرنيّ

(٢) البِتْعُ: اسمٌ من أسماءِ الخَمر كذا ذكر ابن دِحْيَةَ الكَلْبِيُّ في «تَنْبِيْه البَصَائر» والمجد الفيروزآبادي في «الجَلِيْس الأنيس» وكلاهما في أسماء الخمر. قال ابن دحية: «هو نبيذُ العَسَل لا خلافَ في ذٰلك بين أهلِ اللُّغةِ وأهلِ الفقهِ» ونقل الفيروزآبادي في «الجليس الأنيس» عن «العُباب» للصَّغاني قوله: «البِتْعُ» والبَتْعُ: سلافةُ العنبِ، قال: وقيل: هما نبيذُ العَسَلِ، ثم نَقَلَ عن كُراعٍ [في المنتخب له: ٣٨٦] قوله: نبيذٌ يتخذ من العسل كأنه الخمرُ صَلاَبةً» وقال ابنُ دحيَة: «وقد جاء مفسَّراً أيضاً في الصَّحيحين من رواية شُعيب بن أبي حمزة. وَضَبَطَهُ الفيروزآبادي بقوله: بكسرِ البَاءِ وسكون التَّاءِ المُثناةِ من فوق، والبِتْعُ علىٰ مثال عِنَبٍ. ونقل ابن سِيْدَةَ في «المُخصَّص» علىٰ أبي علي الفارسيّ أنَّه مأخوذٌ من البَتَع ـ بفتح الباء والتاء ـ وهو شدَّة العُنُق. ويُراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٧٦، والنِّهاية: ١/ ٩٤

والغُبَيْرَاءُ:[1] هِيَ الأُسْكُرْكَةُ، وَهِيَ شَرَابُ القَمْحِ. وَالمِزْرُ:[2] شَرَابُ

(١) الغُبَيْرَاءُ (الأُسكركةُ) أو (السُّكركةُ) ذكرها ابنُ دِحْيَةَ الكلبيُّ في «تنبيه البَصَائر» والفيروزآبادي في «الجليس الأنيس» وفي «الغُبيراء» وأحالا علىٰ (السُّكركة) وصدَّر ابن دِحْيَةَ حديثه عنها بحديثِ مالكٍ في «المُوطَّأ» وقال: هٰكذا رواه أكثر رواة «الموطأ» مُرسَلاً وتَفَرَّدَ ابن وَهْبٍ بإسناده عن مالكٍ عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يَسَارٍ، عن عبدالله بن عَبَّاسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «والأسكركةُ نَبِيْذُ الأرْزِ وقيلَ: نَبِيْذُ الذُّرة... ثم قال: وخطب أبوموسىٰ الأشعري فقال: ألا إنَّ خَمْرَ أهلِ المدينةِ البُسرُ والتَّمرُ، وخَمْرَ أهلِ فارسَ العِنَبُ، وخَمْرَ أهلِ اليَمَنِ البِتْعُ وهَو العَسَلُ. وخَمْرَ أهلِ الحبشة الأسكركة وهو الأرز، أسندَه حمَّاد بن سَلَمَةَ في «مُصَنَّفِهِ» ثم أحال ابن دِحْيَةَ علىٰ كتابه «وَهج الجمر في تحريم الخمر» يُراجع الكتاب المذكور ورقة: ٢٦. ولم يذكره الرَّقيق القَيْرَوَانِيُّ في كتابه «قُطب السُّرور في وَصْفِ الأنبذةِ والخُمُرِ» وذكره ابن القَطَّاع وغيره مِمَّن خصَّ أسماءَ الخَمْرِ بالتَّأليف غير مَنْ تقدم ذكره. ولَفْظَةُ (السُّكركة) معرَّبة كذا قال الجَواليقي في المعرب: ٢٣٦. ويُراجعُ: قصد السَّبيل: ١٣٨/٢، ١٣٩، ١٤٢، وفي «الجليس الأنيس» السُّقرقع بقافين، وفي «قصد السَّبيل» ذكرهما وزاد (السُّترقع) بقلب القافِ الأولىٰ تاءً مثناةً فوقية وهي معرَّبةٌ من الحبشيَّة.

يُراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١٧٦/٢، ٢٧٨/٤، والتعليق على الموطأ: ٢/ ٢٦٠، والفائق: ٣/ ٤٦، والنِّهاية: ٢/ ٣٨٣، وتَهذيب اللُّغة: ١٠/ ٤٢٦، والتَّمهيد: ٥/ ١٦٦، فمابعدها، واللِّسان والتَّاج: (غبر) و(سَكَكَ). وأحال الفيروزآبادي في كتابه «الجليس..» علىٰ «المحكم» لابن سِيْدَة وهو معروفٌ، و«فتيا فقيه العرب» وهي رسالة لابن فارس اللُّغوي طبعت في دمشق سنة ١٩٥٨م في مجمع اللُّغة العربيَّة.

(٢) (المِزْر) من أسماء الخمر أيضاً ذكره ابن دِحْيَة في «تَنْبِيه البَصَائرِ» ولم يذكره المجد الفيروزآبادي في «الجليس الأنيس» قال ابن دِحْيَة: «هو ما يُعمل من الذُّرة والشَّعير هٰكذا ثبت في روايةٍ من «الصحيحين»... وقال: في «مُجمل اللُّغة» وهو روايتنا عن أبي جعفر الدَّاريِّ، عن الإمام يحيىٰ بن مندة، عن عمِّه أبي القاسم عبدالرَّحمٰن، عن اللُّغوي أبي الحسين بن فارس مؤلِّفِهِ، قَال: المِزْرُ: نبيذُ الشَّعيرِ، والمِزْرُ الرَّجُلُ الأحمقُ». يراجع =

الذُّرةِ، فَرَدَّ رَسُوْلُ الله [ﷺ] هَـٰذِهِ الأَشْرِبَةَ إِلَىٰ حَدِّ المُسْكِرِ، فَمَا أَسْكَرَ منها فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا لَمْ يُسْكِرْ منها فَهُوَ حَلَالٌ.

قال عبدُالملكِ: وَشَرَابُ الفَضِيْخِ(1) لا يَحِلُّ وإنْ لم يُسْكِرْ، وهو البُسْرُ والرُّطَبُ جَمِيْعاً يُهْشَمَانِ ويُنبذَان، وذٰلك لا يَحِلُّ؛ لأنَّه مِنَ الخَلِيْطَين، وشَرَابُ الخَلِيْطَيْنِ لا يَجُوْزُ وإنْ لَمْ يُسْكِرْ؛ بِهِ جاءَت الآثارُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ.

(شرحُ غريبِ كتابِ القَسامةِ والعُقُول)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله](2)

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (اللَّوْثِ) من البيِّنةِ الذي ذَكَرَ

= صحيح البخاري: ٣/ ٥٢، وصحيح مسلم: ٢/ ٢٠٠، ونصُّ ابن دحية علىٰ ابن فارس في المُجمل: ٨٣٠، ومقَاييس اللُّغة: ٥/ ٣١٩ أيضاً. واللَّفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ٢/ ١٧٦، وتهذيب اللُّغة: ١٣/ ٢٠٩، والتَّعليق على الموطأ: ٢/ ٢٥٩، والفائق للزَّمخشري: ٣/ ٣٦٣، والنِّهاية لابن الأثير: ٤/ ٣٢٤، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (مزر).

(١) الفضْيخُ من أسماءِ الخَمْرِ أيضاً ذكره ابن دِحَيَة في «تنبيه البصائر» والمجد الفيروزآبادي في «الجليس الأنيس» قال ابن دِحْيَةَ: «ثَبَتَ في الصَّحيحين فمن روايةِ أنس بن مالكٍ أنَّ الخمرَ لمَّا حُرِّمَتْ كانت (الفَضِيْخَ) لم يكن لهم شَرَابٌ غيرها، والفَضِيْخُ: بُسْرٌ يشدَخُ، أي: يُفْضَخُ ويُنْبَذُ حَتَّىٰ يُسكرَ في سُرعةٍ من غير أن تَمَسَّهُ النارُ، وقد ذكرنا ذٰلك في صحيح الآثار وروايات علماء الأمصار في كتاب «وَهج الجَمر في تحريم الخمر». يراجع: صحيح البخاري: ٣/ ٢٢٩ (تحريم الخمر) وصحيح مسلم: ٢/ ١٨٩، ووهج الجمر للمؤلف (مخطوط) ورقة: ١٨. ونقل الفيروزآبادي عن الجوهري في الصِّحاح: (فضخ).

(٢) هما كتابان كما في الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٨٤٩، ٨٧٧، ورواية أبي مصعب الزُّهري: ١/ ٢٢١ (العقل)، ٢٥٩، ورواية محمد بن الحسن: ٢٢٦، ٢٣٤، والمنتقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٥١، ٦٦، وتنوير الحوالك: ٣/ ٥٨، ٧٧، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ١٧٤، ٢٠٧.

مالكٌ في كتابه في (القَسامةِ)

«من قال: لا تكونُ القَسامةُ إلاَّ بأَحدِ هـٰذين الوَجهين؛ إمَّا أن يَقُولَ المقتولُ: دمي عندَ فُلانٍ، ويُثبتُ ذٰلك من قَولِهِ بشاهدَيْ عَدْلٍ. أو يَأْتِي ولاةُ القَتِيْلِ بَلَوْثٍ من بَيِّنةٍ وإن لم تَكُنْ قاطعةً علىٰ معاينة القَتِيْلِ» [٢/ ٨٧٩ رقم (٢)]. فقال: سألت عنه مُطَرِّفَ بنَ عبدالله، فأخبرني أنَّه سأل عنه مالكاً، فقال له مالكٌ: اللَّوْثُ: اللَّطْخُ البَيِّنُ[1] مثلُ اللَّفيف من السَّواد والنِّساءِ والصِّبيان يَحْضُرُون ذٰلك، ومثلُ الرَّجُلين والنَّفَرِ يَشْهَدُوْنَ علىٰ ذٰلك وهم غيرُ عُدُولٍ، فتكون القَسَامَةُ معهم، قال لي مُطَرِّفٌ: فقلنا لمالكٍ: فالشَّاهِدُ العَدْلُ؟ قال: ذٰلك لَوْثٌ، وهو أَعْلَىٰ اللَّوْثِ وَأَحقُّهُ وأبيَنُهُ. قال لي مُطَرِّفٌ: وقد كان بعضُ أصحابِ مالكٍ يروي عنه أنه قال: لا يكونُ إلاَّ الشَّاهدُ العَدْلَ، وإنَّما ذٰلك وهمٌ مِمَّن رَوَىٰ ذٰلك فاحذَرْهُ، فإنَّما اللَّوْثُ: التِبَاسُ الأَمْرِ واختِلاَطُهُ، أَلاَ تَرَىٰ أَنَّكَ تقولُ: قد التأثَ هَـٰذَا الأمرُ. وسألتُ عن ذٰلك ابنَ المَاجِشُون فقال لي مثل قول [مُطَرِّفٍ][2]. وسألتُ عنه ابنَ عَبْدِالحَكَمِ، وأَصْبَغَ بنَ الفَرجِ فقالا لي مثله، ورَوياه عن ابنِ وَهْبٍ عن مالكٍ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عبدِالله بنِ أبي بَكْرِ بنِ عَمْرِو بنِ حَزْمٍ، عن أَبيه: أنَّ في الكتاب الَّذِي كَتَبَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ لعَمْرِو بنِ حَزْمٍ في العُقُولِ: «أنَّ النَّفسَ بمائةٍ من الإبلِ، وفي الأنفِ إِذَا أُوعَىٰ جَدْعاً مائةٌ من الإبلِ، وفي المَأْمُوْمَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وفي الجَائِفَةِ مثلُهَا، وفي العَيْنِ خَمْسُوْنَ، وفي اليَدِ خَمْسُوْنَ، وفي

(١) النِّهاية: ٤/ ٢٧٥.

(٢) في الأصل: «مالك».

الرِّجْلِ خَمسون، وفي كلِّ أُصْبُعٍ مما هُنالِكَ عَشْرٌ من الإبل، وفي السِّنِّ خَمْسٌ، وفي المُوْضِحَةِ خَمسٌ، وفي المُنَقِّلَةِ[1] خَمْسَ عَشْرَةَ» [١/ ٨٤٩ رقم (١)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «في النَّفْسِ مائةٌ من الإبلِ» فهي الدِّيةُ كلُّها فإن كان من أهلِ الإبلِ فَمَائةٌ من الإبل، وإن كانَ من أهل الذَّهَبِ فألفُ دِيْنَارٍ عَيْناً وإن كان من أهلِ الوَرِقِ فألفُ دِيْنَارٍ وَخَمْسُمَائة دينارٍ، دَرَاهِمَ علىٰ صَرفِ الدِّينَارِ العَين باثنَيْ عَشَرَ دِرْهَماً. وَأَهْلُ الإبلِ: هُمُ الأعرابُ، أهلُ الصَّحَارَىٰ والبَرَارِي. وأهلُ الذَّهَبِ أهلُ مكَّةَ، وَالمَدِيْنَةِ، وَالشَّامِ، وَمِصْرَ. وأهلُ [٩٥] الوَرِقِ أهلُ العِرَاقِ، وأهلُ الأَنْدَلُسِ.

قالَ: وأمَّا قَولُهُ: «وفي الأَنفِ إِذَاأُوْعِيَ جَدْعاً» فيعني إذا استُوعِبَ جَدْعاً، واستيعابه من أصلِ المارِنِ إلىٰ طَرَفِهِ، والمَارِنُ: ما لانَ من الأَنْفِ وليس العَظْمُ منه، وإذا قُطعَ المَارِنُ ففيه الدِّيةُ كَامِلَةٌ، وما قُطِعَ منه فبِحِسَابِ ذٰلك.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «في المَأْمُوْمَةِ ثُلُثُ الدِّية» فإنَّ المَأْمُومَةَ: هي التي تَبْلُغُ أمَّ الرَّأسِ[2]، ولذٰلِكَ سُمِّيَت المَأْمُوْمةُ، وأمّ الرَّأْسِ: والدُّمَاغُ، وقد يُسَمِّيْهَا

---

(١) «المنقلة» غير موجودة في الموطأ رواية يحيىٰ.

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٦، قال: «ثم الآمة، وقد يقال لها: المأمومة» وفي الزَّاهر للأزهريّ: ٣٦٤: «وهي التي تبلغ أمَّ الرأس، ويقال لها: المأمومة قال ابنُ شُمَيْلٍ: وأمُّ الرأس الخريطة التي فيها الدِّماغ. وقد شرح الأزهريُّ أنواعَ الشجاج وأسماءَها مما جمعه أبوعُبَيْدٍ للأصمعيِّ وغيره، ومن كتاب شَمِرٍ في غريب الحديث، ولم يفسر أحدٌ منهما ما فسَّره شمرٌ فليراجع هناك (الزَّاهر: ٣٦٢ـ٣٦٦). وفي تعليق أبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٢٧٢: «فمن سمَّاها آمةً؛ فلأنَّها أَمَّتِ الدِّماغ، أي: قَصَدَتْهُ. ومن سمَّاها مأمومةً أراد: أنَّ الشَّاجَّ أمَّ بها أمُّ الدّماغ، أي: قصده بها» ولم يذكر الثعالبي في كتابه «ثمار القُلوب» أمَّ الدّماغ، وذكرها المحبي في «ما يعوّل عليه. .» وهو كالاستدارك عليه.

العَلَمَاءُ الآمَّةَ أيضاً، فَإِذَا أَفْضَتْ إلىٰ الدُّماغِ، كَبِرَتْ أَوْ صَغِرَتْ ولو بمَدْخَلِ إبرةٍ فهي مَأمُوْمَةٌ، وَحدُّها من أَصْلِ الحَاجبِ إلىٰ فَوق في دَوْرِ الرَّأسِ في كُلِّ مَوْضِعٍ يُفضِي إلىٰ الدِّمَاغِ، وَلاَ تَكُوْنُ المَأْمُوْمَةُ في الوَجْهِ.

وأمَّا قولُهُ: «في الجَائِفَةِ مِثلُها» فإنَّ الجائِفَةَ ما أَفْضَىٰ إلىٰ الجَوْفِ[1]، كَبِرَتْ أو صَغِرَتْ ولو بمدخَلِ إبرةٍ.

وأمَّا قولُهُ: «وفي اليَدِ خَمْسُوْنَ» «وفي الرِّجل خَمْسُوْنَ» فيعني أنَّ في كلِّ واحدةٍ منهما نِصْفُ الدِّيةِ.

وأمَّا قَولُهُ: «وفي كلِّ أُصْبُعٍ ممَّا هُنَالِكَ عَشْرٌ من الإبل» فيَعني أنَّ كلَّ أُصْبُعٍ من أَصَابعِ اليَدِ والرِّجْلِ عُشْرُ الدِّيةِ، وَالخِنْصِرِ، وَالبِنْصِر، وَالوُسْطَىٰ، وَالمُسَبِّحَةُ، وَالإبهَامُ في ذٰلكَ بالسَّوَاءِ، ثُمَّ في كُلِّ أُصْبُعٍ ثلاثُ أنامِلٍ، وهي مَفَاصِلُ الأَصَابعِ، ففي كلِّ أَنْمُلَةٍ ثُلْثُ عَقْلِ الأُصْبُع، إلاَّ الإبهامَ فَإنَّه ليسَ فيها إلاَّ أنْمُلَتَانِ، ففي كلِّ أَنْمُلةٍ من الإبهام نِصْفُ عَقْلِ الأُصبُع، وإبهامُ اليَدِ والرِّجْلِ في ذٰلك سَوَاءٌ عندَ مَالكٍ، وكُبَراءِ أَصْحَابِهِ، مُطَرِّفٍ، وابنِ المَاجِشُون وَأَشْبَاهِهِمَا، لم يختَلِفُوا في أنَّ إبهامَ اليَدِ كإبهامِ الرِّجْلِ إلاَّ ما كان من ابن نافعٍ، فإنَّه كان يقولُ في إبهامِ اليَدِ إنَّها ثَلاَثُ أَنَامِلٍ، فَجَعَلَ الأنْمُلَةَ الثَّالِثَةَ أصلَ الكفِّ إلىٰ طَرَفِ الكُوْعِ، وذٰلك خَطَأٌ، لم نَسْمَعْ أَحداً قالَهُ غَيْرُهُ، وقد أنكرَهُ أَصْحَابُ مَالكٍ كُلُّهُمْ.

---

(١) الجائفةُ ليست من الشِّجاج، كَذَا قال الوَقَّشِيُّ. قال: وتكون في الظَّهرِ والبَطْنِ. وفي العُباب للصَّغاني (الفاء): «الطَّعنةُ التي تبلغ الجَوْفَ» ولم يذكرها الأزهريُّ في الزَّاهر؛ لأنها لا تدخل في الشِّجاج. ويُراجع المجموع المُغيث: ١/ ٣٧٦.

وأمَّا قَولُهُ: «وفي السِّنِّ خَمْسٌ» فيعني أنَّ في السِّنِّ نصفَ عُشْرِ الدِّية، وأنَّ الأسنانَ في ذٰلِكَ سَوَاءٌ، مُقدَّمُها ومُؤخَّرُها، وأعلاَها وأسفَلُهَا، لأنَّ كلَّها يَقَعُ عليه اسمُ السِّنِّ، وإنَّما قَالَ رَسُوْلُ الله [ﷺ]: «وفي السِّنِّ خَمْسٌ».

وَأَمَّا قَولُهُ: «وَفِي المُوْضِحَةِ خَمْسٌ» فإنَّ المُوْضِحَةَ ما أَوْضَحَ عن العَظْمِ[1]، كَبِرَتْ أو صَغِرَتْ، ولو بِمَدْخَلِ إبْرَةٍ، ففيها نِصْفُ عُشْرِ الدِّيةِ.

وأمَّا قولُهُ: «وَفِي المُنَقِّلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ» فيعني أنَّ فيها العُشْرَ ونِصْفَ العُشْرِ من الدِّية، والمُنقِّلةُ[2]: ما طَارَ فَراشُ[3] الرَّأسِ، أو مَا نَقَلَ منها [فَرَاشُ] العِظَامِ، وبينَها وبينَ الدِّمَاغِ صِفَاقٌ صَحِيْحٌ[4].

قَالَ عبدُالملكِ: والهَاشِمَةُ في عَقلِها مثلُ المُنْقِلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ، وهي التي تَهْشِمُ فَراشَ الرَّأسِ وتَصْدَعُهُ[5]، ثُمَّ هو مُسْتَمْسِكٌ، وبَيْنَهَا وَبَيْنَ الدِّمَاغِ

---

(١) في تعليق الوقَّشيِّ: ٢/ ٢٧١: «أي: تُبدي وَضَحَهُ، وهو بَيَاضُ العَظْمِ» وفي الزَّاهر للأزهريّ: ٣٦٣ عن الشَّافعي رحمه الله: «وليس في شيءٍ من الشِّجاج قِصَاصٌ إلاَّ في المُوضِحةِ، وأمَّا غيرُها من الشِّجاج ففيها الدِّيةُ». ومثله في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٦.

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٦، والزَّاهر: ٣٦٤. وفي تعليق أبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٢٧٢: «وهي التي تخرجُ عظاماً صِغاراً شُبِّهَتْ تلك العظام بالنَّقل وهي صغارُ الحجارةِ. وبعضُ المالكيَّة يجعلُ الهَاشِمَةَ والمُنَقِّلَةَ سَوَاءً وذٰلك غَلطٌ، وكيف يصِحُّ هٰذا وفي الهاشمةِ عشرٌ من الإبل عند جمهور الفقهاءِ، وفي المُنَقِّلةِ خَمْسَ عَشْرَةَ؟!».

(٣) جاء في اللِّسان: (فرش) «فَرَاشُ الرَّأسِ: طرائقُ دقاقٌ من القِحْف، وقيل: مارَقَّ من عظم الهامة، وقيل: كلُّ رقيقٍ من عظمٍ فراشةٌ، وقيل: كلُّ عظم ضُرِبَ فطارت منه عظامٌ رقاقٌ فهي الفراشُ...» وذكرَ حديثَ المُوَطَّأ.

(٤) الصِّفَاقُ: جلدةٌ رقيقةٌ تحت الجلد الأعلىٰ وفوق اللَّحم.

(٥) غريب أبي عبيد: ٣/ ١٧٦، والزَّاهِرُ: ٣٦٣. قال أبومنصور الأزهريّ: «وكان ابنُ الأَعْرَابِيِّ بعدَ (الموضحةِ): (المقرِّشة) قال: وهي التي يصير منها في العظم صديع مثل الشعر ويُلمس =

صِفَاقٌ صَحِيْحٌ، فَإِذَا تَشَظَّىٰ[1] الفَراشُ ونُقِلَتْ منه العِظَامُ فعندَ ذٰلِكَ تكونُ مُنْقَلةً، والمُوضِحَةُ والمُنْقِلَةُ والهَاشِمَةُ تكونُ في الرَّأسِ، ودوره في الجبهةِ وَالوَجْهِ حَدَّها من اللَّحْيِ الأعْلىٰ إلىٰ فَوقٍ، ولا تكونُ في اللَّحْيِ الأسْفَلِ، ولا في الأنفِ؛ لأنَّهما عَظمان مُنفردان من الرَّأسِ، وما كان فيهما من مُنقلةٍ ومُوْضِحَةٍ أو هَاشِمَةٍ فليست كهَاشِمَةِ [٩٦] الرَّأسَ ومُوضِحَتِهِ ومُنْقِلَتِهِ، وإنَّما هي كَجُرحٍ من سائرِ الجِرَاحِ التي ليس لها عَقْلٌ مُسَمًّى، يكون في عَمدِهَا القَوَدُ، وليسَ في خَطئها شيءٌ، إلاَّ أن يشينَ بعدَ البُرْءِ فيكونُ في شَـيْنِها حُكُوْمَةٌ.

قَالَ عبدُالملكِ: وقد يكونُ في الرَّأسِ والجَبْهَةِ والوَجْهِ شِجَاجٌ غيرُ هـٰذا، قد جَرَىٰ ذِكرُها في كُتُبِ [أهلِ] العِلْمِ من قولِ مَالكٍ وَغَيْرِهِ وهي: (الدَّامَيةُ)، [و(الحَارِصَةُ)، و(السِّمْحَاقُ)،][2] و(البَاضِعَةُ)، و(المُتَلاَحِمَةُ)، و(المِلْطَىٰ)، و(المُوضِحَةُ) و(الهَاشِمَة)، و(المُنْقِلَةُ)، و(المَأمُومَةُ) فهي كلُّها عشرٌ، مُسمَّياتٌ بأسْمَائِهَا، مَوْصُوْفَةٌ بِصِفَاتِها، مُخْتَلِفَةٌ في إقرارها، فأوَّلُها: (الدَّاميَةُ) وهي التي تَدْمِي بخَدْشٍ أو خدشٍ[3]. ثُمَّ فوقَها (الحَارِصَةُ) وهي التي

= باللِّسان لخفائه».

(١) في اللِّسان: (شَظىٰ) «وتَشظَّىٰ الشَّيْء: تفرَّق وتَشَقَّق وتطاير قال:

يَا مَنَ رأىٰ لي بُنَيَّ اللذَيْنِ هُما ... كَالدُّرَتَين تَشَظَّىٰ عَنْهُمَا الصَّدَفُ»

وكان حَقُّه أن يقول: «قالت» لأنَّ الشِّعرَ لامرأةٍ، لكنَّه نظراً إلىٰ أنه لا يَعْرِفُ قائله، قال: «قال» يُريد ناظم الشِّعْرِ سواء أكان رجلاً أم امرأة، وقائلة البيتِ عائشةُ بنتُ عبدِالمَدَان زوجة عُبَيْدِالله بن العبَّاس بن عبدالمطلب، وقد قتل بُسر بن أرطأة وَلَدَيها والقِصَّة مشهورةٌ.

(٢) ساقط من الأصل مذكورة بعد أثناء التَّفصيل، ويدلُّ علىٰ سقوطها أيضاً قوله: «فكلُّها عشرٌ».

(٣) هكذا في الأصل. والدَّامية في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٧، والزَّاهر: ٣٦٣ وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: «وهي التي تدمىٰ من غير أن يسيلَ منها دَمٌ. ومنها الدَّامِعَةُ وهي التي يسيل منها دم» =

تَحْرِصُ الجلدَ، أَي: تَشُقُّهُ شقًّا قَلِيلاً[1]، ومنه قيل: حَرَصَ القَصَّارُ الثَّوبَ: إِذَا شَقَّه. ثمَّ فوقها (السِّمْحَاقُ) وهي التي تَسلخُ الجلدَ وحدَه[2]، كأنَّها تكشطُه عن اللَّحْمِ، ثم فَوقها (الباضِعَةُ) وهي التي تبضَعُ اللَّحْمَ بعدَ الجِلْدِ[3]، أَيْ: تَشُقُّهُ. ثم فَوقها (المُتَلَاحِمَةُ) وهي الَّتِي قد أحدَّت في اللَّحْمِ فَقَطَعَتهُ في غير موضعٍ[4]، ثُمَّ

= وفي الزَّاهر ذكر أبومنصور الأزهري ـ رحمه الله ـ عكس ذلك فقال: «الدَّامعةُ: وهي التي تدمعُ بقطرةٍ من دَمٍ، ثم الدَّامِيَةُ وهي أكثرُ من الدَّامِعَةِ» وجمع بينهما الوَقَّشِيُّ في تعليقه: ٢/ ٢٧٢ فقال: «ثم الدَّامِيَةُ ويقال لها: الدَّامِعَةُ، وهي التي يسيلُ منها دَمٌ. ومن النَّاس مَنْ فرَّق بينهما، فجعل الدَّاميةَ هي التي تَدْمَىٰ من غير أن يسيلَ منها دَمٌ، وجعَلَ الدَّامعةَ التي يَسيلُ منها دَمٌ كما يَسيلُ الدَّمعُ من العَيْنِ».

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٤، والزَّاهر: ٣٦٢، قال أبوعُبَيْدٍ: «وأول الشِّجاج الحارصَةُ...» وأورد نَصّ ما جاء هنا ثم قال: «ويقال لها: الحَرْصَةُ أيضاً» ومثله في الزَّاهر وتعليق الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٢٧٢.

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٥، قال: «وكلُّ قشرة رقيقة أو جلدة رقيقة فهي سِمْحَاقٌ، فإذا بلغت الشَجَّة تلك القشرة الرَّقيقة حتىٰ لا يبقىٰ بين العَظم واللَّحْم غيرها فتلك الشجَّة هي السِّمْحَاقُ». وفي غريب أبي الوليدِ الوَقَّشِيِّ: «وكلُّ قشرةٍ رقيقةٍ سِمْحَاقٌ، ويقال: علىٰ ثُربِ الشَّاةِ سَمَاحِيْقُ من شَحْمٍ، وعلىٰ السَّماء سَمَاحيقُ من غَيْمٍ، أي: شيءٌ رقيقٌ» هٰذا إنَّما نقله أبوالوليد من الغريب المصنَّف لأبي عُبَيْدٍ. يُراجع غريب المصنَّف: ١/ ٢٣٨ (ط تونس).
قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ أيضاً: ويقال لها أيضاً (المِلْطَاءُ) بالمدّ، و(المِلْطَىٰ) بالقصر، و(المِلْطَاةُ) بالتَّاء. وشكَّ أبوعُبَيْدٍ في (المِلْطَاءِ) فقال: لا أدري أمقصورة أم ممدودة؟ وقال الخليلُ: بالمدّ علىٰ وزن حِرْبَاءَ». يراجع: العين: ٧/ ٤٣٥، ومختصره: ٢/ ٢٧٩، قال: «المِلْطَاءُ ـ بوزن الحِرْبَاءِ ـ ممدودٌ مذكر. قال: وهي الشَّجَّةُ التي يُقال لها: السِّمْحَاقُ، يقال: شج رأسه شجَّةً ملطاء».

(٣) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٥، والزَّاهر: ٣٦٣.

(٤) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٥، وغريب المصنَّف له: ١/ ٢٣٨، والزَّاهر: ٣٦٣.

فَوْقها (المِلْطَىٰ) وهي دُونَ المُوْضِحَةِ[١]، بينها وبينَ العَظمِ صِفَاقٌ رَقِيْقٌ. ثمَّ فَوْقَها (المُوضِحَةُ) وهي التي أوضَحَتْ عن العَظْمِ، وقد فَسَّرْتُها لَكَ وما فوقها من الهَاشِمَةِ، وَالمُنْقِلَةِ، والمَأْمُوْمَةِ، وأمَّا هَـٰذِهِ التي سَمَّيْتُ لَكَ دُون المُوْضِحَةِ، فليس لواحِدةٍ منها عَقْلٌ مُسمًّىٰ، لٰكنْ في عمدِهَا القِصَاصُ، وفي خَطَئِهَا حُكُوْمَةٌ إنْ بَرِأَتْ علىٰ عَثْلٍ، والحُكُوْمَةُ في ذٰلك علىٰ قَدْر شَيْن العَثْلِ وقَدْر صَاحِبهِ في الرِّجال، وإن بَرِأَتْ عَلَىٰ غيرِ عَثْلٍ علىٰ استِوَاءٍ وَالتِئَامٍ فَلاَ شَيْءَ في خَطَئِهَا. والعَثْلُ: العَيْبُ[٢]، وذٰلك أن يَبْرَأَ الجُرْحُ علىٰ عِوَجٍ أو عَلَىٰ لَحْمٍ نَاتِيءٍ أو ما أَشْبَهَ ذٰلِكَ من الأَمْرِ الَّذي يَشِيْنُ وَيَعِيْبُ.

قَالَ عبدُالملكِ: وقد وَهِمَ شَارِحُ العِرَاقيِّين[٣] في السِّمْحَاقِ حين جَعَلَها فيما بينَ المِلْطَىٰ والمُوْضِحَةِ، وليسَ بينَ المِلْطَىٰ والمُوْضِحَةِ دَرَجَةٌ؛ لأنَّ المِلْطَىٰ إنَّما بينها وبينَ المُوضحة صِفَاقٌ رَقِيْقٌ، فَإذَا شُقَّ ذٰلك الصِّفَاقُ كانت مُوْضِحَةً، وإنَّما السِّمْحَاقُ بينَ الحَارِصَةِ وَالبَاضِعَةِ؛ لأنَّ الحَارِصَةَ التي تشقُّ الجِلْدَ، وَالبَاضِعَةُ التي تَشُقُّ الَّلحْمَ، والسِّمْحَاقُ فيما بَيْنَهُمَا التي تَسْلَخُ الجِلْدَ كأنَّها تَكْشِطُهُ عن الَّلحْمِ، ولذٰلِكَ وَصَفَهَا ذُوالرُّمة في شِعْرِهِ ـ حينَ ذَكَرَ سَلْخَ الذِّئْبِ جِلْدَةَ السَّلاَ عن الجَنِيْنِ ـ فقَالَ[٤]:

---

(١) تقدَّم أنها (السِّمحاق).

(٢) اللِّسان: (عثل).

(٣) هو أبوعُبَيْدٍ القاسم بن سَلَّامٍ الهَرَوِيُّ صاحبُ «غريب الحديث»، و«غريب المصنَّف» الإمام المُحدِّث، اللُّغوي، العلاَّمة، وقد تعمَّد المؤلِّف إخفاءَه، وقد نَقَلَ أكثرَ فوائِدِ كتابه ولم يُشر إليه ـ سامحه الله وعفا عنه ـ وقد تكرر مثل هـٰذا فيما تقدم.

(٤) لم يرد في ديوان ذي الرُّمة؟ وورد في بعضِ نُسخ غَريب الحَديث لأبي عُبَيْدٍ دون نسبة. =

يَشُقُّ سَمَاحِيْقَ السَّلاَ عَنْ جَنِيْنِهَا أَخُو قَفْرَةٍ بَادِ السَّغَابَةِ أَطْحَلُ

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شهابٍ، عن عِرَاكِ بن مالكٍ، عن سُليمان بن يَسَارٍ «أنَّ رَجُلاً من بني سَعْدِ بنِ لَيْثٍ أجرَىٰ فَرَساً فَوَطِيءَ علىٰ أُصْبُعِ رَجُلٍ من جُهَيْنَةَ فَنُزِيَ فِيْهَا[1] فَمَاتَ» فَقَضَىٰ فيها عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ بالقَسَامَةِ. [٢/ ٨٥١ رقم (٤)].

قَالَ [٩٧] عبدُالمَلكِ: معنىٰ نُزِيَ فيها[2]: تَمَادَىٰ سَيَلاَنُ الدَّمِ من الأُصْبُعِ حَتَّىٰ مَاتَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الغُرَّة) في حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعْيدِ بن المُسيَّب: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَضَىٰ في الجَنِيْنِ يُقْتَلُ في بَطْنِ أمِّه بغُرَّةٍ عَبْدٍ أو وَلِيْدَةٍ، فَقَالَ الذي قُضِيَ عليه: كَيْفَ أَغْرَمُ مَا لاَ شَرِبَ ولاَ أَكَلْ، ولا نَطَقَ ولا اسْتَهَلْ، ومِثْلُ ذَلِكَ يُطَلْ[2]؟!

= يراجع غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٥ (هامش).

(١) في الموطأ رواية يحيىٰ فنزىٰ منها.

ويُراجع في (نزا) النِّهاية: ٥/ ٤٣، واللِّسان (نزا) وفي غريب الوَقَّشِيِّ: «قال قوم من أهل اللغة: هٰذا تَصحيفٌ، وإنما هو «فنزف» أي جرىٰ منها دم كثير ضَعَّفه. ويجوز عندي أن لا يكون تصحيفاً؛ لأنَّه يقال: نزا ينزو نزواً: إذا وَثَبَ، وقصعةٌ نازيةٌ ونزيَّةٌ: إذا كان لها جوفٌ كبيرٌ، ونزا الشَّعر ينزو: إذا ارتفع وتجاوز حدّه فيكون المراد: أن الأصبع وَرَمَتْ وانتَفَخَتْ انتفاخاً مُفرطاً. وقيل: إنَّه من النُّزَاءِ وهي علة تأخذ المَعِزَ فتبولُ الدَّمَ فتموت ويسمّىٰ التُّقاز أيضاً...».

(٢) في الموطأ «بَطَلْ» هكذا مضبوطة بالشَّكل.

قال أبوالوليد الوقشيُّ في «التعليق على الموطأ»: ٢/ ٢٦٨: «روي (بَطَلْ) و(يُطَلّ) الأول من البُطلان، والثاني: من طُلَّ دمه فهو مَطْلُوْلٌ: إذا لم يكن فيه قَوَدٌ ولا عَقْلٌ» وفي اللِّسان: =

فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]: إِنَّمَا هَـٰذَا من إِخْوَانِ الكُهَّانِ» [١/ ٨٥٥ رقم (٦)].

قال عبدُالملكِ: [لَيْسَت] الغُرَّةُ العَبْدَ أَو الوَليدةَ، إِنَّمَا الغُرَّةُ: المَمْلُوْكُ ذَكَراً كَانَ أَوْ أُنثىٰ، والغُرَّةُ مرَّ به[1] في الحَدِيْثِ ثُمَّ فسَّرها بالعبدِ أو الوليدةِ[2]، وَلَيْسَتِ الغُرَّة مُضَافةً إلىٰ العَبْدِ ولا إلىٰ الوليدةِ، وكذٰلِكَ هُوَ في حَدِيْثِ

= (طلل) «الطَلُّ: هَدْرُ الدَّم: وقيل: هو أن لا يثأر به، ولا تُقبلَ ديتُهُ، وقد طَلَّ الدَّمُ نفسه طَلَلاً وطللته أنا... أبوزيدٍ: طُلَ دَمُهُ وأطله الله؛ ولا يقال: طَلَّ دَمُهُ بالفتح. أبوعُبَيْدة والكسائيُّ يقولان. ويقال: أُطِلَّ دمه. أبوعُبَيْدَةَ فيه ثلاث لُغَاتٍ: طَلَّ دَمُهُ، وطُلَّ دَمُهُ، وأُطِلَّ دَمُهُ».

وفي شعر تأبَّط شرًّا: ٢٤٧

إِنَّ بالشِّعْبِ الَّذِيْ دُوْنَ سَلْعٍ ... لَقَتِيْــلاً دَمُــهُ مَــا يُطَــلُّ

وربما نسب البيت والقصيدة التي منها البيت إلى الشنفري، يراجع: ديوانه: ١١٧.

(١) كذا جاء في الأصل.

(٢) هـٰذا تفسير المقصود بها لا تفسير اللَّفظة نفسها، وتفسيرُ اللَّفظةِ جاء في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٧٦، وغريب ابن قتيبة: ١/ ٢٢٢، والغريبين: ١٣٦٧، والتَّعليق على المُوَطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيّ: ٢/ ٢٦٨، وغريب ابن الجوزيّ: ٢/ ١٥١، والنِّهاية: ٣/ ٣٥٣.

قال ابنُ قتيبة: «سُمِّيا بذٰلك؛ لأنَّها غُرَّةُ ما يَملكُ الرَّجُلُ أي: أفضلُهُ وأشهرُهُ والعربُ أيضاً تجعلُ الفَرَسَ غُرَّةً؛ لأنَّه غرةُ ما يُمْلَكُ وقال ابنُ أحمرَ: [ديوانه: ١٠٧]

إِنْ نَحْنُ إِلاَّ أُناسٌ أَهْلُ سَائِمَةٍ ... مَا إِنْ لَنَا دُوْنَها حَرْثٌ وَلاَ غُرَرُ

وشبيه بذٰلك في «تعليق الوقشي» وزاد: «أو من قَوْلِهِمْ: فُلانٌ غَرِيْرٌ بهـٰذا الأمر؛ أي: كَفِيْلٌ به؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يتكفَّل بأمر مولاه». وفي «النِّهاية» عن أبي عمرو بن العَلاَء: الغُرَّةُ عَبْدٌ أبيضُ، أو أَمَةٌ بَيْضَاءَ، وسُمِّي غُرَّة لبياضِهِ، فلا يقبل في الدِّية عبدٌ أسود ولا جارية سوداء، وليس ذٰلك شرطاً عندَ الفُقَهَاءِ، وإنَّما الغُرَّةُ عندهم ما بلغ ثمنُه نصفَ عُشر الدِّية من العَبيد والإماءِ». ونقل صَاحِبُ الغَريبين عن أبي سعيد الضَّرير: الغُرَّة عند العرب أَنْفَسُ شَيْءٍ يُمْلَكُ.

حَمَلِ بن مالكِ بن النَّابغةِ[1] حينَ أَتَىٰ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «كُنتُ بينَ جَارِيَتَيْنِ لِي فَضَرَبَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَىٰ بِمِسْطَحٍ[2] فَأَلْقَتْ جَنِيْناً مَيِّتاً وَمَاتَتْ، فقضَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بِدِيَةِ المَقْتُولِ علىٰ عاقلةِ القَاتِلَةِ، وجَعَلَ في الجَنِيْنِ غُرَّةً، عبداً أو وَلِيْدَةً».

قال عبدُالملكِ: ومنه قولُ مُهَلْهِلٍ[3]:

---

(١) حديث حَمَلٍ في غَريبِ أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٧٥، ويراجع: الاستيعاب: ١/ ٤٢٨، والتَّمهيد: ٦/ ٤٧٩، وذكر الحافظ ابن عبدالبرِّ اسمي الجاريتين، وأخبار حَمَلٍ في أسد الغابة: ٢/ ٥٨، والإصابة: ٢/ ١٢٥، وطبقات ابن سعدٍ: ١/ ٣٦، ١٧٦، والتاريخ الكبير: ٣/ ١٠٨، والجرح والتَّعديل: ٣/ ٣٠٣، والإكمال: ٢/ ١٢٢ وغيرها.
و(حَمَل) بالحاء المهملة وفتحتين. قال الحافظ ابن ناصر الدِّين في التَّوضيح: ٢/ ٤٣٠ حَمَل بحاءٍ. قلتُ: مهملة مفتوحة كالميم. قال: حَمَلُ بن مالكِ بن النَّابغة. قلتُ: ويقال: حَمَلَةُ بن مالكٍ».
أقول ـ وعلىٰ الله أعتمدُ ـ: وهو هُذَليٌّ يُكنىٰ أبانَضْلَةَ، استعمله رَسُوْلُ اللهِ ﷺ علىٰ صَدَقَات هُذَيْلٍ نَزَلَ البَصْرَةَ، وله بها دارٌ، عَاشَ إلىٰ خلافة عُمَرَ. قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «جاء ذكره في حديث أبي هُريرَةِ في «الصَّحيح» في قصَّةِ الجَنين. ورواه أبوداود والنَّسائي بإسنادٍ صحيح أيضاً من حديث ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما».

(٢) شرحه المؤلِّف كما سيأتي.

(٣) البيتان في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٧٦، لمُهَلْهِل، وهو شاعرٌ جاهليٌّ اسمه امرؤ القيس، وقيل: عديٌّ ـ قاله ابن سلاَّمٍ ـ، ابن ربيعة، من بني جُشم بن بكر، من بني تَغلب، خال امرؤ القيس، وجدُّ عَمْرِو بن كلثوم لأمِّه. قَادَ حَرْبَ البَسُوْسِ علىٰ إثرِ مقتل أخيه كُليبٍ. مات في البادية بعد تقدم سنة، وقيل: مات أسيراً. أخباره في معجم الشعراء: ٢٤٨، وطبقات الشعراء: ٣٩، والمؤتلف والمختلف: ١١. ولقبه في كشف النِّقاب لابن الجوزي: ٤٣٧، ونزهة الألباب للحافظ ابن حجر: ٢٠٧، لقِّب بذلك؛ لأنَّه أول من هلهلَ الشِّعرَ؛ أي: أطاله، قال أبوهلال العسكري في الأوائل: ٢/ ١٩٤ «أول من قصَّد القصائد مُهلهل يقول =

كلُّ قَتِيْلٍ في كُلَيْبٍ غُرَّهْ

حَتَّىٰ يَنَالَ القَتْلَ آلُ مُرَّهْ

يقولُ: كلُّ قَتِيْلٍ بكُلَيْبٍ فليسَ بكُفْوءٍ لَهُ، إنَّمَا هُمْ بِمَنْزِلَةِ العَبِيْدِ وَالإِمَاءِ، حتَّىٰ أَقْتُلَ آلَ مُرَّةَ فَهُمُ الأَكَفَاءُ حِيْنَئِذٍ.

قَالَ عبدُالملكِ: والمِسْطَحُ[1]: عُوْدٌ من أَعوادِ الخِبَاءِ أو الفِسْطَاط، قال مَالكُ بنُ عَوْفٍ النَّضْرِيُّ[2]:

= الفرزدق: [ديوانه: ٢/ ١٥٩ دار صادر].

[وأخو بَنِي قَيْسٍ وهُنَّ قَتَلْنَهُ]   ومُهَلْهِلُ الشُّعَرَاءِ ذَاكَ الأَوَّلُ

يُراجع: العمدة: ١/ ٨٧، والشِّعر والشُّعراء: ٢٩٧. ويراجع أيضاً: غاية الوسائل إلىٰ معرفة الأوائل لابن باطيش: ورقة ٢٢٥ بخطه.

والشاهد الذي أورده المؤلِّف قاله مهلهل لما قتل بجيراً ابن أخي الحارث بن عُبَادٍ وقال: بُؤْبِشِسْعِ نَعْلِ كُلَيْبٍ، وَقَال مُهَلْهِلٌ:

كلُّ قَتِيْلٍ في كُلَيْبٍ حُلاَّم

حَتَّىٰ ينالَ القَتْلُ آلَ همَّام

كُلُّ قتيل... ... البيتين

يراجع الخبر في الأغاني: ٥/ ٤٥ فما بعدها (ط) دار الكتب والخبرُ مشهورةٌ في كتب الأدب وغيرها.

(١) الشَّرحُ كلُّه لأبي عُبَيْدٍ، رحم الله أباعُبَيْدٍ، يُراجع: غريب الحديث له: ١/ ١٧٥.

(٢) النَّضْرِيُّ ـ بالضَّاد المُعْجَمَةِ ـ هَـٰكَذَا هُنا وفي غَرِيْبِ أبي عُبَيْدٍ والصَّحِيْحُ أنَّه (النَّصْرِيُّ) بالصَّاد المهملة، منسوب إلىٰ (بني نَصْر بن مُعاوية بن بكر بن هَوَازن) وهو مالكُ بن عَوْف بن سَعِيد ابن ربيعة بن يربوع، أبوعليٍّ. كَانَ رَئِيسَ المشركين يومَ حُنين. ثم أسلمَ، وكان من المؤلَّفةِ قلوبهم، وشهد القادسيَّةَ وفتحَ دمشق. هو معدودٌ في شُعَرَاء الصَّحَابةِ وأوردَ له الحافظ ابن عَسَاكر في تاريخه بعضَ شعرِهِ. وذكره خَليفة بن خياطٍ في عمَّالِ النَّبيِّ ﷺ علىٰ هَوَازِن، =

تَعَرَّص ضَيْطَارٌ خُزَاعَةَ دُونَنَا وَمَا خَيْرُ ضَيْطَارٍ يُقلِّب مِسْطَحَا

قال عبدُالملكِ: والضَّيْطَارُ: العِلْجُ الضَّخْمُ، والكثيرُ: ضَيَاطِرَةٌ، يَقُوْلُ: لَيْسَ مَعَهُ سِلاَحٌ يُقَاتِلُ به غير مِسْطَحٍ، يعني عُوْدَ الخِبَاءِ كَمَا فَعَلَ العِلْجُ وَالعَبْدُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعيدِ بنِ المُسَيَّب: أَنَّه كَانَ يَقُوْلُ: «في الشَّفَتَيْنِ الدّيةُ كَامِلَةً، فإذا قُطِعَتِ السُّفْلَىٰ فَفِيْهَا ثلثا الدِّية» [٢/ ٨٥٦ رقم (٦)].

قال عبدُالملكِ: كان مالكٌ يَقُوْلُ: هَـٰذَا قَوْلٌ شَاذٌّ لَيْسَ عليه جَمَاعَةُ العُلَمَاءِ، وَالسُّفْلَىٰ وَالعُلْيَا في دِيَتِهِمَا سَوَاءٌ، في كُلِّ وَاحِدةٍ نِصْفُ الدِّيَةِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ [٩٨] حَديثِ مالكٍ

= وَنَصْرٍ، وثقيفَ، وسعدِ بن مالكٍ، وَسَمَّاهُ (عوف بن مالك) قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «كذٰلك قال، وكأنه انقَلَبَ عليه، والمعروف مالك بن عَوْفٍ. ومن طرائف الأخبار أنَّ مالكاً ـ رضي الله عنه ـ هـٰذا لمَّا فُتحت دمشق سَكَنَهَا فأقطَعَهُ معاويةُ ـ رضي الله عنه ـ داراً كانت كنيسة للنَّصَارَىٰ عُرفت بعد ذٰلك بدار بني نَصْرٍ، وخاصم النَّصارىٰ فيها أيام عمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ فردَّها عليهم، فلما ولي يزيد بن عبدالملك ردَّها علىٰ بني نصرٍ. عن (تاريخ مدينة دمشق)». يُراجع: الاشتقاق: ٢٩٢، والمعارف: ٨٦، ٣١٥، ومغازي الواقدي: ٢/ ٨٨٥، وسيرة ابن هشام: ٢/ ٤٣٧، والمحبر: ٢٤٦، ٤٧٣، والإكمال: ١/ ٣٩٠، وتاريخ خليفة: ٥٧، ٦٠، والإصابة: ٤/ ٧٤٣، ٥/ ٧٤٢.

البيت الذي أنشده له المؤلِّف في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٧٥، وهو في التهذيب: ٤/ ٢٧٩ وفيه (عوف) ١١/ ٤٩٠ وفيه مالك. وكذٰلك هو في اللِّسان في موضعين في الأول عوف، وفي الثاني مالك تبعاً المذكور في اسمه الذي مَرَدُّهُ الوَهْمُ، يقولُ أبومِحْجَنٍ الثَّقَفِيُّ:

هَابتِ الأَعْدَاءُ جَانِبَنَا ثُمَّ تَغْزُونا بني سَلِمَهْ
وَأَتَـانَـا مَـالِـكٌ بِهِـمُ نَاقضاً للعَهْدِ والحُرُمَهْ

الَّذي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بنِ سَعِيْدٍ: أَنَّه سَمِعَ سُليمانَ بنَ يَسَارٍ يذكُرُ أنَّ المُوْضِحَةَ في الوَجْهِ مثلُ المُوضِحَةِ في الرَّأسِ، إلاَّ أنْ يَعِيْبَ الوَجْهُ فيُزَادَ في عَقْلِهَا مَا بَيْنَهَا وبينَ نِصْفِ عَقْلِ المُوضِحَةِ» [١/٨٥٨ رقم (٦)].

قال عبدُالملكِ: قَدِ اختَلَفَ قولُ مَالكٍ في الزِّيَادَةِ في شَيْنِ مُوضِحَةِ الوَجْهِ، فَمَرَّةً قالَ بقَولِ سُليمان بن يَسَارٍ في هَـٰذا الحَدِيْثِ، وَمَرَّة قَالَ: يُزاد فيها مبلغُ الشَّينِ وإنْ جَاوَزَ عَقْلُهَا. وَقَالَ مَرَّةً: لاَ أَرَىٰ أن يُزادَ فيها شيْءٌ وإن شانت، إنَّما هو حديثٌ حدَّثَنِيْهِ يَحْيَىٰ بنُ سعيدٍ، عن سُليمان بنِ يَسَارٍ، لم يَبْلُغْنِي أَنَّ أَحَداً قَالَ ذٰلكَ غَيْرَهُ.

وَاختَلَفَ قَوْلُ بعض أَصْحَابِ مَالكٍ باختِلاَفِهِ.

قال عبدُالملكِ: فَأَحَبُّ قَوْلِهِ إليَّ، وأقواهُ عندي في الحُجَّة واتباعِ السُّنةِ أن لا يزادَ فيها للشَّين شَيءٌ؛ لأنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ حِيْنَ قَالَ: «وفي المُوْضِحَةِ نِصْفُ عُشْرٍ قد علم أنَّها تَبْرأُ علىٰ شَيْنٍ وعلىٰ غيرِ شَيْنٍ، فلم يَسْتَثْنِ فيها شَيْئاً، فلا يكونُ لأحدٍ أن يزيدَ علىٰ فريضةِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ.

ومن الدَّليل علىٰ أنَّه لا يَنْبَغِي أن يُزادَ للشَّيْنِ: أنَّ المُوْضِحَةَ تكونُ بقَدرِ مَدْخَلِ إبرةٍ فَيَكُوْنُ فيها نِصْفُ عُشْرِ الدِّيةِ، وَتَكُوْنُ شِبْراً فَلاَ يُزَادُ فيها شَيْءٌ علىٰ نِصْفِ عُشْرِ الدِّيةِ؛ لأنَّها مُوْضِحَةٌ علىٰ كلِّ حالٍ.

وَمِنَ الحُجَّةِ في ذٰلك أَيْضاً: أنَّ المُوْضِحَةَ قد تَبْرأُ، أو تَعُوْدُ لهَيْئَتِهَا فَلا يَنْقُصُ من عقلِهَا شَيْءٌ.

وَمِنَ الحُجَّةِ في ذٰلك أَيْضاً: أنَّ المُوضحةَ في الرأسِ إذا بَرِئَتْ علىٰ قَرَعٍ لا يُزادُ في عَقْلِهَا لِمَكَانِ القَرَعِ؛ فينبغي لمن زَادَ في مُوضحَةِ الوَجْهِ لمكانِ الشَّينِ أن يزيدَ في مُوضِحَةِ الرأسِ إذا بَرِئَتْ علىٰ قَرَعٍ، وإلاَّ فقد فرَّقَ بينَ قَوْلِهِ،

فَلَئِنْ كَانَ لا يَتَّبِعُ القِيَاسَ فِيهما جَمِيْعاً وَأَرَادَ اتباعَ السُّنَّةِ في مُوْضِحَةِ الرَّأْسِ فَليتبعِ السُّنةَ وَالقِيَاسَ في مُوضِحَةِ الوَجْهِ أَيْضاً، لأنَّ القِيَاسَ أن لا يفرِّقَ بَينَ المُوْضِحَةِ في الرَّأْسِ والمُوْضِحَةِ فِي الوَجْهِ، وَالسُّنةُ اتباعُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في قَوْلِهِ: «وفي المُوضِحَةِ نصفِ عُشْرِ الدِّية» فلم يَسْتَثْنِ، ولم يُمَيِّزْ مُوْضِحَةَ الوَجْهِ مِنْ مُوْضِحَةِ الرَّأْسِ، وَلاَ إذا شَانَتْ، ولا إذَا لم تَشِنْ، مع تَضْعِيْفِ مَالِكٍ لحَدِيْثِهِ فِي ذٰلِك عن يَحيىٰ بنِ سَعيدٍ، عن سُلَيْمَان بنِ يَسَارٍ، إذ قَالَ: «وإنَّما هو حَدِيْثٌ حَدَّثَنِيْهِ يَحْيَىٰ بن سعيد، عن سليمان بن يسارٍ، ولم يَبْلُغْنِي أنَّ أَحَداً قال ذٰلك غَيْرَهُ»، استنكاراً لَهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

[الذي رَوَاهُ] عن يَحيَىٰ بن سَعِيْدٍ، عن سَعِيْدِ بن المُسيِّب أنَّه كان يقول: «إذا أُصِيْبَتِ السِّنّ فاسوَدَّتْ ففيها عقلها تَامًّا، فإن طُرِحَت بعد أن تَسْوَدَّ ففيها عَقْلُهَا أَيْضاً تَامًّا» [٢/ ٨٦١ رقم (٧)].

قال عبدُالملكِ: إذا ضُرِبَتْ فاسوَدَّتْ انتُظِرَ بها سَنَةً، فإن مَضَتْ علىٰ سَوَادِهَا به بعدَ السَّنة ففيها عقلها تامًّا، كذٰلِكَ قَالَ مالكٌ في الانتظارِ بها سَنَةً، [٩٩].

قَالَ عبدُالملكِ: فإن هيَ لم تسوَدّ واخْضَرَّتْ أو احمَرَّتْ أو اصفَرَّتْ فله في اخضِرَارِهَا أكثرُ مما له في احمِرَارِهَا، وله في احْمِرَارِهَا أَكثرُ مما له في اصفرارها؛ لأنَّ الخُضْرَةَ أَقْرَبُ إلىٰ السَّواد من الحُمْرَةِ، والحُمْرَةُ أقْرَبُ إلىٰ السَّوَادِ من الصُّفَرةِ، وإنَّما يُنظر في ذٰلك بالاجتهاد، فإنْ رأىٰ أنَّ فضلَ ما بين الخُضْرَةِ والسَّوَادِ عُشْرُ عَقْلِ السِّنِّ، فَلَهُ عَقْلُ السِّنِّ إلاَّ عُشر عقلها وكذٰلك إذا احمَرَّتْ أو اصفَرَّتْ فعلىٰ هـٰذا الحساب.

قَالَ عبدُالملكِ: وإذا ضُرِبَتْ السِّنُّ فاضْطَرَبَتْ، فَلَهُ في ذٰلك بحساب ما ذَهَبَ من قوّتها، إن كان ذهب نصفُ قوتها أو ثلثها أو ربعها، كان له من عقلها بحساب ذٰلك والقَوْلُ في ذٰلك قولُهُ مع يمينه، بعد أن يختبر بما يُستطاعُ اختباره به، ثم إن أُصيبت سنُّهُ تلكَ بعد ذٰلك وهي مُضطربةٌ علىٰ حالِها كان له ما بَقِيَ من عَقْلِهَا.

- **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بن سَعِيْدٍ، عن عُرْوَةَ بنِ الزُّبير: «أنَّ رَجُلاً يُقالُ له: أُحَيْحَةُ بنُ الجُلاَّحِ، كَانَ له عَمٌّ صَغيرٌ، هو أصغرُ من أُحيحَة، وكانَ عندَ أَخْوَالِهِ، فَأَخَذَهُ أُحَيْحَةُ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ أَخْوَالُهُ: كُنَّا أَهْلَ ثمِّهِ ورَمِّهْ، حَتَّىٰ إِذَا اسْتَوَىٰ علىٰ عَمَمِّهْ، غَلَبَنَا حَقُّ امرىءٍ في عَمِّهْ. قَالَ عُرْوَةُ: فَلِذٰلِكَ لا يَرِثُ قاتلُ مَنْ قَتَلَ» [٢/ ٨٦٨ رقم (١١)].

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قَوْلُهُم: «كنَّا أهلَ ثَمِّهِ ورَمِّهْ» فإنَّ مِنْ أصحابَ مالكٍ مَنْ قال تَفسيره: كُنَّا أَهْلَ حَضَانَتِهِ وَتَربيتِهِ، ومنهم مَنْ قَالَ: كُنَّا أهلَ خَيْرِهِ وشَرِّهِ.

قال عبدُالملكِ: وهُما سَوَاءٌ، وإنَّما فسَّروا معنىٰ الكلمة، ولم يُفَسِّروا نفسَ الكَلِمَةِ، وَنَفْسُها: أنَّ الثَمَّ: هو الرَّطْبُ[١] من النَّباتِ الَّذي يُرعَىٰ، والرَّمَّ: اليَابِسُ مِنْه[٢]، وقد قَالَ الرَّاجزُ:

تَضَمَّنَتْهُ عِرْمِسٌ[٣] سَبُوحُ

(١) اللِّسان: (ثَمَمَ).

(٢) اللِّسان: (رَمَمَ).

(٣) لم أجده في مصادري. و(العِرْمِسُ): الناقة الصُّلبة. و(السَّبُوحُ): صفةٌ للفَرَس. جاء في اللِّسان: (سبح) «وسَبْحُ الفَرَسِ: جَرْيُهُ، وفَرَسٌ سَبُوْحٌ وسابِحٌ: يَسْبَحُ بيديه في سيره. =

عَيْرَانةٌ خَطّارَةٌ جَمُوحُ

في بَلَدٍ لَيْسَ به تَسْرِيحُ

كَأَنَّ ثَمَّ شِيْحِهِ مَجْلُوحُ

قَالَ عبدُالملكِ: فإنّما هو منهم تميلُ[1] حِيْنَ قَالُوا كُنَّا أهلَ ثَمِّهِ ورَمِّهِ، أي: أَهْلَ رَطْبِهِ وَيَابِسِهِ، إِذْ كَانُوا أَهْلَ تَرْبِيَتِهِ وَحَضَانَتِهِ، وَأَهْلَ خَيْرِه وَشَرِّه؛

= والسَّوابحُ: الخَيْلُ؛ لأنها تسبحُ، وهي صفة غالبة».

أقولُ ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: هي هُنا صفةٌ للنَّاقةِ لا للفَرَسِ فلعلَّها علىٰ التَّشبيه والاستعارة. و(عَيْرَانة) صفة للنَّاقة النَّاجية في نشاطٍ من ذٰلك. وقيل: شُبِّهت بالعَيْرِ في سُرعتهاونشاطها، وليس ذٰلك بقويٍّ، وفي قصيدة كَعْبٍ:

* عَيْرَانَةٍ قُذِفَتْ بالنَّحْضِ في عُرُضٍ *

هي الناقةُ الصُّلْبَةُ تشبيهاً بعير الوحش، والألف والنون زائدتان» عن اللِّسان (عير). (خطَّارَةٌ) في اللِّسان (خطر): «وناقة خطارة تخطرُ بذنبها والخطيرُ والخُطارُ: وقعُ ذنبِ الجَمَلِ بين وركيه إذا خَطَرَ. والجَمُوحُ: صفة للفَرسِ واستعارة الرَّاجز هنا للنَّاقة كما في (السَّبوح) والفرسُ الجَمُوحُ له معنيان: أحدهما يوضع موضع العَيْبِ، وذٰلك إذا كان من عادته ركوبُ الرَّأسِ لا يَثنيه راكبه وهٰذا الجماح الذي يردُّ منه بالعَيْبِ. والثاني: أن يكون سريعاً نشيطاً مروحاً، وليس بعيب يردُّ منه، ومصدَرُهُ: الجُمُوْحُ...» عن «اللِّسان» أيضاً و(المَجْلُوْحُ) يقال: نباتٌ مَجْلُوحٌ: أُكِلَ ثم نَبَتَ، والثُّمامُ المَجْلُوْحُ والضَّعَة المجلوحة: التي أكلت ثم نبتت، وكذٰلك غيرها من الشَّجر قال يُخاطِبُ ناقته:

أَلاَ ازحَمِيْهِ زَحْمَةً فَرُوحيْ

وَجَاوِزِيْ ذَا السَّحَمِ المَجْلُوجِ

وَكَثْرَةُ الأَصْوَاتِ والنُّبُوحِ

والمَجْلُوْحُ: المأكولُ رأسه.. كلُّ ذٰلك من اللِّسان: (جلح).

(١) كذا في الأصل.

لأنَّهم هم الذين كانوا احتضنوه وكَفَلُوه ووَلَوْهُ؛ لأنَّه كان ابن أختهم.

قَالَ عبدُالملكِ: وقد يُقال في الثَمِّ: الثُّمامُ أيضاً، وَلَيْسَ الثُّمامَ بعَينه الذي يُسمىٰ ثُماماً من شَجَرِ الصَّحْرَاءِ، ولٰكنَّ الثُّمامَ من الثَمِّ فهو الرَّطْبُ من النَّباتِ كُلِّهِ، أي نَباتٍ كان، الذي أسفل من الأرض وتَمَّ نباته إلاَّ أنه رَطْبٌ لم ييبس، فإذا يبس فهو رَمٌّ ورُمَامٌ، وإياه أراد عمر بن الخطَّاب حين قال[1]: «اغزُوا مادامَ الغَزْوُ حُلْواً خَضِراً، قبل أن يكونَ مُرًّا عَسِيْراً، يكون ثُماماً، ثم يَصِيْرُ رُمَاماً، ثم يَصِيرُ حُطَاماً، فَإِذَا انْتَاطَتْ المَغَازِي[2] وكَثُرتِ العَزَائِمُ، واستُحِلَّتِ الغَنَائِمُ، فخَيرُ غَزْوِكُمُ الرِّباطُ» [١٠٠] فإنَّما شبَّه عُمرُ الجهَادَ ومثَّله بالنَّباتِ، ويكونُ ثَماً وَثُمَاماً: إذَا كَانَ رَطْباً، فإذا يَبس واشتدَّ كان رَمًّا ورُماماً، ثم إذا تكسَّر وتَحَطَّمَ كان حُطَاماً. فأمَّا قَوْلُهُ: «فإذا انْتَاطَتِ المَغَازِيْ» يعني: تَبَاعَدَتْ. وَقَوْلُهُ: «كَثُرَتِ العَزَائِمُ»[3] يعني اشتدَّ استكْرَاهُ السُّلطانِ للنَّاسِ علىٰ الغَزْوِ؛ لِمَشَقَّةِ ذٰلك عليهم؛ لِبُعْدِهِ منهم، وقلَّةِ عونَ السُّلطانِ لهم عليه بالمالِ. وَقَوْلُهُ: «استُحِلَّت الغَنَائِمُ»[4] يقولُ: تستحلُّها الوُلاةُ عليها، ثم يُمْسِكُونَهَا

(١) قول عمر ـ رضي الله عنه ـ في غريب ابن قُتَيْبَةَ: ٩/٢، والغريبين: ٢٩٥، وغريب ابن الجوزي: ١٢٩/١، والفائق: ١٥٧/١، والنِّهاية: ٢٢٣/١. قَالَ ابنُ قُتَيْبَةَ: «حدَّثنيه محمدٍ، عن إبراهيم بن محمد الحجِّي، عن عبدالرحمٰن ابن زيدٍ، عن أبيه، عن عمر».

(٢) اللِّسان: (نوط) وذكر حديث عمر هٰذا.

(٣) كذا في الأصل، وفي غريب ابن قتيبة: «واشتدت» وتفسير المؤلف يدلُّ علىٰ ذٰلك، فلعلها سهوٌ من الناسخ.

(٤) في غريب ابن قتيبة: «ومُنِعَت..».

لأنْفُسهم، ويَحبِسُونها عن أَهْلِهَا والَّذين غَنِمُوها [أمَّا قولُهُ:] «فخيرُ غَزْوكم يَومئذٍ الرِّباط» يعني لأنَّ الرِّباطَ أمرٌ يفعلُهُ الرَّجلُ لنَفْسِهِ لا يَحْتَاجُ فيه إلىٰ والٍ يكونُ عليه كَمَا يكونُ عليه الوَالي في الجهَادِ قائماً، عَنَىٰ فَسَادِ الوُلاةِ، وتعدِّيهم، وتركهم العملَ بالكتابِ والسُّنة، فلذٰلك فضل يومئذ الرّباطُ الذي لا ولاة فيه علىٰ الجهادِ لفسادِ ولاته، وكذٰلك قال عُمَرُ أيضاً في الحديثِ الآخرِ الَّذي حدَّثنيه ابنُ المَاجِشُونَ، عن عَمِّهِ: أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قَالَ: «إذا لُبِسَت الكُمَّة، وغُطَّت العُمَّة، ولم يُعمل بكتابٍ ولا سُنَّة، فخيرُ غَزْوِكُمُ الرِّباط».

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ في حديث أُحَيْحَةَ: «حتَّىٰ إذا استَوَىٰ علىٰ عَمَمِّهْ» فَمَعْنَاهُ:[1] علىٰ تَمامِهِ وبُلوغِهِ، «غَلَبَنا حَقُّ امرئٍ في عَمِّهْ» فَمَعْنَاهُ:

---

(١) اللَّفظة مشروحة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/٤٠٤، وغريب ابن قتيبة: ٢/٩، والغريبين: ١/٢٩٨ (ط) مصر، والفائق: ١/١٥٧، وغريب ابن الجَوْزيِّ: ١/١٢٩، والنِّهاية: ١/٢٢٣. ويراجع: تهذيب اللُّغة: ١٥/٩٦، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (ثمم) و(رمم).

قال أبوعُبَيْدٍ: «هكذا يُحَدِّثُونَه: أهل ثُمِّة ورُمِّه بالضمِّ، ووجهه عندي: ثَمِّه ورَمِّه بالفتح...»
ونقل ابن الجوزيِّ في غريبه عن الأزهريِّ قوله: والصَّحيحُ عندي ضَمُّهما. وفي تعليق أبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ٢/٢٧٦: ويروىٰ: «ثمِّه ورَمِّه» و«ثُمِّه ورُمِّه» فمن فتحهما جعلهما مصدرين ومن ضمهما جعلهما اسمين. ويروىٰ: «عَمَمِّهْ» وهو الأشهر، و«عُمُمِّه» بضمِّ العين والميم الأولىٰ وتشديد الميم الثانية، والمراد بذٰلك: عظم الخلق وكمال الجسم قال الشاعر:

* فَرْعَاءُ مَمْكُوْرَةٌ في فَرْعِهَا عَمَمُ *»

وفي «الاقتضاب في غريب الموطأ» لليَفْرُنيِّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ ذكر ذٰلك وزاد عليه من كلام أبي عُبَيْدٍ، والجيَّاني، وابن المُرابط، والقاضي عياضٍ، وإن كان لم يصرح بذكر هٰذا الأخير.
وهٰذا الكلام ينسب أيضاً إلىٰ سَلْمَىٰ أمُّ عبدالمطَّلب، وسبب هٰذا الكلام أنَّ هَاشِماً تزوَّج سَلمَىٰ بنت زَيْدٍ، فولدت له بالمدينة عبدالمُطَّلب فانتزعه من أمِّه وحمله إلىٰ مكة فقالت أمُّه:
كنا ذو ثمّه ورمِّه: =

رَبَّيْنَاهُ صَغِيراً فلمَّا بلغَ وَخَرَجَ من حَدِّ التَّربية وَالحَضَانِة إلىٰ البلوغ والتَّمام كان ابنُ أَخيه أحقَّ به منَّا، ولولا ذٰلِكَ لم نَدَعْهُ لابن أخٍ قَتَلَهُ؛ لأنَّ أُحَيْحَةَ إنَّما أخذَهُ منهم بالقعود؛ لأنَّه إلىٰ جذمِ نَسَبِ أبيه فكانَ هو أَولىٰ به من أَخْوَالِهِ، ثُمَّ من بعدِ ذٰلك وقعَ بنفسِ أُحَيْحَةَ قَتْلُهُ ليَرِثَ مالَهُ، وكان ذا مالٍ كثيرٍ، وإنَّما كان قَتلُهُ إيَّاه في الجَاهليَّة قبلَ إسلام أُحَيْحَةَ[1]، فمن قبل ذٰلك قال عُروة في الحديثِ: «فلا يَرِثُ قاتلٌ مَنْ قَتَلَ» حتَّىٰ استبَانَ بفعلِ أُحَيْحَةَ أنَّ القَرِيْبَ قد يَقْتُلُ قريبَه لِيَرِثَهُ، يقولُ: فلذٰلك مُنِعَ القَاتِلُ في الإسلامِ ميراثَ مَنْ قَتَلَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الجُبَارِ) في حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعِيْدِ بنِ المُسيَّبِ، وأبي سَلَمَةَ بن عبدِالرَّحمَـٰن عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «جَرْحُ العَجْمَاءِ جُبَارٌ، والبِئرُ جُبَارٌ، وَالمَعْدِنُ جُبَارٌ، وفي الرِّكازِ الخُمُسُ» [٢/ ٨٦٨ رقم (١٢)].

قال عبدُالملكِ: الجُبَارُ: الهَدْرُ.[2] والعَجْمَاءُ: هي البَهِيْمَةُ، وإنَّما سُمِّيت

= كنا ذَوِيْ ثِمِّهِ وَرَمِّهْ
حَتَّىٰ إِذَا قَامَ عَلَىٰ أَتَمِّهْ
انْتَزَعُوْهُ عَنْوَةً مِنْ أُمِّهْ
وغَلَبَ الأَخْوَالُ حَقَّ عَمِّه

ولا أدري فلعلَّها حادثتان فالله أعلم. ومن المُصادفة أن سَلْمَىٰ المَذْكُوْرَةَ هـٰذه كانت تحت أحيحه بن الجلاح فتزوجها بعده هاشم بن عبدمناف.

(١) أُحَيْحَةُ بن الجُلَّاحِ الأَوْسِيُّ هـٰذا جَاهِلِيٌّ ماتَ قبل الإسلام بَدْهرٍ، وهو شَاعرٌ مشهورٌ صاحب مَزارع وضِياع حولَ المدينة، مشهورٌ بالبخل جدًّا، واستظهر الحافظُ ابنُ حَجَرٍ أن يكونَ المذكورُ في هـٰذا الحديثِ حفيداً له مُسمّى باسمه واسم أبيه. يراجع: الإصابة: ١/ ٣٥.

(٢) شرحُ اللَّفظة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٨١، ٢٨٢، وغريب الحربي: ٢/ ٤٢٢، والغريبين: =

عَجْمَاءَ؛ لأنَّها لا تتكلَّمُ. وقد حدَّثني أسدُ بنُ موسىٰ[1]، عن المُبارك ابن فضالة، عن الحَسَنِ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَكَرَ اللهَ في السُّوقِ كانَ لَهُ مِن الأجْرِ بِعَدَدِ كُلِّ فَصِيْحٍ فِيْهَا وَأَعْجَمَ».

قال عبدُالملكِ: فالفَصِيْحُ [١٠١]: الإنسانُ، وَالأَعْجَمُ: البَهِيْمَةُ، وكذٰلك كُلُّ مَنْ لا يقدرُ علىٰ الكَلَامِ فهو أَعْجَمُ ومُسْتَعْجَمٌ ومُعْجِمٌ، وَمِنْ هَـٰذَا

= ١/ ٣١٤، الفائق: ٢/ ٣٩٥، وغريب ابن الجوزي: ١/ ١٣٥. والنِّهاية: ١/ ٢٣٦، ٣/ ١٨٧، وغريب الأندلسي المجهول: ٣٣. ويُراجع: العين: ٦/ ١١٦، ومختصره: ٨٠، وجمهرة اللُّغة: ١/ ٢٦٥، وتهذيب اللُّغة: ٥٧١١، ومُجمل اللُّغة: ٢٥٠، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (جبر) (عجم) قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ في «التعليق على المُوَطَّأ»: ٢/ ٢٧٧: «والجُبَارُ: الهَدْرُ الذي لا دية فيه ولا أرش، واشتقاقه من أجبرته علىٰ الشيء: إذا أكرهته عليه... ويجوز أن يكون مشتقاً من الجبَّار من النخل، وهي التي فاتت اليَدَ بُسُوقاً فكأن المعنىٰ: إن الدِّية ممتنعةٌ لا يوصلُ إليها... قال: «وفي البئر الجُبَارُ ثلاثةُ أقوالٍ:

أحدها: أنَّها البئر العَادِيَّة التي لا يعلم لها صاحبٌ يقع فيها الشيء فذٰلك هَدْرٌ.

والثاني: أنَّها البئرُ الممتلكةُ يقع فيها شيءٌ فلا ضمان علىٰ مالكها.

والثالث: أنها البئر المستأجرُ علىٰ حفرها فتسقط علىٰ الأجير فهي هَدْرٌ». وفي الاقتضاب لليفرُني مثله، وعنه نقل. وفي كتاب النَّخل لأبي حاتم السجستاني: ٥٥، ٦٠ قال: «فإذا فاتت الأيدي أن تنالَ رُؤُوْسُهَا فهي النَّخلُ الجُبَارُ، ليس بالطَّويلِ ولا بالقَصِيْرِ، قال المُخَبَّلُ القُرَيْعِيُّ:

حَتَّى أَبَاءُوا حَوْلَ بَيْتِيَ هَجْمَةً ... بَـكَـرَاتُـها كَـنَوَاهِـمِ الجَـبَّارِ

(١) هو أحدُ شُيُوخِ المُؤلِّف يعرف بـ«أسد السُّنة» تقدم التَّعريفُ به. وفي غريب أبي عُبَيْدٍ أورد هـٰذا الحديث بسنده فقال: «سمعتُ المُبارك بن سَعِيدِ بن مسروق يحدِّثُ عن عمرو بن قيس عن الحسن قال...» وأورد الحديث بلفظه. والشَّرح بعد ذٰلك هنا لأبي عُبَيْدٍ، وأورد أبوعبيد الحديث الآخر.

حَدِيْثُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فاسْتَعْجَمَتْ عليه قِرَأَتُهُ فَلْيَنَمْ» يعني: إذا اعتقل لسانُهُ من النُّعاس فَلَمْ يَقْدِرْ علىٰ القِرَاءَةِ. ومنه أيضاً: حديثُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: (١) «صَلاَةُ اللَّيلِ جَهْراً، وصَلاَةُ النَّهارِ عَجْمَاءُ» يقولُ: لا يُسمَعُ فيها قراءةٌ، ومنه قولُ ذِيْ الرُّمَّةِ: (٢)

أحبُّ المَكَانَ القفْرَمِنْ أجْلِ أَنَّنِيْ ... بِهِ أَتَغَنَّىٰ باسْمِهَا غَيْر مُعْجِمِ

فالمُعجمُ: المُجَمْجمُ الذي لا يَبِيْنُ كلامُهُ(٣).

قال عبدُالملكِ: وإنَّما جُعل جَرْحُ العَجْمَاءِ جُبَاراً إِذَا كانت مُتَفَلِّتَةَ ليس لها قائدٌ أو سائقٌ أو راكبٌ، فما أصابته عند ذٰلك بيدٍ أو رجلٍ فهو هَدرٌ، فإذا كان لها قائدٌ أو سائقٌ أو راكبٌ فما أصابت عند ذٰلك بوَطءٍ بيدٍ أو رجلٍ فهو علىٰ مَنْ قادها، أو سَاقَهَا، أَو كان راكباً؛ لأنَّ الجناية حينئذٍ ليست للعَجماء، وإنَّما هي جنايةُ قائِدِهَا، أو سَائِقِهَا، أو رَاكِبِهَا؛ لأنَّه هو أوطأها. وقد ضمَّنَ عُمَرُ بنُ الخطَّابِ الذي أَجْرَىٰ فرسَهُ عقلَ ما أصابَ الفَرَسُ، فالقائدُ والسَّائقُ، والرَّاكبُ أحرَىٰ أن يغرَمُوا من الذي أَجْرَىٰ فَرَسَهُ، وَكَذٰلِكَ قال مالكٌ.

قال عبدُالملكِ: وَلَوْ كَانُوا ثلاثتهم اجتَمَعُوا عَلَيْهَا، رَاكِبٌ وَسَائِقٌ وَقَائِدٌ،

---

(١) مازال النَصُّ لأبي عُبَيْدٍ، وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: «ومنه قولُ الحَسَنِ صلاةُ النَّهار عَجْمَاءُ» وفي الفائق: «ومنه قول الحسن ـ رحمه الله ـ: «صَلاَةُ النَّهارِ عَجْمَاءُ...» وفي النّهاية: «ومنه حديث الحَسَنِ...».

(٢) ديوانه: ١١٧٢ من قصيدة أولها:

أَلاَ أَيُّهَذَا المَنْزِلُ الدَّارِسُ اَسْلَمِ ... وأُسْقِيتَ صَوْبَ البَاكِرِ المُتَغَيِّمِ

والشاهد: في الكامل: ٣٨٦، ٨٥٥، والشّعر والشُّعراء: ٥٥٥، والعُمدة: ٢/٣١٣، والمنازل والدِّيار: ١/٨٤.

(٣) اللِّسان: (جمم) «وجَمْجَمَ الرَّجُلُ وتَجَمْجَمَ: إذا لم يُبَيِّنْ كلامه».

وَكَان الرَّاكب بيده عِنانُها كانوا شُركَاءَ في الضَّمَانِ، وإن كان الرَّاكِبُ ليس بيَدِهِ عِنانُها فلا ضَمَانَ عليه، والضَّمَانُ علىٰ القَائِدِ والسَّائِقِ؛ لأنَّ الرَّاكبَ عندَ ذٰلك كَجَوْلَقٍ[1] علىٰ ظَهْرِهَا، وَسَوَاءٌ في ذٰلك كُلِّه مَا وَطِئَتْ عليه بيدٍ أو برِجْلٍ فيما فَسَّرتُ لَكَ، إلاَّ أن يكونَ إنَّما رَمَحَتْ بِرجْلِهَا فأصابَتْ شَيْئاً فلا ضَمانَ علىٰ رَاكِبِهَا ولا علىٰ سَائِقِهَا ولا علىٰ قائِدِها، وَسَوَاءٌ كانت سَائِرةً أو وَاقِفَةً، وهو تأويلُ الحَديثِ[2] الذي حدَّثنيه ابنُ المُغيرة، عن سُفيان الثَّوريِّ، عن أبي قَيْسٍ الأَوْدِيِّ، عن هُذَيلِ بنِ شَرحبيل: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَالَ: «الرِّجْلُ جُبَارٌ» قال: مَعْنَاهُ: أن يكونَ الراكبُ يسيرُ علىٰ دابَّتِهِ فَتَنْفَحُ الدَّابَّةُ بِرِجْلِهَا في سَيْرِهَا، فذلِكَ هَدْرٌ، وإن كان عليها راكبٌ، ولأنَّ له أن يَسيرَ في الطَّريقِ وأنَّه لا يُبْصِرُ ما خَلْفَهُ، إن تكونَ الرَّمْحَةُ والنَّفْحَةُ إنَّما كانت من نَخْسَةٍ أو ضَرْبَةٍ أو كَجَّةٍ، من رَاكِبِهَا أَو سَائِقِهَا أو قَائِدِهَا، فيكون ضَمَانُ ذٰلك علىٰ من نَخَسَهَا أو ضَرَبَهَا أَو

---

(١) في اللِّسان: (جَلَقَ) «الجُوالِقُ والجُوالَقُ بكسر اللاَّم وفتحها، الأخيرة عن ابن الأعرابي: وعاءٌ من الأوعية معروفٌ معرَّبٌ وقوله ـ أنشده ثعلبٌ ـ:

أُحِبُّ ماويَّة حُبًّا صادِقًا
حُبَّ أبي الجُوالِقِ الجُوَالِقَا

أي: هو شديد الحبّ لما في جُوالقه من الطَّعام...».

ويراجع: المُعرَّب للجواليقي: ١١٠ وفيه: «أعجميٌّ معرَّبٌ، وأصله بالفارسيَّة» «كُوَالَهْ» وجمعه جَوَالِق بفتح الجيم، وهو من نادر الجمع» وفي تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي أيضاً: ٥٢ «وهو الجُوالِقُ بضمِّ الجيم ولا تفتح في الواحد إنَّما تفتح في الجمع، ومثله: حُلاحل وحَلاحل وقُلاقل وقَلاقل» ومثله في شفاء الغليل: ٩٢، وفي قصد السَّبيل: ١/ «بكسر الجيم واللاَّم، أو بالضمّ وفتح اللاَّم وكسرها: وِعَاءٌ معروفٌ...

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢٨٢١ «وأمَّا الحَدِيْثُ المرفوع «الرِّجْلُ جُبَارٌ...».

كَجَّها وَحْدَهُ.

قَالَ: وإن كان واقفاً عليها في طَرِيْقٍ أو مَكَانٍ لا يَجُوزُ له الوقوفَ فيه فما أصابَتْ نَفْحَةً أو غيرَ ذٰلك فالضَّمَانُ عليه، إلاَّ أن يُوقِفَهَا عَلَىٰ بَابِ السُّلْطَانِ، أو بَابِ المَسْجِدِ، أو علىٰ بَابِ عالمٍ، أو بَابِ نفسِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلك فإنَّ هـٰذا من الأمرِ بالمَعْرُوْفِ الفَاشِي في الناسِ فَلاَ ضَمَانَ عليهِ.

قال: وأمَّا قولُهُ: «البِئْرُ جُبَارٌ» فيَعْنِي أنَّ مَنْ سَقَطَ في بئرٍ فَمَاتَ فهو هَدْرٌ لا شيءَ علىٰ صَاحِبِ البِئْرِ، إِذَا حَفَرَهَا في مُلْكِهِ وَحَيْثُ يَجُوْزُ لَهُ حَفْرُهَا، وَكَذٰلِكَ مَا حَفَرَ الرَّجُلُ من بلاَّعةٍ للمَطرِ، أو كَنِيْفٍ إلىٰ جَنْبِ جِدَارِ غَيْرِهِ، إِذَا هو أَتْقَنَهُ فَسَقَطَ [١٠٢] فيه إنْسَانٌ فَمَاتَ فَلاَ ضَمَانَ عليه؛ لأنَّ هـٰذا مما فَشَا فِعْلُهُ في النَّاسِ، وصُنِعَ قَدِيْماً، فَلَمْ يَكُنْ ذٰلك عند مَن مَضَىٰ تَعَدِّياً، وكذٰلك إذَا أَنْفَقَ، وكذٰلك قالَ مالكٌ. وما حَفَرَ من هَـٰذَا حَيْث لاَ يَجُوْزُ لِحَافِرِهِ حَفْرُهُ فَمَا سَقَطَ فيه فمَاتَ فهو ضَامِنٌ لَهُ.

قَالَ: فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَالمَعْدِنُ جُبَارٌ» فهي المَعَادِنُ[١] التي يَعْمَلُ فيها النَّاسُ مَنْ هَلَكَ فيها مِمَّن حَفَرَ لِنَفْسِهِ، أو مِمَّن استُؤْجِرَ علىٰ الحَفْرِ فيها، أو مِمَّن مرَّ بها فَسَقَطَ فيهَا فَمَاتَ فَكُلُّ ذٰلِكَ هَدْرٌ.

وأمَّا قولُهُ: «وفي الرِّكازِ الخُمُسُ» فإنَّ الرِّكَازَ: المَالُ المَدْفُوْنُ العَادِيُّ الَّذِي دُفِنَ قَبْلَ الإسْلاَمِ[٢]، ذٰلك الرِّكَازُ، وفيه الخُمُسُ للهِ يُوْضَعُ في مَوَاضِعِ

---

(١) هي التي يُستخرج منها الذَّهب والفضَّة، وكذٰلك ما أشبهها من المناجم.

(٢) قال أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: «وأمَّا قوله: «وفي الرِّكاز الخُمُسُ» فإنَّ أهلَ العراقِ وأهلَ الحِجَازِ اختلفوا في الرِّكازِ، فقال أهلُ العراقِ: الرِّكازُ: المعادنُ كلُّها، فما استخرج منها من شيءٍ فلمُستخرجها أربعة أخماسٍ مما أصابَ ولِبَيْتِ المال الخُمُسُ، قالوا: وكذٰلك المالُ =

الخيرِ، وأربعةُ أَخْمَاسِهِ لِمَنْ وَجَدَه حَيْثُ وَجَدَهُ، في أَرضٍ حُرَّةٍ، أو عَنَوِيَّة، أو ذِمِيَّةَ، إذَا كَانَتْ لَهُ، أو كَانَتْ فَلاَةً. وإنْ كَانَتْ الأَرْضُ مِلْكاً لِرَجُلٍ فَالأَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ لِصَاحِبِ الأَرضِ؛ لأنَّها وَمَا في جَوْفِهَا لَهُ، وليسَ للذي وَجَدَهُ فيها فيه شَيْءٌ، مثل أن يَكُوْنَ أَجِيْرٌ يَحْفُرُ لِرَجُلٍ في دَارِهِ أو أَرْضِهِ فَيَجِدُ في حَفْرِهِ رِكازاً فذٰلِكَ لِصَاحِبِ الأرضِ أو الدارِ، وليس هو للأَجيرِ الحَافرِ، وفيه الخُمُسُ.

وأمَّا المَعادِنُ ففيها رُبْعُ العُشْرِ بِسَبِيْلِ الزَّكاةِ، وَكَذٰلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَرَوَاهُ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في مَعَادِنِ القَبَلِيَّةِ[1] أنَّه أَخَذَ منها رُبعَ العُشْرِ إذا بَلَغَ وَزْنُهَا مائتي دِرْهَمٍ من الفِضَّةِ، أو عِشرين مِثْقَالاً من الذَّهَبِ، وَمَا زادَ فَبِحِسَابِ ذٰلك.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أبي الزِّنادِ، عن سُلَيمان بن يَسارٍ: «أنَّ سَائِبَةً أعتَقَهُ بعضُ الحَاجِّ فَقَتَلَ ابنُ رَجلٍ من بَنِي عَابِدٍ، فَجَاء العَابِدِيُّ أبوالمَقتولِ إلىٰ عُمر بن الخَطَّاب يَطْلُبُ دِيَةَ ابنِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: لاَ دِيَةَ لَهُ. فَقَالَ العَابِدِيُّ[2]: أَرَأَيْتَ لَوْ قَتَلَهُ ابْنِي؟ فَقَالَ عُمرُ: إذاً تُخْرِجُوْنَ دِيَتَهُ. فَقَالَ العَابِدِيُّ: هُوَ إذاً كَالأَرْقَمِ، إنْ

= العادِيُّ يوجدُ مدفوناً مثل المعدن علىٰ قياسه سواءً، وقالوا: إنَّما أصل الرِّكازِ المَعْدَنُ، والمال العاديّ الذي قد ملكه الناسُ مشبَّه بالمعدن. وقال أهل الحِجَازِ: إنَّما الرِّكازُ المال المَدْفُون خاصَّةً مما كنزه بنو آدم قبل الإسلام فأمَّا المعادنُ فليست بركازٍ وإنما فيها مثل ما في أموال المسلمين من الزَّكاة إذَا ما أصاب مائتي درهم كان فيه خمسة دراهم، وما زاد فبحساب ذٰلك، وكذٰلك الذهب إذا بلغ عشرين مثقالاً كان فيه نصف مثقالٍ، وما زاد فبحساب ذٰلك».

(١) تقدَّم ذكرها ص: ٢٧٥.

(٢) هٰذه النِّسبة إلىٰ عابد بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم. قال السَّمعانيُّ في الأنساب: ٣٠٨/٨ «والعجب أنَّه قد اجتمع في بني مخزومٍ عابد وعايذ».

يُقْتَلْ يَنْقِمْ، وإن يُتْرَكْ يَلْقِمْ».

قالَ عبدُالملكِ: أَمَّا قَوْلُ عُمَرَ: «لا دِيَةَ لَهُ» فإنَّ السُّنَّةَ في السَّائِبَةِ[1] يقتُلُ خَطَأً أَنَّ المُسْلِمِيْنَ يَعْقِلُوْنَ عَنْهُ، وهُمْ يَرِثُوْنَ عَقْلَه إذَا لَمْ يَدَعْ وَلَداً، وأنَّه إنْ قَتَلَ عَمْداً قُتِلَ بمَن قَتَلَ، وَكَذٰلِكَ يُقْتَلُ بِهِ مَنْ قَتَلَهُ.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ العَابِديِّ: «هُوَ إذاً كَالأَرْقَم» يعني الحَيَّةَ الذَّكَرَ. وَقَوْلُهُ: «إنْ يُتْرَكْ يَلْقِمْ وإنْ يُقْتَلْ يَنْقِمْ» يقولُ: مَنْ تَرَكَهُ ولم يَقْتُلْهُ إلتَقَمَهُ، ومَنْ قَتَلَهُ مَاتَ، كَأَنَّه ذَهَبَ بِه إلىٰ مِثْلِ حَدِيْثِ الأَنْصَارِيِّ الذي قَتَلَ الحَيَّةَ فَمَاتَ بِعَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في الحَدِيْثِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ.

---

(١) الفائق: ٢/ ٢١٥، والنِّهاية: ٢/ ٤٣١. ويُراجع تهذيب اللُّغة: ١٣/ ٩٩، واللِّسان: (سيب).

انتهىٰ الجزء الأول من الكتاب من تجزئة محقِّقه عَفَا اللهُ عَنْهُ

ويليه في الجزء الثَّاني (شرح غريب كتاب الأقضية)

والحَمْدُ لله أولاً وآخـراً وَظَاهـراً وَبَاطـناً

وصلَّىٰ اللهُ عَلَىٰ نبيِّنا مُحَمَّدٍ وعلىٰ آلِهِ وَسلَّمَ

تمَّ في رمضان سنة ١٤١٧هـ

بمنزلي بمكة المكرمة



تأليف

عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي

١٧٤هـ / ٢٣٨هـ

الجزء الثاني

حققه وقدم له

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى

مكتبة العبيكان

تفسير غريب الموطأ

ح مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حبيب، عبد الملك بن حبيب

تفسير غريب الموطأ / تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين. - الرياض.

٣٢٣ص، ١٧×٢٤سم

ردمك: ٥-٧٢٨-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٧-٧٣٠-٢٠-٩٩٦٠ (ج٢)

١ - الحديث - شرح ٢ - الحديث - مسانيد أ - العثيمين، عبد الرحمن سليمان (تحقيق) ب - العنوان

١- ديوي ٢٣٦ر٤ ٢٠٧٢ / ٢١

ردمك: ٥-٧٢٨-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢٠٧٢ / ٢١

٧-٧٣٠-٢٠-٩٩٦٠ (ج٢)

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١م

الناشر

مكتبة العبيكان

الرياض ـ العليا ـ تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة

ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤، فاكس: ٤٦٥٠١٢٩

[بسم الله الرَّحمـٰن الرَّحيم]

[صلَّى الله علي نبيِّنا محمَّد]

(شرح غَريبِ كتاب الأقْضِيَةِ)[1]

(من موطَّأ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله)

ـ [١٠٣] سألنا عبدَالملكِ بن حَبِيْبٍ عن شَرحِ (اللَّحْنِ) في حديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن هِشَام بن عُروة، عن أبيه، عن زَينَبَ بنتِ أبي سَلَمَةَ عن أمّ سَلَمَةَ زَوجِ النَّبيِّ ﷺ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّما أَنَا بشرٌ وإنَّكم تَخْتَصِمُونَ إليَّ فَلَعَلَّ بعضَكُم أن يكونَ أَلْحَنَ بحُجَّتِهِ من بَعْضٍ فأقضيَ له عَلَىٰ نَحوِ ما أسمعُ منه، فَمَنْ قَضَيْتُ له بشَيءٍ من حَقِّ أخيه فلا يأخذْهُ[2]، إنَّما أقطعُ له قِطْعَةً من النَّارِ» [٢/ ٧١٩ رقم (١)].

قال عبدُالملكِ: قَولُهُ: «أَلْحَنَ بحُجَّتِهِ» يعني: أفْطَنَ بحُجَّتِهِ[3]، ومنه

---

(١) الموطَّأ رواية يحيىٰ: ٢/٧١٩، ورواية أبي مُصعبٍ الزُّهري: ٤٥٩، ورواية محمد بن الحسن: ٢٨٤، ورواية سُويدٍ: ٣٧١، والاستذكار: ٢٢/ ٧، والتَّعليق على المُوَطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ١٧٧، والمنْتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ٥/ ١٨٢، والقَبَس لابن العربي: ٣/ ٨٦٩، وتنوير الحَوَالك: ٢/ ١٩٧، وشرح الزُّرقاني: ٣/ ٣٨٣، وكشف المغطى: ٢٨٩.

(٢) في الموطأ: «فَلاَ يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئًا».

(٣) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٣٢، وغريب الحديث لابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٤١٨، وغريب الحديث للخطَّابي: ٢/ ٥٣٦، والفائق: ٢/ ٣٧٧، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٣١٩، والنِّهاية: ٤/ ٢٤١، ويُراجع: العين: ٣/ ٢٢٩، ومختصره: ١/ ٢٩٨، وجمهرة اللُّغة: ٥٧٠، وتهذيب اللُّغة: ٥/ ٦٠، ومجمل اللُّغة: ٨٠٤، وإصلاح المنطق: ٢٢، ٢١٦، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (لحن).

قولُهُ عَزَّ وَجَلَّ[(١)]: ﴿وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ﴾ يعني في مَنطِق القَولِ، ومنه قولُ عُمَرَ بنِ عبدِالعَزِيْزِ[(٢)]: «مَا رَأيتُ كرجلٍ لاَحَنَ الرِّجالَ لم يَأخُذْ بجوامعِ الكَلمِ» يعني: ناطقَ الرِّجالَ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن عَبْدِاللهِ بنِ أَبِي بكرِ بنِ حزمٍ، عن أَبِيْهِ[(٣)]: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «أَلاَ أخبرُكُمْ بخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟ الذي يأتي بشَهَادَتِهِ قبل أن يُسأَلَهَا، أو يُخبِرَ بِشَهَادَتِهِ قبلَ أنْ يُسْأَلَهَا» [٢/ ٧٢٠ رقم (٣)].

قال عبدُالمَلكِ: ليس يعني أن يأتيَ بها السُّلطانَ قَبل أنْ يَسْأَلَهَا إيَّاهُ الذي هِيَ لَهُ، ليسَ هـٰذا وَجهَ الحَديثِ، ولـٰكنَّ وجهَهُ: أن تكونَ قِبَلَ الرَّجُلِ شَهَادَةٌ لِرَجُلٍ لاعِلْمَ لَهُ بِهَا فيُخبِرُهُ بِهَا، وَلايَكْتُمُ ماقِبَلَهُ منها، ويَدْخُلُ في معنىٰ الحديث أيضاً[(٤)] قولُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[(٥)]: ﴿وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ﴾ وذٰلك أن يَسْلَسَ بالإِجابةِ إذا دُعِيَ بشهادته، واحتيجَ إليه فيها، وما استُغْنِيَ عن شهادةِ الشَّاهدِ بغيرِهِ فلا أُحبُّ له الخُفُوْفَ[(٦)] في الشَّهَاداتِ، وقد حَدَثَ فيها اليَوْمَ ما حَدَثَ.

---

(١) سورة محمد ﷺ: الآية: ٣٠.

(٢) قول عمر في غَريب أبي عُبَيْد: ٢/ ٢٣٢ ولفظُهُ: «لاَحَنَ النَّاسَ كَيْفَ لايأخذ جوامعَ الكَلِمِ».

(٣) مختصر عن ما جاء في «الموطأ».

(٤) في الأصل: «في قول الله».

(٥) سورة البقرة: الآية: ٢٨٢.

(٦) الخُفُوْفُ: الإسراعُ في تأدية الشَّهادة، والخُفُوْفُ في اللُّغة: الإسراعُ، وبه فسَّر الزَّجاج قول الله تعالى: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافٗا وَثِقَالٗا﴾ وفي اللِّسان (خفف) «وخَفَّ القومُ عن منزلهم خُفُوْفًا: ارتَحَلُوا مُسرِعِينَ، وقيل: ارتَحَلُوا عنه ولم يخصُّوا السُّرعةَ، قال الأخطل: [شعره: ١٩٢].

* خَفَّ القَطِيْنُ فَرَاحُوا مِنْكَ وَابْتَكَرُوا *

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الظَّنين) في حديث مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ حينَ قال: «لا يَجُوْزُ شَهَادَةُ خَصْمٍ ولا ظَنِيْنٍ» [١/ ٧٢٠/ رقم (٤)].

قال عبدُالملك: الظَّنينُ[١] يدخُلُ في وُجوهٍ شَتَّى، منها: الظَّنين في حاله بغيرِ الصَّلاَحِ، ومنها: الظَّنينُ بالجدِّ إلىٰ نَفْسِهِ، ومنها: الظَّنينُ بالوَلاَءِ وَالفَوْقِيَّةِ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (غَلْقِ الرَّهْنِ) في حديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعيدِ بن المُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا يَغْلَقُ [١٠٤] الرَّهْنُ» [٢/ ٧٢٨ رقم (١٣)].

قالَ عبدُالمَلكِ: تَفسيرُهُ[٢]: أَنْ يَرْهَنَ الرَّجُلُ الرَّهنَ عندَ الرَّجُلِ فيه فَضْلٌ عن ما رَهَنَهُ به، أو لا فَضْلَ فيه، فَيَقُوْلُ له: إن جِئْتُكَ بحَقِّكَ إلىٰ أَجَلٍ يُسمِّيه له وإلاَّ فَالرَّهنُ لَكَ بِمَا [رُهِنَ] فيه، يَقُوْلُ: فَلاَ يَجُوْزُ هَـٰذَا الشَّرْطُ، هَـٰكَذَا فَسَّرَهُ

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٥٥، والغريبين: ١٢١٠، وغريب الخطَّابي: ٣/ ١٥٠، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٥٧، والنِّهاية: ٣/ ١٦٣. وفي اللِّسان (ظنن): «وفي الحَديث: «لا يجوزُ شهادةُ ظنين، أي: مُتَّهم في دينه، فعيل بمعنى مفعول من الظِّنَّة: التُّهمة، وقولُهُ في الحديثِ الآخرِ: «ولا ظنينَ في ولاءٍ، وهو الذي ينتمي إلى غير مواليه لا تُقبل شهادته للتُّهَمَةِ».

(٢) اللَّفظةُ مَشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١١٤، والغريبين: ٨٠٠، والفائق: ٣/ ٧٢، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ١٦٠، والنِّهاية: ٣/ ٣٧٩، وهي مشروحة في غريب الوَقَّشِيِّ، واليَفْرَنِيِّ، والتَّمهيد: ٦/ ٤٣٠ـ٤٣٤، ويراجع: العين: ٤/ ٣٥٥، ومختصره: ١/ ٤٨٦، وجمهرة اللُّغة: ٩٥٩، ومجمل اللُّغة: ٦٨٤، وتهذيب اللُّغة: ١/ ٢٤٢، والزَّاهر للأزهري: ٢٢٤، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (غَلَقَ).

مالك، وقاله مَعَ مالكٍ إبراهيمُ النَّخَعِيُّ، وطَاوُوسٌ اليَمانيُّ[1] وغيرُ واحدٍ من أَهلِ العِلْمِ، وزادَ ابنُ المَاجِشُون في الحَدِيْثِ عن الدَّرَاوَرْدِيِّ[2] عن الزُّهريِّ عن ابن المُسَيَّب: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «لا يَغْلِقُ الرَّهْنُ الرَّهنَ من صَاحِبِهِ الَّذي رَهَنَهُ، لَهُ غُنْمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ».

قال عبدُالمَلكِ: فهو يُدْخِلُهُ في هَـٰذَا اللَّفْظِ أن لا يَذْهَبَ إذا ضَاعَ عند المُرتَهِنِ ما كان ارتَهَنَهُ بِهِ، بل يَكُوْنُ عَلَىٰ الرَّاهِنِ ما كانَ رَهَنَهُ به، ويكونُ علىٰ المُرْتَهِنِ الَّذِي ضَاعَ عندَه قيمته يوم يَتَرَادَّانِ الدَّرَكَ[3] والفَضْلَ بينهما، فهـٰذان المَعنيان جَميعاً يُدْخِلاَنِهِ.

قَالَ عَبْدُالمَلكِ: غَلْقُ الرَّهْنِ: أنَّه الرَّهْنُ الذي لاَ فِكَاكَ له، قد ذَكَرَتْ ذٰلِكَ العَرَبُ في أشعارِهَا، من ذٰلك قولُ زُهَيْرٍ:[4]

وفَـارَقَتْـكَ بِـرَهْـنٍ لاَ فِكَـاكَ لَـهُ ... يَوْمَ الوَدَاعِ فأَمْسَىٰ الرَّهْنُ قد غَلِقَا

(١) النَّقلُ عنهما في غريب أبي عُبَيْدٍ.

(٢) هو عبدالعزيز بن عُبَيْدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ، أبومُحمَّدٍ المَدَنِيُّ، الفارسيُّ الأصل، مَولَىٰ جُهَيْنَةَ. وقيل: مولى البرك بن وَبْرَةَ من قُضَاعَةَ. وُصِفَ بأنه كثيرُ الحفظِ يَغْلَطُ. ووثَّقَهُ يحيىٰ بن معين، وقال النَّسائِيُّ: ليس بالقويِّ. قال محمَّد بن سَعْدٍ: ولد بالمدينة، ونشأ بها، وسمع بها العلم والأحاديث، ولم يزل بها حتىٰ توفي سنةَ سبع وثمانين ومائة».

أخباره في طبقات ابن سعد: ٥/ ٤٢٤، وطبقات خليفة: ٢٧٦، وثقات ابن حبان: ٧/١١٦، والأنساب: ٥/ ٢٩٥، وتهذيب الكمال: ١٨، ١٨٧، وسير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٣٢٤، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٣٥٣.

(٣) الدَّرْك والدَّرَك: اللَّحاقُ والتَّبَعيَّةُ، كذا في اللِّسان وقال: «ومنه ضمان الدَّرَك في عهدة البيع».

(٤) شرح ديوانه: ٣٣، والبيت في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١١٥.

يعني: أنَّها ارتَهَنَتْ قلبَهُ فَذَهَبَتْ به. ومنه قولُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[1]: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ يعني: مَحْبُوْسَةٌ حتَّىٰ يَفُكَّهَا الحِسَابُ أو يُغلقَها.

قَالَ عبدُالمَلكِ: وإعرابُ «لا يَغْلَقُ الرَّهْنُ» برفعِ القَافِ[2]؛ لأنَّه ليس بنَهْيٍ، ولٰكنَّه خَبَرٌ يخبرُ به أنَّه لايغلقُ فيُحْبَسُ بمارُهِنَ به، اشتُرط أو لم يُشتَرَطُ، فلذٰلك ارتَفَعَ، ولو كان نَهياً لكانَ جَزْماً، ثم خَفْضاً لِلَقْيِهِ الألفَ والَّلامَ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي ذَكَرَ فيه: أنَّ قادِماً قدمَ علىٰ عُمَرَ بن الخطَّاب من قبل أبي مُوسَىٰ الأشْعَرِيِّ فسَأَلَهُ عُمَرُ: «هَلْ كَانَ فِيكُمْ مِنْ مُغْرِبَةِ خَبَرٍ؟ فقال نَعَمْ، رَجُلٌ كَفَرَ بعد إسْلامِهِ» [٢/ ٧٣٧ رقم (١٦)].

قال عبدُالمَلكِ: هي (مُغْرِبَةُ) بتَخفيفِ الرَّاءِ، ومعنىٰ مُغرِبَةِ خَبَرٍ: غَرِيْبَةُ[3] خَبَرٍ، من الخَبَرِ الغَرِيْبِ، وهو الخَبَرُ الحَادِثُ المَجْهُولُ، ولَيْسَتْ (مُغَرِّبة خَبَرٍ) بتَشديدِ الرَّاءِ كَمَا يقولُ مَنْ لا يَعرِفُ[4]؛ لأنَّ (المُغَرِّبَةَ) بتَشْدِيْدِ

---

(١) سورة المدثر: الآية: ٣٨.

(٢) أَفادَ أَبوعُمَرَ بن عبدالبَرِّ من كلام ابن حَبِيْبٍ هنا فقال في التَّمهيد ٦/ ٤٣٠: «الرِّواية في هذا الحديث: لا يغلقُ الرَّهْنُ» بضمِّ القاف. وكذلك أفاد منه الوَقَّشِيُّ واليَفْرُنِيُّ وغيرهم.

(٣) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٧٩، والغريبين: ١٣٦٤، وغريب ابن الجَوزيِّ: ٢/ ١٤٩، والفائق: ٣/ ٦١، والنِّهاية: ٣/ ٣٤٩. وهو مَثَلٌ من أمثال العَرب، تقولُ العَرَبُ أيضاً: «هل من جائبة خبرٍ؟» والمعنىٰ واحدٌ. والمقصود: هل من خَبَرٍ يَجُوبُ الأرض شَرقاً وغَرباً؟ وهل من خبرٍ غَرِيبٍ لم يُسمعْ به من قَبْلُ؟. يراجع مجمع الأمثال: ٣/ ٥٠٠، والمستقصى: ٢/ ٣٩٠، والعقد الفريد: ٢/ ٨٥، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (جَوَبَ) و(غَرَبَ).

(٤) الذي لا يَعْرِفُ في نظر المؤلِّف ـ عفا الله عنه ـ هو أبوعُبَيْدٍ القاسم بن سلَّام ـ رحمه الله ـ سُبحان الله! وإذا لم يعرفْ مثلَ هَـٰذَا أبوعُبَيْدٍ، فعند مَنْ تَكُونُ المعرفَةُ في هَـٰذَا؟! قال =

الرَّاءِ: هي التي تنحُو ناحية الغَرْبِ، كما تقولُ: مُشَرِّقةٌ في التي تَنْحُو ناحيةَ الشَّرق فافهم هَـٰذَا، وَهَـٰكَذَا حدَّثنيها مُطرِّفٌ وابنُ المَاجِشُون عن مالكٍ (مُغْرِبَةُ خَبَرٍ) بتَخفيفِ الرَّاءِ وَفَسَّرَاهَا لِي كَمَا فَسَّرتُها لَكَ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

[الَّذي رَوَاهُ] عن عليٍّ: «في الَّذي [١٠٥] وَجَدَ مع امرأَتِهِ رَجلاً فقتَلَه، فَقَالَ عَلِيٌّ: أنا أبوحَسَنٍ، إنْ لم يأتِ بأرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فليُعْطَ برُمَّتِهِ» [٢/ ٧٣٧ رقم (١٨)].

قال عبدُالمَلكِ: يعني فَلْيُسَلَّمْ للقتلِ قَوَداً بالَّذي قَتَلَ[(١)].

= ابن الأثير في النِّهاية: يقال: «هل من مغرِّبة خَبَرٍ بكسر الراء وفتحها» وفي تعليق أبي الوليد الوَقَّشِيِّ: «الصَّوابُ: كَسْرُ الرَّاءِ والإضافةُ، ولكنَّ أبا عُبَيْدٍ فَتَحَ الرَّاءَ والإضافة، والأموي يفتحها، وغيره يكسرها، وأصلها من الغَرَبُ وهو البُعْدُ، ومنه قيلَ: دارُ فُلانٍ غَرْبَةٌ وأنشد:

وَشَطَّ وَلْيُ النَّوَىٰ إِنَّ النَّوَىٰ قُذُفٌ ... تَيَّاحَةٌ غَرْبَةٌ بِالدَّارِ أَحْيَانَا

ومنه قيل: شأوٌ مُغَرِّبٌ ومُغْرِبٌ قال الكُميت [ديوانه: ١/ ٩٧]:

أَعَهْدَكَ فِي أُوْلَى الشَّبِيبَةِ تَطْلُبُ ... عَلَىٰ دُبُرٍ هَيْهَاتَ شَأْوٌ مُغَرِّبُ

وأصله؛ شَرَّقَ وغَرَّبَ: إذا صار إلى الشَّرقِ والغَربِ، ثم قيل لكلِّ شيء أبعد في الأرض ذهاباً: غرَّبَ، وإن لم يذهَبْ إلى الغَربِ. ومن النَّاسِ من يذهب إلى أن معناه: هل فيكم من خَبرٍ غَريبٍ، و«من» زائدة، كما يقال: هل في الدار من رَجُلٍ».

(١) لم يشرح المؤلفُ ـ رحمه الله ـ اللَّفظةَ نفسَهَا، وهي مَشْرُوحةٌ في غريبِ الحديثِ للحربيِّ: ١/ ٧٣، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٣٧٤، وغريب ابن الجَوْزِيِّ: ١/ ٤١٦، والنِّهاية: ٢/ ٢٦٧، وتعليق الوَقَّشِيِّ وغريب اليَفْرُنِيِّ. قال الوَقَّشِيُّ: «الرُّمة: الحَبْلُ» وقوله: «فَلْيُعْطَ برُمَّتِهِ» الصَّوابُ: فتح الطَّاء، ورواه عُبيدالله بالكسر، وهـٰذا كلام جَرَىٰ مجرىٰ المثلِ، يقال للرجل إذا أمروه بأن يُعْطَىٰ الشيءَ بجملتِهِ من غير أن يَحْبَسَ منه شيئاً: ادفعه إليه برُمَّته وأصلُهُ أنَّ =

قال عبدُالملك: وذٰلك إِذَا كَانَ المَقْتُولُ مُحْصَناً فعندَ ذٰلِكَ يَنْجُ قاتله من القَوَدِ أَنْ يقيمَ أَربعةَ شُهَدَاءَ أَنَّه كَانَ يفعلُ بامْرَأَتِهِ، هَـٰذَا وجهُ الحديثِ، فأمَّا إن كَانَ المَقْتُوْلُ غيرَ مُحْصَنٍ فعلىٰ قَاتِلِهِ القَوَدُ وإنْ أَتىٰ بأَرْبَعَةِ شُهَدَاء علىٰ فِعْلِهِ بامرأَتِهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (العَاهِرِ) في حديث مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ حينَ قالَ: «الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وللعَاهِرِ الحَجَرُ» [٢/ ٧٣٩ رقم (٢٠)].

قال [عبدُالملكِ]: العَاهِرُ: الزَّانِي[1]، يَقُولُ: لا دَعْوَىٰ له في الوَلَدِ، ولا حقَّ له فيه، وإنَّما هُوَ لمَن كان له فِرَاشُ الأمِّ، زَوْجاً كان أو سَيِّداً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (فَحَشَّ ولدُها في بَطْنِها) في حديث مالكٍ

= رجلاً باع...». يُراجع: أمثال أبي عكرمة: ٩١، والفاخر: ٨١، والزَّاهر لابن الأنباريِّ: ١/ ٤٦٦، ومجمع الأمثال: ١/ ٥٥... وغيرها، والخبرُ مشهورٌ. قال ابن الأنباري: «ويُقَالُ: قَدْ أَخَذْتُ الشَّيْءَ برُمَّتِهِ، وبِزَغْبَرِه، وبزوبره، وبزابره، وبِزَأْبَجِهِ، وبِجَلْمَتِهِ، حكاه أبوعُبَيْدٍ بتسكين اللاَّم، وحكاه غيره بِجَلَمَتِهِ بفتح اللام. وقد أخذ الشيء بِظَلِيْفَتِهِ، وبرُبَّانه، ورِبَّانِهِ، وحَذَافِيْرِهِ، وحَذَامِيْرِهِ، وجَزَاميره، وبصنايتِهِ وسِنَابَتِهِ، أي: أخذه كلَّه لم يَدَعْ منه شَيْئاً».

(١) اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غريب الحديث للخَطَّابي: ١/ ٤٤٨، والغريبين: ١٣٤٧، والفائق للزمخشري: ٣/ ٤١، وغريب ابن الجَوْزيِّ: ٢/ ١٣٧، والنِّهاية: ٣/ ٣٢٦. ويراجع: العين: ١/ ١٠٥ ومختصره: ١/ ٥٨، وجَمهرة اللُّغة: ٧٧٦، ومُجمل اللُّغة: ٦٣٤، وتهذيب اللُّغة: ١/ ١٤٠، والزَّاهر: ٢٣٩، وتهذيب الأسماء: ١/ ٤٩، والمُحكم: ١/ ٦٤، وفيه: «وعاهرها عهاراً: أتاها ليلاً للفُجُورِ، وقيل: هو الفُجُوْرُ أيُّ وقتٍ كان، يكون في الأمَةِ والحُرَّةِ» وفي النِّهاية لابن الأثير نحو ذلك وزاد: «ثم غلب على الزِّنا مطلقاً»، ويراجع: الصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: «عَهَرَ».

الذي رَوَاهُ عن عُمَرَ بن الخطَّابِ: «في المَرْأَةِ الَّتي وَلَدَتْ عندَ زَوْجِها الثَّاني بعدَ أَرْبَعَةِ أَشْهرٍ وَنِصْفٍ، فسألَ عنها عُمَرُ النِّسْوَةَ، فَقَالتِ إحْدَاهُنَّ: أنا أُخْبِرُكَ خَبَرَهَا: هَلَكَ عنها زَوجُها حينَ حَمَلَتْ فأُهْرِيْقَتْ عليه الدِّماءُ فَحَشَّ ولدُهَا في بَطْنِهَا، فلمَّا أَصَابَهَا زَوْجُهَا الذَّي نَكَحَهَا وَأَصَابَ الوَلَدَ المَاءُ تَحَرَّكَ الولدُ في بطنِها وَكَبِرَ، فَصَدَّقَهَا عُمَرُ بنُ الخَطَّاب وفَرَّقَ بينَهما. وقال عُمَرُ: أَمَا إنَّه لَمْ يَبْلُغْنِي عَنْكُمَا إلاَّ خَيْرٌ، وأَلْحَقَ الوَلَدَ بالأَوَّلِ» [٢/ ٧٤٠ رقم (٢١)][١].

قال عبدُالملكِ: معنىٰ: «فحَشَّ ولدُها في بَطنِها» رَقَّ وضَمُرَ[٢] من الدَّمِ الذي أُهْرِيْقَتْ عليه، ثم انتَفَشَ بمَاءِ الزَّوجِ الثَّاني وكَبِرَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الإِلَاطةِ) في حديث مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن عُمَرَ بن الخطَّابِ: «أنَّه كانَ يُلِيْطُ أولادَ الجاهليَّة بِمَنْ ادَّعاهم في الإسلامِ فأتَىٰ رجلان كلاهُما يدَّعِيْ وَلَدَ امْرَأَةٍ»[٢/ ٧٤٠ رقم (٢٢)]

قال عبدُالملك: [يُلِيْطُهُمْ]: يعني يُلْحِقُهُم بمَنِ ادَّعَاهُمْ وَيُلْصِقُهُم بهِمِ، والإلاطةُ مشتَقَّةٌ من الشَّيءِ المُلتاطِ بالشَّيءِ يعني: المُلْتَصَق به[٣].

---

(١) سند الحديث في «المُوطَّأ» وأورد صدر الحديث هنا بمعناه لا بلفظه.

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/٣٧٨، والغَريبين: ٢/٧٥، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ٣/٧٥٢، والفائق: ١/ ٢٨٥، وغريب ابن الجَوزيِّ: ١/٢١٦، والنِّهاية: ١/ ٣٩١. ويراجع: العين: ٣/١١، ومختصره: ١/٢٣١، وجمهرة اللُّغة: ١/٩، ومجمل اللُّغة: ٢١٣، وتهذيب اللُّغة: ٢/ ٣٩٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (حشش).

(٣) اللَّفظة مشروحةٌ في غريب الحديث لأبي عبيد: ٣ / ٢٢٢، ويراجع: غريب الحديث لابن قُتَيبَةَ: ٢/٣٤٩، وغريب الحديث للخَطَّابي: ١/ ٢٤٤، والغريبين: ١٧١١، والفائق: ٣/٣٣٨، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٣٣٥، والنِّهاية: ٤/ ٢٨٥. ويراجع: إصلاح المنطق:

=

قيل لعبدالملكِ: أفكان أولئكَ الأولادُ لِزَنْيَةٍ؟ قال: نَعَمْ، وَكَذٰلكَ السُّنةُ اليومَ فيمَن أَسْلَمَ من النَّصارَىٰ أَو اليَهُوْدِ ثُمَّ ادَّعىٰ وَلَداً كان منه زِنًى في [١٠٦] حالِ نَصرانيَّتِهِ أو يَهُودِيَّته أنَّه يُلْحَقُ بِهِ إذا كان مَجْذُوْذَ النَّسبِ، لا أبَ له ولا فِرَاشَ فيه لأمِّه.

قال عبدُالملكِ: ولا يُلحقُ ولدُ الزِّنا بمَن اسْتَلْحَقَهُ من المُسلمين إذا زَعَمَ أنَّه زَنَىٰ بأُمِّه وهو مُسْلِمٌ، وفيه قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «لاَ يُلْحَقُ وَلَدُ الزِّنا بأَبيه المُسلِمِ وإنِ ادَّعاهُ مائةَ مرَّةٍ».

قيل لعبدالملكِ: فَهَلْ كَانَ مالكٌ يَأْخُذُ بقَولِ عُمَرَ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ للولدِ، وإلى أيِّهما شِئتَ حينَ قال القَائِفُ في الوَاطِئَيْنِ لقد اشترَكَا فيه جميعاً؟

قال: اختلفَ أَصْحَابُ مَالكٍ في رِوَايَةِ قولِ مالكٍ، فأمَّا ابنُ القاسمِ فَرَوَىٰ عن مَالكٍ فإنَّه يُوالي أيَّهمَا شَاءَ، وأمَّا مُطرِّفٌ وابنُ نافعٍ، وابنُ الماجشون فَرَوَوا عن مَالكٍ أنَّه قَالَ: العَمَلُ في ذٰلك عندنا: أنْ يُقَالَ للقَافةِ أَلْحِقُوْهُ بأَنْضَجِهِم به شَبَهاً ولا يترك وموالاة من أحبَّ.

قال عبدُالملكِ: وهو أَحَبُّ إليَّ، لأنَّه قد يكونُ ذٰلِكَ في الصَّغيرِ وَالمَوْلُوْدِ الذي لم يَبْلُغْ أن يُوَاليَ مَنْ أَحَبَّ، وإنْ أُخِّرَ إلىٰ أن يَبْلُغَ فيُواليَ من أَحبَّ تأخَّرَ القَضَاءُ في أَمْرِهِمَا بمَوْتِ المَوْلُودِ قبلَ بُلُوغه مُوالاة من أَحَبَّ، فيُشكل لِذٰلِكَ القَضَاءُ وَيشتَبِهُ، فأعدَلُ ذٰلِكَ عندنا وَأَحَبُّه إلينا أن يُقَالَ للقَافَةِ:

= ١٣٧، والصِّحاح، واللِّسان والتَّاج: (ليط). قال الوَقَّشِيُّ في تعليقه: ٢/ ٢٠١: «لاطَ الشَّيءُ بالشيءِ ـ إذا لَصَقَ به، والتَطْتُهُ أنا إلاَطَةً، ولاطَ حُبُّهُ بِقَلْبي يَلِيْطُ ويَلُوْطُ: إذا تعلَّقَ، وهو أَليطُ بِقَلْبِي وأَلْوَطُ، وأَبَىٰ الفَرَّاءُ أَلْوَطُ إِلاَّ من اللِّيَاطَةِ».

أَلْحِقُوْهُ بأَنْضَجِهِمْ بِهِ شَبَهاً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرح مَا سَاوَىٰ فيه مالكٌ في كتابه بينَ مَنْ أقرَّ بوارثٍ، أو أقرَّ بدَيْنٍ لرَجُلٍ علىٰ أبيه، وأنكرَ ذٰلك غيرُهُ من وَرَثَةِ أبيه

فَزَعَمَ مَالِكٌ في كتابِهِ أنَّ المُقَرَّ له بالدَّين إنَّما يأخذُ من الذي أَقَرَّ له بدينه ما كان ينوبه منه، ولو أَقَرَّ بذٰلك غيرُهُ من الوَرَثَةِ بمنزلةِ الذي يقرُّ بوارث.

قال عبدُالملكِ: كذٰلك قال مالكٌ في كتابه، وذٰلك عندَ مَنْ لَقِيْتُ مِنْ أَصحَابِهِ وَهْمٌ من قَوْلِهِ: المُقَرُّ لَهُ بالدَّين يأخذُ من المُقِرِّ له به من جميعِ ما صَارَ إليه من ميراثِهِ حتىٰ يستوفيَ دَينَهُ؛ لأنَّه لا مِيْرَاثَ لأحدٍ إلاَّ بعدَ الدَّين، والوارثُ المَجْحُوْدُ إنَّمَا يأخذُ من المُقِرِّ له قدرَ ما ينوبُهُ مِمَّا في يَدِهِ من ميراثِهِ؛ لأنَّه وَارِثٌ مَعَهُ، وليس بوَارِثٍ قَبْلَهُ، كَمَا يكون الدَّيْنُ قبلَ ميراثِهِ ذٰلك الذي فرَّقَ بين الإقرار بالدَّين والإقرار بالوَارث، والأمرُ فيه بَيِّنٌ، ألاَ تَرَىٰ أنَّه لَوْ أقرَّ بالدَّين جَمِيْعُ الوَرَثَةِ ثُمَّ وَجَدَهُم عُدَمَاءَ[1] إلاَّ واحِداً منهم أَخذَ من ذٰلك الوَاحِدِ جميعَ ما أُخذَ من المِيْرَاثِ حتَّىٰ يَسْتَوْفِيَ دينَهُ، ثم يَرْجِعُ ذٰلك الوَارثُ علىٰ غيرِهِ من الوَرَثَةِ فَيَتْبَعُهُمْ بما يَنُوْبُهُمْ من ذٰلك الدَّين، وأنَّهم لو أقرُّوا جَمِيْعاً بالوارثِ ثم وَجَدَهُمْ عُدَمَاء[2] إلاَّ واحداً منهم لم يأخذْ منه إلاَّ ما يَنُوْبُهُ من مِيْرَاثِهِ فَقَطْ، ويتبع الوارثُ المقر به أصحابَه العُدَمَاءَ بما صَارَ إليه من حقٍّ، فَهَـٰذَا يُبَيِّنُ لَكَ فَرقَ ما بينَ الإقرارِ بالغَرِيْمِ والإقرارِ بالوَارثِ.

ـ [١٠٧] وسألنا عبدَالمَلكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (الأَرضِ الميتةِ والعِرْقِ

---

(١) في الأصل: «عِدْمًا» مضبوطة بالشَّكل في الموضعين مع قلة ضبط الناسخ.

(٢) سبقت الإشارة إلى ذلك في الصفحة السابقة.

الظَّالمِ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن هشام بن عُروة عن أبيه: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيِّتَةً فهيَ له، ولَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» [٢/ ٧٤٣ رقم (٢٦)].

قال عبدُالمَلكِ: العِرْقُ الظَّالِمُ: كلُّ ما احْتَفَرَهُ الرَّجُلُ أو بَنَاهُ أو غَرَسَهُ في أرض غَيرِهِ، أو في غَيرِ الأَرضِ المَوَاتِ، كذٰلك قال مالكٌ، وَبَلَغَنِي عن رَبِيْعَةَ ابنِ أَبِي عبدالرحمـٰن[1] أنَّه قَالَ: العِرْقُ الظَّالمُ عِرْقَانِ؛ عِرْقٌ باطنٌ وعِرقٌ ظاهرٌ، فالعِرْقُ الباطنُ ما احتَفَرَه الرَّجُلُ من الآبارِ واغتَرَسَه من الغَرْسِ في أرضِ غيرِهِ. والعِرْقُ الظَّاهِرُ: ما بناهُ من البُنيَانِ في أَرْضِ غَيْرِهِ.

قال عبدُالملكِ: فالحكمُ فيه: أن يكونَ صاحبُ الأرضِ مُخيَّراً علىٰ الظَّالم، إن شاءَ حبس ذٰلك في أرضِهِ بقيمَتِهِ مَقْلُوْعاً، وإنْ شَاءَ نَزَعَهُ الظَّالمُ من أَرْضِهِ.

وحدَّثني أسدُ بنُ مُوسَىٰ[2]، عن عَبَّاد بن العوَّام، عن يحيىٰ بن عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ، عن أَبيه: أنَّ رَجُلاً غَرسَ في أَرضِ رَجُلٍ من الأنصارِ نَخْلاً فاخْتَصَمَا إِلَىٰ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقَضَىٰ للأنْصَارِيِّ بأَرْضِهِ، وَقَضَىٰ علىٰ الآخرِ بأنْ يَنْزِعَ نخْلَهُ. قال عُروةُ: فلقد أخبرني الذي حدَّثني هـٰذا الحَدِيْثَ أنَّه رَأَىٰ تلكَ النَّخلَ يُضْرَبُ في أُصُولِهَا بالفُؤُوْسِ وإنَّها لَنَخْلٌ عُمٌّ.

---

(١) هو الإمام المحدِّث المشهورُ بـ«ربيعة الرأي» ثقةٌ مشهورٌ، وثَّقه أحمد وغيره. له أخبارٌ في تاريخ خليفة: ٤١٥، وطبقاته: ٢٦٨، والحِلْيَة: ٣/ ٢٥٩، والتَّمهيد لابن عبدالبرِّ: ٣/ ٥، وسير أعلام النُّبلاء: ٦/ ٨٩، وتهذيب التهذيب: ٣/ ٢٥٨، والشَّذرات: ١/ ١٩٤.

(٢) سبق ذكره، وهو من شيوخ المؤلِّف (تراجع المقدّمة).

قال عبدُالملكِ:[1] العُمُّ: التَّامَّةُ في طولِهَا والتِفَافِها[2]، وواحدتُها: عَمِيْمَةٌ، ومنه قيلَ للمرأةِ: عَمِيْمَةُ الخَلْقِ: إذا كانَتْ تَامَّةَ الخَلْقِ حَسَنَةً، قال لَبِيْدٌ ـ يَصِفُ نَخْلاً ـ[3]:

سُحُقٌ يُمتِّعُها الصَّفَا وسَرِيُّهُ ... عُـمٌّ نَـوَاعِـمُ بينَهُـنَّ كُـرُوْمُ

فالسُّحُقُ: الطِّوالُ. وقولُهُ: «يُمَتِّعُهَا» يَعني: يُطَوِّلُها، وهو مأخوذٌ من الماتِعِ وهو الطَّويلُ من كلِّ شيءٍ، و«الصَّفَا» اسمُ نَهْرٍ، والسَّرِيُّ: النَّهرُ الصَّغيرُ، وكأنَّه أراد أنَّه اشتُقَّ من الصَّفا حينَ قال: «وسَرِيُّهُ» يعني سَرِيّ الصَّفا فهو كالسَّاقيةُ التي تَخرجُ من النَّهرِ الكَبيرِ.

---

(1) القولُ كلُّه لأبي عُبَيْدٍ ـ رحمه الله ـ. يراجع: غريب الحديث: ١/ ٢٩٦.

(2) يراجع: الغريبين: ١٣٢٩، وغريب ابن الجَوزيِّ: ٢/ ١٢٦، والنِّهاية: ٣/ ٣٠١، والعين: ١/ ٩٤، ومختصره: ١/ ٥٤، وجمهرة اللُّغة: ١٥٧، وتهذيب اللُّغة: ١/ ١١٩، ١٦، ١٢١، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (عمم).

(3) ديوان لبيد: ١٢٠ من قصيدة أولها:

طَلَلٌ لِخَوْلَةَ بِالرُّسَيْسِ قَدِيْمُ ... فَبِعَاقِلٍ فَالأَنْعَمَيْنَ رُسُوْمُ
فَكَأَنَّ مَعْرُوفَ الدِّيَارِ بِقَادِمٍ ... فَبُرَاقِ غَوْلٍ فَالرِّجَامِ وُشُوْمُ
أَوْ مَذْهَبٌ جَدَدٌ عَلَى أَلْوَاحِـ ... ـهِنَّ النَّاطِقُ المَبْرُوْزُ وَالمَخْتُوْمُ
دِمَنٌ تَلَاعَبَتِ الرِّيَاحُ بِرَسْمِهَا ... حَتَّىٰ تَنكَّرَ نُؤْيُهَا المَهْدُوْمُ
أَضْحَتْ مُعَطَّلَةً وَأَصْبَحَ أَهْلُهَا ... ظَعَنُوا وَلَكِنَّ الفُؤَادَ سَقِيمُ
فَكَأَنَّ ظُعْنَ الحَيِّ لَمَّا أَشْرَفَتْ ... بِالآلِ وَارْتَفَعَتْ بِهِنَّ حُزُوْمُ
نَخْلٌ كَوَارِعُ فِي خَلِيجِ مُحَلِّمٍ ... حَمَلَتْ فَمِنْهَا مُوقَرٌ مَكْمُومُ
سُحُقٌ يُمَتِّعُهَا الصَّفَا ... ... البيت

والشرح الذي بعد البيت كلُّه لأبي عُبَيْدٍ، ـ رحم اللهُ أباعُبَيْدٍ ـ.

قال عبدُالملكِ: الأرضُ المَيِّتَةُ التي تكونُ [لِـ][1]ـمَن أحياها هي المَواتُ النَّائيةُ من القُرَىٰ ومن المَسَارحِ والمُنْتَضَبِ[2] التي لَيست مُلكاً لأحدٍ، ولا رُكْحاً[3] للقُرَىٰ التي تُشبه المفازةَ والفَلاَةَ، فتِلكَ الَّتي أرَادَ بِقَوله في حَديثِ مالكٍ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ».

وقد حدَّثني عُبَيْدُالله بنُ مُوسىٰ[4]، عن هِشام بنِ عُروة، عن جابرِ بن عبدالله: أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ، ومَا أَكَلَتِ العَافِيَةُ مِنْهُ فَهْوَ لَهُ صَدَقَةٌ».

قال عبدُالملكِ: وَالعَافِيَةُ: الطَّيرُ وَالسِّباعُ[5] التي تَعتَفِي الثِّمارَ، وتَتَطَلَّبُ الرِّزقَ في مَظَانِّهِ، وكلُّ مَنْ جاءَك يطلبُ فضلَك وخيرَك من النَّاسِ: فهو مُعْتَفٍ وعَافٍ، وكَثِيرُهُ: عُفَاةٌ، ومُعْتَفُون.

وقد حدَّثني عُبَيْدُالله بن مُوسَىٰ، عن الأعمش، عن أبيه عن [١٠٨] أمِّ مُبشِّرٍ الأنْصَاريَّةِ[6]، قَالَت: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا في نَخْلٍ فقالَ لِي:

---

(١) في الأصل: «من» بسقوط اللاَّم.

(٢) في الأصل: «المُنْتَطِبُ» والمنتضب: البَعيدُ كذا في اللِّسان وغيره.

(٣) الرُّكحُ: ـ بالضمِّ ـ ناحيةُ البيتِ من ورائِهِ، وربَّمَا كان فضاءً لا بناءَ فيه. نقلها صاحب «اللِّسان» عن أبي عُبَيدٍ، يُراجع غريب أبي عُبَيْدٍ: ١٢١/٣. ويُراجع: الصِّحاح، والتَّاج (ركح)... وغيرها.

(٤) سبق ذكره.

(٥) يراجع غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢٩٧/١، والغريبين: ١٣٠٢، وغريب ابن الجَوزيِّ: ١١٠/٢، والنِّهاية: ٢٦٦/٣، والصحاح، واللِّسان، والتَّاج: (عفا).

(٦) في الأصل: «بشر» و«الأنصاري» والصَّحيح أنَّها أمُّ مبشر بنت البراء بن معرور الأنصاريَّة، امرأة زيد بن حارثة رضي الله عنهما. يراجع: الاستيعاب: ١٩٥٧/٤، وأُسد الغابة: =

مَنْ غَرَسَه أسلمٌ أم كافرٌ؟ قُلتُ: لاَ بَلْ مُسلمٌ، فقالَ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْساً أَوْ يَزْرَعُ زَرْعاً فيأكلُ منه إنسانٌ، أو طَيرٌ، أو دابَّةٌ، أو سَبُعٌ إلاَّ كان ما أكلَ منه صَدَقَةً».

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ عن حُمَيْدِ بنِ قَيسٍ، عن مُجَاهِدٍ: أنَّ رَجُلاً أحيَا أرضاً مواتاً لا يظنُّها لأحدٍ فَغَرَسَ فيها وعَمَّرَ، ثمَّ جاءَ رَجُلٌ فأقامَ عليهاالبَيِّنَةَ أنَّها له، فاخْتَصَمَا إلىٰ عُمر بن الخطَّاب، فقال لصَاحبِ الأرضِ: إنْ شِئْتَ قَوَّمنا عليكَ ما أَحْدَثَ فيها فأَعْطَيْتَهُ إيَّاهُ وكانت لَكَ، وإنْ شِئْتَ أن يُعطيَكَ قيمةَ أَرضِكَ أَعْطَاكَ».

كَيْفَ قَضَىٰ عُمَرُ للذي عَمَرَ هـٰذه الأرض بقيمةِ عمارتِهِ، وقد رَوَيْتَ فوقَ هـٰذا في حَدِيْثِ الأَنْصَارِيِّ: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَضَىٰ له بأَرْضِهِ، وقَضَىٰ علىٰ الآخرِ أن يقلعَ نخلَه، فكيفَ افترقَ القَضَاءُ في هـٰذين؟!

قال عبدُالملكِ: افترقَ القَضَاءُ فيهما بافتراق فِعْلِهِمَا، غَرَسَ الغَارِسُ في أَرضِ الأَنْصَارِيِّ ظُلْماً علىٰ غيرِ شُبْهَةٍ، فكانَ القَضاءُ فيه أن يقلعَ غرسَهُ، إلاَّ أنْ يَشَاءَ صاحبُ الأرضِ أن يُعطيَهُ قيمتَه مَقْلُوْعاً. وغَرَسَ الغَارِسُ في حديث عُمرَ علىٰ شُبْهةِ مُلكٍ حينَ ظَنَّ أنَّها مَوَاتٌ، لا يَظُنُّها لأحَدٍ فَقَضَىٰ له بِقِيْمَةِ غَرْسِهِ، وَعِمَارَتُهُ ثابتةٌ غيرُ مَقْلُوْعَةٍ، وكذٰلك مَنْ بَـنَىٰ أو غَرَسَ علىٰ شُبهة مُلكٍ وحَقٍّ.

قيل لعبدالملكِ: فإذا لم يَخْتَرْ صاحبُ الأرضِ ما خَيَّرَهُ عُمَرَ فيه من أخذِ

= ٧/ ٣٩١، والإصابة: ٨/ ٣٠٠، والاستبصار: ٣٧٨، وتهذيب الكمال: ٣٥/ ٣٨٥، وأخرج الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في ترجمتها حديثها هذا عن طريق اللَّيْث عن أبي الزُّبير، عن جابر، وكان قد قال: «روى عنها جابر بن عبدالله الأنصاري» ولم يذكر الحافظ ـ رحمه الله ـ الحديثَ كاملاً، وفي تهذيب الكمال أيضاً: «روى عنها جابر بن عبدالله».

قيمة أرضه من الغارس أو دَفْعِهِ إليه قيمةَ ما أحدثَ فيها، أو كان مُعدِماً لا مالَ له، أَيَرْجِعُ التَّخييرُ إلىٰ الغارسِ في أن يُعْطَىٰ قيمةَ أرضِهِ وتَخْلُصُ الأرضُ له بغرسها؟.

قال: الخيارُ للطَّارِىءِ في أن يُخرِجَ ربَّ الأرضِ من أرضِهِ، ولٰكن إذا كان ما وصفتَ شِرْكاً[1] بين الغَارسِ وبينَ صاحبِ الأرضِ، هٰذا بقيمةِ أَرْضِهِ، وهٰذا بقيمةِ غِرَاسِهِ أو بِنَائِهِ فكانت بينهما شِرْكاً علىٰ القِيْمَتَيْنِ. وهكذا أخبرني ابنُ الماجشُون عن مالكٍ والمُغيرة أنَّه لا خيارَ للطَّارِىءِ في إخراجِ ربِّ الأرضِ من أرضِهِ، وإنَّما الخيارُ لربِّ الأرضِ في إخراجِ الطَّارِىءِ من أرضِهِ بقيمةِ ما أَحْدَثَ فيها بالشُّبْهَةِ، وكذٰلِكَ الحُكمُ فيما أشبهَ هٰذا من الأشياءِ كلِّها التي تقعُ بالشُّبهةِ، فافهم ذٰلك.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ حُكمِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ [١٠٩] في سَيْلِ (مَهْزُورٍ) و(مُذَيْنِيبٍ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عبدالله بن أبي بكر بن حَزمٍ: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ [ﷺ] قَضَىٰ في سَيْلِ (مَهْزُوْرٍ) و(مُذَيْنِيبٍ) يُمسِكُ حتَّىٰ الكَعبين، ثم يُرسِلُ الأَعْلَىٰ علىٰ الأسفلِ» [٢/ ٧٤٤ رقم (٢٨)].

قال عبدُالملك: (مَهْزُوْرٌ) و(مُذَيْنِيبٌ): واديان[2] من أودِيةِ المَدينةِ

---

(١) في الأصل: «شرك».

(٢) مَهْزُوْرٌ يراجع في معجم ما استعجم: ١٢٧٥، ومعجم البلدان: ٥/ ٢٧١، والمغانم المُطابة: ٣٩٨، ووفاء الوفاء: ١٠٧٦، والرَّوض المعطار: ٥٦٠، وتاج العروس: (هزر). قال ابن الأثير في النِّهاية: ٥/ ٢٦٢ «مَهْزُوْرٌ: وادي بني قُرَيْظَةَ بالحِجَازِ. أمَّا بتقديم الرَّاء على الزاي فموضعُ سُوقِ المَدينةِ، تَصَدَّقَ به رَسُوْلُ الله ﷺ على المُسلمين» ومثله تماماً قال =

يَسيلان بالمَطَرِ، فَيَتَنافَسُ أهلُ الحَوائطِ في سَيْلِهِمَا فَقَضَىٰ به رَسُوْلُ اللهِ ﷺ للأَعلىٰ فالأعلىٰ إلىٰ ذٰلك السَّيل، والأَقربِ فالأَقربِ به، يُدْخِلُ صاحبُ الحائطِ الأعلىٰ اللاَّصق بذٰلك السَّيل جَمِيْعَ الماءِ في حائِطِهِ، ويَصْرِفُ مَجراه إلىٰ بَيْبَتِهِ[1] فَيَسِيْلُ فيه ويَسْقِيْ به، حتىٰ إذا بَلَغَ المَاءُ في قاعةَ الحائطَ إلىٰ الكَعبين أغلقَ البَيْبَةَ وصَرَفَ ما زادَ من الماءِ علىٰ مِقْدَارِ الكَعبين إلىٰ مَنْ يليه بحائِطِهِ، فيَصنعُ به مثلَ ذٰلك، ثُم يَصرِفُهُ إلىٰ مَنْ يليه أيضاً، هٰكَذا يكونُ الأعْلَىٰ فالأَعْلَىٰ، والأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ أولىٰ به علىٰ هٰذا الفعلِ حتَّىٰ يَبْلُغَ ماءُ السَّيلِ إلىٰ أَقْصَىٰ الحَائطِ وينتهي اللهُ بمَنْفَعَتِهِ إلىٰ مَنْ أَحَبَّ منهم.

قال عبدُالملكِ: هٰكذا فسَّره لي مُطَرِّفٌ وابنُ المَاجِشُون عند سؤالِهِمَا عن ذٰلك، وقَالَهُ ابنُ وَهْبٍ أيضاً، وقد كان ابنُ القَاسِمِ يَقُولُ: إذا انتَهَىٰ الماءُ في الحائطِ إلىٰ مقدار الكعبين من القائم فيه أرسله كلَّه إلىٰ مَنْ تَحته فما يَحبسُ منه يُساقي حائطه. وقولُ مُطَرِّفٍ وابنُ المَاجِشُوْن في ذٰلك أَحَبُّ إليَّ، وهما أعلمُ بذٰلك؛ لأنَّ المَدِيْنَةَ دارُهُما، وبها كانت القَضِيَّةُ، وفيها جَرَىٰ العَمَلُ بها من عهدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ إلىٰ اليومِ.

= الزَّمخشريُّ في الفائق.

وأمَّا مُذَيْنِيْبُ فوادٍ آخرُ يذكر دائماً مع مَهْزُوْرٍ المتقدِّم ذكره، أَنْشَدَ الوَقَّشِيُّ في التَّعليْق على المُوطَّأ: ٢/ ٢٠٤ـ ولم يَنْسِبْهُ ـ:

آلَيْتُ إِسْلاَمَكُمْ يَا هِنْدُ مَا طَلَعَتْ ... شَمْسٌ وَسَالَ مُذَيْـنِيْبٌ وَمَهْزُوْرُ

يراجع: معجم ما استعجم: ١٢٠٤، ومعجم البلدان: ٥/ ١٠٧، والرَّوض المعطار: ٥٦٠، والمغانم المطابة: ٣٧٣، ووفاء الوفاء: ١٠٧٥.

(١) البَيْبُ: مَجرَىٰ الماءِ إلى الحَوْضِ، كذا جاء في اللِّسان، قال: «وحكىٰ ابنُ جِنِّي فيه البَيْبَة».

قال عبدُالملكِ: وكذٰلك الأمرُ والحُكمُ في الأنهارِ التي لم يُنْشِئْهَا النَّاسُ وإنَّما جرَّاها اللهُ غياثاً لعبادِهِ، ويكونُ أقربُهم إلىٰ مَخرجِهَا أحقُّ بمنفَعَتِهَا في الطَّحين عليها والسَّقي بها، الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ والأَعْلَىٰ فالأَعْلَىٰ، وإن قَصَرَ ذٰلك عن بُلُوغه إلىٰ الأسفلِ، وقد قالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَىٰ الأَعْلَىٰ مِنَ الأَسْفَلِ ضَرَرٌ». وَلَمْ يَقُلْ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ: لَيْسَ عَلَىٰ الأَسْفَلِ مِنَ الأَعْلَىٰ ضَرَرٌ.

قال عبدُالملكِ: وذٰلك إِذَا استوَتِ الحَاجةُ إلىٰ النَّهرِ من الأَعْلَىٰ والأسفلِ، مثلَ أن يكونا جَميعاً حَاجَتُهُمَا إلىٰ الماءِ لطحينِ الأَرْحَاءِ جَمِيْعاً، أو لسقيِ الشَّجرِ جَمِيْعاً، أو تكونُ حاجةُ الأعلىٰ لسقيِ الشجر والأسفلِ لطَحينِ الأرحاءِ، فالأعلىٰ في كلٍّ هٰذا يُبَدَّأُ بمنفعَتِهِ منه، قال: وإن كانت حاجَةُ الأَعْلَىٰ لطَحينِ الأرحاءِ والأسفلِ لسَقْيِ الشَّجَرِ، وكانت الشَّجرُ يأتيها من الماءِ بعدَ تَبْدِئةِ الأَعْلَىٰ بالانتفاعِ بالماء لطحينه ما يَحييٰ به الشَّجرُ، ويَنفي عنها يُبْسُها وما يُخافُ من مَوتِهَا فالأعلىٰ مُبَدَّأٌ أيضاً، وإن كانت الشَّجرُ لا يأتيها من الماءِ شيءٌ إذا بَدَأَ الأَعْلَىٰ، وفي حَبس الأَعْلَىٰ إيَّاه لطَحينِ أرحائِهِ يُبسٍ لشَجَرِ الأسفلين، إنَّما حَيِيَتْ ونبَتَتْ علىٰ ذٰلك النَّهرِ في أيام كَثْرَتِهِ بالشَّجَرِ عند ذٰلك، وإن كان الأَسَفلُون[1] أحقَّ بالماءِ من أَرْحيٰ الأعلين، ويُمنعُ عندَ ذٰلك الأَعْلَوْنَ من حَبسِ الماءِ، وهٰذا في الأصولِ من الشَّجَرِ التي قد أُحيِيَتْ بذٰلك الماء قبلَ تصديه، وليس هٰذا فيما يبتَدَأُ عمله من غِرَاسِ الشَّجرِ، ولا فيما يَنْشَأُ كلَّ عامٍ

---

(١) في الأصل: «كانت الأسفلين».

من المَبَاقِيلِ[1] والمَبَاطِخِ[2] وأشباه ذٰلك مما لا أصولَ [١١٠] له ثابتةٌ.

قال: وما كان من الخُلُج والسَّواقي التي يَجتمعُ أهلُ القُرىٰ علىٰ إنشائِهَا وإجراءِ الماءِ فيها لمَنَافِعِهِمْ من طَحينٍ أو سَقيٍ فقلَّ الماءُ فيها ونَضَبَ عنها أوقات نُضُوبِهِ فالأَعْلَىٰ والأَسْفَلُ فيها بالسَّواءِ، إنَّما يُقسَمُ بينَهُم علىٰ قدرِ حُقُوقِهِم بالغاً ذٰلك منهم ما بَلَغَ، ليس أقربُهم إلىٰ عُنصرها ومَبتدأ مَخرَجِهَا بأَوْلَىٰ بها مِمَّن نأىٰ عنها في أَسْفَلِهَا وَأَقْصَاهَا، إلاَّ عَلَىٰ قَدرِ حُقُوقِهِم منها وسهامِهِم فيها، استوَتْ حَاجَتُهُم إليها واختَلَفَتْ، وَهَـٰكذا فسَّر لي مُطَرِّفٌ، وابنُ المَاجِشُوْن، وأصبغُ بن الفَرَجِ عندما سألتهم وكاشفتهم عن ذٰلك، وقد سُئِلَ عن ذٰلك عبدُاللهِ بن وَهْبٍ، وابنُ القَاسم، وابنُ نافعٍ فذَهَبُوا هـٰذا المَذْهَب.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (لا يُمْنَعُ فضلُ الماءِ ليُمنَعَ به الكَلأُ) في حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هُريرةَ، عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ [٢/ ٧٤٤ رقم (٢٩)].

قال عبدُالملكِ: تأويلُهُ: أن يحفرَ الرَّجُلُ البِئْرَ في الفَلاَةِ من الأرضِ التي ليست مِلكاً لأَحَدٍ إنَّما هِيَ مَرْعًى للماشيَةِ، فيريد أن يمنعَ ماشيةَ غيرِهِ أن تُسقىٰ بماءِ تلكَ البئرِ، ففيها قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «لا يُمْنَعُ فَضْلُ الماءِ ليُمنَعَ به الكَلأُ» يقولُ: إِذَا مَنَعَ حافرُ تلك البئرِ فَضْلَ مَائِهَا بعدَ ريِّ ماشِيَتِهِ فقد مَنَعَ الكَلأَ الَّذي

(١) المباقل: المكان الذي يزرع فيه البُقُول.

(٢) المباطخ: المكان الذي يزرع فيه البطيخ.

حولَ البئرِ وتوحَّد به دونَ غَيره؛ لأنَّ أَحَداً لا يَرعَىٰ فيه إذَا لم يَكُنْ فيه لماشيته ما تشربُهُ، إلاَّ أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ جَعَلَهُ المُبَدَّأَ في ذٰلك الماءِ أن يَستقيَ به ماشيَتَه قبلَ غيرِهِ، فإذا رَوِيَتْ خَلَّىٰ فضلَ الماءِ لكلِّ مَن رَعَىٰ في ذٰلك المَكَانِ، وإن لم يكونوا أعانوه على حَفرِ تلكَ البئرِ، وذُرِّيَّتُهُ من بَعدِهِ، وذُرِّيَّةُ ذُرِّيَّتِهِ على مثل حَالِهِ في تقدِيْمِهِم على غَيْرِهِم، ولا بيعَ لهم في تلكَ البئرِ، ولا مِيراثَ إلاَّ ميراثُ الانْتِفَاعِ بالتَّبدئةِ في مائِهَا، وفيها قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ في حديثِ مالكٍ أيضاً: «لا يُمنَعُ نَقْعُ بئرٍ» يعني: فَضْلَ مائها بعد رَيِّ ماشيةِ حَافِرِهَا. وهو تأويلُ الحَدِيْثِ الآخرِ أيضاً: «لا يُمْنَعُ رَهْوُ البئْرِ»[1] يعني: فَضْلَ مائِهَا بعدَ ريِّ ماشيةِ حَافرِها، كلُّ هَـٰذه الأَحَاديثِ الثَّلاثةِ معناهَا ما فَسَّرْتُ لَكَ، ولم يَعْنِ بشيءٍ منها البئرَ التي يَحْفِرُها الرَّجُلُ في أَرضِ نَفْسِهِ ومُلكِ يَدِهِ، تلكَ لِحَافرِهَا أن يمنعَ ماءَها أولَه وآخرَهُ، ولا حقَّ فيه لأحدٍ إلاَّ عن طَوعِ صاحبِها، كذٰلك فسَّر لي جَميعَ ذلك مَنْ لَقيتُ من أصحابِ مالكٍ عند سؤالهم عنه ومكاشفتي عمَّا كاشفتُ عنه من شرحِ غَريب الأحاديثِ وشَرْحِ مَعَانيها.

قال عبدُالملكِ: وقد يَدْخُلُ تأويل «لا يُمْنَعُ نَقْعُ بئرٍ» و«لا يُمْنَعُ رَهْوُ بئرٍ» في بئرين لَيْسَتَا من آبارِ المَاشية؛ من ذٰلك البئرُ تكون بينَ [١١١] الشَّريكين يَسقي منها ماء، هَـٰذَا يَوْماً وَهَـٰذَا يَوْماً، أو أقلَّ من ذٰلك أو أكثر، فيستقي أحدُهما في يومِهِ فيروي نخلَه أو زرعَه في بعضِ يومه ويستغني عن السَّقي في بقيَّةِ اليومِ، أو يَستغني في يومه ذٰلك عن السَّقيِ فيريدُ صاحبُهُ أن يسقيَ بمائِهِ في

---

(١) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/١٢٢ «الرَّهْوُ: الجُوْبَةُ تكون في محلّة القوم يسيْلُ فيها ماءُ المطر أو غيره» قال: «ومنه الحديث الآخر؛ أنَّه قال: «لا يباعُ نَقْعُ البِئْرِ، ولا رَهْوُ الماء» ويراجع: ٤/١٤٦.

يومه ذٰلك، ويُريدُ صاحبُ ذٰلك اليوم أن يمنَعَهُ ويقولُ هو يَومِيْ وحَظِّيْ من السَّقيِ إن احتَجْتُ إليه سَقَيْتُ وإن استَغْنَيْتُ عنه أَمْسَكْتُهُ عنكَ، فذٰلك ليس كما قال، وليس له مَنْعُهُ مما لا يَنْفَعُهُ حَبْسُهُ ولا يَضُرُّه تَرْكُهُ، وهو يَدْخُلُهُ عندَ ذٰلك تأويلُ قولِهِ: «لا يُمْنَعُ نَقْعُ بئرٍ» و«لا يُمْنَعُ رَهْوُ بئرٍ».

ومن ذٰلك أيضاً: أن تكونَ البئرُ لأحدِ الرَّجُلين في حائطٍ فيحتاج جاره وهو لا شِرْكَ له في ذٰلك البئر إلى أن يَسقيَ حائِطَهُ بفَضلِ مائِهَا فذٰلك ليس له إلاَّ أن تكونَ بئره تَهَوَّرتْ[1] فيكون له أن يَسقيَ بفَضلِ ماءِ جَارِه إلى أن يصلحَ بئرَهُ، ويُقْضِيَ له بذٰلك ويَدْخُلُ حِيْنَئِذٍ في تأويلِ الحديثِ: «لا يُمْنَعُ نَقعُ بئرٍ» وليسَ له أن يؤخِّرَ إصْلاَحَ بِئْرِهِ استِلْوَاءً على فَضْلِ مَاءِ جَارِهِ، وَلٰكن يُأْمَرُ بالإِصْلاَحِ ولا يَتْرُك تأخير ذٰلك، وذٰلك في النَّخْلِ والزَّرْعِ الذي يُخَافُ عليه إنْ يُمْنَع السَّقيَ إلى أن يُصْلِحَ بئرَه أَن يَهلكَ وَيَذْهَبَ، وأمَّا إذا أرادَ أن يُحدثَ عليه عَمَلاً من زَرْعٍ أو غِراسٍ ويَسقيَهُ بفضلِ مَاءِ جَارِه إلى أن يَصلحَ بئرَهُ، فليسَ ذٰلك له، وهٰكذا فسَّرَ لي مُطَرِّفٌ، وابنُ المَاجِشُوْن عن مالكٍ، وفسَّره لي أيضاً ابنُ عبدِالحَكَمِ، وَأَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ، وأخبَرَاني أنَّ ذٰلك كان قولَ ابنِ وَهْبٍ، وابنِ القَاسمِ، وأَشْهَبَ[2]، وَرِوَايَتُهُم عن مَالكٍ.

---

(١) التَّهَوُّر: انهدامُ البِنَاءِ وسُقُوطُهُ، ومنه قولُ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ﴾ وتهوُّر البئرِ: انهدامها وَسُقُوطُها. وتهوُّر المُتَصَرِّف في تصرُّفاته الحسيَّة والمعنوية مأخوذٌ من هٰذا.

(٢) أَشْهَبُ بنُ عبدالعَزيزِ بن داود بن إبراهيم القَيْسِيُّ، ثم العَامِرِيُّ، الجَعْدِيُّ أبوعمرو، الفقيهُ المِصريُّ، من تلاميذِ الإمامِ مالكٍ رحمه الله، والدَّراوَرْدِيِّ، وفضيل بن عياض. وَذَكَرَ الحافظُ المِزيُّ في «تهذيب الكمال» أنَّ مِمَّن روىٰ عنه صاحبنا عبدالملك بن =

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (لا ضَرَرَ ولا ضِرَار) في حديث مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ عن عَمْرِو بنِ يَحيىٰ المَازِنِيِّ، عن أبيه، عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ [٢/ ٧٤٥ رقم (٣١)].

قال عبدُالملكِ: الضَّررُ والضِّرارُ كلمةٌ واحدةٌ(١)، ورَدَّدَها على حالِ التَّوكيد في المنع عنها، وقد يأخذها تَصريف الإعراب، والضَّررُ في الإعراب: الاسمُ، والضِّرارُ: الفِعْلُ، ومعنى قولِهِ: «لا ضَرَرَ» يقول: لا يدخُلُ على أحدٍ من أحدٍ ضَرَرٌ وإن لم يَتَعَمَّدْ إدخالَهُ عليه. ومعنى قَوْلِهِ: «لا ضِرارَ» يقولُ: لا

= حَبِيْبٍ المالكيُّ، وما أظنُّ ذٰلك فرحلةُ ابنِ حَبِيْبٍ إلى المشرق سنة ٢٠٧هـ، ووفاة أشهب سنة ٢٠٤هـ؟! إلاَّ أن تكون إجازةً فلتراجع. أخباره في: الجرح والتعديل: ١/ ٣٤٢، وترتيب المدارك: ٢/ ٤٤٧، وتهذيب الكمال: ٣/ ٢٩٦، وسير أعلام النبلاء: ٩/ ٥٠٠، وشذرات الذهب: ٣/ ٢٤.

(١) في تعليق الوَقَّشِيّ: ٢ / ٢٠٥: «الضَّرَرُ: فعل الواحدِ، والضِّرارُ: فعل الاثنين فصاعداً بمنزلة القِتَال والخِصَام، فكأنه نَهَىٰ عن أنواع الضَّرر، وأمر أن لا يُضَارَّ كلُّ واحدٍ من الرَّجلين صَاحِبَهُ على جهةِ المجازاةِ، ولا ينفردُ أَحدُهُمَا بالضَّررِ على أنَّ المجازاةَ دون تَعدٍّ جائزةٌ بنصِّ القُرآن. وقال الحَسَنُ: الضَّرَرُ ما لك فيه منفعةٌ وعلى غيرك فيه مضرَّةٌ. والضِّرَارُ: ما ليس لك فيه منفعةٌ وعلى غيرِكَ فيه مضرَّةٌ. وقد قيل: هما بمعنًى واحدٍ. وذلك لا يصحُّ: لمعنيين:
أحدهما: أنَّ اللُّغة تدلُّ على خلاف ذلك.
والثاني: أنَّ كلامه ﷺ كلُّه حكم ليس فيه حشوٌ ولا لَغْوٌ، ولا لفظ لا معنى له، وإذا أمكن أن يُجعلَ لكلِّ لفظ معنىً يَخُصُّه كان أولىٰ وأصحَّ». ويراجع شرح اللفظة في: الغريبين: ١١٢١، والفائق: ٢/ ٣٣٨، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٨، والنهاية: ٣/ ٨١، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (ضرر).

يُضَارُّ أحدٌ بأحدٍ، وقد زادني في الحَدِيْثِ عَبْدُالعَزِيْز الأُوَيْسِيُّ[١]، عن ابنِ أبي الرِّجَالِ مُحَمَّد بنُ عبدالرَّحمن، عن أَبيه: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ، مَنْ ضَارَّ ضَرَّه الله، ومن شَاقَّ شَقَّ اللهُ عليه».

قيل لعبدِالملكِ: ففي أَيِّ وَجْهٍ يَدخلُ معنى هَـٰذا الحَدِيثِ من وُجُوْهِ الأَحْكَامِ؟

فقال: وُجُوْهُ الضَّرَرِ من النَّاسِ بَعْضِهم لبَعْضٍ كَثِيْرَةٌ، إنَّما تَسْتَبِينُ عندَ نُزُوْلِ الأَمْرِ، وَمَوْضِعِ الحُكْمِ فيها، إلاَّ أنَّ من ذلك: دُخانُ الأَفْرِنَةِ وَالحَمَّاماتُ، وَغُبَارُ الأَنْدَارِ، ونَتَنُ دِبَاغِ الدَّباغين، يَضُرُّ ذٰلك بَمنْ جَاوَرَه، فذٰلك من الضَّررِ، والحُكمُ فيه: أن يُقالَ لأهلها احْتَالُوا للدُّخَانِ [١١٢] والغُبارِ وَنَتَنِ الدِّباغُ أن لا يَضُرَّ بِمَنْ جَاوَرَهُ، وإلاَّ فاقطَعُوه، وَسَوَاءٌ كان ذٰلك قَدِيْماً أو مُحْدَثاً، ؛ لأنَّ الضَّرَرَ لا يُستَحَقُّ بالقِدَمِ، أن يَكنْ بيتُ فُرْنِهِ قَدِيْماً، أو بَيْتُ حَمَّامِهِ، أو أَنْدَرِهِ[٢] فليُقَرَّ بيتُ الفُرنِ بيتاً لما شاء، وبُقْعَةُ الأندرِ بقعةً لما شَاء، وليُقطَعَ من البَيْتِ ضَرَرُ الدُّخانِ، ومن البُقْعَةِ ضَرَرُ الغُبارِ بمَنْ يُضِرُّ به، لأنَّه ضَرَرٌ يُجَدَّدُ في كلِّ حينٍ، وليس الضَّررُ مما يستَحِقُّه أحدٌ بحِيَازَةِ التَّقادُمِ، إنَّما حِيَازَةُ التَّقادُمِ الذي جاء فيها الأثرُ من حَازَ على خَصْمِهِ شَيْئاً عَشْرَ سنين فهو أَحَقُّ به فِيْمَا يَحُوْزُهُ[٣] النَّاسُ من الأَموالِ بَعضُهُم على بَعضٍ، من أجلِ أنَّ

(١) تقدَّم ذكره، وتُراجع المقدمة.

(٢) الأَنْدَرُ: هو المَكانُ الذي يُجمَعُ فيه القَمْحُ، وهو البَيْدَرُ أيضاً والجَوْخَانُ، والمِرْبَدُ، والجَرِينُ.. وتختلف التَّسمية باختلاف البلاد. وقد تقدم مثل ذٰلك مشروحاً مُخرَّجاً من كلام المؤلف نفسه، ومن كلام غيره. يُراجع: التَّمهيد: ٢٣/ ٣١٣... وغيره.

(٣) حازه معناها استلمه.

الحائزُ للمُلكِ يكتَفِي بالحِيَازَةِ والاعتِمَارِ عليها من أصلٍ، ويبقيه فيها التي بها صَارَ إليه ذٰلِكَ الشَّيْءُ من شِراءٍ أو هِبةٍ أو مُعاوضةٍ أو غيرِ ذٰلِكَ، ولا تكونُ الحِيَازةُ في أفعالِ الضَّرَرِ جُبَاراً تَقوىٰ بها حُجَّةُ أَحَدٍ، بل لا يزيدُهُ طُوْلُ تَقَادُمِ الضَّرَرِ إلاَّ ظُلْماً وعِدَاءً.

قال عبدُالملكِ: ومن الضَّرَرِ أيضاً: أنَّه يُزايلُ قياسَ هٰذا الضَّرر أنْ يُنشىءَ الرَّجلُ رَحَىً تحتَ رَحَىٰ جارِهِ فَتَضُرُّ السُّفْلَىٰ بالعُليا، فإنَّ السُّفْلَىٰ المُضِرَّةُ تُمْنَعُ، ولو أنشأها فَوقَ الأولىٰ فأضرَّتِ الأُولى بالتي أُنشأت فوقها لم تُمْنَعِ المُضِرَّة هَـٰهُنا من أجلِ أنَّها مَنفعةٌ قد حَازَهَا صاحبُها في وَقْتٍ لم يكن تضرُّ فيه بأحدٍ، وليس تدخلُ هٰذه الحُجَّةُ في صَاحبِ الأندرِ، وصاحبِ الفُرْنِ والدِّباغِ بأن يَكُوْنُوا كانُوا قبل الذي بَنَىٰ عليهم فَأَضرُّوا به؛ لأنَّ ضَرَرَ الدُّخَانِ والغُبَارِ وَالدِّبَاغِ إنَّما هي أفعالٌ مضرَّةٌ مزايلةٌ لما تفعلُ فيه، وأنَّ ضَرَرَ الرَّحىٰ إنَّما هو بِدُنُوٍّ أحدِهِما إلى صَاحبِهِ في فناءٍ ومنفعةٍ، قد كان حَازَهَا قَبْلَهُ، فإنَّما دَخَلَ الضَّرَرُ عَلَىٰ المُضِرِّ به بدُنُوِّهِ إلى حَقٍّ قد استَحَقَّهُ مَنْ كان قَبْلَهُ، فَحَازَهُ دُنُوُّه، فَصَارَ أَمْلَكَ بذٰلك المَوْضِعِ منه؛ ولأنَّ الدُّخانَ والغُبارَ لَيْسَ هُوَ من قبل دُنُوِّ أحدٍ إليه، إنَّما هو فِعلٌ من مُوقدِ النَّارِ، ومن مُحَرِّكِ الغُبارِ، ومن مُحَرِّكِ الدِّباغ آذَىٰ به مَنْ جَاوَرَهُ في دارِهِ ومكانه الذي لم يُجَاوِزْهُ إلى حَقِّ غَيْرِهِ، كَرَجُلٍ يريدُ أن يَنْفُضَ حَصِيْراً على بابه يُؤذِي غُبَارُهُ بمَنْ مَرَّ من الطَّرِيقِ فيُمنعُ من ذٰلِكَ، ولا حُجةَ له في أن يقولَ: إنَّما أنفُضُ على بابي أو في دَاخلِ داري إِذَا جَاوَزَ أذىٰ ذٰلك إلى ما وراءَ دارِهِ، أو دَخَلَ عَلَى جَارِهِ فِي حَرِيْمِهِ، فَقِسْ عَلَى هَـٰذَيْنِ الضَّرَرَيْنِ هـٰهُنا ما شَاكَلَهُمَا، فإنَّهما يَتَصَرَّفان في وجُوهٍ كثيرةٍ من الحُكمِ، وَهَـٰكَذَا فَسَّرَهُ لي مَنْ لَقِيْتُ من أَصْحَابِ مَالِكٍ عندَمَا كَاشَفْتُهُم عن ذٰلِكَ.

قيلَ لعَبدِالمَلكِ: أَفَمِنَ الضَّرَرِ الذي يمنعُ أَنْ يَبْنِيَ الرَّجلُ في عَرْصَتِهِ[1] بُنْيَاناً يَحْبِسُ به ضَوْءَ الشَّمْسِ أو القَمَرِ عن دارِ جَارِه؟ فقال: ليس ذٰلك من الضَّررِ الذي يَمنعُ في المِرْفَقِ؟ قد سُئِلَ عن ذٰلك مالكٌ فقال: لا حجَّةَ فيه لأحدٍ في ريْحٍ ولا شَمْسٍ ولا قَمَرٍ، وإنَّما كان يكونُ الضَّررُ على صَاحبِ العَرْصَةِ لو مُنِعَ ذٰلك من الانتفاعِ بَعْرصَتِهِ.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ أحاديثِ مالكٍ الثَّلاثة التي [١١٣] روى في كتابه في القَضَاءِ في المرفق؟ [٢/ ٧٤٥ رقم (٣١) فما بعده]**

فقال: أمَّا مالكٌ فَسَاوَىٰ بينها ثلاثتها في أنَّ معنَاهَا عندَه على وَجهِ الأمرِ بالمَعروفِ، وفعله بالجار، ولم يَكُنْ يَرَىٰ أَنْ يُجْبَرَ عليها أَحَدٌ بقَضَاءٍ، وَذٰلك يَغْتَرِقُ[2] عندي، أمَّا الحَدِيْثُ الَّذي رَوَاهُ مَالكٌ، عن ابنِ شِهَابٍ، عن الأعَرجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «لا يَمْنَعُ أحدُكُم جارَه خَشَبَةً يَغرِزُهَا في جدارِهِ. ثُمَّ يقولُ أَبوهُرَيْرَةَ: مالي أَرَاكُمْ عنها مُعْرِضِيْنَ، وَاللهِ لأَرْمِيَنَّ بها بينَ أَكْتَافِكُمْ» فَهَـٰذا لاَزمٌ للحَاكِمِ أن يحْكمَ بِهِ عَلَىٰ من أَبَاهُ، وأن يُجْبرَهُ عليه بالقَضَاءِ؛ لأنَّه حَقٌّ قَضَىٰ بِهِ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ للجَارِ عَلَىٰ جَارِهِ لِلُصُوْقِ حَقِّهِ

---

(١) العَرْصَةُ: كلُّ بُقعةٍ بين الدُّور واسعةٍ وليس فيها بناءٌ، وعَرْصَةُ الدَّارِ وسطُها، وقيل: هو ما لا بناءَ فيه، قال مالكُ بنُ الرَّيبِ المَازِنيُّ التَّمِيْمِيُّ:

تَحَمَّلَ أَصْحَابِي عِشَاءً وَغَادَرُوا ... أَخَا ثِقَةٍ فِي عَرْصَةِ الدَّارِ ثَاوِيَا

وتُجمَعُ على عَرَصَاتٍ، قال امرؤُ القَيْسِ:

تَرَىٰ بَعَرَ الأَرْآمِ فِي عَرَصَاتِهَا ... وَقِيعَانِهَا كَأَنَّهُ حَبُّ فُلْفُلِ

(٢) هكذا في الأصل: ولعلَّها من اغتراقِ الفَرَسِ الخيلَ: إِذَا خَالَطَهَا ثم سَبَقَهَا؟! أو من اغتراقِ الطَّرْفِ أي: استِغْرَاقِ عُيُون النَّاظِرين؟!

بِجدَارِهِ إِذَا كَانَ دَفَعَ جَارَهُ أن يغرزَ خَشَبَةَ بَيْتِهِ في جِدَارِهِ من الضَّرَرِ به فيمَا لا ضَرَرَ فيه على صَاحبِ الجِدَارِ، وهو يُدخله أيضاً حَدِيْثِهِ الآخرِ: «لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ» وقد قَضَىٰ مالكٌ للجَارِ إذا تهوَّرتْ بئرُهُ أن يسقيَ نخلَهُ وزرعَهُ ببئرِ جَارِه حتَّى يُصْلِحَ بئرَهُ، هَـٰذَا أَبْعَدُ من غَرْزِ الخَشَبَةِ في جدارِ الجارِ إذا لم يَكُنْ ضَرَراً بالجِدَارِ، حتَّى إِذَا خِيْفَ أَنْ يُوهِنَه ذٰلك وَأَنْ يَضُرَّ به فعند ذٰلك لا يجبَرُ عليه بقضاءٍ، ويُقالُ لصاحب الخَشَبِ احْتَلْ لِخَشبك بما أحببت قال: ومثله الحديثِ الآخرِ الَّذي رَوَاهُ مَالِكٌ، عن عَمْرِو بنِ يَحيىٰ المَازِنِيِّ، عن أبيه أنَّه قال: «كان في حائطِ جَدِّه رَبِيْعٌ لعبدِالرَّحـٰمن بن عَوْفٍ ـ والرَّبِيْعُ السَّاقيةُ ـ[1] فأرادَ عبدُالرَّحمـٰن أَنْ يُحوِّلَه إلى ناحِيَةٍ من الحائط هي أقربُ إلى أرضِهِ، فَمَنَعَهُ صَاحبُ الحَائطِ فَكَلَّمَ عَبدُالرَّحْمـٰن بنُ عَوْفٍ في ذٰلك عُمَرَ بنَ الخَطَّاب، فَقَضَىٰ عُمَرُ لعبدِالرَّحْمَـٰن بتَحْوِيْلِهِ»، فَهَـٰذَا أَيْضاً يُجْبَرُ عليه بالقَضَاءِ من أجلِ أنَّ مجْرَىٰ ذٰلِكَ الرَّبِيْعُ كَانَ لعبدالرَّحمـٰن بن عَوْفٍ ثابتاً في الحَائِطِ، فإنَّما أراد بتَحْوِيْلِهِ إلى نَاحيةٍ أُخْرَىٰ هِيَ أَقْرَبُ عليه وَأَرْفَقُ بصَاحبِ الحَائطِ، والحُكمُ بِهِ لازمٌ للحُكَّام.

قَالَ: وأمَّا الحَدِيْثُ الثَّالِثُ الَّذي رَوَاهُ مالكٌ عن عَمْرِو بنِ يَحْيَىٰ المَـازِنـيِّ، عـن أبيـه: «أنَّ الضَّحَّـاكَ بـنَ خَلِيْفَـةَ[2] سَـاقَ خَلِيْجـاً لـه مـن

---

(١) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٤٣ «الرَّبيعُ: النَّهْرُ الصَّغيرُ مثلُ الجدولِ والسَّريِّ ونحوه، وجمعُهُ أربعاء». ويراجع: الصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (ربع).

(٢) هو الضَّحاكُ بن خليفة بن ثعلبة بن كعب بن عبدالأشهل، الأنصاريُّ، الأشهليُّ، ذكره أبوعمر في الاستيعاب: ٧٤١، والحافظُ ابنُ حَجَرٍ في الإصابة: ٣/ ٤٧٥، وذكر أنه الذي تنازع هو ومحمد بن مسلمة في السَّاقية وهو حديثنا هذا.

العُرَيْضِ[1] فأراد أَنْ يمرَّ به في أرض مُحمَّد بن مَسْلَمَةَ[2]، فأَبَىٰ مُحمَّدٌ فقالَ له الضَّحَّاكُ: وَلِمَ تَمْنَعُنِي وهو لَكَ مَنْفَعَةٌ، تَشْرَبُ بِهِ أَوَّلاً وآخِراً ولا يَضُرُّك؟! فأبىٰ مُحَمَّدٌ، فَكَلَّمَ فيه الضَّحَّاكُ عُمَرَ بنَ الخَطَّاب، فَدَعَىٰ عُمَرُ مُحَمَّدَ بنَ مَسْلَمَةَ فأمرَهُ أن يُخلِّيَ سَبِيْلَهُ، فقال مُحَمَّدٌ: لا أفعلُ، قال عُمَرُ: لِمَ تَمْنَعَهُ ما يَنْفَعَهُ وهو لَكَ نافعٌ، تَسْقِيْ بِهِ أَوَّلاً وآخراً ولا يَضُرُّكَ؟! فقال مُحَمَّدٌ: لا أفعلُ، فقال عمرُ: والله ليَمُرَّنَّ به ولو عَلَىٰ بَطْنِكَ، فأمرَ عُمَرُ الضَّحَّاكَ أَنْ يمرَّ به فَفَعَلَ». فَإِنَّ هَـٰذَا من عُمَرَ ـ رحمه الله ـ تشديدٌ عَلَىٰ مُحَمَّدِ بنِ مَسْلَمَةَ إِذْ مَنَعَ في فَضْلِهِ ما لا مَضَرَّةَ عليه فيه. ولم أَجِدْ أَحَداً من أصحابِ مالكٍ وغيرِهِم يَرَىٰ أن يكونَ ذٰلك لاَزماً في الحُكْمِ لأحدٍ، ولا يَنْبَغِي أن يَكُونَ أَحَدٌ أَحقَّ بمالِ أخيهِ منه إلاَّ برضَاهُ، وليس يُشْبِهُ حكمَ عُمَرَ لعبدِالرَّحْمَـٰن بنِ عَوْفٍ بِتَحويلِ الرَّبيعِ من موضِعِهِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ؛ لأنَّ ذٰلِكَ كان ثابتاً لعبدِالرَّحمـٰن في ذٰلِك الحَائِطِ، وَهَـٰذَا لم يكنْ له في أَرْضِ مُحَمَّدِ بنِ مَسْلَمَةَ طَرِيْقٌ، وَلاَ رَبِيْعٌ، فلذٰلِكَ

---

(١) العُرَيْضُ ـ تصغير عَرْضٍ أو عُرْضٍ ـ: وادٍ بالمدينة له ذكرٌ في المغازي. ذكره البكريُّ في معجم ما استعجم: ٩٣٨، وياقوت في معجم البلدان: ٤/ ١٢٩، والفَيروزآبادي في المغانم المطابة: ٢٦٠، والسُّمهودي في وفاء الوفاء: ١٢٦٥. قال البكريُّ: موضعٌ من أرجاء المدينة فيه أُصُول نَخْلٍ... وله حَرَّةٌ نُسبت إليه» وأورد حديثَ مالكٍ كما هو في «الموطأ». كذا؟ ولعلها: «أصوارُ نَخْلٍ».

(٢) هو محمدُ بن مَسْلَمَةَ بن سَلَمَةَ بن خالد بن عديٍّ، أوسيٌّ، حارثيٌّ، أنصاريٌّ، أبوعبدالرَّحمـٰن المَدَنِيُّ، حليف بني عبدالأَشْهَلِ، وهو ممن سُمِّي في الجاهلية مُحَمَّداً، اسْتَخْلَفَهُ النَّبِيُّ ﷺ على المَدِيْنَة في بعضِ غَزَوَاتِهِ، وكانَ مِمَّن اعتزل الفِتْنَةَ فلم يَشهدِ الجَمَلَ ولا صفِّين. رحمه الله وَغَفَرَ له ورضي عنه. أخباره في: طبقات ابن سَعْدٍ: ٣/ ١٨، والاستيعاب: ١٣٧٧، والإصابة: ٦/ ٣٣.

اختلف الأمرُ فيهما، وهو أَحْسَنُ ما سَمِعْتُ فيه وبالله الهُدَىٰ والتَّوفيق [١١٤].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديثِ مالكٍ

[الَّذي رَوَاهُ] عن ثَوْرِ بنِ زَيدٍ الدِّيَلِيِّ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا دَارٍ أو أَرْضٍ قُسِمَتْ في الجَاهليَّة فهي عَلَىٰ قَسْمِ الجَاهِلِيَّة، وأيُّما دَارٍ أو أَرْضٍ أَدْرَكَهَا الإِسْلَامُ ولم تُقْسَمْ فهي عَلَىٰ قَسْمِ الإِسْلَامِ» [٢/ ٧٤٦ رقم (٣٥)].

قيل لعبدِالملكِ: أَهَـٰذَا في الدُّورِ والأَرضِ كما سَمَّىٰ في الحديثِ دُوْنَ غَيْرِهَا من الأَمْوَالِ الَّتِي تُوْرَثُ؟ فَقَالَ: بَل ذٰلك في جَميعِ المِيْرَاثِ كُلِّهِ، ما كان من دَارٍ، أو أَرْضٍ، أو نَاضٍّ[١]، أو عِوَضٍ، وكذٰلك روىٰ يُونُسَ بنُ يَزِيدَ عن ابنِ شِهَابٍ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «كُلُّ مَا كَانَ مِنْ مِيْرَاثٍ قُسِمَ في الجَاهِلِيَّةِ فهو على قَسْمِ الجَاهِلِيَّةِ، وَمَا كَانَ مِنْ مِيْرَاثٍ أَدْرَكَهُ الإِسْلَامُ وَلَمْ يُقسَمْ فَهُوَ عَلَىٰ قَسْمِ الإِسْلَامِ».

قال عبدُالمَلكِ: فحَدِيثُ ابنِ شِهَابٍ هَـٰذا يَجْمَعُ المِيْرَاثَ كُلَّهَ، وهو أَجْـمَعُ من حَدِيْثِ مَالِكٍ.

قيل لعبدِالملك: أَذٰلِكَ في مُشْرِكِي العَرَبِ وَالمَجُوْسِ فَقَط، أم فيهم وفي اليَهُودِ والنَّصَارَىٰ وَجَمِيْعِ أَهْلِ المِلَلِ؟

فقال: اختَلَفَتْ رِوَايَةُ أَصْحَابِ مَالكٍ في ذٰلك، رَوَىٰ ابنُ وَهْبٍ وابنُ القَاسِمِ عن مَالكٍ أنَّه قَالَ: ذٰلِك في مُشْرِكِيْ العَرَبِ والمَجُوسِ فقط، فأمَّا اليَهُودُ والنَّصَارَىٰ فهم على قِسْمَتِهِمْ وإنْ أَسْلَمُوا كُلُّهم قبلَ القَسْمِ. وَرَوَىٰ

(١) قال الأصمعيُّ: اسمُ الدَّراهم والدَّنانير عندَ أهلِ الحِجَازِ: النَّاضُّ والنَضُّ، وإنَّما يُسمُّونَهُ ناضًّا إِذَا تَحَوَّل عَيْناً بعدَما كان مَتَاعاً؛ لأنَّه يُقالُ: ما نَضَّ بيدي منه شيءٌ. وعند غيرِ أهلِ الحِجَازِ: كلُّ مَتَاعٍ تَحَوَّل وَرِقاً أو عَيناً.

مُطَرِّفٌ، وابنُ المَاجِشُون، وابنُ نافعٍ، وَأَشْهَبُ بنُ عبدالعزيز[1] عن مالكٍ: أنَّ ذٰلك في مُشركي العَربِ والمَجُوسِ، وفي اليَهُودِ والنَّصَارَىٰ وَجَمِيْعِ أهلِ المِلَلِ

قَالَ عبدُالمَلكِ: وهو أحبُّ إلينا، وأتبعُ للحَديثِ، وأشبهُ بتأويلِهِ؛ لأنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ عَمَّ بقوله: «أيُّما دَارٍ أَوْ أَرْضٍ أَدْرَكَهَا الإسلامُ ولم تُقْسَمْ فَهِي على قَسْمِ الإسلامِ» فلم يُمَيِّزْ شَيْئاً من شَيءٍ.

قال عبدُالمَلكِ: ولم يختَلِفُوا كُلُّهم أنَّه وإنْ أسلَم جميعُ الوَرَثَةِ إلاَّ واحداً لَمْ يُسْلِمْ أنَّ القَسْمَ بَيْنَهُم عَلَىٰ ماوَرِثُوهَا عليه، لا يُجْبَرُونَ عَلَى غيرِ ذٰلك إلاَّ برضَى من الَّذي لم يُسْلِمْ منهم، قَالَهُ مالكٌ وجَميعُ أَصْحَابِهِ المَدنيين والمِصْريين، فإذا أسلَمُوا أَجْمَعُوْنَ استَوَواْ في حُرمة الإسلامِ، وفي وُجُوبِ حَقِّه، ولم يكنْ لَهُم وهم مسلمون أجمعون أنْ يَقتَسِمُوا حَقًّا لهم على قِسْمَةِ الكُفرِ وشَرِيْعَةِ الطَّاغوتِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن هِشَام بنِ عُرْوَةَ، عن أَبيه: أنَّ رَقِيْقاً لحَاطِبٍ[2] سَرَقُوا نَاقةَ رَجُلٍ من مُزَيْنَةَ فانتَحَرُوهَا، فرُفِعَ ذٰلك إلى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، فأمرَ عُمَرُ كَثِيْرَ بنَ الصَّلْتِ[3] أن يقطعَ أَيْدِيَهُمْ، ثم قال عُمَرُ: أَرَاكَ تُجِيْعُهُم! واللهِ لأُغَرِّمنَّك غُرْماً

---

(١) تقدَّم ذكره قبل صفحات.

(٢) هو حاطبُ بنُ أَبي بَلْتَعَةَ الصَّحَابيُّ المَشْهُورُ بدَليل رواية الحدَيثِ في «الموطأ» عن هِشام بن عروة، عن أبيه، عن يحيى بن حاطبٍ وعبدالرَّحمـٰن، إنَّما هو ابن حاطب بن أبي بلتعة؛ لأنَّ في الصَّحابة كثيراً مِمَّن يُسمَّى حاطباً. ترجمته في: الاستيعاب: ١/ ٣١٢، وأسد الغابة: ١/ ٤٣١، والإصابة: ٤/ ٢٩٦، ٥/ ٣٠ قُتِلَ يومَ الحرَّة.

(٣) كَثِيرُ بن الصَّلْتِ بن مَعْدِ يَكَرب بن وَلِيْعَةَ الكِنْدِيُّ، أبوعبدِالله حَليفُ قُريشٍ عداده في بني جُمَحٍ. قال محمَّد بن سَلاَّمٍ الجُمَحِيُّ في طبقات الشُّعراء: في ترجمة الشَّماخ اختصم الشَّماخُ وزوجته =

[١١٥] يَشِقُّ عليكَ، ثُمَّ قال للمُزَنِيِّ: كم ثَمَنُ نَاقَتِكَ، فَقَالَ المُزنيُّ: كنتُ ـ واللهِ ـ أمنَعُهَا من أربعِمَائةِ دِرْهَمٍ، فقالَ عُمر: أَعْطِهِ ثَمَانمَائةِ دِرْهَمٍ» [٢/ ٧٤٨ رقم (٣٨)].

قال عبدُالمَلكِ: أمَّا تَضْعِيفُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ القِيْمَةَ فإنَّما كَانَ تَشْدِيْداً منه عليه لِمَا اتَّهَمَهُ بِهِ من تَجْوِيْعِهِ غِلْمَانَهُ حتَّى أحوَجَهُم إلى السَّرِقَةِ، وليس ذٰلك بلَازِمٍ لجميعِ النَّاسِ، فَإِنَّمَا الذي يلزمُ إغرامُ القيمةِ فقط. وأمَّا إسقاطُ القَطْعِ عمَّن سَرَقَ من جُوْعٍ فهي السُّنةُ؛ لأنَّها شُبْهَةٌ، وقد قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «ادْرَؤُوا الحُدُوْدَ بالشُّبُهَاتِ» وقد عَمِلَ بذٰلك عُمَرُ، رأىٰ الجُوْعَ شُبْهَةً دَرَأَ بها القَطْعَ عَمَّن سَرَقَ، فَكَانَ لا يَقْطَعُ في سَنَةِ المَجَاعةِ، والعبيدُ في ذٰلك وَالأَحرارُ بمنزلةٍ واحدةٍ، سَوَاءٌ مَنْ سَرَقَ شيئاً حين خَافَ أن يهلَكَ جُوْعاً فَثَبَتَ ذٰلك بالبيِّنَةِ العَادِلةِ ممَّن عُرِفَ جُوعُهُ، ومبلغُ ذٰلكَ منه فلا قَطْعَ عليه، وسَواءٌ سَرَقَ ما يَأْكُلُ أو غيرَ ذٰلك من الأموال، إذا رأىٰ أنَّه إنَّما أخذَ ما يردُّ به جُوْعَهُ، وما رُئِيَ إنَّما سَرَقَهُ لغيرِ الجُوعِ مما يَرَىٰ أنَّه سَرِقَاتُ أَهْلِ الفَسَادِ والاختفَاءِ؛ لاسْتِهْلَاكِ أَمْوَالِ النَّاسِ فعليه فيه القَطْعُ، وإن كان يومَ سَرَقَ قد جاعَ؛ لأنَّه قد سَرَقَ ما لا يُسرَقُ مثله لردِّ الجُوعِ، وَهٰكذا فسَّر لي مَن لَقِيْتُ من أصْحَابِ مالكٍ عندما كاشَفْتُهُمْ عنه، وقد قَالَهُ ابنُ القَاسِمِ أيضاً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حَدِيْثَيْ مالكٍ

اللَّذَيْنِ رَوَاهُمَا عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، وعثمانَ بنِ عفَّان في صَدقةِ الوَالِدِ

= إلى كَثِيْرٍ، وكان عثمان أقعده للنَّظر بين النَّاس... يُراجع: الإصابة: ٥/ ٦٣٢، وطبقات فحول الشعراء: ١٣٤.

على ولدِهِ أَمُتَضادَّانِ هُمَا أم في مَعْنىً وَاحدٍ؟ اختَلَفَ القَوْلُ منهما فيه أم هما مُفْتَرِقَانِ عَلَىٰ مَعْنَيَيْنِ؟

فقال: بل هُما مُفترِقَانِ على مَعْنَيَيْنِ؛ أمَّا حَدِيْثُ عُثمانَ الَّذي رَوَاهُ مَالكٌ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعِيْدِ بن المُسَيّب: أنَّ عُثمانَ قال: «مَنْ نَحَلَ ولداً له صَغيراً لم يَبْلُغْ أن يَحُوْزَ نَحْلَهُ، فأَعْلَنَ بها وأَشْهَدَ عليها فهي جائزةٌ، وأنَّ وَلِيَهَا أَبُوْهُ، فإنَّما هو في كُلِّ صَغيرٍ لم يَبلغِ الحُلُمَ، وَسَفِيْهٍ كَبِيْرٍ، قد بَلَغَ الحُلُمَ، أو بِكْرٍ لم تُنْكَحْ وتَبِنْ إلى زَوجها.

ومعنى قَولِهِ: «وأنَّ وَلِيَهَا أَبُوْهُ»: أن يَلِيَهَا له بالتَّثْمِيْرِ والتَّوْفِيْرِ والنَّظَرِ له فيها وإنْ كانت في يَدَيْهِ، فأمَّا مَنْ قد بَلَغَ الحُلُمَ والرُّشْدَ من ذكرٍ ولدِ الرَّجُل وإنْ كان مَعَ أبيه، ومَنْ قد بَانَ من بَنَاتِهِ إلى زَوْجِهَا وَدَخَلَتْ بيتَها، أو كانت ثيِّباً وإن كانت في بَيتِ أَبِيْهَا فَهَـٰؤُلاَءِ[1] لا يَحُوْزُوْنَ لأنْفُسهم بقبْضِ ذٰلك من أبيهم وإخراجه من ولايته، وليسَ يَحُوْزُ الأَبُ عَلَىٰ مثل هَـٰؤُلاَءِ؛ لأنَّهم قد مَلَكُوا أنفسَهم وَأَموَالَهُم، وَهَـٰؤُلاَءِ في صَدَقَاتِ أبيهم عَلَيْهِم كَالأَجْنَبِيِّ، يلزَمُهُمْ من حِيَازَتِهَا ما يلزَمُ الأجنَبِيَّ، وَإِيَّاهُم أَرَادَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ في حَديثِ مالكٍ الذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن عُرْوَةَ بنِ الزُّبيرِ، عن عبدالرَّحـٰمن بن [١١٦] عَبْدٍ القَارىء: أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّاب قال: «ما بالُ رِجَالٍ يَنْحَلُوْنَ أَبْنَاءَهُمْ نِحَلاً ثُمَّ يُمْسِكُوْنَهَا فإنْ ماتَ ابنُ أَحَدِهِمْ قال: مالِي بِيَدِي لَمْ أُعطِهِ أَحداً، وَإنْ مَاتَ هُوَ قَالَ: هو لابْنِي قَدْ كُنْتُ أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ، مَنْ نَحَلَ نِحْلَةً فلم يُحزْها الذي نُحِلَهَا حتَّى تَكُوْنَ إنْ مَاتَ لِوَرَثَتِهِ فَهِيَ بَاطِلٌ». [٢/ ٧٥٣ رقم (٤١)]، فكان مَعنىٰ

---

(١) في الأصل: «فإن ولا».

حَدِيْثِ عُمَرَ هَـٰذا في غَيْرِ الأَصَاغرِ من وَلَدِ الرَّجل جَعَلَهُمْ عُمَرُ في حَيَازَاتِ صَدَقَاتِهِم كَالأَجْنَبِيِّينَ فافْهَمْ تلخيصَ ذٰلِكَ وَتَمَيُّزَهُ، فَكَذٰلِكَ فسَّرَ لي مَنْ لَقِيْتُ من أَصْحَابِ مَالِكٍ عن مالكٍ حينَ كَاشَفْتُهُم عَنْهُ.

قال عبدُالملكِ: وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَىٰ معنى حديثِ عُمَرَ هَـٰذَا حَديثُ أبي بكرٍ الَّذي رَوَاهُ مَالكٌ، عن ابنِ شِهَابٍ، عن عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ، عن عائشةَ: «أَنَّها ذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهَا كان نَحَلَهَا جَادَّ عشرين وَسْقاً من مالِهِ بالغَابَةِ[1]، فلمَّا حَضَرَتْهُ

---

(١) قوله: «جَادّ عشرين وَسْقاً» شرحها أبوالوليد الباجي في المُنْتَقَىٰ ٦/٩٤: فقال: «قال عيسى بن دينار: معناه: جداد عشرين وسقاً من تمر نخله إذا جُدَّ. وقال ثابتٌ: قوله: «جادَّ عشرين وسقاً» يعني أنَّ ذٰلك يُجدُّ منها ويُصْرَمُ. وقال الأصمعيُّ: يقال: هذه أرضٌ جادَّ مائة وَسْقٍ، يريد: إنَّ ذٰلك يُجَدُّ منها، فعلى تفسيرِ عِيسَىٰ قوله: «جادَّ عشرين وسقاً» صفة للثَّمرةِ المَوهوبةِ، فتقديره: وهبها عشرينَ وَسْقاً مَجْدُوْدَةً، وعلى تَفسيرِ ثَابتٍ قَوْلُهُ: «جَادَّ عشرين وسقاً» صفة للنَّخل التي وهب ثمرتها فمعناه: وهبها ثمرة نخل يجدُّ منها عشرون وَسْقاً. والله أعلمُ وأحكمُ». وفي تعليق الوَقَّشِيِّ: ٢/٢١٣: «أراد حائطاً يُجَدُّ منه هَـٰذَا العَدَد، وَهَـٰذَا كَلاَمٌ خَرَجَ مَخْرَجَ المَجَازِ؛ لأنَّ الحَائِطَ يُجَدُّ منه التَّمرُ، ولا يَجُدُّ هو، فهو في الحَقيقة مَجْدُوْدٌ لاَ جَادٌّ، وله تأويلان:

أَحَدُهُمَا: أنَّ الحائطَ لمَّا كان يُنبتُ التَّمرَ ويُعطيه جازَ أن يُؤتى به على لفظِ الفاعلِ كقولهم: هذه الأرض تُعطي من الزَّرعِ كَذَا وكَذَا، وناقةٌ تاجرةٌ في السُّوق، وإنَّما هي متجورٌ فيها، ولـٰكن لما كانَ حسنُها هو الذي يُنفقُها كان لها حظٌّ من الفعلِ.

والثَّاني: أنَّ العَرَبَ قد تأتي بالمفعول على صِيْغَةِ الفَاعلِ على معنى النَّسبِ كقولهم: ليلٌ نائمٌ، ونهارٌ صائمٌ، ولحمٌ حانِذٌ: للمشويِّ المحنوذِ والحَنِيْذِ، وإنَّما يُنَامُ في اللَّيْلِ، ويُصَامُ في النَّهارِ.

والغابةُ المذكورة: أرضٌ بعينها في المدينة الشَّريفة، وهما أرضان الغابة العُلْيَا والغابة السُّفْلَىٰ. يُراجع: معجم ماستعجم: ٩٨٩، ومعجم البُلدان: ٤/٢٠٦، والرَّوض =

الوفاةُ قال: والله يا بُنَيَّة مَا مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَحبُّ إلي غِنىً بعدي مِنْكِ، ولا أعزُّ عَلَيَّ فَقْراً بعدِي مِنْكِ، وإنِّي كنتُ نَحَلْتُكِ جَادَّ عشرين وَسْقاً، فلو كنتُ جَدَدْتِيْهِ واحتَزْتِيْهِ كَانَ لَكِ، وإنَّمَا هُوَ اليومَ مالٌ وَارِثٌ، وإنَّما هُمَا أَخَوَاكِ وأُخْتَاكِ فاقتَسِمُوه عَلَىٰ كتابِ الله عزَّ وجَلَّ، فَقَالَتْ عائشةُ: فَقُلْتُ يا أَبَتِ واللهِ لو كان كَذَا وَكَذَا لَتَرَكْتُهُ. إنَّما هي أَسْمَاء فَمَنِ الأُخْرَىٰ؟! فقال أبوبكرٍ: ذُو بَطْنِ بنتُ خَارجةَ، أُرَاهَا جَاريةً» [٢/ ٧٥٢ رقم (٤٠)].

فأعلَمَهَا أَبوبكرٍ ـ رحمه الله ـ أنَّه لا يَجُوزُ عليها عَطِيَّتُهُ، وأنَّها في حِيَازَتِهَا وقَبْضِهَا كالأَجْنَبِيِّ.

قيلَ لعبدِالمَلكِ: فَمَنْ أراد أبوبكرٍ بقَوْلِهِ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ: «إنَّما هُمَا أَخَوَاكِ وأُخْتَاكِ؟» فَقَال: أَخَوَاهَا عبدُالرَّحمـٰن، وَمُحَمَّدٌ ابنا أبي بكر الصِّديق، فأمَّا عبدالرَّحمـٰن فهو أَخُوها لأُمِّها، أمُّهما أمُّ رُومان[1]. وأمَّا مُحَمَّدٌ فأُمُّهُ

= المعطار: ٤٢٥، والمغانم المُطابة: ٢٩٩، ووفاء الوفاء: ١٢٧٥. ونقل الواقديُّ الخبرَ بمعناه فقال: «المدائنيُّ: عن الحسن بن دينار عن الحسن قال: قال أبوبكر لعائشةَ: إنِّي كنتُ نَحَلْتُكِ حَائِطي، وإن في نفسِي من ذٰلك شَيْئاً فرُدِّيه إلى المِيْرَاثِ...».

(١) أمُّ رُومان بنتُ عامر بن عويمر، كنانيَّةٌ، وكانت تحتَ عبدِالله بن الحارث بن سخبرة الأزدي، فقدم بها مكة، وحالفَ أبابكرٍ قبلَ الإسلام، وتُوفي عنها فَخَلَفَ عليها أبوبكرٍ، فولدت عائشةَ أمَّ المُؤمنين وعبدالرحمـٰن بن أبي بكر. وهاجرت أمُّ رومان وماتت بالمدينة في ذي الحِجَّةِ سنةَ ستٍّ من الهجرةِ فصلَّىٰ عليها رَسُوْلُ الله ﷺ ونزلَ في قَبرها، وقال: «من سَرَّه أن ينظرَ إلى امرأةٍ من الحُورِ العِينِ فَلْيَنْظُرْ إلى أمِّ رومان» واختُلف في اسمها فقيل: زَينبُ، وقيل: دَعْدٌ. أخبارها في: أنساب الأشراف: ٩٠، وجمهرة النَّسَب: ١/ ٤٩٣، وطبقات ابن سعد: ٨/ ٢٧٧، والتَّبيين في أنساب القُرشيين لابن قدامة: ٣١٠، والإصابة... وغيرها.

أَسْمَاءُ بنتُ عُميسٍ الخَثْعَمِيَّةُ[1] التي كانَتْ قبلَه تحتَ جَعْفَرِ بن أَبي طَالِبٍ، وَصَارَتْ بعدَه تحتَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، وقد وَلَدَتْ منهم ثلاثَتِهِمْ. وأُختَاهَا أَسْمَاءُ وأمُّ كُلثوم ابنَةَ أَبي بكرٍ، فأَمَّا أَسْمَاءُ فهي أختها لأُمِّها، أُمُّهُمَا أمُّ عبدِالرَّحمـٰن أَمُّ رُومَّان[2]. وأَمَّا أمُّ كُلْثُوْمٍ فهي التي قَالَ أبوبكرٍ فيها: «ذُو بَطْنِ بنتُ خارجة أُرَاهَا جَارِيَةً»، وذٰلك أنَّه كان تزوَّج امرأةً من الأَنْصَارِ يقالُ لها: حَبِيْبَةُ بنتُ خَارِجَةَ بنِ زيدٍ الأَنْصَارِيِّ[3]، وكان له منها حَبْلٌ في وَقْتِ مَوتِهِ ففيه

(١) قال الحافظ ابن عبدالبَرِّ: من المهاجرات إلى أرض الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، فولدت له هناك: محمداً وعبدَالله وعَوْناً، ثم هاجرت إلى المدينة، فلما قُتِلَ جعفرُ بن أبي طالب تزوَّجها أبوبكرٍ الصدِّيقُ فولدت له محمدَ بن أبي بكرٍ، ثُمَّ ماتَ عنها فَتَزَوَّجَهَا عَلِيُّ بن أبي طالبٍ، فولدت له يَحيىٰ بنَ عليٍّ بن أبي طالبٍ لا خلافَ في ذٰلك.

أخبارها كثيرة في أنساب الأشراف: ٨٧، ١٠٤، وطبقات ابن سعد: ٨/ ٢٨٠، ونسب قُريش: ٨١، والاستيعاب: ٤/٣٤٧ ... وغيرها.

(٢) هـٰذا غَيرُ صَحِيْحٍ، والصَّحِيْحُ أنَّ أُمَّها قَيْلَةُ، وقيلَ: قتيلة بنت عبدِالعُزَّىٰ بن عبد بن أسعد بن نصر، من بني عامر بن لؤيٍّ. كَذَا قَالَ الحَافِظُ ابنُ عَبدالبرِّ في الاستيعاب: ٤/ ٣٤٥ وغيره. وكذا في نسب أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ في أنساب الأشراف: ٨٧.

وهي والدةُ أسماء بنت أبي بكر وشقيقها عبدالله بن أبي بكر؛ ولم يذكر المؤلِّفُ عبدَ الله؛ لأنه لم يَرد في الحديث، والذي ورد هنا (أخواك وأختاك) وأمَّا عبدُالله فتوفيَ قبل أبي بكرٍ ـ رضي الله عنه ـ شَهِدَ يومَ الطائفِ مع النَّبي ﷺ فجُرح جراحةً انتقضت به بعدُ، فمات منها في خلافة أبيه. وله أشعارٌ وأخبارٌ. وكان السَّهمُ الذي أصابه يوم الطَّائف لأبي مِحْجَن الثَّقَفِيِّ فلما أخرجه أبوبكر قال أبومِحْجَن الثَّقَفِيُّ أنا بريته ورشته ورميته به، ثم رَزَقَ اللهُ الإسلامَ أبامحجنٍ رحمه الله ورضي عنه.

(٣) أخبار حبيبة في طبقات ابن سعد: ٨/ ٢٦٢، والاستيعاب: ٤/ ٣٦٩، وأسد الغابة: ٧/ ٦٠، والإصابة: ٧/ ٥٧٥، وفي أسد الغابة: «حبيبة بنت زيد..» وفي الإصابة: حبيبةُ بنت =

قال: «أُرَاهَا جَارِيَةً» فكانَ الأمرُ كَمَا ظَنَّ، وُلِدَتْ بعدَ موتِهِ جاريةً سمَّتها عائشةُ أمَّ كُلْثُوْم، وَبَقِيَتْ حَتَّى بَلغت. فَحَدَّثني إبراهيمُ بنُ المُنذر الحِزَاميُّ، ومحمَّدُ بنُ سَلاَّم البَصْرِيُّ، عن سُفيان، عن إسماعيل بن أبي خالدٍ قال[1]: خَطَبَ عُمَرُ بنُ الخطَّاب أمَّ كُلْثُوْم ابنةَ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ إِلَىٰ عائشةَ فَأَطْمَعَتْهُ وَقَالَتْ له: أينَ المَذْهَبُ بِهَا عَنْكَ؟ فلمَّا خَرَجَ عنها قَالَتِ الجَارِيَةُ: تُزَوِّجِيْنِي من عُمَرَ وقد عرفتِ من غِيْرَتِهِ وَشِدَّةِ خُلُقِهِ وخُشُوْنَةِ عَيْشِهِ؟!، واللهِ لَئِنْ فَعَلْتِ لأخرجَنَّ إلى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَلأَصِيْحَنَّ بأبي ولأبكينَّ عندَه، إنَّما أُرِيْدُ فَتىً من قُريش يصبُّ عليَّ الدُّنيا صَبًّا، فأَرْسَلَتْ عائشة إلى عَمْرِو بنِ العَاصي فأخبَرَتْهُ الخبرَ وقالَت: حُيَيْلَتُكَ، قال: أَكْفِيْكِهُ، فدَخَلَ عمرٌو على عُمرَ فقال: ياأميرَ المُؤمنين لو جَمَعْتَ إِلَيْكَ امرأةً فقال [١١٧] كأنَّك قد رأيتَ ذٰلك من أيامِكَ هَـٰذه، قال: فَمَنْ ذَكَرَ أميرُ المؤمنين؟ قال: أمَّ كلثُومٍ ابنةَ الصَّالح، قال: يا أميرَ المُؤمنين مالكَ وَلِجَارِيَةٍ غَرِيْرَةٍ تنعي إليكَ أباها بكرةً وَعَشيَّةً؟ فأنَّىٰ عَيْشٌ مع ذٰلك؟ فنظرَ إليه عُمَرُ ثُمَّ قَالَ: أَلَقِيْتَ عَائِشَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: منها لَعَمْرُ اللهِ، قد تَرَكْتُهَا، فَتَرَكَهَا فتزوَّجَهَا طَلْحَةُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ، فَقَالَ عليٌّ: لَقد تَزَوَّجَهَا فَتَىٰ أَصحابِ محمَّد [ﷺ]، يعني في السَّخاءِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابن شِهَابٍ عن [حُمَيْدِ بن عبدالرَّحمـٰن بن عوفٍ و] محمَّدِ بنِ النُّعمانِ بنِ بَشِيرٍ، أنَّهما حَدَّثَاهُ عن النُّعمانِ بن بَشِيْرٍ: «أنَّ أَبَاهُ بَشِيْراً

= خارجة بن زيد أو بنت زيد بن خارجة...».

(١) الخبرُ مذكورٌ في كتب الطَّبقات والأخبار، وكُتُب الأحاديث والآثار بروايات مختلفةٍ ترجعُ في مضمونها إلى كلام المؤلِّفِ ابنِ حَبِيْبٍ.

أتىٰ به إلى رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقال: إنِّي نَحَلْتُ ابني هَـٰذَا غُلَاماً كان لي، فَقَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ: أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتَهُ مثلَ هَـٰذا؟ قال: لا، قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ فَارْتَجِعْهُ» [٢/ ٧٥١ رقم (٣٩)].

قال عبدُالملكِ: ليس تأويلُهُ أن لا يجوزَ للرَّجُلِ أن ينحلَ بعضَ وَلَدِهِ دُوْنَ بَعْضٍ، قد نَحَلَ أبوبكرٍ عائشةَ جَادَّ عشرين وَسْقاً من نَخْلِهِ، دُوْنَ غَيْرِهَا من وَلَدِهِ، لَـٰكنَّ تأويلَهُ على الأمرِ بالمُساواة بينَ الأبناءِ في العَطيَّةِ.

وقد حدَّثني عُبَيْدُ الله بنُ مُوسَىٰ الكُوفيُّ، عن الأَوْزَاعِيِّ، عن يَحيىٰ بن أبي كَثِيْرٍ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «سَاوُوا بينَ أولادِكُم في العَطِيَّةِ فإنِّي لو كنتُ مؤثِراً أَحَداً على أحدٍ لآثَرتُ النِّساءَ على الرِّجالِ».

وحدَّثني هـٰرُونُ الطَّلْحِيُّ، عن عبدالرَّحمـٰن بن زَيد بن أَسْلَمَ، عن أَبيه: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «سَاوُوا بينَ أَوْلَادِكُمْ في العَطيَّةِ، لا تُوْرِثُهُمُ الضَّغَائِنَ».

وَحَدَّثَنِي ابنُ المُغِيْرَةِ عن مَالكِ بن مِغْوَلٍ، عن إبراهيم النَّخعِيِّ: أنَّه كان يعدِلُ بين ولده حتى في القُبَلِ. وبلغني عن طَاوُوس اليَمَانِي مثله.

وحدَّثني ابنُ مَعْبَدٍ، عن يُونسَ بنِ عُبَيْدٍ، عن الحَسَنِ، قَالَ: «بَينَا رَجُلٌ جَالِسٌ عندَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ دَخَلَ عليه ابنٌ لهُ فَضَمَّه لَهُ، ثُمَّ أَجْلَسَهُ على فَخِذِهِ، ثم جَاءتِ ابنَةٌ لهُ فَضَمَّهَا إليه وأَجْلَسَهَا على الأَرضِ، فَقَالَ لَهُ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] فَهَلاَّ ساوَيْتَ بينَهُما، فأخذَهَا فأجلَسَها على فَخِذِهِ، فَقَالَ: الآنَ عَدَلْتَ».

قال عبدُالملكِ: فإنَّما تأويلُ حديثِ النُّعمان بن بشيرٍ على وَجْهِ استِحْبَابِ المُساوَاتِ بينهم من غيرِ تَحْرِيْمٍ لِمَنْ فَعَلَ غيرَ ذٰلك، فقد يكونُ بعضُ الوَلدِ أَبرَّ بأبيه وَأَطوعَ له فيستَوجِبُ أَنْ يؤثِرَهُ على غَيْرِهِ ممن لَيْس على حَالِهِ،

فلا بأسَ بذلك[1].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (العُمْرَىٰ) في حديثِ مالكٍ الَّذي [١١٨] رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن أبي سَلَمَةَ بنِ عبدِالرَّحْمَـٰنِ، عن جَابِرِ بنِ عبدِاللهِ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أيُّما رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمْرَىٰ لَهُ ولِعَقِبِهِ فإنَّها للذي يُعْطَاهَا لا تَرْجِعُ إِلَىٰ الَّذِي أَعْطَاهَا أَبَداً؛ لأنَّه أَعْطَىٰ عَطَاءً وَقَعَتْ فيه المَوَارِيْثُ» [٢/ ٧٥٦ رقم (٤٣)].

قال عبدُالملكِ: سمعتُ أصحابَ مالكٍ بالمَدينةِ وغيرِهَا يقولُون: قد جَاءَ هَـٰذا الحَديثُ ولاَ نَدْرِي مَا حَقِيْقَتُهُ؟ غيرَ أَنَّ العَمَلَ لم يصحبْهُ ولعلَّه أن يكونَ مَنْسُوخاً، أو يكونَ حاملُهُ أوهمَ فيه، هَـٰكَذَا سَمِعْنَا مَالكاً يَقُوْلُ فيه، وغَيْرَهُ من أَكَابِرِ عُلَمَاءِ المَدينةِ.

وَقَد رَوَى مالكٌ عن يَحيى بنِ سَعِيدٍ أَنَّ مَكْحُوْلاً سَأَلَ القَاسمَ بنَ مُحَمَّدٍ عن العُمْرَىٰ وَمَا يَقُوْلُ النَّاسُ فيها؟ فقال القَاسمُ: مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ إلاَّ وَهُمْ عَلَىٰ شُرُوطِهِم في أَموالِهم وفيما أَعْطَوْا. قَالَ مالكٌ: وَهَـٰذَا الَّذي جَرَىٰ به

---

(١) ذكر أبوعمر بن عبدالبرِّ ـ رحمه الله ـ في التَّمهيد: ٧/ ٢٢٣-٢٣٠ أقوالَ العُلماء في ذٰلك وبيانَ حُججهم ثم قال: «قال أبوعُمر: أكثرُ الفقهاء على أنَّ معنى هـٰذا الحديثِ النَّدبُ إلى الخيرِ والبرِّ والفَضْل، لا أنَّ ذٰلك واجبٌ فَرْضاً أن لا يُعْطِيَ الرَّجُلُ بعضَ ولده دونَ بعضٍ على ما ذَهَبَ إليه أهلُ الظَّاهر، والدَّليلُ على أنَّ ذٰلك كذٰلك على النَّدْبِ لا على الإيجاب ـ مما احتجَّ به الشَّافِعِيُّ وغيرُهُ ـ إجماعُ العُلماءِ على جَواز عطية الرَّجُلِ ماله لغير وَلَدِهِ، فَإذَا جازَ أن يُخرِجَ جميعَ ولده عن ماله جاز له أن يخرجَ عن ذٰلك بعضَهم. وأمَّا قصَّةُ النُّعمان بن بشير هذه فقد رُويَ في حديثه ألفاظٌ مختلفةٌ تدلُّ على النَّدبِ لا على الإيجابِ، منها مَا رَوَاهُ دَاوُد بن أبي هند عن الشَّعبيِّ. . .».

العَمَلُ عندنا قديماً بالمدينة وأنَّ العُمْرَىٰ[1] ترجعُ إلى الذي أعمرها، وأن عقبها إذا سمَّاها عُمْرَىٰ؛ لأنَّه إذا قال: أعمرتك وعقبك، فكأنَّه قال: أسكنتك

---

(١) ذكر المؤلِّفُ هَـٰذه اللَّفظة في الجُزء الأول: ص٣٧٢ ووعدنا بتخريج هذه اللَّفظة في موضعها، وهذا أوانُ الوَفَاءِ. أقولُ ـ وعلى الله أعتمدُ ـ: يذكر مع هذه اللَّفظة ألفاظٌ أُخرىٰ منها: (الرُّقبى) و(الإخبالُ) و(الإفقارُ) و(الإطراقُ) و(المنحةُ) و(العريَّةُ) و(العَاريَّةُ) و(السُّكنَى)، ولم يَتَحَدَّثِ المؤلِّفُ هُنَا إلا في (العُمْرَىٰ) دون سِوَاها وتَحَدَّث عنها جَميْعاً الحافظُ ابنُ عبدالبرِّ ـ رحمه الله ـ في «التَّمهيد» و«الاستذكار» والوَقَّشيُّ في تعليقه واليفرُنيُّ في «الاقتضاب» وغيرهم من شراح ألفاظ «المُوطَّأ» وغيره من كتب السُّنَّةِ، وممن أجادَ وأفادَ ابن قدامة المَقْدِسيُّ في المغني: ١/ ٢٨٣.

يراجع شرح اللَّفظة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/٧٧، والفائق: ٣/٢٩٨، وغَريب ابن الجَوزيِّ: ٢/ ١٢٥، والنِّهاية: ٣/٢٩٨، وهي مشروحةٌ في جمهرة اللُّغة: ٧٧٣، وتهذيب اللُّغة للأزهري: ٢/ ٣٨١، والزَّاهر له: ٢٦١، ومُجمل اللُّغة: ٦٢٩، والتَّمهيد: ٧/ ١١٢، ١١٣ فمابعدهما، والمنتقىٰ لأبي الوليد الباجيِّ: ٦/ ١١٩، والمحكم: ٢/ ١٠٥، وأفعال السَّرقسطيِّ: ١/ ٢١٦، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (عمر) قال أبوعُبَيْدٍ: «وتأويل العُمْرَىٰ أي يقول الرَّجُلُ للرَّجُلِ: هذه الدَّار لك عمرك. وقال أبوعُبَيْدٍ: عن عطاء في تفسير العُمْرَىٰ بمثل ذلك أو نحوه قال اليَفْرُنيُّ في «الاقتضاب» ـ بعد أن نَقَلَ كلامَ أبي عُبَيْدٍ تقريباً ـ: وقياسُ العُمْرَىٰ والرُّقْبَىٰ ـ على قول مالك ومن ذَهَبَ مَذْهَبَهُ ـ أن يكونا مصدرين بمنزلة الرُّجعىٰ من قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ۝٨﴾ فالعُمْرَىٰ مصدرُ عَمَرَ، والرُّقْبىٰ مصدرُ رَقَبَ، وإنَّما لَزِمَ أن يكونا مصدرين في قول مالكٍ؛ لأنَّ المُعمِرَ والمُرْقِبَ عنده لا يَمْلِكُ بالإعْمَارِ والإرْقَابِ ذاتَ الشَّيءِ ورَقَبَتِهِ إنَّما له الانتفاعُ به فقط، ويجبُ أن يكونا اسمين للشَّيءِ، والمعمر والمرقب على مذهب مَنْ يَرَىٰ أنَّهما يُوجبَانِ ملكَ رقبةِ الشَّيءِ، والوَجهان معاً جائزان في كَلَامِ العَرَبِ؛ لأنَّ (فُعْلَىٰ) يكونُ عندهم مَصدراً كالرُّجْعَىٰ، ويكون اسماً كالبُهْمَىٰ، يوجبُ أن يكون (العُمْرَىٰ) و(الرُّقْبَىٰ) من الأسماء التي تُسمَّىٰ بالمَصَادر كتسميتهم الرَّجُلَ زيداً أو عَمْراً» ومثله ـ تقريباً ـ في تعليق الوَقَّشيِّ: ٢/ ٢١٦.

وَعَقِبَكَ فلم يَجْعَلْ لهم في الرُّقبةِ[1] شَيْئاً، فهي تَرْجِعُ إلى صاحِبِهَا إنْ كان حَيًّا، أَو إلَىٰ ورثته إن كان مَيْتاً، ولو قال مكانَ أَعْمَرْتُكَ وَعَقِبَكَ: حَبَسْتُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ عَقِبِكَ كانت تلك الَّتي لا تَرجعُ إلى صَاحِبِها، ومَضَتْ على سُنَّةِ التَّحْبِيسِ أبداً؛ لأنَّه حَبْسٌ رُمِيَ به مَجْهُولاً؛ فإنَّما يَرجعُ إلى أَقْربِ النَّاسِ بالمُحبَّسِ حَبْساً مُحَرَّماً مَوْقُوْفاً أبداً، كَانَ المُحبِّسُ يومَ يَرجعُ حيًّا أو مَيِّتاً، فهٰذا الَّذي جَرَىٰ به العَمَلُ في ذٰلك بالمَدِيْنَةِ من عَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ إلى اليومِ، وَكَذٰلِكَ حَكَىٰ القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أبي بَكْرٍ في ذٰلك.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيْبٍ عن شرحِ حَدِيثِ مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ في (اللُّقَطَةِ)[2] عن رَبِيْعَةَ بن أَبي عبدالرَّحْمَـٰنِ، عن يَزِيْدَ

---

(١) الرُّقْبَىٰ: «أن يقولَ للرَّجُلِ: إن مُتَّ قبلي رجعت إليَّ، وإن مُتُّ قبلك فهي لَكَ. وقال أبوعُبَيْدٍ: عن قتادة: الرُّقْبَىٰ: أن يقول الرَّجُلُ للرَّجُلِ: كَذَا وَكَذَا لفُلانٍ، فإن ماتَ فهو لفُلانٍ. قال أبوعُبَيْدٍ: وأصلُ العُمْرَىٰ عندنا هو مأخوذٌ من العُمرِ ألاَ تَرَاهُ يقولُ: هو لك عُمْرِي أو عُمرك؟ وأصلُ الرُّقْبَىٰ من المُرَاقَبَةِ فكأنَّ كلَّ واحدٍ منهما إنَّما يُراقبُ موتَ صاحِبِهِ، ألاَ تَرَاهُ يقولُ: إن مُتَّ قبلي رجعت إليَّ، وإن مُتُّ قبلك فهي لَكَ؟ فَهَـٰذَا يُنْبِئُكَ عن المُراقبةِ...» هَـٰذَا كَلاَمُ أَبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٢/ ٧٧ ولكلامه صلةٌ جيِّدةٌ تجدها هُناك، وفي مصادر (العُمْرَىٰ) السَّالفةِ الذِّكرِ، والله تعالى أعلم.

(٢) بضَمِّ اللاَّمِ وفتح القَافِ: اسمُ المَالِ المَلْقُوْطِ، أي: المَوجُودُ، والالتِقَاطُ أن يَعثُرَ على الشَّيْءِ من غيرِ قَصْدٍ وطَلَبٍ. وقال بعضُهم: هي اسمُ المُلْتَقَطِ كَالضُّحَكَةِ والهُمَزَةِ. فأمَّا المَالُ المَلقُوط فهو بسكونِ القافِ. كَذَا قال ابنُ الأثير في النِّهاية: ٤/ ٢٦٤، وقال: والأولُ أكثرُ وأصحُّ».

يقول الفقير إلى الله تعالى عبدالرَّحمـٰن بن سُليمان العُثَيمين ـ عفا الله عنه ـ: جاء في مجمل اللُّغةِ لابن فارس: ٨١٢ «اللُّقَطَةُ ساكنةُ القافِ قيَّدها بضَبْطِ القَلَمِ، وفي =

مَوْلىٰ المُنْبَعِثِ، عن زَيْدِ بنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ أَنَّه قَالَ: «جَاءَ [رَجُلٌ إِلىٰ] رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللُّقَطَةِ، فَقَالَ: اعْرِفْ عِفَاصَهَا ووِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ

= مقاييس اللُّغة لابن فارس أيضاً: ٥/ ٢٦٢ قيَّدها بتسكين القاف تقييد عبارة. وفي جمهرة اللُّغة لابن دريد: ٩٢٣ قال: «واللُّقَطَةُ التي تسميها العامة اللُّقْطَةُ...» فجعل الإسكانَ لغةً عاميَّةً غيرَ فصيحةٍ، ومثله في أدب الكاتب لابن قُتَيْبَةَ: ٣٨٢ (باب ما جاء مُحرَّكاً والعامَّةُ تُسكنه) قال: «وهي اللُّقَطَةُ: لما يُلْتَقَطُ» وفي تثقيف اللِّسان لابن مكيِّ الصِّقلي: ١٦٧ قال: «ويقولون: كتاب العَارِيَةِ واللُّقْطَةِ والصَّوابُ: العَارِيَّةُ بتشديد الياء، واللُّقَطَةُ بفتح القَافِ». **أقول ـ وعلى الله أعتمدُ ـ:** الصَّحِيْحُ ـ إن شاء الله تَعَالَىٰ ـ إنَّ الإسكانَ لُغَةٌ فيها وَلَيْسَتْ عَاميَّةً، حَكَاهَا اللَّيثُ. يُراجع العين: ٥/ ١٠٠، وفي مختصره: ١/ ١٥٤، مضبوطاً بالفتح لعلَّه من خطأ المحقِّق. ولم تُقَيَّدْ فيهما بعبارة بل برَسمِ القَلَمِ، وفي العُباب للصَّغاني: ١٨٤ «وقال اللَّيْثُ: اللُّقْطَةُ ـ بالتَّسكين ـ اسمُ الشَّيءُ تجدُهُ مُلقًى فتأخُذَه» وردَّ الأزهريُّ كلام اللَّيث فقال: كَلاَمُ العَرَبِ الفُصَحَاءِ على غير ما قاله اللَّيث، روى أبوعُبَيْدٍ عن الأصمعيِّ والأَحْمَرِ: هي اللُّقَطَةُ والقُصَعَةُ، والنُّفَقَةُ مُثَقَّلاتٌ كلُّها. ورويَ عن الفَرَّاءِ: اللُّقْطَةُ بالتَّسكين وَقَولُ الأحمرِ والأصمعيِّ أصوَبُ» أقول: نعم هو أصوبُ، وَلَـٰكنَّ الثاني صَوَابٌ أيضاً، والفَرَّاءُ ممن سَمِعَ من العَرَبِ فلا يَجوزُ أن يُرَدَّ نَقْلُهُ، لاسيَّما أنَّ الإسكانَ هو القياسُ، قال الوَقَّشِيُّ في «تعليقه على الموطأ» ذكر أهل اللُّغة أنَّ اللُّقَطَةَ مفتوحةُ العين، وهي لغة شذَّت عن القياس لأنَّ (فُعَلَةً) إنَّما تُحرَّكُ العين منها إذا وُصِفَ بها الفاعِلُ، فإن وُصِفَ بها المفعُولُ سَكَنَتْ عينُها فيقال: رَجُلٌ لُعَنَةٌ، وسُبَّةٌ، وضُحَكَةٌ: إذا كان يلعنُ الناسَ ويسبُّهم ويضحكُ منهم، فإذا كان هو الذي يلعنُ ويسبُّ ويضحكُ سكنت العين فقلت: لُعْنَةٌ، وسُبَّةٌ، وضُحْكَةٌ، فيجبُ على هَـٰذَا أن يُقَالَ لُقْطَةٌ للشيء المُلتقطِ وتفتح العَيْنُ للرَّجلِ المُلتَقِطِ. وقد جَاءَ عن بعضِ اللُّغويين على القياس، والأولُ هو المشهورُ».

يراجع: الزَّاهر للأزهريِّ: ٢٦٤، وتهذيب اللُّغة له: ١٦/ ٢٤٩، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (لَقَطَ). والأفعال للسَّرَقُسْطِيّ: ٢/ ٤٥٢.

جاءَ صَاحِبُها، وإلاَّ فَشَأْنَكَ بِهَا. قال: فَضَالَّةُ الغَنَمِ يَارَسُوْلَ اللهِ؟ قال: لَكَ أو لأَخِيْكَ أَوْ لِلذِّئبِ. قال: فَضَالَّةُ الإِبلِ؟ قال: ما لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا حِذَاؤُهَا وسِقَاؤُها، تَرِدُ المَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا» [٢/ ٧٥٧ رقم (٤٦)].

قَالَ عبدُالملكِ: أَمَّا قولُهُ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا» فإنَّ العِفَاصَ: هو الوِعَاءُ الَّذِي تَكُوْنُ فيه النَّفَقَةُ مثل الخِرقةِ، أوالخَرِيطةِ، أو الجلدِ، أو ما أشبَهَ ذٰلِكَ[1]، وَكَذٰلِكَ سُمِّي الجِلْدُ الَّذي تُلْبِسُهُ رَأسَ القَارورةِ العِفَاصَ؛ لأنَّه كَالوِعَاءِ وليسَ هو بالصِّمَامِ، الصِّمَامُ: هو الذي يَدْخُلُ في فَمِ القَارُوْرَةِ فيكونُ سِدَاداً لَهَا. وأمَّا الوِكَاءُ فهوَ: الخَيْطُ الذي يُشَدُّ به، تقولُ منه: أوكَيْتُها إيْكَاءً، وعَفَصْتُها عَفْصاً: إذا شَدَدْتَ العِفَاصَ عليها[2]، وإنْ أردتَ أنَّك جَعَلْتَ لَهَا

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غَريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٠١ والنَصُّ بعد ذلك كلُّه له، ويُراجع: الفائق: ٣/ ٦، وغريب ابن الجوزيِّ: ٢/ ١٠٩، والنِّهاية: ٣/ ٢٦٣، والعين: ١/ ٣٠٧، ومختصره: ١/ ١٢٢، وتهذيب اللُّغة للأزهريِّ: ٢/ ٤٣، والزَّاهر له: ٢٦٤، ومجمل اللُّغة: ٦١٧، والمُحكم: ١/ ٢٧٨، والتَّمهيد: ٣/ ١٠٧، والأفعال للسَّرقُسطيِّ: ١/ ١٩، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (عفص).

والصِّمَامُ، والوِكَاءُ مشروحان في مَصَادِرِ التَّخريجِ السَّابقَةِ.

(٢) في أفعال السَّرقسطي: «عَفَصَ القارُوْرَةَ عَفْصاً وأعفَصَهَا: شدَّ رأسَها بالعفاصِ، ويقالُ: جَعَلَ لَهَا عِفَاصاً. وأنشدَ أبوعُثمان:

كَـأَنَّ فَـا قَـارُوْرَةٍ لَـمْ تُعْفَـصِ
مِنْها حِجَاجَا مُقْلَةٍ لم تُلْخَصِ

وفي كتابِ ما جاء على فعلت أفعلت للجواليقي: ٥٥ «عفصت القارورة وأعفَصْتُها: إذا سَدَدْتَ رأسها بالعِفاص، وهو مثل الصِّمامِ». ويُراجع: فعلت وأفعلت لأبي حاتم: ١٥٣، وفعلت وأفعلت للزَّجاج: ٦٥.

عِفاصاً قلت: [١١٩] أعفصتُها إعفاصاً، وإنَّما أَمَرَ واجدَها أن يَعْرِفَ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَها ليكونَ ذٰلك علامةً لها إن جاءَ مَنْ يَعرفُها بتلكَ الصِّفةِ دُفعت إليه، وهذه سُنَّةٌ من رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في اللُّقَطَةِ بِخَاصٍّ، لايشْبِهُهَا شَيءٌ من الأَحْكَامِ[١]

قَال عبدُالملكِ: أمَّا قَولُهُ في ضالَّةِ الغَنَمِ: «هي [لَكَ أو] لأَخِيْكَ أو للذِّئْبِ» يقولُ: إنْ لم تأخذْها أنتَ، أخذها إنسانٌ غيرُك مثلُك، فإن أَخطَأَهُ أن يأخذَهَا أَكَلَهَا الذِّئبُ، وَهَـٰذَا في المَواضع النَّائية من القُرَىٰ والعِمْرَان، حيث تكونُ السِّباعُ[٢]، ولا يمْكِنُ الَّذي يجدُها من السَّفَر تَعريفها، ولا يَمُرُّ بقَرْيَةٍ في قرُبِ المَوضع الذي وَجَدَهَا فيه. فأمَّا إنْ كان بقُربِ القُرَىٰ والعِمْرَان، أو كان الذي وَجَدَهَا غيرَ مُسافرٍ، إنَّما هُو من أَهْلِ القُرَىٰ فَلاَ رُخْصَةَ له في أَكْلِهَا ولا أَخْذِهَا إلاَّ لِتَعْرِيْفِهَا.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ في ضالَّةِ الإبل: ـ «مَا لَكَ وَلَهَا مَعَهَا حِذَاؤُها وسِقَاؤُها» فإنَّما يعني بالحِذَاءِ: أَخْفَافَهَا[٣]، يَقُوْلُ: إنَّها تَقْوَىٰ على السَّيرِ وعلى قَطْعِ البِلَادِ. ويعني بالسِّقَاءِ: أنَّها تَقْوَىٰ على وُرُوْدِ المَاءِ فَتَشْرَبُ، وَالغَنَمُ لا تَقْوَىٰ على ذٰلك، ولم يُغْلِظْ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] في شَيْءٍ من الضَّوَالِ تَغْلِيْظَهُ في ضَوَالِّ الإبلِ. وقد جَاءَ في الحَدِيْثِ الآخَرِ حينَ سُئِلَ عن هَوَامِّ الإِبلِ، فقال: «ضالَّةُ المُسْلِمِ حَرْقُ النَّارِ» وَقَالَ في حَدِيْثٍ آخرَ: «لاَ يُؤْوِيْ ضَالَّةً إلاَّ ضَالٌّ» وَلَيْسَتْ الضَّالةُ إلاَّ مِنَ الحَيَوَانِ، لا يَدْخُلُ اللُّقَطَةَ اسمُ الضَّالَّةِ، وتَدْخُلُ في اسمِ

---

(١) كله عن أبي عُبَيْدٍ رحمه الله تعالى.

(٢) قال أبوعُبَيْدٍ: «وهذا عندي أصلٌ لكلِّ شيءٍ يُخاف عليه الفَسَادُ مثل الطَّعامِ، والفَاكهةِ مما إن تُرِك في الأرضِ ولم يُلتقط فَسَدَ، فإنَّه لا بأسَ بأخذِهِ».

(٣) هو لفظُ أبي عُبَيْدٍ في غَريبِ الحَديثِ: ٢/٢٠٣.

الضَّالَّةِ الإبلُ والبَقرُ وَالخَيلُ والبغالُ والحَمِيْرُ والعَبِيْدُ، وَكُلُّ ما يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ فيذهبُ فَهُوَ دَاخِلٌ في اسمِ الضَّالَّةِ الَّتي شدَّد فيها رَسُوْلُ الله ﷺ، وقد سأل ثابتُ بنُ الضَّحَّاكِ الأنْصَاريُّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ عن بَعِيْرٍ وَجَدَهُ فَأَخَذَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «إيْتِ بِهِ المَوْضِعَ الَّذي وَجَدْتَهُ فِيْهِ فأَرْسِلْهُ» كَرَاهَةً منه لأخْذِهِ وَنَهْياً عنه.

قيلَ لعبدِالملكِ: فهل يَجُوزُ إرْسَالُ غيرِ الإبلِ مِنَ الضَّوَالِّ بَعْدَ أَخْذِهَا؟

فَقَالَ: نَعَمْ، البَقرُ وَحْدَهَا بمنزلةِ الإبلِ[١] في قُوَّتِهَا عَلَىٰ الرَّعي وَأَكْلِ الشَّجَرِ، وَوُرُدِهَا المَاءَ، والنُّزُوْعِ إلى مَكَانِهَا. فأمَّا الخَيْلُ والبِغَالُ وَالحَمِيْرُ وَالعَبِيْدُ وَالغَنَمُ في غَيْرِ الفَيَافِي فهي كاللُّقَطَةِ من المَتاعِ وَالمَالِ، مَنْ أَخَذَ منْهَا شَيْئاً مُجْمِعاً على أخذِهِ لتَعْرِيفِهِ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ فهو لَهُ ضَامِنٌ، إلاَّ أن يَأْخُذَهُ غيرُهُ مُجْمِعاً[٢] على أخذِهِ، كَمَا يُمرُّ الرَّجُلُ في آخرِ الرَّكبِ وأواخر الرُّفقةِ فيَجدُ من هٰذَا شَيْئاً ساقطاً أو عَائِراً[٣] فيأخذَهُ ويُنَادِي إلى مَنْ أَمَامَهُ: لَكُمْ هٰذَا؟ فَيُقَالُ لَهُ: لاَ، ثُمَّ يُخَلِّيْه في مَكَانِهِ، قَالَ: لاَ شَيءَ عَلَيْه فيه، وكذٰلِكَ قَالَ مَالِكٌ في هٰذَا بِعَيْنِهِ.

قال عبدُالملكِ: وتَرْكُ الضَّوَالِّ كلِّها من الحيوان خيرٌ من أخذها إلاَّ

---

(١) في كلام المؤلِّفِ هُنا ردٌّ على أبي عُبَيْدٍ حيث يقول: «وكذلك البَقَرُ والخَيْلُ والبِغَالُ والحَمِيْرُ، وكلُّ ما كان منها يَستقلُّ بنفسه فيذهب فهو داخل في حديث النبيِّ ـ عليه السَّلام ـ «ضالةُ المُسْلِم حَرْقُ النَّارِ» وفي قوله: «لا يأوي الضَّالةَ إلاَّ ضَالٌّ». وقد فصَّل العلماء في ذٰلك، قال أبوعُمَرَ بنُ عبدالبرِّ في التَّمهيد: ٣/١٢٣ وأبوالوليد الباجي في المُنْتَقَىٰ: ٦/١٤٠ ـ والنَصُّ لأبي عمر ـ «والبقرُ بمنزلةِ الغَنَمِ إنْ خِيْفَ عليها السِّباعُ، وإن لم يُخَفْ عليها السِّباعُ فمنزلةِ الإبلِ».

(٢) في الأصل: «مجمع».

(٣) العائِرُ، والعائِرَةُ: السَّاقط والسَّاقطة «لا يعرف لها مالك، مأخوذٌ من عارَ الفَرَسُ: إذا انطلق من مربطه مارًّا على وجهه» اللِّسان: (عَيَرَ).

ضالةً عَرَفْتَ صاحبَها. فأمَّا اللُّقَطَةُ مِنَ المَتَاعِ فَمَا كَانَ لَهُ منها بَالٌ وَقَدْرٌ فَأَخْذُهُ وَتَعْرِيْفُهُ خَيْرٌ من تَرْكِهِ، وَمَا كَانَ منها يَسِيْراً خَطْبُهُ فَتَرْكُهُ خَيْرٌ من أَخْذِهِ.

قيلَ لعبدِالملكِ: فَتَأْوِيْلُ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا وعَرِّفها سَنَةً، فإن جَاءَ صَاحِبُها وإلاَّ فشَأْنَكَ بها»؟

قَالَ: يقولُ: إنْ شِئْتَ فكُلْها وإنْ شئتَ فتصدَّقْ بها، وإنْ شئتَ فَأَمْسِكْهَا، وَأَحبُّ إلينا مِنْ أَكْلِهَا الصَّدَقَةُ بها عن صاحبها، من غيرِ تَحْرِيْمٍ لأَكْلِهَا، كَذَا جَاءَ عن عَبْدِ [١٢٠] الله بنِ عُمَرَ، وَسَعِيْدِ بن المُسَيَّبِ، ومالكٍ وغَيرِهِمْ من أَهلِ العِلْمِ، وهو على ذٰلك إنْ أَكَلَهَا أَو تَصَدَّقَ بها ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُها كَانَ مُخَيَّراً في إغْرَامِهِ إيَّاهَا، وفي تَرْكِهَا وَمَا أَحْدَثَ فيها. قَالَ: وَلاَ يُرَخَّصُ لَهُ في أَكْلِهَا، وَلاَ في الصَّدَقَةِ بها حَتَّى تَمْضِيَ السَّنَةُ الَّتي ضَرَبَهَا رَسُوْلُ الله ﷺ أجلاً فيها. قَالَ: وَالقَلِيْلُ وَالكَثِيْرُ في ذٰلك سَوَاءٌ، الدِّرْهَمَ فَصَاعِداً، أَو أَقَلَّ من الدِّرْهَمِ، إلاَّ في الصَّدَقَةِ بها قبلَ السَّنَةِ، فإنَّه إذَا كَانَ ذٰلِكَ مثلَ الدِّرْهَمِ وَمَا أَشْبَهَهُ في يَسارةِ الخَطبِ فلا بأسَ أن يَتَصَدَّقَ به قبلَ السَّنةِ.

قيل لعبدِالمَلكِ: فإذا جَاءَ طالبُ اللُّقَطَةِ يطلُبها أَتُظْهَرُ له، أم يُسْأَلُ عن صِفَتِهَا قبل أن يَراها؟

قال: بل يُسْأَلُ عن صِفَتِهَا قبلَ أن يَرَاها، وَكَذٰلِكَ قيلَ في الحَديثِ: «اِعرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا» لِكَيْ تَمْتَحِنَ طالبَها بمَعرفةِ صِفَتِهَا.

قيلَ لعبدِالمَلكِ: فإنْ أَخطَأَ صفتَهَا أولاً، ثمَّ عَادَ إلى صِفَتِهَا فَأَصَابَهَا قبل أنْ يَرَاهَا؟

قال: إذاً لا يُعْطَاهَا، ولا يُقَالُ في إصَابَةِ صِفَتِهَا بعدَ أنْ أَخْطَأَهَا، ولا تَجِبُ له بالصِّفَةِ بعدُ إلاَّ بالبَيِّنة.

قيلَ لعبدِالمَلكِ: فإن عَرَفَ الصِّفةَ كلَّها أو العددَ ـ إن كانت دنانيرَ أو دراهمَ ـ أَيُعْطَاهَا بغَيرِ يَمين؟

فقال: لا بل لا يُعطاها إلاَّ بعدَ يَمِيْنِهِ باللهِ أَنَّهَا لَهُ، فإن نَكَلَ عن اليَمِيْنِ لم يُعْطَهَا وإنْ عَادَ إلى اليَمِيْنِ بَعْد نُكُولِهِ عنها.

قَالَ عبدُالمَلكِ: وإن عَرَفَ العِدَّةَ وعَرَفَ العِفَاصَ ولم يعرف الوكاءَ، أو عرفَ العِفَاصَ والوِكَاءَ ولم يَعْرِفِ العِدَّةَ فَذلك يجزيه، يحلُف ويأخُذها إذا وَصَفَ أكثرَ صِفَتِهَا، وإنْ عَرَفَ العِفَاصَ والوِكَاءَ والعِدَّةَ وَأَخْطَأَ في ضَرْبِ الدَّنَانِيْرِ وَالدَّرَاهِمِ فَوَصَفَهَا بغَيْرِ مَسْكَتِهَا[1] لم يُعْطَ منها شَيْئاً؛ لأنَّه وصفَ ماله بصفتين ولم يُوجد فيه إلاَّ بعضُ صِفَتِهِ، وإن كان أكثرَهَا، ألاَ تَرَىٰ أنَّ الشُّهودَ إذا شَهِدُوا على غَائبٍ باسمِهِ ونَسَبِهِ وَنَعْتِهِ فَأَصَابَ رَجُلاً جميعَ مَا وَصَفَهُ بِهِ الشُّهُوْدُ إلاَّ خِصلةً واحِدَةً لم يَلْزَمْهُ ما شَهِدَ به الشُّهُوْدُ عليه للخِصْلَةِ الَّتِي خَلَتْ من صِفَتِهِ، أو وُجِدَتْ على خِلاَفِهَا، فَكَذٰلِكَ اللُّقَطَةُ.

قَالَ: وَمَن اعْتَرَفَ لُقَطَةً فوصفها بجميع صفاتِهَا فدُفعتْ إليه، ثمَّ جَاءَ آخَرُ فَادَّعَاهَا بِمِثْلِ مَا وَصَفَهَا بِهِ الأَوَّلُ، فالأوَّلُ أَحَقُّ بها من الآخَرِ؛ لأنَّها قد خَرَجَتْ من حَدِّ اللُّقَطَة باعترافِ الأوَّلِ لهَا، وَأَخذِهِ إِيَّاهَا بالصِّفةِ التي قَضَىٰ له رَسُوْلُ اللهِ ﷺ، ولو كَانَ الأَوَّلُ لم يأخذْهَا بالصِّفة بعدُ حَتَّىٰ جاءَ آخرُ يدعيها أيضاً وَوَصَفَهَا بصِفَتِهِ يُحَالَفَا عَلَيْهَا، فَإن حَلَفَا جَمِيْعاً أو نَكَلاَ جَمِيْعاً كانت

---

(١) لعلَّه يقصد به ما تُمسك به وتُحفظ من قُماش أو جلدٍ أو نحوهما. جاء في اللِّسان: «المَسْكُ ـ بالفتح وسكون السِّين ـ: الجلدُ، وخصَّ بعضُهُم به جلدُ السَّخلة، قال: ثم كَثُرَ حَتَّى صار كلُّ جلدٍ مَسْكاً». والهِمْيَانُ: الذي تحفظ به الدَّنانير والدَّراهم يكون من جلدٍ فلعلَّه يقصد به ذٰلك. واللهُ أعلمُ.

بينهما، وإن حَلَفَ واحدٌ[1] ونَكَلَ الآخرُ كانت للحالف منهما، فأمَّا إذا كان الأولُ قد دُفعت إليه وصارَتْ في يَديه فليس يَشركه فيها الثَّاني بالصِّفة بعدُ؛ لأنَّها كشَيءٍ فِي يَدِ رَجُلٍ قد صَارَ لَهُ وملكه ادَّعَىٰ فيه مُدَّعٍ، فلا يُقْضَىٰ له إلاَّ ببينةٍ تَشْهَدُ لَهُ أَنَّ ذٰلكَ الشَّيءَ لَهُ، وَتَكُونُ البَيِّنَةُ عندَ ذٰلِكَ أحقَّ من الصِّفةِ. قال: ولو كَانَ الأوَّل الذي ادَّعاها وَوَصَفَهَا قامت له عليها بينةٌ مع صفتِهِ أنَّها له فُدفعت إليه بأمرِ السُّلطانِ أو بغيرِ أمرِهِ، ثم ادَّعَاهَا الثَّاني وَأَقَامَ البَيِّنَةَ [١٢١] على أنَّها كانت له فهي لأَوَّلِهِمَا ملكاً له في شهادةِ شُهَدَائِهِ، وإن لم يَكُنْ في شَهَادَتِهِمَا تاريخٌ يُعرَفُ به أوَّلهما أنَّها ملكٌ[2]، كانت لأعدَلِهِمَا بينةً، فَإنْ تَكَافَأَ البيِّنتان في العَدَالَةِ سَقَطَتْ شَهَادَتُهُمَا جَمِيْعاً، وكانت للذي هي بِيَدِهِ بعدَ يَمينِهِ بالله أنَّها له مايَعلمُ لصَاحبه فيها حقًّا، فإن نَكَلَ عن اليَمينِ حَلَفَ صاحبُهُ وانتـزَعَهَا منه، وإن نَكَلَ صاحبُه أيضاً فلا شَيءَ له، وأُقِرَّتْ في يدِ الذي دُفعت إليه أولاً.

قَالَ عبدُالملكِ: وإذا التَقَطَ العبدُ، أو المُدَبَّرُ، أو المُكَاتَبُ، أو أمّ الوَلَدِ لُقَطَةً فاسْتَهْلَكُوْهَا بعدَ السَّنة بأكْلٍ أو صَدَقَةٍ فإنَّما هي في ذمَّتِهِمْ كَمَا هي في ذمةِ الحُرِّ؛ لأنَّهم إنَّما اسْتَهْلَكُوْهَا بالإذْنِ الَّذي أَذَنَ بِهِ رَسُوْلُ الله ﷺ في قَوْلِهِ: «شَأنَكَ بها»[3] وإن اسْتَهْلَكُوْهَا قبلَ السَّنةِ فهي في رِقَابِهِم؛ لأنَّهم اسْتَهْلَكُوْهَا تَعَدِّياً، يُخيَّرُ سَيِّدُ العَبْدِ في إسلام العَبْدِ بها إلى صَاحِبِهِ، وفي افتِدَائِهِ بِقِيْمَتِهَا إن كانَتْ مِمَّا لَهُ قِيْمَةٌ، وأمَّا[4] إن كَانَتْ ممَّا لا يقوَّمُ إذَا تَعَدَّى فيه،

(١) في الأصل: الواحد.
(٢) في الأصل: «ملكاً».
(٣) في الأصل: «به».
(٤) في الأصل: «ومما».

فَيُخَيِّرُ[1] سيِّدُ المُدَبَّر في إسلامِ خِدْمَتِهِ أو افتِدَائِهَا. ويُقالُ للمُكَاتبِ: أدِّ قيمةَ ما استَهْلَكْتَ وإلاَّ فقد عَجزتَ ورققتَ، فإن عَجزَ رَجَعَ التَّخييرُ فيه إلى سيِّدِهِ كالتَّأخيرِ في عَبْدِهِ الَّذي لا كِتَابةَ فيه، ويُقالُ لِسَيِّد أمِّ الوَلدِ: أدِّ الأقلَّ من قِيْمَةِ اللُّقَطَةِ، أو قيمةِ أمِّ الوَلَد، سبيلُه سبيل الجِنَايَاتِ.

قال عبدُالملكِ: هٰكذا فسَّر لي من لَقِيْتُ من أصحابِ مَالكٍ في ذٰلك كُلِّه، عندَ سُؤَالهم عن شَرْحِ تَأويلِ حَدِيْثِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في ذٰلك.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (الافتلاتِ) في حَديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ حينَ قَالَ لَهُ القائلُ: «إنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُها وأُرَاهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، أفأتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: نَعَمْ» [٢/ ٧٦٠ رقم (٥٣)].

قال عبدُالملكِ: الافْتِلاَتُ: المُبَاغَتَةُ، يَقُوْلُ: ماتَتْ بَغْتَةً، وَإنَّما هُوَ مَأْخُوْذٌ من الفَلْتَةِ[2].

---

(١) في الأصل: «ويخيِّرُ».

(٢) اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٣١ وعبارة المؤلِّف مأخوذةٌ منه، وعبارة أبي عُبَيْدٍ أكثرُ وُضُوحاً في الدِّلالة على المَقصُود قال: «افْتُلِتَتْ نَفْسُها؛ يَعني: ماتَتْ فجأةً، لم تُمْرَضْ فتُوصِي ولكنَّها أُخِذَتْ فَلْتَةً وكذٰلك كلُّ أمرٍ فُعِلَ على غيرِ تَمَكُّثٍ وَتَلَبُّثٍ فقد افْتُلِتَ، والاسمُ منه الفَلْتَةُ» ويُراجع: غريب الخَطَّابي: ١/ ١٩٧، والغريبين: ١٤٧٠، والفائق: ٣/ ١٣٧، وغريب ابن الجوزيِّ: ٢/ ٢٠٤، والنِّهاية: ٣/ ٤٦٧. وهي أيضاً في التَّمهيد: ٢٢/ ١٥٤، والمُنْتَقَىٰ: ٦/ ١٥٤، وتعليق الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٢٢١، والاقتضاب لليَفْرُنِيِّ، وفيهما فوائد، والعين: ٨/ ١٢٢، ومختصره: ٢/ ٣٣٠، وجمهرة اللُّغة: ٤٠٥، ومجمل اللُّغة: ٧٠٤، والأفعال للسَّرَقُسطي: ٤/ ٦٣، والصِّحاح واللِّسان والتاج: «(فَلَتَ).

قال الخَطَّابِيُّ: «يقالُ: افْتَلَتُّ الشَّيءَ: إذا أخذتُهُ فُجَاءَةً، قال الشَّاعِرُ: =

فَإِنْ يُقْتَلَتْهَا وَالخِلاَفَةُ تُقْتَلَتْ بِأَكْرَمِ عَلْقَى مَنْبَرٍ وسَرِيْرِ

ومن هَـٰذَا الحديثُ الآخرُ: «إنَّ امرأة أَتَتْهُ فقالت: إنَّ أمي افتُلِتَت نَفْسُها» أي: أُخِذَتْ نفسُها فُجاءةً». قال الخَطَّابيُّ: وأخبرني إبراهيم بن عبدالرَّحيم العنبريُّ (نا) ابن أبي قُماش (نا) ابن عائشة، قال: كان رجُلٌ من قُريش يُقالُ له صُبَيْرَةُ يقومُ على المَجَالِسِ فيقول: هل تَرَوْنَ بي بأساً إعجاباً بنفسه، فبينما هو كذلك إذا فَجِئَهُ الموتُ أصحَّ ما كان، فقيل فيه:

مَنْ يَأْمَنِ الحَدَثَانِ بَعْـ ـدَ صُبَيْرَةِ القُرَشِيِّ مَاتَا

سَبَقَـتْ مَنِيَّتُـهُ المَشِـ ـيْبَ وَكَانَ مِيْتَتُهُ افْتِلاَتَا

قال العَنْبَرِيُّ: «صُبَيْرَةُ» وقال غيره: «ضُبَيْرَةُ» بالضَّاد المعُجمة. والبيتُ السابقُ قبل هَـٰذين أنشده أبوعمر بن عبدالبرِّ في التَّمهيد: ٢٢/ ١٥٤ لخالد بن يَزِيْدِ، وهو خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان كُنْيَتُهُ أبوهاشم. عالمٌ شاعرٌ، مؤلِّفٌ، صاحب نوادر وأخبار، سيرتُهُ مشهورةٌ، وأخبارُهُ كثيرَةٌ، توفي سنة ٩٠هـ. يراجع: تاريخ دمشق: ١٦/ ٣٠١.

قال الوَقَّشِيُّ: «روى الخطابيُّ (نَفْسُهَا) بالرَّفع، وقال: معناه: أَحْزَنَتْ نَفْسُها فُجَاءةً. وروىٰ (نفسَها) بالنَّصب وذلك على وجهين:

أحدُهُما: أن يكون «نفسَها» مردودةً على الأمِّ، كأنَّه قال: كأن أمِّي نفسَها افْتُلِتَتْ.

والثَّاني: أَنْ يكونَ «افْتُلِتَتْ» بمعنى «سُلِبَتْ» كما يقال: سُلِبَ زَيْدٌ ثوبَه بالنَّصب على أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «سُلِبَ» ومن رَوَى «افْتُلِتَتْ منها نَفْسُها» فليس في النَّفس إلا الرَّفع. ورواه بعضُهم: «إنَّ أُمي افْتُلِتَتْ» وكذا رواه المُبرِّدُ». وأوردَ اليَفْرُنِيُّ في «الاقتضاب» كلامَ أبي عُمَرَ بن عبدالبرِّ المُستفاد من كلام الخطَّابي ثم قال اليَفْرُنِيُّ: «وبالوجهين قيَّده جماعة من شُيُوخِنَا، وذكر القُتَبِيُّ: «أقتلت» بالقاف، وهي كلمةٌ تُقال لمن مات فجأة، والأولُ هو المشهورُ». يراجع: الكامل: ١/ ٤٤٩، ومشارق الأنوار: ٢/ ١٥٧. وفيه أنَّ العرب في الجاهلية تسمي آخر لَيْلَةٍ من الشَّهْرِ الحَرَامِ وهي ليلة الثَّلاثين (الفَلْتَةَ).

[شرحُ غريب كتاب الوَصيَّة][1]

[من موطَّأ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (اليَفَاعِ) في حديث مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ: «أنَّه أَجَازَ وَصِيَّةَ غُلَامٍ يَفَاعٍ من غَسَّان» [٢/ ٧٦٢ رقم (٢)].

قال عبدُالملكِ: اليَفَاعُ من الغِلْمَانِ: الَّذِي قد تَحَرَّكَ وارتَفَعَ شيئاً[2]، ابنُ ثمان سنين ونحوها، وإنَّما اشتُقَّ من اليَفَاعِ من الأَرضِ، وهو: من المكانُ المُشرفُ، فإنَّما قيل للغُلَامِ: يفاعٌ؛ لارتفاعِهِ عن الصِّغرِ، ونُشُوزِهِ فِي الكِبَرِ، وَالعَرَبُ تُسمِّيه: يَفْعَةً [١٢٢] ويَفَاعاً، ويَافِعاً[3] والمَعْنَىٰ فيه كلُّه واحدٌ. قال أَعْشَىٰ بَكْرٍ[4]:

---

(١) المُوطَّأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٧٦١، ورواية أبي مُصعب: ٢/ ٥٠٥، ورواية محمد بن الحسن: ٢٥٨، والمنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ٦/ ١٤٥، وتنوير الحوالك: ٢/ ٢٢٨، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٥٨.

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب الخطابي: ١/ ٤٤٠، والغريبين: ٢٠٥٦، والتعليق على الموطأ: ٢/ ٢٣٢، وغريب ابن الجوزيِّ: ٢/ ٥١١، والنِّهاية: ٥/ ٢٩٩، ويُراجع: العين: ٢/ ٢٦١، ومختصره: ١/ ١٩١، وجمهرة اللُّغة: ٩٣٩، ومجمل اللُّغة: ٩٤٢، ومقاييس اللُّغة: ٦/ ١٥٧، والمُحكم: ٢/ ١٨٦، والأفعال: ٤/ ٢٩٤.

قال الوَقَّشِيُّ: «المشهور أن يُقَالَ: غُلامٌ يَفَعَةٌ ويَافِعٌ، وهوم الذي شبَّ ولم يبلغ، وأمَّا اليَفَاعُ فهو المكان العَالي المُشرف».

(٣) في الأصل: «يفاعٌ» و«يافع».

(٤) ديوان الأعشى: (الصُّبح المنير): ١٠٢ من قصيدتِهِ في مدحِ النَّبيِّ ﷺ وهي مشهورةٌ.

وَمَازِلْتُ أَبْغِيْ المَالَ مُذْ أَنَايافِعٌ وَلِيْداً وَكَهْلاً حِيْنَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا

فاليَافِعُ: الذي قد تَحَرَّكَ وعَقَلَ وعَرَفَ ما يَفْعَلُ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ قَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] لسعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ في مَرَضِهِ: «لَعَلَّكَ أنْ تُخلفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أقوامٌ، ويُضَرَّ بِكَ آخرون» [٢/ ٧٦٣ رقم (٤)]

قال عبدُالمَلكِ: حدَّثني قُدَامَةُ بنُ محمَّدٍ المَدِنيُّ، عن مَخْرَمَةَ بن بُكَيْرِ بن الأشجِّ، عن أبيه: أنَّه سَأَلَ عَامِرَ بنَ سَعْدِ بن أَبِي وقَّاصٍ عن ذٰلك، فقال له: أُمِّرَ سَعدٌ عَلَىٰ العِرَاقِ فأُتِيَ بِقَوْمٍ ارتَدُّوا عن الإِسْلاَمِ، وسَجَعُوا سَجْعَ مُسَيْلَمَةَ، فَاستَتَابَهُمْ، فأَبَىٰ بَعْضُهُم فَقَتَلَهُمْ وضُرَّ أُولئِكَ، وتابَ بعضُهُم فانتَفَعُوا به، فَهَـٰذا تأويلُهُ.

قال عبدُالمَلكِ: وسألتُ عن ذٰلك مُطَرِّفاً وابنَ المَاجِشُونَ فَقَالاَ لي مثلَهُ.

قال عبدُالمَلكِ: وأمَّا قولُهُ في الحَديثِ: «لكنَّ البائسَ سَعْدُ بنُ خَوْلَةَ» يرثي لَهُ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] أنْ ماتَ بمكَّة، فإنَّه كانَ رَجُلاً من أَصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ مَاتَ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ في حَجَّةِ الوَدَاعِ، في يَوْمِ قَالَ هَـٰذَا القَوْلُ لسَعْدِ بنِ أبي وقَّاصٍ في مَرَضِهِ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حَديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن هِشَامِ بن عُروة، عن أَبيه: «أنَّ مُخَنَّثاً كان عندَ أمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبيِّ ﷺ فقال لعَبْدِاللهِ بن أَبي أمَّية ـ ورَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] يَسْمَعُ ـ: ياعبدَالله إن فَتَحَ اللهُ عَلَيْكُمُ الطَّائفَ غَداً فأنا أَدُلُّكَ على ابنةِ غَيْلاَنَ، فإنَّها تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ، وَتُدْبِرُ بثَمَانٍ، فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: لايَدْخُلَنَّ هؤُلاءِ عَلَيْكُمْ» [٢/ ٧٦٧ رقم(٥)]

قال عبدُالمَلكِ: إنَّما عَنَى بالمُخَنَّثِ المُؤَنَّثُ من الرِّجَالِ وإن لم تُعرَفِ

الفَاحشةُ فيه[1]؛ لأنَّ الخَنَثَ هو شِدَّةُ التَّأنيثِ في الخِلْقَةِ والفعلِ، يَكُوْنُ موضَّعَ الخِلْقَةِ، قَصِيْرَ الهمَّةِ، مُونَةَ[2] النِّعمةِ، يُشبهُ المَرْأَةَ في الخَلْقِ واللِّيْنِ والتَّكَسُّرِ، وفي اللَّفظِ واللَّحظِ، وفي العَقْلِ والفِعْلِ فذٰلك الخَنَثُ، هٰكذا فسَّره لي ابنُ الماجِشُون[3].

قَالَ عبدُالمَلكِ: وأمَّا قولُهُ: «تُقْبِلُ بأَربعٍ وتدْبِرُ بثمَانٍ» فإنَّما أراد عُكَنَهَا؛ لأنَّ العُكَنَ هي أربعُ طرائق في بطنها بعضُها فوقَ بعضٍ[4]، فإذا بَلَغَتْ خِصْرتها صَارَتْ أطرافُها ثَمَانِياً، أَرْبَعاً من هٰهُنا، وَأَرْبَعاً من هٰهُنا، فهي أربعُ إذا أقبلتْ إليكَ؛ لأنَّها تَسْتَقْبِلُكَ بِبَطْنِهَا، وَإِذَا أَدْبَرَتْ عَنْكَ صَارَت تلكَ الأربعُ ثمانياً؛ أَرْبَعاً في خِصْرِهَا الأيْمَنِ [١٢٣] وَأَرْبَعاً في خِصْرِهَا الأيْسَرِ؛ لأنَّ الظَّهرَ لا تَنْكسر فيه العُكَنُ، وهو يُشْبِهُ عندي ما قَالَ النَّابغَةُ الذُّبْيَانِيُّ ـ في قَوَائِمِ

(١) هذا الشَّرحُ منقولٌ عن ابن حَبِيْبٍ في المُنتَقَىٰ لأبي الوَليد البَاجِي: ٦/ ١٨٣ وصدَّره بقوله: «قال ابنُ حَبِيْبٍ: المخنثُ هو المؤنَّثُ من الرِّجالِ وإن لم تُعرف في الفاحِشَةُ...» وكذٰلك هو في التَّمهيد... وغيره.

(٢) كثيرُ النِّعمةِ محسودٌ عليها. (اللِّسان).

(٣) نقل الحافظُ ابنُ عبدالبرِّ هذا وزاد: «وسواءٌ كانت فيه عاهةُ الفاحشة أو لم تكن» وهو كلامُ المؤلِّفِ.

(٤) في مجمل اللُّغة: ٦٢٢ «العُكْنَةُ: هي الطَّيُّ في بَطْنِ المَرْأَةِ من السِّمَنِ». وفي العين: ١/ ٢٠٣: «العُكَنُ: الأطواءُ في بطنِ الجاريةِ السَّمينةِ، ويجوزُ: جاريةٌ عكناءُ، ولم يجزه الضَّريرُ... وواحدة العُكَنِ: عُكْنَةٌ، قال الأعشىٰ:

إِلَيْهَــا وَإِنْ حُســرَتْ أَكْلَــةٌ ... يُـوَافِـي لأُخْـرَىٰ عَظِيْـمُ العُكَـنْ

ويراجع: تهذيب اللُّغة: ١/ ٣١٧، والمحكم: ١/ ١٦٦، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٢٤٠، والصِّحاح، واللِّسان والتَّاج: (عكن).

النَّاقةِ ـ[1]:

عَلَىٰ قَصَبَاتٍ بَيْنَمَا هُنَّ أَرْبَعٌ ... أُنَخْنَ لِتَعْرِيْسٍ فَعُدْنَ ثَمَانِيَا

يَقُولُ: إِذَا وَقَفَتْ فإِنَّما قَوَائِمُها أَرْبَعٌ، وَإِذَا أُنِيْخَتْ تَثَنَّتْ قَوَائِمُهَا وَانْطَوَتْ فَصَارَتْ ثَمَانِياً، فَكَذٰلِكَ عُكَنُ المَرْأَةِ، هِيَ أَرْبَعٌ مُقْبِلَةً وَثَمَانٌ مُدْبِرَةً.

قَالَ عبدُالملكِ: وقد أَخبرني حَبِيْبٌ كَاتِبُ مَالِكٍ[2] وَقَارِىءُ «مُوَطَّئِهِ»

---

(١) لم أجده في ديوان النَّابغة الذُّبياني في طبعاته. وفي ديوان النَّابغة الجَعْدِيِّ: ١٦٦ـ١٨٠ قصيدةٌ على وَزْنِ هَـٰذا البيتِ وقافيته، وفيها نَقْصٌ فَلَعلَّ البيتَ من شواردها أولها:

أَلَمْ تَسَأَلِ الدَّارَ الغَدَاةَ مَتَىٰ هِيَا ... عَدَدْتُ لَهَا مِنَ السِّنِيْنَ ثَمَانِيَا

والبيتُ في التَّمهيد: ٢٢/ ٢٧٥ (على هَضَبَاتٍ) وَنَسَبَ البيتَ إلى النَّابغةِ، ولم يَقُل الذُّبيانيّ ولا الجَعْدِيّ؟! وَرَبَّما أنَّه نَقَلَهُ عن ابن حَبِيْب.

(٢) هو حَبِيْبُ بن أبي حَبِيْبٍ، واسم أبي حَبِيْبٍ مرزوقٌ، وقيل: زُرَيْقٌ، وقيل: غيرُهما أبومُحَمَّدٍ الحَنَفِيُّ، مولاهم، قال القاضي عياضٌ: «كاتبُ مالكٍ، وَقَارِؤُهُ، وبقراءته سَمعَ النَّاسُ «المُوَطَّأَ» مدنيٌّ، انتقَلَ إلى مِصْرَ، وعدَّه بعضُهُم في المصريين؛ لأنَّه توفي بها سنة ٢١٨هـ». وهو مَعْدُودٌ في الضُّعَفَاءِ، بل بالوضَّاعين والكذَّابين. قال الحافظ أبوعُمَرَ بنُ عبدالبرِّ: «وحبيبٌ كاتبُ مالكٍ متروكُ الحديثِ، ضعيفٌ عند جميعهم، لا يُكْتَبُ حديثه، ولا يُلتفتُ إلى ما يجيءُ به».

يَقُول الفَقِيْر إِلى الله تَعَالى عَبْدالرَّحْمَـٰن بن سُلَيْمَان العُثَيْمِيْن ـ عَفَا اللهُ عَنْه ـ: ضَعَّفَهُ الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ، وابنُ مَعينٍ، والنَّسائِيُّ، وأبوحاتم الرَّازِيُّ، وكذَّبوه وذَمُّوه. قال أبوداود: «كان من أكذبِ النَّاسِ»، وقال أبوحاتِمِ الرَّازِيُّ: «متروكُ الحديثِ، روى عن ابن أخي الزُّهريِّ أحاديثَ مَوضُوعةً» وقال أحمدُ بن عديٍّ: أحاديثُهُ كلُّهَا مَوضُوعةٌ عن مالكٍ وغيره... وقال: وعامةُ حديثِ حَبِيْبٍ موضوعُ المَتْنِ، مَقْلُوبُ الإسنادِ، ولا يَحتشمُ حَبِيْبٌ من وَضع الحديثِ على الثِّقاتِ، وأمرُهُ بَيِّنُ الكذبِ». يُراجع: الجرح والتَّعديل: ٣/ ١٠٠، وترتيب المدارك: ٣/ ١٦٧، وتهذيب الكمال: ٥/ ٣٦٦، والوافي =

للنَّاسِ عليه قال: قلتُ لمالكٍ: إنَّ سُفيانَ زادَ في حديثِ ابنةِ غَيْلَانَ[1]: أنَّ

= بالوفيات: ١١/ ٢٩٢، وحسن المحاضرة: ١/ ٢٨٤، وتهذيب التهذيب: ٢/ ١٨١.

رواية عبدالمَلكِ بنِ حَبِيْبٍ، عَن حَبِيْبٍ كاتبِ مَالكٍ نقلها عن ابن حَبِيْبٍ كثير من العُلَمَاءِ، منهم القُرطبيُّ في تفسيره: ١٢/ ٢٣٥، والحافظُ ابنُ عبدالبرِّ في «التَّمهيد» ٢٢/ ٢٧١ وَعَقَّبَ عليه بِقَوْلِهِ: «كُلُّ مَا ذَكَرَهُ حَبِيْبٌ كَاتِبُ مَالكٍ عن سُفيان بن عُيَيْنَةَ أَنَّه قَالَ في الحَدِيْثِ، يعني هشامَ بنَ عُروة هَـٰذا فغيرُ مَعْرُوْفٍ فيه عن أحدٍ من رُوَاتِهِ عن هِشَامٍ، لا ابن عُيَيْنَةَ ولا غيره، ولم يَقُلْ سُفيانُ في نَسَقِ الحَديثِ: إنَّ مُخَنَّثاً يُدعى هيت، إنَّما ذكره ابنُ جُريجٍ بعدَ تَمَامِ الحَدِيْثِ على ما ذكرناه عن الحُمَيْدِيِّ عنه، وهو أثبتُ النَّاسِ في ابن عُيَيْنَةَ، وكذٰلك قَوله عن سُفيان: إنَّه كان يقولُ في الحديثِ: «إذا قعدت تثَنَّت وإذا تكلَّمت تغنَّتْ» هـٰذا ما لم يقله سُفيان ولا غيرُهُ فيما علمتُ من حديثِ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، وَهَـٰذَا اللَّفظُ لا يُحْفَظُ إلاَّ من روايةِ الَواقديِّ، وَالعَجَبُ أن يحكيه عن سفيان، وَيَحكي عن مالكٍ أنه كَذٰلِكَ، فصارت روايةً عن مَالكٍ، ولم يَرْوِ ذٰلك عن مالك أَحَدٌ غيرُ حَبِيْبٍ، وَلاَ ذَكَرَهُ عن سُفيان غَيْرُه أيضاً، والله أعلمُ. وحَبِيْبٌ كاتبُ مالكٍ متروكُ الحَديثِ ضعيفٌ...».

وذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة: ٦/ ٥٦٣ ما حَكَاهُ المُؤلِّفُ هُنا عن ابن حَبيبٍ في «الوَاضِحَةِ» له أيضاً. (يراجع: مبحث مؤلفاته).

(١) اسمُها بادنةُ بنتُ غَيْلَان وقيلَ: بادِيَةُ باليَاءِ المثنَّاة التَّحْتِيَّة، قال أَبُوالوليدِ الوَقَّشِيُّ: «(بادنة) هي الضَّخْمَةُ البَدَنِ، سُميت بذٰلك إشارةً إلى سمنها. وروي (بادية) من بدا يبدو، والأولُ هو المَشهورُ». وقال الحافظُ ابنُ عبدِالبرِّ في التَّمهيد: ٢٢/ ٢٧٧: «وَيُقَالُ: باديةُ ابنةُ غيلَان بالياءِ، وبادِنَةُ بالنُّون والصَّوابُ عندنا بالياء (بادية) وهو قولُ أكثرهم، وكذٰلك ذكره الزُّبير بالياءِ». ورأيتُ في كتاب «غاية الوَسَائل إلى معرفة الأوائل» لإسماعيل بن هبة الله بن باطيش بخطِّ يَدِهِ ورقة: ١٢ بياءٍ مُثَنَّاة تَحْتِيَّةٍ قال: «أولُ من اتَّخذ النُّقوشَ باديةُ بنتُ غَيْلَان...» وَذَكَرَ القِصَّةَ المذكورةَ هُنا بشيءٍ من التَّوسُّعِ.

=

مُخَنَّثاً يقال له: هِيْتُ[1] وليس في كتابك هِيْتٌ؟ فقال مالكٌ: صَدَقَ، هو كذلك، وكان النَّبيُّ ﷺ قد غَرَّبَهُ إلى الجَمَّاءِ[2]، وهو جَبَلٌ ذاتَ الشَّمالِ من

= أسلمت (بادنةُ) لما أسلمَ أبوها، ولها روايةٌ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ عن الاستحاضةِ، وتزوَّجها عبدالرَّحمٰن بن عوفٍ فولدت له بُريهةَ. هٰذَا قولُ ابنُ الكَلْبِيِّ، كَذَا قَالَ الحَافِظُ أبوعُمَرَ بنُ عبدالبرِّ ـ رحمه الله ـ. وتُراجع: الإصابة: ٧/ ٥٢٩. وألَّفَ الإمامُ العلاَّمةُ الأستاذُ أبوالبقاء يَعيشُ بن علي بن القَدِيْم الشِّلْبِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ (ت٦٤٤هـ) جزءاً في شرح حديث بادنة بنت غيلان. يراجع برنامج الرُّعيني: ٢٣٦.

(١) اختلفَ في اسمه هل هو (هيت) بالياءِ المُثَنَّاةِ التَّحتيَّةِ والتَّاءِ المُثَنَّاة الفَوقيَّةِ. أو هو (هنب) بالنُّون والباءِ الموحَّدة. جاء في «تاج العروس» (هنب) و(هيت): «مخنثٌ نفاه النَّبي ﷺ من المَدينةِ المُشرفةِ وهما اثنان أحدُهما (هيتٌ) والآخرُ ماتعٌ، وقد جاء ذكرهما في الحديثِ. أو هو بالنُّون والمُوَحَّدةِ (هنب) فصحَّفه أربابُ الحديثِ. قال الأزهريُّ: وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وغيره: (هيت) قال: وأظنُّه الصَّوَابَ. ويُراجع: تهذيب اللُّغة: ٦/ ٣٢٥، واللِّسان (هَنَبَ) و(هَيَتَ).

وقال الإمام النَّووي ـ رحمه الله تعالى ـ: «اختُلِفَ في اسم هٰذا المخنَّثِ قال القاضي: الأشهر أنَّ اسمه (هِيْتٌ) بكسر الهاء ومثنَّاة ساكنة، ثم مثنَّاة فوق. قال: وقيل صوابه (هنب) بالنون والباء الموحدة قاله ابن درستويه، وقال: إنَّ ما سواه تَصْحِيْفٌ، قال: والهنبُ: الأحمقُ. وقيل: ماتعٌ بالمثنَّاةِ فوق، مولى فاختة المخزوميَّة وجاء هٰذا في حديثٍ آخرَ ذُكِرَ فيه أنَّ النَّبيَّ ﷺ غرَّب مَاتعاً هٰذا وهِيْتاً إلى الحِمَىٰ ذكره الواقِدِيُّ. وذكر أبومنصورٍ الباروديُّ نحو الحكاية عن مُخَنَّثٍ كان بالمدينة يقال له: (إنَّه) وذكر أنَّ النَّبيَّ ﷺ نَفَاهُ إلى حَمْرَاءِ الأَسَدِ، وَالمَحْفُوظُ أنَّه هِيْتٌ.

(٢) في المصادر: «إلى الحِمَىٰ» وَقَوْلُ المُؤَلِّفِ: «وهو جَبَلٌ ذاتُ الشَّمال من مسجد ذي الحُليفة» يقتضي أن يكون (الجَمَّاء) ورسمُ الجَمَّاءِ بعدَ تخفيف الهَمْزَةِ ـ كما هي عادة النُّساخ ـ يجعله يحرَّفُ إلى (الحِمَىٰ) لاسيَّما أنَّهم إذا خَفَّفوا الهمزةَ قَصَرُوا الألفَ. وفي معجم البلدان: ٢/ ١٨٤ ـ عن الزَّمخشريِّ ـ جُبَيْلٌ بالمدينةِ على ثلاثةِ أميالٍ من =

مَسجدِ ذي الحُليفة. قال حَبِيْبٌ: قلتُ لمالكٍ: وقال سُفيان في الحديثِ: «إِذَا قَعَدَتْ تَثَنَّتْ، وَإِذَا تَكَلَّمَتْ تغَنَّتْ»؟ قَالَ مالكٌ: صَدَقَ، وَكَذٰلك هو في الحَديثِ. قَالَ: قُلتُ لمالكٍ: وَقَالَ سُفْيَانُ في تَفْسِيْرِهِ: «تُقْبِلُ بأربعٍ وتُدبر بِثَمَانٍ» يعني مثل مِظَلَّةِ الأَعْرَابِ مُقدمها أربعٌ ومدبرها ثمانٍ؟ فقال مالكٌ: لم يَصْنَعْ شَيْئاً إِنَّما هِيَ عُكَنٌ[1]، هي أَرْبَعٌ إذا أَقْبَلَتْ، وَثَمَانٌ إِذَا أَدْبَرَتْ، وَذٰلِكَ أَنَّ

= ناحية العقيق. وَنَقَلَ ياقوتُ عن أحمد بن محمَّد الهَمْدَانِيِّ الجماوات ثلاث بالمدينة فمنها جماء تُضارع،... وجمَّاء أمِّ خالدٍ... وجماء العاقر. وهي متقاربةٌ والعقيقُ قريبٌ من ذي الحُليفة. وكونها جَبَلاً يبعدُ أن تكون حِمًى. ولم أَجدْ من ذَكَرَ أنَّ قرب ذِي الحُليفة حمًى. وقربها الجَمَّاءُ أو الجَمَّاوَاتُ كما ترىٰ. ويُراجع: المَغَانم المطابة: ٩٠، وأغلبه عن ياقوت، ووفاء الوفاء: ١٠٦٣، ١١٧٧، ولم أجد أحداً يذكر في أخبار الجمَّاءِ أنَّها التي نُفِيَ إليها (هِيْتٌ) وذكر الحازمي في كتاب المواضع: ١/ ٢٥١ عن مُوسَى بن عُقبة وغيره في يوم أحد: وسار أبوسُفيان بنُ حَرْبٍ في جَمْعٍ من قريش حتَّى طَلَعُوا بين الجمَّاوات...» وفي صفةِ جَزيرة العَرب للهَمْدَانِيِّ: ٣٨٢، ٣٨٣ أورد قصيدة لأبي الجيَّاش ذكر فيها أسماءَ بلادِ العَرَبِ والمَنَاهِلِ والأوديةِ التِّهاميَّةِ والسَّرَوِيَّةِ المَعْرُوْفَةِ المَشْهُورَةِ ومنها:

أَعْشَبَ القَاعُ فَالحَدَائِقُ من يثـ ـرب للغَيْثِ فالضَّوَاحِيْ الضِّماءُ
سُقي اللأبتان فالحَرَّة الدُّنـ ـيا فَوَادِي العَقِيْقِ فَالجَمَّاءُ

وفي الإصابة: ٦/ ٥٦٤ عن وهب بن منبِّهٍ في «جامعه» «فغُرِّبَ إلى عَيْرٍ جَبَلٌ بالمَدِيْنَةِ عند ذي الحُليفة...» وذكر ياقوت وغيره عَيْراً ـ وهو مشهورٌ ـ ولم يذكروا قصة (هيت) فيه. ويجوزُ أن تكون اللَّفْظَةُ محرَّفةً عن (الحَمْرَاءِ) حمراء الأسد المذكورة. والله ـ تعالى أعلم.

(١) قال ابنُ فارس: «العُكْنَةُ: الطَّيُّ في بطن المرأة من السِّمَنِ».
يراجع: المجمل: ٦٢٣، وتهذيب اللُّغة: ١/ ٣١٧، والمُحكم: ١/ ١٦٦، =

الظهرَ لا تَنْكَسِرُ فيه العُكَنُ.

قال عبدُالملكِ: وفي الحديثِ من الفِقْهِ: أنّه كَانَ يَدْخُلُ عَلَىٰ النِّساءِ وهو لَيْسَ بَيْنَهُ وبينَهُنَّ مَحْرَمٌ؛ من أَجْلِ أنّه كَانَ لتأنيثِهِ من غيرِ أُولي الإربة لقَوْلِ اللهِ عزَّ وجلَّ[1]: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُوْلِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ فَكَانَ هِيْتٌ لتأنيثِهِ من غيرِ أُولي الإِرْبَةِ منَ الرِّجالِ، وقد سُئِلَ مُجاهدٌ عن قولِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿غَيْرِ أُوْلِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ﴾ فَقَالَ: هو الذي لا أَرَبَ له في النِّساءِ، وسُئِلَ عنه الشَّعبيُّ، وسَعِيْدُ ابْنُ جُبَيْرٍ فَقَالاَ: هُوَ المَعْتُوْهُ، وَالمَعْتُوْهُ: الضَّعِيْفُ العَقْلِ[2].

قَالَ عبدُالملكِ: وهو أَقْرَبُ؛ لأنَّ الأَرِيْبَ من الرِّجَالِ: هُوَ العَاقِلُ اللَّبِيْبُ، الحَسَنُ الهِمَّةِ، الذي لا غَفْلَةَ فيه. والاسمُ منه: الإِرْبَةُ، ومن الإربةِ سُمِّيَ الأَريبُ أَرِيْباً، فَإِذَا كان من غَيرِ أُولي الإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ كَمَا قَالَ اللهُ فهو لا عقلَ لَهُ ولا انتباهَ، ولا همَّةَ الرِّجالِ، فلمَّا قال هِيْتٌ هَٰذه المقالة، وَوَصَفَ الصِّفة التي تُعْجِبُ الرِّجالَ ذَوِي الإِرْبَةِ والهِمَمِ والعُجْبِ بالنِّساءِ صارَ منهم، وَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]: «لا يَدْخُلُ هَؤُلاءِ عَليكنَّ» يعني المُؤَنَّثِيْنَ.

وَقَدْ حَدَّثِني ابنُ عبدِالحَكَمِ وَغَيْرُهُ عن اللَّيثِ بنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ

= والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (عكن) وقد تقدم ذكر ذٰلك أيضاً.

(١) سورة النُّور: الآية: ٣١.

(٢) قول مُجاهد وسعيد بن جُبير وعكرمة وغيرهم في التَّمهيد: ٢٢/٢٧٤. ويراجع: المُحرَّر الوجيز: ١٠/٤٩٢، زاد المسير: ٦/٣٣، وتفسير القُرطبي: ١٢/٢٣٤.

[ﷺ] قال له: «أراكَ تعرفُ هَـٰذَا؟! لا يَدْخُلُ عَلَيكُنَّ» حين صارَ يَعْقِلُ أمرَهُنَّ ويعرِفُ مَحَاسِنَهُنَّ، وَقَد كَانَ عندَه قبلَ ذٰلِكَ مِمَّن لا يَعرِفُ هَـٰذَا، ولا يَلْتَفِتُ إليه، ولا يقعُ في قلبِهِ.

قال عبدُالملكِ: وابنةُ غَيلان هِيَ المَوصُوفَةُ، واسْمُهَا بادِنَةُ ابنةُ غَيلان بنِ سَلَمَةَ الثَّقَفِيِّ، كَانَتْ فَائِقَةَ الحُسْنِ، مَشْهُوْرَةً بِهِ في ذٰلِكَ الزَّمان، وقد استَفَاضَ حَدِيْثُها في النَّاسِ، ويُحدِّثُ به العُلماءُ على ألفاظٍ شَتَّى.

قَدْ حَدَّثني إبراهيمُ بنُ المُنْذِرِ الحِزَامِيُّ، عن مُحَمَّدِ بن عُمَرَ الوَاقِديِّ: أنَّ هِيْتاً قال لِعَبْدِاللهِ بنِ أَبِي أُميَّة بنِ المُغِيْرَةِ المَخْزُوْمِيِّ[1] وهو في بيتِ أمِّ [١٢٤] سَلَمَةَ ـ ورَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] يَسْمَعُ ـ: إنْ افْتَتَحْتُمُ الطَّائفَ فَعَلَيكُمْ ببادِنَةَ بنتِ غَيْلَانَ فَإِنَّها تُقْبِلُ بأَرْبَعٍ وتُدْبِرُ بثَمَانٍ، مَعَ ثَغْرٍ كالأُقْحُوانِ، إنْ جَلَسَتْ تَثَنَّتْ، وإن تَكَلَّمَتْ تَغَنَّتْ، بينَ رِجْلَيْها مِثْلُ الإنَاءِ المَكْفُوِّ، وهيَ كَمَا قالَ قَيْسُ بنُ

---

(١) هو عَبدُالله بن أبي أُميَّة (حُذيفة) وقيلَ: (سَهْل) بن المُغيرة بن عبدالله بن عمرو بن مخزومٍ المَخْزُوميُّ، صِهْرُ النَّبيِّ ﷺ وابنُ عمَّته عاتكة، وأَخو أمِّ المُؤمنين أمِّ سَلَمَةَ ـ رضي الله عنها ـ من أبيها كان عبدُالله شَدِيداً على المُسلمين، وهو الذي قال للنَّبيِّ ﷺ: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ۝٩٠﴾ [سورة الإسراء، يراجع: أسباب النزول للواحدي: ٣٠٠] ثُمَّ إنَّ اللهَ ـ تَعَالَىٰ ـ مَنَّ عليه بالهِدَايةِ هو وأبُوسُفيان بنُ الحارثِ بن عبدالمُطَّلب، ابنُ عَمِّ رَسُوْلِ الله ﷺ، فأعرضَ عنهما ولم يَأْذَنْ لَهُمَا بالدُّخُولِ عليه، فَقَالَتْ أمُّ سَلَمَةَ ـ رضي الله عَنها ـ: لاَ تَجْعَلِ ابنَ عمِّك وابنَ عمَّتِكَ أَشقَىٰ النَّاسِ بِكَ، فَأَتَيَاهُ فقَبِلَ منهما وعَفَا، فأسلَمَا، وشهدَا الفتحَ وحُنَيْناً والطَّائفَ. واستُشْهد يومَ الطَّائفِ ـ رحمه الله ورضي عنه ـ. يُراجع: الاستيعاب: ٨٦٨، وأسدُ الغابة: ٣/١٩١، والإصابة: ٤/١١.

الخَطِيْم الأنْصَارِيُّ[1]:

تَغْتَرِقُ الطَّرْفَ وَهْيَ لاهِيَةٌ   كَأَنَّمَا شَفَّ وَجْهَهَا نَزَفُ

بَيْنَ شُكُوْلِ النِّسَاءِ خِلْقَتُهَا   قَصْدٌ فَلَا جَبْلَةٌ وَلَا قَضَفُ

قال عبدُالملكِ: ومعنى قَوْلِهِ: «إنْ تَكَلَّمَتْ تَغَنَّتْ» من الغُنَّة، وليسَ من الغِنَاءِ[2]؛ لأنَّ العَرَبَ تَقُوْلُ من الغُنَّةِ: تغنَّى الرَّجُلُ في كلامِهِ وتَغَنَّنَ، كما قَالُوا من الظَّنِّ: تَظَنَّىٰ وتَظَنَّنَ، وهو التَّظْنِينُ وَالتَّظَنِّي. ولم يَكُنْ بها غُنَّةٌ فتَعِيْبُها، ولَـٰكنَّها لِشِدَّةِ تأنيثِهَا كَانَتْ تَتَغَنَّنُ في كَلَامِهَا، من لِينِهَا ورَخَامَةِ صَوْتِهَا.

قَالَ عبدُالمَلكِ: وَقَدْ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ سَلَّامٍ البَصْرِيُّ، عن يَزِيد بن عِيَاضِ ابن جُعْدُبَةَ[3] قال: لَمَّا حَاصَرَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ الطَّائفَ: أَتَتْهُ خَوْلَةُ بنتُ حَكِيْمٍ السُّلَمِيَّةُ[4]

---

(1) ديوانه: ٥٥، من قصيدة أولها:

رَدَّ الخَلِيْطُ الجِمَالَ فَانْصَرَفُوا   مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا

لَوْ وَقَفُوا سَاعَةً نُسَائِلُهُمْ   رَيْثَ يُضْحِي جِمَالَهُ السَّلَفُ

والثاني من البَيْتين اللَّذين أنشدهما المؤلِّف مقدَّمٌ على الأول في الدِّيوان، وذكرهما الحافظ ابن عبدالبرِّ في «التَّمهيد» كذلك أيضاً وزاد بعدهما ثالثاً.

(2) نَقَلَه الحافظُ أبوعمر بن عبدالبرِّ في التَّمهيد: ٢٢/٢٧٧ بحروفه مع تقديم وتأخيرٍ. وقال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ في التعليق على المُوطَّأ: «أي: أنَّ: كلامَها يُشْبِهُ الغِنَاءَ لحُسنِ نَغْمَتِها وَحَلَاوةِ مَنْطِقِهَا، قَالَ الشَّاعرُ:

حَسِبْتُها تتَغَنَّىٰ إذ تُكَلِّمُنِي   ويُظهِرُ الدُّرَّ فوها حِيْنَ تَبْتَسِمُ

(3) هكذا ضبطها في تهذيب الكمال: ٣٢/٢٢١.

(4) هي خولةُ بنتُ حكيم بنَ أُمية بن حارثة بن الأوقص بن مُرة بن هلالِ السُّلميَّةُ، امرأةُ عُثمان بن مَظْعُون، وقيل: خُوَيْلَةُ ـ على التَّصغير ـ قاله أبوعُمر ونقل الحافظُ ابنُ حَجَرٍ عن هشامٍ الكلبي أنَّها مِمَّن وَهَبَتْ نَفْسَهَا للنَّبيِّ ﷺ. يُراجع: الاستيعاب: ١٨٣٢، =

فقالَتْ: يارَسُوْلَ اللهِ: إنْ فَتَحَ اللهُ عَلَيْكَ الطَّائِفَ[1] فخُذْ بادِنَةَ بنتَ غيلان بن سَلَمَةَ لنَفْسِكَ، فإنَّها ناصِيَتُكَ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث الأُسَيْفِع الَّذي رَوَاهُ مالكٌ عن عُمَرَ بنِ عَبْدِالرَّحْمَـٰنِ بن دَلاَفٍ المُزَنِيِّ: أنَّ رَجُلاً من جُهينَة كان يَسبقُ الحَاجَّ فَيَشْتَرِيَ الرَّوَاحِلَ فَيُغْلِي بِهَا، ثُمَّ يُسْرِعُ السَّيرَ فَيَسْبِقُ الحَاجَّ، فَأَفْلَسَ فَرُفِعَ أمرُهُ إلى عُمَرَ بن الخَطَّابِ فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ أيُّها النَّاسُ فإنَّ الأُسَيْفِعَ أُسَيْفِعَ جُهَينة رَضِيَ بدينِهِ وَأَمَانَتِهِ بأَنْ يُقَالُ: سَبَقَ الحَاجَّ، أَلاَ وَإِنَّهُ [قَدْ] دَانَ مُعْرِضاً، فَأَصْبَحَ قد رِيْنَ بِهِ، فَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا بِالغَدَاةِ نَقْسِمُ مَالَهُ بَيْنَهُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَالدَّيْنَ فإنَّ أَوَّلَه هَمٌّ وآخِرَهُ حَرَبٌ» [٢/ ٧٧٠ رقم (٨)].

قال عبدُالملكِ: أَمَّا الأُسَيْفِعُ فتَصْغِيْرُ الأَسْفَعِ، وهو الَّذي تَعْلُو وَجْهَهُ حُمْرَةٌ تَنْحُو إِلَىٰ السَّوَادِ فَكَانَ يُقَالُ له: الأُسَيْفِعُ لذٰلِك، وَلَمْ يَكُنْ ذٰلِك له اسماً[2].

وأَمَّا قَوله: «[قَدْ] دانَ مُعْرِضاً» فيَعْنِي استَدَانَ مِنْهَا وَنَاءَ بذٰلِكَ. «وَأَصْبَحَ

= والإصابة: ٧/ ٦٢١... وغيرهما.

(١) الذي في الاستيعاب أنَّها قالت: «يارسول الله إن فَتَحَ اللهُ عليكَ الطَّائفَ فأعطني حلي بادِنَةَ بنتِ غَيلان أبي سلامة أو حلي الفارعةِ بنت عقيل، وكانت من أحلىٰ نِساء ثقيفٍ. فقال: إن كان لم يُؤذن لي في ثقيف يا خولة. فذكرت ذٰلك لعُمر فقال: يا رَسُوْلَ اللهِ أَمَا أُذِنَ لَكَ في ثَقِيْفٍ».

(٢) أُسَيْفع جُهينة في الإصابة: ١/ ٢٠٠ قال: «أَدْرَكَ النَّبيَّ ﷺ وَكَانَ يَسْبِقُ الحَاجَّ» وذكر حَدِيْثَ «الموطأ» هَـٰذا وطُرُقَهُ، ولم يَذْكُر شيئاً من أخبارِهِ. ولا شَكَّ أنَّ الأُسَيفعَ لقبٌ كَمَا قَالَ المُؤَلِّفُ. أقولُ: ولم يذكره المُؤلِّفون في الألقاب ولا المؤلِّفون في مُبهمات الرِّجال في الحَدِيثِ لِخَفَاءِ اسمِهِ وتَحَوُّلِ اللَّقبِ إلى اسمٍ، والله ـ تَعَالىٰ ـ أعلم.

قَدْ رِيْنَ بِهِ» يَعني: قَدْ أُحِيْطَ بِهِ إحاطةَ الدَّينِ بمَالِهِ، ومنه قولُهُ عَزَّ وَجَلَّ[1]:
﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ يعني: استَغلب عليها وتَغَشَّاها وأحدَق بها.

وأمَّا قَوْلُهُ: «وإيَّاكُمْ وَالدَّيْنَ فإنَّ أوَّلَهُ هَمٌّ وآخِرَهُ حَرَبٌ» فالحَرَبُ: السَّلْبُ للمَالِ والمُصِيبَةُ بِهِ، تَقُولُ: قَدْ حُرِبَ الرَّجُلُ مالَهُ، وهو رَجُلٌ حَرِيْبٌ كقولِهِ سَلِيْبٌ[2]، وإيَّاه أراد أبوذُؤَيْبٍ الهُذَليُّ في قوله[3]:

وإِذَا الحَرِيْبُ أَنَاخَ عِنْدَ بُيُوتِهِمْ　　رَجَفُوهُ رَبَّ صَوَافِنٍ وقِيَانِ

[١٢٥] يعني: صاحب خَيلٍ وجَوارٍ.

(شَرحُ غَريب كتاب الجنائز)[4]

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الحِقْوِ) في حديثِ مالكٍ الذي رواه عن أيُّوبَ بنِ أبي تَمِيْمَةَ السَّخْتِيَانيِّ، عن محمد بن سيرين،

---

(١) سورة المطفِّفين: الآية: ١٤.

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/١٠٩.

(٣) لم أعثر عليه في شعر أبي ذُؤَيْبٍ ولا في غيره.

(٤) المُوَطَّأُ رِوَاية يحيىٰ: ١/٢٢٢، ورواية محمد بن الحسن: ١٠٩، ورواية سُوَيْدٍ: ٣٠٩، والاستذكار لابن عبدالبرِّ: ٨/١٧٩، والمنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ٢/٢، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ١ /٢٤٧، والقبس لابن العَرَبيِّ: ٤٣، وتنوير الحوالك: ١/٢٢٢، وشرح الزُّرقاني: ٢/ ٥٠. جاء في الاقتضاب لليفرُنيِّ: «الجَنَازَةُ لفظٌ يطلقُ على المَيِّتِ، ويطلقُ على الأعوادِ الَّتي يُحملُ فيها، وَيُقَالُ بفَتْحِ الجِيْمِ وَكَسْرِهَا. وَيُرْوَىٰ عن ابن الأعرابيِّ أنَّه قَالَ: إِذَا فُتحت فهو الميِّتُ، وإذا كُسِرَتْ فهي الأَعْوَادُ... وليس كما زعم علماؤنا أنَّهما لغتان...».

عن أمِّ عطيَّة الأنْصاريَّة: أنَّها قالت: «دَخَلَ علينا رَسُوْلُ الله [ﷺ] حِيْنَ توفِّيت ابنتُهُ فقال: اغسِلْنَهَا ثَلَاثاً أو خَمْساً، أو أَكْثَرَ من ذَلِكَ بمَاءٍ وسِدْرٍ، واجْعَلْنَ في الآخِرَة كافُوْراً، أو شَيْئاً من كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَغْتُنَّ فَآذِنَّنِيْ، قَالَتْ: فلمَّا فَرَغْنَا آذَنَّاهُ فَأعْطَانَا حَقْوَه، فَقَالَ: أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ، يَعْنِي بِحِقْوِهِ: إِزَارَهُ» [١/ ٢٢٢ رقم (٢)].

قال عبدُالملكِ: الحِقْوُ[١]: الإِزَارُ الذي يؤتَزَرُ به، وكثيرُهُ: الأَحْقِي والحُقِيُّ والأَحْقَاءُ، وإياها أراد عُمر حين قال[٢]: «لا يعجزُ النِّسَاءُ عن إِخْفَاءِ الأحقاءِ، فَإِنْ كَانَ مَا تَحْتَ ذٰلك وَثِيْراً كَانَ أَخْفَىٰ لَهُ، وَإِنْ كان سَحِيْقاً[٣] كان أَسْتَرَ له» إِنَّمَا عَنَىٰ بالأَحْقَاءِ: الأُزُرَ الَّتِي تأتَزِرُ النِّساءُ بِهَا، أَمَرَ أَنْ يُضَاعِفْنَها لِتَسْتُرَ ما تَحْتَهَا وتُخْفيه.

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٤٦، والغَريبين: ٤٧٦، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ١/ ٢٤٧، والفائق: ١/ ٢٩٨، وغَريب ابن الجَوزِيِّ: ١/ ٢٣٠، والنِّهاية: ١/ ٥٦١، ويراجع: تهذيب اللُّغة: ٥/ ١٢٤، والمجمل: ٥٤٥، والمحكم: ٣/ ٣٥٠، والأفعال للسرقسطي: ١/ ٤٢٠، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (حقو). قال الهَرَوِيُّ في الغريبين: «والعربُ تقول: عُذتُ بحقو فُلان، أي: استجرتُ به واعتصَمْتُ». قال أبوعمر بن عبدالبرِّ في التَّمهيد: ١/ ٣٧٨، ٣٧٩ «وأمَّا قوله في هَـٰذا الحديثِ: أعطانا حَقْوَهُ فقال أشعِرْنَهَا إيَّاهُ فالحِقْوُ: الإزارُ، وقيل: المئزرُ، قال منقذُ بن خَالِدِ الهُذَلِيُّ: [شرح أشعار الهُذَلِيِّين: ١/ ٤٧٢]

مُكَبَّلَةٌ قَدْ خَرَّقَ الرِّدْفُ حِقْوَهَا وَأُخْرَىٰ عَلَيْهَا حِقْوُهَا لَمْ يُخَرَّقِ

و(الحِقْوُ) مكسورُ الحاءِ بلغة هُذَيْلٍ، وقد قيل: (حَقْوُها) بالفتح، وجمعُهُ: حُقِيٌّ، وأحْقاءٌ، وأحْقٍ». والبيت الذي أنشده الحافظ من أبيات لمالك بن خالدِ الهُذَلِيُّ. وفي التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ١/ ١٤٧: «الحِقْوُ: الإزارُ وأصلُهُ: الخِصْرُ، فسُمِّي الإزارُ حَقْواً باسمه؛ إذ كان يشدُّ عليه من باب المُجاورةِ، وهُذَيْلٌ تقول: حِقْوٌ بكسر الحاءِ، وجمعُهُ في أقلِّ العَدَدِ: أَحْقٍ، وفي الكَثيرِ: حِقَاءٌ كدِلاَءٍ، وحُقِيٌّ على مثالِ دُلِيٍّ».

(٢) قَولُ عُمَرَ هَـٰذَا بلفظ آخر في غريبِ أبي عُبَيْدٍ والفائق.. وغيرهما.

(٣) السُّحْقُ: الثَّوْبُ الخَلِقُ فلعلَّه المقصود هنا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الثِّيابِ السُّحُولِيّة) في حديث مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بن سَعِيْدٍ: أَنَّ أبابكرٍ قال لعائشةَ ـ وهو مريضٌ ـ في كَمْ كُفِّنَ رَسُوْلُ الله ﷺ؟ فَقَالَتْ: في ثَلَاثةِ أَثْوابٍ بِيْضٍ سُحُولِيَّةٍ، فَقَالَ أَبُوبَكْرٍ: خُذُوا هَـٰذَا الثَّوْبَ ـ لثَوْبٍ عَليه قد أَصَابَهُ مِشْقٌ أو زَعْفَرَانٌ ـ فَاغْسِلُوْهُ ثُمَّ كفِّنوني فيه مَعَ ثَوبَين آخَرَيْنِ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: وَمَا هَـٰذَا؟! فَقَالَ أَبُوبَكْرٍ: الحَيُّ أَحْوَجُ إلى الجَديدِ من المَيِّتِ، إِنَّمَا هَـٰذَا للمِهْلَةِ» [١/ ٢٢٤ رقم (٦)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا الثِّيابُ السُّحُوليَّةُ فإنَّها نُسبت إلى قَريةٍ من قُرىٰ اليَمَنِ يقالُ لها: سَحُولٌ[1]، تُعملُ فيها الثِّيابُ، وَهِيَ ثِيَابُ قُطْنٍ لَيستْ بالجِيَادِ، قَالَ: وَأَمَّا قولُهُ: «ثَوْبٌ قد أَصَابَهُ مِشقٌ أو زَعْفَرَانٌ» فإنَّ المِشْقَ: المَغْرَاة[2]، أهلُ المَدِيْنَةِ يُسمُّونَه المِشقَ، ويَصْبَغُون بها الثِّيابَ، فَيَأتَىٰ لونُها كَالهَرَوِيِّ. وأمَّا قولُهُ: «إنَّما هَـٰذا لِلْمِهْلَة» فإنَّ المِهْلَةَ ـ بكسرِ المِيْمِ ـ: صَدِيْدُ

---

(١) معجم ما استعجم: ٧٢٧/٢، قال: «بفتح أوله وضَمٍّ ثانية على وزن (فَعُولٍ): قريةٌ باليَمَنِ، وقد تقدَّم ذكرها في رسم (ريدة)، وإليها ينسب الثِّياب السُّحوليَّة». وفي رسم (ريدة) أنشدَ بيتَ طَرَفَةَ، وهو في ديوانه: ٨١ من قَصِيْدَةٍ أَوَّلُها:

لِهِنْدٍ بحزَّان الشَّرِيْفِ طُلُوْلُ ... تَلُوْحُ وَأَدْنَىٰ عَهْدِهِنَّ مُحِيْلُ
وبالسَّفْحِ آياتٌ كَأَنَّ رُسُوْمَهَا ... يَمَانٍ وَشَتْهُ رَيْدَةٌ وَسَحُوْلُ

وفي معجم البلدان: ٢/ ١٩٥ قال: «قَرْيَةٌ باليمن يحمَلُ منها ثيابُ قُطْنٍ بيضٌ تُدعَى السُّحُولِيَّة» وأنشد بيتَ طَرَفَةَ المذكور. وفي الرَّوض المعطار: ٣٠٨ قريبة باليمن أو وادٍ، إليها يُنْسَبُ الثِّيابُ السُّحُوليَّةُ والمَلاَحِفُ السُّحُوليَّةُ وقيل: وادٍ بقرب الجَنَدِ». قال أبوالوَليد الوَقَّشِيُّ: «أمَّا السَّحْلُ فهو ثوبٌ لاَ يُبْرَمُ غَزْلُهُ، أَيْ: لا يُفْتَلُ طَاقَيْنِ، . . . وَأَنْشَدَ لِزُهَيْرٍ:

* عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيْلٍ وَمُبْرَمِ *

(٢) في الأصل: «المغراء» وقد تقدَّم ذكرها.

الجَسَدِ[1]. والمَهْلَةُ ـ بنصبِ المِيْمِ ـ مِن التَّمَهُّلِ، والمُهْلُ والمُهْلَةُ ـ برفعِ المِيْمِ ـ: عَكرُ الزَّيْتِ الأَسْوَدُ المُظْلِمُ، ومنه قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[2]: ﴿يَوْمَ تَكُوْنُ السَّمَاءُ كَالمُهْلِ﴾ [١٢٦].

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ**

[الَّذي رَوَاهُ] عن المَقْبَرِيِّ، عن أبي هُرَيْرَةَ: «أنَّه نَهَىٰ أن يُتْبَعَ بعدَ موتِهِ بنارٍ» [١/ ٢٢٦ رقم (١٣)]. ما معناهُ؟.

قال عبدُالملكِ: مَعْنَاهُ: أَنْ لا يُتْبَعَ بِمُجْمَرَةٍ تُصْحَبُ بنَعْشِهِ، وَكَانَ بَعْضُ النَّاسِ يَفْعَلُونَ ذٰلِكَ، فكَرِهَهُ أَبُوهُرَيْرَةَ، تَفَاؤُلاً بالنَّارِ، وَفِيْه قَالَتْ عائشةُ: لا يكونُ آخرُ زادِهِ مِنَ الدُّنيا نَاراً تَتْبَعُهُ، وكان مالكٌ يكرَهُهُ أيضاً.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ**

في المِسْكِيْنَةِ التي صُلِّي عليها لَيْلاً، وَكَرِهُوا أَنْ يُوقِظُوا رَسُوْلَ اللهِ [ﷺ]

---

(١) نَقَلَ الحافظُ ابنُ عبدِالبرِّ هذا عن المؤلِّف، قال: «قال ابنُ حَبِيْبٍ: المِهْلَةُ ـ بكسر الميم ـ: صَدِيْدُ الجَسَدِ، والمُهْلَةُ...» ويراجع غَريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢١٧، والغريبين: ١٧٨٧، والفائق: ٣/ ٣٩٥، وغريب ابن الجوزيِّ: ٢/ ٣٧٩، والنِّهاية: ٤/ ٣٧٥، واللَّفظةُ مشروحةٌ أيضاً في العين: ٤/ ٥٧، ومختصره: ١/ ٣٨٠، وجمهرة اللُّغة: ٩٨٨، وتهذيب اللُّغة: ٦/ ٣٢٠، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (مهل). وفي النِّهاية: «بضمِّ الميمِ وكسرِها وفتحِها» ومثلُهُ تقريباً في الفائق ويُراجع في تثليث ميمِ المهل: الدُّرر المبثثة: ١٩٢، وفي تعليق الوَقَّشِيِّ: ١/ ٢٤٩: «كَذَا رَوَاهُ يَحيى بضمِّ المِيْمِ، والمعروف فتح الميم وكسرها، فإذا حذفت تاء التأنيث قُلتَ: المُهل بضمِّها لا غيرُ» وفيه وفي غريب أبي عُبَيْدٍ والفائق للزَّمخشريِّ: «وسُئل ابنُ مسعودٍ عن المُهلِ فدعا بفضَّةٍ فأذابها فجعلت تميعُ وتتلوَّن فقال: هـٰذا أشبهُ ما أنتم راؤُون بالمُهلِ».

(٢) سورة المعارج: الآية: ٨.

فلمَّا أَصْبَحَ أُخبِرَ بالَّذي كَانَ من شأنِها، فَصَفَّ بالنَّاسِ على قَبرِها وصَلَّىٰ عليها». [١/ ٢٢٧ رقم (١٥)].

هل جَرَىٰ العَمَلُ بها بعدَهُ في القَوْمِ تفوتُهُمُ الصَّلاةُ على الميِّتِ، هل يَجُوْزُ لَهم أن يَصُفُّوا على قَبرِهِ ويُصَلُّوا عليه بعد صَلَاةِ النَّاسِ؟

فقال عبدُ المَلِكِ: كان الذي فَعَلَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بالمِسْكِيْنَةِ خَاصًّا لِرَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] ولا يجوزُ ذٰلك لأَحَدٍ بعدَهُ إلاَّ على مَيِّتٍ دُفِنَ ولم يُصَلَّ عليه، مثل أن تُنْسَىٰ الصَّلاةُ عليه. أو يَمُوْتَ بينَ نَصَارَىٰ أو يَهُوْدَ فَدَفَنُوْهُ ثم أَتاهُم مُسلِمُون فإنَّه إنْ عُثِرَ عليه بِحِدْثَانَ دفنِهِ قبلَ أن يَتَغَيَّرَ نَبَشُوْهُ، ثَمَّ غَسَّلُوْهُ وصَلُّوا عليه، فإن خِيْفَ عليه التَّغَيُّرُ صَفُّوا على قَبْرِهِ كَمَا صَنَعَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بالمِسْكِيْنَةِ، ثم صَلُّوا عليه بِإِمَامَةٍ وتَكْبِيْرٍ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرحِ حَديثِ مَالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أَبي النَّضْر: أنَّ عائشةَ أمرتْ أَنْ يُمَرَّ عَلَيها بسَعدِ بن أبي وَقَّاصٍ في المَسجدِ حينَ ماتَ لِتَدْعُوَ له، فَأَنْكَرَ النَّاسُ عليها ذٰلك، فَقَالَتْ عائشةُ: ما أسرعَ النَّاسَ! مَاصَلَّى رَسُوْلُ اللهِ ﷺ على سُهَيْلِ بنِ بَيْضَاء[١] إلاَّ في المَسْجدِ. مَا مَعْنَى قَولها: ما أسرعَ النَّاسَ؟» [١/ ٢٢٩ رقم (٢٢)].

قال عبدُالملكِ: تعني: ما أسرعَ النَّاسَ إلى العَيْبِ والطَّعْنِ على النَّاسِ بغَيرِ ما حَقٍّ، وربَّما قُرِئَتْ على مالكٍ: ما أسرعَ ما نَسِيَ النَّاسُ فيُجرُونَهَا على مَعْنَى ما نَسُوا فعلَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فيما ذَكَرَتْ من صَلاَتِهِ على سُهيلٍ [١٢٧]

---

(١) سُهيل بن بَيْضاء ـ وهي أمُّه واسمُها دعد ـ واسمُ أبيه وَهْبُ بنُ ربيعةَ ينتهي إلى قُريش. يُراجع: طبقات ابن سعد:/ ٣٠٢، والإصابة: ٣/ ٢٠٩. وذكر حديث عائشة المذكور هُنا

ابن بَيْضَاءَ. هٰكذا أخبرني مُطَرِّفٌ عن مالكٍ في المعنيين جَمِيْعاً، ورَوَىٰ ذٰلك ابنُ وَهْبٍ أيضاً على مثلِ روايةِ مُطرِّفٍ.

قلنا لعبدِالملكِ بنِ حَبيبٍ: فهل جَرَىٰ العَمَلُ على أنْ يُصَلَّىٰ على الجَنَائزِ في المَسْجِدِ بعدَ الَّذي كان من صَلاَةِ رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] على سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاء في المَسْجِدِ؟ فقالَ: نَعَمْ، قد رَوَىٰ مالكٌ عن نافعٍ عن ابنِ عُمَرَ أنَّه قال: صُلِّيَ على عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ في المَسْجِدِ.

قال عبدُالمَلكِ: وذٰلك أنَّ المُؤمنَ طاهِرٌ وإن كان مَيْتاً، وليس كغيره من المَيْتَةِ يُكرَهُ إدخالُهُ في المَسجدِ، إلاَّ أنَّ العَمَلَ جَرَىٰ بالمدينةِ ومكَّةَ في العامِّ من مَوْتَى المُسلمين بأنْ تُوْضَعَ جِنائِزُهُم خارجاً من المَسجدِ، وتَمْتَدَّ الصُّفُوفُ إن أحبُّوا في المَسجدِ، هَـٰكَذا كانَ مالكٌ يقولُ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الكرَّازِيْن) في حَديثِ مالكٍ الَّذِي رَوَاهُ عن أمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبيِّ [ﷺ] حينَ قَالَتْ: « مَا صَدَّقْتُ بِمَوْتِ رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] حَتَّىٰ سَمِعْتُ وَقْعَ الكَرَازِيْنَ» [١/ ٢٣١ (٢٩)].

قَالَ عبدُالملكِ: الكَرَازِنُ: المَحَافرُ الَّتي هي أكبرُ من الفُؤُوسِ[١]،

---

(١) اللَّفظة مَشروحةٌ في غريب ابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٤٨٥، وغريب الخَطَّابي: ١/ ٥٨٠، والغريبين: ١٦٢٥، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٢٨٥، والفائق: ٣/ ٢٥٧، والنِّهاية: ٣/ ٢٥٧، ويُرَاجَعُ: العين: ٥/ ٤٢٩، ومختصره: ٢/ ٥١، وجمهرة اللُّغة: ١١٤٦،، ١١٥١، وتهذيب اللُّغة: ١٠/ ٤٢٨، والمُحكم: ٧/ ١٢١، والتَّمهيد: ٢٤/ ٤٠٢، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (كرزن). وفي المصادر: كِرْزَنٌ وكرزان وكرزين، وجمعُهُ: كرازن وكرازين بالفتح والكسر. وفي المُحكم عن أبي حَنِيْفَةَ [الدِّينَوَرِيِّ] الكَرَزَنُ: بفتح الكاف والزاي جميعاً: الفأسُ لها حدٌّ، قال: وأحسبني قد سمعتُ الكِرزَنَ بكسر الكافِ وفتحِ الزَّاي وقال: الكِرْزَمُ: فأسٌ =

واحدُها كَرْزَنٌ، وهو الذي أرادَ عبدُالله بنُ عَمْرو بنِ العَاصي، في الحَدِيْثِ الَّذي حَدَّثَنِيْهِ عَلِيُّ بنُ جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ[1] حينَ قَالَ: «ما شَهْوَةُ الرَّجُلِ عندَ شَهْوَةِ المَرْأَةِ إلاَّ كأثرِ المِخْيَطِ في أثرِ الكَرْزَنِ».

قال عبدُالملكِ: وكثيرُ الكَرْزَنِ: كَرَازِنُ، ومَنْ قال في الكَثِير: كَرَازِيْنُ بالياءِ، قال في الوَاحِدِ: كَرْزَانُ.

= معلولةُ الحَدِّ. وقيل: التي لها حَدٌّ كالكرزن وهي الكرزيمُ أيضاً عن أبي حنيفة وأنشد:

* إنَّ الدُّهور علينا ذاتُ كرزيم *

أي: تَنْحَتُنَا بالنَّوائب والهُمُوم كَمَا تُنْحَتُ الخَشَبَةُ بهٰذه القَدُوم».

وفي الجمهرة لابن دريد: «الكردنُ: الفاسُ، قال قيس بن زُهَيْر العَبْسِيُّ [شعره: ٣٨]:

فَقَدْ جَعَلَتْ أكبادُنَا تَجْتَوِيْكُمُ كَمَاتَجْتَوِيْ سُوْقُ العِضَاهِ الكَرَادِنَا

وَكَرَّر ذٰلك في (كرزن) وأنشدَ البيتَ نَفْسَهُ على الرِّوايةِ الأُخْرَىٰ، وفي غريب ابن قتيبة: «وكان بعضُهم يذكرُ أنَّ الكرزين من الفؤوسِ ما قُطِعَ به الشجرُ، ويحتجُّ بالبيت الذي ذكرناه. وفي الحديثِ ما دَلَّ على أنَّه أيضاً ما حُفِرَ به. وقال بعضُهم: الفأسُ هي التي لها رأسٌ، والحدأة هي التي لها رأسان، والصَّاقورُ والمعولُ: هو الفأسُ الكبيرةُ التي يُكْسَرُ بها الحِجَارَةُ».

أقول: يظهر لي أنَّ الكرزن هو المُسَمَّىٰ باللُّغةِ العاميَّةِ النَّجديَّةِ الآن (فاروع) وهو فاسٌ عظيمةٌ يحفرُ بها ويُقطعُ بها فُرُوعُ الشَّجرِ وغير ذٰلك.

(١) من شُيُوخِ المُؤلِّفِ، وهو عليُّ بنُ جَعْفَرِ بن مُحَمَّد بنُ عليِّ بن الحُسين بن علي بن أبي طالبٍ ـ رضي الله عنه ـ. وهو ابنٌ لجَعْفَرٍ المعروف بـ (جعفر الصَّادق) قال الحافظُ المِزِّيُّ: روى له الترمذيُّ حديثاً واحداً، ووقع لنا بعلوٍّ. توفي عليٌّ المذكور سنة (٢١٠هـ). أخباره في تهذيب الكمال: ٢٠/ ٣٥٢، والعبر: ١/ ٣٥٨، وتهذيب التهذيب: ٧/ ٢٩٣، والشَّذرات: ٢/ ٢٤. . . وغيرها.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرحِ حَديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعِيْدِ بنِ المُسيَّبِ عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «لا يَمُوْتُ لأَحدٍ من المُسلمين ثَلاَثَةٌ من الوَلَدِ فتَمَسَّهُ النَّارُ إلاَّ تَحِلَّةَ القَسَمِ» [١/ ٢٣٥ رقم (٣٨)] ما ذاكَ القَسَمُ؟

قال عبدُالملكِ: هو قوله [عزَّ وجَلَّ][1]: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ وُرُوْدُهَا: رُكُوْبُ الصِّرَاطِ، وذٰلك أنَّه عَلَىٰ وَسَطِ جَهَنَّم، وَالجَنَّةُ مِنْ وَرَائِهَا ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾﴾[2].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (الحَامَّةِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أبي الحُبابِ سَعيدِ بن يَسَارٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «مَا يَزَالُ [١٢٨] المُؤْمِنُ يُصَابُ في وَلَدِهِ وَحَامَّتِهِ حتَّىٰ يَلْقَىٰ اللهَ ولَيْسَتْ له خَطِيْئَةٌ» [١/ ٢٣٦ رقم (٤٠)].

قال عبدُالمَلكِ: الحَامَّةُ: الخَاصَّةُ مِنَ القَرابة[3]، وَاحدُها: حَمِيْمٌ، والكثير: أَحْمَامٌ وحَامَّةٌ.

---

(١) سورة مريم.

(٢) سورة مريم.

(٣) يراجع: الغريبين: ٢/١٤٣، وغريب ابن الجَوزيِّ: ١/ ٢٤٤، والنِّهاية: ١/ ٤٤٦، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ١٤، ١٥، وفيه: «الحامَّةُ: خاصَّةُ الرَّجُل من أهله وولده وذي قرابته. ثعلبٌ عن ابن الأعرابي قال: الحميمُ القرابةُ يقال: مُحِمٌّ مقربٌ، وقال الفرَّاءُ في قوله تعالىٰ ﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ﴿١٠﴾﴾ [المعارج] لا يسألُ ذوقرابةٍ عن قرابته، ولٰكنهم يُعَرَّفُونَهُمْ ساعةً ثم لا تَعَارُفَ بعدَ تِلك السَّاعَةِ» ويراجع معاني القرآن للفرَّاء: ٣/ ١٨٤، وتفسيرُ غريبِ القرآن: ٤٨٥، والمُحَرَّر الوَجِيزُ: ١٥/ ٩٢.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (المُخْتَفِيْ) وَ(المُخْتَفِيَةِ) في حَديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابن أبي الرِّجَالِ مُحَمَّدِ بنِ عبدِالرَّحْمَـٰنِ، عن أُمِّهِ عَمْرَةَ بنتِ عبدالرَّحْمَـٰنِ: أنَّه سَمِعَهَا تقولُ: لَعَنَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] المُخْتَفِيَ والمُخْتَفِيَةَ.

قَالَ عبدُالمَلكِ: يعني: النَّبَّاشَ وَالنَّبَّاشَةَ[1].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حَديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابن شِهَابٍ، عن عَبْدِالرَّحمـٰنِ بنِ كَعْبِ بنِ مالكٍ الأَنْصَارِيِّ، عن أبيه، عن رَسُوْلِ الله ﷺ قال: «إنَّما نَسْمَةُ المُؤْمِنِ طائرٌ يَعْلُقُ في شَجَرِ الجَنَّةِ حتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ إِلَىٰ جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ» [١/ ٢٤٠ رقم (٤٩)] ما تفسيرُ يَعْلُقُ في شَجَرِ الجنَّة؟.

قال عبدُالملكِ: [يَعْلَقُ] يَسْرَحُ في شَجَرِ الجنَّة[2] فيُصيبُ من ثِمَارِهَا، ويَشْرَبُ من أَنْهارِهَا. والعَلَاقُ ـ بِعَيْنِهِ في كلامِ العَرَبِ ـ: الرَّعْيُ[3]، وهو

---

(١) في الأَصْل: «النَّباشية» وفي تَعْلِيْقِ الوَقَّشِيِّ: ١/ ٢٦٥: «الاختفاء والنَّباش، وَقَالَ: «هَـٰكَذَا وَقَعَتْ هَـٰذِهِ التَّرجمةُ في بعضِ الرِّوايات، وهي خَطَأٌ؛ لأنَّ الاختفاءَ مصدرٌ، والنَّبَّاشُ: اسمُ فاعلِ النَّبْشِ، وليس أحدُهما الآخرَ فيفَسَّرُ به، والصَّوابُ: «ما جاء في الاخْتِفَاءِ وهو النَّبَّاشُ) بكسر النُّون، وَهَـٰذَا كَلَامٌ ملتئمٌ بعضه ببعضٍ غيرَ أنِّي لا أَحفَظ النِّباشَ ـ بكسرِ النُّون ـ مَصْدَراً لـ«نَبَشَ» إنَّما المَصْدَرُ نَبْشاً. وسُمِّي النَّبَّاش مُختفياً؛ لاستخراجه أكفانَ الموتىٰ..».

(٢) قول المؤلِّف«يسرح في شجر الجنَّة» رواية أُخْرَىٰ للحديث. يراجع الفائق: ٣/ ٢٤.

(٣) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٣٥٣، والفائق: ٣/ ٢٤، وغَريب ابن الجَوزيِّ: ٢/ ١٢٣، والنِّهاية: ٣/ ٢٨٩، والتَّمهيد: ١١/ ٥٩. جاء في تَعْلِيْقِ الوَقَّشِيِّ: ١/ ٢٦٨: «تَعْلُقُ: تأكُلُ، عَلَقَتِ الإبلُ تَعْلُقُ عَلْقاً، وإبلٌ عَوَالِقُ: إذا مدَّتْ أفواهَهَا ورعَتْ وَرَقَ الشَّجرِ. ومن رواه: (تَعْلَقُ) بفتح اللاَّم فهو من عَلَقَتِ الإبلُ تَعْلَقُ: إذَا قَرَّتْ أَعْيُنُهَا بالمَرْعَىٰ واطمَأنَّتْ =

العَلُوقَةُ أيضاً. قال الرَّبيعُ بنُ زِيَادٍ العَبْسيُّ[1] ـ وَهُوَ يَذْكُرُ الخَيْلَ ـ:

ومُجَنَّبَاتٍ ما يَذُقْنَ عَلُوقَةً   يَمْضَغْنَ بالمُهْرَاتِ والأمْهَارِ[2]

= فيه، وفي الأمثال: «عَلَقَتْ مَرَابِيْهَا بِذِي الرَّمْرَام وألقت» يضربُ مثلاً لمن وَجَدَ ما يُوافقه فلم يفارقه. والرَّمرامُ: نبتٌ تحبُّه الإمل فإذا ظفرت به لم تُرِدْ مُفارقته».

أقول: وفي الأمثال أيضاً: «عَلقت معالقها وصَرَّ الجُندُبُ». وقال أبوعمر بن عبدالبَرِّ: «يُروى بفَتح اللاَّم وهو الأكثرُ، وَيُروى بِضَمِّ اللاَّم والمعنىٰ واحدٌ، وهو الأكلُ والرَّعيُ، تقولُ العربُ: مَا ذَاقَ اليومَ عَلُوقاً؛ أي: طعاماً.

(١) الرَّبيع بن زيادٍ العَبْسِيّ هذا شاعرٌ فارسٌ مِقْدَامٌ، وسيِّدٌ من سادات قَوم٥٥، وهو أَحَدُ الكَمَلَةِ من بني عَبْسٍ أبناء فاطمةَ بنتِ الخرشب الأنمارية التي وَلَدَتْ سَبْعَةَ أجوادٍ هٰذا أحدُهُم، قالت لما سُئِلَت عنهم: «والله إنَّهم لكالحَلْقَةِ المُفْرَغَةِ لا يُدْرَىٰ أينَ طَرَفَاهَا» كان الرَّبيع نديماً للنُّعمان بن المُنذر وَقِصَّتُهُ مع لَبيدٍ مشهورةٌ، كما أنَّه كان مِمَّن حاولَ الصُّلْحَ بينَ عَبْسٍ وذُبْيَان في حَرْبِ داحسٍ والغَبْرَاءَ، ودفع دياتٍ بعضِ القَتْلَىٰ لٰكنه لم ينجحْ في مساعيه، له شِعْرٌ في الأغاني والنَّقائض، وحَماسة أبي تَمَّام... وغيرها جمعه الدكتور عادل جاسم البَيَّاتي (ط) في بغداد سنة ١٩٧١م. وروايةُ البيتِ في أغلبِ المصادر (عَذُوفاً) ولا شاهدَ فيه للمؤلِّفِ على هذه الرِّوايةِ، وكرواية المؤلِّف في (التَّمهيد) لابن عبدالبرِّ لكنَّه عنه نقل؟!. وهو من قصيدة للرَّبيع بن زياد بن مالك العبسيِّ يُحرِّضُ قومَهُ في طَلَبِ دَم مَالِكِ بنِ زُهَيْرٍ العَبْسِيِّ، وكانت فَزَارةُ قَتَلَتْهُ لما قَتَلَ حُذيفةَ بن بَدْرٍ الفَزَارِيِّ، أولها:

إِنِّي أَرِقْتُ فَلَمْ أُغَمِّضْ حَارِ   مِنْ سَيِّءِ النَّبَأِ الجَلِيْلِ السَّارِي
مِنْ مِثْلِهِ تُمْسِي النِّسَاءُ حَوَايِراً   وَتَقُـومُ مُعْـوِلَـةً مَـعَ الأَسْحَـارِ
أَفَبَعْدَ مَقْتَلِ مَالِكِ بْنِ زُهَيْرٍ   تَرْجُو النِّسَاءُ عَوَاقِبَ الأَطْهَارِ
مَاأَنْ أَرَىٰ فِي قَتْلِهِ لِذَوِي النُّهَىٰ   إِلاَّ المَطِـيَّ تُشَـدُّ بِـالأَكْـوَارِ
وَمُجَنَّبَاتٍ مَا يَذقن ... ... البيـت

(٢) في الأصل: «الأنهار».

يعني: ما يَذُقْنَ رِعْياً، قال أعْشَىٰ بَكْرِ بنُ وَائِلٍ ـ وَهُوَ يَذْكُرُ الأَرضَ القَفْرَ ـ[1]:

وفَلَاةٍ كأنَّها ظَهْرُ تُرْسٍ   لَيْسَ فِيْهَا إلاَّ الرَّجِيْعَ عِلاَقُ

قَدْ تَجَاوَزْتُها وتَحْتِيْ مَرُوْحٌ   عَنْتَرِيْسٌ نَعَّابَةٌ[2] مِعْنَاقُ

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بنَ حَبِيْبٍ عن شرحِ (كلُّ مَوْلُوْدٍ يُولَدُ عَلَىٰ الفِطْرَةِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أبي الزِّنادِ، عَنِ الأَعرجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَىٰ الفِطرةِ فَأَبَوَاهُ يُهوِّدانه أو يُنَصِّرَانِهِ، كَمَا تُنَاتَجُ الإِبلُ من بَهِيْمَةٍ جَمْعَاءَ هَلْ تُحِسُّ مِنْ جَدْعَاءَ؟ قَالُوا: يارَسُوْلَ اللهِ أرأيت الذي يَمُوْتُ وهو صَغِيرٌ؟ قال: اللهُ أَعلمُ بِمَا كانُوا عَامِلِيْنَ» [1/ 241 رقم (52)].

قال عبدُالمَلكِ: أَمَّا قولُهُ: «كلُّ مَوْلُودٍ يُولَد عَلَىٰ الفِطْرَةِ» فَيَعني عَلَىٰ الإِسلام، الفِطْرَةُ: هِيَ الإِسلامُ[3]، وهو مثلُ قولِ [129] اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[4]:

---

(1) ديوان الأعشىٰ (الصُّبح المنير): 141 وفيه: «ليس إلاَّ الرَّجيع فيها...».

(2) في الأصل: «لعَّابة» وفي شرح الدِّيوان: «ونعَّابة: النَّعْبُ ـ عن أبي عمرو ـ ضربٌ من السَّير تمر به». وفي اللِّسان (نعب): «النَّعَبُ من سَيرِ الإِبِلِ، وقيلَ: النَّعْبُ: أن يحركَ البَعِيْرُ رَأْسَهُ إِذَا أَسْرَعَ، وهو من سَيْرِ النَّجائبِ يرفعُ رأسَه فيَنْعَبُ نَعَبَاناً، ونَعَبَ البَعِيْرُ يَنْعَبُ نَعْباً، وهو ضَرْبٌ من السَّيْرِ، وقيلَ: من السُّرعةِ كَالنَّحْبِ». ويُراجع: تهذيب اللُّغة: 3/ 8، والأفعال للسَّرقُسطِيِّ: 3/ 183، والصِّحَاح، والتَّاج: (نعب).

(3) الغريبين: 1460، وَنَقَلَ عن ابنِ المُبارك قَوْلُهُ: «أي: على ابتداءِ الخِلْقَةِ في عِلْمِ اللهِ مُؤْمناً أو كَافِراً. قَالَ أَبُوالهَيْثَمِ: يعني: عَلَىٰ الخِلْقَةِ التي فُطِرَ عَلَيْهَا في الرَّحِمِ من سعادةٍ وشقاوةٍ...».

(4) سورة الروم: الآية: 30.

﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ﴾ يعني الإسلام.

قال: وأمَّا قولُهُ: «فأبواه يُهَوِّدَانِهِ أو يُنَصِّرَانِهِ» فيقولُ: أبواه يجعلانه يَهُوْدِيًّا أو نَصرانيًّا، وذٰلك بقَدَرِ اللهِ وسابقِ عِلْمِهِ أن يَفْعَلاَ ذٰلك. وأمَّا قولُهُ: «كَمَا تَنَاتَجُ الإِبلُ مِنْ بَهِيْمَةٍ جَمْعَاء» فيعني كَمَا تُنْتَجُ الإِبلُ وغيرُها من البَهَائِمِ بهيمة جَمْعَاء، يعني مُجتمعةُ الخِلْقَةِ صَحِيْحَةٌ «هَلْ تُحِسُّ [من] جَدْعَاء» يَقُولُ: هَلْ تَرَىٰ فيها من جَدَعٍ أو نُقْصَانٍ حينَ تُنْتَجُ، ثُمَّ الجَدْعُ والنُّقْصَانُ يصيبُها بعدَ ذٰلك، فكذٰلك يُهَوِّدُ هَـٰؤلاء أبناءَهُم وَيُنَصِّرُونَهُم بعدَ أن كَانُوا على الفِطْرَةِ، كما أنَّ المَنْتُوجَ من الإبلِ لولا أنَّ هـٰؤلاء قَطَعُوا أُذُنَهُ لَكَانَ صَحِيْحاً، وَكَانَ ذٰلك بقَدَرِ اللهِ، وَكَذٰلك قَالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] في آخرِ الحَديثِ: «اللهُ أعلمُ بِمَا كَانُوا عاملين» يقولُ الله أعلم بما كانت تكونُ أَعْمَالهم، فلا يضرُّ ولا ينفعُ ما صَنَعَ بهم آباؤُهُم إلاَّ بالقَدَرِ، وَهَـٰذِهِ كانت حجَّة مَالكٍ على أهلِ القَدَرِ الَّذِيْنَ احتَجُّوا بأولِ هذا الحَدِيْثِ، هَـٰكذا فسَّر لي مُطَرِّفٌ وابنُ المَاجِشُوْنَ عندما كاشَفتهما عن تفسير هَـٰذا الحَدِيْثِ، وَقَالَهُ ابنُ وَهبٍ وغيرُ واحدٍ من أَصْحَابِ مَالكٍ. وقد بَلَغَنِي أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «والذي نَفْسِي بيده ما يُوْلَدُ مَوْلُودٌ إلاَّ على الفِطْرَةِ، حتَّى يُعْرِبَ عنه لسَانُهُ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدانِهِ أو يُنصِّرانِهِ» ففي هَـٰذا بيانُ ذٰلك أيضاً.

(شرحُ غَريبِ كتابِ الذَّبائحِ ومعانيه)[1]

(من مُوَطَّأ مالك بن أنس رحمه الله)

ـ سألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن يَحيَىٰ بن سَعِيْدٍ: «أنَّ عبدَالله بنَ عيَّاشِ بن أَبي رَبِيْعَةَ المَخْزُوْمِيَّ أَمَرَ غُلاماً له أن يذبحَ ذَبِيْحَةً، فلمَّا أَرَادَ أن يذبَحَهَا قَالَ لَهُ: سَمِّ اللهَ، فقالَ الغُلامُ: قَدْ سَمَّيْتُ، فَقَالَ لَهُ: سمِّ اللهَ ويْحَكَ فَقَالَ: قَدْ سَمَّيْتُ، فَقَالَ عبدُاللهِ بنُ عَيَّاشٍ: واللهِ لا أَطْعَمُهَا أَبَداً» [٢/ ٤٨٨ رقم (٢)] مَا مَعْنَىٰ هَـٰذَا؟

قال عبدُالملكِ: مَعْنَاهُ أَنَّه اتَّهمَ الغُلامَ أن يكونَ تركَ التَّسْمِيَةَ عَمْداً حينَ رَدَّدَ عَلَيْهِ أن يُسَمِّيَ اللهَ ولا يُسَمِّي، وَيَقُولُ: قَدْ سَمَّيتُ، فَإِذا جَاءَتِ التُّهَمَةُ البَيِّنة فهو كَتَرْكِ التَّسمِيَةِ عَمْداً، ومَنْ تَركَ التَّسمِيَةَ عمداً عَلَى ذَبِيْحَتِهِ لَمْ تُؤكلْ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ التُّهَمَةُ بِبَيِّنَةٍ فليس بلازم للنَّاسِ اجتنابُ ذٰلك، إلاَّ أن يدعَ رجلٌ في خَاصَّةِ نَفْسِهِ[2]، وإذا لم تقع التُّهَمَةُ لِشَيْءٍ فَلاَ بأسَ بِهِ، وَلاَ ضِيْقَ على النَّاسِ فيه؛ لأنَّه إنَّما يُحْمَلُ أمرُ عَامَّةِ المُسلمين على التَّسميةِ يدلُّ على ذٰلك الحديثِ الأَوَّلِ من هَـٰذا الكتابِ حينَ قَالُوا: «يَارَسُوْلَ اللهِ إنَّ ناساً من أَهْلِ البَاديةِ يَأْتُونَـنَا بلُحْمَانٍ ولا نَدْرِيْ هَلْ ذَكَرُوا اللهَ عليها أم لا؟ فقالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]

---

(١) المُوطَّأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٤٨٨، ورواية أبي مُصعب الزُّهري: ٢/ ١٩٢، ورواية محمد بن الحسن: ٢١٧، ورواية سُوَيْدٍ: ٣٢٨، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبر: ١٥/ ٢٠٩، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجي: ٣/ ١٠٤، والقبس لابن العَرَبِيِّ: ٢/ ٦١٣، وتنوير الحوالك: ٢/ ٣٨، وشرح الزُّرقاني: ٣/ ٨٠.

(٢) في الأصل: «نفسها».

سَمُّوا اللهَ عَلَيْهَا ثُمَّ كُلُوهَا» [١/ ٤٨٨ رقم (١)].

قالَ مالكٌ: وذٰلك في أوَّلِ الإسلام.

قال عبدُالملكِ: وإنَّما [١٣٠] حَمَلَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] أمرَهُم على أنَّهم سَمَّوا، فَهَـٰذا يدلُّ على التَّسميةِ حتَّى يُعلمَ غيرُها، وَكَذٰلِكَ اللُّحْمَانُ كلُّها إذا وُجِدَتْ بأيدي النَّاسِ هي على أنَّها ذُكِّيت حتَّى يُعلَمَ غيرَ ذٰلك، وكذٰلك الجلودُ إنَّما جُلُوْدُهَا [جُلُوْدُ] ما يُأكلُ لَحْمُهُ، هي أبداً على التَّذكِيَةِ حتَّى يُعلمَ غير ذٰلك؛ لأنَّ الشَّاملُ العامُّ فيها التَّذكيةَ، وليست جُلُودُ السِّباعِ كذٰلك، تلك أبداً على غَيْرِ التَّذكيةِ حتَّى يُعلمَ أنَّها ذُكِّيت بجلُوْدِهَا؛ لأنَّ الشَّاملَ فيها العَامَّ من فعلِ النَّاسِ بها أنَّها لا تُذكَّىٰ، فهي علىٰ ذٰلك حتَّى تُعلمَ التَّذكيةُ فيها، فيحلَّ عند ذٰلك بَيعُها وابتِيَاعُها، والصَّلاةُ عليها، وإلاَّ لم يحلَّ شيءٌ من ذٰلك منها.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (الشِّظَاظِ) و(الحَجَرِ) الَّذي أرخصَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ في التَّذكيةِ بهما في حَديثِ مالكٍ[١/ ٤٨٩رقم(٣)و(٤)]

قال عبدُالملكِ: الشِّظَاظُ: هو العُودُ الذي يُجمَعُ به بين عُرْوَتَيْ الغَرَارتَيْنِ على ظَهرِ الدَّابةِ[(١)]، وإيَّاه أَرَادَ أُميَّةُ بن أَبي الصَّلْتِ الثَّقَفِيُّ حَيْثُ يَقُوْلُ ـ وهو يَذْكُرُ وَلاَئِدَ قُرِيشٍ ـ[(٢)]:

---

(١) اللَّفظة مشروحةٌ في الفائق: ٢/ ٢٤٦، وغريب ابن الجَوزيِّ: ١/ ٥٤١، والنِّهاية: ٢/ ٤٧٦. ويُراجع: تهذيب اللُّغة: ١١/ ٢٧٠، والصحاح واللِّسان والتاج: (شظظ) وفي المصادر: وهما شظاظان، وأنشد ابن فارس في المُجمل:

* أَيْنَ الشِّظَاظَانِ وَأَيْنَ المِرْبَعَهْ *

(٢) لم أجد هذا البيت مَنسُوباً إلى أُميَّة بن أبي الصَّلت ولا إلى غيره من الشُّعراء إلاَّ في كتاب «التَّمهيد» للحافظِ ابنِ عَبْدِالبرِّ ـ رحمه الله ـ لكنَّه نَقَلَهُ عن المؤلِّفِ ابنِ حَبِيْبٍ، أورد صدره =

وقَيْس وَفَاها مَكَانَ المَجْدِ مِنِّي بحالِ العُرْوَتَيْنِ مِنَ الشَّظَاظِ

فإنّما رَخَّصَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ في تَذكيةِ الَّلحْقَةِ بالشِّظاظِ إذا كان طرفُهُ محدَّداً يمكنُ أن يَنْحَر، ويدخلُ طرفُهُ في نَحرِهَا، كَمَا يَدخُلُ سنانُ الحَرْبةِ، فأمَّا الذَّبْحُ به فلا يمكنُ، وإنَّما يمكنُ بفلقَةِ العُودِ؛ لأنَّ فَلْقَةَ العُوْدِ لها جانبٌ رقيقٌ يُشبِهُ شفرةَ الحَديدِ، وذٰلك يُسمىٰ الشَّطِيْرَ[1] في كلام العَرب، وكذٰلك الحَجَرُ الذي أرخصَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ في حديثِ مالكٍ في ذبحِ الشَّاةِ به، إنَّما معناه على أنَّه فلقةُ حَجَرٍ؛ لأنَّ لها جانباً رقيقاً يُشبِهُ شَفْرَةَ الحَدِيْدِ، وَذٰلك يُسمَّى الظَّرَرَ[2] في كلامِ العَرَبِ، ولا يُمكنُ النَّحرُ بالحَجَرِ ولا بفلقَتِهِ، إنَّما يُمكنُ به الذَّبحُ، فأمَّا القَصَبَةُ فهي يُمكنُ بها النَّحْرُ والذَّبحُ فإذَا كان طرفها مُحدَّداً أمكنَ بها النَّحْرُ، ولم يُمْكنْ بها الذَّبحُ، فإذَا فُلِقَتْ فكانَ جانبُ فلقتها رقيقاً يشبهُ شفرةَ الحَديْدِ أمكنَ بها الذَّبْحُ، ولم يُمْكِنْ بها النَّحرُ. وَفَلْقَةُ القَصَبَةِ تُسمَّىٰ (اللِّيْطَةَ) في كَلَامِ العَرَبِ[3]، وقد جَمَعَهَا ثلاثتها سَعِيْدُ بنُ المُسَيّب في قَوْلِهِ: «اللِّيْطَةُ، وَالشَّطِيْرُ، وَالظَّرَرُ حِلٌّ مَا ذُبِحَ به». وقد سألَ عَدِيُّ بنُ حَاتِمٍ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فقال: «إنَّا

= الثاني موضع الشَّاهِدِ. وراجعتُ ديوان أميَّة بن أبي الصَّلت الذي جمعه الدكتور عبدالحفيظ السَّطلي ص٤١٥ فذكر بيتاً على وزنه وقافيته نقله عن الإتقان: ١/ ١٥١ وراجعتُ ديوان أُميَّة أيضاً جمع وتحقيق بهجة عبدالغفور الحديثي ص: ٣٤٠، ٣٤١ وجاء فيه ثلاثة أبيات منها البيت المذكور في تحقيق الدكتور عبدالحفيظ، ولم يرد البيتُ الذي ذكره ابنُ حَبِيْبٍ فهو مما يُستدرك عليهما، وزاد الحافظُ ابنُ عبدالبرِّ شاهداً آخرَ هو قولُ عنترةَ:

إِذَا ضَـرَبُوهَـا سَـاعَـةً بِـدِمَـائِهَـا وَحَلَّ عَنِ الكَوْمَاءِ عِقْدُ شِظَاظِهَا

(١) في الأصل: «الشَّعيْرُ» والتَّصحيحُ عن التَّمهيد: ٥/ ١٣٩ عن المؤلِّفِ.

(٢) يراجع: التَّمهيد: ٥/ ١٣٩ عن المؤلِّف أيضاً.

(٣) اللِّسان: (ليط)، وهو في التَّمهيد: ٥/ ١٣٩ عن المؤلِّف أيضاً.

نَصِيْدُ الصَّيْدَ فلا نَجِدُ مَا نذبَحُ بِهِ إلاَّ الظِّرَارَ، وفلقةَ العَصَا، فقال له رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: أمْرِ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ»[1].

قال عبدُالملكِ: الظِّرَارُ: كثيرُ الظُّرَرِ، والواحدُ: ظَرَرٌ، وهو: حَجَرٌ محدَّدٌ، وكثيرُهُ: ظِرَارٌ، وظُرَّانٌ، وقالَ لَبِيْدٌ ـ وهو يَصِفُ النَّاقةَ أنَّها تَنْفِي الحَصَا بخُفِّها ـ[2]:

بجَسْرَةٍ تَنْجِلُ الظُّرَّانَ ناجِيَةً إذَا تَوَقَّدَ في الدَّيمُومَةِ الظُّرَرُ

[١٣١] قال عبدُالملكِ: وقَولُهُ: «أمْرِ الدَّمَ بما شِئْتَ» يقولُ: سَيِّلْهُ واسْتَخْرِجْهُ، ومنه قولُ ابنِ عبَّاسٍ: كُلُّ ما فَرَىٰ الأوْدَاجَ وقَطَعَ الحُلْقُومَ غيرَ مُتَرَدٍّ فهو يُذَكَّىٰ، فمعنى فَرَىٰ الأوداجَ: قَطَعَهَا وشَقَّها.

قال عبدُالملكِ: وقوله: «غَيْرُ مُتَرَدٍّ» بمعنى غير مُرَضَّضٍ ولا مُشَدَّخٍ.

قال عبدُالملكِ: وَهَـٰذَا كلُّه عَلَىٰ الاضطرار، وأمَّا على المَنْدُوْحَةِ[3] والسَّعَةِ فلا ينبغي للذَّابحِ [إلاَّ] أنْ يُحِدَّ شفرَتَهُ، وَأَنْ يُرِيحَ ذَبِيْحَتَهُ، وَبِهَـٰذا جاءَ الأثرُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاه عن يَحْيَىٰ بنِ سَعْيدٍ، عن أبي مُرَّة، موْلى عَقِيْلِ بن أَبي طَالبٍ:

---

(١) الحديث في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/٥٦ والتَّمهيد: ٥/١٣٩.

(٢) شرحُ ديوان لبيد: ٦٧، وقبله:

وَأَقْطَعُ الخَرْقَ قَدْ بَادَتْ مَعَالِمُهُ فَمَا يُحَسُّ بِهِ عَيْنٌ وَلاَ أَثَرُ
بِجَسْـرَةٍ تَـنْجُـلُ ... ... البيـــت
كَأنَّهَا بَعْدَمَا أَفْنَيْتُ جُبْلَتَهَا خَنْسَاءُ مَسْبُوعَةٌ قَدْ فَاتَهَا بَقَرُ

(٣) في الأصل: «ممدوحة».

أنَّه سأل أباهُريرةَ عن شاةٍ ذُبحت فتحرَّكَ بَعْضُها، فَأَمَرَهُ أَنْ يأكلَها، ثُمَّ سأَلَ [عن ذٰلك] زيدَ بنَ ثابتٍ فقَالَ: إنَّ المَيتةَ لتتَحَرَّكُ وَنَهَاهُ عن ذٰلك». [٢/ ٤٩٠ رقم (٧)].

فقَالَ مَالكٌ: قَوْلُ زيدِ بن ثابت أَحَبُّ إِلَيَّ في ذٰلك أنَّه إنَّما تَحَرَّكُ بعضُ أَعْضَائِهَا ولم تَطْرِفْ» مَا مَعْنَىٰ: (تَطرفُ)؟

قال [عبدُالملكِ]: معناه: أن تُحَرِّكَ أَطْرَافَهَا، يَدَيْهَا ورِجْلَيها وعَيْنَيها، إنَّما تَطْرِفُ مَأْخُوْذٌ من أَطْرَافِهَا، فإذا كانت الذَّبيحةُ في وقتِ ذبحِهَا يَجري نَفَسُهَا، وَتَطْرِفُ عَيْنُهَا وَأَطْرَافُهَا فهي ذَكِيَّةٌ، وإِذَا لم يَجْرِ لها نَفَسٌ، ولم تَطْرِفْ بطرفٍ، لا بعَينٍ، ولا بيَدٍ، ولا برجلٍ، فهي جِيْفَةٌ، وإن تَحَرَّكَتْ بِضَاعُهَا وأعضاؤُهَا، قال: وإن جَرَىٰ نَفَسُهَا وَطَرَفَتْ بِعينِها فقط، ولم تطرفْ بغير ذٰلك من أطرافها فهي ذكيَّةٌ، وكذٰلك لو لم تَطْرِفْ بِعينٍ، وَطَرَفَتْ بِيَدٍ أو رِجْلٍ مع مَجْرَىٰ النَّفَسِ فَهِيَ أيضاً ذكيةٌ، إِذَا طَرَفَتْ بِبَعْضِ أطرافِهَا مَعَ مَجْرَىٰ نَفَسِهَا في حينَ وَضْعِ الشَّفرَةِ في حَلْقِهَا فهي ذَكِـيَّـةٌ، وَهَـٰكَذَا فَسَّرَ لي أصحابُ مالكٍ عن مَالِكٍ عندَمَا كَاشَفْتُهُمْ عن ذٰلِكَ.

[شرحُ غريبِ كتابِ الضَّحَايَا][1]

[من موطَّأ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (النِّـقْيِ) في حَديثِ مالكٍ

---

(١) الموطأ رواية يحيى: ٢/ ٤٨٢، ورواية أبي مُصعب الزُّهري: ٢/ ١٨٥، ورواية محمد بن الحسن: ٢١٤، ورواية القعنبيِّ: ٦٨٤، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ١٥/ ١١٧، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجي: ٣/ ٦٨٣، وتنوير الحوالك: ٢/ ٣٤، شرح الزُّرقاني: ٣/ ٧٠.

عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ الَّذي قَالَ فيه: «وَالعَجْفاءُ الَّتِي لاَ تُنْقِيْ» [٢/ ٤٨٢ رقـم (٢)].

قَالَ عبدُالملكِ: يعني الَّتي لا تُوْدِكُ؛ لأنَّ النِّقْيَ هُوَ الشَّحْمُ، ومنه قولُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في الحَديثِ الآخرِ ـ حينَ ذَكَرَ السَّيرَ في السَّفَرِ ـ: «فإنْ كانَتْ الأرضُ جَدْبَةً فانْجُوا عَلَيْهَا بِنِقْيِهَا» يَعْنِي: بشُحُومها.

قَالَ عبدُالملكِ: وَلَيْسَ النِّقيُ المُخَّ كَمَا قَالَ شَارِحُ العِرَاقيين[1]، العَرَبُ

---

(١) هو أبوعُبَيْدٍ القاسم بن سلاَّم قال في غريب الحديث: ٢/ ٢٠٩ «وأمَّا حديثه الآخر: نَهَىٰ عن العَجْفَاءِ التي لا تُنْقِي في الأَضاحي فإنَّه يقولُ ليس بها نِقْيٌ من هُزَالِهَا، وهو المُخُّ، يقال منه: ناقةٌ منقيةٌ: إذا كانت ذات نِقْيٍ، قال الأعشىٰ. . .» وأنشد البيتَ الذي أنشدَهُ المُؤلِّفُ، وفي غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ أيضاً: ٢/ ٣٠٣ «ولا سَمِيْنٌ فيُنقى» تقول: ليس له نِقْيٌ، وهو المُخُّ، وقال الكِسَائِيُّ: فيه لُغَتَان، يُقال: نَقَوْتُ العَظْمَ ونَقَيْتُهُ: إذا استَخْرَجْتُ النِّقيَ منه، قال الكِسَائِيُّ: وكلُّهُمْ يقولُ: انتَقَيْتُهُ: إذا استخرجتَ النِّقيَ منه، ومنه قيل للنَّاقةِ السَّمينةِ مُنْقِيَةٌ» وأنشدَ بيتَ الأعشىٰ مرةً ثانيةً.

ونَقَلَ الأزهريُّ في تهذيب اللُّغة: ٩/ ٣١٨ عن أبي عُبَيْدٍ، عن الأصمعيِّ قوله: «الأنقاءُ: كلُّ عظمٍ ذي مُخٍّ، وهي القَصَبُ، وقال غيرُهُ: واحدُها نِقْيٌ ونُقْوٌ». وقول أبي عُبَيْدٍ مشهورٌ في كُتُبِ اللُّغةِ، وَلاَ تَعَارُضَ بين مَا ذَهَبَ إليه المُؤَلِّفُ ـ رحمه الله وَعَفَا عنه ـ وبين كلام أبي عُبَيْدٍ ـ رحمه الله ـ فَالنِّقْيُ شَحْمُ العِظَامِ جاء في العين: ٥/ ٢١٩ «النِّقْيُ: شحمُ العِظَامِ، وشَحْمُ العَيْنِ من السِّمَنِ، والجَميعُ: أنقاءٌ، وناقةٌ منقيةٌ ونوقٌ مناقٍ في سِمَنٍ قال:

لايَشْتَكِيْنَ عَمَلاً مَاأَنْقَيْنْ
مَادَامَ مُخٌّ فِي سُلاَمَىٰ أَوْ عَيْنْ

وفي مُجمل اللُّغة لابن فارسٍ: ٨٨٠: «النِّقْيُ مخُّ العِظَام وشَحْمُ العين من السِّمَنِ» فجمع بينهما كما تَرَىٰ. وقال: والأنقاءُ ـ في قولِ الفرَّاءِ ـ كلُّ عظمٍ ذي مُخٍّ. . .» واللَّفظَةُ مشروحةٌ في غريب ابن قُتَيْبَةَ: ١/ ٤٧٠، والفائق: ٤/ ١٧، وغريب ابن الجَوزيِّ: ٢/ ٤٣٤، =

تقولُ: ناقةٌ مُنْقِيَةٌ، إذا كانت ذاتَ شَحْمٍ، قال أَعْشَىٰ بكرٍ[1]:

حَامَواْ عَلَى أَضْيَافِهِم فَشَوَوْا لَهُمْ   مِنْ لَحْمِ مُنْقِيَةٍ ومِنْ أَكْبَادِ

[١٣١] ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرْحِ (الدَّافَّة) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ حينَ قال: «إنَّما نَهَيْتُكُمْ عن ادِّخَارِ لُحُومِ الضَّحَايَا من أَجْلِ الدَّافَّةِ الذي دَفَّتْ عَلَيْكُمْ فكُلُواْ وتَصَدَّقُواْ وادَّخِرُواْ» [٢/ ٤٨٤ رقم (٧)].

قال عبدُالملكِ: الدَّافَّةُ: الجَمَاعَةُ الفَاحِشَةُ المُسْتَكِفَّةُ[2]، تَقولُ قد دَفَّ القَوْمُ، وَهُمْ يَدِفُّون دَفًّا، وهم دَافُّونَ: إذا قَدِمُوا بجَمَاعَتِهِمْ وَلَفِيْفِهِمْ. وأمَّا قولُهُ في هَـٰذَا الحَديثِ: «كَانُوا يَجْمِلُوْنَ منها الوَدَكَ» فيعني: يُذِيْبُون[3].

= والنِّهاية: ٥/ ١١١. ويراجع: خالق الإنسان للأصمعي: ٢١٥، وجمهرة اللُّغة: ٩٨٠، ومختصر العين: ١/ ٥٨٨، والصِّحاح، واللِّسان، والتاج: (نقى). ولا تُنقي من الإبل وغيرها ويكون لها مُخٌّ إلاَّ ذات الشَّحمِ، وأمَّا الهَزِيْلَةُ التي لا شحمَ فيها فلا يكون فيها مخٌّ، فهما متلازمان إذاً.

(١) ديوان الأعشى (الصبح المنير): ١١٠ وروايته:

* حَجَرُوا عَلَىٰ أَضْيَافِهِمْ... *

وقال في شرحه: ويُروى:

* حَبَسُوا على أضيافهم... *

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٣٩٠، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٣٤٢، والنِّهاية: ٢/ ١٢٤، وتهذيب اللُّغة: ١٤، ٧٢، وفيه: «أبوعُبَيْدٍ: قال أبوعمرو: الدَّافة: القومُ يَسيرُون جماعةً سَيْراً ليس بالشَّديدِ، يُقَالُ: هُم يُدِفُّون دَفِيفاً».

(٣) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٤٠٧: «قوله: جَمَلُوهَا: يعني أَذَابُوها، وفيه لغتان، يقال: جملتُ الشَّحمَ وأجملته: إذا أذبته، واجتملته أيضاً، وقال لَبِيْدٌ [ديوانه: ١٧٨]:

[شرحُ غريبِ كتابِ العَقِيْقَةِ][1]

[من موطَّأ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ حديثِ مالكٍ في (العَقِيْقَةِ) حِيْنَ قَالَ: «تُسْتَحَبُّ العَقِيْقَةُ ولو بُعصْفُوْرٍ». [٢/ ٥٠١ رقم (٥)].

أَيُجْزِىءُ أن يَعقَّ الرَّجلُ بالعُصْفُوْرِ، أو بِمَا دُون شَاةٍ؟ فقال: لا يُجْزِىءُ في العَقيقةِ إلاَّ ما يُجْزِىءُ في الضَّحِيَّةِ، وليس مَعنىٰ قَوْلِهِ في الحديثِ: «ولو بِعُصْفُوْرٍ» أن يكونَ العُصْفُوْرُ يُجْزِىءُ، إنَّما ذٰلك تَحقيقٌ وتمثيلٌ؛ لاستحبابِ العَقيقةِ وأن لا تُتْرَكَ عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ، وإنْ لَمْ تَعْظُمْ فيها النَّفَقَةُ. هَـٰذَا مَعْنَىٰ الحَدِيْثِ ووَجْهُهُ.

(شَرحُ غَريبِ كِتَابِ القِرَاضِ وَالمُسَاقَاتِ)[2]

(من مُوطأ مالكِ بنِ أنسٍ [رحمه الله])

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مَالكٍ

= وَغُـلَامٍ أَرْسَلَتْـهُ أُمُّـهُ ... بِأَلُوْكٍ فَبَذَلْنَا مَا سَأَلْ
أَوْ نَـهَـتْهُ فَـأَتَـاهُ رِزْقُـهُ ... فَاشْتَوَىٰ لَيْلَةَ رِيحٍ وَاجْتَمَلْ

الألوكُ: الرِّسالةُ.

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٥٠٠، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهري: ٢/ ٢٠٤، ورواية محمد بن الحسن: ٢٢٥، ورواية سُويد: ٢٣٢، والاستذكار لأبي عُمَر بن عبدالبرِّ: ١٥/ ٣٦٣، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجي: ٣/ ١٠١، والقبس: ٦٤٨، وتنوير الحوالك: ٢/ ٥٤، وشرح الزُّرقاني: ٣/ ٩٦.

(٢) هما في الموطأ كتابان: كتاب (القراض) وكتاب (المساقات). يراجع: الموطأ رواية يَحيىٰ: ٢/ ٦٨٧، ٧٠٣، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهري: ٢/ ٢٨٩، ٣٧٧، ورواية محمد بن الحسن: ٣٨١ (الشركة في البيع)، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ٢١ /١١٩، ١٩٥، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجي: ٥/ ١٤٩، ١٨٨، والقبس لابن العربي: ٥٦٨، ٨٦١، وتَنوير الحوالك: ٢/ ١٧٣، ١٨٥، وشرح الزُّرقاني: ٣/ ٣٤٥، ٣٦٣.

في المال الذي دَفَعَهُ أبومُوسَىٰ الأَشْعَرِيُّ بالبَصرةِ إلى عبدِالله وعُبَيْدِالله ابني عُمَرَ سَلَفاً كي يَنْتَفِعَا بِرِبْحِهِ، ويؤدِّياهُ بالمدينة إلى عُمَرَ، فأخذَهما عمر بالمالِ وبربْحِهِ، ثُمَّ رَأَىٰ أَن يجعَلَهُ بينَهُما وَبَيْنَ المُسلمين قِراضاً، فأخذَ المالَ وَنِصْفَ رِبْحِهِ، وأَعْطَىٰ عبدَاللهِ وعبيدَاللهِ نصفَ رِبْحِهِ [٢/ ٦٨٧ رقم (١)].

ما معنى هَـٰذَا؟ وهل يلزمُ هـٰذا الحكم من ضَمِنَ مالاً بِسَلَفٍ أو غَيرِهِ؟

قال عبدُالملكِ: لم يكنْ ذٰلك لازماً لهما، ولا يلزمُ غيرَهُما مِمَّن فَعَلَ فعلَهما، وَضَمِنَ مالاً بسَلَفٍ أو بأيِّ وَجْهٍ لَزِمَهُ ضَمَانُهُ، فربْحِهِ له كما أنَّ مصيبته عليه كَمَا قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ في الحَديثِ الآخرِ: «الرِّبحُ بالضَّمَانِ» غير أنَّ عُمر رحمةُ اللهِ عليه إنَّما فَعَلَ ذٰلك اشتداداً على ابنيه لِلمُسْلمين، وَحَمْلاً عليهما وتُهَمَةً لِنَفْسِهِ [١٣٢] فيها، وحَيْطَةً للمُسلمين ولِمَالِهِم.

قُلنا لعبدِالمَلكِ: فلمَ ساقَ مالكٌ هذا الخَبر في كتابه في (القِرَاضِ) إذا كان هذا معناهُ عنده وعند أهل السُّنة؟

فقال: إنَّما ساقه ليُعلم أنَّ القِراضَ كان مَعمُولاً به بعهدِ عُمر، وأنَّ العَمَلَ به سنَّةٌ قائمةٌ، جاريةٌ، معمولٌ بها في القَديمِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ قولِ مالكٍ: (السُّنةُ في المُساقات)

الَّتي تَجُوزُ لربِّ الحائطِ أن يشتَرِطَهَا على المُساقي (سَدُّ الحِظَارِ) و(خَمُّ العَيْنِ) [و(رَمُّ القُفِّ)][١] و(سَرْوُ الشَّرَبِ) و(أَبَارُ النَّخْلِ) و(قَطْعُ الجَرِيْدِ) و(جَدُّ التَّمْرِ) [٢/ ٧٠٥ رقم (٢)].

---

(١) غير موجودة في الموطأ رواية يحيىٰ، معلقةٌ على هامش النُّسخة من الأصل، وهي موجودة في بعض الشُّروح كالمنتقىٰ: ٥/ ١٢٦، عن ابن حبيب.

مَا تَفسيرُ هَـٰذا كُلِّه؟ وما تَفسيرُ المالِ في هـٰذا الكلامِ؟ وكيفَ هي (شَدُّ الحِظَارِ) أو (سَدُّ الحِظار)؟

قال عبدُالملكِ: أمَّا قَولُهُ: «لربِّ المالِ» فيَعني: لربِّ النَّخْلِ، العَربُ تُسمِّي النَّخلَ المالَ، وتُسمِّي الإبلَ المالَ، وَالغَنمَ المالَ، وَأَشْبَاهُ ذٰلك من الحَيَوَانِ وَالعُرُوْضِ. العَرَبُ تُسمِّي كُلَّ ذٰلِكَ الأَمْوَالَ، ألاَ تَرَىٰ قولَ أبي هُرَيْرَةَ: لم نُصِبْ يومَ حُنين ذَهَباً ولا وَرِقاً إلاَّ الأَمْوَالَ، الثِّيَابَ وَالمَتَاعَ يعني النَّخلَ والإبلَ والثِّيَابَ والحُوثَىٰ[1] وما أشبَهَ ذٰلِكَ.

قال عبدُالملكِ: أمَّا (شَدُّ الحِظَارِ) لتَحصين الزُّرَبِ التي حَوْلَ النَّخلِ والشَّجَرِ، وهي عندنا بالشِّين، وهي رِوَايَةُ مُطرِّفٍ، وابنِ المَاجِشُوْنَ، وابنِ وَهْبٍ، وابنُ القَاسِمِ. وأمَّا ابنُ نافعٍ فَكَانَ يرويها بالسِّين[2] على مَعْنَىٰ سدِّ ثُلَمِهَا، وَكُلُّ ذٰلك جائزٌ في اللَّفظِ وَالمَعْنَىٰ والاشتِرَاطِ.

قَالَ عبدُالملكِ: وأمَّا (سَرْوُ الشُّرَبِ) فَكَنْسُ الحِيَاضِ[3] الَّتِي حَوْلَ

---

(١) كذا في الأصل، ولعلها: «الحَرْث».

(٢) قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ: «رواية عُبَيْدالله عن أبيه: «سَدُّ» بالسِّين غيرُ المُعجمة، وبذٰلك رَوَاهُ ابنُ بُكَيْرٍ، . . . وَرَوَى غيرُهُما عن مالكٍ ـ رحمه الله ـ: «شَدُّ» بالشِّين». ومثله قال اليَفْرُنِيُّ في «الاقتضاب» وَنَقَلَ كلامَ ابنِ حَبِيْبٍ وغيره.

(٣) قال أبوالوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ: «السَّرْوُ: الكَنْسُ أيضاً، ومنه اشتُقَّ السَّرِيُّ من الرِّجال، أرادوا أنَّه خالصُ النَّسبِ من كلِّ ما يعيبه. والشُّرْبُ: جمعُ شَرَبَةٍ، وهي أحواضٌ تُصنَعُ حولَ النَّخلةِ وتُملأ ماءً فيكون ريُّ النَّخلةِ أو الشَّجرةِ منها. قال زُهَيْرٌ [ديوانه: ٤٠]:

يَخْرُجْنَ مِنْ شَرَبَاتٍ مَاؤُهَا طَحِلٌ ... عَلَىٰ الجُرُوْعِ يَخَفْنَ الغَمَّ وَالغَرَقَا

=

النَّخلِ والشَّجَرِ حيثُ يَسْتَنْقِعُ الماءُ في أُصْولِهَا، وواحدةُ الشُّرَبِ: شُرْبَةٌ.

قَالَ عبدُالملكِ: وأمَّا (خَمُّ العَيْن) فَكَنْسُهَا وتَنْقِيَتُها، العَرَبُ تقولُ: رَجُلٌ مَخْمُوْمُ القَلْبِ: إذَا كانَ نَقِيَّ القَلْبِ من الغِلِّ والإثمِ[1].

قال عبدُالملكِ: وأمَّا (رَمُّ القُفِّ) فإنَّ القُفَّ مَسْقَطُ ماءِ السَّانيةِ، ومسقَطُ مَاءِ الغَرْبِ أو الدَّلو، ذٰلك القُفُّ[2].

قال: وأمَّا (أَبَارُ النَّخلِ) فتذكيرُها، تقولُ: أبَرْتُ نَخْلِي، وهي نَخلٌ مَأبُورَةٌ: إذا ذكَّرتها بطَلع الفَحْل.

قال: وأمَّا (قَطْعُ الجَرِيْدِ) فَمَعْنَاهُ: أَنْ يَقْطَعَ من النَّخلةِ جَرَائِدَهَا إذا كَثُرَتْ كَمَا يُشَذَّبُ الشَّجَرُ إذا شمَّرَتْ.

قَالَ: وأمَّا (جَدُّ التَّمرِ)[3] فَمعرُوْفٌ ـ أيضاً ـ: هو جَمْعُهُ، فهو في النَّخلِ: جَدَادٌ، وفي الزَّرْعِ: حَصَادٌ، وفي العِنَبِ: قَطَافٌ.

قُلنا لعبدالملك بن حَبيبٍ: فما تَفسيرُ العَيْنِ الوَاتِنَةِ، والعَيْنِ الدَّائِرَةِ؟ وما

= وقال آخر:

سَحٌ تَظَلُّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ سَاجِعَةً ... تَسْقِي أَسَافِلَهَا الغرْدَانُ وَالشُّرَبُ

ويُراجع: المُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجيِّ: ٥/ ١٢٦، ونَقَلَ تفسير هذه اللَّفظة عن ابن حَبِيْبٍ.

(١) نقل أبوالوليد الباجيُّ في المُنتقىٰ: ٥/ ١٢٦ شرح هذه اللَّفظة أيضاً عن ابن حبيبٍ، قال: «وَخَمُّ الغين تَنْقِيَتُهَا، قال ابنُ حَبِيْبٍ: وهو كنسُها... وشرحُ المؤلِّفِ مأخوذٌ من كلامِ أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٣/ ١١٨.

(٢) المُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجيِّ: ٥/ ١٢٦ عن المؤلِّف، وشرح حكمه الفقهي عن المؤلِّف أيضاً من كتابه «الواضحة» فيما أظنُّ. والرَّمُّ: الإصلاح للشيء الذي فَسَدَ بعضُهُ.

(٣) في الأصل: «الثَّمَر» وتَمْرُ النَّخلِ ثَمَرَتُهُ، لٰكنَّ الجداد للتَّمرِ، والحَصَادَ للزَّرع، والقَطَافَ للعِنَبِ كما قالَ المؤلِّف. وكلُّهُ ثَمَرٌ. لٰكن غلب في كل واحد منها ذٰلك.

تَفْسِيْر الضَّفِيْرَةِ أَيْضاً الَّتِي ذَكَرَ مَالِكٌ في كتابه في (المَساقات)؟

قَالَ عبدُالملكِ: أَمَّا العَيْنُ الوَاتِنَةُ فهي الغَزِيْرَةُ الثَّابِتُ مَاؤُهَا[1]، التي لم تَغُرْ ولم تَنقطعْ، ولم تَتَهَوَّرْ، أَلاَ تَرَىٰ أَنَّه سَمَّىٰ العينَ الأُخْرَىٰ دَاثِرَةً، وسمَّى هَـٰذه واتنةً، فَالواتِنَةُ: القَائِمةُ الدَّائمةُ التي لم يَغُرْ ماؤُهَا، ولم يَحُلْ حالُها. والدَّاثِرَةُ: التي قد تغيَّرتْ وَدَرَسَتْ وَتَهَوَّرَتْ. والعَرَبُ تَقُوْلُ في الدَّمْعِ: دمعٌ واتِنٌ، وَعَيْنٌ [١٣٤] واتِنَةُ الدَّمعِ، إِذَا وُصِفَتْ بِكَثْرَةِ البُكَاءِ وَدُؤُومه[2].

قال عبدُالملكِ: أَمَّا الضَّفِيْرَةُ فهي: المَحْبَسُ التي تُبنى لِيُحْبَسَ فيه الماءَ فيصيرَ شَبِيْهاً بالبِرْكَةِ[3]. هَـٰكذا فسَّر لي في جميعُ ذٰلِك مَنْ كاشفتُهُ عن ذٰلك من أَصحابِ مالكٍ، وأَهلِ المعرفة منهم بكلام العَرب وفصيح الكلام ومعاني الفقه.

---

(١) جاء في تعليق الوَقَّشِيِّ: ٢/٢٢٨: «الواتنةُ والواثنةُ سواءٌ، إلاَّأنَّه بالتَّاءِ المُعْجَمَةِ باثنتين أَشْهَرُ..» وفي اللِّسَان: (وتن): «الواتِنُ المَاءُ المعينُ الدَّائمُ الذي لا يذهبُ عن أبي زَيْدٍ... اللَّيْثُ: الوَاتِنُ والوَاثِنُ: لُغتان، وهو الشَّيءُ المقيمُ الدائمُ الراكدُ في مكانه، قال رُؤْبةُ [ديوانه: ١٦٣]:

أَمْطَرَ في أَكنَافِ غَيْمٍ مُغْنِنِ
على أَخِـلاَّءِ الصَّفَاءِ الوُتَّنِ

قال: ويُروى بالثَّاء والتَّاءِ ومعناهما: الدَّوام على العبد... قال أبومنصور: المعروف وتن يتن ـ بالتاء ـ وُتُوناً... ولم أسمع وثن بالثاءِ بهذا المعنى لغير اللَّيْثِ، قال: ولا أدري أحفظه عن العرب أم لا؟!». وفي اللِّسانِ (وثن) «الوثِنُ والواثِنُ: المقيمُ الرَّاكدُ الثَّابتُ الدَّائِمُ، وقد وَثَنَ قال ابنُ دُرَيْدٍ: وليس بثبتٍ، قال: والذي حكاه أبوعُبَيْدٍ: الواتن، وقد حكى ابن الأعرابي: وثن بالمكان، قال: ولا أدري من أين أنكره ابن دُرَيْدٍ؟!» ثم نَقَلَ كلامَ اللَّيثِ، وكلامَ أبي منصورِ الأزهري مرة ثانية. يراجع: العين: ٨/ ٢٤٢، وتهذيب اللُّغة: ١٥/ ١٤٥.

(٢) كذا في الأصل.

(٣) يراجع: الفائق: ٢/٣٤٤، وغريب ابن الجَوزيِّ: ٢/١٣، والنِّهاية: ٣/ ٩٢، واللِّسان، والتَّاج: (ضفر).

(شَرح غَريبِ كتابِ المُكَاتَبِ والعِتقِ وشَرحِ معانيه)[1]

[من موطأ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله]

ـ سألنا عبدَالمَلكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن حُمَيْدِ بن قَيْسٍ المكيِّ: أنَّ مُكاتَباً كان لابنِ المُتوكِّلِ هَلَكَ بمكَّةَ، وَتَرَكَ عليه بقيَّةً من كتابتِهِ ودُيُوناً للنَّاسِ، وَتَرَكَ ابنَةً، فأشكل على مُكاتبه القَضَاءُ فيهِ، فَكَتَبَ إلى عَبْدِالملكِ بنِ مَروان [يَسْأَلُهُ عن ذٰلِكَ] فَكَتَبَ إليه عَبدُالمَلِكِ: أَنِ ابدَأْ بدُيُون النَّاسِ فَاقْضِهِم، ثُمَّ اقْضِ ما بَقِيَ من كِتَابَتِهِ، ثُمَّ اقْسِمْ مَالَهُ بينَ ابْنَتِهِ وَمَوْلاَهُ» [٢/ ٧٨٨ رقم (٣)]. مَا مَعْنَىٰ هَـٰذَا الحَدِيْثِ؟

قَالَ عَبْدُالمَلِكِ: معناه: أنَّ ابنَتَهُ ـ الَّتِي ذَكَرَ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ ـ وُلِدَتْ في كِتَابَتِهِ، أو كان كَاتَبَ عليها، فَتِلْكَ التي تَرِثُ ما بقيَ من كِتَابَةِ أبيهَا بعدَ قَضَاءِ الكِتَابَةِ؛ لأنَّ المُكَاتَبَ إنَّما يُورَثُ عندَ ذٰلك بالحُرِّيةِ، فأمَّا لو كانت ابنَتُهُ تلكَ حُرَّةً كان جميعُ مَا هَلَكَ عنه المُكَاتَبُ بعدَ قَضَاءِ دُيُونه لِمَوْلاَهُ الَّذي كَاتَبَهُ؛ لأنَّه عندَ ذٰلِكَ إنَّما يُورَثُ بالرِّقِّ، فافهم هَـٰذَا فَإِنَّه أَصْلُ ما يورَثُ عليه المُكَاتب إذا

---

(١) (المكاتب) في المُوطأ رواية يحيىٰ: ٧٨٧، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهريِّ: ٢/ ٤٢٩، ورواية محمد بن الحسن: ٢٠٦، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ٢٣/ ٢٢٩، والتَّعليقُ على المُوطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٦٧، والمُنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ٧/ ٢، والقبس لابن العربي: ٩٠٢، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٣، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ١٠١. و(العِتْقُ) في الموطأ رواية يحيىٰ: ٧٧٢، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهري: ٢/ ٣٩٩، ورواية محمد بن الحسن: ٢٩٨، ورواية سُويد: ٣٨٨، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ٢٣/ ١١٣، والتَّعليق على الموطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٧٩، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجي: ٦/ ٢٥٥، والقبس لابن العربي: ٩٦١، وتَنوير الحوالك: ٣/ ٢، وشَرح الزُّرقاني: ٤/ ٧٧، وكشف المُغَطَّىٰ: ٣٠١.

مَاتَ قبلَ أَدَاءِ كِتَابَتِهِ وَقد تَرَكَ مَالاً وَأَوْلاَداً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن الحَسَن وابن سِيْرِيْن: في الَّذي أَعْتَقَ عندَ مَوْتِهِ عَبِيْداً له سِتَّةً، فَأَسْهَمَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] بَيْنَهُمْ، فأعتَقَ ثُلُثَ أُولئِكَ العَبِيْد، ثُمَّ قَالَ مَالكٌ: وَبَلَغَنِي أَنَّه لم يَكُنْ لذٰلِكَ الرَّجُلِ مالٌ غَيْرَهُم.

مَا تَأويلُ هَـٰذَا الحَدِيْثِ؟ وما مَعناه؟

قال عبدُالملكِ: اختَلَفَ عليَّ مَنْ لَقِيْتُ من أَصْحَابِ مالكٍ في تأويله، منهم مَنْ قال: ـ وهو مُطَرِّفٌ، وابنُ المَاجِشُوْنَ، وابنُ كِنَانَةَ[1]، وابنُ القَاسِمِ ـ تأويله: أنَّ كلَّ مَنْ أَعْتَقَ في مَرَضِهِ جَمِيْعَ رَقِيْقِهِ، أَو بعضَهم عِتْقاً بَتْلاً[2]، أو أَوْصَىٰ بعتقِ جَمِيْعِهِم، أو بعتقِ بعضِهِم ثمَّ مَاتَ، فلم يَحْمِلْهُمُ الثُّلُثُ، فإنَّه يُسهَمُ بينهم، كان له مالٌ سِوَاهم أو لم يَكُنْ؛ سمَّاهم بأَسْمَائِهِم أو قَالَ رَقِيْقِي كُلُّهم أو ثُلثهم أو نِصْفَهم كلُّ ذَلِكَ سَوَاءٌ، يُسهم كَمَا جَاءَ الأثَرِ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، فيعتَقُ منهم بالسَّهمِ ثلثهم أو ما حَمَلَ [١٣٥] الثُّلُثُ منهم.

قال عبدُالملكِ: ومنهم مَنْ قَالَ ـ وهو ابنُ نافعٍ ـ إن كان له مالٌ سواهم لم يُسهمْ بَيْنَهُم، وَلَـٰكن يَجْرِي العِتْقُ فيهم كُلِّهم بالحِصَصِ فيَعِتقُ من كُلِّ واحدٍ مَا يَنُوْبُهُ من الثُّلُث في المُحَاصَّاتِ، وإنْ لم يَكُنْ له مالٌ سواهُم، أو كان له من المالِ الشَّيْءُ التَّافهُ فَحِيْنَئِذٍ يُسْهِمُ بينهم.

---

(١) هو عثمان بن عيسى، أبوعمرو المدني (ت١٨٣هـ)، من أشهر تلاميذ مالك، قال يحيى بن بكير: لم يكن في حلقة مالك أضبط ولا أدرس من ابن كنانة، وذكر القاضي عياض أنه هو وابن أبي الزبير غسلا مالك يوم موته. أخباره في: طبقات الفقهاء: ١٤٦، ترتيب المدراك: ٢/ ١٧٧.

(٢) البَتْلُ: القطع، وفي اللِّسان: «ومنه صَدَقَةٌ بتلةٌ أي: منقطعةٌ عن صاحِبِهَا».

قال عبدُالملكِ: ومنهم مَنْ قَالَ ـ وَهُوَ أَشْهَبُ وَأَصْبغُ ـ إنَّما تأويلُ الحديثِ فيمَنْ أعتَقَ في وصيَّته ولم يَبْتِلْ[1] عُتْقَهمُ فأُولئكَ الذين يُسهم بينهم فيعتق ثلثهم، أو مَا بَلَغَ الثُّلُث منهم بالسَّهم، كان له مالٌ سِوَاهُم أو لم يَكُنْ، عَمَّ رقيقه أو لم يَعُمَّهُم، سَمَّاهُم أو لَمْ يُسَمِّهِمْ. فأمَّا من أعتَقَ رَقِيْقاً له في مرضه بتلاً، عَاشَ أو مَاتَ، ثم ماتَ ولا مَالَ له غيرهم، أو كان له مالٌ غيرهم، إلاَّ أنَّ الثُّلُثَ لا يَحْمِلُهُمْ، فإنَّ العتقَ يَجري في كلِّ واحدٍ منهم بالحِصَصِ حتَّى يُوعِبَ الثُّلُثُ فيهم بمنزلةِ مُدَبَّرِيْن؛ لأنَّ العتقَ قد انعقدَ لكلِّ واحدٍ منهم، بل هُم أثبتُ عِتْقاً من المُدبَّريْن؛ لأنَّه لو عَاشَ عَتَقُوا كُلُّهم من رأسِ مالِهِ، فَكَذٰلِكَ إِذَا مَاتَ عَتَقَ من كُلِّ واحدٍ منهم ما يَنُوبُهُ من الثُّلُثِ في المُحَاصَّاتِ، وأنَّ المُدَبَّرِيْنَ إنَّما يَعْتقون في الثُّلُثِ عاشَ أو مَاتَ، فلم يختلفْ فيهم أنَّ العتقَ يَجري في كلِّ واحدٍ منهم وهو في المبتولين أوجبُ أن يجريَ العتقُ في كلِّ واحدٍ منهم.

قَالَ عبدُالملكِ: وَبِهَـٰذَا نقولُ، ولا أُراه يَحِلُّ لأَحدٍ أن يقولَ فيه بِخِلاَفِهِ؛ لأنَّه بيِّنٌ ظاهرٌ، قويٌّ في الحُجَّةِ والقِيَاسِ والمُنَاظَرَةِ، وقد قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «إِذَا حَدَّثتم عَنِّي بحَدِيْثٍ فَظُنُّوا بِهِ الذي هُوَ أَهْدَىٰ وأَهْيَا وأَتْقَىٰ» وقال في حَدِيْثٍ آخرَ: «فظُنُّوا به الَّذي هو أَحْسَنُ» فَهَـٰذا أَحْسَنُهُ وَأَهْدَاهُ إنْ شَاءَ اللهُ، وقد قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ[2]: ﴿ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿١٨﴾ ﴾.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

---

(١) في اللِّسان: «بتَلَهُ يَبْتُلُهُ ويَبْتِلُهُ».

(٢) سورة الزُّمر: الآية: ١٨.

في اشتراء عائشةَ جَارِيَتِهَا بَرِيْرَةَ وهي في وَقْتِ اشْتِرَائِهَا مُكاتَبَةٌ لِمَ اسْتَجازت ذٰلك، وبيعُ المكاتبِ لا يُجُوْزُ في السُّنَّةِ، فما مَعْنَىٰ ذٰلك الحَدِيْثِ؟ [٢/ ٧٨١ رقم (١٩)].

قَالَ عبدُالملكِ: معناه: إنَّها كانت عَجَزَتْ عن أَدَاءِ كِتَابَتِهَا وَرَقَّتْ، فَلِذٰلِكَ اسْتَجَازَتْ شِرَاءَهَا، وَأَجَازَهُ لَهَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ.

(شرحُ غريبِ كتابِ الأَيْمَانِ)[1]

(من مُوَطَّأ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله)

ـ [١٣٦] وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المُضَاهَاتِ) في حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عبدِالله بنِ عَبَّاسٍ حينَ قَالَ: «لأَنْ أَحْلِفَ آثِماً أَحَبُّ إِليَّ مِنْ أَنْ أُضَاهِيَ».

قال عبدُالملكِ: كان مالكٌ يقولُ: المُضَاهَاتُ: الإلغازُ والخَديعةُ، يريدُ أَنَّه يَحْلِفُ باللهِ وهو لا يَحلِفُ به، وَلَيْسَ هُوَ ذٰلِكَ عندي، إنَّما المُضَاهَاتُ أَنْ يَحْلِفَ بغَيْرِ اللهِ؛ لأَنَّه إِذَا حَلَفَ بغَيْرِ اللهِ فَقَدْ عَظَّمَ غَيرَ اللهِ، وجَعَلَ للهِ شَبيهاً في التَّعْظِيْمِ، وهو مثلُ قَوْلِهِ [عَزَّ وَجَلَّ][2]: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ معناه: يَقولُون قَوْلاً يُشبِهُ قَوْلَ الَّذين كَفَرُوا؛ وَبَيَانُ ذٰلِكَ: أَنَّ أَبامُعَاوِيَةَ المَدَنيَّ

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٤٧٢، ورواية أبي مُصْعَب: ٢/ ٢٠٧، ورواية سُويد: ٢١٢، والقبس: ٦٥٨، وتَنْوير الحَوالك: ٢/ ٢٦، وشرح الزُّرقاني: ٣/ ٥٥.

(٢) سورة: التَّوبة الآية: ٣٠.

حدَّثني، عن يزيدَ بن عِيَاضٍ، عن عُبَيْدِاللهِ بنِ عُمَرَ، عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّه قال: «لأَنْ أَحْلِفَ باللهِ مائةَ مرَّةٍ ثم آثمُ، أَحَبُّ إليَّ من أن أَحْلِفَ بغَيْرِ اللهِ مَرَّةً واحدةً ثُمَّ أبرُّ» فَبَيَّنَهَا ابنُ عَبَّاسٍ هَـٰهُنَا.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مَالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن مَنصوربنِ عبدالرَّحمـٰن الحَجَبِيِّ[1]، عن أُمِّه، عن عَائِشَة: أنَّها سُئِلَت عَنْ رَجُلٍ قَالَ: مَالِي في رِتَاجِ الكَعْبَةِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يُكَفِّرُهُ مَا يُكَفِّرُ اليَمِيْنَ» [١/ ٤٨١ رقم (١٧)].

قال عبدُالملكِ: كان مَالكٌ لا يَرىٰ فيها كفَّارةَ يَمِيْنٍ وَلاَ شَيْئاً، وَكَانَ يَقُولُ: إنَّما الرِّتَاجُ البَابُ[2]، فَمَا بِبَابِ الكعْبَةِ حَاجَةٌ إلى مالِها، وإنَّما الكَفَّارَةُ في اليَمِيْنِ باللهِ.

قَالَ عَبدُالملكِ: ولَسْتُ أَقُوْلُ فيه بقَولِ مَالكٍ، وَلَـٰكِنْ أَسْأَلُ قائلَ ذٰلِكَ عَنْ مَا أَرَادَ، فإنْ قالَ: أَرَدْتُ أَنْ أَجْعَلَ مَالِيَ لِلْكَعْبَةِ إِذْ قُلْتُ: مَالِي في رِتَاجِ الكَعْبَةِ كَان كمَنْ أَفْصَحَ بذٰلِكَ إفْصَاحاً، ومَنْ أَفْصَحَ بذٰلِكَ لَزِمَهُ أن يخرجَ ثلثَ مَالِهِ فيدفَعَهُ إلى خَزَنَةِ الكَعْبَةِ يَسْتَعِيْنُوْنَ بِهِ في طِيْبِهَا، وَكِسْوَتِهَا، وَمَصْلَحَتِهَا[3]؛ لأنَّ ذٰلك من تَطْهِيْرِ الكَعْبَةِ وَتَشْرِيْفِهَا، وَقد قَالَ اللهُ [عَزَّ وَجَلَّ][4]: ﴿وَطَهِّرْ

---

(١) الحَجَبِيُّ: بفتح الحاءِ المُهملة والجيم مَنسوبٌ إلى حجابة الكعبةِ. وهم من آل شيبة.

(٢) قال أبوعُبَيْدٍ القاسمُ بنُ سلاَّم في غريب الحديث: ٤/ ٣٢٥ «قولها: رتاج الكعبة: هو الباب نفسه... فكلُّ بابٍ رتاجٌ، فَإذا أُغلِقَ قيل: قد أُرتج، ومن هـٰذا قيل للرَّجُل إذا لم يحضره منطق: قد أرتج عليه يقول: كأنَّه قد أُغلِقَ عليه وَجْهَ المَنْطِقِ».

(٣) عن أبي عُبَيْدٍ.

(٤) سورة الحج: الآية: ٢٦.

بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ فإنَّما نَذَرَ مَالَهُ في شَيءٍ هو لله طاعةٌ وبرٌّ، فعليه أن يخرجَهُ في ذٰلك؛ لقولِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيْع[1] اللهَ فَلْيُطِعْهُ» قال: وإن استُغْنيَ عنه بمالِ السُّلْطَانِ، وَقِيْامِهِ بالبيتِ وَخِدْمَتِهِ، صُرِفَ ذٰلك إلى الصَّدقةِ؛ لأنَّه إنَّما نَذَرَ للهِ، والصَّدَقَةُ للهِ، وحُقُوْقُ اللهِ يُفْرَغُ بعضُها في بَعضٍ، ويُصْرَفُ بَعْضُهَا إلى بَعْضٍ؛ لأنَّ بعضَهَا من بَعْضٍ.

قَالَ: وإذَا قَالَ الحَالِفُ: لم أَنْوِ شَيْئاً، وَإِنَّمَا هِيَ كَلِمَةٌ خَرَجَتْ مِنِّي إذْ قُلْتُ: «مالي في رِتَاجِ الكَعْبَةِ» لم أَعْرِفْ لها تأويلاً، ولم أنوِ بها شَيْئاً، رأيتُ[2] عند ذٰلك أن تَفعلَ مَا قَالَتْ عائشةُ من تَكْفِيْرِ يَمِيْنِه بكفَّارةِ اليَمِيْنِ بالله، ولم أدعْ فيه قَوْلَهَا، وهي في فَضْلِهَا وَعِلْمِهَا عَلَىٰ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، وَلَعَلَّهَا أن تكونَ قد سَمِعَتْ ذٰلك من رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ].

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ [١٣٧] مَالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بن سَعْيدٍ، عن القاسم بن مُحَمَّدٍ: أنَّه قَالَ: «أَتَتْ امرأةٌ إلى عَبْدِاللهِ بن عبَّاسٍ فقالَتْ: إنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحرَ ابني، فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: لا تَنْحَرِي ابنَكِ، وَكَفِّري عن يَمِينِكِ، فَقَالَ شَيْخٌ عندَ ابنِ عبَّاسٍ: وكيفَ يكونُ في هَـٰذا كَفَّارَةٌ؟ فَقَالَ ابنُ عبَّاسٍ: إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ[3]: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَـٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ...﴾ ثُمَّ جَعَلَ فيه من الكَفَّارَةَ ما قَدْ رَأَيْتَ» [٢/ ٤٧٦ رقم (٧)]. ما مَعْنَى هَـٰذا الحَدِيْثِ؟

---

(١) في الأصل: «يُطع».

(٢) في الأصل: «وأنت».

(٣) سورة المجادلة: الآية: ٣.

قال عبدُالملكِ: معناه: أنَّه إنْ قالَ: نَحَرْتُ ابني عندَ مقامَ إبراهيمَ، أو قال بِمَكَّةَ أو في المَنْحرِ، أو قال: نَحَرْتُ ابني لله، أو قالَ: أَهْدَيْتُ ابني للهِ فليس يُجزِيْهِ في هَـٰذا كُلِّه إلاَّ هَدْيُ بَدَنَةٍ يُقَلِّدُهَا ويُشْعِرُهَا، ثم يَنْحَرُهَا للهِ في المَنْحَرِ بِمَكَّةَ أو بِمِنًى، فَإِنْ لم يجدْ بَدَنَةً فبقَرَةً، وإنْ لَمْ يَجِدْ بَقَرَةً فَشَاةً، وَكَذٰلِكَ إن لم يقلْ شيئاً من هَـٰذا، أو لم يَزِدْ على قولِهِ نحرتُ ابني وَسَكَتَ، إلاَّ أنَّه قد نَوَى أن يَجْعَلَهُ هَدْياً كَانَ في بيتِهِ مثله في لفظِهِ، وَوَجَبَ عليه من الهَدْيِ مافَسَّرتُ لَكَ، وَكَذٰلِكَ قَالَ مَالِكٌ في ذٰلِكَ كُلِّهِ. وَإِذَا قَالَ نَحَرْتُ ابني ولم يَنْوِ أن يجعلَه هَدْياً، ولم يَلْفُظْ به، ولابِشَيْءٍ مِمَّا وَصَفْتُ لَكَ، فَهُنَالِكَ أَرَىٰ أَنْ يُكفِّرَ بكفَّارةِ اليَمين باللهِ كَمَا أَمَرَهُ ابنُ عَبَّاسٍ، وَإِنْ كَانَ مَالِكٌ لم يَكُنْ يَرَىٰ عليه هَـٰهُنَا كفَّارةَ يمينٍ، ولا شَيْئاً إِذَا لم يُرِدْ به الهَدْيَ ولم يَلْفظْ به. وقولُ ابنِ عبَّاسٍ فيه أحبُّ إليَّ.

بسم الله الرَّحمـٰن الرَّحيم

(شرحُ غَريب كتاب الجامع)[1]

(من موطَّأ مالك بن أنس رحمه الله)

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (اللُّكَعِ) في حديث مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن قَطَنِ بنِ وَهْبٍ: أنَّ يُحَنَّسَ[2] مَوْلَىٰ الزُّبير أخبرَه أنَّه كان

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٨٨٤، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهْرِيِّ: ٢/ ٥٣، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٦، ورواية سُوَيْدٍ: ٣٩٤، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ٢٦/ ٧، والتعليق على المُوطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٢٨٧، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجي: ٧/ ١٨٧، والقبس لابن العَرَبِيِّ: ٣/ ١٠٨٢، وتنوير الحوالك: ٣/ ٨٢، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٢١٧.

(٢) (يُحَنَّسُ) النُّون مشدَّدة، يَجوز ضَمُّها وَكَسْرُها. أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: هـٰكذا هُنا وفي =

جالساً عند عبدالله بنِ عُمَرَ في الفِتْنَةِ فَأَتَتْهُ مَوْلاَةٌ لَهُ تُسَلِّم عليه فَقَالَتْ: يا أَبَا عبدِالرَّحْمَـٰنِ إني أُرِيْدُ الخُرُوْجَ، اشْتَدَّ عَلَيْنَا الزَّمَانُ، فَقَالَ لَهَا ابْنُ عُمَرَ: اقعُدي لُكَعُ، فإنّي سَمعتُ رَسُوْلَ الله ﷺ يقولُ: «لا يَصْبِرُ على لأْوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ إلاَّ كُنْتُ له شَفِيْعاً أو شَهِيْداً يومَ القِيَامَةِ» [٢/ ٨٨٥ رقم (٣)].

قال عبدُالملكِ: اللُّكَعُ: كَلِمَةٌ تَسْتَعْمِلُهَاالعَرَبُ في كَلاَمِهَا عندَ الزَّجرِ لِمَنْ تَسْتَدْنِيه في قَدْرِه، أو في عَقْلِهِ من ذَكَرٍ أو أُنْثَىٰ، تَعْتَدِلُ الكَلِمَةُ فيهما جَميعاً[1]

= المُوَطَّأ «مولى الزُّبير بن العوَّام» وكذٰلك هو في طبقات خَليفة: ٢٤٢، وفي تهذيب الكمال للمزي: ٣١/ ١٨٤: «مولى مُصْعَبِ بنِ الزُّبير»؟! وفي الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ بهذا الاسم (يُحَنَّسُ) النَّبالُ، مَوْلَىٰ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ـ رضي الله عنه ـ، و(يُحَنَّسُ) الأزْدِيُّ رَسُوْلُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ إلى فَيْرُوْزٍ.

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٢٣، ٣/ ١٥٤، وغريب الخَطَّابي: ٣/ ١٠٣، والغريبين: ١٧٠٢، والفائق: ٣/ ٣٢٩، وغريب ابن الجَوزيِّ: ٢/ ٣٣٠، والنِّهاية: ٤/ ٢٦٨. ويراجع: العين: ١/ ٢٠٢، ومختصره: ١/ ٩٢، وجمهرة اللُّغة: ٩٤٦، وتهذيب اللُّغة: ١/ ٣١٤، ومجمل اللُّغة: ٨١٣، والمُحكم: ١/ ١٦٦، والتَّمهيد: ٢١/ ٢٤، والأفعال للسرقُسطي: ٢/ ٤٦٢، وكتاب فَعَالِ الصَّغَانِي: ٦٥، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج (لكع).

(فائدة): قال الوَقَّشِيُّ في التَّعليقِ على المُوطَّأ: ٢/ ٢٨٩: وعنه في (الاقتضاب) لليَفْرُنِيِّ ـ قَوْلُهُ: «اقعُدي لُكَعُ» وَهْمٌ من الرَّاوي؛ إنَّما هو (لَكَاع) و(لُكَعْ) إنَّما يُقَالُ للمُذَكَّرِ، وَمَعْنَاهُ: الخَسِيْسُ من الرِّجالِ، وَأَكْثَرُ ما تُستعملُ هاتان اللَّفظتان في النِّداءِ، إلاَّ أن يَضْطَرَّ شَاعِرٌ إلى غيرِ ذٰلك. قال الحُطيئةُ [ديوانه: ٣٣٠]:

[أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ... إِلىٰ بَيْتٍ] قَعِيْدَتُهُ لَكَاعِ

وقد جاءت في غيرِ النِّداء، وفي غيرِ ضَرُورة، قَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَكُوْنُ أَسْعَدَ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا لُكَعُ بْنُ لُكَعٍ».. وفي التَّمهيد: «ويقال للرَّجُل: لُكَعُ، وَلِلْمَرْأَةِ: لُكَعُ، وقد يُقال للمَرْأَةِ لَكَاعِ مبني على الكسرِ مثل حَذَامِ وقَطَامِ».

فمعناها من ابن عُمَرَ في هـٰذا الحَدِيثِ عَلَىٰ قَوْلِهِ: اقعُدِي ضَعِيفة العَقْلِ.

وَقَدْ حَدَّثني ابنُ المَاجِشُوْنَ، عَن إبراهيمَ بنِ سَعْدِ بنِ إبراهيم بن عبدِالرَّحْمَـٰن بن عَوْفٍ عن أبيه: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي عَلَىٰ النَّاسِ زمانٌ يَكُوْنُ أَسْعَدَ النَّاسِ بالدُّنيا لُكَعُ بنُ لُكَعٍ، خَيْرُ النَّاس يَوْمَئِذٍ مُؤْمِنٌ بينَ كَرِيْمَيْنِ»[1] فَمَعنىٰ اللُّكَعِ في هَـٰذا الحَدِيْثِ: الدَّنِيْءُ النَّفْسِ اللَّئِيْمُ الأَصْلِ، الضَّعِيْفُ العَقْلِ، وَقَد تَقُوْلُ العَرَبُ في اللُّكَعِ: لَكَاعِ أيضاً.

قَالَ عَبْدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «لا يَصْبِرُ [١٣٨] عَلَىٰ لأْوَائِهَا وشِدَّتِهَا» فإنَّه عَنَىٰ باللَّأْوَاءِ[2]: الجُوْعَ، وبالشِّدةِ: نَكَدَ المَكْسَبِ، وشِدَّةَ المَطْلَبِ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ حَديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بنِ سَعِيْدٍ، عن سَعِيْدِ بن يَسَارٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ

---

(١) لم يتعرَّض المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ لشرح قول النَّبيِّ ﷺ: «بين كريمين»، وَشَرَحَهُ أبوعُبَيْدٍ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فأحسن قال: «قوله: «بين كريمين» قد أكثرَ النَّاسُ فيه فَمن قائلٍ يقولُ: بينَ الحجِّ والجهادِ، وقائلٌ يقولُ: بينَ فَرَسَيْنِ يغزو عليهما، وآخرُ يقولُ: بين بعيرين يَسقي عليهما، ويَعتزلُ أمرَ النَّاسِ، وكلُّ هَـٰذا له وجهٌ حَسَنٌ. قال أبوعُبَيْدٍ: وَلَـٰكنِّي لم أجدْ أوَّلَ الحَديثِ يدلُّ على هَـٰذا؟ أَلَا تَرَاهُ يقولُ: «يكونُ أسعدَ النَّاسِ بالدُّنيا لُكعُ بنُ لُكعٍ»! وهو عند العَرَبِ العَبْدُ، أو اللَّئِيمُ. قَالَ أبوعُبَيْدٍ: وَلَـٰكنَّني أَرَىٰ وَجْهَهُ بين أَبَوَيْنِ مُؤمنين كريمين، فيكون قد اجتَمَعَ له الإيمانُ، والكَرَمُ فيه وفي أَبَوَيْهِ، ومما يُصَدِّقُ هَـٰذَا الحديثَ الآخرَ أنَّه قَالَ: من أَشْرَاطِ السَّاعةِ أن يُرىٰ رُعَاةُ الغَنَمِ رُؤُوسَ النَّاسِ، وَأنْ يُرىٰ العُرَاةَ الجوع يتبارَوْنَ في البُنيان، وأن تَلِدَ المَرْأَةَ رَبَّها أَوْ رَبَّتَهَا. . . ».

(٢) مثله تقريباً في التَّمهيد: ٢١/ ٢٣، ويُراجع: الفائق: ٣/ ٢٩٣، والنِّهاية: ٤/ ٢٢١. وفي تعليق الوَقَّشِيِّ: اللَّأْواءُ: الشِّدَّةُ، وأصلها الهمزُ ثم يُخَفَّفُ، ويقالُ لها أيضاً: لولاء باللَّام، والأولُ أشهرُ». ويُراجع: المقصور والممدود لأبيٍّ علي القالي: ٣٧٩.

رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «أُمِرْتُ بقَرْيَةٍ تأكُلُ القُرَىٰ، يقولُونَ: يثربَ وهي المَدِيْنَةُ تَنْفِيْ النَّاسَ كما يَنْفِي الكِيرُ خَبَثَ الحَدِيْدِ» [٢/ ٨٨٧ رقم (٥)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قَولُهُ: «أُمِرْتُ بقَرْيَةٍ تأكُلُ القُرَىٰ» فيَعْنِي[(١)]: تَفْتَتِحُ القُرَىٰ؛ لأنَّ منها افتُتِحَتِ المَدائنُ كلُّها بالإسلامِ. وأمَّا قَولُهُ: «يَقُوْلُوْنَ: يثربَ وهي المَدِيْنَةُ» فيعني: يسمُّونُها يثربَ، وهي المدينةُ، كَرِهَ أن تُسمَّىٰ يَثْرِبَ، وكذٰلك كانَتْ تُسمَّىٰ في الجاهليَّة، فنَهَىٰ رسولُ الله ﷺ عن ذٰلك، وسمَّاها المدينةَ. وأمَّا قولُهُ: «تَـنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِيْ الكِيْرُ خَبَثَ الحَدِيدِ» فيعني أنَّها يخرجُ عنها شِرَارُ النَّاسِ ويُحْبَسُ خِيَارُهُمْ، كَمَا قَالَ في الحَدِيْثِ: «إِنَّمَا المدينةُ كَالكِيْرِ تَـنْفِيْ خَبَثَـهَا ويَنْصَعُ طِيْبُها» وخَبَثُها: شِرَارُها، كَمَا أنَّ خَبَثَ الحَديدِ: شَرُّهُ وما لا خيرَ فيه، ولا انتفاعَ به منه[(٢)]، فكذٰلك الخَبَثُ من النَّاسِ. وقد قِيلَ لِرَسُوْلِ اللهِ ﷺ: يَا رَسُوْلَ اللهِ أَنَهْلَكُ وفِيْنَا الصَّالِحُونَ؟ فقال: نَعَمْ، إذَا كَثُرَ الخَبَثُ، يَعْنِي شِرَارَ النَّاسِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ عن أَبِيْهِ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «تُفْتَحُ اليَمَنُ فيَأْتِيْ قَوْمٌ يَبِسُّونَ فَيَتَحَمَّلُوْنَ بِأَهْلِيْهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، والمَدِيْنَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وقال في فَتْحِ الشَّامِ والعِرَاقِ مثلَ ذٰلك» [٢/ ٨٨٧ رقم (٧)].

قال عبدُالملكِ: يعني بقوله: «يَبِسُّون» يُزَيِّنُوْنَ لهم البَلَدَ الذي منه جَاؤُوا

---

(١) في الأصل: «فمعنى».

(٢) قال أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٢/ ١٩٢ «وأمَّا الخَبَثُ ـ بفتح الخاء والباء فما تنفي النَّارُ من رَدِيء الفِضَّة والحَدِيْدِ...» وفي تعليق الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٢٩٠: «وفيه لُغَتَان: خَبْثٌ وخَبَثٌ، والرِّواية بفتح الخَاءِ والباءِ». ويراجع: التَّمهيد: ٩/ ١٠٦، ١٢/ ٢٢٣، ٢٢٩.

ويُحَبِّبُونَهُ إليهم ويَدْعُونَهُمْ إلى الرَّحيلِ إليه من المَدِيْنَةِ، وهو الإِبْسَاسُ[1] بالأَلِفِ وإنَّمَا هو مَأْخُوْذٌ من إِبسَاسِ الحَلُوْبَةِ عندَ حِلاَبِهَا لتَدُرَّ اللَّبن، وهو أن تُجْرِيَ يَدَكَ على وَجْهِهَا وصَفحةِ عُنُقِها، كأَنَّكَ تُزَيِّن ذٰلك وتُحسِّنَه لها وتُطَيِّبُها به، ومنه قولُ عِمْرانَ بنِ حَطَّان[2]:

---

(١) هذه اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٨٩، وغريب الخَطَّابي: ٢/ ٢٣، ٢٤، ٥٥٢، والغريبين: ١/ ١٦٤، ١٦٥ (ط) مصر، والفائق: ١/ ١٠٧، والمَجمُوع المُغِيث: ١/ ١٥٨، وغريب ابن الجَوزيِّ: ١/ ٧٠، والنِّهاية: ١/ ١٢٦، وغريب الأندلسيِّ المجهولِ: ورقة: ١٨. ويراجع: جمهرة اللُّغة: ٦٩، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٣١٥، و٧/ ٢١٥، ومجمل اللُّغة: ١١٢، والمحكم: ٨/ ٢٨٠، والأفعال للسَّرقُسطي: ٤/ ٦٦، والصِّحاح، واللِّسان والتاج: (بس).

(٢) عِمْرَان بن حطَّان هٰكذا اشتُهِرَ، وهو عِمْرَان بن ظبيان، من سَدُوس، ومن ثَمَّ من بني بكر بن وائل. من مشاهير شُعراء الخَوارج ومتقدميهم في الشِّعر حَتَّى قال الأخطل: هو أشعرُ الشُّعراءِ، ولم يُحفظ أغلب شعره كغيره من شُعراء الخَوارج ولم يَصِلْ منه إلاَّ نتفٌ هنا وهناك. جمعها الدُّكتور إحسان عبَّاس ونُشرت مراراً. والبيتُ المذكور لم أجده إلاَّ هُنا وهو عَجُزُ بيتٍ، وعن المؤلِّف أنشدَهُ الحافظُ ابنُ عبدِالبرِّ في التَّمهيد: ٢٢/ ٢٢٥ هٰكذا أيضاً دون تتمَّةٍ، ويظهرُ لي ـ والله أعلمُ ـ أنَّه من شَوَارِدِ قصيدته التي قالها في رثاء أبي بلالٍ مِرْداس بن أديَّة ـ وهي جدته وأبوه حُدَير ـ وهو أحدُ بني ربيعة بن حنطلة بن مالك بن زَيْدِ مَنَاةِ بن تَميمٍ كذا قال المُبرِّدُ في «الكامل»: ١٠٨٣ قال: وفيه يقولُ:

يَا عَيْنُ بَكِّي لِمِرْدَاسٍ وَمَصْرَعِهِ ... يَارَبَّ مِرْدَاسٍ اجْعَلْنِي كَمِرْدَاسِ

تَرَكْتَنِي هَائِماً أَبْكِي لِمَرْزِئَتِي ... فِي مَنْزِلٍ مُوْحِشٍ مِنْ بَعْدِ إِيْنَاسِ

أَنْكَرْتُ بَعْدَكَ مَنْ قَدْ كُنْتُ أَعْرِفُهُ ... مَا النَّاسُ بَعْدَكَ يَا مِرْدَاسُ بِالنَّاسِ

إِمَّا شَرِبْتَ بِكَأْسٍ دَارَ أَوَّلُهَا ... عَلَىٰ القُرُوْنِ فَذَاقُوا جُرْعَةَ الكَاسِ

فَكُلُّ مَنْ لَمْ يَذُقْهَا شَارِبٌ عَجِلاً ... مِنْهَا بِأَنْفَاسٍ وِرْدٍ بَعْدَ أَنْفَاسِ

لِذَا لا أَبْعُدُ أن يكونَ هَـٰذا الشَّطرُ من شَوَارِدِهَا. واللهُ أعلمُ.

* والدَّهرُ ذُوْ دِرَّةٍ مِنْ غَيْرِ إِبْسَاسِ *

وَذَلِكَ المَعْنَىٰ أَرَادَ عَبَّاسُ بنُ نَاصِحٍ بقَوْلِهِ[1]:

وَجَـدَاْنِـيْ رَشَـأً مُسْتَنْفِـراً   كُلَّمَا مَسَّحْتَ خَدَّيهِ شَمَسْ

قال عبدُالملكِ: وَلَيْسَ يَبِسُّوْنَ من السَّيرِ، كَمَا قَالَ مَنْ لاَ يَعْرِفُ[2] التَّأْوِيلَ

---

(١) عبَّاسُ بنُ ناصحٍ من شُعراء الأندلس وفُصَحَائِهَا، وفُقَهَائِهَا أَيْضاً، بَيْتُهُ بَيْتُ عَلْمٍ، لَهُ رِحلةٌ إِلَىٰ المَشْرِقِ لقِيَ فيْها أبانُواس واجتَمَعَ بِهِ، لَهُ عند أُمَرَاءِ الأَنْدلسِ مكانةٌ عَاليةٌ. تَقَدَّم التَّعريفُ به في الجُزْءِ الأوَّل، تَعْرِيْفاً مُفَصَّلاً، فليُراجع هُناك.

(٢) يقصُدُ به أباعُبَيْدٍ بن سَلَّام ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وقد سَبَقَ للمُؤلِّف ـ عفا الله عنه ـ مثل هَـٰذِهِ العبارة في حقِّ أبي عُبَيْدٍ، وأبوعُبَيْدٍ أجلُّ وأسمَىٰ من أن يوصفَ بذٰلك، وهو بلاشك أوثقُ من المُؤَلِّفِ في نَقْلِ اللُّغةِ، وهو في الحَدِيْثِ في مُقَدِّمةِ الثِّقاتِ العُدُوْلِ وأمَّا المُؤَلِّفُ ـ ابن حَبِيْبٍ ـ فعرفنا من حاله ما ذكرناه في مقدمة الكتاب فلتُراجع هُناك، قال أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٣/ ٨٩ «قَولُهُ (يَبُسُّون) هو أن يُقالَ في زجرِ الدَّابَّةِ: بَسْ بَسْ أو بِسْ بِسْ، وأكثر ما يُقال بالفَتح، وهو صوتٌ للزَّجْرِ للسَّوقِ إذا سُقْتُ حِمَاراً أو غيره، وهو من كلامِ أهلِ اليَمَنِ، وفيه لغتان: بَسَسْتُ وأبْسَسْتُ فيكون على هذا القياس: يَبُسُّون ويَبِسُّون»

ومثلُ قَولِ أبي عُبَيْدٍ وتوجيهه رَوَاهَا ابنُ بُـكير وابنُ القاسم، وَفَسَّرها ابنُ بُكَيْرٍ بـ«يسيرون» من قولِهِ تَعَالىٰ: ﴿ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝ ﴾ فيجوز أن يكون كلامُ ابن حبيب متوجهاً إلى ابن بكيرٍ، لكنَّنا أَلِفْنَا مثل هـٰذه العبارة من المؤلِّف ـ سامحه الله وعفا عنه ـ في حقِّ أبي عُبَيْدٍ، وأنَّ ابنَ حَبِيْبٍ جعله كخُبزِ الشَّعير «يُأكلُ ويُذَمُّ». وأنا أنقُلُ لَكَ مَا قَالَ الحافظُ ابنُ عبدِالبرِّ في «التَّمهيد» ففيه تفصيلٌ لما قيل في ذٰلك. قال ـ رحمه الله ـ: «أمَّا قوله: (يبسون) فمَنْ رواه: يُبِسُّون برفع الياء وكسر الباء من أبسَّ يبسُّ على الرُّباعي فقال: معناه يزينون لهم البلد الذي جاءُوا منه، ويحبِّبونه إليهم، ويدعونهم إلى الرَّحيل إليه من المدينة، قالوا: والإبساسُ مأخوذٌ من إبساسِ الحَلُوبةِ عند حِلاَبِهَا كي تَدُرَّ باللَّبنِ، وهو أن تُجْرِيَ يَدَكَ على وَجْهِهَا وصَفْحَةِ عُنُقِهَا، كأنَّك تُزينُ ذلك عندها وتُحسِّنُهُ لها، ومنه قول عِمْران بن حَطان =

=

* والدَّهْرُ ذُو دِرَّةٍ مِنْ غَيْرِ إِبْسَاسِ *

وإلى هَـٰذا ذَهَبَ ابنُ وَهْبٍ قال: مَعنَاهُ: يُزَيِّنُون لهم الخُرُوجَ من المدينة، وكذٰلك رواية ابن وَهْبٍ: «يُبِسُّون» من الرُّباعي، وفسَّرَ ابنُ حَبيْبٍ الكلمةَ بنحو هَـٰذا التفسير، وأنكرَ قولَ من قال: إنَّها من السَّيرِ كلَّ الإنكار. وقال ابنُ بكير «يَبَسُّون» بفتح وكذٰلك روايته وفسَّره: يسيرون، قال: من قوله [تعالىٰ]: ﴿ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ﴾ يعني: سَارَتْ، وَيُقَالُ: سَالَتْ. وَذَكَرَ ابنُ حَبِيْبٍ عن مَالِكٍ مثل تفسيرِ ابن بُكَيْرٍ. وقال ابنُ القَاسِمِ عن مالكٍ: يبسون: يدعون وأظُنُّ رِوَايَةَ ابنِ القَاسِمِ بفتح اليَاء وَضَمِّ البَاءِ، وَرِوَايَةُ بن بُكَيْرٍ بِكَسْرِهَا، وَكُلُّ ذٰلك من الثُّلاثي. قال ابنُ هِشَامٍ: والبَسُّ أيضاً: المُبَالَغَةُ في فتِّ الشَّيءِ، ومنه قيلَ في الدَّقيقِ المَصْنُوْعِ بالزَّيْتِ وَنَحْوِهِ البَسِيْسُ قَال الرَّاجزُ:

* اخْبُزَا خَبْزاً وَبُسَّابَسًّا *

يريد: عَمَلاً بَسِيْساً. قال أبوعُمَرَ: وقال غيره: يَبِسُّون: يسرعون السَّير، وقيلَ: يُزْجُوْنَ دَوَابَّهُم. وَقَالَ غَيرُهُ: يبسُّون: يسألون عن البُلدان وَيَتَشَفَّون من أَخْبَارِهَا لِيَتَحَمَّلُوا إليهَا، وَهَـٰذا لاَ يَكَادُ يَعْرِفُهُ أهلُ اللُّغةِ. وأمَّا الرُّباعي فلا خلافَ فيه وفي معناه، وليس له إلاَّ وَجْهٌ وَاحِدٌ. أمَّا الثُّلاثي ففيه لغتان بَسَّ يَبِسُّ بكسر البَاء، وَيَبُسُّ بِضَمِّها، ومثلُ هَـٰذِهِ الكَلِمَةِ عندي قَتَرَ وَأَقْتَرَ فيه لغتان قَتَرَ على الثلاثي وَأَقْتَرَ على الرُّباعي، وفي الثُّلاثي لغتان في المستقبل منه يَقْتِرُ بكسرِ التَّاءِ وَيَقْتُرُ بضمِّها. وقد قُرِيءَ: ﴿لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟﴾ قُرِيءَ على الثَّلاثةِ الأَوْجُهِ (يُقْتِرُوا) من الرُّباعي، و(يَقْتِرُوا) من الثُّلاثي، و(يَقْتُرُوا) منه أيضاً. وأمَّا روايةُ يَحيىٰ بن يَحْيَىٰ في (يُبِسُّون) عند أكثر شُيُوخنا الذين اعتمدنا عليهم في التَّقْييدِ فَعَلَىٰ فَتْحِ اليَاءِ وَكَسْرِ البَاءِ من الثُّلاثي، وفسَّره: يَسِيْرُوْنَ على نَحْوِ رِوَايةِ ابنِ بُكَيْرٍ وتفسيره، وَلاَ يَصِحُّ في رِوَايَةِ يَحْيَىٰ بن يَحْيَىٰ غير هَـٰذا الضَّبط، ومَنْ رَوَىٰ في موطأ يَحْيىٰ غير ذٰلك فقد روى ما لم يَرْوِ يَحْيَىٰ، واللهُ أعلمُ. وكان ابنُ حَبِيْبٍ يُنْكِرُ روايةَ يَحْيَىٰ وَيَحْمِلُ عليه في ذٰلك، وقد رواه ابْنُ بُكَيْرٍ وابن نُافعٍ وحَبِيْبٌ وغيرُهُم كذٰلك. وَيُقالُ: إنَّ ابنَ القاسمِ رَوَاهُ (يَبُسُّون) بفتح الياء وضمِّ البَاءِ فالله أعلمُ».

وَلاَ الإعرابَ، وَلَوْ كَانَ [١٣٩] مَعْنَاهَا: يُسَيِّرُونَ النَّاسَ لَكَانَتْ يَبَسُّون النَّاسَ بنَصْبِ اليَاءِ وَرَفْعِ السِّيْنِ كَمَا قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ(١): ﴿ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ﴿٥﴾ ﴾ يَعْنِي سُيِّرَتْ الجِبَال تَسْيِيْراً، فَقَالَ: بُسَّتْ، وَلَمْ يَقُلْ أَبَسَّتْ فَافْهَمْ تَمْيِيْزَ ذٰلك بالمَعنَىٰ والإِعْرَاب.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (اللأَبةِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعِيْدِ بنِ المُسَيِّبِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ حَرَّمَ مَا بَيْنَ لاَبَتَي المَدِيْنَةِ» [٢/ ٨٨٩ رقم (١١)].

= وفي تعليقِ الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٢٩٢: «قال (ش) وَالعَرَبُ تَقُولُ ذٰلك فَيَقُوْلُوْنَ: « لا أَفْعَلُ ذٰلِكَ مَا أَبَسَّ عَبْدٌ بِناقةٍ» وَيُقَالُ: بَسَسْتُ النَّاقَةَ بَسًّا وأَبْسَسْتُهَا: إذا زَجَرْتَهَا لتَسُوقَهَا، قَالَ الخَلِيْلُ: بَسْ: زَجْرٌ للبَغْلِ والحِمَارِ، ويُقالُ: بِسْ بِسْ، ويُقالُ منه بَسَسْتُ وَأَبْسَسْتُ، فيكون مَعْنَى يُبِسُّوْنَ: يَزْجُرُونَ دَوَابَّهُمْ وَيَسُوقُوْنَهَا، . . .». ويراجع: العين: ٧/ ٢٠٤، وفعلت وأفعلت للزَّجَّاج: ١١.

وفي غريب الأَنْدَلُسِيِّ المَجْهُوْلِ: «يأتي قومٌ يُبِسُّون» يعقوبُ: ناقةٌ بَسُوسٌ: إِذَا كَانَتْ تدرُّ على الإِبْسَاسِ، أي: المُداراة والتَّسكين. أبوحاتم أَبْسَسْتُ بِهَا: إِذَا دَعَوْتُهَا للعَلَفِ، وَأَبْسَسْتُ الرَّجُلَ: إذا دَعَوْتُهُ إلى الطَّعَامِ. ، وفي الحديثِ: يَجِيْءُ قومٌ يُبِسُّون. . .» فمعنى الحَدِيْث أنهم يدعون الناسَ إلى خِصْبِ الشَّامِ واليَمَنِ ويدارونهم على إخراجهم من المَدِيْنَةِ. وَفي الحديثِ دليلٌ على ذٰلك وهو قوله: «ومن أطاعهم. . .» وذهب أبوعُبَيْدٍ ـ رحمه الله ـ إلى أنَّ (يُبِسُّون) في الحَدِيْثِ بِمَعْنَىٰ يَزْجُرُوْنَ دَوَابَّهم وَيَسُوْقُونَهَا، قَالَ السَّعْدِيُّ بسست الإبل: إِذَا سُقتها سَوْقاً لطيفاً». ويُراجع: إصلاح المنطق: ٢٧١، وفعلت وأفعلت لأبي حاتم. . . وغيرهما.

(١) سورة الواقعة.

قال عبدُالملكِ: اللَّابةُ: الحَرَّةُ[1]، وهي الأَرْضُ الَّتي أُلْبِسَتْ الحِجَارَةَ السُّوْدَ الجُرْدَ، وكَثِيْرُ اللَّابَةِ: لاَبَاتٌ، فَإِذَا كَثُرَتْ جِدًّا فَهِيَ اللُّوْبُ[2].

قَالَ عبدُالمَلكِ: وَتَحْرِيْمُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ مَا بَيْنَ لاَبَتَيْ المَدِيْنَةِ إنَّما يعني في الصَّيْدِ، ذٰلك حُرِّمَ الصَّيْدُ، فَأَمَّا في قَطْعُ الشَّجَرِ فَبَرِيْدٌ في بَرِيْدٍ، في دُوْرِ المَدِيْنَةِ كُلِّهَا[3]، كَذٰلِكَ أَخْبَرَنِيْ مُطَرِّفٌ عن مَالكٍ، وعن عُمَرَ بنِ عبدِالعَزِيْزِ.

قَالَ عَبْدُالمَلِكِ: واللاَّبَتَانِ اللَّتَانِ حُرِّمَ الصَّيْدُ فِيْمَا بَيْنَهُمَا: هُمَا الحَرَّتَانِ الغَرْبِيَّةُ الَّتي ينزلُ فيها حَاجُّ المَدِيْنَةِ فَمَنْ دُوْنَهَا إلى المَغْرِبِ. والشَّرْقِيَّةُ: مُقَابلها الَّتِي يَنْزِلُهَا حَاجُّ العِرَاقِ، وللمَدينةِ حَرَّتان أَيْضاً، حَرَّةٌ في القِبْلَة منها، وحَرَّةٌ في الجَوْفِ، وَالمَدِيْنَةُ بينَ حِرَارٍ أَرْبَعٍ[4]، فَمَا بَيْنَ هَـٰذِهِ الحِرَارِ الأَرْضُ فِي الدُّورِ

---

(١) اللَّفظة مشروحَةٌ في غَريب أَبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣١٤، والغريبين: ١٧٠٨، وغريب ابن قُتيبة: ٢/ ٤٦٤، والفائق: ٣/ ٣٣١، وغريب ابن الجَوزيِّ: ٢/ ٣٣٣، والنِّهاية: ٤/ ٢٧٤، وغَريب الحَدِيْث للأندلسيِّ المَجهول: ورقة: ٥٨. ويراجع: جمهرة اللُّغة: ٣٧٠، وتهذيب اللُّغة: ١٥/ ٣٨٢، ومجمل اللُّغة: ٧٩٧، والتَّمهيد: ٩/ ٣١١، ومعجم البلدان: ٥/ ٣، والمَغَانم المُطابة: ٣٦١، ووَفَاء الوَفَاء: ١٢٩٦. والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (لوب).

(٢) النَصُّ لأبي عُبَيْدٍ وفيه: «فهي اللاَّبُ واللُّوبُ لغتان، وأنشدَ بشر بن أبي خَازِمٍ ـ يَذْكُرُ كتيبةً ـ [ديوانه: ١٤]:

مُعَـالِيَـةً لاَهَـمَّ إلاَّ مُحَجَّـرٌ وحَرَّةُ لَيْلَىٰ السَّهْلُ مِنْهَا ولُوبُها

يريدُ: جَمع لاَبةٍ، ومثلُ هَـٰذَا في الكَلاَمِ قليلٌ، ومنه قَارَةٌ وقُوْرٌ، وَسَاحَةٌ وسُوْحٌ».

(٣) كتب النَّاسِخُ كلها ثم كشطها وكتب: «كله». ويراجع آخر هذه الفقرة.

(٤) تعليق الوَقَّشِيِّ، وغريب اليَفْرُنِيِّ يظهر أَنَّهما نَقَلاَ عن ابنِ حَبِيْبٍ.

وفي غِريب الأندلسيِّ المَجهول: «. . . يعقوب: اللأَبُ واللُّوبُ: الحرَّات، واحدها لُوبَةٌ ولاَبةٌ، ولم يَعرفِ ابنُ الأعرابي لُوْبَةَ، وفي الحَدِيْثِ: «ما بين لابتيها أهلُ بَيْتٍ أَفْقَرَ =

محرَّمٌ أَنْ يُصَادَ فيه صَيْدٌ، وَمَنْ عَصَا فاسْتَحَلَّ ذٰلِكَ فَلَيْسَ فيه جَزَاءٌ كَجَزَاءِ صَيْدِ حَرَمِ مكَّةَ، وَلٰكِنَّه آثمٌ بمَا اسْتَحَلَّ في حَرَمِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، قال: وأمَّا حَرَمُ قَطْعِ الشَّجَرِ فيها فَبَرِيْدٌ في بريدٍ في جَوَانِبِهَا كُلِّهَا.

قَالَ عبدُالملكِ: وَحِرَارُ المَدِيْنَةِ الأرْبَعِ الَّتي وَصَفْتُ لَكَ تَرْجِعُ إلى حَرَّتَيْنِ؛ غَرْبِيَّةٍ وَشَرْقِيَّةٍ؛ لأنَّ القِبْلِيَّةَ والجَوْفِيَّةَ مُتَّصِلَتَان بهما، ولذٰلك قَالَ النَّبيُّ عليه السَّلام: «مَا بَيْنَ لابَتَيْ المَدِيْنَةِ حَرَامٌ» فَجَمَعَ دُوْرَهَا كُلَّهَا في اللَّابتين، وَقَدَّرَهَا حَسَّانُ بنُ ثَابِتٍ في شِعْرِهِ إلَىٰ حَرَّةٍ وَاحِدَةٍ لاتِصَالِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ فَقَالَ[1]:

لَنَا حَرَّةٌ مَأْطُوْرَةٌ بِجِبَالِهَا بَنَىٰ العِزُّ فِيْهَا بَيْتَهُ فَتَأَثَّلا

فَجَعَلَهَا حَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ قَالَ: «مَأْطُوْرَةٌ بِجِبَالِهَا» يَعْنِي مَعْطُوْفَةً بِجِبَالِهَا لاستِدَارَةِ الجِبَالِ بِهَا، وَإِنَّمَا جِبَالُهَا تِلْكَ الحِجَارَةِ السُّوْدِ الَّتِي تُسَمَّىٰ الحِرَارَ.

قِيلَ لعبدِالمَلِكِ: هٰذَا حَرَمُ المَدِيْنَةِ وَقَدْ فَهِمْنَاهُ بوَصْفِكَ فَمَا حَدُّ حَرَمِ مَكَّةَ؟ قَالَ: حَرَمُ مكَّةَ مُخْتَلِفُ الأمَدِ في دُوْرِه، وهو مِمَّا يلي طَرِيْقَ مَكَّةَ المَدِيْنَةِ أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ أو أدنىٰ شيء[2] إلى قُرْبِ «التَّنْعِيْمِ»[3]، وَمِمَّا يَلي طريقَ العِرَاقِ

= مِنا»، وإنَّما جَرَىٰ هذا المَنطق أولاً بالمَدِيْنَةِ، وهي بينَ حَرَّتين فلمَّا تَمَكَّنَ هٰذَا الكَلَامُ جَرَىٰ عَلَىٰ أَفْوَاهِ النَّاسِ في كُلِّ بَلْدَةٍ فَصَارَ كأنَّه بين حَرَّتين، وقال أبوعُبَيْدَةَ: لُوبَةٌ ونُوبةٌ [للحرَّة] ومنه قِيْلَ للأَسْوَدِ: لُوبيٌّ ونُوبيٌّ». يراجع إصلاح المنطق: ٨٨، والزِّيادة منه.

(١) ديوان حسَّان: ١/ ٤٥ (وليد عرفات) وفيه: (المجد) (فتأهلا).

(٢) في الأصل: «شيئا».

(٣) هذا الموضع مشهورٌ جدًّا، معروفٌ بهذه التَّسمية قديماً وحديثاً وهو الآن داخل العِمْرَانِ بِمَكَّةَ شرَّفها الله، وزاد النَّوَوِيُّ في الإيضاح ٤١٤: «عند بُيُوت بني نفارٍ، علىٰ ثلاثة أميالٍ من مَكَّةَ».

ثَمَانِيَةُ أَمْيَالٍ إِلَى مَكَانٍ يُقَالُ لَهُ «المَقْطَعُ»[1]. وَمِمَّا يَلِيْ عَرَفَةَ تِسْعَةُ أَمْيَالٍ، وَمِمَّا يَلِيْ

---

(١) لم يَرِدْ في مُعجم البلدان بهذا الاسم، ولا بـ«خَلِّ المَقْطَع» كما قال الفاسيُّ وسيأتي كلامه.
وهو مستدركٌ علىٰ ياقوت ـ رحمه الله ـ في كتابه «المُشترك وضعاً...» فـ«خَلُّ» يطلق علىٰ أماكِنَ مُخْتَلِفَةٍ ذَكَرَ بَعْضُهَا ياقوتُ ولم يذكر هٰذا. وَكَذٰلِكَ لم يذكره البَكْرِيُّ في «معجمه»، ولا الحِمْيَرِيُّ في «الرَّوض المِعْطَار...» وَذَكَرَهُ المُحَدِّثُوْنَ وَالفُقَهَاءُ وشُرَّاح غَرِيْبِ الحَدِيْثِ وَأَلفاظ الفُقهاء وَالمُؤَلِّفون في المَنَاسِكِ وَمَوَاضِعِ مَكَّةَ وَتَوَارِيْخِهَا عندَ تَحْدِيْدِ الحَرَم. قال التَّقِيُّ الفَاسِيُّ في شفاءِ الغَرام ١/ ٨٩: «أمَّا حَدُّهُ من جهةِ العِرَاقِ ففيه أربعة أقوال:
أحدُها: سبعةُ أميالٍ ـ بتقديم السِّين ـ علىٰ ما ذكره الأزرقي. وثمانيةُ أميالٍ علىٰ ما ذكره ابن أبي زَيْدٍ المالكيُّ في «النَّوادر» وعشرةُ أميالٍ علىٰ ما ذكره سُلَيمان بن خَلِيْلٍ. وستَّةُ أميالٍ علىٰ ما ذكره أبوالقاسم بن خرداذبة. وذكر الأزرقيُّ أنَّ الحدَّ في هٰذهِ الجهةِ علىٰ ثنيَّة (خَلِّ المَقْطَع) فأَمَّا (خَلٌّ) فبخَاءٍ مُعجمةٍ مَفْتُوْحَةٍ. وأمَّا (المُقْطَعُ) فَبِضَمِّ المِيْمِ وفتحِ الطَّاءِ المشدَّدَة علىٰ مَا وَجَدْتُ بخطِّ سُليمان بن خَلِيْلٍ فيهما. وَوَجَدْتُ بخطِّ المُحِبِّ الطَّبَرِيِّ في «القِرَىٰ» علىٰ الخَاءِ من (خَلّ) نُقْطَةً من فَوْقٍ، وعلىٰ اللاَّم شدَّةً. وَوَجَدْتُ بِخَطِّهِ ضَبْطَ (المَقْطَع) بفتح المِيْمِ، وإسكانِ القَافِ. وَوَجَدْتُ في غيرِ مَوْضِعٍ من «تاريخ الأَزْرَقِيِّ» علىٰ الخاءِ من (خَل) نقطةً من فَوْقِهَا. وَرَأَيْتُ في «الإيضاح» للنَّووي، و«تهذيب الأسماء واللُّغات» له عوض (خَل) (جَبَل) بجِيْمٍ وَبَاءٍ مُوَحَّدة، وَلاَ يَبْعُدُ أن يكونَ ذٰلك تصحيفاً والله أعلم».
وذكر الأزرقيُّ أنَّ سببَ تسميةِ «المَقْطَعُ» بذٰلك أنَّهم قَطَعُوا منه أَحْجَارَ الكَعْبَةِ في زمن ابن الزُّبير، وَقيلَ: لأنَّهم كانُوا في الجَاهِلِيَّةِ إذا خَرَجُوا من الحَرَمِ عَلَّقُوا في رِقَابِ إِبِلِهِمْ من قُشُورِ شَجَرِ الحَرَمِ، وإنْ كَانَ رحل علق في رقبته فَأَمنُوا حيثُ توجَّهوا، وَيُقَالُ: هٰؤلاء وفْدُ الله تَعْظِيْماً للحَرَمِ فإذا رَجَعُوا فَدَخَلُوا الحرمَ قَطَعُوا ذٰلك فسُمِّي المَقْطَعَ.

يراجع من مصادر النَّصِّ المذكور: المسالك والممالك: ١٣٢، وأخبار مكة للأزرقي: ٢/ ١٣١، ٢٨٢، ٢٨٣، وتهذيب الأسماء واللُّغات: ١/ ٢/ ٨٢، والإيضاح للنَّووي: ٤١٤. قال النَّوويُّ: «ومن طَرِيْقِ اليَمَنِ أَضَاةُ لِبْنٍ، في ثنيَّةِ لِبْنٍ علىٰ سبعةِ أميالٍ».
قال: «وفي هٰذه الحُدُودِ أَلفاظٌ غَرِيبةٌ ينبغي أن تُضْبَطَ، قَوْلُهُم: بيوتُ نِفَارٍ بكسرِ النُّونِ =

طَرِيْقَ اليَمَنِ سَبْعَةُ أَمْيَالٍ إلى مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ: «أَضَاةُ لِبْنٍ». وَمِمَّا يَلِي جُدَّة عَشَرَةُ أَمْيَالٍ إلى قُرْبِ «الحُدَيْبِيَة»[1]، هَـٰكَذَا فَسَّرَهُ لي مُطَرِّفٌ عِنْدَمَا كَاشَفْتُهُ عَنْهُ. وأَخْبَرَنِيْ [١٤٠] أَنَّ الزَّنْجِيَّ[2] مُسْلِمَ بنَ خالدٍ المَكِّيَّ فَسَّرَهُ لَهُ كذٰلك.

= وبالفاءِ، وفي قَوْلِهِ: أَضَاةُ لِبْنٍ بكسرِ اللَّامِ، (الأَضَاةُ) بفتحِ الهَمْزَةِ، وبالضَّادِ المُعْجَمَةِ علىٰ وَزْنِ القَنَاةِ، وهي مستنقعُ المَاءِ و(لِبْن) بِكَسْرِ اللَّامِ وإسكانِ البَاءِ المُوَحَّدَةِ، كَذَا ضَبَطَهُ الحَافظُ أبوبَكر الحَازِميُّ في كتابه المؤلَّف في أسماءِ الأماكن. يُراجع الأماكن للحازمي: ٨١٦، وفيه: «أضاءة» مهموزةٌ؟!.

(١) في الإيضاح للنَّوويِّ ـ رحمه الله ـ: «ومن طريقِ جدّة: منقطع الأعشاش علىٰ عشرة أميال من مكة» ثم قال: «وقولهم: الأعشاش ـ بفتح الهمزة وبالشِّين المُعْجَمتين ـ جمع عُشٍ».

(٢) (الزَّنْجِيُّ) يَجُوزُ في الزَّاي الفَتْحُ والكَسْرُ حكاهُ ابنُ السِّكيت وأبوعُبَيْدٍ كذا قال المرتضىٰ الزَّبيدي في التاج (زنج) وذكر أباخالدٍ مُسْلِمَ بن خالدٍ الزَّنجيَّ المذكورَ هُنا، وقال: «القُرَشِيُّ مولاهم، وإنَّما لُقِّبَ بالضِدِّ لبياضِهِ» ويراجع: إصلاح المنطق: ٣١، وفي الأنساب لأبي سعد: ٦/ ٣٠٩، واللُّباب: ٢/ ٧٧، وتكملة الإكمال: ٣/ ٩٣... وغيرها ذكروه بفتح الزَّاي. وفي التَّوضيح لابن ناصر الدِّين: ٤/ ٢٥٠ «قلتُ: قال أبوإسحـٰق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمْلِي: سمعتُ عبدَالله بنَ مُحَمَّدِ بن عليٍّ بن طرخان يقولُ: سمعتُ أبي يقولُ: سمعتُ أبارجاء يقولُ: وذكر مسلم بن خالدٍ الزَّنجيَّ فقال: ظَلَمُوهُ حيثُ سَمَّوهُ الزَّنْجِيَّ، كان رجلاً مَحْصُوراً (محصورٌ؟) حسنَ الوَجْهِ، رواه أبوبكر الشِّيرازيُّ في (الألقاب) عن المُستَمْلِي. وقال عبدالله بن الإمام أحمد أبوعبدالرَّحمـٰن في «مسند أبيه»: حدَّثنا سُويدُ بنُ سَعِيْدٍ في سنةِ ستٍّ وعشرين ومائتين، حدَّثَنَا مُسْلمُ بنُ خالدٍ الزَّنجيُّ، قالَ أبوعبدالرَّحمـٰن: قلتُ لسُويدٍ: ولم سُمِّيَ الزَّنْجِيَّ؟ قال: كان شديدَ السَّوادِ. خرَّجه في مسند علي رضي الله عنه...» وفي كشف النِّقاب عن الأسماء والألقاب لابن الجوزي: ٢/ ٢٤٥ ذَكَرَ في سَبَبِ تلقيبه (الزَّنْجي) ثلاثةُ أقوالٍ، فذكر مَا ذَكَرَهُ الحَافِظُ ابنُ نَاصرِ الدِّين وَزَادَ: «لِحُبِّه التَّمْرَ، كما يحبُّه الزَّنج» وأورد سنداً ثُمَّ قَالَ: «كان أبيض مُشرباً حُمْرَةً، وإنَّمَا لُقِّبَ الزَّنْجِيَّ لمحبَّتِهِ التَّمْرَ، قَالَتْ جَارِيَتُهُ له ذات يوم: ما أنتَ إلاَّ زِنْجِيٌّ لأكلِ التَّمرِ، فبقي عليه هَـٰذا اللَّقب». وذكر المِزِّيُّ في =

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شرحِ (النُّهَسُ) في حَديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن زَيْدِ بنِ ثابتٍ: حينَ دَخَلَ على الرَّجُلِ بـ«الأسْوَافِ»، وقد اصْطَادَ نُهْساً فَأَخَذَهُ مِنْ يَدِهِ فأَرْسَلَهُ» [٢/ ٨٩٠ رقم (١٣)].

قال عبدُالملكِ: أَمَّا «الأَسْوَافُ» فَحَائِطٌ مِنْ حَوائِطِ المَدينةِ[١]. وأمَّا النُّهَسُ[٢] فَطَيْرٌ يُشبِهُ الصُّرَدَ إلاَّ إنَّه أَكبرُ منه؛ فَعَلَ ذٰلك لأنَّ الصَّيدَ في حَرَمِ

= التّهذيب: ٢٧/ ٥١٢، ٥١٣ الأقوال الثلاثةَ. وذكرَهُ ابنُ حبَّان في الثِّقاتِ، وقال: كان من فقهاء الحِجَازِ، ومنه تَعَلَّمَ الشَّافعيُّ الفقهَ، وإيَّاه كان يُجالسُ قبل أن يلقَىٰ مالكَ بنَ أنسٍ، وكان مُسْلمُ بنُ خالدٍ يُخْطِيءُ أَحْيَاناً. مَاتَ سَنَةَ تسع وسبعين، وقيلَ: سنةَ ثمانين ومائة. قال البُخاريُّ: منكرُ الحَديثِ، وقال النَّسائيُّ: ليس بالقويِّ. وضَعَّفه بعضُهم. يُراجع في أخباره: طبقات ابن سعد: ٥/٤٩٩، وطبقات خليفة: ٢٨٤، وعلل أحمد: ١/٣٠٢، ٢/٣١، والجرح والتَّعديل: ٨/١٨٣، وسير أعلام النُّبلاء: ٨/١٥٨، وتهذيب التَّهذيب: ١٠/١٢٨، وشذرات الذَّهب: ١/١٩٤... وغيرها.

(١) قال السُّمهودي في وفاء الوَفاء: ١١٢٥ «الأَسْوَافُ ـ بالفتح آخره فَاءٌ ـ موضعُ شاميُّ البَقيع...» ويراجع: معجم ما استعجم: ١/١٥١، وذكر حديثَ المُوَطَّأ، ومعجم البلدان: ١/١٩١، والمغانم المطابة: ١٥. قال السُّمهودي أيضاً: «قلتُ: وبعضُ الأسواف بيدِ طائفةٍ من العَرَبِ بالتَّوارثِ يعرفون بـ«الزُّيُودِ» فلعلَّهم ذريَّة زيد بن ثابت».

أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: ما قالَهُ غيرُ بعيدٍ، ويؤيِّده وتقوِّيه رواية هَـٰذَا الحديث عن زيد بن ثابتٍ نفسه، وما قيلَ: إنَّ هَـٰذا الموضع موضعُ صدقةِ زيدِ بنِ ثَابتٍ وماله. ونقلَ الفَيروزآباديُّ في «المَغَانم» عن العُباب للصَّغاني ـ يراجع العُباب: ١٩٧ (الفاء) عن غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/١٥٦.

(٢) في اللِّسان: (نهس) «ضَربٌ من الصُّرد» وَذَكَر حديثَ المُوَطَّأ، وفي النِّهاية لابن الأثير: ٥/١٣٦ «طائرٌ يشبه الصُّردَ، يديمُ تحريكَ رأسِهِ وذَنَبِهِ، يَصطادُ العَصافيرَ ويأوي إلى المَقَابرِ».

المَدِيْنَةِ مُحَرَّمٌ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ بيْتَيْ بلالٍ في حَديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن عَائِشَةَ حينَ قَالَتْ: وَكَانَ بِلاَلٌ إذا أَقْلَعَتْ عنه الحُمَّىٰ يَرفَعُ عِقْيرَتَهُ فَيَقُوْلُ(١):

---

(١) المشهورُ في الكُتُبِ أنَّ هَـٰذين البيتين لبلال رضي الله عنه، والصَّحيح ـ إن شاء الله ـ أنَّه تمثَّلَ بهما، وأنَّهما لبكر بن غَالب بن عامر بن مضاض الجُرهمي، أَنْشَدَهُمَا لما نَفَتْهُمْ خُزَاعَةَ من مَكَّةَ.

وروايتُهُ: (بَفخٍّ) كَذَا رَوَاهُ الحافظُ ابنُ عبدِالبَرِّ في التَّمهيد: ٢٢/ ١٩٢ عن سفيان بن عيينة، وَقَالَ: وَرُبَّمَا قال سفيانُ: «بوادٍ» وروايةُ «فخ» أولىٰ من رواية المؤلِّفِ؛ لأنَّ ذكرَ اسم الوادي أبلغ في الشَّوقِ، ولأنَّه ذكر بعدَه أسماء المواضع الأخرىٰ (مجنَّة) (شابة) (طفيل). وقال الحافظُ: «وروى ابنُ إسحـٰق هَـٰذا الحديثَ عن عبدِالله بن عروة، عن عروة، عن عائشة بمثل روايةِ ابن عُيَيْنَةَ سواءً في المعنىٰ إلاَّ أنَّه قال: «بفخٍ» من غَيْرِ شَكٍّ ولم يَقُلْ: «بوادٍ» قال الفَاكِهِيُّ: وَفَخٌّ: الوَادِي الذي بأصل الثَّنِيَّةِ البَيْضَاءِ إلىٰ بَلْدَحٍ. وَنَقَلَه عنه أبوعُمَر بن عبدالبرِّ وقال: هو قربُ ذي طُوىٰ، وقيلَ إنَّه وادي عرفات والأول أكثر».

أقولُ ـ وعلى الله أعتمد ـ: حدَّد مُحَقِّقُ كتاب الفَاكِهِيِّ ـ جزاه الله خيراً ـ موقع (فَخ) في هامش أخبار مكة: ٣/ ١٥٦، ٤/ ٢١٦ فقال في الموضع الأول: فَخٌّ: وَادٍ معروفٌ من أودية مَكَّة [شرَّفها الله تعالىٰ] يبدو من طريق نجد وحراء وينتهي بالحُديبية... وعند ملتقىٰ أذاخر الشَّامي بشعب بني عُبَيْدالله ويسمىٰ الوادي فخاً إلىٰ أن يصل إلى الثَّنية البَيْضَاء (بلدح) ويقالُ له اليومَ: الزَّاهرُ.

أقولُ ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: لا يُقالُ اليومَ فحسبُ، إنَّما هي تسميةٌ قديمةٌ. قال ياقوتٌ في معجم البُلدان: ٤/ ٢٣٧: «بفتح أوله وتشديد ثانيه وهو وادٍ بمكَّة، قال السَّيدُ عُلَيٌّ: «الفَخُّ وادي الزَّاهر... وذكر البيتن اللَّذين أنشدهما بلال.

=

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِيْ هَلْ أَبِيْتَنَّ لَيْلَةً بوادٍ وحَوْلِيْ إذخِرٌ وجَلِيْلُ

وَهَلْ أَرِدَنْ يَوْماً مِيَاه مِجَنَّةٍ وَهَلْ يَبْدُوَنْ لِيْ شَامةٌ وَطَفِيْلُ

فقالَ: أمَّا قَوْلُهَا: «يَرْفَعُ عَقِيْرَتَهُ» فَتَعنِي: صَوْتَهُ بالإنشَادِ، العَقِيْرَةُ: صَوْتُ الإنشادِ، وصوتُ الغِنَاءِ. وأمَّا الإِذْخِرُ: فَنباتُ أَرْضِ مَكَّةَ، وهي التي تُسمَّىٰ بالأنْدَلُسِ: تِبْنُ مَكَّةَ. وَجَلِيْلٌ: نَبَاتٌ أَيْضاً مَعْرُوْفٌ من نَبَاتِ أرضِ مَكَّةَ[1]، وأمَّا «شَامَةٌ» و«طَفِيْلٌ» فَجَبَلاَنِ من جِبَالِ أَرْضِ مَكَّةَ[2]، وإنَّما معنىٰ بَيْتَيْهِ أَنَّهُ تَمَنىٰ الرُّجوعَ إلىٰ مَكَّةَ حين اسْتَثْقَلَ حُمَّى المَدِيْنَةِ وَوَبَاءَهَا، وَذٰلك أنَّهم كَانُوا وُعِكُوا بها حِدْثان مَا قَدِمُوْهَا بِذٰلِكَ، قَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ حيْنَ سَمِعَ ذٰلِكَ:

= يراجع: الجبال والأمكنة للزَّمخشري: ١٨١ وهو الذي نقل عن عُلَيٍّ، وعُلَيٌّ هو ابن وَهَّاسٍ من أشرافِ مكَّة وأمرائِها علىٰ معرفةٍ تامَّةٍ بمواضعها، منه أفاد الزَّمخشري وعليه في مواضع الحِجَازِ في كتابه اعتمد.

و(الزَّاهر) اليوم من أحياء مكة الرَّاقية، فيه مستشفىٰ الملك عبدالعزيز، وحدائق الزَّاهر مشهورة يقام فيها احتفالات المناسبات الرسميَّة.

(١) قال الوَقَّشِيُّ في التَّعليق على المُوَطَّأ: ١/٢٩٨: «الجَلِيْلُ: هو الثُّمامُ، أهلُ الحِجَازِ يَقُوْلُوْنَ: جَليلٌ، وغيرُهُم يقولون: ثُمامٌ».

(٢) معجم البلدان: ٣/٣١٥، ٤/٣٧ وذكر البيتين في الموضع الأول، وأشار إليهما في الثَّاني، ونَقَلَ عن الخَطَّابِيِّ قَولَهُ: «كنت أحسبهما جَبَلين حتَّىٰ تبينتُ أنَّهما عينان» والمذكور في غريب الحديث للخَطَّابِيِّ: ٢/٤٣ «جبلان مشرفان علىٰ مجنَّة علىٰ بريدٍ من مكَّة، ونُقل عن أبي عَمْرٍو: وقيل: إنَّ أحدَهما بجدة، ونُقل عن الأصمَعِيِّ في كتابه «جزيرة العرب» ورخمة ماءٌ لبني الدُّئل خاصَّة، بجُبَيْل يُقال له: طَفَيْلٌ، وشَامةُ: جُبَيْلٌ بجَنبِ طَفَيْل» وجاء في تعليق الوَقَّشِيِّ أيضاً في موضع آخر: شامة، ويقالُ: شابة وهو جَبَلٌ [قال]:

كَأَنَّ ثِقَالَ المُزْنِ بين تُضَارِعٍ وشابةَ ... ... البيت»

«اللَّهُمَّ حبِّبْ إِلَيْنَا المَدِيْنَةَ كحُبِّنا مَكَّةَ وَأَشَدَّ وَصَحِّحْهَا، وَبَارِكَ لَنَا في صَاعِهَا ومُدِّها وانقُلْ حُمَّاهَا فاجْعَلْهَا في الجُحْفَةِ».

قال عبدُالملكِ: وأمَّا دُعَاؤُهُ بالبَرَكَةِ في صاعِهَا ومُدِّها فإنَّما عَنَىٰ بذٰلك طَعَامَهَا؛ لأنَّهم إنَّما يَتَبَايَعُوْنَ الطَّعامَ بالمدينةِ بالصَّاعِ والمُدِّ يقتَاتُون، كَمَا تَقُوْلُ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا في قَفيزنا وَمُدِّنا[1]، وإنَّما تَعني به الطَّعام. وأمَّا دُعَاؤُهُ بنَقْلِ الحُمَّىٰ من المَدينةِ إلى الجُحْفَةِ، فلَمْ تَزَلْ الجُحْفَةُ من يومَئِذٍ بأكثر بلادِ اللهِ حُمًّى وإنَّه ليُتَّقَىٰ شُرْبُ الماءِ من عَيْنِها الذي يُقالُ لها[2]: «عَيْنُ خُمٍّ»، وقَلَّ مَنْ يَشْرَبُ منه إلاَّ حُمَّ، وإنَّه لمُتَغَيِّرُ الطَّعْمِ وكأنَّ النَّفسَ تَعَافُهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الأَنْقَابِ) في حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن نُعيمِ بنِ عَبْدِاللهِ المُجْمِرِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «عَلَىٰ أَنْقَابِ المَدينةِ مَلاَئِكَةٌ لاَ يَدْخُلُهَا الطَّاعُوْنُ ولاَ الدَّجَّالُ» [٢/ ٨٩٢ رقم (١٦)].

قَالَ عبدُالملكِ: أَنْقَابُ المَدِيْنَةِ: فِجَاجُها التي حَوْلَهَا[3]، وَمَدَاخِلُها الَّتِي منها يُدْخَلُ إليها، وَوَاحِدُ الأَنْقَابِ: نَقْبٌ، وَهُوَ الفَجُّ.

---

(١) في الأصل: «مدينا».

(٢) في الأصل: «له».

(٣) النِّهاية: ٥/ ١٠٢ قال: «وهو جَمعُ قِلَّةٍ للنَّقْب». وفي تعليق الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٣٠١: «الأنقابُ: الطُّرُقُ في الجَبَلِ، واحدُها نَقْبٌ، والأشهرُ في جمعها: نِقَابٌ؛ لأنَّ فَعْلاً لا يُجمَعُ علىٰ أفعالٍ إلاَّ نادراً» وفي الاقتضاب لليفرُني: «قال ابنُ الأيهمِ التَّغلبيِّ:

وتَرَاهُنَّ شُذَّباً كالسَّعَالَىٰ ... يَتَطَلَّعْنَ من ثُغُورِ النِّقاب

وقال ابنُ نافعٍ والأعمشُ: هي الفجاجُ التي حولَها وخارجٌ منها».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرحِ حديثِ مالكٍ

عن ابنِ شِهَابٍ: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «لا يَجْتَمِعُ دِيْنَانِ في جَزِيْرَةِ العَرَبِ، فَأَجْلَىٰ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ اليَهُوْدَ وَالنَّصَارَىٰ من جَزِيْرَةِ العَرَبِ» [٢/ ٨٩٢ رقم (١٨)] فَمَا حَدُّ ذٰلك؟

قَالَ عبدُالملكِ: جَزِيْرَةُ العَرَبِ من أَقْصَىٰ عَدَنِ أَبْيَنَ(١) وَمَا وَالاَهَا مِن أَرْضِ اليَمَنِ كُلِّها إلى رِيْفِ العِرَاقِ في الطُّوْلِ، وأَمَّا العَرْضُ في الغَرْبِ فَمِنْ جُدَّةَ وَمَا وَالاَهَا من سَاحِلِ البَحرِ إلى أَطْرَافِ الشَّامِ وَمِصْرَ، وفي الشَّرْقِ مَا بَيْنَ

---

(١) معجم ما استعجم: ١٠٣، ٩٢٤، ومعجم البُلدان: ٤/ ١٠٠ قال البكريُّ: بكسر أوله وإسكانِ ثانيه، بعده ياءٌ معجمة باثنتين من تحتها مفتوحة، ثم نون: اسمُ رَجُلٍ كان في الزَّمن القَديمِ وهو الذي تُنسب إليه عَدَنِ إِبْيَنَ في بلِاد اليَمَنِ، هَـٰكذا ذكر سِيبويه في «الأبنية» بكسر الهمزة علىٰ وزن إفعل مع إصبع وإشفىٰ، وقال أبوحاتمٍ: سألت أباعُبَيْدَةَ: كيفَ تَقُولُ: إِبْيَنُ أو أَبْيَنُ؟ فقال: إِبَيَنُ وأَبْيَنُ جَمِيْعاً» وقال: نُسب إلىٰ رجل من حِمْيَرَ، عَدَنَ به: أي: أقامَ. ونَقَلَ عن الهَمْدَانِيِّ قولَهُ: ذُو أَبْيَنَ بنُ ذِيْ يَقْدُم بنِ الصُّوَّار بنِ عَبْدشَمْسٍ بنِ وَائل بن الغَوْثِ. . .» وفي التَّبْصير للحَافظِ ابنِ حَجَرٍ: ٦/١ «أَبْيَنُ بوزن أَحْمَدَ الذي تُنسب إليه عَدَن أَبْيَنَ هو ابن زُهير بن الهَمَيْسَع بن حِمْيَر» وفي معجم البُلدان: قالَ الطَّبَرِيُّ: سُمِّيت عَدَن وأبْيَنَ بعدن وأبين بن عَدْنَان، وَهَـٰذا عَجَبٌ، لم أرَ أحداً ذكر أنَّ عدنان كان له وَلَدٌ اسمُهُ عدن غير مَا وَرَدَ في هَـٰذا الموضع. . . ونَقَلَ أهلُ السِّير أنَّها سُمِّيت بِعَدَن بن سنان بن إبراهيم عليه السَّلام وكان أول مَنْ نَزَلَهَا. وَنَقَلَ عن الزَّجاجِيِّ عن ابنِ الكَلْبِيِّ: سُميت عدن بعدن بن سنان بن نفشان بن إبراهيم . . .». وأضيف عدن إلىٰ أبين لوجود مَواضع في بلادِ اليَمنِ تُسمَّىٰ عدن منها عدن لاعة وغيرها.

أقولُ ـ وعلى الله أعتمد ـ: ولعَدَن تاريخٌ كتبه عبدالله بن الطَّيب بامخرمة (ت٩٤٧هـ) باسم «تاريخ ثغر عدن» مطبوع.

رَمْلِ يَبْرِين[1] إلى مُنْقَطَعِ السَّمَاوَةِ[2]، فَمَا كَانَ في دَاخِلِ هَـٰذَا كُلِّه لا يترك فيه يَهُودِيٌّ ولا نَصْرَانِيٌّ، ولا مَجُوسِيٌّ. وَمكَّةُ والمَدِيْنَةُ والحِجَازُ كُلُّها في داخِلِ هَـٰذا التَّقديرِ. وَلهَـٰذا أَخْرَجَ عُمَرُ بنُ الخَطَّاب نَصَارىٰ نَجْرَان[3] من اليَمَنِ إلى سَوَادِ العِرَاقِ، وأَجْلَىٰ يَهُوْدَ خَيْبَرَ ويَهُوْدَ فَدَكَ[4] إِلَىٰ الشَّام.

---

(١) معجم ما استعجم: ١٣٨٦، ومعجم البلدان: ١/ ٩٢، ٥/ ٤٩٠. قال البكريُّ: «يَبْرِيْنُ، ويُقال: يَبْرُونَ... رملٌ معروفٌ في ديارِ بني سَعدِ بن تَميم» وقال ياقوت: «أَبْرِيْنُ بفتحِ الهمزةِ وسُكونِ الباءِ وكسرِ الرَّاءِ وياءٍ ساكنةٍ وآخره نونٌ، وهو لغة في يَبْرِين. قال أبومَنْصُوْرٍ: هو اسمُ قريةٍ كثيرة النَّخل والعُيُونِ العذبةِ بحذاءِ الأحساءِ من بني سعد بالبحرين، وهو واحدٌ علىٰ بناء الجمع حُكْمُهُ كَحُكْمِهِ في الرَّفعِ بالواوِ وفي النَّصبِ والجرِّ بالياء، وربما أعربوا نونَه وجَعَلُوه بالياءِ علىٰ كلِّ حالٍ...».

(٢) السَّماوةُ بالأصل ماءة بالبادية، ثم لكلب، ثم سُميت بها الصَّحراء التي بين الكُوفَةِ الشَّامِ. يراجع: معجم البلدان: ٣/ ٢٧٨.

(٣) بَلَدٌ مَشْهُوْرٌ بهذه التَّسْمِيَةِ إلىٰ وقتِنا، وهي من مُدُنِ المنطقةِ الجَنوبيَّة من المَملكة العربية السُّعودية الآن، حاضرةٌ مزدهرةٌ كثيرةُ السُّكَّان، مَشْهُوْرَةٌ بالزِّراعةِ.

(٤) معجم ما استعجم: ١٠١٥، ومعجم البلدان: ٤/ ٢٧٠، والرَّوضُ المِعْطَارُ: ٤٣٧، قال البكريُّ: «بفتح أوَّلِه وثانيه، معروفةٌ، بينَها وبينَ خَيْبَرَ يَومان» وإنَّما قال: معروفة لورودها بالأخبارِ والآثار وكُتُبِ السِّيرة، وكان أهل فَدَكَ قد صالَحُوا النَّبيَّ ﷺ علىٰ النِّصفِ من ثِمارها، وكانت له خالصة؛ لأنَّه لم يُوجِفِ المسلمين عليها بخيلٍ ولا ركابٍ، وكان معاوية وَهَبَهَا لمَروان ثم ارتَجَعَهَا منه سنة ثَمَانٍ وأربعين لموجدة وَجَدَها عليه، ولمَّا وليَ عُمر بن عبدالعزيز ردَّ فدك إلىٰ ما كانَتْ عليه في عَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، وكانت له خالِصَةً أيَّام إمرته تغلُّ له عشرة آلاف دينار فَتَجَافَىٰ عنها. هذا كلامُ الحميري في «الرَّوض المعطار» وهو مأخوذٌ ـ والله أعلم ـ من كلام الطبري في تاريخه.

وحول «فَدَكَ» كَلَامٌ طويلٌ يُراجع في فتح الباري: ٦/ ١٩٨، وقد ورد ذكرها في أشعار =

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شرحِ حَديثِ مالكٍ[1]

الَّذي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بن سَعيدٍ: أَنَّ عُمَرَ بنَ الخطَّابِ قَالَ: لَبَيْتٌ بِرُكْبَةَ أَحَبُّ إليَّ مِنْ عَشَرَةِ أَبْيَاتٍ بالشَّامِ» [٢/ ٨٩٧ رقم (٢٦)].

قال عبدُالملكِ: أَرَادَ عُمَرُ أَنَّ الشَّامَ وَبِيئَةٌ، كَثِيْرَةُ المَرَضِ، كَثِيْرَةُ الطَّاعُون، وأنَّ غيرَها من البُلدانِ أَصَحُّ وَأَسْلَمُ من الوَبَاءِ والمَرَضِ، فَذَمَّ لذٰلكَ الشَّامَ وَزَهَّدَ فيها وَفَضَّلَ عليها غيرَها حتَّىٰ فضَّل عليها رُكْبَةَ في بُعْدِهَا، وصِغَرِ قَدْرِهَا، ورُكْبَةُ: موضعٌ بينَ مكَّةَ والعِرَاقِ[2].

[شرحُ غَريبِ كتابِ القَدَرِ]

[من مُوَطَّأ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ[3]

= العَرَبِ، قَالَ زُهَيْرٌ [شرح ديوانه: ١٨٣]

لَئِنْ حَلَلْتَ بِجَوٍّ فِي بَنِي أَسَدٍ ... فِي دِيْنِ عَمْرٍو وَحَالَتْ بَيْنَنَا فَدَكُ

لَيَأْتِيَنَّكَ مِنِّي مَنْطِقٌ قَذَعٌ ... بَاقٍ كَمَا دَنَّسَ القُبْطِيَّةَ الوَدَكُ

(١) تأخَّرت هٰذه الفقرة عن موضعها في الأصل.

(٢) هو كما قال المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ، وقال أبوالوَليد الوَقَّشِيُّ في التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ: ٢/ ٣٠٩: «موضعٌ بينَ مَكَّةَ وَالطَّائفِ، وقيل: موضعٌ بشقِّ اليَمَنِ» وهو خَطَأٌ ظاهرٌ علَّقتُ عليه هناك فليراجع. ويراجع أيضاً معجم ما استعجم: ٢/ ٦٦٩، ومعجم البلدان: ٣/ ٧٢.
قال ياقوت: بضمِّ أوله وسكون ثانيه وباءٌ موحدة بلفظ الرُّكبة التي في الرِّجلِ والبعير وغيره».

(٣) الموطأ رواية يحيى: ٢/ ٨٩٨، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهري: ٢/ ٦٨، ورواية سويد: ٤٧٠، والاستذكار: ٢٦/ ٨٣، والتَّعليق على المُوَطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٣١١، والمنتقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٢٠٧، والقبس لابن العَرَبيِّ: ١٠٩١، وتنوير الحوالك: ٣/ ٩٢، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٢٤٢، وكشف المغطى: ٣٣٩.

الَّذِي رَوَاهُ عن أَبي الزِّناد، عن الأعرجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا تَسأَلُ المَرْأَةُ طَلاَقَ أُخْتِهَا لتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا ولتنكحَ فإنَّما لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا» [٢/ ٨٩٨ رقم (٧)].

قَالَ عَبدُالملك: يعني بأختها؛ أي: ضَرَّتها. وقوله: «لتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا» يعني: لِتَصْرِفَ حظَّ أختِهَا من زَوْجِهَا إلى نَفْسِهَا، فيكونُ لَهَا كلُّه. وقد رَوَاهُ غيرُ مالكٍ: «لتَكْتَفِيءَ صَحْفَتَهَا»[1] على معنى لِتَفْتَعِلَ، من كَفَأْتُ القِدْرَ وَغيرَهَا: إِذَا كَبَبْتَهَا وفرَّغْتَ ما فيها، وَالمَعْنَىٰ فيهما واحِدٌ على مَا فَسَّرْتُ لَكَ. وَقَولُهُ: «لتَنْكِحَ فإنَّما لَهَا الَّذي قُدِّرَ لَهَا» أَمَرَهَا أَن تَرْضَىٰ بالنِّكَاحِ على ضَرَّتها، وأَخْبَرَهَا أنَّ ذٰلك غيرُ ناقِصِهَا من رِزْقِهَا الَّذي قُدِّرَ لَهَا شَيْئاً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الجِدِّ) في حديثِ مالكٍ

[٤٢] الَّذِي رَوَاهُ عن يَزيدَ بنِ زِيَادٍ، عن مُحَمَّدِ بنِ كَعْبٍ القُرَظِيِّ، عن مُعاوية، عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، أنَّه قال: «أيُّها النَّاسُ إنَّه لا مَانِعَ لِمَا أَعْطَىٰ اللهُ، ولا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَ [اللهُ][2] ولا يَنْفَعُ ذَا الجِدِّ مِنْكَ الجِدُّ، مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهه في الدِّين» [٢/ ٩٠٠ رقم (٨)].

---

(١) قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ: «وفي رواية أخرىٰ في غير «الموطَّأ»: «لتكتفىءَ» ومعناهما واحدٌ، يقال: كفأتُ الإناء وأكفأته: إذا قلبته، وَهَـٰذَا كَلاَمٌ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّمْثِيْلِ وَالاسْتِعَارَةِ، وَحَقِيْقَتُهُ: لا تَسألُ المرأةَ زوجها طلاقَ أختِهَا؛ لتَسْتَجرَّ حَظَّها منه إلىٰ نفسها وتنفردَ به دونَها، وَلَيْسَ هُنَاكَ صَحْفَةٌ وإنَّما هُوَ مَجازٌ». ولعلَّ في الرِّواية: «تكفأ» و«تكتفىء». وفي اللِّسان: (كفأ) «الكسائيُّ: كفأتُ الإناءَ: إذَا كَبَبْتَهُ، وأكفأ الشَّيءَ: أمالَهُ لُغيَّةٌ، وأباها الأصمعيُّ». ويراجع: فعلت وأفعلت للزجَّاج: ٨٢.

(٢) عن الموطأ.

قال عبدُالملك: هو الجِدُّ ـ بكسرِ الجيْمِ ـ وهو مِنْ جِدِّ الاجتهادِ، ومعناه: لا ينفعُ ذَا الاجتِهَادِ من اللهِ اجتهادُهُ في الهَرَبِ منه، ولا في الطَّلبِ لما لم يُقْسَمْ لَهُ. وقد خَالَفَ العِرَاقيُّون في شَرْحِ ذٰلك. وزَعَمُوا أنَّه بفتح الجِيْمِ[1]، فذَهَبَ به بَعْضُهُم إلى جَدِّ البَخْتِ، إلى أنَّ المَجدودَ وَالمَحْظُوْظَ لا ينفعُهُ جدُّهُ ولا حَظُّهُ منَ اللهِ شَيئاً، وَبَعْضُهُم ذَهَبَ إلى جدِّ الرِّزْقِ وَالغِنَىٰ، و[أنَّ][2] الغِنَىٰ وَالرِّزقَ لا يَنْفَعُ مِنَ اللهِ شَيْئاً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرْحِ حَديثِ مالكٍ

الَّذي بَلَغَهُ أنَّه يُقالُ: الحَمْدُ للهِ الذي خَلَقَ كُلَّ شيءٍ كما يَنْبَغِيْ، الذي لم يُعجِّل شيئاً أناه وَقَدَرَهُ، حَسْبِيَ اللهُ وكَفَىٰ، سَمِعَ اللهُ لِمَنْ دَعَىٰ، لَيْسَ وَرَاءَ اللهِ مَرمَىٰ» [٢/ ٩٠٠ رقم (٨)].

قال عبدُالملك: يقولُ: لم يُعجل شَيْئاً وَقْتَهُ وَقَدَرَهُ إلاَّ في أَنى وقتِ الشَّيْءِ وحِيْنِهِ، تَقولُ في تَصْرِيْفِهِ[3]: قَدْ أَنَىٰ الشَّيءُ وَهُوَ يَأْنَىٰ إِنىً[2]، قَالَ

---

(١) يقصد أباعُبَيْدٍ القاسم بن سَلاَّم ـ رحمه الله ـ ومن تابعه، قال في غريب الحديث: ١/ ٢٥٧ «الجَدُّ ـ بفتح الجيم لا غيرُ» وهو الغنىٰ والحظُّ في الرِّزق. . .» وقد أطالَ الحَافظُ أبوعمر بن عبدالبر ـ رحمه الله ـ في شرح هذه اللَّفظة وأتىٰ فيها بكلِّ ما هو مفيدٌ فليُراجع من شاء ذلك كتابه التَّمهيد: ٢٣/ ٨١ـ٨٥، وقال في نهايته: «ومن روىٰ هٰذا الحديثَ بكسرِ الجِيْمِ قال: الجِدُّ: الاجتهادُ، والمعنىٰ: أنَّه لا ينفعُ ذَا الاجتهادِ في طَلَبِ الرِّزْقِ اجتهادُهُ إنَّما يأتيه ما قُدِّر لَهُ، وَلَيْسَ يرزقِ النَّاسِ علىٰ قَدْرِ اجتهادهم وَلٰكِنَّ الله يُعطِي مَنْ يَشَاءُ وَيَمْنَعُ فَلاَ مَانِعَ لما أَعْطَىٰ ولا مُعْطِيَ لما مَنَعَ وَهٰذَا وَجْهٌ حَسَنٌ، وَقولُ أبي عُبَيْدٍ في هٰذَا البَابِ حَسَنٌ أيضاً.

(٢) في الأصل: «إلىٰ».

(٣) في النِّهاية: ١/ ٧٨ «الإنا ـ بكسر الهمزةِ والقَصْرِ ـ: النُّضجُ.

النَّابغةُ الذُّبيانيُّ[1]:

تَمَخَّضَتِ المَنُوْنُ لَهُ بِيَوْمٍ أَنَىٰ ولِكُلِّ حامِلَةٍ حِمَامُ

---

(١) ملحقات ديوان النَّابغة: ٢٣٢ عن العقد الثمين: ١٧٥ والتَّوضيح والبيان: ١٠٦ ومعه:

وَلَسْتُ بِذَاخِرٍ أَبَداً طَعَاماً حِذَارَ غَدٍ لكلِّ غَدٍ طَعَامُ

ورد مصحَّفاً هَٰكَذَا: (أتىٰ) وهو موضعُ الشَّاهدِ عندَنَا، وهو تَصْحِيْفٌ فاحشٌ. ويظهرُ أنَّ الشَّاهد إِذَا ثَبَتَ أنَّه للنَّابِغَةِ فهو من شَوَارِدِ قَصِيدته التي مطلعها في ديوانه: ١٠٥

أَلَمْ أُقْسِمْ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِّي أَمَحْمُوْلٌ عَلَىٰ النَّعْشِ الهُمَامُ

وَالبَيْتُ في تفسيرِ القُرطبي: ٢٢٦/١٤ قال: «إِنَاهُ مَقْصُوْرٌ، وفي لِغاتٌ «إِنَىٰ» بكسرِ الهَمْزَةِ، قَالَ الشَّيْبَانِيُّ:

وَكِسْـرَىٰ إِذْ تَقَسَّمَـهُ بَنُـوْهُ بِأَسْيَافٍ كَمَا اقْتَسَم اللِحَامُ

تَمَخَّضَتِ المَنُوْنُ . . . . البيـت

وفي السِّيرة النَّبوية لابن هشام نسبهما إلىٰ خالد بن حق الشَّيباني فلعله هو مقصودُ القُرْطُبِيِّ، وأوردَ صَاحبُ اللِّسان البيتَ مع أبياتٍ أُخر في مواضع مختلفة من الكتاب بعضها دون نسبة وفي بعضها منسوبًا إلىٰ عمرو بن حسَّان، أحدُ بني الحارث بن هَمَّام بن مُرَّة يُخاطب امرأته لما قامت تلومُهُ لما نَحَرَ نابين لَضيفٍ نَزَلَ به اسمُهُ (إساف) وقال:

أَلاَ يَا أُمَّ عَمْرٍو لاَ تَلُومِي وأَبْقِيْ إِنَّما ذَا النَّاسُ هَامُ

على نَـابَيْـنِ بَـالَهُمَا إِسَـافٌ تَـأَوَّه طَلَّتِـي مَـا إِنْ تَنَـامُ

أَجَدُّكِ هَلْ رَأَيْتِ أَبَا قُبَيْسٍ أَطَالَ حَيَاتَهُ النَّعَمُ الرُّكَامُ

بَنَىٰ بالغَمْرِ أَرْعَنَ مُشْمَخِرًّا تَغَنَّـىٰ فِـي طَـوَائِقِـهِ الحَمَـامُ

تَمَخَّضَتِ المَنُوْنُ . . . . البيت

وَكِسْرَىٰ إِذْ تَقَسَّمَهُ بَنُوْهُ . . . . البيت

وَوَرَدَ الشِّعرُ والشَّاهدُ في مصادر كثيرة. . يطولُ بذكرها الكلام ويخرجنا عن المقصود وما ذكرتُهُ فيه كفايةٌ إن شاء الله. والطَّلَّةُ: الزَّوجةُ.

قَالَ عبدُالملك: وَهُمَا لُغَتَانِ؛ أَنَا الشَّيءِ وإناهُ بِفَتْحِ الأَلِفِ وبكسرها[1]، ومنه قولُ اللهِ عزَّ وَجَلَّ[2]: ﴿إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ يعني غير منتظرين وقتَهُ، وقد قرأها بعضُ القُرَّاءِ[3]: ﴿غَيْرَ نَاظِرِيْنَ أَنَاهُ﴾ وَهُمَا لُغَتَانِ وَمَعْنَاهُمَا واحِدٌ: وقتُهُ وَحِيْنُهُ كَمَا فسَّرتُ لَكَ.

[شَرْحُ غَرِيبِ كتابِ حُسْنِ الخُلُقِ][4]

[من موطأ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله]

---

(١) هَـٰذا صحيحٌ، يُراجع تفسير القرطبي: ١٤/٢٢٦ قال: وفيها لغاتٌ إِنَىٰ بكسرِ الهَمْزَةِ... وأَنَىٰ بفتحها، وأَناء بفَتْحِ الهَمْزَةِ والمَدُّ. قال الحُطَيْئَةُ [ديوانه: ٨٣]:

وَأَخَّرْتُ العَشَاءَ إِلىٰ سُهَيْلٍ ... أَوِ الشِّعْرَىٰ فَطَالَ بِيَ الأَنَاءُ

(٢) سورة الأحزاب: الآية: ٥٣.

(٣) لعله يقصدُ قراءةِ الأَعْمَشِ (إناءه) في البحر المحيط: ٧/٢٤٦. قال: «والأعمش: إناءه بمدَّةٍ بعدَ النُّون» ويراجع: المحرر الوجيز: ١٢/١٠٥.

(فائدة): وفي الحديث الذي وَرَدَ هُنا روايةٌ أُخرىٰ، قال أبوالوَليد الوَقَّشِيُّ: «ورَوَاهُ قومٌ: (ولا يعجل شيءٌ أناه وقدَّره) اعتقدوا في «أَنَىٰ» أنَّه فعلٌ ماضٍ من قولِ العَرَبِ أَنَيْتُ الشَّيءَ إيناءً: إذا أَخَّرتَهُ، وَمَعْنَاهُ عَلَىٰ هَـٰذا: لا يَقْدِرُ أحدٌ علىٰ تعجيلَ شيءٍ أَخَّرَهُ اللهُ، كما لا يستطيعُ تأخيرَ شَيْءٍ قدَّمَهُ اللهُ. وفي رواية القَعْنَبِيِّ: «لا يَعْجَل شيئاً آناه وقدَّره» علىٰ أن يكون آناه فعلاً ماضياً، وفي «تعجل» ضميرٌ فاعلٌ يرجعُ إِلَىٰ اللهِ. ومعناه علىٰ هَـٰذا: إنَّ الله وقت للأشياء مَواقيتَ فهو تَعَالىٰ لا يقدِّمُ منها شَيئاً قبلَ وَقتِهِ وَلاَ يؤخِّرُهُ...» وقد شَرَحَ الحافظُ أبوعمر بن عبدالبرِّ في التَّمهيد: ٢٤/ ٤٤٠ الرِّوايتين مَعاً فأجادَ وأَفَادَ وَخَتَمَ بهَـٰذَا الحَدِيْثِ كتاب «التَّمهيد» قَالَ: «والمعنىٰ كلُّه في الرِّوايتين وَاحِدٌ». جَزَىٰ اللهُ أَبَاعُمَرَ عن الإسلامِ والمُسلمين خيراً.

(٤) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/٩٠٢، ورواية أبي مصعب الزُّهري: ٢/٧٣، ورواية سُوَيد: ٤٧٢، والاستذكار: ٢٦/١١٥، والتَّعليق عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/٣٢٣، والمُنْتَقَىٰ: ٧/٢٠٨، والقَبَس: ١٠٩٥، وتنوير الحوالك: ٣/٩٤، وشرح الزُّرقاني: ٤/٩٠٢.

ـ وسألناعبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (الصُّرَعَةِ) في حديثِ مَالكٍ [١٤٣] الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعِيْدِ بنِ المُسَيَّبِ، عن أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «لَيْسَ الشَّدِيْدُ بالصُّرَعَةِ، وإنَّمَا الشَّدِيْدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ» [٢/ ٩٠٢ رقم (١٢)]. كَيفَ إعراب الصُّرَعَةِ بالتَّخْفِيفِ أو بالتَّثْقِيْلِ؟

فقال [عبدُالمَلكِ]: بالتَّثْقِيْلِ (صُرَعَةٌ) وَلَيْسَ صُرْعَةً، لأنَّ الصُّرَعَةَ بالتَّثْقيلِ[1]: هو القَويُّ، الشَّديدُ، الذي يَصْرَعُ النَّاسَ. والصُّرْعَةُ بالتَّخْفِيْفِ:

---

(١) لعلَّه يقصد بالتَّثقيل الفتحَ وعدمَ التَّسكين. لا التَّشديدَ، قال الحافظُ أبوعُمَرَ بنُ عبدِالبرِّ في التَّمهيد: ٦/ ٣٢٣ «قال ابنُ حَبِيْبٍ: الصُّرَعَةُ ـ بتثقيل الكلمة بالحَرَكَاتِ ـ معناه الذي يَصْرَعُ النَّاسَ، قال: والصُّرْعَةُ ـ بالتَّخفيفِ ـ الرَّجُلُ الضَّعيْفُ النَّحِيْفُ الذي يَصْرَعُهُ النَّاسُ حتَّىٰ لا يكادُ يثبتُ، وكذٰلك الضُّحَكَةُ ـ بالتَّثقيل ـ الذي يَضْحَكُ بالنَّاسِ، والضُّحْكَةُ ـ بالتَّخْفِيْفِ ـ الذي يَضْحَكُ منه النّاسُ». جاء في اللِّسان (صرع): «وصُرَعَةٌ: كثيرُ الصَّرع لأقرانه؛ يصرع النَّاسَ، وصُرْعَةٌ يُصْرَعُ كثيراً يَطَّرِدُ في هذا بابٌ».
أقول: ومنه الهُمَزَةُ واللُّمَزَة والسُّخرة والسُّبة والنُّومة واللُّعَنَةُ... قال الله تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١﴾ وأنشد أهلُ اللُّغة: لزيادِ الأعجمِ [في شعره: ٧٨]

إِذَا لَقِيْتُكَ تُبْدِيْ لِيْ مُكَاشَرَةً ... وَإِنْ أُغِيْبُ فَأَنْتَ الهَامِزُ اللُّمَزَهْ
مَا كُنتُ أَخْشَىٰ وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ بِهِ ... حَيْفٌ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَغْتَابَنِي غُمَزَهْ

جاء في غَريب الحَديث للأَندلسيِّ المجهولِ: ورقة: ٩٠: «... وفيه من الفقه أنَّ القُوةَ للأحلام لا للأجسام، وفي الأرواحِ لا في الأشباحِ». وفي تعليق أبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٣٢٤: «ومعنىٰ هَـٰذَا الحَدِيْثِ أنَّ قوة النَّفسِ أحسنُ من قوة الجِسْمِ، وليس في هَـٰذَا الحديثِ ما يَنْفِي أن يُسَمَّىٰ هَـٰذَا الذي يصرعُ الرِّجالَ صُرَعَةً، إنَّما معناه: أنَّ المالكَ لنفسه أحرىٰ أن يُسَمَّىٰ شَدِيْداً، وإن كَانَ الصُّرَعَةُ يُسمىٰ كذٰلِكَ، قال أبوتَّمام يمدحُ المأمونَ [ديوانه بشرح التِّبريزي: ٣/ ٢٠٩]:

=

هو الضَّعِيْفُ النَّحِيْفُ الذي يَصرَعُهُ النَّاسُ، لا يَكَادُ يَثْبُتُ حتَّى يُصْرَعَ، وَكَذٰلِكَ قالت العَرَبُ في الضُّحْكَةِ فالضُّحَكَةِ، والضُّحْكَة بالتَّخْفِيْفِ الَّذي يُضْحَكُ منه النَّاسُ، والضُّحَكَةُ بالتَّثقيل الذي يَضْحَكُ بالنَّاسِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح قولِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في حديثِ مَالكٍ

«لا تَحَسَّسُوا وَلاَ تَجَسَّسُوا» [٢/ ٩٠٧ رقم (١٥)].

قال عبدُالمَلِكِ: أمَّا قَوْلُهُ: «لا تَحَسَّسُوا» بالحاء فيعني لا يَلِي أحدُكُم استِمَاعِ مَا يَقُوْلُ فيه أخوه، ولا اطِّلاع عَوْرَةِ أخيه.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن زَيْدِ بنِ أَسلَمَ، عن عَطَاءِ بن يَسَارٍ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَقَاهُ اللهُ شَرَّ اثْنَتَيْنِ وَلَجَ الجَنَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: لاَ تُخْبِرْنا يَارَسُوْلَ اللهِ؟ فَسَكَتَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] ثُمَّ عَادَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ لِيَتَكَلَّمَ فأسكتَهُ رَجُلٌ إِلَىٰ جَنْبِهِ، فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] مَنْ وَقَاهُ اللهُ شرَّ اثْنَتَيْنِ وَلَجَ الجَنَّةَ؛ ما بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجلَيْهِ، رَدَّدَهَا ثَلاَثَ مَرَّاتٍ».

لِمَ قَالَ الرَّجُلُ: لاَ تُخْبِرْنَا يَارَسُوْلَ اللهِ؟

= والصَّبْرُ بِالأَرْوَاحِ يُعْرَفُ فَضْلُهُ ... صَبْرُ المُلُوْكِ وَلَيْسَ بِالأَجْسَامِ

وقال آخرُ:

صَبرتُ عَلَىٰ مَا لَوْتَحَمَّلَ بَعْضَهُ ... جِبَالُ شَرَوْرَىٰ أَوْشَكَتْ تَتَصَدَّعُ

أقولُ: يلاحظ أنَّ الشَّاعرَ هُنا لم يأتِ بـ«أن» بعد «أَوْشَكَ» مع أنَّ الأكثر أن يؤتىٰ بـ«أن» علىٰ ما قرَّره النُّحاة.

قال [عَبْدُالمَلِكِ][1]: خَشِيَ إِذَا أَخبرَهُم رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] بهما أَنْ يثقلَ عليهم الاحتراسُ منهما، وَرَجَاءَ إِذَا سَكَتَ عنهما أن يُوَفَّقُوا للعَمَلِ بِهِمَا، وَأَنْ يُدْرِكُوا ثَوَابَهُمَا.

- وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (اركُوا) في حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن مُسلمِ بنِ أبي مَرْيَمَ، عن أبي صَالحٍ [السَّمَّان][2]، عن أَبي هُرَيْرَةَ أَنَّه قال: «تُعرَضُ أعمالُ النَّاسِ كلَّ جُمعةٍ مرَّتين؛ يومَ الاثنين، ويومَ الخميسِ، فَيُغْفَرُ لكلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إلاَّ عَبْداً بَيْنَهُ وبَيْنَ أَخِيْهِ شَحْنَاءُ فيُقالُ: اتْرُكُوا هَـٰذَيْنِ حتَّى يَفِيْئَا، أَوِ ارْكُوا هَـٰذَيْنِ حتَّى يَفِيْئَا» [٢/ ٩٠٩ رقم (١٨)].

قَالَ عبدُالملكِ: مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ عندَ العَرَبِ، تَقُوْلُ: رَكَوْتُ بمعنى تَرَكْتُ[3].

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) عن «الموطأ».

(٣) الفائق: ٢/ ٨٢، والغريبين: ٧٧٦، وغريب ابن الجَوزي ١/ ٤١٣، والنِّهاية: ٢/ ٢٦١ ويُراجع: الجَمهرة: ٢/ ٧٩٩، وتهذيب اللُّغة: ١٠/ ٣٤٨، ومُجمل اللُّغة: ٣٩٥، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (ركو).

قال الزَّمَخْشَرِيُّ في الفائق: «قيل معناه: أخِّروهما، من ركوته اركوه: إذا أخرته، عن ابن الأعرابي، وعندي أنَّه من الرَّكو بمعنى الإصلاح، قال سُوَيْدُ بنُ كُرَاع:

فدَعْ عَنْكَ قَوْماً قَدْ كَفَتْكَ شُئُونَهُمْ ... وَشَأْنُكَ أَنْ لا تَرْكُهُ مُتَفَاقِمُ

أي: أصلِحُوا ذاتَ بينهما حتَّىٰ يقعَ بَيْنَهُمَا الصُّلْحُ. وفي النِّهاية: «وفي روايةٍ: «اتْرُكُوا هَـٰذَين» من التَّرْكِ، ويُرْوَىٰ: «ارْهَكُوا هَـٰذين» بالهَاءِ أي: كلِّفوكهما وألزِمُوهما، من رَهَكْتَ الدَّابةَ إذا حَمَلْتَ عليها في السَّير وَجَهَدْتَهَا». ومن أغرب شُرُوحِ هـٰذه اللَّفظةِ شرح أبي الوليد الوَقَّشِيِّ في «التَّعليق على الموطأ» حيث قال: «معنىٰ اركو: ارجو، ومعنَاه كمعنىٰ أرجأْتُ =

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أبي حَازمِ بنِ دِيْنَارٍ، عن أَبي إِدْرِيْسَ الخَوْلاَنِيِّ حينَ قَالَ[1]: دَخَلْتُ مَسْجِدَ دِمشقَ فإذا أنا بفَتىً [شاب] [١٤٤] بَرَّاقِ الثَّنايا، وإذا النَّاسُ مَعَهُ، وإذا اختَلَفُوا في شَيْءٍ أَسنَدُوا إِلَيْهِ، وَصَدَرُوا عن رَأْيِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ، فَقِيْلَ لي: هَـٰذَا مُعَاذُ بنُ جَبَلٍ» [٢/ ٩٥٣ رقم (١٦)].

ما يُرِيدُ بِقَولِهِ: «برَّاقِ الثَّنَايَا»؟

قال عبدُالملكِ: يُرِيْدُ: إنَّه كثيرُ التَّبَسُّمِ، ضَحُوْكُ السِّنِّ، سَهْلُ الوَجْهِ وَالخِلْقَتَين.

[شرح غَريبِ كتابِ اللِّباسِ][2]

[من موطَّأ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

= الأمر وأرجيتُهُ وكأنَّ صاحبَ هذه اللُّغة كان ألثغ اللِّسان، فصيَّر الجيمَ كافاً كما صيَّرها بعضُ اللُّثْغ قافاً، فقال: اللُّقام أراد اللِّجام، وَحَكَىٰ بعضُ اللُّغويين أركنته الأمرَ أي: ألزمته إيَّاهُ، فيكون المعنىٰ علىٰ هَـٰذَا: ألزِمُوا هَـٰذَين ذنوبهما حتَّىٰ يفيئا أي: يرجعا إلىٰ ما كانا عليه من التَّوَاد».

أقول ـ وعلى الله أعتمدُ ـ: اللُّغة التي تُعْتَمَدُ وتُبْنَىٰ عليها القَوَاعِدُ هي اللُّغةُ الصَّحيحةُ السَّلِيْمَةُ، لا المحرَّفةُ عن جهتها، كما لا تُعتمد إلاَّ لُغة العُقلاءِ الأَصِحَّاءِ.

(١) هَـٰذَا الحديثُ من كتابِ الشِّعر كان حقُّه أن يذكَر هُناك ولكنَّ الناسخ قدَّمه، ولم أتبين هَـٰذَا إلاَّ بعد طبع أصولِ الكتاب.

(٢) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٩١٠، ورواية أبي مُصعب الزُّهري: ٢/ ٨٠، ورواية سُوَيْدٍ: ٤٩٠، والاستذكار: ١٦/ ١٦١، والتَّعليق عَلَى المُوطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٣٢٧، والمُنتقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٢١٨، والقَبَس: ١١٠٠، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٠١، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٢٦٧، وكشف المغطَّىٰ: ٣٤٧.

الَّذِي رَوَاهُ عن أيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عن مُحَمَّدِ بن سِيْرِيْنَ: أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قَالَ: «إذَا وَسَّعَ اللهُ عَلَيْكُمْ فَأَوْسِعُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ، جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ» [٢/ ٩١١ رقم (٣)].

قَالَ عبدُالملكِ: يَعني بِقَوْلِهِ: «جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْه ثيابَهُ» لَبِسَ رَجُلٌ أَحْسَنَ ثِيَابَهُ وَأَظْهَرَ نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْهِ في لِبَاسِهِ، ونَهَىٰ عن التَّقَشُّعِ في اللِّبَاسِ لِمَنْ وَجَدَ مَلْبَساً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حَدِيثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَن عُمَرَ بنِ الخَطَّاب: أَنَّه قَالَ: إنِّي لأُحِبُّ أَنْ أَنْظُرَ إلى القَارِىءِ أَبْيَضَ الثِّيَابِ» [٢/ ٩١١ رقم (٢)].

قال عبدُالمَلكِ: يعني بالقَارِىءِ: العَابدَ، وَالعَالمَ، كِلاَهُما يُسمَّىٰ قارئاً، وَالكَثيرُ: قُرَّاءٌ ويعني بقَوْلِهِ: «أبيضَ الثِّيَابِ» نقيَّ الثِّيَاب، حَسَنَ المَلْبَسِ، وكَرِهَ التَّقَشُّعَ للعَابِدِ والعَالمِ، وقد بَلَغَنِيْ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قال: «من حَسَبِ الرَّجُل نَقَاءُ ثَوْبَيْه».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا ينظُرُ اللهُ يومَ القِيَامَةِ إلى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلاَءَ» [٢/ ٩١٤ رقم (١١)].

قَالَ عبدُالمَلكِ: الخُيَلاَءُ: العُجْبُ والكِبْرُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ حَديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن مُسْلِمِ بنِ أَبِي مَرْيَمَ، عن أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، مَائِلاتٌ مُمِيْلاَتٌ، لا يَدْخُلنْ الجَنَّةَ

ولا يَجِدْنَ رِيْحَهَا، وريحُها يُوْجَدُ [من][1] مَسِيْرَةِ خَمْسِمِائة سَنَةٍ» [١٤٥] [٢/ ١٩٣ رقم (٧)].

قَالَ عبدُالمَلكِ: يعني بقَوْلِهِ: «نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ» أنَّهنَّ يَلْبَسْنَ الخَفِيْفَ الَّذي لا يُوَارِي ما تَحْتَهُ، أو الرَّقيقَ الضَّيِّقَ[2] الذي يَلْتَطِي فيَصِفُ مَحَاسِنَهنَّ، فهُنَّ كاسِيَاتٌ من أَجْلِ مَا عَلَيْهِنَّ منه، عَارِيَاتٌ من أَجْلِ أنَّه لا يُوَارِي مَحَاسِنَهُنَّ إذَا خَرَجْنَ، وإنَّما يُكْرَهُ للنِّساءِ لِبَاسُ مثلِ هَـٰذَا إِذَا خَرَجْنَ أَو دَخَلَ عَلَيْهِنَّ أَحَدٌ من الرِّجالِ، فأمَّا في بُيُوتِهِنَّ، أو عندَ أزواجِهنَّ فلا حَرَجَ في ذٰلِكَ. قال: وأمَّا قَوْلُهُ: «مَائِلاَتٌ» فيعني أنهنَّ يَتَمَايَلْنَ في مَشْيِهِنَّ وَيَتَبَخْتَرْنَ حَتَّى يَفْتِنَّ مَنْ مَرَرْنَ بهِ مِنَ الرِّجَالِ[3]. وَقَوْلُهُ: «مُمِيْلاَتٌ» يعنِي مُمِيْلاَتٍ من أَطَاعَهُنَّ وَفُتِنَ بِهِنَّ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَتَأْوِيْلُ حَدِيْثِ مَالكٍ الآخرَ داخِلٌ في هَـٰذَا التَّفسيرِ أَيْضاً. قَوْلُهُ: «رُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنْيَا عَارِيةٌ يَوْمَ القِيَامَةِ».

[شرحُ غريبِ كتابِ صفةِ النَّبِيِّ ﷺ][4]

[من موَطَّأ مالكِ بنِ أَنَسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ (اشتمالِ الصَّمَّاءِ) في حَدِيثِ مالكٍ

---

(١) عن الموطأ.

(٢) في الأصل: «الصَّفيق».

(٣) في المُنتقىٰ: ٧/ ٢٢٤عن ابن حَبِيْبٍ.

(٤) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٩١٩، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهري: ٢/ ٩١، ورواية محمد بن الحَسن: ٣٣٤، ورواية سُوَيْدٍ: ٤٩٥، والاستذكار: ٢٦ /٢٢١، والتَّعليق على المُوطَّأ: ٢/ ٣٣٥، والمنتقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٢٣٠، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٠٦، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٢٧٩.

الَّذِي رَوَاهُ عن أَبي الزُّبَيْرِ، عن جَابرِ بنِ عبدِاللهِ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ: «نَهَىٰ أَنْ يأكلَ الرَّجلُ بالشِّمالِ، وَأَنْ يَمشيَ في نَعْلٍ وَاحدٍ، وَأَنْ يَشْتَمِلَ الصَّمَّاءَ، وَأَنْ يحْتَبِيَ في ثَوْبٍ وَاحدٍ كَاشِفاً عَنْ فَرْجِهِ» [٢/ ٩٢٢ رقم (٥)].

مَا تَفسيرُ اشتِمَالِ الصَّمَّاءِ؟

قال [عَبْدُالمَلِكِ][١]: هُوَ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجلُ طَرَفَيْ ثَوبِهِ إِذَا اشتَمَل بِهِ[٢] فَيُلْقِيْهِمَا على عَاتِقِهِ الأَيْسَرِ، فَيَصِيْرَ جَانِبُهُ الأَيْسَرُ مَكْشُوْفاً لَيْسَ عَلَيْهِ من العِطَافِ شَيءٌ فَيَنْكَشِفَ فَرْجُهُ، فتِلْكَ الصَّمَّاءُ التي نُهِيَ عنها، وَذٰلك إِذَا لَمْ يَكُنْ تَحْتَهَا ثَوْبٌ غَيْرُهُ، لاَ قَمِيْصٌ، وَلاَ سَرَاوِيْلَ، وَلاَ إِزَارَ يَتَّزِرُ بِهِ؛ لأَنَّ العَوْرَةَ عِنْدَ ذٰلِكَ بَادِيَةٌ حتَّى يُخالفَ بينَ طَرَفَيْ ثَوْبِهِ الَّذي اشتَمَلَ به فيُلْقِي الطَّرَفَيْن جَمِيْعاً مُخَالِفاً بَيْنَهُمَا عَلَىٰ عَاتِقَيْهِ جَمِيْعاً، فَإِذَا فَعَلَ ذٰلِكَ لَمْ تَكُنْ صَمَّاءَ؛ لأَنَّ العَوْرَةَ حِيْنَئِذٍ مَسْتُوْرَةٌ بِالغِطَاءِ من كِلاَ[٣] جَانِبَيْهِ.

قال عبدُالملك: ولا بأسَ باشْتِمَالِ الصَّمَّاءِ عَلَىٰ قَمِيْصٍ أَوْ عَلَىٰ سَرَاوِيلَ أو عَلَىٰ إِزَارٍ قد اتَّزَرَ بِهِ؛ لأَنَّ العَوْرَةَ مَسْتُوْرَةٌ بغَيْرِ الصَّمَّاء، كَذٰلِكَ أَخْبَرَنِي مُطَرِّفٌ عن مَالِكٍ: أَنَّه أَجَازَهُ عَلَىٰ ثَوْبٍ، كَمَا كَرِهَ أن يحْتَبِيَ الرَّجُلُ في ثَوْبٍ واحدٍ ليس تَحتَه غيرُهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الجَرْجَرَةِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن نَافِعٍ، عن أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَشْرَبُ في آنيةِ الفِضَّةِ إِنَّما يُجَرْجِرُ في بَطنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ» [٢/ ٩٢٤ رقم (١١)]

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) شرحها بتفصيل أدق الحافظ أبوعمر بن عبدالبرِّ في «التَّمهيد» ١٢/ ١٦٧، ١٨/ ٣٥.

(٣) في الأصل: «كلتا».

قال عبدُالملك: يَعْنِي بالجَرْجَرة: صَوْتَ وُقُوْعِ [١٤٦] المَاءِ في الجَوْفِ[١]، ومنه قِيْلَ للبَعِيْرِ إِذَا صَاحَ: هُوَ يُجَرْجِرُ؛ قَالَ الأَغْلَبُ العِجْلِيُّ ـ وَهُوَ يَصِفُ فَحْلاً بِهٰذَا ـ[٢]:

---

(١) اللُّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٥٣، وغريب ابن قُتيبة: ١/ ٤٣١، وغريب الخطَّابي ٣/ ٢٦٤، والغريبين للهروي: ١/ ٣٤٤ (ط) مصر، والفائق: ١/ ٢٠٢، والنِّهاية: ١/ ٢٥٥، وغريب الحديث للأندلسيِّ المجهول: ورقة: ٢٨. ويراجع: جمهرة اللُّغة: ١/ ١٨٢، ومجمل اللُّغة: ١/ ١٧١، وتهذيب اللُّغة: ١٠/ ٤٧٩، والتَّمهيد: ١٦/ ١٠٤، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: «جرجر».

قال الحافظُ أَبُوعُمَرَ بنُ عبدالبرِّ ـ رحمه الله ـ في التَّمهيد: «أمَّا الجَرْجَرَةُ في كَلَامِ العَرَبِ فمعنَاها هَديرٌ يُرَدِّدُهُ الفَحْلُ وُيُصَوِّتُ به ويُسْمَعُ من حَلْقِهِ، والمَقْصُودُ هَهُنا إلىٰ صوتُ جَرْعِهِ إذا شَرِبَ، قال الشَّاعرُ ـ يَصِفُ فَحْلاً من الإبلِ ـ:

* وهو إِذَا جَرْجَرَ ... ... *

وقال امرؤُ القَيْسِ بن حُجْرٍ: [ديوانه: ٩٥]

* إِذَا سَافه العَوْدُ النَّباطيُّ جَرْجَرَا *

وأمَّا قَوْلُهُ في الحَدِيث: «يُجَرْجِرُ في بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ» فإنَّما معناه الزَّجْرُ والتَّحذيرُ والتَّحريمُ، فجاء بهٰذا اللَّفظ كَمَا قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا﴾...».

(٢) الأَغْلَبُ العِجْلِيُّ سَبَقَ التَّعريفُ به، والأبيات في شعره الذي جمعه الدكتور نوري حمُّودي القيسي ونشره في (شعراء أمويُّون): ٤/ ١٥٠. وقال أبوعُبَيْدٍ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في غريب الحَديثِ: ١/ ٢٥٣: «وَيُقال: إنَّه لدُكَيْنٍ». وعن أبي عُبَيْدٍ في مَصَادر أخرىٰ منها «تاج العروس» وغيره. ودُكَيْنٌ هو بن رَجَاءِ الفُقَيْمِيُّ رَاجِزٌ أمويٌّ، وهو فارسٌ من فرسان عصره، وفد علىٰ الوليد بن عبدالملك، ويُعرف بـ «دكين الرَّاجز» ليفرِّق بينه وبين دُكَيْنِ بن سَعْدٍ الدَّارِمِيِّ شاعرٌ أمويٌّ أيضاً (ت١٠٩ هـ) وهو معاصرٌ له كما تَرَىٰ؛ إذ تُوفي الرَّاجزُ سنة =

وهْوَ إذَا جَرْجَرَ عندَ الهَبِّ

جَرْجَرَ في حَنْجَرَةٍ كالحُبِّ

وَهَامَةٍ كالمِرْجَلِ المُنْكَبِّ

وقال رُوَيْعِي الإبلِ النُّمَيْرِيُّ[1]:

فَسَقَوا صَوَادِيَ يَسْمَعُونَ عَشِيَّةً ... لِلْمَاءِ فِيْ أجْوَافِهِنَّ صَلِيْلاَ

- **وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرحِ حَدِيْثِ مالكٍ**

الَّذِي رَوَاهُ عن أبي الزُّبير، عن جابرِ بن عبدِالله: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: المُؤمِنُ يأكُلُ في مِعىً واحدٍ، والكافرُ يأكُلُ في سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ» [١/ ٩٢٤ رقم (٩)]

فقال [عبدُالمَلكِ]: هَـٰذا تمثيلٌ في قلَّة الأكْلِ وكثرتِهِ، وليس تأويلُهُ أَنْ يَكُوْنَ للكَافرِ سَبعةُ أَمْعَاءٍ، وللمُؤْمِنِ[2] معىً واحدٌ، إنَّما هو معىً واحدٌ للكَافرِ والمُؤمنِ[2]، ولـٰكنَّه إنَّما أَرَادَ أنَّ المُؤْمِنَ يُسمِّيَ اللهَ عَلَىٰ طَعَامِهِ فَتكُوْنُ فيه

= ١٠٥هـ. لهما أخبارٌ، وحكاياتٌ، وأشعارٌ، وأرجازٌ أيضاً.

والأبيات المذكورة أنشدها أبوالوليد الوَقَّشِيُّ، واليَفْرُنِيُّ في غَرِيبَيهما، وهي في العين: ١/ ٨٦، وجمهرة اللُّغة: ١/ ١٠٧، والمقاييس: ١/ ٤١٣، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج (جرجر) وغيرها و(الهَبُّ) هَيَاجُ الفَحلِ عندَ السِّفادِ. قال ابنُ سِيْدَهَ: «وهَبَّ الفحلُ من الإبل وغيرُها يَهُبُّ هِبَاباً وهَبِيْباً، واهتبَّ: أراد السِّفاد». يراجع: المحكم لابن سيده: ٤/ ٧٨، وعنه في اللِّسان: (هبب) (والحُبُّ) الجرَّةُ الضَّخمةُ كما جاء في اللِّسان (حبب) وهو الذي يُسمَّىٰ اليوم في بلادنا (نجد) وما حولها خاصَّةً الزِّيرُ وهو كالجرَّةِ العَظِيْمَةِ من الفُخَّار، ولايزال يطلقُ عليه في المنطقة الشَّرقيَّة من المملكة العربيَّة السُّعودية وما جاورها من دول الخليج العربي (حِبٌّ) هـٰكذا لكنَّه بكسرِ الحاءِ و(المِرْجَلُ) القِدْرُ الذي يطبخُ به.

(١) ديوان الرَّاعي النُّميري: ٢٢٣.

(٢) في الأصل: «المسلم» والمؤمن لفظ الحديث.

البَرَكَةُ، فَيَكْفِيْهِ مِنْ أَجْلِ ذٰلِكَ ما لا يَكْفِي الكافرَ الَّذي لا يُسَمِّي اللهَ، ولا يُبَارِكُ لَهُ في طَعَامِهِ، هَـٰذَا مَعْنَاهُ وَتَأْوِيْلُهُ وَمَذْهَبُهُ.

فَإِنْ قِيْلَ: إنَّه قد يَكُوْنُ مِنَ المُؤْمِنِ مَنْ هُوَ كَثِيْرُ الأكلِ، ومِنَ الكافرِ مَنْ هو قليلُ الأكلِ، فَتِلْكَ غرائزُ في النَّاسِ[1]. فَلَوْ كَانَ ذٰلِكَ المُؤْمِنُ الأَكُوْلُ عَلَىٰ مَا جَعَلَ اللهُ لَهُ من البَرَكَةِ في طَعَامِهِ لتَسْمِيَةِ اللهِ كافراً؛ فرُفِعَتْ البَرَكَةُ عنه لكُفْرِهِ وَلِتَرْكِهِ تَسْمِيَةَ اللهِ عَلَىٰ طَعَامِهِ كَانَ أَكْثَرَ لأكله، ولَو كَانَ الكَافِرُ الذي غَرِيْزَتُهُ قلةُ الأكل مُؤْمِناً فَسَمَّى اللهَ عَلَىٰ طَعَامِهِ وَنَالَتْهُ بَرَكَةُ التَّسْمِيَةِ لَنَقَصَ أَكْلُهُ بَعْدَ إِيْمَانِهِ مِنْ أَجْلِ إنَّ البَرَكَةَ في طَعَامِهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (تَخْمِيْرِ الإنَاءِ) في حَدِيْثِ مَالِكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أبي الزُّبير، عن جَابِرِ بن عَبْدِاللهِ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «أَغْلِقُوا البَابَ، وأَوْكُوا السِّقَاءَ، واكْفِؤُا الإنَاءَ، أو خَمِّرُوا الإنَاءَ، أَطْفُوا المِصْبَاحَ؛ فإنَّ الشَّيطانَ لا يَفْتَحُ غَلَقاً، ولا يَحُلُّ وِكاءً، ولا يَكْشِفُ إناءً، وإنَّ الفُوَيْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَىٰ النَّاسِ بُيُوتَهُم» [٢/ ٩٢٨ رقم (٢١)].

قال عبدُالملك بن حَبِيبٍ: التَّخْمِيْرُ: التَّغْطِيَةُ[2]، ولذٰلك سُمِّيَ خِمَارُ المَرْأَةِ خِمَاراً؛ لأنَّه يُغَطِّي وَيُواري، وَإِنَّما اشتُقَّ خِمَارُ المَرْأَةِ وَتَخْمِيْرُ الإناءِ من الخَمْرِ، والخَمْرُ: كلُّ ما وَارَىٰ من حَجَرٍ أو شَجَرٍ أو غَيْرِهِ. ومثلُهُ الحَدِيْثُ

---

(١) كذا في الأصل، وَكَأَنَّ في الكلام انقطاعًا، فَكَانَ حقُّه أن يقولَ: «فالجوابُ» أو «قيلَ..» أو ما أشبه ذلك.

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٣٩، والفائق: ١/ ٣٩٥، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٣٠٥، والنهاية: ٢/ ٧٧، وغريب الحديث للأندلسي المجهول: ورقة: ٥٠. ويُراجع: العين: ٤/ ٢٦٢، ومختصره: ١/ ٤٥٤، وجمهرة اللُّغة: ٥٩١، ومجمل اللُّغة: ٣٠٢، وتهذيب اللُّغة: ٧/ ٣٧٤، والتَّمهيد: ١٢/ ١٧٧، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (خمر)، وفتح الباري: ١٠/ ٨٨.

الَّذي حَدَّثَنِي إِسْحَـٰق بنُ صَالِحٍ[1]، عن ابن [١٤٧] لَهِيْعَة، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ المَكِّيِّ، عن جَابرِ بنِ عبدِالله: أَنَّ أباحُمَيْدٍ السَّاعدِيَّ أَتَىٰ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ بقِدْحِ لَبَنٍ من البَقِيْعِ لَمْ يُخَمِّرْهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: فَهَلاَّ خَمَّرتَهُ وَلَوْ بعُودٍ تَعْرِضُهُ عليه»[2].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قَوْلُهُ: «أَوْكُوا السِّقَاءَ» فإنَّ الإِيكَاءَ: الشَّدُّ والسَّتْرُ. وَالخَيْطُ الذي يشدُّ به السِّقاءُ هو: الوِكاءُ، ومنه حَدِيْثُ مَالكٍ في (اللُّقَطَةِ): «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا» فوُكَاؤُها: الخَيْطُ الَّذِي رُبِطَتْ بِهِ، وعِفَاصُهَا: الخِرْقَةُ الَّتِي لُفَّتْ فِيْهَا. وأمَّا قَولُهُ: «فإنَّ الفُوَيْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَىٰ النَّاسِ بُيُوتَهُمْ» فيعني بالفُوَيْسِقَةِ الفأرةَ، وتُضْرِمُ: تُشْعِلُ وتُحْرِقُ، وَذٰلك أَنَّها تأتي فَتِيْلَةَ المِصْبَاحِ مُصْبَاحِ الزَّيْتِ فتُشْعِلُهَا من القِنْدِيْلِ فَتذْهَبُ بها إلى مَوْضِعِهَا من سَقْفِ البيتِ فيَضطرِمُ السَّقْفُ منها إذَا لَمْ تَطْفَأْ، فَذٰلِكَ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: «تُضْرِمُ عَلَىٰ النَّاسِ بُيُوتَهُم» يَعْنِي تُحْرِقُ وتُشْعِلُ[3].

---

(١) لم أَجِدْ تَرْجَمَتَهُ في مَصَادِرِي، وَنَقَلَ عنه المُؤَلِّفُ في كتابه التُّحف.. (صفة الفردوس) عن ابن لَهِيْعَةَ أيضاً.

(٢) الحديثُ دونَ سندٍ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٢٣٩، والنِّهاية: ٢/٧٧ وغيرهما، وهو بسنده لَكِنْ عن ابن وَهْبٍ عن ابن لَهِيْعَةَ، واللَّيثِ عن أبي الزُّبَيْرِ المَكِّيِّ في التَّمهيد: ١٢/١٧٨.

(٣) نقله الحافظُ ابن عبدِالبرِّ عن ابن وَهْبٍ وابن عمران الأخفش قال: «قال ابنُ وَهْبٍ: وأمَّا قوله: «الفُوَيْسِقَةُ تُضْرِمُ علىٰ النَّاس بيتَهُم» فإنَّما تَحْمِلُ الفَتِيْلَةَ وهي تَتَّقِدُ حتَّىٰ تجعلَها في السَّقفِ، وقال أحمد بن عِمْرَان الأَخفش: الفُوَيْسِقَةُ: الفَأْرَةُ. وَقَوْلُهُ: «تُضْرِمُ علىٰ النَّاس بيتهم» تشعلُ البيتَ عليهم بالنَّارِ، وذٰلك أنَّها إِذَا تناولتْ طَرَفَ الفَتِيْلَةِ وفيها النَّارُ فلعلَّها تمرُّ بثيابٍ أو بحَطَبٍ فتشعل النَّارَ فيها فَيَلْتَهِبُ البيتُ علىٰ أَهْلِهِ، وقد أَصَابَ ذٰلك أهل بيتٍ بالمدينةِ، فَذُكِرَ ذٰلِكَ لِرَسُوْلِ اللهِ ﷺ من الغَدِ فَقَالَ: إنَّ هَـٰذِهِ النَّارَ عَدُوٌّ لَكُمْ فَإِذَا نِمْتُمْ فَأَطْفِئُوها عنكم. قال حدَّثنا بذٰلك أبوأُسامةَ، عن يَزِيْدَ بنِ أبي بُرْدَةَ، عن أَبِي مُوْسَىٰ، عن =

وَقَدْ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بنُ مَعْبَدٍ[1]، عن الفُضَيلِ بن عِيَاضٍ، عن أَبي الزُّبير، عن جَابرِ بنِ عبدِالله: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «خَمِّرُوا آنِيَتَكُمْ، وأَوْكُوا أَسْقِيَتَكُمْ، واجْفُوا أَبْوَابَكُمْ، وأَطْفِؤُوا سُرُجَكُمْ، فإنَّ الشَّيطانَ لا يَحُلُّ وِكَاءً، ولا يَكْشِفُ إِنَاءً، ولا يَفْتَحُ غَلَقاً، وإنَّ الفُوَيْسِقَةَ تُضْرِمُ على أَهْلِهَا، وَأَكْفِتُوا فَوَاشِيَكُمْ وَصِبْيَانكُمْ وأَهْلِيكُمْ حِيْنَ تَغْرُبَ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحْمَةُ العِشَاءِ[2]

= النَّبِيِّ ﷺ».

(١) تقدَّم ذكره.

(٢) أي شدَّةُ سَوَادِهِ، جاء في اللِّسان (فَحَمَ): «وَفَحْمَةُ اللَّيل أَوَّلُهُ، وقيلَ: أشدُّ سَوَادِهِ، وقيل: فَحْمَتُهُ ما بينَ غُرُوبِ الشَّمسِ إلىٰ نَوْمِ النَّاسِ سُمِّيَتْ بذٰلك لِحَرِّها؛ لأنَّ أَوَّل اللَّيلِ أَحَرُّ من آخِرِهِ، ولا تَكُوْنُ الفَحْمَةُ في الشِّتاءِ، وجَمْعُهَا فِحَامٌ وفُحُومٌ مثل مأنةٍ ومؤون قال كُثَيِّرٌ [ديوانه: ١٤٦]:

تُنَـازِعُ أَشْـرَافَ الإِكَـامِ مَطِيَّتِـيْ   مِنَ اللَّيْلِ سِيْجَاناً شَدِيْداً فُحُوْمُهَا

ويجوز أن يكونَ (فُحُوْمُهَا) سَوَادَها كأنَّه مَصْدَرُ فَحُمَ». وذكرَ حديثَ «الموطَّأ» ثم قال: «وفحمةُ العِشاءِ: شدَّةُ سَوَادِ اللَّيلِ وظُلمتُهُ، وإنَّما يكونُ ذٰلك في أوله، حتىٰ إذا سَكَنَ فورُهُ قَلَّتْ ظُلمتُهُ. قال ابنُ برِّي: حَكَىٰ حَمْزَةُ بنُ الحَسَنِ الأَصْبَهَانِيُّ أنَّ أباالمُفَضل قال: أخبرنا أبومَعْمَرٍ عبدُالوارث قال: كُنَّا ببابِ بكرِ بنِ حَبِيْبٍ فقال عِيْسىٰ بن عُمر في عرض كلام له: قَحْمَة العِشَاءِ، فقلنا: لعلَّها فَحْمَةُ العِشَاءِ، فقال: هي قَحْمَةُ بالقَافِ لا يُخْتَلَفُ فيها، فدخلنا علىٰ بكرِ بن حَبِيْبٍ فَحَكَيْنَاهَا لَهُ فقال: هي فَحْمَةُ العِشَاءِ بالفاءِ لا غَيْرُ، أي: فَوْرَتُهُ وفي الحَدِيْث: «أكفِتُوا صِبْيَانكم حتىٰ تذهبَ فَحْمَةُ العِشَاءِ» هي: إقبالُهُ وأوَّلُ سَوَادِهِ، قال: ويُقالُ للظُّلمةِ التي بينَ صَلاَتَي العِشَاءِ الفَحْمَةُ، والتي بين العَتَمَةِ والغَدَاةِ العَسْعَسَةُ...».

يراجع: المحكم: ٣/ ٢٢٩. وقال أبوعُبَيْدٍ: والمُحَدِّثون يَقُوْلُوْنَ: قَحْمَةٌ وفي تعليق الوَقَّشِيِّ: «وَرَوَىٰ جابرٌ عن النَّبِيِّ ﷺ: قال: «غَطُّوا الإناءَ. وأوكُوا السِّقاءَ فإنَّ في السَّنة ليلةً ينزلُ فيها وَبَاءٌ لا يَمُرُّ بإناءٍ لَيْسَ عليه غِطَاءٌ، أَوْ سِقَاءٍ لَيْسَ عليه وِكَاءٌ إلاَّ نَزَلَ فيه من ذٰلك =

فإِنَّ الشَّيْطَانَ يُبَيِّتُ جُنُوْدَهُ حينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ إلىٰ أَنْ تَذْهَبَ فَحْمَةُ العشاءِ».

قَالَ عَبدُالمَلكِ: أمَّا قَوْلُهُ: «واجفُوا أَبْوَابَكُمْ» يعني: أَغْلِقُوا أَبْوَابَكُمْ[1]

وَقَوْلُهُ: «وأَكْفِتُوا فَوَاشِيَكُم وصِبْيَانَكُمْ» يعني ضُمُّوهم إليكم[2]، واحبسُوهم في البُيُوتِ، وكُلُّ شَيْءٍ ضَمَمْتَهُ إليكَ فقد كَفَتَّهُ، ومنه الحَدِيْثُ الذي حدَّثنيه ابنُ المُغيرة[3]، عن مِسْعَرِ بن كِدَامٍ، عن طاووس، عن ابن عبَّاسٍ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «أمرتُ أن أسجَدَ على سَبْعٍ، ولا أكفِّتَ ثوباً ولا شَعْراً» يعني: لا أضمّهُ عن الأرض في حينِ السُّجودِ والجُلُوسِ رَغبةً به عن الله.

وقوله: «أن أسجُدَ على سَبْعٍ» يعني على سبعةِ أَعْضَاءٍ؛ وهي: الوجه، واليَدان، والرُّكبتان، والقَدَمَان، ومنه قولُ زهيرِ بن أبي سُلْمَىٰ ـ وهو يصفُ الزَّرعَ وأنَّ صَاحَبَها ضَمَّها إِلَيْهِ لتَمَامِهَا فَقَالَ ـ[4]:

وَمَفَاضَةٍ كالنِّهْيِ تَنْسِجُهُ الصَّبَا بَيْضَاءَ كَفَّتَ فَضْلُهَا بمُهَنَّدِ

يعني أَنَّه عَطَفَهَا بالسَّيْفِ فَضَمَّها إِلَيْهِ، وَشَبَّهَ تَشَارِيْعَهَا بالغَدِيْرِ إِذَا ضَرَبَتْهُ الرِّيحُ فَصَارَتْ لَهُ تَشاريعُ. ومن الكَفْتِ أيضاً قولُهُ عَزَّ وَجَلَّ[5]: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ

= الوَبَاءِ» والأعاجمُ يذكُرُون أنَّ هٰذا يكونُ في كانون الأول».

(١) في الفائق: ١/ ٣٩٥ وغيره: إجْفَاءُ الباب رَدُّهُ. أقول: هٰكذا هي في عاميَّة أهل نجدٍ.

(٢) قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ: «كَفِّتُوا، أيْ: ضُمُّوا، يُقَالُ: كَفَّتُّ الثَّوبَ: إذا شمَّرتُهُ، وسُمِّيَتِ الأرضُ كفاتاً؛ لأنَّها تَضُمُّ الناسَ إليها إحياءً وأمواتاً، وَيُقالُ لموضعِ التَّدَافُقِ: مَكْفَتَةٌ، أراد: إنَّ الشَّياطين ليسَ لها أَجْسَامٌ فتفعلُ منه الأفعال، إنَّمَا هِيَ أَرْوَاحٌ لطيفةٌ».

(٣) تقدم ذكره، وتراجع المقدمة.

(٤) شرح ديوان زهير: ٢٧٨، ويراجع: غريب أبي عبيد: ١/ ٩٢، ٢٤٠.

(٥) سورة المرسلات: الآيتان: ٢٥، ٢٦.

كِفَاتًا ﴿٢٥﴾[1] أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا ﴿٢٦﴾ ﴾ تفسيره: أنَّهَا تَضُمُّهُمْ إليها مَادَامُوا أحياءً فعلى ظَهْرِهَا، فَإِذَا مَاتُوا ضمَّتْهُمْ إليها في بَطْنِهَا. وقد بَلَغَنِي[2] عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّه مَرَّ يَوْماً بِظَهْرِ الكُوفةِ فَالتفَتَ إلىٰ بُيُوْتِ الكُوْفَةِ فَقَالَ: هَـٰذِهِ كِفَاتُ الأَحْيَاءِ يَعْنِي: مُوَارَىٰ الأَحْيَاءِ، ثُمَّ التفَتَ إلى المَقْبَرَةِ فَقَالَ: هَـٰذِهِ كِفَاتُ الأَمْواتِ، يعني مُوَارَىٰ الأَمْوَاتِ.

قَالَ عَبْدُالملك: وأَمَّا [١٤٨] الفَوَاشِيُّ: فَكُلُّ مُنْتَشِرٍ من المَالِ[3] مثل الغَنَمِ السَّائِمَةِ وَالإبلِ وَالدَّوَابِّ وَغَيْرِهَا. قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «حَتَّىٰ تَذْهَبَ فَحْمَةُ العِشَاءِ» فَيَعْنِي شِدَّة سَوَادِ اللَّيلِ وظُلْمَتِهِ، وإنَّما يَكُوْنُ ذٰلِكَ في أَوَّلِهِ، حَتَّىٰ إِذَا أَسْكَرَ فَوْرُهُ: خَفَّتْ الظُّلمَةُ، وَمِنْ كَلَامِ العَرَبِ أن تَقُولَ: «فَحِّمُوا عن العِشَاءِ» تَقُولُ: لا تَسِيْرُوا في أَوَّلِهِ حتَّى تَفُوْرَ[4] الظُّلْمَةُ، وَلَـٰكِنْ أَمْهِلُوا حَتَّى يَسْكُنَ ذَلِكَ وَتَعْتَدِلَ الظُّلْمَةُ، ثُمَّ سِيْرُوا، قَالَ لَبِيْدٌ[5]:

وَاضْبِطِ اللَّيلَ إِذَا طَالَ السُّرَىٰ ... وَتَدَجَّىٰ بَعْدَ فَوْرٍ واعْتَدَلْ

ـ وَسَأَلْنَا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (لَهَثِ الكَلْبِ) في حَدِيْثِ مَالكٍ

---

(١) في الأصل: «كفاتا مورا».

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «أخبرني إسماعيل بن مُجالدِ بن سَعِيْدٍ، عن بيَانٍ قَالَ: كُنْتُ أمشي مع الشَّعْبيِّ بظَهرِ الكُوفةِ فالتفَتَ إلىٰ بيُوتِ الكوفَة فَقَالَ. . .» فلم يَبْلُغِ المُؤَلِّفَ ـ رحمه الله وعفا عنه ـ إِنَّمَا نَقَلَهُ من كتابِ أبي عُبَيْدٍ كَمَا هِيَ عَادَتُهُ، ينقُلُ عنه ويقول: «بلغني» و«أخبرني» وَ«حَدَّثني». ؟!

(٣) هو شرحُ أبي عُبَيْدٍ في غَريب الحديثِ: ١/ ٢٤١ وهو بنصِّه في اللِّسان (فشا).

(٤) في الأصل: «تعود».

(٥) ديوان لبيد: ١٨٠، وهو في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٤٢.

الَّذي رَوَاهُ عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أبي صَالِحٍ، عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيْقٍ اشتَدَّ عَلَيْهِ العَطَشُ فَوَجَدَ بِئْراً فَنَزَلَ فِيْهَا فَشَرِبَ ثمَّ خَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يأكلُ الثَّرَىٰ من العَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَـٰذَا الكَلْبُ مِنَ العَطَشِ مِثْلُ الَّذي بَلَغَ [مِنِّي] فَنَزَلَ البِئْرَ فَمَلأَ خُفَّه ماءً ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيْهِ حَتَّى رَقَىٰ فَسَقَىٰ الكَلْبَ، فَشَكَرَ اللهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ. فَقَالُوا: يارَسُوْلَ اللهِ وإِنَّ لَنَا في البَهَائِمِ لأَجْراً؟ فقال: في كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أجرٌ» [٢/ ٩٢٩ رقم (٢٣)].

قَالَ عبدُالملك: قَوْلُهُ: «فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ» يَعْنِي يَلْهَثُ بِيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ يَبْحَثُ بِهَا في الأرض لِيَصِلَ إِلَىٰ الثَّرَىٰ[١]، والثَّرَىٰ: التُّرابُ البَارِدُ النَّدِيُّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ[٢]: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾ يعني يَلْهَثُ بِيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ، كَذٰلِكَ قَالَ مُجَاهِدٌ في تَفْسِيْرِهِ[٣].

---

(١) أغلبُ مَصَادِرِ اللُّغة وَتَفْسِيْرِ مُفردات القرآن ولُغاته أنَّ لَهَثُ الكَلْبِ أن يَدْلَعَ لسانَهُ من شدَّةِ الحَرِّ أو العَطَشِ أَوِ الإعيَاءِ، هَـٰذَا هُوَ لَهْثُ الكَلْبِ. وَهُوَ يَخْتَلِفُ عن مَا ذَكَرَ المُؤَلِّفُ. جاء في اللِّسان (لهث): «ابن سِيْدَهَ: لَهَثَ الكلبُ ـ بالفتح ـ ولَهِثَ يَلْهَثُ فيهما لَهْثاً: دَلَعَ لسانَهُ من شدَّة التَّعَبِ أو العَطَشِ. وَنَقَلَ عن اللَّيث: لهثُ الكلب عند الإعياء، وعند شدَّة الحرِّ، وهو إدلاع اللِّسان من العَطَشِ» وفي المُحرر الوجير لابن عطيَّة: ٦/ ١٤٧ قال: «واللَّهَثُ: تنفُّسٌ بُسرعةٍ وتحرُّكِ أعضاءِ الفَمِ مَعَهُ، وامتِدَادِ اللِّسَانِ، وأكثرُ ما يَعتَرِي ذٰلك مع الحرِّ والتَّعب».

قال ابنُ قُتَيْبَة في مشكل القرآن: ٣٦٩ «كلُّ شَيءٍ يَلْهَثُ فإنَّما يَلْهَثُ من إعياءٍ أو عَطَشٍ أَوْ عِلَّةٍ خَلاَ الكَلْبِ فإنَّه يَلْهَثُ في حَالِ الكَلاَلِ وَحَالِ الرَّاحَةِ، وحالِ الصِّحَّةِ والمَرَضِ، وَحَال الرِّيِّ والعَطَشِ».

(٢) سورةُ الأعراف: الآية: ١٧٦.

(٣) مُجاهدُ بن جُبَيْرٍ المكيُّ المَخْزُوْمِيُّ، مَشهورٌ، من كبار التَّابعين (ت ١٠٤هـ) وتفسيره مطبوعٌ في مجلَّدين، وفيه: ١/ ٢٥١ «(أنبأ) عبدالرَّحمـٰن قال: (ثنا) إبراهيم، قال: (ثنا) آدمُ، قال: =

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شرح حَدِيْثِ مَالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن يَحْيَىٰ بنِ سَعِيْدٍ أَنَّه قَالَ: «كَانَ عُمَرُ بنُ الخطَّاب يَأْكُلُ خُبْزاً بسَمْنٍ، فَدَعَا رَجُلاً مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ فَجَعَلَ يَأْكُلُ ويَتَّبَعُ وَضَرَ الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: كَأَنَّكَ مُقْفِرٌ، فَقَالَ: وَاللهِ مَا ذُقْتُ سَمْناً، وَلاَ رَأَيْتُ أَكْلاً بِهِ مُنْذُ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ عُمَرُ: لاَ آكُلُ السَّمْنَ حَتَّى يَحْيَا النَّاسُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُحْيَوْنَ» [٢/ ٩٣٢ رقم (٢٩)].

قَالَ عَبْدُالمَلِكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «فَجَعَلَ يَأْكُلُ وَيَتَّبِعُ وَضَرَ الصَّحْفَةِ» فإنَّ الوَضَرَ: ما يَعْلَقُ بالصَّحْفَةِ وَالأَصَابِعِ مِنْ وَدَكِ الطَّعَامِ وَأَهَالَتِهِ[1]. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «كَأَنَّكَ مُقْفِرٌ» فإنَّ المُقْفِرَ: المُرْمِلُ، وَهُوَ الَّذِي لاَ زَادَ لَهُ، وَلاَ طَعَامَ عِنْدَهُ، وَذٰلِكَ أَنَّ النَّاسَ يَوْمَئِذٍ كَانُوا قد أَجْدَبُوا حتَّى اغبَرَّتِ الأَرْضُ فَكَانَ الغُبَارُ يَطِيْرُ بَينَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ مِنَ الجَدْبِ، فَسُمِّيَ عَامَ الرَّمَادَةِ[2]، فَلِذٰلِكَ قَالَ عُمَرُ: لاَ آكُلُ بسَمْنٍ، كَرَاهِيَةَ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئاً لا يَطْعَمُ النَّاسُ مِثْلَهُ، فَاحْتَرَمَ أَكْلَ السَّمْن حَتَّى يُغَاثَ [١٤٩] النَّاسُ مِنْ عِنْدَ اللهِ، فَهُوَ قَوْلُهُ: «حَتَّى يَحْيَا النَّاسُ مِنْ أَوَّلِ مَا

= (ثنا) وَرْقَاءُ، عَن ابن أبي نُجَيْحٍ، عن مُجَاهِدٍ ﴿إن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾ يَقُولُ: إن تطرده بِدَابَّتِكَ أَو بِرجْلَيْكَ فهو سَوَاءٌ يعني يلهثُ، فهو مثل الذي يَقْرَأُ الكتابَ وَلاَ يَعْمَلُ به» هَـٰذَا مَا وَرَدَ في تَفْسِيْرِ مُجَاهِدٍ؟!

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب الحديث الحربي: ٢/ ٤٦٤، ٣/ ١٠٧٠، والغريبين: ٢٠١٠، والنِّهاية: ٥/ ١٩٦ ويُراجع: العين: ٧/ ٥٤، ومختصره: ٢/ ١٦٥، وإصلاح المنطق: ٤١٧، وجمهرة اللُّغة: ٧٥٣، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٢٨، ومجمل اللُّغة: ٩٢٩، والصِّحاح، واللِّسان، والتاج: (وضر).

(٢) قيل: إنَّه سَنَةَ ثَمَانِ عَشْرَةَ منَ الهِجْرَةِ. وقد تَقَدَّمَ.

يُحْيَوْنَ»[1] وَهِيَ برفع اليَاءِ، يَعني: حَتَّى يُخْصِبَ النَّاسُ ويُغَاثُوا، وَالحَيَا: هُوَ الخِصْبُ وَالغَيْثُ، تَقُوْلُ: قَدْ أَحْيَا القَوْمُ، وَهُمْ مُحْيُوْنَ: إِذَا أَخْصَبُوا وَأُمْطِرُوا، كَذٰلِكَ قَالَ لِي مُطَرِّفٌ وابنُ المَاجِشُوْنَ في اللَّفْظِ والتَّأْوِيْلِ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ (الحَشَفِ) في حَدِيْثِ مَالِكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن إِسْحٰق بنِ عبدِاللهِ بنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ أنَّه قَالَ: «رَأَيْتُ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ يُطرَحُ لَهُ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ فَيَأْكُلُهُ حَتَّىٰ يَأْكُلَ حَشَفَهَا» [٢/ ٩٣٣ رقم (٣١)]

قَالَ عبدُالملك: الحَشَفُ: اليَابِسُ من التَّمْرِ والرَّديءُ مِنْهُ[2]، وَلِذٰلِكَ قَالَتِ العَرَبُ في مَثَلِهَا[3]: «أَحَشَفاً وسُوْءَ كِيْلَةٍ؟!» مَعْنَاهُ: تَبِيْعُنِي الحَشَفَ وَتَكِيْلَهُ كَيْلَ سُوْءٍ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ للرَّجُلِ في حَدِيْثِ مَالِكٍ

يا ابنَ أَخِي أَحْسِنْ إِلَىٰ غَنَمِكَ، وَامْسَحِ الرُّغامَ عَنْهَا، وَأَطِبْ مُرَاحُهَا، وصَلِّ في نَاحِيَتِهَا فَإِنَّمَا هِيَ من دَوَابِّ الجَنَّةِ، وَالَّذي نَفْسِي بيَدِهِ ليُوْشِكُ أَنْ يأتِيَ عَلَىٰ النَّاسِ زَمَانٌ تَكُوْنُ الثَّلَّةُ مِنَ الغَنَمِ أَحَبَّ إِلَىٰ صَاحِبِهَا مِنْ دَارِ مَرْوَانَ» [٢/ ٩٣٣ رقم (٣١)].

---

(١) النِّهاية: ٥/ ٤٧٢.

(٢) هٰكذا يُطلق عليه في اللُّغة العاميَّة الآن في نجد.

(٣) أمثال أبي عُبَيْدٍ: ٢٦١، وشرحه (فصل المقال): ٣٧٤، وجَمهرة الأمثال: ١/ ١٠١، والمستقصىٰ: ١/ ٦٨، ومجمع الأمثال: ١/ ٢٠٧. ويراجع: جمهرة اللُّغة: ٥٣٧، ٩٨٣، والعقد الفريد: ٣/ ١٢٨، واللِّسان، والتَّاج: (حَشَفَ) و(كَيَلَ).

قَالَ عبدُالملكِ: أمَّا قَوْلُهُ: «أَحْسِنْ إلى غَنَمِكَ وامسَحِ الرُّغَامَ عنها» فإنَّ رُغَامَهَا مَا سَالَ من أنُوُفِهَا مِنْ مُخَاطِهَا، ذٰلِكَ الرُّغَامُ من الغَنَمِ وَمِنَ النَّاسِ[1].

قَدْ حَدَّثَنِي الحِزَامِيُّ، عن مَعْنِ بنِ عَيْسَىٰ: «أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ نَظَرَ إِلَىٰ

(١) اللَّفظة مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/١:١٠، ٢١٠، وغريب الحربي: ٣/١٠٧٦، وغريب ابن الجَوزي: ١/٤٠١، ٤٠٢، والنِّهاية: ٢/٢٣٩، وغريب الأندلسيِّ المَجْهُولِ: ورقة: ٥١، وشرحها الوَقَّشِيُّ واليفرُنيُّ، والحافظ أبوعُمَرَ بنُ عبدِالبرِّ. ويراجع: العين: ٢/١٣٨، ٤/٤١٨، ومختصره: ١/١٧٣، ٥٠٦، وجمهرة اللُّغة: ٧٧١، ٧٨١، ومجمل اللُّغة: ٣٨٣، ٣٨٦، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (رعم) و(رغم). وهي تقال بالعين المُهملة، وبالغين المُعجمة لغتان فيها. وَأَوْرَدَهَا أبوعُبَيْدٍ بالعين المُهملة، وَقَالَ الحَرْبِيُّ: «هو ما يسيل من الأنفِ من دَاءٍ وَغَيْرِه» وَنَقَلَ عن أبي عَمْرٍو: رُغام الشَّاة: مُخَاطُهَا، وَمَا نَقَلَهُ عن أبي عَمْرٍو في كتابه «الجيم» وفي غَرِيْبِ ابن الجوزيِّ: «وَقَالَ اللَّيثُ: هو الرُّغام بالغين المعجمة، قال ثعلبٌ: صحَّفَ». وفي العين: ٢/١٣٨، ٤/٤١٨، ومختصره: ١/١٧٣، ٥٠٦. ذكره في الحرفين معاً، وهو الصَّحيحُ. وفي المُجمل: «والرُّغام: ما يسيلُ من الأنفِ، وقد مَضَىٰ ذكرُهُ في العَيْنِ وهو أصحُّ، ويُقال: إنَّ الرُّغامىٰ الأنف في قول الشَّماخ [ديوانه: ١٩٦]

[يُحَشْرِجُهَا طَوْراً وَطَوْراً كَأَنَّمَا] لَهُ بِالرُّغَامَىٰ وَالخَيَاشِيْمِ جَارِزُ

وقال ابنُ الأثير في النِّهاية: «كذا رَوَاهُ بعضُهم بالغين المُعجمة، وقال: إنَّه ما يسيلُ من الأنفِ، والمَشْهُوْرُ المَرْوِيُّ بالعَيْنِ المُهْمَلَةِ».

وَرَأَيْتُ في غريب الحديث للأندلسيِّ المجهولِ قوله: «قوله: «وأصلح رُغامها» قال الخليلُ: رَغمت الشَّاةُ تَرْغُمُ: إذا سَالَ من أنفها الرُّغَامُ فهي رَغُوْمٌ، وَيُجمع الرُّغام علىٰ أَرْغِمَةٍ. قال أَبُوزَيْدٍ: شاةٌ رَغُوْمٌ، أي: مَهْزُولةٌ» وَجَاءَ في هامشِ الأصلِ بخَطِّ النَّاسِخِ نَفْسِهِ: «الرُّعَام والرُّغَام بالغَين المُعجمة... كَذَا قال الطُّوسيُّ وأحمد بن عُبَيْدٍ. قال أبومحمد بن السِّيد ـ رحمه الله ـ: الرُّعَامُ بالعَيْنِ غَيْرِ مُعْجَمَةٍ: المُخَاطُ، وبالغَيْنِ المُعْجَمَةِ: التُّرابُ... أن يكونا لُغَتَين وأمَّا [الرَّعَام] التُّرابُ فالمشهورُ فيه: رَغَامٌ بفتحِ الرَّاءِ».

أعرابيٌّ يَطُوفُ بالبيتِ وَعَلَىٰ عُنُقِهِ مثلُ المَهَاةِ حُسْناً، فَقَالَ: مَا هَـٰذه منكَ؟ قال امرأتِي، ثُمَّ قَالَ: أمَا إنَّها جَمْعَاءُ مُرْغَامَّهْ، أَكُولٌ قَامَّهْ، لا تُبْقِي لَهَا حَامَّهْ، وَلَـٰكنَّها حَسْنَاءُ فَلاَ تفْرُكْ، وأمُّ غِلْمَانٍ فَلاَ تَتْرُكْ، قَالَ لَهُ عُمر: فَشَأْنَكَ إذاً بِهَا».

قَالَ عبدُالمَلكِ: قَوْلُهُ: «أَمَّا إنَّها جَمْعَاءُ مُرْغَامَّهْ» يعني سائِلَةُ المُخَاطِ من الحُمْقِ. وَقَوْلُهُ: «أَكُولٌ قَامَّهْ» فَالقَامَّةُ بتَشْدِيْدِ المِيْمِ؛ الَّتِي تَأْكُلُ ما سَقَطَ من الطَّعَامِ في الأَرْضِ مِنْ قلَّةِ تَشَبُّعِهَا، لِشِدَّةِ أكلِهَا، والعَرَبُ تُسَمِّي المِكْنَسَةَ: المِقَمَّةَ[1]؛ لأنَّها تَقُمُّ مَا عَلَىٰ الأَرْضِ. وقَوْلُهُ: «مَا تُبْقِيْ لَهَا حَامَّهْ» يقولُ: مَاتُبقِي لَهَا خَاصَّةً وَلاَ قَرَابَةً[2] مِنْ شِدَّة خُلُقِهَا وَفَظَاظَتِهَا عَلَيْهِمْ، وَالحَمِيْمُ: القَرِيْبُ، وَالكَثِيْرُ: أَحْمَاءٌ وَحَامَّةٌ، مِثْل أَقْرِبَاءَ وَقَرَابَةٍ. وَقَوْلُهُ: «لَـٰكِنَّهَا حَسْنَاءُ فَلاَ [١٥٠] تَفْرُكْ» يَعْنِي فَلاَ تُبْغِضُ[3]، و«أمُّ غِلْمَانٍ فَلاَ تَتْرُكْ» يَعْنِي أنَّ لَهُ مِنْهَا أَوْلاَداً ذُكُوْراً.

قَالَ عبدُالملك: أمَّا قَوْلُ أبي هُرَيْرَةَ في حَدِيْثِهِ: «أَطِبْ مُرَاحَهَا» يَعْنِي نَقِّ

---

(١) تقدَّم مثلُ ذٰلك.

(٢) تقدم مثل ذٰلك.

(٣) قال أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٤/٩١: الفَرْكُ: أن تُبغِضَ المرأةُ زَوْجَهَا وَهَـٰذَا حَرْفٌ مَخْصُوصٌ به المَرْأَة والزَّوْجُ، وَلم أَسْمَعْهُ في غيرِ ذٰلِكَ، يُقَالُ منه: قدفَرِكَتْهُ تَفْرَكُهُ فِرْكاً وفَرْكاً، وهي امرأةٌ فَرُوكٌ وفَارِكٌ، وجمعُها فَوَارِكُ، وقال ذو الرُّمة ـ يصف الإبل ـ: [ديوانه: ١٧٣٨]

إذَا اللَّيلُ عَنْ نَشْزٍ تَجَلَّىٰ رَمَيْنَهُ ... بِأَمْثَالِ أَبْصَارِ النِّسَاءِ الفَوَارِكِ

قَالَ: فإذَا لم تَحْضَ هي عندَه وَأَبْغَضَهَا قيل: صَلِفَتْ عندَ زَوْجِهَا تَصْلَفُ صَلَفاً، فَهَـٰذا هو الصَّلَفُ عن العَرَبِ، وقد وَضَعَتِ العَامَّةُ هَـٰذِهِ الكلمةَ في غيرِ مَوْضِعِهَا، وَيُقَالُ منه: امرأةٌ صَلِفَةٌ من نِسْوَةٍ صَلِفَاتٍ وصَلاَئف قَالَ القُطَامِيُّ ـ يَذْكُرُ امْرَأَةً ـ: [ديوانه: ٥٤]

لَهَا رَوْضَةٌ فِي القَلْبِ لَمْ يَرْعَ مِثْلَهَا ... فَرُوْكٌ وَلاَ المُسْتَعْبِرَاتُ الصَّلاَئِفُ

موضعها الَّذي تأوِي إليه وتكونُ فيه بكَنْسِهِ وإخراجِ الوَسَخ عنه، الطيِّبُ في كَلاَمَ العَرَبِ هو النَّقِيُّ الطَّاهِرُ. ومُراحُ الغَنَمِ: مَوْضِعُها الَّذي تَأوِي إليه، وهو من الإبلِ: عَطَنٌ، ومن البَقَرِ مَرَابضُ. وأمَّا قولُهُ: «وصَلِّ في ناحيتها» فيعني أنَّ أَبْعَارَهَا وَأَبْوَالَها لَيْسَتْ بنَجَسٍ، وَكَذٰلِكَ كُلُّ ما أُكِلَ لَحْمُهُ مِمَّا لا يَأْكُلُ القَذَرَ والنَّجِسَ. وأمَّا قَوْلُه: «لِيُوْشِكُ أنْ يأتِيَ عَلَىٰ النَّاسِ زَمَانٌ تَكُوْنُ الثَّلَّةُ من الغنَم» فالثَّلَّةُ من الغنَمِ: المَائةُ وَنَحْوُها[1]. وَقَوْلُهُ: «أَحَبَّ إِلَىٰ صَاحِبِهَا من دَارِ مَرْوَان» فإنَّ دارَ مَرْوَانَ بالمَدينةِ أَشْرَفُ دُوْرِهَا، فَلِذٰلِكَ جَعَلَهَا مَثَلاً وَغَايةً، وفيها قَالَ شَاعِرُ المَدِيْنَةِ[2]:

مَا بِالمَدِيْنَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ ... دَارُ الخِلاَفَةِ إلاَّ دَارُ مَرْوَانَا

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شرحِ (المَاءِ القَرَاحِ) في حَدِيْثِ مَالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن[3] عِيْسَىٰ بن مَرْيَمَ أنَّه كَانَ يَقُوْلُ: يَا بَنِي إِسْرَائِيْلَ عَلَيْكُمْ بِالمَاءِ القَرَاحِ وَالبَقْلِ البَرِّيِّ وَخُبْزِ الشَّعِيْرِ، وإيَّاكُمْ وخُبزَ البُرِّ؛ فإنَّكُمْ لَنْ تَقُوْمُوا

(١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ في غريبِ ابن قُتَيْبَةَ: ١/ ٤٦١، ٢/ ٤١١، والغريبين: ١/ ٢٩٤، وغريب ابنِ الجَوزي: ١/ ١٢٨، عن ابن السِّكيت. ويُراجع: إصلاح المَنطقِ: ٣٢٥، ٢٦٦، والنِّهاية: ١/ ٢٢٠، وجمهرة اللُّغة: ٨٤، وتهذيب اللُّغة: ١٥/ ٦٣، ٦٤، ومجمل اللُّغة: ١٥٥، وأفعال ابن القطاع: ١/ ١٣٧، والأفعال السَّرقسطي: ٣/ ١٦٣. واللَّفظة مثلثة الثاء. يراجع: المُثلَّث لابن السيد: ١/ ٣٨٥، وإكمال الأعلام لابن مالك: ١/ ٩٠، ٩١، والصِّحاح، واللِّسان والتَّاج: (ثل).

(٢) ينسب هذا البيت إلىٰ الفرزدق في كتاب سيبويه: ١/ ٣٧٣، ولم يرد في ديوانه، وهو في النُّكت علىٰ الكتاب للأعلم: ١/ ٦٤١، والمقتضب: ٤/ ٤٢٥، والأصول لابن السراج: ١/ ٣٧١، والإفصاح للفارقي: ٣٦٨، والجنىٰ الدَّاني: ٥١٩. ويروىٰ: (مروانِ).

(٣) يقصد «من حديث عيسىٰ....».

بِشُكْرِهِ».

قَالَ عبدُالمَلِكِ: المَاءُ القَرَاحُ[1]: هُوَ المَاءُ الَّذي لم يُمْزَجْ بِعَسَلٍ ولا بزبيبٍ، ولا بِتَمرٍ، ولا بِشَيءٍ مِمَّا يُنْبَذُ بِهِ. يَقُوْلُ: إِيَّاكُمْ وَالأَشرَبَةَ وَإِنْ كَانَتْ حَلاَلاً؛ فإنَّكم لَنْ تَقُوْمُوا بِشُكْرِهَا، وَلَـٰكن اشْرَبُوا الماءَ القَرَاحَ، يَعْنِي وَحْدَهُ غَيْرَ مَشُوْبٍ بشَيءٍ من الحَلاَوَةِ، فإنَّه أقلُّ عَلَيْكُمْ في الشُّكْرِ، وَلَيْسَ المَاءُ القَرَاحُ الماءَ البَارِدَ كَمَا قَالَ مَنْ لا يَعْرِفُ، هُوَ إذاً يَأْمُرُهُمْ بِطِيْبِ العَيْشِ، إنَّما القَرَاح في كَلاَمِ العَرَبِ الَّذي لَمْ يُمزَجْ بشَيءٍ، مثل الخُبزِ القِفَارِ[2] الَّذي لَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الأَدَمِ، ومثلُ المِلْحِ الجَرِيْش الَّذي لم يُطَيَّبْ بشَيْءٍ[3]، تَقُوْلُ: أَكَلْتُ الخُبْزَ قِفَاراً، وَشَرِبْتُ المَاءَ قَرَاحاً، يعْنِي وَحْدَهُ وَلَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الظَّرِبِ) في حديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن أَبي عُبَيْدَةَ بنِ الجَرَّاحِ حَيْثُ قَالَ: «ثُم انتهَيْنَا إلى البَحْرِ، فإذَا حُوْتٌ مثلُ الظَّرِبِ» [٢/ ٩٣٠ رقم (٢٤)].

قال: الظَّرِبُ: الجُبَيْلُ[4] [١٥١].

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ حَديثِ مالكٍ

---

(١) اللَّفظة مشروحةٌ في: النِّهاية: ٤/ ٣٦، ويراجع: العين: ٣/ ٤، ومختصره: ١/ ٢٤٣، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٤٢، والمحكم: ١/ ٤٠٥، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (قرح).

(٢) اللِّسان: (قفر) قال: «وخبزٌ قفارٌ: غيرُ مأدوم».

(٣) اللِّسان: (جرش) قال: «المِلحُ الجريشُ: المجروش؛ كأنَّه حَكَّ بعضُهُ بَعْضاً فتفتَّتَ... وقال: مِلحٌ جَريشٌ لم يَتَطَيَّبْ».

(٤) غريبُ أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٣٣٢، والنِّهاية: ٣/ ١٥٦، والتَّمهيد: ٢٣/ ١١، وغريب الأندلسي المجهول: ورقة: ٦٠.

الَّذي رَوَاهُ عن يَحْيَى بنِ سَعِيْدٍ، عن القَاسِمِ بن مُحَمَّدٍ: حينَ قال: جاء رَجُلٌ إلى ابن عبَّاسٍ فَقَالَ: إنَّ لِي يَتِيْمًا وَلَهُ إِبِلٌ، [أَ] فَأَشْرَبُ مِنْ لَبَنِ إِبِلِهِ؟ فَقَالَ ابنُ عبَّاسٍ: إِنْ كُنْتَ تَبْغِي ضَالَّةَ إِبِلِهِ، وتَهْنأُ جَرْبَاهَا، وتَلُطُّ حَوْضَها، وتَسْقِيْهَا يَوْمَ وُرْدِهَا، فاشْرَبْ غَيْرَمُضِرٍّ بِنَسْلٍ وَلانَاهِكٍ في الحَلَبِ»[٢/ ٩٣٤رقم(٣٣)].

قَالَ عبدُالمَلكِ: أمَّا قَولُهُ: «وتَهْنَأ جَرْبَاهَا» فَيَعْنِي إِنْ كُنْتَ تَطْلِي جَرْبَاهَا بالقَطِرَانِ، الهِنَاءُ: طليُ القَطِرَانِ[1] الَّذي يُطْلَىٰ به جَرَبُ الإِبلِ، وَمِنْه الحَدِيْثُ الَّذي قِيْلَ فيه: «فأُتِيَ عُمَرُ بالطِّلاَءِ» يعني: الرُّبَّ، وهو يَوْمَئِذٍ مثلُ هِنَاءِ الإِبلِ، يعني القَطِرَان الَّذي تُطلَىٰ به الإِبلُ، شُبِّه به يَوْمَئِذٍ لِخُثُورَتِهِ وسَوَادِهِ، من كَثْرَةِ الطَّبْخِ.

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٧٩، وغريب الحربي: ٣/ ١٠٥٧، والفائق: ٤/ ١١٦، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٥٠٢، والنِّهاية: ٥/ ٢٧٧، ويُراجع: العين: ٤/ ٩٤، ومختصره: ١/ ٣٨٦، وجمهرة اللُّغة: ٩٩٧، وتهذيب اللُّغة: ٦/ ٤٣٢، ٤٦٨، ومجمل اللُّغة: ٩٩٧، والمحكم: ٤/ ٢٦٠، والتَّمهيد: ١٤/ ٢١١، والأفعال للسَّرقسطي: ١/ ١٧٧، والعباب: ١/ ٢٠١، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (هنأ).

قال أبوعُبَيْدٍ: «هنأتُ البعيرَ أهنَؤُهُ وأهنِئه ـ لغتان ـ: إذا طليته هِنَاءً» وفي غريب الحربي: «هنأتُهُ أَهْنَؤُهُ وأهنُؤُهُ» وفي الجَمع بينهما تكونُ مثلثةَ النُّون باتفاق المَعنىٰ. وفي المحكم لابن سيده: «وهَنَأَ الإبلَ يَهْنَؤُهَا ويَهْنِئُها ويَهْنُؤُهَا هَنْأً الأخيرة عن الزَّجَّاج قال: ولم نَجِدْ فيما لامه همزةٌ فَعَلْتُ أفعُلُ إلاَّ هنأتُ أهنُؤُ وقرأت أقرُؤُ والاسم: الهَنْءُ».

واللَّفظة مثلثةُ الهاءِ مع اختلافِ المعنىٰ عندَ ابن السيِّد في مثلثه: ٢/ ٤٦٢، وعند ابن مالك في إكمال الإعلام: ٧٤١ وقال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ في التَّعليق على الموطأ: ٢/ ٣٥٢: «هنأتُ البعيرَ أهنَؤُ: إِذَا طَلَيْتُهُ بالقَطِرَانِ، وهو الهِنَاءُ قال زُهَيْرٌ: [ديوانه: ٨٢]

[فَأُبْرِىءُ مُوضِحَاتِ الرَّأْسِ مِنْهُ] كَمَا يَشْفِي مِنَ الجَرَبِ الهِنَاءُ

وأمَّا قولُهُ: «وتَلُطُّ حَوْضَهَا»[1] فيعني تَعْمَلُ حُرُوْفَ الحَوْضِ الَّتِي تَسْتُرُ المَاءَ عن الخُرُوْجِ، وَكُلُّ سِتْرٍ مِنْ شَيْءٍ فَهُو لَطٌّ، ومنه سُمِّي الطِّينُ الذي بَيْنَ الطُّوْبَتَيْنِ إِذَا بُنِيَ منه الجِدَارُ: مِلاَطٌ، وهو الَّذِي عَنَىٰ به في الحَدِيْثِ الذي وُصِفَ فيه بناءُ الجَنَّةِ حِيْنَ قَالَ: «وَبِنَاؤُهَا لَبِنَةُ ذَهَبٍ، ولَبِنَةُ فِضَّةٍ، ومِلاَطُهَا المِسْكُ» يعني جُعِلَ المِسْكُ مِلاَطاً لَهَا بينَ طُوْبَةِ الذَّهَبِ وطُوْبَةِ الفِضَّةِ كَمَا يُجْعَلُ الطِّينُ في الدُّنْيَا مِلاَطاً للطُّوْبَتَيْنِ، يعني سِتْراً لِمَا بَيْنَهُمَا، وَمِنْهُ قَولُ شَمْعَلَة بن طَيْسَلَةَ المُرِّيِّ ـ وهو يَمدحُ نِساءَ قومِهِ ـ[2]:

خُوْدٌ وَلَدْنَ بَنِيْ أُمَيَّةَ كُلَّهُمْ ... وَلَطَطْنَ دُوْنَ العَجْسِ بالأَسْتَارِ

ومنه قولُ ابن أَبي الحُقَيْقِ حين قال[3]:

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢٢٢، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٥٨٣، والنِّهاية: ٤/ ٢٥٠، وغريب الأندلسي المجهول: ورقة: ٧٨.

(٢) في التاج: «وشمعلةُ بنُ فائدٍ، وَشَمْعَلَةُ بن طَيْسَلَةَ، وَشَمْعَلَةُ بنُ الأَخْضَرِ الضَّبيُّ، شُعَرَاءُ كَمَا في العُبَابِ».

أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: شاعرنا هَٰذَا ذكره الآمديُّ: في المُؤتلف والمختلف: ٢٠٧ فقال: «(مَنْ يُقال له شَمْعَلَةُ): منهم شَمْعَلَةُ بنُ طَيْسَلَةَ بن جبَّارِ بن ضَمْضَمِ بن نُوَيْرَةَ بن مالكٍ، أحدُ بني عبدِاللهِ بن غَطَفَان، شَاعرٌ، وَهُوَالقائلُ:

وكلُّ خَلِيْلٍ يُخْلِقُ النَّأْيُ حُبَّهُ ... وَحُبُّكَ مَا يَزْدَادُ إِلاَّ تَجَدُّدَا
وَمَنْ لاَ يَزَلْ يَرْمِي بِهِ الدَّهْرُ غُرْبَةً ... وَبُعْدُ فِجَاجِ الأَرْضِ أَبْعَدَ أَبْعَدَا
يُصِبْ نَشَباً أَوْ يَرْمِهِ الدَّهْرُ بِالَّتِي ... تُصِيْبُ كِرَامَ النَّاسِ مَثْنَىٰ وَمُوْحِدَا

قَالَ: وهي قصيدةٌ يمدحُ بها محمَّدَ بنَ الوليد بن عبدالمَلك، وله أشعارٌ حِسانٌ.

(٣) عجزُ البيت الثالث ـ وهو موضع الشَّاهد ـ في غَريب ابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٥٨٣ وأتَّمه المُحقق مما عُلِّق به على نسخة من نُسَخِ الكتابِ الخَطِّيةِ، وفي النِّهاية: «ولَطَّ الحَقَّ بالبَاطِلِ: سَتَرَهُ» وذكر =

إنَّا إذَا مَالَتْ دَوَاعِي الهَوَىٰ وأَنْصَتَ السَّامِعُ لِلْقَائِلِ
واضطرع القَوْمُ بِأَلْبَابِهِمْ نَحْكُمُ حُكْمَ الفَاضِلِ العَادِلِ
لاَ نَزْعُمُ البَاطِلَ حَقًّا وَلاَ نَلُطُّ دُوْنَ الحَقِّ بِالبَاطِلِ
نَخَافُ أَنْ تَسْفَهَ أَحْلاَمُنَا فنُخْمَلُ الدَّهْرَ مَعَ الخامِلِ

يعني بقوله: «ولا نَلُطُّ دُوْنَ الحَقِّ بالبَاطِل» لا نَسْتُرُ دونَ الحَقِّ بالبَاطِل.

قال عبدُالملك: وقد يُرْوَىٰ في هَـٰذا الحَدِيْثِ: «وتلوطُ حوضَها» بالواو، وَهُوَ صَوَابٌ إلاَّ أنَّ مَعْنَاهَا غيرُ مَعْنَىٰ تَلُطُّ، معنى تَلُوْطُ: تَصْلِحُ حَوْضَهَا وَتُسوِّيه، ومعنى تَلُطُّ: تَستُرُ حُرُوْفَهُ الَّتي تُمْسِكُ المَاءَ وتَحْبِسُهُ، ومن معنى تَلُوْطُ قَوْلُ الشَّاعر[1]:

* وَلِيْطَتْ حِيَاضُ المَوْتِ وَسْطَ العَسَاكِرِ *

ومنه حَدِيثُ مَالِكٍ حِيْنَ قَالَ: «كَانَ عُمَرُ بنُ الخطَّاب يُلِيْطُ أَوْلاَدَ الجَاهِلِيَّةِ بمَنْ ادَّعاهُمْ» يَعْنِي: يُلْصِقُهُم بِهِمْ، ومنه [١٥٢] قَوْلُ المُلْتَاطُ[2] بالقَلْبِ، يَعْنِي المُلْتَصِقُ بالقَلْبِ، وَمِنْهُ قَوْلُ أبي بَكْرٍ الصِّدِّيْقِ حِيْنَ سُئِلَ: مَنْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيْكَ؟ فَقَالَ: عُمَرُ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إلاَّ الوَلَدُ، فإنَّ الوَلَدَ أَلْوَطُ. يَعْنِي أَلْصَقُ، وَمِنْهُ قَوْلُ العَرَبِ في الإتْبَاعِ مِنَ الكَلاَمِ: شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ[3]، يعني

= حديث «المُوَطَّأ» قالَ: «كَذَا جاء في الموطأ».
والأبياتُ لابن أبي الحُقَيْقِ اليَهُودِيِّ في أنسابِ الأشراف: ٧/ ٢٩٥٤ في حكايةٍ لطيفةٍ هُناك.

(١) أنشده أبوعمر بن عبدالبرِّ في الاستذكار: ٢٦ / ٣٤٢ وفيه: «وَسْطَ العَشَائِرِ».

(٢) هَـٰكَذا جَاءَ في الأصْلِ، وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: «ومنه قيل للشَّيءِ إِذَا لم يُوافق صاحبه: ما يلتَاطُ هَـٰذَا بصَفَرِي، أَي: لاَ يَلْصِقُ بقلبي» فَلَعَلَّ صِحَّةَ عبارةِ المُؤَلِّفِ: «ومنه قولهم...».

(٣) يراجع: الاتباعُ لأَبي الطَّيِّبِ اللُّغَوِيِّ: ٧٥ قال: «يُقالُ: هو شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ، وهو الذي يلزَقُ =

مُلْتَطٍ بالقَلْبِ، وَكُلٌّ هَـٰذَا مَعْنَاهُ وَمَعْنَىٰ تَلُوْطُ حَوْضَهَا وَاحِدٌ. إنَّمَا هُوَ مِنْ اللُّصُوْقِ وَالالْتِطَاءِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَتَسْقِيْهَا يَوْمَ وُرِدِهَا» فَيَعْنِي: يومَ وُرُودِهَا المَاءَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَاشْرَبْ غَيْرَ مُضِرٍّ بنَسْلٍ» يَعْنِي: لاَ تُسْرِفْ في الشُّرْبِ فتُضِرَّ بِأَوْلاَدِهَا؛ لأنَّه إِذَا أَسْرَفَ فِي شُرْبِ اللَّبنِ لَمْ يَبْقَ منه للأَوْلاَدِ ما تَرْوَىٰ منه.

وَ[أَمَّا] قَوْلُهُ: «وَلاَ نَاهِكٍ في الحَلَبِ» فإنَّ الحَلَبَ بتَحْرِيكِ اللاَّم: هو اللَّبَنُ. يَقُوْلُ: لا تُنْهِكْهُ في الشُّرْبِ. وَالحَلْبُ ـ بِجَزْمِ اللاَّمِ ـ هُوَ الفِعْلُ، وَلَيْسَ هُوَ اللَّبَنُ، تَقُولُ: حَلَبْتُ الشَّاةَ حَلْباً رَقِيْقاً، وَحَلَبْتُ مِنْهَا حَلَباً كَثِيْراً، يَعْنِي لَبَناً كَثِيْراً، فالحَلَبُ: الاسمُ، وَالحَلْبُ: الفِعْلُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (القَفْعَة) في حَديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عَبْدِالله بنِ دِيْنَارٍ، عن ابنِ عُمَرَ: «أنَّ عُمَرَ سُئِلَ عن أَكْلِ الجَرَادِ فَقَالَ: وَدَدْتُ أنَّ عندَنَا منه قَفْعَةً» [٢/ ٩٣٣ رقم (٣٠)].

قال عَبدُالملكِ: القَفْعَةُ عِنْدَهُمْ: هِيَ الَّتي تُسَمَّىٰ عِنْدَنَا القُفَّةَ المُسْتَطِيْلَةَ[1] الَّتي يُحْمَلُ فِيْهَا عَلَىٰ الدَّوابِّ الطَّعَامُ وَغَيْرُهُ[2]. والقُفَّةُ عِنْدَهُمْ:

= بالشَّيء، من قولك: ما يَلِيْطُ بِي هـٰذا، أي: ما يَلْزَقُ» ويُراجع: أمالي القالي: ٢/ ٢٠٩.

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غَريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٤٠٥، وغَريب الحَرْبِيِّ: ٢/ ٧٤٧، والفائق: ٣/ ٢١٤، ٢١٥، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٢٥٨، والنِّهاية: ٤/ ٩١ عن الهَرَوِيِّ في «الغريبين» ويُراجع: العين: ١/ ١٧٦، ومختصره: ١/ ٨٣، وجمهرة اللُّغة: ٩٣٦، وتهذيب اللُّغة: ١/ ٢٦٩، ومجمل اللُّغة: ٧٦٣، والمُحكم: ١/ ١٣٨، والأفعال للسَّرقُسطي: ٢/ ١٢١، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (قفع).

(٢) في الأصل: «وغيرها».

هي التي لَهَا مِنْهَا غِطَاءٌ يَلقَمُها، وَالقُفَّةُ المُدوَّرةُ الَّتي يُحْمَلُ فيها التُّرَابُ وشبه ذٰلك، هي المِكْتَلُ عندَهم.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن المَقْبَرِيِّ، عن أَبي شُرَيْحٍ الكَعْبيِّ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وليلةٌ». [٢/ ٩٢٩ رقم (٢٢)].

قَالَ عبدُالملك: يعني تُحفته والاجتِهَادُ في تَكْرِمَتِهِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ. ثُمَّ قَالَ: وَالضِّيَافةُ: ثَلاَثةُ أَيَّامٍ فَمَا فَوْقَ ذٰلكَ فهوَ صَدَقَةٌ، وَلاَ يَحِلّ له أن يَثْوِيَ عندَه حتَّى يُحْرِجَهُ يَعْنِي: حَتَّى يُضَيِّقَ عليه وَيَضْطَرَّهُ، وهو مَأْخُوْذٌ من قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[1]: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ يعني من تَضْيِيْقٍ.

[شَرْحُ غَرِيْبِ كِتابِ العَيْنِ][2]

[من موطَّأ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله]

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن [١٥٣] ابنِ شِهَابٍ، عن أَبي أُمَامَةَ بنِ سَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ أَنَّه قَالَ: رَأَىٰ عَامرُ بنُ رَبِيْعَةَ سَهْلَ بنَ حُنَيْفٍ يَغْتَسِلُ فَقَالَ: «مَا رَأَيْتُ كَاليَوْمِ وَلاَ جلدَ مخبَّأَةٍ، فلُبِطَ بسَهْلٍ، فَأُتِيَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فقيلَ لَهُ: يارَسُوْلَ اللهِ هَلْ لَكَ في

---

(١) سورة: الحج: الآية: ٧٨.

(٢) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٩٣٨، رواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهْري: ٢/ ١١٥، ورواية سُوَيْدٍ: ٥٠٧، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٥، والاستذكار لأبي عُمَر بن عبدالبرِّ: ٢٧/ ٧، والتَّعليق على المُوَطَّأ لأبي الوليد الوقَّشِيِّ: ٢/ ٣٥٥، والمنتقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٢٥٤، والقبس لابن العربيِّ: ١١٢٤، وتنوير الحوالك: ٣/ ١١٩، وشرح الزُّرقانيِّ: ٤/ ٣٥٠.

سَهْلِ بنِ حُنيفٍ، وَاللهِ مَا يَرْفَعُ رأْسَهُ، فَقَالَ: وَهَلْ تَتَّهِمُونَ لَهُ أَحَداً؟ قالوا: نَتَّهِمُ عَامرَ بنَ رَبِيْعَةَ، فَدَعَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عامراً فَتَغَيَّظَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: عَلَامَ يَقْتُلُ أَحَدُكُم أَخَاهُ أَلاَّ بَرَّكْتَ؟! اغتَسِلْ لَهُ، فَغَسَلَ عَامِرٌ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ومِرْفَقَيْهِ ورُكبتَيْهِ وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ وَدَاخِلةَ إِزَارِهِ في قِدْحٍ، ثُمَّ صُبَّ عَلَيْهِ، فَرَاحَ سَهْلٌ مَعَ النَّاسِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ» [٢/ ٩٣٨ رقم (١)].

قال عبدُالملك: أمَّا قَوْلُهُ: «فلُبِطَ بسَهْلٍ» يعني صُرِعَ[(١)] سَاقِطاً كَالمَرِيْضِ الجَنِيْبِ. تقولُ: لُبِطَ بفُلانٍ، وَهُوَ يُلْبَطُ لَبْطاً، وهو مَلْبُوطٌ، ومنه حَدِيْثُ النَّبيِّ عليه السَّلام[(٢)]: حينَ خَرَجَ إلى قُرَيْشٍ ليلةَ أَرَادُوا أَنْ يَمْكُرُوا بِهِ، فَضَرَبَ اللهُ بالنَّوم عَلَىٰ قُلُوْبِهِمْ، فَخَرَجَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ من مَنْزِلِهِ وَقُرَيْشٌ مَلْبُوْطٌ بِهِمْ» يعني أنَّهم سُقُوطٌ صَرْعَىٰ بين يَدَيْهِ.

قَالَ عبدُالملك: وَالعَرَبُ تَقُوْلُ أَيْضاً: لُبِجَ بِفُلانٍ بمَعْنَىٰ لُبِطَ بِهِ، وهو مِنْ اللَّبْجِ وَاللَّبطِ[(٣)].

قَالَ عبدُالمَلِكِ: أمَّا تَفْسِيْرُ اغتِسَالِ العَاينِ للمَعْيْنِ فَقَد حَدَّثَنِي أَبُومُحَمَّدٍ الحَنَفِيُّ عَنْ ابنِ أَبِي ذِئْبٍ، عن الزُّهْرِيِّ مثل حَدِيثِ مَالكٍ عَنْهُ، ثمَّ فَسَّرَهُ

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١١٢، ١١٣، وغريب الخطابي: ٢/ ٢٠٩، والفائق: ٣/ ٢٩٧، وغريب ابن الجوزيّ: ٢/ ٣١٢، والنِّهاية: ٤/ ٢٢٦، ويُراجع: تهذيب اللُّغة: ٨/ ٣٦٨، ١٣/ ٣٥٣، ومجمل اللُّغة: ٨٠١، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (لبط) و(لبج) قال الخَطَّابِيُّ: «جُلِدَ بالرَّجُل، ولُبِطَ به، ولُبِجَ به بمعنى واحدٍ». وفي اللِّسان (لبط): وكذلك لُبِجَ به ـ بالجيم ـ مثل لبط به سواء».

(٢) الحديث في غريب أبي عُبَيْدٍ والنِّهاية، وعنه في اللِّسان.

(٣) اللِّسان: «لَبَجَ».

الزُّهْرِيُّ في حَدِيْثِ ابنِ أَبي ذِئْبٍ قَالَ الزُّهْرِيُّ: يُؤتَىٰ العَاينُ بقِدْحٍ فيه مَاءٌ فيُدْخِلُ فيه كَفَّيْهِ[(١)] فَيُمَضْمِضُ، ثُمَّ يَمُجُّهُ في القِدْحِ، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ في القِدْحِ، ثُمَّ يُدخِلُ يَدَهُ اليُسْرَىٰ فَيَصُبُّ بِهَا عَلَىٰ كَفِّهِ اليُمْنَىٰ، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ اليُمْنَىٰ فيَصُبُّ بِهَا عَلَىٰ كَفِّهِ اليُسْرَىٰ، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ اليُسْرَىٰ فَيَصُبُّ بِهَا عَلَىٰ مِرْفَقِهِ اليُمْنَىٰ، ثُمَّ يُدخِلُ يَدَهُ اليُمْنَىٰ فيَصُبُّ بها عَلَىٰ مِرْفَقِهِ الأَيْسَرِ، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ اليُسْرَىٰ فَيَصُبُّ بِهَا عَلَىٰ رُكْبَتِهِ اليُمْنَىٰ، ثُمَّ يُدْخِلُ يدَه اليُمْنَىٰ فَيَصُبُّ بها عَلَىٰ رُكْبَتِهِ اليُسْرَىٰ، كُلُّ ذٰلِكَ في القِدْحِ، ثُمَّ يَغْسِلُ دَاخِلَةَ إِزَارِهِ في القِدْحِ، ولا يُوْضَعُ القِدْحُ بالأَرْضِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَىٰ رَأْسِ المَعِيْنِ مِنْ خَلْفِهِ صَبَّةً وَاحِدَةً يَجْرِيْ عَلَىٰ جَسَدِهِ.

قال عبدُالمَلكِ: وَهَـٰذِهِ نَثْرَةٌ أَمَرَ الرَّسُوْلُ ﷺ بِهَا للمَعِيْنِ، وَقَدْ أَمَرَ بالنَّثرِ لِغَيْرِ المَعِيْنِ أيضاً.

قَالَ عبدُالملك: وداخلةُ الإزارِ: هو الطَّرفُ المُتَدَلِّي الَّذي يَضَعُهُ المُؤْتَزِرُ أولاً عَلَىٰ حِقْوِهِ الأَيْمَنِ[(٢)].

قَالَ عبدُالملك: وقد حَدَّثَنِي ابنُ المَاجِشُونَ[(٣)]، عن إبراهِيْمَ بن سَعْدٍ، عن أبيه سَعْدِ بن إبراهيم بن عَبْدالرَّحْمَـٰن بن عَوْفٍ: أَنَّ سَعْدَ بنَ أَبي وَقَّاصٍ خَرَجَ يَوْماً بالعِرَاقِ في ثَوْبَيْنِ ـ وهو أَمِيْرُهَا يَوْمَئِذٍ ـ فَنَظَرَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنَّ أَميرَكُم هَـٰذَا لَيَعلمُ أَنَّه أَهْضَمُ الكَشْحَيْنِ، فَعَانَتْهُ، فَرَجَعَ[(٤)] إلى مَنْزِلِهِ فسَقَطَ

---

(١) في الأصل: «كفه».

(٢) عنه في التَّمهيد لابن عبدالبرِّ: ١٥/ ٣٣٧.

(٣) الحديثُ في غريب أبي عُبَيْدٍ: وفيه: «قَالَ: حدَّثناهُ إبراهيمُ بنُ سَعْدٍ، عن أبيه سعدِ بنِ إبراهيم: أَنَّ سَعْدَ بن أبي وقَّاصٍ...» وذكر الحَدِيْثَ.

(٤) في الأصل: «فرع» والتَّصحيحُ من غريب أبي عُبَيْدٍ وهو مصدَرُهُ بلا شك.

فَبَلَغَهُ مَا قَالَتِ المَرْأَةُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فغَسَلَتْ لَهُ أَطْرَافَهَا هَـٰكَذَا، ثُمَّ اغتَسَلَ بِهِ فذَهَبَ ذٰلِكَ عَنْهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ [١٥٤] عن الزُّهْرِيِّ، عن عَائِشَةَ: «أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا مَرِضَ يَقْرَأُ علىٰ نَفْسِهِ بِالمُعَوِّذَاتِ ويَنْفُثُ» [٢/ ٩٤٢ رقم (١٠)].

قال عبدُالملكِ: النَّفْثُ: شَبِيْهٌ[١] بالنَّفْخِ[٢]، وهو دُوْنَ التَّفْلِ، وَالتَّفْلُ لاَ يَكُوْنُ إلاَّ وَمَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الرِّيقِ. وأَمَّا النَّفْثُ فَلَا رِيْقَ فِيْهِ، قَالَ عَنْتَرَةُ[٣]:

فَإِنْ يَبْرَأْ فَلَمْ أَنفُثْ عَلَيْهِ ... وَإِنْ يُفْقَدْ فحُقَّ لَهُ الفُقُوْدُ

وَقَالَ غَيْرُهُ[٤]:

---

(١) في الأصل: «شبه» والتَّصحيحُ من غريب أبي عُبَيْدٍ.

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٩٨، وغريب الخطَّابي: ١/ ٢٧٤، والغريبين: ١٨٦٦، والفائق: ٤/ ٩، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٤٢٢، والنِّهاية: ٥/ ٨٨، ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ٤٢٩، وتهذيب اللُّغة: ١٤/ ٣٠١، ومجمل اللُّغة: ٨٧٨، والأفعال للسَّرقُسطي: ٣/ ١٩٨، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج (نفث).

(٣) كذا أنشده أبوعُبَيْدٍ لعَنْتَرَةَ، وهو في ديوانه: ٢٨٣، وَصَدْرُهُ يُنْسَبُ إلىٰ يزيدَ بنِ سنانٍ من قصيدة في المُفَضَّلِيَّات: ٧١ وعجزه هُناك:

* وَإِنْ يَهْلِكْ فَذَلِكَ كَانَ قَدَرِي *

(٤) هَـٰذا البيتُ بهَـٰذِهِ الرِّواية لا أعرفه، وإنَّما المشهور بيت الفَرَزْدَقِ [ديوانه: ٧٧١]:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا ... عَلَى النَّابِحِ العَاوِيْ أَشَدَّ رِجَامِ

كَذَا أنشده سِيْبَوَيْهِ في الكتاب: ٢/ ٨٣، ٢٠٢. يراجع شرح أبياته لابن السِّيرافيِّ: ٢/ ٢٥٨، والنُّكت عليه للأعلم: ٨٩٧، ومجالس العُلماء: ٣٢٧، والخصائص: ١/ ١٧٠، ٣/ ١٤٧، ٢١١، والإنصاف: ٣٤٥، والخزانة: ٤/ ٤٥٩(هارون). وهو من قَصيدةٍ في هِجَاءِ إبليس لَعَنَهُ الله.

هُمَا نَفَثَا فِي فِيْهِ مِنْ فَمَوَيْهِمَا لِتَعْلِيْمِـهِ نَفْثـاً وَمَـا تَفَـلاَ

قالَ عبدُالملكِ: وَمنه الحَدِيْثُ الَّذِي حَدَّثَنِي هَـٰرُوْنُ الطَّلْحِيُّ[1]، عن عبدالرَّحمـٰن بنِ زَيْدِ بن أَسْلَمَ، عن أَبيه: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «إِنَّ رُوْحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوْعِي أَنَّ نَفْساً لَنْ تَمُوْتَ حَتَّىٰ تَسْتَوْفِيَ أَقصَىٰ رِزْقِهَا، فَاتقُوا اللهَ وأَجْمِلُوا فِي الطَّلبِ».

قَالَ عبدُالمَلكِ: قَولُهُ[2] «في رُوْعي» كَقَوْلِكَ: في خَلَدِيْ وفي نَفْسِي وَنَحْوَ ذٰلِكَ وَهُوَ بِضَمِّ الرَّاءِ. و[أَمَّا] الرَّوَعُ ـ بِفَتْحِ الرَّاءِ ـ: فَهُوَ الفَزَعُ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ هَـٰذَا في شَيْءٍ.

ـ وسأَلنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عَبْدِاللهِ بنِ أَبي بكرِ بنِ حَزْمٍ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ لَيْلَةً والنَّاسُ في مَبِيْتِهِمْ: «لا يَبْقَيَنَّ في رَقَبَةِ بعَيرٍ قِلاَدَةٌ من وَتَرٍ إلاَّ قُطِعَتْ».

لِمَ أَمَرَ بِقَطْعِهَا؟ وَمَا عِلَّةُ كَرَاهِيَةِ ذٰلِكَ؟ وَهَلْ خَصَّ ذٰلِك بِقِلاَدَةِ الوَتَرِ من غَيْرِهَا؟

فَقَالَ: أَمَّا عِلَّةُ ذٰلِكَ فَمِنْ قِبَلِ التَّمَائِمِ، وَالتَّمائِمُ: كُلُّ ما عُلِّقَ على الإِنسانِ، أَوْ عَلَىٰ الفَرَسِ، أَوِ البَعِيْرِ أو غَيْرِهِ خِيْفَةَ العَيْنِ، أَوْ خِيْفَةَ أَمْرٍ لَمْ يَنْزِلْ بِهِ بَعْدُ فَتِلْكَ التَّمِيْمَةُ، وَقَدْ نَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] عَنْهَا في غَيْرِ حَدِيْثٍ، وَهُوَ الَّذي كَانَ مَالِكٌ يَقُوْلُ في تَأْوِيْلِ هَـٰذَا الحَدِيْثِ. وَأَنَّه إِنَّمَا كَانَتْ قِلاَدَةٌ تُعَلَّقُ عَلَىٰ

---

(1) حَدِيْثُ هَـٰرون الطَّلْحِيِّ المَذْكُوْر هُنا في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٩٨ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قال: أَخْبرنا إسماعيل بنُ خالدٍ، عن زبيد اليامي، عَمَّن أَخْبَرَهُ، عن عبدِالله بنِ مَسْعُودٍ: ويُراجع: الفَائق: ٤/ ٩.

(2) عن أبي عُبَيْدٍ بلفظِهِ مَعَ اختلافٍ يسيرٍ.

الإبلِ أَوْ عَلَىٰ الخَيلِ خِيْفَةَ العَينِ، وَكَذٰلِكَ جَاءَ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في الحَديثِ الآخَرِ حينَ ذَكَرَ الخَيْلَ فَقَالَ: «قلِّدُوْهَا وَلاَ تُقَلِّدُوْهَا الأَوْتَارَ» أَذِنَ في تَقْلِيْدِهَا كُلَّ مَا زَيَّنَها وَحَسَّنَهَا، وكَرِهَ أَنْ تُقَلَّدَ قَلاَئِدَ الأَوْتَارِ؛ لأَنَّ تِلْكَ لاَ تُقَلَّدُ إلاَّ لِلعَيْنِ. وَقَدْ كانَ بَعْضُهُم[1] يَقُوْلُ في تَأْوِيْلِ الأَوْتَارِ أَنَّها أَوْتَارُ الذُّحُوْلِ، يَعني لا تَسْفِكُوا عَلَيْهَا الدِّمَاءَ، وَلاَ تُغِيْرُوا عَلَيْهَا عَلَىٰ الأَمْوَالِ، وَذٰلِكَ تأويلٌ مُستَحْسَنٌ، وَلَيْسَ هُو الَّذِي أُرِيْدَ بِالحَدِيْثِ.

- **وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ [١٥٥] عن هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عن أبيه: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «إِنَّ الحُمَّىٰ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوْهَا بِالمَاءِ» [٢/ ٩٤٥ رقم (١٦)].

قَالَ عَبدُالمَلِكِ: الفَيْحُ: نَفْحَةُ الحَرَارةِ من الشَّمْسِ وَمِنَ النَّارِ[2]، وَمِثْلُهُ

---

(١) جاء في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/٢: «فمعنىٰ الأوتارِ ـ هَـٰهُنا ـ: الذُّحُوْلُ، يقولُ: لا يَطلُبون عليها الذُّحول التي وُتِرُوا في الجاهليَّة. قال أبوعُبَيْدٍ: هَـٰذا معنىٰ يذهبُ إليه بعضُ النَّاسِ أنَّ النَّبيَّ ﷺ أراد: لا تطلُبُوا عليها الذُّحول، وغيرُ هَـٰذا الوجه أشبهُ عندي بالصَّواب. قال: سَمِعْتُ محمَّدَ بنَ الحَسَن يَقُوْلُ: إنَّما معناها أوتارَ القِسِيِّ، وكانُوا يقلِّدونَهَا تِلْكَ فتختنقُ يُقَالُ: لا تقلِّدوها بها. وممَّا يُصَدِّقُ ذٰلك حديث هُشَيْمٍ عن أبي بشرٍ، عن سَلمان اليَشكُرِيِّ، عن جابر: أنَّ النَّبيَّ عليه السَّلام أمرَ أن تُقْطَعَ الأَوتارُ من أعناقِ الخيلِ. قال أبوعُبَيْدٍ: وبلغني عن مالك بنِ أنسٍ، أنَّه قال: إنَّما كان يُفعل ذٰلك بها مَخَافَةَ العَيْنِ عليها. قال: حدَّثَنِيْهِ عنه أبوالمُنذر الوَاسِطِيُّ، يعني أنَّ النَّاسَ كانُوا يُقلِّدونها لئلاَّ تُصيبها العَين، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ عليه السَّلام بِقَطْعِهَا، يُعَلِّمهم أنَّ الأوتارَ لا تردُّ من أمرِ اللهِ شَيْئاً، وَهَـٰذا أشبهُ بما كَرِهَ من التَّمائمِ».

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب ابن قُتَيْبَةَ: ١/٥٦٨، وغريب الخطَّابي: ٣/٢٥٨، وغريب ابن الجَوزي: ٢/٢١٣، والنِّهاية: ٣/٤٧٧، ٤٨٤، ويراجع: العين: ٣/٣٠٧، ومختصره: ١/٣١٥، وجمهرة اللُّغة: ٥٥٧، وتهذيب اللُّغة: ٥/ ٢٦١، ومُجمل اللُّغة: ٧٠٨، والتَّمهيد: =

قَوْلُهُ: «إِنَّ شِدَّةَ الحَرِّ من فَيْحِ جَهَنَّم، فإذا اشتَدَّ الحَرُّ فأَبرِدُوا عن الصَّلاةِ».

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرْحِ (لاَ عَدْوَىٰ وَلاَ هَامَةَ وَلاَ صَفَرَ) في حَديثِ مَالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ عن بُكَيْرِ بنِ [عبدِالله] الأَشَجِّ، عن أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لاَ عَدْوَىٰ وَلاَ هَامَ وَلاَ صَفَرَ، وَلاَ يَحُلَّ المُمَرِّضُ عَلَىٰ المُصِحِّ، وَلْيَحْلُل المُصِحُّ حَيْثُ شَاءَ. قَالُوا: مَا ذَاكَ يَارَسُوْلَ اللهِ؟ قَالَ: إِنَّه أَذىً» [٢/ ٤٩٦ رقم (١٨)].

قَالَ عبدُالملك: أَمَّا قَوْلُهُ: «لا عَدْوَىٰ» فَيَقُوْلُ: لا يُعْدِي مَرِيْضٌ صَحِيْحاً؛ وَذٰلِكَ أَنَّ العَرَبَ في الجَاهِلِيَّةِ كَانَت تَقُوْلُ: إِنَّ المَرِيْضَ يُعدِي فَكَذَّبَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] ذٰلِكَ، فَقَالَ: «لاَ عَدْوَىٰ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الأَعْرَابِ: يَا رَسُوْلَ اللهِ فَمَا بَالُ الإِبلِ تَكُوْنُ في الرَّمْلِ كَأَنَّها الظِّبَاءُ صِحَّةً فَيَجِيْءُ البَعِيْرُ الجَرِيْبُ فَيَدْخُلُ فيها فَيُجْرِبُهَا؟ فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: فَمَنْ أَجْرَبَ الأَوَّلَ؟ قَالَ الأَعْرَابِيُّ: اللهُ أَجْرَبَهُ. فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: وَاللهُ أَجْرَبَ هَـٰذِهِ».

قَالَ عبدُالمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلاَ هَامَ»[1] فَإِنَّ العَرَبَ في الجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَتَشَاءَمُوْنَ بِهَا، كَانُوا إِذَا رَأَوا الهَامَةَ وَقَعَتْ عَلَىٰ بَيْتِ أَحَدٍ قَالُوا قَدْ نَعَتْ[2] إِلَيْهِ

= ٤/ ٣١٥، ٥/ ١٧، ونقل عن العين، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (فيح) (فوح).

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٦، والنِّهاية: ٥/ ٢٨٣، وغريب الأَنْدَلُسيِّ المَجْهُوْلِ: ورقة: ١٢٨، والتَّمهيد: ٢٤/ ٢٩٨.
ذكر الأندلَسيُّ المجهولُ ما قيل في الهامة ثُمَّ قَالَ: ومن أَمثالهم: «إِنَّما أَنْتَ هَامةُ اليَوْمِ أَوْ غَدٍ» وَهَـٰذا المَثَلُ بهَـٰذَا اللَّفْظِ لم أَقِفْ عَلَيْه في المَشْهُوْرِ من كُتُبِ الأمثال. وهو أَشْبَهُ بشطرِ بَيْتٍ.

(٢) في الأصل: «نعيت».

نفسه، وكانوا يَقُولُون: إذَا مَاتَ الرَّجُلُ خَرَجَتْ من رَأْسِهِ هَامَةٌ، وَكَانُوا يَقُولُوْنَ أَيْضاً: إنَّ عِظَامَ الميِّت تَصيرُ هَامةً فَتَطِيْرُ، وَقَدْ ذَكَرَ شُعَرَاءُ الجَاهِلِيَّةِ ذٰلِكَ في أَشْعَارِهِم[1] فَكَذَّبَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ ذٰلِكَ كُلَّهُ فَقَالَ: «لاَ هَامَ...».

قَالَ عَبْدُالمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلاَ صَفَرَ»[2] فإنَّ مُطَرِّفاً قالَ لي في تَأْوِيْلِهِ ـ وَقَالَهُ غَيْرُهُ أَيْضاً ـ إنَّ أَهلَ الجَاهِلِيَّةِ كَانُوا رُبَّمَا جَعَلُوا المُحَرَّم صَفَراً فَيَسْتَحِلُّوْنَهُ، فَلِذٰلِكَ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «لا صَفَرَ» يَقُوْلُ: لاَ تَحَوِّلُوا الشُّهُوْرَ عَنْ حَالِهَا، وَلاَ عَن أَسْمَائِهَا، هٰكَذَا فَسَّرَ لِي مُطَرِّفٌ. وَقَالَ غَيْرُ مُطَرِّفٍ: الصَّفَرُ من

---

(١) هي عبارة أبي عُبَيْدٍ في «غريب الحديث»، وعنه نقلها الحافظُ أبوعُمربنُ عبدِالبرِّ في «التَّمهيد» قال: «قال أبوعُبَيْدٍ: كلُّ هٰذا جاء في أشعارهم قَالَ أبودَؤادٍ الإياديُّ: [ديوانه: ٣٣٩]

سُلِّطَ المَوْتُ والمَنُوْنُ عَلَيْهِم ... فَلَهُمْ فِي صَدَىٰ المَقَابِرِ هَامُ

فَذَكَرَ الصَّدَىٰ والهَامَ جَمِيْعاً، وَقَالَ لبيدٌ ـ يرثي أَخَاه أربد ـ [ديوانه: ٢٠٩]

فَلَيْسَ النَّاسُ بَعْدَكَ فِي نَقِيْرٍ ... وَمَا هُمْ غَيْرُ أَصْدَاءٍ وَهَامِ

فَهٰذا كَثِيْرٌ في أَشْعَارِهِمْ». وَزَادَ الحَافظُ أبوعُمَرَ:

فَإِنْ تَكُ هَامَةٌ بِهَرَاةَ تَزْقُو ... فَقَدْ أَزْقَيْتِ بالمَرْوَيين هَامَا

يعني مَرْوَ الرُّوذ، ومَرْوَ الشَّاهِجَان، كَذٰلك ذَكَرَ أبوعبدِالله العَدَوِيُّ».

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٥، والفائق: ٢/ ٣٠٦، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٥٢٩، وغريب الأندلسيِّ المجهول: ورقة: ٨٩، والنِّهاية: ٣/ ٣٥، ويراجع: جمهرة اللُّغة: ٧٤٠، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ١٦٧، ومجمل اللُّغة: ٥٣٦، والصِّحاح واللِّسان، والتَّاج: (صفر).

قال الأندلسيُّ المَجْهُوْلُ: «ذكر أبوداود في «مصنَّفه» في (كتاب الطِّير) أنَّ أشهبَ قال: سُئِلَ مالكٌ عن قوله: «لا صَفَرَ» قال: إنَّ أهل الجاهليَّة كانوا يَتَشَاءمون بصفر فقال النبيُّ عليه السَّلام: «لا صَفَرَ» وقيلَ: دَوَابٌّ تأخذُ في البَطْنِ فكَانُوا يقولُون هو يُعدي فقال: «لا صَفَرَ». وفي الأصل: «أهل الجنة» بدل «أهل الجاهِلِيَّة» تحريفٌ ظاهرٌ.

الصَّفار، وَكَانَ أَهْلُ الجَاهِلِيَّة يَقُوْلُوْنَ - في الرَّجُلِ يَمُوْتُ -: إنَّما قَتَلَه الصَّفَرُ، وكانُوا يَقُولُوْنَ أَيْضاً: إنَّه يُعْدِي، فَرَدَّ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ ذٰلِكَ فَقَالَ: «لا صَفَرَ» يعني: لا يُعْدِي الصَّفَرُ، وَلاَ يَقْتُلُ أَحَداً، وإنَّما يَقْتُلُهُ أَجَلُهُ، وَهُوَ أَوْثَقُ عندي وَهُوَ الَّذِي أَقُوْلُ في شَرْحِهِ: إنَّ الصَّفَرَ دَوَابُّ البَطْنِ، وَلَوْ كَانَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عَنَىٰ بذٰلِكَ الشَّهْرَ إذْ قَالَ: «لاَ صَفَرَ» لَكَانَ صَفَرٌ مَطْرُوْحاً مِنَ الشُّهُوْرِ إِذَنْ، وَلَم يُعتدَّ بِهِ، لٰكِنَّه فِي دَوَابِّ البَطْنِ [١٥٦] حَدَّثَنِي ذٰلِكَ أَسَدُ بنُ مُوْسَىٰ، عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عن أَبِي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرِ بنِ عَبْدِاللهِ: أنَّه سَمِعَ رَسُوْلَ اللهِ يقولُ: «لاَ عَدْوَىٰ وَلاَ هَامَ وَلاَ صَفَرَ» ثُمَّ قَالَ جَابِرٌ: وَالصَّفَرُ دَوَابُّ البَطْنِ.

وَحَدَّثَنِي عِيْسىٰ بن رَزِيْنٍ الكَلاَعِيُّ[١]: أنَّ أَبَاهُرَيْرَةَ قَالَ: جعْتُ جَوْعَتَيْنِ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ أَجُعْ مِثْلَهُمَا، إِحْدَاهُما لَيْلاً، وَالأُخْرَىٰ [نَهَاراً] فَأَمَّا جُوْعي بالنَّهارِ فإنِّي مَكَثْتُ ثَلاَثاً طَاوِياً عَلَىٰ المَاءِ القَرَاحِ فَدَخَلْتُ المَسْجِدَ فَسُدِدْتُ فَخُيِّلَ لي أنَّ كُلَّ شَيْءٍ في المَسْجِدِ أَصْفَرُ، فَسَقَطتُ عَلَىٰ رُكْبَتِيَّ فَقَامَ إليَّ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ فَأَخَذَ بِيَدِيَّ فَقَالَ: مَا لَكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ فَقُلْتُ: بأَبِي أَنْتَ وأُمِّي عَضَّنِي الصَّفَرُ، واستَحْيَيْتُ أَنْ أَشْكُوَ إِلَيْهِ الجُوْعَ، فَأَخَذَ بِيَدِيْ وَأَدْخَلَنِي بَيْتَهُ، ثُمَّ دَعَا الخَادِمَ فَقَالَ لَهَا: هَلْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ لَهُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ لَقَدْ نَفَضْنَا الجُرَابَ. فَقَالَ: مَهْ، لا تَقُوْلِي ذٰلِكَ، ادخُلي فَانْظُرِي فإنَّكِ إنْ شَاءَ اللهُ سَتَجِدِيْنَ في أَكَارِعِ[٢] الجُرَابِ ونِثَارِهِ الطَّعامَ، وَزَوَايَا التَّابُوْتِ[٣] تُمَيْرَاتٍ وَكُعَيْكَاتٍ[٤]

---

(١) نقل عنه المُؤلِّفُ في كتابه «التُّحف...» (صفة الفردوس) ولم أقف علىٰ أخباره.

(٢) أكارعُ الجُرَابِ: أطرافُهُ، جاءَ في اللِّسان (كرع) «وكُراعُ كلِّ شيءٍ: طَرَفُهُ».

(٣) هو الصُّندوقُ الذي يُحرَزُ فيه المَتَاعُ.

(٤) تَصغيرُ كَعَكَاتٍ، والكَعْكُ مَشْهُورٌ فارِسِيٌّ مُعرَّبٌ. يُراجع: شفاء الغليل: ٢٢٥، وقصد =

وقُدَيْدَاتٍ[1]، فَدَخَلَتْ فَوَجَدَتْ مِثْلَ مَا قَالَ لَهَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ فَخَرَجَت بِطَبَقٍ مَمْلُوْءٍ مِنْ ذٰلِكَ فَأَكَلْتُ حَتَّىٰ شَبِعْتُ، فَشَرِبْتُ حَتَّى رَوَيْتُ، وَرَجَعَتْ إِليَّ نَفْسِي، ثُمَّ قَبَضَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عَلَىٰ بَطْنِي فَقَالَ: أباهِرٌ لاَ صَفرَ، إِنَّمَا يَقْتُلُ القَدَرُ، وَلِكُلٍّ مَاءٍ دَوَابٌّ».

قَالَ عبدُالمَلك: فَقَدِ اسْتَبَانَ في هَـٰذا الحَدِيْثِ أَنَّ الصَّفَرَ الَّذِي أَرَادَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ إِنَّمَا هُوَ مِن دَوَابِّ البَطْنِ وَلَيْسَ الشَّهْرَ؛ لأَنَّهُ جَوَابٌ لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَضَّنِي الصَّفَرُ يَارَسُوْلَ اللهِ حِيْنَ استَحْيَا أَنْ يَشْكُوَ إِليه الجُوْعَ، فَقَالَ لَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بَعْدَ أَنْ أَشْبَعَهُ: «أَبَاهِرٌ لاَ صَفَرَ وَإِنَّما يَقْتُلُ القَدَرُ، وَلِكُلٍّ مَاءٍ دَوَابٌّ»، فَصَدَقَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: إِنَّ الصَّفَرَ من دَوَابِّ البَطْنِ حِيْنَ قَالَ: «وَلِكُلِّ مَاءٍ دَوَابٌّ»، فَالصَّفَرُ هُوَ مِنْ مَاءِ البَطْنِ، وَرُبَّما كَذَّبَ قَوْلَ العَرَبِ فِي الصَّفَرِ أَنَّه يَقْتُلُ وَيُعْدِيَ بِقَوْلِهِ: «لاَ صَفَرَ» يَقُوْلُ: لاَ يَقْتُلُ الصَّفَرُ وَلاَ يُعْدِي.

وَقَدْ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ سَلاَّمٍ البَصْرِيُّ[2]: أَنَّهُ سَمِعَ يُوْنُسَ بنَ حَبِيْبٍ يَسْأَلُ رُؤْبَةَ بنَ العَجَّاجِ عَنِ الصَّفَرِ، فَقَالَ: هِيَ حَيَّةٌ تَكُوْنُ في البَطْنِ تُصِيْبُ بعض النَّاسِ، وتُصِيْبُ بَعضَ المَاشيةِ، قَالَ: وَهِيَ أَعْدَىٰ مِنَ الجَرَبِ عِنْدَ العَرَبِ.

قَال عبدُالملك: وَيُقَالُ[3]: إِنَّها تَشْتَدُّ عَلَىٰ الإِنْسَانِ إِذَا جَاعَ وتُؤْذِيْهِ،

= السَّبيل: ٢/ ٤٠٠.

(١) جمعٌ مُصَغَّرٌ لِقَدِيْدة، والقَدِيْدُ: اللَّحْمُ المَمْلُوْحُ المُجَفَّفُ كذا في اللِّسانِ وغَيرِهِ.

(٢) ما نقله المؤلِّف عن ابن سَلاَّمٍ جاء في غريب أبي عُبَيْدٍ هكذا: «قال أبوعُبَيْدَةَ: سمعتُ يونس يسأل رؤبة بن العَجَّاج عن الصَّفر فقال: هي حَيَّةٌ تكون...».

(٣) هو كلام أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث: ١/ ٢٦، وهو أيضاً هُناك موصول بكلامه السَّابق فلو أنَّ المؤلِّف ـ عفا الله عنه ـ قال: «قال أبوعُبَيْدٍ» بدلاً من أن يقولَ: «قال عبدالملك» لكان =

وَفِي ذَلِكَ قَالَ أَعْشَىٰ بَاهِلَةَ ـ وَهُوَ يُثْنِيْ عَلَى صَاحِبٍ لَهُ ـ[1]:

= أسلم وأصحّ.

(١) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «يرثي رَجُلاً» وهو الصَّحِيْحُ. أَقُوْلُ: أَلاَ تَرَىٰ كَيْفَ أَفْسَدَ ابنُ حَبِيْبٍ ـ عَفَا اللهُ عنه ـ كَلاَمَ أَبِي عُبَيْدٍ ـ رَحِمَهُ الله ـ؟! وَفَرْقٌ كَبِيْرٌ بينَ الثَّنَاء وَالرِّثاء؟! وَقَصِيْدَةُ أَعْشَىٰ بَاهلةَ التي منها البيت مشهورةٌ جدًّا بين مَرَاثي العَرَب، قال أبوالعبَّاس المُبَرِّدُ في أول كتابه «التَّعازي والمَرَاثِي» ص: ١٣ (بابٌ من الشِّعر) مراثي الجاهلية المشهورة المستحسنة المستجادة المُقَدَّمة معلومةٌ موسومةٌ، منها قصيدة مُتَمِّمُ بن نُويرة في أخيه مالكٍ علىٰ أنَّ سائر أَشعاره غيرُ مذمومٍ. . . ثم ذَكَرَ قصيدةَ دُرَيْدِ بن الصِّمَّة في أخيه عبدِالله، وقصيدة كعبِ بن سَعْدٍ الغَنَوِيِّ في أخيه، قال: ومنها قصيدةُ أعشىٰ باهلة أبي قُحافة وهي التي أولها:

إِنِّـي أَتَتْنِي لِسَـانٌ لاَ أُسَـرُّ بهـا   مِنْ عَلْوَ لاَ عَجَبٌ منها ولاَ سَخَرُ

ثُمَّ ذَكَرَ المُبَرِّدُ مراثي الخَنساء، وَلَيْلَىٰ الأخيليَّة، وَأَوْسِ بن حَجَرٍ، ولَبِيدِ بن رَبِيْعَة، والمُهلهل، فَجَعَلَ أعشىٰ باهلة في مقدِّمةِ أصحاب المَرَاثِي، وَكَانَ الشَّريفُ المُرتَضَىٰ يقولُ: هي من المَرَاثي المُفضَّلةِ المشهورةِ بالبراعةِ والبلاغةِ، والقصيدةُ في ديوانه (الصُّبح المنير): ٢٦٦، والأصمعيَّات: ٨٧، والكامل: ١٤٣١، وحماسة ابن الشجرى، وخزانة الأدب: ١/ ١٩١ فما بعدها، وهي في رثاء المُنْتَشِرِ بن وَهْبٍ، ـ وقيل: ابنِ هُبَيْرَة ـ، قائدٌ، شُجاعٌ، مَشْهُورٌ، جاهِلِيٌّ. وَذَكَرَ البَغْدَادِيُّ في الخِزَانةِ سببَ مقتَلِه فليُراجع من أَرَادَ ذٰلك هناك.

وَالأعشىٰ المذكورُ اسمه: عامرُبنُ الحارث بن رياح الباهِلِيُّ، أحد بني عارم بن عوف بن وائلِ ابن مَعن، ومَعْنٌ أبوباهلة، وباهلةُ امرأةٌ من هَمْدَان. شاعرٌ جاهليٌّ له أشعارٌ قليلةٌ مجموعة في (الصُّبح المنير): ٢٦٦ـ٢٦٩ ومن المَعْلوم أنَّ شاعرَنَا البَاهِلِيَّ الهَمْدَاني غيرُ أعشىٰ هَمْدَان عبدالرَّحمـٰن بن عبدالله، فهـٰذا الأخيرُ إِسلاميٌّ أُمويٌّ مشاركٌ في الفتوح وله شِعْرٌ كثيرٌ.

أخبار أعشىٰ باهلة في: المؤتلف والمختلف: ١١، واللآلى للبكري: ٧٥، ورغبة الأمل: ١/ ١٩٠، وخزانة الأدب: ١٩١. وأول القَصِيْدَة:

هَاجَ الفُؤَادُ عَلَىٰ عِرْفَانِهِ الذِّكَرُ   وَزَوْرُ مَيْتٍ عَلَىٰ الأَيَّامِ يُهْتَصَرُ

=

لا يَتَأَرَّىٰ لما في القِدْرِ يَرْقُبُه   وَلاَ يَعَضُّ عَلَىٰ شُرْسُوفِهِ الصَّفَرُ

قَالَ عَبدُالمَلكِ: وَإِيَّاهُ أَرَادَ قَيْسُ بنُ زُهَيْرِ بنِ جُذَيْمَةَ العَبْسِيُّ(1) ـ حينَ خَرَجَ عَنْ قَوْمِهِ هَائِماً في الفَيْفَاءِ للوَقَائِعِ الَّتي كَانَتْ منه فيهم حَتَّىٰ ضَلَّ وَجَاعَ، فَلَمَّا أَيْقَنَ بِالمَوْتِ نَقَشَ هَـٰذِهِ الأَبْيَاتِ في حَجَرٍ لِتُعرَفَ بِهَا مِيْتَتُهُ:

إنَّ قَيْســاً كَــانَ مَنِيَّتُــهُ   من الهيَامِ وهْوَ مُنْطَلِقُ   [١٥٧]

مَرَّ بِالوَادِيْ عَلَىٰ عَجَلٍ   وَسِوَاهُ المَاءُ والوَرَقُ

فَمَلاَ مِنْ ذَاكَ حِشْوَتَهُ   وشُجَاعِ البَطْنِ يَخْتَفِقُ

في دَرِيْسٍ لَيْسَ يَسْتُرُهُ   رُبَّ حُـرٍّ ثَـوْبُـهُ خَلِـقُ

فإِنَّمَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «وَشُجَاعُ البَطْنِ يَخْتَفِقُ» الصَّفَرُ.

قالَ عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «لا يَحُلُّ المُمَرِّضُ عَلَى المُصِحِّ، وليُحلل المُصِحُّ حَيْثُ شَاءَ» فالمُمَرِّضُ: ذُو المَاشِيَةِ المَرِيْضَةِ، والمُصِحُّ: ذُو المَاشِيَةِ الصَّحِيْحَةِ، يَقُوْلُ: لاَ يَأْتِي الرَّجُلُ بِمَاشِيَتِهِ المَرِيْضَةِ فَيَحُلُّ بِهَا عَلَىٰ الصَّحِيْحِ المَاشِيَةِ فَيُؤْذِيْهِ بِهَا، وَليَحلُلِ الصَّحِيْحُ حَيْثُ شَاءَ.

= قَدْ كُنْتُ أَعْهَدُهُ وَالدَّارُ جَامِعَةٌ   وَالدَّهْرُ فِيهِ ذَهَابُ النَّاسِ وَالعِبَرُ

وفي آخرها:

السَّالِكُ الثَّغْرَ وَالمَيْمُوْنُ طَائِرُهُ   سَمُّ الأَعَادِيْ لِمَنْ عَادَاهُ مُشْتَجَرُ

فَإِذْ سَلَكْتَ سَبِيْلاً كُنْتَ سَالِكَهَا   فَاذْهَبْ فَلاَ يُبْعِدْكَ اللهُ مُنْتَشِرُ

(1) شاعرٌ جاهليٌّ، أحدُ فرسان بني عَبْسٍ، مَشْهُوْرٌ بدَاحس وَالغَبراء، أدركَ الإسلامَ، وَأَسْلَمَ، ثُمَّ ارتدَّ وَمَاتَ في عُمَان، جَمَعَ شعره عادل البيَّاتي ونشره في النَّجف سنة ١٩٧٢م.

له أخبارٌ في الأغاني: ١٧/ ٤٧، (٤٧٦) ويراجع مقدمة شعره. وفيها نقلاً عن الأشباه والنَّظائر للخالديين: ١/ ١٢٩، وسَرْح العُيُون: ١٤٠ أنَّ الأبيات للحُطَيئة، ولم أجدها في ديوان الحُطَيْئة في آخر طبعة له سنة ١٤٠٧هـ، وذكر جامع شعر قيس قصة الشِّعر هُناك.

[شَرحُ غريبِ كتابِ الرُّؤيا][1]

[من موطأِ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ الحُلْمِ وَالرُّؤيا في حَدِيْثِ مَالكٍ الَّذِي رَوَاهُ عن يَحْيَىٰ بنِ سَعِيْدٍ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الرُّؤيَا من اللهِ، والحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَان» [٢/ ٩٥٦ رقم (٤)].

قالَ عبدُالملك: الرُّؤيَا هيَ الحَسَنَةُ الَّتِي لَيْسَ فيها تَخْلِيْطٌ مِنَ الشَّيطان، ولا تَخْيِيْلٌ وَلاَ أُمُوْرٌ فَاحِشَةٌ. وَالحُلْمُ: هو الَّذي فِيْهِ تَهْوِيْلُ الشَّيْطَانِ وتَخْلِيْطُهُ وتُعَبُّثُهُ بِالنَّائِمِ.

[شَرحُ غَريبِ كِتَابِ الشَّعْرِ][2]

[مِنْ مُوَطَّأ مَالكِ بنِ أَنَسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرْحِ (القَصْدِ) و(التُّؤَدَةِ) في حديثِ مَالكٍ الَّذِي رَوَاهُ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: أَنَّه كَانَ يَقُولُ: «القَصْدُ والتُّؤدَةُ وحُسْنُ السَّمْتِ جُزْءٌ من خَمْسٍ وعِشْرِيْنَ جُزْءاً من النُّبُوَّةِ» [٢/ ٩٥٤ رقم (١٧)].

---

(١) المُوطَّأ رواية يحيىٰ: ٢/٩٥٦، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٥، رواية سُويدٍ: ٤٧٥، ورواية أبي مُصعب الزُّهري: ٢/ ١٣٤، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرّ: ٢٧/١١٦، والتَّعليق عَلَى المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشيِّ: ٢/ ٣٦٥، والمُنْتَقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٢٦٧، والقَبَس لابن العربي: ١١٣٥، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٣٠، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٣٥٠.

(٢) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/٩٤٧، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهريِّ: ٢/ ١٢٥، ورواية سُويدٍ الحدثاني: ٤٧٦، ورواية محمد بن الحسن: ٣٣٠، والاستذكار: ٢٧/ ٥٩، والتَّعليق عَلَىٰ المُوَطَّأ: ٢/ ٣٦١، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٢٦٦، وتَنوير الحَوَالك: ٣/ ١٢٣، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٣٣٤.

مَا تَفْسيرُ القَصْدِ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ؟ أَيَعْنِي القَصْدَ فِي المَعِيْشَةِ وَحْدَهَا؟

قَالَ[عَبدُالمَلكِ: لاَ]وَلَـٰكِنْ يَعْنِي القَصْدَ في الأُمُوْرِ كُلِّها، وَمِنْهُ قَوْلُ لُقْمَانَ لابْـنِهِ: ﴿ وَٱقْصِدْ فِى مَشْيِكَ ﴾[1] وَمِنْهُ قَولُ عَدِيٍّ بنِ زَيْدٍ التَّمِيْمِيِّ أَيْضاً[2]:

أقْصِدْ قَصْداً إذَا مَشَيْتَ وأَبْصِرْ إنَّ لِلقَصْدِ مَنْهَجاً وَجُسُوْراً

وَلَيْسَ القَصْدُ هَـٰهُنا في المَشْيِ القَصْدَ في المَشْيِ عَلَىٰ الأَقْدَامِ، وإِنَّمَا هُوَ تَمَثُّـلٌ للقَصْدِ في الأُمُوْرِ، وَالإِقْبَالِ عَلَىٰ مَا يَعْنِي، وَتَركِ الإِفْرَاطِ وَالإِسْرَافِ والشِّنْعةِ في الأَشْيَاءِ كُلِّها. قَالَ: والتُّؤَدَةُ: من القَصْدِ أَيْضاً، وَهُوَ الرِّفْقُ في الأُمُوْرِ، وَالسَّكِيْنَةُ، وَالوَقَارُ، وَالحِلْمُ، وَالأَنَاةُ، وَأَشْبَاهُ هَـٰذَا كُلُّهِ دَاخِلٌ في القَصْدِ وَالتُّؤَدَةِ.

[شرحُ غَريب كتابِ السَّلام][3]

[من مُوَطَّأ مَالكِ بنِ أَنَسٍ رحمه الله]

ـ وَسَألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ[4] عن شرحِ (السَّامِ)[5] في حَدِيْثِ مَالكٍ

---

(١) سورة لقمان: الآية: ١٩.

(٢) ديوان عدي: ٦٦ وروايته:

* فَامْشِ قَصْداً إِذَا مَشَيْتَ وأَبْصِرْ *

(٣) المُوطَّأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٩٥٩، ورواية أبي مُصعَبٍ الزُّهريِّ: ٢/ ١٣٧، ورواية سُوَيْدٍ الحَدثاني: ٤٧٩، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٣، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ٢٧/ ١٣٤، والتَّعليق عَلَى المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشيِّ: ٢/ ٣٦٧، والمُنْتَقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٢٧٩، والقبس لابن العَرَبيِّ: ١١٤١، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٣٢، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٤٥٧.

(٤) هذه الفقرة مؤخرة عن موضعها في الأصل في الصفحة التي تليها، وأكثر فقرات هَـٰذَا الكتاب (كتاب السَّلام) مُتَداخل مَعَ شرحِ (كتاب الاستئذان) الآتي بعده وقد حاولت وضع كل فقرة في مكانها.

(٥) في الأصل: «السَّامة».

الَّذي رَوَاهُ عن عَبدِ اللهِ بنِ دِيْنَارٍ، عن ابن عُمَرَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قالَ: «إنَّ اليَهُوْدَ إذَا سَلَّمَ أحدُهُم عَلَيْكُم[1] فإنَّما يَقُولُوْنَ: السَّامُ عَليكُمْ فَقُلْ: عَلَيْكَ» [٢/ ٩٦٠ رقم (٣)].

قال عبدُالملك: السَّامُ: المَوْتُ[2]، فَإِنَّمَا كَانُوا يَعْنُوْنَ ـ لِغِشِّهِمْ لأَهْلِ الإسْلَامِ ـ: المَوْتُ عَلَيكُمْ، فَلِذٰلِكَ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «فَقُلْ عَلَيْكُمْ» ولَم يَقُلْ: «وعَلَيْكَ» لأنَّكَ إذا قُلت: «وَعَلَيْكَ» فَقَدْ حَقَّقْتَ عَلَىٰ نَفْسِكَ مَا قالَ لَكَ، ثُمَّ أشرَكْتَهُ مَعَكَ فِيْهِ، وَلٰكِنْ: «عَلَيْكَ» كَأَنَّه رَدٌّ عَلَيْهِ لِمَا قَالَ، وَدَفْعٌ لِشَتْمِهِ.

ـ وَسَألنا عبدَالملك بنَ حَبِيْبٍ عن شَرْحِ قَوْلِ الرَّسُوْلِ ﷺ:

في حَدِيْثِ مَالكٍ «لا تَحَسَّسُوا وَلاَ تَجَسَّسُوا».

قال عبدُالملك: أمَّا قَوْلُهُ: «لا تَجَسَّسُوا» بالجِيْمِ[3] فَيَعْنِي: لاَ تَسْأَلُوا

---

(١) في الموطأ: «عليكم أحدهم».

(٢) التَّمهيد: ٥/ ٢٧٤، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٥١٠، والنِّهاية: ٢/ ٤٢٦... وغيرها.

(٣) اللَّفظتان مشروحتان في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٣٧٨، والغريبين: ٢/ ٦٤، والنِّهاية: ١/ ٢٧٢، ٣٨٤، ويُراجع: الزَّاهر لابن الأنباريِّ: ١/ ٤٧٣، والتَّمهيد: ١٨/ ٢١، والصِّحاح واللِّسان والتاج (جسس) و(حسس).

وما ذكره المؤلِّف هو رأي يَحيىٰ بن أبي كثير، وقال ابن الأنباري: «يقال: قد تجسَّسَ الرَّجُلُ وتَحَسَّسَ بمعنى واحدٍ، هذا إجماعُ أهلِ اللُّغةِ، وقد فرَّق بين التَّجَسُّسِ والتَّحَسُّسِ يحيىٰ بن أبي كثير...» وقال الحافظ ابنُ عَبْدِالبرِّ: «لفظتان معناهما واحدٌ، وهو البحثُ والتَّطَلُّبُ لمعايبِ النَّاسِ ومساويهم إذا غابت واستترت، لم يحل لأحدٍ أن يَسْألَ عنها، ولا يكشفَ عن خَبَرَهَا... وأصلُ هذه اللَّفظةِ ـ في اللُّغة ـ من قولكَ: حسَّ الثَّوْبَ؛ أي: أَدْرَكَهُ بِحِسِّهِ وجَسِّه، من المَحَسَّة والمجسَّةِ وَذٰلك حَرَامٌ كالغِيْبَةِ أو أشدّ من الغيبةِ قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ [الحجرات: الآية: ١٢] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا۟﴾ =

النَّاسَ عَنْ عَوْرَاتِ إِخْوَانِكُمْ. وأَمَّا قَوْلُهُ: «لا تَحَسَّسُوا» بالحاءِ فَيَعْنِي لا يَلِي أَحَدُكُمْ استِمَاعَ مَا يَقُوْلُ فِيْهِ أَخُوْهُ وَلاَ اطلاع عَوْرَةِ أَخِيْهِ.

- وَسَأَلْنَا عَبْدَالمَلِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الغَادِيَاتِ والرَّائِحَاتِ) [١٥٩] في حَدِيْثِ مَالِكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن يَحْيَىٰ بن سَعِيْدٍ: أَنَّ رَجُلاً سَلَّم عَلَىٰ عَبْدِاللهِ بن عُمَرَ فَقَالَ: السَّلاَمُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، وَالغَادِيَاتُ وَالرَّائِحَاتُ، فَقَالَ ابنُ عُمَرَ: وَعَلَيْكَ السَّلاَمُ أَلْفاً، ثُمَّ كأنَّه كَرِهَ ذٰلِكَ.

قَالَ عبدُالملكِ: الغَادِيَاتُ وَالرَّائِحَاتُ: - في كَلاَمِ العَربِ - هي الطَّيْرُ، وإِنَّما كَرِهَ ابنُ عُمَرَ تَعَمُّقَ الرَّجُلِ في سَلاَمِهِ، وَفِي مثله قال ابنُ عبَّاسٍ: انْتَهَىٰ السَّلام إِلى البَرَكَةِ.

[شرحُ غَرِيبِ كتابِ الاستِئْذَان][1]

[من مُوَطَّأ مَالكِ بنِ أَنَسٍ رحمه الله]

- وَسَأَلْنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الفدَّادِيْن) في حَدِيْثِ مَالكٍ [١٥٨]

= فَالقرآن والسُّنة وَرَدَا جَمِيْعاً بإِحْكَامِ هَـٰذَا المَعْنَىٰ...».

وفي النِّهاية: «وقيلَ: التَّجسُّسُ - بالجيم -: أن يَطلُبَهُ لغَيْرِه، وبالحَاءِ: إن يَطلبَهُ لنفسه، وَقيلَ - بالجيم -: البَحْثُ عن العَوْرَاتِ، وَبالحَاءِ: الاسْتِمَاعُ...».

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ٣/ ٩٦٣، ورواية أبي مُصعبٍ الزُّهريِّ: ٢/ ١٣٩، ورواية سُوَيْدٍ الحَدَثَاني: ٤٨١، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٠، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ٢٧/ ١٥١، والتَّعليق عَلَى المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشيِّ: ٢/ ٣٦٥، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوَليد: ٧/ ٢٨٣، والقَبَس لابن العَرَبيِّ: ١١٤٤، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٤٣، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٣٦٢، وكشف المُغَطَّىٰ: ٣٦٢.

الذي رَوَاهُ عن أَبي الزِّناد، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «رَأْسُ الكُفرِ نَحْوَ المَشْرِقِ، وَالفَخْرُ والخُيَلاَءُ في أهلِ الخَيْلِ وَالإبلِ، وَالفَدَّادُونَ أهلُ الوَبَرِ، والسَّكينةُ في أَهْلِ الغَنَمِ» [٢/ ٩٧٠ رقم (١٥)].

قَالَ عبدُالمَلكِ: الفَدَّادُونَ: هُمْ أَهْلُ الجَفَاءِ، كَذٰلِكَ قَالَ مَالِكٌ(١)، وَقَوْلُهُ: «أَهْلُ الوَبَرِ» يَقُوْلُ: هُمْ أَهْلُ الإبلِ فِيْهُمُ الجَفَاءُ، تَقُوْلُ مِنْه قَدْ فَدَّ الرَّجُلُ، وَهُوَ يَفِدُّ فَدِيْداً: إِذَا جَفَا وعَلاَ صَوْتُهُ، قَالَ الرَّاجزُ(٢):

أُنْبِئْتُ أَخْوَالِيْ بَنِي يَزِيْدُ ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيْدُ

يَقُوْلُ: لَهُمْ جَفَاءٌ وَصِيَاحٌ، وَقَدْ بَلَغَنِي(٣) «أَنَّ الأَرْضَ إِذَا دُفِنَ فِيْهَا الإِنْسَانُ قَالَتْ لَهُ: لَرُبَّما مَشَيْتَ عَلَيَّ فدَّاداً»، تَقُوْلُ: جَافِياً عَاتِياً صَيَّاحاً مُخْتَالاً.

---

(١) اللَّفظة مشروحة في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٠٣، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٢٩١، والغريبين: ١٤٢١، وغريب ابن الجوزيِّ: ٢/ ١٨٠، والفائق: ٣/ ٩٣، والنِّهاية: ٣/ ٤١٩. ويراجع: جمهرة اللُّغة: ١١٣، وتهذيب اللُّغة: ١٤/ ٧٣، ومجمل اللُّغة: ٧٠١، والتَّمهيد: ١٨/ ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ومختصر العين: ٢/ ٢٩٥، والأفعال للسَّرقُسطيِّ: ٤/ ٣٨، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (فَدَدَ).

(٢) يُنسبان إلىٰ رُؤْبة بن العَجَّاج في ملحقات ديوانه: ١٧٢، وهما في مجالس ثعلب: ١١٢، وأفعال السَّرقُسطي: ٤/ ٣٨، وشرح المفصَّل للخُوارَزْمِيِّ (التَّخمير): ١/ ١٦٤، وشرح المفصَّل لابن يعيش: ١/ ٢٨، وخزانة الأدب: ١/ ١٣٠... وغيرها.

وأنشدَ السَّرَقُسْطِيُّ في «الأفعال»:

جَمَعْتُ لَهُمْ مَجْداً ضَعِيْفاً وَمَشْهَداً ضَعِيْفاً وَأَعْيَاراً لَهُنَّ فَدِيْدُ

وأنشد أيضاً [للمعلوط بن بدل القُريعي]:

أَعَاذِلُ مَا يُدْرِيْكَ أَنْ رُبَّ هَجْمَةٍ لأَخْفَافِهَا فَوْقَ المِتَانِ فَدِيْدُ

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ومنه الحديث الذي يروىٰ: «أَنَّ الأرضَ...».

وَقَدْ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بنُ مَعْبَدٍ، عن هُشَيْمِ بنِ بشيرٍ، عن زِيَادٍ، عَنِ الحَسَنِ، عن قَيْسِ بنِ عَاصِمٍ التَّمِيْمِيِّ: أَنَّه سَمِعَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يَقُوْلُ: «أَهْلُ الإِبلِ أَهْلُ الجَفَاءِ»[1]. وقد أكثرَ العِرَاقيُّون في شَرْحِ الفدَّادِيْنَ، وَذَهَبُوا به إلى غَيْرِ مَذْهَبٍ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ(شَعَفِ الجِبَالِ) في حديث مالكٍ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ حَيْنَ قَالَ: يُوْشِكُ أَنْ يَكُوْنَ خَيْرُ مَالِ المُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الجِبَالِ وَمَوَاقِعَ القَطْرِ، يَفِرُّ بِدِيْنِهِ مِنَ الفِتَنِ» [٢/ ٩٧٠ رقم (١٦)].

قال عبدُالملكِ: شَعَفُ الجِبالِ: رُؤُوس الجِبَالِ[2].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (المَشْرُبَة) في حَدِيْثِ مَالكٍ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «لا يَحْتَلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةَ أَحَدٍ بغَيْرِ إِذْنِهِ، أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَىٰ مَشْرُبَتُهُ فتُكْسَرَ خِزَانَتُهُ فَيَنْتَقِلُ طَعَامُهُ، فإنَّما تَخْزِنُ لهم ضُرُوْعُ مَوَاشِيْهِمْ أَطْعِمَتَهُمْ، لاَ يَحْتَلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةَ أَحَدٍ إلاَّ بإِذْنِهِ». [٢/ ٩٧١ رقم (١٧)].

قال عبدُالملكِ: المَشْرُبَةُ: الغُرْفَةُ الَّتِي يَخْزِنُ الرَّجُلُ فيها طَعَامَهُ وَمَعَاشَ أَهْلِهِ[3].

ـ وَسَأَلْنَا عَبْدَالمَلِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (المَضْنُوكِ) في حَدِيْثِ مالكٍ الَّذِي رَوَاهُ عن عبدِاللهِ بن أَبِي بَكْرِ بن حَزْمٍ، عن أبيه: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ عَطَسَ فَشَمِّتْهُ، ثمَّ إن عَطَسَ فشمِّتهُ، [ثم إن عَطَسَ فشمِّتْهُ، ثُمَّ إِنْ

---

(١) قال أبوعمر بن عبدالبرِّ في التَّمهيد: ١٨/ ١٤٤ ـ بعد ذكر حديث قيس بن عاصمٍ ـ: «قال أبوعمر: ليس إسناد هذا اللَّفظ بالقائم وقد صحَّ عنه ﷺ أنَّه قال: «مَنْ لَزِمَ الباديةَ جَفَا».

(٢) اللِّسان: (شعف).

(٣) في النِّهاية: ٢/ ٤٥٥ (المَشْرُبَةُ ـ بالضَمِّ والفَتْحِ ـ: الغُرْفَةُ).

عَطَسَ] فَقُلْ: إنَّكَ مَضْنُوكٌ» [٢/ ٩٦٥ رقم (٤)].

قَالَ عَبدُالملك: المَضْنُوكُ: المَزْكُومُ[١]. وَقَوْلُهُ: «شَمِّتْهُ» مَعْنَاهُ [١٦٠] ادعُ لَهُ، قُلْ: يَرْحَمُكَ اللهُ، التَّشْمِيتُ: الدُّعَاءُ في كَلَامِ العَرَبِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (المَحْنُوذِ) في حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنِ ابنِ شِهَابٍ في الضَبِّ المَحْنوذِ الذي قُرِّبَ إِلَىٰ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقَالَ: إنَّه لَمْ يَكُنْ بأَرْضِ قَوْمِي فأَجِدُنِي أَعَافُهُ، فَاجْتَرَّهُ خَالِدُ بنُ الوَليدِ إِلَىٰ نَفْسِهِ فأَكَلَهُ ورَسُولُ اللهِ ﷺ يَنْظُرُ» [٢/ ٩٦٨ رقم (١٠)].

قال عبدُالملك: المَحْنُوذُ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ: المَشْوِيُّ[٢].

ـ وَسَأَلْنَا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرْحِ (النُّضَّاحِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابن شِهَابٍ: «في الَّذي اسْتَأْذَنَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ في إِجَارَةِ الحَجَّامِ. قَالَ: فَنَهَاهُ عَنْهَا فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ ويَسْتَأْذِنُهُ حَتَّى قَالَ لَهُ: أَعْلِفْهُ نُضَّاحَكَ» [يعني:][٣] رَقِيْقَكَ [٢/ ٩٧٤ رقم (٢٨)].

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٢٧٥، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٢٠، والنِّهاية: ٣/ ١٠٣ قال: «والضُّناك ـ بالضمِّ ـ الزُّكامُ، يقالُ: أضنكه الله وأزكمه، والقياسُ أن يُقالَ: هو مُضْنَكٌ ومُزْكَمٌ لَـٰكنَّه جاء علىٰ أُضنِكَ وأُزْكِمَ» وفي الجمهرة: ٢/ ٩١٠، ٩١١: «وضُنِكَ الرَّجُلُ وضُئِكَ هو مَضْنُوكٌ ومضؤُوكٌ: إذا زُكم، والضُّناكُ: الزُّكامُ». وزاد أبوعُبَيْدٍ القاسم بن سلام في غريب الحديث: «وفيه لغتان أيضاً: يقال: رجلٌ مَضْؤُوْدٌ ومملُوْءٌ، والاسم منهما: الضُّؤدة والمُلاءة قالهما اليزيدي علىٰ مثال فُعْلَة بجزم العين...» وبعده كلام مفيدٌ تجده هُناك. وَذَكَرَ الحافظُ أبوعُمَرَ بن عبدِالبرِّ الحَدِيْثَ في التَّمهيد: ١٧/ ٣٢٥ ولم يَشْرَحْ اللَّفظةَ علىٰ غيرِ عادتِهِ رحمه الله.

(٢) اللِّسان: (حنذ).

(٣) عن الموطأ.

قَالَ عبدُالملك: النُّضَّاحُ: الَّذين يَسْقُوْنَ النَّخِيْلَ، وَوَاحِدُهُم نَاضِحٌ من الغِلْمَانِ، وَمِنَ الإبلِ[1]، وإنَّما يَفْتَرِقُون في الكَثِيْرِ، وَالكَثِيْرُ من نَاضِحِ الإِبلِ: نَوَاضِحٌ، وَمِنَ الغِلْمان: نُضَّاحٌ.

ـ وَسَأَلْنَا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الدَّاء العُضَالِ) في حَدِيْثِ مَالِكٍ

الذي رَواه عن كَعْبِ الحَبْرِ[2] إذْ قالَ لعُمر بن الخَطَّابِ حين أراد الخُرُوجَ إلى العراق: «لا تَخْرُجْ إليها ياأميرَ المؤمنين فإنَّ بها تِسعةَ أَعْشَارِ السِّحرِ، وبها فَسَقَةُ الجنِّ، وبها الدَّاءُ العُضَالُ». [٢/ ٩٧٥ رقم (٣٠)].

قال عبدُالملك: يَعني الهَلاَكَ في الدِّين. ولقد أخبَرني مُطَرِّفٌ أنَّهم سَأَلُوا مَالِكاً عن تَفْسِيْرِ الدَّاءِ العُضَالِ فِي هَـٰذَا الحَدِيْثِ فَقَالَ: هُوَ أَبُوحَنِيْفَةَ وَأَصْحَابُهُ[3]،

---

(١) غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢٥٧، والنِّهاية: ٤/ ٦٩، قال: «ومنه الحديث: أعلفه نُضَّاحَكَ» هكذا جاء في روايةٍ، وفسره بعضُهم بالرَّقيقِ الَّذين يكونُون في الإبلِ، فالغِلْمَانُ نُضَّاحٌ، والإبلُ: نَوَاضِح».

(٢) في الأصل: «الخير».

(٣) نَقَلَ أَبُوالوَلِيْدِ البَاجِيُّ في المُنْتَقَىٰ: ٧ / ٣٠٠ كَلاَمَ المُؤَلِّفِ هَـٰذَا وَعَقَّبَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَقَالَ أَبُوجَعْفَر الدَّاوُدِيُّ: هَـٰذَا الَّذي ذَكَرَهُ ابنُ حَبِيْبٍ ـإِنْ كَانَ سَلِمَ مِنَ الغَلَطِ وَثَبَتَـ فَقَدْ يَكُوْنُ ذٰلِكَ مِنْ مَالِكٍ فِي وَقْتِ حَرَجٍ اضْطَرَّهُ لِشَيْءٍ ذُكِرَ لَهُ عَنْهُ فَضَاقَ به صَدْرَهُ فَقَالَ ذٰلِكَ، وَالعَالِمُ قَد يَحْضُرُهُ ضِيْقُ صَدْرٍ فَيَقُوْلُ مَا يَسْتَغْفِرُ اللهَ عَنْهُ بَعْدَ وَقْتٍ إِذَا زَالَ غَضَبُهُ. قَالَ القَاضِي أَبُوالوَلِيْد ـرَضِيَ اللهُ عَنْهـ: وَعِنْدي أَنَّ هَـٰذِهِ الرِّوَايَةَ غَيْرُ صَحِيْحَةٍ عَن مَالِكٍ؛ لأَنَّ مَالِكاً ـرَضِيَ اللهُ عَنْهـ عَلَىٰ مَا يُعْرَفُ من عَقْلِهِ وَعِلْمِهِ وَفَضْلِهِ وَدِيْنِهِ، وَإِمْسَاكِهِ عن القَوْلِ في النَّاسِ إِلاَّ بِمَا يَصِحُّ عندَهُ وَثَبَتَ، لَم يَكن لِيُطْلِقَ عَلَىٰ أَحَدٍ من المُسْلِمِيْنَ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْهُ، وَمِنْ أَصْحاب أبي حَنِيْفَةَ عَبْدُاللهِ بنُ المُبَارَكِ، وَقَد شُهِرَ إِكرامُ مَالِكٍ لَهُ، وَتَفْضِيْلُهُ إِيَّاهُ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ مَالِكاً ذَكَرَ أَبَاحَنِيْفَةَ بالعِلْمِ بِالمَسَائِلِ، وَأَخَذَ أَبُوحَنِيْفَةَ عَنْهُ أَحَادِيْثَ، وَأَخَذَ عَنْهُ مُحَمَّد بن =

وَذٰلِكَ أَنَّه ضَلَّلَ النَّاسَ بِوَجْهَيْنِ؛ بالإِرْجَاءِ، وَبِنَقْضِ السُّنَنِ بالرَّأْيِ. فَهُوَ عِنْدَنَا أَشْأَمُ مَوْلُوْدٍ في الإِسْلَامِ ضَلَّ بِهِ بَشَرٌ كَثِيْرٌ، وَهُمْ مُتَمَادُون في الضَّلَالِ بِمَا يَشْرَعُ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ.

قَالَ عبدُالملكِ: ومنه قَوْلُ رَسُولِ اللهِ ﷺ: حِيْنَ أَشَارَ نَحْوَ العِرَاقِ فَقَالَ: «أَلاَ إِنَّ الفِتْنَةَ هَـٰهُنا، أَلاَ إِنَّ الفِتْنَةَ هَـٰهُنا حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَان» يَعْنِي: الفِتْنَةُ في الدِّينِ، وَكَثْرَةَ [١٦١] البِدَعِ وَالسِّحْرِ وَالشَّرِّ وَالفَاحِشَةِ، وَمَا فِيْهَا مِنْ صُنُوفِ البَلَاءِ.

- وَسَأَلْنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَن نَافع: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ: «نَهَىٰ عَنْ قَتْلِ الحَيَّاتِ الَّتِي في البُيُوْتِ إِلاَّ ذَا الطُّفيَتَيْنِ وَالأَبْتَرِ، فإِنَّهُمَا يَخْطَفَانِ البَصَرَ، ويَطْرَحَانِ مَا فِي بُطُوْنِ النِّسَاءِ» [٢/ ٩٧٦ رقم (٣٢)].

قَالَ عبدُالمَلِكِ: الطُّفْيَةُ: هِيَ خُوْصَةُ المُقْلِ[1]، وكَثِيْرُها: طُفىً، فإِنَّما

= الحَسَن «المُوَطَّأ» وَهُوَ مِمَّا أَرْوِيْهِ عن أبي ذَرٍّ عبد بن أحمد ـ رضي الله عنه ـ وَقَدْ شُهِرَ تَنَاهِي أَبِي حَنِيْفَة في العِبَادَةِ، وَزُهْده في الدُّنْيَا، وَقَد امْتُحِنَ وَضُرِبَ بِالسَّوْطِ عَلَىٰ أَنْ يَلِيَ القَضَاءَ فَامْتَنَعَ، وَمَا كَانَ مَالِكٌ لِيَتَكَلَّمَ في مِثْلِهِ إِلاَّ بما يَلِيْقُ بفَضْلِهِ، وَلاَ نَعْلَمَ أَنَّ مَالِكاً تَكَلَّمَ فِي أَحَدٍ مِن أَهْلِ الرَّأْيِ، وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ في قَوْمٍ من أَصْحَابِ الحَدِيْثِ من جِهَةِ النَّقْلِ، وقد رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَد أَدْركتُ بالمَدِيْنَةِ قَوْماً لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عُيُوْبٌ فَبَحَثُوا عَنْ عُيُوْبِ النَّاسِ فَذَكَرَ النَّاسُ لَهُمْ عُيُوْباً، وَأَدْرَكْتُ بِهَا قَوْماً كَانَتْ لَهُم عُيُوْبٌ سَكَتُوا عَنْ عُيُوْبِ النَّاسِ فَسَكَتَ النَّاسُ عَنْ عُيُوْبِهِمْ، فَمَالِكٌ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ يُزَهِّدُ النَّاسَ في العُيُوْبِ، وَمِن أينَ يَبْحَثُ عَن عُيُوْبِ النَّاسِ؟! وَكَيْفَ يَذْكُرُ الأئمَّةَ بما لاَ يَلِيْق بِفَضْلِهِ؟! وَقَدْ ذكرتُ في كتاب «فرق الفقهاء» ما نُقِلَ عَنْهُ في ذٰلِكَ وَبَيَّنْتُ وُجُوْهَهُ واللهُ أعلمُ وأَحْكَمُ».

(١) اللَّفظة مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٥٥، ٥٦، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٣٥، والنِّهاية: ٣/ ١٣٠. ويراجع: جمهرة اللُّغة: ٩٢٢، وتهذيب اللُّغة: ١٤/ ٣٢، ومجمل اللُّغة: ٥٨٤، =

شَبَّه الخَطَّين الَّذين عَلَىٰ ظَهْرِهِ بخُوْصَتَيْنِ مِنْ خُوْصِ المُقْلِ، قَالَ أَبُوذُؤَيْبٍ الهُذَلِيُّ[1]:

عَفَتْ غَيْرَ نُؤْيِ الدَّارِ مَاإنْ تَبِيْنُهُ ... واقطاعِ طُفْيٍ قَدْعَفَتْ في المَعَاقِلِ

قال عبدُالملكِ: أمَّا الأبترُ: فالقَصيرُ الذَّنبِ من الحيَّاتِ، وهو الأفعُوان[2].

قال عبدُالملكِ: وإنَّما نَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عن قَتْلِ حَيَّاتِ البُيُوتِ قبلَ الإِذْنِ لِقَوْلِهِ في حَدِيْثِ الأنْصَارِيِّ الَّذي مَاتَ يَوْمَ قتلَ الحَيَّةَ «إنَّ بالمَدِيْنَةِ جِنًّا قَدْ أَسْلَمُوا، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ شَيْئاً فَآذِنُوْهُ ثَلَاثاً، وَإِنْ بَدَا لَكُمْ بَعْدَ ذٰلِكَ فَاقْتُلُوْهُ فإنَّما هُوَ شَيْطَانٌ»[3]. وَقَدْ كَانَ ابنُ وَهْبٍ يَذْكُرُ أَنَّ عَوَامرَ البُيُوت قَدْ تتبَدَّىٰ في صورةِ حيَّةٍ رَقِيْقَةٍ فَيَنْبَغِي أَن تُؤْذَنَ الحَيَّاتُ بالمَدِيْنَةِ وَبِغَيْرِ المَدِيْنَةِ قَبْلَ أن تُقْتَلَ. وأمَّا حَيَّاتُ الصَّحَارَىٰ وَالطُّرق فلا تُؤْذَنَ، كَذٰلِكَ كَانَ مَالِكٌ يَقُوْلُ:[4]

قيل لعبدالملك: فَكَيْفَ إِيْذَانُهَا؟

فَقَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُالله بنُ مُوْسَىٰ، عن ابنِ أَبِي لَيْلَىٰ[5]، عَنْ ثَابِتٍ البُنَانِيِّ: «أَنَّ رَجُلاً أتىٰ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الحيَّاتِ الَّتي تَكُوْنُ فِي

= والتَّمهيد: ١٦/ ٢٣، والصِّحاح، واللِّسان، والتاج: (طفىٰ). ونَصُّ المؤلِّف كلُّه لأبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث عن الأصمعي صدره بقوله: قال الأصمعيُّ: الطفيةُ: خوصة المُقل...».

(١) شرحُ ديوان الهُذَلِيِّين: ١/ ١٤٠، وروايته: (عفا) و(أبينه).

(٢) قال أبوعمر بن عبدالبرِّ في التَّمهيد: ١٦/ ٢٣ «قال أبوعمر: يُقال: إنَّ ذا الطُّفيين حَنَشٌ يكونُ علىٰ ظهره خَطَّان أبيضان، ويُقَالُ: إنَّ الأبترَ: الأَفْعَىٰ، وقيلَ: إنَّه حَنَشٌ أبترٌ كأنَّه مقطوعُ الذَّنَبِ، وقال النَّضْرُ بنُ شُميل: الأبترُ من الحيَّاتِ: صِنْفٌ أَزْرَقُ، مَقْطُوْعُ الذَّنبِ، لا تنظر إليه حَامِلٌ إلاَّ أَلْقَتْ ما في بَطْنِهَا واللهُ أَعْلَمُ».

(٣) التَّمهيد: ١٦/ ٢٦ مع اختلاف لفظه.

(٤) في التَّمهيد: وقال آخرون...

(٥) حديث ابن أبي ليلىٰ في التَّمهيد: ١٦/ ٢٦ بلفظٍ مُخْتلفٍ، وهو أيضاً في سُنَنِ أبي دَاوُدَ.

البُيُوتِ، فقال رَسُولُ اللهِ ﷺ: إذا رأيتُمْ شَيْئاً مِنْها فقولُوا: أُنْشِدُكُنَّ العَهْدَ الذي أَخَذَ عَلَيْكُنَّ نُوحٌ، أُنشِدُكُنَّ العَهْدَ الَّذي أَخَذَ عَلَيْكُنَّ سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ أَنْ تُؤْذُونَـنَا أَوْ تَظْهَرْنَ لَنَا، فَإِنْ رَأَيْتُمْ مِنْهُنَّ شَيْئاً بَعْدَ ذٰلِكَ فَاقْتُلُوهُ».

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الزَّوَاءِ) في حَدِيْثِ مَالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: أنَّه كانَ إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ في الغَرْزِ وهو يُرِيْدُ السَّفَرَ يَقولُ: بِسْمِ اللهِ، اللَّهُمَّ أَنتَ الصَّاحِبُ في السَّفَرِ، والخَلِيْفَةُ في الأَهْلِ، اللَّهُمَّ ازْوِ لَنَا الأرضَ، وهَوِّنْ عَلينا السَّفَرَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوْذُ بِكَ من وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَمِنْ كَآبَةِ المُنْقَلَبِ، وَسُوْءِ المَنْظَرِ، في الأَهْلِ وَالمَالِ». [١/ ٩٧٧ رقم (٣٤)].

قَالَ عبدُالمَلكِ: أمَّا قولُهُ: «اللَّهُمَّ ازْوِ لَنَا الأرْضَ» فَيَعْنِي: اطْوِ لَنَا الأَرْضَ وَقَرِّبْ لَنَا بُعْدَهَا، ومنه الحَدِيثُ الَّذِي [١٦٢] حَدَّثَنِيْهِ إِسْمَاعِيْلُ بنُ أبي أُوَيْسٍ، عن إِسْمَاعِيْلَ بنِ إبرَاهِيْمَ بن عُقْبَةَ، عن أَيُّوبَ، عن أَبي قِلابةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ[١]: «زُوِيَتْ لِيَ الأرضُ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَها ومَغَارِبَها، وسيَبْلُغُ مُلْكُ أُمَّتي ما زُوِيَ لي منها».

قَالَ عبدُالملكِ: وهوَ بالتَّخْفِيْفِ، يَقُولُ: طُوِيَتْ لِيَ الأَرْضُ، وَقُرِّبَ لي بُعْدُهَا، وجُمِعَ لِيَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ. [وَيُقَالُ: انْزَوَىٰ القَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلىٰ بَعْضٍ:][٢] إِذَا تَدَانَوا وتَضَامُّوا، والاسْمُ منه: الزَّوَاءُ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَقَدْ تَجْرِي هٰذِهِ الكَلِمَةُ أَيْضاً فِيْمَا تَقَبَّضَ وَاجْتَمَعَ وتَشَنَّجَ[٣]،

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣.

(٢) عن غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ.

(٣) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣، ٤، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٤٤٧، والفائق: ٢/ ١٢٨، والنِّهاية: ٢/ ٣٢٠، ويُراجع: الجمهرة: ١٣١، ٢٣٧، وتهذيب اللُّغة: ١٣/ ٢٧٦، =

وَالعَربُ تَقُوْلُ: قَدْ انْزَوَت الجِلْدَةُ في النَّارِ: إِذَا تَشَنَّجَتْ وتقبَّضَت. ومن ذٰلِكَ حَدِيْثُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ؛ حينَ قَالَ: «إنَّ المَسْجِدَ لَيَنْزَوِيْ من النُّخَامَةِ كَمَا تَنْزَوِيْ الجِلْدَةُ في النَّارِ» إِذَا انقبَضَتْ وَاجْتَمَعَتْ، يَعني: إنَّ المَسْجِدَ يَتَقَبَّضُ من النُّخَامَةِ ويَلْتَوِيْ كَرَاهِيَةً لَهَا، وَهُوَ مِثْلُ الحَدِيْثِ الَّذِي حَدَّثَنِي الحِزَامِيُّ، عن مَعْنِ بنِ عِيْسَىٰ، أَنَّ كَعْباً قَالَ: «مَا مِنْ مَسْجِدٍ يُبْنَىٰ للهِ إلاَّ لَهُ عَينَان يُبْصِرُ بِهِمَا، وَلِسَانٌ يَتكَلَّمُ بِهِ، وإنَّه لَيَلْتَوِيْ مِنَ النُّخَامَةِ كَمَا تَلْتَوِيْ الدَّابةُ مِنَ السَّوْطِ وَالقَضِيْبِ».

قال عبدُالملكِ: ومثلُهُ أيضاً الحَدِيْثُ الَّذِي حَدَّثَنِي أَبُوصَالِحٍ الجُهَنِيُّ[1]، عن مُعَاوِيَةَ بنِ أَبي صَالِحٍ، أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَتَزَوَّجُ أَحَدُكُمُ المَرْأَةَ الشَّابَّةَ الرَّطْبَةَ حَتَّى إِذَا تَزَوَّىٰ جِلْدُهَا وتَقَبَّضَ بَطْنُهَا طَلَّقَهَا، اللهَ اللهَ في النِّسَاءِ، ثُمَّ اللهَ اللهَ في النِّساءِ».

قَالَ عبدُالملكِ: يَقُولُ: إِذَا تَقَبَّضَ جِلْدُهَا وَتَشَنَّجَ مِنَ الكِبَرِ، وقَعَدَتْ عن الوَلَدِ طَلَّقَهَا، وإنَّمَا يَعْنِي ذَهَابَ الشَّبَابِ وَإِقْبَالَ الكِبَرِ. فَمَعْنَىٰ الزَّوَاءِ في جَمِيْعِ هَـٰذِهِ الأَحَادِيْثِ قَرِيْبٌ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ، إنَّمَا هُوَ انْطِوَاءُ الشَّيْءِ واجْتِمَاعُهُ، وَتَقَبُّضُهُ وَتَشَنُّجُهُ، كَذٰلِكَ قَالَ لِي مُحَمَّدُ بنُ سَلاَّمٍ البَصْرِيُّ، وَأَنْشَدَنِي قَوْلَ أَعْشَىٰ بَكْرِ بنِ وَائِلٍ[2]:

= ومجمل اللُّغة: ٤٤٣، والتَّمهيد: ٢٤/ ٣٥٢، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (زَوَىٰ).

(١) لم أقف عليه لعدم ظُهُوْرِ اسمِهِ، وقد يكون مَجْهُولاً.

(٢) لم يُنشده مُحَمَّدُ بنُ سَلاَّمٍ، إنَّمَا نَقَلَهُ من غَرِيْبِ أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٤ والنَّصُّ الَّذي أَوْرَدَهُ المُؤَلِّفُ هُنا، وفي أَغْلَبِ مباحث الكتاب اللغوية لأبي عُبَيْدٍ مع مُحاولة المؤلِّف جَحْدَ ذلك وإنكارَهُ، والرِّواية عن شُيُوخِهِ بأسانيد هي لأبي عُبَيْدٍ مع زيادة شَيْخِهِ في أَعْلَىٰ الإسنادِ. وقد أَوْضَحْتُ ذٰلك في مواضع من التَّعليق وأشرتُ إليه في المقدمة. وبيتا الأعشىٰ في ديوانه (الصُّبح =

يَزِيْدُ يَغُضُّ الطَّرْفَ عَنِّي كأَنَّما زَوَىٰ بَيْنَ عَيْنَيْه عليَّ المَحَاجِمُ

فلايَنْبسِطْ مابَيْنَ عَيْنَيْكَ مَاانْزَوَىٰ ولا تَلْقَنِيْ إلاَّ وأنفُكَ رَاغِمُ

الزَّوَاءُ: ـ هَـٰهُنا ـ تَقَبُّضُ جِلْدَةِ ما بينَ العَينين، وذٰلك يكونُ من تَقْطِيْبِ الرَّجُلِ.

قَالَ عَبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «أَعوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ» فَمَعْنَاهُ: شِدَّةُ النَّصَبِ ومَشَقَّةُ السَّفرِ. وأمَّا نَفْسُ الكَلِمَةِ فإِنَّ الوَعثاءَ وَالوَعَثَ[1]: كلُّ ما استَوْعَرَ من الأَرْضِ وَهِيَ الحُزُونَةُ كلُّهَا، وَكَذٰلِكَ ما استَوْعَرَ مِنَ الأَشْيَاءِ كُلِّها

= المنير): ٥٨ من قصيدةٍ جيِّدةٍ يهجو بها يَزيدَ بنَ مُسهرٍ الشَّيْبَانِيَّ، وقد هجاه في قصيدته المشهورة

* وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ *

وأَوَّلُ القَصِيْدةِ التي منها الشَّاهد:

هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا وَإِنْ لاَمَ لاَئِمُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضِّي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ

مُبَتَّلَـةٌ هَيْفَـاءُ رَوْدٌ شَبَـابُهَـا لَهَا مُقْلَتَا رِئْمٍ وَأَسْوَدُ فَاحِمُ

وَوَجْهٌ نقيُّ اللَّوْنِ صَافٍ يَزِيْنُهُ مَعَ الحَلْيِ لَبَّاتٌ لَهَا وَمَعَاصِمُ

ثُمَّ قَالَ:

رَأَيْتُ بَنِي شَيْبَانَ يَظْهَرُ مِنْهُمُ لِقَوْمِيَ عَمْداً نِغْصَةٌ وَمَظَالِمُ

فَإِنْ تُصْبِحُوا أَدْنَىٰ العَدُوِّ فَقَبْلَكُمْ مِنَ الدَّهْرِ عَادَتنا الرِّبَابُ وَدَارِمُ

وَسَعْدٌ وَكَعْبٌ وَالعِبَادُ وَطَيِّءٌ وَدُوْدَانُ فِي أَلْفَافِهَا وَالأَرَاقِمُ

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢١٩/١، وغريب الحربي ٧٣١، وغريب ابن الجوزي: ٤٧٦/٢، والفائق: ٧١/٤، والنِّهاية: ٢٠٦/٥، ويراجع: العين: ٢٣١/٢، ومختصره: ٢٠٣/١، وجمهرة اللُّغة: ٤٢٧، وتهذيب اللُّغة: ١٥٣/٣، ومجمل اللُّغة: ٩٣١، والمُحكم: ٢٤٣/٢، والأفعال للسَّرقُسطِيِّ: ٢٤٤/٤، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (وَعَثَ).

واشتدَّ فَهِيَ وَعْثَاءُ. قَالَ الكُمَيْتُ ـ يُخَاطِبُ [قُرَيْـ]ـشياً[1] في انْتِمَاءِ جُذَامٍ إليها، وَذٰلِكَ أنَّ جُذَاماً في نَسَبِهَا ابنُ أَسَدَةَ بنِ خُزَيْمَةَ[2] أَخُو أَسَدِ بنِ خُزَيْمَةَ ـ:

---

(١) في الأصل: «شيئا»، وهٰكذا صحةُ العِبَارَةِ ـ فيما أَظُنُّ ـ؛ لأنَّ البيتَ من قصيدةٍ جيِّدةٍ طَوِيْلَةٍ قالها الكُمَيْتُ يُخَاطِبُ ويُعَاتبُ قُرَيْشاً وهي في ديوانه: (شعر الكميت) ١/١١٣ـ١٢٤ نقلها جامع الدِّيوان من جمهرة أشعار العرب: ٣/ ٩٧٩ـ٩٩١ أولها:

أَلاَ لاَ أَرَىٰ الأَيَّـامَ يُقْضَـىٰ عَجِيـبُهَا ... لِطُوْلٍ وَلاَ الأَحْدَاثَ تَفْنَىٰ خُطُوْبُهَا

وَلاَ عِبَرَ الأَيَّامِ يَعْرِفُ بَعْضَهَا ... بِبَعْضٍ مِنَ الأَقْوَامِ إِلاَّ لَبِيْبُهَا

وَلَمْ أَرَ قَوْلَ المَرْءِ إِلاَّ كَنَبْلِهِ ... بِهِ وَلَهُ مَحْرُوْمُهَا وَمُصِيْبُهَا

وَمَا غُبِنَ الأَقْوَامُ مِثْلَ عُقُوْلِهِمْ ... وَلاَ مِثْلُهَا كَسْباً أَفَادَ كَسُوبُهَا

وَمَا غُيِّبَ الأَقْوَامُ عَنْ مِثْلِ خُطَّةٍ ... تَغَيَّبَ عَنْهَا يَوْمَ قِيْلَتْ لَبِيْبُهَا

ومنها:

رَمَتْنِي قُرَيْشٌ عَنْ قُسِيٍّ عَدَاوَةٍ ... وَحِقْدٍ كأنْ لَمْ تَدْرِ أَنِّي قَرِيْبُهَا

تُوَقِّعُ حَوْلِي تَارَةً وَتُصِيْبُنِي ... بِنَبْلِ الأَذَىٰ عَفْواً جَزَاهَا حَسِيْبُهَا

ثُمَّ يقولُ:

أُطَيِّبُ نَفْسِي عَنْ لُؤَيِّ بْنِ غَالِبٍ ... وَهَيْهَاتَ مِنِّي ثُمَّ هَيْهَاتَ طِيْبُهَا

أَبُوْهَا أَبِيْ الأَدْنَىٰ ... ...

إِذَا سُمْتُ نَفْسِي عَنْ بَنِيْ النَّضْرِ سَلْوَةً ... عَصَتْنِي وَلَمْ يَسْلَسْ لِطَوْعٍ جَنِيْبُهَا

(٢) في الأصل: «خريمه» وجاء في أنساب الأشراف: ١/ ٤٢: «قال هشام بن الكلبي: دخل بنوأَسَدَةَ بن خُزَيْمَةَ في بني أَسَدِ بن خُزَيْمَةَ وكانُوا قليلاً، وَقَوْمٌ يقولُون: إنَّ أَسَدَةَ دَرَجَ. ونُسَّابُ مُضر يقولون: إنَّ أَسَدَةَ هٰذا أبوجُذَام، وإنَّ وَلَدَهُ غَاضَبُوا إخوته فأخرجوهم فأتوا الشَّامَ وحالَفُوا لَخْماً، وقالوا: جُذَامُ بنُ عَدِيٍّ أَخُو لَخْمِ بن عَدِيٍّ، وقال بشرُ بنُ أبي خَازِمٍ الأَسدِيُّ [لم يردا في ديوانه؟!]:

صَبَرْنَا عَنْ عَشِيْرَتِنَا فَبَانُوا ... كَمَا صَبَرَتْ خُزَيْمَةُ عن جُذَامِ

=

وأيْنَ ابنُهَا مِنْكُمْ ومنَّا وَبَعْلُها خُزَيْمَةُ والأَرْحَامُ وَعْثاً جُؤُوبُهَا

يَقُولُ: إنَّ قَطيعةَ الرَّحِمِ مأثمٌ شَدِيْدٌ فكلُّ ما اشْتَدَّ من الأَمْرِ فَهُوَ وَعْثٌ ووَعْثَاءُ وأمَّا نَفْسُ الكَلِمَةِ وَأَصْلُهَا فالحُزُونة من الأَرْضِ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وكآبةُ المُنْقَلَبِ» فَيَعني أَنْ يَنْقَلِبَ[1] من سَفَرِهِ إِلَى [١٦٣] مَنْزِلِهِ بأَمْرٍ يَكْتَئِبُ منه مِمَّا أُصِيبَ بِهِ في سَفَرِهِ، أَوْ مِمَّا يَقْدمُ عَلَيْهِ في أَهْلِهِ.

قالَ عبدُالملكِ: وَالغَرْزُ ـ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ ـ مُخَفَّفٌ، بِجَزْمِ الرَّاء[2]، قَالَ الرَّاجِزُ[3]:

كَسَاقِ سَلْمَىٰ سَاقَهُ في غَرْزه

إنْ يُبْدِها لِلْقَوْم يَوْماً يجْزه

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيْبٍ عن شَرْحِ (النَّقْيِ) في حَدِيثِ مَالكٍ

= وَكَانُوا قَوْمَنَا فَبَغَوْا عَلَيْنَا فَسُقْنَاهُمْ إِلَىٰ البَلَدِ الشَّآمِي

ثم قال: قال أبواليَقْظَان البَصْرِيُّ: ردَّ مروان بن محمد جُذَامَ في أيَّامه إلىٰ بني أَسَدٍ فقال القَعْقَاعُ الطَّائِيُّ: [لم يرد في شعر طيِّءٍ وأخبارها؟!]

مَا كُنْتُ أَحْسَبُ أَنْ يَمْتَدَّ بِي أَجَلِي حَتَّىٰ تَكُوْنَ جُذَامٌ فِي بَنِي أَسَدِ

فَأَصْبَحَتْ فَقْعَسٌ تُدعىٰ إِمَامَهُمُ يَا لَلرِّجَالِ لِرَيْبِ الدَّهْرِ ذِي النَّحَدِ

وَالبِيْضُ لَخْمٌ وَكَانُوا أَهْلَ مَمْلَكَةٍ شُمُّ العَرَانِيْنِ لاَ يُسْقَوْنَ مِنْ ثَمَدِ

وللخبر بقية تجدها هناك، وفي جمهرة أنساب العرب لابن حزم وغيرهما.

(١) هو تفسير أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث بلفظه: ١/ ٢٢٠.

(٢) لم يشرحِ المؤلِّفُ اللَّفظةَ، قال ابن الأثير في النِّهاية: ٣/ ٣٥٩ «الغَرْزُ: رِكابُ كورِ الجَمَلِ إذا كان من جلدٍ أو خَشَبٍ، وقيل: هو الكورُ مطلقاً مثل الرِّكاب للسَّرج».

(٣) لم أقف عليهما.

الَّذي رَوَاهُ عن أَبي عُبَيْدٍ، عَنْ خَالدِ بنِ مَعْدَان: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفق ويَرضَاهُ ويُعينُ عَليه مَا لاَ يُعينُ عَلَىٰ العُنْفِ، فَإِذَا رَكِبْتُمْ هَـٰذه الدَّوَابَّ العُجْمَ فأَنزِلُوها مَنَازِلَهَا، فَإنْ كَانَتِ الأَرْضُ جَدْبَةً فانجُوا عَلَيْها بِنِقْيِهَا، وَعَلَيْكُمْ بِسَيْرِ اللَّيْلِ، فَإِنَّ الأَرْضَ تُطْوىٰ باللَّيْلِ مَا لاَ تُطْوىٰ بالنَّهَارِ، وإيَّاكُمْ والتَّعْرِيسَ عَلَىٰ الطَّرِيْقِ فَإِنَّها طُرُقُ الدَّوَابِّ، ومأوَىٰ الحَيَّاتِ» [٢/ ٩٧٩ رقم (٣٨)].

قال عبدُالملك: أمَّا قولُهُ: «فانجوا عَلَيها بِنِقْيِهَا» فيَعْنِي فَانْجُوا عَلَيْهَا بِشُحُومِهَا، نِقْيُ[1] الدَّوَابِّ وَالإِبلِ: شُحُوْمُهَا. وَقَوْلُهُ: «انْجُوا عَلَيْهَا»: سِيْرُوا عَلَيْهَا مِنَ النَّجَاءِ، وَلَيْسَ من النَّجَاةِ، والنَّجَاءُ: السَّيْرُ الشَّدِيْدُ. وقولُهُ: «فإِذَا رَكِبْتُمْ هَـٰذِهِ الدَّوَابَّ العُجْمَ» سَمَّاها عُجْماً من أَجْلِ أنَّها لا تُبِيْنُ كَلاَماً، وَالوَاحِدَةُ عَجْمَاءُ. وَقَدْ قَالَ في غَيْرِ حَدِيْثِ مَالكٍ: «فَإِنْ سِرْتُمْ في الخِصْبِ فأَمْكِنُوهَا من أَسْنَانِهَا» يَعْنِي: أَمْكِنُوها مِنَ المَرْعَىٰ. وفي حَدِيْثٍ آخرَ: «فَأَعْطُوْهَا حَظَّهَا مِنَ الكَلأِ» يَعْنِي: أن ينزلُوا بها في مَوَاضِعَ الرَّعي وَالكَلأِ حَتَّى تُصِيْبَ منه، وإنْ كَانَتْ الأرضُ جَدْبَةً فَأَسْرِعُوا السَّيرَ لِتَقْطَعُوا السَّفَرَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (الجَوْسِ) في حَدِيْثِ مَالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ: «حِيْنَ نَظَرَ إلى أَمَةٍ لابْنِهِ عُبَيْدِالله وَقَدْ تَهَيَّأَتْ بِهَيْئَةِ الحَرَائرِ فَدَخَلَ عَلَىٰ ابنَتِهِ حَفْصَةَ فَقَالَ: أَلَمْ أَرَ جَارِيَةَ أَخِيْكِ تَجُوسُ النَّاسَ وَقَدْ تَهَيَّأَتْ بِهَيْئَةِ الحَرَائِرِ؟! وأَنْكَرَ ذٰلِكَ عُمَرُ» [٢/ ٩٨١ رقم (٤٤)].

---

(١) تقدَّم مثل هذا.

قال عبدُالملك: مَعْنَى قَوْلِهِ: تَجُوْسُ النَّاسَ: تَجُوْلُ فِيْهِمْ[1]، وَتُقبِلُ وَتُدْبِرُ، وَمِنْهُ قَوْلُ المُتَلَمِّسِ[2]:

سِرْ قَدْ أَنَىٰ لَكَ أَيُّها[3] المُتَجَوِّسُ ... في الدَّار أَنْ كادَتْ لِعَامِكَ[4] تَدْرُسُ

---

(1) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/٤٠٤، والغَريبين: ١/٤٢٠، والنِّهاية: ١/٤٦٠.
ويُراجع: جهرة اللُّغة: ١٠٤١، ١٢٩٢ (جوس)، و٥٣٦، ١٠٤٩ (حوس)، وتهذيب اللُّغة: ١١/١٣٩ (جوس)، و٥/١٧٠ (حوس)، ومجمل اللُّغة: ١٠٣ (جوس)، و٢٥٧ (حوس) والمحكم ٧/٣٥٩ (جوس)، ٣/٣٦٨ (حوس)، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (جوس) و(حوس)، وهي مشروحة في كتب التفاسير وغريب القرآن في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِۚ﴾ سورة الإسراء، الآية: ٥، وفي قراءة أبي السَّمال وطلحة بالحاء المهملة.
يراجع: المحتسب: ٢/١٥، والكشاف: ٢/٤٣٨، والبحر المحيط: ٦/١٠.
قال أبوعُبَيْدٍ: «الحَوْسُ والجَوْسُ بمعنًى واحدٍ، وهو كلُّ موضعٍ خالطتَهُ وَوَطِئْتَهُ فقد جُسْتَهُ وَحُسْتَهُ سواءً، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿عِبَادًا لَّنَآ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا﴾ ومنه قول الشاعر:
نَجُوْسُ عِمَارَةً وَنَكُفُّ أُخْرَىٰ ... لَـنَا حَتَّىٰ يُجَاوِزُهَا دَلِيْلُ
... قال أبوعُبَيْدٍ: فَهَـٰذا الجَوْسُ، وقَال الحُطيئةُ في الحوسِ يَذُمُّ رَجُلاً: [ديوانه: ١٠٢]
رَهْطُ ابْنِ أَفْعَلَ فِي الخُطُوبِ أَذِلَّةٌ ... دُنُسُ الثِّيَابِ قَنَاتُهُمْ لَمْ تُضْرَسِ
بِالهَمْزِ مِنْ طُوْلِ الثِّقَافِ وَجَارُهُم ... يُعْطِيْ الظُّلاَمَةَ في الخُطُوبِ الحُوَّسِ
وقال الهَرَوِيُّ في «الغريبين»: «قال الأَصْمَعِيُّ: يُقالُ: تركتُ فلاناً يجوسُ بني فلانٍ ويَحُوسُه ويَدُوسهم أي: يطؤُهُمْ». وفي ديون الحُطَيْئَةِ: «رهط ابن جَحْشٍ». وفي شَرْحِهِ: الحُوَّسُ: الأمورُ الشِّدادُ.

(2) ديوان المُتَلَمِّس: ٢٩٤.

(3) في الأصل: «أيه».

(4) في الأصل: «إن كان لعام».

[تفسيرُ غريبِ كتابِ الكَلاَمِ][1]

[من مُوَطَّأ مالكِ بنِ أَنَسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شرحِ [١٦٤] حديثِ مَالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عبدِاللهِ بن دِيْنَارٍ، عن ابن عُمَرَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لأخِيْهِ كَافرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا» [٢/ ٩٨٤ رقم (١)].

قَالَ عبدُالمَلك: يعني بقَوْلِهِ: «فَقَدْ بَاءَ به أَحَدُهُمَا» فقد انقلبَ بها أَحَدُهُمَا، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ [عَزَّ وَجَلَّ][2]: ﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ﴾ يعني أَنْ تَنْقَلِبَ بإِثْمِي وَإِثْمِكَ. ومعنى الحَدِيْثِ: إِنْ كَانَ الَّذي قِيْلَ لَهُ ذٰلِكَ كَافِراً فَهُوَ كَمَا قِيْلَ لَهُ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذٰلِكَ فَـ[يَكُوْنُ] الَّذِي قَالَ لَهُ ذٰلِكَ كَافِراً، وَلاَ أُرَاهُ أَرَادَ بِذٰلِكَ إِلاَّ الخَوَارِجَ الَّذِيْنَ يَكْفِّرون أهلَ الإِيمانِ عَلَىٰ الذُّنُوْبِ، ومن رَأَىٰ رَأْيَهُمْ وَذَهَبَ مَذْهَبَهُمْ. فأَمَّا مَنْ قَاله على وجهِ استعظامِ ما يَرْكَبُهُ الرَّجُل من المَعصيَة وإِظهارِ الشَّرِّ على الزَّجْرِ لَهُ، وَالنَّهْيِ والتَّوجُّع لِمَا يُبْدِي فَلَيْسَ عن هٰذا، إِنَّما مَعْنَى هٰذا الحَدِيْثِ فيمَن قالَهُ على حَالَةِ التَّكْفِيرِ بِالنيَّةِ والبَصِيْرةِ، كَذٰلِكَ أَخْبَرَنِي مُطَرِّفٌ عَنْ مَالِكٍ.

وَقَدْ حَدَّثني صَعْصَعَةُ[3]، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ: أَنَّهُ قِيْلَ لِرَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «أَيُّهما

---

(١) المُوطَّأ رواية يَحيىٰ: ٢/ ٩٨٤، ورواية أَبي مُصْعَبِ الزُّهري: ٢/ ١٦٢، ورواية سُويدٍ الحَدَثَاني: ٥٢١، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ٢٧/ ٢٩٩، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٣٨٥، والمنتقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٣٠٨، والقبس لابن العربيِّ: ١١٦٢، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٤٨، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٤٠٠، وكشف المغطى: ٣٧٦.

(٢) سورة المائدة: الآية: ٢٩.

(٣) هو صَعْصَعَةُ بنُ سَلاَّمٍ الشَّامِيُّ (ت ١٩٢هـ). تقدَّم ذكره.

أَحَقُّ بِهَا المَرْمِيُّ أَوِ الرَّامي؟ فَقَالَ: المَرْمِيُّ مَا ذَنْبُهُ؟!».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن سُهَيْلِ بنِ أَبي صَالحٍ، عن أَبِيْهِ، عن أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إذا سَمِعْتَ الرَّجُلَ يقولُ: هَلَكَ النَّاسُ فَهُوَ أهلَكَهُمْ» [٢/ ٩٨٤ رقم (٢)].

قال عبدُالملكِ: إنَّما ذٰلك فيمن يقُولُهُ إزْرَاءً عَلَىٰ النَّاس أنَّه لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ فيه خَيْرٌ، وأمَّا إذَا قالَ ذٰلكَ تَوجُّعاً عَلَىٰ النَّاسِ لِمَا ظَهَرَ فيهم مِنَ الشَرِّ، ولِذَهَابِ أَهلِ الفَضْلِ فَلاَ شَيْءَ عليه، كَذٰلِكَ أخبَرَني مُطرِّفٌ عن مَالكٍ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أبي الزِّناد، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لاَ يَقُوْلَنَّ أَحَدُكُم: يا خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فإنَّ اللهَ هُوَ الدَّهرُ». [٢/ ٩٨٤ رقم (٣)].

قَالَ عبدُالملك: وَقَدْ حدَّثنيه مُطَرِّفٌ، عن أَبي الزِّنادِ، عن أَبِيْهِ، عن الأَعْرَجِ، عن أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا تَسُبُّوا الدَّهَر فإنَّ اللهَ هُوَ الدَّهرُ» وَحَدَّثَنِيْهِ ابنُ عَبْدِالحَكَمِ وَغَيْرُهُ، عن ابنِ لَهِيْعَةَ، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ[1].

قال عبدُالملكِ: وَالحَدِيْثُ بِذٰلِكَ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ مَشْهُورٌ مَعرُوفٌ رَوَاهُ المَدَنيُّ وَالعِراقيُّ وَغَيْرُهُم.

قَالَ عبدُالمَلكِ[2]: وَهُوَ مِمَّا لاَ يَنْبَغِي لأحَدٍ مِنْ أَهْلِ الإسْلاَمِ أَنْ يَجْهَلَ

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٤٥.

(٢) القَولُ هُنا لأبي عُبَيْدٍ مع اختلافٍ يسير.

شَرْحَهُ [١٦٥] وَوَجْهَهُ، وَذٰلِكَ أَنَّ الزَّنَادِقَةَ وَأَهْلَ التَّعْطِيلِ والمُلْحِدِيْنَ في الدِّين يَحْتَجُّوْنَ بِهِ على المُسْلِمِيْنَ وَأَهْلِ الإِيْمَانِ باللهِ، فَإِنَّمَا وَجْهُهُ وَشَرْحُهُ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ وَالسُّنَّةِ: أَنَّ العَرَبَ شأنُها أن تَذَمَّ الدَّهْرَ وتَسبَّه عندَ المَصَائبِ التي تنزلُ بِهِمْ مِنْ مَوْتٍ، أَوْ هَرَمٍ، أَوْ تَلَفِ مالٍ أَوْ غَيْرِ ذٰلِكَ، فيَقُوْلُوْنَ: أَصَابَتْ بَنِي فُلانٍ قَوَارِعُ الدَّهْرِ، وَأَبَادَهُمُ الدَّهْرُ، وَأَتَىٰ عَلَيْهِمُ الدَّهْرُ، فَيَجْعَلُوْنَ الدَّهْرَ الَّذي يَفْعَلُ ذٰلِكَ، فيَذمُّونَهُ وَيَسبُّونَهُ عَلَىٰ ذٰلِكَ، وَقَدْ ذَكَرُوا ذٰلِكَ في أَشْعَارِهِمْ كَثِيْراً، من ذٰلِكَ قَوْلُ زُهَيْرِ بنِ أَبِي سُلمَىٰ[1] ـ حينَ ذَكَرَ قَوْماً هَلَكُوا ـ قَالَ:

فاستَأْثَرَ الدَّهْرُ الغَدَاةَ بِهِمْ ... وَالدَّهْرُ يَرْمِيْنِيْ وَلاَ أَرْمِيْ

لَوْ كَانَ لِيْ قِرْناً أُنَاضِلُهُ ... مَاطَاشَ عِنْدَ حَفِيْظَةٍ سَهْمِيْ

أَو كَانَ يُعْطِي النَّصْفَ قُلْتُ لَهُ ... أَحْرَزْتَ قَسْمَكَ فَالْهُ عَنْ قَسْمِيْ

يَا دَهْرُ قَدْ أَكْثَرْتَ فَجْعَتَنَا ... بِسُرَاتِنَا وقَرَعْتَ فِي العَظْمِ

وسَلَبْتَنَا مَا لَسْتَ تُعقِبُنَا ... يَادَهْرُ ماأَنْصَفْتَ في الحُكْمِ

فارْفَعْ جُرَابَكَ طَالَمَا عَلَّلْتَنَا ... بِمِزَاجِ كَأْسٍ مُرَّةِ الطَّعْمِ

أَبْلَتْ صُرُوْفُكَ كُلَّ ذِيْ ثِقَةٍ ... حَامِيْ الزَّمَانِ مُخَالَطِ العَزْمِ

وَمِنْ ذٰلِكَ قَوْلُ زُهَيْرٍ أَيْضاً[2]:

---

(١) في غَريب أبي عُبَيْدٍ: «قال الشّاعرُ» الأبيات المذكورة ليست كلُّها محلَّ اتِّفاقٍ أنَّها لزُهيرٍ. فالبيتُ الرابعُ ينسبُ إلىٰ الأعشىٰ في ملحقات ديوانه: ٢٥٨ وفيه: «ووقرتَ في العَظْمِ» والبيتان الأخيران لم يردَا في شرح دِيوان زُهَيْرٍ. وماعداها في شرح الدِّيوان: ٣٨٥. والأبيات: ١، ٤، ٥ في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١٤٦/٢.

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١٤٦/٢: «وقال عَمرُو بنُ قَمِيْئَةَ» وفي التَّمهيد: ١٥٥/١٨: «قال شاعِرُهُم» وهي في جمهرة أشعار العرب: ٢٠٦/١ للبيد، الأول والثَّاني منهما، وقبل =

رَمَتْنِي بَنَاتُ الدَّهرِ مِنْ حَيْثُ لاأَرىٰ فَكَيْفَ بِمَنْ يُرمَىٰ ولَيْسَ بِرَامِي
فَلَـوْ أَنَّهـا نَبْـلٌ إذاً لاتَّقَيْتُهَـا ولٰكِنَّنِـي أُرْمَـىٰ بِغَيْـرِ سِهَـامِ
عَلَىٰ الرَّاحَتَيْنِ مَرَّةً وعَلَىٰ العَصَا أَنُوْءُ ثَلاَثاً بَعْدَهُنَّ قِيَامِي
إِذَا ما رَآنِيْ النَّاسُ قالُوا أَلَمْ يَكُنْ زُهَيْرٌ شَدِيْدَ الرُّكْنِ غَيْرَ كُهَامِي
فأَفْنَىٰ وَمَا أفْنَيْتُ لِلدَّهْرِ لَيْلَةً وَلَمْ يُغْنِ مَا أَفْنَيْتُ سِلْكَ نظامِ

وَمِنْ ذٰلِكَ قَوْلُ سُلَيْمَانَ بنِ عَلِيٍّ الأَسَدِيِّ[1]:

= الأبيات المذكورة هنا قوله:

كأَنِّي وقَدْ جَاوَزْتُ تِسْعِيْنَ حجَّة خَلَعْتُ بِهَا يَوْماً غِدَار لجَامِيْ

والمَشْهُور للبِيْدِ: ما جاء: [في الأغاني: ١٥/ ٣٦٢] قال أبوالفرج: «فلما بلغ التِّسعين قال:

كَأَنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ تِسْعِيْنَ حِجَّةً خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مَنْكِبَيَّ رِدَائِيَا»

كذا جاء، وإن كان هذا البيت أيضاً ينسبُ إلىٰ زُهَيْرِ بن أَبِي سُلْمَىٰ من قَصِيْدَةٍ طَويلةٍ هُناك، وجاء في شرح ديوانه: ٢٨٦ وروىٰ الثَّوريُّ:

كأنِّي وَقَدْ خَلَّفْتُ تِسْعِينَ حِجَّةً خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مَنْكِبَيَّ رِدَائِيَا

والأبياتُ أيضاً من قَصيدةٍ طَويلةٍ في ديوان عَمْرِو بن قَمِيْئَةَ: ٤٤ غير متتالية وفيها بعض الاختلاف في الألفاظ. وفي رواية المؤلِّف هُنا: «ألم يكن زهيرٌ» دلالةٌ علىٰ أنَّ القائلَ زُهيرٌ، لٰكن روايةَ ديوان عَمْرو: «أَلَمْ يَكُنْ حَدِيْثاً» ويُراجع المزيد من التَّخريجِ في ديوان عَمرو.

(١) هكذا جاء في الأصل، وفي التَّمهيد: ١٨/١٥٨: «وهذا سُليمان العَدَوِيُّ ـ وكانَ خَيِّراً مُتَدَيِّناً ـ يَقُوْلُ...». وقال الحافظُ ابنُ عبدِ البرِّ في التَّمهيد: «وأشعارُهُم في هذا أكثرُ من أن تُحصَىٰ خُرِّجت كلُّها على المجازِ والاستعارةِ، وَالمَعْرُوْفُ من مَذَاهبِ العَرَبِ في كلامها؛ لأنَّهم يُسمُّون الشيءَ ويُعبِّرون عنه بما يقربُ منه وبما هو فيه، كأنَّهم أرادوا ما ينزلُ بهم في اللَّيلِ والنَّهارِ من مصائبِ الأيَّام فجاءَ النَّهيُ عن ذلك تنزيهاً لله؛ لأنَّه الفاعلُ ذلك بهم في الحقيقةِ، وجَرَىٰ ذلك علىٰ أَلسِنَتِهِمْ في الإسلام وهم لا يريدون ذلك؛ ألا تَرَىٰ أنَّ المسُلمين الخيارَ الفُضَلاَءَ قد استعمَلُوا ذلك في أَشْعَارِهِمْ علىٰ دِينهم وإيمانهم جَزْياً في ذلك علىٰ =

فَيَا دَهْرُ وَيْحَكَ أَنَّىٰ انْقَلَبْتَ   فَـوَلَّيْتَـنَا بَعْـدَ وَجْـهٍ قَفَـاكَـا

جَعَلْتَ الشِّرارَ عَلَيْنَا خِيَاراً   وأَجْلَسْتَ سِفْلَتَـنَا مُسْتَوَاكَا

فيـا دَهْـرُ إِنْ كُنْـتَ عَـادَيْتَـنَا   فَهَا قَدْ صَنَعْتَ بِنَا ما كَفَاكَا

وَمِنْ ذٰلِكَ قَوْلُ الرَّاجِز[1]:

أَلْقَىٰ عليَّ الدَّهرُ رِجْلاً وَيَداً

والدَّهْرُ مَا أَصْلَحَ يَوْماً أَفْسَدا   [١٦٦]

يُصلِحُـهُ اليَـوْمَ ويُفْسِـدْهُ غَـدَا

ويُسْعِدُ المَوْتُ إِذِ المَوْتُ عَدَا

فِي أَشْبَاهِ هَـٰذَا مِنْ أَشْعَارِهِمْ كَثِيْرٌ، وَقَد ذَكَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ذٰلِكَ في كتابه، مِن قَوْلِهم، ثُمَّ كذَّبهم قال[2]: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ قال الله: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾ فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «لاَ تَسُبُّوا الدَّهْرَ فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ» يَقُوْلَ: إِنَّ الَّذِي يَفْعَلُ بِكُمْ هَـٰذِهِ الأشياء، وَيُصِيْبُكُم بِهَـٰذِهِ المَصَائِبِ هُوَ اللهُ، وَلَيْسَ الدَّهْرَ، فَإِذَا سَبَبْتُمْ فَاعِلَهَا وَأَنْتُمْ

= عادتهم وعِلْماً بالمراد، وأنَّ ذلك مفهومٌ معلومٌ لا يُشكلُ علىٰ ذي لُبٍّ. . .» أوردَ نَماذجَ من أَشْعَارِهِمْ في ذٰلك ثُمَّ قَالَ: «وَالأَشْعَارُ في ذٰلك لا يُحاطُ بها كثرةً، وفيما لوَّحْنَا به كفايةٌ وَالحَمْدُ لله».

(١) هو دُوَيْدُ ـ بالوَاوِ ـ بن زَيْدِ بن نَهْدٍ القُضَاعِيُّ، شاعرٌ قديمٌ معمَّرٌ له أخبارٌ في طبقات فحول الشُّعراء: ٣١، والمُؤتلف والمُختلف: ١٦٥، والشِّعر والشُّعراء: ٥١، وشرح التَّصحيف والتَّحريف: ٤٢٨، والمُعمرين: ٢٠ وذكروا الأبياتَ الثلاثةَ المَذكورةَ هُنا دونَ الرَّابع، وَذَكَرَهَا الحَافظُ ابنُ عبدِالبرِّ في التَّمهيد: ١٨/١٥٧.

(٢) سورة الجاثية.

تَظُنُّونَهُ الدَّهْرَ فإنَّما يَقَعُ السَّبُّ وَالذَّمُّ عَلَىٰ اللهِ؛ لأنَّه هُوَ الفَاعِلُ ذٰلِكَ لاَ الدَّهْرُ. هَـٰذَا وَجْهُ الحَدِيْثِ وَتَأْوِيْلُهُ، وَشَرْحُهُ وَتَفْسِيْرُهُ، وَكَذٰلِكَ سَمِعْتُ ابنَ المَاجِشُوْن يُفَسِّرُهُ، وَكُلَّ مَنْ لَقِيْتُ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ وَالسُّنَّةِ وَالمَعْرفَةِ بِتَأْوِيْلِ الحَدِيْثِ، وَهُوَ كَانَ مَذْهَبُ مَالِكٍ في تَفْسِيْرِهِ.

- وَسَأَلنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيْبٍ عن شرحِ حَديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن أَبي الزِّنادِ، عن الأَعْرَجِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «نِعْمَتِ الصَّدَقَةُ اللَّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً، والشَّاةُ الصَّفِيَّةُ مِنْحَةً تَغْدُو بإناءٍ، وَتَرُوْحُ بإِنَاءٍ».

قَالَ عبدُالملكِ: أَمَّا اللَّقْحَةُ: فَالنَّاقةُ اللَّبُونُ، وَالصَّفِيُّ: الغَزِيْرَةُ اللَّبَنِ[١] المُصْطَفَاةُ مِنَ اللِّقَاحِ، وَكَذٰلِكَ الشَّاةُ الصَّفِيُّ، هِيَ الغَزِيْرَةُ اللَّبَنِ، المُصْطَفَاةُ؛ أَيْ: المُخْتَارَةُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «مِنْحَةً» فأَنْ يَمْنَحَ الرَّجُلُ [الرَّجُلَ] ناقَتَهُ أو شاتَهُ في أَيَّامِ اللَّبَنِ[٢]، يَحْلِبُهَا عَامَهُ ذٰلِكَ، أو أياماً مَعْدُوْدَةً ثُمَّ يَرُدُّهَا، وَلاَ تُسمَّىٰ عَطِيَّةَ الرَّقَبَةِ مِنْحَةً، إنَّمَا المِنْحَةُ: عَطِيَّةُ لَبَنِهَا دُوْنَ رَقَبَتِهَا، مِثْلُ العَرِيَّةِ فِي النَّخْلِ وَالشَّجَرِ[٣]، وَهِيَ عَطِيَّةُ التَّمْرِ دُوْنَ الأَصْلِ عَامَهُ ذٰلِكَ. وَهُوَ فِي الدَّوَابِّ إِفْقَارٌ[٤]، تَقُوْلُ:

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب ابن الجَوزي: ١/٥٩٦، والفائق: ٢/٣٠٦، والنِّهاية: ٣/٤٠، ويُراجع: تَهذيب اللُّغة: ٢/٢٤٩، ومُجمل اللُّغةِ: ٥٣٥، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (صفا).

(٢) غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/٢٩٢، ٤/٣٣٩، والصِّحاح، واللِّسان، والتاج: (منح).

(٣) تقدَّم ذكرها في (كتاب البيوع) فلتُراجع هُناك.

(٤) غريب ابن الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/٢٩٢، ٤/٣٣٩، والصِّحاح، واللِّسان والتَّاج: (فقر).

أَفْقَرْتَ الرَّجُلَ دَابَّتَكَ[1] يَرْكَبُها فقَط، في حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ أَيَّاماً. الإِفْقَارُ: عَارِيةُ ظَهْرِهَا دُوْنَ رَقَبَتِهَا، وَهُوَ مَأْخُوْذٌ مِنَ الفِقَارِ، وَهُوَ ظَهْرُ الدَّابَّةِ الَّذِي عَلَيْهَا يَرْكَبُ الرَّاكِبُ، وهو في الإبلِ إِخبَالٌ[2]، تَقُوْلُ: أَخْبَلْتُ الرَّجلَ ناقةً أو بَعْيراً، وُهَو أَنْ تُعْطِيَهُ النَّاقةَ يركبُها وَيَجْتَزُّ وَبَرَهَا، ويَنْتَفِعُ بِهَا ثُمَّ يَرُدَّهَا، وَإِيَّاه عَنَىٰ زُهيرُ بنُ أَبي سُلْمَىٰ لِقَوْمٍ مَدَحَهُم[3]:

هُنَالِكَ إِنْ يُسْتَخْبَلُواْ المَالَ يُخْبِلُوا وإِنْ يُسْأَلُواْ يُعْطُوا وإِنْ يَيْسِرُو يُغْلُوا

قَالَ عبدُالمَلكِ: وَمِنَ المِنْحَةِ قَرْضُ الدَّنَانِيْرِ وَالدَّرَاهِمِ، قَدْ حَدَّثَنِي المُقْرِىءُ[4]، عَنْ مُحَمَّد بنِ طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَـٰنِ، عَنْ عَوْسَجَةَ، عَنِ البَرَاءِ

---

(١) في الأصل: «دَابَّتَه».

(٢) غريب أبي عُبَيْد: ١/ ٢٩٢، ٤/ ٣٣٩، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (خَبَلَ).

(٣) شرح ديوان زُهير: ١١٢، وغريب الحديث لأبي عُبَيْد: ٢/ ٢٩٤.

(فائدة): قال الحافظ أبوعُمر بن عبدالبرّ في التَّمهيد: ٢/ ٣٢٤ «وَلَهُمْ عَطَايَا مَنَافع لا يُملَكُ بشيءٍ منها رَقَبَةُ الشَّيْءِ المَوقوف، منها: (الإِفْقَارُ) و(الإِخْبَالُ) و(الإِعْرَاءُ)، ومنها: «المِنْحَةُ) كانُوا إذا أعطىٰ أحدٌ منهم صاحبَه ناقةً أو شَاةً من غَنَمِهِ يشربُ لبنَها مرَّةً قيل: مَنَحَهُ، فَإِنْ أعطاهُ دابَّةً يَرْتَفِقُ بظهرِهَا وَيُكري ذٰلِكَ وينتفعُ به قيل: أَخْبَلَهُ. فإن أعطاهُ شَيئاً من الإبلِ يركبُهُ مرةً قيل: أَفْقَرَهُ ظَهْرَ جَمَلِهِ أو نَاقتِهِ أو دابَّتِهِ. فالعَرَايا في ثَمَرِ النَّخْلِ، وتكونُ عند جَمَاعةٍ من العُلَمَاءِ في النَّخلِ والعِنَبِ وغيرِهِمَا من الثِّمارِ. والمِنْحَةُ في أَلْبَانِ النُّوقِ والغَنَمِ. والإخبالُ في الدَّوابِّ، والإفقارُ في النُّوقِ والإبلِ. والإطراقُ: أنْ يُعطيَه فحلَ غَنَمِهِ أو إبلِهِ لحَمْلِهِ علىٰ نِعاجِهِ أو نُوقِهِ. والإسكانُ: أن يسكنَهُ بيتاً له مُدَّةً، لا يَمْلِكُ بشيءٍ من هذا كلِّه رَقَبَةَ ما يُعْطَىٰ، ومن هَـٰذا البابِ عندَ أصحابنا (العُمْرَىٰ) وخَالَفَهُم في ذٰلك غيرُهم. وقد ذَكرنا ذٰلك في مَوْضِعِهِ من كتابنا هَـٰذا».

(٤) لم أستطع التَّعرُّف عليه.

ابنِ عَازِبٍ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ[1]: «مَنْ مَنَحَ مِنْحَةَ لَبَنٍ أو مِنْحَةَ وَرِقٍ كَانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ كَعِتْقِ رَقَبَةٍ» وَقَالَ في حَدِيثٍ آخرَ: «مَنْ مَنَحَ مِنْحَةً وَكُوْفاً فَلَهُ مِنَ الأَجْرِ [١٦٧] كَعِتْقِ رَقَبَةٍ» فَالوَكُوْفُ: الغَزِيْرَةُ الكَثِيْرَةُ الَّلبَنِ، وَمِنْ هَـٰذَا قِيْلَ: وَكَفَ البَيْتُ بِالمَطَرِ، وَوَكَفَتِ العَيْنُ بِالدَّمْعِ[2].

قَالَ عَبدُالملكِ: فَقَوْلُهُ: «أو مَنَحَ مِنْحَةَ وَرِقٍ» يُبيِّن لَكَ أنَّ القَرْضَ من المِنْحَةِ؛ وَذٰلِكَ لأنَّه يُرَدُّ، وَكَذٰلِكَ مِنْحَةُ الأَرْضِ أَيْضاً: أَنْ تَمْنَحَ أَخَاكَ أرضَكَ يَزْرَعُها ثُمَّ يَرُدُّهَا، ومنه الحَدِيْثُ الَّذِي حَدَّثَنِي ابنُ المَاجِشُوْنَ، عَن إِبْرَاهِيْمَ بنِ سَعْدِ بنِ إبراهيم بنِ عبدِالرَّحْمَـٰنِ بنِ عَوْفٍ، عن أَبيه عن جَدِّه: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عن كِرَاءِ الأَرضِ بِالحِنْطَةِ، وَقَالَ: مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعَهَا أو لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ» فَجَعَلَ عَارِيَتَهُ للأَرْضِ مِنْحَةً. فأَصْلُ المِنْحَةِ أنَّ كلَّ ما أُعْطِيَ لِيُنْتَفَعَ به ثُمَّ يُرجَعَ إلى صَاحِبِهِ فَهُوَ مِنْحَةٌ، فَإِذَا بَتَلَ فَهُوَ عَطِيَّةٌ وَلَيْسَ مِنْحَةً، ولا تُسَمَّىٰ الهِبَةُ وَالعَطِيَّةُ مِنْحَةً.

[شرحُ غريبِ كتابِ الصَّدَقَةِ][3]

[من مُوطأ مالكِ بنِ أَنَسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرحِ حَدِيْثِ مَالكٍ

---

(١) غريب الحَديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٩٢.

(٢) اللِّسان: (وكف).

(٣) المُوطَّأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٩٩٥، ورواية أبي مُصْعَبِ الزُّهري: ٢/ ١٧٤، ورواية سُوَيْدٍ الحَدَثَانِيِّ: ٥٢٨، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٨، والاستذكار لأبي عُمَر بن عبدالبرِّ: ٢٧/ ٣٩٣، والتَّعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٣٩٥، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٣١٩، والقبس لابن العربيِّ: ١١٨٨، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٥٦، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٤٢١، وكشفُ المُغَطَّىٰ: ٣٨١.

الَّذي رَوَاهُ في حائطِ أبي طَلْحَةَ الَّذي تَصَدَّقَ به حينَ أنزلَ اللهُ ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[1] فَقَالَ لَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «ذٰلكَ مَالٌ رابحٌ» [٢/ ٩٩٥ رقم (٢)]. كَيْفَ هُوَ، من الرِّبْحِ، أَوْ رَائِحٍ من الرَّوَاحِ؟

فَقَالَ: رَوَاهَا أَصْحَابُ مَالكٍ عَنْ مَالكٍ بالوَجْهَيْنِ جَمْيْعاً، كَانَ ابنُ وَهبٍ يَرْوِيْهَا عَنْهُ باليَاءِ، وَيَقُوْلُ في تأويله: يَعْنِي أَنَّه يَرُوحُ عَلَىٰ صاحِبِهِ في الآخرةِ بالأَجْرِ العَظِيْمِ. وأَمَّا مُطَرِّفٌ وابنُ المَاجِشُوْن فَرَوَيَاهَا عن مَالِكٍ: «ذَلِكَ مَالٌ رَابحٌ» من الرِّبْحِ، وَهُوَ حَسَنٌ من كَلَامِ العَرَبِ أن تَقُولَ في المَالِ مَالٌ رَابحٌ، ومَتْجَرٌ رَابحٌ، وَلاَ تَقُوْلُ: مُرْبِحٌ، قال الشَّاعِرُ[2]:

مَنِ اتَّقَىٰ الله فَذَاكَ الَّذِيْ سِيْقَ إِلَىٰ المَتْجَرِ الرَّابِحِ

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أَبي الزِّنَادِ، عن الأَعْرَجِ، عن أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ

---

(١) سورة آل عمران الآية: ٩٢.

(٢) لم أقف علىٰ هذا البيتِ في مصادري. وفي تَعْلِيْقِ أبي الوليد الوَقَّشِيِّ: «رابحٌ» يعود عليه من هيئة الرِّبح، وهذه اللَّفظة تجري مجرىٰ النَّسب كقوله تعالىٰ: ﴿فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة] وإلاَّ فإنَّ الوَجهَ أن يَقُولَ مَرْبُوحٌ وَمَنْ رَوَىٰ: (رائحٌ) أراد: يروحُ عليكَ خيرُهُ كما تَرُوْحُ الماشيةُ من المَرْعَىٰ...». قال الحافظُ ابنُ عبدِالبرِّ: «وأمَّا قولُهُ: بَخٍ ذٰلك مالٌ رابحٌ» فإنَّه أراد: مالٌ رابحٌ صاحبُهُ ومُعطيه فحذفَ، وذٰلك مَعروفٌ في كلامِ العَرَبِ يقولون: مالٌ رابحٌ ومتجرٌ رابحٌ كما قالوا: ليلٌ نائمٌ أي: يُنام فيه. وَهَـٰكذا رواه يَحيَىٰ: (مالٌ رابحٌ) من الرِّبح، وتابعه علىٰ ذٰلك جماعةٌ. ورواه ابنُ وَهْبٍ وغيره بالياء المنقوطة باثنتين من تحتها وقال في تَفسيره: إنَّه يَرُوحُ علىٰ صاحبه بالأَجْرِ العَظيمِ. وحقيقتُهُ عند أهلِ المَعرفة باللِّسان علىٰ أنَّه علىٰ النَّصب أي: مالٌ ذُو رِبْحٍ وعيشةٌ ذاتُ رضًى. وقال الأَخفشُ: أصلُهُ من الرَّوْحَةِ أي: هو مَالٌ يَرُوحُ عليكَ ثَمَرُهُ وخَيرُهُ متىٰ شِئْتَ. والأولُ عندي أولىٰ واللهُ أعلمُ».

قَالَ عندَ مَوْتِهِ: «لا نُوْرَثُ مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِيْ وَمَؤُوْنَةِ عَامِلِيْ فَهُوَ صَدَقَةٌ».

مَا يُرِيدُ بقَوْلِهِ: «وَمَؤُونَة عَامِلِيْ».

قال [عبدُالملك][1]: يَعْنِي أَجِيْرَهُ في نَخْلِهِ.

[شَرحُ غَريبِ كِتابِ أَسماءِ النَّبيِّ ﷺ][2]

[من موطَّأ مَالكِ بنِ أَنسٍ رَحمه الله]

- وَسَأَلنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرْحِ (العاقب) في حَديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاه عن ابنِ شِهَابٍ، عن مُحَمَّدِ بنِ جُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لِيْ [١٦٨] خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ؛ أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحمدُ، وأنا المَاحِي يَمْحُو اللهُ بيَ الكَفَرَةَ، وَأَنَا الحَاشِرُ يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَىٰ قَدَمِيْ، وَأَنَا العَاقِبُ» [٢/ ١٠٠٤ رقم (١)].

قالَ عبدُالملكِ: يَعْنِي بِقَوْلِهِ: «العَاقِبُ»: آخِرُ الأَنْبِيَاءِ[3]، وَكَذٰلِكَ[4]

---

(١) ساقط من الأصل. ولم أتبين المقصود بقول عبدالملك هذا؟!

(٢) الموطأ رواية يَحييٰ: ٢/ ١٠٠٤، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهري: ٢/ ٩١، ورواية سُويد الحَدَثَانِيِّ: ٥٢٧، ورواية محمد بن الحسن: ٣٣٤، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ٢٧/ ٤٤١، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٤٠٧، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد: ٣٢٨، والقبس لابن العربيِّ: ١١٨٤، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٦٢، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٤٣٢، وكشف المُغَطَّىٰ: ٣٨٦.

(٣) اللَّفظةُ مَشروحةٌ في: غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٤٣، والفائق: ٣/ ١٠، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ١١١، والنِّهاية: ٣/ ٢٦٨. ويراجع: التَّمهيد: ٩/ ١٥٣، والصِّحاح واللِّسان، والتَّاج: (عقب) وقد جَمَعَ أسماءَ النَّبيِّ ﷺ وَشَرَحَهَا عددٌ من العُلَمَاءِ منهم: أحمدُ بن فارسٍ (ت٣٩٥)، وابنُ خَالويه (ت ٣٧٠هـ)، وابنُ دِحْيَةَ (ت ٦٣٨هـ)، والسُّيوطيُّ: (ت٩١١هـ) واسم كتابه: «الرِّياضُ الأَنيقةُ» وهو مطبوع وغيرهم.

(٤) النَّصُّ لأبي عُبَيْدٍ.

كلُّ شَيءٍ خَلَفَ [بعدَ شَيْءٍ][1] فهو العَاقِبُ، وقد عَقَبَ فَهُوَ يَعْقُبُ، ولذٰلك قيلَ لِوَلَدِ الرَّجُلِ بَعْدَهُ هو عَقِبُهُ، وَكَذٰلك آخرُ كُلِّ شَيْءٍ عَقِبُهُ، ومنه حَدِيْثِ عُمَرَ[2]: «حِيْنَ سَافرَ في عَقِبِ رَمَضَان فَقَالَ: إنَّ الشَّهْرَ قد تَسَعْسَعَ بِكُمْ فَلَوْ صُمْنَا بَقِيَّتَهُ». يعني في قَوْلِهِ: «فِي عَقِبِ رمَضَان»: آخِرَهُ، وَبِقَوْلِهِ: «قد تَسَعْسَعَ» قَدْ أَدْبَرَ[3]، قَالَ[4]: ومن هَـٰذَا قيلَ: فَرَسٌ ذُو عَقِبٍ: إِذَا كَانَ باقي الجَري، وَكَذٰلِكَ العَاقبةُ من كُلِّ شَيْءٍ هي آخرُهُ، ومنه عَوَاقِبُ الأُمُورِ. وقدْ حَدَّثَنِي الطَّلْحِيُّ[5] عن ابنِ أَبِي حَازِمٍ، عن أَبيه ـ وَكَانَ حَكِيْماً ـ، كَانَ يَقُولُ في حِكْمَتِهِ: «لَيْسَ لِمَلُولٍ صَدِيْقٌ، ولا لِحَسُوْدٍ غِنىً، وَالنَّظرُ في العَوَاقِبِ تَلْقِيْحٌ للعُقُولِ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (التَّشَرُّمِ) في حَدِيثِ مالكٍ الَّذِي رَوَاهُ عن زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ: أَنَّ كَعْباً أَتَىٰ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ فَقَامَ بَيْنَ يَدَيْهِ فاستَخرَجَ من تَحْتِ ثَوْبِهِ مُصْحَفاً قَدْ تَشَرَّمَتْ حَوَاشِيْهِ».

---

(١) في الأصل: «بعدي...» والتَّصحيح من غريب أبي عُبَيْدٍ.

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ.

(٣) في النِّهاية: ٢/ ٣٦٨ «أي: أدبرَ وفَنِيَ إلاَّ أقلّه، ويُروىٰ بالشِّين».

(٤) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال الأصمعيُّ: فَرَسٌ ذو عَقِبٍ...».

(٥) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال أبوعُبَيْدٍ: ويُروىٰ عن أبي حازمٍ أنَّه قال: ليس لِمَلُولٍ... وقولُهُ: «لَيْسَ لِمَلُوْلٍ صَدِيْقٌ» مثلٌ، يراجع أمثال أبي عُبَيْدٍ: ٢١٧، والمُستَقْصَىٰ: ٢/ ٣٠٨، ومجمع الأمثال: ٢/ ١٩٥. وأنشد:

إِنَّــكَ وَاللهِ لَــذُو مَلَّــةٍ ... يُطْرِفُكَ الأَدْنَىٰ عَنِ الأَبْعَدِ

وقوله: «وكان حكيماً» ساقطة من غريب أبي عُبَيْدٍ وفي أمثاله: «وكان من الحُكَمَاءِ».

قال عبدُالملكِ: يعني تَشَقَّقَتْ حَوَاشِيْهِ من القِدَمِ[1].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن قَولِ عُمَرَ في حديثِ مالكٍ «وإيايَ وَرَبَّ الغُنَيْمَةِ والصُّرَيْمَةِ».

قال عبدُالملكِ: الصُّرَيْمَةُ: تَصْغِيْرُ الصَّرْمَةِ، وهي القَلِيْلُ من الإِبِلِ نَحْوَ الثَّلاثِيْنَ وَالأَرْبَعِيْنَ[2].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ حَديثِ مالكٍ

عن عبدالله بن دِيْنَارٍ، عن ابنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَقِيْلَ لَهَا: لاَ أَنْتِ أَطْعَمْتِهَا ولا سَقَيْتِهَا، وَلاَ أَنْتِ أَرْسَلْتِهَا فَتَأْكُلَ مِنْ خَشَاشِ الأرضِ»[3].

قال عبدُالملكِ: الخَشَاشُ: الهَوَامُّ ودَوَابُّ الأَرْضِ، وَمَا أَشْبَهَهَا[4]،

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٢٦٢، والفائق: ٢/ ٢٣٩، والنِّهاية: ٢/ ٤٦٨.

(٢) النِّهاية: ٣/ ٢٧. وفي تهذيب اللُّغة: ١٢/ ١٨٥ «وقال أبوزيدٍ: الصِّرمَةُ: ما بين العَشرِ إلىٰ الأربعين من الإبل».

(٣) الحديث في الموطأ رواية سُوَيْدٍ: ٥٣٣، عن أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هُرَيْرَةَ: دخلت امرأةٌ النارَ في هِرَّةٍ لها رَبَطَتْهَا فلا هِيَ...» ومثله في مسند الموطأ: ٤٦١ وفي هامشه قال: وأخرجه الإمام أحمد كَذٰلك في مسنده: ٢/ ٥٠١ بنحوه.

(٤) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٦٣، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٢١٨، وغريب الخطَّابي: ١/ ١٢٦، ٢/ ٣٤٨، ٣٤٨، والغريبين: ٢/ ٢١٠، وغريب ابن الجَوزيِّ: ١/ ٢٧٨، والفائق: ١/ ٣٧٠، والنِّهاية: ٢/ ٣٣، ويراجع: العَين: ٤/ ١٣٢، ومختصره: ١/ ٤١١، وجمهرة اللُّغة: ١٠٥، وتهذيب اللُّغة: ٦/ ٥٤٥، ومجمل اللُّغة: ٢٧٤، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (خشش)، وجميع شرح هذه اللَّفظة الآتي لأبي عُبَيْدٍ مع تقديم وتأخير وحذف.

وهو[1] بفَتحِ الخَاءِ، وأمَّا الخِشَاشُ ـ بكَسْرِ الخَاءِ ـ فهي الحَلْقَةُ[2] التي تُجْعَلُ في أَنْفِ البَعِيْرِ لِيُقَادَ بِهَا، فإِنْ كَانَتْ من عُوْدٍ فَهِيَ خِشَاشٌ، وإِنْ كَانَتْ من شَعْرٍ فَهِيَ خُزَامَةٌ، وإِنْ كَانَتْ من صُفْرٍ أَوْ فِضَّةٍ فَهِيَ بُرَةٌ، وإن كَانَتْ من جِلْدٍ فَهِيَ عِرَاقٌ. تَقُوْلُ منه[3]: جَمَلٌ مَخْشُوْشٌ ومَعْرُوْنٌ، ومَخْزُوْمٌ ومُبَرًّا، وإِيَّاهُ أَرَادَ ذُو الرُّمَّةِ حَيْثُ قَالَ[4]: [١٦٩]

تَشْكُو الخِشَاشَ ومَجْرَىٰ النُّسْعَتَيْنِ كَمَا ... أَنَّ المَرِيْضُ إِلَىٰ عُوَّادِهِ الوَصِبُ

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (البَوَائِقِ) في حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنِ العَلَاءِ بنِ عبدِالرَّحْمَـٰنِ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا يَدخُلُ الجَنَّةَ مَنْ لاَ يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ»

قال عبدُالمَلِكِ: البَوَائِقُ: غَوَائِلُ الشَّرِّ[5]، وَالوَاحِدَةُ: بَائِقَةٌ، وَغَائِلَةٌ،

---

(١) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «فهذا».

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال أبوعُبَيْدَةَ: والخزامة هي الحلقة التي تُجعل...».

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال الكِسَائِيُّ: يُقالُ من ذلك كلِّه: خَزَمْتُ البعيرَ وعَرَنْتُهُ وخششتُهُ، وهو مخزومٌ ومعرونٌ...».

(٤) ديوانه: ١/ ٤٢ من بائيَّته المشهورة. وجاء في شرح الدِّيوان: «الخِشَاشُ: هو الذي يجعل في أنفِ البَعير، و(العِرَانُ): «أن يُجعل في الوترة وهو ما بين المنخرين، و(البُرَةُ) التي تجعلُ في جانبي أحدِ المنخرين، وهي من صُفرٍ، وربما كانت من شعرٍ، ... و«مجرى النِّسعتين» وهو من موضع التَّصديرِ والحقبِ، و(الحَقَبُ) النِّسعةُ تكون أسفلَ بطنِ البعيرِ على الحِقْوِ» و(أَنَّ) من الأنين. والوَصِبُ: الوَجِعُ، يُقال: فلانٌ يتوصَّبُ أي: يجدُ وَصَباً. يريد وجعاً.

(٥) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣٤٨، وغريب الخَطَّابِيِّ: ٣/ ٦١، والغريبين: ١/ ٢٢٠، وغريب ابن الجَوزي: ١/ ٩١، والفائق: ١/ ١٣٢، والنِّهاية: ١/ ١٦٢. ويراجع: جمهرة اللُّغة: ٣٧٥، وتهذيب اللُّغة: ٩/ ٣٤٩، ومجمل اللُّغة: ١٣٩، والأفعال =

والعَرَبُ تَقُولُ أَيْضاً للدَّاهِيَةِ والبَلِيَّةِ تَنْزِلُ بِالقَوْمِ: قد أَصَابَتْهُمْ بائِقَةٌ[1]، ومنه قَوْلُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في دُعَائِهِ: «أَعُوْذُ بِكَ من بَوَائِقِ الدَّهْرِ ومُصِيْبَاتِ اللَّيَالِيْ وَالأَيَّامِ» تَقُوْلُ في تَصْرِيْفِ البائِقَةِ[3]: قَدْ بَاقَتْهُمُ البَائِقَةُ[2] فهي تَبُوْقُهُم بَوْقاً، ومثله: فَقَرَتْهُمُ الفاقِرَةُ، وضَلَّتْهُمُ الضَّالَّةُ وَكِلْتَاهُمَا بمَعنَىٰ البَائِقَةِ، وَكُلُّها من البَلِيَّةِ وَالدَّاهِيَةِ.

(شرح كتاب جامع الجامع من حديثِ مالكٍ)
[ابن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الخَنِيْنِ) و(الرَّتودِ) في حديث مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن عَاصِمِ بنِ عُبَيْدِاللهِ بنِ عُمَرَ: «أَنَّ عُمَرَ بنَ الخطَّابِ قَالَ يَوْماً تَحْتَ شَجَرةٍ بطَرِيْقِ مكَّةَ فَلَمَّا اشتَدَّتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ خَرَجَ من تَحْتِهَا فَطَرَحَ عَلَيْهِ ثَوْباً فَنَادَاهُ رَجُلٌ غيرُ بَعِيْدٍ فَقَالَ: ياأَمِيرَ المُؤْمِنِيْنَ هَلْ لَكَ في رَجُل رَتَدَتْ حَاجَتُهُ، وَطَالَ انتِظارُهُ؟ قَالَ عُمَرُ: مَنْ رَتَدَهَا؟ قال: أنتَ، فَمَازَالَ القَوْلُ وَالمُرَاجَعَةُ بَيْنَهُمَا حتَّى ضَرَبَهُ عُمَرُ بالمِخْفَقَةِ. فَأَخَذَ الرَّجُلُ بثوبِ عُمرَ ثُمَّ قَالَ: عَجِلْتَ عَلَيَّ قبلَ أن تَنْظُرَ، فَإِنْ كُنْتُ مَظْلُوْماً رَدَدْتَ عَلَيَّ حَقِّي، وإِنْ كُنْتُ

= للسَّرقُسطي: ٤/ ١٢٥، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (بوق).
قال الخَطَّابِيُّ: «باقَتْهُ بائقةٌ: إذا نَزَلَتْ به نازلةٌ شديدةٌ، وَيُقَالَ: إنَّ أصلَ البوقِ كثرةُ المَطَرِ».

(١) في الأصل: «الباقبة».

(٢) في الأصل: «بقبة».

ظالِماً رَدَدْتَنِيْ إِلَى الحَقِّ. قَالَ عُمَرُ: صَدَقْتَ، ثُمَّ أَخَذَ بِثَوْبِ الرَّجُلِ وَأَعْطَاهُ الدُّرَّةَ، وَقَالَ: استقِدْ، قَالَ: مَا أَنَا بفَاعِلٍ، قَالَ: لَتَفْعَلَنَّ، أو لَتَفْعَلَنَّ ما يَفْعَلُ المُنْصِفُ مِنْ حَقِّهِ. قَالَ الرَّجُلُ: فإنِّي أَعْفُو. فَالتَفَتَ عُمَرُ إلى بَعْضِ أَصْحَابِهِ ثُمَّ قَالَ: أَنْصَفْتُ مِنْ نَفْسِي، قَبْلَ أن يَنْتَصِفَ منِّي وأنا كارِهٌ، فَلَوْ كُنْتَ في الأَرَاكِ[1] لسَمِعْتَ خَنِيْنَ عُمر».

قال عبدُالملكِ: الخَنِيْنُ: البُكَاءُ بُكَاءٌ فيه شَهِيْقٌ[2]. وأمَّا قولُهُ: رَتَدَتْ حَاجَتُهُ: فَيَعْنِي أَبْطَأَتْ عَلَيْهِ حَاجَتُهُ، وَالرُّتُوْدُ: الإِبْطَاءُ. وَقَوْلُهُ: «مَنْ رَتَدَها» يَقُوْلُ: مَنْ بَطَّأَ بِهَا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ [١٧٠] (العَبقَرِيّ) في حديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن أَبِي الزِّنادِ، عن الأَعْرَجِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: أُرِيْتُ أَبَابَكْرٍ يَنْزِعُ ذَنوباً أو ذَنُوبين وفي نَزْعِهِ ضَعْفٌ يغفرُ اللهُ لَهُ، ثُمَّ قَامَ عُمَرُ فَنَزَعَ فَاسْتَحَالَتْ غَرْباً، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَفْرِيْ فَرِيَّهُ حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بعَطَنٍ».

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «يَنْزِعُ ذَنُوباً أو ذَنُوبَين» فالنَّزْعُ: الاسْتِقَاءُ[3]، والذَّنُوْبُ: الدَّلْوُ[4] عَلَىٰ قَدْرِ الدِّلاءِ المَعْرُوْفَةِ، وإنَّما تَأْوِيْلُ ذٰلِكَ: ولايَتُهُ

---

(١) موضع بمكَّةَ ـ شرَّفها الله ـ معجم البلدان: ١/ ١٣٥.

(٢) المجموع المغيث: ١/ ٦٢٤، والنِّهاية: ٢/ ٨٥، وقد تقدَّم نحوه.

(٣) اللِّسان: (نزع).

(٤) في تهذيب اللُّغة: ١٤/ ٤٣٩ «ورَوَىٰ سلمةِ عن الفرَّاء أنَّه قال: «الذَّنُوْبُ من كلام العَرَب: الدَّلوُ العَظيمةُ، ولكنَّ العربَ يذهبُ به إلىٰ النَّصِيْبِ والحَظِّ...» يُراجع: معاني القرآن =

سنتين. وأمَّا الغَرْبُ: فَفَوْقَ الدَّلْوِ، وهي دَلْوٌ كبيرةٌ تَسَعُ دِلاَءَ كَثِيْرَةً[1]. وَأمَّا قولُهُ: «فاسْتَحَالَتْ غَرْباً» فإنَّما تَأْوِيْلُ ذٰلِكَ: مَا جَرَىٰ عَلَىٰ يَدَيْ عُمَرَ في خِلاَفَتِهِ من الفُتُوْحَاتِ وَالخَيْرِ الكَثيرِ للمُسلمينَ. وأمَّا قَوْلُهُ: «فلم أرَ عَبْقَرِيًّا يَفْرِيْ فَرِيَّهُ» فإنَّ العَبْقَرِيَّ: القَوِيُّ الشَّديدُ[2] من الرِّجالِ. وَقَدْ يُقَالُ: عَبْقَرِيٌّ للسَّيِّدِ وَالشَّرِيْفِ، وَلِكُلِّ مُفَضَّلٍ في شَيْءٍ، أو مَنْسُوْبٍ إلى شَيْءٍ رَفِيْعٍ، وأصلُ ذٰلِكَ ـ فيما بَلَغَنِي ـ[3]: أنَّ عَبْقَرَ[4] أرضٌ[5] يَسْكُنُهَا الجِنُّ، فَإِذَا فُضِّلَ الشَّيْءُ قيلَ: عَبْقَرِيٌّ فنُسب إلى تِلْكَ الأَرْضِ، وَقَالَ زُهَيْرُ بنُ أَبي سُلمىٰ[6]:

بَخَيْـلٍ عَلَيْهَـا جِنَّـةٌ عَبْقَـرِيَّـةٌ جَدِيْرُوْنَ يَوْماً أَنْ يَنَالُوا فَيَسْتَعْلُوا

قَالَ: وَقَدْ قِيْلَ أَيْضاً عَبْقَرُ: إنَّها أَرْضٌ تُعْمَلُ فيها البُرُوْدُ وَالوَشْيُ، قَالَ ذُو الرِّمَّةِ ـ وَهُوَ يَذْكُرُ أَلْوَانَ الرِّيَاضِ ـ[7]:

= للفرَّاء: ٣/ ٩٠، وقال الأزهريُّ أيضاً: «ابنُ السِّكيت الذَّنوبُ: فيها ماءٌ قريبٌ من المَلْءِ» يراجع: إصلاح المنطق: ٣٣٤. وقد تقدم مثل ذٰلك.

(١) الغَرْبُ الدَّلوُ العظيمةُ التي تَجُرُّها وتنزعها من البئر الإبلُ وهي معروفة عند العامَّة بنجد حتىٰ زماننا هَـٰذا. وقد تَقَدَّمَ مثلُ ذٰلِكَ أيضاً.

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٨٧ «قال الأصمعيُّ: سألتُ أبا عمرو بن العلاء عن العبقريِّ فقال: يقال: هذا عبقريُّ قوم، كقولك: هَـٰذا سيِّد قومٍ وكبيرُهم وقويُّهم».

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «إنَّما أصله فيمايُقالُ: أنَّه نسب إلىٰ عبقر وهي أرضٌ يَسْكُنُهَا الجِنُّ..».

(٤) في الأصل: «عبقرىٰ» والتَّصحيح عن غريب أبي عُبَيْدٍ رحمه الله.

(٥) في الأصل: «أرضاً» و(عبقر) موضع. يراجع: معجم البُلدان: ٤/ ٨٩، وذكر أخباراً وأشعاراً في نقلها إطالةٌ فراجعها هناك.

(٦) شرح ديوانه: ١٠٣، وهو في غريب الحديث: ١/ ٨٨، ومعجم البلدان: ٤/ ٩٠ وغيرهما.

(٧) ديوانه: ٢/ ١٣٦٦ وهو أيضاً في المصدرين السَّابقين وغيرهما والتَّنجيدُ: التَّزيينُ.

حَتَّى كأنَّ رِيَاضَ القُفِّ أَلْبَسَهَا مِنْ وَشْيِ عَبْقَرَ تَجْلِيْلٌ وتَنْجِيْدُ

وَمِنْ هَـٰذَا قِيْلَ للبُسُطِ: عَبْقَرِيَّةٌ، إنَّما نُسِبَتْ إلى تلكَ البِلادِ، ومنه حَدِيْثُ عُمَرَ[1]: «إنَّه كَانَ يَسْجُدُ عَلَىٰ عَبْقَرِيٍّ»، أَيْ: عَلَى بِسَاطٍ من بُسُطِ عَبْقَرَ. وأمَّا قَوْلُهُ [عَزَّ وَجَلَّ][2]: ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴿٧٦﴾ ﴾ فَالرَّفْرَفُ المَجَالِسُ[3]، وَالعَبْقَرِيُّ: الوَسَائِدُ وَالمَرافِقُ، كَذٰلِكَ قَالَ الحَسَنُ وقَتَادَةُ في تَفْسِيْرِهِمَا.

قَالَ عبدُالملكِ: أمَّا قَوْلُهُ: «يَفْرِيْ فَرِيَّهُ» فَيَعْنِي: يَنْزِعُ نزعَهُ[4]، يَرِيْدُ:

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٨٩، والنِّهاية: ٣/١٧٣.
وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: «ومنه حديث عمر أنَّه كان يَسْجُدُ علىٰ عَبْقَرِيٍّ، قيل له: علىٰ بِسَاطٍ؟ قال: نَعَم».

(٢) سورة الرَّحمـٰن: الآية: ٧٦، جاء في زاد المسير: ٨/١٢٨ قوله تعالى: ﴿وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴿٧٦﴾﴾ فيه قولان: أحدُهما: أنَّها الزَّرابي، قاله ابنُ عبَّاس، وعَطاءٌ، وقتادةُ، والضَّحَّاكُ، وابنُ زَيْدٍ، وَكَذٰلِك قَالَ: ابنُ قُتيبة: العبقريُّ: الطَّنافسُ الثِّخَانُ. قال أبوعُبَيْدَةَ: يقال لكلِّ شيءٍ من البُسُط: عَبْقَرِيٌّ. والثَّاني: أنَّه الدِّيباجُ الغليظُ، قاله مجاهدٌ. قال الزَّجاجُ: أصلُ العَبْقَرِيِّ في اللُّغَةِ أنَّه صفةٌ لكلِّ ما بُولِغَ في وَصْفِهِ، وَأَصْلُهُ أنَّ عَبْقَرَ بلدٌ كَانَ يوشَّىٰ فيها البُسُط وغيرها فنُسب كلُّ شَيْءٍ جيِّدٍ إليه، قَالَ زُهَيْرٌ...». يراجع: تفسير غريب القرآن لابنِ قُتَيْبَةَ: ٤٤٤، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢/٢٤٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجاج: ٥/١٠٥.

(٣) في الأصل: «المحابس».

(٤) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٨٨، وغريب الخَطَّابي: ٢/٥٧١، وغريب ابن الجَوْزِيِّ: ٢/١٩١، والنِّهاية: ٣/٤٤٢، ويراجع: العين: ٨/٢٨٠، ومختصره: ٢/٣٩٨، وجمهرة اللُّغة: ٧٨٨، ومُجمل اللُّغة: ٧١٩، وتهذيب اللُّغة: ١٥/٢٤١، والأفعال للسَّرقُسطي: ٤/٨، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (فرىٰ). وفي غريب الخطَّابيِّ: أنشدَ =

الاستقاء، وهذه كلمةٌ تُوقعها العَرَبُ عَلَىٰ كُلِّ مَعْنًى يَقَعُ عَلَىٰ [مَنْ] يَفْعَلُ فِعْلَهُ [و]يَعْمَلُ عَمَلَهُ، إذَا عَظَّمْتَ فِعْلَ الشَّيءِ وَصَفْتَهُ بِهَـٰذِهِ الكَلِمَةِ، ومنهُ قَوْلُ اللهِ عزَّ وَجَلَّ[1]: ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ۝٢٧﴾ أي: شَيْئاً عَظِيْماً، قالَ الرَّاجزُ[2]:

قَدْ أطْعَمَتْنِي دَقَلاً حَوْلِيَّا … مُسَوَّساً مُدَوِّداً حَجْرِيَّا

قَدْ كُنتِ تَفْرِيْنَ بِهِ الفَرِيَّا

أَيْ: قد كُنْتِ تُكْثِرِيْنَ فِيْه القَوْلَ وَتُعَظِّمِيْنَهُ، وَأَنْشَدَ أَعْرَابِيٌّ بالحِجَازِ[3]:

فَتىً لايُرَىٰ قَدُّ القَمِيْصِ بِخَصْرِهِ … وَلكِنَّما تَفْرِيْ الفَرِيَّ مَنَاكِبُهْ

= قولَ الشَّاعرِ:

سَمِعْنَ لَهَا وَاسْتَفْرَغَتْ فِي حَدِيثِهَا … فَلَا شَيْءَ يَفْرِي بِاليَدَيْنِ كَمَا تَفْرِي

قَالَ اللَّيثُ: يُقالُ في صفة الشُّجَاع: ما يَفْرِي أَحَدٌ فَرْيَهُ مُخَفَّفَةٌ، ومَنْ ثَقَّلَ فقد غَلِطَ» وفي النِّهاية لابن الأثير: «وحُكِيَ عن الخَلِيلِ أنَّه أنكر التَّثْقيلَ وغَلَّطَ قائِلَهُ» وهو في العين ٨/ ٢٨٠ كما قالا تَمَاماً. وفي أفعال السَّرقُسطي ٤/ ٨ قال: «وأنشد أبوعثمان:

إِذَا مَا أَدِيْمُ القَوْمِ أَنْهَجَهُ البِلَىٰ … تَفَـرَّىٰ وَلَـوْ كَتَّبْتَـهُ لَتَخَـرَّمَـا

(١) سورة مريم.

(٢) هو زُرَارَةُ بن صَعْبٍ يخاطب العامريَّة كَذَا في اللِّسان (فَرَىٰ) عن الفَرَّاءِ في معاني القُرآن: ٢/ ١٦٧، وهو في تهذيب اللُّغة: ١٥/ ٢٤١، والأصل فيه في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٨٨. ولا أدري من العامريَّة؟ إلاَّ أنَّها قَالت تُخاطِبُهُ:

لَقَدْ رَأَيْتُ رَجُلاً دَهْرِيَّا

يَمْشِيْ وَرَاءَ القَوْمِ سَيْتَهِيَّا

كَـأَنَّـهُ مُضْطَغِـنٌ صَبِيَّـا

فقال الرَّاجزُ الأبياتَ المذكورَةَ يخاطبُها ويَرُدُّ عليها. السَّيتهي: الذي يجيء خلف القومِ فينظر أستاهَهُمْ واضطغنت الشيء: إذا حملته تحت ضغنك كذا في «اللِّسانِ».

(٣) لم أعثر عليه.

يقول: مَنَاكِبُهُ تَفْعَلُ الأَفَاعِيْلَ، هي تَقْطَعُ ثَوْبَهُ، أي: لِتَمَامِهِ، وَسَعَةِ مَا بَيْنَ مَنْكِبَيْهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: حتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بعَطَنٍ» فَيَعنِي: حَتَّى أَقْبَلَ النَّاسُ بإبلِهِم مِنْ كُلِّ جِهَةٍ يَسْقُونَهَا باسْتِقَاءِ عُمَرَ، فَصَارَ مَوْضِعُهُ عَطَناً للإبلِ، وعَطَنُ الإبلِ كمُراحِ الغَنَمِ، وإنَّما عَنَىٰ ما أصابَ النَّاسُ من الخَيرِ الكَثِيْرِ وسَعَةِ الرِّزقِ في خِلاَفَةِ عُمَر [١٧١].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرح (اللَّغَطِ) في حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أبي النَّضرِ، عن سالمِ بنِ عبدِاللهِ بن عُمَرَ: أنَّ عُمَرَ بَنَىٰ رَحْبَةً في مُؤَخَّرِ المَسجد تُسمَّىٰ البُطَيْحَاءَ(١)، ثُم قَالَ: مَنْ كَانَ يُرِيْدُ أَنْ يلْغَطَ أو يُنْشِدَ شِعْراً، أو يَرْفَعَ صَوْتَهُ فليَخْرُجْ إِلَىٰ هَـٰذِهِ الرَّحبَةِ».

قَالَ عبدُالملكِ: اللَّغطُ: الكَلامُ المُختَلِطُ المُقَارِبُ لكَلاَمِ أهلِ السَّفَهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (البَيْضَاءِ) و(الصَّفراءِ) و(الحَلقَةِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ صَالَحَ بَنِي النَّضِيْرِ عَلَىٰ أنَّ لَهُمُ البَيْضَاءَ والصَّفْرَاءَ وَالحَلْقَةَ».

قال عبدُالملكِ: البَيْضَاءُ: الفِضَّةُ، والصَّفراءُ: الذَّهَبُ، والحَلْقَةُ:

---

(١) تقدَّم ذكرها، ويُراجع: المَغانم المطابة: ٥٧ قال: «تصغيرُ البَطحاء: رحبةٌ مُرتفعةٌ نحو الذِّراع بناها عُمَرُ رضي الله عنه خارجَ المسجد بالمدينة» قال شيخُنَا الأُستاذ حَمَدُ الجاسر ـ حفظه الله ـ في تعليقه في هامش المغانم: «خَصَّصَ السَّمْهُودِيُّ فَصْلاً للكلام علىٰ (البُطَيْحَاءِ) هـٰذه...». أقولُ: يُراجع: وفاء الوفاء: ٤٩٧ قال: «الفَصْلُ الثَّالِث عَشَرَ في البُطَيْحَاءِ..».

الدُّرُوْعُ والسِّلاَحُ كلُّه[١].

- وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (الحَبَطِ) في حَديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن زَيْدِبنِ أسلمَ، عن عَطَاءِ بن يَسَارٍ، عن أبي سَعِيْدٍ الخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَىٰ عليهِ ثُمَّ قالَ: إنِّي وَاللهِ ما أَخْشَىٰ عَلَيْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ إلاَّ مَا يُخْرِجُ اللهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَة الدُّنْيَا. فَقَالَ رَجُلٌ: يارَسُوْلَ اللهِ: وَهَلْ يَأْتِي الخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فقَالَ لَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: إنَّ الخَيْرَ لا يَأْتِي إلاَّ بخَيْرٍ، أَوْ خَيْرٌ هُو؟ إنَّ هَـٰذَا المَالَ خَضِرَةٌ، حُلْوَةٌ، وإنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيْعُ مَا يَقْتُلُ حَبَطاً أو يُلِمُّ، إلاَّ آكِلَةَ الخَضِرِ أَكَلَتْ حتَّى إِذَا امْتَلأَتْ خَاصِرَتَاهَا استَقْبَلَتِ الشَّمسَ فثَلَطَتْ وَبَالَتْ، ثُمَّ أَخَذَتْ فَعَادَتْ فَأَكَلَتْ، فَمَنْ يَأْخُذْ مَالاً بِحَقِّه يُبَارَكْ لَهُ فيه، ومَنْ يَأْخُذْ مَالاً بِغَيْرِ حَقِّهِ فَمِثْلُهُ كَمَثَلِ الَّذي يَأْكُلُ وَلاَ يَشْبَعُ».

قَالَ عبدُالملكِ: الحَبَطُ: أَنْ تَأْكُلَ الدَّابةُ فتُكثِرَ حَتَّىٰ يَنْتَفِخَ لِذٰلِكَ بطنُها وَتَمرَضُ عَنْه[٢]، تَقُوْلُ منه: قَدْ حَبِطَتِ الدَّابَةُ وَهِيَ تَحبَطُ حَبَطاً، وهي دابَّةٌ حَبِطَةٌ، ومن أَصَابَهُ ذٰلِكَ مِنَ النَّاسِ فَهُوَ حَبِطٌ أيضاً. وإنَّما سُمِّيَ الحَارِثُ بنُ مَازِنِ بنِ عَمْرِو بنِ تَمِيْمٍ[٣] الحَبِطَ؛ لأنَّه كَانَ في سَفَرٍ فأَصَابَهُ مِثْلُ هَـٰذَا، وَهُوَ

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢٠٠.

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٨٩، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٤٤٦، وغريب الخَطَّابي: ١/ ٧١٠، والغريبين: ٢/ ٧، وغريب ابن الجَوزي: ١/ ١٨٨، والفائق: ١/ ٢٥١، والنِّهاية: ١/ ٣٣١ قال: «ورواه البخاري بالخاء» ويُراجع: العين: ٣/ ١٧٤، ومختصره: ١/ ٢٧٤، وجمهرة اللُّغة: ٢٨١، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٣٩٥، ومجمل اللُّغة: ٢٦١، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (حبط).

(٣) كذا جاء في الأصل، وفي مصدره غريب أبي عُبَيْدٍ، وزاد محققه: «الحارث بن مازن بن =

أَبُو هَـٰؤُلاَءِ الَّذِيْنَ [١٧٢] يُسَمَّوْنَ الحَبِطَاتِ من بَنِي تَمِيْمٍ، فَإِذَا نَسَبْتَ مِنهم الرَّجُلَ قُلْتَ: حَبَطِيٌّ وَلَمْ تَقُلْ: حَبِطِيٌّ، وكَذٰلِك تَنْسِبُ العَرَبُ إِلَىٰ بَنِي سَلِمَةَ[1]:

= مالك بن عمرو، والصَّواب إن شاء الله أنَّه الحارثُ بنُ عَمْرِو بنِ تَمِيْمٍ، كَذَا جَاءَ في جمهرة النَّسب لابن الكلبي: ٢٦٠، وأنساب أبي عُبَيْد: ٢٣٧، والاشتقاق: ٢٠٢، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم: ٢١٣، وأنساب الرُّشاطي (اقتباس الأنوار مختصر عبدالحق الإشبيلي»: ٢/ ورقة: ٢٨، والأنساب للسَّمعاني: ٤/٤٨ وفيه: «. . . بن تميم بن مُرَّة» وصوابُه ابن مُرٍّ. واللُّباب لابن الأثير: ١/ ٣٣٥، والمُقتضب من جمهرة النَّسب لياقوت الحموي: ١٢٢ . . . وغيرها.

وَنَقَلَ الزَّبيديُّ في «التاج»: (حبط) عن ابن دُرَيْدٍ أَنَّه: «الحارثُ بنُ مالكِ بنِ عَمْرِو بنِ تَمِيْمٍ» قَالَ: فَزَادَ مالِكاً بينَ الحَارِثِ وَعَمْرٍو» أقولُ ـ وعلى الله أعتمد ـ: أما في «الاشتقاق» فلم يزد ابن دريدٍ شَيْئاً، وأمَّا في الجمهرة (ط) دار العلم ١٩٨٧م ففيها: «والحَبِطُ: الحارثُ بنُ مازن ابنِ مالكِ بنِ عَمْرِو بنِ تَمِيْمٍ». قال الزَّبَيْدِيُّ في «التَّاج» (حبط): «واختُلف في سببِ تَلقِيْبه إِيَّاه، فقيل: لأنَّه كان في سفرٍ فأصابه مثلَ الحَبَطِ الذي يُصِيْبُ المَاشِيَةَ كَمَا فِي «الصِّحاح» وقال ابنُ الكَلْبِيِّ: كان أَكَلَ طَعَاماً فَأَصَابَهُ منه هَيْضَةٌ. وقال ابنُ دُرَيْدٍ: كان أَكَلَ صَمْغاً فحَبِطَ عنه. ويُسمَّىٰ بَنُوه الحَبِطاتِ والنِّسبةُ إليه. . . حَبَطِيٌّ مُحَرَّكَةً كالنِّسبةِ إِلىٰ بني سَلِمَةَ وبني شَقِرَةَ فتقولُ: سَلَمِيٌّ وشَقَرِيٌّ ـ بفتح اللاَّم والقافِ ـ وَذٰلِكَ لأنَّهم كرهُوا كثرة الكَسَرَاتِ ففتَحُوا، أي: والقِياسُ الكَسْرُ. وقيلَ: الحَبِطَاتُ: الحَارِثُ بنُ عَمرِو بن تَميمٍ، والعَنْبَرُ بن عَمْرٍو، والقُلَيْبُ بن عَمْرٍو، وَمَازِنُ بنُ مَالِكِ بنِ عَمْرٍو. وقال ابن الأعرابيِّ: ولقي دغفلٌ رجلاً فقال له: مِمَّن أنتَ؟ فقال: من بني عمرِو بن تَمِيْمٍ. فقال: إنَّما عَمْرٌو عقابٌ جاثمةٌ والحَبِطَاتُ عُنُقُهَا، والقُلَيْبُ رَأْسُهَا، وأُسَيِّدٌ والهُجَيْمُ جَنَاحَاهَا، والعَنْبَرُ جِثْوَتُهَا ومازنٌ مِخْلَبُهَا، وكعبٌ ذَنَبُهَا. يعني بالجِثْوَة بَدَنَهَا. قلتُ: وهذا الذي صَرَّحَ به النَّسابة. والهُجيمُ وأُسَيِّدٌ هما إخوةُ العَنْبَرِ، وكعبٌ والقُلَيْبُ وأُلَيْهَةُ وكذٰلك بنو الهُجَيْمِ الخمسةُ: عامرٌ وسَعْدٌ وربيعةٌ، وأنمارٌ وعمرٌو يعرفون بالحَبِطَاتِ».

(١) المشهور (سَلِمَة) أنَّهم حَيٌّ من الأنْصَارِ، ثُمَّ من الخَزْرَجِ، وَهُم أبناء سَلِمَةَ بن سَعْدِ بنِ عليٍّ =

سِلَمِيٌّ، وَإِلى بَنِي شَقِرَةَ: شَقَرِيٌّ[1]، وذٰلكَ أَنَّهم كَرِهُوا كَثْرَةَ الكَسْرِ فَفَتَحُوا.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «أَوْ يُلِمُّ» فَمَعْنَاهُ: أَوْ يَقرُبُ من ذٰلك، هو في مَعْنَى[2] يَكَادُ، ومنه الحَدِيْثُ الَّذي جَاءَ في ذِكْرِ أَهْلِ الجَنَّةِ: «فَلَوْلاَ أَنَّه شَيْءٌ قَضَاهُ اللهُ لأَلَمَّ أَنْ يَذْهَبَ بَصَرُهُ» يَقُوْلُ: يَقْرُبُ أن يَذْهَبَ بَصَرُهُ لما يَرىٰ فِيْهَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَلأْلُئِهَا.

= ابن أسد بن سادرة بن تَزِيد بن جُشم بن الخَزْرَجِ، منهم الصَّحابيُّ الشَّاعرُ المَشهورُ كعبُ بن مالكٍ الأَنْصَارِيُّ رضي الله عنه وغيرُهُ، وفيهم الحديث المَشْهُوْرُ عن النَّبِيِّ ﷺ: «بني سَلِمَةَ دِيَارَكُمْ...». يُراجع: نسب معدّ واليمن الكبير: ٤٢٥، وجمهرة أنساب العرب: ٣٥٨، والاستبصار: ١٤٢، والأنساب للسمعاني: ٧/ ١١٤، وغيرها وفي العَرَب (بنو سَلِمَةَ) أيضاً؛ لكنَّهم أقلُّ شهرةً منهم
- ففي (جُعفىٰ) سَلِمَةَ بن عمرو...
- وفي (جهينة) سَلِمَةُ بن نصر...

يراجع: مؤتلف القبائل لابن حبيب: ٣٣١، والإيناس: ١٨٥، وأنساب الرُّشاطي (اقتباس الأنوار...) مختصر عبدالحق الإشبيلي: ٢/ ورقة: ٩٣ وغيرها.

(١) المشهور في (شَقِرَة) أَنَّهم حَيٌّ من بني تَمِيْمٍ، وهُم أبناءُ شَقِرَةَ بن الحَارِثِ بنِ تَمِيْمِ بنِ مُرٍّ وَاسمُهُ عَمْرُو بنُ الحارثِ، وقيلَ: معاويةُ وإِنَّمَا سُمِّي بِبَيْتٍ قاله وهو:

وَقَدْ أَحْمِلُ الرُّمْحَ الأَصَمَّ كُعُوْبُهُ ... به مِنْ دِمَاءِ القَوْمِ كالشَّقِرَاتِ

والشَّقِرَاتُ: شَقَائِقُ النُّعْمَانِ.

يُراجع: جمهرة النَّسب لابن الكلبي: ١٩١، وجَمْهرة أَنساب العرب لابن حَزْمٍ: ٣٧٤. وفي الإيناس: ١٩٠ شَقِرَةُ في (عبدالقيس) وهو شَقِرَةُ بنُ نُكْرَةَ بن لَكِيْزِ بن أفصىٰ. لٰكِن الَّتِي في عبدِالقيس ضُبِضَتْ في كتابِ ابنِ حَبِيْبٍ في مُؤتلف القبائل: ٣٠٢ (شُقرة) وأنشدَ البيتَ السَّابق أيضاً.

(٢) في الأصل: «مما معناه».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (العِدَاد) و(الأبهر) في حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أنَّه قالَ: «مَازَالَتْ أَكْلَةُ خَيْبَرَ تُعَادُّني فهـٰذَا أَوَانُ قَطَعَتْ أَبْهَرِيَّ».

قَالَ عَبدُالملكِ: هُوَ مِنَ العِدَادِ[1]، وَهُوَ مِنَ الشَّيْءِ الَّذي يَعْتَادُكَ المَرَّةَ بَعْدَ المَرَّةِ، وإنَّمَا أَرَادَ أكلَهُ من الشَّاةِ المَسْمُوْمَةِ الَّتِي أَكَلَ مِنْهَا بِخَيْبَرَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

يُلاَقِيْ مِنْ تذكُّرِ آلِ سَلْمَىٰ ... كَمَا يَلْقَىٰ السَّلِيْمُ مِنَ العِدَادِ

يعني من عداد السُّمِّ[3].

قَالَ عبدُالملكِ: وإنَّما سَمَّتِ العَرَبُ اللَّدِيْغَ السَّليمَ تَفَاؤُلاً بالسَّلامةِ[4] من اللَّدْغَةِ؛ وَلِذٰلِكَ سُمِّيَتِ الفَلاَةَ المَفَازَةَ؛ لأَنَّهَا مَهْلَكَةٌ، فَتَفَاءَلَتْ باسمِ المَفَازَةِ؛ لِلنَّجَاةِ مِنْ هَوْلِهَا، وَمَا يُخْشَىٰ مِنَ الهَلَكَةِ فِيْهَا، فَسَمَّوْهَا المَفَازَةَ،

---

(1) غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٧٣ قال: «قال الأصمَعِيُّ: هو من العِدَاد، وهو الشَّيْءُ الذي يأتيك لوقتٍ. وقال أبوزَيْدٍ مثل ذلك أو نحوه».

(2) أنشده أبوعُبَيْدٍ ولم ينسبه، وهو في أضداد قطرب: ٨٠، وتهذيب الألفاظ: ١١٨، وتهذيب اللُّغة: ١/ ٨٩، وأضداد ابن الأنباري: ١٠٦، وأضداد أبي الطَّيب اللُّغوي: ١/ ٣٥٢، وغيرها.

(3) قال أبوحاتم السِّجستاني في كتاب الأضداد: ١٣٠ «العِدَادُ: وَقْتٌ في كلِّ سَنَةٍ يُعاوِدُهُ السُّمُّ فيه فيهج بالمَلْدُوغ» وفي تهذيب الألفاظ لابن السِّكيت: «وعدادُ السَّليم: أن تعدَّ له سبعةَ أيام، فإذا مَضَتْ لَهُ سَبْعَةُ أيَّامٍ رَجَوا له البُرْءَ، وما لم تَمْضِ له سَبْعَةُ أيَّامٍ فَهُوَ في عِدَادِهِ».

(4) في غريب الحديث: «لأنَّهم تَطَيَّرُوا من اللَّدِيغ فَقَلَبُوا المَعنىٰ كَمَا قَالوا للحَبَشِيِّ: أبوالبَيْضَاءِ، وَكَمَا قالوا: للفَلاَةِ مَفَازَةٌ...».

حِيْنَ كَانَتْ عِنْدَهُم مَهَالِكَ؛ وَكَرَاهِيَةً لاسْمِ السُّوْءِ أَنْ يَنْطِقُوا بِهِ، وَلِذٰلِكَ سَمَّوا الأَعْمَىٰ بَصِيْراً، فَقَدْ كَانَ في الأَنْصَارِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: عِتْبَانُ بنُ مَالِكٍ[1]، وَكَانَ أَعْمَىٰ لاَ يَخرجُ فَكَانَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يَقُوْلُ لأَصْحَابِهِ: اذْهَبُوا بِنَا نَـزُور البَصِيْرَ؛ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَقُوْلَ الأَعْمَىٰ؛ وَلِذٰلِكَ سَمَّتِ العَرَبُ الأَسْوَدَ أَبَاالبَيْضَاءِ، قَلَبُوا اسمَ السَّوَادِ بالبَيَاضِ؛ تَأَدُّباً في ذٰلِكَ كُلِّهِ، وتَحَلُّماً وتَـكَرُّماً.

قال عبدُالملكِ: وأَمَّا «الأَبْهَرُ» فهُوَ عِرْقٌ مُسْتَبْطِنٌ لِلصُّلْبِ[2]، وَهُوَ مُتَّصِلٌ بِالقَلْبِ، فَإِذَا انْقَطَعَ لَمْ تَكُنْ مَعَهُ حَيَاةٌ، قَالَ الشَّاعِرُ[3]:

وِلِلفُؤَادِ وَجِيْبٌ تَحْتَ أَبْهَرِهِ ... لَدْمَ الغُلاَمِ وَرَاءَالغَيْبِ بالحَجَرِ

شَبَّهَ وَجِيْبَ قَلْبِهِ بِصَوْتِ الحَجَرِ إِذَا ضُرِبَ. واللَّدْمُ: الضَّرْبُ، ومن اللَّدْمِ اشتُقَّ التِدَامُ النِّسَاءِ[4].

ـ وَسَأَلْنَا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الخَسْفِ) في حديث مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِبِلاَلٍ: «مَا رَأَيْتُنِي دَخَلْتُ الجَنَّةَ إِلاَّ

---

(١) هو عِتْبَانُ بن مالكِ بن عَمرو بن العَجْلان بن زيد بن غُنْمٍ خَزْرَجِيٌّ أنصاريٌّ بدريٌّ عند الجُمهور، ولم يذكره ابن إسحٰق فيهم، كذا قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ. كان ضَرِيْرَ البَصَرِ ثُمَّ عَمِيَ في عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، مَاتَ في خلافةِ مُعَاوية رضي الله عنه. أخباره في طبقات ابن سعد: ٣/ ٩٦، ونكت الهميان: ١٩٨، والإصابة: ٤/ ٤٣٢.

(٢) غريبُ أبي عُبَـيْدٍ: ١/ ٧٤، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٩١.

(٣) هو تَمِيْمُ بن أُبَيٍّ بن مُقْبِلٍ العَجْلاَنِيُّ، ديوانه: ٩٩، والبيتُ في غريب أبي عُبَـيْدٍ: ١/ ٧٤، ٣/ ٤٣٧، وتهذيب اللُّغة: ٦/ ٢٨٦، والفائق: ١/ ٥٠، واللِّسان (بهر).

(٤) غريبُ أبي عُبَيْدٍ، وبعده قال: «وَيُقَالُ: الأبهرُ: الوَتِيْنُ، وهو في الفَخِذِ: النَّسأُ، وفي السَّاقِ: الصَّافِنُ، وفي الحَلْقِ: الوَرِيْدُ، وفي الذِّرَاعِ: الأَعْجَلُ، وفي العَيْنِ: النَّاظِرُ، وهو نَهْرُ الجَسَدِ».

سَمِعْتُ [١٧٣] خَشْفاً أمامي، فَأَقُولُ: مَنْ هَـٰذَا؟ فَيُقَالُ: بِلَالٌ، فَبَكَىٰ بِلَالٌ ثُمَّ قَالَ: مَا يَنْبَغِي لأَحَدٍ أَنْ يَكُوْنَ أَمَامَكَ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَارَسُوْلَ اللهِ».

قَالَ عَبْدُالملكِ: الخَشْفُ: الجَرْسُ[1]، وَهُوَ صَوْتُ حَرَكَةِ الشَّيْءِ، وَقَدْ أَنْشَدَ أَعْرَابِيٌّ بالحِجَازِ من قَيسٍ[2]:

قَوْمي بَنُوكَعْبٍ وَخَيرُ كَهْفِ ... مِنْ سَوْقِ أَعْدَاءٍ لِغَيْرِ نَصْفِ
إنَّا غَدَاةَ الزَّحْفِ يَوْمَ الزَّحْفِ ... يَوْمَ يَصُفُّ صَفُّنَا للصَّفِّ
نَـنْسِفُ مَنْ نَلْقَىٰ أَشَدَّ النَّسْفِ ... وَنَضْرِبُ الهَامَ بِنَقْفٍ خَشْفِ
نَحْنُ الشَّغَامِيْمُ الكِرَامُ العِطْفِ ... ونَحْنُ مَنْ قَيْسٍ مَحَلَّ الأَنْفِ

قَالَ عبدُالملكِ: فالنَّقْفُ: الضَّرْبُ الذي يُشبِهُ النَّقبَ، وَالخَشْفُ: الَّذي يُسْمَعُ له كَالوَقْعِ وَالجَرْسِ.

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٤٤، وغريب الخطَّابي: ١/ ٥٨٢، والغريبين: ٢/ ٢١٢، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٢٧٩، والفائق: ١/ ٣٦٩، والنِّهاية: ٢/ ٣٤. ويراجع: العين: ٤/ ١٧١، ومختصره: ١/ ٤٢٦، وجمهرة اللُّغة: ٦٠١، ٦٠٢، وتهذيب اللُّغة: ٧/ ٨٧، ومُجمل اللُّغة: ٢٨٩، والمُحكم: ٥/ ١٩، والعُباب: ١٣٩، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (خشف). وفي المصادر: (خَشْفَةً)، والخَشْفَةُ والخَشَفَةُ: الصَّوتُ. وفي الغَريبين «قال: شَمِرٌ: يقال: خَشْفَةٌ خَشَفَةٌ. وقال الفَرَّاء: الخَشْفَةُ الصوتُ الواحدُ والخَشَفَةُ: الحركة: إذَا وقع السيفُ علىٰ اللَّحمِ»، وفي غريب ابن الجوزي: (خشفتك) وفي غريب الخطابي: (خَشْخَشَةً) وفسَّرها بأنها حركةٌ فيها صوتٌ وأنشد:

تُخَشْخِشُ أَبْدَانُ الحَدِيْدِ عَلَيْهِمُ ... كَمَا خَشْخَشَتْ يُبْسَ الحَصَادِ جَنُوبُ

قال: «والمَحْفُوظُ من هَـٰذا الحديث الخَشْفَةُ، وهي الحَرَكَةُ أيضاً، قال الشاعرُ:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَخْشِفْ مِنَ الحِلْمِ خَشْفَةً ... مِنَ الجَهْلِ لَمْ يَعْزُزْ أَخاً أَنْتَ نَاصِرُهْ

(٢) لم أقف عليها في مصدر آخر.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (وَأَنْعَماً) في حَديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أنَّه قالَ: «إنَّ أَهْلَ الجَنَّةِ ليَتَرَاءَوْنَ أَهْلَ عِلِّيِّينَ كَمَا يَرَوْنَ الكَوْكَبَ الدُّرِّيَّ في الأُفُقِ، فَإِنَّ أَبَابَكْرٍ وَعُمَرَ مِنْهُمْ وَأَنْعَمَا».

قَالَ عبدُالمَلكِ: يقُوْلُ[1]: «وَأَنْعَمَا» زادَا عَلَىٰ ذٰلِكَ، العَرَبُ تَقُوْلُ: قد أَحْسَنْتَ إليَّ وَأَنْعَمْتَ، أَيْ: زِدْتَ عَلَىٰ الإِحْسَانِ، وَمِنْهُ قولُهُم: دَقَقْتُ الدَّوَاءَ فَأَنْعَمْتُ دَقَّهُ، أَيْ: بالَغْتُ في دَقِّهِ وزِدْتُ، وَمِنْهُ قَوْلُ وَرَقَةَ بنِ نَوفلٍ في زَيدِ بن عَمْرِو بنِ نُفَيْلٍ[2]:

رَشَدْتَ وَأَنْعَمْتَ ابنَ عَمْرٍو وَإِنَّما ... تَجَنَّبْتَ تَنُّوراً من النَّارِ حَامِيَا

وَالعَرَبُ تَقولُ: دُرِّيْءٌ. ودُرِّيٌّ بالهَمْزِ وبغَيْرِ الهَمْزِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرحِ (إحْفَاءِ الشَّوارِبِ) و(إعفاء اللِّحَىٰ) في حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «أنَّه أَمَرَ بإِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ وإِعْفَاءِ اللِّحَىٰ».

قَالَ عبدُالملكِ: أَمَّا إحْفَاءُ الشُّوَارِبِ: فَقَصُّهَا[3] حَتَّى تَكْشِفَ عن الإِطَارِ، والإِطَارُ: تَدْوِيْرُ الشَّفَةِ، وَلَيْسَ حَزُّهَا كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ العِرَاقِيِّيْنَ. وَأَمَّا

---

(١) النَصُّ كُلُّه لأبي عُبَيْدٍ وجاء فيه: «قال الكسائيُّ: قولُهُ: «وَأَنْعَمَا» زادا علىٰ ذٰلك، قال: ويُقالُ من هَـٰذا: قد أَحْسَنْتَ عليَّ...».

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال أبوعُبَيْدٍ: وقال ورقة...» ليُدَلِّلَ أبوعُبَيْدٍ على أنَّ الشَّاهدَ ليس من كلامِ الكسائيِّ السَّابقِ، بل من إنشادِهِ هُوَ. فرَحِمَ اللهُ أبا عُبَـيْدٍ. والشَّاهِدُ في الفائق وغيره.

(٣) اللَّفظَةُ مشروحةٌ في: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٤٧، والغريبين: ٢/ ١٠٣، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ١٠٩، والفائق: ٣/ ١٠، والنِّهاية: ١/ ٤٠١، ٣/ ٢٦٦. ويراجع: التَّمهيد: ٢٤، ١٤٣، والصِّحاح، واللِّسان، والتاج: (حفا) و(عفا).

إِعْفَاءُ اللِّحَىٰ فَتَرْكُ قَصِّهَا حَتَّى تَفِرَ ويَكْثُرَ شَعْرُهَا ويَطُوْلَ، تَقُوْلُ: قَدْ عَفَا الشَّعْرُ: إِذَا كَثُرَ، وعَفَا رِيْشُ الطَّيْرِ، قَالَ حُمَيْدُ بن ثَوْرٍ الهِلاَلِيُّ[1]:

أَبِيْنِيْ لَنَا لاَزَالَ رِيْشُكِ عَافِياً   وَلاَزِلْتِ فِيْ حَصْرٍ أدان بَرِيرُها

ومنه قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ[2]: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾ يقُولُ: حتَّى كَثُرُوا، فَإِذَا أَوْقَعْتَ فِعْلَكَ عَلَىٰ الشَّعْرِ قُلتَ: قَدْ أَعَفَيْتُهُ [١٧٤]: إِذَا وَفَّرْتَهُ وتَرَكْتَهُ حتى كَثُرَ، وَقَدْ عَفَا: إِذَا جَعَلْتَ الفِعْلَ لَهُ، وَتَقُوْلُ فِي غَيْرِ هَـٰذَا المَعْنَىٰ: قَدْ عَفَا الشَّيءُ: إِذَا دَرَسَ وَامَّحَىٰ[3]، قَالَ لَبِيْدُ بنُ رَبِيْعَةَ [العامِرِيُّ][4]:

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُها   بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُها فَرِجَامُهَا

وَهَـٰذَا في الشِّعْرِ كَثِيْرٌ. وَعَفَا ـ في غَيْرِ هَـٰذَا الوَجْهِ أَيْضاً ـ: أَنْ يَنْتَجِعَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ لِخَيْرِهِ، وَأَنْ يُصِيْبَ مِنْ فَضْلِهِ[5]، تَقُوْلُ: قَدْ عَفَا فُلاَنٌ فُلاَناً، وَهُوَ يَعْفُوْهُ، وَهُوَ عَافٍ، وَهُمْ العُفَاةُ، واعْتَفَاهُ فَهُوَ يَعْتَفِيْهِ، وَهُوَ مُعْتَفٍ، وَمُعْتَفُوْنَ لِلكَثِيْرِ، قَالَ أَعْشَىٰ بَكْرٍ[6]:

---

(١) لم يرد في ديوان حُمَيْدٍ.

(٢) سورة الأعراف: الآية: ٩٥.

(٣) فبذٰلك يكون من الأَضْدَادِ، يُراجع: أضداد قُطرب: ١١٤، وأضداد ابن السِّكيت: ١٦٧، وأضداد أبي حاتم: ١٠٨، وأضداد ابن الأنباري: ٨٦، وأضداد أبي الطَّيِّب اللُّغوي: ٢/ ٤٨٣، وأضداد الصَّغاني: ١٠٨.

(٤) في الأصل «الجَعْدِيُّ» خطأٌ ظاهرٌ، والبيتُ في ديوان لبيد: ١٦٣، وغَريبِ أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٤٨، ٢/ ٥٥، وهو مَطلعُ علىٰ معلَّقته المَشهورة. يراجع: شرح ابن الأنباري: ٥١٧، وشرح ابن النَّحاس: ٣٥٩... وغيرهما.

(٥) غريب أبي عُبَيْدٍ.

(٦) ديوان الأعشىٰ: (الصُّبح المنير): ١٩، وهو في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٤٩، ٢٩٧، وفيه =

تَطُوفُ العُفَاةُ بِأَبْوَابِهِ كطَوْفِ النَّصَارَىٰ بِبَيْتِ الوَثَنْ[1]

ومنه سُمِّيَت الطَّيْرُ وَالسِّبَاعُ عَافِيَةً وعَوَافِيَ، قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «من أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَمَا أَصَابَتِ العَافِيَةُ مِنْهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ» يَعْنِي: الطَّيْرَ وَالسِّبَاعَ وَكُلَّ مَنِ اعْتَفَاهَا. وَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ ـ حِيْنَ وَجَدَ حَمْزَةَ يَوْمَ أُحُدٍ وَقَدْ مُثِّلَ به ـ: «لَوْلاَ أَنْ يُحْزِنَ ذٰلِكَ نِسَاءَنا لَتَرَكْنَاهُ لِلْعَوَافِي حَتَّى يَحْشُرَهُ اللهُ مِنْ أَجْوَافِهَا» يَعْنِي: الطَّيْرَ والسِّبَاعَ الَّتِي تَعْتَفِي القَتْلَىٰ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرح (المُناقشة) في حَديثِ مالكٍ الَّذِي رَوَاهُ عن عَائِشَةَ: «أَنَّها كَانَتْ تَقُوْلُ: «مَنْ نُوْقِشَ الحِسَابَ هَلَكَ».

قَالَ عَبْدُالمَلِكِ: المُنَاقَشَةُ: الاستِقْصَاءُ في الحِسَابِ[2]، وَتَرْكُ التَّجَاوُزِ فِيْهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّاسِ: انْتَقَشْتُ مِنْهُ جَمِيْعَ حقِّي. وَقَدْ قَالَ الحَارِثُ بنُ حِلِّزَةَ

= يَمْدَحُ رَجُلاً.

أقولُ ـ وعلى الله أَعْتَمِدُ ـ: يَمْدَحُ قَيس بنَ مَعْدِيكَرِبِ الكِنْدِيَّ، وهو من أَشْهَر مَمْدُوحِيْهِ، وَهٰذه القَصِيْدةُ أولُ قَصِيْدَة مَدَحَهُ بها، أَوَّلُها:

لَعَمْرُكَ مَا طُوْلُ هٰذَا الزَّمَنْ عَلَى المَرْءِ إلاَّ عَنَاءٌ مُعَنْ
يَظَلُّ رَجِيْماً لِرَيْبِ المَنُوْنِ وَلِلسُّقْمِ فِي أَهْلِهِ وَالحَزَنْ

وَفِيْهَا:

تَيَمَّمْتُ قَيْساً وَكَمْ دُوْنَهُ مِنَ الأَرْضِ مِنْ مَهْمَهٍ ذِي شَزَنْ

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/١٤٨، ٢٩٧.

(٢) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ في: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٢٠١، وغَريب الحَربيِّ: ١/٣١٢، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٤٣١، والفائق: ٤/ ١٦، والنِّهاية: ٥/ ١٠٦، ويراجع: الزَّاهر لابن الأنباري: ١/ ٤١١، وتهذيب اللُّغة: ٨/ ٣٢٤، ومجمل اللُّغة: ٨٨٢، والمُحكم: ٦/ ١٠٤، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (نقش) وانظر مصادر تخريج بيت الحارث الآتي.

اليَشْكُرِيُّ ـ وهو يُعاتبُ قَوْماً ـ[1]:

إنْ نَقَشْتُمْ فَالنَّقْشُ يَجْشُمُه القَوْ ... مُ وَفِيْـهِ الصَّحَـاحُ وَالأَبْـرَاءُ

يَقُوْلُ: لَوْ كَانَتْ بَيْنَنا وَبَيْنَكُم مُحَاسَبَةٌ ومُنَاظَرَةٌ عرَفتُمُ الصِّحَّةَ والبَرَاءَةَ.

قَالَ عبدُالملكِ: وقَدْ بَلَغَني أنَّ مُعاويةَ أُغميَ عليه قبلَ موتِهِ حتَّى ظَنَّ مَنْ عِنْدَهُ من أَهْلِهِ أنْ قَدْ مَاتَ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ[2]:

---

(١) ديوان الحارث تحقيق هاشم الطَّعان (بغداد): ١٢، وهو من مُعَلَّقَتِهِ المَشْهُوْرَةِ الَّتي أَوَّلُها:

آذَنَتْنَـا بِبَيْنِهَـا أَسْمَـاءُ ... رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ منه الثَّوَاءُ

يُراجع: شَرح القَصائد... لابن الأنباريِّ: ٤٦٨، وشرح القصائد التسع لابن النحاس: ٢/٥٧٣، وشرح القصائد العشر للخطيب التِّبريزي: ٣٨٧. ويروى: «الصَّلاحُ والإبراء» قال ابن الأنباري: «ويروى (وفيه السقام) ويروى: (وفيه الضِّجاجُ) ويروى: (وفيه الضَّجاج) ويروى: (وفيه الإصلاح) وروايته هو: (وفيه الصَّلاحُ).

(٢) هذان البيتان وردا في مصادر مختلفة منسُوبين إلىٰ أمير المؤمنين معاوية بن أبي سُفيان رضي الله عنه أنه تَمَثَّلَ بهِمَا، وَلاَ أَدْرِي هَلْ هُوَ قائِلُهُمَا؟ قال البَلاَذُرِيُّ في كتابه أنساب الأشراف: ٥/٢٠٠٢ «وحدَّثني عبَّاسُ بنُ هشامٍ عن أبيه، عن أبي السَّائب قال: لمَّا احتُضِرَ معاوية رضي الله عنه قال: ...» وأورد البيتين. وأوردَ حكايات أُخرىٰ فيما جَرَىٰ لِمُعاويةَ رضي الله عنه عند احتضاره وما أنشدَ وما تمثل به من الشِّعْرِ، تُراجع هناك. ورأيت في كتاب الدِّيباج للختلي (ت ٢٨٣هـ) ص٧٥ قال: «ثنا أبوالسَّائبِ المَخزوميُّ قال: لما حضرت معاويةَ الوفاةُ تمثَّل فقال:» وأوردهما، والبيتان في الفُتُوح لابن أَعثم: ٤/٢٦٤، والكامل لابن الأثير: ٤/٨، والمُعَمَّرين لأبي حاتم: ١٥٦، ومختصر تاريخ دمشق: ٢٥/٨٣... وغيرها. ثُمَّ رأيتُ في الفائق في غريب الحديث للزَّمخشري: ٤/١٦: «وأنشد ابن الأعرابي للحَجَّاجِ... وأورد البيتين ثم قَالَ: «وَرَوَاهُمَا ابنُ الأنباري لمعاوية. وَجَمَعَ بينهما الزَّبيدي في التاج: (نقش) فقال: «وأنشد ابنُ الأَعرابيُّ للحجَّاج، وابنُ الأَنْبَارِيِّ لمعاوية» ولعلَّ الحجاج ومعاوية تمثَّلا بهما وقائلُ البيتين غيرهما. يراجع: ديوان معاوية: ٥٣.

إنْ تُـنَاقِش يَكُنْ نِقَاشُكَ يَارَبْـ ـبِّ عَذَاباً لاَطَوْقَ لِيْ بالعَذَابِ
أَوْ تُجَاوِزْ فَأَنْتَ رَبِّي حَلِيْمٌ عَنْ مُسِيْءٍ ذُنُوبُهُ كالتُّرابِ

قالَ عبدُالمَلِكِ: ومن المُناقشةِ أُخِذُ نَقْشُ الشَّوْكَةِ مِنَ الرِّجْلِ[1]؛ لأنَّهُ يُبَالِغُ في اسْتِخْرَاجِهَا وَتَتَـبُّعِهَا، قَالَ الشَّاعِرُ[2]:

لا تَنْقُشَنَّ بِرِجْلِ غَيْرِكَ شَوْكَةً فَتَقِيْ بِرِجْلِكَ رِجْلَ مَنْ قَدْ شَاكَهَا

يعني بِقَوْلِهِ: «بِرِجْلِ غَيْرِكَ» مِنْ رِجْلِ غَيْرِكَ، جَعَلَ البَاءَ مَكَانَ «مِنْ» وهي مِنْ كَلاَمِهِمْ جَيِّدَةٌ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ: «شَاكَهَا» [١٧٥] دَخَلَ في الشَّوك، تَقولُ: شِكْتُ الشَّوْكَ فَأَنَا أَشَاكُهُ شَيَاكاً: إِذَا دَخَلْتَ فيه، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّه أَصَابَكَ قُلْتَ: شَاكَنِي الشَّوْكُ، ويَشُوكُنِيْ شَوْكاً، وإِنَّما سُمِّيَ المِنْقَاشُ؛ لأنَّه يُنْقَشُ به ويُسْتَقْصَىٰ به الشَّيءُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (القَزَعِ) في حديثِ مَالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن نَافعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ «نَهَىٰ عَنِ القَزَعِ في رُؤُوسِ الصِّبْيَانِ».

قال عَبدُالمَلِكِ: هُوَ أَنْ يُحْلَقَ رَأْسُ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكَ مِنْهُ مَوَاضِعُ فِيْهِ الشَّعْرُ مُتَفَرِّقَةٌ[3] وَلَيْسَتْ الرِّوَايَةُ الوَاحِدَةُ مِنْ هَـٰذَا، تِلْكَ لا بأس بها، وكذلك كلُّ

---

(١) هو لفظ أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث.

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٠٢، والزَّاهر: ٤١٢، واللِّسان، والتَّاج وغيرهما ولم يُنسب إلىٰ قائل معين.

(٣) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٨٤، وغريب ابن قتيبة: ١/ ٣٠٦، والغريبين: ١٥٣٨، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٢٤١، والفائق: ٣/ ١٨٩، والنِّهاية: ٤/ ٥٩. ويُراجع: العين: ١/ ١٣٢، ومختصره: ٦٨، وجمهرة اللُّغة: ٥١٨، وتهذيب اللُّغة: ١/ ١٨٤، ومجمل اللُّغة: ٧٥٢، والمُحْكَم: ١/ ٨٦، والأفعال للسَّرقُسطي: ٢/ ١١٦، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (قزع).

شيءٍ يكونُ قِطَعاً مُتَفَرِّقَةً فهو قَزَعٌ، وَكَذٰلِكَ [يُقَالُ] لِقِطَعِ السَّحابِ في السَّماء قَـزَعاً، ومنه حَدِيْثُ عَلِيٍّ بنِ أَبي طالبٍ حيْنَ ذَكَرَ فِتْنَةً تكونُ قالَ[1]: «فإذَا كانَ ذَلك ضَرَبَ يَعْسُوبُ الدِّينِ بذَنَبِهِ فيَجتَمِعُونَ إليه كما يَجْتَمِعُ قَـزَعُ الخَرِيْفِ» يعني قِطَعَ السَّحَابِ، وأكثرُ ما يكونُ ذٰلِكَ في زَمَانِ الخَرِيْفِ. قَالَ ذُو الرُّمَّةِ ـ وذَكَرَ مَاءً ـ[2]:

تَرَىٰ عُصَبَ القَطَا هَمَلاً عَلَيْهِ ... كَأَنَّ رِعَالَهُ قَزَعُ الجَهَامِ

والجَهَامُ: السَّحَابُ الَّذي لا مَاءَ فيه.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (الحَوْرِ بَعْدَ الكَوْنِ) في حَديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن النَّبيِّ ﷺ: أَنَّه كَانَ كَثِيْراً مَا يَقُوْلُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوْذُ بِكَ مِنَ الحَوْرِ بَعْدَ كَوْنٍ».

قال عبدُالملكِ: يَقُوْلُ[3]: من ضَلاَلَةٍ بَعْدَ هُدًى، هَـٰذَا مَعْنَاهُ، فَأَمَّا نَفْسُ

---

(١) غريبُ الحَديْثِ لأبي عُبَيْدٍ؛ والنَّصُّ كلُّه له.

(٢) ديوانه: ١٤٠٢، وهو مَوجودٌ في أغلبِ تخاريجِ اللَّفظةِ السَّابقةِ.
وعُصَبُ القَطَا: جَمَاعَاتُهُ، وَهَمَلاً: بدونِ رَاعٍ. وَرِعَالُهُ: قِطَعُ القَطَا المُتَفَرِّقَةُ. والقَزَعُ: هي اللَّفظةُ المَذكُورةُ المَشروحةِ هنا والجَهَامُ: السَّحَابُ الذي لا مَاءَ فيه كَمَا ذَكَرَ المؤلِّفُ. وضدُّه: الصَّيِّبُ، وفي دُعَاءِ الاستسقاء: اللهمَّ اجعَلْهُ صَيِّباً نافعاً».

(٣) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٠، والغريبين: ٢/ ١٥٧، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٢١٥، والنِّهاية: ١/ ٤٥٨، ويراجع: جمهرة اللُّغة: ٥٢٥، وتهذيب اللُّغة: ٥/ ٢٢٧، ومجمل اللُّغة: ٢٥٦، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (حور) و(كور)، ومن أمثال العرب: «الحَوْرُ بعدَ الكَوْرِ» يراجع: المُستقصَىٰ: ١/ ٣١٥، وفصل المقال: ١٧٥. وأنشد الخطَّابي في غريب الحديث:

فَقُلْتُ لَهُ أَهْلاً وَسَهْلاً فَلَمْ يَحُرْ ... بِكَ اللَّيْلُ إِلاَّ لِلْجَمِيْلِ مِنَ الأَمْرِ

الكَلِمَةِ فإنَّ الحَوْرَ الرُّجُوْعُ والارتِدَادُ. وَالكَوْنُ: الثَّبَاتُ والاعتِدَالُ، أَلاَ تَرَىٰ أنَّه يُقَالُ في الرَّجُلِ: حَارَ بعدَ مَا كَانَ[1]، يَقُولُ: كَانَ عَلَىٰ حَالٍ جَمِيْلَةٍ فَحَارَ عن ذٰلك، أَيْ: رَجَعَ عَنْهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[2]: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰٓ﴾ يقول: أن لَن يرجعَ إليَّ، يعني: ارتيابَهُ في البَعثِ.

قال عبدُالمَلِكِ: وقد سَمِعْتُ مُحَمَّد بنُ سَلاَّمٍ البَصْرِيُّ يَرْوِي هَـٰذَا الحَدِيْثَ: «مِنْ حَوْرٍ بَعْدَ كَورٍ» أَخَذَهُ مِنْ كَوْرِ العِمَامَةِ[3]، يَقُوْلُ: تَغَيَّرَتْ حَالُهُ وانتَقَضَتْ كَمَا يَنْتَقِضُ كَوْرُ العِمَامَةِ بَعْدَ الشَّدِّ، وَرَأَيْتُهُ يُسَمِّي نَقْضَ الكَوْرِ حَوْراً، وَكُلُّ هَـٰذَا قَرِيْبٌ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ فِي المَعْنَىٰ.

ـ وسألنا عبدَالملِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (المُطَيْطَاءِ) في حَدِيْثِ مَالكٍ

[١٧٦] الَّذي رَوَاهُ عن يَحْيَىٰ بنِ سَعِيْدٍ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَشَتْ أُمَّتِي المُطَيْطَاءُ، وَخَدَمَتْهُمْ فَارِسُ وَالرُّومُ سُلِّطَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعضٍ، وَجُعِلَ بَأْسُهُم[4] بَيْنَهُم».

قَالَ عبدُالمَلِكِ: المُطَيْطَاء: التَّبَخْتُرُ[5] وَمَدُّ اليَدَيْنِ في المَشْيِ، وَإِنَّمَا

---

(١) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «وسُئِلَ عاصمٌ عن هَـٰذَا فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعْ إِلىٰ قَوْلِهِ: «حَارَ بَعْدَ مَا كَانَ» يَقُوْلُ: إنَّه كَانَ علىٰ حَالةٍ جَمِيْلَةٍ...».

(٢) سورة الانشقاق: الآيتان: ١٤، ١٥.

(٣) غريب أبي عُبَيْدٍ.

(٤) في الأصل: «رأسهم».

(٥) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٣، والغريبين: ١٧٥٩، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٣٦٣، والفائق: ٣/ ٣٧١، والنِّهاية: ٤/ ٣٤٠. ويراجع: جمهرة اللُّغة: ١٥١، وتهذيب اللُّغة: ١٣/ ٣٠٨، ومجمل اللُّغة: ٨١٦، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (مطط). وجاء في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال الأصمعيُّ وغيره: المطيطاء: التَّبَخْتُرُ ومَدُّ اليَدَين...».

اشتُقَّتْ من التَّمَطِّيْ؛ لأنَّه يمُطي مدَّ يَديه، ومنه قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ[1]: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ ﴿٣٣﴾﴾ يعنِي يَتَبَخْتَرُ في مشْيَتِهِ، وَقَد تُسمِّي العَرَبُ الخَاثِرَ الذي يَبْقَىٰ في أَسْفَلِ الحَوْضِ: المَطِيْطَةَ وَكَثِيْرُهُ: مَطَايِطُ، وَمَا أَشْبَه ذٰلِكَ سُمِّي كَذٰلِكَ، وَإِنَّما اشتُقَّ مِنْ يَتَمَطَّطُ أي: يَتَمَدَّدُ، قَالَ حُمَيْدٌ الأَرقَطُ في رَجَزِهِ[2]:

* خَبْطَ النِّهَالِ سَمَلَ المَطَائِطِ *

وإنَّما جَعَلَتِ العَرَبُ التَّمَطِّيَ[3] من المَطِيْطَةِ كَمَا جَعَلَتِ التَّظَنِّي من الظَنِّ، والتَّقَضِّي مِنَ التَّقَضُّضِ كَقَولِ العَجَّاج[4]:

* تَقَضِّيَ البَازِيْ إِذَا البَازِيْ كَسَرْ *

---

(١) سورة القيامة: الآية: ٣٣.

(٢) عن أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٢٢٤ قال: «قال حُمَيْدٌ الأَرْقَطُ» وَكَذَا هو في أغلبِ المصادر منها تهذيب اللُّغة: ١٢/ ٤٥٥، ١٣/ ٣٠٨، واللِّسان: (مطط) و(سمل) والصِّحاح: (مطط)، وَرَوُاهُ: «سَمَلَ المَطِيْطِ» فَقَالَ الصَّغاني في التَّكملة والذَّيل والصِّلة: ٤/ ١٧٩ (مطط) «وليس الرَّجزُ لحُمَيْدٍ». وفي رَجَزِهِ:

* . . . سَمَلَ المَطَايِطِ *

وقبلَهُ:

* في مُجْلِبَاتِ الفِتَنِ الخَوَابِطِ *

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ بعد بيت حُمَيْدٍ: «النِّهالُ: العِطاشُ، ومَنْ جَعَل التَّمطِّي من المطيطة فإنَّه يذهب مذهب تظنَّيتُ من الظَّنِّ. . .».

(٤) ديوان العجاج: ٤٢. وفي الكامل: ١/ ٤٤٢ وفيه: (تَجَلِّي) وجاء في هامش الصَّفحة: «بهامش (ج) ما نَصُّه: الصَّحيح (تَقَضِّي البازي) ولكنَّه جاء لتصحيح لفظ التَّجَلِّي، والبازيُّ لا يَتَجَلَّىٰ وقت كسرِ الجَنَاح، وسيأتي البيتُ علىٰ هذه الرِّواية (تقضى) ص٩٤١» والشَّاهِدُ في الخَصَائص: ٢/ ٩٠، والمُحْتَسَب: ١/ ١٥٧، والمُخصَّص: ١١/ ١٢٠، ١٣/ ٢٨٩، وأمالي ابن الشَّجري: ٢/ ١٧٣، وشرح المفصَّل لابن يعيش: ١٠/ ٢٥، وشرح المُلُوكي: ٢٥٠.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شرحِ (الغَمْصِ) في حَدِيْثِ مَالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: أنَّه سُئِلَ عن الكِبْرِ فَقَالَ: الكِبْرُ أن تَسْفَهَ الحَقَّ وتَغمِصَ النَّاسَ».

قَالَ عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «تَسْفَهَ الحَقَّ» فيَعني: أَنْ تَرَىٰ الحَقَّ سَفَهاً وَجَهْلاً. وأمَّا قَوْلُهُ: «وتَغْمِصَ النَّاسَ» فَيَعْنِي: تَحْقِرُ النَّاسَ، الغَمْصُ: احتِقَارُ النَّاسِ وَازْدِرَاؤُهُم[1]، وفيه لُغَةٌ أُخرىٰ: تَغْمَطُ[2] النَّاس، وهو بمَعْنَىٰ تَغْمِصُ، الغَمْطُ وَالغَمْصُ وَاحِدٌ، وَأَحْسَنُ مَا تَقَعُ هَـٰذِهِ اللُّغَةُ في تَصْغِيْرِ النِّعْمَةِ وَاحْتِقَارُهَا. تَقُوْلُ: قَدْ غَمِطَ النِّعْمَةَ، يَعْنِي: احْتَقَرَهَا، وفي حَقْرِه النَّاسَ وَالطَّعْنِ: غَمَصَ، هَـٰذَا أَحَبُّ إليَّ وَمَعْنَاهُمَا، ومنه قِيْلَ للرَّجُلِ إِذَا كَانَ مَطْعُوْناً عَلَيْهِ في دِيْـنِهِ: إنَّه لَمَغْمُوْصٌ عَلَيْهِ في دِيْنِهِ، وَكَذٰلِكَ في حَسَبِهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (بُلُّوا أَرْحَامَكُم) في حديثِ مَالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه قَالَ: «بُلُّوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلاَمِ».

قَالَ عبدُالملك: يَقُوْلُ: بُلُّوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بالسَّلاَمِ: وَإِنَّمَا هُوَ تَمْثِيْلٌ للصِّلَةِ، وَذٰلِكَ أنَّ العَرَبَ شَبَّهَتْ قَطِيْعَةَ الرَّحِمِ بِالحَرَارَةِ وَاليُبْسِ، وَشَبَّهَتْ

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٣١٧، وغريب ابن قُتيبة: ٢/١٤١، وغريب ابن الجوزي: ٢/١٦٣، والفائق: ٣/٧٧، والنِّهاية: ٣/٣٨٦. ويراجع: العين: ٤/٣٧٥، ومختصره: ١/٤٩٣، وجمهرة اللُّغة: ٨٨٩، وتهذيب اللُّغة: ٨/٣٠، ومجمل اللُّغة: ٦٨٦، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (غمص) و(غمط).

(٢) في النِّهاية: ٣/٣٨٦ «الغَمْطُ: الاستهانة والاستحقار وهو مثل الغَمْصِ، يقال: غَمَطَ يَغْمَطُ، وغَمَطَ يَغْمِطُ».

الصِّلَةَ بالبَردِ والبَلَلِ، كَمَا شَبَّهُوا العَطَشَ بِالحَرَارَةِ، والرِّيَّ بالبَرْدِ، تَقُوْلُ: سَقَيْتُهُ شَرْبَةً بَرَّدْتُ بِهَا عَطَشَهُ، وَتَقُوْلُ[1]: قَدْ بَلَلْتُ رَحِمِيْ، وَأَنَا أَبُلُّهَا بَلاًّ وَبِلاَلاً: إِذَا وَصَلْتَهَا [١٧٧] وبَدَأْتَهَا بالصِّلةِ، قَالَ أَعشَىٰ بَكْرٍ - يَمْدَحُ رَجُلاً -[2]:

إِمَّـا لِطَـالِـبِ نِعْمَـةٍ تَمَّمْتَهَـا   أَوْ وَصْلِ قُرْبَىٰ قَدْ بَلَلْتَ رِدَاهَا

تَقُوْلُ: بَرَدْتُ وَبَرَّدتُ بالتَّخفيفِ والتَّثقيلِ. وَفِي هَـٰذَا الحَدِيْثِ مِنَ الفِقْهِ: أَنَّهُ جَعَلَ السَّلاَمَ صِلَةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بِرٌّ غيرُه.

- وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (العَصَا) في حديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أَنَّه قَالَ لِرَجُلٍ كَانَ يُوصِّيْهِ: «وَلاَ تَرْفَعْ عَصَاكَ عَنْ أَهْلِكَ، وَأَخِفْهُمْ في اللهِ».

قَالَ عبدُالمَلكِ: لَمْ يُرِدِ العَصَا التي يُضْرَبُ بِهَا[3]، وَلَـٰكِنَّهُ أَرَادَ الأَدَبَ، أَنْ يُؤَدِّبَهُمْ بِلِسَانِهِ أَو بِالضَّرْبِ الَّذِي يُؤَدَّبُ بِمِثْلِهِ التِّرْبُ، تَقُوْلُ في الوَالِي الرَّفيقِ برَعِيَّتِهِ، القَلِيْلِ العُقُوْبَةِ في وِلاَيَتِهِ: إِنَّه لَيِّنُ العَصَا، تَعْنِي: قَلِيْلَ العُقُوْبَةِ، لَيِّنَ الكَلِمَةِ، رَفِيْقاً[4] بِالرَّعِيَّةِ، قَالَ مَعْنُ بنُ أَوْسٍ المُزَنِيُّ - وَهُوَ يَصِفُ إِبِلَهُ

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣٤٧/١، وغريب ابن الجوزي: ٨٦/١، والفائق: ١٢٧/١، والنِّهاية: ١٥٣/١. واللَّفظة لا غرابة فيها، ومعناها ظاهرٌ وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال أبوعمرو وغيره يُقال: بللتُ رحمي أبلها بلاًّ وبلالاً...».

(٢) ديوانه (الصُّبح المنير): ٢٦ من قصيدة يمدح بها قَيْسَ بنَ معدي كَرِبٍ الكنديَّ. وفيه: «قد نَضَحْتَ بِلالها» وفي غَريب أبي عُبَيْدٍ: «قد بردت بلالها» والمعنى واحدة.

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣٤٥/١ «قال الكسائي وغيره: إنَّه لم يُرِدِ العَصَا الَّتي يُضرَبُ بها...».

(٤) في الأصل: «رفيق».

ورَاعِيَهَا، وَوُرُوْدَهُ بها مَاءً وَصَفَهُ ـ(١):

عَلَيْهِ شَرِيْبٌ وَادِعٌ لَيِّنُ العَصَا يُسَاجِلُهَا جُمَّاتِهِ وتُسَاجِلُهْ

قال(٢): والعَرَبُ تُسَمِّي الطَّاعَةَ وَالأُلْفَةَ والجَمَاعَةَ: العَصَا؛ عَصَا الإسْلَامِ، وَعَصَا السُّلْطَان، وَإِيَّاهُ أَرَادَ الشَّاعِرُ حَيْثُ يَقُولُ(٣):

إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

فمعنى قَوْلُهُ: «وانشَقَّتِ العَصَا» ذَهَبَتِ الأُلْفَةُ، وَوَقَعَتِ الفُرْقَةُ، وتَفَرَّقَ رَأْيُ الجَمَاعَةِ وَأَهْلُ الطَّاعَةِ، ومنه قِيلَ في الخَوَارِج: شَقُّوا عَصَا المُسْلِمِيْنَ، أَيْ: فَرَّقُوا جَمَاعَتَهُم، وَمِنْهُ قَوْلُ صِلَةِ بنِ أُشَيْمٍ لأَبِي السَّلِيْلِ: «إِيَّاكَ وقَتِيْلَ العَصَا» يقولُ: إِيَّاكَ أَنْ تَكُوْنَ قَاتِلاً أَوْ مَقْتُولاً إذا انْشَقَّتِ العَصَا، يَعْنِي: إِذَا تَفَرَّقَ النَّاسُ عَلَىٰ السُّلْطَانِ. وَالعَرَبُ تُسمِّي العَصَا أَيْضاً ظَعْنَ المُسَافِرِ من بلدٍ إِلَى بَلَدٍ، تَقُوْلُ: قَدْ أَلْقَىٰ فُلَانٌ عَصَاهُ: إِذَا تَرَكَ الظَّعْنَ وَالسَّفر، وَأَقَامَ بِمَكَانِهِ وَاطْمَأَنَّ

---

(١) ديوان أوس: ١١٢ (ط) بغداد ١٩٧٧م. وشعره (ط) دار العلم بجدة ١٤٠٣هـ: ٨٧، وغريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣٤٥، ولم يرد في كتاب العَصَا لأسامة بن مُنقذ؟!

(٢) القول لأبي عُبَيْدٍ جاء في غريب الحديث: «قال أبوعُبَيْدٍ: وأصلُ العَصَا: الاجتماع والائتلاف. . .» وذكر أبوعُبَيْدٍ شقَّ الخوارج عَصَا الطَّاعةِ، وقول صلة بن أشيم. . .».

(٣) هذا البيت ينسب إلىٰ جَرير في أمالي القَالي: ٢/ ٢٢٦، وذَيل الأمالي: ١٤٠، وأنكر محققهما المرحومُ الشيخُ عبدُالعزيزِ المَيْمَنِيُّ هذه النِّسبةِ. يُنظر: اللآلى: ٨٩٩. وهو من شواهد: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٤١٧، وشرح المفضَّليات: ٢٣٦، والمُخصَّص: ١٦/ ١٤، والمقصور والممدود لابن ولأَّد: ١١٧، وكتاب العصا لأسامة بن منقد: ١٤٠، والتَّخمير شرح المفصل: ١/ ٤١١، وشرح ابن يعيش: ٢/ ٤٨، ٥١، وخزانة الأدب: ٣/ ٨٤، ٣٨٩. وهو من شواهد المفَصَّل والمُغْنِي وغيرهما، وَوَرَدَ في اللِّسَان، والتَّاجِ: (حسب) و(عصا) و(هيج).

وَاجْتَمَعَ لَهُ أمرُهُ، وَذٰلكَ المَعنى أَرَادَتْ عَائِشَةُ حينَ قُتِلَ عَلِيٌّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ وَبَلَغَهَا اجْتِمَاعُ الأَمْرِ عَلَىٰ مُعَاوِيَةَ، وَدُخُوْلِ النَّاسِ في بَيْعَتِهِ فَقَالَتْ مُتَمَثِّلَةً[1]:

فَأَلْقَتْ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَىٰ   كَمَا قَرَّ عَيْناً بالإِيَابِ المُسَافِرُ

فَالعَصَا تَقَعُ عَلَىٰ هَـٰذِهِ الأَوْجُهِ الثَّلاثَةِ، عَلَى الأَدَبِ، وَعَلَىٰ الأُلْفَةِ وَالجَمَاعةِ، وَعَلَىٰ طُوْلِ السَّفَرِ النَّقْلِ من مَكَانٍ إلى مَكَانٍ، وَكُلُّ ذٰلِكَ تَمْثِيْلٌ وَتَشْبِيْهٌ وَلَيْسَ باسمٍ أَصْلِيٍّ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ [١٧٨] (التَّبَيُّنِ) في حديث مالكٍ

---

(١) هذا البيتُ يتنازعُهُ مجموعةٌ من الشُعراءِ، منهم مُعَقِّرُ بنُ حَمارِالبَارِقيُّ، وهو أشهرهم به. وَقِيْلَ: قائلُهُ: رَاشدُ بنُ عبدِالله السُلَميُّ، صَحَابيٌّ قَدِمَ على النَّبيِّ ﷺ واسمه«غاوي بن ظالم» فقال له النَّبيُّ ﷺ: بل أنت راشدُ بنُ عبدِالله، وقيل: بل هُوَ راشدُ بن عبدربّه. وقيل: راشد ابن حَفصٍ، وقيل: قائِلُهُ سُليمُ بنُ ثُمامة الحَنَفِيُّ. وَرُبَّمَا نُسبَ إلى مُضَرِّسِ بن ربعي الأَسَدِيِّ، أو إلىٰ الأَحمرِ بن سالمِ المُزَنِيُّ. وذِكر البيْتِ مستفيضٌ في الكُتُبِ، وقد ضَمَّنَهُ كَثِيرٌ من الأُدَباءِ والشُعَراءِ والكُتَّابِ والخُطباءِ كِتَاباتِهم وأشعَارِهم وَخُطبهم، وَتَمَثَّلَ به كثيرٌ من الفُصَحَاءِ وَأَهلِ البَيَانِ... والبيتُ من قَصيدةٍ جَيِّدةٍ لمُعَقِّرٍ قَالَهَا يوم جَبَلَةَ أولها:

أَمِنْ آلِ شَعثَاءَ الحُمُوْلُ البَوَاكرُ   مَعَ اللَّيلِ أَمْ زَالَتْ قُبَيْلُ الأَبَاعِرُ
وَحَلَّت سُليمَىٰ في هِضَابٍ وَأَيكةٍ   فَلَيْسَ عَلَيهَا يَوْمَ ذَلِكَ قَادِرُ
وَأَلقَتْ عَصَاهَا واستَقرَّبها النَّوَىٰ   ... ... البيت
وصَبَحَّهَا أَمْلاَكُهَا بِكَتِيبَةٍ   عَلَيهَا إِذَا أَمسَتْ مِنَ اللهِ نَاظِرُ
مُعَاوِيَةُ بنُ الجَوْنِ ذُبيَانُ حَوْلَهُ   وَحَسَّانُ في جَمْعِ الرِّبَابِ مَسَاعِرُ
وَقَدْ جَمَعُوا جَمْعاً كَأَنَّ زُهَاءَهُ   جَرَادٌ هَوَىٰ في هَبْوَةٍ مُتَطَايرُ
فَبَاتُوا لَنَا ضَيفاً وبِتْنَا بِنعمَةٍ   لَنَا مُسْمِعَاتٌ بالدُّفُوْفِ وَسَامِرُ
فَلَمْ نَقْرِهِمْ شَيئاً وَلَـٰكِنَّ قَصْدَهُمْ   صَبُوْحٌ لَدَيْنَا مَطْلَعَ الشَّمْسِ حَازِرُ

الَّذي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أنَّه قَالَ: «التَّبيُّنُ مِنَ اللهِ والعَجَلَةُ من الشَّيْطَانِ فَتبَيَّنُوا».

قَالَ عبدُالمَلكِ: التَّبَيُّنُ: التَّثَبُّتُ في الأُمُورِ وَالتَّأني فيها[1]، وقد كَانَ ابنُ مَسْعُوْدٍ يَقْرَأُ:[2] ﴿إذَا ضَرَبْتُمْ في سَبِيْلِ الله فَتَثَبَّتُوا﴾[3] عَلَىٰ مَعْنَىٰ فَتَبَيَّنُوا.

قَالَ عَبدُالمَلِكِ: والبَيَانُ ـ في غيرِ هذا ـ: الَّلسَنُ والفَهْمُ وذكاءُ القَلْبِ، ومنه قولُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ:[4] «إنَّ من البَيَان لَسِحْراً».

قَالَ عبدُالمَلكِ: وَذٰلِكَ أَنَّ قَيْسَ بنَ عَاصِمٍ، وَالزِّبْرِقَانَ بنَ بَدْرٍ، وعَمْرَو بنَ الأَهْتَم التَّمِيْمِيِّين قَدِمُوا عَلَىٰ النَّبيِّ ﷺ[5]، فَسَأَلَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عَمْراً عَن الزِّبْرِقَانِ فَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ خَيْراً، فَاسْتَقَلَّ[6] الزِّبْرِقَانُ ثَنَاءَهُ وَلَمْ يَرْضَهُ.

---

(١) غريبُ أبي عُبَيدٍ: ٢/ ٣٠. والنَّصُّ كُله له، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٩٨، والفائق: ١/ ١٤٢، والنِّهاية: ١/ ١٧٥، وتهذيب اللُّغة: ١٥/ ٤٩٩ في غريب أبي عُبَيدٍ: «قال الكسائيُّ وغيره: التبيُّنُ: التَثَبُّتُ...».

(٢) عن غريب أبي عُبَيدٍ: وهي قراة سبعيةٌ قرأ بها حمزة والكِسائي، وهي أيضاً قراءة الحَسَن والأعمش، ويحيىٰ بن وثاب، وطلحة، وعيسى، والطبري، وخلف. يُراجع: السبعة لابن مُجَاهد: ٢٣٦، والتيسير للدَّاني: ٩٧، والحجَّة لأبي عليٍّ الفَارِسيِّ: ٣/ ١٧٣، وإعراب القراءات لابن خالويه: ١/ ١٣٦، والحجَّة لأبي زُرعة: ١٠٩، والكشف لمكي: ١/ ٣٩٤، ومعاني القرآن للفرّاء: ١/ ٢٨٣، والمحرر الوجيز: ٤/ ١٨٣، وزاد المسير: ٢/ ١٧١ والبحر المحيط: ٣/ ٣٢٨، والدُّر المَصُون: ٤/ ٧٣، والنشر لابن الجزريِّ: ٢/ ٢٥١.

(٣) سورة النساء: الآية: ٩٤

(٤) غريبُ أبي عُبَيدٍ: ٢/ ٣٢.

(٥) يراجع: البيان والتَّبيين: ١/ ٤٢، وأمالي اليزيدي: ١٠١، وزهر الآداب: ١/ ٣٨ وغيرها.

(٦) في الأصل: «فاستثقل».

فَقَالَ: وَاللهِ يارَسُوْلَ اللهِ إِنَّه لَيَعْلَمُ إِنِّي أَفَضْلُ مِمَّا قَالَ وَلَـٰكِنَّهُ حَسَدَنِي، فأَثْنَىٰ عَلَيْهِ عَمْراً شَرًّا ثَمَّ قَالَ: وَاللهِ يارَسُوْلَ اللهِ: مَا كَذَبْتُ عَلَيْهِ في الأُولَىٰ وَلاَ فِي الآخِرَةِ، وَلَـٰكِنَّه أَرْضَانِي فَقُلْتُ بالرِّضىٰ وَصَدَقتُ، ثُمَّ أَسْخَطَنِي فَقُلْتُ بالسَّخَطِ وصَدَقْتُ، فقَالَ رَسُوْلُ اللهِ: «إنَّ مِنَ البَـيَان لَسِحْراً» يَعْنِي: [إنَّ] مِنَ الَّلسْنِ وَالفَهْمِ وَذَكَاءِ القَلْبِ لَسِحْراً فَكَأَنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَنَا: أَنَّه يَبْلغُ من بَـيَانِهِ أَنَّه يَمْدَحُ الإِنْسَان فيَصدقُ فيه حَتىٰ يَصْرفَ القُلُوْبَ إلىٰ قَولِهِ. ثُمَّ يَذُمَّهُ فيَصْدُقُ فيه حتَّى يَصْرِفَ القُلُوْبَ إِلَىٰ قَوْلِهِ الآخرِ، فَكَأَنَّهُ قَدْ سَحَرَ بذٰلِكَ السَّامِعِيْنَ فَهَـٰذَا مَعنى قَوْلِهِ: «إنَّ مِنَ البَـيَانِ لَسِحْراً».

وَقَدْ بَلَغَنِي[1] عن مَالكِ بنِ دِيْنَارٍ أنَّه قَالَ: مَارَأَيْتُ أَحَداً أَبْيَنَ من الحَجَّاج، يَعْنِي أَلْسَنَ وأَنْطَقَ، إنْ كَانَ لَيَرْقَىٰ المِنْبَرَ فَيَذْكُرُ إِحْسَانَهُ إِلَىٰ أَهْلِ العِرَاقِ، وَصَفْحِهِ عَنْهُم، وَإِسَاءَتِهِم إِلَيْهِ حَتَّى أَقُوْلَ في نَفْسِي: إِنِّي لأَحْسَبُهُ صَادِقاً، وَإِنِّي لأَظُنُّهُمْ ظَالِمِين لَهُ.

ـ وَسَأَلْنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيْبٍ عن شَرْحِ (المَرْدُوْدَةِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن هِشَام بن عُروة بن الزُّبير: أَنَّ الزُّبيرَ حَبَسَ دُوْرَهُ عَلَىٰ وَلَدِهِ، وَأَخْرَجَ مِنْهَا مَنْ تَزَوَّج مِنْ بَنَاتِهِ، وَجَعَلَ للمَرْدُوْدَةِ من بَنَاتِهِ أن تَسْكُنَ غيرَ مُضِرَّةٍ ولا مُضَرٍّ بِهَا، فَإِذَا استَغْنَتْ بِزَوْجٍ فَلاَ سُكْنَىٰ لَهَا».

قَالَ عبدُالملكِ: المَرْدُوْدَةُ[2]: هي المَرْأَةُ الَّتِي مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا، أَوْ

---

(١) في غريب أبي عُبَيد: ٣٣/١ «هو من حديث عَبَّادِ بنِ عبَّادِ المُهَلَّبِيِّ، عن محمد بن الزُّبير الحَنْظَلِيِّ، قال: وحدَّثني أبوعبدالله الفَزَارِيُّ، عن مالكِ بن دينارٍ قال: «ما رأيت أحداً أَبْيَنَ مِنَ الحَجَاجِ . . .».

(٢) غريبُ أبي عُبَيدٍ: ٧٦/٢، والغريبين: ٤١٦/٢، وغريبُ ابنُ الجَوزي: ٣٨٨/١، ٣٨٩، =

طَلَّقَهَا فَرَجَعَتْ إِلَىٰ أَهْلِهَا، فَهِيَ المَرْدُوْدَةُ في كَلَامِ العَرَبِ، وَهِيَ الرَّاجِعُ أَيْضاً، وَقَدْ ذَكَرَهَا رِسُوْلُ اللهِ ﷺ حِيْنَ قَالَ لِسُرَاقَةِ بنِ جُعْشُمٍ[1]: «أَلاَ أَدُلُّكَ على أَفْضَلِ الصَّدَقَةِ؟ ابنتُك مَرْدُوْدَةٌ عَلَيْكَ لَيْسَ لَهَا كَاسِبٌ غَيْرُكَ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (العُمْرَىٰ) و(الرُّقْبَىٰ) في حديثِ مَالكٍ [١٧٩]

فَقَالَ: (العُمْرَىٰ)[2]: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ: دَارِيْ حَبْسٌ عَليكَ عُمْرَكَ أو يقولُ: عُمْرِيْ. فيكون ذٰلِكَ كَمَا قَالَ، إِنْ قَالَ: (عُمْرَكَ) كَانَ مرجعُهَا إلى صَاحِبِهَا الَّذِي أَعمَرَهَا، وَإِنْ قَالَ: (عُمْرِي) كَانَ مَرْجِعُها إِلَىٰ وَرَثَتِهِ مِيْرَاثاً عنه.

قَالَ: وأَمَّا (الرُّقْبَىٰ)[3] أَنْ يَقُوْلَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ: دَارِي حَبْسٌ عَلَيْكَ، فَإِنْ مِتُّ قَبلَكَ فَهِيَ لَكَ بَتْلاً، وَإِنْ مِتَّ قَبْلِي فَهِيَ رَاجِعَةٌ إِليَّ.

قَالَ عبدُالملكِ: فَأَصْلُ (العُمْرَىٰ) إِنَّمَا هو مأخوذٌ من العُمُرِ[3]، أَلاَ تَرَىٰ أَنَّه يَقُوْلُ لَهُ: هِيَ لَكَ عُمْرُكَ أَو عُمْرِي. وَ(الرُّقْبَىٰ) مَأْخُوذَةٌ مِنَ المُرَاقَبةِ، كَأَنَّ

= والفائق: ٢/٥٢، والنهاية: ٢/٢١٣.

(١) هُوَ سُراقَةُ بنُ مَالكِ بنِ جُعْشُم بنِ مَالك بن عَمْرو الكِنَانِيُّ المُدْلِجِيُّ، يكنىٰ أبا سُفيان، كان يَنزِلُ قُدَيْداً، يُعدُّ في أَهل المدينةِ، ويُقال: إِنَّه سَكَنَ مَكةَ. كَذَا قَالَ الحَافظُ ابنُ عبدالبرِ، وقال: «وَمَاتَ سُرَاقةَ بنُ مالكِ بن جُعْشُم سنةَ أربعٍ وعشرينَ في صَدْرِ خِلاَفَةِ عُثْمَانَ، ويُقَالُ: إِنَّه مَاتَ بعدَ عُثْمان» قَالَ الحَافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وقد يُنْسَبُ إلى جَدِّهِ». يراجع: طبقاتُ ابن سعد: ٩/٧٨، وطبقات خليفة: ٣٤، والاستيعاب: ٢/١٤٨، وتهذيب الكمال: ١٠/٢١٤، والإصابة: ٣/٤١، والشَّذرات: ١/٣٥.

(٢) تقدم في «كتاب القضاء» في هذا الجزء.

(٣) نصُّ كَلامِ أبي عُبَيدٍ في غَريب الحديثِ: ٢/٧٧ قال: «وَأَصْلُ العُمْرَىٰ عندنا إنَّما هُو مأخوذٌ من العُمْرِ...». وقد تقدَّم ذٰلك في هذا الجُزء.

كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرْقُبُ مَوْتَ صَاحِبِهِ، وَهَـٰذِهِ الرُّقْبَىٰ جَائِزَةٌ إلاَّ أَنَّها من الثُّلُثِ؛ لأنَّهُ لَمْ يُبْتِلْهَا لَهُ إلاَّ بَعْدَ مَوْتِهِ. وَثَمَّ رُقْبَىٰ لا تَجُوزُ، وَهِيَ أَنْ يَكُوْنَ المَسْكَنُ أو العَبْدُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَيَقُوْلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ أَيُّهمَا مَاتَ مِنَّا أَوَّلاً فَنَصِيْبُهُ لِصَاحِبِهِ، فَهَـٰذِهِ لاَ تَجُوزُ؛ لأنَّها مُخَاطرةٌ.

وَتَقُوْلُ في تَصْرِيْفِ (العُمْرَىٰ) وَ(الرُّقْبَىٰ) قد أَعْمَرْتُ فُلاَناً دَارِي، وأنا أُعْمِرُهُ إعْمَاراً، وَالاسْمُ: العُمْرَىٰ، وَالفَاعِلُ: مُعْمِرٌ، وَالمَفعُولُ: مُعْمَرٌ. وَكَذٰلِكَ الرُّقْبَىٰ، تَقُوْلُ: قَدْ أَرْقَبْتُهُ دَارِي، وَأَنَا أَرْقُبُهُ إرْقَاباً، وَالاسْمُ: الرُّقْبَىٰ، وَالفَاعِلُ: مُرْقِبٌ، وَالمَفْعُوْلُ: مُرْقَبٌ.

ـ وَسَأَلْنَا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: أنَّه قَالَ: «اسْتَحْيُواْ مِنَ الله حَقَّ الحَيَاءِ، وَمَنِ اسْتَحْيىٰ مِنَ اللهِ، فَلْيَحْفَظِ الرَّأْسَ وَمَا حَوَىٰ، وَالبَطْنَ وَمَا وَعَىٰ، وَلْيَذْكُرِ القَبْرَ والبِلَىٰ».

قَالَ عَبدُالمَلكِ: أمَّا الرَّأسُ وَمَا حَوَىٰ[1]، فَالسَّمْعُ، وَالبَصَرُ، والِّلسَانُ، أنْ لا يَسْتَعْمِلَ ذٰلك كُلَّه إلاَّ في حَقِّهِ. وأمَّا البَطْنَ وَمَا وَعَىٰ، فَالقَلْبُ، وَالفَرْجُ، وَمَعْنَى وَعَىٰ: [جَمَعَ] وَهُمَا لُغَتَانِ: أَوْعَىٰ وَوَعَىٰ، وَلَيْسَ يُرِيدُ من وَعْيِ العِلْمِ؛ وَلٰكِنْ مَا أَوْعَاهُ وَصَارَ فيه، كَمَا تُوْعِي الشَّيءَ في الوِعَاءِ. يَقُوْلُ: يَحْفَظُ بَطْنَه فَلاَ يُدْخِلُ فِيْه إلاَّ حَلاَلاً، كَمَا قَالَ في الحَدِيْثِ الآخرِ: «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُم أَنْ لاَ يَجْعَلَ في بَطْنِهِ إلاَّ حَلاَلاً فَليفعلْ، فإنَّ أولَ ما يُنْتِنُ من الإنْسَانِ بَطْنُهُ».

قال عبدُالمَلكِ: ويَحْفَظُ فَرْجَهُ فَلاَ يَكْشِفُهُ إلاَّ عَلَىٰ حَلاَلٍ، عَلَىٰ زَوْجَتِهِ،

---

(١) غريب أبي عُبَيد: ٢/١١٦، والغريبين: ١/٤٢١، والنِّهاية: ٥/٢٠٧ وفي غريب أبي عُبَيد: «الجَوفَ وما وعىٰ» و«الرأسَ وما احتوىٰ» وأخر: «الرأس وما حَوَىٰ» وروايَتَهُ: «احتوىٰ».

أو أَمَتِهِ كَمَا قَالَ في الحَدِيْثِ الآخَرِ[1]: «إنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُم الأَجْوَفَانِ» يعني البَطْنَ والفَرْجَ[2]. وَيَحْفَظُ قلبَه فَلا يُضْمِرُ فيه إلاَّ خَيْراً، كَمَا قَالَ في الحَدِيْثِ الآخرِ: «إنَّ في الجَسَدِ مُضْغَةَ إِلَيْهَا يَأْوِيْ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ فَإِذَا صَلُحَتْ صَلَحَ بها سَائِرُ الجَسَدِ، وإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ بَها سائرُ الجَسَدِ» يعني القَلبَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيْبٍ عن شَرحِ حَديثِ مالكٍ [١٨٠]

عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «الإِيْمَانُ يَمَانٍ، والحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ».

قَالَ عبدُالملكِ: مَعْنَاهُ: إنَّ مَبْدَأَ الإِيْمَانِ[3] من مَكَّةَ؛ لأنَّهَا مَوْلِدُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، وَمِنْهَا مَبْعَثُهُ، ثُمَّ هَاجَرَ إلى المَدِيْنَةِ فَكَانَتْ دارَ الهِجْرَةِ وَالإِيمانِ. وَمَكَّةُ وَالمَدِيْنَةُ مِنْ حَوْزَةِ اليَمَنِ، فَنَسَبَ الإِيْمَانَ وَالحِكْمَةَ إِلَىٰ اليَمَنِ؛ لأنَّ مَدَاهُمَا مِنْ حَوْزَةِ اليَمَنِ.

قَدْ حَدَّثَنِي عُبَيْدُاللهِ بنُ مُوْسَىٰ الكُوْفِيُّ، عَنْ حَنْظَلَةَ بنِ أَبِي سُفْيَان المَكِّيِّ، قَالَ: قُلْتُ لطَاوُوْسٍ اليَمَانِيِّ ونَحْنُ بمَكَّةَ: مَا تَعُدُّ اليَمَنِ يَاأَبَامُحَمَّدٍ؟ فَقَالَ: المَدِيْنَةُ فَمَا دُوْنَهَا، يَعْني فَمَا دُوْنَهَا إِلَىٰ مَكَّةَ، إِلَىٰ اليَمَنِ، إِلَىٰ بَحْرِ عَدَن.

وَحَدَّثَنِي غَازِ بنُ قَيْسٍ[4]، عَنْ ابنِ سَمْعَانَ، عَنْ يَحْيَىٰ بنِ سَعِيْدٍ، عَنْ

---

(١) الحديث في غريب أبي عُبَيدٍ.

(٢) في جنىٰ الجنتين: ١٦ «الأجوفانِ: البَطنُ والفَرجُ. قَالَ أبوفَهْدٍ الأعْرَابيُّ لرجلٍ أعطاهُ وأطعَمهُ: «كَفاكَ اللهُ شَرَّ الأجوَفينِ» قال أبو عُبَيدَةَ؟: في قوله: «لا تَنْسَوا الجَوْفَ وَمَا وَعَىٰ» فيه قولان، يُقال: أَرَادَ بالجَوْفِ البَطْنَ أَو الفَرْجَ كَمَا قَالَ: «إنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الأَجْوَفَانِ». وَقِيلَ: أرادَ بالجَوْفِ القَلْبَ..» والنَّصُّ لأبي عُبَيْدٍ في غَريبِ الحَدِيْثِ فللَّهِ دَرُّه.

(٣) غريبُ أبي عُبَيْدٍ.

(٤) من شُيُوخ المُؤلِّف تُراجع المقدِّمة.

مُحَمَّدِ بن إِبْرَاهِيْمَ بنِ الحَارِثِ التَّيْمِيِّ أَنَّه قَالَ: إِنَّمَا قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «الإِيْمَانُ يَمَانٍ وَالحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ» حِيْنَ صُرِفَتْ القِبْلَةُ إِلَىٰ الكَعْبَةِ؛ لأَنَّ مَكَّةَ يَمَانِيَةٌ، وَالمَدِيْنَةَ يَمَانِيَةٌ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَقَدْ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: ذٰلِكَ أَيْضاً حِيْنَ مُنْصَرَفِهِ من تَبُوكَ، وَتَبُوكُ نَاحِيَةٌ بالشَّامِ، وَمَكَّةُ وَالمَدِيْنَةُ يَوْمَئِذٍ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ اليَمَنِ فَأَشَارَ إِلىٰ اليَمَنِ وَهُوَ يُرِيدُ مَكَّةَ وَالمَدِيْنَةَ فَقَالَ: «الإِيْمَانُ يَمَانٍ وَالحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ» يَقُوْلُ: هُوَ مِنْ هَـٰذِهِ النَّاحِيَةِ.

قَالَ عبدُالملك: وقد نَسَبَتِ العَرَبُ في كَلَامها وَأَشْعَارِها إلى اليَمَنِ مَنْ لَيْسَ مِنَ اليَمَنِ، وَلاَ في أَرْضِ اليَمَنِ، إلاَّ أَنَّه في وَقْتِ مَا نَسَبُوْهُ إلى اليَمَنِ مِمَّا يَلِي اليَمَن، قَدْ قَالَ النَّابغةُ الذُّبْيَانِيُّ لِيَزِيْدَ بنِ الصَّعِقِ[1]، وَهُوَ رَجُلٌ من بَنِي عَمِّه مِنْ قَيْسٍ، وَكَانَ بَيْنَهُمَا تَحَاسُدٌ وتَلاَدُغٌ[2]:

وَكُنْتَ أَمِيْنَهُ لَوْ لَمْ تَخُنْهُ وَلَكِنْ لاَ أَمَانَةَ لِلْيَمَانِي

فَنَسَبَهُ إِلَىٰ اليَمَنِ؛ لأَنَّ مَوْضِعَهُ ومَسْكِنَهُ كان مِمَّا يَلي اليَمَنَ. وَقَالَ ابنُ مُقْبِلٍ العَجْلاَنِيُّ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ قَيْسٍ، من بَنِيْ العَجْلاَنِ، وَهُمْ في بَنِيْ عَامرِ بنِ صَعْصَعَةَ[3]:

---

(١) هو يزَيد بن عمرو بن خُوَيْلِدِ الكِلاَبِيُّ، شَاعِرٌ فارسٌ جاهليٌّ.
يُراجع: جَمهرة النَّسبِ لابنِ الكلبي: ٣٢١، وجمهرة أنساب العَرَبِ لابن حَزْمٍ: ٢٨٦، وخزانة الأدب: ٢٠٦/١.

(٢) ديوانه: ١١٣.

(٣) ديوانه: ٣١٥ وبعده:

* طَافَ الخَيَالُ بِنَا رَكْباً يَمَانِينا *

فَنَسَبَ نَفْسَهُ إِلَىٰ اليَمَنِ؛ لأنَّ الخَيَالَ طَرَقَهُ وَهُوَ يَسِيْرُ نَاحِيَةَ اليَمَنِ، أَوَلاَ تَرَىٰ أنَّه إنَّما قِيْلَ: سُهَيْلٌ اليَمَانِيُّ؛ لأنَّه يُرَىٰ من نَاحِيَةِ اليَمَنِ، فَعَلَىٰ هَـٰذَا تأويلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الإِيْمَانُ يَمَانٍ» حِيْنَ كَانَ جِهَتَهُ، إِذْ قَالَ ذٰلك وهو مُنْصَرِفٌ من نَاحِيَةِ الشَّام إِلَىٰ جِهَةِ اليَمَنِ؛ لأنَّ مُنْصَرَفَهُ كَانَ إلى المَدِيْنَةِ، وَهِيَ فيما بينَه وبينَ اليَمَنِ، وَكَذٰلِكَ حِيْنَ صُرِفَتِ القِبْلَةُ عن الشَّام إلىٰ الكَعْبَةِ، وَهِيَ فِيْمَا بَيْنَهُ وبَينَ اليَمَنِ، فَقَالَ: «الإِيْمَانُ يَمَانٍ» يُرِيدُ: مَكَّةَ، وهي في جِهَةِ اليَمَنِ، هَـٰذَا لو لم تَكُنْ مَكَّةُ من حَوْزَةِ اليَمَنِ، فَكَيْفَ وَقَدْ قَالَ طَاوُوْسُ وَغَيرُهُ: مَا أَعْلَمْتُكَ من أنَّ مَكَّةَ وَالمَدِيْنَةَ مِنْ حَوْزَةِ اليَمَنِ؟! وَلَمْ يُرِدْ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بِقَوْلِهِ ذلك سُكَّانَ اليَمَنِ، فَكَيْفَ يُنْسَبُ إِلَيْهِمْ الإِيْمَانُ وَهُوَ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَهُوَ رَأْسُ الإِيْمَانِ فَافْهَمْ هَـٰذَا وَاعْرِفْهُ.

ـ **وسألنا عبدَالمَلكِ بنَ حَبِيْبٍ عن شَرْحِ (البَحْبُوحَةِ) [١٨١] في حَدِيْثِ مَالكٍ**

الَّذِي رَوَاهُ عن عَبْدِاللهِ بنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْكُنَ بَحْبُوحَةَ الجَنَّةِ فَلْيَلْزَم الجَمَاعَةَ، فإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الفَذِّ، وَهُوَ مِنَ الاثْنَيْنِ أَبْعَدُ» وَقَالَ ذٰلِكَ أَيْضاً عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ في خُطْبَتِهِ بالجَابِيَةِ[١].

= طَافَ الخَيَالُ بنا رَكْباً يَمَانِيْناً ... ودُوْنَ لَيْلَىٰ عَوَادٍ لَوْ تُعَدِّيْنَا

مِنْهنَّ مَعرُوفُ آياتِ الكِتاب وَقَدْ ... تَعْتَادُ تَكْذِبُ لَيْلَىٰ ما تَمَنَّيْنَا

لَمْ تَسر لَيْلَىٰ ولم تَطْرُقْ بِحَاجَتِها ... مِنْ أَهْلِ رِيْمَانَ إِلاَّ حَاجَةً فِيْنَا

مِنْ سَرْوِ حِمْيَرَ أَبْوَالُ البِغَالِ بِهِ ... أَنَّىٰ تَسَدَّيْتِ وَهْناً ذٰلِكَ البِيْنَا

(١) معجم البُلدان: ٢/١٠٦ قال: «قَرْيَةٌ من أعمال دمشق..» ويراجع: الرَّوض المعطار: =

قال عبدُالمَلكِ: بَحْبُوْحَةِ كُلِّ شَيْءٍ: وَسَطُهُ وَخَيْرُهُ[1]، قَالَ جَرِيْرٌ:[2]

قَوْمِي تَمِيْمٌ هُمُ القَوْمُ الَّذِيْنَ هُمُ ... يَنْفُوْنَ تَغْلِبَ عَن بَحْبُوحَةِ الدَّارِ

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرْحِ (الثَّغَامَةِ) في حَديثِ مالكٍ

عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «أنَّه أُتِيَ بِأَبِيْ قُحَافَةَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَرَأْسُهُ ولِحْيَتُهُ كَالثَّغَامَةِ بَيَاضاً، فَقَالَ: اخْضِبُوْهُ بِالحِنَّا وَالكَتَمِ وجَنِّبُوهُ السَّوَادَ».

قَالَ عبدُالملكِ: الثَّغَامَةُ: نَبْتٌ، يُقَالُ لَهُ: الثَّغَامُ[3]، وَهُوَ أَبْيَضُ الثَّمَرةِ أَوْ الزَّهْرَةِ فَالعَرَبُ تُشبِّهُ الشَّيْبَ بِبَيَاضِهِ، وفي ذٰلك قَالَ حَسَّانُ بنُ ثَابِتٍ:[4]

= ١٣٥، وذكرا طرفاً من خطبة عُمر.

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيدٍ: ٢/ ٢٠٥، والغريبين: ١/ ١٣٢، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٥٦، والفائق: ١/ ٨١، والنِّهاية: ١/ ٩٨، ويراجع: جمهرة اللُّغة: ١٧٣، وتهذيب اللغة: ٥/ ٣٨٣، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: «بحبح».

(٢) ديوان جرير: ٢٣٤ من قصيدة أولها:

حَيُّوا المُقَامَ وَحَيُّوا سَاكِنَ الدَّارِ ... مَاكِدْتَ تَعْرِفُ إلاَّ بَعْدَ إِنْكَارِ

إِذَا تَقَادَمَ عَهْدُ الحَيِّ هَيَّجَنِي ... خَيَالُ طَيِّبَةِ الأَرْدَانِ مِعْطَارِ

وبعْدَه:

النَّازِلُوْنَ الحِمَىٰ لَمْ يُرْعَ قَبْلَهُمُ ... وَالمَانِعُونَ بِلاَ حِلْفٍ وَلاَ جَارِ

وفيها:

قَومِي فَأَصلُهُمُ أَصْلِيْ وَفَرْعُهُمُ ... فَرْعِي وَعَقدهُمُ عَقْدِيْ وإِمْرَارِي

إِنِّي امرُؤٌ مُضَرِيٌّ في أَرُومَتِهِ ... لَنْ تَستَطِيعَ مُسَامَاتِي وأخطَارِي

(٣) اللَّفظةُ مَشْرُوحةٌ في غريب أبي عُبَيدٍ: ٢/ ٢٧٨ والنص له، وغريب الحربي: ٧٠١، ٧٠٢، والغريبين: ١/ ٢٨٤، وغريب ابن الجَوزِيِّ: ١/ ١٢٣، والفائق: ١/ ١٦٦، والنِّهاية: ١/ ٢١٤، ويراجع: جمهرة اللُّغة: ١٢٩، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (ثغم).

(٤) ديوانه: ٣١٠، وهو في غريب أبي عُبَيدٍ وغيره.

أمَّـا تَـرَيْ رأْسِـيْ تَغَـيَّرَ لَـوْنُـهُ   شَمَطاً فأصْبَحْ كَالثَّغَامِ المُحْمِلِ

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن هِشَام بنِ عُرْوَةَ، عن أَبيه، عن عائشة: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إذا تَمَنَّىٰ أَحَدُكُمْ فَلْيُكْثِرْ فإنَّما يَسْأَلُ رَبَّهُ».

قَالَ عبدُالمَلكِ: مَعَنَاهُ: أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ رَبَّه مَا شَاءَ مِنْ أَمْرِ دُنياهُ وآخِرَتِهِ، وتَحْقِيْقِ ذٰلِكَ في قَوْلِهِ [عزَّ وجَلَّ]:[1] ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ فأَمَّا تأويلُ قولِهِ: [عزَّ وجلَّ]:[1] ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ فإنَّ تَمَنِّي الرَّجُلُ مَالَ غَيْرِهِ أَنْ يَكُوْنَ لَهُ، أَو زَوْجَةَ غَيْرِهِ أَنْ تَكُوْنَ لَهُ، وَمَا أَشْبَهَ هَـٰذَا، فَهَـٰذَا المَنْهِيُّ عنه.

وَقَدْ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بنُ مَعْبَدٍ[2]، عن أَبي المَليحِ، عَن مَيْمُون بنِ مِهْرَان أَنَّه قَالَ: مَكْتُوْبٌ في التَّوْارَةِ: أَنْ لاَ تَتَمَنَّى مَالَ جَارِكَ ولا امْرَأَةَ جَارِكَ.

ـ وَسَأَلْنَا عبدَالمَلكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ حَدِيْثِ مَالكٍ

عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أنَّه قَالَ: «احْفَظُونِيْ في عَمِّي، فَإِنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيْهِ».

قَالَ عبدُالمَلكِ: الصِّنْوَانُ[3] في النَّخْلِ، وَهُمَا النَّخْلَتَانِ تَنْبُتَانِ في أَصْلٍ وَاحِدٍ. فشبَّهتِ العَرَبُ الأَخَوَيْنِ بهما، ومنه قَوْلُ اللهِ عزَّ وجَلَّ[4]: ﴿صِنْوَانٌ

---

(١) سورة النساء: الآية: ٣٢.

(٢) سبق ذكره.

(٣) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غَريب أبي عُبَيدٍ: ٢/ ١٥، وغَريب ابن الجوزي: ١/ ٦٠٧، والفائق: ٢/ ٣١٧، والنِّهاية: ٣/ ٥٧. ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ٩٠٠، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٢٤٣، ومجمل اللُّغة: ٥٤٢، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: «صَنَوَ» وجنىٰ الجنتين: ٧١.

(٤) سورة الرَّعد: الآية: ٤.

وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾ والصِّنْوانُ، هُمَا الاثْنَتَانِ، وَهُمَا الجَمِيْعُ، وإنَّما تَمِيْيْزُ مَا بَيْنَهُمَا خَفضُ [١٨٢] النُّوْنِ في الاثْنَتَيْنِ وَنَصْبُهَا في الجَمِيْعِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرحِ حَدِيْثِ مَالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن يَحيَىٰ بنِ سَعِيْدٍ، أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إنِّي لأَكْرَهُ أَنْ أَرَىٰ الرَّجُلَ ثَائِراً[١] فَرِيْصُ رَقَبَتِهِ عَلَى مُرَيَّتِهِ يَضْرِبُها».

قَالَ عبدُالملك: يَعني بفَرِيْصِ رَقَبَتِهِ: صَفْحَةَ رَقَبَتِهِ[٢]، وإنَّمَا أَرَادَ: عَصَبَ الرَّقَبَةِ وعُرُوْقَهَا، لأنَّهَا هِيَ الَّتي تَتَثَوَّرُ[٣] عِنْدَ الغَضَبِ، وَفَرَائِصُ الجَسَدِ: صَفَحاتُهُ، كلُّ صَفْحَةٍ مِنْ رَقَبَتِهِ أَوْ جَسَدِهِ أَوْ نَحْرِهِ فَكُلُّها فَرِيْصَةٌ وَفَرِيْصٌ، وَكَثِيْرُهَا: فَرَائِصُ، وَهِيَ الَّتي تَضْطَرِبُ عِنْدَ الغَضَبِ وَتَتَثَوَّرُ[١] عُرُوقُها.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حَدِيْثِ مَالكٍ

أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «المُسْلِمُوْنَ يَدٌ عَلَىٰ مَنْ سِوَاهُم تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُم، ويَعْقِدُ عَلَيْهِمْ أَدْنَاهُمْ، ويَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ».

قال عبدُالملك: أمَّا قَوْلُهُ[٤]: «المُسْلِمُونَ يَدٌ عَلَىٰ مَنْ سِوَاهُمْ» فَإنَّهُ يَقُولُ: المُسلِمُونَ جَمِيْعاً كَلِمَتُهُمْ ونُصْرَتُهُم وَاحِدَةٌ عَلَىٰ مَنْ خالَفَهم في الإسلامِ

---

(١) في الأصل: «ثائر».

(٢) اللَّفظة مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيدٍ: ٣/ ١٩، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ١٨٦، والفائق: ٣/ ٩٨، والنِّهاية: ٣/ ٤٣١. ويراجع: العين: ٧/ ١١٢١، ومختصره: ٢/ ١٨٠، وجمهرة اللُّغة: ٧٤٢، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ١٦٦، ومجمل اللُّغة: ٧١٦، وأفعال السَّرَقُسْطِي: ٤/ ٢٨، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (فرص).

(٣) في الأصل: «يتثوَّر» والتَّصحيح من غريب أبي عُبَيدٍ.

(٤) غريب أبي عُبَيدٍ: ٢/ ١٠٢.

من جميع أَهْلِ المِلَلِ المُحارِبَةِ، فَهُم[1] يَتَعَاوَنُوْنَ عَلَيْهِمْ وَيَتَنَاصَرُوْنَ، لاَ يَخْذُلُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً. قَالَ: وأمَّا قَوْلُهُ: «تتكَافَأُ دِمَاؤُهُم» فَإِنَّ دَمَ الشَّرِيْفِ وَالوَضِيْعِ مِنَ المُسْلِمِيْنَ فِي القَوَدِ وَالدِّيَةِ سَوَاءٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ سَاوَىٰ شَيْئاً حَتَّى يَكُوْنَ مِثْلَهُ فقد كَافَأَهُ، وَهُوَ مُكَافِىءٌ لَهُ، وَالاسْمُ مِنْهُ: المُكَافَأَةُ مَهْمُوْزَةٌ، ومنه قَوْلُكَ: كَافَأْتُ الرَّجُلَ، أَيْ: فَعَلْتَ بِهِ مِثْلَ الَّذِي فَعَلَ بِكَ، وَمِنْهُ: الكُفْؤُ مِنَ الرِّجَالِ، وَمِنْهُ: الكَفْؤُ مِنَ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ، يَعْنِي أَنَّه مِثْلُهَا فِي حَسَبِهَا وَدِيْنِهَا وَمَالِهَا، وَمِنْهُ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[2]: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾.

قَالَ: وَأَمَّا قَولُهُ: «ويَعْقِدُ عَلَيْهِمْ أَدْنَاهُمْ» فإنَّ الشَّرِيْفَ وَالوَضِيْعَ من المُسْلِمِيْنَ إِذَا أَعْطَىٰ المُشْرِكَ أَمَاناً فَلَيْسَ للإِمَامِ وَلاَ لِغَيْرِهِ أَنْ يَخْفِرُوا أَمَانَتَهُ حَتَّى يُوْفِيَ المُشْرِكُ[3] إِلَىٰ مَأْمَنِهِ، يَقُوْلُ: أَمَانُ أدنىٰ المُسْلِمِيْنَ للمُشْرِكِ جَائِزٌ يَحْرُمُ بِهِ دَمُ المُؤْمِنِ عَلَيْهِمْ حَتَّىٰ يَنْظُرَ في ذٰلِكَ إِمَامُ المُسلمين، فَإِنْ رَأَىٰ أَنْ يُتِمَّ ذٰلك لَهُ أتمَّهُ وإِلاَّ رَدَّهُ إلى مَأْمنِهِ.

وأمَّا قَوْلُهُ: «وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَقْصاهُمْ» أنَّ مَا غَنِمَ المُسْلِمُوْنَ فِي أَطْرَافِهِم من عَدُوِّهِمْ فَخُمُسُهُ يُجْعَلُ في بيتِ مَالِ المُسْلِمِيْنَ في مَنَافِعِهِمْ وَأَرْزَاقِهِمْ [وَدِيْوَانِهِمْ]، وَمِنْهُ أَيْضاً: أنَّ مَا أَصَابَتِ السَّرِيَّةُ الَّتي تَخْرُجُ من عَسْكَرِ المُسْلِمِيْنَ في أَرْضِ الحَرْبِ من غَنِيمَةٍ فَهِي مَرْدُوْدَةٌ إِلَي فَيْءِ العَسْكَرِ، هُمْ أَجْمَعُوْن فيه بِالسَّوَاءِ، السَّرِيَّةُ الَّتي غَنِمَتْ وَالعَسْكَرُ [١٨٣] الَّذِي رَجَعَتْ؛ لأَنَّه رَدٌّ لَهُمْ.

قال عبدُالملكِ: وَقَد رَوَىٰ المُحَدِّثُوْنَ الزِّيادةَ في حَدِيثِ مَالِكٍ هَـٰذَا. قَدْ

---

(١) في الأصل: «فلم».

(٢) سورة الصَّمد: الآية: ٤.

(٣) في الأصل: «للمشرك».

حَدَّثني مُطَرِّفٌ، عن ابنِ أبي حَازمٍ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عن أَبيه، عن جَدِّه: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ خَطَبَ النَّاسَ يومَ الفَتحِ فقال: «المُؤْمِنُوْن يَدٌ عَلَىٰ مَنْ سِوَاهُم تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، ويَسْعَىٰ بذمَّتهم أَدْنَاهُمْ، ويَردُّ عَلَيْهِم أَقْصَاهُم، لا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بكَافرٍ، ولا ذُو عَهْدٍ في عَهْدِهِ، ولا يَتَوَارَثُ أهلُ مِلَّتين، وتَرِثُ المَرأةُ من عَقْلِ زَوْجِهَا وَمِنْ مَالِهِ، وَيَرِثُ الرَّجُلُ مِنْ عَقْلِ امْرَأَتِهِ وَمِنْ مَالِهَا إلاَّ أن يَكُوْنَ أَحَدُهُمَا قَتَلَ صَاحِبَه، فإنْ كَانَ أحدُهُما قَتَلَ صَاحِبَه خَطَأً وَرِثَ مِنْ مَاله وَلَمْ يَرِثْ مِنْ عَقْلِهِ شَيْئاً، وَإِنْ قَتَلَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ عَمْداً لَمْ يَرِثْ مِنْ مَالِهِ ولا مِنْ عَقْلِهِ شَيْئاً، وَلاَ تُنْكَحُ المَرْأَةُ عَلَىٰ عَمَّتِهَا وَلاَ عَلَىٰ خَالَتِهَا».

قَالَ عبدُالملك: وَحَدَّثَنِيْهِ مُعَاذُ بنُ الحَكَمِ[1]، عَنْ مُقَاتِلِ بنِ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، وَحَدَّثَنِيْهِ ابنُ عَبْدِالحَكَمِ، وَعَبْدُالله بنُ صَالِحٍ[2]، عَن اللَّيْثِ بن سَعْدٍ، عن إسحـٰق بن أبي فَرْوَةَ، عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ. وحدَّثنيه الحَنَفِيُّ[3]، عن أبي جَعْفَرٍ، عَن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ.

قَالَ عبدُالملكِ: فَقَوْلُهُ: «يَسْعَىٰ بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ» فَهُوَ مِثْلُ مَا فَسَّرتُ لَكَ في قَوْلِهِ: «يَعْقِدُ عَلَيْهِمْ أَدْنَاهُمْ» وَالذِّمَّةُ: وَالأَمَانُ، وَالعَهْدُ هُوَ الأَمَانُ أَيْضاً، وَمِنْهُ قَوْلُ سَلْمَان[4]: «ذِمَّةُ المُسْلِمِيْنَ وَاحِدَةٌ» يَقُوْلُ: أَمَانُهُمْ وَاحِدٌ، وَلِذٰلِكَ

---

(١) لم أقف على أخباره.

(٢) هُوَ كَاتِبُ اللَّيْث، عَبْدالله بنُ صالح بنُ مُحَمَّدِ بن مُسْلِمِ الجُهَنِيُّ، مَوْلاَهُم المصريُّ (ت ٢٢٢هـ). أخباره في: طبقات ابن سعد: ٧/ ٥١٨، وطبقات خليفة: ٢٩٧، وتاريخ بغداد: ٩/ ٤٧٨، وتهذيب الكمال: ١٥/ ٩٨، وذكر أن ممن روى عنه عبدالملك بن حَبِيْب.

(٣) لاأدري من الحَنَفِيّ هذا، وقد يكون حَبِيْبَ بنَ أَبِي حَبِيْبَ كَاتبَ الإمَام مالكٍ، فهو حَنَفِيٌّ؟.

(٤) قول سلمان رضي الله عنه في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٠٤.

سُمِّي المُعَاهَدُ ذِمِّياً؛ لأنَّه أُعْطِيَ الأمانَ عَلَىٰ دَمِهِ وَمَالِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ: لم يَكُنْ لأهْلِ السَّوَادِ عَهْدٌ، فَلِذٰلِكَ [لَمَّا] أُخِذَتْ مِنْهُمُ الجِزْيَةُ صَارَ ذٰلِكَ لَهُمْ عَهْداً أو ذِمَّةً، يَقُوْلُ: صَارَ ذٰلِكَ لَهُمْ أماناً، إنَّما الذِّمَّةُ وَالعَهْدُ: الأمَانُ.

قَالَ عبدُالملكِ: وأمَّا قَوْلُهُ: «لا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ» فإنَّهُ قَالَ: لاَ يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بذِمِّيٍّ وإنْ قَتَلَهُ عَمْداً، وَلَـٰكن تكُوْنُ عليهِ الدِّيَةُ كامِلةً في مالِهِ، وَهِيَ السّنَةُ المَعلومةُ في ذٰلِكَ، وَقَدْ كَانَ مَنْ رَأْيِ أَبِي حَنِيْفَةَ وَأَصْحَابِهِ قتلُ المُسْلِمِ بِالكَافِرِ[1] المُعَاهَدِ؛ لحَدِيْثٍ رُوِيَ عن محمَّدِ بنِ المُنْكَدِرِعن عَبْدِالرَّحْمَـٰنِ بن البَيْلَمَانِيِّ[2]:

---

(١) في الأصل: «للكافر».

(٢) البَيلَمَانيُّ: مَنسُوبٌ إلى «بَـيْلَمَان» بلدةٌ مشهورةٌ يُصنعُ بها السُّيُوفِ البَيلَمانية، قال ياقوت في مُعجم البُلدان: ١/ ٦٣٤: «يشبه أن يكونَ من أرضِ اليَمَنِ» وَنَقَلَ عن «فُتُوحِ البُلدان» للبَلاذري أنَّها في بلاد السِّندِ والهندِ؟.

«فائدة»: لم يذكر الحافظُ السَّمعانيُّ في «الأنساب» هَـٰذه النِّسبةَ، ولا استَدْرَكَهَا ابنُ الأثيرِ في «اللُّباب» وَاسْتَدْرَكَهَا السُيوطيُّ في لبِّ اللُّباب: ١/ ١٦١ وَقَالَ: موضعٌ باليَمَنِ. وذكرها الرُشاطيُّ في أنسابه «اقتباس الأنوار..» (مختصر عبدالحق الإشبيلي)، ومختصر الفاسي: ورقة: ١٧، وهي في أنساب البَلبيسي: ١/ ورقة: ١٧١، وأنساب الخيضري «الاكتساب»: ١/ ورقة: ٩٥، الجميع عن الرُّشاطيِّ ـ رحمه الله ـ، والنِّسبة إلى المواضع لأبي مخرمة: ورقة: ٧٩ عن «مُعجم البلدان».

وصاحبنا المذكور هنا عبدالرَّحمٰن بن أبي زيد البَيلَمانيُّ. وابنه محمد بن عبدالرَّحمٰن لم يكونا من الثِّقات. قَالَ البَزَّارُ عن عبدِالرَّحمٰن: «لَهُ مَنَاكِيْرُ، وهو ضَعِيْفٌ عندَ أهلِ العلمِ» وأمَّا ابْنُه مُحَمَّدٌ فَذُكِرَ أنَّه يَضَعُ عَلَى أَبِيْه العَجَائِبَ».

أخبارُ عبدالرَّحمـٰن في: طبقات ابن سعد: ٥/ ٥٣٦، وطبقات خليفة: ٢٤٩، والجرح والتَّعديل: ٥/ ٢١٦، وتهذيب الكمال: ١٧/ ٨، وتهذيب التَّهذيب: ٦/ ١٣٥. ومما يدلُّ على أن (بَيْلَمَان) من بلادِ اليَمَنِ ما جاء في أخبارِ المذكورِ أنَّه كَانَ من الأَبْنَاءِ (أبناء فارس) =

أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ أقادَ مُسْلِماً بمُعَاهَدٍ وَقَالَ: «أَنَا أَحَقُّ مَنْ أَوْفَىٰ بِذِمَّتِهِ».

قال عبدُالملكِ: وإنَّما كَانَ قتلُ المُسْلِمِ ذٰلك الذِّمِيِّ قَتْلَ غِيْلَةٍ، قَتَلَهُ عَلَى مَالِهِ فقَتَلَهُ رَسُوْلُ الله [ﷺ] بِهِ، وَكَذٰلِكَ السُّنةُ أن يُقْتَلَ المُسْلِمُ بالذِّمِيِّ الكَافرِ إذَا قَتَلَهُ قَتْلَ غِيْلَةٍ وَذٰلِكَ بيِّنٌ في الحَدِيْثِ. حَدَّثَنَاهُ ابنُ المَاجِشُوْنِ، عَن الدَّراوَرْدِيِّ، عن مُحَمَّدِ بنِ المَنْكَدِرِ: أنَّ رَجُلاً مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ جَاءَ إلى رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَارَسُوْلَ الله نَحْنُ قَوْمٌ مِنْ أهْلِ الذِّمَّةِ، قَدْ أعْطيْنَا ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ رَسُوْلِ الله وَ[أَخبَرْ]تنَا أنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْنَا الجزْيَةَ فَسَمِعْنَا لَكَ وَأَخرَجْنَا مَا أَمَرْتَنَا بِهِ، وَدَخَلْنَا في ذِمَّتِكَ وذِمَّةِ الله وَرَسُوْلِهِ[1] فَخُتِرَ[2] بِنَا فَقُتِلَ مِنَّا رَجُلٌ عَلَىٰ مَالِهِ، وَنَحْنُ في ذمَّتِكَ. فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: أَنَا أَحَقُّ مَنْ أَوْفَىٰ بِذِمَّتِهِ [اقْتُلُوا] قَاتِلَ صَاحِبِكُمْ فَقُتِلَ».

قَالَ عَبْدُالملكِ: فَمِنْ هُنَالِكَ يُقْتَلُ قَاتِلُ الغِيْلَةِ بِمَنْ قَتَلَ كَافِراً كَانَ أو [مُسْلِماً] أَوْ عَبْداً؛ لأنَّه وَجْهٌ من وُجُوْهِ الحِرَابَةِ، وفي مِثْلِ هَـٰذَا قَتَلَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ سَبْعَةَ نَفَرٍ بقَتِيْلٍ قَتَلُوْهُ [١٨٤] غِيْلَةً عَلَىٰ مَالٍ كَانَ مَعَهُ، كَانَ أَحَدُ السَّبْعَةِ رَبِيْبَةً لَهُمْ، وَقَالَ عُمَرُ يَوْمَئِذٍ: لَوْ تَمَالأَ عَلَيْهِ أهلُ صَنْعاءَ لقتلتُهُم بِهِ جَمِيْعاً.

قَالَ عبدُالملكِ: وَقَدْ قَتَلَ عُثْمَانُ مُسْلِماً بكَافِرٍ [ذِمِّيٍّ][3] قَتَلَهُ قَتْلَ غِيْلَةٍ.

= وهم في اليَمَنِ، وأنَّه كان يسكُنُ نَجران، وأنَّه كان من أَشْعَرِ شُعَرَاءِ اليَمَنِ في عصره.

وابنه محمد له أخبارٌ في الجرح والتَّعديل: ٢/ ٣٢٤، وتهذيب الكمال: ٢٥/ ٥٩٤، وتهذيب التهذيب: ٩/ ٢٩٣ وغيرها.

(١) كذا في الأصل ولعلّ الواو زائدةٌ فتكون العبارة: «في ذِمّتك في ذمةِ الله ورسوله».

(٢) خُتِرَ بنا؛ أي: غدر بنا، والخَترُ الخِيَانَةُ الخَدِيْعَةُ.

(٣) في الأصل: «ذيباً».

فَأَمَّا أن يَكونَ ذٰلك الكَافرُ يَقْتُلُهُ المُسْلِمُ عَلَىٰ غَيْرِ غِيْلَةٍ إلاَّ عَلَىٰ العَدَاوَةِ والنَّائِرَةِ كَمَا يَكُوْنُ [القَوَدُ][1] بينَ المُسْلِمِ وَالمُسْلِمِ فَلَمْ يَأْتِ فِيْهِ أَثَرٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلاَ مَضَىٰ بِهِ عَمَلٌ، وَتَعَجُّباً من أَبِي حَنِيْفَةَ وَأَصْحَابِهِ أَنَّهم يُسْقِطُوْنَ الحُدُوْدَ بِالشُّبُهَاتِ الدَّقِيْقَةِ للحَدِيْثِ الَّذِي جَاءَ: «ادْرَؤُا الحُدُوْدَ بالشُّبُهَاتِ» وَهُمْ هٰهُنَا يَقْتُلُوْنَ المُسْلِمِ بالكَافِرِ، وَالقَتْلُ من أَعْظَمِ الحُدُوْدِ حُرْمَةً بِلاَ شُبْهَةٍ دَخَلَتْهُ لِقَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في خُطْبَتِهِ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ عندَ اجْتِمَاعِ أَهْلِ الإِسْلاَمِ يَوْمَئِذٍ: «لاَ يُقتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» قَدْ رَوَىٰ ذٰلِكَ أَهْلُ العِلْمِ بالمَدِيْنَةِ وَغَيْرِهَا وَقَامَتْ بِهِ السُّنَّة عَنْهُ، وَجَرَىٰ بِهِ العَمَلُ بَعْدَهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرحِ (السَّهْوَةِ) في حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عَائِشَةَ حِيْنَ قَالَتْ: قَدِمَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ مِنْ بَعْضِ مَغَازِيْهِ وقَدْ بَنَيْتُ بَيْتِي وَعَلَّقتُ عَلَىٰ سَهْوَةٍ لِي سِتْراً، فَلَمَّا دَخَلَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ وَرَآهُ عَرَفْتُ الكَرَاهِيَةَ في وَجْهِهِ حَتَّىٰ وَدَدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ فَعَلْتُهُ فانتَزَعَ يَدَهُ مِنْ يَدِيْ، ثُمَّ أَتَىٰ السُّترَ فَانتَزَعَهُ، ثُمَّ قالَ: يَاعَائِشَةُ إنَّ اللهَ لَمْ يَأْمُرْنَا فِيْمَا رَزَقَنَا أن نَكْسُوَ الحِجَارَةَ واللَّبِنَ».

قَالَ عبدُالمَلكِ: قَدْ أَكْثَرَ العِراقِيُّونَ في شَرْحِ السَّهْوَةِ[2]، وإنَّما هِيَ الكَوَّةُ

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبيدٍ: ١/ ٥٠، والغريبين: ٩٥٩، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٥١٠، ٥١١، والفائق: ٢/ ٢١٢، والنِّهاية: ٢/ ٤٣٠، ويراجع جمهرة اللُّغة: ٨٦٤، وتهذيب اللُّغة: ٦/ ٣٦٦، ومجمل اللُّغة: ٤٧٥، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (سهو).

قال أبو عُبَيد رحمه الله: «قال الأصمعيُ: السَّهْوَةُ كالصُّفَّةِ تكون بين يدي البيت. وقال غيره من أهل العلم: السَّهْوَةُ شبيهٌ بالرَّفِّ والطَّاقِ يوضعُ فيه الشَّيءُ. قال أبوعُبَيدٍ: وسَمِعتُ =

التي تَكُوْنُ في البُيُوتِ تَرْفَعُ فيها المَرْأَةُ بَعْضَ مَتَاعِهَا، فَالعَرَبُ تُسَمِّيْهَا السَّهْوَةَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حَديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «لاَ تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لآلِ محمَّدٍ» مَنْ آلُ محمَّدٍ الَّذِيْن لاَ تَحِلُّ لَهُمْ الصَّدقة؟

قال عبدُالملكِ: هُم بَنُو هَاشمٍ فَمَنْ دُوْنَهُمْ من بَني عَبْدِالمُطَّلِبِ، وَبَني بَنِيْهِم وَمَنْ تَنَاسَلَ مِنْهُم إِلَىٰ اليَوْمِ، وَلَيْسَ يَدْخُلُ في آلِ مُحَمَّدٍ مَنْ كَانَ فَوْقَ بَنِي هَاشِمٍ من بَنِي عَبْدِمَنَافٍ، أو بَنِي قُصَيٍّ أَوْ غَيْرِهِمْ.

قَالَ عبدُالملكِ: هَـٰكَذَا فَسَّرَ لي مُطَرِّفٌ وابنُ المَاجِشُوْن في ذٰلك عِنْدَمَا كَاشَفْتُهُمَا عَنْهُ وَقَالَهُ ابنُ [عَبْدِالحَـ]ـكَمِ، وابنُ نَافعٍ أَيْضاً.

= غيرَ واحدٍ من أهل اليَمَنِ يقولُون: السَّهْوَةُ عندنا بيتٌ صغيرٌ منحدرٌ في الأرضِ، وسمكُهُ مرتفعٌ من الأرض، شبيهٌ بالخزانةِ الصَّغيرةِ يكونُ فيها المَتَاعُ. قال أبوعُبَيدٍ: وقولُ أهلُ اليَمَنِ أشبهُ ماقيل في السَّهْوَةِ.

وقال أبوعَمرو في الكُنَّة والسُّدةُ نحوَ قولِ الأصْمَعِيِّ في السَّهوةِ وقال: هي الظُّلَّةُ ببابِ الدَّارِ. قال الأصمعيُّ: في الكُنَّة: هو الشَّيءُ يخرجُهُ الرَّجُلُ من حائِطِهِ كالجَنَاحِ، ونحوه قال أبوعُبَيدٍ.» وفي الفائق للزَّمخشَريِّ: «كأنّها سُمِّيت بذٰلك؛ لأنَّها يُسهَىٰ عنها لصِغَرِهَا وَخَفَائِهَا». وللسَّهْوَةِ معنيان آخران غيرُ مَقصودين هُنا، أَحَدُهُمَا: الأرضُ اللَّيِّنَةِ التُربة. والآخرُ: النَّاقةُ الذَّلولُ المِذْعَانُ، قَالَ امْرُؤُ القَيْسِ [ديوانه: ٩١]:

وَخِـرقٍ بَعيـدٍ قـد قَطَعـتُ نِيَـاطَـهُ   عَلَىٰ ذاتِ لَوْثٍ سَهْوَةِ المَشْيِ مِذعَانِ

قَالَ زُهَيْرٌ: [شرح ديوانه: ٢٩٦]

تُهَوِّنُ بُعْدَ الأَرضِ عَنِّي فَرِيْدَةٌ   كِنَازُ البَضِيعِ سَهْوَةُ المشي بَازِلُ

قال ابن قُتَيْبَةَ في غريب الحديث: ٢/ ٢٦٤ «ولم أَسْمَعْ من ذٰلك فعلاً». ويراجع: غريب الحديث للخطابي: ١/ ٢٥٧، ومااتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجريِّ: ١٦٨.

قُلنا لعبدِالمَلكِ: فهل يَدخُلُ مَوَالِي آلِ مُحَمَّدٍ فِي هَـٰذَا الحَدِيْثِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، الصَّدَقَةُ مُحَرَّمَةٌ عَلَىٰ مَوَالي آل مُحَمَّدٍ، كَمَا حُرِّمَتْ عَلَىٰ آلِ مُحَمَّدٍ؛ لأنَّ مواليَ القَوْمِ مِنْهُمْ، وَكَذٰلِكَ قَالَ لِي مُطَرِّفٌ وابنُ المَاجِشُوْن. [١٨٥] [. . .][1]. وَقَالَهُ ابنُ نَافعٍ أيضاً، إلاَّ ابنَ القَاسِمِ[2] فإنَّه كَانَ يَقُوْلُ: إنَّمَا ذٰلِكَ في آلِ مُحَمَّدٍ في أَنْفُسِهِم وليسَ في مَوَالِيْهِمْ، وهو بَعِيْدٌ من قَوْلِ ابنِ القَاسِمِ، قد حدَّثني ابنُ المُغِيْرَةِ، عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عن ابنِ أَبِي لَيْلَىٰ، عن الحَكَم بنِ عُتَيْبَةَ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «اسْتَعْمَلَ رَسُوْلِ الله ﷺ أَرْقَمَ بنَ أَرْقَمِ الزُّهْرِيَّ عَلَىٰ الصَّدَقَاتِ فاسْتَتْبَعَ أَبَارَافِعٍ مَوْلَىٰ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ، فَأَتَىٰ أَبُورَافِعٍ رَسُوْلَ اللهِ [ﷺ] فَسَأَلَهُ فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: يَاأَبَارَافِعٍ إنَّ الصَّدَقَةَ مُحَرَّمَةٌ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِ مُحَمَّدٍ وَإِنَّ مَوَالِيَ القَوْمِ مِنْهُمْ». وَحَدَّثَنِي أَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ، عَنْ [عَلِيِّ بن عَابِسٍ][3]، عَنْ عَطَاءِ بن السَّائِب قَالَ: مَاتَ رَجُلٌ فَأَوْصَىٰ إِلَيَّ بِدَرَاهِمَ أَنْ أَدْفَعَهَا إِلىٰ بَنِي هَاشِمٍ، فَأَتَيْتُ بِهَا أَمَّ كُلْثُومٍ ابنة عليٍّ فَقَالتْ: انطَلِقْ فَتَصَدَّقْ بِهَا، فَإِنَّ مَوْلىً لَنَا يُقَالُ لَهُ هُرْمُز[4]، يكنَىٰ أباكَيْسَان أَخْبَرَنِي أَنَّه مَرَّ بِرَسُوْلِ اللهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ: يَا هُرْمُزُ إِنَّا

---

(١) غيرُ واضحةٍ في الأَصلِ ولعلَّها جملة: «لا خلاف في ذلك» فالرَّسْمُ يعين على هذا والمعنى صَحيحٌ به.

(٢) في الأصل: «إلا أنَّ ابنَ القاسم. .» .

(٣) في الأصل: «عبي بن عباس» هـٰكَذَا، ولا أشكُ أنَّها مُحرَّفةٌ وأنَّ ما أثبته تَصْحِيْحٌ لَهَا. وَجَاءَ في شُيُوخ أَصْبَغَ بنِ الفَرَجِ في تهذيب الكمال: ٣/ ٣٠٤ «عليُّ بن عابسٍ الكوفيُّ» وَتَرجَمَ لَهُ المِزِّيُّ في التهذيب: ٢٠/ ٥٠٢ ووصفه بأنهُ ضَعِيفٌ عند يَحْيَىٰ بن مَعِيْنٍ وغيره.

(٤) أبوكيسان هُرْمُزُ مولىٰ النبيِّ ﷺ مختلف في اسمه فقيل: هُرْمُزُ، وقيل: كيسان، وقيل: مِهْرَانُ، وقيل: طُهْمَانُ، وقيل: ذَكْوَانُ، كلُّ ذلك قيل، وهو راوي حديثِ تحريمِ الصَّدقةِ =

أَهلُ بيتٍ لا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ فَلاَ تَأْخُذِ الصَّدَقَةَ، فَإِنَّ مَوَالِيَ القَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِم».

قُلْنَا لعبدِالملك: فَأَيُّ الصَّدَقَاتِ عَنَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ؟

قَالَ: كُلُّ الصَّدَقَاتِ المُفتَرَضَةِ مِنَ الزَّكَوَاتِ كُلِّها، زكَاةِ المَاشِيَةِ، وَزكَاةِ الحُبُوْبِ، وَزكَاةِ النَّاضِّ[1]، وَكُلُّ مَا كَانَ من تَطَوُّعِ النَّاسِ فَكُلُّ ذٰلِكَ مُحَرَّمٌ عليهم، كَذٰلِكَ قَالَ مُطَرِّفٌ وابنُ الماجشُون وَأَصْبَغُ، وَقَالَهُ ابنُ نَافعٍ إلاَّ ابن القَاسم فَإِنَّه قَالَ: إنَّمَا ذٰلِكَ في الزَّكَاةِ، وَلَيْسَ في التَطَوُّعِ، وَهَـٰذا بَعِيْدٌ من قَوْلِ ابنِ القَاسِمِ أَيْضاً. وَقَدْ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ لمَوْلاَهُ هُرمز أَبي كَيْسَان: «ياهُرْمُزُ إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ لا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ، وَلاَ تَأْخُذِ الصَّدَقَةَ فإنَّ مَوَالِي القَوْمِ مِنْ أَنفُسِهِمْ» وقد كَرِهَتْ أُمُّ كُلثومٍ ابنةُ عليٍّ قَبُوْلَ الوَصِيَّةِ؛ لأَنَّهَا صَدَقَةٌ، وَقَدْ كَانَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يَقْبَلُ الهِبَةَ وَالعَطِيَّةَ وَالهَدِيَّةَ، وَكُلُّ مَا لَمْ يُسَمَّ باسم الصَّدَقَةِ، فَإذا سُمِّيَ باسمِ الصَّدَقَةِ رَدَّهُ، هَـٰذَا مُسْتَحْسَنٌ من فِعْلِهِ، لَمْ يَخْتَلِفْ فِيْه أَحَدٌ من أَهْلِ العِلْمِ، وَكَذٰلِكَ آلُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ وَمَوَالِيْهِمْ، واسعٌ لَهُمْ أَن يَقْبَلُوا الهَدِيَّةَ والهِبَةَ وَالعَطِيَّةَ مَا عَدا مَا يُسَمَّىٰ باسمِ الصَّدَقَةِ.

قال عبدُالملكِ: وينْبغي للإمَامِ أَنْ يُوَسِّعَ عَلَيْهِمْ مِنَ الفَيْءِ، وَيكْثِرَ لَهُمْ مِنْهُ لِتَحْرِيْمِ الصَّدَقَةِ عَلَيْهِمْ، ولأنَّ لَهُمْ في الفَيْءِ سَهْمَ ذوِي القُربَىٰ.

قلنا لعبدالملكِ: فَمَنْ ذَوِي القُربَىٰ مِنْ قُرَيْشٍ الَّذين عُنُوا في آيةِ الخُمُسَ؟

فقال: هُم بَنُو هَاشمٍ بخَاصٍّ دُوْنَ غَيْرِهِم من قُرَيْشٍ، هُمْ آلُ مُحَمَّدٍ الَّذِيْنَ لاَ تَحِلُّ لَهُمُ الصَّدَقَةُ فالسُّنَّة أن يُعْطَواْ من الخُمُس، وأنْ يُوَسَّعَ عليهم منه، وأن

= على آلِ النبيِّ. يراجع: الاستيعاب: ٣/٣٨٨، وأُسد الغابة: ٥/٥٩٣، والإصابة: ٢/٤٠٦ في «ذكوان»، الجرح والتَّعديل: ٧/١٦٥، وتلقيح فهوم أهل الأثر: ٣٨٤.

(١) تقدَّم شرحه.

يُسَدَّ منه حَاجَةُ مُحْتَاجِهِمْ، وَلَيس حَقُّهم منه سَهْماً مَفْرُوْضاً مَعْلُوماً جُزْؤُهُ مِنَ الخُمُسِ فيُقْسَمُ على غنـ[ـيِّهم] وفَقِيْرِهِمْ، وَلَـٰكِنَّهُمْ إِنَّمَا يُعْطَوْنَ منه بِقَدْرِ مَا يَرَاهُ الإِمَامُ باجتِهَادِه، وَعَلَىٰ قَدْرِ مَا يَبْدُو له من حَاجَةِ [ذَوِي](1) الحَاجَة منهم في وقت ذٰلك، كذٰلك جَاءَ عن عُمَرَ بنِ عَبْدِالعَزِيْزِ ـ رحمه الله ـ أنَّه قَالَهُ وَ[عَمِلَ] بهِ فِيْهِمْ وَكَذٰلِكَ [١٨٦] كَانَ مَالكٌ يَقُوْلُ [كَمَا حَدَّثني مَـ]ـنْ لَقِيْتُ من أَصْحَابِهِ، وَقَد حَدَّثني ابنُ عَبْدِالحَكَمِ أَنَّ عُمَـ[ـرَ . . .](1) رَسُوْلَ اللهِ ﷺ لَكُمْ فِيْهِ حَقٌّ [. . .](1) أعطيتكم منه بقَدرِ مَا أَرَاهُ لَكُم فَأَبَوا إلاَّ أَنْ يُعْطِيَهُمْ خُمُسَ [الفَيْءِ](1) فَأَبَىٰ عَلَيْـ[ـهِمْ . . .](1) مِنْ ذٰلِكَ وَأَعْطَاهُمْ منه بِقَدْرِ مَا رَأَىٰ.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حَديثِ مالكٍ**

الَّذِي رَوَاهُ عن عُمَرَ بنِ الخَطَّاب حِيْنَ خَطَبَ النَّاسَ بِالجَابِيَةِ فَقَالَ في خُطْبَتِهِ: «إنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ يُؤْمَرَ الرَّجُلُ البَرِيْءُ عندَ اللهِ كَمَا يُؤْمَرُ الجَزُوْرُ، وَيُشَاطُ لَحْمُهُ كَمَا يُشَاطُ لَحْمُهَا، وَيُقَالُ: عَاصٍ وَلَيْس بعَاصٍ. فَقَالَ عليُّ بنُ أَبي طَالبٍ ـ وَكَانَ أَسْفَلَ منه ـ وأَنَّىٰ ذٰلِكَ يَا أميرَ المُؤْمنين ولمَّا تَنْزِلِ البَلِيَّةُ، وَتَشْمَلُ البَرِيَّةُ، وتُسبَىٰ الذُّرِّيَّة، وتَدُقُّهُمُ الفِتْنَةُ كَمَا تَدُقُّ النَّارُ الحَطَبَ، وَكَمَا تَدُقُّ(2) الرَّحَىٰ ثِفَالَهَا».

قَالَ عبدُالملك: أمَّا قَوْلُهُ: «ويُشَاطُ لَحْمُهُ كَمَا يُشَاطُ لَحْمُهَا» يَعْنِي: يُقَطَّعُ لَحْمُهُ.

قَالَ: وَالدَّمُ أَيْضاً يُشَاطُ(3)، تَقُوْلُ: قد اشتَطَّ دَمُ فُلانٍ: إذا أُهريق، وهو

---

(١) خرومٌ في الوَرَقَةِ الأخيرة من الأصل ذهب بها كلمات قليلةٌ.

(٢) في الأصل: «تدوق».

(٣) في اللسان: «سِّيط».

رجلٌ مشايط الدَّم، أي: مُستوجب أن يُهَرَاقَ.

قَالَ: وأمَّا قَوْلُ عَليٍّ بنِ أَبِي طَالبٍ: «وتُسبَىٰ الذُّرِّيَّة» فهي بِنَصْبِ الذَّالِ، وَتَأْويلُها: النِّسَاءُ والصِّبْيَانُ، والتي هي برفعِ الذَّالِ مَعْنَاهَا: النِّساءُ.

قال: وأمَّا قوله: «وتَدُقُّهُمُ الفِتنَةُ كما تَدُقُّ الرَّحَىٰ ثِفَالَهَا» فالثِّفَالُ[1]: جِلْدٌ يكونُ تَحْتَ المِطْحَنَةِ عِنْدَ الأَعْرَابِ الَّذين يَطْحَنُونَ بِأَيْدِيْهِمْ، فالدَّقيقُ يَسقُطُ في ذٰلك الجِلْدِ، وَتَكُوْنُ حَوَاشِيْهِ مرتفعةً، فَالرَّحَىٰ وهي [المِطْحَنَةُ] تَضرِبُ ذٰلك الجِلْدَ في اسْتِدَارَتِهَا فَهُوَ الدَّقُّ الَّذي أَرَادَ عَلِيٌّ بِقَوْلِهِ: «وتدقُّهم الفتنةُ كَمَا تَدُقُّ الرَّحَىٰ ثِفَالَهَا» أَلَم تَسْمَعْ قَوْلَ الشَّاعِرِ[2]:

إِذَا شَاءَ بَعضُ اللَّيْلِ حَفَّت لِجَرْسِهِ … حَفِيْفَ الرَّحَىٰ من جِلْدِ عَوْدٍ ثِفَالُهَا

والعَوْدُ: الجَمَلُ الكبيرُ.

تَمَّ الكِتَابُ بحمدِالله وعَوْنِهِ وتأييده

وصلَّى الله على محمَّدٍ وآله وسلَّم تسَليماً

نسخه عبدُالرَّحمـٰن بنُ عِيْسَىٰ بن منغفارد لنَفْسِهِ بيَدِهِ الفانية، ثُمَّ لمَنْ شَاءَ اللهُ بَعْدَهُ فالله يُفَهِّمُهُ ما فيه وَيَسْتَعْمِلُهُ بِهِ، وَكَانَ الفَرَاغُ مِنْه عشيَّةَ السَّادس والعشرين من [رَ]جَبِ الفَرْدِ عَامَ ثَمَانيةٍ وستِّمَائةٍ.[3]

---

(١) تقدم في الجزء الأول.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) يقول الفقير إلى الله تعالى عبدُالرَّحمـٰن بن سُليمان العُثَيمين ـ عَفَا اللهُ تَعالىٰ عنه ـ:
انتهيتُ من نَسْخِهِ من أَصْلِهِ في السَّاعة الثَّامنةِ من يوم الأَحَدِ الثَّامِنَ عَشَرَ من ربيع الآخر سَنَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعمائة وألفٍ في مدينة عُنَيْزَةَ ـ حَرَسَها الله تَعَالَىٰ ـ وكان الابتداء بنسخه في غرَّة ربيع الأول في مَكَّةَ ـ شرَّفَهَا اللهُ تَعَالَىٰ ـ من العام نَفْسِهِ. وَاللهُ حَسْبِي ونعمَ الوَكِيْلُ.

الفهـــارس العَامَّــة

١ ـ فهرس الآيات القرآنية

(سورة البقرة)

الآية	رقمها	ج/ص
ـ ﴿مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾	١٠٢	١/٣٩٣
ـ ﴿وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾	٢٢٨	١/٤١٦
ـ ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾	٢٣٤	١/٤٢٠
ـ ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾	٢٤٠	١/٤٢٠
ـ ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟﴾	٢٨٢	٢/٦

(سورة النساء)

الآية	رقمها	ج/ص
ـ ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾	٣٢	٢/٢١٥
ـ ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُوا۟﴾	٩٤	٢/٢٠٧

(سورة المائدة)

الآية	رقمها	ج/ص
ـ ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾	٣	١/٣١١
ـ ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾	٤	١/٣٢٩

(سورة الأعراف)

الآية	رقمها	ج/ص
ـ ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾	٤٠	١/٣٥٢
ـ ﴿حَتَّىٰ عَفَوا۟﴾	٩٥	٢/١٩٦
ـ ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَـٰنَ أَسِفًا﴾	١٥٠	١/٤٢٢
ـ ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ﴾	١٧٦	١/١٣٠

(سورة التوبة)

الآية	رقمها	ج/ص
ـ ﴿يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ﴾	٣٠	٢/٩٠
ـ ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾	٣٧	١/٤٠١
ـ ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟﴾	١٠٨	١/١٩٩

(سورة يوسف)

(سورة الرّعد)

(سورة النّحل)

(سورة الكهف)

(سورة مَريم)

(سورة الأنبياء)

(سورة الحج)

(سورة النُّور)

(سورة النَّمل)

(سورة الرُّوم)

(سورة لقمان)

(سورة فاطر)

(سورة صٓ)

(سورة الزُّمر)

(سورة الزُّخرف)

(سورة الجاثية)

(سورة الأحقاف)

(سورة محمّد)

(سورة الذّاريات)

(سورة الرّحمن)

(سورة الواقعة)

(سورة المُجادلة)

(سورة المُزّمل)

(سورة المُدّثر)

(سورة القِيامة)

٢ ـ فهرس اللُّغة

(حرف الهمزة)

(حرفُ الباءِ)

(حرف التاء)

(حرفُ الثَّاءِ)

(حرفُ الجيمِ)

(حرفُ الحاءِ)

(حرفُ الخاءِ)

(حرفُ الدَّال)

(حرفُ الذَّال)

(حرفُ الرَّاءِ)

(حرفُ الزّاي)

(حرفُ السِّين)

(حرفُ الشِّين)

(حرفُ الصَّاد)

(حرفُ الضَّاد)

(حرفُ الطّاء)

(حرفُ الظّاء)

(حرفُ العين)

(حرفُ الغين)

(حرفُ الفاء)

(حرفُ القاف)

(حرفُ الكاف)

(حرفُ اللاّم)

(حرفُ الميم)

(حرفُ النُّون)

(حرفُ الواو)

(حرفُ الهاء)

(حرفُ الياء)

٣ ـ فهرس الشعر

(حَرْفُ الجيم)

(حَرْفُ الحَاءِ)

(حَرْفُ الدَّالِ)

(حَرْفُ المِيمِ)

(حَرْفُ النُّون)

(حَرْفُ اليَاءِ)

٤ ـ فهرس الأعلام

(حرف الهمزة)

(حرف الباء)

(حرفُ التّاءِ)

(حرف الثاء)

(حرفُ الجيم)

(حرفُ الحَاءِ)

(حرفُ الخَاءِ)

(حرفُ الدّال)

(حرفُ الزّاي)

(حرفُ السِّين)

(حَرفُ الشّين)

(حرفُ الصّاد)

(حرفُ الضّاد)

(حرفُ الطّاءِ)

(حرفُ العين)

(حرفُ الغَين)

(حرفُ الفَاء)

(حرفُ القَاف)

(حرفُ الكَاف)

(حرفُ اللاَّم)

(حرفُ الميم)

(حرفُ النُّونِ)

(حرفُ الهاءِ)

(حرفُ الوَاو)

(حرفُ اليَاءِ)

٥ - فهرس الطوائف والجماعات

(حرف الهمزة)

(حَرْفُ البَاءِ)

(حَرْفُ التَّاءِ)

(حَرْفُ الثَّاءِ)

(حَرْفُ الجِيمِ)

(حَرْفُ الحَاءِ)

(حَرْفُ الخَاءِ)

(حَرْفُ الدَّالِ)

(حَرْفُ الرَّاءِ)

(حَرْفُ الزاي)

(حَرْفُ السِّين)

(حَرْفُ الشِّين)

(حَرْفُ الصَّادِ)

(حَرْفُ الطَّاءِ)

(حَرْفُ العَيْنِ)

(حَرْفُ الفَاءِ)

(حَرْفُ القَافِ)

(حَرْفُ المِيْمِ)

(حَرْفُ النُّوْنِ)

(حَرْفُ اليَاءِ)

٦ - فهرس المواضع والبلدان

(حَرْفُ الهَمْزَةِ)

(حَرْفُ البَاءِ)

(حَرْفُ التَّاءِ)

(حَرْفُ الجِيمِ)

(حَرْفُ الحَاءِ)

(حَرْفُ الخَاءِ)

(حَرْفُ الدَّالِ)

(حَرفُ الذَّالِ)

(حَرفُ الرَّاءِ)

(حَرفُ الزَّاي)

(حَرفُ السِّين)

(حَرفُ الشِّين)

(حَرفُ الصَّادِ)

(حَرْفُ القَافِ)

(حَرْفُ الكَافِ)

(حَرْفُ اللامِ)

(حَرْفُ الميمِ)

(حَرْفُ النُّون)

(حَرْفُ الواوِ)

(حَرْفُ اليَّاءِ)

٧ - فهرس المصادر والمراجع

(حَرْفُ الهَمْزَةِ)

- الإِتْبَاعُ، تأليفُ أَبي الطَّيِّب مُحمَّدِ بنِ عبدِالواحدِ اللُّغويِّ (ت٣٥١هـ)، تَحْقِيْق: عزِّ الدِّين التَّنُوخِيِّ (ط) دمشق، سنة ١٩٦١م.
- الإحاطَةُ في أخبارِ غِرْنَاطة، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ عبدِاللهِ بنِ الخَطِيْبِ، لِسَانِ الدِّينِ (ت٧٧٦هـ)، تَحقيق: مُحَمَّد عبدالله عَنان ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة.
- أخبارُ القُضَاةِ، تَأْلِيْفُ مُحَمَّدِ بنِ خَلَفِ بنِ حيَّانَ (وكيع) (ت٣٠٦هـ)، نسخة مصورة في عالم الكتب ببيروت.
- أَخْبَارُ مَكَّةَ في قَديمِ الدَّهرِ وَحَدِيْثِهِ، تَأْلِيْفُ مُحَمَّدِ بنِ إسحاقَ الفَاكِهِيِّ (ت؟)، تَحْقِيْق: عبدالملكِ بن عبدالله بن دهيش، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- أَخْبَارُ مَكَّةَ وما جاءَ فيها من الآثارِ، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ عبدِالله بن أَحمد، أبُوالوَلِيد الأَزْرَقِيِّ (ت؟)، تَحقيق: رُشدي الصَّالح ملحس (ط) الأندلس ـ بيروت ١٤٠٣هـ.
- أَدَبُ الكَاتِبِ، تأليفُ عبدِاللهِ بنِ مُحمَّدِ بنِ مُسلم بن قُتَيْبَةَ الدِّيْنَوَرِيِّ (ت٢٧٦هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّدِ الدَّالي (ط) مؤسسة الرِّسالة ١٤٠٢هـ.
- أَدَبُ النِّسَاءِ (الغَايةُ والنِّهايةُ)، تأليفُ عبدِالمَلك بن حَبِيْبٍ السُّلَمِيِّ (ت٢٣٨هـ)، تَحْقِيْق: عبدالمجيد تركي، (ط) دار الغرب الإسلامي ١٤١٢هـ.
- الأَزْمِنَةُ والأَمْكِنَةُ، تأليفُ: أحمدَ بنِ مُحَمَّد بن حسن المَرْزُوْقِيِّ (ت ٤٢١هـ)، (ط) الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني (١٣٨٩هـ).
- أَسَاسُ البَلاغةِ، تأليفُ مَحمودِ بنِ عُمَرَ الزَّمَخْشَرِيِّ، جارِ الله، أبي القاسم (ت٥٣٨هـ) تَحْقِيْق: عبدالرحيم مَحمود، (ط) القاهرة (١٩٥٣م) وزارة المعارف المصرية.
- الاسْتِبْصَارُ في أَنْسَابِ الأنصارِ، تأليفُ عبدِاللهِ بنِ أَحْمَدَ موفَّقِ الدِّين، ابنِ قُدَامَةَ المَقْدِسِيِّ (ت٦٢١هـ)، تَحْقِيْق: عادل نُويهض (ط) دار الفكر (١٣٩٢هـ).
- الاسْتِذْكَارُ (شَرْحُ المُوَطَّأ)، تأليفُ يُوْسُفَ بنِ عبدِاللهِ بنِ عبدِالبرِّ النَّمريِّ (ت٤٦٣هـ)، ج١، ٢ تَحقيق: علي النَّجدي ناصف، (ط) المَجْلِس الأعلى للشُّئون الإسلاميَّةِ (١٩٧٠م).

ـ الاسْتِذْكَارُ (شَرْحُ المُوَطَّأ)، تأليفُ يُوْسُفَ بنِ عبدِاللهِ بنِ عبدِالبرِّ النَّمريِّ (ت٤٦٣هـ)، تَحقيق: د. محمد رواس قلعجي، (ط) دار قتيبة، بيروت ـ دمشق، ودار الوعي حلب ـ القاهرة (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م).

ـ الاسْتِقْصَاءُ لأخبارِ دُوَلِ المَغْرِبِ الأقْصَىٰ، تألِيْف: أَحْمَدَ بنِ خالدٍ النَّاصِرِيِّ السَّلَاوِيِّ (ت١٣١٥هـ)، (ط) الدَّارُ البَيْضَاء (١٩٥٤م).

ـ الاسْتِيْعَابُ في معرفةِ الأصْحَابِ، تَأليف: يُوْسُفَ بنِ عبدالله بن عبدالبرّ النَّمريِّ (ت٤٦٣هـ) تَحْقِيْق: مُحَمَّد علي البجاوي (ط) نهضة مصر ـ القاهرة.

ـ أُسْدُ الغابة في معرفة الصَّحابة، تَأْلِيْف عليِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الأثير الجُزُرِيِّ (ت٦٣٠هـ) (ط) مطبعة الشَّعب.

ـ الاشْتِقَاقُ، تأليفُ: مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ بنِ دُرَيْدٍ الأزْدِيِّ (ت٣٢١هـ)، تَحْقِيْق: عبدالسَّلام مُحَمَّد هارون (ط) مكتبة الخانجي، مصر (١٣٧٨هـ).

ـ الإصابةُ في تَمييز الصَّحابة، تَأْلِيْف أحمدَ بنِ عَلِيِّ بنِ حَجَرِ العَسْقَلَانِيِّ، الحافظِ أبي الفَضْلِ (ت٨٥٢هـ) ـ تَحْقِيْق مُحَمَّد علي البجاوي (ط) نهضة مصر ـ القاهرة.

ـ إصلاحُ غَلَطِ أَبِي عُبَيْدٍ، تَأْلِيْف عبدِاللهِ بن مُسْلِمِ بنِ قُتَيْبَةَ الدِّيْنَوَرِيِّ (ت٢٧٦هـ) تَحْقِيْق: د/ عبدالله الجبوري (ط) دار الغرب الإسلامي (١٤٠٣هـ).

ـ إصْلَاحُ المَنْطِقِ، تَأْلِيْف يَعقوب بن السِّكِّيت، أبي يوسف (ت٢٤٤هـ)، تَحْقِيْق: الشيخ أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون، القاهرة ـ دار المعارف (١٩٥٦م).

ـ الأَصْمَعِيَّاتُ، جمع عبدِالمَلك بن قُرَيب الأصمعيِّ (ت٢١٦هـ)، تَحْقِيْق: أحمد مُحَمَّد شاكر، وعبدالسلام هارون، (ط) دار المعارف بمصر (١٩٦٧م).

ـ الأُصُوْلُ في النَّحوِ، تأليفُ أبي بكر مُحَمَّدِ بن السَّرِيِّ بنِ السَّرَّاجِ (ت٣١٦هـ) تَحْقِيْق: د/ عبدالحسين الفتلي (ط) مؤسَّسة الرسالة ـ بيروت (١٤٠٥هـ).

ـ الأَضْدَادُ، تأليفُ الحَسن بن مُحَمَّد الصَّغاني (ت٦٥٠هـ)، تَحْقِيْق: محمد، عبدالقادر عطا، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة (١٤٠٩هـ).

ـ الأَضْدَادُ، تأليفُ سَهْلِ بن مُحَمَّد بن عثمان السِّجِسْتَانِيِّ (ت٢٥٥هـ) تَحْقِيْق: مُحَمَّد عودة أبوجرى، (ط) مكتبة الثقافة الدِّينيَّة (١٤١٤هـ).

ـ الأَضْدَادُ، تأليفُ عبدِاللهِ بن مُحَمَّد التَّوَّزِيِّ (ت٢٣٣هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد حسين آل ياسين،

طبع في مجلة المورد عدد ٣ المجلد الثامن (١٩٧٩م) وطبع في بيروت سنة (١٩٨٣م).
ـ الأَضْدَادُ في اللُّغَةِ، تأليفُ مُحَمَّدِ بنِ عبدِالواحد، أبوالطَّيِّب اللُّغَوِيّ (ت٣٥١هـ) تَحْقِيْق/ عزة حَسَن، (ط) مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق (١٩٦٣م).
ـ الأَضْدَادُ في اللُّغَةِ، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ القاسم، أبي بكرِ بنِ الأَنْبَارِيّ (ت٣٢٨هـ) تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبي الفَضْل إبراهيم (ط) وزارة الإعلام الكويتية (١٣٨٠هـ).
ـ الأَضْدَادُ، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ المُسْتَنِيْرِ (قُطْرُبٍ) (ت٢٠٦هـ)، تَحْقِيْق: حنَّا حدَّاد، (ط) دار العلوم الرياض (١٤٠٥هـ).
ـ إعرابُ القِرَاءَات، تَأْلِيْف الحُسين بن أحمد بن خَالويه (ت٣٧٠هـ)، تَحْقِيْق: د/ عَبْدالرَّحمٰن ابن سُلَيْمَان العُثَيْمِيْن، (ط) مكتبة الخانجي ـ مصر (١٤١٣هـ).
ـ الإِعْلَام بِمَنْ حَلَّ مُراكش من الأَعْلَامِ، تَأْلِيْف العبَّاسِ بن إبراهيم المراكشيِّ، (ط) الرِّباط (١٩٧٤م).
ـ الأَغَانِي، تأليفُ عليِّ بن الحُسين، أبي الفرج الأَصْبَهَانِيِّ (ت٣٥٦هـ)، (ط) دَارُ الكُتُبِ المصرية من سنة (١٣٥٤ ـ ١٣٩٤هـ).
ـ الإِفْصَاحُ في شَرْحِ أَبياتِ مُشْكِلَةِ الإِعْرَابِ، تأليفِ الحَسَنِ بن أَسَدِ الفَارِقِيِّ (ت٤٨٧هـ)، تَحْقِيْق: سعيد الأفعاني (ط) جامعة بَنْغَازِي، سنة (١٩٧٤م).
ـ الأَفْعَالُ، تأليفُ سعيد بن عثمان السَّرقُسطيِّ (ت٤٠٠هـ) تَحْقِيْق: حسين مُحَمد شَرَف، (ط) مَجمع اللُّغة العربية، القاهرة (١٣٩٥هـ).
ـ الأَفْعَالُ، تأليفُ علي بن جَعفر بن القَطَّاعِ (ت٥١٥هـ)، (ط) دائرة المعارف العثمانية، حَيْدَرآباد، الهند (١٣٦٠هـ).
ـ اقْتِبَاسُ الأَنْوَارِ... في أَنْسَاب الصَّحَابةِ ورواة الآثارِ (مختصره)، تأليفِ عبدِالحقِّ بن عبدالرَّحمٰن الإِشْبِيْلِيِّ (ت٥٨١هـ)، مخطوط في المكتبة الأزهرية.
ـ الاقْتِضَاب شرح أدب الكاتب، تَأْلِيْف عبدالله بن مُحَمَّد بن السِّيد البَطَلْيَوْسِيِّ، أبي محمدٍ (ت٥٢١هـ)، تَحْقِيْق: مصطفى السَّقا...، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨١م).
ـ الاقتضاب في شرح غريب الموطَّأ وإعرابه على الأبواب، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن عبدالحقِّ بن سُلَيْمَان اليَفْرنيِّ التِّلمساني (ت٦٢٥هـ)، حققته وهو في طريقه إلى النشر ـ إن شاء الله ـ.
ـ إِكْمَالُ الإعلام بِمُثلثِ الكَلَامِ، تأليفُ مُحَمَّدِ بن عبدِالله جمالُ الدِّين بن مالك (ت٦٧٢هـ)،

تَحْقِيْق: سعد حمدان الغامدي، (ط) مركز البحث العلمي ـ جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٤٠٤هـ).
ـ الإِكْمَالُ في رَفْع الارتياب عن المُؤتلف والمُختلف من الأَسْماءِ والكُنَىٰ والأَلْقَاب، تَأْلِيْف عليٍّ بن هبة الله بن ماكولا، أبي نَصْرٍ الأمير (ت٤٧٥هـ) تَحْقِيْق: عبدالرَّحمٰن بن يَحْيَىٰ المُعلِّمِيِّ، (ط) دائرة المعارف العثمانية ـ الهند ـ حيدرآباد (١٩٦٢م).
ـ الأَلْقَابُ، تَأْلِيْف عَبْدِالله بنِ مُحَمَّدِ بن يُوسف الأَزْدِيِّ القُرْطُبِيِّ المَعْرُوف بـ«ابنِ الفَرَضِيِّ» (ت٤٠٣هـ) تَحْقِيْق مُحَمَّد زينهم، (ط) دار الجيل، بيروت (١٤١٢هـ).
ـ الأَمَالِي في النَّحو (الأَمَالِي الشَّجَرِيَّة)، تَأْلِيْف هبة الله بن الشَّجَرِيِّ (ت٥٤٢هـ)، (ط) دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن، الهند (١٣٤٩هـ).
ـ الأَمَالِي (النَّوادر)، تَأْلِيْف أبي عَلِيٍّ القَالِي (ت٣٥٦هـ)، تَحْقِيْق عَبْدالعَزِيْز المَيْمَنِيِّ الرَّاجَكُوتِيِّ، (ط) دار الكتب المصريّة (١٩٢٦م).
ـ الأَمْثَالُ، تَأْلِيْف أبي عُبَيْدٍ القاسِم بن سَلاَّمٍ الهَرَوِيِّ (ت٢٢٤هـ) تَحْقِيْق: عبدالمجيد قطامش (ط) مركز البحث العلمي بجامعة أمِّ القرى بمكة المكرمة (١٤٠٠هـ).
ـ إِنْبَاهُ الرُّواة على أَنباه النُّحَاةِ، تَأْلِيْف عليِّ بنِ يُوسف القِفْطِيِّ، جَمَالِ الدِّيْن (ت٦٤٦هـ) (ط) دار الكتب المصريّة ـ القاهرة (١٩٦٩م).
ـ أَنْسَابُ الأَشْرَافِ (جُمَلٌ مِن...)، تَأْلِيْف أحمد بن يحيى بن جابر البَلاَذُرِيِّ (ت٢٧٩هـ)، تَحْقِيْق: د/ سهيل ذكار، ورياض زركلي (ط) دار الفكر ـ بيروت (١٤١٧هـ).
ـ الأَنْسَابُ، تَأليف عبدِالكَرِيْمِ بنِ مُحَمَّدٍ السَّمْعَانِيِّ، أَبِي سَعْدٍ (ت٥٦٢هـ)، تَحْقِيْق: عبدالرَّحمٰن بن يَحْيَىٰ المُعلِّمي (أجزاء منه)، (ط) مُحَمَّد أمين دمج ـ بيروت (كَاملاً).
ـ الإنصافُ في مَسَائِلِ الخِلاَف في النَّحْوِ، تأليفِ عبدالرَّحْمَـٰن بنِ مُحَمَّد بن أبي سعيد بن الأَنْبَارِيِّ (ت٥٧٧هـ)، (ط) المكتبة التجارية ـ القاهرة (١٣٨٠هـ).
ـ الإِيْضَاحُ في مَنَاسِكِ الحَجِّ والعُمْرة، تَأْلِيْف يَحْيَىٰ بن شَرَفِ النَّوَوِيِّ (ت٦٧٦هـ)، (ط) دار البَشَائِرِ الإسلامية، والمكتبة الإمدادية بمكة المكرمة، الطبعة الثانية (١٤١٧هـ).
ـ الإِيْنَاسُ في عِلْمِ النَّسَبِ، تَأْلِيْف الحُسَين بن عليٍّ المَعْروفِ بـ«الوَزِيْرِ المَغْرِبِيِّ» (ت٤١٨هـ) تَحْقِيْق الشيخ حمد الجاسر، (ط) النادي الأدبي بالرياض (١٤٠٠هـ).

(حَرْفُ البَاءِ)

- البِئْرُ، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ زِيَادِ الأَعْرَابِيِّ (ت٢٣١هـ)، تَحْقِيْق: د/ رمضان عبدالتَّواب، (ط) الهيئة المصرية العامَّة للكتاب (١٩٧٠م).
- البَحْرُ المُحِيْطُ، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بن يُوسف، أبي حَيَّان الأَنْدَلُسِيِّ، أثيرُ الدِّينِ (ت٧٤٥هـ).
- البِدَايَةُ والنِّهَايَةُ، تأليفِ عِمَادِ الدِّيْنِ إسماعيلِ بنِ كَثِيْرٍ (ت٧٧٤هـ) (ط) السَّعادة بمصر (١٣٥٨هـ).
- بَرْنَامِجُ الرُّعَيْنِيِّ، عليِّ بنِ مُحَمَّدٍ (ت ٦٦٦هـ)، تَحْقِيْق: إبراهيم شَبُّوح (ط) دمشق (١٩٦٢م).
- بُغْيَةُ الوُعَاةِ في طبقات اللُّغويين والنُّحاة، تَأْلِيْف عبدالرَّحمـٰن بن أبي بكرٍ، جلال الدِّين السُّيوطِيِّ (ت٩١١هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبي الفَضْلِ إبراهيم (ط)، عيسى البابي الحلبي، القاهرة (١٣٨٤هـ).
- بَهْجَةُ المَجَالِسِ وأُنس المُجالس، تَأْلِيْف يُوسف بن عبدالله بن عبدالبرّ النَّمَرِيِّ (ت٤٦٣هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد مرسي الخولي (ط) دَار الكَاتب العَرَبي للنشر (الدَّار المَصْرِيَّة للتأليف والتَّرْجَمة).
- البَيَانُ المُغرب في أخبارِ الأندَلُسِ والمَغْرِبِ، تَأْلِيْف مُحمَّدٍ المراكشيِّ (ت٦٩٥هـ)، تَحْقِيْق: ج. س كولان، وإ. ليفي بُروفنسال، (ط) دار الثقافة، بيروت (١٤٠٠هـ)، وتحقيق: إميروسي هويسي ميرانده، ومشاركة مُحَمَّد بن تَاوِيْت، ومحمد إبراهيم الكتاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مُحَمَّد الخامس - الرِّباط (١٩٥٨م).

(حَرْفُ التَّاء)

- تاجُ العَرُوس في شَرْحِ جَواهر القَامُوس، تأليف: مُحَمَّد مرتضى الزَّبِيْدِيِّ (ت١٢٠٥هـ)، (ط) المطبعة الخيرية بمصر (١٣٠٦هـ).
- تاريخُ الإسلام، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن أحمد شمس الدِّين الذَّهبيِّ (ت٧٤٨هـ) تَحْقِيْق: عبدالسلام تدمري أجزاء منه حتى حوادث ووفيات سنة (٦٧٠هـ)، (ط) من (١٤٠٧ - ١٤١٩هـ).
- تَارِيْخ بَغْدَادَ، تَأْلِيْف أحمد بن علي الحَافِظ الخَطِيْبِ البَغْدَادِيِّ (ت٤٦٣هـ) (ط) دار الكاتب العربي، بيروت - لبنان (مصور).
- تَارِيْخُ جُرجان، تَأْلِيْف حَمْزة بن يوسف السَّهْمِيِّ (ت٤٢٧هـ)، (ط) دائرة المعارف العثمانية، و(ط) عالم الكتب بيروت (١٤٠١هـ) الطبعة الثانية.
- تَارِيخُ خَلِيْفَةَ بنِ خَيَّاطٍ (ت٢٤٠هـ)، تَحْقِيْق: الدكتور أكرم ضياء العُمَرِيِّ، (ط) مؤسسة الرِّسالة - دار العلم، بيروت (١٤٠١هـ)، (الطبعة الثانية).

ـ تاريخُ الطَّبَرِيِّ (تاريخ الملوك والأُمَم) تَأْلِيْف مُحَمَّد بن جرير الطَّبريِّ (ت٣١٠هـ) تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم (ط) دار المعارف بمصر (١٩٧٩م) (الطبعة الرابعة).
ـ تاريخ علماء الأندلس، تَأْلِيْف عبدالله بن مُحَمَّد أبي الوليد بن الفَرَضِيِّ (ت٤٠٣هـ)، (ط) الدَّار المصريَّة للتَّأْلِيْف والترجمة (١٩٦٦م).
ـ تَارِيخُ قُضَاةِ الأَنْدَلُسِ (المَرْقَبَةُ العُلْيَا...)، تأليف: علي بن عبدالله، أبي الحسن النُّبَاهِيِّ (ت بعد ٧٩٢هـ)، نشره بروفنسال ـ القاهرة (١٩٤٨م).
ـ التَّاريخُ الكبيرُ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن إسماعيل البُخَارِيِّ (ت٢٥٦هـ)، تَحْقِيْق: عبدالرَّحمـٰن المُعَلِّمي (ط) دار المعارف العثمانية ـ حيدرآباد الدِّكن (١٣٦٠هـ).
ـ تَبْصِيْرُ المُنْتَبه بتحرير المُشْتَبَهْ، تَأْلِيْف الحافظ أحمد بن علي بن حجرٍ العَسْقَلاَنِيِّ (ت٨٥٢هـ) تَحْقِيْق: علي بن مُحَمَّد البجاوي، ومحمد بن علي النجار، (ط) الدار المصرية للتَّأْلِيْف والترجمة (١٣٨٦هـ).
ـ التَّبيِين عن مَذَاهِبِ النَّحْوِيِّيْن، تَأْلِيْف أبي البَقَاء عبدِالله بن الحسين العُكْبَرِيِّ (ت٦١٦هـ)، تَحْقِيْق: د/ عَبْدُالرَّحْمَـٰن بن سُلَيْمَان العُثَيْمِيْن، (ط) دار الغَرْبِ الإِسْلاَمِيِّ ـ بيروت (١٤٠٦هـ).
ـ التَّبيِين في أنساب القرشيين، تَأْلِيْف عبدالله بن أحمد، موفق الدِّين بن قدامة المقدسي (ت٦٢١هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد نايف الدُّليمي (ط) بغداد (١٤٠٢هـ).
ـ التُّحفةُ اللَّطِيْفَةُ في تاريخ المَدِيْنَة الشَّرِيْفَةِ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن عبدالرَّحمـٰن السَّخَاوِيِّ (ت٩٠٢هـ)، نشره أسعد طرابزوني الحسني (١٣٩٩هـ).
ـ التَّخْمِيْرُ (شَرْحُ المُفَصَّلِ)، تَأْلِيْف صَدْرِ الأفاضل قاسم بن الحسين الخُوَارَزْمِيِّ (ت٦١٧هـ)، تَحْقِيْق: د/ عَبْدالرَّحْمَـٰن بن سُلَيْمَان العُثَيْمِيْن (ط) دار الغرب الإسلامي (١٩٩٠هـ).
ـ تذكرة الحفَّاظ، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بن أَحْمَدَ الذَّهَبِيِّ، شَمْسِ الدِّيْنِ (ت٧٤٨هـ)، (ط) دار المعارف العثمانية ـ الهند (١٣٧٥ ـ ١٣٧٧هـ).
ـ تراث المغاربة في الحديث النَّبوي وعُلومه، تَأْلِيْف مُحَمَّد بنِ عبدِاللهِ التَّلِيْدِيِّ، (ط) دار البشائر الإسلاميَّة (١٤١٦هـ).
ـ تَرتِيبُ المَدَارك لمعرفة أعيان مذهب مالكٍ، تَأْلِيْف القاضي عياضٍ بن موسىٰ اليَحْصُبِيِّ (ت٥٤٤هـ)، (ط) وزارة الأوقاف بالمغرب، و(ط) مكتبة دار الفكر ببيروت (١٩٦٧م).
ـ التَّعْلِيْق علىٰ المُوطَّأ، تأليف هِشَام بن أحمد الوَقَّشِيِّ (ت٤٨٩هـ) تحقيق: د/ عبدالرَّحمـٰن بن

سُلَيْمَان العُثَيْمِيْن (ط) مكتبة العُبَيْكَان ـ الرِّياض ١٤٢١هـ.
ـ تفسير غريب القُرآن، تَأْلِيْف عبدالله بن مُسلم بن قُتيبة الدِّيْنَوَرِيّ (ت٢٧٦هـ)، تَحْقِيْق: سيد أحمد صقر، (ط) البابي الحلبي بمصر سنة (١٩٥٨م).
ـ التَّقْفِيَةُ في اللُّغةِ، تأليف اليَمَانِ بن أبي اليَمَانِ البَنْدَنِيْجِيِّ (ت٢٨٤هـ)، تَحقِيْق: خليل إبراهيم العَطِيَّة (ط) مكتبة العاني، بغداد (١٩٧٦م).
ـ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ الأَنْصَارِيِّ القُرْطُبِيِّ (ت٦٧١هـ) (ط) دار الكتب بمصر (١٣٥٨هـ).
ـ تَكْمِلة الصِّلة، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن عبدالله القُضَاعِيِّ البلنسيِّ الأندلسيِّ (ت٦٥٩هـ)، (ط) القاهرة (١٩٥٦م).
ـ التَّمهيد(مرتب على أبوابِ المُوَطَّأ)، تأليفُ يُوْسُفَ بنِ عبدِاللهِ بنِ عبدِالبرِّ النَّمريِّ (ت٤٦٣هـ)، تَحْقِيق: أسامة بن إبراهيم حاتم أبوزيد، (ط) الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).
ـ تنبيه البَصَائِرِ على أسماء الكبائر، تَأْلِيْف عُمَرُ بن الحسن بن دحية (ت٦٣٣هـ)، (مخطوط)، نسخة ليدن بهولندا.
ـ تَنْوِيْرُ الحَوَالِكَ، تَأْلِيْف عبدالرَّحْمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (ت٩١١هـ).
ـ تَهْذِيْبُ الألفاظ (كنز الحفَّاظ...)، تَأْلِيْف يعقوب بن السِّكيت، أبي يوسف (ت٢٤٤هـ)، والتَّهذيب للخطيب التَّبريزي يحيى بن عليٍّ (ت٥٠٢هـ)، تَحْقِيْق: لويس شيخو (ط) المكتبة الكاثُوليكية، بيروت ـ ١٨٩٥م.
ـ تَوْضِيْحُ المُشتَبه، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ عبدالله القَيْسِيِّ، المعروف بـ«ابنِ ناصرِ الدِّين» (ت٨٤٢هـ)، تَحقِيْق: مُحَمَّد نعيم عرقسوسي، (ط) مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.
ـ تَهْذيبُ تاريخ دمشق، تَأْلِيْف عبدالقادر بن بدران (ط).
ـ تَهْذِيْبُ التَّهذيب، تَأْلِيْف الحافظ أحمد بن علي بن حَجَرِ العَسْقَلاَنِيِّ (ت٨٥٢هـ)، (ط) دار صادر بيروت (١٩٦٨م) المصورة عن طبعة الهند.
ـ تَهذِيْبُ الكَمَال في أَسماء الرِّجال، تَأْلِيْف يُوسف بن عبدالرَّحْمَـٰن المِزِّيِّ (ت٧٤٢هـ)، تَحْقِيْق: بشَّار عوَّاد معروف (ط) مؤسسة الرسالة (١٤٠٠هـ ـ ١٤١٣هـ).
ـ تَهْذِيْبُ اللُّغة، تأليف أَحْمَد بن مُحَمَّد الأزهريِّ (ت٣٧٠هـ) تَحْقِيْق: (مجموعة من المُحَقِّقين) (ط) الدار المصريَّة للتأليف والتَّرْجَمة، القاهرة (ط) (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧م).

ـ التَّيْسِيْرُ في القِرَاءَاتِ السَّبْعِ، تَأْلِيْف أبي عَمرو عثمان بن سَعِيْدٍ الدَّانيِّ (ت٤٤٤هـ)، تَحْقِيْق: أوتوبرتزل، (ط) استانبول سنة (١٣٥٠هـ)، (جمعية المستشرقين الألمان).

(حَرْفُ الثَّاء)

ـ الثِّقَاتُ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن حبَّان البُسْتِيِّ (ت٣٥٤هـ)، (ط) دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدُّكن، الهند (١٣٩٩هـ).

(حَرْفُ الجيم)

ـ الجِبَالُ والأمكنةُ والمِيَاهُ، تَأْلِيْف مَحْمُود بن عمر الزَّمَخْشَرِيِّ (ت٥٣٨هـ) تَحْقِيْق: إبراهيم السَّامرائي ـ بغداد سنة (١٩٦٨م).

ـ جَذْوَةُ المُقْتَبِسِ في تاريخ علماء الأندلس، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن أبي نَصْرٍ الحُمَيْدِيِّ (ت٤٨٨هـ)، تَحْقِيْق: إبراهيم الإبياري (ط) دار الكاتب المصرية ودار الكاتب اللبناني (١٤٠٣هـ).

ـ الجَرْحُ والتَّعْدِيْلُ، تَأْلِيْف عبدالرَّحمـٰن بن أبي حاتمٍ الرَّازِيِّ (ت٣٢٧هـ)، تَحْقِيْق: عبدالرَّحمـٰن بن يَحْيَىٰ المُعَلِّمِيِّ ـ دائرة المَعَارف العثمانية، حيدر آباد الدّكن ـ الهند، (١٣٧٢هـ).

ـ الجَلِيْسُ الأَنِيْسُ في تَحْرِيْمِ الخَنْدَرِيْسِ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن يَعقُوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) (مخطوط).

ـ جَمْهَرَةُ الأمثالِ، تَأْلِيْف الحسن بن عبدالله أبي هلال العَسْكَرِيِّ (ت٣٩٥هـ) تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم، وعبدالمجيد قطامش (ط) المؤسسة العربية الحديثة بمصر (١٩٦٤م).

ـ جَمْهَرَةُ أنسابِ العَرَبِ، تَأْلِيْف علي بن أحمد بن حَزْمٍ (ت٤٥٦هـ) تَحْقِيْق: عبدالسلام هارون (ط) دار المعارف بمصر (١٣٨٢هـ).

ـ جَمْهَرَةُ اللُّغةِ، تَأْلِيْف أبي بكرٍ مُحَمَّد بن الحَسَن بن دريد الأزديِّ (ت٣٢١هـ) تَحْقِيْق: د/ رمزي البعلبكي، (ط) دار العلم ـ بيروت (١٩٨٧م).

ـ جَمْهَرَةُ نَسَبِ قُريش وأخبارها، تَأْلِيْف الزُّبير بن بَكَّارٍ (ت٢٥٦هـ) (الجزء الأول)، تَحْقِيْق: محمود مُحَمَّد شاكر (ط) دار العروبة، القاهرة (١٣٨١هـ).

ـ جَمْهَرَةُ النَّسَبِ، هشام بن مُحَمَّد بن السَّائِب الكَلْبِيِّ (ت ٢٠٤هـ) رواية السكري عن ابن حبيب، تَحْقِيْق: ناجي حسن، (ط) عالم الكتب (١٤٠٧هـ).

ـ جَنَىٰ الجَنَّتين في تمييز نَوْعَي المُثَنَّيَيْنِ، تَأْلِيْف مُحَمَّد أمين بن فضل الله المُحِبِّي (ت١١١١هـ)،

(ط) التَّرقي بدمشق سنة (١٣٤٨هـ).

ـ الجَنَىٰ الدَّانِي في حُرُوفِ المَعَانِي، تَأْلِيْف الحسن بن قاسم المراديِّ (ت٧٤٩هـ)، تَحْقِيْق: د/ فخر الدين قباوة، وحمد نديم فاضل، (ط) المكتبة العربية بحلب (١٣٩٣هـ).

(حَرْفُ الحاء)

ـ الحُجَّةُ في القِرَاءَاتِ السَّبع، تَأْلِيْف أبي عليٍّ الحَسَنِ بنِ أحمد الفَارِسيِّ (ت٣٧٧هـ)، (ط) دار المأمون ـ دمشق (١٤٠٤هـ) فما بعدها.

ـ حسنُ المُحَاضَرَةِ في تاريخ مصر والقاهرة، تَأْلِيْف جلال الدِّين عبدالرَّحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (ت٩١١هـ) تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبي الفَضْلِ إبراهيم، (ط) عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة (١٣٨٧هـ).

ـ حِلْيَةُ الأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتُ الأَصْفِيَاءِ، تَأْلِيْف الحافظ أبي نُعيم أحمد بن عبدالله الأصبهانيِّ (ت٤٣٠هـ)، (ط) السَّعادة ـ القاهرة، (١٣٥٧هـ).

ـ خَرِيدَةُ القَصْرِ (قسم شُعَرَاء المَغْرب)، تَأْلِيْف العماد الأَصْبَهَانِي الكَاتِبُ، تَحْقِيْق: مُحَمَّد المَرزوقي.. وآخرين، (ط) الدار التونسية للنشر (١٩٧٣م) (النشرة الثانية).

(حَرْفُ الخاء)

ـ خِزَانَةُ الأدَبِ، تَأْلِيْف عبدالقادر بن عُمَرَ البَغْدَادِيِّ (ت١٠٩٣هـ)، (ط) بولاق (١٢٩٩هـ).

ـ الخَصَائِصُ، تَأْلِيْف عثمان بن جني أبي الفتح (ت٣٩٢هـ)، تَحْقِيْق: الشيخ مُحَمَّد بن علي النَّجار، (ط) دار الكتب المصرية (١٩٥٢م) فما بعدها.

ـ خَلْقُ الإنسان، تَأْلِيْف عبدالملك بن قُرَيْبٍ الأصمعيِّ (ت٢١٦هـ)، نشر في (الكنز اللُّغوي) تَحْقِيْق هفنر (ط) المكتبة الكاثوليكية ـ بيروت (١٩٠٣م).

(حَرْفُ الدَّال)

ـ الدُّرُّ النَّقِيُّ في شرحِ ألفاظِ الخِرَقِيِّ، تَأْلِيْف يُوسف بن حسن بن عبدالهادي (ت٩٠٩هـ)، تَحْقِيْق: (إعداد...) رضوان مختار بن غَرِبِيَّةَ (ط) دار المُجتمع للنشر والتَّوزيع، جدة (١٤١١هـ).

ـ الدُّرَرُ الكَامِنَةُ، تَأْلِيْف الحافظ أحمد بن علي بن حَجَرِ العَسْقَلَانِيِّ (ت٨٥٢هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد سيد جاد الحقِّ، (ط) المدني بمصر، الطبعة الثانية (١٣٨٥هـ).

- الدُّرُّ المَصُوْنُ في عُلُومِ الكتابِ المَكْنُونِ، تَأْلِيْف أحمد بن يوسف الحَلَبِيِّ، المعروف بـ«السَّمين» (ت٧٥٦هـ) تَحْقِيْق: د/ أحمد الخرَّاط، (ط) دار القلم، دمشق، (١٤٠٦هـ-١٤١٥هـ).
- الدِّيْبَاجُ المُذْهَبِ في معرفةِ أعيانِ المَذْهَبِ، تَأْلِيْف إبراهيم بن علي بن فُرْحُون اليَعْمُرِيِّ المَدَنِيِّ (ت٧٩٩هـ)، تَحْقِيْق: الأحمدي أبي النُّور (ط) دار التُّراث، القاهرة (١٩٧٢م).
- دِيْوَانُ امرىء القَيْس، تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبي الفَضْل إبراهيم (ط) دار المعارف بمصر (١٩٦٩م).
- دِيْوَانُ أَوْسِ بن حَجَرٍ، تَحْقِيْق: مُحَمَّد يوسف نجم، (ط) دار صادر (١٩٧٩م)
- دِيْوَانُ تميمِ بن أُبَيٍّ بن مقبل العَجْلَانِيِّ، تَحْقِيْق: عزة حسن - دمشق (١٣٨١هـ).
- دِيْوَانُ جرير، تَحْقِيْق: نعمان أمين طه، (ط) دار المعارف بمصر (١٩٧١م).
- دِيْوَانُ الحُطَيْئَةِ (رواية ابن السِّكيت وشرحه)، تَحْقِيْق: نعمان أمين طه (ط) مكتبة الخانجي (١٤٠٧هـ).
- دِيْوَانُ الحَارِثِ بن حلِّزة اليَشْكُرِيِّ، جمع وتحقيق: هاشم الطَّعان، (ط) بغداد (١٩٦٩م).
- دِيْوَانُ حَسَّان بن ثابت الأنصاري، تَحْقِيْق: الدكتور وليد عرفات، (ط) دار صادر - بيروت (١٩٧٤م).
- دِيْوَانُ حُمَيْدِ بنِ ثَوْرٍ، تَحْقِيْق: عبدالعزيز المَيْمَنِي الراجكوتي، (ط) دار الكتب المصرية (١٩٥١م).
- دِيْوَانُ دُرَيْدِ بنِ الصِّمَّةِ، جمع وتحقيق: مُحَمَّد خير البقاعي، (ط) دار قتيبة (١٤٠١هـ).
- دِيْوَانُ ذِي الرُّمة، تَحْقِيْق: د/ عبدالقدوس أبي صالح، (ط) مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق (١٩٧٢ - ١٩٧٣م).
- دِيْوَانُ الرَّاعِي النُّميريِّ، تَحْقِيْق: د/ راينهرت وايبرت، (ط) بيروت سنة (١٤٠١هـ).
- دِيْوَانُ زُهَيْرِ بن أبي سُلْمَىٰ، شرح ثعلب (ت٢٩٢هـ)، (ط) دار الكتب المصرية (١٩٤٤م).
- دِيْوَانُ سُوَيْدِ بن أبي كاهل اليشكريِّ، تَحْقِيْق: طاهر العاشور، (ط) البصرة، (١٩٧٢م).
- دِيْوَانُ طَرَفَةِ بنِ العَبْدِ البَكْرِيِّ، شرح أبي الحجاج الأعلام الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تَحْقِيْق: لطفي الصَّقَّال، ودريَّة الخطيب، (ط) دمشق (١٣٩٥هـ).
- دِيْوَانُ عبدالله بنِ رَوَاحَةَ، تَحْقِيْق: وليد قصَّاب، (ط) دار العلوم - الرياض (١٤٠٢هـ).
- دِيْوَانُ عَبِيْدُ بنُ الأَبْرَصِ الأسدي، تَحْقِيْق: الدكتور حسين نَصَّار (ط) القاهرة (١٩٥٧م).
- دِيْوَانُ العَجَّاج، تَحْقِيْق: عبدالحفيظ السَّطلي، (ط) مكتبة أطلس سنة (١٣٩١هـ).

- دِيْوَانُ عُمَرَ بن أبي رَبِيْعَةَ، تَحْقِيْق: مُحَمَّد مُحيي الدِّين عبدالحميد، (ط) السّعادة بمصر (١٩٦٠م).
- دِيْوَانُ عَمْرِو بن مَعْدِي كَرِبٍ، تَحْقِيْق: هاشم الطَّعان، (ط) بغداد سنة (١٩٧٠م، وتحقيق: مطاع الطَّرابيشي (ط) دمشق سنة (١٩٧٤م).
- دِيْوَانُ عَنْتَرَةَ، تَحْقِيْق: مُحَمَّد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق (١٩٦٤م).
- دِيْوَانُ القُطامي، تَحْقِيْق: إبراهيم السَّامرائي وأحمد مطلوب، (ط) دار الثقافة، بيروت (١٩٦٠م).
- ديوانُ كُثَيِّر عَزَّةَ، تَحْقِيْق: د/ إحسان عبَّاس، (ط) دار الثقافة، بيروت سنة (١٩٧١م).
- دِيْوَانُ لَبِيْدٍ (شرح ديوان . . .)، تَحْقِيْق: إحسان عبَّاس، (ط) وزارة الإعلام الكويتية (١٣٨٢هـ).
- دِيْوَانُ لَيْلَىٰ الأخيلية، تَحْقِيْق: خليل وجليل العطيَّة، (ط) بغداد سنة (١٩٦٧م).
- دِيْوَانُ مَالكِ بن الرَّيب، تَحْقِيْق: نورى القَيْسِيّ، (ط) مجلة معهد المخطوطات (١٣٨٩هـ).
- دِيْوَانُ المتلمس، تَحْقِيْق: مُحَمَّد كامل الصَّيرفي، (ط) مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة (١٩٧٠م).
- دِيْوَانُ النَّابغة الجَعْدِيِّ، تَحْقِيْق: عبدالعزيز رباح، المكتب الإسلامي، دمشق (١٣٨٤هـ).
- دِيْوَانُ النابغة الذُّبْيانيِّ، صنعة ابن السِّكيت (ت٢٤٤هـ)، تَحْقِيْق: شكري فيصل، بيروت سنة(١٩٦٨م)، وتحقيق: مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم، (ط) دار المعارف بمصر سنة (١٩٧٧م).

(حَرْفُ الذَّال)

- الذَّخِيْرَةُ في مَحَاسِنِ أهل الجَزِيْرَةِ، تَأْلِيْف علي بن بسَّام الشَّنْتَرِينِيِّ (ت٥٤٢هـ)، تَحْقِيْق: د/ إحسان عبَّاس، (ط) دار الثقافة، بيروت ـ لبنان سنة (١٣٩٩هـ).
- ذَيْلُ التَّقْيِيْدِ في رواة السُّنن والمسانيد، تأليف: مُحَمَّد بن أحمد تقي الدِّين الفَاسِيِّ (ت٨٣٢هـ) تَحْقِيْق: كمال يوسف الحوت، (ط) دار الكتب العلمية ـ بيروت سنة (١٤١٠هـ).
- الذَّيلُ والتَّكْمِلةُ لكتاب الموصول والصلة (أجزاء منه)، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عبدِالمَلكِ المُرَاكشيِّ (ت٧٠٣هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد بن شريفة، إحسان عباس.

(حَرْفُ الرَّاء)

- رِجَالُ صَحِيْح مُسْلِمٍ، تَأْلِيْف أحمدَ بنِ عَلِيِّ بنِ مَنْجويه الأَصْبَهَانِيِّ (ت٤٢٨هـ) تَحْقِيْق: عبدالله اللَّيْثي، (ط) دار المعرفة (١٤٠٧هـ).

ـ الرِّسالةُ المُستطرفة، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥هـ)، (ط) دار الكتب العلمية (١٤٠٠هـ).
ـ الرَّوْضُ المِعْطَارُ في خَبَرِ الأَقْطَارِ، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بن عبدِالمُنعم الحِمْيَرِيِّ (ت؟)، تَحْقِيْق: د/ إحسان عباس، (ط) مكتبة لبنان سنة (١٩٧٥م).

(حَرْفُ الزَّاي)

ـ زَادُ المَسِيْرِ في علم التَّفْسير تَأْلِيْف عبدِالرَّحْمَـٰن بنِ عَلِيٍّ بنِ الجَوْزِيِّ (ت٥٩٧هـ)، (ط) المكتب الإسلامي (١٣٨٤هـ).
ـ الزَّاهِرُ في غريب ألفاظ الشَّافِعِيِّ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن أحمد، أبي منصور الأزهريِّ (ت٣٧٠هـ)، حققه مُحَمَّد جبر الألفي، (ط) وزارة الأوقاف الكويتية سنة (١٣٩٩هـ).
ـ الزَّاهِرُ في معاني كلمات النَّاس... تَأْلِيْف أبي بكر مُحَمَّدِ بنِ القَاسِمِ الأَنْبَارِيِّ (ت٣٢٨هـ) تَحْقِيْق: د/ حاتم صالح الضَّامن، (ط) بغداد (١٣٩٩هـ) دار الرَّشيد.
ـ الزِّينةُ في الكلمات الإسلامية، تَأْلِيْف أحمد بن حَمْدَان الرازيِّ، أبي حاتمٍ (ت٣٢٢هـ)، تَحْقِيْق: حُسين فضل الله الهَمَذَانِيِّ ـ القاهرة (١٩٥٧ ـ ١٩٥٨م).

(حَرْفُ السِّين)

ـ السَّبْعَةُ في القراءات، تَأْلِيْف أحمد بن موسى أبي بكر بن مُجَاهِدٍ (ت٣٢٤هـ)، تَحْقِيْق: د/ شوقي ضيف، (ط) دار المعارف بمصر سنة (١٩٧٢م).
ـ سِرُّ صِنَاعَةِ الإعراب، تَأْلِيْف عثمان بن جني، أبي الفتح (ت٣٩٣هـ) تَحْقِيْق: د/ خليل هنداوي، (ط) دار القلم ـ دمشق سنة (١٤٠٥هـ).
ـ سِيَرُ أعلامِ النُّبلاء، تَأْلِيْف الحافظ شمس الدِّين مُحَمَّد بن أحمد الذَّهبيِّ (ت٧٤٨هـ)، تَحْقِيْق مجموعة من المحققين، (ط) مؤسسة الرسالة (١٤٠١ ـ ١٤٠٥هـ).

(حَرْفُ الشِّين)

ـ شَذَرَاتُ الذَّهب في أخبار من ذهب، تَأْلِيْف عبدِالحَيِّ بنِ العِمَادِ الحَنْبَلِيِّ (ت١٠٨٩هـ)، (ط) القاهرة (١٣٥٠هـ)، و(ط) دار ابن كثير (١٤٠٦ ـ ١٤١٤هـ).
ـ شَرْحُ أبياتِ الكتاب، تَأْلِيْف أبي مُحَمَّد يوسف بن الحسن السِّيرافي (ت٣٨٥هـ)، تَحْقِيْق: د/ محمد علي سلطاني (ط) مجمع اللُّغة العربية بدمشق (١٩٦٩م).

- شَرْحُ أَبْيَاتِ المُغني، تَأْلِيف عبدالقادر بن عمر البَغْدَادِيّ (ت١٠٩٣هـ) تَحْقِيْق: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، (ط) دار المأمون بدمشق سنة (١٩٧٣م).
- شَرْحُ أَدَبِ الكَاتِبِ، تَأْلِيف مَوْهُوْب بنِ أحمد الجَوَالِيْقِيِّ (ت٥٤٠هـ)، (ط) القاهرة (١٣٥٠هـ).
- شَرْحُ أَشْعَارِ الهُذَلِيِّيْنَ، تَأْلِيف الحَسَنِ بنِ الحُسَيْنِ السُّكريِّ (ت٢٧٥هـ)، تَحْقِيْق: عبدالسَّتار أحمد فراج، (ط) دار العُرُوبة بمصر (١٣٨٤هـ).
- شَرْحُ الزُّرقاني (تقدم في شروح الموطَّأ). في مُقَدِّمَة تَفْسِيْر غَرِيْب المُوَطَّأ لابن حَبِيْبٍ.
- شَرْحُ شَوَاهِدِ إصلاح المنطق، تَأْلِيْف يوسف بن الحسن السِّيرافي (ت٣٨٥هـ)، تَحْقِيْق: ياسين مُحَمَّد السَّواس، (ط) الدار المتحدة - دمشق (١٤١٢هـ).
- شَرْحُ القَصَائِدِ السَّبع الطِّوال، تَأْلِيف مُحَمَّد بن القَاسِمِ بن الأنباريِّ (ت٣٢٨هـ)، تَحْقِيْق: عبدالسَّلام هارون، (ط) دار المعارف بمصر (١٩٦٣م).
- شَرْحُ القَصَائِدِ التِّسع، تَأْلِيْف أحمد بن مُحَمَّد بن النَّحاس، أبي جَعْفَرٍ (ت٣٢٨هـ)، تَحْقِيْق: أحمد خطاب، (ط) بغداد (١٩٧٣م).
- شرحُ المُفَصَّلِ، تَأْلِيْف يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، (ط) المنيرية بمصر.
- شَرْحُ المُفَضَّليات، تَأْلِيف القاسم بن بشَّارٍ الأنباري (ت٣٠٤هـ)، تَحْقِيْق: ليال، (ط) بيروت (١٩٢٠م).
- شَرْحُ مقصورة ابن دريد (ابن خالويه وجهوده...)، تَأْلِيف الحُسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تَحْقِيْق: محمود جاسم محمد، (ط) مؤسسة الرسالة (١٤٠٧هـ).
- شِعْرُ الأَغْلَبِ العِجْلِيِّ، نشره الدكتور نورى القَيْسيِّ، مجلة المجمع العلمي العراقي (٣/ ٣١).
- شِعْرُ الأَخْطَلِ (صنعة السُّكريِّ)، تَحْقِيْق: فخر الدِّين قباوة، (ط) دار الأصمعي، حلب (١٩٧١م).
- شِعْرُ البَعِيْثُ المُجَاشِعِيِّ، جمع وتحقيق: ناصر رشيد مُحَمَّد حسين - مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، عدد (١٤).
- شِعْرُ بَني تَمِيْمٍ، جمع: الدكتور عبدالحميد محمود، (ط) النادي الأدبي بالقصيم (١٤٠٢هـ).
- شِعْرُ الخَوَارِجِ، تَحْقِيْق: د/ إحسان عبَّاس - بيروت (١٩٧٤م).
- شِعْرُ طَيِّىء وأخبارها، جمع وتحقيق: د/ وفاء فهمي السّندوبي، (ط) دار العلوم - الرياض (١٤٠٣هـ).
- شِعْرُ الرَّبيعِ بن زيادٍ العَبْسِيِّ، تَحْقِيْق: عادل البياتي، مجلة كلية الآداب، بغداد - عدد (١٤)

سنة (١٩٧١م).
ـ شِعْرُ الكُمَيْتُ بنُ زيدٍ الأسَدِيّ، جمع الدُّكتور/ داود سلوم ـ النَّجف (١٩٦٩م).
ـ الشِّعْرُ والشُّعَرَاءُ، تَأْلِيْف عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّيْنَوَرِيّ (ت٢٧٦هـ)، تَحْقِيْق: الشَّيخ أحمد شاكر (ط) دار المعارف بمصر سنة (١٩٦٦م).
ـ شِفَاءُ الغَلِيْلِ فيما في كلام العربِ من الدَّخيلِ، تَأْلِيْف شهاب الدِّين الخَفَاجِيّ (ت١٠٦٩هـ)، (ط) المنيرية بالأزهر (١٩٥٢م).

(حَرْفُ الصَّاد)

ـ الصُّبحُ المُنير في شعر أبي بصير (ديوان الأعشى) وغيره. . (ط) بلندن (١٩٢٧م).
ـ الصِّحَاحُ (تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة)، تأليف: إسماعيل بن حماد، أبي نَصْرٍ الجَوْهَرِيّ (ت٣٩٨هـ)، وتحقيق: أحمد عبدالغفور عَطَّار (ط) دار الكتاب العربي بمصر (١٣٧٦هـ).
ـ الصِّلَةُ، تَأْلِيْف خلف بن عبدالملك بن بشكوال (ت٥٧٨هـ)، (ط) الدار المصرية للتَأْلِيْف والتَّرجمة سنة (١٩٦٦م).

(حَرْفُ الطَّاء)

ـ طَبَقَات الشَّافعيَّة الكُبرى، تَأْلِيْف تاج الدِّين السُّبْكِيّ (ت٧٧١هـ)، تَحْقِيْق: محمود الطناحي، وعبدالفتاح الحلو، (ط) عيسىٰ الحَلَبِيّ بمصر سنة (١٩٦٤م).
ـ طَبَقَاتُ الشُّعَرَاءِ، تَأْلِيْف عبدالله بن المُعتزّ (ت٢٩٦هـ)، تَحْقِيْق: عبدالسَّتَّار فَرَّاج (ط) دار المعارف بمصر سنة (١٩٥٦م).
ـ طَبَقَاتُ فُحُوْلِ الشُّعراء، تَأْلِيْف مُحَمَّد بنِ سَلاَّمٍ الجُمَحِيّ (ت٢٣١هـ)، تَحْقِيْق: محمود مُحَمَّد شاكر، (ط) المدني القاهرة (١٣٩٤هـ).
ـ طَبَقَاتُ الفُقَهاء، تَأْلِيْف أبي إسحٰق إبراهيم بن عليّ الشِّيْرَازِيّ (ت٤٧٦هـ)، تَحْقِيْق: د/ إحسان عباس ـ بيروت سنة (١٩٧٠م).
ـ الطَّبَقَاتُ الكُبْرَىٰ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن سعد (ت٢٣٠هـ) (ط) بيروت (١٩٥٧م).
ـ طَبَقَاتُ المُفسِّرين، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ أحمدَ الدَّاوُدِيّ، شَمْسِ الدِّيْن (ت٩٤٥هـ) تَحْقِيْق: علي مُحَمَّد عمر، (ط) مطبعة الاستقلال الكبرى، مصر (١٣٩٢هـ).
ـ طَبَقَاتُ النَّحويين واللُّغويين، تَأْلِيْف أبي بكرٍ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ الزُّبَيْدِيّ (ت٣٧٩هـ) تَحْقِيْق:

مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم (ط) دار المعارف بمصر (١٩٧٣م).

(حَرْفُ العين)

ـ العبر في خبر من غبر، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ أحمدَ الذَّهَبِيِّ الحَافِظِ (ت٧٤٨هـ)، تَحْقِيْق: صلاحِ الدِّيْن المُنَجِّد، (ط) الكويت (١٣٨٦هـ).
ـ العصا، تَأْلِيْف الأمير أُسَامَةَ بنِ مُنْقِذٍ (ت٥٨٤هـ)، تَحْقِيْق: حسن عباس، (ط) الهيئة المصرية العامة للكتاب (فرع الإسكندرية) سنة (١٩٧٧م).
ـ العَمْدَةُ في محاسن الشِّعر وآدابه، تأليف: الحسن بن رشيق القيراوني (ت٤٥٦هـ)، تَحْقِيْق: محمَّد قرقزان (ط) دار المعرفة بيروت سنة (١٤٠٨هـ).
ـ العِقْدُ الثَّمِيْنُ في تاريخ البلد الأمين، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن أحمد الفاسي، تقيّ الدين (ت٨٣٢هـ)، تَحْقِيْق: فؤاد السَّيِّد (ط) السنة المحمديَّة سنة (١٣٨١هـ).
ـ عُنوانُ الدِّرايةِ . . .، تَأْلِيْف أحمد بن أحمد بن العبدالله الغبريني (ت٧١٤هـ)، تَحْقِيْق: عادل نُوَيْهض، (ط) منشورات لجنة التَّأْلِيْف والترجم والنشر، بيروت (١٩٦٩م).
ـ العَيْنُ، المنسوب إلى الخَلِيْلِ بن أحمد الفراهيديِّ (ت١٧٥هـ)، تَحْقِيْق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السَّامرائي، (ط) بغداد (١٤٠٠ ـ ١٤٠٦هـ).

(حَرْفُ الغين)

ـ غَايَةُ النِّهاية (طبقات القُرَّاء)، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدٍ شَمْسِ الدِّين الجَزَرِيِّ (ت٨٣٣هـ)، (ط) مكتبة الخانجي بمصر سنة (١٣٥٢هـ).
ـ غَايَةُ الوَسَائِل إلى معرفة الأوائل، تَأْلِيْف هبة الله بن باطيش (ت٦٥٥هـ) (مخطوط) بخط مؤلِّفه.
ـ غَرِيْبُ الحَدِيْثِ لأبي إسحاق إبراهيم الحربيِّ (ت٢٨٥هـ) تَحْقِيْق: د/ سليمان بن إبراهيم العائد، (ط) مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة (١٤٠٥هـ).
ـ غَرِيْبُ الحَدِيْثِ، لأبي سليمان حمد بن مُحَمَّد الخَطَّابِيِّ (ت٣٨٨هـ) تَحْقِيْق: عبدالكريم العزباوي (ط) مركز البحث العلمي بجامعة أمِّ القرى بمكة المكرمة (١٤٠٢هـ).
ـ غَرِيْبُ الحَدِيْث، تَأْلِيْف عبدالرَّحْمـٰن بن علي بن الجوزيِّ (ت٥٩٧هـ)، تَحْقِيْق: عبدالمعطي أمين قلعجي، (ط) دار الكتب العلميَّة، بيروت (١٤٠٥هـ).
ـ غَرِيْبُ الحديث، تَأْلِيْف عبدالله بن مسلم بن قُتَيْبَةَ الدِّينوريِّ (ت٢٧٦هـ)، تَحْقِيْق: د/ عبدالله

الجبوري، (ط) وزارة الأوقاف العراقية سنة (١٣٩٧هـ).
- غَرِيْبُ الحَدِيْثِ لأندلسيٍّ مجهولٍ من أهلِ القرنِ السَّادسِ الهِجْرِيِّ (مخطوط)، النسخة المحفوظة في الأسكوريال بأسبانيا.
- غَرِيْبُ الحَدِيْثِ، لأبي عُبَيْدٍ القاسمِ بن سلاَّم الهَرَوِيِّ (ت٢٢٤هـ)، (ط) دائرة المعارف العُثمانية ـ حيدرآباد الدكن، الهند (١٣٩٦هـ) (مصورة عنها). و(ط) مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- الغَرِيْبَيْنِ، تَأْلِيْف أبي عُبَيْدٍ أحمد بن مُحَمَّد الهَرَوِيِّ (ت٤٠١هـ)، تَحْقِيْق: محمود الطناحي ج(١)، القاهرة (١٩٧٠م)، وطبعة الهند ـ دائرة المعارف العثمانية (١ ـ ٣).
- الغُنْيَةُ (مُعْجم شُيُوخٍ) للقاضي عياضِ بنِ مُوسَىٰ اليَحصُبِيِّ (ت٥٤٤هـ) تَحْقِيْق: ماهر جَرَّار، (ط) دار الغرب الإسلامي.

(حَرْفُ الفاء)

- الفَائِقُ في غَرِيْبِ الحَدِيْثِ، تَأْلِيْف مَحمُود بن عُمر جارِالله أبي القاسم الزَّمَخْشَرِيِّ (ت٥٣٨هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد علي البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، (ط) الحلبي بمصر (١٩٧١م).
- الفَاخِرُ (في الأمثال)، تَأْلِيْف المفضل بن سلمة (ت٢٩١هـ)، تَحْقِيْق: الطحاوي (ط) مصر سنة (١٩٦٠م).
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تَأْلِيْف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، (ط) مُحَمَّد فؤاد عبدالباقي، السلفية بمصر سنة (١٣٩٠هـ) (مصور).
- الفُتُوح، تَأْلِيف أحمد بن مُحَمَّد بن أَعْثَمٍ الكُوفي (ت نحو ٣١٤هـ)، (ط) دائرة المعارف العثمانية (١٣٨٨هـ).
- الفَرْقُ بينَ الأَحْرُفِ الخَمْسَةِ، تَأْلِيْف عبدالله بن مُحَمَّد بن السَّيد البطليوسيِّ (ت٥٢١هـ)، تَحْقِيْق: عبدالله الناصير (ط) دار المأمون للتراث، دمشق سنة (١٤٠٤هـ).
- فَصْلُ المَقَالِ في شَرْحِ كِتَابِ الأَمْثَالِ، تَأْلِيْف أبي عُبَيْدٍ عبدالله بن عبدالعزيز البَكْرِيِّ (ت٤٨٧هـ)، تَحْقِيْق: إحسان عباس، وعبدالمجيد عابدين، (ط) بيروت (١٩٧١م).
- فَعَلْتَ وَأَفْعَلْتَ، تَأْلِيْف إبراهيم بن السَّرِيِّ الزَّجاجِ (ت٣١١هـ)، تَحْقِيْق: ماجد الذهبي، (ط) الشركة المتحدة سنة (١٤٠٤هـ).
- فَعَلْتَ وَأَفْعَلْتَ، لأبي حاتِمٍ سَهلِ بن مُحَمَّد السِّجِسْتَانِيِّ (ت٢٤٨هـ)، تَحْقِيْق: خليل إبراهيم العطية، (ط) دار صادر بيروت (١٤١٦هـ).

ـ فَعَلْتَ وَأَفْعَلْتَ (مَا جَاءَ على. . .)، تَأْلِيْف مَوهوب بن أحمد الجَوَالِيْقِيّ (ت٥٤٠هـ)، تَحْقِيْق: ماجد الذهبي، (ط) دار الفكر ـ دمشق (١٤٠٢هـ).
ـ فِهْرِسُ الفَهَارِسِ، تَأْلِيْف عبدالحي بن عبدالكبير الكتاني، تَحْقِيْق: إحسان عباس، (ط) دار الغرب الإسلامي، بيروت (١٤٠٢هـ).
ـ فِهْرِسْتُ ما رواه عن شيوخه (فهرست ابن خير الإشبيليّ) تَأْلِيْف أبي بكر مُحَمَّد بن خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ)، (ط) بيروت (١٩٦٢م).

(حَرْفُ القاف)

ـ القَبَسُ في شَرْحِ موطأ مالك بن أنس، للإمام ابن العربي (مفصَّل في مُقدمة تفسير غريب المُوطَّأ).
ـ قَصْدُ السَّبِيْلِ فيما في اللُّغةِ العربيَّةِ من الدَّخيل، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن فضل الله المُحِبِّي (ت١١١١هـ)، تَحْقِيْق: عثمان محمود الصِّيني، (ط) مكتبة التوبة، الرياض (١٤١٥هـ).
ـ قَلاَئِدُ العِقْيَانِ وَمَحَاسِنُ الأعْيَانِ، تَأْلِيْف الفتح بن خاقان (ت٥٢٨هـ)، تَحْقِيْق: حسين يوسف خربوش، (ط) مكتبة المنار، عمان (١٤٠٩هـ).

(حَرْفُ الكاف)

ـ الكاملُ في ضُعَفَاءِ الرِّجال، تَأْلِيْف أحمد بن عبدالله بن عَدِيّ الجُرْجَانِيّ (ت٣٦٥هـ)، (ط) دار الفكر بيروت (١٤٠٤هـ).
ـ الكَامِلُ في اللُّغةِ والأدَبِ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن يزيد المُبرِّد (ت٢٨٥هـ) تَحْقِيْق مُحَمَّد الدَّالي (ط) مؤسسة الرسالة (١٤٠٦هـ).
ـ الكِتَابُ لسيبويه (ط) بولاق (١٣١٦هـ).
ـ كَشْفُ الظُّنون، تَأْلِيْف حاجي خليفة (كاتب چلبي) استانبول (١٣٦٠هـ).
ـ كَشْفُ النِّقَابِ عن الأسْمَاءِ والألْقَابِ، تَأْلِيْف عبدالرَّحمن بن علي بن الجوزيّ (ت٥٩٧هـ)، تَحْقِيْق: د/ عبدالعزيز بن راجي الصَّاعدي، (ط) دار السلام، الرِّياض (١٩٩٣م).
ـ الكَشْفُ عن وُجُوْهِ القِراءات السَّبْعِ وعللها، تَأْلِيْف مَكيّ بن أبي طالب القَيْرَاوَنِيّ (ت٤٣٨هـ) تَحْقِيْق: مُحيي الدين رَمَضَان، (ط) مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق (١٣٩٤هـ).

(حَرْفُ اللام)

ـ الَّلآلي في شرح الأمالي، تَأْلِيْف عبدالله بن عُبَيْدالله أبي عُبَيْدٍ البَكْرِيّ (ت٤٨٧هـ)، تَحْقِيْق:

عبدالعزيز الميمني الراجكوتي (ط) لجنة التَّأْلِيْف والترجمة والنشر ـ القاهرة (١٣٥٤هـ).
ـ لِسَانُ العَرَبِ، جَمْع مُحَمَّدِ بنِ مَنْظُوْرٍ الإفريقيِّ (ت٧١١هـ)، (ط) دار صادر ـ بيروت سنة (١٩٦٨م).
ـ لِسَانُ المِيْزَانِ، تَأْلِيْف الحافظِ أَحْمَدِ بنِ عَلِيٍّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلاَنِيِّ (ت٨٥٢هـ)، (ط) دائر المعارف العثمانية ـ الهند (١٣٣٠هـ).

(حَرْفُ الميم)

ـ المُؤتَلِفُ والمُخْتَلِفُ، تَأْلِيْف الحَسَنِ بن بشرٍ الآمديِّ (ت٣٧٠هـ)، تَحْقِيْق: عبدالستار فراج، (ط) الحلبي بمصر سنة (١٣٨١هـ).
ـ مُؤتَلِفِ القَبَائِلِ، تأليف مُحَمَّد بن حَبِيْبَ البَغْدَادِيِّ (ت٢٤٥هـ)، تَحْقِيْق: الشيخ حمد الجاسر، (ط) النادي الأدبي في الرياض (١٤٠٠هـ).
ـ ما اتَّفَقَ لفظُهُ واختَلَفَ معناهُ، ج(١)، تَأْلِيْف إبراهيم بن أبي محمَّدٍ اليَزِيْدِيِّ (ت٢٢٥هـ)، تَحْقِيْق: د/ عبدالرَّحمـٰن بن سليمان العثيمين، (ط) بيروت سنة (١٤٠٧هـ).
ـ ما اتَّفَقَ لفظُهُ واختَلَفَ مَعْنَاهُ، تَأْلِيْف هبة الله بن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تَحْقِيْق: عطية رزق، (ط) النشرات الإسلاميَّة جميعة المستشرقين الألمان ـ بيروت (١٤١٣هـ).
ـ المُثَلَّثُ، تَأْلِيْف عبدالله بن مُحَمَّد بن السيد البطليوسي، تَحْقِيْق: صلاح مهدي علي الفرطوسي (ت٥٢١هـ)، (ط) بغداد، دار الرشيد (١٩٨١م).
ـ المُثَنَّىٰ، تَأْلِيْف أبي الطَّيِّب مُحَمَّدِ بنِ عبدِالوَاحِدِ، الحَلَبِيِّ اللُّغَوِيِّ (ت٣٥١هـ)، تَحْقِيْق: عزة حَسَن، (ط) دمشق (١٩٦٠م).
ـ مَجَازُ القرآن، تَأْلِيْف أبي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بنِ المُثَنَّىٰ التَّيْمِيِّ (ت٢١٠هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد فؤاد سزكين، (ط) السَّعادة ـ القاهرة (١٣٧٤هـ).
ـ المَجَالِسُ، تَأْلِيْف أحمد بن يحيىٰ ثعلب (ت٢٩٢هـ)، تَحْقِيْق: عبدالسَّلام هارون، (ط) دار المَعَارف بمصر (١٣٨٠هـ).
ـ مَجَالِسُ العُلَمَاءِ، تَأْلِيْف عبدالرَّحْمـٰن بن إسْحـٰق الزَّجاجيِّ (ت٣٣٧هـ)، تَحْقِيْق: عبدالسَّلام مُحَمَّد هارون، (ط) وزارة الإعلام الكويتية (١٩٦٢م).
ـ مَجْمَعُ الأمثالِ، تَأْلِيْف أحمد بن مُحَمَّد الميداني (ت٥١٨هـ)، (ط) السعادة بمصر (١٣٧٩هـ).
ـ المُجْمَلُ في اللُّغَةِ، تَأْلِيْف أَحْمَدَ بنِ فَارِسٍ الرَّازِيِّ (ت٣٩٥هـ)، تَحْقِيْق: زهير عبدالمحسن

سلطان، (ط) مؤسسة الرِّسالة ـ بيروت (١٤٠٤هـ).
ـ المَجْمُوعُ المُغِيْثُ في غريبي القُرآنِ والحَدِيْثِ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن أبي بكر المديني الأَصْبَهَانيَ (ت٥٨١هـ)، تَحْقِيْق: عبدالكريم العزباوي، (ط) مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (١٤٠٦هـ).
ـ المُحَبَّرُ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن حَبِيْبَ البَغْدَادِيِّ (ت٢٤٥هـ)، (ط) حيدر آباد (١٩٤٢م).
ـ المُحْتَسَبُ، تَأْلِيْف عثمان بن جني، أبي الفتح (ت٣٩٢هـ)، تَحْقِيْق: علي النجدي... وغيره، (ط) المجلس الأعلى للشئون الإسلاميَّة ـ القاهرة (١٩٦٩م).
ـ المُحَرَّرُ الوَجِيْزُ في تفسير الكتاب العزيز، تَأْلِيْف عبدالحقِّ بن عطية الإشبيليِّ الأندلسيِّ (ت٥٤١هـ)، (ط) قطر (١٣٩٨ ـ ١٤١٢هـ).
ـ المُحْكَمُ والمُحيطُ الأعظمُ، تَأْلِيْف علي بن إسماعيل بن سيدة الأندلسي (ت٤٥٨هـ)، (ط) معهد المخطوطات العربيَّة ـ القاهرة (١ـ١٠) (١٩٥٨ ـ١٩٩٨م).
ـ مُخْتَصَرُ العَيْنِ، تَأْلِيْف أبي بكر مُحَمَّد بن الحسن الزُّبيدي (ت٣٧٩هـ)، تَحْقِيْق: نور حامد الشاذلي، (ط) عالم الكتب ـ بيروت (١٤١٧هـ).
ـ المُخَصَّصُ، تَأْلِيْف علي بن إسماعيل بن سيدة الأندلسيِّ (ت٤٥٨هـ)، (ط) المكتب التجاري ـ بيروت، مصور عن (ط) بولاق (١٣١٨هـ).
ـ مرآةُ الجِنَانِ وعَبْرَةُ اليَقْظَان، تَأْلِيْف عبدالله بن سعد اليافعي (ت٧٦٨هـ)، (ط) بيروت ـ لبنان (١٣٩٠هـ).
ـ المُرَصَّعُ في الآباء والأمهات...، تَأْلِيْف المبارك بن محمد، ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تَحْقِيْق: د/ إبراهيم السَّامرائي، (ط) بغداد (١٩٧١م).
ـ المُزْهِرُ في عُلُوم اللُّغة، تَأْلِيْف عبدالرحمن بن أبي بكرٍ السُّيُوطِيِّ (ت٩١١هـ)، تَحْقِيْق: جاد المولى وآخرين، (ط) الحلبي بمصر.
ـ المُسْتَقْصَىٰ في أمثالِ العَرَبِ، محمود بن عمر الزَّمخشري (ت٥٣٨هـ)، (ط) حيدر آباد ـ الهند سنة (١٩٦٢م).
ـ المَشُوفُ المُعْلَمُ...، تَأْلِيْف أبي البَقَاء عبدِالله بن الحُسين العُكْبَرِيِّ (ت٦١٦هـ)، تَحْقِيْق: ياسين مُحَمَّد السَّواس، (ط) مركز البحث العلمي، بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة (١٤٠٣هـ).
ـ المِصْبَاحُ المُنِيْرُ، تَأْلِيْف أحمد بن مُحَمَّد الفيُّوميِّ (ت٧٧٠هـ)، (ط) البابي الحلبي بمصر.

ـ المعارف، تَأْلِيف عبدالله بن مُسلم بن قُتَيْبَةَ الدِّينوري (ت٢٧٦هـ) تَحْقِيْق: د/ ثروت عكاشة، (ط) دار المعارف بمصر (١٩٦٩م).
ـ مَعَانِي القُرْآن، تَأْلِيف سعيد بن سعدة أبي الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ)، تَحْقِيْق: د/ هدى قراعة، (ط) مكتبة الخانجي ـ القاهرة (١٤١١هـ).
ـ مَعَانِي القُرآن، تَأْلِيْف يحيى بن زيادٍ الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد بن عليّ النجَّار... وغيره، (ط)، القاهرة (١٩٥٥ـ١٩٧٢م).
ـ مَعَانِي القُرآن وإعرابه، تَأْلِيف إبراهيم بن السَّرِيِّ الزَّجاج (ت٣١١هـ)، تَحْقِيْق: عبدالجليل عبده شلبي، (ط) عالم الكتب، بيروت (١٤٠٨هـ).
ـ مُعْجَمُ الأُدَبَاءِ، تَأْلِيْف ياقوت بن عبدالله الرُّوْمِيِّ الحَمَوِيِّ (ت٦٢٦هـ)، (ط) دار المأمون بمصر سنة (١٩٣٦م)، و(ط) دار الغرب الإسلامي ـ بيروت (١٩٩٣م)، تَحْقِيْق: د/ إحسان عبَّاس.
ـ مُعْجَمُ البُلدان، تَأْلِيْف ياقوت بن عبدالله الرُّوميِّ الحَمَوِيِّ (ت٦٢٦هـ)، (ط) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت سنة (١٤١٠هـ).
ـ المُعْجَمُ في أَصْحَابِ القَاضِي الإمام أبي عليّ الصَّدفي، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن عبدالله بن أبي بكر القُضاعي (ابن الأبار) (ت٦٥٨هـ)، (ط) في مدريد (١٨٨٥م).
ـ مُعْجَمُ ما استَعْجَمَ، تَأْلِيف عبدالله بن عُبيدالله أبي عُبَيْدٍ البكري (ت٤٨٧هـ)، تَحْقِيْق: مصطفى السقا، (ط) لجنة التَّأْلِيْف والترجمة والنشر، القاهرة (١٣٦٤هـ).
ـ المُعَرَّبُ من الكَلَام الأَعْجَمِيِّ، تَأْلِيْف محفوظ بن أحمد الجَوَالِيْقِيِّ (ت ٥٤٠هـ)، تَحْقِيْق: الشيخ أحمد شاكر، (ط) دار الكتب المصرية (١٩٦٩م).
ـ مَعْرِفَةُ القُرَّاءِ الكبار، تَأْلِيف الحافظ مُحَمَّد بن أحمد الذَّهَبِيِّ (ت٧٤٨هـ)، تَحْقِيْق: د/ بشَّار عوَّاد معروف وآخرين، (ط) مؤسسة الرسالة ـ بيروت (١٤٠٤هـ).
ـ المَغَانِم المُطَابة في مَعَالِم طابة (المَواضع)، تَأْلِيف مُحَمَّد بن يعقُوب الفيروزآباديِّ (ت٨١٧هـ)، تَحْقِيْق: الشيخ حَمَد الجاسر، (ط) (١٣٨٩هـ).
ـ المُفَضَّليات، جمعُ المُفَضَّلِ بن مُحَمَّد الضَّبِّيِّ (ت١٧٨هـ تقريبًا) تَحْقِيْق: الشيخ أحمد شاكر، وعبدالسَّلام هارون، (ط) دار المعارف بمصر (١٩٦٤م).
ـ مَقَايِيْسُ اللُّغةِ، تَأْلِيف أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت٣٩٥هـ)، تَحْقِيْق: عبدالسلام هارون، (ط) الحلبي بمصر سنة (١٣٦٩هـ).

ـ المُقْتَضَبُ من جَمْهَرَةِ النَّسَبِ، تَأْلِيْف يَاقوت بن عبدالله الحَمَوِيّ الرُّومِيّ (ت٦٢٦هـ)، تَحْقِيْق: د/ ناجي حسن، (ط) الدار العربية، بيروت (١٩٨٧م).
ـ المُقْتَضَبُ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن يزيد المُبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تَحْقِيْق: د/ محمد عبدالخالق عُضيمَة، (ط) المجلس الأعلى للشئون الإسلاميَّة سنة (١٤٨٥هـ).
ـ المَقْصُوْرُ والمَمْدُوْدُ، تَأْلِيْف أحمد بن مُحَمَّد بن الوليد (ابن دلاد) (ت٣٣٢هـ)، (ط) السعادة بمصر سنة (١٣٢٦هـ).
ـ المُنْتَظِمُ في تاريخ الملوك والأُمم، تَأْلِيْف عبدالرَّحمن بن علي بن الجَوزيّ (ت٥٩٧هـ)، (ط) حيدر آباد ـ الهند سنة (١٣٩٥هـ).
ـ مَنْ اسمُهُ عَمْرو من الشعراء، تأليف: مُحَمَّد بن داود بن الجرَّاح (ت٢٩٦هـ)، تَحْقِيْق: د/ عبدالعزيز بن ناصر المانع (ط) مكتبة الخانجي ـ القاهرة (١٤١٢هـ).
ـ المُنْتَقَىٰ في شرح الموطَّأ، تَأْلِيْف أبي الوليد الباجي، مذكور في مقدمة (تفسير غريب المُوطَّأ لابن حبيب).
ـ مِنَحُ المَدْحِ (شُعَرَاء الصَّحَابة ممن مَدَحَ النَّبِيَّ ﷺ) تَأْلِيْف مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سيِّدِ النَّاسِ (ت٧٣٢هـ)، تَحْقِيْق: عفت وصال حمزة، (ط) دار الفكر ـ دمشق (١٤٠٧هـ).
ـ المُوَطَّأ (رواية سُوَيْدُ)، تَحْقِيْق: عبدالمجيد تركي، (ط) دار الغرب الإسلامي سنة (١٩٩٤م).
ـ المُوَطَّأ (رواية أبي مُصْعَبٍ) تَحْقِيْق: د/ بشار عواد معروف، ومحمود مُحَمَّد خليل، (ط) مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤١٢هـ).
ـ المُوَطَّأ (رواية مُحَمَّد بن الحسن)، (ط) دار القلم ـ بيروت.
ـ المُوَطَّأ (رواية يحيى) تصحيح وترقيم مُحَمَّد فؤاد عبدالباقي، (ط) الحلبي بمصر (١٣٧٠هـ).
ـ مِيْزَانُ الاعتِدَالِ في نَقْدِ الرِّجَالِ، تَأْلِيْف الحافظ مُحَمَّد بن أحمد شمس الدِّين الذَّهَبِي (ت٧٤٨هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد علي البجاوي، (ط) الحلبي بمصر (١٣٨٢هـ).

(حَرْفُ النون)

ـ النَّبَاتُ، تَأْلِيْف أبي حنيفة أحمد بن مُحَمَّد الدِّيْنَوَرِيّ (ت٢٨٢هـ)، تحيق: برنهار دلقين، (ط) النشرات الإسلاميَّة (١٣٩٤هـ).
ـ نُزْهَةُ الأَلْبَابِ في الأَلْقَابِ، تَأْلِيْف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاَنِيّ (ت٨٥٢هـ)، تَحْقِيْق: عبدالعزيز بن مُحَمَّد السُّديري، (ط) مكتبة الرشد ـ الرياض سنة (١٤٠٩هـ).

ـ نَفْحُ الطِّيْبِ من غُصن الأنْدَلُسِ الرَّطِيْبِ، تَأْلِيْف أحمد بن مُحَمَّد المَقريِّ (ت١٠٤١هـ)، تَحْقِيْق: د/ إحسان عبَّاس (ط) دار صادر ـ بيروت (١٣٨٨هـ).
ـ النَّقَائضُ، تَأْلِيْف أبي عُبَيْدَةَ مَعْمَر بن المُثَنَّىٰ التَّيْمِيِّ (ت٢١٠هـ)، تَحْقِيْق: بيغن، (ط) لندن (١٩٠٥م).
ـ النُّكَتُ على كتاب سيبويه، تَأْلِيْف يُوسف بن سليمان الشَّنْتَمَرِيِّ الأعْلَمِ (ت٤٧٦هـ)، تَحْقِيْق: زهير عبدالمحسن سلطان (ط) معهد المخطوطات العربية بالكويت (١٤٠٧هـ).
ـ نَكْتُ الهِمْيَانِ في نُكَتِ العميان، تَأْلِيْف صَلَاح الدِّين خليل بن أيبك الصَّفَدِيِّ (ت٧٦٤هـ)، طبع أحمد زكي بك ـ الجمالية بمصر (١٣٢٩هـ).
ـ النِّهاية في غريب الحديث والأثر، تَأْلِيْف المبارك بن محمد، ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تَحْقِيْق: محمود، الطَّناحي، (ط) الحلبي بمصر (١٩٦٣ ـ ١٩٦٥م).
ـ النَّوادر، تَأْلِيْف أبي زيد الأنصاري (ت٢١٤هـ تقريبًا)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد عبدالقادر أحمد، (ط) دار الشروق، بيروت (١٤٠١هـ).

(حَرْفُ الواو)

ـ وَهْجُ الجَمْرِ في تَحريم الخَمْرِ، تأليف عمر بن حسن بن دحية (ت٦٣٣هـ) (مخطوط).
ـ وَفَاءُ الوَفَاءِ بأخبارِ دارِ المُصْطَفَىٰ، تَأْلِيْف علي بن أحمد السمهودي (ت٩١١هـ)، (ط) إحياء التراث العربي ـ بيروت (١٣٩٣هـ) (مصور) عن تَحْقِيْق مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد.
ـ وَفَيَاتُ الأعْيَانِ، تَأْلِيْف أحمد بن مُحَمَّد بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تَحْقِيْق: د/ إحسان عباس، (ط) دار صادر ـ بيروت (١٣٩٧هـ).
ـ الوَافِي بالوَفَيَاتِ، خليل بن أيبك الصَّفدي (ت٧٦٤هـ)، (ط) النشرات الإسلاميَّة ـ جمعية المُسْتشرقين الألمان (أجزاء منه).

٨ - فهرس الموضوعات

(الجُزْءُ الثَّاني)